

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّينِيِّ عَلَىٰ الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بَنِ عَبْدِاللهِ الطِّيبِيِّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ه رَحِمَهُ الله تَعَالى



تَفْسِيرُ السُّوَرِمِنَ الحِجْرِ إِلَى الآيّة ٢٣ مِنْ سُوْرَة مَرْبِيَد

حَقِّقَ هَذَا الجُزْءِ الدَّكْتُورِ عُمَرحَسَنِ القِتَّامِ البَاحِدُ بِجَامِعَةِ العُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ المَالِيَةِ بِالأَرُّدُن

المُشْرفُ العَامُّ عَلَىٰ الْإِخْرَاجِ العِلْمِيِّ لِلكِتَابِ الدَّكتورمُحُمَّدَ عَبْدا لرَّحِيْمسُلْطَان العُلَمَاء







فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم @

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠/٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ٤ • ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨ و

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ۲۲۱۰۲۲۱ ۴۷۷ +

فاكس: ۲٦١٠٠٨٨ ع ٩٧١ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae



أشهَمَ فِي نَشْرِ هَٰذَا الْكِتَاب



سورة الحجر _____

سورةُ الحجر مَكِّيَّة، وهي تسعٌ وتسعون آية

[﴿الَّرُّ تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُّبِينٍ ﴾ [

﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تضمَّنتُه السورةُ من الآيات، والكتاب، والقرآنِ المبين:

سورةُ الحجر مكّيّة، وهي تسعٌ وتسعون آية سِيْسِسِيَاللَّهِالِيَّالِلِيَّةِ

قولُه: (﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تضمَّنتُه السُّورةُ منَ الآيات)، وهُو على مِنوال: هذا أخوكَ. قال المصنِّفُ: لا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ. قال ابنُ الحاجِب: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أَن يكونَ موجوداً ذِهْناً (١).

قالَ أبو البقاء: ﴿ تِلْكَ ﴾: يجوزُ أن يكونَ مبتداً، و﴿ عَايَتُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ »: خَبَرُه، وأنْ يكونَ خبرَ ﴿ اللّ يكونَ خبرَ ﴿ الّر ﴾، و﴿ عَايَنتُ ٱلْكِتَابِ ﴾ بدَلٌ أو عَطْفُ بيان (٢)، واختارَ المصنّف الأوّلَ لقولِه: «والمعنى: تلكَ آياتُ الكتابِ الكامِل في كونِه كتاباً » فقولُه: «الكامِل في كونِه كتاباً »

⁽١) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٤٧٩).

⁽٢) قاله في تفسير فاتحة «الرعد» من «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٤٩)، وأحال عليه في أوائل تفسير سورة «الحجر» (٢: ٧٧٦).

السُّورة، وتنكيرُ القرآن؛ للتفخيم. والمعنى: تلك آياتُ الكتاب الكاملِ في كونه كتاباً، وآي قرآنٍ مُبين، كأنه قيل: الكتابُ الجامع للكمالِ والغرابةِ في البيان.

مُستفادٌ من التعريفِ الجِنْسيّ، وإيقاعُ ﴿ اَينَتُ ٱلْكِتَنِ ﴾ خبَراً منَ اسمِ الإشارةِ كما سبَقَ في «البقرة».

وقولُه: «وآي قرآنٍ» مستفادٌ منَ التنكيرِ التفخيميِّ في «قرآن».

وقوله: «الجامعُ للكمالِ» مِن توسيطِ العاطف بينَ الوَصْفَيْن.

قوله: (وآي قرآنٍ مبين) بالجر عطفاً على «كتابٍ كامل»(١).

قولُه: (والغَرابةِ في البيانِ) مِن إيقاعِ ﴿ تُبِينِ ﴾ وَصْفاً للقرآنِ بعدَ تَعدادِ حروفِ التهجي، وأنّ المُبينَ مِن: أبانَ، بمعنى بانَ، للمبالغة. قالَ مُحيي السُّنة: فإنْ قيل: لِم ذكرَ الكتابَ ثُمّ قال: ﴿ وَقُرْءَانِ مُبِينٍ ﴾، وكلاهُما واحد؟ قيل: ليُفيدَ أنّ المرادَ بالكتابِ: ما يُكتبُ، وبالقرآن: ما يُجمَعُ بعضُه إلى بعض (٢)، ذهبَ إلى معنى العَطْف منَ الوَصْفَين.

فإن قلتَ: رَجَعَ المَالُ إلى أنَّ ﴿ٱلۡصِحَتٰبِ وَقَرْءَانِ ﴾ وَصْفانِ لموصُوفٍ واحدٍ أُقيها مُقامَه، فها ذلك الموصوفُ؟ وكيف تقديرُه؟ فإنْ قدَّرتَه معرِفةً دَفَعَهُ ﴿وَقُرْءَانِ مُّبِينٍ ﴾، وإن ذهبتَ إلى أنهُ نكِرةٌ، أباهُ لفظُ الكتاب؟

قلتُ: أُقدِّرُه معرفةً، ﴿وَقُرْءَانِ مُّبِينِ ﴾: في تأويلِ المعرفة (٣)، لأنَّ معناه: البالغُ في الغَرابة إلى حدِّ الإعجاز، فهُو إذاً محدودٌ بل محصور، كأنهُ قيل: تلك آياتُ الكتابِ الكامِلِ المُعجِز (٤)، وإليه أشارَ بقولِه: «الكتاب الجامع بينَ الكهالِ والغَرابةِ في البيان»، فقولُه: «الكتاب» هُو

⁽١) هذه الفقرة أثبتُها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف)، وقوله: «عطفاً على (كتاب كامل)»، لفظُ «الكشاف»: «الكتاب الكامل».

⁽٢) «معالم التنزيل» (٤: ٣٦٧).

⁽٣) في (ف) و(ح): «في تأويل المُعرَّف».

⁽٤) في النسخة (ف) «الكتاب المعجز البالغ» دون قوله: «الكامل».

[﴿ زُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٢-٣]

قُرئ: (رُبَّما) و(رُبَّتَما) بالتشديد، و﴿ رُبَعَا ﴾، (ورَبَما) بالضمِّ والفتحِ مع التخفيف. فإنْ قلت: لـمَ دخلتْ على المضارع وقد أبوا دخولَها إلّا على الماضي؟

الموصوفُ المُضمَر، وأَحَدُ الوَصْفَين ما دَلَّ عليه قولُه: «للكمال»، لأنهُ معنى الكتابِ المذكور في التنزيل، ومعنى «الكمال» فيه مستفادٌ منَ التعريفِ الجِنْسيّ، كما سبَق، والآخَرُ قولُه: «الغَرابةِ في البيان»، وهُو المعنيُّ مِن قولِه: ﴿وَقُرْءَانِ مُّيِينٍ ﴾ على ما أسلَفْناه.

فإنْ قلتَ: جعلْتَ ﴿الْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مَّبِينِ ﴾ وَصْفَينِ لموصوف، والمصنَّفُ جعَلَهما في قولِه: «والكتابُ والقرآنُ المبين: السُّورةُ نفْسُ السُّورة؟» قلتُ: لمَّا قُلتُ: أُقيها مقامَ الموصوف، صَحَّ ذلك، ولا منافاة.

قولُه: (قُرِئ: «رُبَّما»)، نافعٌ وعاصِمٌ: بتخفيفِ الباء، والباقونَ بالتشديد(١)، والبواقي شَواذّ^(٢).

قولُه: (وقد أَبُوْا دُخولهَا إِلَّا على الماضي). قالَ ابنُ الحاجِب: لأنَّها لتقليلِ ما ثبَتَ وتحقيقِه. وقيل: هِي لتقليلِ المحقَّق، وهُو بالماضي أجدَرُ، نَصَّ عليه المُبرِّد^(٣).

قيل: إِنَّ ﴿ يَوَدُّ ﴾، بمعنى: ودَّ؛ لأنه خبر من الله مقطوع به، فجرى مجرى الماضي المُحقَّى، و(ما) في ﴿ رُبَّمَا ﴾: اسم نكرة، و ﴿ يَوَدُّ ﴾ نعتُه، وإنها حذف فعل (رُبٌ) لأن الصفة قد أغنت عنه، وسدّت مسدّه. ذكره اليمني (٤).

⁽١) وعلله الكسائيّ بقوله: «هما لغتانِ والأصلُ التشديد، لأنّك لو صغّرتَ «ربَّ» لقُلْتَ: رُبَيْب، فرددْتَهُ إلى أصلِه». انتهى من «حجّة القراءات»، ص٠٨٠.

 ⁽٢) يعني قراءة «رُبُها» بضم الرّاء والباء وتخفيفها، وبها قرأ محمّد بن حبيب الشموني. انظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه، ص٠٧.

⁽٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ١٥٣)، ولتهام الفائدة انظر: «الكامل» للمبرِّد (١: ٢٦٩).

⁽٤) من قوله: «قيل: إن يَودّ» إلى هنا، أثبتُّه من (ط).

قلت: لأنَّ المُترقَّب في إخبار الله عزَّ وجلَّ بمنزلةِ الماضي المقطوع به في تحقُّقه، فكأنه قيل: ربها وُدَّ. فإن قلت: متى تكون وَدادتُهم؟ قلت: عند الموت، أو يومَ القيامة إذا عايَنُوا حالهَم وحالَ المسلمين. وقيل: إذا رأَوُا المسلمين يَخرُجون من النار، وهذا أيضاً من باب الوَدَادة. فإن قلت: في معنى التقليل؟ قلت: هو واردٌ على مَذْهب العَرَب في قولهم: لعلَّك ستندَمُ على فِعْلك، وربَّها نَدِمَ الإنسانُ على ما فَعل، ولا يَشكُّون في

قوله: (وقيل: إذا رأوا المسلمينَ يخرُجونَ منَ النار، وهذا أيضاً بابٌ منَ الوَدادة). يعني: تأويلُ هذه الآية بهذا المعنى منَ الوَدادةِ الباطلة، وتفسيرٌ لها بها يُهوى ويُحبُّ، قال الإمام: هذا قولُ أكثرِ المفسِّرينَ، كابنِ عبّاس، ومجاهدِ (١). والعجَبُ مِن هذا الرجُل كيفَ يجتِرَئُ على هذا الكلام؟

وقلتُ: بل فسَّرَها مَن هبَطَ إليه التنزيلُ على ما رَوَينا عن التِّرمذيّ، عن أبي هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، في تفسيرِ هذه الآية، قال: "إذا أُخرِجَ أهلُ التوحيدِ منَ النارِ وأُدخِلوا الجَنّة، ودَّ الذين كفَروا لو كانوا مسلمين "(٢)، وعليهِ معنى التمني؛ وإنّها يحَسُنُ موقعُه (٣) إذا رأى الكافرونَ حُسنَ عاقبةِ المسلمين، وشاهَدوا سُوءَ مَغَبّةِ الكافرين، وأيقنوا اليأسَ التامَّ، والإقناطَ الكُلّي، كما يقولُ الكافر: ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثُرَبًا ﴾ [النبا: ٤٠] قالَ المصنَّف: "يُحشَرُ الحيوانُ غيرُ المكلَّف، حتى يُقتَصَّ للجَمّاءِ مَن القَرْناءِ ثُمّ تُردُّ تُراباً، فيوَدُّ الكافرُ حالَه "٤٠). وقالَ الرّاغبُ: ومنَ المَودةِ التي تقتضي معنى التمني قولُه تعالى: ﴿ رُبُمَا يَودُ أُلِذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (٥).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۹: ۱٥٤).

⁽٢) أخرجه الترمذيّ بعد الحديث رقم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، والنّسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٢٠٧) من حديثِ جابر رضيَ اللهُ عنه.

⁽٣) في (ط): «لأن أمثال هذا التمنى إنها يحسن موقعه».

⁽٤) انظر: (١٦: ٢٦٢). وهو مستفادٌ من قولِه ﷺ: "إنّ الجّماءَ لتُقَصَّ من القَرْناءِ يومَ القيامة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٢٠) من حديثِ عثمان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابنُ حبّان (٧٣٦٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص١٧٥.

تندُّمِه، ولا يَقصدون تقليلَه، ولكنَّهم أرادوا: ولو كان الندمُ مشكوكاً فيه أو كان

قولُه: (لو كانَ النَّدَمُ مشكوكاً فيه) يُشيرُ لقولِه: «لعلَّكَ ستَنْدمُ»، وقولُه: «ربّما نَدِمَ الإنسانُ عليه. الإنسانُ عليه.

وخُلاصةُ الجَوابِ أَنْ يقال: لا شَكَّ أَنِهم يُكثِرونَ الوَدادةَ، ولكنِ استَعمَلَ رُبَّ لتقليلِها على الاستعارة، أي: تَقِلُّ وَدادتُهم للإسلام حينَئلِ على إرادةِ أنهم يُبالِغونَ في الوَدادة، ويُكثِرونَ منها لاقتضاءِ مقامِ التوبيخِ لهم، ثُمَّ تُفيدُ هذه الاستعارةُ على طريقةِ الكنايةِ الإيهائية - وهِي أَخْذُ الزُّبدةِ والحُلاصةِ منَ المجموع - معنى توخِّي انتهازِ فُرصةِ الإسلام، أي: اغتَنِموا فُرصةَ الإسلام، وسارِعوا في تحصيلِه، فإنّكم لو كنتُم تودونهُ مرّةً واحدةً فبالحرى أن تُسارِعوا فيها، فكيفَ والحالُ ما ذكرْ ناها؟

الانتصاف: العرَبُ تُعبِّرُ عن المعنى بضِدِّه، ومنهُ:

قد أَتُّرُكُ (١) القِرْن مُصْفَرّاً أناملُهُ (٢)

وإنّما يُمتَدَّحُ بالإكثارِ من ذلك، وعَبَّرَ عنهُ بـ «قد» المُفيدةِ للتقليل، ومنهُ ﴿ وَقَد تَعْلَمُونَ الْقِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمُ ﴾ [الصفّ: ٥]، فإنّ القَصْدَ توبيخُهم على الأذى، مع توفَّر عِلمِهم برسالتِه ونُصْحِه (٣).

قلتُ: ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: مِن حَقِّ اهتمامِك بشأنِ القِبلة مع كثرةِ تقلُّبِ وَجْهِكَ فِي السهاءِ أن يكونَ أكثرَ ممّا وُجِدَ منكَ وشوهِدَ مِن حالِك، لأنّ أصلَ أمْرِك أن تَستقبِلَ قِبلةَ آبائك، ولكونِه أدْعى للعربِ إلى الإيهان، ولوجوبِ مُخالفةِ اليهود.

⁽١) في النسخة (ف): «أنزل» بالزاي واللام، وهو تصحيف.

⁽٢) لأبي المُثلَّمِ الهذلي، كما في «شرح أشعار الهذليين» للسكّري (١: ٢٨٦)، وتمام البيت: كأنَّ في ريطتيه نضْحَ أرْقانِ

وعزاه الحمدوني في «تذكرته» (١: ١٥٦)، لرجلٍ من بني جُذم.

وانظر في معنى البيت: «لسان العرب» (قطر).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٦٩).

قليلاً لَحَقَّ عليك أن لا تفعلَ هذا الفعل؛ لأنَّ العقلاءَ يتَحرَّزون من التعرُّضِ للغمِّ المظنون، كما يتحرَّزون من المتيقَّنِ، ومن القليلِ منه كما مِنَ الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودُّون الإسلامَ مرَّةً واحدة؛ فبالحرى أن يُسارِعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونه في كلِّ ساعة. و ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾: حِكاية وَدادتِهم، وإنها جيءَ بها على لفظ الغيبة؛ لأنهم مُحبَر عنهم، كقولك: حَلَفَ بالله لَيَفْعلنَّ. ولو قيل: حَلَفَ بالله: لأَفْعَلنَّ، ولو قيل: حَلَفَ بالله: لأَفْعَلنَّ، ولو قيل ذلك اليوم فيبقون ولو كنّا مُسلمِين؛ لكان حَسَناً سديداً، وقيل: تَدهَشُهم أهوالُ ذلك اليوم فيبقون

قولُه: (فبالحَرى أن يُسارِعوا) قيل: «أن يُسارِعوا»: مبتدأً، و «بالحَرى»: خَبَرُه، وهُو مصدرٌ، والباءُ غيرُ زائدة، أي: المسارعةُ ثابتةٌ بالحَرى، وإذا جُعِلَ صفةً مشبّهة، فالباءُ زائدةٌ، وبالحَرى: مبتدأً، و «أن يُسارِعوا»: الخبَر، كقولِك: بحَسْبِك زيدٌ، وقلتُ: جوابُ لو محذوف، والفاءُ في فبِالحَرى جوابٌ لشَرْطِ محذوف، يعني: لو كانوا يَودونَ الإسلامَ مرّةً واحدةً لكان والفاءُ في فبِالحَرى جوابٌ لشَرْطِ محذوف، يعني: لو كانوا يَودونَ الإسلامَ مرّةً واحدةً لكان الواجبُ المسارعةَ إليه، وإذا كان كذلك فبالحرى أن يُسارعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه في قصّةِ كلِّ ساعة؟ ويجوزُ أن يكونَ جواباً لـ «لوْ»، لمعنى الشَّرطيّة فيها، وجاء في «البقرة» في قصّةِ المنافقينَ أنّ قولهَم هذا لو صدَرَ عنهُم لا على وَجْهِ النَّفاق، وعقيدتُهم عقيدتُهم فهُوَ كفْر.

قولُه: (وإنّها جيءَ بها على لَفْظِ الغَيْبة لأنّهم مُخبَرٌ عنهم)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا بُدّ لقوله ﴿يَوَدُّ﴾ مِن مفعول، فـ«لَو» مَع ما بعدَه نُزِّلَ منزلتَه، كأنهُ قيل: ﴿ رُبُمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ما يُلازِمُ (١) لو كانوا مسلمين، [وهُو الخَلاصُ من النار ودخولُ الجَنّة، ولو قيل: لو كنّا مسلمينَ لَكان التقديرُ: ﴿ رُبُمَا يَوَدُّ اللّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الإسلامَ قائلين: لو كنّا مسلمينَ لَكان التقديرُ: ﴿ رُبُمَا يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الإسلامَ قائلين: لو كنّا مسلمينَ (٢) لما اللّه كر، لأنهّا أقلُّ مسلمينَ إلى التقدير.

وقلتُ: ولهذا قدَّمَهُ المصنِّفُ على الثاني، وقال: «ولو قيل: لكان كذا، لكان سَديداً».

قولُه: (**وقيل: تدهَشُهم)** جوابٌ آخَرُ للسَّوْالِ معطوفٌ على قولِه: «هُو وارِدٌ»، ورُبَّ حينَت**ن**ِ: للتقليلِ حقيقةً.

⁽١) قولُه: «ما يلازم»: سقط من النسخة (ف).

⁽٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

مَبْهُوتين، فإنْ كانت منهم إفاقةٌ في بعضِ الأوقات من سَكرتِهم تـمنّوا؛ فلذلك قلّل. ﴿ ذَرَهُمْ ﴾: يعني: اقطعْ طَمَعَك من ارْعِوائهم، ودَعْهم عن النهي عبًا هم عليه والصدِّ عنه بالتَّذكرةِ والنصيحة، وخلِّهم ﴿ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتّعُوا ﴾ بدُنياهم وتنفيذِ شهواتِهم، ويشغلهم أملُهم وتوقّعُهم لطُولِ الأعهار واستقامةِ الأحوال، وأن لا يلقوا في العاقبة إلا خيراً ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ سوءَ صنيعهم. والغرضُ الإيذانُ بأنهم من أهلِ الخِذلان، وأنهم لا يجيءُ منهم إلا ما هُمْ فيه، وأنه لا زاجرَ لهم ولا واعظ إلّا مُعاينةُ ما يُنذَرون به حين لا ينفعُهم الوَعْظ، ولا سبيلَ إلى اتّعاظهم قبل ذلك، فأمَرَ رسولَه بأن يُخليَهم وشأنهم ولا يَشتغل بها لا طائلَ تحتَه، وأن يبالغَ في تَخليتهم حتى يأمرَهم بها لا يَزيدُهم إلا نَدَما في العاقبة.

قولُه: (منَ ارعِوائهم)، النِّهاية: لا يَرعَوي: أي لا ينكَفُّ ولا يَنزَجِرُ عن القَبيح.

قولُه: (وأن لا يَلْقَوْا) عطفٌ على سبيلِ البيانِ على قولِه: «لطولِ الأعمارِ واستقامةِ الأحوال»، أي: خَلِّهم يَشغَلْهم توقُّعُهم أنْ لا يلقَوْا في العاقِبةِ إلّا خيراً.

قولُه: (حينَ لا ينفَعُهم): ظَرْفٌ لقولِه: «مُعايَنةً».

قولُه: (فأمرَ رسولَ الله(١) عَلَيْهِ) مُسبَّبٌ عن قولِه: «والغرَض» أي: الغرَضُ من إيرادِ قولِه: ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلِهِ هِمُ ٱلْأَمَلُ ﴾ الإعلامُ بأنهم مِن أهلِ الجُذْلانِ على سبيلِ الكناية، لا حقيقة الأمر، فأمرَ رسولَه عَلَيْهُ بأن يُخلِّيهم لذلك الغرَض، كما أنّ الأمرَ في قولِه: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُوْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرُ ﴾ [الكهف: ٢٩] لطلبِ الكُفرِ ظاهراً، والغَرَضُ منه التهديدُ والوعيد (٢).

قولُه: (وأنْ يُبالغَ في تَخْليتِهم حتّى يأمُرَهم بها لا يَزيدُهم إلّا ندَماً)، فإن قلتَ: ليسَ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «رسوله».

⁽٢) وهو حاصلُ عبارةِ ابن عطية في «المحررّ الوجيز» (٣: ٥١٣) حيث قال: الآيةُ توعُّدٌ وتهديد، أي: فليَختَرْ كلُّ امرئِ لنفسِه ما يجده غداً عند الله عزّ وجلّ. انتهى.

وفيه إلزامٌ للحُجَّة، ومبالغةٌ في الإنذار، وإعذارٌ فيه.

في الآيةِ أمرٌ، فكيفَ قال: حتّى يأمُرَهم؟ قلتُ: قولُه: ﴿ ذَرَّهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ ﴾ كلمة موادَعة (١) ومُتارَكة، ولا يُذهَبُ إليه إلا بعد الإياس التامِّ والإقناطِ الكُليِّ، كأنهُ قيل: ﴿كُلُوا وَمَتَارَكة، ولا يُذهَبُ إليه إلا بعد الإياس التامِّ والإقناطِ الكُليِّ، كأنهُ قيل: ﴿كُلُوا وَمَتَعُوا اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَمْ اللَّهُ النَّارِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿كُلُواْ وَتَمَنَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم تَجْرِمُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٦].

وموقعُ قولِه: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمَا يَسْتَغْرِرُونَ ﴾ موقعُ الاعتراضِ بِينَ قولِه: ﴿ الرَّ يَلْكَ ءَايَتُ اللَّكِتَبِ اللَّهِ عَالَى: ﴿ الرَّ يَلْكَ ءَايَتُ الْكِنْبِ الْمَكِيمِ ﴾ يَتَأَيُّهَا الّذِي نُزِلَ عَلَيْهِ الذِكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ الرَّ يَلْكَ ءَايَتُ الْكِنْبِ الْمَكِيمِ ﴾ أكانَ لِلنَّاسِ عَجَبَّ الْنَ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ أَنْ الْذِرِ النَّاسَ ﴾ [يونس: ١-٢]، فإنهُ تعالى لمّا بالغَ في وَصْفِ الكتابِ على ما سبق حتى بلَغَ القُصْيا في كهالِه، وبالغوا في التكذيبِ حتى قابلوه بقولِه: ﴿ رُبُّهَا اللّذِي ثُولًا عَلَيْهِ الذِّكَرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ سُلّي صلواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ رُبُهَا يَوْدُ اللّذِينَ كَفَرُوا في التكذيبِ في على الله عليه بقولِه: ﴿ رُبُهَا اللّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ أي: هونْ على نفْسِك فإنّك بالغَنْ في الإرشادِ والإنذار، وهُم أيضاً أَفْرَطُوا في التكذيب، فهم قومٌ جهلةٌ قليلو الدِّرايةِ، لو كانوا يَودُونَ والإنذار، وهُم أيضاً أَفْرَطُوا في التكذيب، فهم قومٌ جهلةٌ قليلو الدِّرايةِ، لو كانوا يَودُونَ الإسلامَ مرّةً فبالحَرى أن يُسارِعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه كلَّ ساعة؟ وإذا كان كذلك فاقطَعْ طمَعَكَ في ارعوائهم، ودَعْهم عن النّهي عمّا هم عليه، والصَّدِ عنهُ بالتَّذكِرة، بل فاقطَعْ طمَعَكَ في ارعوائهم، ودَعْهم عن النّهي عمّا هم عليه، والصَّدِ عنهُ بالتَّذكِرة، بل مُرْهم بالأكلِ كالأنعام والتمتُّع فيها أيَّاماً قلائلَ، فسوفَ يعلَمونَ سُوءَ صَنيعِهم. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وفيه إلزامٌ) أي: في قولِه: ﴿ ذَرَّهُمْ ﴾، وقلتُ: في الأمرِ بالتمتَّع والاشتغالِ بالتَّلَذُذِ: إدماجٌ لهذا المعنى، لأنَّ هذا القولَ لا يَصدُرُ عن الرَّسولِ إلَّا بعدَ الإنذارِ البالغ حدَّه، واليأسِ منَ الإيهان، أي: أبلَغْتَ في الإنذارِ وألزَمْتَ الحُجَّةَ عليهِم، فلله الحُجَّةُ البالغةُ.

قولُه: (وإعذارٌ فيه)، الجَوْهريّ: أعْذَر، أي: بالغَ في الإنذار، وقيل: يَجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للسَّلْب.

⁽١) في (ح) و(ف): «مرادعة» بالراء، والمثبت من (ط).

وفيه تنبية على أنَّ إيثارَ التلذُّذِ والتنعُّم وما يؤدِّي إليه طُول الأَمَل ـ وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس ـ ليسَ من أخلاقِ المؤمنين، وعن بعضِهم: التمرُّغُ في الدنيا من أَخلاقِ الهالكين.

[﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَا كِنَابٌ مَعْلُومٌ * مَّا نَسْبِقُ مِنْ أُمَّـةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَغْخِرُونَ ﴾ ٤-٥]

﴿ وَلَمَا كِنَابُ ﴾: جُملةٌ واقِعةٌ صفةً لـ ﴿ قَرْيَةٍ ﴾، والقياسُ أَنْ لا يتوسَّطَ الواوُ بينها،

قولُه: (وفيه تنبيهٌ) أي: في تخصيصِ الأكلِ والتمتُّعِ بالمُشتَهَياتِ والتَّلَهِّي بالأمل إدماجٌ أيضاً بأنَّ هذه الأشياءَ ليست مِن أخلاقِ المؤمنين، فقولُه: «وهذه هِجِّيرَى أكثرِ الناس» جملةٌ معترِضة، قال بعضُ المشايخ: التزَيُّنُ بالدُّنيا مِن أخلاقِ المنافقين، والتمتُّعُ بها مِن أخلاقِ الكافرين، والتمرُّعُ فيها مِن أخلاقِ الهالِكين(١).

قولُه: (وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس). الرّاغب: الهُجْرُ: الكلامُ المهجورُ لقُبْحِه، وأهْجَر فلانٌ: إذا أَتَى بَهُجْرٍ منَ الكلامِ عن قَصْد، يقال: رَماهُ بهاجِراتِ فمِه، أي: بفضائح كلامِه، وقولُهم: فلانٌ هِجِّيراهُ كذا، إذا أُولِعَ بذِكْرِه، وهذَى به هذَيانَ المريض المُهْجِر، ولا يكادُ يُستعمَلُ الهِجِّيرَى إلّا في العادةِ الذَّميمة (٢).

قولُه: (التمرُّغ في الدُّنيا)، الجَوْهريّ: مرّغْتُه في الترابِ فتمرَّغَ، أي: معَكْتُه، وفي تخصيصِ التمرُّغ إشارةٌ إلى دَأبِ(٣) الحيوان.

قولُه: (أَنْ لا يتَوسَّطَ الواوُ) يعني: القياسُ أن لا يتوسَّطَ بينَ الصِّفةِ والموصُّوفِ العاطفُ

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۸۳۳-۸۳۳.

⁽٣) في النسخة (ف): «ذات».

كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا آَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَمَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنها توسَّطت؛ لتأكيدِ لُصوق الصِّفةِ بالموصوف، كما يقالُ في الحال: جاءني زيدٌ عليه تَوْب، وجاءني وعليه ثَوْب.

لشِدّةِ اتّصالها به، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَامِن قَرْيَةٍ إِلَّالْهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، لكنْ لمّا افترَقَ الحُّكمُ بينهما اختَصَّتْ هذه بها، فإنّ لُصوقَ الصَّفةِ فيها نحنُ فيه أَشَدُّ من لكنْ لمّا افترَقَ الحُّكمُ بينهما اختَصَّتْ هذه بها، فإنّ لُصوقَ الصَّفةِ فيها نحنُ فيه أَشَدُّ من القُرى لكونِ لُصوقِها في قولِه: ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلّالهَا مُنذِرُونَ ﴾ فإنّ إهلاكَ قريةٍ منَ القُرى لكونِ أَجَلِها مُقدَّراً لا ينفَكُّ عن قضائه وقدره، بخلافِ إهلاكِها عن إنذارِ مُنذِر، فإنهُ قد ينفَكُّ عنه، قال تعالى: ﴿ وَإِن مِن قَرْيَةٍ إِلّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا هَدِيدًا لَكُونِ الْإِسراء: ٨٥].

قولُه: (كما يقالُ في الحال)، يعني: هذه الواوُ الداخِلةُ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ كالواوِ الدَّاخِلةِ بينَ الحالِ وصاحبِها (١)، فكما أنّ معنى الحاليّةِ لا يتغيَّرُ إذا قلت: جاءني زَيْدٌ عليه أَوْبٌ، وجاءني زيدٌ وعليه ثَوْبٌ، كذلك هاهنا. وأيضاً، كما أنّ الواوَ هناك لمُجَرِّدِ الرَّبْط، فكذلك هاهنا، وذلك أنّ الأصلَ في الجُملةِ إذا وقعت موقعَ الحالِ أنْ لا تدخُلها الواوُ لفواتِ المُغايرةِ؛ لأنّ حُكمَ الحالِ معَ صاحبِها حُكمُ الخبرِ معَ المُخبرِ عنه، والخبرُ ليسَ مَوضِعاً لدخُولِ الواو، وإنّها تدخُلُ لمجرَّدِ الرَّبْط، لا سيّما إذا كانت جُملةً اسميّةً فإنّها أشدُّ افتقاراً إلى الرَّبْط، فحُكمُ الصِّفةِ كذلك، ويؤيِّدُه قولُ أبي البقاء: وساغَ دخولُ الواوِ لمّا كانت صُورةُ الجُملةِ هاهنا كصُورتها إذا كانتْ حالاً (٢).

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في قولِ المصنّف نظر؛ لأنّ توسيطَ العاطفِ بينَ الصّفاتِ معهودٌ لا بينَ الصّفةِ والموصوف، والحالُ ليسَ وِزَائها وِزانَ الصّفةِ، إذْ حقُها الواو، وقد تُحذَف، وإنّها لم يجعَلْهُ حالاً لتنكيرِ ذي الحال، وهُو (قرية)، وجازَ أن يُقال: عمومُها يُصحّحُ كونها ذا الحال، كما في المبتدأ، نحوَ: ما أحدٌ خيرٌ منك، وهُو تَبعَ صاحبَ «المفتاح»، حيث

⁽١) في (ط): «بين الحال وذي الحال».

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣) قاله في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكُرُهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

﴿ كَنَابٌ مَعَ لُومٌ ﴾: مكتوبٌ معلوم؛ وهو أجَلُها الذي كُتِب في اللَّوح وبُيِّن، ألا ترى إلى قوله: ﴿ مَّا نَسْبِقُ مِنْ أُمَّ قِلْجَلَهَا ﴾ في موضع كتابها؟ وأَنَّتْ الأُمَّةَ أوّلاً ثم ذَكَّرها آخِراً؛ حملاً على اللفظ والمعنى، وقال: ﴿ وَمَا يَسْتَتْخِرُونَ ﴾ بحذف «عنه»؛ لأنه مَعْلوم.

[﴿ وَقَالُواْ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكُرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ٦]

قراً الأعمش: (يا أيَّها الذي أُلقِيَ عليه الذِّكر)، وكأنَّ هذا النِّداءَ منهم على وجهِ الاستهزاء، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلذِّى آُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَخْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]، فكيف يُقِرُّون بنزول الذِّكر عليه ويَنسُبونه إلى الجنون؟! والتعكيسُ في كلامهم للاستهزاء والتهكُّم مَذْهبٌ واسع، وقد جاء في كتابِ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِّرَهُ مِعكذَابٍ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِّرَهُ مِعكذَابٍ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِّرَهُ مِعكذَابٍ الله في على المَعنى ألرَّشِيدُ ﴾ [آل عمران: ٢١]، ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، وقد يوجد كثيراً في كلام العَجَم، والمعنى: إنك لَتقولُ قولَ المجانينِ حين تدَّعي أنَّ اللهَ نزَّل عليك الذِّكْر.

قال: فالوَجْهُ عندي هُو أنّ ﴿وَلَهَا كِنَابُ مَعْلُومٌ ﴾: حالٌ (لقرية) لكونِها في حُكمِ الموصوفةِ، أي: قرية منَ القُرى، لا وَصْف، وحَملُه على الوَصْفِ سَهْوٌ لا خطأ، ولا عَيْبَ في السَّهو(١١).

وقد أطالَ المالكيُّ (٢) في «شرح التسهيل» في الرَّدِّ قياساً ونَقْلًا، وجعَلَ مُصَحِّحَ وقوع النَّكِرة ذا الحال كوْنَها مَنْفيَّة، وقال: والمَنْفيُّ صالحٌ لأنْ يُجعَلَ صاحبَ حالٍ بها هُو صالحٌ لأنْ يُجعَلَ صاحبَ حالٍ بها هُو صالحٌ لأنْ يُجعَلَ مبتدأً، ومِن أمثلةِ أبي عليِّ في «التَّذكِرةِ» (٣): ما مرَرْتُ بأحدٍ إلاَّ قاتمًا إلاَّ أخاكَ، فجعَلَ الحالَ مِن أحد، لاعتهادِه على النَّفي. وسنَذكُرُ الجوابَ إن شاءَ اللهُ في سورةِ «الكهف».

قولُه: (وأنَّثَ الأُمَّةَ أَوَّلاً) يعني: في قولِه: ﴿ مَّا نَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ ثُمّ ذكَّرَها آخِراً، أي: في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَنْخِرُونَ ﴾.

⁽١) «مفتاح العلوم» للسكّاكي، ص٩٠١.

⁽٢) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفيّة» المشهورة.

⁽٣) وهو كتاب كبير لَخَّصه تلميذه ابن جنّي، ذكره القِفطي في «إنباه الرواة» (١: ٣٠٩) ولا أعلمُه مطبوعاً.

[﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَتِ كُنْ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ ٧]

«لَوْ» رُكِّبتْ مع «لا» و «ما» لمعنيَيْن: معنى امتناعِ الشيءِ لوجود غيرِه، ومعنى التَّحْضيض، وأمَّا «هَلْ» فلَمْ تُركَّب إلّا مع «لا» وحدَها للتَّحضيض، قال ابن مُقْبِل:

لَوْمَا الْحَيَاءُ وَلَوْمَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَورِي

والمعنى: هلّا تأتينا بالملائكة يَشهدون بصِدْقك ويَعضُدونك على إنذارك! كقوله تعالى: ﴿لَوْلَاۤ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكُ فَيكُورُكَ مَعَهُ مَنذِيرًا ﴾ [الفرقان: ٧]، أو: هلّا تأتينا بالملائكة للعقاب على تكذيبنا لكَ إنْ كنتَ صادِقاً كما كانت تأتي الأُممَ المكذّبةَ برُسلها!

[﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَتِهِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَاكَانُوٓاْ إِذَا مُّنظَرِينَ ﴾ ٨]

قُرئ: (تَنَوَّلُ) بمعنى: تَتَنزَّلُ، و: (تُنَوَّلُ) على البناء للمفعول من نُزِّلَ، و: ﴿نُنَزِّلُ الْمُلَكِيكَةَ ﴾: إلّا تنزيلاً مُلتبِساً بالحِكْمة والمصلحة، ولاحكمة في أن تأتيكم عِياناً تُشاهِدونهم ويَشهدون لكم بِصدْق النبيِّ عَيْكِهُ؟

قولُه: (لمعنَيَيْنِ) أي: على سبيلِ البدَل، إمّا الامتناعُ أو التحضيض، فإنّ قولَه: «لولا عليُّ لهلَكَ عُمر» ليس فيه سوى عليُّ لهلَكَ عُمر» ليس فيه سوى الامتناع، كما أن قوله: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾(١)، ليس فيه سوى التحضيض.

قولُه: (لوما الحياءُ) البيت (٢)، عَوَري أي: خلَلي ونَقْصي، ويُروى: عُودي أي: أَصْلي، والبيتُ يُستشهَدُ به لِـ«لَوْما» التي لامتناع الشيءِ لوجودِ غيرِه.

قولُه: (قُرئ: «تَنَزَّلُ») كلُّهم إلّا عاصِماً وحَزةَ والكِسائيّ، و «تُنَزَّلُ»: أبو بكرٍ، و ﴿نُنَزِّلُ ﴾: حفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ (٣).

⁽١) قوله: «ليس فيه سوى الامتناع كما أن قوله: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا ﴾» سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) لابن مُقْبل في «ديوانه»، ص٣٧.

⁽٣) ولمعرفة وجه الاختيارِ لدى كلّ قارئ، انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨١.

لأنكم حينئذِ مُصدِّقون عن اضطرار، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَاخَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَنَهُمَا إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥]. وقيل: الحقُّ: الوَحْي أو العَذاب. و ﴿إِذَا ﴾ جوابٌ وجَزاء؛ لأنه جوابٌ لهم وجَزاءٌ لشَرْطٍ مقدَّر، تقديرُه: ولو نزَّلْنا الملائكة ما كانوا مُنظَرين وما أُخِرَ عذابُهم.

[﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَوَ إِنَّا لَهُ لَحَنِفِظُونَ ﴾ ٩]

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾: ردُّ لإنكارِهم واسْتِهزائهم في قولهم: ﴿ وَقَالُوا يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِم أَنه هو المُنزَّلُ على القَطْع نُزِّلَ عَلَيْهِم أَنه هو المُنزَّلُ على القَطْع والبَنّات،

قولُه: (وقيل: الحقُّ: الوَحْيُ أو العذاب) عطفٌ على قولِه: «بالحِكمة والمَصْلحة».

قولُه: (لأنهُ جوابٌ لهم، وجزاءٌ لِشَرْطِ مُقدَّرٌ)، أمّا كونُه جَواباً لهم فظاهرٌ، وأمّا كونُه جزاءٌ لشرطِ مقدَّر، فإنهم لمّا قالوا: هَلَّا تأتينا بالملائكةِ يشهَدونَ بصِدقِك؟ أُجيبوا بها يُنبِئُ عن قولِنا: "إنْ جاءتْكم الملائكةُ وشَهِدوا بصِدقي فلم تؤمنوا ما أُخّرَ عذابُكم كها قدَّرَ الزجّاجُ معنى قولِه: "إذَنْ أُكرِمُك، جواباً لمن قال: أنا آتيكَ إن كان الأمرُ كها ذكرْتَ فإنّ أُكرِمُك (۱)، أو: إن جاءتْكُم ملائكةُ العذاب "ما أُخّرْتُم»، فقولُه: "ولو نَزَّلنا الملائكة ما كانوا مُنظرينَ وما أُخّرَ عذابُهم " يُحمَلُ على الوجْهَينِ المذكورَيْن، لكونِ قولِه تعالى: ﴿ مَا نُنزِّلُ مُنظرينَ وما أُخّرَ عذابُهم " يُحمَلُ على الوجْهَينِ المذكورَيْن، لكونِ قولِه تعالى: ﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَتَهِكَةَ ﴾ الآية، وقد فسَّرهُ فيها سبَقَ بالوجْهَينِ.

قولُه: (على القَطْع): حالٌ منَ الضَّميرِ في «فأكَّدَ»، أو: مفعولٌ مُطلَقٌ منَ المُنزَل، أي: إنزالاً على القَطْع، وإفادةُ القَطعِ عن تصَدُّرِ الجملة بـ«إنّ» وتوكيدِه بــ«نحن» والتعظيم بضميرِ الجَمْع.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٣).

وأنه هو الذي بَعَثَ به جبريلَ إلى محمَّد عَلَيْ وبَيْنَ يدَيْه ومِن خلفِه رَصَد، حتى نَزَلَ وبلَّغ محفوظاً من الشياطين، وهو حافِظُه في كلِّ وقت مِن كلِّ زيادةٍ ونقصانٍ وتحريفٍ وتبديل، بخلافِ الكُتب المتقدِّمة؛ فإنه لم يَتولَّ حِفْظَها؛ وإنها استحفظها الربَّانيِّين والأحبارَ فاختلَفُوا فيها بينهم بَغْياً؛ فكان التحريف، ولم يكلِ القرآنَ إلى غير حِفْظه. فإن قلت: فحين كانَ قولُه: ﴿ إِنَّا نَعَنُ نَزَلَنَا ٱلذِّكُرَ ﴾ ردًا لإنكارِهم واستهزائهم، فكيفَ اتصلَ به قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَهُ مُنزَّلٌ مِن عنده آية؛ لأنه لو كانَ مِن قولِ البَشَر أو غيرَ آية لَتطرَّق عليه الزِّيادةُ والنَّقصانُ كها يَتطرَّق على لأنه لو كانَ مِن قولِ البَشَر أو غيرَ آية لَتطرَّق عليه الزِّيادةُ والنَّقصانُ كها يَتطرَّق على

قولُه: (بَعَثَ به جِبريلَ) أي: بَعَثَ بالقُرآنِ جِبريلَ، فالباءُ بمعنى «معَ»، ويَجوزُ أن تكونَ سببيّة.

قولُه: (قد جَعَلَ ذلك دليلاً)، توجيهُ الجواب: أنّ الكفَرةَ حينَ قالوا: مُستهزئينَ: ﴿يَكَأَيُّهَا اللَّهَ رَنِّ اللّهَ لَم يُنزِّلُ عليكَ ﴿يَكَأَيُّهَا اللَّهَ رَنِّ اللّهَ لَم يُنزِّلُ عليكَ الذِّكْرَ، وهذا الذي تَزعُمُه أنهُ مِن عندِ الله ليسَ مِنهُ، بل هُو منَ الجِنّ، وإنّك لمَجنونٌ، رَدَّ عليهم بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحْتُ نُزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحَنوفُهُ، يعني: أنّ الله تعالى هُو المنزِّلُ على القَطْع والبَتّ، فإنهُ هُو الذي بعَثَ جِبريلَ إلى محمّدِ صلواتُ الله وسلامه عليها، وبينَ يديه ومِن خلْفِه رصدٌ منَ الملائكةِ حتى نُزِّلَ وبُلِّغَ محفوظاً منَ الشياطينِ والجِنّ، فها كان منَ الله ومحفوظاً منَ الشياطينِ والجِنّ، فها كان منَ الله ومحفوظاً منَ الشياطينِ والجِنّ، فها كان منَ الله ومحفوظاً منَ الجِنّ، كيفَ يكونُ منَ الجِنّ؟

قولُه: (مُنزَّلُ مِن عندِ الله آية آية (١)): حالٌ مِن ضميرِ «منزَّل»، أي: دِلالةً وعلامةً على كونِه مُعجزةً، يعني: قولُه: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَنِظُونَ ﴾ كالدليلِ لإثباتِ المدَّعَى، فإنهُ تعالى لمّا رَدَّ بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحَنُ نَزَّلُنَا ٱلذِّكَرُ إِنَّكَ لَمَجَنُونٌ ﴾ بمعنى: بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحَنُ نَزَّلُنَا ٱلذِّكَرُ إِنَّكَ لَمَجَنُونٌ ﴾ بمعنى: أنَّ المنزَّلُ ليس مِن قِبَلِ الجِنِّ كَمَا تَزْعُمون (٢)، بل مِن قِبَلِ المليكِ المُعظَّم شأنُه، القاهرِ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مُنزَّل من عنده آية».

⁽٢) في النسخة (ف) يزعمون. وهي مُتَّجهةٌ جَيِّدة.

كلِّ كلامٍ سواه. وقيل: الضميرُ في ﴿لَهُۥ﴾ لرسولِ الله ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكُ ﴾ [المائدة: ٦٧].

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِـ، يَسْنَهْزِءُونَ ﴾ ١٠ – ١١]

﴿ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ في فِرَقِهم وطوائفهم. والشَّيْعة: الفِرْقة إذا اتَّفقوا على مَذْهبٍ وطريقة. ومعنى أرسَلْناه فيهم: نبَّأْناه فيهم وجعَلْناه رَسُولاً فيها بينهم، ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم ﴾:

سُلطانُه، عقَّبَهُ بقولِه (١) ليكونَ دليلًا على ذلك المدَّعي، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو كان مِن عندِ البَشَرِ أو يكونُ غيرَ آيةٍ أي: مُعجزة لَتطرَّقَ إليه (٢) الزِّيادةُ والنُّقصان».

وقالَ الإمامُ: إنَّ اللهَ حفِظَهُ بأنْ جعَلَهُ مُعجِزاً مبايِناً لكلامِ البَشَر؛ لأنهُ يُعجِزُ الخَلْقَ عن الزِّيادةِ والنُّقصانِ فيه؛ لأنّهم لو رامُوا ذلك لَتغيَّرُ نظْمُه، وظهَرَ للخَلْقِ أنهُ مِن كلامِ البشَر، وليسَ مِن خالقِ القُوى والقُدَر^(٣).

قولُه: (والشِّيعة: الفِرقةُ إذا اتَّفقوا على مذهب)، الرَّاغِبُ: الشِّياعُ: الانتشارُ والتَّقوِية، تقولُ: شاعَ الحديثُ: إذا كثرَ وانتشَر، وشاعَ القومُ: انتَشَروا وكثُروا، وشَيَّعتُ النار: قوَّيتُها، والشِّيعةُ: مَن يتقَوِّى بهمُ الإنسانُ وينتشِرونَ عنه (٤).

قولُه: (أرسلْناهُ فيهم: نبّأناه فيهم وجعَلْناه رسُولاً فيها بينَهم)، يعني: أنّ ﴿أَرْسَلْنَا ﴾ استُعمِلَ به في ، والأصلُ: أرسَلْنا إليهِم للإعلامِ بمزيدِ التمكُّنِ فيهم، فدَلَّ قولُه (٥): «نبّأناهُ فيهم على معنى: أعطَيْناهُ المُعجِزةَ، وقولُه: «وجعَلْناهُ رسولاً فيها بينَهم» على معنى: صَيَّرناه

⁽١) في النسخة (ح): به.

⁽٢) في النسخة (ح) و(ط): «عليه». والمُثبتُ هو الأشْبهُ بالصواب.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٦٠: ١٦٠).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص ٤٧٠.

⁽۵) من قوله: «وجعلناه رسولًا فيها بينهم» إلى هنا سقط من (ط).

حكايةُ حالٍ ماضية؛ لأنَّ (ما) لا تدخلُ على مضارعٍ إلّا وهو في معنى الحال، ولا على ماضِ إلّا وهو قريبٌ من الحال.

[﴿ كَذَالِكَ نَسَلُكُهُ، فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوّلِينَ ﴾ ١٢-١٢]

يقال: سَلَكتُ الخَيْطَ في الإِبْرة، وأسلَكْتُه: إذا أدخَلْتَه فيها ونظَمْتَه. وقُرئ: (نُسْلِكُه)، والضميرُ للذِّكْر، أي: مِثْلَ ذلك السَّلْكِ ونحوَه نَسْلُك الذِّكْرَ في ﴿قُلُوبِ

صاحبَ كتابٍ وشريعة؛ لأنّ النبيّ كما تقرّر صاحبُ المُعجِزة، والرّسولُ صاحبُ الكتاب، فالآياتُ تسلِيةٌ للرَّسولِ ﷺ منَ استهزاءِ المشركين.

قولُه: (ونحوه: نَسلُكُ الذِّكْرِ) يريدُ أنّ المشارَ إليهِ بقولِه: «ذلك» في ﴿كَذَلِكَ ﴾ خُلاصةُ معنى قولِه: ﴿مَا يَأْتِيهِ مِن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ، ووَجْهُ التشبيهِ: التكذيبُ والاستهزاء ، يعني: «مِثلَ ذلك السَّلْكِ » مكذَّباً مُستهزَأً به نَسلُكُه في قلبِ مَن هو مُجرمٌ مكذَّب مُستهزئ ، فقولُه: «مكذّباً به مُستهزَأً»: حالٌ مُقدَّرة ؛ لأنّ الذِّكْرَ ما كان مُكذَّباً حالَ مُقدَّرة ؛ لأنّ الذِّكْرَ ما كان مُكذَّباً حالَ إلقائهِ في قلوبِهم ، بل بعدَه بزَمان ، واللامُ في ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ للجِنس ، بدليلِ قولِه: «كذلكَ أنزَهَا باللَّنام».

قالَ في «الانتصاف»: المرادُ إقامةُ الحُجِّةِ على المكذِّبينَ بأنَّ اللهَ سلَكَ القرآنَ في قلوبِهم وأدخَلهُ في سُويداواتِها (١)، كما سلكه في قلوبِ المؤمنين، فكذَّبَ به هؤلاءِ، وصَدَّقَ به هؤلاءِ، كلِّ على عِلم وفَهْم، ﴿لَيَهْ لِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَرَى عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الانفال: ٤٢]، كل على عِلم وفَهْم، ﴿لَيَهْ لِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَرَى عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الانفال: ٤٤]، ولتقع الحُجِّةُ على الكُفّارِ بعِلمِهم بوَجْهِ الإعجاز، كما فَهِمَها المؤمنونَ، ولذلك عقبه بقولِه: ﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ الآية، أي: لو أظهرَ لهم أيَّ دليل أظهرَ مِن إعجازٍ أو صُعودٍ إلى السَّماء، وفي قولِه: ﴿ وَلَوْ فَلُولُهُ التي لا تكونُ إلّا في النَّهارِ، إشعارٌ بوضُوح ذلك.

وقالَ القاضي: «الضَّميرُ في قولِه: ﴿كَنَالِكَ نَسَلُكُهُۥ ﴾ للاستهزاء، وفيه دليلٌ على

⁽١) في النسخة (ف): «سُوَيْدائها» على الإفراد.

ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ على معنى: أنه يُلقِيه في قلوبهم مُكَذَّباً مُستَهزاً به غيرَ مقبول، كما لو أنزلْتَ بلئيم حاجة فلم يُجِبْك إليها، فقلت: كذلك أُنزِهُا باللّنام، تعني: مثلَ هذا الإنزالِ أُنزِهُا بلئيم مردودة غيرَ مقضيَّة. ومحلُّ قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ، النصبُ على الحال، أي: غيرَ مؤمّنِ به، أو هو بيانٌ لقوله: ﴿ كَذَلِكَ نَسَلُكُهُ ، ﴿ شُنَّةُ ٱلْأَولِينَ ﴾: طريقتُهم التي سَنَّها الله في إهلاكِهم حين كذّبوا برُسلِهم وبالذّي المُنزلِ عليهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكّة على تكذيبِهم.

أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبِهم، وقيل: للذِّكْرِ، فإنّ الضَّميرَ الآخَرَ في قولِه: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ فِهِ وَهُو: حَالٌ مِن هذا الضَّمير، والمعنى: مِثلَ ذلك السَّلْكِ نسلُكُ الذِّكرَ في قلوبِ المجرمين، مُكذَّباً غيرَ مؤمَنِ به، أو بيانٌ للجُملةِ المتضمِّنة لهُ، وهذا الاحتجاجُ ضعيف، إذْ لا يَلزَمُ مِن تعاقُبِ الضهائر توافَقُها في المرجوع إليه ولا يتعيَّنُ أن تكونَ الجُملةُ حالاً منَ الضَّميرِ، لجوازِ أن تكونَ حالاً منَ ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾، ولا يُنافي كوْنَها مفسِّرةً للمعنى الأوّل(١).

قولُه: (طريقتُهم التي سَنَّها اللهُ في إهلاكِهم). روى الإمامُ عنِ الزجّاجِ أنهُ قال: «قد خلَتْ سُنّةُ الله في الأوّلينَ بأن يَسلُكَ الكُفرَ والضَّلالَ في قلوبِهم»(٢).

وقالَ الإمام: هذا أليَقُ بظاهرِ اللَّفظِ مِن ذلك (٣).

وقلتُ: بيانُه أنّ التعريفَ في ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ للعَهْد، والمرادُ به المكذّبونَ مِن قـوم رسولِ الله ﷺ الله عَلَيْ المنهمُ المذكورونَ بعد قولِه: ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ ٱلأَوْلِينَ * وَمَا يَاتِيمِ مِن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِ عَيَسْنَهُ إِزْ وَنَ ﴾ أي: مِثلَ ذلك السَّلْكِ الذي سلَكْناهُ في قلوبِ أولئكَ المستهزِئينَ المكذّبينَ، ثمّ قرَّرَ ذلك وبينَه المستهزِئينَ المكذّبينَ، ثمّ قرَّرَ ذلك وبينَه بقولِه: ﴿ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوْلِينَ ﴾، والمقامُ يقتضي التأكيد والتقريرَ، لأنهُ تعالى لمّ وصَفَ الكتابَ بقولِه: ﴿ وَلْكَ عَايَتُ ٱلْمُتَابِ وَقُرْءَانِ ثُمِينٍ ﴾ وبالغ

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۶۳–۳۶٤).

⁽٢) انظر كلامَ الزجّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٤).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٢٧:١٩).

[﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ * لَقَالُواْ إِنَّمَا سُكِرَتْ أَبْصَنْرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ ١٤-١٥]

قُرئ: ﴿يَعْرُجُونَ﴾ بالضمِّ والكسر. و﴿ شُكِرَتُ ﴾: حُيِّت، أو: حُبِسَتْ من الإَبْصار، مِن السُّكْرِ أو السَّكْر. وقُرئ: (سُكِرَتْ) بالتخفيف، أي: حُبِست كما يُحبَسُ

في بيانِ كَهَالِه وإعجازِه الدَّرِجة القُصْيا، ثُمَّ حَكى عنهم أنَّهم طَعَنوا فيه واستَهزَأُوا بِمَن نُزِلَ عليه بقولِه: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِى نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكُرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونُ ﴾، وما عدُّوه من المعجزة حيثُ قالوا: ﴿ لَوَ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَيْكَةِ إِن كُنتَ مِن ٱلصَّندِقِينَ ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحَنُ نَزَلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَهُ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَيْمِ كَةِ إِن كُنتَ مِن ٱلصَّندِقِينَ ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿ إِنَّا يَحْنُ نَزَلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَلهُ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَيْمِ اللَّهُ فَي قُلُوبِ لَكُوفِ وَولِه: ﴿ وَوَلِهِ : ﴿ وَلَقَدَ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيعِ ٱلْأُولِينَ ﴾، قال: كذَلِكَ نَسلُكُهُ فِي قُلُوبِ هُولاء المُجرِمِينَ فلكَ أُسوةٌ بالرُّسُلِ الماضية معَ أَمْهِم المُكذّبة، ولست بأوْ حَدِيٍّ فيه، وقد خلتُ سُنَّةُ الأولِينَ، فيكونُ على هذا مَزيدَ تَسْليةٍ للرّسولِ عَلَيْ والوعيدُ بعيد؛ لأنهُ لم يَسِقْ لاهلاكِ الأُمَم ذِكْر، وإنّها آثَرَ المصنَّفُ ذلك الوَجْه؛ لأنهُ أقربُ إلى مذهبِه.

قولُه: (﴿يَعْرُجُونَ ﴾) بالضَّمّ: السبعة، وبالكسرِ شاذّ^(۱)، و﴿شُكِرَتْ ﴾ بالتَّخفيفِ: ابنُ كثير.

قولُه: (منَ السُّكْرِ أو السَّكْر) فيه نشْر، الجَوهريُّ: السَّكرانُ: خلافَ الصَّاحي، وقد سَكِرَ يَسْكُرُ سَكَراً، والاسمُ السُّكْرُ بالضَمّ، والسِّكْرُ بالكسر: العَزْم، والسَّكُرُ: مصْدَر سَكَرْتُ النَّهْرَ أَسْكُرُه سَكْراً: إذا سدَدْتَه (٢)، قيل: إنْ جُعِلَ منَ السُّكرِ بالضمّ فالتثقيلُ للتعدية، وإن جُعِلَ من السُّكرِ بالضمّ فالتثقيلُ للتعدية، وإن جُعِلَ من «السَّكرِ» فالتَّثقيلُ للإسنادِ إلى الجَهاعة.

وقالَ ابنُ جِنِّي: كما أنَّ السَّكْرَ يَعترِضُ على الماءِ ويَسُدُّ عليه مذهبَه، كذلكَ حالُ السَّكرانِ في وقوفِ فِكرِه، والاعتراضِ عليه بما يُنغِّصُه (٣) ويُحيِّرُه، فلا يجدُ مذهباً، وينكفي مُضطرِباً (٤).

⁽١) وممّن قرأ بها: الأعمش وابنُ أبي الزِّنادِ وغيرهما، وهي لغةُ هُذَيل، انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٠٧، و«البحر المحيط» (٥: ٤٤٨).

⁽٢) في (ط): «شددته».

⁽٣) في (ط): «بها يقتضيه».

^{(3) «}المحتسب» (٢:٣).

النهر من الجُرْي. وقرئ: (سَكِرَتْ) من السُّكْرِ، أي: حارت كما يَحَارُ السَّكْران. والمعنى: أنَّ هؤلاءِ المشركين بَلَغَ من غُلوِّهم في العِناد: أنْ لو فُتِح لهم بابٌ من أبوابِ السهاء، ويُسِّر لهم معراجٌ يَصعدون فيه إليها، ورأَوْا من العِيان ما رأَوْا، لَقالوا: هو شيء نتخايلُه لا حقيقة له، ولَقالوا: قد سَحَرَنا محمَّدٌ بذلك. وقيل: الضميرُ للملائكة، أي: لو أرَيْناهم الملائكة يَصعَدُون في السهاء عِياناً لَقالوا ذلك. وذَكَرَ الظُّلُول؛ ليَجعَلَ عُروجَهم بالنهار؛ ليكونوا مُستَوضِحِين لِم يَرُوْن. وقال: ﴿إِنَّمَا ﴾، ليدُلَّ على أنهم يَبُتُّون القولَ بأنَّ ذلك ليس إلَّا تَسْكيراً للأبصار.

الرّاغب: السُّكْرُ: حالةٌ تَعرِضُ بينَ المرءِ وعَقْلِه، وأكثرُ ما يُستعمَلُ ذلكَ في الشَّرابِ، وقد يَعتَري منَ الغضَب والعِشقِ، ولذلك قالَ الشاعر:

سُكْرانِ، سُكْرُ هَوىً وسُكرُ مُدامةٍ (١)

ومنهُ سَكَراتُ الموت. والسَّكرُ: حَبْسُ الماء، وذلك باعتبارِ ما يَعرِضُ منَ السَّدِّ بينَ المرءِ وعقلِه، والسِّكرُ: الموضعُ المسدود، وليلةُ ساكِرة، أي: ساكنة، اعتباراً بالسكونِ العارِض منَ السُّكر^(٢).

قولُه: وقالَ: (﴿إِنَّمَا ﴾ لِيَدُلَّ على أنّهم يَبُتُونَ القولَ بأنّ ذلك ليس إلّا تسكيراً للأبصار)، قال الإمامُ: ﴿إِنَّمَا ﴾: للحَصْر، والحصرُ هاهنا في الأبصارِ لا في التسكير، فكأنّهم قالوا: ما سُكِّرتْ إلّا أبصارُنا لا عقولُنا، فنحن وإن نتَخايلْ في أبصارِنا هذه الأشياء، لكنْ نعلَمُ بعقولِنا أنّ الحالَ بخلافِه، ثُمّ أضرَبوا عن الحَصْرِ في الأبصار، وقالوا: بل جاوزَ ذلك عقولَنا بسِحرِه (٣).

⁽١) للخليع الدِّمَشقي من أبيات ذكرها الثعالبي في «يتيمة الدَّهر» (١: ٨٩)، وتمام البيت: أنّى يُفيقُ فتى به سُكرانِ

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص٦١٦.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٦٧).

[﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَهَا لِلنَّنظِرِينَ ﴿ وَحَفِظْنَهَا مِن كُلِّ شَيْطَنِ رَجِيدٍ ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَنْبَعَهُ، شِهَابُ ثَبِينٌ ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَهَا وَٱلْقَسْنَا فِيهَا رَوَسِى وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُرُ فِيهَا مَعَيْشَ وَمَن لَسْتُمْ لَمُرْبِرَ فِينَ ﴾ ١٦-٢٠-

قولُه: (﴿مَنِ اَسَتَنَقَ﴾: في محلِّ النصْبِ على الاستثناء)، قال أبو البقاء: هُو استثناءٌ منقطع، ويَجوزُ أن يكونَ مجروراً على البدَل، أي: إلّا مَنِ استرَقَ، والمُبدَلُ ﴿كُلِّ شَيْطَنِ رَجِيمٍ ﴾، والتقديرُ: لا يَدخُلُها شيطانٌ إلّا مَن استرَقَ، لدلالةِ «حفظْناها» عليه (١١)، وقيل: فيه نظر؛ لأنهُ في كلام موجَب (٢)، وأُجيبَ: أنَّ قولَه: ﴿وَحَفِظْنَهَا مِن كُلِّ شَيْطَنِ رَجِيمٍ ﴾ في معنى النَّفْي، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيهُ لَمِ يَنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه: (أو على مَحَلِّ ﴿لَكُونَ ﴾) وهُو النَّصْب؛ لأنهُ مفعولٌ به، كأنهُ قيل: جعَلْنا لكُم معايش ولمَن لستُم، قالِ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر، إذ العَطْفُ على محَلِّ ﴿لَكُونَ ﴾ لا يقتضي إعادةَ اللام، بل كونُ ﴿وَمَن لَسْتُمْ ﴾ منصوباً، فلعله على تقديرِ الجارِّ تصحيحاً للمعنى، ثُمَّ نَزْعِه.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٧٨).

⁽٢) وهو حاصل كلام ابن الأنباري في «غريب إعراب القرآن» (٢: ٦٦).

قيل: وجعَلْنا لكم فيها معايش، وجعَلْنا لكم مَن لستم له برازقِين، أو: وجعَلْنا لكم معايشَ ولمن لستُمْ له برازقين.

وأرادَ بهم العِيالَ والمَهاليكَ والحَدَم الذين يَحْسَبون أنهم يَرزقونهم، ويُخطِئون، فإنَّ اللهَ هو الرزَّاق، يَرزقُهم وإيَّاهم، ويَدْخلُ فيه الأنعامُ والدوابُّ وكلُّ ما بتلك المثابة، ممّا اللهُ رازِقُه، وقد سَبَقَ إلى ظنِّهم أنهم هم الرازقون. ولا يجوزُ أن يكونَ مجروراً؛ عطفاً على الضّمير المجرور في ﴿لَكُمُ ﴾؛ لأنه لا يُعطَفُ على الضمير المجرور.

[﴿ وَإِن مِّن شَيْءِ إِلَّا عِن دَنَا خَزَآبِنُدُ وَمَا نُنَزِّلُهُ ۚ إِلَّا بِقَدَرِ مَّعْلُومِ ﴾ ٢١]

ذكرُ الخَزائن تمثيلٌ. والمعنى: وما من شيءٍ ينتفعُ به العبادُ إلّا ونحن قادِرُون على إيجاده وتكوينِه والإنعامِ به، وما نُعطيه إلّا بمِقْدارٍ معلومٍ نعلمُ أنه مَصْلحةٌ له؛ فضَرَبَ الحزائنَ مثلاً لاقتِدارِه على كلِّ مَقْدور.

وقال صاحبُ «التخمير»: قولُ النحويِّين: المفعولُ هُو المجرورُ معَ الجارِّ سَهوٌ، ألا ترى كيف أنّ الباءَ في: خَرجْتُ بزَيْد، بمنزلةِ الهمزة، وتثقيلِ الحَشْوِ في أخرَجْتُ وخرَّجت، فكما أنّها ليسا جُزءاً من المفعول وإنها هما جزء من الفعل كذلك هاهنا، ولأنّ هذا الفعلَ المتعدِّي بحرفِ الجَرِّ، يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول، ولو لم يكنِ الجارُّ جُزْءاً منَ الفعلِ لما جازَ بناؤه للمفعول؛ لأنّ الفعلَ اللازمَ لا يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول (١)، ولأنّ الجارَّ هاهنا قد يُعدى به الفعل، فصارَ معَهُ بمنزلةِ الفعلِ المتعدّي، وشيءٌ منَ الفعلِ المتعدّي لا يكونُ جُزءاً منَ المفعول (١).

قولُه: (ويُخطئونَ) جملةٌ معترِضةٌ، أو: حالٌ بحذفِ المبتدأ.

قولُه: (فضَرَبَ الخزائنَ مثلاً لاقتدارِه على كلِّ مقدور) يعني: أنّ أصلَ الكلام: ما مِن شيء يَنتفِعُ به العِبادُ إلّا ونحنُ قادِرونَ على إيجادِه وتكوينِه، فشَبَّهَ اقتدارَه على كلِّ شيء وإيجادِه بالخزائن المودَعة فيها الأشياءُ المُهيَّأة المُعدَّة، ليؤذِنَ أنّ مقدورَه كأنهُ حاصلٌ موجودٌ،

⁽١) من قوله: «ولو لم يكن الجارُّ» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «التخمير شرح المفصّل» لصَدْرِ الأفاضل الخوارزمي (٣: ٢٦٩).

[﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَاحَ لَوَقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَأَسَقَيْنَكُمُوهُ وَكَمَآ أَنتُـعُ لَهُ. بِخَدْرِنِينَ ﴾ ٢٢]

﴿لَوْقِحَ ﴾ فيه قولان؛ أحدُهما: أنَّ الرِّيحَ لاقِحٌ؛ إذا جاءت بخير، مِن إنشاءِ

قولُه: (أنّ الرّبِحَ لاقحٌ إذا جاءت بِخَيْر)، الجَوهريّ: الأصلُ فيه مُلْقِحة، ولكنّها لا تُلقِحُ إلّا وهِيَ في نفسِها لاقحٌ، كأنّ الرِّياحَ لَقِحت بِخَيْر، فإذا أنشأتِ السحابَ وفيها خيرٌ وصَلَ ذلك إليه، وقال ابنُ جنّي: قالوا: ألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ وهِيَ لاقحٌ، هذا على حَذْفِ همزةِ أفعل، وإنّما قياسُه مُلْقِح، كأنهُ خرَجَ بحذفِ الزِّيادةِ تقديراً، وإن لم يَخرُجْ إلى اللَّفظِ استعهالاً، كما قالوا: أبقَلَ المكانُ فهُو باقِل، وقال أيضاً: هُوَ من بابِ الاكتفاءِ بذكْرِ السّبَبِ عن المسبَّب، فإنّها إذا لَقِحت ألقَحتْ غيرَها(٤).

وقلتُ: لا يَبعُدُ أن يكونَ مجازاً باعتبارِ ما كان، فيكونُ الرِّيحُ أوَّلاً لاقِحةً ثمّ تَصيرُ مُلْقِحة، فقيل: لاقِحةٌ وأُريدَ مُلْقِحة، كقولِه: ﴿وَمَاتُواْ ٱلْمِنْكَيْنَ آمُواَلُهُمْ ﴾ [النساء: ٣]. قال أبو البقاء:

⁽١) من قوله: «فشبه اقتداره على كل شيء» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) في النسخة (ح): «مع»، والمثبتُ هو الأشْبَهُ بالصواب، وهو مُتَعلِّق بقوله: «الاستدلال».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٥).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ١٤٢).

سَحابِ ماطر، كما قيلَ للتي لا تأتي بخير: ريحٌ عَقيم. والثاني: أنَّ اللواقِحَ بمعنى المَلاقِح، كما قال:

ومُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

يريـدُ المَطاوِحَ جمْعَ مُطِيْحة. وقُـرئ: (وأرسَلْنا الرِّيـحَ)، على تأويـل الجِنْس. ﴿فَأَسَقَيْنَكُمُوهُ ﴾: فجعَلْناه لكم سُقْيا،

لَقِحَتِ الرِّيحُ إذا حَمَلتِ الماءَ، وألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ: إذا حَمَّلَتْها الماء، كما تقول: ألقَحَ الفحلُ الأُنثى فلَقِحت، وانتصابُه على الحالِ المقدَّرة (١١).

قولُه: (أنّ اللواقحَ بمعنى المَلاقِح)، الجَوهريّ: المَلاقحُ: الفُحول، الواحدُ مُلقِح، والملاقحُ أيضاً: الإناثُ في بُطوِنها أولادُها، الواحدةُ ملقَحةٌ، بفتح القاف، وقال أبو البقاء: أصلُها مَلاقحُ، لأنه يقال: ألقَحَ الرِّيحُ السحابَ، كها يقال: ألقَحَ الفَحْلُ الأُنثى، أي: أحْبَلَها، وحُذِفتِ الميمُ لظهورِ المعنى، ومِثلُه الطّوائحُ، الأصلُ: المَطاوِح، لأنهُ مِن أطاحَ الشيءَ (٢).

الجوهريّ: طاحَ يطوحُ ويَطيح: هلَكَ وسَقَطَ، وطوَّحَه: حَيَّرَه وذهبَ به هاهنا وهاهنا، وطوَّحتْه الطّوائحُ: قذَفتْه القَواذفُ.

قولُه: (ومختبِطٌ ممّا تُطيح الطّوائحُ)، أوله:

لِيُبْكَ يَزيدُ؛ ضارعٌ لِخِصُومةٍ

القائل: الحارثُ النَّهْشَليُّ يَرثي أخاهُ يَزيدَ.

لِيُبُكَ يزيد: بُني مجهولاً، كأنه قيل: مَن يَبكيه؟ فقال: ضارعٌ، أي: ليَبْكِه ضارعٌ (٣).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۷۸۰).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٧٨٠).

⁽٣) ذكره ابنُ جنّي في «المحتسب» (١: ٢٢٩)، وهو من شواهد سيبويه (١: ٣٦٦)، ولتهام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢٩٧).

﴿ وَمَكَ آنَتُ مُ لَهُ بِخَنْزِنِينَ ﴾ نفى عنهم ما أثبتَه لنفْسِه في قوله: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآبِنُهُ ﴾ ، كأنه قال: نحنُ الخازِنُون للماء، على معنى: نحن القادِرُون على خَلْقه في السماء وإنزالِه منها، وما أنتم عليه بقادِرين؛ دلالةً على عظيم قُدرتِه، وإظهاراً لعَجْزهم.

[﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ثَحْيِ ، وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَرِثُونَ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ * وَإِنَّا رَبَّكَ هُو يَعْشُرُهُمْ إِنَّهُ ، حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ٢٣-٢٥]

﴿وَغَنُ ٱلْوَرِثُونَ ﴾ أي: الباقُون بعدَ هلاك الخَلْق كلِّهم. وقيلَ للباقي: وارِث؛ استعارةً من وارثِ المَيت؛ لأنه يَبقى بعد فَنائه، ومنه قوله ﷺ في دُعائه: «واجعَلْه الوارثَ منّا».

قولُه: (نَفي عنهُم ما أَثْبَتَهُ لنفسِه) في قولِه: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنـدَنَاخَزَآبِنُهُۥ ﴾، هذا يُؤذِنُ أَنَّ قولَه: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَاحَ لَوَقِحَ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَمَاثُنَزَلُهُۥ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ عَطْفَ جبريلَ وميكائيلَ على ملائكتِه (١).

قولُه: (واجعَلُه الوارِثَ منّا) عن التَّرمذيِّ، عن ابنِ عمَرَ، أنهُ قال: ما كان رسولُ الله ﷺ يقومُ مِن مجلسِه حتّى يدعو بهذه الدَّعواتِ لأصحابِه: «اللهُمَّ أمتِعْنا بأسهاعِنا وأبصارِنا وقوّتِنا ما أحيَيْتَنا، واجعَلْه الوارثَ منّا...» الحديثُ مختصرٌ (٢)، وله ابتداءٌ وانتهاء.

النّهاية: أرادَ بقاءَها وقوّتَها عندَ الكِبَر وانحلالِ القُوى النَّفْسانيّة، فيكونُ السَّمعُ والبصَرُ وارثَيْ سائرِ القُوى والباقيَيْنِ بعدَها، والهاءُ في «واجْعَلْه» للإمتاع (٣)، ولذلك وحَدَه.

⁽١) يعني قولَه تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا يَلَهِ وَمَلَتَهِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَمْلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوًّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

⁽٢) أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة» (٣١٠)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٨)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٢٨)، ووافقه الذهبي. وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

⁽٣) في الأصول الخطية: «للامتتاع»، والتصويب من «النهاية»، يُريد بـ «الإمتاع» مصدر الفعل «أمتع» في قوله: «وأمتِعْنا بأسهاعنا...».

﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ﴾ مَنِ استَقْدَم وِلادةً وموتاً، ومَن تأخّر من الأوّلين والآخرين. أو: مَن خَرَجَ من أَصْلابِ الرِّجال، ومَن لم يَخرجْ بعد. أو: مَن تقدَّم في الإسلام وسَبَقَ إلى الطاعة، ومَن تأخّر. وقيل: المُستقدِمين في صُفوف الجَهاعة والمُستأخِرين. ورُوي: أنَّ امرأةً حسناء كانت في المُصلِّيات خلْفَ رسولِ الله ﷺ، فكان بعضُ القوم يَستقدِم؛ لئلا يَنظُرُ إليها، وبعضٌ يستأخِر؛ ليُبصِرَها؛ فنزلت. ﴿ هُو يَعَشُرُهُم ﴾ أي: هو وحده القادرُ على حشْرِهم، والعالِمُ بحَصْرِهم مع إفراطِ كَثْرتهم وتباعدِ أطْرافِ عددِهم، والعالِمُ بحَصْرِهم مع إفراطِ كَثْرتهم وتباعدِ أطْرافِ عددِهم، والصواب، وقد أحاطَ عِلمً بكلِّ هيء.

قولُه: (منَ ا**لأوّلينَ والآخِرين**): بيانٌ على النَّشْرِ، أي: لقد عَلِمنا منِ استقدَمَ منكُم وِلادةً ومَوْتاً ومَن تأخَّرَ مِنكم وِلادةً وموتاً.

قولُه: (ورُوِيَ أَنَّ امرأةً حَسْناءَ) الحديث رَواهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَل والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه والنَّسائيُّ، عن ابنِ عبّاس^(۱).

قولُه: (أَيْ: هُو وحدَه القادرُ (٢) على حَشِرُهم، والعالَم بِحَصِرُهم، معَ إِفْراطِ كَثْرَتِهِم)، فيه إشعارٌ بأنهُ اختارَ الوجهَ الأوّلَ في تفسيرِ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ ﴾ لأنّ الكثرةَ التي تَفُوتُ الحَصْرَ ولا يُحصيها إلّا الله، إنّها تَحسُنُ إِذَا قُلنا: المرادُ مِن قولِه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ ﴾ الآية، مَن استقدَمَ ولادةً ومَوْتاً ومَن تأخّرَ من الأوّلينَ والآخِرين، ويؤيّدُه السّباقُ، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ثُمِّيءَ وَنُمِيتُ ﴾، والسّباق، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ثُمِّيءَ وَنُمِيتُ ﴾، والسّباق، وهُو قولُه: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ثُمِّيءَ وَنُمِيتُ ﴾، والسّباق، وهُو قولُه: ﴿ وَلِقَدْ خَلَقْنَا

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۲۷۸۳)، والترمذيّ (۳۱۲۲)، وابن ماجه (۱۰٤٦)، والنسائيّ (۲: ۸۱) والنسائيّ (۲: ۸۱)، وصحّحه ابن حبّان (٤٠١) والحاكم في «المستدرك» (۲: ۳۵۳)، وتصحيحه بعيد، فإنّ مثنّه مُنكر، وإسنادُه ضعيف لضعفِ عمرو بن مالك النُّكريّ، لم يوثّقه غير ابن حبّان، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «المسند».

⁽٢) سقط لفظ «القادر» من النسخة (ف).

[﴿ وَلَقَدَّ خَلَقَنَا ٱلْإِنسَكَنَ مِن صَلْصَالِ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونِ * وَٱلْجَاَنَّ خَلَقْنَهُ مِن قَبْلُ مِن نَادِ ٱلسَّمُومِ ﴾ ٢٦-٢٧]

الصَّلصال: الطِّين اليابِسُ الذي يُصَلْصل، وهو غيرُ مَطْبوخ، وإذا طُبِخَ فهو فَخَّار. قالوا: إذا توهَّمتَ فيه تَرْجيعاً فهو صَلْصَلة. وقيل: هو تضعيفُ (صَلَّ)؛ إذا أنْتَن. والحَمَأ: الطِّينُ الأسود المتغيِّر. والمَسْنون: المصوَّر، من سُنَّةِ الوَجْه، وقيل: المَصبُوبِ المُفرغ، أي: أُفرِغَ صُورةَ إنسانٍ كها تُفرَغُ الصُّور من الجواهرِ المذوَّبة في أَمْثلتِها. وقيل: المُنتِن، من سَننتُ الحَجَرَ على الحجر؛ إذا حَككُته، به، فالذي يسيلُ بينها سَنِينٌ، ولا يكون إلا مُنتِناً، ﴿مِنْ حَمَالٍ ﴾ صِفةٌ لـ ﴿صَلْصَالٍ ﴾، أي: خَلَقَه مِن صَلْصال كائنٍ من حَمَا، وحقُ ﴿مَسْنُونِ ﴾ _ بمعنى: مصوَّر _ أن يكونَ صفةً خَلَقَه مِن صَلْصال كائنٍ من حَمَا، وحقُ ﴿مَسْنُونِ ﴾ _ بمعنى: مصوَّر _ أن يكونَ صفةً

ٱلْإِنسَانَ مِن صَلْصَالِ ﴾ ودَلُّ على الحَصْرِ توسيطُ ضميرِ الفَصْلِ بينَ اسم «إنَّ» وخبَرِها.

قولُه: (إذا توهَّمَتَ في صوتِه مَدَّاً فهُو صَليلٌ _ لِما في «صَليل» (١) من حرْفِ مَدّ ـ وإن توهَّمَتَ فيه تَرجيعاً ـ أي: ترديداً ـ فهُو صَلْصَلة) لِما في الصَّلصلة مِن ترديدٍ وتكرير، رعايةً لوجْهِ المناسبةِ بينَ الاسم والمسَمّى.

قولُه: (المُصوَّر مِن سنّةِ الوَجْه)، الجَوْهريّ: سُنّةُ الوَجْه: صورتُه، قال ذو الرُّمّة: تُريك سُننةً وجْهِ غَيْر مُقرفَةٍ مَلْساءَ ليس بها خالٌ ولانكبُ (٢)

والمسنونُ: المصوَّر.

قولُه: (وحَقُّ ﴿مَّسَّنُونِ ﴾ بمعنى: مُصَوَّر) أي: يكونُ صِفةً لـ ﴿ صَلْصَالِ ﴾ (٣)، لأنّ الحماً هُو الطِّين، والطِّينُ هُو الذي يقبَلُ الصُّورة فيُفرَّغُ الحماُ ليُصوَّر منها التِّمثال ثُم يَيْبَسُ، فيصيرُ

⁽١) قوله: «لما في صليل» سقط من (ط).

⁽٢) «ديوان ذي الرمّة»، ص٤.

⁽٣) في النسخة (ف): «لتمثال» وليس بصواب.

لـ ﴿ مَلْصَلُ ﴾ ، كأنه أفرَغَ الحماً فصوَّر منها تمثال إنسان أَجْوَف ، فيبسَ حتى إذا نُقِر صَلْصَل ، ثم غَيَّره بعدَ ذلك إلى جوهر آخر ، ﴿ وَلَلْجَآنَ ﴾ للجنِّ كآدمَ للناس . وقيل : هو إبليس . وقرأ الحسنُ وعمرُ و بن عُبيد : (والجَأَنَّ) ، بالهمزة ، ﴿ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ : من نارِ الحرِّ الشديد النافذِ في المسامِّ . قيل : هذه السمومُ جُزءٌ من سبعين جُزاً من سمومِ النار التي خَلَقَ اللهُ منها الجانَّ .

[﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَةِ كَةِ إِنِّ خَلِقُ بَشَكُرًا مِن صَلْصَنلِ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونِ * فَإِذَا سَوَبَتُهُ، وَنَفَحْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ، سَنجِدِينَ * فَسَجَدَ ٱلْمَلَةِ كَةُ صَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا اللّهِ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللهُ اللهُو

صَلْصالاً، كأنهُ قيل: من صلصال مصوّر كائن مِن حماً، ويُعلَمُ منهُ أنّ المسنونَ إذا كان بمعنى السُمُتَصَوَّرِ (١)، حقُّه أن يكونَ صِفةً لحماً، لأنّ الحمَاً هُو المفرَّغُ المصبوبُ لا الصَّلْصالُ.

قال أبو البقاء: ﴿مِّنْحَمَالٍ ﴾ في مَوضع جَرِّ صِفةٍ لـ ﴿صَلْصَالٍ ﴾، أي: صَلصالٍ كائنٍ مِن حَمَّا، ويجوزُ أن يكونَ بدَلاً مِن ﴿صَلْصَالٍ ﴾ بإعادةِ الجارِّ(٢).

قولُه: (﴿ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾: من نارِ الحرِّ الشّديدِ النافذِ في المسامّ)، قال القاضي في قولِه تعالى: ﴿ وَلَلْجَآنَ خَلَقَنَهُ مِن قَبُلُ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ لا يَمتنعُ خَلْق الحياةِ في الأجرام البسيطةِ كها لا يَمتنعُ خَلْقُها في الجَواهرِ المفردةِ، فضلاً عنِ الأجسادِ المؤلَّفةِ التي الغالبُ فيها الجزءُ النارِيُّ، فإنها أقبَلُ لها منَ التي الغالبُ فيها الجزءُ الأرضيُّ (٣)، وقولُه: «مِن نارٍ»: باعتبارِ الغالبِ، كقولِه: ﴿ خَلَقَكُمْ مِن ثَارٍ » [فاطر: ١١].

⁽١) في النسخة (ف): «المنصوب» وهو تصحيف.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٠).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٨).

إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ * قَالَ رَبِّ بِمَا آغَوَيْنَنِى لَأُزْيِّنَنَ لَهُمَّ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغُويَنَهُمَّ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادِى لَيْسَ لَكَ * إِلَّا عِبَادِى لَيْسَ لَكَ * إِلَّا عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَبَادَكُ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ * قَالَ هَنذَا صِرَطُّ عَلَىّ مُسْتَقِيمُ * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَكُنُّ إِلَّا مَنِ اتَبْعَكَ مِنَ الْفَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُوْعِدُهُمُ أَجْمَعِينَ * لَمَا سَبْعَةُ أَبُونِ فَلَيْمِ مُ سُلْطُكُنُ إِلَّا مَنِ اتَبْهُمْ جُسُرُهُ مَقْسُومُ ﴾ ٢٥-٤٤]

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾: واذكُرْ وقتَ قوله: ﴿ سَوَّبَتُهُۥ ﴾: عدلتُ خلْقتَه وأكملْتُها وهيَّأتها لنفْخِ الرُّوحِ فيها. ومعنى ﴿ وَنَفَخَتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾: وأحيَيْتُه، وليس ثمَّة نفخٌ ولا مَنفُوخ، وإنها هو تمثيلٌ لتحصيلِ ما يحيًا به فيه. واستثنى إبليسَ من الملائكة؛ لأنه كانَ بينهم مأمُوراً معهم بالسُّجود، فغلَّب اسمَ الملائكة، ثُمَّ استثنى بعدَ التغليب، كقولك: رأيتُهم إلا هنداً. و ﴿ أَنَى ﴾ استئنافٌ على تقديرِ قولِ قائلٍ يقول: هلَّا سَجَد! فقيل: أبى ذلك واستكبرَ عنه.

قولُه: (ما يَحْيابِهِ فيه) المسترُ في قوله: «يَحْيا»، والمجرورُ في «فيه» للبشَر، وفي «به» لـ «ما»، أي: معنى نَفْخ الرُّوح: تحصيلُ شيء في قالَبِ البشَر يحيا بذلك الشيء البشَر. قال القاضي ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنرُّوجِي ﴾ معناه: جَرْيُ آثارِه في تجاويفِ أعضائه فحيي، وأصلُ النَفْخ: إجراءُ الرِّيح في تجويفِ جِسم آخَرَ، ولمّا كان الرُّوحُ يتَعلَّقُ أوّلاً بالبُخارِ اللّطيفِ المنبعِثِ من القلبِ وتفيضُ عليه القوّةُ الحيوانيّةُ فيسري حامِلاً لها في تجاويفِ الشرايينِ إلى أعهاقِ البدَن، جعَلَ تعلَّقَه بالبدَنِ نفْخاً، وإضافةُ الرُّوحِ إلى نفْسِه للتشريف، كقولِه: ﴿نَافَةَ اللهِ ﴾ [الشمس: ١٦]، و«بيت الله».

وقالَ الواحِديُّ: النَّفْخُ: إجراءُ الرِّيحِ في الشيء، والرُّوحُ: جِسمٌ رقيقٌ يحيا به البدَنُ، ولمَّا أجرى اللهُ الرُّوحَ في بدَنِ آدمَ على صفةِ إجراءِ الرِّيح، كأنهُ قد نفَخَ الرُّوحَ فيه (١).

وقلتُ: رَجع أقوالهُم إلى أنَّ قولَه: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنرُّوجِي ﴾ على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾ [النمل: ٤٧] في أنْ لا قولَ ثَمَّ، بل هُو تصوُّرُ إيجادِ الشيءِ وتحصيلُه مِن غيرِ امتناع.

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٥).

وقيل: معناه: ولكنَّ إبليسَ أبي. حرفُ الجرِّ مع «أَنْ» محذوفٌ، وتقديرُه: «ما لكَ في أنْ لا تكونَ مع السَّاجدين»، بمعنى: أيُّ عَرَضِ لك في إبائك السجود؟ وأيُّ داع لك إليه؟ اللامُ في ﴿ لِأَسَجُدَ ﴾ لتأكيد النَّفي، ومعناه: لا يصحُّ مني ويُنافي حالي، ويستحيلُ أنْ أسجُدَ لَبَشر. ﴿ رَحِيدُ مُن الذين يُرجَمون بالشُّهب، أو: مَطْرُود من رحمةِ الله؛ لأنَّ مَن يُطرَد يُرجَمُ بالحِجارة. ومعناه: ملعون؛ لأنَّ اللعنَ هو الطَّرْد من الرحمةِ والإبعادُ من يُطرَد يُرجَمُ بالحِجارة. ومعناه: ملعون؛ لأنَّ اللعنَ هو الطَّرْد من الرحمةِ والإبعادُ منها. والضميرُ في ﴿ مِنْهَا ﴾ راجعٌ إلى الجنَّة، أو إلى السياء، أو إلى جُملة الملائكة. وضَرَبَ منها والصّميرُ في ﴿ مِنْهَا إلى الله عَلَى المَّنَةُ وَلَى الله عَلَى الله المُعْلَى الله الموم الذي فيه يُبعَثُون ﴾ [الحجر: ٣٦]، و ﴿ يَوْمِ الله عَلَى العبارات؛ سُلوكاً الكلام طريقة البلاغة. وقيل: إنها سأل الإنظارَ إلى اليوم الذي فيه يُبعَثُون؛ لئلًا يموت؛ بالكلام طريقة البلاغة. وقيل: إنها سأل الإنظارَ إلى اليوم الذي فيه يُبعَثُون؛ لئلًا يموت؛ لأنه لا يموتُ يومَ البعث أحد، فلم يُحِبُ إلى ذلك، وأُنظِرَ إلى آخر أيامِ التكليف.

وقولُه: (وقيل: معناهُ: ولكنّ إبليسَ أَبَى)، عطفٌ على قولِه: «واستَثنى إبليسَ منَ الملائكة»، وأبى حينتَذِ: خبرُ «لكنْ»، وعلى الأوّلِ جملةٌ مستأنفةٌ كالتعليلِ عن امتناعِه عن السُّجود.

قولُه: (لأنّ اللَّعنَ هو: الطّردُ) يُريدُ أنّ «الرّجيمَ» كنايةٌ تلويحيّةٌ عن كونِه ملعوناً؛ لأنّ الرَّجيمَ هو: المطرودُ؛ لأنّ مَن طُرِدَ يُرجَم، والمطرودُ هو الملعونُ؛ لأنَّ مَن لُعِنَ طُرِد.

قولُه: (في معنى واحد) أي: عُبِّرت بها عن معنى انتهاءِ المُدّة.

قولُه: (وقيل: إنَّما سأَلَ الإنظارَ)، هذا وجْهٌ آخَرُ، وفيه بيانُ اختلافِ العبارات، فإنّ قولَه: «لئلّا يموتَ» يَدُلُّ على أنَّ ضَرْبَ هذه المُدّة إلى عندِ الحَشْرِ، وقولُه: «إلى آخِرِ أيَّامِ التكليف» يدُلُّ على أنّ المُدّة قَبْلَ الحَشْر، وقولُه أوّلاً: «إلى يومِ الدِّينِ من غيرِ أن يُعذَّبَ» يدُلُّ على أنّ المُدّة عندَ الحسابِ والجزاء، وهُو بعدَ الحشر.

﴿ عِمَّا أَغُويَنَى ﴾ الباءُ للقسم. و «ما» مَصْدريَّة، وجوابُ القسم: ﴿ لَأُزَيِّنَنَ ﴾ المعنى: أقسِمُ بإغوائك إيّاي لَأُ زيننَّ لهم. ومعنى إغوائه إيّاه: تسبيبُه لغيّه، بأنْ أمَرَه بالسُّجود لآدمَ عليه السلام، فأفضى ذلك إلى غيّه. وما الأمرُ بالسجود إلّا حَسَنٌ وتعريضٌ للثواب بالتواضُع والخضوع لأمْرِ الله، ولكنَّ إبليسَ اختارَ الإباءَ والاستكبار فهلك، واللهُ تعالى بريءٌ من غيّه ومن إرادتِه والرِّضا به، ونحوُ قولُه: ﴿ عِمَّا أَغُويْنَنِي لَأُرْيَّنَنَ لَهُمْ ﴾ تولُه: ﴿ فَهِعِزَّ فِكَ لَأُنْ يَنْ لَهُمْ ﴾ قولُه: ﴿ فَهِعِزَّ فِكَ لَأُنْ يَنْ لَهُمْ المَّهُ بِعِفَه، وقد فرَّ ق الفقهاءُ بينها.

ويجوزُ أن لا يكون قَسَمًا، ويُقدَّر قَسَمٌ محذوف، ويكونُ المعنى: بسببِ تَسْبيبِك

قولُه: (بريءٌ مِن غَيِّه ومِن إرادتِه والرِّضا به). قولُه: «مِن إرادتِه» مذهبه (١)، و «الرِّضا به» مذهبُ أهلِ السُّنَة.

قولُه: (وقد فرَّقَ الفقهاءُ بينَهم) أي: بينَ الإقسامِ بصفةِ الله تعالى، وبينَ الإقسام بفعلِه، فقولُه: «﴿فَيِعِزَّ نِكَ﴾ إقسامٌ بالصِّفة، و﴿مِّمَاۤ أَغْوَيَّنِنِي ﴾ إقسامٌ بالفعل».

وفي «شَرْح الوافي»: قال العراقيّونَ: الحَلِفُ بصفاتِ النّات، كالقُدرةِ والعظمة والعزّة والجُلالِ والكِبرياء، يمينٌ، وبصفاتِ الفعل، كالرَّحةِ والسُّخْطِ والغضّبِ والرِّضا، ليس بيمين. وصفةُ النّات: ما لا يجوزُ أن يوصفَ بضِدِّه، وصفةُ الفعل ما يجوزُ أن يوصفَ بضِدِّه، فإنهُ تعالى يرضى بالإيهان، ولا يرضى بالكُفْر، ثُمّ قال الشارح: والمذهبُ عندَنا بضده، فإنهُ تعالى يرضى بالإيهان، ولا يرضى بالكُفْر، ثُمّ قال الشارح: والمذهبُ عندَنا أنّ صفاتِ الله لا هُو ولا غيرُه، وكلُّها قديمةٌ، فلا يستقيمُ الفَرْق، والأصَحُّ ما قُلنا، لأنّ الأيّهانَ مَبْنيّةٌ على العُرفِ، لأنّ اليمينَ إنّها ينعقدُ للحَملِ أو المنع، وهذا إنّها يكونُ بها يَعتقدُ الحالفُ تعظيمه، وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله وهو لجميع صفاته مُعَظِّم، فصارت حرمةُ ذاته وصفاتِه حاملاً(٢).

⁽١) يعني: مذهب المعتزلة في أنَّ الله لا يريدُ الشرَّ ولا يخلُّقُه.

⁽٢) للحالف على ذلك، والحقّ أن اليمين تنعقد إذا حلف الحالف بأحد أسماء الله أو صفاته مطلقاً، ولا فرق في ذلك بين أيّ اسم، أو أيّ صفة؛ لأنّ الكُلّ معظّم عند الحالف، إذا كانَ قاصِداً الحلف باسمه أو صفته جلّ وعلا.

لإغوائي أُقسِمُ لأفعلنَّ بهم نحْوَ ما فعلتَ بي من التَّسْبيبِ لإغوائهم؛ بأنْ أُزيِّنَ لهم المعاصي وأُوسوسَ إليهم ما يكونُ سببَ هلاكِهم، ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: في الدُّنيا التي هي دارُ الغُرور، كقوله تعالى: ﴿أَخَلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو أراد: أني أقدِرُ على الاحتيال لآدمَ والتزيينِ له الأكلَ من الشَّجرةِ وهو في السهاء، فأنا

وقالَ حُجَّةُ الإسلام: اليمينُ عبارةٌ عن: تحقيقِ ما يَحتَمِلُ المُخالفةَ، بذكْرِ اسم الله تعالى أو صفةٍ مِن صفاتِه. ثُمَّ اليمينُ تنقسمُ إلى: صَريح وكِناية، بالإضافةِ إلى أسهاءِ الله تعالى، وهُو على أربع مراتب.

الأولى: أن يَذكُرَ اسماً لا يُطلَقُ إلّا على الله تعالى في مَعرِض التعظيم، كقولِه: بالله والرّحمٰنِ والخالقِ والرّازق... فهذا صريحٌ.

والثانيةُ: أن يذكُرَ اسهًا مشتَرَكًا يُطلَقُ على الله وعلى غيرِه، كالعليمِ والحليمِ والرَّحيمِ والرَّحيمِ والجَبّارِ والحُقِّ..، فهو كنايةٌ، إنّها يَصيرُ يميناً بالقَصْد.

والثالثةُ: أن يَذكُر ما يقبَلُ التّورِية (١)، وهُو على وجهَينْ، أحدُهما: أن يكونَ مِن قَبيلِ حقّ الله وحُرمةِ الله وقُدرتِه وعِلمِه، إذْ قد يُرادُ بها حقوقُه منَ العباداتِ وحرُماتُه ومقدورُه ومعلومُه، وثانيهها: أن يكونَ مِن قَبيلِ جَلال الله وعظَمتِه وكِبريائه، ففيه طريقانِ، أحدُهما: كالحَلِفِ بالله، وثانيهها: أنهُ كالحَلِفِ بالقُدرةِ، إذْ قد يقالُ: رأيتُ جلالَ الله، أي: آثارَ صَنْعتِه.

والرّابعةُ: ما لا يصيرُ يميناً وإنْ نَوى، وهُو ما لا تعظيمَ فيه، نحوَ: الشيءِ والمُربّي والموجودِ، وإنْ أُريدَ به الله.

هذا خُلاصةُ كلامِه في «الوسيط»(٢).

وفيه أنّ نحوَ: «بإغوائك»، ليس بيمين.

⁽١) في (ط): «التوبة»، وهو خطأ.

⁽٢) «الوسيط» للغزالي (٧: ٢٠٣).

على التزيينِ لأولادِه في الأرض أقدر. أو أراد: لأجعلنَّ مكانَ التزيينِ عندَهم الأرض، ولأُوقعنَّ تَزْيِينِ فيها، أي: لأُزيننَها في أعيُنِهم ولأُحدِّثنَّهم بأنَّ الزِّينةَ في الدنيا وحدَها، حتى يستحبُّوها على الآخرة ويَطمئنُّوا إليها دونها. ونحوه:

يَجرَح في عرَاقِيبها نَصْلِي

استثنى المُخلَصين؛ لأنه عَلِمَ أنَّ كَيْدَه لا يعملُ فيهم ولا يَقبَلُون منه، أي: ﴿ هَـٰذَا ﴾ طريقٌ حقُّ ﴿ عَلَى ﴾ أنْ أُراعِيه؛

قولُه: (أو أرادَ: لأجْعَلَنَّ مكانَ التزيين) يريدُ أنَّ تعدِيةَ ﴿لَأُنْيَنَنَّ ﴾ بـ «في» إمّا لإرادةِ الجهة السافلةِ بالأرض، وهي الدُّنيا، أو الأرض نفْسِها، فقاسَ تزيينَ أولادِ آدمَ، وهُم في الأرض، على تزيينِ أبيهم، وهُو في السَّماء، وقطعَ بحصُولِه، فحَلَفَ بقولِه: ﴿لَأُنْيِّنَنَّ لَهُمْ ﴾ و﴿وَلَأُغُوبِنَهُمْ ﴾ ومِن ثَمّ قال المصنف: «فأنا على تزيينِ أولادِه في الأرض أقدَرُ»، وإمّا لإرادةِ حقيقتِها والتجوُّزِ في استعمالِ (في) بجَعْلِ الأرضِ مكاناً للتزيين، وظَرْفاً له على التوسُّع، فلا يَحْرُجُ منها شيءٌ منه، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [القصص: ١٧٩]، التوسُّع، فلا يَحْرُجُ منها شيءٌ منه، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [القصص: ١٧٩]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولأحدَّنَهُم بأنّ الزِّينةَ في الدُّنيا وحدَها» لا في الآخِرة.

قولُه: (يَجَرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِي) وصدرُه:

وإنْ تعتذِرْ بالمَحْلِ مِن ذي ضُروعِها إلى الضَّيفِ(١)

الضَّميرُ في تعتذرْ: للناقة، والباءُ في «بالمَحْل»: للتشبيه، يقال: اعتذرَ به، والمرادُ به «ذي ضُر وعِها» اللّبن، «يُجْرَح»: متَعدِّ بنفْسِه، وقد عُدِّيَ به إلى إجرائه مُحْرى اللازم، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، ثُمَّ عومِلَ به معاملةَ اللّازم في تعديتِه بالجازِّ للمبالَغة، أي: ما أوقَعَ الجُرْحَ في عراقيبِها وأوجَدَه فيها، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَأَصَلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيَ ﴾ [الأحقاف: ١٥] أي: الصَّلاحَ مظروفاً لذُريَّتي.

قولُه: (أي: ﴿ هَلَذَا ﴾ طريقٌ حَقّ ﴿ عَلَيَّ ﴾ أن أراعيه) بناءً على وجوبِ رعايةِ الأصلح (٢)،

⁽١) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٥٧٥.

⁽٢) انظر: الاحتجاج لمذهب المعتزلة في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار، ص١٦٣.

.

قالَ الإمامُ: إنّ الإخلاصَ طريقٌ عليّ وإليَّ، أي: أنه يؤدّي إلى كرامَتي وثُوابي، ومعناه: هذا صِراطٌ (١) مَن مَرَّ عليهِ، فكأنهُ مَرَّ على رضواني وكرامتي، كها يقال: طريقُك عليّ. وقيل: هذا صِراطٌ عليّ تقريرُه، وهُو مستقيمٌ حَقُّ وصِدق (٢). ورَوى ابنُ جِنّي عن أبي الحسَن أنهُ قال: هُو كقولِك: الدِّلالةُ اليومَ عليَّ (٣).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: أي: دِينُ الإسلام حَقُّ عليَّ بيانُه، فمنِ اختارَه مِن عبادي ليسَ لك عليهم سُلطان.

وقال القاضي: والإشارةُ بقولِه: ﴿ هَنذَا ﴾ إلى ما تضمَّنَهُ الاستثناء، وهُو تخلُّصُ المخلَصينَ مِن إغوائه، أو الإخلاصُ على معنى أنهُ طريقٌ عليَّ يؤدِّي إلى الوصولِ إليَّ مِن غيرِ اعوِجاج وضَلال(٤).

وقالَ الزجّاجُ: ﴿ هَاذَا صِرَطُّ عَلَىٰ مُسْتَقِيمُ ﴾ أي: على إرادتي وأَمْري (٥) أي: شَأْني. وقلتُ: هذا الذي يقتضيهِ النَّظمُ والعِلمُ عندَ الله تعالى، فإنّ الإشارةَ بقولِه: «هذا» إلى قولِ إبليس: ﴿ وَلَأَغْوِينَهُمُ أَجْمَعِينَ * إِلَا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ أي: هذا هُو الذي حَكَمْتُ به وقدَّرْتُ على عبادي، وهُو حقٌّ وصِدْق. كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلَأَنَ به وقدَّرْتُ على عبادي، وهُو حقٌّ وصِدْق. كقولِه تعالى: ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلَأَنَ جَهَنَدُ مِن ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣]، وقولِه صلواتُ الله عليه، على ما رَواهُ التَّرمذيُّ، عن عمْرِو بن العاص، أنهُ قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ وفي يدَيْهِ كتابانِ... الحديث (٦)، وهذا قرَّرَ قولَه: بقولِه: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْمٍ مُ شُلُطُكُنُ إِلَّا مَنِ ٱتَبْعَكَ مِنَ الحديث (٢)، وهذا قرَّرَ قولَه: بقولِه: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْمٍ مُ شُلُطُكُنُ إِلَّا مَنِ ٱتَبْعَكَ مِنَ

⁽١) في النسخة (ف): «هذا مِن طريق». وهو خطأ. وهو على الجادَّةِ في «مفاتيح الغيب».

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۱۹: ۱۸۹).

⁽T) «المحتسب» (Y: T).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧١).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٨).

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٦٣)، والترمذيّ (٢١٤١)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (٢١٤٧)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨)، وفي إسنادِه مقال لأجلِ أبي قبيل المعافري، خُتلفٌ في توثيقه.

وهو أنْ لا يكونَ لك سُلطانٌ على عبادي، إلّا مَنِ اختارَ اتّباعَك منهم؛ لغوايته. وقُرئ: (عَلِيٌّ)، وهو من عُلوِّ الشَّرَفِ والفَضْل. ﴿ لَمَوْعِدُمُ ﴾ الضميرُ للغاوين. وقيل: أبوابُ النار: أطْباقُها وأدْراكها، فأعْلاها للموحِّدين، والثاني لليَهود، والثالثُ للنَّصارى، والرابعُ للصابئين، والخامسُ للمَجُوس، والسادس للمُشرِكين، والسابع للمُنافقين. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه: إنَّ جهنمَ لمن ادَّعى الرُّبوبيَّة، ولَظى لعَبَدةِ النار، والحُطَمة لعَبَدةِ الأصنام، وسَقَرَ لليهود، والسَّعِيرَ للنصارى، والجحيمَ للصابئين، والهاويدة للموحِّدين. وقُرئ: ﴿ جُنَّ مُن التَّفيلِ والتثقيل. وقرأ الزهريّ: (جُزُّ) بالتشديد؛

ٱلْفَاوِينَ ﴾ على طريقةِ القولِ بالموجب، وجعَلَ ما جعَلَهُ مستنى منهُ: مستنى، ليُؤذِنَ بأن المقصودَ الأوْلى نَجاةُ المُخلَصِين، كما أن مقصودَ اللَّعينِ أوّلاً الإغواء، وفيه أنّ اللّعينَ استَقَلّ عبادَ الله المخلَصينَ عدَدًا، حيثُ جعلَهم مستثنى، وأنّ الله سبحانَهُ وتعالى استكثرهم، اعتباراً وعدداً، حيث قلبَ القضيّة، ثُمّ فرق ما لكلِّ واحدٍ منَ الفريقيُنِ بقولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَمَ لَمُؤْعِدُهُمُ المُعَمِينَ ﴾ وقولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَمَ المُؤَعِدُهُمُ المُعَمِينَ ﴾ وقولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَمَ المُلَّومِيهُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُو المَذَابُ ٱلأَلْمِيدُ وعَيُونٍ ﴾، ثُمّ أمرَ حبيبه بالإنباءِ عن صِفتَيْ رحمتِه وغضبِه بقولِه: ﴿ وَيَحَادِى آلَى النَّفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُو الْعَذَابُ ٱلأَلْمِيهُ وَفَي النوابَ بالعِظَم، كما وصَفَ العذابَ بالألم، بل وفيه أنّ جانبَ الرحمة سابقٌ، حيثُ وصَفَ الثوابَ بالعِظَم، كما وصَفَ العذابَ بالألم، بل وصَفَ ذاتَه الأقدَسَ على سبيلِ التوكيدِ وتكريرِ الضَّميرِ وتعريفِ الخبرِ وإردافِ «الغفور» بـ «الرَّحيم»، وكذا في قولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّم كُورُ الشَّعيرِ وان لَم يَقُلُ: وإنّم لَفي جهنَّم، كما قال: بـ «الرَّحيم»، وكذا في قولِه: ﴿ وَإِنَّ جَهَمَ لَمُوعِدُمُ ﴾ وإن لم يَقُلْ: وإنهم لَفي جهنَّم، كما قال: سِياقَ الآياتِ لبيانِ جرَيانِ المُسَيئةِ واستبدادِ الحُكم، لا رعايةِ المصالح ووجوبِما، لأنّ الكلام في بُدُولًا إنشاءِ الإنسان.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿جُنَّةٌ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل)(٢)، قال القاضي: قرَأَ أَبُو بَكْرٍ: «جُزُّ»: بالتثقيل^(٣).

⁽١) في النسخة (ف): (بَدْءِ).

⁽٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٤).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٢).

كأنه حَذَفَ الهمزةَ وألقى حركتَها على الزاي، كقولك: خَبُّ في خَبْء، ثم وقَفَ عليه بالتشديد، كقولهم: الرَّجل، ثم أجرى الوصلَ مجرى الوقف.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُنَّقِينَ فِ جَنَّنَتِ وَعُيُونٍ * ٱدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُودِهِم مِّنْ غِلِّ إِخْوَنًا عَلَىٰ شُرُرٍ مُّنَقَدِ لِينَ * لَا يَمَشُّهُمْ فِيهَا نَصَبُّ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ ٤٥-٤٥]

المتَّقي على الإطلاق: مَن يتَّقي ما يجبُ اتقاؤُه ممَّا نُمِيَ عنه. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله

قولُه: (المُتقي على الإطلاق: مَن يَتقي ما يجبُ اتقاؤه ممّا نُبِيَ عنهُ)، قالَ الإمامُ: قال جمهورُ المعتزِلة: المتقونَ همُ الذينَ اتّقُوا (١) جميعَ المعاصي، لأنهُ اسمُ مدْح، فلا يتناولُ إلاّ مَن يكونُ كذلك، وقال جمهورُ الصَّحابةِ والتّابِعين، وهُو المنقولُ عنِ ابنِ عبّاس: المُتقونَ همُ الذين اتَقوا الشِّركَ بالله سبحانه وتعالى، والكُفرَ به، وهذا هُو الحقُّ الصَّحيح؛ لأنَّ المتّقي هُو الذي أتى بالضَّربِ مرّةً واحدةً، كها أنّ الضاربَ هُو الذي أتى بالضَّربِ مرّةً، وكها أنه ليسَ الذي أتى بالضَّرب، فكذا هاهنا، ومِن مَن شُرْط صِدقِ الوَصْفِ بكونِه ضارباً كَوْنُه آتِياً بجميع أنواع الضَّرب، فكذا هاهنا، ومِن ثَمَّ ذهبَ المحقِّقونَ إلى أنّ ظاهرَ الأمرِ لا يُفيدُ التَّكرارَ، فظاهرُ الآية يقتضي حصولَ الجنّاتِ لكلِّ منِ اتّقى عن شيءٍ واحد (٢)، إلاّ أنّ الأمّةَ مجتمِعةٌ على أنّ التقوى عن الكُفرِ شُرَطٌ في حصُولِ هذا الحُكم، ولأنّ الآيةَ ورَدَتْ عَقيبَ قولِه: ﴿ إِلّا عِبَادَكَ مِنهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ في حصُولِ هذا الحُكم، ولأنّ الآية ورَدَتْ عَقيبَ قولِه: ﴿ إِلّا عِبَادَكَ مِنهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ في حصُولِ هذا الحُكم، ولأنّ الآية ورَدَتْ عَقيبَ قولِه: ﴿ إِلّا عِبَادَكَ مِنهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ في عن أن يُعتبَرَ الإيهانُ فيه، ولا يزادَ قيْلاً آخَرُ؛ لأنّ التخصيصَ خلافُ الظاهر، فكلًا كان أوفَق (٣).

وقلتُ: قد سَبَقَ أنّ الناسَ فِرقتان: الْمُخلَصون، والغاوون، وأنّ جَهَنَّمَ مقسومةٌ سَبعةَ أقسام كما جاءَ عن المفسِّرينَ أنّ الدَّرَكةَ الأولى للموحِّدينَ يُعذَّبونَ بقَدْرِ ذنوبِهم ثُم يُحْرَجون،

⁽١) في النسخة (ح): «اتّقوا الشركَ جميع المعاصى».

⁽٢) سقط لفظ «واحد» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩١:١٩١–١٩٢).

عنها: اتَّقُوا الكُفرَ والفَواحش، ولهم ذُنوبٌ تكفِّرُها الصلواتُ وغيرُها. ﴿ آدَخُلُوهَا ﴾ على إرادة القول. وقرأ الحسن: (أُدْخِلُوها)، ﴿ يِسَلَيْ ﴾: سالِين، أو مُسلَّماً عليكم: تُسلِّم عليكم الملائكة. الغِلُّ: الحِقْد الكامِنُ في القلب، من انْغلَّ في جوفِه وتَعَلَّغل، أي: إنْ كان لأحدِهم في الدنيا غِلُّ على آخر، نَزَعَ اللهُ ذلك من قلوبهم وطيَّبَ نُفوسَهم. وعن عليِّ رضي الله عنه: أرجو أنْ أكونَ أنا وعثمانُ وطلَّحةُ والزُّبيرُ منهم. وعن الحارثِ الأَعُور: كنتُ جالساً عنده إذْ جاء ابنُ طلحة، فقال له عليٌّ: مرحباً بك يا ابنَ أخي، أمّا والله إني لأرجُو أن أكونَ أنا وأبوكَ مَن قال اللهُ تعالى: ﴿ وَنَزَعَنا مَا فِي ابنَ أُخي، أمّا والله إني لأرجُو أن أكونَ أنا وأبوكَ مَن قال اللهُ تعالى: ﴿ وَنَزَعَنا مَا فِي صَلَوهِم مِنْ غِلٍ ﴾ فقال له قائل: كلّا، اللهُ أعدلُ مِن أنْ يَجمَعَك وطلحة في مكانٍ واحد، فقال: فلِمَن هذه الآيةُ لا أُمَّ لك؟! وقيل: معناه: طهّر اللهُ قلوبَهم مِن أن يَتحاسَدُوا على الدَّرَجاتِ في الجنَّة، ونَزَعَ منها كلَّ غِلٌ، وألقى فيها التوادَّ والتَّحاب. يَتحاسَدُوا على الدَّرَجاتِ في الجنَّة، ونَزَعَ منها كلَّ غِلٌ، وألقى فيها التوادَّ والتَّحاب.

فإذاً لا بُدَّ مِن تفسيرِ المَتَّقِينَ في هذا المقام بمَنْ (١) يتميَّزونَ عن الغاوِين؛ لئلا يختلَّ النَّظْمُ، وهُو تفسيرُ المصنِّفِ وإنْ لم يَقصِدْ به ذلك، لقولِه: «المتقي على الإطلاق»، ولأنّ المتقينَ همُ المُخلَصونَ المخصوصونَ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَكَنُ ﴾، وأمّا إخراجُ العاصينَ منَ النارِ فيُعلَمُ مِن نُصوصٍ أُخَرَ، لا مِن هذه الآية (٢).

وقولُه: (وتغَلْغَلَ)، الجَوهريّ: تَغلغَلَ المَاءُ في الشَّجَر: إذا تخلَّلَها، الرّاغبُ: الغلَلُ: المَاءُ الجاري^(٣) بيَن الشَّجر، وانغَلَّ بيَن الشَّجرِ: دخَلَ فيه^(٤).

قولُه: (اللهُ أعدَلُ مِن أن يجمَعَك وطلحةَ في مكان) يعني: لِا جرَى بينَهما يومَ الجمَل، وهِي قصّةٌ مشهورة.

⁽١) في النسخة (ح): «بها».

⁽٢) مثل قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ أَللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ء وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [النساء: ٤٨].

⁽٣) من قوله: (في الشجر: إذا تخللها» سقط من (ط).

⁽٤) في (ح) و(ف): «وانغل بين الشجر ودخل فيها وتخللها»، والمثبت من (ط)، ومن «مفردات القرآن»، ص ٢١٠.

و ﴿إِخْوَانًا ﴾ نصبٌ على الحال. و ﴿عَلَىٰ سُـرُرٍ مُّنَقَدِ بِلِينَ ﴾ كذلك. وعن مُجاهدٍ: تدور بهم الأسِرَّةُ حيثها دارُوا، فيكونون في جميعِ أحوالهم مُتقابِلِين.

[﴿ نَيِّقَ عِبَادِى أَنِي أَنَا ٱلْفَقُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَـذَابِي هُو ٱلْمَـذَابُ ٱلْأَلِيمُ * وَنَيِّنَهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُواْ لَا وَنَيْنَهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُواْ لَا نَجْتُرُ اللَّهُ اللَّهِ عَلِيهِ * قَالَ أَبَشَرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَسَنِى ٱلْكِبْرُ فَبِمَ تُبَشِرُونَ * قَالُواْ بَشَرْنِكُ بِالْحَقِ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَنْظِينَ * قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ * إِلَّا قَالُواْ بَشَرْنِكُ وَلَا مَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ * إِلَّا لَا فَاللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِلَ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِلِلْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِلَ اللْمُؤْمِلُولُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ

لمّا أتمَّ ذِكْرَ الوَعْدِ والوعيد أَتْبَعَه ﴿ فَيَى عَبَادِى ﴿ بَعَرِيراً لِهَا ذَكَر ، وتمكيناً له في النُّفوس. وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: غفورٌ لمن تاب، وعذابُه لمن لم يَتُب. وعطفَ ﴿ وَنَيِتَهُمَ ﴾ على ﴿ وَيَتِعْدُوا مَا أَحلَّ مِن العذاب بقوم لُوطٍ عبرةً يَعتبرون بها سخطَ الله وانتقامَه من المُجرمين، ويتحقَّقوا عندَه أنَّ عذابَه هو العذابُ الأليم.

قولُه: (﴿إِخْوَنَا ﴾: نصبٌ على الحال). قال أبو البقاء: هُو حالٌ منَ الضّميرِ في قولِه: ﴿ وَلِهُ الضّميرِ في قولِه: ﴿ وَذَخُلُوا ﴾ مقدَّرة، أو منَ الضَّميرِ في ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ (١).

وقالَ القاضي: ويَجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضَّميرِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها معنى الإضافة، وكذا قولُه: ﴿عَلَى سُرُرِ مُّنَقَدِيلِينَ ﴾، ويجوزُ أن يكونا صِفتَيْنِ لـ ﴿إِخْوَنَا ﴾ أو حاليَّنِ مِن ضميره؛ لأنهُ بمعنى مُتصافينَ، وأن يكونَ ﴿مُنَقَدِيلِينَ ﴾ حالاً منَ المُستَر في ﴿عَلَى سُرُرٍ ﴾ (٢).

قولُه: (وعَطَفَ ﴿ وَنَيِنَّهُمْ ﴾ على ﴿ نَيْ عَبَادِى ﴾ ليتَخِذوا ما أَحَلَّ منَ العذابِ بقومِ لوطٍ عِبرةً) يعني: لمّا اشتَمَلْتِ الآيتانِ على ذكْرِ العذاب، عطَفَ هذه القصّةَ لِتَضَمُّنِها معنى العذاب عليها على سبيلِ الاستطراد. ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ الآياتِ السابقةَ لمّا اشتمَلتْ على

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٣).

﴿ سَلَمُ اللهِ أَي: نُسلِّم عليك سَلاماً، أو سَلِمْتَ سلاماً، ﴿ وَجِلُونَ ﴾: خاتفون، وكان خوفُه لامتناعِهم من الأكل. وقيل: لأنهم دَخلوا بغير إذْنِ وبغير وقت. وقرأ الحسن: (لا تُوْجَلْ) بضمِّ التاء، مِن: أوْجله يُوجِلُه؛ إذا أخافه. وقُرئ: (لا تاجَلْ). و: (لا تُواجَلْ)، من واجَلَه، بمعنى أوْجَله. وقُرئ: (نَبْشُرُكَ) بفتحِ النُّون والتخفيف. ﴿ إِنَّا نَبْشُرُكَ ﴾: استئنافٌ في معنى التعليلِ للنهي عن الوَجَل؛ أرادوا: إنك بمثابة الآمن المبشَّر؛ فلا تَوْجَل. يعني: ﴿ أَبَشَرْتُمُونِ ﴾ مع مسِّ الكِبَر، بأنْ يولَدَ لِي! أي: أنّ الولادة أمرٌ عَجيب مُستنكر في العادة مع الكِبَر، ﴿ فَيِمَ تُبشِّرُونَ ﴾: هي «ما» الاستفهاميَّةُ دَخلَها أمرٌ عَجيب مُستنكر في العادة مع الكِبَر، ﴿ فَيِمَ تُبشِّرُونَ ﴾: هي «ما» الاستفهاميَّةُ دَخلَها معنى التعجُّب، كأنه قال: فبأيِّ أُعجوبةٍ تبشِّرونني، أو أراد: إنكم تبشَّرونني بما هو غيرُ متصوَّر في العادة، فبأيِّ شيءٍ تبشِّرون! يعني: لا تبشِّرونني في الحقيقةِ بشيء؛ غيرُ متصوَّر في العادة، فبأيِّ شيءٍ تبشِّرون! يعني: لا تبشِّرونني في الحقيقةِ بشيء؛

الوَعْدِ والوعيد، وعُقِّبتْ بقولِه: ﴿ أَنِيَ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ وقوله: ﴿ وَأَنَّ عَذَا بِي هُوَ ٱلْمَذَا ثُلَا لَهُ فَي النفوس كها ذكر، كها فُصِلَتْ بقصّتَيْ ٱلْأَلِيمُ ﴾ على الجَمعِ ليكونَ تقريراً لِما ذُكِرَ وتمكيناً له في النفوس كها ذكر، كها فُصِلَتْ بقصّتَيْ إبراهيمَ ولوطٍ عليهما السَّلام، ليكونَ حكايةُ سَلامِ الملائكة ويِشارتُهم بإسحاقَ وذكْرُ الرَّحةِ تفصيلاً تفصيلاً لقولِه: ﴿ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾، وقصّةُ لوطٍ ودمارِ قومِه واستئصالِ شأفتِهم تفصيلاً لقولِه: ﴿ وَأَنَا عَذَا بِي هُو ٱلْمَذَا ثُ ٱلْأَلِيمُ ﴾.

قولُه: (وكان خَوْفُه لامتناعِهم منَ الأكل)، قال في «هود»: قيل: كانت عادتُهم أنهُ إذا مَسَّ مَن يَطرقُهم طعامَهم أمِنوه، وإلّا خافُوه، ويُقدَّرُ في هذا المقام بعدَ قولهم: ﴿سَلَنَمًا ﴾: قال: سلامٌ، ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَلَة بِعِجْلٍ حَنِيدٍ * فَلَمَّارَءَاۤ أَيْدِيَهُم لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُم ﴾ [هود: عال: هإنّا مِنكُم وَجِلُونَ ﴾(١)» إلى آخرِه، وقد سبقَ في «هودٍ» تحقيقُه.

قولُه: (وقُرئَ: «نَبْشُرُكَ»): حمزةً.

قولُه: (أو أراد: إنَّكم تُبَشِّرونَني)، قيل: على الأوّل: الاستفهامُ للتفخيم، وعلى هذا: للتحقير. وقلتُ: الظاهرُ أنهُ عليه السَّلامُ لمَّا أدخَلَ همزةَ الإنكارِ في قولِه: ﴿أَبَشَرْتُمُونِ عَلَىٰ للتحقير.

⁽۱) انظر: (۸: ۱۲۹).

لأنَّ البشارةَ بمِثْل هذا بشارةٌ بغير شيء. ويجوزُ أن لا يكون صِلةً لبَشَر، ويكون سؤالاً عن الوجهِ والطَّريقة، يعني: بأيِّ طريقةٍ تبشِّرونني بالوَلد، والبشارةُ به لا طريقة لها في العادة! وقوله: ﴿بَشَرْنَكَ بِٱلْحَقِ ﴾ يحتملُ أن تكونَ الباءُ فيه صِلة، أي: بشَّرناك باليَقين الذي لا لَبْسَ فيه، أو: بشَّرناك بطريقةٍ هي حقٌّ؛ وهي قولُ الله ووَعْده، وأنه قادرٌ على أنْ يوجد وَلداً من غير أبوَيْن، فكيف مِن شيخِ فانٍ وعجوزٍ عاقر. وقرئ: ﴿بَشِّرُونَ ﴾، بفتح النون وبكسرِها على حذف نُون الجَمْع، والأصل: تبشِّرونني،

أَن مَّسَّنِى ٱلْكِبَرُ ﴾ جاء باستفهام آخر، إمّا لبيانِ خَرْقِ العادة، وأنهُ أمرٌ عجيب، أو لتقريرِ ذلك الإنكار، وأنّ تلك البِشارة ليست ببِشارة، وإليه الإشارة بقولِه: «لأنّ البِشارة (١) بمثلِ هذا بِشارة بغيرِ شيء».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تُبَشِّرُونَ ﴾ بفتح النون) قرَأَ نافعٌ: «فبم تُبشِّرونِ» بكسرِ النّونِ مخفَّفةً، وابنُ كثيرٍ: بكسرِ ها مشدَّدةً، والباقونَ: بفَتْحِها. قال أبو عليٍّ في «الحجّة»: أرادَ: فبِمَ تُبشِّرونَني، فعَدَى الفعلَ إلى المُضمَر المنصوب؛ لأنّ المعنى عليه، فأثبَتَ ما حذَفَهُ غيرُه منَ الكسرةِ التي تدُلُّ على الياء المحذوفة (٢)، وحذَفَ النّونَ الثانية؛ لأنّ التكريرَ بها وقَعَ، ولم تُحذَفِ الأولى التي هِي علامةُ الرَّفْع (٣)، والمصنِّفُ ذهبَ إلى أنّ المحذوف نونُ الجَمْع.

وقالَ الإمامُ: أمّا الكسرُ والتشديدُ فتقديرُه: (تُبَشِّرونني)، أدغِمَتْ نونُ الجَمْع في نونِ الإضافة، وأمّا الكسرُ والتخفيفُ فعلى حذْفِ نونِ الجَمْع؛ استثقالاً لاجتماعِ المِثْلَيْنِ(٤).

وقالَ أبو حاتم: حذَفَ نافعٌ الياءَ معَ النّون، وإسقاطُ الحرفَيْنِ لا يجوزُ، وأُجيب: بأنّ المحذوفَ حرفٌ واحد، وهِي النّونُ التي هِي علامةُ الرَّفْع^(٥)، على أنّ حذْفَ الحَرْفَيْنِ شائع،

⁽١) قوله: «بقوله: لأن البشارة» سقط من (ط).

⁽٢) في (ح) و(ف): «التي تدل على المفعولية».

⁽٣) «الحجّة للقرّاءِ السبعة» لأبي على الفارسي (٥: ٥٥).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٩٧: ١٩٧).

⁽٥) في النسخة (ف): «وهي نون الرفع».

و: (تبشرونً) بإدغام نونِ الجَمْع في نُون العِمَاد. وقُرئ: (مِن القَنِطِين) من قَنِطَ يَقنَط، وقُرئ: (مِن القَنِطِين) من قَنِطَ يَقنَط، وقُرئ: ﴿وَمَن يَقنطُ من رحمةِ ربِّه إلّا وقُرئ: ﴿وَمَن يَقنطُ من رحمةِ ربِّه إلّا المُخطِئون طريقَ الصواب، أو: إلّا الكافرون، كقوله: ﴿لَا يَأْيْتُسُ مِن رَوِّج اللَّهِ إِلَّا الْكَافرون، كقوله: ﴿لَا يَأْيْتُسُ مِن رَوِّج اللَّهِ إِلَّا الْكَافرون، كَقوله: ﴿لَا يَأْيُتُسُ مِن رَوِّج اللّهِ إِلَّا اللّه الله في العادةِ التي أَجْراها الله.

[﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّا أَرْسِلْنَاۤ إِلَىٰ قَوْمٍ مُجْوِمِينَ * إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا ٱمْرَأْتَهُۥ فَذَرْنَاۗ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْفَنْدِرِينَ ﴾ ٥٧-٢٠]

فإن قلت: قولُه تعالى: ﴿ إِلَا مَالَ لُوطٍ ﴾ استثناءٌ متَّصل أَمْ مُنقطِع؟ قلت: لا يخلو مِن أَنْ يكونَ استثناءً من ﴿قَوْمٍ ﴾؛ فيكون مُنقطعاً؛ لأنَّ القومَ موصوفون بالإجرام؛ فاختلفَ لذلك الجِنْسان، وأن يكونَ استثناءً من الضَّميرِ في ﴿ تُحْرِمِينَ ﴾؛ فيكونَ متَّصلاً، كأنه قيل: إلى قومٍ قد أجرَموا كلُّهم إلّا آلَ لوطٍ وحدَهم، كما قال: ﴿ فَا وَجَدَنا

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُ ﴾، وأمّا فتحُ النّونِ فعلى غيرِ الإضافة، والنونُ علامةُ الرَّفْع، وهِي مفتوحةٌ أبداً.

قولُه: (﴿ وَمَن يَقْنَطُ ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاثِ في النون): أبو عَمْرِو والكسائيُّ ويعقوبُ: بالكَسْرِ، والباقونَ: بالفَتْح، والضمُّ: شاذّ، قال ابنُ جِني: وهِيَ قراءةُ الأشهَب (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «من القَنِطين»)، قالَ ابنُ جنّي: قرأَها الأعمَشُ ويحيى وطلحة، وهُو مِن: قَنِطَ يَقنِطُ، بكسرِ النّون، و «القانطينَ» مِن: قنَطَ، بفَتْحِها (٢).

قولُه: (استثناءً من الضَّميرِ في ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾، فيكون متَّصِلاً)، قال في «الانتصاف»: جعْلُه منقطِعاً على الأوّل أوْلى وأمكَنُ؛ لأنّ الاستثناءَ: إخراجُ ما لولاهُ لدَخَلَ في حُكمِ

⁽۱) يعني ابن رمَيْلة. انظر: «المحتسب» (۱: ۱۸۵)، ولتهامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» لأبي زرعة، ص٣٦٧، و«إعراب القراءات السبع وعِلَلَها» لابن خالويه (١: ٣٤٦).

⁽Y) «المحتسب» (Y: 3).

فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٦]. فإن قلت: فهل يختلفُ المعنى لاختلافِ الاستثناءَيْن؟ قلت: نعم؛ وذلك أنَّ آلَ لوط مُحْرَجون في المُنقطِع مِن حُكمِ الإرسال، وعلى أنهم أُرسِلوا إلى القوم المُجرمين خاصَّة، ولم يُرسَلوا إلى آلِ لوط أصلاً. ومعنى

الأوّل، و﴿قَوْمٍ ﴾ نَكِرة، فعَوْدُه إلى الضَّميرِ المعرِفة متعذِّر، ولذلك قَلَّ أن يُستَثنى منَ النَّكِرةِ إلّا في سياقِ النَّفْي؛ لأنّها تعُمُّ فيتحقَّقُ الدخولُ لولا الاستثناءُ، فلا يَحسُنُ: رأيتُ قوماً إلّا زيداً، ويَحْسُنُ: ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً (١).

وقلتُ: ليس ما نحن بصَدَدِه مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً إلّا زيداً، بل مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً الله زيداً، بل مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً الساءوا إلّا زيداً، على أنّ قوماً في الآيةِ قومٌ معروفونَ محصورون (٢)، وإن كان مَنْكوراً، بدليلِ قولِه تعالى في العنكبوت: ﴿قَالُواْ إِنّا مُهْلِكُوّاْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْبِيَةُ إِنّا أَهْلَهَا كَانُواْ فَلْمِينَ فِيهَا لُوطاً قَالُواْ خَرْبُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَوْطاً هَالُواْ خَرْبُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَوْطاً هَالُواْ خَرْبُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَوْطاً ﴾، ولو لم ٢٣]، فلو لم يكنْ آلُ لوطٍ داخِلينَ فيها سبقَ، لم يحسنُ منهُ أن يقال: ﴿إِن فِيها لُوطاً ﴾، ولو لم يكونوا محصورينَ لم يقولوا: ﴿غَرْبُ مَن أَعَلَمُ بِمَن فِيها ﴾ (٣)، وهاهُنا لمّا سألَ الخليلُ عليه السّلامُ عن الرّسُل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ أجابوا: ﴿إِنَّا أَرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾ أي: قومٍ معروفين، تَعرِفُهم أنت، ونحنُ لا يخفى علينا ولا عليكَ شيءٌ مِن أحوالِهم.

قولُه: (وعلى أنّهم أُرسِلوا) عطفٌ على محذوفٍ عطفَ تفسير، كأنهُ قيل: إنّ آلَ لوط مُحْرَجون مِن حُكم الإرسال، بناءً على ما عُلِم، وعلى أنّهم أُرسِلوا إلى القوم المجرِمين خاصّةً (3)، وكذلك تقديرُ قولِه: «وعلى أنّ الملائكةَ» أي: فهم داخِلونَ في الإرسال، بناءً على ما عُرِف، وعلى أنّ الملائكة أُرسِلوا إليهم جميعاً.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (۲: ٥٨١).

⁽٢) في النسخة (ف): «مخصوصين».

⁽٣) من قوله: ﴿ لَنُنَجِّينَا مُوَا هَلُهُ وَ ﴾ فلو لم يكن آلُ لوط ا إلى هنا سقط من (ح).

⁽٤) وعلى هذا يكون الطيبي مرجحاً كون الاستثناء متصلًا، حيث جعل قوله ﴿قَرِمِ ﴾ كأنها معرفة وليست نكرة، وأن الملائكة أرسلوا إليهم جميعاً ليهلكوا هؤلاءِ وهم قوم لوط، وينجوا آل لوط، على أن الاستثناء منفصل، فإرسال الملائكة لقوم لوط لأجل إهلاكهم. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٩٩: ١٩٩).

إرسالهِم إلى القوم المُجرمين؛ كإرسالِ الحَجَر أو السَّهِم إلى المُرميّ، في أنه في معنى التعذيب والإهلاك، كأنه قيل: إنَّا أهلكُنا قوماً مُجرمين، ولكنَّ آلَ لوطٍ أنجيناهم. وأمَّا في المتَّصِل فهم داخِلون في حُكْمِ الإرسال، وعلى أنَّ الملائكة أُرسِلوا إليهم جميعاً؛ ليُهلِكوا هؤلاء ويُنجوا هؤلاء، فلا يكونُ الإرسالُ مُحلصاً بمعنى الإهلاكِ والتعذيب كما في الوجهِ الأوّل. فإن قلت: فقولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ بمَ يتعلَّق على الوجهِ بْن؟ قلت: إذا انقطع الاستثناءُ جَرى بجرى خَبرَ (لكنَّ » في الاتصالِ بآل لوط؛ لأنَّ المعنى: لكنَّ آلَ لوط مُنجَوْن، وإذا اتَّصل كانَ كلاماً مستأنفاً، كانَّ إبراهيمَ عليه السلام قال لكنَّ أَلُو ط مُنجَوْن، وإذا أتَّصل كانَ كلاماً مستأنفاً، كانَّ إبراهيمَ عليه السلام قال استثني؛ وهل هو استثناءٌ مِن استثناء؟ قلت: استثناءٌ من الاستثناء إنها يكونُ المَّنتين، وهل هو استثناءٌ مِن الاستثناء في شيء؛ لأنَّ الاستثناءَ من الاستثناء إنها يكونُ فيها الثَّد الحُكم فيه، وأن يقال: أهلكُناهم إلّا آلَ لُوط، إلّا امرأتَه، كها المَّد الحُكمُ في قول الطُلِق: أنتِ طالقُ ثلاثاً، إلّا اثنتَيْن، إلّا واحدة، وفي قولِ الْقِرِّ: لفلانِ عليَّ عشرةُ من الأ ثلاثة، إلّا دِرْهماً، فأمَّا في الآيةِ فقد اختلف الحُكمان؛ لأنَّ ﴿ إِلَا مَراتُهُم هُ من ولمناتَهُم من المُعلِق بـ ﴿أَرْسِلنا من أن به به وأن يقال المَا أَلِيةِ فقد اختلف الحُكمان؛ لأنَّ ﴿ إِلَا مَراتُهُم هُ من المُنتَامِ من أَل به المَا في الآيةِ فقد اختلف الحُكمان؛ لأنَّ ﴿ إِلَا مَراتَهُمُ هُ من المُنتَامَ في الآيةِ فقد اختلف الحُكمان؛ لأنَّ ﴿ إِلَا مَراتَهُمُ هُ من المُنتَلَة بـ ﴿ أَمُراتَهُمُ هُ هنه والمَنتَلَة به أَن المِنتَلَة به والمَنتَلَة به والمَنتَلَة به أَلَا والمَنْ أَلَيْهُ واللَّهُ المِنتَلِق المَنتَلَة به أَنْ المُنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلَة به المَنتَلَة به المَنتَلِق المَنتَلِق المُنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلَة به المَنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المُنتَلِق المُنتَلِق المُنتَلِق المُنتَلِق المَنتَلِق المُنتَلِق المُنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلِق المُنتَلِق المَنتَلِق المَنتَلَق المَنتَلِق المَنتَلِق

قولُه: (فقدِ اختلَفَ الحُكْمان؛ لأنّ ﴿ إِلّآ عَالَ لُوطٍ ﴾ متعلّق بـ ﴿ أَرْسِلْنَا ﴾ ...، و﴿ إِلّا الْمَرَأَتَهُ ﴾ قد تعلّق بـ ﴿ لَمُنَجُّوهُم ﴾)، قال صاحبُ «التقريب»: وقد يُتوهّم أنّ الإرسالَ إذا كان بمعنى الإهلاك، فلا اختلاف إذِ التقديرُ: إلّا آلَ لوطٍ لم نُهلِكُهم، فهُو بمعنى ﴿ لَمُنَجُّوهُم ﴾ . وجوابُه: أنّ الاستثناءَ من الاستثناءِ شرْطُه أيضاً أنْ لا يتخلّلَ لفظٌ بينَ الاستثناءَ يْنِ متعدّدٌ يصلُحُ مستثنى منه ، ولههنا تخلّل ﴿ إِنّا لَمُنَجُّوهُم ﴾ ، فلو قال: إلّا آلَ لوطٍ إلّا امرأتَه، لجَازَ ذلك. وقلتُ: لا سيّما أنّ قولَه: ﴿ إِنّا لَمُنَجُّوهُم ﴾ على تقديرِ أن يكونَ الاستثناءُ متصلاً ـ جُملةٌ مُنْقَطعة عمّا قبلَها على تقديرِ سؤالِ سائل، فيبعُدُ منَ البليغِ أن يَجعَلَ ما في حيّزه متعلّقاً بها قبلَه.

وقال أبو البقاء: والاستثناءُ إذا جاءَ بعدَ الاستثناءِ كان الاستثناءُ الثاني مضافاً إلى المبتدأ،

فأنَّى يكونُ استثناءً من استثناء. وقُرئ ﴿ لَمُنَجُّوهُم ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل. فإن قلت: لمَ جازَ تعليقُ فِعْلِ التقدير في قوله: ﴿ فَدَّرْنَا ۚ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْفَنِدِينِ ﴾ والتعليقُ من خصائص أفعالِ القُلوب؟ قلت: لتضمُّن فعلِ التقديرِ معنى العِلْم؛ ولذلك فسَّر العلماءُ تقديرَ الله أعهالَ العباد بالعِلْم. فإن قلت: فلمَ أسنَدَ الملائكةُ فِعْلَ التقدير - وهو لله وحدَه - إلى

كقولِك: له عندي عشَرةٌ إلّا أربعةً إلّا درهماً، فإنّ الدرهمَ مستثنى منَ الأربعة، فهُو مضافٌ إلى العشَرة، فكأنّك قلتَ: أحدَ عشَرَ إلّا أربعةً، أو: عشرةٌ إلّا ثلاثة (١).

قولُه: (وقُرِئَ ﴿لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيلِ)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر (٢).

قولُه: (ولذلك فسَّرَ العلماءُ تقديرَ الله أعمالَ العبادِ بالعِلم) أي: المعتزلةُ يقولونَ: إنَّ معنى قولِه: إنَّ اللهَ قدَّرَ على العبادِ: عَلِمَ، بدليل قوله في تفسير قولِه تعالى: ﴿حَقَّتَ كِلَمَةُ الْعَذَابِ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ الذي كتبَهُ في اللّوح المحفوظ، وتلك كنايةُ معلوم، لا كنايةُ مقدَّرٍ ومراد، تعالى اللهُ عن ذلك. والأصلُ: ﴿قَدَّرْنَهَا مِنَ ٱلْفَنبِينِ ﴾ فعلَّقهُ عنِ العملِ باللامِ، ثُمَّ جاءَ بـ ﴿إنَّ ﴾. قال القاضي: ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَدَّرُناا ﴾ مجرى مجرى قُلنا؛ لأنّ التقديرَ بمعنى القضاءِ قولٌ، وأصلُه جَعْلُ الشيءِ على مِقدارِ غيرِه (٣).

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا مِن دَفائنِ الزخشريِّ في الاعتزالِ في جَحْدِ القضاء والقدَر، إذِ المُعتزِلةُ يمنَعونَ تعلُّقَ القُدرة بالمعاصي، فالتقديرُ عندَهم: هُو العِلمُ، لا الإرادة، ثُمَّ استَدَلَّ على أنَّ التقديرَ بمعنى العِلم، بتعليقِ فعلِه. وفي كلامِه شاهدٌ على رَدِّه؛ لأنَّ التضمينَ مِن شأنِه أن يُبقيَ المعنى الأصليَّ مضافاً إليه المعنى الطارئُ، فيُفيدُهما جميعاً،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٥)، وهو الذي ذهبَ إليه أبو جعفر النحّاس في «إعراب القرآن» (٢: ٩٩١).

 ⁽٢) يعني أبا بكر بنَ عيّاشِ الأسديَّ (ت ٩٣ هـ) من الرواةِ عن عاصم، أخذَ عنه الكسائيّ وغيره، وتمن قرأ بالتخفيف كذلك خلفٌ ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص ٢٧٥.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٦-٣٧٧).

أَنْهُسِهِم، ولَـمْ يقولوا: قدَّر الله؟ قلت: لِما لهم من القُرْب والاختصاصِ بالله الذي ليس لأحدِ غيرهم، كما يقولُ خاصَّةُ المَلِك: دبَّـرْنا كذا وأمَرْنا بكذا، والمدبِّرُ والآمِر

فالتقديرُ: كما أفادَ العِلمَ الطارئَ أفادَ الإرادةَ أيضاً، على أنّ منَ الناسِ مَن جعَلَ قولَه تعالى: ﴿ فَدَرَنَا ۚ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْفَكِمِينِ ﴾ مِن كلامِه تعالى غيرَ محكيٍّ عنِ الملائكةِ، وهُو الظاهر (١٠)؛ لأنّ القائلَ بالأوّلِ يحتاجُ إلى التأويل، كما قالَ الزخشريُّ: ﴿ إنهُ مِن بابِ قولِ خَواصِّ المَلكِ »، لأنّا إذا جعَلْنا ﴿ فَدَرْنَا ﴾ بمعنى عَلِمنا أنها من الغابرين فلا غَرْوَ في علم الملائكة ذلك بإخبار الله إياهم به، إنّما يحتاجُ إلى التأويلِ من جعل قدّرنا بمعنى قَضَيْنا، وجعَلَهُ مِن قولِ الملائكة.

الإنصاف: القولُ بأنّ التضمينَ يقتضي إرادةَ الفعلَيْنِ: المضمَّنَ والمضمَّنَ فيه معاً مردودٌ، فإنهُ يَجُوزُ أن يُؤتَى فيه بها يَقتضيهِ أحدُهما دونَ الآخَر، فكأنهُ معمولُ أحدِهما خاصّةً، ألا تَرى إلى قولِه:

قد قتل الله زياداً عني (٢)

ضَمَّنَ «قَتَلَه» معنى: صَرَفه، وأتى بـ «عنِّي» التي هِيَ معمولُ «صرَفَه»، لا معمولُ «قَتَلَه».

وقلتُ: هذا خطأ؛ لأنّ التقديرَ: قد صرَفَ اللهُ زياداً عنِّي قَتْلاً، أو «قتل» مستعارٌ للصَّرفِ على سبيلِ التبَعيّة، والقرينةُ الجارّ.

الرّاغبُ: الغابرُ: الماكِثُ بعدَ مُضِيِّ ما معَه، قال تعالى: ﴿ إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَابِرِينَ ﴾، يعني: قد طال أعهارُهم. وقيل: فيمَن بقِيَ في العذاب، ومنه الغُبرةُ: البَقيّةُ منَ اللّبَن في الضَّرع(٣).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۵۸۲). ولتهامِ الفائدة انظر: «حاشية محيي الدين زاده على البيضاويّ» (۳: ۱۵۹).

⁽٢) البيت للفرزدق، ولم أجده في «ديوانه»، وصَدْرُه:

كيفَ تَراني قالباً مِجَنّي

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٢٠١.

هو المَلِك لا هم، وإنها يُظهِرون بذلك اختصَاصَهم، وأنهم لا يتميَّزون عنه. وقُرئ: (قدَرْنا)، بالتخفيف.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَ مَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مَّنَكَرُونَ * قَالُواْ بَلْ حِثْنَكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * وَأَتَيْنَكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَدِفُونَ * فَأَسَرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَلِ وَالتَّبِعُ أَدْبَنَرُهُمْ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنكُو أَحَدُّ وَأَمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ وَاتَّبِعُ أَدْبَنَرُهُمْ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنكُو أَحَدُّ وَأَمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ وَابِّرَهُمْ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنكُو أَحَدُّ وَآمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ وَابْرَهُ هَوْ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا وَلَا يَلْفَوْنَ مُنْ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ وَلِلْكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ

﴿مَنَكَرُونَ ﴾ أي: تُنكِركم نَفْسي وتنفرُ منكم، فأخافُ أن تَطْرُقوني بشرِّ، بدليل قولِه: ﴿بَلْ جِنْنَكَ بِمَا كَانُواْفِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ أي: ما جِئناك بها تُنكِرنا لأجْله، بل جئناك بها فيه فَرَحُك وسُرورك وتشفِّيك من عدوّك، وهو العذابُ الذي كنتَ تتوعَّدُهم بنُزوله، فيَمْترون فيه ويكذِّبونك، ﴿بِالْحَقِّ ﴾: باليقينِ من عذابهم، ﴿وَإِنَّا لَمَكِوقُونَ ﴾ بنُزوله، فيَمْترون فيه ويكذِّبونك، ﴿بِالْحَقِّ ﴾: باليقينِ من عذابهم، ﴿وَإِنَّا لَمَكِوقُونَ ﴾ في الإخبارِ بنُزوله بهم. وقُرئ: (فأسر) بقطع الهمزة ووَصْلها، من أسرى وسَرى، وروى صاحب «الإقليد»: (فسِرْ)، من السَّير. والقِطْع: في آخرِ الليل. قال:

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿ بَلْ جِنْنَك ﴾) يريدُ أنَّ قولَه: ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ كنايةٌ عن الفرَح أنكم قومٌ يُخافُ منكمُ الشرّ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ بَلْ جِنْنَك بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ كنايةٌ عن الفرَح والتشفّي، لأنهُ أضرَبَ به عن الحَوْف، وذلك أنَّ مَن يُنكِرُ شيئاً يَنفِرُ منه، وإنّها يَنفِرُ (١) منه إذا توهّمَهُ شرّاً محَوفاً، وكذا قولُه: ﴿ مِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾: كنايةٌ عنِ العذابِ؛ لأنهم كانوا يَشكونَ نزولَه، ونزولُه عليهم سببٌ لتشفّي لُوطٍ عن غَيْظِه؛ لأنهُ كانَ يُكابِدُ منهمُ المشاقّ، كأنهُ قال: إنّكم قومٌ يُخافُ منكم الشرُّ، فقالوا مجاوِبينَ: بل نحنُ ممّن يُرجَى منّا الخيرُ والفرَح.

قولُه: (صاحبُ «الإقليد»)(٢) هو تفسير لأبي الفتح الهمْداني بإسكان الميم، منسوب إلى قبيلة من اليمن.

⁽١) قوله: «وإنها يَنفِرُ» سقط من (ط).

⁽٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٨١)، ونقل عن صاحب «الكشف» أنّ العلاّمة ـ يعني: الزنخشري ـ طالعَه.

افتَحِي البَابَ وانظُرِي في النُّجُوم كَمْ عَلَيْنا من قِطع لَيلِ بَهِيم

وقيل: هو بعدما يَمضي شيءٌ صالح من الليل. فإن قلت: ما معنى أمْرِه باتباع أَدْبارهم ونَهْيهم عن الالتفات؟ قلت: قد بعثَ الله الهلاكَ على قومه، ونجَّاه وأهْلَه؛ إجابةً لدَعْوته عليهم، وخرجَ مُهاجراً، فلم يكن له بُدُّ من الاجتهادِ في شُكر الله وإدامة ذِكْره وتفريغ بالِه لذلك، فأُمِرَ بأنْ يُقدِّمَهم؛ لتّلا يَشتغِلَ بمن خلْفَه قلبُه، وليكونَ مَطَّلِعاً عليهم وعلى أحوالهم، فلا تَفْرُطْ منهم التفاتةٌ؛ احتشاماً منه ولا غيرُها من

قولُه: (افتَحي البابَ) البيت (١)، كأنهُ طالَ عليه اللّيلُ، يُخُاطبُ ضَجيعتَه بذلك، أو كان يحبُّ طُولَ اللّيلَ للوِصال.

قولُه: (شيءٌ صالحٌ منَ اللّيل) أي: قطعةٌ طويلةٌ منه، العرَبُ تقول: مضَى من عمُري شيء، أي: مدّةٌ طويلة.

قولُه: (ما مَعنى أمرِه باتباع أدبارِهم ونَهْيهم عنِ الالتفات؟) يعني: كان يَكفي في الهجرةِ أن يُقالَ: ﴿ فَأَسَرِ بِأَهْلِكَ ﴾ فها معنى التتميم بهَذينِ القيدَيْن؟

وخلاصةُ الجواب: أنّ تلكَ النّجاةَ كانت نعمةً منَ الله مطلوبةً تستحقُّ الإقامةَ بمواجبِ^(٢) الشُّكرِ لها، وذلكَ الشُّكرُ لا يتم إلاّ بفراغ من البال من كل وجه فأمر باتباع أدبارهم لئلا يشتغل عن إدامة الشكر بسببِ تعلُّقِ قلبِه بمَن خلفَه، ونُهوا عنِ الالتفاتِ، لئلا ترقَّ قلوبُهم إذا نظروا إلى ما ينزِلُ على قومِهم، فيشتغلَ قلبُه عن إدامةِ الشُّكر.

الانتصاف: اشتَمَلتِ الآيةُ معَ وَجازتِها على آدابِ المسافرينَ في دِينٍ ودُنيا مِن أميرٍ ومأمور، وتابع ومتبوع^(٣).

⁽١) لم أهتدِ إلى قائله.

⁽٢) في (ف): «بواجب»، وكلاهما صحيح.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٣ - ٥٨٤).

الهَفُوات في تلك الحالِ المَهُولة المَحْدُورة، ولئلّا يتخلّف منهم أحدٌ لغرضٍ له فيُصِيبُه العذاب، وليكونَ مَسيرُه مسيرَ الهاربِ الـذي يُقدّم سِرْبَه ويفوتُ بـه، ونُهُوا عن الالتفات؛ لئلّا يَرَوْا ما يَنزِلُ بقومهم من العذابِ فيرقُّوا لهم، وليوطِّنوا نفوسَهم على المُهاجَرة ويطيِّبوها عن مَساكنهم، ويمضُوا قُدماً غيرَ مُلتفِتين إلى ما وراءَهم كالذي يتحسَّرُ على مُفارقةِ وطنِه فلا يزالُ يَلُوي إليه أخادِعَه، كما قال:

تَلَفَّتُ نَحوَ الْحَيِّ حتى وجَدتُنِي وجِعْتُ منَ الإصْغَاءِ لِيتاً وأخدَعَا

أو جعلَ النَّهي عن الالتفاتِ كِنايةً عن مُواصلةِ السَّير وتَرْكِ التَّواني والتوقُف؛ لأنَّ مَن يتلفَّتُ لا بدَّ له في ذلك مِن أدنى وقْفة. ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ قيل: هو مِصْر. وعُدِّي مَن يتلفَّتُ لا بدَّ له في ذلك مِن أدنى وقْفة. ﴿حَيْثُ اللَّهُم؛ لأنَّ ﴿حَيْثُ ﴾ مُبهَم في الأمكنة، ﴿وَٱمْضُواْ ﴾ إلى ﴿حَيْثُ ﴾ مُبهَم في الأمكنة،

قولُه: (يُقدِّمُ سِرْبَه)، النِّهاية: السِّربُ _ بالكسر _ والسِّربةُ: القَطيعُ من الظِّباء والقَطا والخَيْل ونحوِها، ومنَ النِّساءِ على التشبيهِ بالظِّباء.

قولُه: (ويفوتُ به) فاتَني بكذا: سبَقَني به، وذهبَ به عنّي. في «الأساس»، والضميرُ في «به» راجعٌ إلى «السّرب».

قُولُه: (ويَمضُوا قُدُماً) بِضَمَّتيْن، يقال: ومضَى قُدُماً: لم ينْثَنِ، ولم يُعرِّجْ.

قولُه: (تلفَّتُ نحوَ الحيِّ) البيت (١)، قالَ المرزوقيُّ: يقول: أَخَذْتُ مسيري لمَّا أَبصرتُ حالَ نفْسي، وتأثيرَ الصَّبابةِ فيها، ملتفتاً إلى ما خلَّفتُه منَ الحيِّ، حتى وجدتُني وَجِعَ اللِّيتِ، أي: صَفْحةِ العُنُق، والأخدَع، وهُو عِرقٌ فيها، لطولِ إصغائي ودوامِ التفاتي، كلُّ ذلك تحسُّراً في أثرِ الفائتِ مِن أحبابي ودِيارِهم، وتذكُّراً لطيبِ (٢) أوقاتي معَهم فيها (٣).

قولُه: (وعُدِّيَ ﴿وَٱمْضُوا ﴾ إلى ﴿حَيْثُ ﴾ تعديته إلى الظَّرفِ المبهَم) يعني: ﴿حَيْثُ ﴾

⁽١) للصمّة بن عبد الله القُشَيريّ من أبياتٍ حِسانٍ ذكرها القالي في «الأمالي» (١: ٩١).

⁽٢) سقط لفظ «لطيب» من النسخة (ح).

⁽٣) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٣٧٣).

وكذلك الضميرُ في ﴿ تُؤْمَرُونَ ﴾. وعُدِّي ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ بإلى؛ لأنه ضُمِّن معنى: أوْحينا، كأنه قيل: وأوحَيْنا إليه مقضياً مَبْتوتاً. وفسّرَ ﴿ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ بقوله: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَلَوُلآ ﴾ مَفْطُوعٌ ﴾، وفي إبْهامِه وتفسيره تفخيمٌ للأمْر وتعظيمٌ له. وقرأ الأعْمش: (إنَّ)، بالكسرِ على الاستئناف، كأنَّ قائلاً قال: أخبِرْنا عن ذلك الأمْر، فقال: إنَّ دابرَ هؤلاء. وفي قراءةِ ابن مسعود: (وقُلْنا إنَّ دابر هؤلاء). ودابرُهم: آخرُهم، يعني: يُستأصلون عن آخِرِهم حتى لا يبقى منهم أحَد.

﴿ وَجَاءَ أَهْ لُ ٱلْمَدِينَكِةِ ﴾: أهـلُ سَـدُوم التي ضُـرب بقاضِيْها المَثَـل في الجَـوْر، مُستبشِرين بالملائكة. ﴿ فَلَا نَفْضَحُونِ ﴾ بفضيحةِ ضَيْفي؛ لأنَّ مَن أُسيء إلى ضَيْفه أو جارِه فقد أُمرِم، ﴿ وَلَا تُخْرُونِ ﴾: ولا جارِه فقد أُمرِم، ﴿ وَلَا تُخْرُونِ ﴾: ولا

على تقديرِ النصْبِ على الظَّرفِ لا يَحتاجُ إلى (في)؛ لأنهُ مُبهَم، والظَّرفُ المبهَمُ منصوبٌ، والمؤقَّتُ حُكمُه حكم ما ليسَ بظَرْف، فيحتاجُ إلى (في)، وكذلك الظَّميرُ في ﴿تُؤْمَرُونَ ﴾ مبهَم، نُظِرَ إلى تقديرِه، وهُو راجعٌ إلى حيث، ولو كان مؤقّتاً لَقيل: تُؤمَرونَ فيه.

قولُه: (يعني يُستأصَلونَ عن آخرِهم)، الرّاغب: قَطْعُ دابِرةِ الإنسان: إفناءُ نوعِه. قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنعام: ٤٥](١).

قولُه: (أهلُ سَدُوم) في «تهذيب» الأزهَريِّ: سَذُوم بالذالِ المعجَمة، وفي «الصِّحاح»: بفَتْح السِّينِ والدَّالُ غيرُ مُعجَمة: قريةُ قوم لوطٍ عليه السلام.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٧٨.

قولُه: (إن كنتُم تريدونَ قضاءَ الشَّهوة) عن المصنِّف: الأوْجَهُ أن يكونَ ذلك بناءً على طريقتِهم وحالهم في ركوبِ ما لا يجِلُّ لهم، كأنهُ قيل: إن كنتُم ولا بدَّ راكبينَ ما لا يجِلُّ لكم، فعليكُم بمحالِّ المباشَرةِ التي قد تعارَفَها الناسُ دونَ المُنكرِ الذي لم تُسبَقوا إليه.

قولُه: (وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ)، قال صاحبُ «الفرائد»: لمّا أمكنَ الحمْلُ على ما هُو المفهومُ مِن ظاهرِ الكلامِ وجَبَ الحَمْلُ عليه، إذِ التقديرُ بغير ضرورةٍ لا يجوز، وإلّا لم يبق للنّقْل اعتبارٌ أصلاً؛ لأنهُ ما مِن نَقْلٍ إلّا وأمكنَ التقديرُ فيه، فوجَبَ الحَمْلُ على أنهُ تعالى أقسَمَ بحياتِه ﷺ.

قولُه: (أو: ولا تُشَوِّرُوا بي)، الجَوهريّ: شَوَّرتُ الرجُلَ فتشوَّر، أي: خَجَّلتُه فتخَجَّلَ. قولُه: (وبينَ المُتعرَّضِ له) الضَّميرُ في «له» عائدٌ إلى اللام، لأنها موصولة.

بحياته، وما أقسَمَ بحياةِ أحدِ قط؛ كرامةً له. والعُمر والعَمر واحد، إلّا أنهم خصُّوا القَسَم بالمفتوح؛ لإيثارِ الأخفِّ فيه؛ وذلك لأنَّ الحَلِفَ كثيرُ الدَّوْر على ألسنتهم؛ ولذلك حَذَفُوا الحَبَر، وتقديرُه: لَعَمْرُك ممّا أُقسم به، كها حَذفُوا الفعلَ في قولك: بالله. وقُرئ: (في سُكْرِهم)، و(في سَكَراتهم). ﴿الصَّيْحَةُ ﴾: صيحةُ جبريلَ عليه السلام، ﴿مُشْرِقِينَ ﴾ داخِلين في الشُّروق؛ وهو بُنزوغ الشمس. ﴿مَن سِجِيلٍ ﴾: قيل: مِن طِيْن، عليه كتابٌ، من السِّجِل، ودليلُه: قولُه تعالى: ﴿حِجَارَةُ مِن طِينٍ * مُسَوَّمَةً عِندَ طِيْن، عليه كتابٌ، من السِّجِل، ودليلُه: قولُه تعالى: ﴿حِجَارَةُ مِن طِينٍ * مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ﴾ [الذاريات: ٣٣-٣٤]، أي: مُعلَمة بكِتاب. ﴿ إِلْمُتَوسِّمِينَ ﴾: للمتفرِّسِين المتأمِّلين. وحقيقةُ المتوسِّمين المتأمِّلين. وحقيقةُ المتوسِّمين النَّظَار المتثبِّون في نَظرَهم حتى يَعرِفوا حقيقةَ سِمَةِ الشيء. يقال:

وقلتُ: أرادَ أنّ قولَ تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكُرُ نِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ إذا كان خطاباً للوط يجب أن يُقدَّر: قالت الملائكة: لعمرك. وإذا كان خطاباً لرسولنا على لا يجب، ويكون جُملةً مُعترضة للنّعي عليهم، وتماديهم في ارتكابِ تلك الفاحشة؛ لأنّ في عَرْض نبيِّ الله لوط أفلاذ كبده على القوم، دليلاً على بلوغ الغاية في الأمر، وأنه بلغ السَّيلُ الزُّبي (١)، وجاوزَ الجِزامُ الطُّبيينِ (٢)، كأنهُ قيل: يا محمّد، بحياتِكَ أُقسِم، إنهم لَفي سَكْرَتِهم يَعمَهون، مُستَمِرّونَ، فاستحضِرْ تلك الحالة في مشاهدتِك، وتعجَّبْ لها، يدُلُّكَ عليه صيغةُ المضارع.

وقالَ محيي السُّنة: لعَمْرُك يا محمّدُ وحياتِك، عن ابنِ عبّاس أنهُ قال: ما خلَقَ اللهُ نفْساً أكرَم عليهِ مِن محمّدِ صلَواتُ الله عليه، وما أقسَمَ بحياةِ أحدِ إلّا بحياتِه (٣)، وكذا عن الإمام (٤).

قولُه: (الْمُتثبِّنُونَ في نظرِهم حتَّى يَعرِفوا حقيقةَ سِمةِ الشيء) كأنهُ حَدَّ المتفرِّسين، وهُو

⁽١) مثَلٌ يُضَرِبُ لِما جاوَزَ الحدّ. والزّبي: جْمَعُ زُبْيَةٍ وهي حفرةٌ تُحُفّرُ للأسدِ إذا أرادوا اصطيادِه فإذا بلَغَها السيلُ كان جارفاً مُجْحفاً. انظر: «مجمع الأمثال» للميدانيّ (١: ٩١).

⁽٢) مثَلُّ يُضرَبُ عند بلوغِ الشَّدَةِ منتهاهاً. والطُّبيُ لذوي الحافرِ والسِّباع كالضَّرعِ لغيِرها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٦٦).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٧).

⁽٤) في «مفاتيح الغيب» (١٥٦:١٩).

توسَّمتُ في فلان كذا، أي: عرفتُ وَسْمَه فيه. والضميرُ في ﴿عَلِيَهَاسَافِلَهَا ﴾ لِقُرى قومِ لوط. ﴿ وَإِنَّهَا ﴾: وإنَّ هذه القُرى، يعني آثارَها ﴿لِبَسَبِيلِ مُقِيمٍ ﴾: ثابتٍ يسلكُه الناسُ لم يندرِسْ بعد، وهم يُبصِرون تلك الآثار، وهو تنبيةٌ لقُريش، كقوله: ﴿ وَإِنَّكُورَ لَنَكُ وَنَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٧].

[﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ﴿ فَٱنْفَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَيِإِمَامِ مُّبِينِ ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿أَضَعَنْ الْأَيْكَةِ ﴾: قومُ شُعيب. ﴿وَإِنَّهُمَا ﴾: يعني قُرى قوم لوط والأَيْكة. وقيل: الضميرُ للأَيْكة ومَدْين؛ لأنّ شُعيباً عليه السلام كان مبعوثاً إليها، فليّا ذكر الأَيْكة دلّ بذِخْرها على مَدْين؛ فجاء بضميرِهما، ﴿لَبِإِمَامِ شَبِينٍ ﴾: لَبطريقِ واضح، والإمام: اسمٌ لِما يُؤْتمُّ به، فسُمّي به الطريقُ ومِطْمَرُ البَنّاءِ واللوحُ الذي يُكتَب فيه؛ لأنها ممّا يُؤْتمُّ به.

[﴿ وَلَقَدْ كَذَبَ أَصْحَبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ وَءَانْيَنَهُمْ ءَايَدِنَا فَكَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿ وَعَانَوْا يَنْجُونُ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴿ فَأَ أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ٨٠ – ٨٤]

﴿أَصْعَكُ ٱلْحِدِ﴾: ثَمُود،

قولُ مجاهد (١)، قال السَّجاوَنْديّ: المتوسِّمُ: الذي يعلَمُ باطنَ الشيءِ بسِمةِ ظاهرِه، ورَوى الله»، التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اتقوا فِراسةَ المؤمن، فإنهُ يَنظُرُ بنورِ الله»، ثُمَّ قرَأً: ﴿ إِنَّ فِ ذَلِكَ لَآيَنتِ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٢).

قولُه: (ومِطْمَرُ البناء)، الجَوْهريّ: المِطْمَرُ: الزِّيجُ الذي يكونُ معَ البّنّائين.

⁽١) حكاه البغويّ في «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٨).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٣١٢٧) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه.

والحِجْر: وادِيْهم، وهو بين المَدينةِ والشام، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾: يعني بتكذيبِهم صالحاً؛ لأنَّ مَن كذَّب واحداً منهم فكأنها كذَّبَهم جميعاً، أو: أراد صالحاً ومَن معه من المؤمنين، كما قيل: الخُبَيْتُون؛ في ابنِ الزُّبير وأصحابِه. وعن جابر: مَرَرْنا مع النبيِّ عَلَيْ على الحِجْر، فقال لنا: «لا تَدخُلوا مساكنَ الذين ظلَموا أنفُسَهم إلّا أنْ تكونوا باكِين؛

قولُه: (والحِجْرُ واديهِم)، الرّاغبُ: سُمّيَ ما أُحيطَ به الحِجارةُ حِجْراً، وبهِ سُمّيَ حِجْرُ الكعبة وديارُ ثمود (١).

قولُه: (لأنّ مَن كذَّبَ واحداً منهم فكأنّها كذَّبَهم جميعاً)، يعني: التعريفُ في ﴿الْمُرْسَلِينَ ﴾ للاستغراق، فهُو هنا كنايةٌ؛ لأنّ الرسولَ: مَن أتى بكتابٍ بعدَ إظهارِ المُعجِزة، فكلُّ مَن لم يُصدِّقْ هذا المعنى ورَدَّه فقد أعَمَّ التكذيبَ والردِّ(٢).

قولُه: (الْحَبَيْبُونَ في ابنِ الزَّبَير)، قال ابنُ عبدِ البَرِّ: كُنْيتُه أبو بكر، ولهُ كُنيةٌ أُخرى: أبو خُبَيْب^(٣).

الجَوْهريِّ: الخَبْخَبةُ: رَخاوةُ الشيءِ واضطرابُه، وخُبَيْبٌ: اسمُ رجُل، وهُو: خُبَيْب بنُ عبدِ الله بن الزُّبيرِ وابنه، عبدِ الله بن الزُّبير، وكان عبدُ الله يُكنِّى بأبي خُبيب، والحُبيبانِ: عبدُ الله بنُ الزُّبيرِ وابنه، وقيل: هُو وأخوه مُصعَب، فمَن رَوى: «الحُبيبُونَ»، على الجَمْع، يريدُ ثلاثتَهم، قال ابنُ السِّكيت: يريدُ ثابا خُبيْبٍ ومَن كان على رأيه (٤).

قولُه: (وعن جابر) الحديث، رَوَيناه عن البخاريِّ ومسلم عن ابنِ عُمرَ، معَ تغييرِ يسير^(ه).

⁽١) «مفردات القرآن»، ص ٢٢٠.

⁽٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

⁽٣) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٠٥).

⁽٤) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت ص٢٨٢.

 ⁽٥) أخرجه البخاري (٣٣٨٠)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديثِ عبد الله بن عمر رضَي اللهُ عنهها.
 والرّوايةُ عن جابر ذكرها البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٢٥٤) من غيرِ إسنادٍ.

حذراً أن يُصِيبَكم مِثْلُ ما أصابَ هؤلاء»، ثم زَجَرَ النبيُّ ﷺ راحلتَه فأسرعَ حتى خَلَّفَها. ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ لوثاقةِ البيوتِ واستِحْكامِها مِن أن تتهدَّمَ ويتداعى بُنيائها، ومِن نَقْب اللَّصوص، ومن الأعداءِ وحَوادثِ الدَّهر. أو: آمِنين مِن عذابِ الله يحسَبون أنَّ الجبالَ تَحْمِيهم منه. ﴿ مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ مِن بناءِ البيوتِ الوَثيقة والأموالِ والعُدَد.

[﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآنِيَةٌ فَأَصْفَحَ الْخَمِيلَ ﴾ ٨٥]

﴿ إِلَّا بِٱلْحَقِ ﴾: إلّا خَلقاً مُلتبِساً بالحقِّ والحِكْمة، لا باطلاً وعَبثاً. أو: بسببِ العَدْل والإنصافِ يومَ الجَزاء على الأعمال، ﴿ وَإِنَ السّاعَةَ لَآنِيَةٌ ﴾: وإنَّ الله يَنتقِمُ لك فيها من أعدائك، ويُجازيك وإيَّاهم على حسناتِك وسيِّناتهم؛ فإنه ما خَلق السماواتِ والأرضَ وما بَيْنهما إلّا لذلك، ﴿ فَأَصْفَحِ ﴾: فأعرِضْ عنهم واحتمِلْ ما تَلقى منهم إعراضاً جَميلاً بحِلْم وإغضاء. وقيل: هو منسوخٌ بآيةِ السَّيْف. ويجوزُ أن يُرادَ به المُخالَقة؛ فلا يكونُ منسوخاً.

قولُه: (فإنهُ ما خَلَقَ السهاواتِ والأرضَ وما بينها إلّا لذلك)، أي: للانتقام منَ الأعداء، وإعطاءِ الجزاءِ للأولياء، بيانُ الحَصْرِ هُو: أنّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى قال: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَتِ وَإَلَا رَضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلّا فِللَّولِياء، بيانُ الحَصْرِ هُو: أنّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى قال: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلّا فِللَّهِ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللْ اللللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّةُ الللللللَّةُ الللل

⁽١) في (ح) و(ف): «يَسْتَتِمّان».

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّاقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٨٦]

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُو الْخَالَقُ ﴾ الذي خَلَقَك وخلَقَهم، وهو ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ بحالِك وحالِم، فلا يَحفى عليه ما يجري بَيْنكم، وهو يَحكُم بينكم. أو: إنَّ ربَّك هو الذي خَلَقكم وعَلِمَ ما هو الأصلحُ لكم، وقد عَلِمَ أنَّ الصفحَ اليومَ أصلحُ إلى أن يكونَ السيفُ أصلح. وفي مُصحف أبيِّ وعثمان: (إنَّ ربَّك هو الخالِقُ)، وهو يَصلحُ للقليلِ والكثير، والخلَّاق: للكثير لا غير، كقولك: قَطَّع الثياب، و: قَطَعَ الثوبَ والثياب.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَاتَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ ٨٧]

قولُه: (أو إنّ ربّك هُو الذي خلقكم وعلِمَ ما هُو الأصلَحُ لكم): عطفٌ على قولِه: (﴿ إِنَّ رَبّك هُو الْخَلَقَ ﴾ الذي خلقَك وخلقَهم»، والوَجْهانِ مَبْنيّانِ (١) على تفسير ﴿ فَأَصْفَحِ الصّفَحَ الْجَمِيلَ ﴾ لأنه كالتعليل له، فالوجْهُ الأوّلُ مَبْنيٌ على أنّ الآية من بابِ المخالفة، وهِي غيرُ منسوخة. والثاني: على أنهُ مِن بابِ المداراةِ والاصطبار، هذا هُو الظاهرُ؛ لأنهُ تعالى لمّا أنمّ الاقتصاص (٢) تسلية لرسولِ الله ﷺ، وإرشاداً له إلى الاكتساءِ بلباسِ الصّبِر اقتفاءً بهم، أتى بخاتمة جامِعة للتسلّي، وهِي الانتقامُ في العاقبةِ مِن أعدائه، وإيصالُ الجزاءِ إليه لحسناتِه، وللأمرِ بالمُداراةِ والصّبرِ على المكابَرة، وجعلَها تخلُّصاً إلى مَشْرَع آخَرَ، وهُو قولُه: ﴿ وَلَقَدْ وَلَقَدْ مَا نَشْرَع آخَرَ، وهُو قولُه: ﴿ وَلَقَدْ مَا نَشْرَع آلَمَانُ إِنَ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهَ الْإعراض عن زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا، وهُو مِن أعظم أنواع الصّبر.

قولُه: (كقولِك: قَطَّعَ الثيابَ)، قيل: فيه نظر؛ لأنّ بابَ التفعيلِ لا يختَصُّ بهذا، وشاهِدُه الصِّيغةُ الموضوعة، كالنّسّاجِ والقَطّاع، لأَجْلِ الحِرَفِ، وجَوابُه: أنهُ قد عَلِمَ أنّ بابَ التفعيلِ إذا كانَ ممّا نُقِلَ مِن أصلٍ إليه أفادَ بحسَبِ المقام: إمّا المبالغةَ وإمّا التكثيرَ، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ بِظُلّيرِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [الأنفال: ٥١]، وإذا كان موضوعاً كذلك _ نحوَ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللّهُ مُوسَىٰ تَصَعِيلِهَا ﴾ _ لم يُفِدُ ذلك، و﴿ النّفالُ: ٥٠]، مِن قَبيلِ الأوّل.

⁽١) في النسخة (ف): «سيّان».

⁽٢) في النسخة (ف): «القصاص» وهو خطأ، وفي (ط): «اقتصاص الأنبياء».

﴿ سَبْعًا ﴾: سبع آيات؛ وهي الفاتحة. أو: سبع سُور؛ وهي الطُّول، واختُلِفَ في السابعة؛ فقيل: الأَّنفال وبَراءة؛ لأنها في حُكم سُورة واحدة؛ ولذلك لم يفصل بينها بآية التَّسمية. وقيل: سُورة يونس. وقيل: هي آلُ حمّ، أو: سبعُ صَحائف؛ وهي الأَسْباع. و ﴿ ٱلْمَثَانِ ﴾: من التَّثْنية؛ وهي التكرير؛ لأنّ الفاتحة عمَّا تُكرَّر قراءتُها في الصلاة وغيرها، أو مِنَ الثَّناء؛ لاشتمالِها على ما هو ثناءٌ على الله، الواحدة: مَثْناة أو مُثنية؛ صِفةٌ للآية. وأمَّا السُّور أو الأَسْباع؛ فلِما وَقعَ فيها من تكرير القصص والمواعِظ والوعد والوعيد وغير ذلك، ولِما فيها من الثَّناء، كأنها تُثني على الله تعالى بأفعالِه العُظمى وصِفاتِه الحُسنى. و ﴿ مِن َ لأَسْباع. ويجوزُ أن يكونَ كُتبُ الله كلُّها مَثاني؛ لأنها تُثني أو الطُّول، وللبَيانِ إذا أردتَ الأَسْباع. ويجوزُ أن يكونَ كُتبُ الله كلُّها مَثاني؛ لأنها تُثني

قولُه: (وقيل: هِي آلُ حمّ) عطفٌ على قولِه: «وهِي الطّوَلُ»، أي: السُّورُ المختَصّةُ بذكْرِ حمّ في أوائلِها، فإنهنّ جماعةُ: سُورِ اجتمَعْنَ اجتهاعَ القَرابات، ولأنّ الآلَ إنّها يُستعمَلُ في قَراباتِ مَن لهُ شأنٌ ورفعة، كما يقال: آلُ محمّدِ وآلُ إبراهيم، وقال تعالى: ﴿مِمَّاتَكُكُ ءَالُ مُوسَولَ وَءَالُ هَكُرُونَ ﴾(١).

قولُه: (مُثنّاة ـ ورُوِيَ: «مَثْناة» عن نُسخةِ المصنِّف ـ أو مُثْنية)، أي: المَثاني واحدُها: إمّا مَثْناةٌ؛ موضع الشيء، أو مُثْنِية؛ اسمُ فاعل، والتأنيثُ لكونها صفة آية، فإنّ الآية إمّا أن تُتْلى مكرَّرةً، أو هِيَ مُثْنِية، كأنها تُثني على الله بصِفاتِه الحُسنى، على الإسنادِ المجازِيِّ، أو الاستعارةِ المُكْنيّة.

قولُه: (وأمّا السُّورُ) عطفٌ من حيث المعنى على قولِه: «لأنّ الفاتحة» ممّا تُكرَّر، والتقديرُ: أمّا الفاتحةُ فكذا، «وأمّا السُّورُ» فكذا، كقولِه تعالى: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ [آل عمران: ٧] بعدَ قولِه: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ ﴾، كما سبَقَ في مَوضِعه.

قولُه: (وللبيانِ إذا أردتَ الأسباع) فلا يجوزُ على هذا البَعْضِيةُ كما جازَتْ في الصُّورَتَيْن،

⁽١) زاد في (ط): «أي: موسى وهارون»!

عليه، ولِيها فيها من المَواعظِ المُكرَّرة، ويكونُ القرآن بعضَها. فإن قلت: كيف صحَّ عَطْفُ القرآنِ العظيم على السَّبْع، وهل هو إلّا عطفُ الشيءِ على نَفْسه؟ قلت: إذا عنى بالسبعِ الفاتحة أو الطّوال، فها وراءَهنَّ ينطلقُ عليه اسمُ القرآن؛ لأنه اسمٌ يقعُ على البعض كها يقعُ على الكُلّ، ألَا تَرى إلى قولِه: ﴿ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَنَذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ على البعض كها يقعُ على الكُلّ، ألا تَرى إلى قولِه: ﴿ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَنَذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [يوسف: ٣] يعني سُورة يوسف؟ وإذا عَنيْتَ الأسباع؛ فالمعنى: ولقد آتيناك ما يقالُ له: السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيم، أي: الجامعُ لهذَيْنِ النَّعْتَين؛ وهو الثَّناء _ أو التَّثْنية _ والعِظَم.

[﴿ لَا تَمُدَّنَ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ ۚ أَزُوَجُا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ الْمُؤْمِنِينَ * وَقُلُ إِذِّتِ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ * ٨٨-٨٩]

أي: لا تطمَحْ ببَصَرِكُ طُموحَ راغبِ فيه متمنِّ له ﴿إِلَىٰ مَامَتَعَنَا بِهِ اَزْوَجَا مِنْهُمْ ﴾: أصنافاً من الكفَّار. فإن قلت: كيف وصلَ هذا بما قَبْلُه؟ قلت: يقولُ لرسوله ﷺ:

لأنّ القُرآنَ في نفسِه أسْباع، قال الزجّاجُ: دخَلَتْ «مِن» للتبعيضِ، أي: ولقَدْ آتَيْناكَ سَبْعَ آيَاتٍ مِن جُملةِ الآيات التي يُثنَى بها على الله تعالى، وآتَيْناك القرآنَ العظيم، ويَجوزُ أن تكونَ السَّبعُ هِيَ المثانيَ، وأن تكونَ «مِن» للصِّفة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرَّبِحُسَلَ مِنَ السَّبعُ هِيَ المثانيَ، وأن تكونَ «مِن» للصِّفة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرَّبِحُسَلَ مِنَ الْمُؤْتُنُينِ ﴾ [الحج: ٣٠] أي: فاجتَنِبوا الأوثان (١).

قولُه: (ولقَد آتَيْناكَ ما يُقالُ له: السَّبعُ المَثاني والقرآنُ العظيم)، وهُو كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَلَوُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيلَهُ ﴾ [الأنبياء: ٤٨] أي: كتاباً جامعاً بينَ هذَيْنِ الوَصْفَين.

قولُه: (أصنافاً منَ الكفّار) تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَزُّوَجُهُا مِنْهُمْ ﴾. الرّاغبُ: الزَّوجُ يقالُ لكلِّ منَ القرينَيْن، منَ الذَّكِرِ والأُنثى، كالحيواناتِ المُتزاوِجة، وفي غيرِها كالخُفِّ والنَّعْل، ولكلِّ ما يُقرَنُ بآخَرَ مُمَاثِلاً له أو مضاداً، قال تعالى: ﴿آخَشُرُوا النَّيْنَ ظَلَمُوا وَأَزْوَجَهُمْ ﴾ [الصافات: ٢٧]،

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٨٤).

قد أُورِيتَ النِّعمةَ العظمى التي كلُّ نعمةٍ وإن عَظُمتْ فهي إليها حقيرةٌ ضَئيلة؛ وهي القرآنُ العظيم؛ فعليك أنْ تستغنيَ به، ولا تمدنَّ عينيْك إلى متاع الدنيا. ومنه الحديث: «ليسَ منَّا مَن لم يتغنَّ بالقُرآن»، وحديثُ أبي بكر: «من أُوتِيَ القرآنَ فرأى أنَّ أحداً أُوتيَ من الدنيا أفضلَ عمَّ أُوتي؛ فقد صَغَّرَ عظيماً وعَظَّمَ صغيراً». وقيل: وافَتْ من بُصْرى

أي: أقرانَهم المُقتَدينَ بهم في أفعالهِم، قال تعالى: ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَعَنَا بِهِ ۚ أَزُورَجُنا مِنْ اللَّهِ مَا مَتَعَنَا بِهِ ۚ أَزُورَجُنا مِنْ اللَّهِ مَا مَتَعَنَا بِهِ أَزُورَجُنا مِنْ اللَّهِ اللَّهُمَّ ﴾ [الحجر: ٨٨]، أي: أشباها وأقراناً (١).

قولُه: (ليسَ منّا مَن لم يتَغَنَّ بالقرآن)، قلتُ: هذا لا يَصلُحُ للاستشهادِ، لِما رَوَيناه عن أبي داودَ، عن أبي لُبابةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ليسَ منّا مَن لم يتغَنَّ بالقرآن» (٢)، قال: فقلتُ لابنِ أبي مُلَيْكة: يا أبا محمّد، أرأيتَ إذا لم يكنْ حسنَ الصَّوت؟ قال: يُحسِّنُه ما استطاع. النِّهاية: ويَشهدُ لهُ الحديثُ الآخَرُ: «زَيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم» (٣)، وكلُّ مَن رفَعَ صوتَه ووالاهُ فصَوتُه عندَ العرب غناءٌ.

قال في «الانتصاف»: حمَلَ كثيرٌ منَ العلماءِ الحديثَ على الغناءِ وقالوا: يُغني يُبنى (٤) منَ الغِناءِ الممدود، لا منَ الغِنى المقصور، وإنْ فعَلَهُ استَغْنى خاصّة، وقد وجَدتُ بناءَ «تغَنّى» منَ الغِنى المقصور، ففي الحديثِ الصَّحيح: «وأمّا التي هي له سِترٌ فرجُلٌ ربَطَها تغنّياً وتعفُّفاً»، وإنّها هُو منَ الغِنى المقصور، وهُو مصدَرُ «تغنّى»، فدَلَّ على جوازِ استعمالِه . في البناءَيْنِ جميعاً (٥).

قالَ الجوهريُّ: الغِناءُ بالكسرِ: منَ السَّماع، والمقصورُ: اليَسار، أي: استغنَى وأغناه الله.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، وهو ثابتٌ في «صحيح البخاريّ» (٧٥٢٧) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٤٦٥)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والدّارميّ (٢: ٥٦٥)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٧١) من حديثِ البراءِ بن عازب رضيَ اللهُ عنه.

⁽٤) سقط لفظ «يُبنى» من النسخة (ف).

 ⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٨) والحديثُ المذكور أخرجه البخاريّ (٤٩٦٢)، ومسلم
 (٩٨٧)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وأذرعات سبعُ قوافِلَ ليهودِ بني قُريطة والنَّضير، فيها أنواعُ البزِّ والطِّيب والجَوْهر وسائر الأمْتعة، فقال المسلمون: لو كانت هذه الأموالُ لنا لَتقوَّيْنا بها، ولَأنفَقْناها في سبيل الله، فقال لهم اللهُ عزَّ وعلا: لقد أعطيتُكم سَبْعَ آيات هي خيرٌ من هذه القوافلِ السَّبْع. ﴿ وَلَا تَحَرَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ أي: لا تتمنَّ أموالهم ولا تحزنْ عليهم أنهم لم يؤمِنوا فيتقوَّى بمكانهم الإسلامُ ويَنتعِشُ بهم المؤمنون، وتواضَعْ لمن معك من فُقراءِ المؤمنين وضُعَفائهم، وطِبْ نفْساً عن إيهانِ الأغنياء والأقوياء، ﴿ وَقُلُ ﴾ لهم: ﴿ إِنِّ أَنذِرُكم ببيانٍ وبرهان أنَّ عذابَ الله نازِلُ بكم.

[﴿كُمَا أَنْزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴿ الَّذِينَ جَعَـُلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ٩٠-٩١] فإن قلت: بمَ تعلَّق قولُه: ﴿ كُمَاۤ أَنْزَلْنَا ﴾؟ قلت: فيه وجهان:

أحدُهما: أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ ﴾ [الحجر: ١٨]، أي: أنزَلْنا عليك مِثْلَ ما أنزَلْنا على أهلِ الكتاب، وهم المُقتسِمُون ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ حيثُ قالوا بعنادهم وعُدوانهم: بعضُه حتُّ موافِقٌ للتوراةِ والإنجيل، وبعضُه باطلٌ مخالِف لها، فاقتسَمُوه إلى حتِّ وباطل، وعَضَوْه. وقيل: كانوا يَستهزئون به فيقول بعضُهم: سُورةُ البقرة في، ويقولُ الآخر: سورةُ آل عِمْران في. ويجوزُ أن يُراد بالقرآن: ما يَقرؤونه مِن كُتبهم، وقد اقتسَمُوه بتَحْريفهم، وبأنَّ اليهودَ أقرَّت ببعضِ التوراة وكذَّبتْ ببعض، والنصارى أقرَّت ببعضِ الإنجيل وكذَّبتْ ببعض،

قولُه: (وعَضَوْه) بفَتحِ الضّاد، أي: جعَلوا القرآنَ أعضاءً، أي: أجزاءً (١)، قيل: أمَرَ اللهُ أن يكونوا لرسول الله مُعزِّينَ فكانوا عليه عِزين، وأن يجعَلوا القرآنَ عِظات، فجعَلوه عِضين.

قولُه: (وقيل: كانوا يستهزئونَ به) عطفٌ على قولِه: «قالوا بعِنادِهم وعُدُوانِهم»(٢).

⁽١) قوله: «أعضاءً، أي: أجزاءً» سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ح): و«غباوتهم».

وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن صَنيع قومِه بالقرآن وتكذيبِهم، وقولِم: سِحْرٌ وشِعْر وشِعْر وأساطير، بأنَّ غيرَهم من الكَفَرة فَعَلُوا بغيره من الكُتب نحْوَ فِعْلِهم.

والثاني: أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَقُلُ إِنِّ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ ﴾ [الحجر: ١٩]، أي: وأنذِرْ قُريشاً مثلَ ما أنزَلْنا من العذابِ على المُقتسِمين، يعني اليهود، وهو ما جَرى على قُريظةَ والنَّضير، جعلَ المتوقَّع بمنزلةِ الواقع، وهو مِنَ الإعجاز؛ لأنه إخبارٌ بها سيكون، وقد كان. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ منصوباً بـ ﴿ ٱلنَّذِيرُ ﴾، أي: أنذِرِ كان. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ منصوباً بـ ﴿ ٱلنَّذِيرُ ﴾، أي: أنذِر المُعضِينَ الذين يُجزِّ ثون القرآنَ إلى سِحْر وشِعر وأساطير، مِثْلَ ما أنزَلْنا على المُقتسِمين؛ وهم الاثنا عَشَرَ الذين اقتسَمُوا مَداخلَ مكَّة أيّامَ الموسِم، فقَعَدُوا في كلِّ مَدْخل متفرِّ قين؛ لينفِّروا الناسَ عن الإيهان برسول الله ﷺ، يقولُ بعضُهم: لا تغترُّ وابالخارجِ

قولُه: (وهذه تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ)، أجابَ عن السؤالِ بوجهين: أحدُهما: أن يتعلَّق ﴿ كُمَا آَنْزَلْنَا ﴾ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبْعًا ﴾ والمُقتَسِمون: اليهودُ والنَّصارى، وهم إمّا اقتَسَموا القرآن أجزاءً استهزاءً واقتَسَموا كتُبهم تحريفاً فأقروا ببعض، وكذّبوا (١) ببعض، ومكانُ التسلية هذا الثاني، وذلكَ أنَّ قُريشاً لمّا جَزّاوا القرآنَ إلى سِحرٍ وشِعرٍ وأساطير، قيلَ لهُ ﷺ: لا تحزَنْ، ولا يكُنْ في صدرِكَ حرَجٌ، وللقرآنِ أُسوةٌ بالتَّوراةِ والإنجيل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذه تسلية» بأنّ غيرَهم منَ الكفرةِ فعلوا بغيرِه منَ الكُتُبِ نحوَ فعلِهم بالقرآنِ بعِنادِهم وعداوتهم.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿ اللَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ منصوباً بـ ﴿ النَّذِيرُ ﴾) عطفٌ على قولِه: «وهمُ المقتسِمونَ الذين جعلوا القرآنَ عِضين» لأنهُ على ذلك التقديرِ مجرورٌ: صفةٌ للمقتسِمين، وعلى الأوّلِ النذيرُ مُطلَقٌ في المنذرِ والمنذرِ به، وعلى هذا المنذرُ: الذين جعلوا القرآنَ عضينَ، والمنذرُ به ﴿ كُمّا آئزَنْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ (٢) وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنذِر المُعَضِّينَ» وهُو بفَتحِ العَيْنِ: جمعُ مُعَضِّ: اسمُ فاعل مِن: عضَّى الشاةَ؛ إذا جَزَّاها.

⁽١) في (ط): «وكفروا».

⁽٢) من قوله: «وعلى الأول النذير مُطلَقٌ» إلى هنا سقط من (ف).

منّا؛ فإنه ساحر، ويقولُ الآخر: كذَّاب، والآخر: شاعر، فأهلكهم الله يومَ بَدْر وقبْلَه بِآفات، كالوليدِ بن المُغيرة، والعاصِ بن وائل، والأسوَدِ بن المطَّلب، وغيرِهم، أو: مِثْلَ ما أَنزَلْنا على الرَّهْط الذين تقاسَمُوا على أن يُبيِّتوا صالحاً عليه السلام، والاقتسام: بمعنى التقاسُم. فإن قلت: إذا علَّقتَ قوله: ﴿ كُمّا أَنزَلْنا ﴾ بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ ﴾ بمعنى التقاسُم. فإن قلت: إذا علَّقتَ قوله: ﴿ كُمّا أَنزَلْنا ﴾ بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ ﴾ [الحجر: ٨٨] إلى آخره، بَيْنهما؟ قلت: لمّا كان ذلك تَسْليةً لرسولِ الله ﷺ عن تكذيبِهم وعَداوتهم، اعترَضَ بها هو مَدَدٌ لمعنى

قولُه: (على أَنْ يُبَيِّتُوا صالحاً)، وذلك في قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْتَقَاسَمُواْ بِاللَّهِ لَنُبَيِّ مَنَّهُ وَأَهْلُهُ مُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلَالِمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللللَّهُ اللَ

قولُه: (لمّا كانَ ذلك تسليةً لرسولِ الله على أي: لمّا كانَ تشبيهُ إنزالِ السَّبعِ المَثاني بإنزالِ الكتابَيْنِ على المُقتسِمينَ منَ اليهودِ والنّصارى على ما سبقَ تسليةً لرسولِ الله على ولم يكن قولُه: ﴿لاَتَمُدّنَ ﴾ الآيةُ تسليةً مِثلَها، فلم يكنِ اعتراضاً تامّاً، قال: «اعترض بها هُو ملَدٌ لعنى التسلية»؛ لأنّ الجملة المُعترضة مؤكّدةٌ لمضمونِ المعترض فيه، وهذا مؤكّدٌ للازمِه، وذلكَ أنّ التسلية إنّها يصارُ إليها إذا وجدَ الحُزنُ والكآبةُ منَ الشَّخص ممّا لا يُلائمُه (١)، فكما يحصُلُ ذلك من جهةِ المستهزئينَ الذين يجعَلونَ القرآنَ عِضينَ، كذلك يحصُلُ مِن جهةِ الالتفاتِ إلى ما مُتّع به الكُفّارُ مِن زَهرةِ الحياةِ الدُّنيا، وكما يُشغِلُه الأوّلُ مِن أن يُقبِلَ بمجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: «ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: «ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: «ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وأليه أشارَ بقولِه: «ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ المعظَميْن، وقلنا لهم: ﴿وَلا تَشْتَرُوا بِعَابَقِي ثَمَناً قَلِيلا ﴾، فلا تكُنْ مِثلَهم أهلِ الكتابِ الكتابِ الكتابِ المعظمَيْن، ومالوا إلى حُطامِ الدُّنيا وزُوجُوها، وحرَّ فوهُما فآمنوا ببعض حيث أخلدوا إلى الأرض، ومالوا إلى حُطامِ الدُّنيا وزُوجُوها، وحرَّ فوهُما فآمنوا ببعض وهذا الوجْهُ أحسَن؛ لأنّ التشبية تمثيليَّ، وكلًا كان أكثرَ تفصيلاً كان أدخلَ في الحُسنِ، وعلى هذا لا يكونُ تسليةً، بل يكونُ من بابِ الإلهابِ والتهيج، كقولِه تعالى: في الحُسنِ، وعلى هذا لا يكونُ تسليةً، بل يكونُ من بابِ الإلهابِ والتهيج، كقولِه تعالى:

⁽١) في (ط): «عا يُلائمُه».

التَّسليةِ من النَّهيِ عن الالتفاتِ إلى دُنياهم والتأسُّفِ على كُفرهم، ومِنَ الأَمْرِ بأَن يُقْبِلَ بمَجامعِه على المؤمنين. ﴿عِضِينَ ﴾: أجزاءً، جمعُ عِضَة، وأصلُها: عِضْوة؛ فِعْلة، من: عَضَى الشاة؛ إذا جَعَلَها أعضاءً. قال رُؤْبة:

وليسَ دينُ الله بالمعضِيّ

وقيل: هي فِعْلَة، من عَضَهْتُه؛ إذا بَهَته. وعن عِكْرمة: العِضَه: السِّحر، بلُغةِ قُريش، يقولون للساحرة: عاضِهَة.

ولَعَنَ النبيُّ ﷺ العاضِهَةَ والمُستعضِهة. نُقصائُها على الأوَّل واوٌ، وعلى الثاني هاء. [﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسَّئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿لَنَسَّ عَلَنَهُ مَ ﴾: عبارةٌ عن الوَعيد. وقيل: يَسأهم سؤالَ تَقْريع. وعن أبي العالِية: يسألُ العِبادَ عن خَلَّتَيْن: عمّا كانوا يَعبُدون، وماذا أجابوا المرسَلين.

[﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا ثُوْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٩٤]

﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَدِينَ ﴾ [يونس: ٩٤] منَ المشركين، أو أن يُخاطَبَ صلَواتُ الله وسلامُه عليه، والمرادُ أمتُه، واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿ عِضِينَ ﴾: أجزاءً) قالَ الواحِديُّ: ﴿ عِضِينَ ﴾: جمعُ عِضة، مثلَ: عِزةٍ وعِزين، من: عَضَيْتُ الشيءَ: إذا فرَّقتَه، وكلُّ فرقةٍ عِضة (١).

قولُه: (هِيَ فِعْلَةٌ مِن عضَهْتُه)، قالَ السَّجاوَنْديّ: أو هُو عَضَهَةٌ، كأصلِ «شِفَة»: شَفَهَةٌ، أي: الكذِب أو البَهْت أو السِّحر، مُشتقٌ منَ العَضاه؛ لأنهُ يُؤذي ويَجرَحُ كالشَّوك، وجمعُ سَلامتِه عُوِّضَ نُقصانَ الواوِ والهاء، نحوَ: عِزينَ وثُبين.

قولُه: (وقيل: يسألهم سؤالَ تقريع) وعلى الأوّل، لم يُرِدْ به السؤالَ، وإنّما هُو كنايةٌ عن مجرّدِ الوعيد، كما تقولُ لِـمَن تُهدّدُه: إنّما تُسألُ عمّا تفعَل، أي: نُجازِيكَ به.

 ⁽١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢).

﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾: فاجهَرْ به وأظهِرْه. يقال: صَدَعَ بالحُجَّة؛ إذا تكلَّم بها جهاراً، كقولك: صرَّح بها، من الصَّدِيع؛ وهو الفَجْر، والصَّدْع في الزُّجاجة: الإبانة. وقيل: ﴿ فَأَصْدَعْ ﴾: فافرُقْ بين الحقِّ والباطل بها تؤمَر، والمعنى: بها تؤمَرُ به من الشرائع، فحذفَ الجارّ، كقوله:

أَمَرَتُكَ الْحَيرَ فافعَل مَا أُمِرتَ بِهِ

ويجوزُ أن تكون «ما» مَصْدريَّة، أي: بأمْرِك، مَصْدرٌ من المبنيِّ للمفعول.

[﴿ إِنَّا كَفَيْنَكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِ بِنَ * ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [﴿ إِنَّا كَفَيْنَكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِ بِنَ * ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [٩٦-٩٥]

عن عُروة بنِ الزُّبير في المُستهزئين: هم خمسةُ نفر ذَوُو أسنان وشَرَف: الوليدُ بن المُغيرة، والعاص بنُ وائل، والأسودُ بن عبدِ يَغُوث، والأَسُودُ بن المطَّلب، والحارثُ ابن الطُّلاطِلة.

وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: ماتوا كلُّهم قَبْلَ بَدْر. قال جبريلُ عليه السلام

قولُه: (والصَّدْعُ في الزُّجاجةِ)، الرّاغب: الصَّدْعُ: الشِّقُ في الأجسام، كالزُّجاجةِ والحديد، يقال: صدَعتْه فانْصدَعَ، وصدَّعتُه فتَصَدَّع، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يِذِ يَصَّدَّعُونَ ﴾ [الرّوم: ٤٣]، وهُو ومنهُ استُعيرَ: صَدَعَ الأمرَ، قالَ تعالى: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا ثُوْمَ لُ ﴾، وكذا استُعيرَ منهُ: الصُّداع، وهُو شِبهُ الانشِقاقِ في الرّأس منَ الوجَع، قال تعالى: ﴿ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾ [الواقعة: ١٩]، ومنهُ: الصَّديعُ؛ للفَجْر، وصدَعْتُ الفَلاةَ (١٠): قطَعتُها، وتصَدَّعَ القومُ: تفَرَّقوا (٢).

قولُه: (مصدَرٌ منَ المَبْنيِّ للمفعول)، أي: بمأموريتك، ومثله: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهَبَهُ ﴾ [الحشر: ١٦] أي: مَغْلوبيَّتِهم.

⁽١) في النسخة (ف): «القلادة»، وهو خطأ.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٧٨.

للنبي ﷺ: أُمِرتُ أَنْ أَكفِيكَهم، فأوماً إلى ساقِ الوليد؛ فمَرَّ بنبَّال فتعلَّق بثوبه سَهْم، فلم ينعطف؛ تعظُّماً لأخْذه، فأصابَ عِرْقاً في عَقِبه فقطعه؛ فهات، وأوماً إلى أخص العاصِ بن وائل؛ فدخلتْ فيها شوكة، فقال: لُدِغتُ لُدغت، وانتفختْ رِجلُه، حتى صارت كالرَّحى ومات، وأشار إلى عَيْنِي الأسودِ بن المطَّلب؛ فعَمِي، وأشار إلى أَنْفِ الحارثِ بن قيس؛ فامتخط قيْحاً فهات، وإلى الأسودِ بن عبد يَغُوث وهو قاعدٌ في أصل شجرة؛ فجَعلَ يَنطَحُ رأسَه بالشجرة ويَضربُ وجْهَه بالشَّوك حتى مات.

[﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدُرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكِ وَكُن مِّنَ ٱلسَّنجِدِينَ ﴾ وا-99] وَأَعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ ٩٧-99]

﴿ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ من أقاويلِ الطاعِنِين فيكَ وفي القرآن، ﴿ فَسَبِّحُ ﴾: فافزَعْ فيما نابَكَ إلى الله، والفزعُ إلى الله: هو الذِّكْرُ الدائم وكثرةُ السُّجود؛ يَكْفِكَ ويَكشِفْ عنك الغمّ، ودُمْ على عبادة ربِّك ﴿ حَتَّى يَأْلِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا تُخِلَّ بالعبادة.

قولُه: (﴿ فَسَيِّحْ ﴾ فافزَعْ فيها نابَكَ إلى الله)، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿ فَسَيِّحْ ﴾ أمرٌ بإزالةِ ما كان يَلحَقُه مِن ضيقِ الصَّدرِ، وفي الحقيقةِ المُزيلُ هو الفزَعُ إلى الله تعالى، فوضَعَ التسبيحَ موضعَ اللَّجأ، واللَّجأ إلى الخلقِ بالدخولِ في كنفِه، واللَّحوقِ إلى خِفارتِه، وإلى الله بالتضَرُّعِ إليه باللَّحْرِ الدَّائم والخضوعِ بينَ يدَيْهِ بالسُّجودِ المتوالي.

قولُه: (يَكْفِكَ ويَكشِف عنكَ الغَمَّ): جوابُ الأمر، وهُو ﴿ فَسَيِّحْ ﴾.

قولُه: (﴿ حَتَىٰ يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا تُخِلَّ بالعبادة)، قال مُحيي السُّنّة: هذا معنى قولِه: ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَوْةِ وَٱلرَّكَوْةِ مَا دُمْتُ حَيًا ﴾ (١) [مريم: ٣١]. وقال الإمام: سُمّيَ الموتُ يقيناً، لأنهُ أمرٌ متَيقَّن (٢).

⁽١) «معالم التنزيل» (٤: ٣٩٧).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۱۹:۲۱۶).

.....

وقالَ الرَّاغبُ: اليقينُ مِن صفةِ العِلم، فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقال: عِلمُ يقين، ولا يقال: معرفةُ يقين، وهُو سكونُ النفْسِ معَ ثَباتِ الحُكم، يقال: استَيْقَنَ وأَيْقَن (١).

أمّا دِلالةُ النَّظُم عليه، فإنّ في عطْفِ ﴿ وَأَعْبُدُ ﴾ على ﴿ فَسَيِّحٌ ﴾ وترتيبِه بالفاء، على قولِه: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدُرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ بعد الأمر بالإعراض عن المُشركينَ إشعاراً بمُتازكةِ القومِ والإقناطِ مِن إيهانِهم، أي: بذَلْتَ جُهدكَ واستَفْرَغْتَ ما في وُسعِكَ من الإنذارِ والتبليغ، فأعرِضْ عنهُم، وفوِّضْ أمرَهم إلى مقتضى قولِنا: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ كما قالَ في حمّ: ﴿ وَقِيلِهِ عَنَوْنَ إِنَّ هَمَوُلاَ عَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَكَمُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ قالَ في حمّ: ﴿ وَقِيلِهِ عَنَوْنَ إِنَّ هَمَوُلاَ عَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَكَمُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ والزخرف: ٨٩] واشتغِلْ بها هُو مُختَصِّ بكَ منَ العبادةِ حتّى تختارَ جِوارَ الرَّفيقِ الأعلى.

وأمّا ما رَواهُ السُّلَميُّ (٢) عن الواسِطيِّ (٣): ﴿ وَأَعْبُدُ رَبِّكَ ﴾ لا تُلاحِظْ غيره في الأوقاتِ ﴿ حَقَّ يَأْنِيكَ ٱلْمَقِيثُ ﴾ فيتحقَّق عندَك أنك لا تُحِسُّ بغيرِ الحقّ، ولا ترى إلّا الحقّ، ولا يُجاذِبُك إلّا الحقُّ (٤)، فهُو إشارةٌ إلى الإرشادِ إلى العُروجِ في درَجاتِ العُبوديّةِ والترَّقِي إلى عُبادِينُ القَّدُسيِّ: «ما يتقرَّبُ إلى عَبْدي بشيء مقام رَفْع الحَوْلِ والقوّة إلّا بالله كما ورَدَ في الحديثِ القُدُسيِّ: «ما يتقرَّبُ إلى عَبْدي بشيء أحبَّ إلى ممّا افترَ ضْتُه (٥) عليه، ولا يَزالُ يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه، كنتُ سمعَهُ الذي يَسمَعُ به، وبصَرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يَبطِشُ بها، ورِجلَهُ التي يمشي بها، وإن استعاذَني أعَذْتُه...» الحديث، أخرَجَهُ البخاريُّ عن أبي هريرةَ (١).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۹۲.

⁽٢) يعني أبا عبد الرَّحن السلمي صاحب: «حقائق التفسير».

 ⁽٣) أبو بكر محمد بن موسى (ت ٣٢٠هـ) من قدماءِ أصحابِ الجُنيد وأبي الحسين النوري، وكلامُه في أصولِ التصوُّفِ كلامٌ بديعٌ وصادر عن ذوقٍ وتمكُّن. له ترجمة في «حلية الأولياء» (١٠: ٣٤٩)، و«طبقات الصوفيّة» لأبي عبد الرحمن السلمى، ص٣٠٢.

⁽٤) ذكره السلمي في «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

⁽٥) في النسخة (ح): «من أداءِ ما افترضتُه»، وفي (ط): «من أداءِ ما افترضتُ».

⁽٦) "صحيح البخاري" (٢٠٠٢) وتفرد به من بين أصحابِ الكتُبِ الستّة، وأخرجه أبو نُعَيم في احلية =

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إن قولَه: ﴿ فَسَيِّعْ عِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّيْجِدِينَ ﴾ لمّا كانَ حُكْماً مرَتَّباً على قولِه: ﴿ وَلَقَدْ نَعَلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدَّرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ وفيه (١) إرشادٌ إلى إزالةِ ذلك الضّيقِ الذي هُو نتيجةُ القَلَقِ والاضطرابِ لأجْلِ النّظَرِ إلى الغيرِ في ضِيقِ عالَمِ الشَّهادةِ بالأُخْذِ بالتسبيحِ والعبادةِ المؤدِّي إلى حصولِ ثلَجِ اليقين، وانشراحِ الصَّدْرِ بسببِ النّظَرِ إلى فُسْحةِ عالمَ الغَيْب، وأنّ الكائناتِ تابعةُ لمرادِ الله ومقتضى مشيئتِه وحِكمتِه، استقامَ إجراءُ اليقينِ على حقيقتِه، أي: اعبُدْ ربّك لكيْ يتحقَّق لك ذلك، فيزولَ عنك ذلك، وإلى هذا المعنى يَنظُرُ مولُه: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوْةِ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وما رَوَينا عن أبي داودَ، عن حُذَيفةَ: كان رسولُ الله ﷺ إذا حزَبَهُ أمرٌ فَزِعَ إلى الصَّلاةِ (٢).

ورَوى السُّلَميُّ عن بعضِهم: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبَّكَ ﴾: انقطاعاً إليه واعتهاداً عليه، ﴿حَقَّى يَأْلِيكَ اللَّهُ وَعَن السُّلَميُّ عن بعضِهم: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبَّكَ ﴾: انقطاعاً إليه واعتهاداً عليه، ﴿حَقَّى يَأْلِيكَ اللهُ وَهُو مَتُولِي إضلالِ مَن ضَلَّ وهدايةِ مَن هدى (٣)، وعن الواسطيِّ: ﴿حَقَّى يَأْلِيكَ ٱلْمَقِيثُ ﴾ أنهُ لا إله يَسوقُ إليك المكارة ويَصرِ فُها عنكَ إلّا الله، ولا إله يَسوقُ إليك المحابَّ (٤) ويَصِر فُها عنكَ إلاّ هُو (٥).

وبهذا انكشَفَ أنَّ عبادةَ الله هي العُمدةُ العُظْمى، والمقصِدُ الأقصَى، وبها تُنالُ الدَّرَجاتُ العُليا، ولو أنّ أحَداً استَغنى عنها لكانَ أفضَلُ الخَلْقِ أوْلى وأحرى، وكيفَ لا وما شرُفَ بها شَرُفَ بها شَرُفَ به في أشرَفِ مقاماتِه إلّا بتشريفِ: ﴿سُبْحَنَ ٱلَّذِيّ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ - لَيَلًا ﴾ [الإسراء: ١]؟

الأولياء» (١: ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٤٦)، والبغوي في «شرح السنّة» (١٢٤٨).
 قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠): و«هو من غرائب الصحيح».

⁽١) من قوله: «ويُمكنُ أن يقال: إنّ قوله:» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣١٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٢٩٩)، و«مسند أبي عوانة» (٦٨٤٢)، و«دلائل النبوّة» للبيهقيّ (٣: ٢٥١)، وفي إسناده ضَعْفٌ، ولتهام الفائدةِ انظر التعليق على «مسند أحمد».

⁽٣) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

⁽٤) قوله: «ويصرفها عنك إلا الله، ولا إله يسوق إليك المحاب، سقط من (ط).

⁽٥) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا حَزَبَه أمرٌ فَزِعَ إلى الصلاة.

ورَوى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: لم يَرْضَ اللهُ من نبِيِّهِ ﷺ لمحةَ عَيْنٍ إلَّا في عبادتِه (١). واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

* * *

⁽١) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

سورة النحل مكيَّة، غير ثلاثِ آيات في آخرِها وهي مئةٌ وثبانٌ وعشرون آية، وتسمَّى سورة النَّعَم بين النَّالِيَّةُ وَالْمُعَالِيَّةُ النَّعَالِيَّةُ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَالِيَّةُ النَّعَامِ النَّعَامُ النَّعَامِ الْعَلَى الْعَلَيْمِ النَّعَامِ الْعَلَى الْعَلَ

[﴿ أَنَّ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [

كانوا يَستعجلون ما وُعِدوا به مِن قيام الساعة أو نُزولِ العذاب بهم يومَ بَدْر؛ استهزاءً وتكذيبًا بالوَعْد، فقيلَ لهم ﴿أَنَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ الذي هو بمَنْزلة الآتي الواقعِ وإن

سُورةُ النَّحل وتُسمَّى سورة النِّعَم مَكِّيَّة، وهِيَ مئةٌ وثبانٌ وعشرون آيةً

قولُه: (﴿ أَنَّ أَمَّرُ ٱللَّهِ ﴾ أي: هُو بمنزلةِ الآي الواقع)، الرّاغِبُ: الإِنْيانُ: بجيءٌ بسُهولة، ومنهُ قيل للسّيلِ المارِّ على وَجْهِه: أَتِيُّ وأتاويُّ، وبه شُبَّه الغريبُ، فقيل: أتاوِيُّ، والإِنْيانُ: يُقالُ للمجيءِ بالذاتِ وبالأمرِ وبالتدبير، ويقالُ في الخيرِ والشِّر، وفي الأعيانِ والأعراض، قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَتَنَكُمُ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٤٠] أي: بالأمرِ والتدبير، وقال: ﴿ أَنَّ أَمَّرُ اللهِ فَلا تَسْتَعَجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١] (١).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۰.

كان مُنتظّرًا؛ لقُرْبِ وقوعه، ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ رُوي: أنه له إنزلت: ﴿ أَفْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر: ١] قال الكفّارُ فيها بَيْنهم: إنَّ هذا يَزعمُ أنَّ القيامةَ قد قَرُبت، فأمسِكُوا عن بعض ما تَعمَلُون حتى ننظُرَ ما هو كائن، فلمّا تأخّرتْ قالوا: ما نَرى شيئًا، فنزلت: ﴿ آفَتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم ﴾ [الأنبياء: ١] فأشفَقُوا، وانتظرُوا قُرْبَها، فلمّا امتدّت الأيامُ قالوا: يا محمّد، ما نرى شيئًا ممّا تخوِفُنا به؛ فنزلت: ﴿ أَنَى آمَرُ ٱللّهِ ﴾، فوثَبَ رسولُ الله ﷺ، ورفع الناسُ رؤوسَهم؛ فنزلت: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾؛ فاطمأنُوا. وقُرئ: ﴿ شَتَعْجِلُوهُ ﴾ بالتاء والياء. ﴿ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ تبرّاً عزّ وجلّ عن أن يكونَ له شَريك، وأن تكونَ آهرُكهُ من الله عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ تبرّاً عزّ وجلّ عن أن يكونَ له شَريك، وأن تكونَ آهتُهم له شُركاء، أو عن إشراكِهم. على أنَّ «ما» موصولةٌ أو مَصْدريّة. فإن تكونَ آهلتُهم له شُركاء، أو عن إشراكِهم. على أنَّ «ما» موصولةٌ أو مَصْدريّة. فإن قلت:

وقال أيضًا: والعجَلةُ: طلبُ الشيءِ وتحرِّيهِ قبْلَ أوانِه، وهِيَ مِن مقتضى الشّهوة، فلذلك صَارتْ مذمومةً في عامّةِ التنزيل (١)، حتّى قيلَ: العجَلةُ منَ الشيطانِ، وقولُه تعالى: ﴿ وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ [طه: ٨٤] فذكرَ أنّ عجَلتَه وإن كانت مذمومةً فالذي دَعا إليها أمرٌ محمود، وهُو طلبُ رضى الله، وقولُه تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، قال بعضُهم: مِن حَمَلُ، وليسَ بشيء، بل ذلك تنبيهٌ على أنهُ لا يتَعرّى مِن ذلك، وأنّ ذلك إحدى القُوى التي رُكِّبَ عليها، وعلى ذلك قال: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَبُولًا ﴾ [الإسراء: ١١]، والعُجالةُ: ما يُعَجِّلُ أكلُه، كاللَّهنَة (٢). وهي السُّفلَة، وهِي ما يَتَعلَّلُ به الإنسانُ قبْلَ إدراكِ الطّعام.

قولُه: (قُرئَ: ﴿ شَنْعَجِلُوهُ ﴾ بالتاءِ والياء)، بالتاءِ الفَوقانيّة: هِي المشهورة، وبالياء: شاذّة (٣).

قولُه: (عن أن يكونَ له شَريكٌ)، هذا على أن تكونَ «ما»: موصولةً، وقولُه: «وأن تكونَ آلهتُهم شُرَكاء» عطفٌ على سبيلِ البيان، وقولُه: «أو عن إشراكِهم» على أنّ «ما» مَصْدَريّة.

⁽١) في «مفردات القرآن»: «عامّةِ القرآن»، انظر: ص ٥٤٨.

⁽٢) قمفردات القرآن»، ص٥٤٨.

⁽٣) وممّن قرأ بها سعيد بن جُبَير. انظر: «مختصر شواذ القرآن»، ص٧٢.

سورة النحل __________٧٣____

لأنَّ استعجالهُم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك مِنَ الشِّرك.

قولُه: (لأنّ استعجالَم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك منَ الشّرك)، ف «مِن» إمّا ابتدائيةٌ، فالمعنى: ذلك مِن أَجْلِ الشّرك وبسَببهِ، أو تبعيضية، أي: وذلك بعضُ الشّرك، والمعنى على الوَجْهَين هو: أنّ منِ استهزَأَ بوَعْدِ الله ووَعيدِه، وكذّبَهُ فيها أثبتَ لهُ العجْزَ والقصورَ والاحتياجَ إلى الغير، أو أنّ أحدًا يَحجُزُه مِن إنجازِ وَعْدِه وإمضاءِ وعيدِه، قال الإمامُ: قالَ الكُفّارُ: هَبْ أنّا سلّمنا لكَ ما تقولُ مِن أنهُ تعالى حكم بإنزالِ العذابِ علينا إلّا أنّا نَعبُدُ هذه الأصنامَ فإنها شفعاؤنا عندَ الله، فتشفّعُ لنا فنتَخلّصُ منَ العذاب، فأجابَ الله تعالى بقولِه: ﴿ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَى عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾. وكذا لخص القاضي (١).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقال: إنّ الخطابَ في قولِه: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ عامٌ يدُلُ عليه ما رَواهُ لمّا نزَلَتْ ﴿ أَفَى آمَرُ اللهِ ﴾ ، فوثَبَ النبيُ عَلَيْهُ ورَفَعَ الناسُ رؤوسَهم وظنّوا أنّها قد أتتْ حقيقةً ، فنزَلتْ ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ فاطمأتوا. ورَواهُ عُنِي السُّنة بتهامِه، عن ابنِ عبّاس (٢) ، كأنهُ قيل: قَرُبَ وأتَى أمرُ الله فلا تستعجِلوه؛ لأنّ ما هُوَ آتِ، آتِ، كما يُقالُ لمَن يَطلُبُ الإغاثة، وقد قَرُبَ حصولهُا: جاءكَ الغَوْث، ثُمّ التفتَ منَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ في قولِه: ﴿ شُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ نَمْيًا على المشركينَ خاصّةً إلى غيرِهم واستبعادًا لسوءِ صَنيعِهم، يعني: ماذا يستعجِلُ منهُ أولئكَ البُعَداءُ معَ هذه العظيمةِ التي ارتكبوها، كقولِه تعالى: ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنهُ أُولئكَ البُعَداءُ معَ هذه العظيمةِ قوم، وما أجهَلهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلّةِ السّمْعية والعَقْليّة في قَوْم، وما أجهَلهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلّةِ السّمْعية والعَقْليّة في قَوْم، وما أجهَلهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلّةِ السّمْعية والعَقْليّة في قَلْعِه (٣) واستعجالهِم فيما يُرْديهم!

وإلى السّمعيّة الإشارةُ بقولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ﴾ [النحل: ٢] الآية، أي: يُنزِّلُ الله تعالى ملائكتَهُ المُقرّبينَ مُلتَبِسينَ بوَحْيِه وكلامِه الذي هُو بمنزلةِ الرُّوحِ للجَسَدِ وبمثابةِ الحياةِ

⁽١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١٩: ١٨٪)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٨٤).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٨)، وأخرجه الواحدي في «أسباب النزول»، ص ٣٢١، والطبريّ بنحوه في «جامع البيان» (١٤: ٧٥).

⁽٣) يعني قَلْعَ الشِّرك واستئصالَهُ من نفوسهم وصدورِهم الحرِجَةِ به.

وقُرئ: ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ بالتاء والياء.

للقلوبِ الميَّتة، ويختارُ لرسالتِه والإنذارِ بها الجِيَرةَ مِن عبادِه، والمُصطَفَيْنَ من خلقِه ليُقيموا بالدّعوةِ إلى التوحيدِ وبالأمرِ بالتّقوى الذي هُو مِلاكُ الدِّين.

وإلى العَقْليّة الإشارةُ بقولِه: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِ ﴾ [النحل: ٣]، و﴿ خَلَقَ الإِسْكَنَ مِن نَطْفَةٍ ﴾، وهما مِن كِلا نُوعَي الدّليل: الآفاقيّ والأنفُسيّ، وضُمّ إلى الأوّلِ ما البُّدِئ به مِن قولِه: ﴿ فَعَلَى اللّهُ عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾ تقديرًا، وإلى الثاني قولُه: ﴿ فَإِذَا هُو خَصِيمٌ لُربِّهِ مُنكِرٌ على خالِقِه، وَصْفًا لهُ بالإفراطِ في الوقاحةِ والجَهْلِ والتّهادي في كُفرانِ النّعمة، ثُمّ شَرَعَ في بيانِ النّعم السابِغةِ والآلاءِ المتتابِعةِ إلى الجَهْلِ والتّهادي في كُفرانِ النّعمة، ثُمّ شَرَعَ في بيانِ النّعم، وفي كلِّ ذلك إشارةٌ للمؤمنينَ إلى آخِرِ السَّورة، ولذلك سُمّيتْ السورة بسورةِ النّعَم، وفي كلِّ ذلك إشارةٌ للمؤمنينَ إلى تَرْكِ الاستعجالِ والتأتي في الأمورِ والاشتغالِ بالأهمِّ والأخذِ في الاستعداد (١٠)، وتأهُّبِ الزادِ ليومِ المعاد، بالتزام (٢) التوحيد، والذِّكرِ الدَّائم، والاكتساءِ بلِباسِ التقوى، وتقريرِ الدَّلائلِ للإرشادِ، والتذكيرِ بآلاءِ الله، شاكرينَ مُستعصِمينَ بحَبْلِه، مُستمسِكينَ بالعُروةِ الوُثقى.

فإنْ قُلتَ: ما مَوضعُ قولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ﴾؟ قلتُ: إمّا حالٌ مِن واو ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وإمّا استئنافٌ لبيانِ الاستبعاد، وكذا قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ ﴾.

فإن قلتَ: فلمَ خولِفَ بينَ العبارَتَيْنِ مُستقبَلًا وماضيًا معَ اتّحادِ المَغْزى؟ قلتُ: للإيذانِ بالاستمرارِ في الأوّلِ إنزالًا غِبّ إنزال وإرسالًا بعدَ إرسالُ^(٣). والتحقيقُ في الثاني، والله أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يُشْرِكُونَ ﴾، بالياءِ والتاء)، حْزَةُ والكسائيُّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقونَ: بالياءِ، في المَوضِعين^(٤).

⁽١) في النسخة (ح): «بالاستعداد».

⁽٢) في (ط): «ليوم التناد بالتزام».

⁽٣) في النسخة (ح): «غِبّ».

⁽٤) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات»، ص٣٨٤-٣٨٥.

[﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَمِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ أَنْ أَنذُرُوٓا أَنَّهُ, لَآ إِلَىٰهَ إِلَّاۤ أَنَا ۚ فَأَتَقُونِ ﴾ ٢]

﴿ يُنَزِّلُ ﴾ قُرئ بالتخفيفِ والتشديد، وقُرئ: (تَنَزَّلُ الملائكةُ) أي: تتنزَّل، ﴿ إِلَرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ٤ ﴾: بها يُحيي القلوبَ الميتة بالجَهْل من وَحْيه، أو: بها يقومُ في الدِّينِ مقامَ الرُّوحِ

قال القاضي: الياءُ التّحتانيّة على تلوينِ الخِطاب، أو على الخطابِ للمؤمنين، أو لهم ولغيرهم (١١).

قولُه: (﴿ يُنَزِّلُ ﴾ قُرِئَ بالتخفيفِ والتشديد)، بالتخفيفِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرو (٢٠).

قولُه: (بها يُحْيي القلوبَ الميْتَة بالجَهْلِ مِن وَحيِه)، «مِن»: بيانُ «ما»، تلخيصُه: يُنزِّلُ الملائكة بالوَحْي، شبّة الوَحْيَ تارة بالرُّوحِ لِما فيهِ مِن حياةِ الرُّوحِ المَيْتةِ بالجَهْل، وأُخرى بها لِما يتزيّنُ به الدِّينُ كها تتزيّنُ الرُّوحُ بالجسد، ثُمَّ أُقيمَ المُشَبّه به مقام المشبّة، فصارَ استعارة تحقيقيّة مُصرِّحة، والقرينةُ الصارِفةُ عن إرادةِ الحقيقة: إبدالُ ﴿أَنَ أَنذِرُوا ﴾ منَ «الرُّوح»، قيل: ﴿مِنْ آمْرِهِ عَلَى خَرَجُ الاستعارةِ إلى التشبيه، كها في قولِه تعالى: ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُو الْخَيْطُ الْأَسْوَدِمِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قلتُ: بينَهَا بَوْنٌ بعيد؛ لأنّ نفْسَ الفَجْرِ عينُ المُشَبّة الذي شُبّة بالخَيْطَين، وليسَ مُطلَقُ الأمرِ هاهنا مشبّهًا بالرُّوحِ حتى يكونَ بيانًا له؛ لأنهُ أمرٌ عامٌ بمعنى الشأنِ والحال، ولهذا يصحُّ أن يُفسّرَ الرُّوحُ الحَيْوانيُّ به، كقولِه تعالى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّرِجَ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَصْرِ رَبِي ﴾ [الإسراء: ٨٥] أي: مِن شأنِه، وممّا استأثرَ الله بعِلمِه، وأن يُفسّرَ الرُّوحُ المرادُ منهُ الوحيُ به، أي: مِن شأنِه وممّا أنزله على أنبيائه. نعم، هُو مجازٌ أيضًا؛ لأنّ الأمرَ العامّ إذا أُطلِقَ على فردٍ مِن أفرادِه كان مجازًا، ومِن ثَمّ قال المصنّفُ في قولِه تعالى: ﴿ يُلقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن أَمْرِهِ وَلَهُ مَنْ أَمْرِهِ الذي هُو سَبَبُ الحياةِ مِن أُمْرِه، يَشَاءُ مِنْ أَمْرِه والذي هُو سَبَبُ الحياةِ مِن أُمْرِه،

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۸٤).

⁽٢) وحجّتُهما في التخفيفِ قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ ﴾ [النحل: ٤٤]، وحجة الباقين في التثقيل قولُه تعالى: ﴿وَلَوَّ أَنَنَا زَلِّنَاۤ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَيْمِكَةَ ﴾ [الأنعام: ١١١]. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٥.

في الجسد، و ﴿ أَنْ أَنذِرُوٓ أَ ﴾ بدلٌ من الرُّوح، أي: يُنزِّلُم بأنْ أَنْذِروا، ، وتقديرُه: بأنه أنذِروا، أي: بأنَّ الشأنَ: أقولُ لكم: أنذِروا. أوْ تكونُ ﴿ أَنَ ﴾ مُفسِّرة؛ لأنَّ تنزيلَ الملائكة بالوَحْيِ فيه معنى القول. ومعنى ﴿ أَنذِرُوٓ أَ أَنَهُ رُلاۤ إِلَنهَ إِلاّ أَنا ﴾: أعْلِموا بأنَّ الأمرَ ذلك، مِن: نَذِرْتُ بكذا؛ إذا عَلِمته. والمعنى: يقول لهم: أعلِمُوا الناسَ قولي: ﴿ لاّ إِلنهَ إِلاّ أَنا فَا تَقُونِ ﴾.

يريدُ الوَحيَ الذي هُو أمرٌ بالخَيْر، وبَعث إليه، فاستعارَ له الرُّوح. انتهى كلامُه (١).

فيكونُ البيانُ والمبيّنُ كلاهما مجازَيْنِ مترادفَيْن، ولمّا كان البيانُ والمُبيّنُ كشيء واحد جمعَها في قولِه: ﴿الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ الذي هُو سببُ الحياة، وأيضًا لو كان تشبيهًا لفُهِمَ التشبيهُ على تقديرِ الوَقْفِ على أمرِه، والله أعلَم.

قولُه: (بأنّ الشأنَ أقولُ لكم)، عن بعضِهم: إنّما زادَ في التفسيرِ «أقولُ» لأنّ الأمرَ لا يقعُ حبرًا للمبتدأ، وهُو الشأن. وقلتُ: يعني أنّ ضميرَ الشأنِ مبتدأ، و ﴿أَنذِرُوٓا ﴾: خبرُه، وهُو إنشاءٌ، فلا بدّ من تقديرِ القولِ ليصِحّ حمْلُ الإنشائيِّ على المبتدأ، وأمّا تقديرُ «يقول» في الوَجْهِ الثاني، أي: يقولُ لهم الله: أعلِموا الناسَ، فهُو معنى ﴿ يُزِّلُ ٱلْمَلَكِكَةَ ﴾، لأنهُ حينيْ في تقديرِ القولِ، قال القاضي: الآيةُ تدُلُّ على أنّ نزولَ الوحيِ بوساطةِ الملائكةِ، وأنّ على أنّ نزولَ الوحيِ بوساطةِ الملائكةِ، وأنّ حاصلَهُ التنبيهُ على التوحيدِ الذي هُو كمالُ القُوّةِ العِلْميّة، والأمرُ بالتقوى الذي هُو أقصى كمالِ القوّة العَملِيّةِ (٢)، وأنّ النبُوّة عَطائيّة، والآياتُ التي بعدَها دليلٌ على وَحْدانيّتِه، من حيثُ إنها تدُلُّ على أنهُ تعالى هُو الموجِدُ لأصولِ العالمَ وفُروعِه على وَفْقِ الحِكمة والمصلحة، ولو كان له شَريكٌ لقَدَرَ على ذلك، فيلزَمُ التمانُع (٣).

قوله: (أُعلِموا بأن الأمرذلك) إنها فسّر الإنذار بالإعلام ليستقيم إيقاعه على قوله: ﴿ أَنَّهُ لِلَّ إِلَكَ إِلَّا أَنَا ﴾، كقوله: ﴿ فَأَعْلَرَ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا أَللَّهُ ﴾ (٤).

⁽۱) انظر: (۱۳: ۲۸۰ – ۲۸۱).

⁽٢) قوله «والأمر بالتقوى الذي هو أقصى كهال القوة العملية» سقط من (ح) و(ط).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٥).

⁽٤) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف).

[﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن نُطْفَةِ فَإِذَا هُوَ خَصِيدُ ثُبِينٌ ﴾ ٣-٤]

قولُه: (مِن خَلْقِ البهائِم)، بيانُ ما يُصلِحُه، و«خَلْقٌ» فيه مُقحَمٌ للتأكيد.

قولُه(١): (وقُرئ: ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾) بالياءِ التّحتانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ (٢).

قولُه: (﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مَّيِينٌ ﴾: فيه معنيانِ)، يعني: في ترتُّبِ ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُيِينٌ ﴾ على كونِه نُطْفة معنيان، أحدُهما: الإيذانُ بانتهاءِ حالتي حقارتِه وعظمتِه، وإفراطِه وتفريطِه (٣)، وثانيهما: الإشعارُ بتعكيسِ أمرِه حيث إنه تعالى نقلَهُ من أخسِّ أحوالِه إلى أشرَ فِها ليَشكُرُ فَكَفَرَ، كقولِه تعالى: ﴿ وَتَعْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٦] وقلتُ: هذا المعنى مؤكِّدٌ لما فسَّرْنا به قولَه: ﴿ أَنَى آمرُ اللّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ في نعلِه عن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى مع تعاضُدِ الأدلّة السّمعيّة والعَقْليّة في فعلِه.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٢) الصوابُ أنَّ حمزةَ والكسائيّ قد قرآ بالتاءِ الفَوْقانيّة، وهو الذي جزمَ به ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص١٠٨٣، ورجّح الطبريّ القراءة بالتاء.

⁽٣) ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ فَلَيْنَظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّآوِ دَافِقِ * يَخْرُجُ مِنْ يَيْوَ الصَّلْبِ وَالتَّرَآمِبِ ﴾ [الطارق: ٥-٧].

دلالةً على قدرته. والثاني: فإذا هو خَصِيم لربّه، مُنكِر على خالقه، قائل: ﴿مَن يُحِي الْمِظَامَ وَهِي رَمِيكُ ﴾ [يس: ٧٨]؛ وصفًا للإنسانِ بالإفراطِ في الوقاحةِ والجَهْل، والتَّمادي في كُفرانِ النّعمة. وقيل: نزلتْ في أُبيِّ بن خَلَف الجُمَحيِّ حين جاءَ بالعَظْم الرّميم إلى النبيِّ عَلَيْهُ، فقال: يا محمد، أترى الله يُحيي هذا بعدَما قد رَمّ؟!

[﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ٥]

الأَنعام: الأَزواجُ الثَّانية، وأكثرُ ما تقعُ على الإبل، وانتصابُها بمُضمَر يفسِّره الظاهر، كقوله: ﴿ وَٱلْقَمَرَقَدَّرْنَكُ ﴾ [يس: ٣٩]، ويجوزُ أن يُعطف على ﴿ ٱلْإِنسَانَ ﴾ [النحل: ٤]. أي: خَلَقَ الإنسانَ والأُنعام، ثم قال: ﴿ خَلَقَهَا لَكَ مُ أَي: ما خَلَقَها إلّا لكم ولمَصالِحِكم يا جِنْسَ الإنسان. والدِّف: اسمُ ما يُدْفأُ به، كما أنَّ المِلْ اسمُ ما يُملاً به،

قولُه: (دِلالةَ على قُدرتِه)، نَصْبُ؛ مفعولُ لهُ لُقدر، أي: ذكر الله تعالى حلْق الإنسان مِن نُطفة وجعَلَهُ خَصياً مُبينًا دِلالةً على قُدرتِه تعالى، وكذا قولُه: «وَصْفًا للإنسان»، والفَرْقُ أنّ الشيء القَصْدَ الأوْلى في سَوْقِ الآية على الأوّل بيانُ قُدرةِ الله الكاملة (١)، وأنهُ تعالى خلق من الشيء الحقير هذا الخَلْق الخصيم، كقولِه تعالى: ﴿ أَلَوْ غَنْلُق كُم مِن مَّآوِمَ مِينِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَقَدَرْنَا الحَقيرُ هذا الحَلْق الخصيم، كقولِه تعالى: ﴿ أَلَوْ غَنْلُق كُم مِن مَّآوِمَ مِينِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَقَدَرْنَا فَغَم ٱلْقَدِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٠-٢٣]، وعلى الثاني: القَصْدُ إلى بيانِ وقاحةِ الإنسانِ وتعدّيهِ طُورَه، كقولِه تعالى: ﴿ أَوَلَهُ يَرَ ٱلإِنسَانُ أَنّا خَلَقْنَهُ مِن نُطْفَةٍ فَإِذَا هُو خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَضَرَبَ طُورُه، كقولِه تعالى: ﴿ وَوَلُه: ﴿ وَالْأَنْفَ مَن لَطْفَةٍ فَإِذَا هُو خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنِينَ خَلَقَهُ أَوْلَ مَن يُحِي ٱلْمِظَامَ وَهِي رَمِيمٌ ﴾ [يسّ: ٨٥-٨٨]، ويؤيِّدُ الأوّل قولُه: ﴿ وَٱلْأَنْفَ مَ خَلَقَهُ السَّمَونِ وَالْأَنِي أَوفَقُ لتأليفِ النّظْم. هُولُه: ﴿ وَاللّهُ اللّهُ النّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

قولُه: (وأكثرُ ما تقَعُ على الإبل)، «ما»: مصْدَريّة: أي: «الأنعامُ» أكثرُ وقوعِها على الإبل.

قولُه: (ما خلَقَها إلّا لكُم ولمصالحِكم)، دَلّ على الحَصْرِ لامُ الاختصاص في ﴿لَكُمْ ﴾،

⁽١) في النسخة (ح): «قدرته».

وهو الدِّفَاءُ مِن لِباسٍ مَعمولٍ من صُوف أو وَبَرٍ أو شَعر. وقُرئ: (دِفُّ) بطَرْح الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها على الفاء. ﴿ وَمَنَافِعُ ﴾: هي نَسْلُها ودَرُّها وغيرُ ذلك. فإن قلت: تقديمُ الظَّرْفِ في قول ه ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ مُؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يؤكلُ مِن غيرِها. قلت: الأكلُ منها هو الأصلُ الذي يَعتمِدُه الناسُ في مَعايشهم، وأمَّا الأكلُ من غيرِها من الدَّجاج والبطِّ وصَيدِ البَرِّ والبَحْر، فكغيرِ المُعتدّ به، وكالجاري مجرى التفكُّه، ويحتملُ أنَّ طُعْمتكم منها؛ لأنكم تَحرُثون بالبَقَر، فالحَبُّ والثهار التي تأكلونها التفكُّه، ويحتملُ أنَّ طُعْمتكم منها؛ لأنكم تَحرُثون بالبَقَر، فالحَبُّ والثهار التي تأكلونها

مع فَحوى الخِطاب (١)، ولذلكَ قال: «يا جنسَ الإنسان»، ويُمكنُ أن لا يُعلَقَ ﴿لَكُمْ فِيهَاجَمَالُ حِينَ بِهِ خَلَقَهَا ﴾، بل يكونُ خبرَ ﴿دِفْءٌ ﴾ لتطابِقَ قَرينتَها، وهِي ﴿ وَلَكُمْ فِيهَاجَمَالُ حِينَ تَرْجُونَ ﴾، فيحصلُ نوع من الاختصاص مِن تقديمِ الخبَر، وأمّا تخصيصُ ذِكْرِ جِنسِ الإنسانِ فلإفادةِ الالتفاتِ، وهو الانتقالُ منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب (٢)، وفائدةُ المكافَحة (٣): تتميمُ معنى الإنكارِ على كُفرانِ النّعمة الذي يُعطيهِ قولُه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ مُعِينًا ﴾.

قولُه: (مِن صوفٍ أو وبَرٍ أو شعَر)، أي: منَ الغنَم أو الإبِل أو المعز، والدَّفُّ: آلةُ الدَّفء. قولُه: (التّفكُّه)، الأساس: ومنَ المجاز: تفكّهَ بكذا: تلذّذَ به، وفاكَهتُ القومَ مُفاكهةً: طايَبْتُهم.

قولُه: (ويَحتمِلُ أنّ طُعمتكم منها)، فهُو مِن إطلاقِ السّبَبِ على المسبّبِ، ويجوزُ أن يُقال: ومنها يَنتفعون، فيكونُ المجازُ في «تأكلون»؛ لأنّ الكلامَ مع أربابِ المَواشي، وعلى الأوّلِ المجازُ في الأنعامِ مِن إطلاقِ مُعظم الشيءِ على كُلّه، وكلَّ ذلك تعسّف (٤)؛ لأنّ الأوّلِ المجازُ في الأنعامِ مِن إطلاقِ مُعظم الشيءِ على كُلّه، وكلَّ ذلك تعسّف (٤)؛ لأنّ التقديم لمراعاةِ الفواصِلِ، ويكونُ مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنّ الأكلَ أصلُ الانتفاع.

⁽١) زاد في (ط) هنا: «وهو الانتقال من الغيبة إلى الخطاب، عرف من ذاق».

⁽٢) من قوله: «وأما تخصيص ذكر جنس الإنسان» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) يعنى المواجهة بالخطاب.

⁽٤) في النسخة (ح) و(ط): «مُتَعسّف».

منها، وتكتسِبون بإكْراءِ الإبل، وتَبيعون نِتاجَها وألبائها وجُلودَها.

[﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ٦]

منَّ الله بالتجمُّل بها كما مَنَّ بالانتفاع بها؛ لأنه مِنْ أغراضِ أصحاب المَواشي، بل هو من مَعاظمِها؛ لأنَّ الرُّعيانَ إذا روَّحوها بالعَشِيِّ وسرَّحوها بالغَداة فزيَّنتْ بإراحتِها وتَسْريجِها الأَفْنيةَ وتجاوَبَ فيها الثُّغاءُ والرُّغاء؛ آنَسَت أهلَها وفَرَّحَت أربابَها،

قولُه: (مَنَّ الله تعالى بالتجمُّلِ بها)، الرّاغب: الجَهالُ: الحُسْنُ الكثير، وذلك ضَرْبان، أحدُهما: جمالٌ يختَصُّ به الإنسانُ في نفْسِه أو بدَنِه أو فعلِه، والثاني: ما يصِلُ به منهُ إلى غيرِه، وعلى هذا الوَجْهِ ما رُوِيَ: "إنّ الله جميلٌ يُحِبُّ الجهال»(١)، تنبيهًا أنهُ مِنهُ تَفيضُ الخيراتُ الكثيرة، فيُحِبُّ مَن يختَصُّ بذلك، يقال: جامَلتُ فلانًا وأجمَلْتُ في كذا، والجمَلُ يقالُ: للبعير إذا بزل(٢)، والجاملُ: قطعةٌ منَ الإبلِ معَها راعيها، وتسميةُ الجملِ بذلك، يجوزُ أن يكونَ لِما قد أشارَ إليه بقولِه: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ ﴾؛ لأنهم كان يَعُدّونَ ذلك جَمالًا لهم(٣).

قولُه: (وسَرِّحوها بالغَداة)، الرَّاغب: السَّرْحُ: شَجَرٌ لهُ ثمرةٌ، الواحدةُ سَرْحة، وسرحَت الإبل: إذا أُرسِلتْ أن تَرعاهُ السِّرح^(٤)، ثُمَّ جُعِلَ لكلِّ إرسالٍ في الرَّعي، قال تعالى: ﴿حِينَ تُرْحُونَ وَحِينَ تَشْرَحُونَ ﴾، والسارحُ: الراعي، والتسريحُ في الطلاق: مستعارٌ مِن تسريحِ الإبل، كالطّلاقِ في كونِه مستعارًا مِن إطلاقِ الإبل^(٥).

قولُه: (الشَّغاء والرُّغاءُ)، الجَوْهريّ: الرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الحُفّ، وقد رَغا البعيرُ يَرْغو رُغاءً: إذا ضَجّ، والثُّغاءُ: صوتُ الشاةِ والمَعْزِ وما شاكلَها، وفي قولِه: «وتجاوبَ فيه الثُّغاءُ والرُّغاءُ» معنى قولِ أبي العلاء:

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه مسلم (۹۱)، وأبو داودَ (۶۹۱)، والترمذيّ (۱۹۹۸)، وابن ماجه (٤١٧٣).

⁽٢) يعني فطَرَ نابُه وانشَقّ.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٠٢.

⁽٤) عبارة الراغب في «المفردات»: وسّرَحتُ الإبل، أصلُه: أن تُرْعيَه السَّرْحَ. انتهى، وهو الأشْبَهُ بالصّواب.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٢٠٦.

وأَجلَّتهم في عُيون الناظرين إليها، وكسَّبتهم الجاهَ والحُرْمةَ عند الناس. ونحوُه ﴿ لِرَحْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ١٦]. ﴿ يُوَرِي سَوْءَ تِكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فإن قلت: لمَ قُدِّمتِ الإراحةُ على التَّسريح؟ قلت: لأنَّ الجَهالَ في الإراحةِ أظهر، إذا أقبلتْ مِلاءَ البُطونِ حافِلةَ الضُّروع، ثم أوَتْ إلى الحَظائر حاضرةً لأهلها. وقرأ عِكْرمة: (حِينًا تُريحون وحِينًا تَسرحون) على أنَّ ﴿ تُرِيحُونَ ﴾ و ﴿ تَسْرَحُونَ ﴾ وصف للحِيْن. والمعنى: تُريحون فيه وتَسْرحون فيه، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمًا لَا يَجْزِع وَالِدً ﴾ [لقان: ٣٣].

[﴿ وَتَغَمِلُ أَثْقَ الَكُمْ إِلَى بَلَدِ لَرَ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِ ٱلْأَنْفُسُ إِنَ رَبَّكُمْ لَرَوْقُ رَحِيدٌ ﴾ ٧]

قُرئ: ﴿بِشِقِي آلْأَنفُسِ ﴾ بكسر الشّين وفتْحِها. وقيل: هما لُغتانِ في معنى المشقَّة، وبينهما فرق: وهي أنَّ المفتوحَ مصدرُ شَقَّ الأمرُ عليه شَقَّا، وحقيقتُه راجعةٌ إلى الشَّقِ الذي هو الصَّدْع. وأمَّا الشِّق؛ فالنَّصْف، كأنه يَذهبُ نصفُ قوَّتِه؛ لِما ينالُه من الجَهْد. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿لَوْ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ ﴾؟ كأنَّهم كانوا زَمانًا يتحمَّلون المشاقَ في بُلوغِه حتى حَملتِ الإبلُ أثقالَهم! قلت: معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلدٍ لم تكونوا بالغِيه

مَعانٌ مِنْ أَحِبَّتِنَا مَعَانُ يُجِيبُ الصَّاهِ لاتِ مِالْقِيانُ (١)

وهُو مِن بابِ التكميل، ولهذا قال: «وكسّبَتْهُمُ الجاهَ والحُرمةَ عندَ الناس، ومنهُ قولُه: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةٌ ﴾ جَمَعَ بينَ الانتفاع والزِّينة، كها جَمَعَ بينَ سَتْرِ العَوْرةِ والزِّينة قولُه تعالى: ﴿يُؤَرِي سَوْءَ تِكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الاعراف: ٢٦]، لأنّ الرِّيشَ: الجَمَالُ والزِّينة.

قولُه: (مِلاَءَ البُطون)، الجَوهريّ: والمَلْءُ بالفَتح: مصدَرُ قولِك: ملأْتُ الإناء، فهُو مملوءٌ، والمِلءُ بالكسرِ: اسمُ ما يأخذُه الإناءُ إذا امتَلاَ، يقال: أعطَى مِلْأَهُ ومِلْأَيْه، وضَرْعٌ حافل، أي: ممتلئ لبنًا.

⁽١) «ديوان سقط الزند» لأبي العلاء المعرّي، ص٦٤.

في التَّقدير لو لم تُخلَقِ الإبلُ إلَّا بجَهْد أنفُسِكم، لا أنهم لمَّ يكونوا بالغِيه في الحقيقة. فإن قلت: كيف طابَقَ قولُه: ﴿ لَوَ تَكُونُوا بَلِغِيهِ ﴾ قولَه: ﴿ وَتَغَمِلُ أَنْقَالَكُمُ ﴾؟ وهلّا قيل: لمَ تكونوا حامِلِيْها إليه؟ قلت: طباقُه مِن حيثُ إنَّ معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلله بعيدٍ قد علمتُم أنكم لا تَبلغُونه بأنفُسِكم إلا بجَهْدٍ ومشقَّة، فضلًا أنْ تَحمِلوا على ظُهورِكم أثقالَكم. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: لم تكونوا بالغِيهِ بها إلا بشقِّ الأنفُس. وقيل: ﴿ أَنْقَالَكُم . وَعَنْ عِكْرِمة: البَلَد: مكَّة. ﴿ لَرَهُونُ تَحِيدٌ ﴾ وقيل: ﴿ أَنْقَالَكُم ، وَعَنْ عِكْرِمة البَلَد: مكَّة . ﴿ لَرَهُونُ تَحِيدٌ ﴾ حيثُ رَحِمَم بخَلْق هذه الحوامِلِ وتيسيرِ هذه المَصالح.

[﴿ وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَغْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [

قولُه: (لم تكونوا بالغيه بها)، أي: بالأثقال، والباءُ فيه، ظرفُ لَغُو للتعدِية، وفي بِشِقِ الْأَنفُسِ مستقر، قال أبو البقاء: ﴿ بِشِقِ ﴾: في مَوضع الحالِ من الضمير المرفوع في ﴿ بَلِنِيهِ ﴾، أي: مشقوقًا عليكُم (١)، وأمّا توجيهُ السؤالِ: كيفَ ناسَبَ قولُه: ﴿ قَرْ تَكُونُوا بَلِينِيهِ ﴾ قولَه: ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمُ ﴾؛ لأنّ المناسِبَ أنْ يقال: لم تكونوا حامِليه، لأنّ الحَملَ شيءٌ، والبلوغَ شيءٌ آخر؟ وأجابَ: أنّ المناسَبةَ بحسبِ المعنى، وهُو على وجوه ثلاثة، أحدُها: أن تجعَلَ التنكيرَ في ﴿ بَلَدِ ﴾ للتفخيم والتكثير (٢)، أي: بلدٍ بعيدٍ شاسع، ليُناسِبَهُ البلوغُ، ويَلزَمُ منهُ الحديثُ في نَفْي الحملِ بالطريقِ الأوْلى (٣)، كما قال: فَضْلًا أن ليُعلِوا على ظهورِكم. وثانيها: أن يُقدّرَ في ﴿ بَلِينِيهِ ﴾ ما يعودُ إلى الأثقال. وثالثُها: أنْ يُحمَلَ الأثقال على الأجْرام.

قال في «الانتصاف»: ويُمكنُ أن يقال: إنه استَغنى بذكْرِ البلوغ عن ذكْرِ حَمْلِها؛ لأنّ ذلك معلومٌ من العادة؛ لأنّ المسافرَ لا يَستغني عن أثقالٍ يَستصحِبُها، والأولُ أوْلى (٤).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

⁽Y) قوله: «والتكثير» سقط من النسخة (ف).

⁽٣) في (ط): «ويلزم منه الحديث بالنفي بالطريق الأولى».

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٥).

﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْمِعَالَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾ عطفٌ على (الأنعام) [النحل: ٥]، أي: وخَلَقَ هؤلاءِ للرُّكوب والزِّينة، وقد احتُجَّ على حُرمةِ أكْلِ لحومِهنَّ

قولُه: (﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾: عطفٌ على «الأنعام»)، الرّاغبُ: الحَيالُ أصلُه الصُّورةُ المجرّدةُ كالصُّورةِ المتصوّرةِ في المنام وفي المِرآة، وفي القلبِ بعدَ غيبوبةِ المَرْئيّ، ثُمّ يُستعمَلُ في صورةِ كلِّ أمر متصوّر، وفي كلِّ شَخْص دقيق يجري مجرى الحيال، والتخييل: تصويرُ خَيالِ الشيءِ في النفْس، والتخيُّلُ: تَصَوَّرُ ذلك، وخِلْتُ: بمعنى ظَننْتُ، يقالُ اعتبارًا بتصوَّرِ خيال المظنون، ويقال: خَيلَتِ السهاءُ: أبدَتْ خَيالًا للمَطَر، وفلانٌ عَيلٌ بكذا أي: خَليقٌ، وحقيقتُه أنهُ مُظهِرُ خيالِ ذلك، والحُيلاءُ: التكبُّر على تخيُّلِ فضيلةٍ تراءَتْ للإنسانِ في نفسه، ومنهُ الحَيْلُ لمّا قيل: إنهُ لا يركَبُ أحدٌ فرسًا إلّا وجَدَ في نفْسِه نَخْوة (١).

قولُه: (وقد احتُجّ على حُرْمةِ أكلِ لحُومِهنّ)، قال الإمام: واحتَجّ القائلونَ بتحريم لحومِ الحَيْل جائزًا الحَيْل بهذه الآية، قالوا: منفَعةُ الأكلِ أعظمُ مِن منفعةِ الرُّكوب، ولو كان أكلُ لحم الحَيْل جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذِّكْر، وحيثُ لم يُذكر عَلِمْنا تحريمَه، ولأنهُ تعالى قال في صفةِ الأنعام: ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾، والتقديمُ يفيدُ الحَصْر، ثُمّ قَرَنَ بعدَه الخيلَ معَ البِغالِ والحمير، وذكرَ أنّها مخلوقةٌ للرُّكوبِ والزِّينة، ولأنّ قولَه: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ يقتضي أن يكونَ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ والزِّينة، ولو حَل أكلُها لم يكنْ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ والزِّينة.

وقال: أجابَ الواحِديُّ بجوابٍ حسَن، قال: لو دَلّتِ الآيةُ على تحريمِ أَكْلِ هذه الحيوانات، لكانَ هذا (٣) التحريمُ معلومًا في مكّة؛ لأنّ السُّورةَ مكّية، ولو كان كذلك، لكان قولُ عامّةِ المفسِّرينَ والمحدّثينَ: إنّ لحومَ الحُمُر الأهليّة حُرِّمتْ عامَ خَيْبَرَ غيرَ صحيح؛ لأنّ التحريمَ لمّا كان حاصِلًا قبْلَ يوم خَيْبَر، لم يَبْقَ لتخصيصِه بذلك اليوم فائدة (٤).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲۰٤.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

⁽٣) سقط لفظ «هذا» من النسخة (ح).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

ويَعضُدُه ما رُوِّينا عن التِّرمذيِّ وأبي داو دَوابن ما جَه، عن المِقْدادِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معَه، ألا يوشكُ رجُلٌ شَبْعانُ على أريكتِه يقولُ: عليكُم بهذا القرآن، فما وجدتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه، ألا لا يجِلُّ القرآن، فما وجدتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه، ألا لا يجِلُّ لكُمُ الحارُ الأهليُّ ولا أكلُ ذي نابٍ منَ السِّباع»(١)، والحديثُ صرّحَ أنّ الحمارَ ما حُرِّمَ بالكتاب، بل بالسُّنة.

وقالَ مُحيي السُّنة: واحتَجّ بهذه الآيةِ مَن حرّمَ لحومَ الحَيْل، وهُو قولُ ابنِ عبّاس، وتَلا هذه الآيةَ فقال: هذه للرّكوب، وإليهِ ذهبَ الحَكَمُ ومالكٌ وأبو حنيفة، وذهبَ جماعةٌ إلى إباحتِها، وهُو قولُ الحسَن وشُرَيْح وعطاءٍ وسعيدِ بنِ جُبيْر، وبه قال الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ، ومَن أباحَها قال: ليس المرادُ منَ الآيةِ بيانَ التحليل والتحريم، بل المرادُ منه تعريفُ الله عبادَه نِعمَه، وتنبيهُهم على كهالِ قُدرتِه وحِكمتِه، واحتَجّوا بها رَوى جابرٌ، أن رسولَ الله عَبادَه نِعمَه، والنسائيُّ والدّارِميُّ وابنُ ماجه (٣)، والتحقيقُ هذا.

وبيانُه: أنهُ سبحانَه وتعالى لمّا نَهى المشركينَ عنِ استعجالِ نزولِ العذابِ استهزاءً بقولِه: ﴿ أَنَّ أَمْرُ اللّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ كأنهُ ما التَفْتَ إلى استهزائهم، وأخرَجَ الكلامَ على الأسلوبِ الحكيم، أي: لم تَستعجِلونَ بنزولِ ما يُرديكم ويَستأصلُكم؟ فهلا تنتفعونَ بنزولِ ما يُحييكم، ويُنجيكم منه، وهُو هذا القرآنُ الذي هو بمثابةِ الرُّوحِ لحياة القلوبِ المَيْتة، وهذا الرّسولُ الكريمُ، وبالمؤمنينَ رؤوفٌ رحيم، يدعُوكُم إلى التوحيدِ والتقوى، ويُبَطِّرُكمُ الدّلائلَ الدّالةَ على وَحْدانيّتِه لئلا تُشرِكوا به شيئًا، ويُنبَّهُكم على النّعَم السّابغةِ التي توجِبُ أن تَشكروه على وَحْدانيّتِه لئلا تُشرِكوا به شيئًا، ويُنبَّهُكم على النّعَم السّابغةِ التي توجِبُ أن تَشكروه

⁽۱) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجه (۱۲)، والترمذيّ (٢٦٦٤) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ من هذا الوجه.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٠).

⁽٣) أخرجه البخاريّ (٢١٩٤)، ومسلم (١٩٤١)، وأبو داود (٣٧٨٨)، والنسائيّ (٧: ٢٠٢)، والدّارميّ (١٩٩٣)، وابن ماجه (٣١٩٨)، والترمذيّ (١٧٩٣) وغيرهم.

......

وتَعبُدُوهُ مِن دلائلِ الآفاقِ والأنفُسِ وما خلَقَ لكم من الأنعامِ وغيرِها لانتفاعِكم بها بالأكلِ والرّكوبِ وجَرِّ الأثقالِ والزِّينةِ على ما ألِفتُم واتّخذتُم شِعارًا لأنفُسِكم وافتَخرتُم بها؟ يدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالُ حِينَ تُرْيَعُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾.

وأمّا الجوابُ عن قولِم، «لو كانَ أكلُ لحوم الخَيْلِ جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذّكر»، فقد أشارَ إليه القاضي بأنْ قال: لا دليلَ فيه، إذ لا يلزَمُ مِن تعليل الفعل بها يُقصَدُ به غالبًا أن لا يُقصَدَ منه غيرُه أصلًا (١)، وأمّا الجوابُ عن الحَصْرِ بتقديم معمولِ ﴿يَأْكُلُونَ﴾، فهُو النظرُ إلى رعايةِ الفواصِلِ لا غيرُ، كها سبقَ هذا، ولو فَهِمَ الصّحابةُ رضوانُ الله عليهم مِن هذه الآياتِ غيرَ ما هِيَ عليه مِن بيانِ الامتنان، لم يكنْ فعلُهم يومَ خَيْبَر رشيدًا، على ما رَويْنا في «صحيح البخاريّ»، عن البراءِ بنِ عازِب وعبد الله بن أبي أوْفى: أنهم كانوا معَ النبيّ ﷺ، فأصابوا حُرًا فطبَخوها، فنادى منادى رسولِ الله ﷺ: أكفئوا القُدور (٢).

فإن قلت: لم لا يجوزُ أن يُستنبطَ التحريمُ على طريقةِ إشارةِ النّص؟ قلتُ: إشارةُ النّصٌ مَنَ الدّلائلِ الدّقيقة اللّطيفةِ المستخرَجة من الأحكام، والكلامُ مَسوقٌ للامتنانِ كما سبق. نعم، فيه إشارةٌ إلى جُلِّ الغرَض فيها، ومعظَم الانتفاع منها ما ذكرَ منَ الرّكوبِ والزّينة، وأمّا التّحريمُ فلا، ولا بُدّ مِن دليل مُنفصِلِ للتحريمِ والتحليل، والدّليلُ مِن جانِبنا، ولولا أنّ ورودَ الآيةِ للامتنانِ بحسبِ ما ألفوا واعتادوا لم يَذكُرِ الزِّينةَ أصلًا، وكيف ذلك وقد ورد النّهيُ عنها على ما رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم ومالكِ وأبي داودَ والنسائيِّ، عن أبي هريرةَ في حديثٍ طويل: قال رسولُ الله عليهُ: «الخيلُ ثلاثة: هِي لرجُل أَجْر، ولرجُل سَتْر، وعلى رجُل وِزْر، فأمّا الذي له أجرٌ فرجُلٌ ربَطَها في سبيل الله»، وساق الحديث إلى قوله: «ورجُلٌ ربَطَها تعنيّا وتعفّقًا ثُمّ لم ينسَ حقّ الله في رِقابِها ولا ظهورِها، فهي لذلك الرّجُل سَتْر، ورجُلٌ ربَطَها فخرًا ورِياءً ونواءً على أهلِ الإسلام، فهي على ذلك وِزْر» الحديث الديث الرّجُل سَتْر، ورجُلٌ ربَطَها فخرًا ورِياءً ونواءً على أهلِ الإسلام، فهي على ذلك وِزْر» الحديث الديث الم المنه.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٤٢٢١)، ومسلم (١٩٣٨) وغيرهما.

⁽٣) سبق تخريجه.

بأن عَلَّل خَلْقَها بالرُّكوب والزِّينة، ولم يَذكر الأكْل بعد ما ذَكرَه في الأنعام. فإن قلت: لمَ انتصبَ ﴿ وَزِينَةً ﴾ ؟ قلت: لأنه مفعولٌ له، وهو معطوفٌ على محلِّ ﴿ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ . فإن قلت: فهلا وَرَدَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه على سَنَنِ واحد! قلت: لأنَّ الرُّكوبَ فعلُ المخاطبين، وأمّا الزِّينةُ ففِعلُ الزائن؛ وهو الخالق. وقُرئ: (لتَركبوها زينةً) بغير واو، أي: وخَلَقَها زينةً لتركبوها. أو: تجعلُ (زينةً) حالًا منها، أي: وخَلَقَها لتَرْكبوها ولنا ممّا لا وهي زينةٌ وجمَال. ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ يجوزُ أن يريدَ به: ما يَخلُقُ فينا ولنا ممّا لا عَلمُ كُنْهَه وتفاصيلَه، ويَمنَّ علينا بذِكْره كما مَنَّ بالأشياءِ المعلومة مع الدلالةِ على قُدرته. ويجوزُ أن يُجوزُ أن يُجوزُ أن يُجوزُ أن يُجوزُ أن يُجوزُ الله على اقتدارِه قُدرته. ويجوزُ أن يُجوزُ أن يُجوزُ الله على اقتدارِه قَدرته. ويجوزُ أن يُجوزُ الله من الخلائق ما لا عِلْمَ لنا به؛ ليزيدَنا دلالةً على اقتدارِه

قولُه: (ما ذكرَهُ في الأنعام)، أي: في شأنِ الأنعام، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمُ مَ فَيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾.

قولُه: (وأمّا الزّينةُ ففعلُ الزائن، وهُو الخالق)، يعني: يكفي في شَرْطِ حذْفِ اللام أن يكونَ مصدَرًا وفعلًا لفاعل المعلّل، وفيه دليلٌ على أنّ المقارنة ليست بشَرْط، قال صاحبُ «التخمير»: «المقارنة ليست بشَرْط، بدليلِ قولِه: ﴿وَزِينَة ﴾ فـ «زينة » منصوبٌ بمعنى اللام، ولم تكنْ موجودة وقتَ الحَلْق، فالمعنى: بالمقارَنة أن لا يكونَ متقدِّمًا، ولا بأسَ بالتأخُّر، نحوَ: شَربتُ الدّواءَ إصلاحًا للبدَن، والإصلاحُ (۱) متأخِّرٌ غير واقع عندَ الشرُّب (۲). وقال السّجاوَنديُّ في «شرْحِ المفصّل»: ولا بدّ من أن يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعل. وقال صاحبُ «الانتصاف»: والجوابُ القويُّ أنّ الرّكوبَ هُو المقصودُ الأصليُّ من هذه الأشياء، والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ والنّها تَبَع (۳)، وكذا عن القاضي (٤).

قولُه: (وخلَقَها زينةً لتركبوها)، أي: خلَقَ بمعنى: جعَلَ، وزينةً: ثاني مفعولَيْه.

⁽١) في النسخة (ف): «والصلاح».

⁽٢) «التخمير» لصدر الأفاضل الخوارزمي (١: ٤١٩ - ٤٢٠).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٥).

⁽٤) في «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

بالإخبار بذلك، وإنْ طَوى عنا عِلْمَه؛ لِحِكْمة له في طَيِّه. وقد حُمُلِ على ما خَلَقَ في الجنَّةِ والنار، مَّا لم يبلُغْه وَهْمُ أَحَد، ولا خَطَرَ على قَلْبه.

[﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّكِيلِ وَمِنْهَا جَايَرٌ وَلَوْ شَاءَ لَمَدَى كُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ٩]

المرادُ بالسبيل: الجِنْس؛ ولذلك أضاف إليها القَصْد، وقال: ﴿وَمِنْهَا جَآبِرٌ ﴾ . والقَصْد: مصدرٌ بمعنى الفاعِل، وهو القاصِد. يقال: سَبيلٌ قَصْد وقاصِد، أي: مُستقيم، كأنه يَقصِدُ الوجة الذي يؤمُّه السالِكُ لا يَعدِل عنه. ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى مُستقيم، كأنه يَقصِدُ الوجة الذي يؤمُّه السالِكُ لا يَعدِل عنه. ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى اللّهِ قَصَدُ السَّبِيلِ ﴾: أنَّ هداية الطريقِ المُوصِل إلى الحقِّ واجبةٌ عليه، كقوله: ﴿إنَّ عَلَيْنَا اللّهُ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ إلى اللّهُ وَعِلَى اللهُ عَلَيْهُ إلى اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ الله عن السّبيل وعليه جائزُها، أو: وعليه الجائر. وقرأ عبدُ الله: المُجبِرة لَقيل: وعلى الله قصدُ السبيل وعليه جائزُها، أو: وعليه الجائر. وقرأ عبدُ الله:

قولُه: (ولذلك أضاف)، يعني: دلّتِ الإضافة، وقولُه: ﴿ وَمِنْهَا جَابِرٌ ﴾، على أنّ المرادَ بالسّبيل الجنس، وهُو مِن إضافةِ الخاصِّ إلى العامّ، ونحوُه: خاتَمُ الفِضَّة، سحْقُ الثّوب، لأنّ السبيلَ إمّا مُستقيمٌ وهُو المرادُ منَ القَصْد، وإمّا معوَجٌّ وهُو الجاثر. وقال أبو البقاء: وقَصْدُ: مصْدَرٌ بمعنى إقامةِ السّبيلِ أو تعديلِ السّبيل، وليس مصدرَ قصَدتُه بمعنى أتَيْتَه (١٠).

قولُه: (كأنهُ يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالكُ)، وهُو مِن بابِ: طريقٌ سائرٌ وتَهرٌّ جادٍ. قولُه: (ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجرِةُ لقيل. . . وعليه جائرُها)، قال الإمامُ: أجابَ أصحابُنا عنهُ بأنّ المرادَ: على الله _ بحسبِ الفَضْل والكرّم _ بيانُ الدِّينِ الحقّ، والمذهبِ الصّحيح، فأمّا بيانُ كيفيّةِ الإغواءِ والإضلالِ فذاك غيرُ واجب (٢).

وقلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: على الله بيانُ استقامةِ الطريقِ بالآياتِ والبراهينِ على سبيلِ التفضُّلِ والكرَم، وبيانُ اعوِجاجِ الطريق، فمنها مستقيمٌ كطريقِ الإسلام ليَهتَدوا بها،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٣٢).

(ومنكم جائر)، يعني: ومنكم جائرٌ جارَ عن القَصْد بسُوءِ اختياره، والله بَريء منه. ﴿ وَلَوْ شَكَاءَ لَمَدَىٰكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ قَسْرًا وإلجاء.

ومنها جائرٌ كطريقِ سائرِ الأمم الضّالّة ليتَجَنّبوا منها، فاختصَرَ على تقديرِ اللّفِّ والنّشْرِ التقديرِيّ، وإضافةُ طريقِ الحقِّ دونَ الجائرِ إلى الله تعالى على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿أَنْهَـتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضّالِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقولُه: ﴿ وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠] ويَعضُدُ ما ذَكَرْنا مِن أنّ على الله تمييزَ الطريقَيْنِ وبيانَ السّبيلَيْنِ تفضُّلًا قولُ مُحيي السُّنّة: ﴿ وَعَلَى ٱللّهِ قَصْدُ ٱلسّبِيلِ ﴾ يعني: بيانَ طريقِ الهُدى مَنَ الضّلالة، فالقَصْدُ منَ السبيل: دينُ الإسلام، والجائرُ منها: اليهوديّةُ والنّصرانيّةُ وسائرُ مِلَل الكُفْر (١).

قالَ في «الانتصاف»: أينَ يذهبُ الزمخشريُّ عن تَتمّتِها: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَمَدُ مَكُمُ الْمُعِينَ ﴾؟ ولو كان بزَعْمِ القَدَريّةِ لقال: فقد (٢) هذيناكم أجمعين (٣)، ﴿ أَفَتُوْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِنْبِ وَتَكَفّرُونَ بِبَعْضِ اللّهِ القَسْرِ والإلجاءِ وحرّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعِه، وأمّا المخالفةُ بينَ الأسلوبَيْن، فلإقامةِ حُجّةِ الله على الحَلْق، وأنهُ بَيّنَ السبيلَ القاصِدَ والجائر، وهذى قومًا اختاروا الضّلال، وقد عُلِمَ أنّ للفعلِ اعتبارَيْنِ، فإضافتُه إلى العبدِ باعتبارِ اختيارِه له (٤).

قولُه: (جائرٌ جارَ عن القَصْد)^(٥)، الرّاغبُ: الجارُ: مَن يَقرُبُ مَسْكَنُه منكَ. وهو منَ الأسهاءِ المتضايفة، ولمّا استُعظِمَ حقَّ الجارِ شَرْعًا وعَقْلًا عُبِّرَ عن كلِّ مَن يعظُمُ حقَّه أو يَستعظِمُ حقّ غيره بالجار. قال تعالى: ﴿وَٱلْجَارِذِي ٱلْقُرْبَيَ ﴾ [النساء: ٣٦] ويقال: استجرْتُ فلانًا فأجارَني، وقال: ﴿وَهُو يُحِيرُ وَلَا يُجُكَارُ

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ١١).

⁽٢) سقط لفظ «فقَدْ» من النسخة (ح).

⁽٣) قوله: «ولو كان بزعم القدرية لقال: فقد هديناكم أجمعين» سقط من (ط).

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٦).

⁽٥) في النسخة (ح): «الطريق».

[﴿ هُوَ الَّذِى آنَـزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَأَةً لَكُومِنَهُ شَكَرُ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْفِتُ لَكُومِنهُ شَكُرُ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْفِتُ لَكُو بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِن كُلِّ الشَّمَرَتُ إِنَّ فِي النَّكُونَ لَالنَّالُ الشَّمَرَتُ إِنَّ فِي اللَّكَ لَاَيْهَ لِقَوْمِ يَنْفَحَدُونَ * ١٠-١١]

﴿ لَكُو ﴾ متعلِّق بـ ﴿ أَنْ زَلَ ﴾ ، أو بـ ﴿ شَرَابٌ ﴾ ، خبرًا له. والشَّراب: ما يُشرَب. ﴿ شَبَكُو أَنْ مَنَ الشَّجَرُ أَنْ ذَا لَا تَأْكُلُوا ثَمَنَ الشَّجَرِ فإنه شُحْت. يعني الكَلَا. ﴿ تُسِيمُونَ ﴾ مِنْ سامَتِ الماشية؛ إذا رَعَت، فهي سائمة، وأسامَها صاحبُها، وهو من السُّوْمَة؛ وهي العَلامة؛ لأنها تُؤثِرُ بالرَّعي

عَلَيْهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وباعتبارِ القُرب، قيل: جارَ عنِ الطريق، ثُمَّ جعَلَ ذلك أصلًا في العُدولِ عن كلِّ حقِّ، فبنى منهُ الجَوْرَ. قال تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَارِبٌ ﴾ أي: عادلٌ عنِ المحجّةِ (١).

قولُه: (والشّرابُ: ما يُشرَبُ)، عن بعضِهم: الشُّربُ: تناوُلُ كلِّ مائعٍ، ماءً كان أو غيرَه، والشّريبُ: المُشارِبُ والشّراب^(٢).

قولُه: (وفي حديثِ عِكرمةَ: لا تأكُلوا ثمنَ الشّجَر)، يعني: الكلاَّ، «النّهاية»: وفي الحديثِ: «لا يمنَعْ فضْلَ الماءِ ليمنَعَ به الكلاَّ» الكلاَّ: النّبات، والعُشْب، سواءٌ رَطْبُه ويابِسُه، ومعناه: أنّ البيّرَ تكونُ في الباديةِ ويكونُ قريبًا منهُ الكلاُّ، فإذا ورَدَ عليها واردُّ، فغلَبَ على مائها، ومنَعَ مَن يأتي بعدَه منَ الاستقاءِ منها، فهُو بمَنْعِه الماء، مانعٌ منَ الكلاِّ، لأنهُ متى ورَدَ عليه رجلٌ بإبِلِه فأرعاها ذلك الكلاَ، ثُمّ لم يَسْقِها، قتلَها العطشُ، فالذي يمنَعُ ماءَ البئرِ يمنعُ النباتَ القريبَ منه، وقال الزجّاجُ: كلُّ ما نبَتَ منَ الأرضِ فهُو شجَرٌ، قال الراجز:

نَعلِفُها اللَّحمَ إذا عَـزّ الشجَـرْ والخيلُ في إطعامِها اللَّحمَ ضرَرْ (٤)

⁽١) «مفردات القرآن»، ص ٢١١.

⁽٢) هذا كالمستمدِّ من الراغب في «مفردات القرآن»، ص ٤٤٨ - ٤٤٩

⁽٣) أخرجه البخاريُّ (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضَي الله عنه.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٢)، والرَّجَزُ المذكور للنمِر بن تَوْلب العُكلِّي.

عَلاماتٍ في الأرض. وقُرئ: ﴿ يُنْبِتُ ﴾ بالياء والنون. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿ وَمِن كُلِّ الشَّمَرَتِ ﴾ ؟ قلت: لأنَّ كلَّ الثمرات لا تكونُ إلّا في الجنَّة، وإنها أُنبِتَ في الأرض بعضٌ مِن كلِّها؛ للتَّذْكرة. ﴿ يَنَفَرَونَ ﴾: يَنظُرون فيستدلُّون بها عليه وعلى قُدْرتِه وجحُمته. والآية: الدّلالةُ الواضحة. وعن بعضِهم: (يُنبَّتُ) بالتشديد. وقرأ أبيُّ بن كَعْب: (يَنبُّتُ لكم به الزرعُ والزيتونُ والنخيلُ والأعنابُ) بالرفع.

[﴿ وَسَخَّرَ لَكُ مُ الْيَلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَتُ بِأَمْرِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِبُومُ مُسَخِّرَتُ بِأَمْرِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِبُومُ مُسَخِّرَتُ بِأَمْرِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِبُومُ مُسَخِّرَتُ بِأَمْرِهِ ۚ إِنَّ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللْعَلَ

قُرئت كلُّها بالنَّصب على: وجَعَلَ النجومَ مُسخرَّات، أوْ على: أنَّ معنى تسخيرِها

قولُه: (﴿ يُنْبِثُ ﴾: بالياءِ والنّون)، بالنّونِ: أبو بكر^(١).

قولُه: (لأنّ كلّ الشمراتِ لا تكونُ إلّا في الجَنّة)، أي: إنّما قيل: ﴿مِن كُلِّ ﴾ بزيادةِ «مِنَ» التبعيضيّة ليدُلّ على أنّ كلّ الشمراتِ لا تكونُ إلّا في الجنّة (٢)، وإنّما أُنبِتَ في الأرضِ بَعْضٌ مِن كلّها.

قولُه: (بعضٌ مِن كلِّها: للتّذكرة)، أي: إذا رأَوْا ما في الجُنَّةِ منَ الثمراتِ ذَكَروا ما في الدُّنيا ليَعلَموا التفاوتَ، كما ذكَرَ في أوّلِ البقرة في قولِه تعالى: ﴿وَٱتُوَّا بِهِۦمُتَشَيْبِهُــا﴾ [البقرة: ٢٥].

قولُه: (على: وجعَلَ النَّجومَ مُسخّراتٍ)، أي: يجعَلُ ناصبَ النَّجومِ مُضمَرًا وهُو جعَلَ، ومُسَخّرات: ثاني مفعولَيْه، والجُملةُ معطوفةٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَسَخّرَ لَكُمُ ٱلْيَّلَ وَٱلنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾، ولا يجوزُ على هذا أن يُعطَفَ على المنصوباتِ بـ ﴿وَسَخّرَ ﴾، وهِيَ ﴿ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾؛ لأنّ ﴿مُسَخّرَتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ حينئذِ: حالٌ من المذكورات (٣)، وقيل:

⁽١) وعلله أبو زُرعة بإخبارِ الله عن نفْسِه بلَفْظِ الملوك كما قال: ﴿ تَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٢]. انظر: «حجّة القراءات»، ٣٨٦.

⁽٢) من قوله: «أي: إنَّما قيل: ﴿مِن كُلِّ ﴾» إلى هنا سقط من (ح)

⁽٣) لتمام الفائدةِ انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطيّة، ص ١٠٨٦.

للناس: تَصييرُها نافعةً لهم، حيثُ يَسكنون بالليل، ويَبتغُون مِن فَضْله بالنهار، ويَعلَمون عَدَدَ السِّنينَ والجِساب بمَسِيرِ الشَّمس والقَمَر، ويَهتدون بالنُّجوم. فكأنه قيل: ونَفَعكم بها في حالِ كونها مُسخَّراتٍ لِما خُلقن له بأمْرِه. ويجوزُ أن يكون المعنى: أنه سخَّرها أنواعًا من التَّسْخير، جَمْعُ مُسخَّر، بمعنى: تَسْخير، مِن قولِك: سخَّره الله مُسخَّرًا، كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب (الليل والنهار) وحدَهما، ورفع ما بعدَهما على الابتداءِ والخَبر. وقُرئ: ﴿وَالنَّهُومُ مُسَخَرَتُ ﴾ بالرفع، وما قَبْله بالنصب. وقال: ﴿إِنَ فِي ذَلِكَ لَايَنتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ فجَمَعَ الآية. وذكر العَقْل؛ لأنَّ الآثارَ العُلُويَّة أظهرُ دلالةً على القُدْرة الباهرة، وأَبْيَنُ شهادةً للكِبْرياء والعَظَمة.

للفعل، فكان المعنى: سخّرَ هذه الأشياء في حالِ كوْنِها مُسَخّراتٍ بأمرِه، فهُو خلَقَ. نعَمْ، يجوزُ أن يُستعارَ سَخّرَ لكم لقولِه: نفَعَكم؛ لأنّ الغرَضَ مِن تسخيرِها النفْعُ، فكأنهُ قيل: ونفَعَكم بها في حالِ كونِها مُسَخّراتٍ لِما خُلِقْن لهُ.

قولُه: (أنهُ سخّرها أنواعًا منَ التسخير)، أي: جعَلَ «مُسَخّراتِ»: مفعولًا مطلقًا، على تأويلِ مُسَخّر بمعنى تسخير، وإنّما جمعَ لإرادةِ الأنواع.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَٱلنَّجُومُ مُسَخَرَثُ ﴾ بالرّفع، وما قبلَه بالنّصب): ابنُ عامر: «والشمسُ والقمرُ والنّجومُ مُسخَراتٌ» بالرّفعْ في الأربعة (١١)، وحفْصٌ: برَفْعِ ﴿وَٱلنَّجُومُ مُسَخَرَتُ ﴾ فقط، والباقونَ: بالنّصب، وقال القاضي: هذا على الابتداءِ والخبر، فيكونُ تعميهًا للحُكمِ بعد تخصيصه (٢).

قولُـه: (لأنّ الآثـارَ العُلُويـةَ أظهَرُ دِلالـةً)، أي منَ السُّفْليّـة، يعني: حينَ ذكَرَ الآثارَ

⁽١) وعلَّةُ اختياره أنهُ لا يصلحُ أن تقول: «وسخَّرَ النجومَ مسخَّرات» فقطَعها عمَّا قبْلَها، وجعل «النَّجوم» مبتدأ، و «مسخّرات» خبرًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٦.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٩).

[﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِ ٱلْأَرْضِ تُخْلِفًا ٱلْوَنْلُةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ

﴿ وَمَاذَراً لَكُمْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ يعني: ما خَلَقَ فيها مِن حيوانٍ وشَجَر وثمرٍ وغيرِ ذلك مُحتلِفَ الهَيْئاتِ والمَناظر.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِتَيَا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَشُونَهَا وَتَرَكَ ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِنَـٰبَتَغُواْ مِن فَضْلِهِ. وَلَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [18]

﴿لَحْمَاطَرِيًّا ﴾: هو السَّمك، ووَصفه بالطَّراوة؛ لأنَّ الفسادَ يُسرِع إليه؛ فيُسارَعُ إلى أكْله؛ خيفةً للفساد عليه. فإن قلت:

السُّفليَّةَ أفردَ الآيةَ، وذكَرَ التفكُّر^(۱)، وحيَن ذكَرَ العُلْويَّةَ جَمعَها، وذَكَرَ العقلَ، وذلك أنَّ الآثارَ السُّفليةَ (^{۲)} مُخْفَيَّةٌ، فتَحتاجُ إلى إمعانِ النظر، ودِقّةِ الفِكر، والآثارُ العُلْويَّة تُدرك في بدُوًّ العقل، وهِيَ معَ ذلك متشَعِّبة، وفيها أنواعٌ من الدِّلالات.

قولُه: (ووصَفَه بالطّراوة، لأنّ الفسادَ يُسرعُ إليه فيُسارَعُ (٣) إلى أكلِه)، الراغب: طَريًا: غَضَّا، منَ الطراءِ والطَّراوة، يقال: طرّيتُ كذا فطَرِيَ، ومنهُ: المطرّاةُ منَ الثياب، والإطراءُ: مَدْحٌ يجَدّدُ ذكْرُه، وطَرَأَ بالهمزة: طلَعَ (٤).

الانتصاف: وفيه إرشادٌ لأن يُتناوَلَ طرِيًّا، فقد قال الأطبّاءُ: أكلُه بعدَ ذهابِ طَراوتِه مِن أَضَرِّ ما يكون^(ه).

⁽١) يعني قوله تعالى في الآيةِ اللاحقة: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِ ٱلْأَرْضِ مُغْلِفًا ٱلْوَنْلُةُ إِلَى فَالِكَ لَآيَـةً لِقَوْمِ يَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٣].

⁽٢) من قوله: «أفردَ الآيةَ، وذكرَ التفكُّر» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) قوله: «إليه فيسارع» سقط من (ح).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص١٩٥.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

ما بال الفقهاءِ قالوا: إذا حلفَ الرَّجلُ لا يأكلُ لحمًا، فأكل سَمكًا: لم يُخنث، والله تعالى سمًّاه لحمًا كما ترى؟ قلت: مَبْنى الأيهان على العادة، وعادةُ الناسِ إذا ذُكر اللَّحمُ على الإطلاق أن لا يُفهَمَ منه السَّمَك، وإذا قال الرَّجلُ لغُلامِه: اشترِ بهذه الدراهمِ لحمًا، فجاء بالسَّمك؛ كان حقيقًا بالإنكار. ومِثالُه: أنَّ الله تعالى سمَّى الكافر دابَّةً في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَآبِ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفُرُوا ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فلو حَلَفَ حالِفٌ لا يركبُ دابَّةً، فركبَ كافرًا: لم يحنث. ﴿عِلْيَةُ ﴾: هي اللَّؤلؤ والمَرْجان. والمرادُ بلُبْسهم: لُبْسُ نسائهم؛ فركبَ كافرًا: لم يحنث، ﴿عِلْيَةٌ ﴾: هي اللَّؤلؤ والمَرْجان. والمرادُ بلُبْسهم: لُبْسُ نسائهم؛ لأنهنَ مِن جُمُلتهم، ولأنهنَ إنها يتزيَّنَ بها مِن أَجْلِهم، فكأنها زِيْنتُهم ولِباسُهم. المَخْر: شَقُ المَاءِ بعَيْزُومها. وعن الفرَّاء: هو صوتُ جَرْيِ الفُلك بالرِّياح. وابتغاءُ الفَضْل: التِّجارة.

[﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَسِ كَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَىمَتُ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ١٥-١٦]

قولُه: (ما بِالُ الفقهاء) قيل: «ما» مبتدأٌ، و «بالُ»: خبَرُه، و «قالوا»: حالٌ من «الفقهاء»، لأنهُ في المعنى: فاعل، لأنّ قولَك: ما بالُك؟ معناه: ما تصنَعُ؟ نحوَ: ما شأنُك؟

قولُه: (ولأنهنَّ إنّها يتزَيّن بها مِن أُجلِهم، فكأنها زينتُهم ولِباسُهم)، الانتصاف: لله دَرُّ مالكِ حيث جعَلَ للزّوجِ الحَجْرَ على زوجتِه فيها لهُ [بالُ](١) مِن مالهِا، وهُو مقدارُ الثلُث، فحَقُّه فيه بالتجَمّل(٢)، وفي هذه الآيةِ جعَلَ حظّ المرأةِ مِن زينتِها للزّوج، فجعَلَ لِباسَها لباسَه.

قولُه: (بحَيْزومِها)، أي: السفينة، والحَيْزومُ: وسَطُ الصّدر، وما يُضَمُّ عليه الحِزامُ (٣).

⁽١) زيادةٌ من «الانتصاف».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٩٥).

⁽٣) ومنهُ قولُ طرَفة بن العبد في وصفِ ناقتِه وتشبيهها بالسفينة:

يشقُّ حبابَ الماءِ حيْزومُها بها كها قسّمَ التُّرْبَ المفايِلَ باليدِ انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي، ص٩٨.

﴿أَن تَعِيدَ بِحِكُمْ ﴾: كراهة أن تميد بكم وتضطرب. والمائِد: الذي يُدارُ به إذا ركبَ البَحْر. قيل: خَلَقَ الله الأرضَ فجعلتْ تَمُور، فقالت الملائكة: ما هيَ بمَقرِّ أَحدِ على ظَهْرها، فأصبحتْ وقد أُرسِيَتْ بالجبال، لم تَدْرِ الملائكةُ ممَّ خُلقت. ﴿وَأَنْهَزُلُ ﴾: وجَعَلَ فيها أنهارًا؛ لأنَّ ﴿أَلْقَى ﴾ فيه معنى: جَعَل، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَلَة نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَندًا * وَلَهُ إِلَى قَولُه: ﴿ وَعَلَى مَتَ ﴾: هي مَعالم الطُّرق وكلُّ ما تَسْدِلُ به السابِلَةُ من جَبَلٍ ومَنْهَلٍ وغيرِ ذلك. والمرادُ بالنَّجم: الجِنْس، كقولك:

قولُه: (وَالمَائِدُ الذي يُدارُ به)، أي: الشخص الذي يَدورُ رأسُه، «الأساس»: والدّهرُ بالإنسانِ دوّارٌ أي يَدورُ بأحوالِه المختلِفة، قال القاضي: إنّ الأرضَ قبْلَ أن تُخلقَ فيها الجِبالُ كانت كالكُرةِ بسيطةَ الطّبع، وكان مِن حقِّها أن تتحرّكَ بالاستدارةِ كالأفلاك، أو أن تتحرَّكَ بأدنى سبب، فلمّا خلق عليها الجِبالَ تفاوتَتْ جوانبُها، وتوجّهتِ الجبالُ بثِقْلِها نحوَ المركز، فصارت كالأوتادِ التي تمنعُها منَ الحركة (١).

قولُه: (لأنّ ﴿أَلْقَىٰ ﴾ فيه معنى: جَعَل)، يعني: لا يقالُ: ألقَى فيها أنهارًا، لكنْ لمّا تضمّنَ ﴿أَنْقَىٰ ﴾ معنى جعَلَ، صَحّ عطفُ ﴿أَنْهَدُرًا ﴾ على ﴿رَوَسِي ﴾، قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه:

علفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا^(٢)

أي: وأجْرى فيها أنهارًا.

قولُه: (والمرادُ بالنّجم: الجِنس)، الرّاغب: أصلُ النّجم: الكوكبُ الطّالعُ، وجعُه نُجومٌ، ونَجَم: طَلَعَ، نَجْعًا ونُجومًا، فصارَ النّجمُ مرّةً اسهًا ومرّةً مصدرًا، ومنهُ شُبّة به طلوعُ النّبات، والرّأيُ، فقيل: نجَمَ النّبتُ والقَرْنُ، ونَجَمَ لي رأيٌ نَجْعًا ونُجومًا، ونَجمَ فلانٌ على السّلطان: صارَ عاصِيًا، ونَجّمتَ المالَ عليه: إذا وزّعتَه، كأنّك فرَضْتَ أن يَدفَعَ عندَ طلوع كلِّ نجْم

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۹۰).

⁽٢) سبق تخريجه.

كَثُرَ الدِّرهمُ في أيدي الناس. وعن السُّدِّيِّ: هو: الثُّريّا، والفَرْقدان؛ وبَناتُ نَعْش، والجَدْي. وقرأ الحسن: (وبالنُّجْم)، بضمَّتين، وبضمَّة وسكون، وهو جمعُ نَجْم، كُرُهُن ورُهْن، والسُّكون تخفيف. وقيل: حُذِفَ الواوُ من النُّجوم تخفيفًا. فإنْ قلت: قولُه: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ مُحرَج عن سَنَنِ الخِطاب، مقدَّم فيه «النَّجم»،

نصيبًا، ثُمّ صارَ متعارَفًا في تقديرِ دَفْعِه بأيّ شيءٍ قدّرتَ ذلك(١).

قولُه: (هُو الثَّرَيّا والفَرْقدانِ وبناتُ نَعْش)، الثَّرِيّا(٢): هِي أَنجمٌ ستَّةٌ منتظِمةٌ تُشبِهُ عُنقودَ الكَرْم. والفَرْقدانِ: نجمْ عندَ القُطبِ عُنقودَ الكَرْم. والفَرْقدانِ: نجمْ عندَ القُطبِ تُعرَفُ به القِبْلة. المُغرِب: يقال: لكوكبِ القِبلة: جَدْيُ الفَرقَد، بفَتح الجيم وسكونِ الدّال، ومنهُ قولُ ابنِ المُبارَكُ في تحرّي القِبلةِ: أهلُ الكوفةِ يجعَلونَ الجَدْيَ خلْفَ القَفا. والمُنجّمونَ يُسمّونَهُ جُدَيًّا، على التصغير، فَرْقًا بينَه وبينَ البُرُج (٣).

قولُه: (وقرأ الحسنُ)، بضَمّتَيْن، قالَ ابنُ جِنّي: قرأ الحسنُ: "وبالنُّجُم"، وقرأ يَحْيى: "وبالنُّجُم" بضَمّ النون وسكونِ الجيم، النُّجُم: جمعُ نَجْم، ومثلُه ممّا كُسِّرَ مِن "فَعْل" على "فُعُل": سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُنٌ، وإن شئتَ [قل:] أرادَ النُّجومَ فقَصَرَ الكلمةَ فحذَفَ واوَها، ومِثلُه منَ المقصورِ مِن فُعول: قولُ أبي بكرٍ في أسُدٍ: إنهُ مقصورٌ مِن أسُودٍ، فصارَ أسُدًا ثمّ أُسكِن (٤).

قولُه: (﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْ تَدُونَ ﴾ مُحْرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب)، يعني: أنَّ هذا التركيبَ مشتملٌ على خَواصِّ فنِّ المعنى بالمُسنَدِ إليه، أحدها: إنَّ الآياتَ السابقةَ مِن لَدُنْ فاتحةِ السّورةِ إلى هاهنا واردةٌ على سَنَنِ الخِطاب، فها بالُ هذه أُخرِجتْ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ وثانيها: فيه

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۷۹۱.

⁽٢) قوله: «الثريا» سقط من النسخة (ح).

⁽٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٥).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٨)، وانظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه، ص٧٧.

مُقحَم فيه ﴿هُمْ ﴾، كأنه قيل: وبالنَّجمِ خُصوصًا هؤلاءِ خُصوصًا يَهْتدون، فمَن المرادُب ﴿هُمْ ﴾؟ قلت: كأنه أراد قُريشًا: كان لهم اهتِداءٌ بالنجوم في مَسايرِهم، وكان لهم بذلك عِلْمٌ لم يكن مِثْلُه لغيرهم، فكان الشُّكرُ أوجبَ عليهم، والاعتبارُ ألزمَ لهم؟ فخُصِّصوا.

[﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ كُمَن لَّا يَغْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ١٧]

فإن قلت: ﴿كُمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ أُرِيدَ به الأصنام، فلمَ جيء بـ «مَن» الذي هو لأُولي العِلْم؟ قلت: فيه أوجه: أحدُها: أنهم سمَّوْها آلهةً وعَبَدُوها، فأجرَوْها مجرى أُولي

تقديمُ المجرور، وهُو ﴿وَبِالنَّجْمِ ﴾ على عاملِه، وهُو ﴿يَهْتَدُونَ ﴾، وثالثها: توكيدُ التركيبِ بقولِه: ﴿هُمْ ﴾، فدَلِّ تلوَّي تقديمُ بقولِه: ﴿هُمْ ﴾، فدَلِّ تلوَّي تقديمُ ودَلِّ تقديمُ ﴿وَبِالنَّجْمِ ﴾ على اختصاصِ هؤلاءِ بالاهتداءِ بالنَّجم دونَ غيرِها ممّا يُهتدَى به، ودَلِّ التوكيدُ بإقحام ﴿هُمْ ﴾ على اختصاصِهم بهذه الهِدايةِ، دونَ غيرِهم.

وأجابَ عن تلوينِ الخِطابِ بقولِه: «كأنهُ أرادَ قُريشًا»، وعن التوكيدِ بقولِه: «كانَ لهم اهتداءٌ بالنجومِ في مَسايِرِهم»، وعن التخصيصِ بقولِه: «وكانَ لهم بذلك عِلمٌ لم يكنْ مِثلُه لغيرهم».

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ قولَه: «ألقى في الأرضِ سُبُلًا» عامٌّ في أهلِ القُرى والمدُنِ والبَوادي ﴿لَعَلَكُمْ مَّهْتَدُونَ ﴾ إمّا أن يتعلّق بأوّلِ الآيةِ أو بقولِه: ﴿سُبُلًا ﴾، ويكونُ (١) ﴿لَعَلَ ﴾ للتحقيق، وأمّا الاهتداءُ بالنّجْمِ فمختَصُّ بمَن هو حاذقٌ في سُلوكِ البَحْر، والمَهامِهُ: البِيدُ التي لا منارَ لها ولا سبيل، وتقديمُ ﴿وَبِالنّجْمِ ﴾ لأنّ معناه: وبالنّجم خصوصًا لا بغيره يهتدون، أو لمُراعاةِ الفَواصل، وإقحامُ ﴿هُمْ ﴾ لتُقوِّي الحُكم، والعدولُ إلى الغَيْبةِ بغيره يهتدون، أو لمُراعاةِ الفواصل، وإقحامُ ﴿هُمْ ﴾ لتُقوِّي الحُكم، والعدولُ إلى الغَيْبةِ للالتفاتِ، والإيذانِ بأنّ هذا الاهتداءَ أغربُ منَ الأوّل، والمُعرِضُ عنهُ أَدْخَلُ في الكُفران، والفاءُ في «فكان الشُّكر»: للسّببيّة، وكذا في قولِه: «فخصِّصوا».

⁽١)في (ح) و(ط): «تكوين».

العِلْم. ألا ترى إلى قولِه على أثرِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلَقُونَ شَيّعًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠] والثاني: المُشاكلة بينه وبَيْن مَن يَخلق. والثالث: أن يكونَ المعنى: أنَّ مَن يَخلق. والثالث: أن يكونَ المعنى: أنَّ مَن يَخلق بها لا عِلْمَ عنده! كقوله: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، يعني: أنَّ الآلهة حالهم مُنحطَّة عن حالِ مَن لهم أرجُل وأيد وآذانٌ وقلوب؛ لأنَّ هؤلاءِ أحياءٌ وهم أموات، فكيف تصحُّ لهم العبادة؟! لا أنها لو صحَّت لهم هذه الأعضاءُ لصَحَّ أن يُعبَدوا. فإن قلتَ: هو إلزامٌ للذين عَبَدُوا الأوثانَ وسمَّوها آلهةً تشبيهًا بالله، فقد جَعَلُوا غيرَ الخالق مِثْلَ الخالق،

قولُه: (المُشاكلة بينَه وبينَ مَن يَخلُقُ)، يعني: جيءَ بـ «مَنْ» الذي هُو مُختَصَّ بأولي العِلم للجَهاد الذي هُو أصنام؛ لأنّها مصحوبةٌ معَ ذكْرِ مَن يَخلُق، كقولِه تعالى: ﴿ وَبَحَزَّوُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثَلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُه: (لا أنّها لو صحّت لهم هذه الأعضاءُ لَصحّ أن يُعبَدوا)، يريدُ أنّ الآيتَيْنِ مِن بابِ المبالغةِ والإلزامِ بالطّريقِ الأوْلى، لا لتصحيحِ العبوديّةِ للأصنام بحصُولِ ما هُو مفقودٌ عنها موجودٌ في الناس.

الانتصاف: الزمخشَريُّ يَجِزِمُ على أنَّ العِبادَ يَخلُقونَ أفعالهَم، فالمُرادُ ظهورُ التفاوُت بينهم وبينَ مَن يخلُقُ ومَن لا يخلُقُ منهم، كالعاجِزينَ والزَّمْني، حتّى يَثبُتَ أنَّ التفاوُتَ بينهم وبينَ ما لا يخلُقُ، كالأصنام، أوْلى(١).

قولُه: (هُو إلزامٌ للّذينَ عَبَدُوا الأوثانَ)، وجهُ السؤال: أنّ المشركينَ ما شَبَهُوا الخالقَ بالأصنامِ حتّى يُنكِرَ عليهم بقولِه: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُكُمَن لَا يَخْلُقُ ﴾، وإنّما شبّهُوا (٢) الأصنامَ بالخالق، فكانَ حتَّ الإلزام أن يُقال (٣): أفمَن لا يخلُقُ كمن يَخلُق؟ ووجهُ الجوابِ: أنّ وجْهَ التشبيهِ إذا قوي بينَ الطّرفَيْنِ، أعني المشبّة والمشبّة به، يَرجعُ التشبيهُ إلى التشابُه، فيُقال:

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۹۹٥).

⁽٢) من قوله: «الخالق بالأصنام حتى يُنكِر عليهم» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) من قوله: «أفمن يخلق كمن لا يخلق، وإنما شبهوا» إلى هنا، سقط من (ط).

فكان حقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفمَن لا يَخْلَقُ كمن يَخْلُق! قـلت: حين جَعَلُوا غيرَ الله مِثْلَ الله في تسميته باسمِه والعبادةِ له وسوَّوْا بَيْنه وبينه؛ فقد جَعَلُوا الله تعالى مِن جِنْس المخلوقاتِ وشَبيهًا بها، فأنكرَ عليهم ذلك بقوله: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ كَمَن لَا يَغْلُقُ ﴾.

[﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيتٌ *وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ١٨-١٩]

﴿لَا تَحْصُوهَا ﴾: لا تَضبطُوا عَدَدَها ولا تبلُغْه طاقتُكم، فَضْلًا أَن تُطِيقوا القيامَ بحقِّها مِن أَداءِ الشُّكر، أَتْبَعَ ذلك ما عدَّد من نِعَمِه؛ تنبيهًا على أَنَّ وراءَها ما لا يَنحصِرُ ولا ينعد، ﴿إِنَ ٱللَّهُ لَغَفُورٌ رَجِيتٌ ﴾ حيثُ يَتجاوَزُ عن تقصيرِ كم في أداء شُكرِ النِّعمة،

وجهُ الخليفةِ كالقمر، والقمرُ كوَجْه الخليفة، والمشركونَ لمّا تعامَلوا معَ الأصنام بها ينبغي أن يُعامَلُ به الإلهُ الحَقُّ مِن تسمِيتِها بالآلهِة، والتوجُّهِ بالعبادةِ إليها، فلم يَبْقَ عندَهم فَرْقُ بينَها وبينَه، تعالى عمّا يقول الظالمونَ عُلُوَّا كبيرًا، حصَلَ التشابُه، فقيل ما قيلَ، أو ذهبَ إلى التعكيسِ: لأنّ مِن حقِّ المشبّهِ أن يكونَ أحطّ منَ المشبّهِ به فيها وقَعَ فيه الشّبَه، فإذا قُلِبَ انعكسَ مَزيدًا للتقريع والتجهيل.

قولُه: (أَتْبَعَ ذلك)، أي: أَتَبَعَ قولَه: ﴿ وَإِن تَعَدُّواْ نِعْمَةَ ٱللّهِ لَا تُحَصُّوهَا ﴾ ما عدّد، أي: جميعَ ما عدّدَ مِن أوّلِ السُّورةِ إلى هاهنا من النَّعَم، فقولُه: ﴿ وَلِكَ ﴾: مفعولُ أوّلُ، وقولُه: «ما عدّدَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: لمّا عدَّدَ النَّعَمَ المتكاثِرة، وأُريدَ استيفاءُ جميع أقسامِها وأنواعِها، وكانت ممّا لا تَنحصِرُ بحسْبِ العباد (١١)، ختَمَ بجامع يحتويها كلّها تنبيهًا على أنّ وراءَ المذكورةِ ممّا لا يُعَدُّ، كقولِه تعالى: ﴿ وَيَغْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيتٌ ﴾ حيثُ يتجاوزُ عن تقصيرِكم)، إلى آخرِه، فيهُ إشارةٌ إلى أنّ التعليلَ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعَلَمُ مَا تُسِرُّونَ لَلْ أَنّ التعليلَ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعَلَمُ مَا تُسِرُّونَ لَكَ أَن التعليلَ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعَلَمُ مَا تُسِرُّونَ لَكَ إِلَى أَنْ التّعَلَمُ مَنَ النَّعَم، وذلك مِن مفهومِ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ إشعارٌ بوجودِ تقصيرٍ في أداءِ شُكرِ ما أوْلاهُم منَ النَّعَم، وذلك مِن مفهومِ

⁽١) في (ح) و(ف): «بحسب العادّ»، وله وجه صحيح أيضًا.

ولا يَقطعُها عنكم لتَفْريطِكم، ولا يُعاجِلُكم بالعقوبة على كُفْرانها، ﴿وَأَلِلَّهُ يَعْلَمُ مَا تَشْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ مِنْ أعمالِكم، وهو وَعِيد.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَدَّعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَغْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُغْلَقُونَ * أَمُونَتُ غَيْرُ أَخَيالًا وَهُمْ يُغْلَقُونَ * أَمُونَتُ غَيْرُ أَخَيالًا وَهُمْ يُغْلَقُونَ * أَمُونَتُ غَيْرُ أَخَيالًا وَهُمْ يُغْلَقُونَ * ١٠-٢١]

﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾: والآلهةُ الذين يدعُوهم الكفّار ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، وقُرئ بالتاء، وقُرئ (يُدْعَوْن)، على البناء للمَفْعول، نفى عنهم خصائصَ الإلهيّة بنَفْي كونهم خالِقين وأحياءً لا يموتون وعالمِين بوَقْتِ البَعْث، وأثبتَ لهم صفاتِ الحَلْق؛ بأنهم مخلوقُون وأنهم أمواتٌ وأنهم جاهِلُون بالغَيْب. ومعنى: ﴿ أَمَوَتُ غَيْرُ أَخْيلَ إِ ﴾: أنهم لو كانوا آلهةً على الحقيقةِ لكانوا أحياءً غيرُ أموات، أي: غيرُ جائز عليها الموتُ كالحيّ الذي لا يموت، وأمْرُهم على العكسِ من ذلك. والضميرُ في ﴿ يَعْمُونَ ﴾ للدّاعِين، وقت بَعْثِهم، فكيف يكون لهم وقتُ جزاءٍ منهم على عبادتهم. وفيه دلالةٌ على أنه لا وقت بَعْثِهم، فكيف يكون لهم وقتُ جزاءٍ منهم على عبادتهم. وفيه دلالةٌ على أنه لا

قولِه: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا يُحْصُوهَا ﴾، يعني: أنَّ أنعامَ الله لا نهاية لها، فإذًا لا يَقدِرُ أحدٌ أن يقومَ بحقِّها، كما هُو حقُّها، وهُو يقتضي سَلْبَ تلك النِّعمة، وإنزالَ النَّقمة بدَلَها، ﴿ وَاللَّهُ عَفُورٌ ﴾ يتَجاوزُ عن التقصيرِ عاجلًا، ﴿ رَّحِيمُ ﴾ لا يقطعُ النِّعمة، لكنْ لا بُدّ أن يُجازيكم آجِلًا على أعمالِكم، لأنهُ يعلَمُ ﴿ مَا تُسِرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾، وفيه إشعارٌ بأن تكليفَ ما لا يُطاقُ جائز، لكنْ غيرُ واقع منَ الله تعالىٰ تكرُّمًا وتفضُّلًا.

قولُه: (ومعنى: ﴿ أَمُوَتُ غَيْرُ أَخْيَاءٍ ﴾ أنهم لو كانوا آلهةً)، يعني: كان يكفي أن يُقالَ: هم أمواتٌ، فقُرِنَ بقولِه: ﴿ غَيْرُ أَخْيَاءٍ ﴾ ليكونَ تعريضًا بالإلهِ الحقّ في أنهُ حيٌّ لا يموت، فمَن كان بعكسِهِ لا يكونُ إلهاً.

قولُه: (وفيه دِلالةٌ)، أي: في قولِه: ﴿وَمَايَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ إدماجٌ، يعني: أنهُ لا بُدّ منَ البَعْث، وأنّ البعثَ مِن لوازِمِ التكليف، يعني: مِن شأنِ المعبودِ أن يُجازيَ عابدَه

بدّ من البَعْث، وأنه مِن لَوازِمِ التكليف. ووجهٌ آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى: أنَّ الناسَ يَخلُقونهم بالنَّحْت والتصوير، وهم لا يَقدِرُون على نحو ذلك، فهم أعجزُ مِن عَبدتِهم أمواتٌ جَاداتٌ لا حياة فيها، ﴿غَيْرُ أَحْيَلُو ﴾ يعني: أنَّ مِنَ الأموات ما يعقبُ موتَه حياة، كالنَّطَفِ التي يُنشِئُها الله حَيَوانًا، وأجسادِ الحيوان التي تُبعَث بعد موتها. وأمَّا الحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتَها حياة، وذلك أعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَسَنُعُونَ لَنَّ شعورَ الْحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتَها حياة، وذلك أعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَسَنُعُونَ لَنَّ شعورَ يَبْعَث الأحياءُ تهكُمُّا بحالها؛ لأنَّ شعورَ يَبْعَثُونَ ﴾ أي: وما يَعلَمُ هؤلاءِ الآلهةُ متى تُبعَث الأحياءُ تهكُمُّا بحالها؛ لأنَّ شعورَ الجَهاد مُحال، فكيفَ بشُعور ما لا يَعلمه حَيُّ إلّا الحيُّ القيُّوم سبحانه؟! ووجهٌ ثالث: وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿ أَمُونَتُ ﴾، وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿ أَمُونَتُ ﴾، أي: لا بُدَّهُم من الموت، ﴿غَيْرُ أَحْيَا وَ ﴿ غيرُ باقيةٍ حياتُهم. ﴿وَمَايَشَعُرُونَ ﴾: ولا عِلْمَ هم بوقتِ بَعْثهم. وقُرئ: (إيّان) بكسرِ الهمزة.

الذي كلّفَهُ على عبادتِه، وهُو في الدُّنيا مفقودٌ كها نشاهدُ في ظاهرِ الحال، فلا بُدِّ مِن دارِ الجزاءِ وبَعْثِ الخَلْقِ للهِّ مِنَ العِلْم بالكائن الواجب، وبَعْثِ الخَلْقِ للثَّوابِ والعقاب، ثُمَّ إذا كان كذلك، لا بُدِّ للإلهِ منَ العِلْم بالكائن الواجب، فنفَى عنهم ذلك العِلْم لتنتفي إلهيتُهم، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ مُ اللّهُ رَبُكُمُ مَ فَاعْبُدُوهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ اللّهُ مَنْ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مَنْ عَلَيْهِ ... ﴾ [يونس: ٣-٤].

قولُه: (ووجْهٌ آخرُ، وَهو: أن يكونَ المعنى)، عطفٌ على قولِه: «نَفى عنهُم خصائصَ الإِلهيّة».

قولُه: (وأنهم ﴿ أَمَوَتُ ﴾، أي: لا بُدّ لهم منَ الموتِ، ﴿ غَيْرُ أَحْدَاوٍ ﴾: غيرُ باقيةٍ حياتُهم)، اعلَمُ أنّ المؤلّف حينَ أثبتَ الموتَ للأصنام، وكانت جماداتٍ أوّلَ توكيدَه بقولِه تعالى: ﴿ غَيْرُ أَحْدَاوٍ ﴾ بقولِه: «أنهُ غيرُ جائزِ عليها الحياةُ»، تنبيهًا على أنّها أقلُ منَ الحيوانِ ودونَ النّامي، لجوازِ إثباتِ الحياةِ لهما حقيقةً ومجازًا، وحينَ أثبتَه للملائكةِ وجعَلَهُ مجازًا باعتبارِ ما يؤولُ، أكّدَهُ بها يُناسِبُه مِن قولِه: «غيرُ باقيةٍ حياتُهم»، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِتَ وَإِنَّهُم مَيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠].

[﴿ إِلَنَهُكُمْ الِلَهُ وَنَعِدُ فَٱلَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكُمِرُونَ * لَا جَرَمَ أَتَ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِتُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ، لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْمِرِينَ ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ إِلَّهُ كُمْ إِلَهُ وَنَعِدُ ﴾ يعني: أنه قد ثَبَتَ بها تقدَّم مِن إبْطالِ أَنْ تكونَ الإلهيَّة لغيره، وأنها له وحدَه لا شَرِيَك له فيها، فكانَ من نتيجةِ ثَباتِ الوحدانيَّة ووضوحِ دَليلها: استمرارُهم على شِرْكهم، وأنَّ قلوبَهم مُنكِرة للوحدانيَّة، وهم مُستكبرون عنها وعن الإقرارِ بها. ﴿ لَاجَرَمَ ﴾: حقًا ﴿أَنَ اللَّه يَعْلَمُ ﴾ سِرَّهم وعَلانِيتَهم فيُجازِيْهم، وهو

قوله: (يعني أنه قد ثبت بها تقدّم)، فاعل "ثبت» ضميرٌ يرجعُ إلى قولِه تعالى: ﴿ إِلَنَهُكُو اللّهُ وَكِدُ ﴾ : يريد أنّ قولَه: ﴿ إِلَنَهُكُو إِلَهُ وَكِدُ ﴾ (١) فذلكةٌ لِما سبَق وإعادةٌ للمدّعَى مجملًا بعدَ إقامةِ الحُجّةِ عليها مُفصّلًا، المعنى: قد ثبت بالدّلائلِ الدّالّةِ على أنّ الإلهيّة مختصّةٌ بالله تعالى، وأنه واحدٌ مُتَفرِّدٌ بالألوهيّةِ، وهُو المعبودُ الحَقُّ، وإذا كانَ كذلك، فمِن حقّه أنْ يختصّ بالعبادة، وأنْ لا تُنكرَ إلهيّتُه، وهؤلاءِ عكسُوا واستمرّوا على شِركِهم وقلوبُهم مُنكِرةٌ للوَحْدانيّة، فقولُه: «أنه قد ثبت بها تقدّم» إلى آخرِ قولِه: «وعنِ الإقرارِ بها» تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿ إِلَنَهُكُو إِللهُ وَنَوِدُ فَاللّذِينَ لَا يُؤمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ ﴾، فالفاءُ في قولِه: «فكان قولِه: ﴿ وَعَالَ هذه الفاءُ مَا قولِه: ﴿ وَاللّهِ فَي اللّهُ فَي قولِه: ﴿ وَاللّهُ فَي قولِه: ﴿ وَاللّهُ مَن الله الله الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله وَرَعُونَ لِهُ وَلَهُ الله عَلَى اله عَلَى الله عَلَى اله عَلَى الله عَلَى الهَلَاءُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله ع

قولُه: (وهُم مُستكبرونَ عنها وعنِ الإقرارِ بها)، الرّاغبُ: الكِبْرُ والتكبّرُ والاستكبارُ والكِبرياءُ متقارِبٌ، فالكِبْرُ: الحالةُ التي يتَخصّصُ بها الإنسانُ مِن إعجابِه، وذلك أنْ يَرى نفسَه أكبَرَ مِن غيرِه، وأعظمُ التكبّرِ التكبّرُ على الله بالامتناع مِن قَبولِ الحقّ والإذعانِ له بالعبادة. ويقال: التكبّرُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ الأفعالُ الحسنةُ كثيرةً في الحقيقةِ وزائدةً على محاسِنِ غيرِه، وعلى هذا وَصْفُ الله بالمتكبّر، فهُو محمودٌ، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَنِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبّرُونَ فِي اللهُ إلناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيْ مَنْ مَنْ كُنُونَ مُتكلّفًا لذلك متشبّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيْ نَسَ مَثْوَى يَكُونَ مُتكلّفًا لذلك متشبّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿ فَلَيْ نَسَ مَثْوَى

⁽١) قوله: (يريد: أنَّ قولَه ﴿ إِلَنْهُكُرِّ إِلَهُ وَخِيدٌ ﴾» سقط من (ف).

وَعيد، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكَمِّرِ فَ ﴾ يجوزُ أن يريدَ المُستكبِرين عن التَّوحيد، يعني: المُشرِكين. ويجوزُ أن يعمَّ كلَّ مُستكبِر، ويَدخُل هؤلاءِ تحتَ عُمومه.

[﴿ وَإِذَا فِيلَ لَهُمْ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُو ۚ قَالُوٓا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * لِيَحْمِلُوٓا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةُ يَوْمَ ٱلْقِينَـمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ٱلْاسَآةَ مَا يَزِرُونَ ﴾ كامِلَةُ يَوْمَ ٱلْقِينَـمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ٱلْاسَآةَ مَا يَزِرُونَ ﴾ ٢٤-٢٥]

ٱلْمُتَكَبِّرِبَ ﴾ [النحل: ٢٩]. والاستكبارُ يقالُ على وجهيْن، أحدُهما: أن يتَحرّى الإنسانُ ويَطلُبَ أن يصيرَ كبيرًا، وذلك متَى كان على ما يجبُ وفي مكانِ يجبُ وفي زمانِ يجبُ (١) فمحمودٌ، والثاني: أن يتشبّع فيُظهِرَ مِن نفسِه ما ليسَ لهُ، وهُو مذموم، وعليه قولُه تعالى: ﴿ أَلَذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِ ﴾ [الأعراف: ﴿ أَلَذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِ ﴾ [الأعراف: ٢٤١]، وقال تعالى: ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهُ عِنَا يَائِننَا فَأَسْتَكَبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ [يونس: ٧٥]، نبّه بقولِه: ﴿ فَأَسْتَكَبَرُواْ ﴾ على إعجابِهم بأنفُسِهم وتعظيمهم عنِ الإصغاء إليه، ونبّه بقولِه: ﴿ وَكَانُواْ مُحْرِمِينَ ﴾ [هود: ١١٦] أنّ الذي حَمَلَهم عليه هُو ما قدّموا مِن جُرمِهم، وأنّ ذلكَ كان دَأْبَهم.

والكِبرياءُ: الترقُّعُ عن الانقياد، وذلك لا يَستحِقُّه غيرُ الله، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الجاثية: ٣٧](٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يَعُمّ كلّ مستكبر)، يعني: أنّ قولَه: ﴿ٱلْسُتَكْفِرِينَ ﴾ إمّا مِن وَضْع المُظهَر موضعَ ضميرِ المشركين، ويُرادُ بالاستكبارِ: الاستكبارُ عن التوحيدِ فقط، لقرائن المقام، والمرادُ منهُ مَن عرَفَ الحق أيًّا كان واستكبرَ، وتعرّفَ النّعمةِ (٣) فغَمطَ وكفَر، فيكونُ من المستكبرين مطلقًا، على مِنوال: فلان يُعطي ويمنَع، ويَدخُلُ في هذا العامِّ من سِيق له الكلامُ دخولًا أوّليًا.

⁽١) عبارة الراغب في المفردات: «وفي المكان الذي يجب، وفي الوقتِ الذي يجب».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦- ١٩٨ بتصرُّفٍ ملحوظ يكاد يقتربُ من الإخلال.

⁽٣) في النسخة (ح): «بالنعمة». وهو خطأ.

﴿مَّاذَآ ﴾ منصوبٌ بـ ﴿ أَنزَلَ ﴾، بمعنى: أَيَّ شيءٍ ﴿ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾،

قولُه: (﴿ مَّاذَآ﴾: منصوبٌ بـ ﴿ أَنزَلَ ﴾، بمعنى: أيّ شيءٍ ﴿ أَنزَلَ ﴾؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يكونَ مرفوعًا بالابتداء، بدليلِ قولِه: ﴿ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَلِينَ ﴾ بالرّفع؛ لأنّ جوابَ المرفوع مرفوعٌ، وجوابُ المنصوبِ منصوبٌ، ولم يقرأ أحدٌ: «أساطيرَ الأوّلين» بالنّصب.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في كلامِ المصنّف نظر، إذ لا مقتضى للتقديرِ في أحدِهما بها فيه صُورة فعل، وهُو ما ﴿يَدْعُونَ﴾ وفي الآخر: «بالمنزَل». وأيضًا، لم خالَفَ بينَ لَفظي الدّعوى والإنزالِ في التقديرَيْنِ معَ أنهُ حَمَلَ الإنزالَ على السُّخرية؟ ويُمكنُ أن يجابُ عن الأوّل بأنّ الرّفْعَ أذلُّ على ثباتِ الإنزالِ منَ النّصب؛ لأنهُ جُملةٌ اسميّة، فقال فيه: «المُنزل ﴿أَسَطِيرُ ﴾»، وفي النّصب: «ما يدّعونَ أساطيرُ»، أو أنّ (١) ﴿أَنزَلَ ﴾ في النّصبِ باقي على فعليّتِه فيقتضي في الجوابِ فِعلًا، ولم يمكنْ مطابقةُ الجوابِ السؤالَ مطلقًا؛ لأنّ أساطيرَ (١) مرفوع، فأتى بها فيه صورةُ فعل على الجملة، وهُو «ما يدّعون»، «و ﴿أَنزَلَ ﴾ في الرّفْع مقدرٌ بمفرَد؛ لأنهُ خبر، أي: أيُّ شيءً المُنزَلُ؟ فأتى في الجوابِ بها يُجانسُه، فقال: «المُنزَلُ: أساطيرُ الأَوْلِين». تَمّ كلامُه.

وقلتُ: مدارُ المطابقةِ بينَ السؤالِ والجوابِ على مُوافقةِ السائل المُجيبَ ومخالفتِه، كما ذكرَهُ المصنفُ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾، إنّا نصَبَ هذا ورفَعَ الأوّلَ للفَصْل بينَ جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، فالمُجيبُ بقولِه: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَلِينَ ﴾ هاهنا: المُشرِكونَ قطْعًا، وأمّا السائلُ فيَحتمِلُ أن يكونَ أيضًا منهم، كما قال: ﴿وهُو كلامُ بعضِهم لبعض»، وأن يكونَ منَ المسلمينَ أو الوافِدينَ كما صرّحَ بهما، والمُجيبُ في تلك الآيةِ ليسَ إلاّ المسلمونَ، فلذلك طابقوا في الجواب، فههُنا على الأوّل، وهُو أن يكونَ كلامَ بعضِهم لبعضِ المطابقةِ اللازِمة (٣)، فالوَجْهُ الرّفْع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه لبعضِ المطابقةِ اللازِمة (٣)، فالوَجْهُ الرّفْع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه

⁽١) في (ط): «وأنَّ».

⁽٢) في النسخة (ح): «السؤال».

⁽٣) في (ط): «لازمة».

السؤالُ الذي ذكرَه، وأجابَ: أنه مِن بابِ السُّخْرِية، وعلى الثاني والثالثِ: الموافقةُ بينَ السائلِ والمُجيبِ مفقودة، فيجبُ الاختلافُ، وهُو ما قدّرَه: «ما تدّعونَ نزولَه أساطيرَ الأوّلين»، فلا يَرِدُ عليه السؤالُ، ولهذا قال القاضي: وإنّما سَمّوه مُنزَلًا على التهكُّم أو على الفَرْض، أي: على تقديرِ أنهُ منزَل، فهُو أساطيرُ الأوّلين، لا تحقيق فيه (١).

وتمامُ التحقيقِ في المسألة ما ذكرَهُ ابنُ الحاجِب، قال: وذكر - أي: الزخشريُّ - في ماذا صنعت؟ وجهيْن، وقال: جوابُ أحدِهما بالرَّفْع والآخَرُ بالنّصبِ على ما ذكر، وهذا على سبيلِ الاختيار، وإلّا فالوجهانِ جائزانِ في الوجهيْن، لأنهُ لو صرَّحَ بها يُفسّرُ به كلُّ واحدٍ منها لجازَ الوجهانِ، ثُمّ المناسِبُ في النّصبِ أن يُقدّرَ الفعل المذكور فيُنصَبَ به، وفي الرّفع أن يُقدّرَ مبتداً على حسبِ المعنى، ليُطابق الجوابُ السؤالَ، وهذا كلُّه إذا كان المُجيبُ موافقًا أن يُقدّرَ مبتداً على حسبِ المعنى، ليُطابق الجوابُ السؤالَ، وهذا كلُّه إذا كان المُجيبُ موافقًا للسؤالِ (٢) في أحدِ جُزأيه فيحذِفُه ويستغني بدِلالةِ كلام السائل عليه، مثلَ قولِه: ما كتبْت؟ وهُو قد كتبَ، فيقولُ: مُصحفًا أو شِبهَهُ، فأمّا إذا لم يكنْ مُوافِقًا لهُ في الفعلِ تعَذَّرَ تقديرُه لإخلالِهِ بالمعنى، إذ يُفهَمُ منهُ الإثباتُ، وهُو غيرُ مُريدٍ له، كها إذا قال له، وقد سَمعَ صوتًا ظنّهُ صَرْبًا منه، فيقول: مَن ضَرَبت؟ فيقولُ له القائل: هُو صوتُ مُنادٍ، فالنّصبُ هاهنا لا يستقيم؛ لأنهُ قاصدٌ نفيهُ في المعنى مُثبِتُ لغيره، فهُو يُفسِدُ المعنى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا يَسَعِم؛ لأنهُ قاصدٌ نفيهُ في المعنى مُثبِتُ لغيره، فهُو يُفسِدُ المعنى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا فِيلَ لَمُم مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُو وَالُوا السَطِيرُ الأولِينَ»، بل مُنكِرونَ الإنزالَ منَ الله مطلقًا، مُقرِّينَ بإنزالِ منَ الله، متعلِّق بـ«أساطيرُ الأولين»، بل مُنكِرونَ الإنزالَ منَ الله مطلقًا، وقوهُم: ﴿ أَسَطِيرُ الأولينَ هذا الذي تقولُ: إنهُ إنزالٌ هُو أساطيرُ الأولين، فيهَسُدُ تقديرُ الفعل على هذا (٣).

وقلتُ: ولهذا الأمرِ لمّا جعَلَهُ من كلام بعضِهم لبعضٍ وطابَقَ الجوابُ السؤال، قال: هُو على السُّخريةِ، ويَجوزُ أن يقالَ: هُو مِن أسلوبِ القولِ بالموجِب على التهكُّمِ، كأنّهم لمّا

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

⁽٢) في (ط): «للسائل».

⁽٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٤٩٥).

أو مرفوعٌ بالابتداء، بمعنى: أيُّ شيء أنزَله ربُّكم، فإذا نصبت؛ فمعنى ﴿أَسَطِيرُ الْأَوَّلِيرَ ﴾: ما يدَّعون نزولَه أساطيرُ الأوَّلين، وإذا رفعتَه؛ فالمعنى: المُنزَلُ أساطيرُ الأوَّلين، كقوله: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْمَعْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رَفَعَ. فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقض؛ لأنه لا يكونُ مُنزَلُ ربِّهم أساطير! قلت: هو على السُّخرية، كقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وهو كلامُ بعضِهم لبعض، أو قولُ المسلمين لهم، وقيل: هو قولُ المُقتسِمين: الذين اقتسَمُوا مَداخِلَ مكّة يُنفِّرون عن رسولِ الله ﷺ، إذا سألهم وفودُ الحاجِ عمَّا أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ، قالوا: أحاديثُ الأوَّلين وأباطيلُهم. ﴿ لِيحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ ﴾ أي: قالوا ذلك؛ إضْلالًا للناس، وصدًّا عن رسولِ الله ﷺ، فحَمَلُوا أوزارَ ضلالِهم ﴿ كَامِلَةُ ﴾ وبعضَ أوزار مَن ضلَّ بضلالهم، وهو وِذرُ وفودُ المُضلاله، لأنَّ المُضِلَّ والضالَّ شَريكان؛ هذا يُضِلُه، وهذا يُطاوِعُه على إضلاله، الإضلال؛ لأنَّ المُضِلَّ والضالَّ شَريكان؛ هذا يُضِلُّه، وهذا يُطاوِعُه على إضلاله،

سألوا: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُو ﴾ أجابوا: المنزَلُ أساطيرُ الأوّلين، أي: هُو منزَلٌ، لكنْ أساطيرُ، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُو أَذُنَّ قُلَ أَذُنُ كَيْرِلَكُمُ يُؤْمِنُ بِأَللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١].

قولُه: (لأنّ المُضِلِّ والضالِّ شريكانِ)، تعليلٌ لحَمْلِ المُضِلِّ بعضَ أوزارِ الضالّ، الذي هُو سببٌ فيه، كأنّ ما يعمَلُه الضالُّ مشتركٌ بينه وبينَ المُضِلّ، وهُما متحامِلانِ الوِزْرَ، وإليه يَنظُرُ قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ آوَلِيَآ وُهُمُ مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعَضُ نَا بِبعَضِ ﴾ [الأنعام: ١٦٨]، فإنّ استمتاعَ الناسِ بالجِنِّ: دِلالتُهم إيّاهم على استيفاءِ اللّذّاتِ والتمتُّعِ بالشّهوات، واستمتاعُ الناسِ بالجِنِّ: دِلالتُهم بكونهم رؤساءَ متبوعينَ، وإليه أشارَ بقولِه: «هذا يُضلُّه وهذا الجِنِّ بالإنس: اعترافُهم بكونهم رؤساءَ متبوعينَ، وإليه أشارَ بقولِه: «هذا يُضلُّه وهذا يُطاوِعُه»، وأمّا قولُه: «وبعضَ أوزارِ مَن ضَلّ بضَلالهِم» فمَنْيٌّ على أنّ «مِن» في قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلذِيكَ يُضِلُّونَهُم ﴾: تبعيضٌ، وأنّ المُضِلّ غيرُ حاملٍ كلّ أوزارِ الضالّ، وهذا غيرُ خالِف لما رَوَينا عن مسلم ومالكِ وأبي داودَ والتّرمذيِّ، عن أبي هُريرةَ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «مَن دعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ منَ الأَجْرِ مثلُ أَنَامٍ مَن تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذلك مِن أُجورِهم شيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ منَ الإثمِ مثلُ آنامٍ مَن تَبعَهُ لا يَنقُصُ ذلك مِن أُجورِهم شيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ منَ الإثمِ مثلُ آنامٍ مَن تَبعَهُ لا يَنقُصُ ذلك

فيتَحامَلانِ الوِزْر. ومعنى اللام: التعليلُ مِن غيرِ أن يكونَ غَرضًا، كقولك: خرجتُ من البلدِ مخافة الشرّ. ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ حالٌ من المفعول، أي: يُضِلُّون مَن لا يعلمُ أنهم ضُلَّال، وإنها وَصَفَ بالضَّلال واحتمالِ الوِزْر مَن أَضلُّوه وإنْ لم يَعلم؛ لأنه كان عليه أنْ يَبحَثَ وينظُرُ بعَقْله حتى يميِّزُ المُحِقَّ والمُبطِل.

مِن آثامِهم شيئًا»(١)؛ لأنّ المرادَ ببعضِ أوزارِ مَن ضلّ: الذي تسبّبَ المُضِلُّ فيه، وكذلك الآثامُ في الحديث، وذهَبَ أبو البقاءِ إلى أنّ «مِن»: زائدةٌ، على مذهبِ الأخفَش(٢).

قولُه: (خرَجتُ منَ البلَدِ مخافةَ الشّرِّ)، ويجوزُ أن يكونَ اللامُ للصّيرورة، قال القاضي: قالوا ذلك إضلالًا للناس، فحمَلوا أوزارَ ضَلالهِم كاملةً، فإنّ إضلالهَم نتيجةُ رُسوخِهم في الضّلال (٣)، فعلى هذا اللامُ للصّيرورة، كقولِه: ﴿فَٱلنَّفَطَ هُوَ عَالُ فِرْعَوْكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً النّي هُو للغَيْبة.

قولُه: (وإنّما وصَفَ بالضّلالِ واحتمالِ الوِزْر مَن أَضَلّوه)، أي: إنّما نسبَ التابع إلى الضّلالِ في قولِه: ﴿ وَيَمْ الْوَزَارُ إليهم في قولِه: ﴿ وَيَمْ أَوْزَارِ الضّلالِ في قولِه: ﴿ وَيَمْ أَوْزَارِ الضّالِينَ، والحالُ أنهم غيرُ عالمِينَ بذلك لتقصيرِهم، اللّذِيثَ يُضِلُونَهُم ﴾ أي: مِن أوزارِ الضّالينَ، والحالُ أنهم غيرُ عالمِينَ بذلك لتقصيرِهم، والواحِديُّ جعَلَ ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ حالًا منَ الفاعل، حيثُ قال: إنّهم يفعلونَ ذلك جَهْلًا مِنهم بها كانوا يكسِبون، ومِثلَ أوزارِ مَن تبِعَهم، ثُمّ ذَمّ صَنيعَهم فقال: ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَرْدُونَ ﴾ (٤).

ويُمكن أن يُجعَلَ حالًا منهما، كما قالَ ابنُ جِنِّي في قولِه تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِـ قَوْمَهَا

⁽۱) أخرجه مسلم (۲٦٧٤)، ومالك في «الموطأ» (۱: ۲۱۸)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذيّ (٢٦٧٤)، وصحّحه ابن حبّان (١١٢)، وفيه تمامُ تخريجِه.

⁽٢) «التبيـان في إعــراب القــرآن» (٢: ٧٩٣) وأبو البقــاء لم يُصرِّح باختيارِ كونها زائدةً وإنّما ذكر رأيَ الأخفش حَسْبُ.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٦٠).

[﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأْتَ اللَّهُ بُنْيَنَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوقِهِمْ وَأَتَىلُهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * ثُمَّ يَوْمَ الْقِينَمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِ مِنَ اللَّذِينَ كُنتُمْ تُشَكَّقُونَ فِيمِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْهِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِ مِنَ اللَّهِمَ الْمَلَيْكِمَةُ طَالِمِي الْفُيسِمِمُ فَالْقُولُ السَّلَمَ الْمَلَيْكِمَةُ طَالِمِي الْفُيسِمِمُ فَالْقُولُ السَّلَمَ مَا صَلَى اللَّهُ عَلِيمُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ إِنَّا اللَّهُ عَلِيمُ الْمُتَكَبِّرِينَ * اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلَيْمُ الْمُتَكَبِّرِينَ * فَاذْخُلُواْ أَبُوبَ جَهَمَ مَا لَكُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَاذْخُلُواْ أَبُوبَ جَهَمَ مَا لَكُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَاذْخُلُواْ أَبُوبَ جَهَمَ مَا لَيْنَا نَعْمَلُ مِن شُوّعَ بَلَحَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ إِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَاذْخُلُواْ أَبُوبَ جَهَمَ مَا لَكُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَاذْخُلُواْ أَبُوبَ جَهَمَ مَا لَمُنكَيْرِينَ فَي اللَّهُ عَلِيمُ الْمُنكَيْرِينَ * ١٦٥ - ٢٩]

القَواعد: أساطِينُ البِناء التي تَعمِدُه. وقيل: الأساس. وهذا تمثيل، يعني: أنهم سوَّوْا منصوبات؛ ليَمكُروا بها الله ورسولَه، فجَعَلَ الله هلاكَهم في تلك المَنْصُوبات،

تَعْمِلُهُ, ﴾ [مريم: ٢٧]: ﴿ تَعْمِلُهُ, ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن كلِّ واحدِ منها، ومنها معًا(١). وهذا أنسبُ لاقتضاءِ المقام، ثمّ قولُ الواحِديِّ أنسَبُ منها؛ لأنَّ التذييلَ بقولِه: ﴿ أَلَا سَاءً مَا يَزِرُونَ ﴾ لا يَحسُنُ إلّا على ذلك التقدير، وكذلك قولُه: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَذِينَ مِن مَنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ ﴾، لأنّ الكلامَ واردٌ في ذمّ المشرِكينَ الذين اقتسموا مَداخلَ مكّة يُضِلّونَ الوافِدينَ والمسلمين (١)، فتَجِبُ المبالغةُ في ذمّهم وتجهيلِهم.

قولُه: (منصوباتٍ)، قالَ المصنِّف: المنصوبةُ الجيلة، يقال: سَوَّى فلانٌ منصوبَه، وفي الأصلِ صفةٌ للشَّبَكة أو الجبالة، فجَرتُ مجرَى الأسهاءِ كالدَّابّةِ والعجوز، وفي الكلامِ حذْف، أي: هذا تمثيلُ حالِم في أنهم سَوّوا منصوباتٍ ليَمكُروا الله، فجعَلَ الله هلاكهم فيها، كحالِ قوم بنَوا، إلى آخرِه، وهُو استعارةٌ تمثيليّة؛ لأنّ التشبية إنّها وقع في الحالِ والأمورِ المنتزَعة، وعلى هذا كان من الواجِبِ فيه مراعاةُ مفرَداتِ المعاني منَ الجانبَيْن، وعلى ما قرّرَه أَخلَ

⁽۱) «المحتسب» (۱: ۲٥٤).

⁽٢) انظر: «الدرّ المنثور» للسيوطيّ حيث ذكر أنّ الوليدَ بن المغيرة كان قد بَعَثَ ستّةَ عشر رجُلاً يقفون على فيجاجِ مكّة ومداخلِها يقولون للناس: «لا تغتَرّوا بهذا الخارج فينا يدّعي النبوّة، فإنه مجنون»، وكان الوليد ينتظر القادمينَ على بابِ المسجِدِ فإذا سألوه عن حالِ النبيِّ ﷺ، قال: صدَق أولئك.

كحالِ قومٍ بنَوْا بُنيانًا وعَمَدُوه بالأساطِين، فأتى البُنيانَ من الأساطين؛ بأن ضُعضِعَت، فسَقَطَ عليهم السَّقفُ وهَلَكُوا. ونحوه: مَن حَفرَ لأخيه جُبًّا، وقعَ فيه مُنكبًا. وقيل: هو نَمْرُوذُ بن كَنْعان حينَ بنى الصَّرْحَ ببابِلَ طولُه خمسةُ آلافِ ذراع. وقيل: فَرْسخان، فأهَبَّ الله الريح، فخرَّ عليه وعلى قومه فهَلكُوا. ومعنى إتيانِ الله: إتيانُ أمره. ﴿مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴿ مِنْ حَيثُ لا يَحتسِبون ولا الْقَوَاعِدِ ﴿ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ ﴾: مِن حيثُ لا يَحتسِبون ولا يتوقَّعون. وقُرئ: (فأتى الله بَيْنهم). (فخرَّ عليهم السُّقُفُ) بضمَّتين. ﴿ يُغُرِّيهِم ﴿): يُنهم بعذابِ الخِرْي، ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، يعني: هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة. ﴿ شُرَكَآ إِيَك مَن الإضافةِ يعني: هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة. ﴿ شُرَكَآ إِيك كَا الإضافةِ

في المشبّه به معنّى في المشبّه؛ لأنّ مَن بنَى بُنيانًا وعمَدَه بالأساطين، لا يعمَدُ فيه المكْرَ كمَن يُسوّي المنصوبات. نعم، لو قدّرَ بأن يبني بنيانًا ويسوِّي فيه شِبه المنصوبات بلطائف الجيل، ويتخذَ مأدُبة ليكيدَ بها عدوّه فينقلبَ عليه مِن حيثُ لا يشعُر، ويَسلَم العدوُّ، ونحو بناءِ نُمرودَ الصّرح، كما ذكرَ، لَصَحّ، ولعلّه قصَدَ ذلك، ولذلك استشهدَ بها، وفي ذكْرِ لفظةِ فَوْقُ معَ الاستغناءِ عنهُ ظاهرًا؛ لأنّ خُرورَ السّقفِ لا يكونُ إلّا مِن فَوقُ، مزيدٌ لتقريرِ التهويل.

قولُه: (فأتى البُنيان)، أي: خَرِبَ، «الأساس»: أتى عليهمُ الدّهرُ: أفْناهم.

قولُه: (بَني الصّرحَ)، الجَوهريّ: الصّرحُ: القَصْرُ، وكلُّ بناءٍ عال.

قولُه: (﴿ مِن َ الْقَوَاعِدِ ﴾: مِن جهةِ القواعد)، يُشيرُ إلى أن ﴿ مِن ﴾: ابتدائيةٌ، أي: نشأ تخريبُ بُنْيانَهم من القواعدِ مبالغة في الهَدْم؛ لأنّ المتعارَفَ في التخريبِ الأخدُ (١) من السّقفِ إلى أن ينتهي إلى القواعد، وكان أمرُهم على العكس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بأنْ ضُعضِعَتْ فسَقطَ عليهمُ السّقفُ»، الجَوهريّ: ضَعْضَعَه: أي: هدَمَهُ حتّى الأرض، وضَعضَعتْ أركانُه: أي: اتّضَعتْ.

قولُه: (هذا لهم في الدُّنيا، ثُمّ العذابُ في الآخِرة)، أي: العذابُ الكامل، وهُو الخِزْيُ

⁽١) من قوله: (قولُه: (﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ من جهةِ القواعد)، يشير الى هنا سقط من (ح).

إلى نفْسِه: حكايةٌ لإضافتهم؛ ليُوبِّخَهم بها على طريقِ الاستهزاء بهم. ﴿ تُشَكَّقُونَ فِيهِمْ ﴾: تُعادُون وتُخاصِمُون المؤمنين في شأنهم ومعناهم. وقُرئ: (تشاقونِ)، بكسرِ النُّون، بمعنى: تشاقُونَنِي؛ لأنَّ مشاقَّة المؤمنين كأنها مُشاقَّةُ الله. ﴿ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْمِانِينَ عَالَمَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

والهُوان، لدِلالةِ «ثُمَّ» على التفاوُتِ بينَ العذابَيْن، وفيه أيضًا معنى التِّراخي في الزَّمان، كها هُو موضوعُ «ثُمَّ»، فيجبُ أن يُعتَبرَ فيها معنى الكِناية؛ وهُو مطلقُ البُعْد، لا المجاز، لئلَّا يجتمعَ إرادةُ الحقيقة والمجازِ معًا.

قولُه: (حكايةٌ لإضافتِهم)، بالرّفع: خبرُ ﴿ شُرَكَآءِ كَ ﴾ على الحكاية، هُو الصّحيحُ، والنُّسخةُ الشائعةُ: بالنّصب، والمعنى على الأوّل: هذا القولُ حكايةٌ لإضافتِهم، يعني كانوا يقولونَ: هؤلاءِ شُرَكاءُ الله، فحكى الله الإضافةَ على ما كانوا يُضيفونَه. وعلى الثاني: قال الله تعالى: ﴿ شُرَكَآءِ كَ ﴾ على الإضافةِ حكايةً، فهُو إمّا حالٌ أو مفعولٌ له.

قولُه: (﴿ تُشَنَّقُوكَ فِيهِمْ ﴾: تعادُونَ)، الرّاغب: الشِّقاقُ: المخالَفة، وكونُك في شِقِّ غيرِ شِقِّ صاحبِك، أو مِن: شَقَّ العَصابينك وبينه، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال: ١٣] أي: صارَ في شِقِّ غيرِ شِقِّ أوليائه، نحوَ: ﴿ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ويقال: المالُ بينَها شِقّ الشَّعرة وشِقّ الأُبْلمةِ (١)، أي: مقسومٌ كقسمتِها (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «تُشاقونِ» بكسرِ النّون)، قرَأُها نافعٌ (٣)، يقولونَ ذلك، أي: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْغِزْيَ ٱلْغِزْيَ الْمُورِينَ ﴾.

قولُه: (مِن أُكِيهم)، «مِن»: ابتدائيّةٌ، أي: مِن جهةِ أُعَيهم، كما في قوله: ﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾،

⁽١) وهي خوصَة النخلِ إذا أُخِذتْ فشُقّت طولاً فانقسمت بقِسْمَين. ووقع في النسخة (ح): «الأنملة»، وهو تحريف.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٥٩ ٥٤ - ٤٦٠.

⁽٣) أرادَ «تشاقونني» أي: تعادونَني، فحذف إحدى النونَينْ استثقالًا للجمْعِ بينهما، وحذفَ الياءَ اجتزاءً بالكسرة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

فلا يَلتفِتُون إليهم ويتكبَّرون عليهم ويشاقُّونهم، يقولون ذلك شَهاتة بهم، وحَكى الله ذلك من قولهم؛ ليكون لُطفًا لمن سَمِعَه. وقيل: هُمُ الملائكة. قُرئ: ﴿تَنَوَفَّنَهُمُ ﴾ بالتاء والياء. وقُرئ: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ ﴾، بإدغام التاء في التاء. ﴿فَا لَقُوا السَّلَرَ ﴾: فسالموا وأخبتُوا، وجاؤوا بخِلافِ ما كانوا عليه في الدُّنيا من الشِّقاق والكِبْر، وقالوا: ﴿مَاكُنَا نَعْمَلُ مِن سُوّعٍ ﴾ وجَحَدُوا ما وجدَ منهم من الكُفر والعُدُوان، فردَّ عليهم أُولو العِلم: ﴿إِنَّ اللهَ عَلِيمُ بِمَا كُنتُ مُ تَعْمَلُونَ ﴾ فهو يُجازيكم عليه، وهذا أيضًا من الشَّهاتة، وكذلك ﴿ فَادْخُلُوا أَبُوبَ جَهَنَمَ ﴾.

أي: قال الأنبياءُ مِن جهةِ أُمَمِهم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيُوْمَ وَٱلسُّوءَ عَلَى ٱلْكَنْفِينَ ﴾ (١) شَماتةً بهم.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿تَنَوَفَنَهُمُ ﴾ بالتاء والياء)، قرَأَ حمزةُ في المَوضِعَيْنِ بالياءِ التّحتانيّ^(٢)، والباقونَ: بالتاء.

قُولُه: (وقُرِئَ ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّنْهُمُ ﴾ بإدغامِ التاءِ في التاء)، قرَّأَها البزّي.

قولُه: (وأخبَتوا)، الجَوهريّ: الإخباتُ: الخُشوع، يقال: أخْبَتَ لله، أي: تواضَعَ، وأصله: الإلقاءُ في الأجسام، فاستُعملَ في إظهارِهمُ الانقياد، إشعارًا بغاية خضوعِهم واستكانتِهم، وأنّها كالشيءِ المُلقَى بينَ يدَي الغالبِ القاهر.

قولُه: (وهذا أيضًا منَ الشّماتة، وكذلك ﴿ فَأَدْخُلُوٓا أَبُوَبَجَهُمُ ﴾)، فالشّماتةُ الأولى قولُم: ﴿إِنَّ ٱلْجِزْى ٱلْيَوْمَ وَٱلشَّوْءَ عَلَى ٱلْكَيْمِ الْمُلَكِينَ ﴾، قولُم: ﴿إِنَّ ٱلْفَرْفَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾، النّبينَ يتوقَنْهُمُ ٱلْمَلَكِيكَةُ طَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ ﴾، أي: الذينَ يموتونَ على الشَّرك، لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]، فلمّا ألقوا السّلَمَ، أي: ذلّوا وخضَعوا قائلينَ: ﴿مَاكُنّا نَعْمَلُ مِن شُوّعٍ ﴾ رَدّ عليهم أولو العِلم:

⁽١) قوله: «من جهةِ أُمهم المُكَذِّبة: ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيُومَ وَالسُّوءَ عَلَى ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾ "سقط من (ف).

⁽٢) والحُجّةُ فَيه أَنَّ فِعلَ الجميع إذا تقَدَّمَ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، فإنْ ذكَّرْتَه أردْتَ به جْمَعَ الملائكة، وإذا أنْنتُهُ أردتَ جماعة الملائكة. وحجّةُ من قرأً بالتاءِ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَيْكَ اللهُ ﴾ [آل عمران: ٤٢]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

[﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اَتَّقَوْا مَاذَا آنزلَ رَبُكُمْ قَالُوا خَيْراً لِلَّذِينَ آخْسَنُواْ فِ هَنذِهِ الدُّنَياحَسَنَةُ وَلَدَارُ الْأَنْفِرَةِ خَيْرًا لَكُنْ عَمْ دَارُ الْمُتَّقِينَ * جَنَّتُ عَدْنِ يَدْخُلُونَهَا جَرِّى مِن تَغْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمُ فَهُمُ الْمَلَيْحِكَةُ طَيِّيِنَ يَقُولُونَ سَلَامُ فِيهَامَا يَشَاءُ وَنَ كَذَالُكَ يَعُزِى اللَّهُ الْمُنَّقِينَ * الَّذِينَ نَنُوقَاهُمُ الْمَلَيْحِكَةُ طَيِّيِنَ يَقُولُونَ سَلَامُ عَلَيْكُمُ ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * ٣٠ - ٣٢]

﴿خَيْرًا ﴾ أنزل خيرًا. فإن قلت: لم نصبَ هذا ورفعَ الأوَّل؟ قلت: فصلًا بين جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، يعني: أنَّ هؤلاءِ لمَّا سُئلوا لَمْ يتَلعثَمُوا، وأطبَقُوا الجوابَ على السؤال بيِّنًا مَكشُوفًا،

بل كنتُم تعمَلونَ السُّوءَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُ أَيْمَا كُنتُم تَمْمَلُونَ ﴾ تحقيقًا لذلك الرّدِّ وتعليلًا له على وَجْهِ استَثْبَعَ إيجابَ العِقابِ وشَهاتةَ الأعداء (١)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فهُو يجُازيكُم عليه»، فلمّا ألزَمُوهم بذلك عقبوهُ بقولِه: ﴿ فَأَدْخُلُوا أَبُوبَ جَهَنَّمَ ﴾ تتميمًا للشّاتة.

وقالَ محيي السُّنة: قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ الْمَلَتَهِمَّ تَعْمَلُونَ ﴾ مِن قولِ الملائكة (٢)، وقال صاحبُ «المُرشِد»: إنْ جعلتَ ﴿ اللَّذِينَ تَنُوفَنَهُمُ الْمَلَتَهِكَةُ ﴾ في مَوضِع جَرِّ صفةً للكافرين، لم يكنِ الوقْفُ على الكافرينَ حسنًا ولا كافيًا، وإن جعَلتَهُ في موضِع رَفْع خبرَ مبتدأٍ محذوف، كان الوقفُ على الكافرينَ تامًّا (٣)، والوَقفُ على ﴿ طَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ في هذا الوجْهِ أصلَحُ، وعلى ذلك الوجْهِ صالحٌ ليسَ بكافٍ ولا حسن.

قولُه: (لم نصبَ هذا_أي: ﴿خَيْرًا ﴾ _ ورفَعَ الأوّل؟)، أي: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ في قولِه: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾.

قولُه: (لم يتَلَعْثَمُوا)، أبو زيد (٤): تَلعْثَمَ الرَّجُلُ في الأمرِ: إذا تَمَكَّثُ فيه.

قولُه: (بَيِّنًا)، صفةُ مصدر محذوف، أي: طِباقًا بيّنًا.

⁽١) سقط لفظ «الأعداء» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٧).

⁽٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا الأنصاريّ، ص٤٣٣.

⁽٤) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

مفعولًا للإنزال، فقالوا: خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأُولئك عَدَلُوا بالجوابِ عن السؤال، فقالوا: هو أساطيرُ الأوَّلين، وليسَ من الإنزالِ في شيء. ورُوي: أنَّ أحياءَ العرب كانوا يَبعثُون أيّامَ الموسِم مَن يأتِيْهم بخَبَر النبيِّ عَيُّنِه، فإذا جاءَ الوافدُ كفَّه المُقتسِمون وأمَرُوه بالانصراف، وقالوا: إنْ لم تَلقَه كان خيرًا لك، فيقول: أنا شرُّ وافِد إنْ رَجعتُ إلى قومي دون أنْ أستطلِعَ أمْرَ مُحمّدٍ وأراه، فيكقى أصحابَ رسولِ الله عَيْنِ، فيُخبِرونه بصدقه، وأنه نبيٌّ مبعُوث، فهُمُ الذين قالوا خيرًا. وقوله: ﴿للَّذِينَ ٱتَقَوَا ﴾، أي: قالوا هذا القول، فقدَّم عليه بدلٌ من ﴿خَيْرً ﴾ حكايةٌ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَقَوّا ﴾، أي: قالوا هذا القول، فقدَّم عليه تسمِيتَه خيرًا ثم حكاه. ويجوزُ أنْ يكونَ كلامًا مُبتداً عِدَة للقائلين، ويجعلَ قولَم من جُملةِ إحسانهم ويُحمَدوا عليه. ﴿حَسَنَةُ ﴾: مُكافأةٌ في الدنيا بإحسانهم، ولهم في الآخرةِ

قولُه: (مفعولًا)، حالٌ مترادِف، أو مفعولٌ له، أي: نُصِبَ هذا فصْلًا بينَ الجوابَيْنِ مفعولًا للإنزال.

قُولُه: (بَدَلٌ مِن ﴿خَيْرًا ﴾ حكايةٌ) خَبَران (١) لقولِه: «وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ﴾».

قولُه: (أي: قالوا هذا القولَ، فقدّم عليه تسميتَه خيرًا ثُمّ حكاه)، يريدُ أنّ جوابَ المتّقينَ عن قولِهم: ﴿مَاذَاۤ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ﴾ كأنْ أنزَلَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِهَاذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ إلى آخرِه، فقدّمَ تعالى عليه ﴿خَيْرً ﴾ وجعَلَه توطئةً لقولِهم، ثمّ حَكى قولهَم: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ﴾ إلى آخرِه. قال القاضي: فعلى هذا قولُه: ﴿خَيْرً ﴾: مفعولُ ﴿قَالُواْ ﴾(١).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً)، عطفٌ على قولِه: «بدَل»، فعلى هذا هو مِن كلام الله تعالى يمدَحُ القائلينَ ويَعِدُهم على ما أحسنوا فيه منَ القول، وجاءَ به عامًّا في جميع ما أحسنوا لَيدخُلَ هذا القولُ فيهِ أيضًا. و ﴿لِلَّذِينَ آَحْسَنُواْ ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوْضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّهم مستأهِلونَ بأنْ يُحسَنَ إليهم دُنيا وعُقْبى.

⁽۱) لفظه «خبران» سقطت من (ح) و(ف).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۳۹۰).

ما هو خيرٌ منها، كقوله: ﴿ فَعَالَنَهُمُ اللّهُ ثُوَابَ الدُّنْيَا وَحُسِّنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَقِينَ ﴾ دارُ الآخرة، فحذفَ المخصوص بالمَدْح؛ لتقدُّم ذِكْره. و ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، ويجوزُ أَنْ يكونَ المخصوصَ بالمَدْح. ﴿ طَيِّبِينَ ﴾: طاهِرين من ظُلم أَنفُسِهم بالكُفر والمعاصي؛ لأنه في مُقابَلة ﴿ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِم ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ﴾ قيل: إذا أشرف العبدُ المؤمن على الموتِ جاءه مَلَكٌ فقال: السلامُ عليك يا وَلِيَّ الله ، الله يَقرأ عليك السّلام، وبشّرَه بالجنَّة.

[﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْنِيهُمُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ أَوْ يَأْنِى أَمْرُ رَبِّكُ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ * فَأَصَابِهُمْ سَيِّعَاتُ مَاعَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ. يَسْتَهْزِ ُونَ ﴾ ٣٣ – ٣٤]

﴿ وَأَنْ يَهُمُ ٱلْمَلَكِ كُ اللَّهِ اللهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

قولُه: (الأنهُ في مقابَلةِ ﴿ طَالِمِي آنَفُسِمِم ﴾)، يعني: يجبُ تفسيرُ طيبينَ بطاهِرينَ مِن ظُلم أَنفُسِهم بالكُفرِ والمعاصي للتقابُل، أمّا الكُفرُ فإنّ قولَه: ﴿ الّذِينَ تَنوَفّنهُم ﴾ إمّا مجرورٌ: صفةً للكافِرين، أو مرفوعٌ: خبرَ مبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ للكافِرين، كما سبَق، وأمّا المعاصي فإنّ قولَه (١): ﴿ طَالِمِي آنفُسِهِم ﴾ مجابٌ بقولِهم: ﴿ مَا كُنّا نَعْمَلُ مِن شَوَعٍ ﴾، فظهرَ مِن هذا أنّ قولَه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ وَأَذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُكُم ﴾ على التقابُل، فينبغي أن يُراعي مضامينَ القِصّتينِ، ولذلك خُتِمتِ الأولى بقولِه: ﴿ وَأَدْخُلُواْ الْجَنّةَ ﴾، ولمّا كان ذِكْرُ (٢) المؤمنينَ واردًا على سبيلِ الاستطرادِ للتقابُل، وفرَغَ منهُ، عادَ إلى نوْعٍ آخَرَ مِن حديثِ الكُفّار، أعني قولَه: ﴿ وَلَمْ يَنظُرُونَ ﴾ والله أعلَم.

⁽١) من قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ تَنَوَفَّنَّهُم ﴾ إما مجرورٌ: صفةً للكافرين الى هنا، سقط من (ف).

⁽٢) في (ح) و(ف): «ذات».

﴿كَنَالِكَ ﴾ أي: مِثلَ ذلك الفِعْلِ من الشِّركِ والتكذيب ﴿فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُّ اللهُ ﴾ بتدميرهم ﴿وَلَكِكن كَافُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾؛ لأنهم فَعَلُوا ما استوجَبُوا به التدمير. ﴿سَيِّعَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ جزاءُ سيِّئات أعمالهِم. أو: هو كقوله: ﴿ وَبَحَزَّ وُا سَيِّعَةٍ سَيِّعَةُ سَيِّعَةً مَا اللهُ وَيَحَرَّ وُا سَيِّعَةٍ سَيِّعَةً مَا اللهُ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠].

هذا من جُملة ما عدَّد .

قولُه: (أي: مثلَ ذلك الفعل من الشِّركِ والتكذيبِ)، يعني: المشارِ إليه بقولِه ذلك في ﴿كَذَلِكَ ﴾ ما ذَلّ عليه الآياتُ السابقةُ منَ الشَّركِ والتكذيب، فعلى هذا لا يحسنُ ترتُّبُ قولِه: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ ترتُّبُ قولِه: ﴿ فَأَصَابَهُم سَيِّنَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ على قولِه: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ حُسْنَةُ لو كانَ المشارُ إليه ما ذَلّ عليه قولُه: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ ﴾؛ لأنهُ نوعٌ آخرُ مِن قبائحِهم كها سبق، وأي: ما لهم استمروا على الكُفرِ والاستهزاء، ولم يُؤمنوا مع هذه البياناتِ الشّافية والدّلالاتِ الواضِحة هل يَنظُرونَ إلّا مجيءَ الآياتِ المُلجِئة حينَ ﴿لَا يَنفُهُ مَنسَا إليكُنُهُ اللّهِ تَكُنْ ءَامَنتَ مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ ٱلّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾، ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّنَاتُ مَا عَمُوا وَحَافَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِء يَسْتَهْزِهُونَ ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللّهُ وَلَكِن كَانُوا السَبِ والمسبّ.

قولُه: (أو هُو كقولِه: ﴿ وَجَزَّوُا سَيِّنَةِ سَيِّنَةً ﴾ [الشورى: ٤٠]) يعني: قولُه: ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّنَاتُ مَاعَمِلُواْ ﴾ دَلَّ على أنّ ما أصابَهم سيَّتَه، وليسَ بهِ، فيجبُ أن يُقدَّرَ مضافٌ أو يُجعَلَ مِن باب المشاكلة.

قولُه: (هذا مِن جُملةِ ما عدّدَ)، يعني قولَه: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ما سبَقَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِن أصنافِ كُفرِهم وعِنادِهم وشِركِهم بالله،

وإنكارِ وَحْدانيّتِه بعدَ قيامِ الحُجَجِ وإنكارِ البَعْثِ واستعجالِه، وتكذيبِهمُ الرسولَ وشِقاقِهم واستكبارِهم.

أمَّا إنكارُ البَعْثِ واستعجالُه فيُفْهَمُ مِن قولِه: ﴿ أَنَّ أَمُّرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُو ۗ ﴾.

وأمَّا شِركُهم: فهُو ما يَلزَمُ منَ استعجالِهِمُ العذابَ على ما سبَق.

وأمَّا إنكارُ وحْدانيَّتِه: فَهُو مَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿ أَفَمَنَ يَغُلُقُكُمُ لَا يَغْلُقُ ﴾.

وأمّا الحُجَجُ السابقة ، على هذا الإنكارِ ، فهي مِن قولِه: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ بِٱلرُّوحِ ﴾ ومِن قولِه: ﴿ يُنَزِلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ بِٱلرُّوحِ ﴾ ومِن قولِه: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَاءَ ﴾ ، وخَلْقَ ٱلسَّمَاءَ ﴾ ، وقولِه: ﴿ أَنزَلَ مِن اللّهَ مَاءً ﴾ ، وقولِه: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمُ ٱلْبَعْرَ ﴾ الجاثية: ١٦] ، ومِن قولِه: ﴿ وَالْجَاثِية : ١٤] ، ومِن قولِه: ﴿ وَالْجَاثِية : ١٤] ، ومِن قولِه: ﴿ وَالْجَاثِية : ١٤] ،

وأمَّا تكذيبُهم الرسولَ، فمِن قولِه: ﴿قَالُوٓۤا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّالِينَ ﴾.

وأمّا استكبارُهم عن قَبولِ الحقّ، فمِن قولِه: ﴿فَٱلَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةً وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾، وفيه إنكارُ البَعْث.

وخلاصتُه أنّ هذه السّورة مِن مُفتَتجِها إلى هذا المقام، واردةٌ في بيانِ تَعدادِ أصنافِ قبائح المشركين، وما قد تخلّل بينها مِن ذكرِ أجنبيّ، فللتأكيدِ لإلزامِ الحُجّة وبيانِ العِنادِ والاستكبار، وهذا كلامٌ عالٍ وبيانٌ شافٍ، لكنّ قولَه: «وهذا مذهبُ المُجبِرة بعينِه» جاءَ عقيبَه خارجًا عن سنَن الحقِّ ومحضَ فيه التعصُّب، فخَرَم ذلك النّظْمَ السّريّ، وذلك أنهُ تعالى لمّا عدد كُفْرَهم وشِركهم وتكذيبَهم إلى غيرِ ذلك على ما سبق، أتى بقولِه: ﴿كَنَالِكَ فَعَلَ النّينَ مِن قَبْلِهِم ﴾، ولمّا ذكر ما يدُلُّ على إفحامِهم، وأنّ الحُجّة قد لزِمتْهم، ولم يَبْقَ لهم متشَبّثُ إلّا التعليلُ بالمشيئة (۱)، وهُو قولهُم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللّهُ مَاعَبَدُنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ﴾، كما استَقْصَيْنا القولَ فيه في «الأنعام»، أعاد قولَه: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ ٱلّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (۱) ليرُيكَ أنّ

⁽١) قولُه: «بالمشيئة»: سقط من النسخة (ح).

⁽٢) من قولُه: (ولما ذكر ما يدل على إفحامهم) إلى هنا، سقط من (ط).

من أصنافِ كُفرهم وعِنادهم؛ من شِرْكِهم بالله، وإنكارِ وحدانيَّته بعد قيامِ الحُجَج، وإنكارِ البَعْث، واستعجالِه؛ استهزاءً منهم به، وتكذيبهم الرَّسول، وشِقاقِهم، واستِكْبارِهم عن قَبُول الحقّ، يعني: أنهم أشرَكُوا بالله وحرَّموا ما أحلَّ الله، من البَحيرة والسائبة وغيرهما، ثم نَسَبُوا فِعْلَهم إلى الله، وقالوا: لو شاءَ لم نَفعل، وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَالُوا: لو شاءَ لم نَفعل، وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَلُوا وَحَرَّموا حَلالَ الله، فلمّا المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَرَّكُوهُ على ربِّم، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ ﴾ إلّا أنْ يُبلِغوا الحق، وأنّ الله نبه الله تعالى الشّرك والمعاصي بالبَيانِ والبُرْهان، ويُطلِعوا على بُطْلان الشّركِ وقُبْحه وبَراءةِ لا يشاءُ الشّركِ والمعاصي بالبَيانِ والبُرْهان، ويُطلِعوا على بُطْلان الشّركِ وقُبْحه وبَراءةِ الله تعالى من أفعالِ العِباد، وأنهم فاعِلُوها بقَصْدهم وإرادتِهم واختيارِهم، والله تعالى باعِثُهم على جَميلها وموفَقُهم له، وزاجِرُهم عن قَبيحها ومُوعِدُهم عليه.

[﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِ كُلِ أُمَّةِ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاخُوتُ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كان عَقِبَهُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ٣٦]

ولقد أَمَدَّ إبطالَ قَـدَرِ السُّوء ومشيئةِ الشرِّ بأنه ما مِن أُمَّة إلَّا وقد بَعَثَ فيهم

أحوالَ هؤلاءِ المشركينَ وأقوالهُم لم تتجاوزُ عن أفعالِ الأُمَم الخالية، ولا عن أقوالهِم حذْوَ القُذّةِ بالقُذّةِ، ثُمّ بيّنَ أنّ الرُّسُلَ سلفًا وخلَفًا ما قصروا في الإنذارِ والتبليغ بقولِه: ﴿ فَهَلَ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلّا ٱلْبَلِغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ ثُمّ عقب المجمَل بالتفصيلِ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ ٱلْمَةِ عَلَى ٱلرُّسُولِ إِلّا ٱلْبَلِغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ ثمّ عقب المجمَل بالتفصيلِ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلُ أَمَةٍ عَلَى اللهِ وَعَريضًا للقومِ على الاعتبارِ، وأن يَنظُروا إلى وَخامةِ عاقبةِ المحَدِّبينَ وسُوءِ خاتِمِتهم، وأن لا تذهب نفسه عليهم حسرات، ومِن ثمّ خاطبه صلواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ إِن تَعْرِضُ عَلَى هُدَنهُمْ ﴾ فأين يَدخُلُ في الكلام حديثُ إنّي لا أُقدّرُ الشّر ولا أشاؤه.

قولُه: (ورّكوه)، الجَوهريّ: ورّكَ فلانٌ ذَنْبَه على غيرِه، أي: قرَفَه به.

قولُه: (ولقد أمَدّ إبطالَ قَدَرِ السُّوءِ)، يعني: أبطَلَ الله تعـالى في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيكَ

رسولًا يأمُرُهم بالخير الذي هو الإيهانُ وعِبادةُ الله، وباجتنابِ الشرِّ الذي هو طاعةُ الطاغوت، ﴿ فَمِنْهُم مَنْ هَدَى اللهُ ﴾ أي: لَطَفَ به؛ لأنه عَرَفَه من أهل اللَّطف، ﴿ وَمِنْهُم مَنْ حَقَّتُ عَلَيْهِ الطَّفَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللَّطف؛ لأنه عَرَفَه مصمِّمًا على الكُفر لا يأتي منه خير، ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ ما فَعلتُ عرفَه مصمِّمًا على الكُفر لا يأتي منه خير، ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ ما فَعلتُ بالمكذّبين؛ حتى لا يَبقى لكم شُبهةٌ في أني لا أقدّر الشرَّ ولا أشاؤه، حيثُ أفعلُ ما أفعل بالأشرار.

[﴿ إِن تَحْرِضَ عَلَىٰ هُدَنِهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُ مِ مِن نَّصِرِينَ ﴾ ٣٧]

ثم ذكر عِنادَ قُريش وحِرْصَ رسولِ الله ﷺ على إيهانهم، وعرَّفه أنهم مِن قسْمِ مَن حَقَّت عليه الضَّلالة، وأنه ﴿لاَيَهُ دِى مَن يُضِلُ ﴾ أي: لا يلطفُ بمن يَخذل؛ لأنه عَبَث، والله تعالى مُتعالٍ عن العَبَث؛ لأنه مِن قَبيلِ القَبائح التي لا تجوزُ عليه.

أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللهُ مَاعَبَدْنَا ﴾ إلى آخرِه، نسبةَ أفعالِ السّوءِ إلى قدرِ الله تعالى، ثُمّ أمَدّ ذلك الإبطالَ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِ كُلِ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾.

الانتصاف: وَجْهُ استدلالِه بها أنّ الله قسّمَ العِبادَ قسمَيْنِ، والأمرُ والنّهيُ يرجِعانِ إلى المشيئة، بناءً على زَعْمِهم في إنكارِ كلامِ النّفْس، فعندَه أنّ الله شاءَ أن تَعبدوهُ وشاءَ أن يَجتنبوا الطاغوت، ولم يشأ إشراكهم، ومبنَى استدلالِه على إنكارِ كلام النفْس، والعجَبُ غَفْلتُه عن قولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّنَ حَقَّتُ عَلَيْهِ الضَّلَلَةُ ﴾، كما قال في الأنعام: ﴿فَلَوْشَاءَ لَهَدَسُكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وتقدّمَ هناك ما فيه كفاية (١).

قولُه: (في أنّي لا أُقدِّرُ الشّرّ ولا أشاؤهُ حيثُ أفعلُ ما أفعلُ بالأشرار)، يريدُ أنّ النظرَ في أحوالِ الأشرارِ منَ الهلاكِ والدّمارِ، يدُلُّ على أنّي ما قدّرتُ الشّرَ فيهم ولا قضيتُه عليهم، لأنّي لو فعلتُ ذلك، ثُمّ عاقبتُهم به، لم أكُنْ عادِلًا، لكنّهم إنّما استحقّوا ذلك لأنّهم همُ الذين فعَلوا ما استحقّوا به الهلاكَ، وعُلِمَ مِن قبلُ أنّ ما ذكرَهُ خارجٌ عن مقتضى المقام.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۰٤).

وقُرئ: (لا يُهدَى) أي: لا تقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هِدايته وقد خَذَلَه الله. وقولُه: ﴿ وَمَا لَهُ مِ مِن نَصِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بالإضلال الخِذْلانُ الذي هو نقيضُ

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يُهدى»)، على ما لم يُسَمّ فاعلُه، الكوفيّونُ ((): ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ بفَتْحِ الدّال وكسرِ الدّال. والباقونَ بضم الياءِ وفَتْح الدّال (()) قالَ أبو البقاء: في قراءةِ الضمّ وجْهان، أحدُهما: أن ﴿مَن يُضِلُ ﴾ مبتداً، و﴿لاَ يَهْدِى ﴾: خبرُه. والثاني: أن ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ خبرُه. والثاني: أن ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ مَن يُضِلُ ﴾ بأسرِه: خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، كقولِك: إنّ زَيْدًا لا يُضرَبُ أبوه (() يعني: أنّ التركيب سبَعيٌّ، ومعناه: أنّ زيدًا بمكانٍ من الشّرفِ والكرامة بحيثُ استَحقّ أن يُكرَمَ أبوهُ ولا يُهانَ بالضّرب، ونَظيرُه في المعنى: خَوْلانِ فانكِحْ، ثُمّ ما في التنزيلِ معَ ذلك التقديرِ واقعٌ جزاءً للشّرطِ ولم يكنْ يَصلُحُ جزاءً إلّا بتأويلِ الإعلام والإخبار، وقد تقرّرَ أنّ مثلَ هذا الأسلوبِ إنّا يَرِدُ للتقريع، أو التنبيهِ على أمر خطير خَفِيَ على السامع، ولا سيّما في جَعْلِ اسم "إنّ» الله إلى المناهِ الحُسنى، كأنهُ قيل: ﴿ إِن تَعْرِضَ ﴾ أنتَ وكلُّ مخلوقٍ على هِداية مَن أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبّه أنك قد حاولتَ مزاولةَ أمرٍ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبّه أنك قد حاولتَ مزاولةَ أمرٍ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا معنى قولِه: «لا تَقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هدايتِه»، ووجَدتُ لبعض الفُضَلاءِ على الحاشيةِ: هذه كلمةُ حقّ، وقد أخرَجَها الله تعالى مِن فمِه بلا اختيارِ منه.

قولُه: (﴿ وَمَا لَهُم مِّن نَّصِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالإضلالِ الخِذْلانُ)، كأنهُ قيل: ﴿ إِن تَعْرِضَ عَلَىٰ هُدَنهُمُ ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يَهدي مَن يخذُلُه (٤)، وما لهُ من ناصرِ يَنصُرُه.

وقلت: ليسَ تأويلُ ﴿ مَن يُضِلُ ﴾ بالخِذْلانِ أَوْلى مِن تأويلِ ﴿ مِن نَصِرِينَ ﴾ بالهادينَ، أي: ﴿ إِن تَحَرِضَ عَلَى هُدَنهُمْ ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يهدي مَن يُضِلُّه وما له مِن هادٍ قَطُّ، لا أنتَ

⁽١) في النسخة (ح): «الكوفيين»، وهو خطأ.

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨- ٣٨٩ حيث أجاد في تعليل اختيار القرّاء.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٥).

⁽٤) في (ط): «من يضلّه».

النُّصْرة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لاَ يَهْدِى ﴾ بمعنى: لا يَهْتدي. يقال: هَداه الله، فهَدى. وفي قراءة أُبيِّ: (فإنَّ الله لا هادِيَ لمن يُضِلّ)، و(لمن أَضَلَّ)، وهي مُعاضِدة لمن قرأ: (لا يُهُدّى) على البناء للمفعول. وفي قراءة عبدِ الله: (يَهِدِّي) بإدغام تاء «يَهْتدي»، وهي مُعاضِدة للأُولى. وقُرئ: (يَضِلُّ) بالفتح. وقرأ النَّخَعي: (إنْ تَحْرَصْ) بفتحِ الراء، وهي لُغيَّة.

[﴿ وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ حَهَّدَ أَيْمَنِيهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوثُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًا وَلَكِكَّ أَكُثُرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * لِلْبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى يَغْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَنْذِينَ ﴾ ٣٨ - ٣٩]

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ معطوفٌ على ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [النحل: ٣٥]؛ إيـذانًا

ولا غيرُك (١)، وهذا أوْلى؛ لأنّ أوّلَ الكلام في الهداية لا في النُّصرةِ والخِذلان، وأمّا الخَتْمُ بعدَ النُّصرةِ فللمبالغةِ في عدَم توخّي الهدايةِ والخَيْبة فيه وعدَم الاهتداء.

قولُه: (ویجوزُ أن یکونَ ﴿لَایَهٔدِی﴾ بمعنی: لا یَهتدی)، الجَوهریّ: هدَی واهتدی بمعنی، قولُه تعالی: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَایَهٔدِی مَن یُضِلُ ﴾، قال الفَرّاءُ(٢): یریدُ: «لا یهتدی»، یعنی: «لا یهتدی مَن یُضِلُه».

قولُه: (هَداهُ الله فهَدى)، أي: «هدى» مطاوعُ «هَداه»، كما أنّ «اهتدى» مطاوعُه.

قولُه: (وهي مُعاضِدةٌ لَمَن قرَأَ: «لا يُهْدى»)، أي: لا هاديَ موجودٌ لَمَن يُضِلُّه، فإذا لم يكنْ هاديهِ موجودًا فلا يُهدى أبدًا.

قولُه: (وهِيَ معاضِدَةٌ للأولى)، أي: قراءةُ مَن قرَأَ: «لا يَهِدِّي» بمعنى: لا يَهتَدي (٣).

⁽١) ونظيُره قولُه تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَاِكِنَّ أَللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآهُ ﴾ [القصص: ٥٦]، وكذا قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يُمرِدُ أَن يُضِلُّهُ يَجْعَلَ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَضَعَكُ فِي ٱلسَّمَلَهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

⁽٢) انظر: «معانى القرآن» للفرّاء (٢: ٩٩).

⁽٣) وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأصحابِه، كما حكاه الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٩٩).

بأنها كَفْرتانِ عَظيمتان موصُوفتان، حَقيقتانِ بأن تُحكيا وتُدَوَّنا: تَوْرِيكُ ذُنوبِهم على مشيئةِ الله، وإنكارُهم البَعْثَ مُقسِمين عليه. و ﴿بَكَى ﴾: إثباتٌ لِما بعدَ النَّفْي، أي: بلى يَبعَثُهم. ووعدُ الله: مصدرٌ مؤكّد لِما دلَّ عليه ﴿بَكَى ﴾، لأنَّ يَبْعث مَوْعِدٌ مِن الله، وبيَّن أنَّ الوفاءَ بهذا المَوْعد حتَّ واجب عليه في الحِكْمة، ﴿وَلَكِكَنَّ أَكُثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهم يُبعَثون، أو أنه وعدٌ واجِبٌ على الله؛ لأنهم يقولون: لا يجبُ على الله

قولُه: (كَفْرتان)، الجوهريّ: الكَفْرُ، بالفَتح: التَّغطيةُ، قال ابنُ السِّكِيت: ومنهُ سُمّيَ الكَافرُ؛ لأنهُ يَستُرُ نِعَمَ الله تعالى عليه (١)، وفي التخصيص فائدةٌ، وهِي أنّ الكفّارَ يحاولونَ تغطيةَ ما هُو في غايةِ الظهورِ والجَلاء، والأوْلى أن يَعطِفَ الجُملةَ كما هِي على جُملةِ الشِّرطِ والجزاء، كأنهُ تعالى يُخبِرُ عن مبالغةِ حرْصِ النبيِّ ﷺ على هدايتِهم، وعن تناهي ضَلالهِم مُفوِّضًا ترتُّبَ إحدى الجُملتَيْنِ على الأُخرى إلى فَهْم السّامع.

قولُه: (أو أنهُ وَعُدٌ واجبٌ)، أي: ﴿وَلَكِنَّ أَكُنَ أَلْنَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهُ وعدٌ واجِبٌ على الله، لأنهم يقولونَ: «لا يجبُ على الله شيءٌ، لا ثوابُ عاملٍ ولا غيرُه»، وفيه تعريضٌ بأهلِ السُّنة (٢)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا دِلالةَ في الآيةِ على ما قال، لكنّ المعنى: لا يعلمونَ كَالَ قُدرتِه، وبالِغَ حِكمتِه في بَعْثِه بعدَ إماتتِه.

وقلتُ: الذي دَلِّ عليه السِّياقُ أَنَّ معناه: ﴿ وَلَكِكِنَّ أَكُمُّ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ذلك الوَعْدَ الحق والقول الصِّدق لقولِه: ﴿ وَعُدَّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ الوَعْدَ الحَقِّ والقول الصِّدق لقولِه: ﴿ وَعُدَّا عَلَيْهِ حَقَّا الصَّلَاحِنَ بِالقِسْطُ وَالَّذِينَ عَامَنُواْ وَعَمُلُوا الصَّلِحِن بِالقِسْطُ وَالَّذِينَ عَمَلُهُ وَعَدَّ الوَاجِبُ بِحسَبِ أَنهُ تعالى كَمُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ جَمِيمٍ ﴾ [يونس: ٤]، فالمقدّرُ: الوَعْدُ الواجبُ بحسبِ أنهُ تعالى لا يُخلِفُ الميعادَ، لا أنّ العبدَ يوجبُ عليه ذلك بسببِ عملِه. وأمّا الجزاء من الثوابِ والعقاب، فهُو تابعٌ للبَعْثِ، أو ﴿ وَلَكِنَ آَكُ ثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهُ تعالى يَبعثُهم، أي: والعقاب، فهُو تابعٌ للبَعْثِ، أو ﴿ وَلَكِنَ آَكَ ثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهُ تعالى يَبعثُهم، أي: بمسألةِ البعْثِ التي مَبْناها على كونِه تعالى عاليًا بكلِّ المعلومات، قادِرًا على كلِّ المقدورات، كالفلاسِفةِ وأَضْرابِهم خذَهَمُ الله.

⁽۱) «إصلاح المنطق» ص١٢٧.

⁽٢) الذين لا يقولون بوجوبِ رعايةِ الأصلح على الله تعالى، ولا يوجبون على الله تعالى شيئًا.

شيء، لا ثوابُ عامِلٍ ولا غيرُه من مَواجِب الحِكْمة. ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ﴾ متعلَّق بها دلَّ عليه ﴿ بَكَ ﴾ أي: يَبْعثُهم لِيبيِّن هم. والضميرُ لمن يَمُوت، وهو عامٌّ للمؤمنين والكافرين. والذي اختَلَفُوا فيه: هو الحقّ. ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهِ يَكَ كَفَرُوا أَنَهُمُ ﴾ كذبوا في قولهم: ﴿ لَوَ شَكَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِ مِ مِن شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٣٥]، وفي قولهم: ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨]. وقيل: يجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿ وَلَقَدَّ بَعَثْنَا فِي صَلِّلَ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: بعثناه ليُبيِّن لهم ما اختَلَفُوا فيه، وأنهم كانوا على الضَّلالة قَبْلَه، مُفترين على الله الكَذِب.

[﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَوْمِ إِذَا آَرَدْنَكُ أَن نَّقُولَ لَكُركُن فَيَكُونُ ﴾ ٤٠]

﴿ فَوَلْنَا ﴾ : مُبتدأ، و ﴿ أَن نَقُولَ ﴾ : خَبرُه. ﴿ كُن فَيكُونُ ﴾ مِن (كانَ التامَّةِ التي بمعنى الحُدوثِ والوجود، أي : إذا أردْنا وجودَ شيء فليسَ إلّا أن نقولَ له : احدُث، فهو يَحدُث عَقِيبَ ذلك لا يتوقَف، وهذا مَثَل ؛ لأنَّ مُرادًا لا يَمتنِعُ عليه، وأنَّ وجودَه عند إرادته تعالى غيرُ متوقِّف، كو جودِ المأمور به عند أمْرِ الآمر المُطاعِ إذا وَردَ على المأمور المُطيعِ المُمتثِل، ولا قولَ ثَمّ. والمعنى: أنَّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله تعالى بهذه السُّهولة،

ويُؤيِّدُ أَنَّ الكلامَ في البَعْثِ قولُه: ﴿لِبُنَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى يَغْتِلْفُونَ فِيهِ ﴾ أي: في البَعْث، ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَبُمُ كَانُوا كَنْ فِيكِينَ ﴾ أي: في قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ اللهُ مَن يَمُوتُ ﴾، وكذا قولُه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُهَا لِشَعْتُ اللهُ مَن يَمُوتُ ﴾، الكامِلةِ والإرادةِ الشاملة، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿والمعنى: أنّ إيجادَ كلّ مقدورٍ على الله بهذه السُّهولة، فكيف يَمتنعُ عليه البَعْثُ الذي هُو مِن شِقِّ المقدورات؟».

قولُه: (لأنّ مرادًا)، نكِرة، واللامُ متّصلٌ بـ «مَثَل»، أي: أيّ مراديكونُ؟

وقولُه: (وأنّ وجودَه عندَ إرادتِه غيرُ متوقّف)، عطفٌ تفسيريٌّ، على أنّ مرادًا لا يَمتنعُ عليه. فَكَيْفَ يَمْتَنْعُ عليه البعثُ الذي هو من شقِّ المَقْدُورات! وقُرئ: (فيكونَ)؛ عطفًا على ﴿ نَقُولَ ﴾.

[﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَكُرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبُوِّ تَنَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ ٱكْرَدُّ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ ٤١ – ٤٢]

قولُه: (في (١) شِقَ المقدورات)، فيه توهيّن لأمرِ البَعْث، «الأساس»: قَعَدَ في شِقّ منَ الدّار: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقّ الثّيابِ، من عُرضِها ولا تَخْتَرْ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونَ»)، ابنُ عامرِ والكسائيُّ: بالنّصب، والباقونَ: بالرّفْع، قال الزّجّاجُ (٢): فالرّفعُ على: فهُو يكونُ، أي ما أرادَ الله فهُو يكونُ، والنّصبُ: إمّا على (٣): ﴿أَن تَقُولَ ﴾؛ أي: نقولَ فيكونَ، أو على أنهُ جوابُ ﴿ كُن ﴾. و ﴿قَوْلُنَا ﴾: رَفْعٌ بالابتداء، وخبَرُه ﴿ أَن نَقُولَ ﴾ معناه: ماذا أرادَ الله فهُو كائنٌ على كلّ حال، ولو أرادَ خَلْقَ الدُّنيا والسهاواتِ والأرضِ في قَدْرِ لَمح البصر لَقدَر، لكنّ العبادَ خوطِبوا بها يَعقِلون، فأعلَمَهمُ الله سهولة خَلْقِ الأشياء، فعُلِمَ أنهُ متى أرادَ الشيءَ كان، وليسَ أنّ الشيءَ قبْلَ أن يُخلَقَ موجودٌ.

وقال أبو علي (٤): ﴿ كُن ﴾ وإن كانَ على لَفْظِ الأمرِ، فليسَ القَصْدُ هنا الأمرَ وإنَّما هُو والله أعلم: الإخبارُ عن كوْنِ الشيءِ وحُدوثِه، وإلى هذا ذهَبَ أبو العبّاس، وسَيجيءُ تَمَامُ بحثِه في «يسَ».

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٨-١٩٩).

⁽٣) أي: إما عطفًا على، وهو لفظُ الزجاج.

⁽٤) يعنى الفارسي. انظر: «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٣٧).

وكلّما خَرَجُوا تَبِعُوهم فردُّوهم؛ منهم: بلال، وصُهيب، وخَبَّاب، وعَبَار. وعن صهيب: أنه قال لهم: أنا رجلٌ كَبير، إنْ كنتُ معكم لم أنفَعْكم، وإن كنتُ عليكم لم أضَرَّكم، فافتدى منهم بمالِه وهاجَر، فلمّا رآه أبو بكر رضي الله عنه قال له: رَبِحَ البيعُ أَضَرَكم، فافتدى منهم بمالِه وهاجَر، فلمّا رآه أبو بكر رضي الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ يا صُهيب، لو لم يَخْفِ الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ يريد: لو لم يَخلِقِ الله نارًا لأطاعه، فكيف وقد خلق! ﴿فِاللّهِ ﴾: في حَقَّه ولِوَجْهه. وحسنة ﴾: في حَقَّه ولوَجْهه. (لَنَنُوينَهُم تَبُوئةً حسنة. وفي قراءة عليٌّ رضي الله عنه: (لَنَنُوينَهُمْ)، ومعناه: إثواءةً حسنة. وقيل: لنَنزِلنَهم في الدنيا منزلةً حسنة؛ وهي الغَلَبةُ على أهلِ المَشْرِق والمَعرب. وعن على أهلِ المَشْرِق والمَعرب. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله عمرَ رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله فيه، هذا ما وَعَدَك ربُّك في الدنيا، وما ذخرَ لك في الآخرةِ أكثر. وقيل: لنبوً ننَهم

قولُه: (فكيفَ)، متعلِّقةٌ بمحذوف، تقديرُه: لو لم يَخلُقِ الله نارًا لأطاعَه، فكيفَ وقد خلَقَ، أي: لا يُطيعُ الله لخوفِ النار فتكونُ طاعتهُ لأغراضٍ وعِلَل، والعارفُ مَن يُطيعُ الله لله، ومعنى (لو) في الحديثِ ليس لامتناعِ الشيءِ لامتناع غيرِه، بل لمجرّدِ الفَرْضِ والتقدير.

قولُه: (﴿ فِي ٱللَّهُ ﴾: في حقّه)، أي: الذين هاجَروا مُخلِصينَ لوَجْهِ الله، لا لأمرِ آخَرَ دُنيَويّ، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «فمَن كانت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها أوِ امرأةٍ يتزوّجُها، فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه »، رواهُ الشّيخانِ وغيرُهما (١).

قولُه: (لَنُنزِلَنَّهُم في الدُّنيا منزلةً حسَنة)، يريدُ أنّ التَّبُوئة في المكانِ بمعنى إعطاءِ المنزِلة، فيجوزُ أن يُستعمَلَ في التمكينِ في الأرض، نحو: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّكُمْ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٠]، ولذلك قال: وهِي «الغلبةُ على أهلِ مكّة» إلى قولِه: «وعلى أهلِ المشرِق والمغرِب»، ولا يَبعُدُ أنْ يُقالَ: إنّ هذا هو الوعدُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿ وَعَدَاللَّهُ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ مِنكُرُ وَعَكِلُواْ وَلا يَبعُدُ أَنْ يُقالَ: إنّ هذا هو الوعدُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿ وَعَدَاللَّهُ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ مِنكُرُ وَعَكِلُواْ وَلَا يَبعُدُ اللَّهُ اللَّذِينَ عَلَيْهِمْ وَلَيْمَكِنَنَ الْمُمْ دِينَهُمُ الصَّالِحَدي لِنَسْتَخَلِفَ اللّذِينَ عَلَى اللّهِ أعلى اللّهِ الله أعلى اله أعلى الله أعلى الله أعلى الله أعلى الله أعلى اله أعلى

⁽١) سبق تخريجه.

مَباءةً حَسَنة؛ وهي المدينة، حيثُ آواهم أهلُها ونَصَرُوهم ﴿ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ الضميرُ للكفَّار، أي: لو عَلِمُوا أنَّ الله يَجمعُ لهؤلاءِ المُستضعفين في أيديهم الدُّنيا والآخرة، لرَغِبوا في دِيْنهم. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى المُهاجِرين، أي: لو كانوا يَعلمون ذلك لزادُوا في اجتهادِهم وصَبْرِهم ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ على: هُمُ الذين صَبروا، أو: أعني الذين صَبروا، وكلاهما مَدْح، أي: صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطَنِ الذي الذين صَبروا، وكلاهما مَدْح، أي: صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطَنِ الذي هو حَرَمُ الله المحبوبِ في كلِّ قلب، فكيف بقُلوبِ قومٍ هو مَسقَطُ رُؤوسهم، وعلى المُجاهَدة وبَذْلِ الأرواح في سبيلِ الله.

[﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّارِجَالَا نُوجِىٓ إِلَيْهِمْۚ فَسَنَالُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُعْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبِيَّنَتِ وَٱلزَّبُرُّ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ [23-23]

قالت قُريش: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بَشرًا، فقيل: ﴿وَمَا آرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّارِجَالَا يُوحَى إِلَيْهِمْ ﴾ على ألسِنةِ الملائكة ﴿فَشَالُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ وهم أهلُ الكِتاب؛ ليُعلموكم أنَّ الله لم يَبعَثْ إلى الأُممِ السالفة إلّا بَشرًا. فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قولُه ﴿ بِالْبَيِّنَتِ ﴾؟ قلت: له متعلَّقات شتَّى؛ فإمَّا أن يتعلَّق بـ (ما أرسلنا) داخلًا تحت حُكمِ الاستثناء مع ﴿ رِجَالًا ﴾، أي: وما أرسَلْنا إلّا رِجالًا بالبيِّنات، كقولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا بالسَّوط؛

قولُه: (قالت قُريشٌ: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا)، هذا التقريرُ يقتضيهِ قولُه: ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا قَبْلُكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ مِن جهةِ (١) «ما» و «إلا»، لأنهم إنّا يتَلقّى بهما المُخطِئُ المُصِرُّ على خطابِه، المبالغُ في إنكارِه.

قولُه: (و﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ على: هم الذين صبَروا)، أي: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ واردٌ على: همُ الذينَ صبَروا، أو: أعني، كلاهُما لإرادةِ المَدْح.

⁽١) من قوله: «المدح» آخر الفقرة السابقة إلى هنا سقط من (ف).

لأنَّ أَصْلَه: ضربتُ زيدًا بالسَّوط؛ وإما بـ ﴿رِجَالًا ﴾ صفةً له، أي: رجالًا مُلتبِسين بالبيِّنات. وإمَّا بـ ﴿أَرْسَلْنَا ﴾ مُضمَرًا، كأنها قيل: بِمَ أُرسِلوا؟ فقلت: بالبيِّنات، فهو على كلامَيْن، والأوَّلُ على كلام واحد. وإمَّا بـ (يوحى)، أي: يُوحى إليهم بالبيِّنات. وإمّا بـ ﴿لَاتَعْلَمُونَ ﴾، على أنَّ الشَّرْطَ في معنى التَّبْكيت والإلزام، كقول الأجير: إن

قولُه: (لأنّ أصلَه: ضرَبْتُ زيدًا بالسّوْط)، يعني: "إلّا" مِن حيثُ اللفظُ لَغُوّ، والاستثناءُ على خلافِ المشهور، عن بعضِهم، التقديرُ: لم يوجَدْ ضَرْبٌ منهُ أصلًا، لا بالسَّوْطِ ولا غيره. وقال أبو البقاء: في تعلُّقِ ﴿ بِٱلْبَيِنَاتِ ﴾ بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ بمعنى: أرسَلْناهُم بالبيّنات (١) ضَعفٌ (٢)؛ لأنّ ما قبلَ إلا لا يعمَلُ فيها بعدَها إذا تَمّ الكلامُ على ﴿ إِلَّا ﴾ وما يكيها، إلاّ أنهُ قد جاء في قولِ الشاعر:

نُبَّتُتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَلا يُعذَّبُ إِلَّا اللهُ بِالنَّارِ (٣)

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: لك أن تقولَ: ما ضرَبَ إلّا عمْرًا زيدٌ، وما ضرَبَ إلّا زيدٌ عمْرًا، فتُقدِّمَ وتُؤخِّر، إلّا أنّ هذا التقديمَ والتأخيرَ لمّا استلزَمَ قَصْرَ الصَّفةِ قبْلَ تمامِها على الموصوف، قلّ دورُه في الاستعمال (٤).

قولُه: (والأوَّلُ)، قال: في الأوَّلينَ والأوَّلِ، نظرًا إلى أنهُ لا إضهارَ فيه.

قولُه: (وإمّا بـ ﴿ لَا تَعْلَمُونَ ﴾)، على أنّ الشّرطَ في معنى التبكيتِ والإلزام، لأنّ ﴿ إِن ﴾ (٥) استُعمِلتْ في أمرٍ مقطوع معلوم، وذلكَ أنّ الكلامَ مع قُريْش كما قال: «قالوا: الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، فقيل: ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسَـّالُوٓاً أَعْلَىٰ مِن أَن يكونَ رسولُه بشَرًا»، فقيل: ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسَـّالُوٓاً

⁽١) قوله: «بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ بمعنى: أرسلناهم بالبينات، سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ف): ضعيف. وهو خطأ.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٦). والبيت المذكور ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٠١) من غير عزو لأحد.

⁽٤) «مفتاح العلوم»، ص١٣٣.

⁽٥) سقط لفظ «إن» من النسخة (ح).

كنتُ عملتُ لكَ فأعطِني حقِّي. وقولُه: ﴿فَتَتَكُوّا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة. وأهلُ الذِّكر؛ لأنه موعظةٌ وتنبيهٌ للتقدِّمة. وأهلُ الذِّكر؛ لأنه موعظةٌ وتنبيهٌ للغافلين. ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ يعني: ما نَزَّلَ الله إليهم في الذِّكر ممّا أُمِروا به ونُهُوا عنه ووُعِدوا وأُوعِدُوا، ﴿وَلَعَلَهُمْ يَنَفَكَّرُونَ ﴾: وإرادة أن يُصغُوا إلى تنبيهاتِه فيتنبَّهوا ويتأمَّلوا.

[﴿ أَفَا مِنَ ٱلَّذِينَ مَكُرُوا ٱلسَّيِّئَاتِ أَن يَغْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْنِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَغَوُّفِ فَإِنَّ وَيَثْكُمُ لَرَهُوفَ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَغَوُّفِ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَهُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ 20 - 22]

﴿ مَكَرُوا السَّيِّاتِ ﴾ أي: المُكَراتِ السيِّئات، وهم أهلُ مكَّة، وما مَكَّروا به

أَهْ لَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيَنَتِ وَٱلزَّبْرِ *، وقد عَلِمَ وحقّق أَن قُريشًا لم يكونوا عالِينَ بالبيِّناتِ والزَّبُر، فتعليقُه بالسؤالِ يفيدُ التبكيتَ والإلزام، يعني: لا ارتيابَ في أنّكم غيرُ عالمِينَ بها، ولستُم أيضًا ممّا تُسألونَ عنهم؛ لأنّكم تعلَمونَ أنّهم لا يجيبونكم إلّا بها ذكرْنا، مِن أنّا ما أرسلْنا مِن قبلِه إلّا رِجالًا يُوحَى إليهم، فلم يَبْقَ لكم طريقٌ سِوى التسليمِ والإذعان، وعليه قولُه: «إن كنتُ عمِلتُ لك (١) فأعطِني حقي»، وصاحبُ «المفتاح» أخرَجَ هذا المثلّلُ في مَعرِضِ النّفي، حيثُ قال: ومنه ما قد يقولُ العامِلُ عندَ القاضي بالعَمالةِ إذا امتَدّ التسويفُ وأخذَ يُترجِمُ عن الجِرمان: إن كنتُ لم أعمَلُ فقولوا: أقطَع الطّمَعَ، نزَّهُم لتوهُم أن يَحْرِموه منزلةَ مَن لا يعتقِدُ أنهُ عَمِلَ مُجهّلًا (٢).

قولُه: (﴿ فَسَتَلُوٓا أَهَـلَ ٱلذِّكِرِ ﴾: اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة)، يعني: في هذا الوجه، ليسَ باعتراضٍ وليسَ بجوابِ للشّرط، لتقَدُّمِه عليه، لكنّهُ دالٌ عليه.

قولُه: (وهم أهلُ مكَّةَ وما مكروا به)، أي: الضَّميرُ في ﴿ مَكَرُوا ﴾ لأهلِ مكَّة، والمرادُ

⁽١) سقط لفظ «لك» من النسخة (ف).

⁽۲) «مفتاح العلوم»، ص١٠٥.

رسولَ الله ﷺ ﴿فِي تَقَلِّمِهِمْ ﴾: مُتقلِّبِينَ فِي مَسايرِهم ومَتاجرهم وأسبابِ دُنياهم. ﴿عَلَى تَغَوُّنِ ﴾: متخوِّفين؛ وهو أن يُهلِكَ قومًا قبْلَهم فيتخوَّفوا فيأخُذَهم بالعذاب وهم متخوِّفون متوقِّعون، وهو خلاف قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾. وقيل: هو مِن قولِك: تخوَّفُتُهُ وتخوَّنْتُه؛ إذا تنقَّصْتَه. قال زُهير:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

أي: يأخذهم على أنْ يتنقَّصَهم شيئًا بعد شيء في أنفُسِهم وأموالهِم حتى يَهلِكُوا. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه قال على المنبر: ما تقولون فيها؟ فسَكَتُوا، فقام شيخٌ من هُذيل، فقال: هذه لُغَتُنا: التخوُّف: التنقُّص. قال: فهل تعرفُ العربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرنا. وأنشدَ البيت. فقال عمر: أيها الناس، عليكم

بالمكر: ما مكروا به في دارِ النّدوة، الرّاغب: المكرُ: صَرْفُ (١) الغيرِ عمّا يقصِدُه بحِيلة (٢).

قولُه: (وهُو خلافُ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾)، كأنه قيل: أو يأتيهم العذابُ من حيث لا يشعرونَ ومِن حيثُ يَشعرونَه.

قولُه: (مِن قولِك: تخوّفتُه وتخَوّنتُه)، الرّاغب: تخَوّفْناهم: تنقّصناهُم تنقُّصًا اقتضاهُ الخوفُ منه، والتخوُّفُ: ظهورُ الخوفِ منَ الإنسان، قالَ الله عزّ وجلّ: ﴿ أَوْ يَأْخُذُهُمْ عَلَى تَغَوُّفِ ﴾ (٣).

قولُه: (تخوّف الرّحْلُ منها)، البيتُ (٤): تامِكًا: أي: سنامًا مُشرقًا. الأساس: صوفٌ قَرِدٌ: ملتصِقٌ مُتلبّد. الجَوهريّ: سَحابٌ قَرِدٌ: يَركَبُ بعضُه بعضًا، والنّبعُ: شجرٌ يتّخَذُ منهُ القِسِيّ، والسّفَنُ، بالتحريك: المِبْرَد، يَصِفُ ناقةً أثّر الرّحْلُ في سَنامِها، وتَنقّصَ، كما يَنقُصُ المِبْرَدُ منَ العُود.

⁽۱) سقط لفظ «صرف» من (ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٧٢.

⁽٣) المصدر السابق، ص٣٠٣، ٣٠٥.

⁽٤) لم أجده في ديوان زهير. والبيت قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: هو لذي الرّمّة كما في «تاج العروس» (٣٥: ١٩٣)، وقيل لأبي كبيرِ الهذلي، وقيل لغيره.

بِدِيْوانكم لا يَضِلّ. قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّة؛ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم. ﴿ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَهُونُ رَحِيثُ ﴾ حيثُ يَحلُمُ عنكم، ولا يعاجِلُكم مع استحقاقِكم.

[﴿ أُوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَاخَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ يَنَفَيَّوُا ظِلَالُهُ، عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآبِلِ سُجَّدًا يَلَهِ وَهُمْ

قُرئ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوًا ﴾ و ﴿ يَنْفَيَوُا ﴾ بالياء والتاء. و ﴿ مَا ﴾ موصولةٌ بـ ﴿ خَلَقَ اللَّهُ ﴾ ، وهو مبهَم، بيانُه: ﴿ مِن شَيْءٍ يَنْفَيَوُا ظِلَنَلَهُ ، ﴾ . واليَمين: بمعنى الأيْهان. و ﴿ سُجَدًا ﴾ : حالٌ من الظّمال. ﴿ وَهُمُ ذَخِرُونَ ﴾ : حالٌ من الضّمير في ﴿ ظِلَنَلُهُ ، ﴾ ؛ لأنه في معنى الجَمْع ؛

قولُه: (بديوانِكم)، المُغرِب: الدِّيوانُ: الجَريدة، مِن دَوِّنَ الكَتُبَ: إذا جَمَعها، لأنَّه قِطعٌ مِنَ القراطيس مجموعة. ويُروى أنَّ عُمَرَ رضيَ الله عنهُ أوَّلُ مَن دَوِّن الدَّواوينَ، أي: رتَّبَ الجَرائدَ للوُلاةِ والقُضاة (١).

قولُه: (لا يَضِل)، مجزومٌ؛ لأنهُ جوابٌ لقولِه: عليكُم، وهُو بمعنى الأمرِ، وفي «اللُّبابِ»: عليكُم بدِيوانِكم لا تَضِلّوا.

قولُه: (قُرِئَ: «أولم يَروًا» و«يتفيؤا»)، «أولم تروًا» بالتاءِ الفَوْقانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء.

أبو عمْرو: «تَتَفَيّأُ» بالتاءِ الفَوْقانيّ(٢)، والباقون: بالياء.

قولُه: (﴿ سُجَّدًا ﴾: حالٌ منَ الظِّلال، ﴿ وَهُمْ دَخِرُونَ ﴾: حالٌ منَ الضميرِ في ﴿ ظِلَنَلُهُ ، ﴾)، فالمعنى: ظِلالهُم ساجِدة، وهُم في أنفُسِهم مُتواضِعونَ صاغِرونَ، فيتّفقُ الباطنُ معَ الظاهر.

فإنْ قلتَ: لمَ جعَلَ الحال الثانيةَ حالًا منَ الضّميرِ في ﴿ظِلَالُهُۥ ﴾، ولم يُجعَلُ منَ الضّميرِ المرفوع(٣) المحذوفِ العائدِ إلى الموصول؟

⁽١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢٩٩).

⁽٢) وحُجَّتُه أن كلّ جُمع خالفَ الآدميين فهو مؤنّث، تقول: هذه المساجد، وهذه الظلال، وحُجّةُ مَن قرأ بالياءِ أنّ الفِعلَ إذا تقدّمَ جازَ التذكيرُ منه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص ٣٩١.

⁽٣) في (ط): «المفعول».

وهو ما خَلقَ الله من كلِّ شيء له ظلّ، ومجمِعَ بالواو؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصاف العُقَلاء، أو لأنَّ الدُّخورَ من أوصاف العُقلاء، أو لأنَّ في مجملة ذلك مَن يَعقِل؛ فغُلِّب. والمعنى: أو لم يرَوْا إلى ما خَلقَ الله من الأجْرام التي لها ظِلالٌ متفيِّئة عن أيهانها وشهائِلها! أي: عن جانبَيْ كلِّ واحد منها وشقَّيه؛ التي لها ظِلالٌ متفيِّئة عن أيهانها لجانِبَي الشيء، أي: ترجعُ الظِّلالُ مِن جانبٍ إلى استعارةٌ من يَمينِ الإنسان وشِهاله لجانِبَي الشيء، أي: ترجعُ الظِّلالُ مِن جانبٍ إلى

قلتُ: لأنهُ حالٌ مؤكّدة، فإذا جعَلْتَ الظّلالَ ساجدة، يلزَمُ منهُ المبالغةُ في سُجودِ الأجرامِ بالطريقِ الأولى، وهُو معنى الدُّخور، فيقعُ الحالُ تأكيدًا، كها في قولِه: ﴿ثُمَّ وَلَيْتُم الْجرامِ بالطريقِ الأولى، وهُو معنى الدُّخور، فيقعُ الحالُ تأكيدًا، كها في قولِه: ﴿ثُمَّ وَلَيْتُم مُدَّرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] ولا يُفيدُ الأول هذا المعنى، وفيه إدماجٌ لمعنى تسخير الأجرام العُلويّة؛ لأنّ الظّل إنّها يحصلُ مِن حرَكاتِ الكواكِب والشّمس، ولمّا بيّن ذلك، وأرادَ أنْ يُبيّنَ الاختصاصَ وأنّها تسجُدُ لله لا لغيرِه، قال: ﴿ وَيَقَيْسَجُدُ ﴾، قال القاضي: قولُه: ﴿ سُجَدَالِلهِ وَهُمُ دَنِخُونَ ﴾ هما حالانِ منَ الضّميرِ في ﴿ ظِلْللهُ ﴾، والمرادُ منَ السُّجودِ: الاستسلامُ، سَواءٌ كان بالطّبْعِ أو الاختيار، يقال: سجَدَتِ النّخلةُ: إذا مالَتْ لكثرةِ الحِمْل، وسجَدَ البعيرُ: إذا طأطاً رأسَهُ ليُركَب، والمعنى: تَرجِعُ الظّلالُ بارتفاعِ الشّمسِ وانحدارِها مُنقادةً لما قُدِّرَ لها من التفيّق، أو واقعةً على الأرض مُلتصِقةً بها على هيئةِ الساجِد، والأجرامُ في أنفُسِها أيضًا صاغرةٌ منقادةً لأفعالِ الله فيها (١).

قَالَ أَبِو البِقَاء: ﴿ سُجَّدًا ﴾ حالٌ من الظِّلال، ﴿ وَهُمُ دَخِرُونَ ﴾ حالٌ منَ الضّميرِ في ﴿ سُجَّدًا ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا ثانيةً معطوفة (٢٠).

قولُه: (وجُمِعَ بالواو؛ لأنّ الدُّخورَ مِن أوصافِ العُقَلاء)، وذلك أنّ مَن لا يَعقِلُ إذا وُصِفَ بصفةِ العُقلاءِ أُجرِيَ مُجرى العُقلاءِ في الاستعمالِ، وإذا حُكِمَ على العُقلاء، وغيرِ العُقلاء، تغير العُقلاء، تغلّبَ العُقلاءُ "كم على غيرهم.

قولُه: (استعارةٌ)، خبرُ مبتدأٍ محذوف، أيْهانُ الظِّلال وشهائلُ الظِّلال في قولِه تعالى:

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠١).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٧).

⁽٣) قَولُه: «تغَلّبَ العُقَلاء»: سقط من النسخة (ح).

جانب مُنقادةً لله، غيرَ مُمتنِعة عليه فيها سخَّرَها له من التفيُّق، والأَجْرامُ في أَنفُسِها داخرةٌ أيضًا، صاغرةٌ مُنقادةٌ لأفعالِ الله فيها، لا تَمتنِع.

[﴿ وَلِلَّهِ يَسْتُجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَةِ وَٱلْمَلَتِ كَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبُرُونَ * ٤٩ - ٥٠] * يَخَافُونَ رَبُّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ٤٩ - ٥٠]

﴿ مِن دَآبَةِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِم في السهاواتِ وما في الأرض جميعًا، على أنَّ في السهاواتِ خَلْقًا لله يدِبُّون فيها كها يَدِبُّ الأنَاسِيُّ في الأرض، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويُراد بها في السهاوات: الخَلْقُ الذي يقالُ له: الرُّوح، وأن يكونَ بيانًا لِما له الأرض وحْدَه، ويرادُ بها في السهاوات: الملائكة، وكرَّر ذِكْرَهم على معنى: والملائكة خصوصًا مِن بَيْنِ الساجدين؛ لأنهم أطوَعُ الحَلْق وأعبَدُهم. ويجوزُ أن يرادَبها في السهاوات: ملائكةُ الأرض مِن الحَفَظةِ وغيرِهم. في السهاوات: ملائكتُهنّ. وبقوله: ﴿ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ ﴾: ملائكةُ الأرض مِن الحَفَظةِ وغيرِهم. فإلى قال قلت: سجودُ المكلّفين عمَّا انتَظمَه هذا الكلامُ خلافُ سجودِ غيرهم، فكيف فإن قلت: سجودُ المكلّفين عمَّا انتَظمَه هذا الكلامُ خلافُ سجودِ غيرهم، فكيف

قولُه: (منَ التفيُّؤ)، بيانُ ما سخّرَها لهُ، تتفَيّأُ: تتفَعّلُ منَ الفَيْء، يقال: فاء يَفيءُ فَيْتًا، إذا رجَع.

قولُه: (الخَلْق الذي يُقالُ لهُ: الرُّوحُ)، فعلى هذا الرُّوحُ غيرُ الملائكة، وقال فيه: الرُّوحُ جَبريل، أو أَفْرَده عنهم لشَرَفِه، لقولِه تعالى: ﴿ نَنَزَّلُ ٱلْمَلَكَ كَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ وقيل: خَلْقٌ منَ الملائكةِ لا تَراهُم الملائكةُ إلّا تلك اللّيلة.

قولُه: (والملائكةُ خصوصًا مِن بينِ السّاجِدين)، يريدُ أنهُ تعالى لمّا عَمّ مَن يَتأتّى منهُ السَّجودُ في قولِه: ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِ ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِ ٱلْأَرْضِ ﴾، ثُمّ خَصّ مِن بينِهم هذا الجِنسَ منَ المكلّفينَ في قولِه: ﴿ وَٱلْمَلَتُهِ كَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكَمِّرُونَ ﴾، ذلّ على أنهم أولى وأقدَمُ في هذا النّوع من العبادة، ثُمّ تمّمه بقولِه: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكَمِّرُونَ ﴾.

[﴿]عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآبِلِ ﴾: استعارةٌ مِن يمينِ الإنسانِ وشِمالِه لجانبي الشيءِ(١).

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

عبر عن النوعين بلفظ واحد؟ قلت: المرادُ بسُجودِ المكلَّفين: طاعتُهم وعِبادتهم، وبسُجودِ غيرهم: انقِيادُه لإرادة الله، وأنها غيرُ مُمتَنِعةٍ عليها، وكلا السجودَيْن يجمعُها معنى الانقياد؛ فلمْ يَختلِفا؛ فلذلك جازَ أن يعبرَ عنها بلفظ واحد. فإن قلت: فهلا جيء بـ «مَن» دون ﴿مَا﴾؛ تغليبًا للعُقلاءِ من الدوابِّ على غيرِهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ «مَن»؛ لم يكن فيه دليلٌ على التَّغليب؛ فكان مُتناوِلًا للعُقلاءِ خاصة؛

قولُه: (وكِلا السَّجودَيْنِ يجمَعُها معنى الانقيادِ فلم يَختلِفا)، «الانتصاف»: استَدلَّ بالآيةِ مَن أجازَ استعالَ المُشترَكِ في معْنَيَيْهِ وفي حقيقتِه ومجازِه شمولًا، والزِّخشَريُّ يُنكِرُه في مواضعَ مِن كتابِه، فحمَلَهُ على القَدْرِ المُشترَكُ وجعَلَهُ مُتواطئًا ليَسلَمَ منَ الجَمْع بينَ الحقيقةِ والمجاز، ويُبطِلُه أنَّ الآيةَ آيةُ سَجْدة، وفيه دليلُ على أنّ المرادَ منَ السُّجودِ المذكور: ما هُو منسوبٌ إلى المكلّفِ منَ الفعلِ المتعارَفِ شَرْعًا، فيبطُلُ القولُ بالقَدْرِ المشترَكُ(۱).

قلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿يَسُجُدُ ﴾ واردٌ على عمومِ المجازِ الذي يكونُ كلُّ منَ الحقيقةِ والمجازِ فَرْدًا مِن أفرادِه، والمكلّفُ إنّها يسجُدُ لمقتضى ما يُناسبُه.

الراغب: السُّجودُ أصلُه: التَّطامُنُ والتذَلُّل، وجُعِلَ ذلك عبارةً عن التذلُّل لله وعبادتِه، وهُو عامٌ في الإنسانِ وغيرِه، وذلك ضَرْبان: اختياريُّ: وليسَ ذلك إلاّ للإنسانِ (٢) وبه يَستجِقُ الثواب، قالَ الله تعالى: ﴿ فَأَسْجُدُواْ لِللّهِ وَاعْبُدُواْ ﴾. وتَسخيريُّ، وهُو للإنسانِ وغيرِه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ يَسّجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ طُوّعًا وَكَرُهًا ﴾ [الرعد: ١٥] الآية، وهُو الدِّلالةُ الصّامتةُ الناطقةُ المُنبِّهةُ (٣) على كونها مخلوقةً، وأنها خلقُ فاعل حكيم، قولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ يَسَجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ مِن دَابَةٍ وَٱلْمَلَئِمِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكُمْرُونَ ﴾ ينطوي على النّوعين (٤).

قوله: (لم يكن فيه دليل على التغليب)، قلت: ما أبيَّنَه (٥) من دليل، فإنه لو جيء

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۰۹).

⁽٢) قوله: «وغيره، وذلك ضَربان: اختياريٌّ: وليسَ ذلك إلا للإنسان» سقط من (ح).

⁽٣) في (ط) «المشبّهة».

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٣٩٦ بتصرُّفٍ ملحوظٍ في العبارة.

⁽٥) في (ط): «ما أبين»، وأصلحناه بحسب السياق.

فجيء بها هو صالحٌ للعُقلاءِ وغيرِهم؛ إرادةَ العُموم. ﴿ يَخَافُونَ ﴾ يجوزُ أَن يكون حالًا من الضَّمير في ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾، أي: لا يَسْتَكْبِرُ ون خانفين، وأن يكونَ بيانًا لنفْي الاستكبار وتأكيدًا له؛ لأنَّ مَن خاف الله لم يَسْتَكبِرْ عن عبادته. ﴿مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ إنْ علَّقته بـ ﴿ يَخَافُونَ ﴾؛ فمعناه: يَخافونه أن يُرسِلَ عليهم عَذابًا مِن فوقهم، وإنْ علَّقته بـ ﴿ رَبَّهُم ﴾ حالًا منه؛ فمعناه: يَخافون ربَّهم عالِيًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿ وَهُو ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ

ب (مِن)، وبُيِّنَ بقوله: ﴿ مِن دَابَةٍ ﴾ ، والدابة كما صَرَّحَ في قوله تعالى: ﴿ فَينَهُم مَّن يَمْشِي عَلَى المُميِّز وغيرِ المُميِّز » لكفى به دليلاً فظاهرًا على التغليب، ولكن إنها اختير «ما» للوصفية المشعرة بالتواضع والاستصغار، لاقتضاء السجود ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَ الأَرْضُ كُلُّ لَهُ وَيَنِنُونَ ﴾ كأنه جاء بـ (ما) دون (مَن) تحقيرًا لهم وتصغيرًا لشأنهم. ومما يَعضُدُه أن هذه الآية معطوفة على الآية السابقة عطف الخاص على العام، وقد فُصِلَت السابقة بقوله: ﴿ وَهُمُ دَنِخُونَ ﴾ . وأما تكريرُ ذِكرِ الملائكة على الوجه الثاني في الكتاب فتعريضٌ بمن عند الملائكة، وأنهم أحرياء بأن يخضعوا لله تعالى، ويتضاء لوا لجلاله عز وجل، ومن ثمّة: أتبعه بقوله: ﴿ لاَنَنْ غِذُوا إِلَىٰ هَيْنِ بَانَ يُخْطَعُوا لله تعالى، ويتضاء لوا لجلاله عز وجل، ومن ثمّة: أتبعه بقوله: ﴿ لاَنْ مَنْ أَلَا اللّه عَلَىٰ اللّه عَلَىٰ وَاللّه أَعْلَمُ (١) .

قولُه: (﴿ يَمَافُونَ ﴾ يجوزُ أَن يكونَ حالًا)، وأن يكونَ بَيانًا لنَفْيِ الاستكبارِ وتأكيدًا له، الانتصاف: الثاني أصَحُّ؛ لأنّ الحالَ تُعطي انتقالًا وتُوهِمُ تقييدًا، والواقعُ عدَمُ استكبارِهم مطلقًا غيرَ مقيّدِ بحال(٢).

قولُه: (إنْ عَلَقْتَه بِ ﴿ يَخَافُونَ ﴾)، أي: جعلته متّصِلًا به وتَتِمّةً لمعناهُ، ولم تُرِدْ به تعلَّق المعمولِ بالعامل، فعلى هذا ﴿مِن فَوْقِهِمْ ﴾: متعلِّق بمتعلِّق ﴿ يَخَافُونَ ﴾، يدُلُّ عليه جَعْلُ المصنِّف «أن يُرسَلَ » بدَلًا منَ الضّميرِ في «يخافونَه»، ويُمكنُ أن يُقدّرَ: ويخافونَ عذابَ رجِّم كائنًا مِن فوقِهم.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُها من (ط).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٠).

عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُ مَّ قَنْهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفيه دليلٌ على أنَّ الملائكة مُكلَّفون مُدارُون على الأمْرِ والنَّهي والوَعْد والوَعيد كسائرِ المكلَّفين، وأنهم بَيْنَ الخوفِ والرَّجاء.

[﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا نَنَّخِذُوٓا إِلَىٰ هَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۚ إِنَّمَا هُوَ إِلَنَّهُ وَحِدُّ فَإِيَّنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ ١ ٥]

قولُه: (دالٌ على شَيْئينِ، على الجِنسيّة والعدّد)، وفيه أنّ العددَ عارٍ عن الدِّلالةِ على ماهيّةِ المعدودِ، فيجوزُ أن يكونَ بيانًا لأحَدِ مفهومَيْه.

قولُه: (والذي يُساقُ إليه الحديثُ هُو العدَد)، «هو العدد»: خبرُ «أنَّ»، و «الذي يُساقُ إليه الحديثُ» تفسيرٌ لقولِه: «المَعْنيَّ به»، و «شُفِع»: جوابُ «إذا».

⁽١) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

لو قلت: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَا ۗ﴾، ولم تؤكُّدُه بـ ﴿وَنَحِدُّ ﴾، لم يَحسُن، وخِيْلَ أنك تُثبِتُ الإلهيَّةَ لا

قولُه: (لو قلت: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ ﴾، ولم تؤكَّدُه بـ ﴿وَحِدُ ﴾، لم يَحسُنْ، وخِيلَ أَنَّك تُثبِتُ الإله الوَحْدانيّة)، قال صاحب «التقريب»: فيه نظرٌ، إذْ «إله » يُطلَقُ على الجِنس مجرّدًا عن العدَد (١)، فجاء فيه التخييل، وأمّا ﴿إِلَنهَ يَنِ ﴾ فلا يُتخيّل فيه غير التثنية، مع أنه المبحث، وفي حاشية «التقريب»: وفي الأصلِ نظرٌ؛ لأنّ نحوَ إله وُضعَ للجِنْسِيّة، والوحدةُ لا يجيءُ التخيّلُ أيضًا إذا جُرِّدَ عن الواحِد، وإن وُضِعَ للجِنسيّةِ المُطلَقة لم يكنْ شَفْعُه بالواحدِ تأكيدًا، إذِ التأكيدُ: تَقُويةُ ما فُهِمَ منَ الأوّل، والمُقدّر عدَمُ دِلالتِه على الوحدة.

وقلتُ: إنّ المصنّف لمّ ابيّنَ دِلالةَ الوَضْع أوّلا، وأنّ مثلَ رجُلٍ ورجُلَينِ معدودانِ فيها دِلالةً على العدد، بُني عليه معنى التأكيد، واستدلّ باستواءِ مؤدّى اللّفظينِ _ أعني: ثلاثة رجالٍ، ورجلين (٢) _ في المقصودِ (٣) مِن إرادةِ المعدودِ مع العدد، فلو لم يحمِلْ شَفْعه بالواحدِ على التأكيدِ وبَيانِ الغرض، لكان زائدًا، فوجَبَ المصيرُ إلى التأكيد، ولأن التأكيدَ إنّما يصارُ إلى التأكيدِ وكيّل لفظٍ أخلِيَ عن التأكيدِ لا إليه لاحتمالِ ما عسى أن يتوهم السامعُ خلاف المقصود، وكلُّ لفظٍ أخلِيَ عن التأكيدِ لا يمنعُ الاحتمال، وقد نصّ الزجّاجُ: أنّ ﴿ أَثَنينِ ﴾: توكيدٌ لقولِه: ﴿ إِلنَهَيْنِ ﴾، كـ «الواحد» في عولِه: ﴿ إِلنَهُ وَبُحِدٌ ﴾ (٤).

وقال الإمامُ: إنّ ﴿ إِلَهَ يَنِ ﴾ : لفظٌ واحدٌ يدُلُّ على أمرَيْن: ثبوتِ الإله، وثبوتِ التعدُّد، فإذا قيلَ: ﴿ لَا نَنَّخِذُوۤ أَ إِلَهَ يَنِ ﴾ لم يُعرَفْ منهُ أنّ النهي وقَعَ عن إثباتِ الإلهِ أو عن إثباتِ التعدُّدِ فقَطْ، التعدُّدِ أو عن مجموعِها، فلمّا شُفِعَ بقولِه: ﴿ أَتَنَيْنِ ﴾ ثبَتَ أنّ النّهي عن إثباتِ التعدُّدِ فقَطْ، وكذا عن صاحبِ «المفتاح» (٥٠).

⁽١) في النسخة (ح): المعدود.

⁽٢) في النسخة (ف): ورجلان.

⁽٣) في النسخة (ح) و(ط): «فيها يقصدُه منهما».

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٤).

⁽٥) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

الوحدانيّة؟ ﴿ فَإِيّنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ نقلٌ للكلام عن الغَيْبة إلى التكلُّم، وجاز؛ لأنَّ الغالبَ هو المتكلِّم، وهو من طريقةِ الالتِفات، وهو أبلغُ في التَّرهيبِ من قوله: وإيَّاهُ فارهبون، ومِن أنْ يجيءَ ما قبْلَه على لفظِ المتكلِّم.

وأمّا بيانُ النّظم فإنّ قولَه: ﴿ وَقَالَ اللّهُ لَا نَنَجُدُوٓا إِلَهَ يَنِ اثّنَيْنِ ﴾ الآية، معطوفٌ على قولِه: ﴿ مَاخَلَقَ اللّهُ مَاخَلَقَ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

قولُه: (وجازَ لأنّ الغائب)، أي: وجازَ النّقُلُ؛ لأنّ الغائبَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَكُ وُخِدٌ ﴾ هُو بعينِه المتكلِّمُ في قولِه: ﴿فَإِنَّكَى فَأَرْهَبُونِ ﴾؛ لأنّ شريطةَ الالتفاتِ هُـو الانتقالُ مِن إحدى الصّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، لمفهوم واحد.

قولُه: (وهُو أَبلَغُ فِي الترهيبِ مِن قولِه: فإيّاهُ (٢) فارْهَبون)، لِما أنّك تجدُ في الانتقالِ منَ الغَيْبةِ إلى المواجَهةِ هازًّا (٣) مِن نفْسِ المخاطَب ما لا تجدُ إذا استمرَ رْتَ على لَفْظِ الغَيْبة.

وقوْلُه: (ومِن أن يجيءَ ما قبلَه على لفظِ المتكلِّم)، أي: هذا الانتقالُ والاختلافُ أبلغُ مِن أن يُجاءَ به على سَنَنِ واحد، وهُو أن يجيءَ على لفظِ الغَيْبةِ كما يقالُ: إنّما هُو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يَجِيءَ ما قبلَه على لفظِ التكلُّم، كما يقال (٤): إنّما أنا إلهٌ واحدٌ فإيّايَ فارهبون. قال صاحبُ «الفرائد»: فائدةُ الالتفاتِ أنْ يُعلَم أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّم، لا غيرُه؛ لأنه لمّا أفادَ قولُه: ﴿لَانَتَخِذُوا إِلَنهَ يُنِ آثَنَيْنِ ﴾، وأفادَ قولُه: ﴿إِنَّمَا هُو إِللهُ وَخِدَ ﴾ الأمرَ باتّخاذِ الواحِد، وجَبَ أن يُبيّنَ أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّم، فعبّرَ عن ذلك بقولِه: ﴿فَإِنَّكَى فَارَهُبُونِ ﴾.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ٤٨).

⁽٢) كذا في الاصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإياه».

⁽٣) قوله: «هازًّا» سقط من (ف)، وفي (ح): «مارًّا».

⁽٤) من قوله: «إنّما هو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يجيءَ» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَلَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ لَنْقُونَ ﴾ ٥٦]

﴿ اَلَّذِينُ ﴾: الطاعة ﴿ وَاصِبًا ﴾ حالٌ عَمِلَ فيه الظَّرف. والواصب: الواجِبُ الثابت؛ لأنَّ كلَّ نِعْمَةٍ منه، فالطاعةُ واجبةٌ له على كلِّ مُنعَم عليه. ويجوزُ أن يكونَ من الوَصَب، أي: وله الدِّين ذا كُلْفة ومشقَّة؛ ولذلك سمِّي تكليفًا. أو: وله الجزاءُ ثابِتًا دائمًا سَرْ مدًا لا يَزُول، يعني: الثوابَ والعِقاب.

وقلتُ: وتحريرُه أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَقَالَ اللّهُ لاَ نُنْجِذُوا إِلنَهَ يَنِ اَثْنَيْنِ ﴾ (١) إلى آخرِ الآيات، مُفْرَغٌ في قالَبِ واحد؛ لأنّ أصلَ الكلام: لا تُشرِكوا بي شيئًا في العبادة؛ لأنّ المعبود واحد، فانظُروا بنظرِ الإنصافِ أنهُ مَن هو؟ فإذا أدّاكُم النظرُ إلى أن ذلك المعبود أنا، فخصُّوني بالرّهبة، مثلُه في الانتقالِ والتخصيصِ قولُه تعالى: ﴿ إِنَاكَ مَنْتُهُ وَإِنَاكَ مَنْتُهُ وَلَهُ عَلَى بعدَ قولِه تعالى: ﴿ وَلَهُمَا لَهُ وَلَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَهُ اللّهُ عَلَى بعدَ ما رَبّ عليهِ التقوى، ليوْذِنَ بأنّ عظمة فِالسَّمَوَتِ وَأَلاَرْضِ ﴾ على قولِه: ﴿ إِنَّمَاهُو اللّهُ وَيُودُ ﴾ بعدَما رَبّ عليهِ التقوى، ليوْذِنَ بأنّ عظمة الإلهية، كما تقتضي الحَوْف، كذلك المالكيّة، فعلّق به قولَه: ﴿ أَفَعَيْرَ اللّهِ مَنْقُونَ ﴾، ثُمّ وبخهم وأنكر عليهم بعدَ الشّركِ كُفرائهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿ وَمَايِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾، وإجراء اللّه تعالى بقولِه: ﴿ وَمَايِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾، وأنكر عليهم بعدَ الشّركِ كُفرائهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿ وَمَايِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾، وأنكر عليهم بعدَ الشّركِ كُفرائهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿ وَمَايِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾، وأنكر عليهم بعدَ الشّركِ كُفرائهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿ وَمَايِكُم مِن يَعْمَةُ وَمِن اللهُ تعالى بقولِه الله تعالى المتقرّت بهم نِعَمٌ جَهلوا مُعطيها، أو شَكُوا فيه، أو فعلوا ما يؤدِي إلى أن يكونوا شاكريَ، فاستقرارُها مجهولة أو مشكوكة سبَبٌ للإخبارِ بكونها منَ الله تعالى.

قولُه: (أو: ولهُ الجزاءُ [ثابتاً] دائمًا) (٢)، عطفٌ على قولِه: ﴿ آلذِينِ ﴾: الطاعة ... والواصِبُ الواجبُ الثابت »، والدِّينُ إذا فُسَرَ بالطاعة ، والواصبُ يَجوزُ أن يكونَ بمعنى الواجب، فيكونُ المعنى: الطاعةُ واجبةٌ لله تعالى؛ لأنّ كلّ نعمةٍ منهُ، وأن يكونَ بمعنى الكُلْفةِ والمشقّة، ويكونَ المعنى: ولهُ الطاعةُ التي فيها كُلْفةٌ ومشقّة، ابتلاءً للعبادِ ليتميّزَ المُخلِصُ مِن غيرِه، وإذا فُسِّرَ بالجزاءِ كقولِه تعالى: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الذِيبَ ﴾ [الفاتحة: ٣] فالواجبُ

⁽١) من قوله: «وأفاد قوله ﴿إِنَّمَاهُوَ إِلَنَّهُ وَنَعِدُّ ﴾ الأمر» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) في النسخة (ح): (وله الجزاء بها دل عليه».

[﴿ وَمَا بِكُم مِّن يَعْمَةِ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُ فَإِلَيْهِ بَحْثَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَ عَنكُم إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَمِّهِم يُشْرِكُونَ *لِيَكْفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * الضُّرَ عَنكُم إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَمِّهِم يُشْرِكُونَ *لِيكَفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * الضَّرَ عَنكُم إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَمِّهِم يُشْرِكُونَ *لِيكَفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * وَمَا مِن اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ ال

﴿ وَمَا يِكُم مِّن نِعْمَةِ ﴾: وأيُّ شيء حلَّ بكم، أو اتَّصل بكم مِن نِعْمة، فهو مِنَ الله. ﴿ وَمَا يِكُم مِّن نِعْمة، فهو مِنَ الله. ﴿ فَإِلَيْهِ بَعَتُرُونَ ﴾: فها تَتضرَّ عون إلّا إليه. والجُوَّار: رفعُ الصوتِ بالدُّعاء والاستِعاثة. قال الأعشى يَصِفُ راهِبًا:

يُـراوِحُ مِنْ صَـلُواتِ المَلِيـ لَكِ طَوْرًا سُجُودًا وطَوْرًا جُؤارا

وقرئ: (تَجُرُون) بطَرْح الهَمْزةِ وإلقاءِ حركتِها على الجِيم. وقرأ قَتادة: (كَاشَفَ الضُّرَّ) على: فاعَل بمعنى فَعَل، وهو أقوى من كَشَف؛ لأنَّ بناءَ المُغالَبة يـدلُّ على المبالَغة. فإن قلت: فها معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾؟

بمعنى: الثابِتِ فقَطْ، والمعنى: ولهُ الجزاءُ دائمًا ثابِتًا، والضّميرُ في قولِه (١): «ولذلك سُمّيَ» ﴿ الدِّيبِ ﴾ المُفسّر بالطاعة.

الراغبُ: الوَصْبُ: السُّقْم الدَّائم، وقد وَصِبَ فهُو وَصِبٌ، وأوصَبْتُه كذا فهو يتوصّبُ، نحو: يتوجّعُ، قال تعالى: ﴿وَلَمُمْ عَذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [الصافات: ٩]، وقولُه: ﴿وَلَهُ اللِّينُ وَاصِبًا ﴾ فَتوعُدٌ لمنِ اتّخَذَ إلْهَيْنِ، وتنبيهٌ أنّ جزاءَ مَن فعلَ ذلك لازِمٌ شديد، ومعنى الواصِب: الدّائم، أي: حَتَّ الإنسانِ أن يُطيعَه دائمًا في جميع أحوالِه (٢).

قولُه: (يُراوحُ مِن صَلواتِ)، البيت^(٣)، يَصِفُ راهبًا. المُراوَحةُ في العمَلَينْ: أن يعمَلَ هذا مرّةً وهذا مرّةً.

قولُه: (فها معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم ﴾؟)، أتى في السؤالِ بالفاءِ للإيذانِ بالإنكارِ

 ⁽١) زيادة من (ح).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۸۷۲.

⁽٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٠٣.

على الكلام السابق، يعني: مقتضى قولِه: ﴿ وَمَا يِكُمْ مِن يَصْمَةٍ فَيِنَ اللّهِ ﴾ الإخبارُ عن قوم استقرّت بهم نِعمٌ جهِلوا مُعطيها، وقد ذكرتُ أنّ قولَه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْكِ إِلَا رِجَالا ﴾ وَدُّ لَطَعْنِ قُرِيشٍ في رسالتِه صلواتُ الله عليه، وقولهم: «الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشرّا، وذكرتُ ثانيًا أنّ قوله: ﴿ أَفَلَمِنَ النِّينَ مَكُولًا السّيّتَاتِ ﴾ نازِلةٌ فيهم، وهِي متصِلةٌ بتلك الآية، بمعنى: أفامِن مُنكرو الرّسالةِ الباذِلونَ جُهدَهم في المكرِ بإبطالها أن يحسِف بهم بتلك الآية، بمعنى: أفامِن مُنكرو الرّسالةِ الباذِلونَ جُهدَهم في المكرِ بإبطالها أن يحسِف بهم وكيت وكيْت وقولُه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا إِلَى مَاخَلَقَ اللّهُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ أَفَلَمْنَ اللّذِينَ مَكرُوا ﴾، وقولُه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا إِلَى دلائلِهِ الدالّةِ على القُدرةِ القاهِرةِ المسخِّرةِ لكلَّ شيء، وأولمُ سَيْفًا ورُحُكَ، أي: أولمُ يرَوْ إلى دلائلِهِ الدالّةِ على القُدرةِ القاهِرة المسخِّرةِ لكلَّ شيء، وأولمُ يَسَمُعوا بآياتِهِ الشّافِيةِ في إثباتِ التوحيد، وأنَّ لهُ المُلكَ الواسع، والدِّينَ الواصِب، يعرفوا أن يضَعَ الشريعة المستقيمة ليوضِّح مِنهاجَ الطريقةِ القويمة، ويُمهدُ لهم ذلك الدِّينَ الواصِب، وأن يضَعَ الشريعة المستقيمة ليوضَّح مِنهاجَ الطريقةِ القويمة، وعُموسًا الدِّينَ الواصِب، وأن يضَعَ الشريعة المستقيمة ليوضَّح مِنهاجَ الطريقةِ القويمة، وعُموسًا توبيخَ هؤلاءِ أوّلا على ما هُم فيه من الإشراكِ بقولِه: ﴿ أَفَعَيْرُ اللّهِ مَن يَعْمَ اللهُ مَن يَعْمَ أَلْفَرُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْفَر وَلَانًا على تعكيسِهمُ الأمر بقولِه: ﴿ وَمَا يَكُمُ مِن يَعْمَ وَنِينَ اللّهُ عَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ وَلَيْنَ أَلْهُ مَا فَلُولُهُ مِن يَعْمَ أَلْهَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَنْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَنْهِ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَنْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَلْ اللّه اللّه اللّه اللّه أَلْهُ مَن يَعْمَ أَلْهُ مَن يَعْمَ أَنْهُ أَلْهُ مَن يَعْمُ أَنْهُ مَن يَعْمُ أَلْمَ مِن اللّهُ اللّهُ اللّهُ السَعْمِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وإذا كان كذلك فكيفَ يدخُلُ في المعنى ذكْرُ فريقِ وكأنّ بعضًا مِن أولئكَ المُوبّخينَ ما أَشْرَكُوا؟ وأجابَ بأنهُ يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ ﴿يكُم ﴾ عامًّا ويُرادُ بالفريقِ أولئك المشركون، على أنّ الناسَ كُلّهم فعلوا ما يؤدّي إلى أنّ يُستجهلوا أو يُنسبوا إلى الكُفْران، خصوصًا هؤلاءِ المشركين؛ ضمّوا مع الجَهْل والكُفْرانِ ما هُو أعظمُ منها، مِن أنّهم إذا مسّهم الضُّرُ تضرّعوا إلى الله، ثُم إذا كشَفَ الله عنهم ذلك الصُّر ليُوحِّدوهُ بدّلوا بالشّرك، وأن يكونَ الخِطابُ خاصًا في أولئك المشركين، ثُمّ ﴿مَن ﴾ إمّا بيانٌ، والمعنى على التجريد، وإليه يكونَ الخِطابُ خاصًّا في أولئك المشركين، ثُمّ ﴿مَن ﴾ إمّا بيانٌ، والمعنى على التجريد، وإليه الإشراك بقولِه: ﴿وهُم أنتُم ﴾، أو: تبعيضٌ، على أنّ المرادَ من لم يصدُرُ منه ذلك الإشراك الخاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي خفض مِن غُلَواته في الكُفر، فظهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ الحاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي خفضَ مِن غُلَواته في الكُفر، فظهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ الحاص فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي خفضَ مِن غُلَواته في الكُفر، فظهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ المناتِهُ في قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَكُمُ ٱلفُرُرُ ﴾ للتراخي في المُوبة. والثانيةُ: على حقيقتِها.

قلت: يجوزُ أن يكونَ الخطابُ في قوله: ﴿ وَمَا يِكُمْ مِّن يَعْمَةٍ فَمِنَ أَلِمَهِ ﴾ عامًا، ويريدَ بالفَريق: فريقَ الكَفَرة. وأن يكونَ الخطابُ للمُشركين و ﴿ مِّنكُم ﴾ للبَيان، لا للتَّبعيض، كأنه قال: فإذا فريقٌ كافر، وهُمْ أنتم. ويجوزُ أن يكونَ فيهم مَنِ اعتبَر، كقوله: ﴿ فَلَمَّا جَنّهُمْ اللّهِ إِلَى ٱللّهِ فَمِن نِعْمَةِ الكَشْفِ عنهم، إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُ مَنْ نِعْمَةِ الكَشْفِ عنهم، ويَعْولُ أَنْ يَكُفُرُوا بِمَا ءَالْيَنَهُم مَن نِعْمَةِ الكَشْفِ عنهم، كأنهم جَعلوا غَرضَهم في الشِّرك كُفرانَ النِّعمة، ﴿ فَتَمَتّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ تَخْليةٌ ووَعيد. وقُرئ: ﴿ فَيُمْتَعُوا ﴾ بالياء مبنيًا للمفعول؛ عطفًا على ﴿ لِيكُفُرُوا ﴾، ويجوزُ أن يكون: ليكفُروا فيُمتعوا، من الأمْرِ الوارد في معنى الخِذْلان والتَّخْلية، واللامُ لامُ الأمْر. يكون: ليكفُروا فيُمتعوا، من الأمْرِ الوارد في معنى الخِذْلان والتَّخْلية، واللامُ لامُ الأمْر.

وأمّا قطعُ قولِه: ﴿لِيَكُفُرُواْ بِمَا ءَانَيْنَهُمْ ﴾ فلأنهُ جملةٌ طلَبيّةٌ واردةٌ (١) كالطّبعِ على جُملةِ الكلام، وكالتخلُّصِ إلى نوع آخَر مِن قبائِح المشركين، ولذلك عدَلَ منَ الخطابِ إلى الغَيبة إيذانًا بالإياسِ عن إيهانهم، ونَعْيًا عليهم بسُوءِ الخاتمة، وبأنْ يقالَ لهم: دُوموا على كُفرِكم فسوفَ تعلَمون وَخامةَ عاقبةِ أمرِكم.

ولله دَرُّ فاءٍ فائقة (٢)، جلَبتْ هذه المعاني الرائقة، رحِمَ الله واضعَها في هذا المقام، والله أعلَم.

قولُه: (تَخْلِيةٌ ووعيدٌ)، نَشْرٌ لقولِه: ﴿فَتَمَتَعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾، يعني: خلّيناكم وأمهلناكم وأمهلناكم وأمتَعُتُعُواْ فَسَوْءُ مَعَبَّتِه ووَخامةُ عاقبتِه. قال أبو البقاء: الجمهورُ ﴿فَتَمَتَعُوا ﴾: على أنهُ أمرٌ، ويُقرَأُ بالياء (٣)، وهُو معطوفٌ على ﴿لِيكُفُرُوا ﴾ ثُمّ رجع إلى الخطابِ فقال: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾، وقُرِئَ بالياءِ أيضًا (٤).

قولُه: (منَ الأمرِ الواردِ في معنى الخِذْلانِ والتّخلِية)، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ [الزمر: ٨].

⁽١) من قوله: «﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلصُّرُّ ﴾ للتراخي في المرتبة الي هنا سقط من (ح)

⁽٢) يعني: الفاء في قول الزمخشري «فيا معنى قوله...».

⁽٣) أي: ﴿ فَيُمتَّعُوا ﴾، وهي قراءة أبي العالية، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢: ١١)، و «الدُّرّ المصون» (٧: ٢٤١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٨).

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقَنَهُمْ أَ تَاللَّهِ لَشَيْكُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ ٥٦]

﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: لآلهتهم. ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يسمُّونها آلهة، و يَعتقِدون فيها أنها تضرُّ و تَنفعُ و تشفعُ عند الله، وليس كذلك. وحقيقتُها أنها جَمادٌ لا يَضرُّ ولا ينفع، فهم إذًا جاهِلُون بها. وقيل: الضميرُ في ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾ للآلهة، أي: لأشياءَ غير موصوفة بالعِلْم، ولا تَشعُر أجَعلُوا لها نصيبًا في أنْعامِهم وزُروعهم أمْ لا؟ وكانوا يَجعلون لهم ذلك؛ تقرُّبًا إليهم. ﴿لَشَنَالُنَّ ﴾ وَعِيد ﴿عَمَّا كُثُتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ من الإفْكِ في زَعْوِكم أنها آلهة، وأنها أهلٌ للتقرُّبِ إليها.

كانت خُزَاعة وكِنانة تقول: الملائكة بناتُ الله. ﴿ سُبَحَنَهُ ﴾ تنزية لذاتِه مِن نِسْبة الوَلدِ إليه. أو تعجُّبٌ من قولِهم. ﴿ وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ ﴾ يعني البَنين. ويجوزُ في ﴿ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ الرفع على الابتداء، والنصبُ على أن يكون مَعْطوفًا على ﴿ ٱلْبَنَتِ ﴾ ، أي: وجَعلوا لأنفُسِهم ما يَشْتَهُون مِنَ الذُّكور. و ﴿ ظَلَ ﴾ بمعنى صار، كما يُستعمل باتَ

قولُه: (وقيل: الضّميرُ في: ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾ للآلهة)، يعني: لمّا نفَوْا عنها ما يَصِحُّ أَن يُنفى عن ذوي العِلم، أَجْرَوْها مجرَى أولي العلم، وعلى الأوّل: الضّميرُ للمشركين، ومفعولُ ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾ غيرُ ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾ غيرُ منويّ، ولذلك قال: «لأشياءَ غيرِ موصوفةِ بالعِلم»، وقولُه: «لا تَشعُر، أَجَعلوا لها نَصِيبًا»: صفةٌ أخرى لأشياء، وعلى هذا الرّاجعُ إلى الموصولِ ضميرُ الفاعلِ في ﴿لاَيعَلَمُونَ ﴾.

قولُه: (الرّفعُ على الابتداء، والنّصبُ على أن يكونَ معطوفًا على ﴿ٱلْبَنَتِ ﴾، أي: وجعَلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهونَ منَ الذُّكور)، نَقَلَ الإمامُ عنِ الفَرّاءِ أنهُ قال: المختارُ الرّفْعُ؛ لأنهُ لو كان

وأصْبِحَ وأمْسَى بمعنى الصَّيرورة. ويجوزُ أن يجيء: ظَلَّ؛ لأنَّ أكثرَ الوضع يتَّفقُ بالليل، فيظلُّ نهارَه مغتبًّا مُرْبَدَّ الوجه من الكآبةِ والحَيَاء مِنَ الناس. ﴿وَهُوَكَظِيمٌ ﴾ مملوءٌ

نصْبًا لقال: لأنفُسِهم ما يَشتَهون (١)، لأنّك تقول: جعَلتَ لنفْسِك كذا ولا تقول: جعلت لك كذا (٢)، وقال الزجّاجُ: لا يجوزُ النّصبُ؛ لأنّ العرَبَ تقول: جعَلَ لنفْسِه ما يَشتهي، ولا تقولُ: جعَلَ لهُ ما يَشتهي] (٣)، وهُو يَعني نفْسَه (٤)، وقال أبو البقاء: وضَعّفَ قومٌ هذا الوجْه، وقالوا: لو كان كذلك لقالَ: ولأنفُسِهم، وفيه نظرٌ (٥). وقال القاضي: يجوزُ النّصْبُ عَطْفًا على البَنات، على أنّ الجَعْلَ بمعنى الاختيار، وهُو وإنْ أفضى إلى أن يكونَ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحد، لكنهُ لا يَبعُدُ تجويزُهُ في المعطوف (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يجيءَ: ظَلّ)، أي: بمعناه، الجَوهريّ: ظَلِلْتُ أعمَلُ كذا، بالكسرِ ظُلُولًا: إذا عَمِلتَه بالنّهارِ دونَ الليل، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: وكذا الاحتمالُ في قولِه: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤] إمّا صَاروا، وإمّا أن يُرادَ نهارًا لقَصْدِ المبالغةِ في الوضوح (٧).

قولُه: (فَيَظلّ نهارَه)، «نهارَه»: بالنّصْبِ والرّفْع، بالنّصْبِ: ظَرْف، وبالرّفْع: على الإسنادِ المَجازيّ، نحوَ: نهارُه صائمٌ.

قولُه: (مُرْبَد الوَجْه)، الجَوهريّ: تربّد وَجْهُ فلان، أي: تغيّر منَ الغضَب، وتَرَبّدَ أيضًا: نعبّسَ.

قولُه: (منَ الكآبة)، الكآبة: سوءُ الحالِ والانكسارُ منَ الحُزْن.

⁽١) من قوله: «من الذَّكور نقَلَ الإمام عن الفراء» إلى هنا، سقط من (ح) و(ط).

⁽۲) انظر: «معانى القرآن» للفرّاء (۲: ۱۰٥).

⁽٣) ما بين الحاصر تين زيادة من «معاني القرآن» للزجاج يقتضيها السياق.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٦).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧)، ومن قوله: «قال الزجاج» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٤).

⁽V) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۱۲).

حَنَقًا على المرأة، ﴿ يَنَوَرَىٰ مِنَ الْقَوْمِ ﴾: يَستخفِي منهم ﴿ مِن ﴾ أَجْلِ ﴿ سُوَءٍ ﴾ المبشّرِ به، ومن أَجْلِ تَعْيِيرهم، ويُحَدِّثُ نفْسه وينظُرُ أَيُمسِك ما بشّر به ﴿ عَلَىٰ هُونٍ ﴾: على هوانٍ وذُل ﴿ أَمْ يَدُسُهُ أَمْ يَدُلُه ؟ وقُرئ: (أَيُمسِكُها على هون أم يدسُّها) على التأنيث. وقُرئ: (على هوان). ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَحَكُمُونَ ﴾ حيثُ يَجعلون الوَلدَ الذي هذا محلَّه عندَهم لله، ويَجعلون لأنفُسِهم مَن هو على عكسِ هذا الوَصْف.

[﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۗ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ وَهُوَ ٱلْعَذِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٦٠]

﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ﴾: صِفةُ السوء؛ وهي الحاجةُ إلى الأولادِ الذُّكور وكراهةُ الإناث ووَأَدُهنَّ خشيةَ الإملاق، وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ، ﴿وَلِلَهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾: ووأدُهنَّ خشيةَ الإملاق، والنَّزاهةُ عن صِفات المخلوقين، وهو الجَوادُ الكريم.

[﴿ وَلَوْ يُوَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمِ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَاَّبَةٍ وَلَكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٓ أَجَلِ مُسَمَّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَغْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَغْدِمُونَ ﴾ ٦١]

﴿ بِظُلَمِهِ ﴾: بكُفرِهم ومَعاصيهم ﴿ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا ﴾ أي: على الأرض ﴿ مِن دَآبَةٍ ﴾ قطّ، ولأهلكها كلَّها بشُؤم ظُلمِ الظالمين. وعن أبي هُريرة رضي الله عنه: أنه سَمِعَ رَجلًا يقول: إنَّ الظالم لا يضرُّ إلا نفْسَه، فقال: بلى والله، حتى إنَّ الحُبَارَى لَتموتُ في وُكرِها بظُلمِ الظالم.

قولُه: (وهُ و الغنيُّ عن العالَمين)، مقابِلُ لقولِه: "وهِيَ الحاجةُ إلى الأولاد»، وقولُه: "وهُو «والنّزاهةُ عن صِفاتِ المخلوقين» في مقابِل: "ووأْدُهُنّ خَشيةَ الإملاق»، وقولُه: "وهُو الجوادُ الكريم» في مقابِل: "وإقرارُهم على أَنفُسِهم بالشُّحِ البالغ»، وكلَّ ذلك نتيجةَ قولِه: ﴿ وَيَغَمّلُونَ بِلَّهِ ٱلْبَنَتِ سُبَحَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِاللَّانَيَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِاللَّانَيَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِاللَّانَيَ ﴾ الله قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِاللَّانَةَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِاللَّهُ وَلَهُم مَا يَشْتَهُونَ ﴾ .

قولُه: (فقالَ: بَلَى والله، حتَّى إنَّ الْحُبارى لَتموتُ في وُكَرِها)، النَّهاية: وفي حديثِ أنس:

وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الجُعَلُ يَهلِك في جُحره بذَنْب ابنِ آدم. أو: مِن دابَّةٍ ظالمة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿مِن دَابَةٍ ﴾: مِن مُشرِك يَدِبُّ عليها. وقيل: لو أُهلِكَ الآباءُ بكُفرِهم لم تَكُنِ الأبناء.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكُرَهُونَ وَتَصِفُ ٱلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَ لَهُمُ ٱلْمُسُنَّىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَمُتُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُمُ مُّفْرُطُونَ ﴾ ٦٦]

(إنّ الحُبارى تموتُ هَزْلًا بذنبِ بني آدم» (١)، يعني: أنّ الله تعالى يحبِسُ القَطْرَ بشُؤمِ ذنوبهِم،
 إنّا خصّها بالذّكرِ لأنّها أبعَدُ الطّيرِ نُجْعة، فربّها تُذبَحُ بالبَصرةِ ويوجَدُ في حَوْصَلتِها الحبّةُ الحَقْراء، وبينَ البَصرةِ وبينَ مَنابتِها أيّام.

وقلتُ: «بَلَى» إيجابٌ لِما بعدَ النَّفْي، والنَّفْيُ هاهنا مُستفادٌ مِن دليلِ الحَصْر، كأنه قيل: يَضُرُّ نفْسَه، ولا يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه، فأجابَ: بلى والله، يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه حتّى الحُبارى، فظَهرَ أنّ «حتّى» غايةٌ تتعدّى المُقدّر.

قولُه: (أو مِن دابّةٍ ظالمة)، عطفٌ على قولِه: «مِن دابّةٍ قَطُّه، فعلى الأوّلِ التنكيرُ فيها للجِنس، وعلى هذا للنّوع.

قولُه: (ومنَ الاستخفافِ برُسُلِهم)، أي: برُسُل المشرِكينَ الذين كانوا يُرسِلونَهم.

⁽١) وَأخرجه الطبريّ في «التفسير» (١٧: ٢٣١)، والبيهقيّ في «شُعَب الإيهان» (٧٠٧٥) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، وفي إسنادِه محمد بن جابر التهامي، متروك الحديث.

إذا قال الله تعالى: هاتُوا ما دُفع إلى السّلاطين وأعوانِهم، فيؤتى بالدوابِّ والثياب وأنواع الأموال الفاخرة، وإذا قال: هاتُوا ما دُفع إليّ، فيؤتى بالكِسَرِ والحِرَق وما لا يُؤبّه له؟! أمَا تَسْتحي من ذلك الموقف؟ وقرأ هذه الآية. وعن مجاهد: ﴿أَنَ لَهُمُ المُسْتَىٰ ﴾: أمَا تَسْتحي من ذلك الموقف؟ وقرأ هذه الآية. وعن مجاهد: ﴿أَنَ لَهُمُ المُسْتَىٰ ﴾: هو قولُ قُريش: لنا البَنُون، و﴿أَن لَهُمُ المُسْتَىٰ ﴾: بَدَلٌ من ﴿الْكَذِب ﴾. وقُرئ: (الكُذُبُ) جمع كَذُوب؛ صِفةً للألسنة. ﴿مُقْرَطُونَ ﴾ قُرئ مفتوح الراء ومكسورَها، خفَفًا ومشدَّدًا، فالمفتوح: بمعنى: مقدَّمون إلى النار مُعجِّلون إليها، مِن أفرطتُ فلانًا، وفرَّطتُه في طَلَبِ الماء؛ إذا قَدَّمْتَه. وقيل: مَنسيُّون مَترُوكون، مِن أفرطتُ فلانًا خَلْفي؛ إذا خلَّفْتَه ونسِيتَه. والمكسورُ المخفَّف: من الإفراطِ في المعاصي. والمشدَّد: من التفريطِ في الطاعات وما يَلزمهم.

[﴿ تَأْلِلَهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَـآ إِلَىٰٓ أُمَـهِ مِن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيـهُ ﴾ ٦٣]

﴿ فَهُو وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾: حكايةُ الحالِ الماضية التي كانَ يزيِّن لهم الشيطانُ أعمالهُم فيها. أو: فهو وليُّهم في الدنيا، فجعلَ اليوم عبارةً عن زَمانِ الدنيا. ومعنى ﴿ وَلِيُّهُمُ ﴾: قرينُهم، وبئسَ القَرين.

قولُه: (إذا قالَ الله: هاتُوا)، أي: قال للحَفَظةِ: هاتُوا.

قولُه: (﴿ مُُفْرَطُونَ ﴾، قُرِئَ مفتوحَ الرّاء)، نافعٌ: «مُفرِطونَ» بكسرِ الرّاء (١)، والباقونَ: بفَتجِها مُشَدّدًا ومُخَفّقًا (٢)، والمشدّدُ شاذّ (٣)، فالمفتوحُ بمعنى: مَقَدّمون، يريدُ مخفّقًا ومشدّدًا.

 ⁽١) أي: مُسِر فون مكثرون من المعاصي كها تقول: «أفْرطَ فلانٌ في كذا» وإذا تجاوزَ الحدّ وأسرْف. ومَنْ قرأً
 بفتح الرّاء مخفّفًا فعلى معنى: متروكون في النار، مَنْسيّون فيها. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩١.

⁽٢) سقط لفظ «مُشَدّدًا» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٣) وتمن قرأ بالشاذّ: أبو جعفر المدني والأعرج. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٣.

أو يجعلُ ﴿ فَهُو وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ حكايةً للحالِ الآتية؛ وهي حالُ كونهم معذَّبين في النار، أي: فهو ناصِرُهم اليومَ لا ناصرَ لهم غيرُه؛ نفيًا للناصرِ لهم على أبْلَغِ الوجوه، ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى مُشركي قُريش؛ أنه زيَّن للكفَّارِ قبْلَهم أعمالهم، فهو

قولُه: (أو يُجعَلُ ﴿فَهُو وَلِيُّهُمُ ٱلْيُوْمَ ﴾)، عَطفٌ على قولِه: ﴿فَهُو وَلِيَّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ حكاية الحالِ الماضية»، بناءً على أنّ هذا الكلام إمّا أنْ يُقال: في الآخِرة أو في الدُّنيا. أمّا الأوّلُ: فعلى وجهَيْن، أحدُهما: أنْ يُرادَ باليوم: يومُ الآخِرة استحضارًا لِمَا جَرى على الكفَرةِ في الدُّنيا مِن مُتَولِي أمورِهم، الذي هُو الشّيطانُ وما زَيّنَ لهم مِن سوءِ أعهالهِم، وسَوّلَ لهم (١) منَ المعاصي والكُفْر، كأنّ السامع حينتذ يستحضِرُ يومَ الدُّنيا وتلك الحالة فيتعجّبُ منها. وثانيهها: أنْ يُرادَ باليوم حينتذ: الزمانُ الممتدُّ في الدّنيا، فالتعريفُ في اليوم: للعَهْد، والمَعْنيُ بالوَلِيِّ: القَرين، الذي هُو قَرينُهم في الدُّنيا، وليسَ في هذا الوَجْهِ ذلك الاستحضارُ، بل مجرّدُ الإخبار.

وأمّا الثاني: فعلى أنّ إخبارَ الله عنِ الكائنِ (٢) بمنزلةِ الواقع الثابِت، فيستحضِرُ الآنَ ما يَجري عليهِم في القيامة، وهذا على عكسِ الوَجْهِ الأوّل. والوَليُّ حينئذِ بمعنى: الناصِر، وإثباتُ النَّصْرة على سَبيلِ التهَكُّم، وإليه أشارَ بقولِه: «نَفْيًا للناصِر للله على أبلغ الوجوه»، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ ٱلظَّلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَرَيِّهِمْ ﴾ [سبأ: ٣١]، والغرَضُ استحضارُ صُورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّم مُتقاوِلينَ تلك المقالة.

قولُه: (ويجوزُ أن يَرجعَ الضّميرُ)، يعني في قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلِيَّهُمُ اللَّهِمَ اللَّهُ السَيطانُ، ﴿ وَهُو عَلَى الْأَوْل، لَكُلِّ مَن والأَه الشيطانُ، المعنيُّ الشيطانُ قَبْلَ قُريش، زَيِّنَ للأُمَمِ الماضيةِ منَ الكُفّارِ أَعالَهُم، فهُو الآنَ وليُّ هؤلاءِ الخلف؛ لأنهم متّصِلونَ بهم في الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقَاتُ بَعَضُهُ مِنَ الجُلَف؛ لأنهم متّصِلونَ بهم في الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقَاتُ بَعَضُهُ مِنَ الجُلْف؛ التوبة: ٢٧].

⁽١) سقط لفظ «لهم» من النسخة (ح).

⁽٢) في النسخة (ح): «للكافرين»، وسقط منها لفظ «عن».

وليُّ هؤلاء؛ لأنهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: فهو وليُّ أمثالِهم اليوم.

[﴿ وَمَاۤ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْنَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةُ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ * وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ فَأَخِا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَأَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةُ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ ٦٤ – ٦٥]

﴿وَهُدَى وَرَحْمَةً ﴾ معطوفانِ على محلّ ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾، إلّا أنها انتصباعلى أنها مفعول لها؛ لأنها فِعلا الذي أنزَلَ الكتاب. ودخل اللامُ على ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾؛ لأنه فِعلُ المخاطَب لا فِعْلَ المعلّل. والذي لا فِعْلَ المعلّل. والذي المُنزِل. وإنها يَنتصِبُ مفعولًا له ما كانَ فِعلَ فاعلِ الفِعْل المعلّل. والذي اختلَفُوا فيه: البعث؛ لأنه كانَ فيهم مَن يؤمِنُ به، ومنهم عبدُ المطلّب، وأشياءُ من التّحريم والتحليلِ والإنكارِ والإقرار. ﴿لِقَوْمِ يَسْمَعُونَ ﴾ سماعَ إنصافٍ وتدبّر؛ لأنَّ مَن لم يَسمَعْ بقلبه، فكأنه أصمُ لا يَسمع.

وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ، وعليه النظمُ الفائق؛ لأنّ في تصدُّرِ القَسَميّة بقولِه: ﴿ تَاللّهِ بَعدَ إِنكارِهمُ الرِّسالةَ، وتَعْدادِ قبائحِهم، الإشعارَ بأنّها كالتسلية لرسولِ الله عَلَيْهُ، فإنّ الأُمَم الخالية معَ الرُّسُل السالفةِ لم تزَلْ على هذه الوتيرة فَلكَ أُسوةٌ بتلك الأنبياء، وقومُكَ حلَفٌ لتلك الأمَم، فلا تَهْتم لذلك، فإنّ ربّكَ يَنتقمُ لكَ منهم بالقَتْلِ والدّمارِ في الدُّنيا، وبعذابِ النارِ في العُقبى، فاشتَغِلْ أنتَ عنهُم بتبليغ ما أُنزِلَ عليكَ من الكتابِ الفَيْصل بينَ الحقِّ النارِ في العُقبى، فاشتَغِلْ أنتَ عنهُم بتبليغ ما أُنزِلَ عليكَ من الكتابِ الفَيْصل بينَ الحقِّ والباطل، الهادي إلى الصراطِ المستقيم، والرّحة للمؤمنين، وبتقريرِ أنواع الدّلائلِ المنصوبة والباطل، الهادي إلى الصراطِ المستقيم، والرّحة للمؤمنين، وبتقريرِ أنواع الدّلائلِ المنصوبة على الوَحدانيّة، وبالتنبيهِ على إقامةِ الشُّكرِ على نِعَمِ الله المتظاهرة، وهذا التقريرُ يُواخي التقريرَ في فاتحةِ هذه السُّورةِ الكريمة، والله أعلَم.

قولُه: (وإنّما ينتصبُ مفعولًا له)، قولُه: «مفعولًا له» تمييزٌ، والفاعلُ «ما» في «ما كان». قولُه: (وأشياءُ منَ التحريم)، عطفٌ على قولِه: «البَعثُ».

[﴿ وَإِنَّ لَكُورُ فِي ٱلْأَنْعَامِرِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِّمَا فِي بُطُونِهِۦ مِنْ بَيْنِ فَرْثِ وَدَمِرِ لَبَنَا خَالِصَا سَآبِعَا لِلشَّدرِبِينَ ﴾ ٦٦]

ذكر سِيْبُويهِ الأنعامَ في بابِ ما لا يَنصِرِف في الأسماء المُفردة الواردةِ على أفعال، كقولهم: ثوبٌ أكْياش؛ ولذلك رجعَ الضميرُ إليه مُفرَدًا. وأمّا ﴿ فِي بُطُونِهَا ﴾ في سورة المؤمنين [٢١]؛ فلأنَّ معناه الجمع. ويجوزُ أن يُقال: في ﴿ ٱلْأَنْعَنِمِ ﴾ وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تكسيرَ نَعَم، كأجبال في جَبَل، وأنْ يكونَ اسمًا مُفرَدًا مُقتضِيًا لمعنى الجمع، كنَعَم، فإذا ذُكِّرَ فكما يُذَكَّرُ «نَعَمٌ» في قوله:

فِي كُلِّ عَامِ نَعَمٌ تَحُوُونَهُ يُلْقِحهُ قَوْمٌ وتَنتِجُونَهُ

وإذا أُنِّت؛ ففيه وجهان: أنه تكسيرُ نَعَم، وأنه في معنى الجمع. وقُرئ: ﴿ فَتُنقِيكُمُ ﴾ بالفتح والضمّ، وهو استئناف، كأنه قيل: كيفَ العِبْرة؟ فقيل نسقيكم. ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرَثِ

قولُه: (ثَوْبِ أَكِياش)، وفي الحاشية: الأكياشُ (١): ضْرَبٌ منَ الثِّيابِ تُغزَلُ مرّتين. قولُه: (في كلِّ عام نَعَمٌ) البيت (٢)، وبعده:

هَيْهَاتَ^(٣) هيهاتَ لِمَا يَرْجُونَهُ أربابُه نَـوْكَى، فـلا يَحمونَهُ ولا يُـلاقونَ طِعانـا دونَهُ

يُروى: «أَفِي كلِّ عام»، ذكّرَ الضّميرَ في «تَحوونَه»، الراجعَ إلى «نعَم»؛ لأنهُ اسمُ مفرَدٌ بمعنى الجَمْع، يُخاطِبُ لُصوصًا، يقولُ لهم: تَحوونَ كلّ عام نعَمًا لقوم ألقَحوهُ، وأنتُم تُنْتِجونَه في حَيَّكم.

قولُه: (﴿ شُنْقِيكُم ﴾ بالفَتح والضّم)، بالضّم : كلُّهم إلّا نافعًا وابنَ عامرٍ وأبا بكر،

⁽١) سقط لفظ «الأكياش» من النسخة (ح).

⁽٢) لقيس بن الحُصَين الحارثي كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٦١٥).

⁽٣) في النسخة (ح): هيهات العقيق هيهات. ولا وَجْة له.

وَدَمِ ﴾ أي: يَخلق الله اللَّبَنَ وَسيطًا بين الفَرْث والدم يَكتنِفانِه، وبَيْنَه وبينهما بَرْزخٌ مِن قدرة الله لا يَبْغي أحدُهما عليه بلونٍ ولا طَعْم ولا رائحة، بل هو خالصٌ من ذلك كلّه. قيل: إذا أكلتِ البهيمةُ العَلفَ فاستقرَّ في كَرِشِها طَبَختْه، فكان أسفلُه فَرْثًا، وأوسطُه

قال الزجّاج: سَقَيْته وأسقَيْتُه (١) بمعنى. وقال سِيبويهِ والخليل: سَقَيْتُه _ كقولِك: ناوَلتُه _ فَشَرِبَ، وأَسْقَيتُه: جعَلتُ له سُقيًا، وكذلك قولُ لَبيدٍ (٢) يحتمِلُ المذهَبَينْ:

سَقى قومي بني مجدٍ وأَسْقى نُمَيرًا والقبائــلَ مِن هلالِ

وهذا البيتُ وضعَهُ النَّحْويّونَ على أنَّ «سقى» و «أسقى» بمعنى، وهُ و يَحتَمِلُ التفسيرَ الثاني (٣).

وقيل: لا يُريدُ الشاعرُ بَسْقي قومه: أن يُروى عِطاشُهم، يريد: رَزَقَهم الله سَقْيًا لللادِهم يُخصِبون منها، وبَعيدٌ أن يَسألَ لقومِه ما يُروي العِطاشَ ولغيرِهم ما يُخصِبون، ومعنى ﴿ نُنْقِيكُمُ ﴾ بالضّمِّ: جعلْناهُ في كثرتِه وإدامتِه كالسُّقْيا، فهُو كقولِه: أسْقَيتُه نهَرًا.

الجَوهريّ: سَقيتُه لشَفَتِه، وأَسْقَيتُه لماشِيتِه وأرضِه، والاسمُ السَّقْيُ بالكسر، والجَمعُ الأَسْقِية.

قولُه: (قيل: إذا أكلَتِ البَهيمةُ العلفَ فاستقرّ في كَرِشِها) إلى آخرِه. وقيل: الأطباءُ يزعُمونَ على خلافِه، قال الإمام: المرادُ منَ الآيةِ هُو أنّ اللّبَنَ إنّها يتَولّدُ مِن بعضِ أجزاءِ الدّم، والدّمُ يتولّدُ منَ الأجزاءِ اللطيفةِ التي في الفَرْث، وهِي منَ الأشياءِ الحاصِلة في الكَرِش، فاللّبَنُ يَتَولّدُ منَ الأجزاءِ التي كانت حاصلةً فيها بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيها بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيها بينَ المَرْفِةِ العَليظة، فإذا تناوَلَ حاصلةً فيها بينَ الدّم ثانيًا، فصَفّاهُ الله تعالى عن تلك الأجزاءِ الكثيفةِ العَليظة، فإذا تناوَلَ الحَيوانُ الخِذاءَ ووصَلَ إلى مَعدَتِه أو إلى كَرِشِه، فإذا طُبِخَ وحصَلَ الهَضْمُ الأوّلُ فيه، فها

⁽١) سقط لفظ «أسقيتُه» من النسخة (ح).

⁽٢) في «معاني القرآن»: «الشاعر».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٨-٩٠١) وانظر البيت في «ديوان لبيد»، ص١٢٨.

لَبَنًا، وأعلاه دَمًا. والكَبِدُ مسلَّطة على هذه الأصنافِ الثلاثة تقسِمُها، فتُجري الدم في العُروق، واللَّبنَ في الضَّرع، وتُبقي الفَرْثَ في الكِرْش. فسبحانَ الله ما أعظمَ قُدْرتَه والطفَ حِكْمته لمن تفكَّر وتأمَّل! وسُئل شَقِيقٌ عن الإخلاص، فقال: تمييزُ العملِ من العُيوب، كتمييزِ اللبن من بَيْن فَرْثِ ودم. ﴿سَآبِغًا ﴾: سَهْلَ المرور في الحَلْق، ويقال: لم يغصَّ أحدُ باللبنِ قطّ. وقُرئ: (سَيِّغًا) بالتشديد. و: (سَيْغًا) بالتخفيف، كهيِّن ولَيِّن. فإن قلت: الأُولى للتَبعيض؛ لأنَّ اللبنَ فإن قلت: أيُّ فَرْق بين ﴿مِنَ ﴾ الأُولى والثانية؟ قلت: الأُولى للتَبعيض؛ لأنَّ اللبنَ بعضُ ما في بطونها، كقولك: أخذتُ من مالِ زَيْد ثوبًا. والثانيةُ لابتداءِ الغاية؛ لأنَّ بين الفَرْث والدمِ مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ ﴿نَسْقِيكُمُ ﴾، كقولك: سقيتُه الفَرْث والدمِ مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ ﴿نَسْقِيكُمُ ﴾، كقولك: سقيتُه

كان صافيًا انْجذَبَ إلى الكبِد، وما كان كثيفًا نزَلَ إلى الأمعاء، والحاصلُ في الكبِد ينهضِمُ ثانيًا ويصيرُ دمًا، ثُمَّ الدَّمُ يَدخُلُ في الأوردةِ، وهِي العروق النابتةُ منَ الكبِد، وهناك يَحصلُ المَضْمُ الثالثُ، وبينَ الكبِد والضُّروعِ عُروقٌ، فيَصُبُّ الدَّمَ منها إلى الضّرع، وفيه لحمٌ غُدَديٌّ رِخُوٌ أبيضُ، فينقلبُ الدَّمُ فيه إلى اللَّبَن، وذلك تقديرُ العزيزِ العليم^(١).

قالَ القاضي بعدَ ما ذكرَ نحوًا مِن هذا: «ومَن تدبّرَ صُنعَ الله في إحداثِ الأخلاطِ والألبانِ وإعدادِ مقارِّها (٢) ومجاريها والأسبابِ المولِّدةِ لها والقُوى المتصرِّفةِ فيها كلّ وقتِ على ما يَليقُ به، اضْطُرِّ إلى الإقرارِ بكمالِ حِكمتِه وتَناهي رحمتِه (٣)، وعلى هذا الأقربُ أن يكونَ ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثُو وَدَمِ ﴾ حالًا مِن ﴿لَبَنَّا خَالِصًا ﴾ ولا يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا.

قولُه: (لأنّ بينَ الفَرْثِ والدّمِ مكانُ الإسقاء)، رُويَ: «مكان» بالرّفْع. وقيل: «بين»: اسمٌ لا ظَرْف وانتصابُه على الحكاية، وليسَ (أنّ) بعاملِ هذا النّصب، وإنّها هُو عاملُ نصبِ آخَرَ مقدّر، والتقديرُ: لأنّ محلّ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، أو أنّ المتوسِّطَ والمُتخلِّل بينَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، وفيه نظرٌ، لأنهُ حينَئذِ: ظَرْفٌ لا اسم، والظاهرُ أنّ التقديرَ: أنّ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۲۰).

⁽٢) في النسخة (ح): مقاديرها. وما أثبتناه هو الموافق لكلام البيضاوي في «أنوار التنزيل».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٧).

مِنَ الحوض، ويجوزُ أن يكون حالًا من قوله: ﴿ لَبَنّا ﴾ مقدَّمًا عليه، فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنًا مِن بين فَرْثِ ودم، ألا ترى أنه لو تأخَّر فقيل: لبنًا مِن بين فَرْثِ ودم؛ كان صِفةً له؟ وإنها قدِّم؛ لأنَّه موضعُ العِبْرة، فهو قَمِنُ بالتقديم. وقد احتجَّ بعضُ مَن يرى أن المنيَّ طاهر على مَن جَعَلَه نجسًا؛ لجُرْيه في مَسلَكِ البَوْلِ بهذه الآية، وأنه ليس بمُستَنكرٍ أن يسلكَ مَسلَكَ البول وهو طاهر، كها خرج اللبنُ من بينِ فَرْثِ ودم طاهرًا.

[﴿وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ نَنَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَّرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

فإن قلت: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ ﴾ ؟ قلت: بمحذوف، تقديره: ونُسقِيكم مِن ثَمراتِ النخيلِ والأعناب، أي: مِن عَصيرِها، وحذف؛ لدلالة ﴿ نُستَقِيكُم ﴾ قبْلَه عليه، وقولُه: ﴿ نَنَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾ بيانٌ وكَشْف عن كُنْهِ الإسقاء. أو تَعَلَّق بـ ﴿ نَنَّخِذُونَ ﴾ . و ﴿ مِنْهُ ﴾ مِن تكريرِ الظَّرف للتَّوكيد، كقولك: زيدٌ في الدار فيها، ويجوزُ أن يكون ﴿ نَنَّخِذُونَ ﴾ صفة موصوفٍ محذوف، كقوله:

وسطَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، كقراءةِ مَن قرّاً: «لقدْ تقَطّعَ بَيْنُكُمْ»(١) بالرّفْع (٢).

قولُه: (أو تعلّق بـ ﴿ نَنَخِذُونَ ﴾)، أي: قولُه: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ ﴾، وقلتُ: البيانُ والكشفُ أوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿ وَلِنَ لَكُرُ فِي ٱلْأَنْعَلِمِ وَهُو بِيانٌ لقولِه: ﴿ وَإِنَ لَكُرُ فِي ٱلْأَنْعَلِمِ وَلَا يَشْفِي أَوْلِهُ اللّهُ وَمِن ثَمَرَتِ ﴾ متعلّقًا بالمحذوفِ لا بهذا الظاهر، لكونِه غيرَ صالح للبيان. قال أبو البقاء: وقيل: التقديرُ: وتتخذونَ مِن ثمراتِ النّخيلِ سكرًا، وأعادَ ﴿ مِن ﴾ لما قدّمَ وأخرَ وذكّرَ الضّمير؛ لأنهُ عادَ على شيءِ المحذوف، أو على معنى الثّمَرات، وهُو الثّمَرُ، أو على النخل، أو على المبنضِ أو على المذكور (٣).

قولُه: (زيدٌ في الدّارِ فيها)، قالَ في سورة «الأنبياء»: «أورَدَ سيبويهِ ـ في بابِ ما يُثَنَّى فيه

⁽١) يعني الآية (٩٤) من سورة «الأنعام».

⁽٢) وانظر الاحتجاج لهذا الاختيار في «الدرِّ المصون» (٣: ١٢٩).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠١).

جادت بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ

تقديرُه: ومِن ثمراتِ النَّخيلِ والأعناب ثَمَرٌ تَتَّخِذون منه سَكَرًا ورزقًا حسنًا؛ لأنهم يأكُلون بعضَها ويتَّخِذون من بَعضِها السَّكر. فإن قلت: فإلام يرجعُ الضميرُ في هُونهُ ﴾ إذا جعلِتَه ظَرْفًا مكرَّرًا؟ قلت: إلى المُضافِ المحذوف الذي هو العَصير، كما رجعَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمَ قَآبِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] إلى الأهْلِ المحذوف. والسَّكر: الخَمْر، سُمِّيتْ بالمَصْدر مِن سَكِرَ سُكْرًا وسَكَرًا. نحو رَشِدَ رُشْدًا ورَشَدًا. قال:

وجاۋونا بهمْ سَكُرٌ عَلَينا فأجلى اليَوْمُ والسَّكْرانُ صاحي

المستقَرُّ توكيدًا: عليكَ زيدٌ حَريصٌ عليك، وغيرَ ذلك»(١).

قولُه: (بِكَفِّيْ كان من أرمَى البشر)، وقبلَه:

ما لَكَ مِنِّي غيرُ سَهْم وحَجَرْ وغيرُ كَـبْداءَ شـديـدةِ الـوتَـرْ جَادتْ بكَفِّي كان مِن أَرمَى البشَرْ (٢)

كَبِدُ القوس: مِقبَضُها، والضّميرُ في «جادَتْ» راجعٌ إلى «كَبْداء»، أي: صارت جيّدة، قولُه: «بكَفّيْ كان»، أي: بكَفّيْ رجُلِ كان مِن أرمَى البشَر.

قولُه: (فإلامَ يرجِعُ الضّميرُ في ﴿مِنْهُ ﴾؟)، في السؤالِ إنكارٌ بشهادةِ الفاء، يعني: إذا جعَلتَ ﴿مِن ثَمَرَتِ ﴾ مِن بابِ: زيدٌ في الدّارِ فيها، كان الضّميرُ في «منه» لغيرِ مدخولِ ﴿ مِن ﴾ والثّمراتُ مؤنّثة، وأجابَ بأنّها في تأويلِ العصير.

قولُه: (إلى الأهلِ المحذوف)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَكُم مِّن قَرْبَيْةٍ أَهْلَكَنَهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيْتًا أَوْ هُمَّ قَآبِلُونَ﴾ أي: ومِن عَصيرِ ثمراتِ النّخيل.

قولُه: (وجاؤونا بهِمْ سَكرٌ)، البيتُ (٣)، الضّمير في «جاؤونا»: للجِنس، «سكرٌ»: غضَبٌ

⁽۱) انظر: (۱۰: ۲۸۲)، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (۲: ۱۲۵).

⁽٢) ذكره الزبيديُّ في «تاج العروس» (٣٦: ٧٧) روايةً عن الفرّاء.

⁽٣) سبق وروده في (٨: ٦٦) من غير عزو لأحد، وذكره الزّبيديّ في «تاج العروس» (١٢: ٦٠) روايةً عن اللّحياني وابن السّكّيت.

وفيه وجهان: أحدُهما: أن تكونَ منسوخة. وبمن قال بنَسْخها: الشَّعْبيُّ والنَّخَعي.

والثاني: أن يجمع بين العِتاب والمِنَّة. وقيل: السَّكَر: النَّبيذ؛ وهو عَصِيرُ العِنَب والزَّبيب والتمر إذا طُبخ حتى يَذهَبَ ثُلثاه، ثم يُترك حتى يشتد، وهو حلالٌ عند أبي حنيفة إلى حدِّ السُّكر، ويحتجُّ بهذه الآية، وبقوله ﷺ: «الخمرُ حَرامٌ لعَيْنها

وسَفَه، أرادَ بصَحْوِهم: عِلمَهم بعَجْزِهم عن مقاومتِنا، «سكَر»: مبتدأٌ، و «بهم» خبرٌ مقدّمٌ عليه، و «علينا»: متعلِّقٌ بـ «سَكَر»، والجملةُ: حال، فأجلَى بمعنى جَلّى، أي: انكشَف، قيل: استَشهدَ بالبيتِ على أنّ السّكرَ مصدرٌ في الأصل (١).

قولُه: (وفيهِ وجُهان)، أي: في الجَمْع بينَ السّكرِ والرِّزقِ الحسَن، مَنَّ عليهِم قَبْلَ النّسخِ بتمكينِهم على أن يتَّخذوا منهُ السّكرَ والرَّزقَ الحسَن كسائرِ ما عدَّدَ عليهم من النِّعَم لقولِه: «لأنّهم كانوا يأكُلونَ بعضَها ويتّخِذونَ مِن بعضِها السّكر» ثُمَّ نسَخَ السّكَر.

قولُه: (أن يَجمَعَ بينَ العتابِ والِنّة)، يعني: خلَقْنا لكُم ثمَراتِ النّخيلِ والأعناب، بأنْ تَجعَلوها ذَريعة إلى الطاعات، فجعَلتُم بعضًا منها مادّةَ المعاصي، ولهذا قيّدَ إحدى القَرينتَيْن بقولِه: ﴿حَسَنًا ﴾.

قولُه: (وهُو حلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، رضيَ الله عنه إلى حدِّ السُّكْر، ويحتَجُّ بهذه الآية)، وعن مُحيي السُّنة: وأوْلى الأقاويلِ قولُ مَن قال: إنها منسوخة (٢)؛ لأنهّا نازلةٌ قبْلَ تحريم الحَمْر، وإلى هذا ذهَبَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عُمرَ وسعيدُ بنُ جُبَيْر والحسنُ ومُجاهد، وقلتُ: في الآيةِ نفْسِها دِلالةٌ على قُبحِ تناوُلِها تعريضًا، وذلك من عَطْفِ قولِه: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ عليه، وقد فُسِّرَ بالحَلِّ والرُّبِّ.

قولُه: (الخَمْرُ حرامٌ لعَيْنِها)، فيحرُمُ قليلُها وكثيرُها(٣).

⁽١) قوله: «قيل: استشهد بالبيت على أن السَّكر مصدرٌ في الأصل» سقط من (ح).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩).

⁽٣) أخرجه النسائيّ في «المجتبى» (٨: ٣٢١)، وفي «السنن الكبرى» (١٧٣)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩٧) من حديثِ ابنِ عبّاس بلفظ: «حُرِّمت الخمرُ بعينها: قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب»، وفي البابِ عن عليِّ رضيَ الله عنه عند العُقيليّ في «الضعفاء الكبير» (١٨٤٩)، وفي إسنادِه محمد بن الفرات الكوفي، منكر الحديث.

والشُّكْر مِن كُلِّ شَراب»، وبأخبارِ جمَّة. ولقد صنَّف شيخُنا أبو عليِّ الجُبَّائي قدَّس الله رُوحَه، غيرَ كتابٍ في تحليل النبيذ، فلمَّا شيَّخ وأخذتْ منه السِّنُّ العالية قيلَ له: لو شربتَ منه ما تتقوَّى به، فأبى. فقيل له: فقد صنَّفتَ في تحليله، فقال: تَناولتُه الدَّعارة فسَمُجَ في المروءة. وقيل: السَّكر: الطُّعْم، وأنشد:

جَعَلْتَ أعراضَ الكِرامِ سَكَرا

أي: تنقَّلْتُ بأعراضهم. وقيل: هو من الخمر، وإنه إذا ابْتَرَكَ في أغراض الناس، فكأنه تخمَّر بها. والرِّزق الحَسَن: الحَلُّ والرُّبُّ والتمر والزَّبيب وغيرُ ذلك. ويجوزُ أن يُجعلَ السَّكرُ رِزقًا حسنًا، كأنه قيل: تتَّخذون منه ما هو سَكرٌ ورِزْق حَسَن.

قولُه: (والسُّكرُ مِن كلِّ شَراب)، أي: السُّكرُ أيضًا حرامٌ مِن كلِّ شراب، فلا يَحرُمُ شُربُه إلّا إذا انتَهى إلى حدِّ السُّكْرِ فيَحرُم.

قولُه: (تناوَلتُه الدّعارةُ)، الأساس: رجُلٌ داعِر: خَبيثٌ فاجرٌ، وفيه دَعارةٌ، فهُو على حذفِ المضاف، أي: طَعِمَهُ أصحابُ الدّعارة، فقَبُحَ في المُروءةِ التشبُّهُ(١) بهم.

قولُه: (أي: تنقّلتُ)، أي: جعَلَتْ أعراضَهم نُقْلًا^(٢). «وقيل: هُــو» أي: «سَكَـرًا» في البيت.

قولُه: (إذا ابترك)، قيل: ابترك فلان في عِرضِ فلان: إذا اعتمد في ذمّه.

الأساس: وابتَركَ الفَرَسُ في عَدْوِه: اعتمدَ فيه واجتَهدَ.

قولُه: (ويجوزُ أن يُجعَلَ السّكَرُ رِزْقًا حسَنًا)، عطفٌ على قولِه: «أَنْ يجمَعَ بينَ العِتابِ والمِنّة»، فعلى هذا العطفُ مِن بابِ البيانِ والتفسير.

⁽١) في (ح) و(ف): «التشبيه».

⁽٢) وهو ما يُتَنَـقَّـلُ به على الشراب.

[﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُكَ إِلَى الْغَلِ أَنِ الْغَلِ أَنِ الْغَلِ أَنِ الْغَلِ أَنِ الْغَلِ أَنِ الْغَلِ مِن اللِّه بَوْنَا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الشَّكَرُتِ فَاسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ ثُخْنِكُ الْوَنُهُ. فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَاَيَةً لِقَوْمِ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ ٢٨-٦٩]

الإيحاءُ إلى النَّحل: إلهامُها والقَذْف في قُلوبها وتعليمُها على وجه هو أعلمُ به، لا سبيلَ لأحدٍ إلى الوقوف عليه، وإلّا فنيْقتُها في صنْعتِها، ولُطفُها في تدبيرِ أمْرها، وإصابتُها فيها يُصلحها، دلائلُ بينةٌ شاهدة على أنَّ الله أودَعَها عِلمًا بذلك وفطَّنها، كها أولى أُولى العقولِ عقوهُم. وقرأ يحيى بن وثَّاب: (إلى النَّحَلِ) بفتحتين. وهو مذكَّر كالنَّحْل، وتأنيثُه على المعنى. ﴿إَنِ أَتَّغِذِى ﴾ هي ﴿أَنِ ﴾ المفسِّرة؛ لأنَّ الإيحاءَ فيه معنى القول. وقُرئ: (بيوتًا) بكسرِ الباء؛ لأجْل الياء. و ﴿يَعْرِشُونَ ﴾ بكسرِ الراء وضمِّها: يَرفعُون من سُقوفِ البيوت. وقيل: ما يَبنُون للنَّحل في الجبالِ والشَّجَر والبيوتِ من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿يَعْرِشُونَ ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿يَعْرِشُونَ ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى

قولُه: (وإلّا فنيقَتُها)، أي: حُسْنُ صُنْعِها، وعن بعضِهم: أي: إنْ لم يَقْلْ: بعِلمِها وإدراكِها، لم يَصحّ؛ لأنّ نِيقتَها دليلٌ ظاهرٌ على علِمِها، فأقام سببَ الجوابِ مقام الجواب، أو يُقال: (إنْ) شرطيّة، ولذلك دخلَتِ الفاءُ في الجزاء، أي: وإنْ لم تصدِّقْني على ما ذكرْتُ فنيقَتُها ولُطفُها وإصابتُها دلائلُ بينةٌ على أنّ الله تعالى أودَعَها عِليًا، أمّا نِيقَتُها في صنعتِها فهي ما تَرى في بنائها البيوت المسَدّسة مِن أضلاع متساوية لا يَزيدُ بعضُها على بعض، فإنّها لو كانت مُستديرة بقيتِ الفُرَجُ ضائعة عندَ دخولِها فيها، ولو كانت مُستديرة بقيتِ الفُرَجُ بينَ البيوتِ ضائعة، وأمّا فِطنتُها كها أعطَى أُولِي العِلم، فهي ما ذكرَهُ الإمام: أنّ لها مقدّمًا بينَ البيوتِ ضائعة، وأمّا فِطنتُها كها أعطَى أُولِي العِلم، فهي ما ذكرَهُ الإمام: أنّ لها مقدّمًا كالرئيسِ يكونُ أعظمَ جُثّةً منها، نافذَ الحُكم بينَها، وأنّها إذا نفَرَتْ عن أوكارِها، ذهبَتْ بأجمَعِها، ثُمّ إذا أُريدَ عَوْدُها ضرَبوا لها آلاتِ الملاهي والموسيقا، وبواسطة تلك الألحانِ تُردُّ إلى أوكارِها(۱).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۷۰).

﴿مِنَ ﴾ في قوله: ﴿أَنِ النَّخِذِى مِنَ لَلِبْبَالِ بَيُوتَا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ ؟ وهلا قيل: في الجبالِ وفي الشجر ؟ قلت: أُريدَ معنى البَعْضيَّة، وأنْ لا تَبنِيَ بيوتَها في كلِّ جبل وكلِّ شجر وكلِّ ما يُعرَش ولا في كلِّ مكان منها. ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَتِ ﴾ إحاطة بالشمراتِ التي تَجَرُسُها النَّحْلُ وتعتادُ أَكْلَها، أي: ابنِي البيوت، ثم كُلي من كلِّ ثمرةٍ تَشتهيْنَها، فإذا أكلتِها ﴿فَاسَلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ﴾ أي: الطُّرقَ التي ألهمَكِ وأفهمكِ في عَمَلِ العَسل. أو: فاسلُكي ما أكلتِ في سُبل ربِّك، أي: في مَسالكِه التي يُحِيلُ فيها بقُدرته النَّوْرَ الرَّ عسلًا من أجوافِكِ ومنَافِذِ مَآكلِك. أو: إذا أكلتِ الثارَ في المواضعِ البعيدة من المُرَّ عسلًا من أجوافِكِ ومنَافِذِ مَآكلِك. أو: إذا أكلتِ الثارَ في المواضعِ البعيدة من

قولُه: (﴿ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَتِ ﴾: إحاطةٌ بالثَّمَرات)، مبتدأٌ وخبَر، أي: هذا اللَّفظُ مُفيـدٌ للإحاطةِ العُرْفيّة، كقولِه تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣].

قولُه: (تَجُرُسُها النّحْل)(١)، الجوهريّ: الجَرْسُ: الصّوتُ الخَفِيُّ، ويقال: سَمِعتُ جَرْسَ الطّير: إذا سَمِعتَ صوتَ مَناقيرِها على شيءٍ تأكلُه.

قولُه: (مِن أجوافِكِ ومَنافِدِ مَآكلِك)، فيه إشارةٌ إلى الخلافِ في أنّ العسَلَ هل يَحْرُجُ مِن بطونِها أو مِن منافذِ مَآكلِها كالأفواه؟ قال القاضي: واحتَجّ بالآيةِ مَن زعَمَ أنّ النحلَ تأكُلُ الأزهارَ والأوراقَ العطِرةَ فتستحيلُ في باطنِها عسَلًا، ثُمّ تقيءُ ادّخارًا للشّتاء، ومَن زعَمَ أنّها تَلتقطُ بأفواهِها أجزاءً طَلِيّةً حُلُوةً صغيرةً متفرِّقةً على الأوراقِ والأزهارِ وتضَعُها في بيوتِها ادّخارًا، فإذا اجتمعَ في بيوتِها شيءٌ كثيرٌ منها كان العسَل، فسر البطونَ بالأفواه (٢) وكذا عن الإمام، وقال: يُسمّى كلَّ تجويفِ داخلَ البدَنِ بَطْنًا، ألا تَراهم يقولونَ: بطونُ الدِّماغ (٣)، والذي يدُلُّ على أنهًا تُحُاولُ بها تفعلُ الادّخارَ، أنّ صاحبَها بعدَما يَشْتارُ (١٤) منهُ يَترُكُ لغذائِها بقيّةً في بيوتِها.

⁽١) ومنهُ قولُ بعضِ أزواج النبيِّ ﷺ رضوان الله عليهن لرسولِ الله ﷺ في شأنِ شُرُبِه من عُكّةِ عسلِ عند حفصة: «جرسَتْ نحلُه العُرْفط»، وهو شجر له صمغٌ كريه الرائحة. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٣١٧)، والبخاريّ (٢٤٣١)، ومسلم (١٤٧٤)، وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها وعن أبيها.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۹ · ۹).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٧–٧٣).

⁽٤) في (ح) و(ف): «يشار».

بُيوتك، فاسلُكي إلى بيوتكِ راجعةً سُبلَ ربِّك، لا تتوعَّر عليكِ ولا تضلِّين فيها، فقد بَلَغني أنها ربَّها أجدَبَ عليها ما حولهَا فتُسافِرُ إلى البلدِ البعيد في طلبِ النَّجْعة. أو أراد بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِي ﴾: ثم اقصِدي أكْلَ الثَّمراتِ فاسلُكي في طلبِها في مَظانِّها سُبلَ ربِّك ﴿ ذُلُلا ﴾ جمعُ ذَلُول، وهي حالٌ من السُّبل؛ لأنَّ الله ذللها لها ووطَّاها وسهَّلَها، كقوله: ﴿ فُو الذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولا ﴾ [الملك: ١٥]، أو من الضَّميرِ في ﴿ فَاسَلُكِي ﴾، أي: ﴿ هُو النِي ذَلُلٌ مُنقادة لِما أُمرتِ به غيرُ مُعتنِعة. ﴿ شَرَابُ ﴾: يريدُ العَسَل؛ لأنه ممّا يُشرَب

قولُه: (أو أرادَ بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِ ﴾ ثُمّ اقصدي)، عَطفٌ على قولِه: ﴿ كُلِي مِن كلِّ ثمرةٍ تَسْتَهِينَها»، وهُو على أسلوبِ قولِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِدُ ﴾ [النحل: ٩٨]، وعلى الأوّل: أي: على غير هذا الأسلوب، الفاءُ جوابُ شَرْطِ محذوف. وعلى الثاني: سُلوكُ السّبيلِ على الحقيقة قَطْعًا، وعلى الأوّلِ تَحْتَمِلُ المجازَ أيضًا، وهُو على وجهَيْنِ، أحدُهما: المرادُ: استعمالُ الصّنعة الغَريبة في العمل، ومنهُ سُلوكُ العارف، ومِن ثَمّ قال: الطُّرُقَ التي أُلِمُكِ، وثانيها: المرادُ استعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسلًا، ومنه: سلَكْتُ الخيطَ الستعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسلًا، ومنه: سلَكْتُ الخيطَ في الإبرة. وأمّا الحقيقةُ فهُو قولُه: «فاسلُكي إلى بيوتِكِ راجعةً ﴿سُبُلَ رَبِّكِ ﴾»، والفَرْقُ بينَ هذا الوجْهِ وبينَ قولِه: ثُمّ اقصِدي، أنّ السلوكَ على هذا مِن مَراعيها إلى البيوتِ راجعةٌ، وعلى ذلك: مِن بيوتِها إلى مَراعيها قاصِدةً.

الانتصاف: وكّل الأكلَ إلى شَهوتِها فلم يَحجُرْ عليها، كما حجَرَ في البيوت؛ لأنّ مصلحة الأكلِ حاملةٌ على الإطلاقِ. وأمّا البيوت، فلا يحصُلُ مصلحتُها في كلِّ موضِع، ولذلك دخَلتْ (ثُمّ) لتفاوُتِ الأمرِ في الحَجْر في البيوت، والإطلاقِ في الأكل، كما تقولُ: راع الحلالَ فيما تأكلُه، ثمّ كُلْ مما شئتَ (١).

وقلتُ: إنّما عدَلَ مِن خِطابِها إلى الغَيبة في قولِه: ﴿يَغَرُّجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾ للتخلُّصِ إلى المِتنانِ الناس؛ لأنّ المقصودَ مِن خَلْقِ النّحْل وإلهامِه: انتفاعُهم به.

قُولُه: (وَأَنْتِ ذُلُلٌ)، جَمَعَ الخَبَر، والمبتدأُ مفرَد؛ لأنَّ الخطابَ في قُولِه تعالى: ﴿فَٱسۡلُكِى

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٨).

سُبُلَ رَبِّكِ ﴾ لجِنسِ النحْلِ بدليلِ قولِه: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلْغَلِ ﴾، وقولُه: «وتأنيثُه على المعنى»، المجَوهريّ: النّحلُ والنّحلةُ: الدّبْرُ، يقَعُ على الذّكرِ والأنشى، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَيّهُ الْإِنسَنُ إِنّكَ كَادِحُ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَقِيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوقِى كِئْبَهُ, بِيَمِينِهِ ﴾ [الانشقاق: ٦-٧]، ويجوزُ أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحدةٍ منها فجمَعَ الخبرَ للمبالغة في الذلة كجَمْعِ الوَصْفِ في قولِه تعالى: ﴿ شِهَا بَا رَصَدَ الْحِنْ : ٩]، وقولِه (١): «ومعى جِياعًا» (٢) والأوّلُ هو الوجه (٣).

قولُه: (أن ّرجُلًا جاءَ إليه فقال: إنّ أخي) الحديث، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، معَ تغييرِ فيه (٤)، وليسَ في آخرِه: «كأنّما أُنْشِطُ مِن عقال».

النّهاية: أُنشِطُ، أي: حُلّ، يقال: نشَطتُ العُقدةَ: إذا عقدتَها، وأُنشِطُها وأنشَطْتُها: إذا حلَنْتها، وكثيرًا ما يجيءُ: كأنّها نَشِطَ مِن عِقال، وليس بصحيح لِا ذكرْنا.

كَانَ قتودَرحلي حينَ ضُمّتْ حوالبَ غُزْرًا ومِعى جياعًا أنشدَهُ الزنخشريُّ، انظر: (١٦).

 ⁽١) في (ط): (في قوله: ﴿شِهَاكَا رَّسَدًا﴾ في وجه»، ولم يذكر: (وقوله».

⁽٢) تمامُ روايةِ البيت:

⁽٣) في (ح) و (ف): «والأول أوجه».

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧)، والترمذيّ (٢٠٨٢)، وانظر تمامّ تخريجه في «مسند أحمد» (١١١٤٦).

وكذبَ بطنُ أخيك»، فسقاه فشفاه الله فبراً، كأنها أُنشِطَ مِن عِقال. وعن عبدِ الله بن مسعود: العسلُ شِفاءٌ مِن كلِّ داء، والقرآنُ شفاءٌ لِها في الصُّدور، فعليكم بالشفاءَيْن: القُرآن والعسل. ومِن بِدَع تأويلاتِ الرافضة: أنَّ المرادَ بالنَّحل عليُّ وقومُه. وعن بعضِهم: أنه قال عند المَهْدي: إنها النَّحل بنو هاشم، يخرجُ مِن بطونهم العِلْم، فقال له رَجل: جَعَلَ الله طعامَك وشرابك عمَّا يخرجُ مِن بطونهم. فضَحِكَ المهديُّ وحدَّث به المنصور، فاتَّخذوه أضحوكةً من أضاحِيْكِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُرَّ يَنُوَفَّ نَكُمُ وَمِنكُمْ مَن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىٰ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمِ شَيْعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيهُ قَدِيرٌ ﴾ ٧٠]

﴿ إِلَىٰٓ أَرْنَالِ ٱلْعُمُرِ ﴾: إلى أخسِّه وأحقرِه، وهو خمسٌ وسبعون سنة، عن عليِّ رضي الله عنه، وتسعونَ سَنة، عن قتادة؛ لأنه لا عُمرَ أسوأ حالًا من عُمرِ الهَرِم، ﴿ لِكُنْ لَا يَعْلَمُ بَعْدُ

قولُه: (وكذَبَ بطنُ أخيك)، النّهاية: الكذِبُ هاهنا مجازٌ، حيثُ هُو ضدُّ الصِّدق، والكذِبُ يختَصُّ بالأقوال، فجعَلَ بَطْنَ أخيه حيثُ لم يَنْجَعْ فيه العسَلُ كاذِبًا؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فِيهِ شِفَآهُ لِلنّاسِ ﴾ يريـدُ أنـهُ منَ المقابلةِ والمشاكلة، فلمّا قال: صدَقَ الله، حسُنَ أن يقولَ: كذَبَ بطنُ أخيك (١).

قولُه: (وعن عبدِ الله بن مَسْعود: العسَلُ شفاءٌ)، الحديثُ، رواهُ ابنُ ماجَه عن عبدِ الله مرفوعًا (٢)، ورَواهُ رَزينٌ أيضًا.

قولُه: (أنهُ قال عندَ المَهْديِّ)، هوَ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ أبي جعفرِ المنصورِ، ثالثُ خُلفاءِ بني العبّاس، كان أبوه أبو جعفرِ المنصورُ خليفة، وعمَّه أبو العبّاس السّفّاحُ خليفة، وأخوه موسى الهادي، وابنُه هارونُ الرَّشيدُ وإخوتُه وأولادُه كلُّهم خُلفاء (٣).

⁽١) من قوله: «النهاية: الكذب هاهنا مجاز» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) «سنن ابن ماجه» (٣٤٥٢)، وصحّحَه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٣٠٠)، ووافقه الذهبيُّ.

⁽٣) انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، ص٣١٧.

عِلْرِشَيْءًا ﴾: ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهة بحالِ الطُّفولة في النِّسيان، وأن يعلمَ شيئًا ثم يُسرع في نسيانِه فلا يَعلمُه إنْ سُئل عنه. وقيل: لئلّا يعقلَ مِن بعدِ عَقْلِه الأوَّل شيئًا. وقيل: لئلّا يعقلَ مِن بعدِ عَقْلِه الأوَّل شيئًا. وقيل: لئلّا يعلمَ زيادةَ عِلْمٍ على عِلْمه.

[﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضِ فِي ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِى رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونِ ﴾ ٧١]

أي: جَعَلَكم مُتفاوِتين في الرِّزق، فرَزَقَكم أفضلَ ممّا رزقَ مَمالِيكَكم وهم بَشَـرٌ مِثْلُكم وإخوانُكم، فكان ينبغي أن تردُّوا فَضْلَ ما رُزقتموه عليهم، حتى تتساوَوْا في اللَّبَس والمطعم، كما يُحكى عن أبي ذَرِّ: أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: "إنها هُمْ إخوانُكم

قولُه: (ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهةٍ بحالِ الطّفولة)، يعني: قولُه: ﴿ لِكَنْ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمِ شَيْئًا ﴾ كنايةٌ عن النِّسيان؛ لأنّ الناسِيَ يعلَمُ الشيءَ ثُمَّ يَنْساه، فلا يَعلَمُه بعدَ ما علِمَه، وهذه صفةُ الأطفال. قال تعالى: ﴿ وَمَن نُعَمِّرَهُ نُنَكِيِّ سُهُ فِ ٱلْخَلْقِ ﴾، والعِلمُ (١) بمعنى الإدراكِ والتعقُّل، المعنى: لا يترقى في إدراكِ عقلِه الأوّل؛ لأنّ الشابّ في الترقي، والشيخَ في التوقُّفِ والنُّقصانِ، وعلى هذا إذا أجرى العِلمَ على معناه، كما في الوجهِ الأخير، وإنّا خصّ الزيادة به؛ لأنّ العِلمَ يزدادُ بالتردادِ. قالَ الشيخُ الشاطبيُّ (٢):

وخيرُ جليسِ لا يُمَلُّ حديثُهُ وتَردادُه يزدادُ فيه تجمُّلا (٣)

قولُه: (كما يُحكى عن أبي ذَرِّ رضيَ الله عنه)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، قال

⁽١) في (ط): «أو العلم».

⁽٢) الإمام الجليل أبو محمّد، القاسم بن فِيرُّه بن خلف الرُّعَيْني الشاطبيّ (ت ٥٩٠)، إمامُ القرَّاء، وصاحب المنظومة المشهورة في فنّ القراءات الموسومة بـ«حرز الأماني»، كان من أوعيةِ العلم باللغةِ والتفسيرِ والحديث، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٤: ٧١)، و«غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٢٠).

⁽٣) من منظومتِه «حرز الأماني» وقَبْلَه:

وإنّ كتابَ الله أوثَقُ شــافعِ وأغنى غَناءِ واهبًا مُتفَضّلا

فاكسُوهم ممَّا تَلْبَسون، وأطعِمُوهم مما تَطْعَمون»، فما رُؤي عبْدُه بعد ذلك إلا ورِداؤه رداؤه وإزارُه إزارُه مِن غير تفاوُت. ﴿أَفَينِعْمَةِ ٱللّهِ يَجْمَدُونَ ﴾ فَجَعَلَ ذلك من جُملَةِ جُحود النِّعمة. وقيل: هو مَشَلٌ ضربَه الله للذين جَعَلُوا لـه شُركاء، فقال لهم: أنتم لا تُسوُّون بينكم وبَيْن عَبيدِكم فيها أنعمتُ به عليكم، ولا تَجعلُونهم فيه شُركاء، ولا تَرْضون ذلك لأنفُسِكم، فكيف رَضيتم أن تَجعلُوا عَبيدي لي شُركاء؟! وقيل: المعنى: أنَّ الموالي والمَهاليكَ أنا رازِقُهم جميعًا، فهم في رِزْقي سَواء، فلا تحسبَنَّ الموالي المعنى: أنَّ الموالي والمَهاليكِهم مِن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنها ذلك رِزْقي أُجرِيه إليهم أنهم يَرُدُّون على مَاليكِهم مِن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنها ذلك رِزْقي أُجرِيه إليهم

المعْرورُ بنُ سُوَيْد: رأيتُ أبا ذَرِّ وعليه حُلّة، وعلى غُلامِه حُلّةً مِثلُها، فسألتُه عن ذلك، فذكرَ أنهُ سابّ رجُلًا فقالَ لهُ النبيُّ عَلَيْهِ: «إنّك امرُوُّ فيكَ جاهليّة»، قلتُ: على ساعتي هذه مِن كِبَرِ السِّنَ؟ فقال: «نعَمْ، هُم إخوانُكم وخَولُكم، جعَلَهُم الله تحتَ أيديكم، فمَن كان أخوهُ تحتَ السِّنّ؟ فقال: «نعَمْ، هُم إخوانُكم وخَولُكم، جعَلَهُم الله تحتَ أيديكم، فمَن كان أخوهُ تحتَ يدِه فلْيُطعمْه ممّا يأكُلُ وليُلبِسْه ممّا يَلبَس، ولا تُكلِّفوهم ما يَغلِبُهم»(١).

قولُه: (فجعَلَ ذلك)، أي: عدَم المساواةِ أو الرَّدَّ بفَضْلِ ما رَزَقُوهم عليه، المعنى: الله الذي فضّلَ بعضكم على بعضٍ في الرِّزْق، فشكْرُ ذلك أن تُواسُوا إخوانكم فيه، فها باللكم لا تُواسُونَ، أولا تَرُدّونَ رِزقَكم عليهم فتستَووا في الرِّزق؟ فسّرَ الآيةَ بوجوه، أحدُها: بيّنَ فيه حُكمَ حُسنِ الملكة كها سبق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس فيه حُكمَ حُسنِ الملكة كها سبق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس مِن أحوالِ السّاداتِ معَ المماليك، فذكرَه لتوبيخِ المشرِكين. وثالثُها: بيّنَ أنّ جميعَ النّعَم التي عدها مِن أولِ السّورة، واصلة منَ الله تعالى إلى العَبيد، سواءٌ كانوا أحرارًا أو مماليك، لئلًا يمُن أحدٌ على أحد.

فإنْ قلتَ: لا يجوزُ أن يكونَ تمثيلًا لِخُلوِّ الكلامِ عنِ القَرينةِ الدَّاعيةِ إلى التمثيل؟

قلتُ: يُمكنُ أن تُجعَلَ القرينةُ كوْنَ الآيةِ تخلُّصًا إلى نوع آخَرَ مِن بيانِ قبائحِ الكُفَّارِ وَكُفْرانِهم نِعَمَ الله المتواترة، وهُو قولُه: ﴿وَيَشِدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَلَا تَضْرِيُواْ لِلَّهِ الْمُثَالَ ﴾، والتنبيهُ على القَرينةِ قولُه: ﴿ أَفَينِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْمَدُونَ ﴾.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١).

على أيديهم. وقرئ: ﴿يَجْمَدُونَ ﴾ بالتاءِ والياء.

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِبَاتِ أَفَيِٱلْبَطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعَمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿مِّنَ أَنفُسِكُمْ ﴾: من جِنْسكم. وقيل: هو خَلْقُ حواءً مِن ضِلع آدم. والحَفَدة: جمعُ حافِد؛ وهو الذي يَحفِد، أي: يُسرِع في الطاعة والخِدْمة. ومنه قول القانت: وإليكَ نَسْعى ونَحفِد. وقال:

حَفَدَ الولائدُ بَينَهُنَّ وأُسلِمَت بِأَكُفِّهِنَّ أَزِمَّــةُ الأَجمالِ واختُلف فيهم؛ فقيل: هم الأُخْتان على البنات، وقيل: أولادُ الأولاد، وقيل: أولادُ المرأة من الزوجِ الأوَّل، وقيل: المعنى: وجعلَ لكم حَفَدة، أي: خَدَمًا يَجفِدُون

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَجْمَدُونَ ﴾ بالياءِ والتاءِ)، الفَوْقانيّة: أبو بكرٍ، والباقونَ: بالياء (١٠).

قولُه: (وهُوالذي يَحْفِدُ، أي: يُسْرِعُ في الطاعة)، الرّاغبُ: الحافِدُ: المتحرِّكُ المُتبرِّعُ بالخِدمة، أقاربَ كانوا أو أجانب. قال المفسِّرون: همُ الأسباطُ ونحوُهم، وذلك أنّ خِدمتَهم أصدَقُ، وفلانٌ محفودٌ، أي: محدوم، وسَيْفٌ مُحتفِدٌ، أي: سريعُ القَطْع. قال الأصْمَعيُّ: أصلُ الحَفْدِ: مقارَبةُ (٢) الخَطُو (٣).

قولُه: (حَفَدَ الولائدُ) البيت^(٤)، الولائد: الإماءَ، يقول: إنّ الإماءَ يُسِرعْنَ بينَهنّ، وأزِمّةُ الجِمالِ أُسلِمتْ بأكُفِّهِنّ، يريدُ أنّهنّ متنعّماتٌ محدوماتٌ ذواتُ الإماءِ والأجمال.

قُولُه: (وقيل: المعنى: وجعَلَ لكم حفَدةً، أي: خدَمًا)، عطفٌ على قولِه: «وهُو الذي

⁽١) والحجَّةُ فيه أنَّ الله تعالى ويّخهم على جحودِهم، ويتقوّى هذا الاختيار بقولِه تعالى بعدَها: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكُفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٧]. انظر: «حُجَّة القراءات»، ص٣٩٢.

⁽۲) وفي «المفردات»: مداركة.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٤٣-٢٤٤.

⁽٤) ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٣: ٣٧٤)، وعزاه للأخطل، وليس في «ديوانه». وذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤: ٢٤٧) من غير عَزْو لأحد.

في مصالحِكم ويُعينونكم. ويجوزُ أن يُرادَ بالحَفَدة: البَنُون أنفُسُهم؛ كقوله: ﴿سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [النحل: ٢٧]، كأنه قيل: وجعلَ لكم منهنَّ أولادًا هم بَنُونَ وهم حافِدون، أي: جامِعُون بين الأمرَيْن. ﴿مِّنَ ٱلطَّيِبَتِ ﴾: يريدُ بعضَها؛ لأنَّ كلَّ الطيّبات في الجنّة، وما طيّباتُ الدنيا إلا أُنموذَج منها. ﴿أَفَبِٱلْبَطِلِيُوْمِنُونَ ﴾ وهو ما يَعتقِدون من منفعةِ الأصنام وبَركتِها وشَفاعتِها، وما هو إلا وهمٌ باطل لم يتوصَّلوا إليه بدليلٍ ولا أمارة، فليس لهم إيهانُ إلّا به، كأنه شيءٌ معلوم مُستيقَن. ونِعمةُ الله المشاهدةُ المعاينة التي فليس لهم إيهانُ إلّا به، كأنه شيءٌ معلوم مُستيقَن. ونِعمةُ الله المشاهدةُ المعاينة التي لا شُبْهةَ فيها لذي عقلٍ وتمييز هم كافرونَ بها مُنكِرون لها كما يُنكر المُحالُ الذي لا يتصوَّره العُقول. وقيل: الباطل: ما يسوِّل لهم الشيطانُ مِن تحريمِ البَحيرة والسائبةِ

يَحفِد، أي: يُسرِعُ (١) في الطاعة»، فعلى الأوّلِ: الحفَدةُ عامٌّ فيمَن يُسِرعُ في الطاعةِ والخِدمةِ منَ القرائب، وعلى هذا: في معنى الخدَم نفْسِه، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ يكونُ العطفُ مِن بابٍ قولِه تعالى: ﴿ إِذْ يَكَفُولُ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِ قُلُومِهِم مَّرَضُ ﴾ [الأنفال: ٤٩].

قولُه: (إلّا أُنموذَجٌ منها)، المُغرِب: النّموذَجُ _ بالفَتح _ والأُنموذَجُ _ بالضّمّ _ تعريبُ نُموذَه (٢٠).

قولُه: (﴿ أَفَيا الْبُطِلِ يُؤْمِنُونَ ﴾ وهُو ما يعتقِدونَ)، إلى آخرِه، فيه إنكارٌ وتوبيخٌ على ما آمنوا وعلى ما كَفَروا، وفي التركيبِ الأوّلِ تقديم، فيفيدُ التخصيص، وتكريرٌ فيُؤذِنُ بالتأكيدِ والتحقيق؛ لأنّ الفاء تستدعي فعلا يُعطَفُ المذكورُ عليه، أي: كفَروا بالحقّ فامَنوا بالباطل، وإلى التحقيق بقولِه: «كأنهُ شيءٌ وإلى التحقيق بقولِه: «كأنهُ شيءٌ معلومٌ مُستَيْقَنٌ». والتركيبُ الثاني أيضًا كذلك: التأكيدُ مِن بناءِ يَكفُرونَ على هُم، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «ونِعمةُ الله المشاهدةُ المُعايَنةُ التي لا شُبهةَ فيها لِذي عَقْل وتمييز التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «ونِعمةُ الله المشاهدةُ المُعايَنةُ التي لا شُبهةَ فيها لِذي عَقْل وتمييز هُم كافرونَ بها»؛ لأنّهم إذا كفروا نعمةَ الله معَ وجودِما يوجبُ الشُّكرَ مِن جَلائِها وظهورِها، وأنها كالمحسوسِ المشاهد، فكأنهم أنْكروا أنّها نعمةٌ، أو أنّها منَ الله، وإليه الإشارةُ بقولِه:

⁽١) من قوله: «متنعماتٌ مخدومات ذواتُ الإماء والأجمال» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٢٨).

سورة النحل ______

وغيرِهما. ونعمةُ الله: ما أحلُّ لهم.

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْتًا وَلَا يَشْتَطِيعُونَ ﴾ ٧٣]

الرِّزقُ يكون بمعنى المَصْدر، وبمعنى ما يُرزَق، فإن أردت المصدر نَصبْت به ﴿ شَيْنَا ﴾، كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَنَهُ فِي يَوْمِ ذِى مَسْعَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤]، على: لا يَملِكُ أن يرزُقَ شيئًا. وإن أردت المرزوق؛ كان ﴿ شَيْنًا ﴾ بَدَلًا منه بمعنى قليلًا. ويجوزُ أن يكون تأكيدًا لـ ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾، أي: لا يَملِكُ شيئًا من المِلْك. و ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ صِلةً للرِّزق إنْ كان مَصْدرًا، بمعنى: لا يَرزُق مِن السهاوات مَطَرًا، ولا مِنَ الأرضِ نباتًا. أو صِفةٌ إنْ كان اسمًا لِم ا يُرزَق. والضميرُ في ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ لـ ﴿ مَا ﴾؛ لأنه في معنى الآلهة، بعدما قيل: ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفّار، يعني: معنى الآلهة، بعدما قيل: ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفّار، يعني:

«مُنكِرونَ لها كها يُنكَرُ المُحال» وإلى التأكيدِ الإشارةُ بقولِه: «هُم يكفُرونَ بها ومُنكِرونَ لها»، وقولُه: «نعمةُ الله»: مبتدأً، وقولُه: «هم كافرونَ بها»: خبَرُه، وفيه ضربٌ منَ التأكيد.

قولُه: (ونعمةُ الله ما أحَلّ لهم)، قيل: «ما»: مَصْدَريّة، أي: إحلالُ الله، أو موصولة، أي: أحلّهُ الله، والأوْلى الثاني؛ لأنهُ مقابِلٌ لقولِه: «الباطلُ ما يُسَوِّلُ لهمُ الشيطانُ»، وهِي موصولةٌ؛ لأنّ «مِن» في قولِه: «من تحريم البَحيرة» بيانٌ لها.

قولُه: (تأكيدًا لـ ﴿ لَا يَمْلِكُ ﴾ »)، أي: ﴿ شَيْتًا ﴾ مفعولٌ مُطلَق، ولذلك بيّنَه بقولِه: «من المِلْكِ » بكسرِ الميم، كما تقول: ضَربتُ نوعًا منَ الضّرب.

قولُه: (بعدَما قيل: ﴿لَا يَمْلِكُ ﴾) على اللفظِ إشارةٌ إلى خلافٍ ذكَرْناهُ عن ابنِ جِنّيّ (١٠). قالَ صاحبُ «الانتصاف» فيها سبَق: إنّ العَوْدَ إلى المعنى بعدَ الحَمْل على اللّفظِ أنكرَهُ بعضُهم، لمِا يلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُوَ خلافُ البلاغة. وهُو مردودٌ لمجيئِه في أفصَح الكلام (٢٠).

⁽١) في «المحتسب» (١: ١٧٢)، وعبارتُه: «لو انصرفَ عن اللفظِ إلى المعنى لم يَحْسُنْ العَوْدُ بعدُ إلى اللفظ».

⁽٢) انظر كلامَ ابن المُنيِّر في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١) في تفسير قولِـه تعـالى: ﴿ وَقَـالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَكَدِهِ ٱلْأَنْهَكِمِ خَالِصَةٌ لِنُكُورِنَا وَمُحَكِّرٌمُّ عَلَىٓ أَزْوَلِجِكَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩].

ولا يستطيعُ هؤلاءِ مع أنهم أحياءٌ متصرِّفون أُولو ألباب مِن ذلك شيئًا، فكيف بالجَهادِ الذي لا حِسَّ به! فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَلايسَتَطِيعُونَ ﴾ بعد قولِه: ﴿لا يَمْلِكُ ﴾؟ وهل هُما إلا شيءٌ واحد؟ قلت: ليسَ في ﴿وَلَايسَتَطِيعُونَ ﴾ تقديرُ راجع، وإنها المعنى: لا يَملكون أن يَرْزُقوا، والاستطاعةُ منفيَّة عنهم أصلًا؛ لأنهم مَوَات، إلا أَنْ يقدَّرَ الراجع ويُرادَ بالجمع بين نفي المِلْك والاستطاعة التوكيد، أو يُراد: أنهم لا يَملكون الرِّزق ولا يُمكنهم أن يَملكوه، ولا يتأتّى ذلك منهم ولا يَستقيم.

[﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٧٤]

﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾: تمثيلٌ للإشراكِ بالله والتشبيهِ به؛ لأنَّ مَن يضربُ الأمثالَ مُشبّه حالًا بحال وقصَّةً بقصّة، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ كُنْهَ ما تَفعَلون وعِظَمه، وهو معاقِبُكم عليه بها يُوازيه في العِظَم؛ لأنَّ العقابَ على مِقْدار الإثْم، ﴿وَأَنتُمْ لاَنَعْلَمُونَ ﴾ كُنْهَه وكُنْهُ عِقابه، فذاك هو الذي جرَّكم إليه وجرَّ أكم عليه. فهو تعليلٌ للنَّهي عن

قولُه: (ما معنى قولِه: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾؟)، وجُهُ السُّوْالِ أنّ مفعولَ ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ كغذوف، وهُو الضّميرُ الراجعُ إلى الرِّزْق، بدليلِ سِياقِ الكلام عليه، فيَلزَمُ عطْفُ الشيءِ على نفْسِه. وأجابَ: «ليسَ في ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ » أي: لا نُسلّمُ اشتهالَه على الراجع، بل هُو مطلَقٌ مِن بابِ: فلانٍ يُعطى ويَمنع، فيكونُ «فلا يَستطيعون» تذييلًا للكلامِ السابق، ثُمَّ قال: «إلّا أن يُقدّرَ »، أي: ولئنْ سُلِّمَ استهالُه على الرّاجعِ فيكونُ مِن بابِ التأكيد، نحو قولِه تعالى: ﴿ لَا يَعْضُونَ اللّهُ مَا أَمَرَهُمُ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] أو مِن بابِ الترقي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿ لَا يَعْشُونَ اللّهُ مَا أَمَرَهُمُ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٢] أو مِن بابِ الترقي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿ لَا يَعْشُونَ اللّهُ وَقُولَه: ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ على نَفْيِ مُلكِ الرِّزْقِ عنهم مُطلقًا، وقولَه: ﴿ لا يَملِكُونَ الرِّزْقَ ولا يُمكنُهُم أن نَفْيِ استطاعةِ أن يكونوا مالِكِينَ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «لا يَملِكُونَ الرِّزْقَ ولا يُمكنُهُم أن يَملِكُوه»، ولا يتأتّى ذلك فيهم. ويَجُوزُ أن يكونَ تتميًا.

قولُه: (وجرّاتكم عليه)، الجَوهريّ: الجُرأةُ: الشّجاعةُ، وتقولُ: جرّاتُكَ على فلانٍ حتّى الجرّاتَ عليه. اجتَرأتَ عليه.

الشِّرك. ويجوزُ أن يراد: فلا تَضرِبوا لله الأمثال، إنَّ الله يَعلمُ كيف يَضرِبُ الأمثال، وأنتم لا تَعلمون.

[﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَ لُهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنَا فَهُو يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُنَ أَلْكُمْدُ لِلَّذِّبْلُ أَصْحَثُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٧٥]

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ﴾)، عطف على قولِه: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾: تمثيلٌ »، وعلى التمثيلِ لا قولَ ثَمّة، ولا مثلَ، ولا ضرْبَ، لأنّ الفاءَ في: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ ﴾ رتّبَ النّهي على قولِه تعالى: ﴿ وَيَعَبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ الآية، كأنّ حالهم في مُزاولةِ عبادةِ الأصنامِ المُستلزِم لتشبيهِ حالِها بحالِ المعبودِ الحقِّ في استحقاقِ العبادة، حالُ مَن يُحاولُ انتزاع أمورٍ متعددةٍ غير حقيقية بينَ المشبّهِ والمُشبّهِ به ليُلحقه به ويُقيمَه مُقامَ تشبيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَأَنتُم تَصْرِبُ الأَمثالُ مشبّةٌ حالًا بحال »، وقولُه: ﴿ وَأَنتُم لَا تَعْمَلُونَ ﴾: تعليلٌ للنّهي، كأنهُ قيل: لا تُشرِكوا بالله شيئًا وأنتُم قومٌ جهلة (١٠)، ولذلك صدرَ منكم هذه الغَفْلة. وإليه الإشارةُ بقولِه: «فذاك هُو الذي جرّكُم إليه». وقولُه: ﴿ وَأَنتُهُ مَا تَعمَلُون ، اعتراضٌ واردٌ على الوعيدِ والتهديد، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿ إنّ الله يعلَمُ كُنْهَ ما تَعمَلُون ، وهُو مُعاقِبُكم عليه ».

وعلى الثاني: النّهيُ واردٌ على مثل ضرَبوه، وتَشْبيهِ انتحلوه، وقولُه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ برُمّتِه: تعليلٌ، أي: ضرْبُ الأمثالِ منَ العلومِ الدّقيقة يَستدعي لُطْفَ إدراكِ وخِبرةٍ لا سيّها في ذاتِ الله عزّ وجَلّ، فلا يقدِرُ على الشروع فيه إلّا الله والرّاسِخونَ في العِلم. ومِن ثَمّ عقبه بقولِه: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَمْ الْوَكُ ﴾، وأشارَ المصنّفُ إليه بقولِه: «ثُمّ علّمهم كيفَ تُضرَب». وأمّا بيانُ اتصالِه على الوَجْهِ الأوّل، فإنهُ تعالى لمّا نهاهُم عن ضَرْبِ المثلِ الفعليّ، وهُو الإشراكُ بالله المُستلزِمُ له، عقبهُ بها يَكشِفُ لذي البصيرةِ عن حالِم في اللّهَ المُستلزِمُ له، عقبه بها يَكشِفُ لذي البصيرةِ عن حالِم في تلكَ الفَعْلة، وحالِ مَن يُخالفُهم فيها مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَشَلًا عَبْدُامَمُلُوكًا ﴾ الآية.

⁽١) من قوله: «الحقّ في استحقاقِ العبادة، حالُ من يُحاولُ» إلى هنا سقط من (ف).

ثم علّمهم كيف يَضرب، فقال: مَثَلُكم في إشراكِكم بالله الأوثان: مَثَلُ مَن سوّى بين عبدٍ مملوك عاجزٍ عن التصرُّف، وبين حُرِّ مالك قد رَزَقَه الله مالا فهو يتصرَّفُ فيه ويُنفِقُ منه كيفَ شاء. فإن قلت: لِمَ قال: ﴿مَمَلُوكًا لَايَقَدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ وكلُّ عبدٍ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمَّا ذِكْرُ المملوك؛ فلِيُميَّز من الحُرِّ؛ لأنَّ اسمَ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمَّا ذِكْرُ المملوك؛ فليُميَّز من الحُرِّ؛ لأنَّ اسمَ العبد يقعُ عليهما جميعًا؛ لأنها مِن عبادِ الله. وأمّا ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾؛ فليُجعل غيرَ مُكاتَب ولا مأذونٍ له؛ لأنها يَقدِران على التصرُّف. واختَلفوا في العبد: هل يصحُّ له مُلك؟ والمذهبُ الظاهر: أنه لا يصحُّ له.

قولُه: (واختَلَفُوا في العبد: هَلْ يَصِحُّ لهُ مِلْك؟ والمذهبُ الظاهرُ أنهُ لا يَصِحُّ له)(١) الانتصاف: مالكٌ رحمهُ الله يَرى أنهُ يُملّكُ، والآيةُ تَعضُدُه، أي: عملوكا ليسَ عن ملّكه سيّدُه فملكَ، بل هُو على أصل الملكة، عاجزٌ، فلو لم يُتصوّرْ له مُلكٌ، لكانَ قولُه: ﴿لَا يَقَدِرُ عَلَىٰ فَمَلكَ، بل هُو على أصل الملكة، عاجزٌ، فلو لم يُتصوّرْ له مُلكٌ، لكانَ قولُه: ﴿احترازًا مِنَ المُكاتَب» بعيدٌ مِن فصاحةِ القرآن، إذْ لو لم يَملِكُ منَ العبيدِ إلّا مكاتَبٌ لكانت إرادتُه بالله ظِ إيجازًا مع إخلال لا يليق بالبلاغة. وأنكرَ إمامُ العبيدِ إلّا مكاتَبٌ لكانت إرادتُه بالله ظِ إيجازًا مع إخلال الا يليق بالبلاغة، لبُعدِ القَصْدِ الحرمين (٢) حَمْلَ قولِه ﷺ: ﴿أَيّا امرأةٍ نُكِحتْ بغيرِ إذنِ وَليّها» (٣) على المكاتبة، لبُعدِ القَصْدِ المحرمين أن مَمْل قولِه وَمَن المُلكَةِ مِنَ المُوافِقِةِ قولِه: ﴿وَمَن رَزَقَاتُ مُنَارِزَقًا حَسَنَا﴾. ولقائلٍ التصرُّفِ أو المِلْك، وبُعدِ الأولِ عن مُطابقةٍ قولِه: ﴿وَمَن رَزَقَاتُ مُنَارِزَقًا حَسَنَا﴾. ولقائلٍ التصرُّفِ أو المِلْك، وبُعدِ الأولِ عن مُطابقةٍ قولِه: ﴿وَمَن رَزَقَاتُ مُنَارِزَقًا حَسَنَا﴾. ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ صفةٌ لازِمةٌ، كالإيضاح لفائدةِ ضَرْبِ المثل، أي: أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿لَانَ حقيقتَه اللازمة له المعروفة به أنهُ لا يَقدِرُ على شيء، ومنه: ﴿ وَمَن رَائِمَةُ المُنْ المُ اللهُ عَلَهُ عَلَى المَالَة ومنه: ﴿ وَمَن المَالَةُ عَلَى المَالَة ومنه ومنه: ﴿ وَمَن اللّهُ اللّه عَلَيْ المَالَة ومنه ومنه: ﴿ وَمَن اللّهُ اللّهُ المَالَةُ عَلَيْ اللّهُ المَالَةُ وَاللّهُ المَالَةُ عَلَى اللّه المَالِهُ وَمَن اللّهُ المُ المَالِقَةُ وَلَا المُعْلِقُ عَلَى اللّه المُعْلِقُ عَلَيْ اللّه ومنه المَالِقَةُ وَاللّهُ وَالْمُ اللّهُ المَالَّةُ وَاللّهُ المَالمُونُ عَلَى المَالِ وَالْمَالِقُ وَاللّهُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ عَلَى المَالِقُ عَلَى المُعْلَقُ عَلَى المُعْلِقُ المُعْلِقُ عَلَى المُعْلَقُ المُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُولِولُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلَقُ المُعْلَقُ المُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلَقُ الْمُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلَقُ المُعْلِقُ المُعْلَ

⁽١) وهو الذي جزم به الملّا علي القاري من الحنفية في «فتح باب العناية» (٢: ٦٧).

 ⁽٢) في «الانتصاف»: أبو المعالي، وهي كنيةُ إمامِ الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوَيْني،
 الإمام العلم المشهور.

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذيّ (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩) وغيرهم من حديثِ عائشةً
 رضيّ الله عنها، وصحّحه ابن حبّان (٤٠٧٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) في (ط): «بأن المراد بالقدرة»، وهو خطأ.

يَدَّعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىٰهَاءَ اخَرَ لَا بُرُهِ كَنَ لَهُ بِهِ عَلَى المؤمنون: ١١٧]، وكلُّ مَدْعوٌ معَ الله لا بُرهانَ له به، إنه المرادُ به أنهُ من لوازِم دُعائه معَ الله إلها. ولنا أن نقولَ في دَفْعِه: الأصلُ في الصَّفةِ والحالِ التخصيصُ والتقييد، وما وردَ بخلافِ ذلك فهُو خلافُ الأصل (١١).

وقالَ الإمام: احتَجّ الفقهاءُ بهذهِ الآيةِ على أنّ العبدَ لا يُملّكُ شيئًا، فإن قالوا: ظاهرُ الآيةِ يدُلُّ على أنّ عبدًا من العبيدِ لا يَقدِرُ على شيء، فلمَ قُلتُم: إنّ كلّ عبدٍ كذلك؟ فنقولُ: الذي يدُلُّ على وجْهان، الأوّل: أنهُ ثبَتَ في أصولِ الفقهِ أنّ الحُكمَ المذكورَ عَقيبَ الوَصْفِ الناسِب يدُلُّ على كوْنِ ذلك الوَصْفِ عِلّةً لذلك الحُكم، وكوْنُه عَبدًا وصْفٌ مُشعِرٌ بالذُّلِ والمَقْهوريّة، وقولُه: ﴿ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيءٍ ﴾ حُكمٌ مذكورٌ عقيبَه، فهذا يقتضي أنّ العِلّة لعدَم القدرةِ على الشيء، هُو كوْنُه عَبدًا، وبهذا الطريقِ ثبتَ العمومُ. والثاني: أنهُ تعالى قال بعدَه: ﴿ وَمَن رَزَقَانَهُ مِنَا رِزَقًا حَسَنًا ﴾ فميّزَ هذا القِسمَ الثانيَ على القِسمِ الأوّل، وهُو العبدُ بهذه الصّفة، وهُو أنهُ يَرزُقُه رِزقًا (٢)، فوجَبَ ألاّ يحَصُلَ هذا الوصْفُ للعَبْدِ حتّى يحصُلَ الامتيازُ بينَ القِسم الثاني وبينَ القِسم الأوّل، ولو مُلِّكَ العبدُ لكانَ الله قد آتاهُ رِزْقًا حسَنًا؛ لأنّ المِلْكَ الحلالَ رِزقٌ حسَن، سواءٌ كان قليلًا أو كثيرًا (٣).

وقلتُ: لا شكَ أنّ قولَه: ﴿ وَمَن رَزَقْكُ مُنَا رِزْقًا حَسَنَا فَهُو يُنفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهَرًا ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ عَبْدُامَمْلُوكًا لَآيَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ، والمقصودُ مِن ذكْرِهما الحَجْرُ والمَنْعُ والإطلاقُ والتّوسِعة ؛ لأنّ التمثيلَ في الأصنامِ والمَلكِ العلّام ، فلا بدّ مِن تصوَّرِ العَجْزِ التامّ ، فإذا أُجرَيْناه على ما قال ، لزِمَ التصرُّفُ المحذور . والحاصلُ أنّ إتيانَ صِفتَينِ (٤) لمزيدِ التصويرِ والكَشْفِ عن حالةِ العَجْزِ لا للتمييز والتّفْصِلة ، ألا تَرى كيفَ ترقّى في التمثيلِ الثاني ، وزادَ البَكم والكلّ ، وعدَمَ الإنجاحِ في المُهمّاتِ ليَدُلٌ على كمالِ ذلك المعنى ؟ وكذا في الثاني ، وزادَ البَكم والكلّ ، وعدَمَ الإنجاحِ في المُهمّاتِ ليَدُلٌ على كمالِ ذلك المعنى ؟ وكذا في

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۲۲).

⁽٢) من قوله: «فميّز هذا القسم الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٨٤).

⁽٤) في (ح) و(ف): «صفتان» وهو خطأ.

فإن قلت: ﴿مَنَّ ﴾ في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقَنْكُ ﴾ ما هي؟ قلت: الظاهرُ أنها موصوفة، كأنه قيل: وحُرَّا رزقناه؛ ليطابِقَ عبدًا. ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿يَسْتَوُونَ ﴾ على الجمع؟ قلت: معناه: هل يستوي الأحرارُ والعبيد؟

[﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيءٍ وَهُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلِ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيءٍ وَهُوَ عَلَى صِرَطٍ عَلَى مَوْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ مَا يُسْتَقِيمٍ ﴾ ٧٦]

الأبكم: الذي وُلد أُخْرس، فلا يَفهَم ولا يُفهِم. ﴿وَهُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَـنهُ ﴾ أي: ثِقَل وعِيال على مَن يَلي أَمْرَه ويَعُوله، ﴿أَيْنَكَا يُوجِههُ ﴾: حيثها يُرسِلُه ويُصرِّفْه في مَظْلب حاجةٍ أو كِفايةٍ مُهِمِّ، لم يَنفَعْ ولم يأتِ بنُجْح، ﴿ هَلْ يَسْتَوِى هُو وَمَن ﴾ هو سَليم الحواسِّ نفَّاعٌ ذو كِفايات، مع رُشْد ودِيانة، فهو ﴿يَأْمُـرُ ﴾ الناسَ ﴿ إِلَّهَـدُ لِ ﴾ والخير،

جانبِ المشبّه به، فإنهُ ترَقّى مِن تَصرُّفِه كيف شاء إلى كوْنِه آمِرًا بالعَدْل، ومِن كونِه مرزوقًا، إلى كونِه مَهْدِيًّا إلى صِراطٍ مستقيم.

قوله: (ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة) يريد أن الآية من باب التضادِّ والطباق، فيحتملُ من أن تكون موصوفة، كما يُقال: عبدًا مملوكًا وحرًا مرزوقًا، وأن تكون موصولة، بأن يقال: والحر الذي رزقناه، لكن المطابع عن رُزِقَ الذوقَ السليم لا يُعرج عنه إليه، وهذا ينظرُ إلى قول المصنف في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨]: «و «مَن» في ﴿مَن يَقُولُ ﴾ [موصوفة] إن جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة»(١).

قولُه: ﴿ هَلَ يَسْتَوِى هُوَوَمَنَ ﴾ هُو سليمُ الحَواسّ؟)، يعني: لا بدّ منَ المقابِل بينَ العَدْلِ وما سبَق، ولا يَأْمُرُ بالعدلِ إلّا من يكونُ موصوفًا بصفاتِ الكهال، وتخصيص المذكوراتِ للتقابُل.

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط)، وما بين معكوفين استدركته من «الكشاف».

﴿ وَهُو ﴾ في نَفْسِه ﴿ عَلَى صِرَطٍ مُستَقِيمٍ ﴾: على سِيرةٍ صالحة ودِيْنٍ قَويم. وهذا مَثُلُ ثانٍ ضربَه الله لنَفْسِه ولِما يُفيض على عبادِه ويَشملهم من آثارِ رحمتِه وألطافِه ونِعَمه الدِّينيةِ والدُّنيوية، وللأصنامِ التي هي أمواتٌ لا تَضرُّ ولا تنفع. وقُرئ: (أينها يُوجِّهُ)، بمعنى: أينها يَتَوجَّه، من قولِم، «أينها أُوجِّه أَلْقَ سَعدًا». وقرأ ابنُ مسعود: «أينها يُوجَّهُ»، على البناء للمفعول.

[﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَنُوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كُلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ أَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٧٧]

﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ أي: يختصُّ به عِلْمُ ما غاب فيهما عن العبادِ وخَفِيَ عليهم عِلْمُه. أو: أرادَ بغيب السماوات والأرض: يومَ القيامة، على أنَّ عِلْمَه غائبٌ عن أهل السماواتِ والأرض لم يطّلِعْ عليه أحدٌ منهم. ﴿ إِلَّا كُلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْهُو أَقَرَبُ ﴾ عن أهل السماواتِ والأرض لم يطّلِعْ عليه أحدٌ منهم. ﴿ إِلَّا كُلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْهُو أَقَرَبُ ﴾ أي: هو عندَ الله وإنْ تَراخى، كما تقولون أنتم في الشيءِ الذي تَستقربُونه: هو كلَمْح البصر أو هُو أقرب، إذا بالغتُم في استِقْرابِه. ونحوُه قولُه: ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُغْلِفَ ٱللّهُ وَعْدَهُ وَإِن يَومًا عِندَ رَبِكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو يُغْلِفَ ٱللّهُ وَعْدَهُ وَإِن يَومًا عِندَ رَبِكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو

قولُه: (أَيْنَهَا أُوَجِّهُ أَلْقَ سَعْدًا)، يُضرَبُ لَن يتَلقّى الشرّ أَيَّةٌ سلَك (١)، وعن بعض: أصلُه أنّ أضبَط (٢) كان سيِّدَ قومِه، فأصابَه منهم جَفْوةٌ، فارتَحَلَ عنهُم إلى آخرين، فرآهم يصنَعونَ بساداتِهم مثلَ صَنيعِ قومِه، فقال: «أَيْنَهَا أُوَجّهُ أَلْقَ سعْدًا»، وسعدٌ كان شِرّيرًا.

قولُه: (ونحوه قولُه: ﴿ يَسْتَعَجِلُونَكَ ﴾)، أي: نحوُه في استعمالِ الله تعالى ما يَستقرِبُ الملدةَ فيها هُو بعيدٌ عندَ الناس، قولُه تعالى: ﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَالَفِ سَنَةِ مِّمَا تَعُدُّونَ ﴾ [الحجّ: ٤٧]، أي: ألفُ سنةِ عندَكم بعيدٌ، وعندَ الله مِقدارُ يومٍ على عُرْفِكم وعادتِكم.

⁽١) هذه عبارة الزمخشري في «المُسْتقصى في أمثالِ العرب، (١: ٤٤٩).

⁽٢) يعني الأضبَطَ بنَ قُريع كها صّرحَ به الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٥٣).

عندَه دانٍ وهو عندَكم بَعيد. وقيل: المعنى: أنّ إقامةَ الساعةِ وإماتةَ الأحياءِ وإحياءَ الأمواتِ من الأوَّلِين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِكَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ اللَّمُواتِ من الأوَّلِين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِكَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ مَنَ المَّقَدُورات. ثم شَيَّءِ قَدِيرٌ ﴾ فهو يَقدِرُ على أن يُقِيمَ الساعةَ ويَبعَثَ الحَلْق؛ لأنه بعضُ المَقْدُورات. ثم دَلَّ على قُدرتِه بها بعدَه.

[﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا نَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْصِدَةً لَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٧٨]

قُرئ ﴿أُمَّهَاتِكُمٌ ﴾ بضمِّ الهمزة وكسرِها، والهاءُ مَزيدة في أمَّهات، كما زِيدتْ في أَراق، فقيل: أَهراق. وشذَّت زيادتُها في الواحدة، قال:

قولُه: (وأوحاهُ)، أي: أسرَعه، الأساس: استَوحيْتُه: استَعْجَلتُه.

«النِّهاية»: في الحديث: «إذا أردتَ أمرًا فتدَبَّرْ عاقبتَه، فإن كان شَرَّا فانْتَهْ، وإنْ كان خيرًا فتوحَّهْ^(۱)» أي: أسْرِع إليه، والهاءُ للسّكْت.

قولُه: (﴿إِنَ ٱللّهَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فَهُو يقدِرُ على أَنْ يُقيمَ الساعة)، إشارةً إلى أنهُ كالتعليلِ لإثباتِ أمرِ الساعةِ وسُهولة تأتيها. ولمّا كان البَعْثُ والحشرُ موقوفًا على مسألتي العِلم والقُدرة، عطفَ جُملةَ ﴿أَمْرُ ٱلسّاعَةِ ﴾ على جُملةِ ﴿غَيّبُ ٱلسّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ عطفَ العِلم والقُدرة، عطفَ جُملة ﴿أَمْرُ ٱلسّاعَةِ ﴾ على جُملةِ ﴿غَيّبُ ٱلسّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ عطفَ «جِبريلَ » على «الملائكة»، ثُمّ علله بقولِه: ﴿إِنَ ٱللّهَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ وَلَهُ : ﴿إِنَ ٱللّهُ كَلَ صَلّمَ لِشَيْءٍ وَلَكَ عَقِبَ قولِهِ : ﴿ وَٱللّهُ ٱخْرَحَكُم مِن بُطُونِ أَمّ هَا يَكُم ﴾ قولَه : ﴿إِنَ ٱللّهُ كَا مِلْكُ لِشَيْءٍ وَلَهُ اللّهُ كَا عَلَى اللّهُ لَا نهايةً له، والمذكورُ بعضٌ منها. وإليه أشارَ بقولِه : «ثم دَلّ على قُدرتِه بها بعدَه».

قولُه: (قُرِئَ ﴿أُمَّهَا عِنْكُمْ ﴾ بضمِّ الهمزة)، كلُّهم إلَّا حمزةَ والكسائيِّ(٢).

⁽١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد»، ص١٤، وضعف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٣: ١٥٣).

⁽٢) ولتعليل ذلك انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٧٩-٣٨٠).

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والْيَاسُ أبي

﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ في موضع الحال، ومعناه: غيرَ عالمِين شيئًا من حقّ المُنعِم الذي خَلَقَكم في البُطون، وسوَّاكم وصوَّركم، ثم أخرَجَكم من الضِّيقِ إلى السَّعة. وقولُه: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ﴾ معناه: وما ركَّب فيكم هذه الأشياءَ إلّا آلاتٍ لإزالة الجَهْل الذي

قولُه: (أُمّهتي خِندِفُ والياسُ أبي)، لقُصيِّ بن كِلاب، قَبْلَه:

إنّي لَدى الحربِ رَخيُّ اللّبَبْ مُعتزِمُ الصّولة عالي النسَبْ

يقال: فلانٌ في لَبَبٍ رَخيٍّ، أي: في حالٍ واسِعة، «الاعتزام»: لزومُ القَصْد.

قولُه: (ومارَكِّبَ فيكُم هذه الأشياءَ إلا آلاتٍ لإزالةِ الجَهْل)، الحَصْرُ مستفادٌ مِن فَحْوى الكلامِ وانصبابِه في قالَبِ جَوامعِ الكلِم، وهُو أنهُ تَعالَى ما خلَقَ الحَلْقَ إلا ليُعبَدَ، ويُعرَفَ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ ٱلجِنَ وَٱلإِنسَ إِلَا لِيعبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فأخبَرَ تعالى أنهُ أخرَجهم مَن ظُلُهاتِ الرِّحِم إلى فضاءِ عالم التكليفِ وهم غيرُ عالمِينَ لِما خُلِقوا له، كما قال: غيرَ عالمِينَ (١) شيئًا مِن حقِّ المُنعِم، فخلَق هُم السمع ليسمَعوا آياتِه البينات، وبَصرًا لينظُروا إلى الدّلائلِ الدالّةِ على وجودِه، وفُؤادًا ليتفكّروا في آلائهِ وحِكمتِه، فيجعَلوها وسيلةً إلى ما خُلِقوا له منَ الشُّكرِ والعبادة، كما قال: ﴿لَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ فظهَرَ أنّ هذه آلاتٌ ما خُلِقتُ إلّا لاجتلابِ العِلم والعمَل به، فمَن جعَلَها آلاتٍ لغيرِ ذلك فقد أبطَلَ حِكمةَ الله في خَلْقِها، وانخرَطَ في سِلكِ ﴿ أَوْلَيْكِكُ كَأَلْأَنْعَكِرِ بَلَ هُمْ أَضَلُ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

قال القاضي (٢): ﴿لَا تَعُلَمُونَ شَيْكًا ﴾ جُهّالًا مُستصحِبينَ جَهْلَ الجماديّة ﴿وَجَمَلَلُكُمُ ﴾ أداةً تَعْلمونَ (٣) بها فتُحِسّونَ بمَشاعرِكم جُزْئيّاتِ الأشياءِ فتُدركونهَا، ثُم تتنبّهونَ بقلوبِكم لمشارَكاتٍ ومبايَناتٍ بينَها بتكريرِ الإحساس، حتّى تَحصُلَ لكمُ العلومُ البديهيّةُ وتتمكّنوا من

⁽١) قوله: «لما خُلِقوا له، كما قال: غير عالمِينَ» سقط من (ح).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٣).

⁽٣) في «أنوار التنزيل»: «تتعلمون»، وهو الأشبه بالصواب.

وُلدتم عليه، واجتِلابِ العِلْم والعمل به؛ من شُكرِ المُنعِم، وعبادتِه، والقيام بحُقوقه، والترقِّي إلى ما يُسعِدُكم. والأفئِدةُ في فُؤاد، كالأغْرِبة في غُراب، وهو مِن جُموع القِلَّة التي جَرت مجرى مُجوع الكثرة، والقِلَّةُ إذا لم يَرِدْ في السَّماع غيرُها، كما جاء: شُسُوع في جمع شِسْع لا غير؛ فجَرَتْ ذلك المجرى.

[﴿ أَلَمْ يَرَوا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَتِ فِ جَوِّ ٱلسَّكَمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ إِنَّ فِ ذَلِكَ لَا يَنْتِ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٧٩]

قرئ: ﴿ أَلَمْ يَرَوَّا ﴾ بالتاء والياء. ﴿ مُسَخَّرَتِ ﴾: مُذلَّلات للطَّيران بها خلقَ لها من الأجنحةِ والأسبابِ المُواتية لذلك. والجَوِّ: الهواءُ المُتباعِد من الأرض في سَمْت العُلوّ، والسُّكَاكُ أبعدُ منه، واللَّوْح مِثْله. ﴿ مَا يُمْسِكُهُنَ ﴾ في قَبْضِهنَّ وبَسْطهنَّ ووقوفِهنَّ ﴿ وَالسُّكَاكُ أَبَعدُ منه، واللَّوْح مِثْله. ﴿ مَا يُمْسِكُهُنَ ﴾ في قَبْضِهنَّ وبَسْطهنَّ ووقوفِهنَّ ﴿ إِلَّا اللهُ ﴾ بقُدرته.

تحصيلِ المعالم الكَسْبيّة بالنَّظَرِ فيها لكي تَعرِفوا ما أنعَمَ عليكُم طَوْرًا بعدَ طَوْرٍ فتشكروه (١).

وفي هذا التقريرِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ ﴾ تعليلٌ للجَعْل لا للإخراج، فيُفيدُ معنى الحَصْرِ الذي قرّرَه المصنّف، كأنهُ قيل: خلَقَكم وأنتُم كالجَهاد، ثُمّ جعَلَ لكُم أدواتٍ لتتميّزوا عنه.

قولُه: (جَرَتْ مجْرى جُموع الكثْرةِ والقِلّة)، أي: هيَ مشتركةٌ تُستَعمَلُ تارَةً في القِلّة وأُخرى في الكثرة، واستُعمِلت هُنا في الكثرة؛ لأنّ الخطابَ في ﴿ أَخْرَجَكُم ﴾ عامّ.

قولُه: (﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ في قَبْضِهِنّ وبَسْطِهِنّ ووُقوفِهِنّ ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾)، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَدَيرَوْا إِلَى الطّلِيرِ فَوَقَهُمُ مَنَقَتَتِ وَيَقْبِضَنَّ مَا يُمُسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْنَنُ ﴾ [الملك: ١٩]، قال القاضي: إنّ ثِقَلَ جسَدِها يقتضي سُقوطَها، ولا عِلاقة فوقَها، ولا دِعامة تحتها تُمسِكُها، وحلقَ الجوّ بحيثُ يُمكنُ الطرانُ فيه (٢).

⁽١) في النسخ الخطية: «فتشكرونه» بإثبات النون، وهو خطأ، وهو على الجادة في «أنوار التنزيل».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٣). وفي الأصول الخطية: «فيها»، والتصويب منه.

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَادِهَا أَثَنَا وَمَتَنعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَادِهَا أَثَنَا وَمَتَنعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾

﴿ مِنْ بُرُوتِكُمْ ﴾ التي تَسكُنونها من الحَجَر واللّذر والأخبية وغيرها. والسّكن: فَعَل بمعنى مَفْعُول، وهو ما يُسكَنُ إليه ويُنقطَعُ إليه مِن بيتٍ أو إلْف. ﴿ بُيُوتًا ﴾: هي القِبابُ والأبنية من الأُدم والأنطاع، ﴿ تَسْتَخِفُّونَهَا ﴾: ترَوْنها خفيفة المَحْمل في الضّربِ والنّقض والنّقل ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ أي: يومَ ترحلون خَفَّ عليكم حمْلُها ونقلُها، ويومَ تَنزِلون وتُقيمون في مكانٍ لم يثقُلُ عليكم ضَرْبُها. أو: هي خفيفةٌ عليكم في أوقاتِ السَّفَر والحَضرِ جميعًا،

قولُه: (﴿ مَنْ بُنُوتِكُمْ ﴾ التي تَسكُنونَها)، الرّاغب: أصلُ البيت: مَأْوى الإنسانِ باللّيلِ، وَجَعُه أبياتٌ وبيوت، والبيوتُ بالسكنِ أخص، والأبياتُ بالشعر، وشُبّه به بيتُ الشّعْر، وصار «البيتُ» مُطلَقًا متعارَفًا في آلِ النبيِّ عَلَيْهُ (١)، ونبّه عَلِي الشعر، وشُبّه به بيتُ الشّعْر، وصار «البيتُ» مُطلَقًا متعارَفًا في آلِ النبيِّ عَلَيْهُ (١)، ونبّه عَلَيْه بقوله: «سلمانُ مِنّا أهل البيت» (٢) أن مولى القوم يصح نسبته إليهم، كما قال: «مولى القوم منهم، وابنه من أنفسهم» (٣).

قوله: (خفيفة المحمل) الراغب^(٤): الخفيف بإزاء الثقيل، ويقال ذلك باعتبار المضايفة بالقرن، وقياس أحد الشيئين إلى الآخر، تقول: درهم خفيف ودرهم ثقيل، وباعتبار مضايفة الزمان، نحو: فرس خفيف وفرس ثقيل، إذا عدا أحدهما أكثر في زمان واحد، وقد مرَّ مبسوطًا في سورة التوبة^(٥).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص١٥١.

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣: ٦٩١) من حديث كثير ابن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده.

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٧٦١) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «مولى القوم من أنفسهم».

⁽٤) في «مفردات القرآن» ص ٢٨٨.

⁽٥) من قوله: «ونبه ﷺ بقوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

على أنَّ اليومَ بمعنى الوقت. ﴿وَمَتَنعًا ﴾: وشيئًا يُنتفَعُ به ﴿إِلَىٰ حِينِ ﴾: إلى أن تَقضُوا منه أوْطارَكم. أو: إلى أن يَبْلى ويَفنى، أو: إلى أنْ تموتوا. وقُرئ: ﴿يَوْمَ ظُعْنِكُمْ ﴾ بالسُّكون.

[﴿ وَاللّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَلًا وَجَعَلَ لَكُو مِّنَ ٱلْحِبَالِ أَكْنَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْحِبَالِ أَكْمَ مِمَّا خَلَقَ ظِلَلًا وَجَعَلَ لَكُو مِّنَ ٱلْحِبَالِ أَكُمْ مِنْ اللّهِ مُوكَمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ مَّكَلِكَ يُتِدُّ نِعْمَتَهُ، عَلَيْكُمْ لَكُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [1]

﴿ مِمَا خَلَقَ ﴾: من الشَّجَر وسائرِ المُستظَلَّات. ﴿ أَكَنْنَا ﴾: جمع كِنّ ؛ وهو ما يُستكنُّ به من البيوتِ المَنْحوتة في الجبال والغِيْرانِ والكُهوف. ﴿ سَرَبِيلَ ﴾: هي القُمْصانُ والثياب من الصُّوفِ والكَتَّان والقُطْن وغيرِها، ﴿ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ لم يَذَكُرِ البَرْد؛ لأنَّ الوِقاية من الحَرِّ أهمُّ عندَهم، وقلَّما يهمُّهم البَرْد؛ لكونه يَسيرًا مُحتملًا. وقيل: ما يَقي من الحَرِّ يقي من البَرْد، فدلَّ ذِكرُ الحَرِّ على البرد، ﴿ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُمُ

قولُه: (على أنّ اليوم بمعنى الوَقْت)، أي: الزّمانِ المُمتَدّ؛ لأنّ عادتَهم إمّا الإقامةُ أو الظّعْن، كقولِه تعالى: ﴿وَهَمُمْ رِزْقُهُمْ فِيَا الْكَكْرَةَ وَعَشِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «في أوقاتِ السّفَرِ والحضرِ جميعًا». الانتصاف: الوَجْهُ الأوّل أوْلى، إذْ ظهورُ المِنّةِ في خِفّتِها في السّفَر أتمُّ، أمّا المقيمُ فلا عليهِ مِن ثِقْلِها (١).

قُولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾: بالسّكون(٢))، ابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ.

قولُه: (وقيل: ما يَقي منَ الحَرِّيقِي من البَرْد)، الانتصاف: الوجْهُ الأوّل أوْلى؛ لأنهُ قدّمَ المِنّةَ بالظّلال الواقيةِ منَ الضُّحى بقولِه: ﴿مِمَّاخَلَقَ ظِلَالًا ﴾، فالأهَمُّ إذَنْ وقايةُ الحرِّ، وليسَ كلُّ ما يَقي الحرِّيقي البَرْدَ كشفوفِ القُمصان، بل لو لبِسَ إنسانٌ لَبوسَ الحرِّفي البردِ أو عكسَ لعُدّ منَ الثُّقَلاء(٣).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۲٥).

 ⁽٢) يعني سكون العين. وقد قرأ بفتحها أبو جعفرٍ ونافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍ و ويعقوب.
 انظر: «النشر في القراءات العشر» (٣: ١٤٦).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٥).

بَأْسَكُمْ ﴾ يريدُ الدُّروعَ والجَواشِن، والسِّرْبال عامٌّ يقعُ على كلِّ ما كان من حَديدٍ وغيرِه. ﴿لَعَلَكُمُ تُسَلِمُونَ ﴾ أي: تَنظُرون في نِعَمِه الفائضةِ فتؤمِنُون به وتَنقادُون له. وقُرئ: (تَسْلَمُونَ) مِنَ السَّلامة، أي: تَشكُرون فتَسْلَمون من العذاب. أو: تَسْلَم قُلوبكُم من الشِّرك. وقيل: تَسلَمون من الجِراح بلُبْس الدُّروع.

[﴿ فَإِن تَوَلَّواْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكِنُعُ ٱلْمُبِينُ ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكَنْ فِرُونَ ﴾ ٨٢-٨٣]

قولُه: (﴿ تُسْلِمُونَ ﴾ أي: تَنظُرونَ)، أي: الإسلامُ هاهنا بمعنى الاستسلام والانقياد، وضِعَ موضعَ سَبَبَيْه، وهُو ينظُرونَ ويتفكّرونَ، المعنى: مُنحوا كذا وكذا منَ النِّعَم الظاهِرةِ والباطنةِ ليتَفكّروا ويَنظُروا ويَعرِفوا المُنعِمَ فينقادوا له، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكَةُ ٱلْمُرِينُ ﴾؛ لأنّ مَن تولّى أبى الانقيادَ، ثُمّ ترقّى إلى بيانِ عِنادِهم وأنّهم يَعرِفونَ المُنعِمَ المولي، ثُمَّ يُنكِرونَها.

قولُه: (فذَكر سببَ العُذْرِ...، ليدُلّ على المسبّب)، يعني: كان منَ الظاهرِ أنْ يقال: فإنْ لم ينقادوا لله تعالى بعدَ تذكيرِكَ إيّاهم آياتِ الله (١)، فقد تمهّدَ عُذْرُكَ، لأنّك قد أدّيتَ ما عليكَ منَ الواجِب، فوُضعَ مَوضِعَ المذكور قولُه: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكِعُ ٱلْمُبِينُ ﴾ وضْعًا للسببِ موضعَ المسبّب، ففي العدولِ الإشعارُ بإلزام الحُجّة واستئهال العقاب، وفي الظاهرِ تمهيدٌ للعذر.

⁽١) زيد في الأصول الخطية هنا: «والآية»!

الصلاة والسلام، كانوا يَعرِفونها ثم يُنكِرونها عِنادًا، وأكثرُهم الجاحِدُون المُنكِرون بقُلوبهم. فإن قلت: ما معنى ثُمَّ؟ قلت: الدِّلالةُ على أنَّ إنكارَهم أمْرٌ مُستبعد بعد حصول المعرفة؛ لأنَّ حقَّ مَن عرف النعمة أن يَعترِف لا أن يُنكِر.

[﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْلَبُونَ * وَإِذَا رَءَا الَّذِينَ طَلَمُواْ الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

﴿ شَهِيدًا ﴾ نبيًا يَشهد لهم وعليهم بالإيبانِ والتَّصديق، والكُفرِ والتكذيب، ﴿ تُكَ لِلْهُ وَلَا مُمْ فَلِلَا يَتِذَار، والمعنى: لا حُجَّة لهم، فدلَّ بتَرْك الإِذْنِ على أن لا حُجَّة لهم ولا عُذر، وكذا عن الحَسَنِ رحمه الله. ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْنَبُونَ ﴾: ولا هم يُستَرْضَوْن، أي: لا يقالُ لهم: أرْضُوا ربَّكم؛ لأنَّ الآخرة ليست بدارِ عَمَل. فإن قلت: فيا معنى ﴿ ثُمَّةً ﴾ هذه؟ قلت: معناها: أنهم يُمنَّوْنَ بعد شهادة الأنبياءِ عليهم بها هو أطمُّ منها؛ وهو أنهم يُمنَعُون الكلامَ فلا يؤذنُ لهم في إلقاءِ مَعْذرة ولا إذلاءِ بحُجَّة. وانتصابُ اليومِ بمحذوف، تقديرُه: واذكرْ يومَ نَبْعث، أو: يومَ نَبْعث وَقَعُوا فيها وقعوا فيه، وكذلك إذا رأوُا العذابَ بَعَتَهم وثَقُل عليهم. ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمُ يُنْظُرُونَ ﴾ كقوله: ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةُ فَتَبْهَا لَهُ لا يَا الله الآية [الأنبياء: ٤٠].

قولُه: (لا يُقالُ لهم: أَرْضُوا ربّكم)؛ لأنّ الاستعتابَ: طلَبُ إزالةِ العِتاب، وعتابُ الله عبارةٌ عن سَخَطِه وعَدَمِ رِضاه، أي: لا يُطلَبُ منهم إزالةُ سخَطِ الله عنهم.

قولُه: (أنَّهُم يُمَنُّونَ)، أي: يُبتَلَوْنَ، الجوهريِّ: مَنَّوْتُه ومَنَّيْتُه، أي: ابتَلَيْتُه.

قولُه: (وكذلك إذا رأوا العذابَ)، قيل: «إذا رأوا العذابَ» أيضًا منصوبٌ بمحذوف، ويقال: إنَّ وجْهَ الشَّبَه يقتضي أيضًا تأخير (١) المحذوفِ في التقدير، أي: يومَ يُبعَثُ وَقَعوا فيها وَقَعوا، وكذلك إذا رَأوا العذابَ وقَعوا فيها وقَعوا أيضًا، وإليه أشارَ بقولِه: «بَغَتَهم» وكذا وكذا، وفي تركيبِه _ أعني: إذا رأوا العذابَ بغَتَهم وثَقُلَ عليهم، فلا يُحفِّفُ _ إيذانٌ

⁽١) من قوله: «(وكذلك إذا رأوا العذابَ)، قيل:» إلى هنا سقط من (ف).

[﴿ وَإِذَا رَءَا الَّذِينَ أَشَرَكُواْ شُرَكَاءَ هُدُ قَالُواْ رَبَّنَا هَتَوُلَآءِ شُرَكَآ وَأَنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُواْ مِن دُونِكُ فَالْقَوَّا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَ ذِبُونَ * وَاَلْقَوَاْ إِلَى اللّهِ يَوْمَهِذِ السَّلَمَّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ٨٦-٨٧]

إِنْ أَرادوا بِالشُّرِكَاءِ آلهَتَهِم؛ فمعنى ﴿شُرَكَا وَأُونَا ﴾: آلهتُنا التي دعَوْناها شُركاء. وإِنْ أُرادوا الشياطين؛ فلأنهم شُركاؤهم في الكُفر وقُرَناؤهم في الغيّ: و ﴿ نَدْعُوا ﴾: بمعنى: نَعبُد. فإن قلت: لِم قالوا: ﴿ إِنَّكُمْ لَكَ نَدِبُونَ ﴾ وكانوا يَعبُدونهم على الصحَّة؟ قلت: لمّا كانوا غير راضِينَ بعبادتهم فكأنَّ عبادتهم لَمْ تكن عِبادة.

بأنّ قولَه: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾، مُظهرٌ وُضعَ موضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّ العذابَ إنّها لم يُحفّفْ عنهم؛ لأنّهم ظلَموا، وأنّ الفاء في: ﴿فَلَا يُحَفّفُ ﴾ فصيحةٌ، وليست بجوابِ "إذا"، والجزاءُ المقدّرُ، هُو قولُه: ﴿بَلَ تَأْتِيهِم بَغْتَهُ فَتَبّهَتُهُمْ فَلَايَسْتَظِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، فقوله: ﴿بَغْتَه » مثل ﴿تَأْتِيهِم بَغْتَهُ بَعْتَهُ »، وقوله: ﴿فَلَا يُحَفِّفُ عَنْهُمْ ﴾ مثل ﴿فَلَا يَشْتَظِيعُونَ رَدَّهَا ﴾، وقوله: ﴿فَلَا يُحَفِّفُ عَنْهُمْ ﴾ مثل ﴿فَلَا يَسْتَظِيعُونَ رَدَّهَا ﴾، وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنظرُونَ ﴾ ومثله في الآيةِ المُستشهَدِ [بها](١).

قولُه: (لمّا كانوا غيرَ راضِينَ)، يعني: المرادُ بالشُّركاءِ في قولِه: ﴿ وَإِنَا رَهَ اللَّذِيكَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَ هُمْ ﴾، وهُم كلُّ مَن عُبِدَ مِن دونِ الله من الملائكة والمسيح وعُزَيْر والجِنِّ والإنس (٢) والشياطينِ كما سبَقَ آنِفًا، إذِ المقامُ يقتضي العمومَ لقولِه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمّتِهِ شَهِيدًا ﴾، ومَن هُو مِثلُ الملائكة يكذبونهم لوجهين: أحدهما: يكذبونهم لما أنهم كانوا مُعرِضين (٣) غَير راضينَ بعبادتهم. وثانيهما: التكذيبُ راجعٌ إلى تسميتهم شرُكاءَ، وقولِم: ﴿ هَنَوُلَآءٍ شُرَكَآوُنَا ﴾ وعلى الأوّلِ إلى فعلِهم وعبادتهم لهم، وإنّما قُلنا: مِثلُ الملائكة لاستشهادِه بقولِه: ﴿ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَ ﴾.

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

⁽Y) سقط لفظ «الإنس» من النسخة (ف).

⁽٣) سقط لفظ معرضين من النسخة (ح).

والدليل عليه: قولُ الملائكة: ﴿كَانُواْيَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ﴾ [سبأ: ٤١]، يعنون: أنَّ الجنَّ كانوا راضِينَ بعبادتهم لا نحن، فهم المَعبُودون دوننا. أو كذَّبوهم في تَسْميتهم شُركاءَ وآلهة؛ تنزيهًا لله من الشَّريك. وإن أُريدَ بالشُّركاء الشياطين؛ جاز أن يكونوا كاذِبينَ في قولهم: ﴿إِنَّكُمُ لَكَنْدِبُونَ ﴾، كما يقولُ الشيطان: ﴿إِنِّ كَفَرْتُ بِمَا آشَرَكَتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾ [براهيم: ٢٢]، ﴿ وَأَلْقَوْأَ ﴾: يعني: الذين ظَلَموا. وإلقاءُ السَّلَم: الاستِسْلام لأمْرِ الله وحُكمِه بعد الإباءِ والاستِكْبار في الدُّنيا، ﴿وَضَلَ عَنْهُم ﴾: وبطلَ عنهم ﴿ وَالمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ مِنْ أنَّ لله شركاء، وأنهم يَنصُرونهم ويَشفعون لهم حين كذَّبوهم وتبرَّؤوا منهم.

[﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَكَدُواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ اَلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾ ٨٨]

﴿اَلَذِبِنَ كَفَرُوا ﴾ في أنفُسِهم، وحَمَلُوا غيرَهم على الكُفر: يُضاعِفُ الله عِقابَهم كما ضاعَفُوا كُفرَهم. وقيل في زيادةِ عذابهم: حيَّاتٌ أمثالُ البُخْت وعَقاربُ أمثالُ البِغال تَلسَعُ إحداهنَّ اللَّسعةَ فيجد صاحبُها مُمَتَها أربعين خَريفًا. وقيل: يخرجون من النارِ إلى الزَّمْهرير فيبادِرُون من شدَّةِ بَرْده إلى النار. ﴿بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾: بكونهم مُفسِدين الناسَ بصدِّهم عن سبيل الله.

قولُه: (جازَ أَن يكونوا كاذِبينَ)، أي: الشياطينُ قالوا للمشرِكينَ: إنّكم لكاذبونَ فيها تقولونَ علينا، فالشياطينُ كاذبونَ في هذا التكذيب؛ لأنّهم في الدُّنيا زَيّنوا وسَوّلوا ووَسْوَسوا وما قصّروا فيه: ﴿ وَإِخْوَنَهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، كما قال: ﴿ إِنِّ كَفَرَّتُ بِمَا أَشْرَكَ تُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وكذَبَ في هذا القولِ، وهذا الأيصةُ في حقّ الملائكة.

قولُه: (مُحَتَها)، الجَوهريّ: مُمَةُ العَقْرب: سُمّها وضُرُّها، وأصلُها حوٌّ وحُمى، والهاءُ عِوَض. [﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّتِهِ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمٌّ وَجِثْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَ وُلاَّةً وَ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [18]

شَهِ بِدًا عَلَيْهِ مِنْ أَنفُسِمٍ * يعني: نبيهم؛ لأنه كان يَبعثُ أنبياءَ الأُممِ فيهم منهم، ﴿وَجِنْنَا بِكَ * يا محمَّدُ ﴿شَهِيدًا عَلَى هَنُولُآهِ *: على أُمَّتك. ﴿نبيَنَا *: بَيانَا بَليغًا، ونظير، «تبيان»: «تلقاء» في كُسْر أوَّله، وقد جوَّز الزجَّاجُ فتْحَه في غير القرآن. بَليغًا، ونظير، «تبيان»: «تلقاء» في كُسْر أوَّله، وقد جوَّز الزجَّاجُ فتْحَه في غير القرآن أُمورِ الدِّين، كيف كان القرآنُ تِبيانًا لكلِ شيء؟ قلت: المعنى: أنه بيَّن كلَّ شيء من أُمورِ الدِّين، حيثُ كان نصًّا على بعضها وإحالةً على السنَّة، حيثُ أَمَرَ فيه باتباع رسولِ الله عَلَيْ وطاعتِه، وقيل: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوكَى ﴾ [النجم: ٣]. وحثًا على الإجماع في قوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوكَى ﴾ [النجم: ٣]. وحثًا على الإجماع في قوله: ﴿ وَمَا يَنْظُ وَ النّبِهِ اللهُ عَلَيْ لأُمّته اتباع أصحابه والاقتداءَ بآثارِهم في قوله على «أصحابي كالنُّجوم بأيّهم اقتدَيْتُمُ اهتدَيتُم» وقد اجتَهَدُوا وقَاسُوا ووطَّؤوا طُرقَ القِياس والاجتهاد، فكانت السنَّةُ والإجماع والقياسُ والاجتهاد، مُستَنِدةً إلى تِبْيان الكتاب، فمن ثَمَّ كان تِبْيانًا لكلِّ شيء.

قولُه: (وقيل: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوكَىٰ ﴾) [النجم: ٣]، عطفٌ على قولِه: «أَمَرَ فيه باتّباع الرّسولِ وطاعتِه»، يعني: أُحيلَ البيانُ على السُّنّةِ بوجهَيْنِ حيثُ أَمرَ فيه، أي: في قولِه تعالى: ﴿ أَطِيعُواْ اللّهُ وَأَطِيعُواْ اللّهُ وَأَلْمُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّ

قولُه: (أصحابي كالنُّجوم بأيِّهُمُ اقتَديتُمُ اهتَدَيتُم) (١)، مِثلُه في «جامع الأصول»، رَواهُ رَزينٌ العَبْدريُّ عن ابنِ المُسَيِّب، وفي رواية «أخبارِ الشِّهاب»: «أصحابي مِثلُ النُّجوم منِ اقتدى بشيءٍ منها اهتَدَى»، وذَكَرَه الصّغاني في قسمِ الحِسان(٢).

⁽١) أخرجه عبد بن حميد في «المسند» (٧٨٣) من حديث ابن عمر، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١) أخرجه عبد بن حميث أبي هريرة، والإسنادان ضعيفان، وفي الباب عن ابن عباس وجابر، وقد استقصى الحافظ الزّيلَعيُّ طرق الحديث في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٢٢٩).

⁽٢) تحسينه مرفوعًا بعيد. انظر: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر (١٥٩)؛ و«جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٥٥٦).

[﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُٰلِ وَٱلْإِحْسَانِ وَإِيتَآيٍ ذِى ٱلْقُرْبَ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنْكَرِ وَٱلْبَغْيُ يَعِظُكُمْ لَعَلَكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [9]

العَدْل: هو الواجب؛

قولُه: (العَدْلُ هُو الواجب)، فيه إيهاءٌ إلى مذهبِه، فكنتى عن الواجِب بالعَدْل؛ لأنّ الواجبَ ملزومُ العدْل(١)؛ لأنّ الله تعالى جعَلَ ما فرَضَ على عبادِه واقعًا تحتَ طاقتِهم، أي: لا يُكلّفُهم فوقَ طاقتِهم، لئلّا يكونَ جَوْرًا، ومِن ثَمّ سَمّوا أنفُسَهم بالعَدْليّة. هذا تخصيصٌ مِن غيرِ دليل(٢)، سيّما المقامُ يقتضي العموم، ولهذا قال ابنُ مَسْعود: أجَمعُ آيةٍ في القرآنِ هذه الآية (٣).

وقالَ القاضي: لو لم يكنْ في القرآنِ غيرُ هذه الآيةِ لَصَدَقَ عليه أنهُ تِبْيانٌ لكلِّ شيءٍ وهُدى ورحمةٌ للعالمين، ولعل إيرادَها عَقيبَ قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ ﴾ للتنبيهِ عليه (٤).

وقالَ الإمام: إنّها يَحسُنُ تفسيرُ اللّفظِ بمعنى إذا حصَلَ بينَهما مناسَبة، وإلّا كان فاسدًا، وبناءً على مجرّدِ التحكُّم، فإنّ الله تعالى أمرَ بالعَدْلِ والإحسان، فالعَدلُ عبارةٌ على المتوسِّطِ بينَ طَرَفي الإفراطِ والتفريط، وذلك أمرٌ واجبٌ في جميع ما يَصبُّ فيه هذا المعنى، والواجِباتُ إمّا في الاعتقاد، وإمّا في الأعهال، أو في الأخلاق، فالعَدلُ في الاعتقاد: أمّا في التوحيدِ فيجبُ أن يَعتقد أنّ الإله موصوفٌ بصفاتِ الكهال، فهذا وسَطٌ بين التعطيلِ والتشبيه. وأمّا في الأفعال: فيجبُ أن يَعتقد أنّ العبدَ يصدُرُ عنهُ الفعلُ كَسْبًا بواسطةِ داعيةِ وقُدرةٍ يَحلُقُها الله تعالى؛ لأنهُ وسَطٌ بينَ الجيرِ والقدر. أمّا الأعهال: فالعَدلُ فيها أنْ يأتي بالطاعاتِ على الطّريقِ السّويّ. قالَ الله تعالى: ﴿ لَا يُكِكِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] (٥).

⁽١) وفي النسخة (ح): لأن العَدُلَ ملزومُ الواجب. وهو الأشبه بالصواب.

⁽٢) يوضّحه قولُ آبن المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٦٢٨): «وهذه وليجةٌ من الاعتزال، ومعتقَدُ المعتزِلةِ استحالةُ تكليفِ ما لا يُطاقُ لأنهُ ظُلمٌ وجَوْر، وذلك على الله محال، والحقُّ والسنّةُ أنّ كلّ قضاءِ الله عَدْل، وأنّ تكليف ما لا يُطاق جائزٌ عليه وعَدْلٌ منه ﴿ لَا يُشَكُّلُ مَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَكُونَ ﴾، انتهى.

⁽٣) ذكره البغويّ في «معالم التنزيل» (٥: ٣٩).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٧).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٠١–١٠٢).

لأنَّ الله تعالى عَدَلَ فيه على عباده، فجعلَ ما فَرَضَه عليهم واقعًا تحت طاقتِهم. والإحسان: النَّدْب؛ وإنها علَّق أَمْرَه بهما جميعًا؛ لأنّ الفرضَ لا بدَّ مِن أَنْ يقعَ فيه تفريطٌ فيَحبُرَه النَّدْب؛ ولذلك قال رسولُ الله ﷺ لمن علَّمه الفرائضَ فقال: والله لازدتُ فيها ولا نقصت: «أَفلَحَ إِنْ صَدَق»، فعقد الفلاحَ بشرطِ الصِّدقِ والسلامةِ من

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ الله عنها، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أَيُّها الناس: خُذوا منَ الأعمالِ ما تُطيقون، فإنَّ الله تعالى ما يَملُّ حتّى تملّوا»(١).

وعن أبي داودَ، عن سَهْل (٢)، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تُشَدّدوا على أنفُسِكم فيشدّدَ على على اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ على

وأمّا الأخلاق: فالعَدلُ في الجُود: ﴿ وَٱلْذِينَ إِذَا أَنفَقُواْلُمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَفْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: بَيْنَ وَاللّهُ عَلَى ٱلْكُفّارِرُ مَا مُنْ يَنْهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩] ﴿ أَوْلَةً عَلَى ٱلْكُفّارِرُ مَا مُنْ يَنْهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩] ﴿ أَوْلَةً عَلَى ٱلْمُقْمِدِينَ أَعِزَةٍ عَلَى ٱلْكَفْرِينَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثُمّ الزِّيادةُ على العَدلِ قد تكونُ إحسانًا، وقد تكونُ إساءةً، والإحسانُ إمّا أن يكونَ بحسبِ الكميّة أو الكَيْفية. فالكميّة: كالاستغراقِ في شهودِ مقاماتِ العبُوديّةِ والربوبيّة، قال عَلَيْ: «الإحسانُ أن تَعبُدَ الله كأنْك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنهُ يراك (٤)، وهذه الآيةُ استئنافٌ، كالبيانِ لكونِ الكتابِ تبيانًا لكلِّ شيء.

قولُه: (فقال: والله لا زِدتُ فيها ولا نقَصتُ)، وفي رواية البخاريِّ ومسلم: «لا أَزيدُ على هذا ولا أنقُصُ» (٥).

قولُه: (فعقَدَ الفَلاحَ)، أي: قيّدَه، مِن قولِهم: عقدتُ الحَبْل والبَيْع.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (٧٨٢)، وصحّحه ابن حِبّان (٣٥٣)، وفيه تمامُ تخريجِه.

⁽٢) من قوله: ﴿أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: ﴾ إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٩٠٦) من حديثِ سهل بن أبي أمامةً رضي الله عنه.

⁽٤) سبق تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخاريّ (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عُبيَد الله رضَي الله عنه.

التفريط، وقال ﷺ: «استَقِيمُوا ولن تُعْصُوا»، فما يَنبغي أن يُثْرَكَ ما يَجبُرُ كَسْرَ التفريط من النَّوافل. والنُوافل. والنُوافل. والنُوافل.

قولُه: (استقيموا ولن تُحصوا)، الحديث، مِن روايةِ مالكِ وأحمدَ بن حَنْبلِ وابنِ ماجَهْ، عن ثَوبانَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «استقيموا ولن تُحصوا، واعلَموا أنّ خيرَ أعمالِكم الصّلاةُ، ولا يُحافِظُ على الوضوءِ إلّا مؤمن»(١).

النِّهاية: أي: استقيموا في كلِّ شيءٍ حتَّى لا تَمَلُّوا، ولن تُطيقوا الاستقامة، مِن قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَنْ تَحْصُوهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: تُطيقوا عَدّه وضَبْطَه.

قولُه: (فها ينبغي أن يُتركَ ما يَجبُرُ كُسْرَ التفريطِ منَ النّوافل)، هذا متصلٌ بقولِه: «ولا بُدّ مِن أن يقَعَ تفريطٌ فيَجبُرَه النّدبُ، أي: ولأجْلِ اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قولُه: (والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه العُقولُ)، الانتصاف: هذا اعتزالٌ، والمُنكَرُ: ما أنكَرَهُ الشّرع(٤).

⁽١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٧٨)، والدّارميّ (٦٥٥)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمام تخريجه.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (١٦٦٦٥) بهذا الإسناد، وأخرجه برقم (٧٨٨٩) من حديث أبي هريرةَ رضَي الله عنه، وهو في «سنن ابن ماجه» (١٤٢٥) و«سنن النسائيّ» (١: ٣٣٣).

⁽٣) «سنن أبي داود» (٨٦٤).

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

والبَغْي: طلبُ التَّطاوُلِ بالظُّلم، وحين أُسقِطتْ من الخُطَبِ لعنةُ الملاعين على أميرِ

الرّاغب: المُنكر: كلَّ فعلٍ تَحكُمُ العقولُ السّليمةُ بقُبْحِه أو تتوقّفُ في استقباحِه، فَتَحكُمُ بقُبِحِه الشِّريعةُ، وإلى ذلك قصدَ بقولِه تعالى: ﴿ الْأَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْتَاهُونَ عِنَ الْمُنكِرِ ﴾ [التوبة: ١١٦](١)، وقالَ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِواَ الإِحْسَنِينِ عَنِ الْمُنكِرِ ﴾ يَحُثُّ على فعلِ الحَيْر، وينْهى (١) وإيتاني ذِى القُرْدَك وَينْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكِرِ ﴾ يَحُثُ على فعلِ الحَيْر، وينْهى (١) عن الشِّر، وذلك بعضُه بالشّرع الذي شَرَعَهُ لنا وبعضه بالعَقْلِ الذي ركّبة فينا؛ والنّهي حينتلِ أعَمُّ مِن حيثُ اللّفظُ والمعنى، فأما المعنى فكما في قولِه: ﴿ وَنَهَى النّفْسَ عَنِ الْمُوكَى ﴾ [النازعات: ٤٠] لأنهُ لم يعْنِ أن يقولَ لنفسِه: لا نفْعلُ، بل أرادَ قمْعَها عن شهوتِها ودَفْعَها عمان نزعتْ إليه وقارة بالقلب. وأما النهي الزّجرُ عن الشيء، وهُو مِن حيثُ المعنى لا فَرْقَ بينَ أن يكونَ بالقولِ أو بغيرِه.

قولُه: (والبَغْي: طلَبُ التطاوُلِ بالظُّلم)، الانتصاف: البَغيُ أصلُه الطلَبُ، ومنه ﴿أَبْتِعَكَآءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وإطلاقُه في العُرفِ مخصوصٌ بالظُّلم (٣).

قولُه: (وحينَ أُسقِطتُ منَ الخُطَبِ لعنهُ الملاعين)، ذكرَ صاحبُ «الكامل في التاريخ»: كان بنو أُميّة يَسُبّونَ أميرَ المؤمنينَ عليّ بنَ أَبي طالبِ رضيَ الله عنه، إلى إن وُلِيَ عمرُ بنُ عبدِ العزيز الجِلافة، فترَكَ ذلك وكتَبَ إلى العُمّالِ في الآفاقِ بتَرْكِه، وكانَ سببُ محبّتِه عليّا أنهُ قال: كنتُ بالمدينةِ أَتَعلّمُ العِلمَ، وكنتُ ألزَمُ عبيدَ الله بنَ عبدِ الله بن عُتبةَ بنِ مسعود رضيَ الله عنه (٤)، فبَلَغهُ عني شيءٌ مِن ذلك، فأتيتُه يومًا وهُو يُصلّي، فأطالَ الصّلاةَ، فقَعدتُ أنتظرُ فَراغَه، فلمّا فرَغَ التفتَ إليّ، وقال: متى علِمتَ أنّ الله تعالى غضِبَ على أهلِ بدرٍ وبَيْعةِ الرّضوانِ فلمّا فرَغَ التفتَ إليّ، وقال: متى علِمتَ أنّ الله تعالى غضِبَ على أهلِ بدرٍ وبَيْعةِ الرّضوانِ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۲۳.

⁽٢) في النسخة (ح): ﴿وِيَذُبُّ ﴾، وهي محتملةٌ.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

⁽٤) في النسخ الخطية: «عبد الله بن عبد الله» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. وعُتْبَةُ المذكور هو أخو عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٧).

المؤمنين عليِّ رضي الله عنه؛ أُقيمَت هذه الآيةُ مقامَها. ولَعَمري إنها كانت فاحشةً ومُنكَرًا وبغيًا، ضاعفَ الله لمن سنَّها غَضَبًا ونكالًا وخِزْيًا؛ إجابةً لدعوة نبيه: «وعادِ مَن عاداه».

بعد أنْ رضي عنهم؟ قلتُ: لم أسمَعْ بذلك، قال: فما الذي بلَغَني عنكَ في علي؟ فقلت: مَعذِرةً إلى الله وإليك، وتركتُ ما كنتُ عليه. وكان أبي إذا خطَبَ فنالَ مِن عليِّ تلَجْلَجَ في كلامِه، فقلت: يا أبتِ، إنّك تمضي في خُطبتِكَ فإذا أتَيْتَ إلى ذكْرِ عليٍّ عرَفتُ منك تقصيرًا. قال: أو فَطِنتَ ذلك؟ قلتُ: نعَمْ. فقال: يا بُنيّ، إنّ الذين حَوْلنا لو يَعلَمون مِن عليٌ ما نعلَمُ لتفرّقوا عنّا إلى أولادِه، فلمّا وليّ الخلافة لم تكنْ عندَه مِنْ الرّغبة في الدُّنيا ما يرتكبُ هذا الأمرَ العظيمَ لأُجْلِها، فترك ذلك، وكتبَ بترْكِه، وقراً عوضَه: ﴿إنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ ﴾ الآية، فحل هذا الفعلُ عندَ الناسِ محلًا عظيمًا، وأكثروا مَدْحَهُ، فمنهُ قولُ كُثيرً:

وَليتَ فلم تَشتُمْ علِيًّا ولهم تُخِفُ
تَكلَّمتَ بالحِقِّ النَّينِ وإنّما
فَصَدَّقت معروفَ الذي قلتَ بالذي
ألا إنّها يَكفي الفتَى بعدد زَيْغِهِ

بِرَيَّا ولسم تَتْبَعْ مقالسةَ مُجُرمِ
تَسبيّنُ آياتُ الهُدى بالتكلُّمِ
فعلتَ فأضحى راضيًا كلُّ مسلمِ
منَ الأودِ البادي ثِقافُ المُقوّمِ

فقالَ عمرُ رحمَه الله حينَ أنشدَهُ هذا الشِّعر: أَفلَحْنا إِذَنْ (١).

قولُه: (وعادِ مَن عاداه)، ذكر ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»(٢)، قال: رَوى بُرَيدةُ وأبو هُريرةَ وجابرٌ والبَراءُ بنُ عازِب وزَيْد بنُ أرقَمَ، كلُّ واحدٍ منهم، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال يومَ عَديرِ خُمِّ: «مَن كنتُ مَولاهُ فعَليُّ مَوْلاه، اللهمِّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه»(٣)، وبعضُهم

⁽١) انظر: «الكامل في التاريخ» (٤: ١٥٤). وانظر الشعر في «ديوان كُثيِّر عَزَّة» ص٢١٥.

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ١٠٩٩).

⁽٣) أخرجه الترمذيّ (٣٧١٣) والحاكم في «المستدرك» (٣: ١١٦)، والنسائيّ في «خصائص علّي» (٩٣)، وابن حبّان (٦٩٣١)، وغيرهم بإسنادٍ حسن.

وكانت سببَ إسلامِ عُثانَ بنِ مَظْعُون.

[﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ إِذَا عَهَدَتُمْ وَلَا لَنَقُضُواْ الْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا تَقْعَلُونَ * وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكُنُ لَتَخْدُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِى أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُ مُ اللّهُ بِدِءً وَلَيْبَيِنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيكَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَغْنَلِفُونَ ﴾ ١٩-٩٢]

عهدُ الله: هي البَيْعةُ لرسولِ الله ﷺ على الإسلام، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا

لا يزيدُ على: «مَن كنتُ مَو لاهُ فعَليٌّ مَولاه». ورَواهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عنِ البراءِ وحدَه (١٠).

قولُه: (وكانت سبَب إسلام عثمانَ بنِ مظعون)، ورَوى الإمامُ في «تفسيره» عنِ ابنِ عبّاس: أنّ عثمانَ بنَ مظعونِ الجُمُحيَّ قال: ما أَسْلَمتُ أُولًا إلّا حياءً من رسولِ الله عَلَى ولم يتقرّرِ الإسلامُ في قلبي، فحضَرتُه ذاتَ يوم، فبَيْنا هو يُحدِّثُني إذْ رأيتُ بصَرَهُ شخَصَ إلى السهاء، ثُمّ خفضه عن يمينه ثُمّ عادَ لمثلِ ذلك، فسألتُه، فقال: بَيْنا أنا أُحَدِّثُك إذْ نزَلَ جِبريلُ عن يميني فقال: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدّلِ وَ الإحسانِ ﴾ إلى آخره، فقال عثمانُ: فوقعَ الإيمانُ في قلبي، وآتَيْتُ أبا طالب فأخبرتُه، فقال: يا معشَرَ قُريش: اتّبِعوا ابنَ أخي، إنْ كان صادِقًا أو كاذبًا فإنهُ ما يَأْمُرُكم إلّا بمكارِم الأخلاق (٢).

ونحوَه رأيتُ بخطِّ مولايَ المرحوم بهاءِ الدِّين القاشِيِّ رحمَهُ الله.

⁽۱) «مسند أحمد» (۱۸٤۷۹) بإسناد صحيحٍ لغيره، وأخرجه ابن ماجه (۱۱٦)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (۸٤۷۳) وغيرهم.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٠٠٠). وانظر قصّة إسلام عثمان بن مظعون رضّي الله عنه في «مسند أحمد» (٢٩ مفاتيح الغيب» و«الأدب المفرّد» للبخاريّ (٨٩٣)، و«المعجم الكبير» للطبرانيّ (٨٣٢٢)، وجَوّدَ إسنادَها الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٤: ٩٥).

يُبَايِعُونَ اللّهَ ﴾ [الفتح: ١٠]. ﴿ وَلَا نَنقُضُوا ﴾ أيمانَ البَيْعة ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ أي: بعد تَوْثيقِها باسمِ الله. وأكّد ووكّد: لُغتانِ فصيحتان، والأصلُ الواو، والهمزةُ بَدَل. ﴿ وَلَا خَلْفِيلًا ﴾: شاهِدًا ورَقيبًا؛ لأنَّ الكَفِيلَ مُراعِ لحالِ المَكْفُول به مُهيمن عليه. ﴿ وَلَا تَكُونُوا ﴾ في نَقْضِ الأَيْمان كالمرأةِ التي أنْحَتْ على غَزْلها بعدَ أن أحكمتُه وأبرَمَتُه فَجعلتُه ﴿ أَنَكُنُ فَا لَهُ مَعْ نِكُثٍ ؛ وهو ما يُنكَثُ فَتْلُه. قيل: هي رَيْطة بنتُ سَعْدِ

أُمَّةً هِى أَرَّنَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ في قُرَيشٍ يعني: أو فوا بها عاهَدْتُم الله، ولا تَنقُضوهُ محافة الأعداءِ مِن قُريش، وتوفُّرِ عَدَدِهم وعُدَدِهم، وإنها جعَلكم مُستضعَفينَ، وأعداء كم أقوياءَ، ليتميّزَ الثابتُ منكُم والناكصُ على عَقبَيْه، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِدِءَ ﴾، وقولُه: ﴿ وَأَوْفُواْ مِنكُم والناكصُ على عَقبَيْه، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِوَ ٱلْإِحْسَنِ ﴾، الآية، بعقد الله ﴾: عطف الخاص على العام اهتهامًا بوفاء العَهْدِ والثباتِ عليه، ولذلك عقبه بالتمثيلين، وجيء بقولِه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمُ أُمَّةً وَحِدةً ﴾ اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

قولُه: (﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾، أي: بعدَ توثيقِها)، الرّاغب: وكّدتُ الق [ولَ والعهد وأكّدتُه بمعنى أحكمتَه. والسّيْرُ الذي يُشدُّ به القَربوسُ يُسمّى التأكيدَ، ولا يقال: توكيدٌ، قال الخليل: «أكّدتُ في عَقْدِ الأيْمان» أجودُ، و «وَكّدتُ في القولِ» أجود، تقولُ: إذا عقَدْتَ فأكّدْ، وإذا حلَفْتَ فوكّدْ. ووكّد وكْدَه: إذا قصَدَ قَصْدَه وتخلّقَ بخلُقِه (١).

قولُه: (أَنْحتْ على غَزْلِها)، الأساس: أنْحي عليه بالسَّوْطِ: أقبَلَ عليه.

قولُه: (﴿ أَنْكَنَا ﴾: بَمْعُ نِكْثُ)، الأساس: نكَثَ الحَبْلَ، ومنَ المجاز: نكَثَ العهدَ والبَيْعةَ. الرّاغب: نكْثُ الأكسِيةِ والغزْلِ قريبٌ منَ النّقْص، واستُعيرَ لنقْضِ العَهْدِ، والنّكْث كالنّقْض، والنّكيثةُ كالنّقيضة، وكلُّ خَصلةٍ يَنكُثُ فيها القومُ، يقال لها: نكيثةٌ (٢).

قَالَ أَبُو البِقَاءُ: ﴿ أَنْكُنَّا ﴾: جمعُ نَكْث، بِمعنى: المنكوثُ، أي: المنقُوض، ونُصِبَ

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٨٨٢. والقَرَبوس: هو حِنْوُ السُّرَّج.

⁽٢) المصدر السابق، ص٨٨٢.

ابن تَيْم وكانت خَرْقاء؛ اتَّخذت مِغْزلًا قَدْرَ ذراع وصنَّارة مِثْلَ أصبع وفَلْكةً عظيمة على قَدْرها، فكانت تَغزِلُ هي وجوارِيْها من الغَداة إلى الظُّهر، ثم تأمرُهنَّ فينقُضْنَ ما غَزَلْن. ﴿نَتَّخِذُونَ ﴾ حال، و ﴿دَخَلًا ﴾: أحدُ مفعوليٌ اتَّخذ. يعني: ولا تنقُضُوا أيانكم متَّخِذيها

على الحالِ مِن ﴿غَزَّلَهَا ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا ثانيًا على المعنى؛ لأنَّ معنى ﴿نَقَضَتُ ﴾: صَترتْ (١٠).

وفي الحاشية: ﴿أَنَكُنُّا ﴾: نَصبٌ على المصدر (٢)؛ لأنّ معنى «نكثَّ»: نقَضَتْ، وعلى ما في الكتابِ: هُو مفعولٌ به لفعل محذوف، لقولِه: «فجعَلَتْه أنكاتًا»، وهذا أوْلى الوجوه، وأدخَلُ في معنى التمثيلِ؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّكُوٰةِ فَأَغْسِلُوا ﴾ الله التحديد النحتُ على غَزْلِها، وجاء بالفاء في «فجعلتْه» فجمَع بين القصد والفعل، والتشبيه التمثيليُّ كلّما كان أكثر تفصيلًا وأوفَر تصويرًا كانَ أحسَنَ، ولذلك أوثر الجمعُ في: ﴿أَنْكَنُ على الإفرادِ لتنويعِ النُّكوثِ، وأُقيمَ الوَصْفُ في قولِه: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتُ ﴾ منزلة الموصُوفِ ليُشعِر بأنّ الناقضة جامعةٌ لمعانٍ، تُوجِبُ انحطاطَ شأنها من كونها خَرْقاءَ عاجزةً عجوزًا إلى غيرِ ذلك.

وهذا التمثيلُ بجُملتِه توكيدٌ لقولِه: ﴿ وَلَا نَنقُضُواْ اَلاَّ يَمْنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾، وهُو إمّا استعارةٌ مَكْنيّة بأنْ تكونَ الاستعارةُ في الأيْهانِ، والنّقْضُ القرينة، وتوكيدُها الترشيح، أو تمثيليّةٌ، والتمثيلانِ، أعني: (لا تَنْقُضوا)، و﴿ وَلَا تَكُونُوا كَاللّي نَقَضَتْ غَرْلَهَا ﴾، وأرادَ أنّ على الأمرِ بوفاءِ العهد، أعني: وأوْفوا بالعَهْد، على الطّرْدِ والعكسِ؛ لأنّ منطوقَ الأمرِ بإيفاءِ العَهْدِ مؤكِّدٌ لمفهومِ النّهي عن النّقْض وبالعكس، فظهَرَ أنّ الغرَضَ من التشبيهِ إبرازُ حالِ ناقضِ العَهْد، وأنه خارجٌ مِن جُملةِ الرِّجالِ الكَمَلةِ والعُقَلاءِ المراجيح، داخلٌ في زُمْرةِ النِّساء، بل في أدونِها حالًا وأنقَصِها عَقْلًا.

قولُه: (صُنّارة)، الجَوهريّ: «الصُّنّارة: رأسُ المِغزَل».

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن»، (٢: ٨٠٥).

⁽٢) وهو قولُ ابن الأنباريّ في «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣).

دَخَلًا، ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ أي: مفسدةً ودَغَلًا، ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةً ﴾: بسببِ أَنْ تكونَ أُمَّةً ، يعني: جماعة قُريش، ﴿ مِنَ أَرَبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾: هي أَزْيَدَ عَددًا وأوفرَ مالًا من أُمَّةٍ من جماعة المؤمنين، ﴿ إِنَّمَا يَبْلُوكُ مُ اللَّهُ بِهِ . ﴾ الضميرُ لقوله: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةً ﴾؛ لأنه في معنى المصدر، أي: إنها يَختبِرُكم بكونهم أربى؛ لينظُرَ أتتمسَّكون بحَبْلِ الوفاء بعهدِ الله وما عقدتم على أنفسِكم ووكّدتم من أيمان البَيْعة لرسول الله ﷺ ، أَمْ تغترُون بكثرة قُريش وثروتهم وقوَّتِهم وقلَّة المؤمنين وفَقْرهم وضعفِهم، ﴿ وَلَيُبَيِّنَنَ لَكُمْ ﴾ إنذارٌ وتحذيرٌ من مُخالَفةٍ مِلَّةِ الإسلام.

[﴿ وَلَوَ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَئَتُ عُمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٣]

﴿ وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمُ أُمَّةً وَلِحِدَةً ﴾ حَنِيفةً مُسلمة على طريق الإلجاءِ والاضطرار، وهو قادرٌ على ذلك، ﴿ وَلَكِكَن ﴾ الجِكْمةُ اقتضتْ أَنْ يُضِلَّ ﴿ مَن يَشَاءُ ﴾ ؛ وهو أن يَخذُلَ مَن عَلِمَ أنه يختارُ الكُفرَ ويصمِّمُ عليه، ﴿ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾ ؛ وهو أن يَلطُفَ بمن عَلِمَ أنه يختارُ الإيهان. يعني: أنه بنى الأمْرَ على الاختيارِ وعلى ما يُستَحقُّ به اللَّطْفُ والجِذلانُ والثوابُ والعِقاب، ولم يَبْنِه على الإجبار الذي لا يُستَحقُّ به شيءٌ من ذلك، وحقَّقه بقوله: ﴿ وَلَشَتُكُنَّ عَمَّا كُنتُهُ مَعْمَلُونَ ﴾ ولو كانَ هو المُضطرَّ إلى الضَّلال والاهتداء ؛ لمَا أثبَتَ لهم عملًا يُسألون عنه.

قولُه: (ولو كانَ هُو المضْطَرَّ إلى الضّلالِ والاهتداءِ لمَا أَثْبَتَ لَـهُم عمَلًا يُسألونَ عنه)، «المُضْطَرُّ»: اسم فاعل. وقلتُ: إثباتُ العمَل لهم على طريقِ الكَسْب، لا يَدفَعُ السُّؤال.

قولُه: (﴿ دَخَلَا بَيْنَكُمُ ﴾ أي: مفْسَدةً ودَغَلًا)، الرّاغبُ: الدّخلُ كنايةٌ عن الفسادِ والعَداوةِ المُستبطِنة، كالدّغَل، وعن الدّعوةِ في النسَب، يقال: دَخِلَ دَخَلًا، ويقال: دُخِلَ فلانٌ فهو مَدخول، كنايةً عن بلَهٍ في عَقْلِه، وفسادٍ في أصلِه، ومنه قيل: شَجرةٌ مدخولة (١٠).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۳۰۹.

[﴿ وَلَا نَنَّخِذُوۤا أَيْمَنَنَكُمْ دَخَلَا بَيْنَكُمْ فَنَزِلَ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا ٱلسُّوٓ، بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ ٩٤]

ثم كرَّر النهيَ عن اتِّخَاذِ الأَيْهان دَخَلًا بينهم؛ تأكيدًا عليهم، وإظهارًا لعِظَم ما يُركَبُ منه، ﴿فَنَزِلَ قَدَمُ أَبِعَدَ أَبُوتِهَا ﴾: فتزلَّ أقدامُكم عن محَجَّةِ الإسلام بعد ثُبوتها عليها، ﴿وَيَذُوقُواْ ٱلسُّوَءَ ﴾ في الدنيا بصدودكم ﴿عَن سَكِيلِ ٱللهِ ﴾ وخُروجِكم من الدِّين. أو: بصدِّكم غيرَكم؛ لأنهم لو نَقضُوا أَيْهانَ البَيْعة وارتدُّوا، لاتَّخذوا نَقْضَها سُنَّة لغيرهم يستنُّون بها، ﴿وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ في الآخرة.

[﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُو إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٩٥]

كأنَّ قومًا عَن أسلمَ بمكَّةَ زيَّن لهم الشيطانُ لِجَزَعِهم عَمَّا رأَوْا مِن غَلبةِ قُريش واستضعافِهم المسلمين، وإيذائهم لهم، ولِما كانوا يَعِدُونهم إنْ رَجَعوا من المَواعيدِ أن يَنقُضوا ما بايَعوا عليه رسولَ الله ﷺ، فثبَّتَهم الله، ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا ﴾: ولا تستَبدِلوا

قال الإمامُ: اعلَمْ أنهُ تعالى لمّا كلّف القومَ بالوفاءِ بالعَهْدِ وتحريم نَقْضِه، أَتْبَعَه ببيانِ أنهُ تعالى قادرٌ على أن يجمَعَهم على هذا الوفاءِ بالعَهْدِ وَعلى سائرِ أبوابِ الإيهان، ولكنّه تعالى بحُكم الإلهية يُضِلُّ مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء (١). يريدُ أنّ قولَه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتُ دَخَلتْ مُعترِضةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أعني قولَه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتُ خَزِلْهَا مِنْ بَمْدِ قُورَةٍ أَنصَتَ ثَا نَتَخِدُون أَيْمَن لَمُ دَخَلاً بَيْن كُمْ ﴾ توكيدٌ لمعنى الابتلاء، وأنه بُحكم الإلهيّة يُعتبرُ القليلَ الضعيفَ القديمَ بالقويِّ الكثيرِ ذي الشّوْكِةِ كها أشارَ إليهِ بقولِه: ﴿ وَلَا يَلُونُ مَن يشاءُ ويَهدي مَن بُحكم الإلهيّة يُضِلُّ مَن يشاءُ ويَهدي مَن يشاء، فقولُه: ﴿ وَلَكُنْكِيَنَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيلَدَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَغْلِفُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَكُنتُمُنُ عَمَا وَلَهُ وَلَكُنتُ مُن يَشَاءُ ويَهدي مَن يشاء، فقولُه: ﴿ وَلَكُنْيَانَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيلَةُ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَغْلِفُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَكُنتُ مُنَا مُن يَشَاءُ ويَهدي مَن يشاء، فقولُه: ﴿ وَلَكُنْيَانَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيلَةُ مُن فِيهِ تَغْلِفُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَكُنتُ مُن يَشَاءُ مَن يَشَاءُ مَن يَشَاءُ ويَهدي مَن يَشَاء مَنْ مُن يَشَاءُ ويَه مَنْ يَقْمَ لُونَ كُمْ مَن يَشَاءُ ويَه مَنْ يَقْوَلُه وَلَا يَكُونُ كَا مُنْ يَقْمَ لُونَ كُمُ مَنْ يَقْمَهُ مِنْ يَعْمَلُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَنْ يَعْمَلُونَ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ وَلَنْ تُعْمَلُونَ ﴾ مَدْ يُونِهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهُ وَلَهُ مُنْ يَعْمَلُونَ هُ وَلَمْ يَعْمَلُونَ هُ وَلَا عَلَيْ الْعَلَاقُولُهُ الْعَنْ الْعَلَيْ الْعِيفُونَ السَالُولُونَ السَّوْلِهِ الْعَلَالُونَ السُولِهِ الْعَلِيفُونَ السُّولِهِ الْعَنْ الْعَلَيْ الْعَلَيْ الْعَلَالُولُونَ الْعِلُونَ السُّولُونَ السُّولُهُ الْعَلَيْ الْعَلَى الْعَلَاقُ الْقِيلِهُ الْعَلَيْ الْعَلَيْ الْعَلَيْ الْعَلَالُ الْعَلِهُ اللَّهُ الْعَلَيْ الْعُنْ الْعُلْمُ الْعُنْ الْعُولُونَ اللَّهُ الْعُلُونَ الْعَلَيْ الْعُلُونَ اللَّهُ الْقُولُهُ الْعُلْمُ الْعُنْ الْعُلْونَ الْعُلُونَ الْعُلُونَ الْعُنْعُ الْعُلُونُ الْعُلُولُونَ الْعُنْمُ الْعُلُولُونَ الْعُلُونَ الْعُلُونُ الْعُلُونُ ال

قولُه: (أن يَنقُضوا ما بايَعوا)، متعلِّقٌ بقولِه: «زَيَّن لهمُ الشيطانُ».

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۱۰۹).

﴿ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ وبيعةِ رسولِ الله ﷺ ﴿ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾: عَرَضًا من الدنيا يَسيرًا؛ وهو ما كانت قُريشٌ يَعِدُونهم ويمنُّونهم إِنْ رَجَعوا، ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ مِن إظهارِكم وتَغْنِيمكم، ومن ثوابِ الآخرة ﴿ خَيْرٌ لَكُرُ ﴾.

[﴿ مَاعِندَكُمْ يَنفَذُّ وَمَاعِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ۗ وَلَنَجْزِيَنَ ٱلَّذِينَ صَبَرُوۤاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [97]

﴿ مَاعِندَكُمْ ﴾ مِن أعراضِ الدنيا ﴿ يَنفَذُّ وَمَاعِندَ ٱللَّهِ ﴾ مِن خَزائنِ رحمته ﴿ بَاقِ ﴾ لا يَنفد، وقُرئ: ﴿ لَنَجزِيَنَ ﴾ بالنون والياء، ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ على أذى المُشرِكين ومشاقً الإسلام. فإن قلت: لِـمَ وُحِّدت القَدَمُ ونُكِّرت (١٠)؟ قلت: لاستعظامِ أن تزلَّ قَدمٌ واحدة عن طريقِ الحقِّ بعد أن ثَبتتْ عليه، فكيف بأقدامٍ كثيرة؟

[﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِلِحًا مِن ذَكِرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاوَةً طَيِّبَةً وَلَنَجْـزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَاكَانُواْيَعْمَلُونَ ﴾ ٩٧]

فإن قلت: ﴿ مَنْ ﴾ مُتناوِلٌ في نفْسِه للذَّكَر والأنثى، فها معنى تبيينِه بهها؟ قلت: هو مُبهَم صالحٌ على الإطلاق للنوعَيْن، إلا أنه إذا ذُكِرَ كان الظاهرُ تناوُلَه للذُّكور، فقيل: ﴿ مَن خَكِراً وَ أَنتَىٰ ﴾ على التبيين؛ ليعمَّ الموعدُ النوعَيْن جميعًا. ﴿ حَيَوةً طَيِّبَةً ﴾ يعني:

قولُه: (لَيَعُمَّ الموعدُ النَّوعَيْنِ جَمِعًا)، قال صاحبُ «الفرائد»: لو لم يَذكُر الأُنثى لكانت داخلةً في الحُكمِ بطريقِ التغليب، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِيرَ عَامَنُوا ﴾ دخَلتِ

قولُه: (﴿لَنَجزِيَنَّ﴾ بالنّونِ والياء)، بالنونِ: ابنُ كثيرٍ وعاصم (٢).

⁽١) الآية ٩٤.

⁽٢) وابن عامر أيضًا، وحُجَّتُهم أنّ الله عزّ وجلّ قد أخبَر عن نَفْسِه، وإجماعُهم على قولِه تعالى في الآيةِ بعدَها ﴿وَلَنَجْزِينَهُمْ ﴾ بالنّون. وقرأ الباقون بالياء، إخبارًا عن الله عزّ وجلّ، وحجّتُهم ذِكرُ الله قبله وهو قولُه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللهِ بَاقِ ۗ وَلَنَجْزِيرَنَ ﴾ فإذا عُطِفت الآيةُ على مِثْلِها كان أحسنَ من أن تُقْطعَ ممّا قبْلها. انتهى بتصرُّ فِ من «حُجّةِ القراءات»، ص٣٩٣-٣٩٤.

في الدنيا، وهو الظاهر؛ لقوله: ﴿وَلَنَجْزِينَهُمْ ﴾، وَعَدَه الله ثوابَ الدُّنيا والآخِرة ، كقوله: ﴿ فَنَانَهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنيا وَكُسَّنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤٨]؛ وذلك أنَّ المؤمن مع العملِ الصالح مُوسِرًا كان أو مُعسرًا يعيشُ عيشًا طيبًا؛ إن كان موسرًا؛ فلا مقالَ فيه. وإن كان معسرًا؛ فمعه ما يُطيبُ عيشَه؛ وهو القناعةُ والرِّضا بقِسْمة الله. وأمَّا الفاجرُ فأمْرُه على العكس: إنْ كان مُعسِرًا؛ فلا إشكالَ في أمره، وإن كان مُوسرًا؛ فالحرصُ لا يَدَعُهُ أن يتهنَّا بعيشه. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: الحياةُ الطيبة: الرِّزقُ الحلال. وعن الحسن: القناعة. وعن قتادة: يعني: في الجنّة. وقيل: هي حلاوةُ الطاعةِ والتوفيق في قَلْبه.

[﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ ٱلشَّيَطَنِ ٱلرَّحِيمِ * إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلَطَنُ عَلَى ٱلَّذِينَ المَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلَطَنُهُ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَى ٱلَّذِينَ ﴾ ٩٨-٠٠١] مُشْرِكُونَ ﴾ ٩٨-٠٠١]

لَــــاً ذَكرَ العملَ الصالح ووَعَد عليه، وَصَلَ به قولَه: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرُّ اَنَ فَٱسْتَعِذَ اللهِ ﴾؛ إيذانًا بأنَّ الاستعاذة من مجملةِ الأعمال الصالحة التي يُجزِلُ الله عليها الثواب.

النِّساءُ في الخطابِ بطريقِ التغليب؟ ولمَّا كان المرادُ مِن (مَن) العمومَ والاستيعابَ لحصولِ التسويةِ بينَها في الحُكم، لا بطريقِ التغليبِ بيِّن بقولِه: ﴿ مِن ذَكَرٍ أَوَّ أُنثَىٰ ﴾.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا رخّبَ المؤمنينَ في الصّبرِ على ما التزَموهُ مِن فعلِ الواجِباتِ والمندوباتِ دونَ المُباحاتِ بقولِه: ﴿وَلَنَجْزِينَ ۖ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ ثُمّ رخّبَهم في الإيهانِ بكلّ ما كان مِن شرائع الإسلامِ بقولِه: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِكًا ﴾، أثْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْنَى ﴾ تقريرًا للوَعْدِ وإزالةً لوَهْمِ التخصيصِ كرَمًا وفَضْلًا (١).

قولُه: (لمّا ذكرَ العملَ الصّالَحَ ووعَد عليه، وصَلَ بهِ قولَه: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَأَسْتَعِذُ بِاللّهِ ﴾ إيذانًا بأنّ الاستعاذةَ مِن جُملةِ الأعمال الصّالحة)، قال القاضي: وفيه دليلٌ على أنّ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١١١).

والمعنى: فإذا أردتَ قراءةَ القرآنِ فاستعذْ، كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَاوَةِ فَأَغْسِلُواْ وَلَعْنَى فَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلطَّهَالَةِ فَأَغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، وكقولك: إذا أكلتَ فسَمِّ الله. فإن قلت: لِـمَ عبَّر عن إرادة

المُصلِّيَ يستعيذُ في كلِّ ركعة؛ لأنَّ الحُكمَ المترتَّبَ على شَرْطٍ يتكرَّرُ بتكرُّرِه قياسًا(١).

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنْ قولَه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُواَنَ فَٱسْتَعِدَ ﴾ متصلٌ بالفاء بها سبق مِن قولِه: ﴿ وَنَزَلُنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِنِيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾، وذلك أنهُ تعالى لمّا من عليه صلَواتُ الله عليه بإنزالِ كتابٍ جامع لصِفاتِ الكِتاب، وأنهُ تبيانٌ لكلِّ شيء ونبّة على كونِه تبيانًا لكلِّ شيء بالكلمةِ الجامعة، وهِي قولُه: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ شيء ونبّة على كونِه تبيانًا لكلِّ شيء بالكلمةِ الجامعة، وهِي قولُه: ﴿ وَأَنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ الآية، وعطف عليه: ﴿ وَأَوَفُوا بِالْعَهْدِ ﴾ وأكدهُ ذلك التأكيد، قال بعدَ ذلك: ﴿ وَأَلْوَفُوا بِاللّهُ مِنْ وَنَفْتِه وَنَفْتِه ، فاستَعَذْ بالله (٢٠) والمقصودُ: ﴿ وَإِذَا قَرَأَتَ ﴾ أي: إذا شرَعْتَ في قراءةِ هذا الكتابِ الشّريفِ الجامِع الذي نُبيّهْتَ على بعضِ ما اشتملَ عليه، ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بهَمْزه ونَفْخِه ونفثِه، فاستَعذْ بالله (٢٠) ، والمقصودُ: إرشادُ الأمّة، ويَظهَرُ بهذا فائدةً وضْعِ القرآن موضعَ المُضمَر؛ لأنّ القرآن: الجمعُ والضّم، ولذا قُلنا: الكتابُ الشّريفُ الخامع، ويَنتظِمُ معهُ قولُه: ﴿ وَإِذَا بَدَّنَآ مَايَةُ مَكَاكَ وَلَا النّزعِ الذي يُورِدُه حِزبُ الشيطان، ويقولُ: لو كان مِن عندِ الله عَلَيْ فَلْ اللّهُ النّسِخُ والتبديل، والله أعلم.

قولُه: (كقولِه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦])، قال صاحبُ «الفرائد»: المُستشهَد ليسَ مِن قَبيلِ ما نحنُ فيه؛ لأنّ هناكَ تَرْكًا للظاهِرِ بدليل، وهنا بغيرِ دليل.

قلتُ: دليلُه إجماعُ الفُقهاء (٣)، وسنَدُه ما رَواه أبو داودَ وابنُ ماجَه، عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِم، أنهُ رَأى النبي ﷺ يقولُ بعدَ تكبيرِ الصّلاة: «أعوذُ بالله منَ الشيطانِ الرّجيم، مِن نفْخِه ونَفْيْه وهمْزِه» (٤).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٩٤).

⁽٢) قوله: «ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بَهمْزه ونَفْخِه ونفثِه، فاستَعذْ بالله السقط من (ف).

⁽٣) هذا قول فيه نظر، فإنَّ مالكًا رحِمَه الله لا يرى التعوَّذَ ولا البَسْملةَ في الفرض، فالإجماع غَيْرُ متحقَّق.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٧٦٥)، وابن ماجه (٨٠٧)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٢٣٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦٧٣٩).

الفعلِ بلَفْظ الفعل؟ قلت: لأنَ الفعلَ يوجَدُ عند القصدِ والإرادةِ بغير فاصلِ وعلى حَسَبه، فكانَ منه بسببِ قويً ومُلابَسةٍ ظاهرة. وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه: قرأتُ على رسولِ الله عليه، فقلت: أعوذُ بالسميع العَليم من الشيطانِ الرَّجيم، فقال لي: «يا ابنَ أمِّ عبد، قل: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقر أنيه جبريلُ عليه السلام عن القلمِ عن اللَّوْحِ المحفوظ». ﴿لَيْسَ لَهُ سُلُطُنُ ﴾ أي: تسلُّط وولايةٌ على أولياءِ الله، يعني: أنهم لا يَقبَلُون منه ولا يُطيعونه فيها يُريدُ منهم من اتباع خطواتِه. ﴿إِنَّ مَا السَّلُطُنُ وَ عَلَى مَن يتولَّاه ويُطيعه. ﴿بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ الضميرُ يرجعُ إلى ﴿إِنَّ مَا اللهِ وعُروره ووسُوستِه. ﴿ وَإِذَا بَدَانَا ءَايَةُ مَنَ يتولَّا واللهُ يَطانِ ﴾، على معنى: بسببِه وغُروره ووسُوستِه. ﴿ وَإِذَا بَدَانَا ءَايَةُ مَنَ اللهُ عَلَى اللهُ السَّيَطانِ ﴾، على معنى: بسببِه وغُروره ووسُوستِه. [﴿ وَإِذَا بَدَانَا ءَايَةُ مَكَانَ ءَايَةٌ وَاللهُ أَعَلَمُ بِمَا يُزِلِّكُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَمُ بِمَا يُزِلِّكُ قَالُوا إِنَّا الْمَا الْمَالُولُ اللهُ اللهُ واللهُ واللهُ عَلَمُ بِمَا يُزَلِّكُ قَالُوا إِنَّا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ بِمَا يُرَافِ قَالُوا إِنَّا اللهُ اللهُ اللهُ قَالُوا إِنَّا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ بِمَا يُرَافِ قَالُوا إِنَّا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ بِمَا يُزَلِّكُ قَالُوا إِنَّا الْمَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اله

[﴿ وَإِذَا بَدُّلْنَآ ءَايَةُ مَكَاتَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنزِّكَ قَالُوٓاً إِنَّمَا أَنت مُفْتَرِّ بَلْ أَكْثَرُهُوْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٠١]

تبديلُ الآيةِ مكانَ الآية: هو النَّسخ، والله تعالى يَنسَخُ الشرائعَ بالشرائع؛ لأنها مصالح، وما كان مصلحةً أمْسِ يجوزُ أن يكونَ مفسدةً اليوم، وخلافه مصلحةً، والله تعالى عالم بالمصالِح والمفاسد، فيُثبت ما يشاءُ وينسخُ ما يشاءُ بحِكْمته، وهذا معنى قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّكُ ﴾ وَجدوا مَدخلًا للطَّعْن قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّكُ ﴾ وَجدوا مَدخلًا للطَّعْن

قولُه: (تبديلُ الآية مكانَ الآية هُو النّسْخُ)، يعني: أنهُ تعالى عبّرَ عن النّسخِ بهذه العبارةِ. قالَ الإمامُ: التبديلُ: رفْعُ الشيءِ معَ وضْع غيرِه مكانَه، وتبديلُ الآيةِ رفْعُها بآيةٍ أخرى مكانَها، وهُو نَسْخُها بآيةٍ سواها(١). وقلتُ: فيكونُ التبديلُ مُضمّنًا معنى الوَضْع، أي: وضَعْنا آيةً مكانَ آيةٍ تبديلًا. وقال القاضي: وإذا بدَّلنا آيةً بالنّسخِ فجعَلْنا الآيةَ الناسِخة مكانَ المنسوخة (٢).

قولُه: (وهذا معنى قولِه: ﴿وَاللَّهُ أَعْدَامُ بِمَا يُنْزِلُك ﴾)، قال الإمامُ: ﴿وَاللَّهُ أَعْدَمُ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۱۱٦).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٩ – ٤٢٠).

فطَعَنوا؛ وذلك لجَهْلِهِم وبُعدِهم عن العِلْم بالناسخِ والمنسوخ، وكانوا يقولون: إنَّ عمدًا يسخرُ مِن أصحابه: يأمُرُهم اليومَ بأمرِ ويَنهاهم عنه غدًا، فيأتِيْهم بها هو أهون، ولقد افترَوْا؛ فقد كان ينسخُ الأشقَ بالأهون، والأهون بالأشق، والأهون بالأهون، والأشقَ بالأشق، والأهون بالأهون، والأشقَ بالأشق، فإن قلت: هل في ذِكْرِ والأشقَ بالأشق، فإن قلت: هل في ذِكْرِ تبديل الآية بالآية دليلٌ على أنَّ القرآنَ إنها يُنسَخُ بمِثْله، ولا يصحُّ بغيره من السُّنَة والإجماع والقياس؟ قلت: فيه أنَّ قُرآنًا يُنسَخ بمِثْله، وليس فيه نفيُ نسخِه بغيره، على أنْ القرآنِ في إيجاب العِلْم، فنسْخُه بها كنسْخِه بمِثْله، وأنَّ الشَّوَة مِثْلُ القرآنِ في إيجاب العِلْم، فنسْخُه بها كنسْخِه بمِثْله، وأمَّا الإجماعُ والقياس والسنَّةُ غيرُ المقطوعِ بها فلا يصحُّ نسخُ القُرآن بها.

[﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن زَيِكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَكِ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ١٠٢]

في ﴿ يُنَزِّكُ ﴾ و ﴿ نَزَّلَهُ ﴾ وما فيهما من التنزيل شيئًا فشيئًا على حسبِ الحَوادثِ والمَصالح: إشارةٌ إلى أنَّ التبديلَ من بابِ المَصالح، كالتنزيل، وأنَّ ترْكَ النسخِ بمنزلةِ

بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ اعتراضٌ دَحَلَ بينَ الشَّرطِ وجَزائه، أي: هُو أعلمُ بها يُنزِّلُ (١) منَ الناسِخ والمنسوخ والتغليظِ والتخفيفِ لمصالح العباد، وهذا توبيخٌ للكُفّارِ على قولهِم: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ أي: إذا كانَ هُو أعلَمَ بها يُنزَّلُ فها بالهُم يَنسُبونَ محمّدًا إلى الافتراءِ لأجْلِ التبديلِ والنسخ، وقولُه: ﴿بَلَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ معناه: لا يَعلَمون حقيقةَ القرآن، وفائدةَ النسخ والتبديل، كها أنّ الطبيبَ الحاذِقَ يأمُرُ المريضَ بشَرْبة، ثُمّ بعدَ ذلك يَنْهاهُ عنها ويَأمُرُ بضِدً تلك الشّربة (٢).

قولُه: (إنّ السُّنةَ المكشوفةَ المتواترةَ مثلُ القرآن)، وقد سبَقَ الكلامُ عليه في سُورةِ البقرة (٣).

⁽١) قوله: «اعتراضٌ دَخَل بين الشّرطِ وجزائه، أي: هو أعلمُ بها يُنزِّلُ» سقط من (ف).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۰: ۲۷۰).

⁽٣) يعني في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَيْرٍ مِنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦].

إنْزالهِ دفعةً واحدة في خُروجِه عن الحِكْمة. و ﴿ رُوحُ ٱلْقُدُسِ ﴾: جبريلُ عليه السلام، أُضِيفَ إلى القُدس؛ وهو الطُّهر، كما يقال: حاتِمُ الجُود، وزَيْدُ الحَيْر، والمراد: الرُّوحُ القَدَّس، وحاتمٌ الجواد، وزيدٌ الخير. والمقدَّس: المطهَّر من المآثم. وقُرئ بضم الدال وسُكونها. ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ في موضع الحال، أي: نزَّله مُلتبِسًا بالحكمة، يعني: أنَّ النسخَ من جُلةِ الحقّ؛ ﴿ لِيُثْبِّتَ ٱلَّذِينَ عَامَنُوا ﴾: ليَبلُوهم بالنَّسخ، حتى إذا قالوا فيه: هو الحقُّ من ربِّنا والحِكْمة؛ حَكَمَ لهم بثباتِ القدّم وصحَّةِ اليقين وطُمأنينةِ القلوب، على أنَّ الله حكيمٌ فلا يفعلُ إلّا ما هو حِكمةٌ وصَواب، ﴿ وَهُدًى وَبُشَرَى ﴾ مفعولٌ لها

قولُه: (حكَمَ لهُم بثباتِ القدَم)، جزاءٌ لقولِه: «إذا قالوا فيه، وحتّى: داخِلةٌ على الجُملةِ الشّرْطيّة»، وهِي غايةٌ لُقدّرٍ هُو تعليلٌ لقولِه: ﴿نَزَّلَهُ ﴾ في الحقيقة.

وقولُه: (على أن الله حكيم)، متعلِّقٌ بـ «قالوا»، أي قالوا فيه ذلك، بناءً على مُعتقدِهم أنّ الله حكيم. وقيل: متعلِّقٌ بثباتِ القدَم، وفيه ضَعْفٌ (١). المعنى: ﴿ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن أَنّ الله حكيم. وقيل: متعلِّقٌ بثباتِ القدَم، وفيه ضَعْفٌ (١). المعنى: ﴿ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ ﴾ مُلتبِسًا بالحقِّ، ليَبلُو المؤمنينَ بالنسْخِ فيَجتهدوا، ويَعلَموا أنهُ لَصالحِ العبادِ حتّى إذا قالوا فيه: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، حكم لله مباتِ القدَم، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ مَن عرَفَ أنّ الله تعالى أنزَلَ كلامَهُ المجيدَ على سيِّدِ المُرسَلين بواسِطةِ الرُّوحِ المقدِّسة، عَلِمَ أنّ ذلك لا يكونُ إلّا نورًا وهُدى، وإن لم يقِفْ على حقيقةِ المراد، حتّى إذا قال: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، وآمَنَ بهِ ووكلَ عِلمَه إلى الله تعالى، سواءٌ كان مِن قسمِ المتشابِه، أو تبديلِ آيةٍ مكانَ آية، فحينئذٍ حُكِمَ ووكلَ عِلمَه إلى الله تعالى، سواءٌ كان مِن قسمِ المتشابِه، أو تبديلِ آيةٍ مكانَ آية، فحينئذٍ حُكِمَ له بثباتِ القدَم والرِّسوخ في العِلم، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلرَسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنًا بِهِ عَلَلُ مِن وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَلُ مِن وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَلْ مَنْ الله وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَلُ مِن وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَى عَرْدَيْنَا ﴾ [آل عمران: ٧].

ويَعضُدُ هـذا التأويلَ مجيءُ قولِه: ﴿وَهُدَى وَبُشَرَكِ لِلْمُسَلِمِينَ ﴾ عَقيبَ هـذا، أي: هُدى وبُشرى للذينَ ينقادُونَ لِحُكمِ ربِّم ويَستَسلِمونَ لِما ورَدَ مِن جنابِه الأقدَس، لا كالزَّائغينَ الذينَ يَتَبِعونَ ما تَشابَه مِنهُ ابتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأْوِيلِه، وكالذين يَطعُنونَ في النَّسْخ،

⁽١) في (ط): «وهو ضعيف»، والمعنى قريب.

مَعطوفان على محلِّ ﴿لِيُثَبِّتَ﴾، والتقدير: تثبيتًا لهم وإرشادًا وبِشارة، وفيه تعريضٌ بحُصول أضدادِ هذه الخِصالِ لغيرهم. وقُرئ: (لِيُثْبِتَ) بالتَّخفيف.

[﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرُّ لِسَاثُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَكِيُّ وَهَنَذَا لِسَانُ عَكَرِبِ ثُمِيثُ مُبِيثُ ﴾ ١٠٣]

أرادوا بالبَشَر: غُلامًا كان لِحُويطبِ بنِ عبد العُزَّى قد أسلمَ وحَسُن إسلامُه اسمُه عائِشٌ أو يَعِيش، وكان صاحبَ كتب. وقيل: هو جَبْر، غلامٌ رُوميُّ كان لعامرِ بن الحَضْرميّ. وقيل: عَبْدان: جَبْر ويَسار، كانا يَصنعانِ السُّيوفَ بمكَّة ويَقرأان التوراة

هذا مُوافِقٌ لِما ذَهَبَ إليه القاضي في «المنهاج»(١) في الناسخ والمنسُوخ: أنّ حُكمَه أن يتّبعَ المصالحَ فيتَغيّرَ بتغيّرُها، وإلّا فلهُ كيفَ يشاء.

قولُه: (وفيه تعريضٌ) أي: في إثباتِ التثبيتِ والهُدى والبِشارةِ للمؤمنينَ تعريضٌ بحصولِ أضدادِها في المشركين والزائغين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلقُدُسِ ﴾ الآية جوابٌ عن قولِ المشركين: ﴿إِنَّكَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾، وهو قريبٌ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، فإنهم أرادوا بقولِهم: ﴿إِنَّكَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾: أنّ هذا ليسَ مِن كلامِ الله تعالى؛ لأنّ الله تعالى لا يَسخَرُ مِن أحد، يأمُرُهم اليومَ بشيءِ ويَنْهاهُم غدًا عنه، بل هُو مِن تلقاءِ نفْسِك، فأجيبوا بأنّ هذا من الله، فزيدَ في التصويرِ بأنْ قيلَ: ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلقُدُسِ ﴾ ثُمّ زِيدَ قولُه: ﴿إِلَمْقِ ﴾ ليُنَبِّهُ على الله في عن الطّعنِ بألطفِ الوجوه، أي: تنزيلُه مُلتَبِسٌ بالحقِّ والحِكمةِ ومصالح الحَلْق، ثُمّ النّعيُ على قُبحِ أفعالِمِ مِأنْ قيل: ﴿لِيُثَبِّتَ ٱلدِّينِ عَالَونَ مَوبِّخُونَ مَنذَرُونَ بالخِزْيِ والنّكالِ هذه الخِصالِ حاصلةٌ فيهم، وأنّم مُتزَلزِلُونَ ضالّونَ مَوبِّخُونَ مَنذَرُونَ بالخِزْيِ والنّكالِ هذه الخِصالِ حاصلةٌ فيهم، وأنّم مُتزَلزِلُونَ ضالّونَ مَوبِّخُونَ مَنذَرُونَ بالخِزْيِ والنّكالِ اللهُ في الدُّنِيا والآخِرة، وأنّ أعداءَهم على خلافِ ذلك، ليزيدَ في غَيْظِهم وحنقِهم، ما أحسنَ هذا البيانَ! لله درُّه.

⁽١) «منهاج الأصول» للبيضاوي بشرح السبكي (٣: ٣٣٣).

والإنجيل، فكان رسولُ الله ﷺ إذا مرَّ وقفَ عليها يسمعُ ما يقرأان، فقالوا: يُعلِّمانه، فقيل الأحدِهما، فقال: بل هو يعلِّمُني. وقيل: هو سَلَمانُ الفارِسيّ. واللِّسان: اللَّغة. ويقال: أَخْدَ القبرَ و لَحَدَه، وهو مُلْحَد ومَلْحُود؛ إذا أمالَ حفْرَه عن الاستقامة، فحَفَر في شقِّ منه، ثم استُعير لكلِّ إمالةٍ عن استقامة، فقالوا: ألْحَدَ فلانٌ في قوله، وألحد في دِينه. ومنه المُلْحِد؛ الأنه أمالَ مَذْهبَه عن الأدبان كلِّها، لم يُمِلْه عن دِينٍ إلى دين.

قولُه: (فقيل لأَحَدِهما)، يعني: قيلَ لأحدِ هذَيْنِ العَبْدَين: أَتُعلَّمُه أنت؟ فقال: بل هُو يُعلِّمُني. وقيل: هذا المُجيبُ هُو سلمانُ الفارسيُّ، وهُو غيرُ صحيح؛ لأنَّ سَلمانَ أتى النبيِّ ﷺ بالمدينة، والآيةُ مَكيّة.

قولُه: (ثُمَّ استُعيرَ لكلِّ إمالةٍ عنِ استقامة)، الرَّاغبُ: الإلحادُ ضَرْبانِ: إلحادٌ إلى الشِّركِ بالله، وإلحادٌ إلى الشِّركِ بالأسباب، فالأوّلُ يُنافي الإيهانَ ويُبطِلُه، والثاني يُوهِنُ عُرَاه ولا يُبطِلُه، وقال: ﴿ اللَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسَّمَنَهِدٍ ، ﴾ والإلحادُ في أسهائه على وجهَيْنِ، أحدُهما: أن يوصَفَ بها لا يصحُّ وصْفُه به، والثاني: أن يتأوّلَ أوصافَهُ بها لا يَليقُ به (١).

قولُه: (ومنهُ المُلحِد؛ لأنهُ أمالَ مذهبه عن الأديانِ كلِّها). قال الشّهرِ سْتانيُ (٢) في كتاب «المِلَلُ والنِّحَل»: «وفِرَقُ الباطنيّةِ أورَدَهم أصحابُ التصانيفِ في كتُبِ المقالاتِ إمّا خارجةٌ عن الفِرَق وإمّا داخلةٌ فيها، وبالجُملةِ هم قومٌ مُخالِفون، اثنين وسبعونَ فِرقةً، ثُمَّ إنّ الباطنيّةِ القديمةَ خلَطوا كلامَهم ببعضِ كلامِ الفلاسفةِ وصَنفوا كتُبهم على ذلك المنهاج، وسُمّوا باطنيّةً لأنّهم يقولون: لكلِّ ظاهرِ باطن، ولكلِّ تنزيلِ تأويل، ولهم ألقابٌ كثيرة، فبالعراقِ: يُسمّونَ الباطنيّة والقرامِطة والمُزْدكيّة، وبخُراسان: التعليمية والمُلحِدة، وهم يقولونَ: نحنُ إساعيليّةُ؛ لأنّا تميّزنا عن فِرَقِ الشِّيعة بهذا الاسم وبهذا الشّخص، وقال: الإساعيليّة المنازَتْ عن المُوسَوِيّة والاثنيُ عشريّة بإثباتِ الإمامةِ لإساعيلَ بنِ جعْفَرٍ، وهُو ابنُه الأكبرُ المنصوصُ عليه في بَدْءِ الأمر» (٣).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۷۳۷.

⁽٢) في النسخة (ف): «الشارشاني»، وهو تحريف.

⁽٣) «المِلَل والنُّحَلُّ (١: ١٩٠).

والمعنى: لسانُ الرَّجلِ الذي يُويلُون قولهَم عن الاستقامةِ إليه لسانٌ ﴿أَعْجَكِيُّ ﴾: غيرُ بَيِّن، ﴿وَهَلَا لَهُ القرآنُ ﴿لِسَانُ عَكَوِثُ مُبِيثُ ﴾: ذو بَيانٍ وفَصاحة ردَّا لقولهم وإبطالًا لطَعْنهم. وقُرئ: (يَلْحَدون) بفتح الياء والحاء. وفي قراءة الحسن: (اللسانُ الذي يُلحِدُون إليه) بتعريف اللِّسان. فإن قلت: الجملةُ التي هي قولُه: ﴿لِسَانُ الذِي يُلحِدُون إليه مستَأَنفة جوابُ اللّه عَلَ هَا؛ لأنها مُستَأَنفة جوابُ القولهم، ومثلُه قوله: ﴿ اللّه عَلَ مُحَدَّثُ يَخْمَلُ رِسَالَتَهُ وَ بعد قوله: ﴿ وَإِذَا جَآءَتُهُمْ عَلَيُ اللّه عَلَ اللّه عَلَ الله عَلَ الله عَلَى الله عَلَى اللّه اللّه عَلَى الللللّه عَلَى اللّه عَلَى الل

قولُه: (وقُرِئَ: «يلحدونَ» بفتح الياء والحاء)، قرَأها حمزة (١).

قولُه: (مُستأنفةٌ: جوابٌ لقولهِم)، فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَكُرُ ﴾ ومَرجِعُه أنه مُفتَر، وأن ما جاء بهِ ليسَ مِن عندِ الله، اتِّجَهَ لقائلٍ أنْ يقول: فهاذا أجابَ الله عن ذلك؟ فقيل: قال: ﴿ لِسَانُ ٱلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَعِينٌ ﴾.

قولُه: (ومِثلُه قولُه: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَعَمَلُ رِسَالَتُهُ ﴿) [الأنعام: ١٢٤]، وجُهُ التشبيه: هُو أَنّ قولَهُم: ﴿لَنَ نُوْمِنَ حَتَى نُوْتَى مِشْلُ مَا أُوتِى رُسُلُ اللهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٣] كقولِهُم: ﴿إِنّهَا يُعْلِمُهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ مَشْرٌ ﴾ في إثباتِ الشيءِ على خلافِ ما ينبغي أن يكونَ عليه، ومَرجِعُها: أنّ رسولَ الله عَلَيْ مُفْتَر، وأنّ ما جاء به ليسَ مِن عندِ الله، بل مِن قِبَلِ غيرِه، ألا تَرى كيفَ عقبه بقولِه: ﴿ إِنّهَا مُفْتَرِ وَأَنّ ما جاء به ليسَ مِن عندِ الله ، بل مِن قِبَلِ غيرِه، ألا تَرى كيفَ عقبه بقولِه: ﴿ إِنّهَا يَهْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلدِّينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَنتِ ٱللّهِ ﴾؟ وخُلاصةُ الرّدَّيْنِ: تجهيلُ القوم، وعدَمُ عيرِ عَيْرِهُم بينَ الحقِّ الصَّراح والباطل المَحْض، وأنّ كلامَهم منَ الجُزافِ الذي يُرمى من غير فيكر ورَويّة، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ عِنْكُونَ اللهِ لاَيَهْدِيهُمُ ٱللهُ ﴾ كأنهُ عيل إنّ النبوّةَ ليست بالمالِ والحسب، وإنّا هِي بفضائلَ نفسانيّةٍ يختصُّ بها مَن يشاءُ مِن عبادِه، فيَجتبيَ لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ فكيفَ تُؤتَوْنها وأنتم لشتُم بمكانها، بل عبادِه، فيجتبيَ لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ فكيفَ تُؤتَوْنها وأنتم لشتُم بمكانها، بل عبادِه، فيجتبيَ لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ ونكالِ بقولِكم: ﴿إِنّهُ اللهُ عليه كلامٌ المتعلِّمَ إنّها يَستفيدُ منَ المُعلِّم ما هُو أعلَمُ به، وأقدَمُ منه، وما أتى به صلَواتُ الله عليه كلامٌ المتعلِّم إنّها يَستفيدُ منَ المُعلَم ما هُو أعلَمُ به، وأقدَمُ منه، وما أتى به صلَواتُ الله عليه كلامٌ

⁽١) وكذا قرأً بها خلفٌ والكسائيّ. انظر في تعليل هذا الاختيار «حجّّة القراءات»، ص٣٩٤.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ * إِنَّمَا يَفْتَرِي اللَّهِ وَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ وَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَذِبَ ٱللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَذِبَ ٱللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْكَذِبَ اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِنَايَتِ ٱللّهِ ﴾ أي: يعلم الله منهم أنّهم لا يؤمنون ﴿لا يَهْدِيهِمُ ٱللّهُ ﴾: لا يلطفُ بهم؛ لأنهم مِن أهلِ الخِذْلان في الدنيا والعذابِ في الآخرة، لا مِن أهلِ اللّٰطفِ والثواب ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ﴾ ردٌّ لقولهم: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ النحل: ١٠١]، يعني: إنها يَلِيقُ افتراءُ الكذب بمن لا يؤمِن؛ لأنه لا يترقّبُ عِقابًا عليه، ﴿وَأُولَتَهِكَ ﴾ إشارةٌ إلى قُريش ﴿هُمُ ٱلْكَذِبِ بِمَن لا يؤمِن؛ فيهم الذين لا يُؤمِنون، فهم ﴿وَأُولَتَهِكَ ﴾ إشارةٌ إلى قُريش ﴿هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ أي: هم الذين لا يُؤمِنون، فهم

عربيٌّ مُبين: أي: بليغٌ فَصيحٌ بلَغَ غايتَه في البلاغةِ والفصَاحة، حيث عجَزتُم عنِ الإثيانِ بسورةٍ من مِثلِه، فكيفَ يؤخَذُ مِن عجَميٍّ أَلْكَنَ جاهل؟

قولُه: (﴿ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ ﴾: لا يَلطُفُ بهم)، وعندَ أهلِ السُّنَّةِ على الحقيقة.

قولُه: ﴿ ﴿ وَأُولَتِهِكَ ﴾ إشارةٌ إلى قُريش ﴾، اعلَمْ أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ أُولَتِهِكَ ﴾ إمّا قولُه: ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لأنهُ المذكور، أو قُريشٌ ؛ لأنّ سياقَ الكلام فيهم، لأنّهم همُ الذين قالوا: ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ مُشَرٍّ ﴾ .

فعلى الأوّلِ عامٌّ في قريش وغيرِهم، وحينتلد يكونُ التعريفُ في ﴿ الْكَامِلُونَ فِي الْكَامِلُونَ فِي الْكَلْدِب للجِنس، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ هُمُ ٱلْكَلْدِبُونَ ﴾ على الحقيقة، الكاملونَ في الكذبِ، فيَدخُلُ في هذا العامِّ قُريشٌ دخولًا أوّليًّا، يعني: المُفتَري مُطلقًا مَن لا يؤمنُ بالله ولا بآياتِه، وهُو الكاملُ فيه؛ لأنّ تكذيبَ آياتِ الله لا شيءَ أعظمُ منه.

وأمّا الثاني فعلى وجْهَين: أحدُهما: ﴿الْكَاذِبُونَ ﴾: مُطلَقٌ فلا يُقدّرُ في أيِّ شيءٍ كذبوا، وهُو أيضًا على وجهَيْن: إمّا أن يكونَ قولُه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ كذبوا، وهُو أيضًا على وجهَيْن: إمّا أن يكونَ قولُه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ عامًّا والكلامُ واردٌ على الاستدراج، المعنى: اعلَموا أنّ المُفتري منّا ومِنكُم: الذي لا يؤمِنُ بالله ولا باليومِ الآخِرِ ولا بعقابِه، فلا يُبالي بالكذِب، وقد ظهرَ أنّكمُ الموصوفونَ بذلك، فيلزَمُ أنّكمُ الكاذبون، وذلّ على هذا الاستلزامِ الفاءُ في قولِه: «فهم الكاذبون». وإمّا أن يُرادَ

الكاذِبُون، أو: إلى الذين لا يؤمِنُون، أي: أولئك هم الكاذبون على الحقيقةِ الكامِلُون في الكذب؛ لأنَّ تكذيبَ آيات الله أعظمُ الكذب. أو: أولئك هم الذين عادَتُهم الكذبُ لا يُبالُون به في كلِّ شيء، لا تحجبُهم عنه مُروءةٌ ولا دِين. أو: أولئك هم الكاذِبون في قولهم: ﴿إِنَّمَا آنَتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل: ١٠١].

[﴿ مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ اللّهِ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَعِنٌ بِالْإِيمَنِ وَلَكِنَ مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِصَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ السّتَحَبُّوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَ عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَ اللّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَيْوِينَ * أُولَتِيكَ الّذِينَ طَبَعَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَتِيكَ هُمُ الْعَلَالُونَ * لا لَكَ

﴿ مَن كَفَرَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥]، على

بالذين لا يؤمنونَ: قُريشٌ، وكان مِن حقِّ الظاهرِ: لم يؤمنوا، فعدَلَ إلى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لإفادةِ الاستمرار، أي: المُفتري: من استمَرّ على الكُفْرِ ولم يُتوقَّعْ منه تجدُّدُ الإيمان، فيستمرُّ على الكفْرِ ولم يُتوقَّعْ منه تجدُّدُ الإيمان له لا مُروءة على الكذِب المروءة، ومَن لا إيمانَ له لا مُروءة له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أولئكَ همُ الذين عادَتُهم الكذِب» لا يَحجُبُهم عنه مروءةٌ ولا دين.

وثانيهها: ﴿الْكَـٰدِبُوكَ﴾ مُقَيّدٌ بحسَبِ اقتضاءِ المقــام، وهو المرادُ مِن قولِـه: ﴿وَأَوْلَـٰكِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُوكَ﴾ في قولِمِم: ﴿إِنَّـمَاۤ أَنَتَ مُفْتَرٍ ﴾.

قولُه: (﴿ مَن كَفَرَ ﴾: بِكُلُّ منَ: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾)، فإنَّ قلتَ: كيفَ يصتُّ البَدَلُ، وأنَّ قولَه (١): ﴿ إِنَّ مَا يَفْتَرِ ﴾ وهم ما كَفَروا بعدَ الإيهان؟ قلتُ: كلّها كان الرّدُّ أبلَغ كان في الإفحام أدخَل.

وإنَّها عدَلَ من ظاهرِ قولِه: «بل أنتُم مفتَرونَ» إلى قولِه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ

⁽١) من قوله: ﴿ وَأُولَكِيكَ هُمُ ٱلْكَلِبُونَ ﴾ في قولهم: ﴿ إِنَّمَاۤ أَنتَ مُفْتَرِ ﴾ الى هنا، سقط من (ح).

أن يجعلَ ﴿وَأُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَذِبَ مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه، واستثنى منهم الْمُكْرَهَ فلَمْ منه. والمعنى: إنها يَفتري الكذبَ مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه، واستثنى منهم الْمُكْرَهَ فلَمْ يدخلْ تحت حُكمِ الافتراء، ثم قال: ﴿وَلَكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِصَدْرًا ﴾ أي: طابَ به نفسًا واعتقدَه، ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبُ مِن اللّهِ ﴾. ويجوزُ أن يكون بَدَلًا من المبتدأ الذي

لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ليكونَ إشعارًا بأنّ بينَ الإيانِ وبينَ الكذِبِ مُنافاةً، والكذِبُ مِن شيمةِ مَن عَدِمَ الإيان (١)، تعريضًا بهم، وبَعْتًا على التفكُّرِ في أنّ الكاذبَ منهُ ومنهم مَن هُو، ثُمّ إذا ذهبَ إلى إبدالِ: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنيهِ * [النحل: ١٠٦] منهُ على أنّ المرادَ: مَن كان متمكِّنًا منَ الإيان، ثُمّ أعرضَ للعِنادِ والتمرُّدِ، كقولِه: ﴿ أُولَتِهِكَ ٱلّذِينَ ٱشْتَرُفُ ٱلضَّلَاةَ بِاللّهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] بلَغَ الغايةَ القُصْيا في المطلوبِ، وأيضًا جعَلَ ذلك سُلّمًا وتخلُّصًا إلى ما فعَلوا بأولئكَ السادةِ منَ المُثلّةِ، والصّدِّ عن الدِّين، فإنهُ أشنعُ وأقبَحُ.

قولُه: (﴿ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ أي: طابَ به نَفْسًا)، بَيِّنَ بهذا مآلَ معناه وإعرابِه، أمّا المعنى، فلأنّ الشّرحَ هُو الكشْف، تقولُ: شرَحْتُ الغامضَ: إذا فسّرتَه، فإنّ الغامض ممّا يَضيقُ به الصّدرُ ولا تَطيبُ به النفْس. وأمّا الإعراب، فلأنّ ﴿ نَفْسًا ﴾: منصوبٌ على التمييز، كذا ﴿ صَدْرًا ﴾ وفي «اللّباب»، أي: شرَحَ صَدْرَهُ، فصَرفَ الفعلَ إلى المضاف فانتَصَبَ على التمييز، فكأنهُ قال: شرَحَهُ صَدْرًا، أي: قَبِلَهُ على اختيار.

الرّاغب: أصلُ الشّرح: بَسْطُ اللّحمِ ونحوِه، يقال: شرَحتُ اللّحمَ وشرّحتُه، ومنهُ شَرْحُ الصّدر، أي: بَسْطُه بنُورٍ إلهيِّ وسَكينةٍ مِن جهةِ الله ﴿ أَلَرْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، وشرحُ المُشكِلِ منَ الكلام: بَسْطُه وإظهارُ معانيه (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بدَلًا منَ المبتدأِ)، عطفٌ على قولِه: « ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾: بدَلٌ من ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِنَاكِ اللَّهِ ﴾ ».

⁽١) من قوله: «الذين لا يؤمنون ليكون إشعارًا» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٤٤٩.

هو ﴿ أُولَنَهِكَ ﴾ على: ومَن كَفَرَ بالله مِن بعدِ إيهانه هم الكاذبون. أو مِن الحَبَرِ الذي هو ﴿ أُولَئِكَ ﴾ على: وأُولئك هم مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيهانه. ويجوزُ أن ينتصبَ على الذمّ. وقد جوَّزوا أن يكونَ ﴿ مَن كَفَرَ بِالله في شرطًا مُبتداً، ويُحذف جوابُه؛ لأنَّ جوابَ ﴿مَن شَرَحَ ﴾ دالًّ عليه، كأنه قيل: مَن كَفَرَ بالله فعليهم غضب، إلا مَن أكرِه، ولكن مَن شرحَ بالكُفرِ صدرًا فعليهم غضب. روي: أنَّ ناسًا من أهلِ مكَّة فَيْنُوا فارتدُّوا عن الإسلام بعد دُخولِم فيه، وكان فيهم مَن أكرِه فأجرى كلمة الكُفرِ على لسانِه وهو مُعتقِد للإيهان، منهم: عهار، وأبواه ياسِرٌ وسميَّة، وصُهيب، وبِلال، على لسانِه وهو مُعتقِد للإيهان، منهم: عهار، وأبواه ياسِرٌ وسميَّة، وصُهيب، وبِلال،

قولُه: (وقد جَوّزوا أن يكونَ ﴿ مَن كَفَرَ بِأَللَّهِ ﴾ شَرْطًا مُبتدأً)، وهُو قولُ أبي عليِّ الجُبّائي، أي: مَن كَفَرَ استَحقّ الغَضَبَ والعقابَ إلّا مَن أُكِرِه.

قولُه: (رُوِيَ أَنَّ ناسًا مِن أَهلِ مكّةَ فُتِنوا) إلى آخرِه، ذكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: عن ابن عمر: كان عبّارٌ وأمُّهُ سُمَيّةُ ممّن عُذِّبَ في الله، ثُمّ أعطاهُم عبّارٌ ما أرادوا بلسانِه واطمأن قلبُه بالإيهان، فنزَلتِ الآية، وهذا ممّا اجتمعَ عليه أهلُ التفسير (١).

ورَوى النّسائيُّ، عن عَـمْرِو بن شُـرَحْبيل، عن رجُل منَ الصّحابة، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مُلِئَ عَمَّارٌ إيهانًا إلى مُشاشِه»(٢). المُشاش، بالضمِّ: جمعُ مَشاشةٍ، وهِيَ رؤوسُ العظام الليِّنة.

قولُه: (منهم عمّارٌ)، مبتدأٌ وخَبَرٌ، «وأبواهُ» معَ ما بعدَه معطوفٌ على «عمّار»، وقولُه: «عُنّبوا»: جملةٌ مستأنفة، فكأنهُ قيل: ما فُعِلَ بهم؟ فقيل: عُذّبوا، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿مِنَ الشُوّمِنِينَ رِجَالُ صَدَقُوا ؛ جملةٌ لرجال، هذا على أنّ عمّارًا ممّن الشُوّمِنِينَ رِجَالُ صَدَقُوا ؛ والأحزاب: ٢٣] إلّا أنّ صدَقُوا : صفةٌ لرجال، هذا على أنّ عمّارًا ممّن عُذّب على ما رُويَ في «الاستيعاب»، فقولُه: «فأمّا سُميّةُ وأمّا عمّارٌ» تفصيلٌ لقولِه: «عُذّبوا»، وأنّ عمّارًا ما عُذّب على ما عليه ظاهرُ كلام المصنّف.

⁽۱) «الاستيعاب» (۳: ١١٣٦).

⁽٢) أخرجه النسائيّ (٨: ١١١)، وابن ماجه (١٤٧)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ١٣٩)، وصحّحه ابن حِبّان (٧٠٧٦)، وفيه تمامُ تخريجه.

وخبّاب، وسالم: عُذّبوا، فأمّا سميّة: فقد رُبِطتْ بين بعيرَيْن ووُجئ في قُبلها بحَرْبة، وقالوا: إنكِ أسلمتِ من أَجْلِ الرِّجال. فقُتِلت، وقُتل ياسر، وهما أولُ قتيلَيْن في الإسلام، وأمّا عبّارٌ فقد أعطاهم ما أرادُوا بلسانِه مُكرَهًا. فقيل: يا رسولَ الله، إنَّ عهارًا كفَر، فقال: «كلّا، إنَّ عهارًا مليءٌ إيهانًا من قَرْنه إلى قَدَمِه، واختلطَ الإيهانُ بلَحْمِه ودَمِه» فأتى عبّارٌ رسولَ الله على وهو يبكي، فجعل النبيُّ على يسمحُ عينيه وقال: «ما لك؟! إنْ عادوا لك فعُدْ لهم بها قُلْت». ومنهم جَبْر مولى الحضرميّ، أكرهه سيده فكفر، ثم أسلمَ مولاه وأسلم، وحَسُن إسلامُها، وهاجَرا. فإن قلت: أيُّ الأمرَيْن أفضل: أفعلُ عبَّارٍ أمْ فعل أبوَيْه؟ قلت: بل فعلُ أبوَيْه؛ لأنَّ في ترْكِ التقيَّة والصبرِ على القتل إعزازًا للإسلام.

وقد رُوي: أنَّ مُسيلمةَ أخذ رجلَيْن فقال لأحدِهما: ما تقولُ في محمد؟ قال: رسولُ الله. قال: فها تقولُ في عجاد؟ والله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه

قوله: (إعزازًا للإسلام)؛ لأنّ المُخالف إذا رأى أنّ المسلم يَبذُلُ مالَه ورُوحَه دونَ دينِه أَيقَنَ أَنَّ مِثلَ هذا الدِّين لا يكونُ إلّا حقَّا، يَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَت طَابَهِ لَهُ مِّن اَهُلِ ٱلْكِتَبِ اَيقَنَ أَنْ مِثلَ هذا الدِّين لا يكونُ إلّا حقَّا، يَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَت طَابَهِ لَهُ مِّن اللّهِ عَلَى اللّذِينَ عَلَى اللّذِينَ عَامَنُوا وَجُهُ النّهَارِ وَأَكْفُرُوا عَاخِرَهُ لَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾، أي: يَشُكُونَ في دينِهم، يقولونَ: ما رجَعوا، وهُم أهلُ كتابِ (١) وعِلم إلاّ لأمرٍ قد تبيّنَ لهم. يؤيّدُه ما روَينا في «صحيح البخاريِّ» و«مسلم»، عن أبي سُفيان: أنّ هِرَقْلَ سألَه عن رسولِ الله عليه وأصحابِه: «هل يَرتَدُّ أحدٌ منهم عن دينِه بعدَ أن يَدخُلَ فيه سَخْطةً له؟ قال: قلتُ: لا. قال: ... وكذلك الإيمانُ إذا خالطَ بَشاشتُه القلوبَ...» الحديث (٢).

⁽١) من قوله: « ﴿ عَامِنُواْ بِالَّذِينَ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ وَجْمَهُ ٱلنَّهَادِ وَٱكْفُرُوٓاْ عَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ » إلى هنا، لم يرد في (ح).

⁽٢) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣)، من حديثِ ابن عبّاس رضي الله عنهما.

قال: رسولُ الله. قال: فها تقول في ؟ قال: أنا أصم . فأعادَ عليه ثلاثًا، فأعادَ جوابَه، فقتلَه، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «أمَّا الأوَّلُ فقد أخذ برُخصة الله، وأمّا الثاني فقد صَدَعَ بالحق، فهنيئًا له». ﴿ ذَلِكَ ﴾: إشارةٌ إلى الوَعيد، وأنَّ الغضب والعَذابَ يلحقانِهم بسبب استحبابِهمُ الدُّنيا على الآخرة، واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكفرهم، ووَأُولَتها هُمُ ٱلْغَنفِلُون ﴾: الكامِلُون في الغَفْلة الذين لا أحَدَ أغفلُ منهم؛ لأنَّ الغفلة عن تدبير العواقب هي غايةُ الغَفْلة ومُنتهاها.

قولُه: (واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكُفرِهم)، جعَلَ سببَ وَعيدِ مَن شرَحَ بالكُفْرِ صَدْرًا وهمُ الذين ارتَدّوا بعدَما دخلوا في الإسلام - شيئين؛ أحدُهما: استحبابُ الحياةِ الدُّنيا على الآخِرة، وفيه إشارةٌ إلى فَضْلِ ما فعَلَ أبو عيّارٍ على عيّار. وثانيهما: استحقاقُ خِذلانِ الله بكُفرِهم، وإنّها علّل الخِذلانَ بالكُفْر؛ لأنّ قولَه: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْمِينَ ﴾ مِن وضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمّرِ للعِلّية.

ثُم آذَنَ بأنهم أحِقّاءُ بأنْ يُطبَعَ على قلوبِهم وعلى سَمْعِهم وعلى أبصارِهم لذلك الوَصْفَينِ بقولِه: ﴿ أُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمَدُ فِلُوبَ ﴾، بقولِه: ﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمَدُ فِلُوبَ ﴾، وتمّم بقولِه: ﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمَدُ فِلُوبَ ﴾، واللامُ للجنس، ليُفيدَ ما قال: «أولئكَ همُ الكامِلونَ في الغَفْلةِ»، أي: إن تُصُوِّرَ حقيقةُ الغافِلين، فهم لا يَعْدونَ تلك الحقيقة، ومِن ثمّ قال: «الذين لا أحَدَ أغفُلُ منهم، ثمّ لمّا أرادَ الغافِلين، فهم لا يَعْدونَ تلك الحقيقة، ومِن ثمّ قال: «الذين لا أحَدَ أغفُلُ منهم، والنّاكِصينَ أن يُبيّنَ المَوْنَ بينَ الفريقَيْنِ والبُعدَ بيْنَ المُوتِبَين، أعني: الثابِتينَ على الإسلام، والنّاكِصينَ عنهُ، قيل: ﴿ ثُمّ إِلَى اللّهِ الإسلام، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولالةً على تباعُدِ حالِ هؤلاءِ مِن حالِ أولئك».

وقوبِلَ تلك التوكيداتُ السابقةُ بمجرّدِ اللام في قولِه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَكُوا ﴾ حيثُ أوقَعَه خبرًا لـ إنّ ، على ما قال: ﴿إنهُ لَهُم لا عليهم ، بمعنى أنهُ: وَليَّهم وناصِرُهم لا عَدوُّهم وخاذِلُم » ، يدُلُّ على المقابَلةِ تفسيرُ المؤلِّف قولَه: ﴿وَأَكَ اللّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْفِينَ ﴾ بعولِه: ﴿واستحقاقِهم خِذلانَ الله بكُفْرِهم » ، ووضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَر في المتقابلين ؛ بقولِه: ﴿إِلّا قولِه: ﴿إِلّا قولِه: ﴿إِلّا تَعْدِ مَا فُتِنْوا ﴾ وُضِعَ موضعَ الرّاجِع إلى قولِه: ﴿إِلّا مَنْ أَكْ رَوَقَ مَا التقسيم والتفريق، فالجمعُ: مَنْ أَكْ رِهَ وَقَلْبُهُ و مُظمَينٌ بِالْإِيمَانِ ﴾ ، ففي الآياتِ جمعٌ معَ التقسيم والتفريق، فالجمعُ:

[﴿ ثُمَّرَ إِنَى رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَكُواْ مِنْ بَعْدِ مَا فَيْنُواْ ثُمَّ جَهَدُواْ وَصَكَبُواْ إِنَى رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ *يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسِ تَجَدِدُ كَ نَفْسِهَا وَتُوفَى كُلُّ نَفْسِ مَّاعَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ١١٠-١١١]

﴿ ثُمَّرَ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ دِلالة على تباعُدِ حالِ هؤلاء من حالِ أُولئك، وهم عمَّارٌ وأصحابُه. ومعنى: إنَّ ربك لهم: أنه لهم لا عليهم، بمعنى: أنه وليَّهم وناصِرُهم لا عدوُّهم وخاذِلهُم، كما يكونُ المَلِكُ للرَّجل لا عليه؛ فيكون محميًّا منفوعًا غيرَ مضرور. ﴿ مِنْ بَعّدِ مَا فَيَتَنُواْ ﴾ بالعذابِ والإكراهِ على الكُفر.

وقُرئ: (فَتَنُوا) على البناءِ للفاعل، أي: بعدَما عذَّبوا المؤمنين،

قُولُه: ﴿ مَن كَفَرَ بِأَللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنيهِ ۚ ﴾، والتقسيم: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ ﴾، ﴿وَلَكِن مَنَ شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾، والتفريقُ: ﴿وَأَكَ اللَّهَ لَا يَهْدِى ﴾، و﴿ ثُمَّ إِكَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَكُرُواْ ﴾، والله أعلَمُ بمُرادِه من كلامِه.

ونحنُ إنَّما ساعَدَنا تفسيرُه ﴿لَا يَهْدِى ﴾ بالجِذلان، وتعليلُه بالكُفْر، ليقابلَه قولُه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجِحُوا ﴾ إلى قولِه: ﴿لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾؛ لأنّ الغُفْرانَ مقابِلٌ للجِذْلان؛ لأنّا نُشِتُ للعبدِ أيضًا قُدرةً تُميِّزُ بينَ الفعل الاختياريِّ والقَسْريِّ لتقومَ حُجّةُ الله عل عبادِه، وعُلِمَ مِن مفهومِ كلامِه أنّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَحُرُوا ﴾: خبرُ ﴿إنَّ»، والمقدّرُ نحوَ ناصِرٌ ووَليَّ للذين هاجَروا، لِقَرينةِ قولِه: خِذلانُ الله بكُفْرِهم، لأنهُ مُقابِلٌ له، كما سبق.

وقالَ أبو البقاء: خبرُ «إنّ»: ﴿لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، و«إنّ» الثانيةُ واسمُها: تكريرٌ للتوكيدِ، ومثلُه في هذه السّورة: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلشَّوَءَ بِجَهَلَةٍ ﴾ [النحل: ١١٩] الآية. وقيل: خبرُه محذوفٌ؛ لأنّ خبرَ الثانيةِ أغنى عن ذلك (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «فَتَنوا»، على البناءِ للفاعل)، قرَأَها ابنُ عامر (٢).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۰۸).

⁽٢) جعل الفِعْلَ لهم. يقال: فتَنْتَ الذّهبَ: إذا امتحَنْتَه، فعرَفْتَ جَيِّدَه من رديثِه، فمعنى القراءةِ أنهم هجروا أوطانَهم وقد عرفوا ما في ذلك من الشدّة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٩٥.

كالحَضْرميِّ وأشباهِه. ﴿مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعد هذه الأفعال؛ وهي: الهِجرةُ والجهادُ والصَّبر. ﴿يَوْمَ تَأْتِى ﴾ منصوبٌ بـ ﴿رَحِيمٌ ﴾، أو بإضهار: اذكُر. فإن قلت: ما معنى النَّفْسِ المُضافة إلى النفس؟ قلت: يقال لعَيْن الشيءِ وذاتِه: نفْسُه، وفي نقيضِه: غيرُه، والنفْسُ: الجُملة كها هي، فالنَّفْس الأولى: هي الجُملة، والثانية: عَيْنُها وذاتُها، فكأنه قيل: يومَ يأتي كلُّ إنسان يُجادِلُ عن ذاتِه لا يهمُّه شأنُ غيره، كلُّ يقول: نَفْسي نفسي.

قولُه: (كَالْحَضْرَمِيِّ وأشباهِه)، بيانٌ للفاعل في «عَذَّبوا»، فإنَّ الحضرميِّ كما سبَقَ في «الكشّاف» عذّبَ عبدَه جَبْرًا وأكرَهَه على الكُفرِ، ثُمَّ أسلَمَ الحَضْرميُّ.

قولُه: (﴿مِنْ بَعْدِهَا ﴾ مِن بعدِ هذه الأفعال، وهِي الهجرةُ والجهادُ والصّبرُ)، بناءً على أنّ الثانية ليست بتكريرٍ، وعلى قولِ أبي البقاء: التقديرُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ ﴾ مِن بعدِ الفتنةِ والجهادِ والصّبر.

قولُه: (﴿ يَوْمَ تَأْتِى ﴾: منصوبٌ بـ ﴿ رَّحِيثُ ﴾ أو بإضهارِ: اذكُرْ)، والأوّلُ أدخَلُ في تأليفِ النّظْم، ليقابِلَ قولَه: ﴿ لَا جَكَرَمَ أَنَّهُمْ فِ ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَاسِرُونَ ﴾ [النحل: 1٠٩].

قولُه: (فكأنهُ قيلَ: يومَ يأتي كلَّ إنسانٍ يُجادِلُ عن ذاتِه)، قال صاحبُ «الفرائد»: المُغايَرةُ شَرْطٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه لامتناعِ النَّسبةِ بدونِ المنتسبيْنِ، فلذلك قالوا: يَمتنعُ إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِه، إلّا أنّ المُغايرةَ قبْلَ الإضافة كافيةٌ، وهِي محقّقةٌ هاهنا؛ لأنّ مِن (١) مُطلَق النفْس لا يلزَمُ نفْسُك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أُضيف ما لا يلزمُ أن يكونَ نفْسَك يكونَ نفْسَك إلى نفْسِك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أُضيف ما لا يكزمُ أن يكونَ نفْسَك يكونَ نفْسَك محتّ الإضافةُ، وإنِ اتّحدتا بعدَ الإضافة، فلهذا جازَ «عَيْنُ الشيء»، و«نفْسُ الشيء»، و «كلّ الشيء»، و نحوُها، ولمّا لم تكنِ المُغايرةُ قبْلَ الإضافةِ في الأسَدِ واللّيث، والحَبْس والمَنْع، لم يجُزْ: أسدُ اللّيث: وحَبْسُ المَنْع، وإنّا قُلنا: إنّ الاتّحادَ بعدَ الإضافةِ لا

⁽١) سقط لفظ "مِن" من النسخة (ح).

ومعنى المجادَلة عنها: الاعتذارُ عنها، كقوله: ﴿ هَلَوُلآ هِ أَضَلُونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ونحوُ ذلك.

[﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةٌ مُطْمَيِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًامِن كُلِّ مَكَانِ فَكَ فَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ مَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ * فَكَ فَرَتْ بِأَنْعُم اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ * وَكَالْمَونَ * ١١٣-١١٣] وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَلِمُونَ * ١١٣-١١٣]

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ أي: جعل القرية التي هذه حالهًا مَثَلًا لكلِّ قوم أنعَمَ الله

يُخِلُّ بالإضافة؛ لأنَّ الاتَّحادَ يحصُلُ بالاختصاص، والاختصاصُ يحصُلُ بالإضافة، فيكونُ الاَتِّحادُ أَثَرَ الإضافة، فكيفَ يكونُ مانعًا للإضافة؟

وقلتُ: قولُ المصنّف: «فالنّفْسُ الأولى هِي الجُملة، والثانيةُ عَيْنُها، معناهُ: أنّ اعتبارَ الماهيّةِ غيرُ اعتبارِ الجُملة، فإنّ الجُملةَ يقَعُ فيها اعتبارُ الماهيّة معَ اعتبارِ أفرادِها.

قولُه: (أي: جعَلَ القرية التي هذه حالهًا مثلًا)، ضمّنَ ﴿ضَرَبَ ﴾ معنى (جعَلَ) ليصحّ المعنى؛ لأنّ معنى ضرْبِ المثل: اعتهادُه وصُنعُه، مِن ضرْبِ اللّبِنِ والخاتَم، كأنهُ جعَلَ القرية الموصوفة بها يَليها مفعولًا أوّلًا، و «مثلًا»: مفعولًا ثانيًا، وقريبٌ منه ذكرَ مكّيٌ في قولِه تعالى: ﴿وَاَضْرِبُ لَمُم مَثلًا أَصْحَبَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يست: ١٣] قال: أصحُّ ما يُعطي القياس والنظر في «مثلٍ» و «أصحابٍ» أنها مفعولانِ لـ «اضْرِب»، دليلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثلُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَيَا كُمّاتٍ ﴾ [يونس: ٣٤]، فلا اختلاف أنّ ﴿مَثلُ ٱلْحَيَوْةِ ﴾: ابتداءٌ و ﴿كمّاتٍه ﴾: خبَرُه. وقال في موضع آخرَ: ﴿ وَأَضْرِبُ لَهُم مَثلَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيَا كَمّاتٍ ﴾ [الكهف: ٤٥]، فدخلَ «اضرِب» على الابتداء والخبر، فعمِلَ فيهِا، فقد تعدّى «اضرِب» الذي هُو لتمثيلِ الأمثالِ إلى مفعولَيْنِ بلا خلافٍ في هذا، فوجَبَ أن يَجْرِيَ في غيرِ هذا الموضع على ذلك (١٠).

والفاءُ في قولِه: «فيجوزُ أن يُرادَ قرية» تفصيليّة، والفاءُ في «فضَرَبَها الله مثَلًا» متعلّقٌ بقولِه: «أن يكونَ في قُرى الأوّلينَ قرية».

⁽١) انظر: (مشكل إعراب القرآن) لمكّي بن أبي طالب القيسي (٢: ٢٠٠).

عليهم فأبطرَتْهم النِّعمة، فكفَرُوا وتولَّوا، فأنزل الله بهم نِقْمتَه. فيجوزُ أن ترادَ قريةٌ مقدَّرة على هذه الصِّفة، وأن تكونَ في قُرى الأوَّلين قريةٌ كانت هذه حالها، فضَرَبَها الله مَثلًا لمكَّة؛ إنذارًا من مثلِ عاقبتِها. ﴿مُطْمَينَةً ﴾: لا يُزعِجُها خوف؛ لأنّ الطُّمأنينة مع الأمن، والانزعاجَ والقلقَ مع الخوف. ﴿رَغَدُا﴾: واسعًا. والانعُم: جمع نِعْمة، على تَرْك الاعتدادِ بالتاء، كدِرْع وأَدْرُع. أو: جمع نُعْم، كبُوْس وأبؤس. وفي الحديث: على تَرْك النبيِّ عَيْ بالموسم بمِنى: ﴿إنها أيامُ طُعْم ونُعْم فلا تَصُوموا». فإن قلت: الإذاقةُ واللّباس استِعارَتان، فما وجهُ صحَّتِهما؟ والإذاقةُ المُستعارة مُوقَعةٌ على اللّباس المستعار، فما وجهُ صحَّتِهما؟ قلت: أمّا الإذاقةُ فقد جَرَتْ عندهم مجرى المستعار، فما وجهُ صحَّة إيقاعِها عليه؟ قلت: أمّا الإذاقةُ فقد جَرَتْ عندهم مجرى

قولُه: (إنّها أيّامُ طُعْم ونُعْم)(١)، وفي روايةٍ لمسلم: أنهُ صلَواتُ الله عليه أمرَ خادِمَه أن يُناديَ أيّامَ التشريق: إنّها أيامُ أكلِ وشُرب(٢).

قوله: (الإذاقة واللّباسُ استعارَتانِ)، خُلاصة السُّؤالِ: أنهُ سألَ عن بيانِ استعارةِ ﴿فَأَذَاقَهَا ﴾ واستعارة ﴿لِلسَّالُجُوعِ ﴾، وعن نسبةِ إحداهُما إلى الأُخرى، فإنهُ تعالى أوقَعَ إحدى الاستعارَتَيْنِ مفعولًا للأُخرى.

قولُه: (أمّا الإذاقة)، يريدُ أنّ الإذاقة بعدَما كانت مستعارة للإدراكِ والإصابة، صارت حقيقة في الإصابة بسبب كثرة استعمالِها وشُيوعِها فيها، ثُمّ انتهَضَ لبيانِ الجوابِ عن الاستعارة الأولى على سبيلِ الاستئناف، بأنْ قال: شبّة ما يُدرَكُ، أي: شبّة ما يُدرِكُ الإنسانُ مِن أثرِ الضّرَر بها يُحسُّ مِن طَعْم المُرِّ والبَشِع، ثُمّ أدخَلَ المشبّة في جِنسِ ما يُدرَكُ منَ الطّعم، ثُمّ أطلَق ما يُدرَكُ بالفعل على اسم ما يُحسُّ بالفَم، هذا تقريرُ أصل الاستعارة، وأنّها مسبوقة ثُمّ أطلَق ما يُدرَكُ مِن أثرِ الضّرر»، بفَتحِ لِمثلِ «ما يُدرَكُ مِن أثرِ الضّرر»، بفتحِ لِمثلِ (٣) هذا التشبيه، لا بيانِ أنهًا استعارة تبعيّة؛ لأنّ قولَه: «ما يُدرَكُ مِن أثرِ الضّرر»، بفتحِ

⁽١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٢٤٨) وقال: غريبٌ جدًّا.

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۱٤۱)، وأبو داود (۲۸۱۳)، والنسائيّ (٥: ۲٥٢)، والترمذيّ (٧٧٣)، وصحّحه ابن حبّان (٣٦٠٣)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) في النسخ الخطية: «مسبوقةٌ بمثْلِ»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.

الحقيقة؛ لشُيوعِها في البلايا والشدائدِ وما يمسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانٌّ البؤسَ والضرّ، وأذاقه العذاب؛ شُبَّه ما يُدرَك من أثرِ الضَّرر والألم بما يُدرَك من طعمِ

الرّاء، اسمُ مفعول، وهُو مِثلُ الفِعْلِ في امتناع إيقاع الاستعارة فيه لامتناع وقوعِه موصُوفًا، ولو أُريدَ تقريرُ التّبَعيّةِ لقيل: شُبِّهتْ إصابةُ العذابِ وخُوقُه بِهم بإذاقةِ (١) الطّعمِ البَشِع المُرّ، ثُمّ سَرَتِ الاستعارةُ منَ الإذافةِ (٢) إلى «أذاقَ»، فيكونُ استعارةً مُصرِّحةً تبَعيّة؛ لأنّ المُشبّة المتروكَ أمرٌ عقليّ، وإنّها اضْطُرّ إلى هذا التأويل، لأنّ الاستعارة وقعت في لِباسِ الجوع، وقد فرّع عليها ﴿فَأَذَاقَهَا ﴾، وهُو لا يُناسبُها ترشيحًا ولا تجريدًا فيُجعَلُ بمعنى الإصابةِ ليكونَ تجريدًا.

الرّاغب: الذّوْقُ: وجودُ الطّعم بالفَم، وأصلُه فيها يَقِلُّ تناوُلُه دونَ ما يَكثُر، فإنّ ما يكثُر منه يُقالُ له: الأكلُ، واختِيرَ في التنزيلِ لفظُ الذّوقِ في العذابِ لأنّ ذلك وإن كان في التعارُفِ للقليلِ فهُو مُستصلَحٌ للكثير، فخصّهُ بالذّكرِ ليعُمّ الأمْرَينِ، وكثُر استعهالُه في العذابِ نحوَ: ﴿ لِللّهُ وَقُولُ الْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٥٦]، وقد جاء في الرّحمةِ نحوَ: ﴿ وَلَهِنّ أَذَقَنا ٱلْإِنسَنَ مِنَا رَحْمَةً ﴾ [مود: ٩] ويُعبّرُ به عن الاختبار، فيقال: أذَقتُه كذا فذاق. ويقال: فلانٌ ذاق كذا، وأنا أكلنّه، أي: خبرتُه أكثرَ ممّا خبر (٣).

وقال: الطّعمُ: تناوُل الغذاءِ، ويُسَمّى ما يُتناوَلُ منه طَعمٌ وطَعام، ورجلٌ طاعم: حسَنُ الحَالِ (٤). وقولُه تعالى: ﴿فَأَذَقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾، فاستعمالُ الذّوقِ معَ اللّباسِ مِن أجلِ أنهُ أُريدَ به التجرِبةَ والاختبارَ، أي: فجَعلَها بحيث تُمارِسُ الجوعَ والخَوْف. وقيل: إنّ ذلك على تقدير كلامَيْنِ، كأنهُ قيل: أذاقَها الجُوعَ والخوف وألبَسَها لِباسَهما.

⁽١) في النسخة (ف): وتحرُّفه.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الإضافة».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٣٣٢.

⁽٤) «المصدر السابق»، ص٥٢٠.

المُرَّ والبَشِع. وأمَّا اللّباس: فقد شُبِّه به؛ لاشتهالِه على اللابس؛ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبَسَ به مِن بعضِ الحوادث. وأمَّا إيقاعُ الإذاقة على لباسِ الجُوع والخوف؛ فلأنه لمَّا وقعَ عبارةً عمَّا يُغشى منهما ويُلابَس، فكأنه قيل: فأذاقَه ما غَشِيَهم من الجوعِ والخوف، وهم في نحو هذا طريقانِ لا بدَّ من الإحاطةِ بها، فإنَّ الاستنكارَ لا يقعُ إلا لمن فقدَهما: أحدُهما: أن يَنظُروا فيه إلى المستعارِ له، كما نُظِر إليه هاهنا، ونحوه قولُ كُثيرٍ:

قولُه: (وأمّا اللّباسُ)، هذا هُو الجوابُ عن بيانِ الاستعارةِ الثانية، أي: شبّهَ ما يغشَى الإنسانَ ويتَلبّسُ به مِن أثرِ الجوع والحوفِ باللّباسِ الحقيقيّ، والجامعُ: كوئهما مُشتملَيْنِ على الإنسانِ وغاشيَيْنِ له، ثمّ أطلَقَ اسمَ اللّباسِ على ما يَغشى الإنسانَ من أثرِهما، وجعَلَ إضافته إليهما قرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهِيَ استعارةٌ مصرِّحةٌ أصْليّةٌ تحقيقيّة، لكونِ المشبّهِ المتروكِ عَقْليًّا.

قولُه: (وأمّا إيقاعُ)، هُو الجوابُ عن نسبةِ إحدى الاستعارَتَيْنِ إلى الأُخرى، وتقريرُه أنّ نسبةَ الاستعارةِ الأولى إلى الثانيةِ بعدَما جُعِلت حقيقةً في الإصابةِ والإدراكِ بسببِ كثرةِ الاستعالِ نسبةُ تفريع شيءٍ على أصل، ولمّا كانتِ الإذاقة (١) التي هِي بمعنى الإصابةِ صفةً ملائمةً لغَشَيانِ الجُوعِ والخوف المُشبّهِ باللّباسِ جُعِلت تجريدًا لها، وهذا هو المرادُ مِن قولِه: «فلأنهُ لمّا وقع عبارة عما يَغْشى ـ منهما» فكأنهُ هلأنه لمّا وقع عبارة عما يَغْشى ـ منهما» فكأنهُ قيل: فأذاقهم، أي: أصابَهم ما غَشِيهم.

قولُه: (ولهم في نحوِ هذا)، أي: العرَبِ في نحوِ تفريع أذاقَها على لباسِ الجُوع، طريقانِ: طريقُ التجريد، وهُو أن يُفرِّعَ على الاستعارةِ بعدَ تمامِها صفةً ملائمةً للمستعارِ له كما نحن بصَدَدِه. وطريقُ الترشيح، وهِي أن يُفرِّعَ عليها صفةً ملائمةً للمستعارِ منه كما في المثالِ الآتي.

في (ح) و(ف): «الإضافة».

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ ضاحِكًا غَلِقَتْ لِضِحْكتِهِ رِقابُ المالِ

استعارَ الرداء للمَعْروف؛ لأنه يَصُونُ عِرْضَ صاحبِه صَوْنَ الرداء لِما يُلقى عليه. ووَصَفَه بالغَمْر الذي هو وصفُ المعروفِ والنَّوال، لا صِفة الرِّداء؛ نظرًا إلى المستعارِ له. والثاني: أن يَنظُروا فيه إلى المستعار، كقوله:

يُنازِعُنِي رِدائي عَبْدُ عَمْرِو رُوَيْدَكَ يا أَخا عَمْرِو بنِ بَكْرِ لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يَمِيني ودُونَـكَ فاعتَجِرْ مِنهُ بِشَطْرِ

قوله: (غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ) البيت^(١)، «غمر الرداء» أي: كثيرُ العطاء، يقال: غَلِقَ الرَّهْنُ: إذا استحَقّه المُرْتهِن، وذلك إذا لم يُفْتَكّ في الوقتِ المشروط. قال زُهير:

وف ارتقَتْكَ برهن لا فِكاكَ له يومَ الوداع فأمسَى الرّهنُ قد غلقا (٢)

أي: ارتَهَنتْ قلبَه فذَهبتْ به، يقولُ: إذا ضحِكَ ضِحكةً أيقنَ السائلُ أنهُ بذلك التبسَّم استَغْلقَ رقابَ مالِه ويُعطي بلا خلاف.

قولُه: (ووصَفَهُ بالغَمْر الذي هو وَصْفٌ للمعروف (٣))، أي: فرّعَ على المستعارِ له، لأنّ الغَمْرَ مناسبٌ للمعروف لا على المستعار؛ لأنّ الغَمْرَ غيرُ مناسبِ للرِّداء. وقلتُ: وفيه عُدولٌ عن الظاهرِ؛ لأنّ الغَمْرَ ليسَ صفةً حقيقيّةً للنّوالِ والمعروف، بل هُو وَصْفٌ للبحرِ المستعارِ أوّلًا للمعروف، يقال: غمَرَهُ الماءُ يغمُرُه غَمْرًا، أي: عَلاه، والغَمْرُ: الماءُ الكثير، فهُو هاهنا تجريدٌ للاستعارة بعدَ أنْ كان ترشيحًا، وهذا المثالُ المستشهَدُ به يُشبِهُ استعمالُه استعمالَ الآية في أنّ التجريدَ ليسَ تجريدًا مَحْضًا.

قولُه: (يَنظروا فيه إلى المستعار)، أي: المستعارِ منه.

قولُه: (يُنازعُني رِدائي)، البَيْتَيْن (٤)، الاعتِجارُ: لفُّ العِمامةِ من غيرِ إدارةٍ تحتَ الحنك.

سورة النحل

⁽۱) لكثير عزّة في «ديوانه»، ص١٨٣.

⁽۲) «ديوان زهير»، ص٧.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وصف المعروف»، والأمر فيه قريب.

⁽٤) لم أهتدِ إلى قائل البيتين فيها بين يديّ من مصادر التخريج.

أراد بردائه سَيْفَه، ثم قال: «فاعتجِرْ منه بشَطْر»، فنظرَ إلى المُستعارِ في لفظ الاعتِجَار، ولو نَظرَ إليه فيها نحنُ فيه لقيل: فكساهم لباسَ الجُوع والخوف، ولقالَ كُثيِّر: ضافي الرداء إذا تبسَّم ضاحكًا. ﴿وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ في حالِ التِبَاسهم بالظُّلْم، كَثيِّر: ضافي الرداء إذا تبسَّم ضاحكًا. ﴿وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ والنحل: ٢٨]. نعوذُ بالله من مُفاجأة كقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ تَنَوفَنَهُمُ ٱلْمَلَتِكَةُ ظَالِمِي آنفُسِمِمْ ﴾ [النحل: ٢٨]. نعوذُ بالله من مُفاجأة النَّقمةِ والموت على الغَفلة. وقُرئ: (والحَوْف)؛ عطفًا على اللّباس، أو على تقديرِ حذفِ المُضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه، أصلُه: ولباسَ الخوف. وقُرئ: (لباسَ الخوف. وقُرئ).

[﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلَىلًا طَيِّبًا وَالشَّكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْحَكُمُ الْمَيْنَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ * تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْحِكُمُ الْمَيْنَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ * فَمَنِ أَضْطُرٌ عَيْر اللهِ إِلَى اللّهَ عَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ ١١٤-١١٥]

لمَّا وعَظَهم بها ذَكَرَ مِن حالِ القرية وما أُوتِيتْ به من كُفرِها وسوءِ صَنيعها،

الجَوهريّ: الاعتجارُ: لفُّ العِمامةِ على الرّأس. قال الرّاجِز(١):

جاءَتْ به مُعتَجِرًا ببُرْدِه

يقول: يُجاذبُني سَيْفي عبدُ عَمْرو، يريدُ أن يأخُذَه منّي، فقلت: رُوَيْدَكَ! فلي النّصفُ الأعلى منهُ الذي هُو في يميني، وخُذْ أنت النصفَ الأخيرَ منه، فلُفّ على رأسِك. ومِثلُه قولُ الآخَر:

تُقاسِمُهُ مَ أسيافُنا شرّ قسمة ففيناغَواشيهاوفيهِمْ صُدورُها(٢)

قولُه: (ضافي الرّداء)، أي: سابِغُه.

قولُه: (وما أوتِيَتْ به مِن كُفْرِها)، أي: أُهلكت، الضميرُ في (به) للموصول، يقال: أَتَى عليهمُ الدّهر، أي: أهلكَهم وأفْناهُم، وأصلُه مِن إثْيانِ العدوّ.

⁽١) هو ذُكَين الرّاجِز. انظر: «الصِّحاح» للجوهريّ (٢: ٧٣٧).

⁽٢) البيت لجعفر بن عُلْبة الحارثيّ. ذكره الحمدوني في «التذكرة» (١: ٢٦٢)، وقَبْله: لا يكشفُ الغيّاءَ إلّا ابنُ حُرّةٍ يرى غمراتِ الموتِ ثمّ يزورُها

وصَلَ بذلك بالفاءِ في قوله: ﴿ فَكُلُوا ﴾؛ صدَّهم عن أنعالِ الجاهليَّة ومَذاهبِهم اللهُ من الحلالِ الطيِّب، وشُكرِ الفاسدةِ التي كانوا عليها، بأنْ أمَرَهم بأكْلِ ما رَزَقَهم الله من الحلالِ الطيِّب، وشُكرِ

قولُه: (وصَل بذلك بالفاء في قولِه: ﴿ قَكُلُوا ﴾ صدَّهم عن أفعالِ الجاهليّة ومذاهبِهم الفاسدة)، بيانٌ لرَبْطِ الآياتِ مِن لدُنْ مفتتح السُّورة، ولقد أسلَفْنا أنَّ هذه السُّورة في بيانِ سوءِ أفعالِ قُريْش وقبائحِهم، وفي تذكارِهم ما خوّل الله لهم من أنواع النّعَم، وفي إنذارِهم بنقَم الله، وما حَلّ بمَن سبَق من الأُمم الخالية، ولمّا عدّد عليهم النّعَم المتكاثرة من ذِكْرِ الأنعام وفوائدِها وثَمَراتِ النّخيل ومنافع ما يَصِلُ إليهم من النّحْل، وأنذرَهم بأنواعٍ من النّذُر، ثُمّ نعى عليهم ما كانوا يَفتَرونَ على الله من اتّخاذِ البناتِ، وقال: ﴿ وَجَعْمَلُونَ لِلّهِ مَا النّفَر وَنَعِيفُ ٱلسِّنَةُ مُن الكَذِبَ أَنَ لَهُمُ المُسْتَىٰ ﴾ [النحل: ٢٦]، وأرادَ أن يَذكُر نوعًا آخَرَ مِن أفعالِهم، وهُو تحليلهم بأهوائهم ما حرّمَ الله مِن أكلِ المَيْتة والدّم ولحم الحنزير، وتحريمِهم ما أحلّهُ الله من البحائِ والسوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِي بُعُلُونِ وَتَحِيمِهِم ما أَحلَهُ اللهُ مَن البحائِ والسوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِي بُعُلُونِ اللّهِ بُعُلُونِ اللّهُ مَن البحائِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِي بُعُلُونِ اللّهُ مَن البحائِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ مَا فِي بُعُلُونِ اللّهُ مَن البحائِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ وَصَرَبَ اللّهُ مَنُ البحائِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿ وَصَرَبَ اللّهُ مَنْ المَن المَنْ الْمَنْ الْمَائِ وَلَهُ اللّهُ عَلَيه اللّه اللهُ وَلَهُ وَمَنَ اللّهُ عَلَى المَنْ اللّهُ اللهُ وَلِهُ وَمَنْ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّه اللّه اللّه اللهُ اللّه اللهُ عَلَيه اللّه اللهُ وَلَهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ وَمَنْ الْمَائِلُونُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ ال

فظهَرَ مِن هذا التقريرِ أنّ المأمورَ به هُو ما عدّدَ الله مِن أوّلِ السُّورةِ منَ المأكولِ والمشروب. أمّا المأكولُ فمنها قولُه: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمُ مَ إِلَى ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُونَ ﴾ والمشروب. أمّا المأكولُ فمنها قولُه: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمُ مِ النّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِن كُلِ النحل: ٥] ومنها قولُه: ﴿ وَهُو النّزِي سَخَرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُونَ مِن النّحَدَ الْبَحْرَ لِتَأْكُونَ مِن النّحَدَ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ وَاللّهُ وَهُو اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ مِن السّماءِ مَا أَهُ لَكُم مِنّهُ لَحُما والنحل: ١٤]، وأمّا المشروبُ فمنها قولُه: ﴿ أَنزَلَ مِن السّماءِ مَا أَمُ لَكُم مِنّهُ اللّهُ وَالنّحل: ١٤]، ومنها قولُه: ﴿ وَإِنّ لَكُم فِي الْأَنْعَادِ لَعِبْرَةٌ نُسْتِيكُم مِمّا فِي بُعلُونِهِ ﴾ [النحل: ٢٦]،

⁽١) من قوله: «ومنها قولُه: ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ إلى هنا لم يرد في (٦).

إنْعامِه بذلك، وقال: ﴿إِن كُنتُم إِيّاهُ تَعَبُدُونَ ﴾ يعني: تُطيعون. أو: إنْ صحَّ زعمُكم أَنَّكم تَعبُدون الله بعبادة الآلهة؛ لأنّها شُفعاؤكم عنده. ثم عدَّد عليهم محرَّماتِ الله، ونَهاهم عن تحريمِهم وتحليلِهم بأهوائهم وجَهالاتِهم، دونَ اتِّباعِ ما شَرَعَ الله على لسانِ أنبيائه.

[﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَنُكُ مُ ٱلْكَذِبَ هَنذَا حَلَثُلُّ وَهَنذَا حَرَامٌ لِّنَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبِّ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُقْلِحُونَ * مَتَنَعٌ قَلِيلٌ وَلَمُمْ عَذَابٌ ٱلِيمٌ ﴾ ١١٦ - ١١٧]

وانتصابُ «الكذِب» بـ ﴿ لاَ تَقُولُوا ﴾، على: ولا تَقُولُوا الكذبَ لِما تَصِفُه السِنتُكم من البَهائم بالحلِّ والحُرمة في قولِكم: ﴿ مَا فِ بُطُونِ هَكذِهِ ٱلْأَفْكِمِ خَالِصَةً لَلْبَاتُكُم من البَهائم بالحلِّ والحُرمة في قولِكم: ﴿ مَا فِ بُطُونِ هَكذِهِ ٱلْأَفْكِمِ خَالِصَةً لِنَّاكُونِ اللهَ الوصفِ إلى لِنَّكُونِ اللهُ أَوْلَانُ عَلَى الله الله أو إلى قياسٍ مُستنِد إليه. واللهمُ مثلُها في قولِك: ولا تقولوا لِما أحلَّ الله: هو حَرام. وقوله: ﴿ هَنذَا حَلَلُ وَهَنذَا حَرَامٌ ﴾ بدلٌ من ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾. ويجوزُ أن يتعلق به ﴿ تَصِفُهُ السنتُكم، فتقول: هذا فَيَصِفُ ﴾ على إرادةِ القول، أي: ولا تقولوا الكذبَ لِما تَصِفُهُ السنتُكم، فتقول: هذا

ومنها: ﴿ وَمِن ثَمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ لَنَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَّرًا ﴾ [النحل: ٦٧]، ومنها: ﴿ يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ ثُخْنَلِفُ ٱلْوَنْهُ. فِيهِ شِفَآةٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]، والله أعلَم.

قولُه: (أو إنْ صَحِّ زَعْمُكم أنّكم تعبُدونَ الله)، يعني: جاءتِ الشَّرطيّةُ مؤكِّدةً للكلام، فإمّا أن تُحمَلَ العبادةُ على الطاعةِ ليُطابِقَ الأمرَ، وهُو: ﴿فَكُلُوا ﴾، أو أن تُجرى على حقيقتِها، لكنْ على الزّعم الكاذِب.

قولُه: (وانتصابُ «الكذِبِ» بـ ﴿لَا تَــُهُولُواْ ﴾)، وهُو يَحتمِلُ أن يكونَ مفعولًا به، وأن يكونَ مفعولًا مطلقًا، وقد مضى عن ابنِ الحاجِبِ أنّ مِثلَ هذا يبتني على أنّ القولَ يتَعدّى أو لا يتعدّى، ففيه قولانِ: فإنْ تعَدّى فهُو مفعولٌ به، وإلّا فمفعولٌ مطلَقٌ.

قولُه: (و يجوزُ أن يتَعلَّق أي: ﴿ هَلْذَا حَلَالٌ وَهَلْذَا حَرَامٌ ﴾ ب وتَصِفُ ﴾ على إرادةِ القول)،

حلالٌ وهذا حرام. ولك أن تنصب ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ بـ ﴿ تَصِفُ ﴾ ، وتجعلَ «ما » مصدريّة ، وتُعلِّقَ ﴿ هَٰذَا حَلالٌ وَهَذَا حَلالٌ وهذا وتُعلِّقَ ﴿ هَٰذَا حَلالٌ وَهَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَام ؛ لوصفِ ألسنتِكم الكذب، أي: لا تحرِّموا ولا تحلِّلوا لأجْلِ قولٍ تَنطِقُ به ألسنتُكم ويجولُ في أفواهِكم ، لا لأجْلِ حُجَّةٍ وبيّنة ، ولكن قولٌ ساذَج ودَعْوى فارغة . فإن قلت: هو مِن فصيحِ الكلام وبَلِيْغه ، فإن قلت: هو مِن فصيحِ الكلام وبَلِيْغه ، جعل قولهَم كأنه عَيْنُ الكذب وتحضُه ، فإذا نطقتْ به ألسنتُهم فقد حَلَّت الكذب جعل قولهَم كأنه عَيْنُ الكذب وتحضُه ، فإذا نطقتْ به ألسنتُهم فقد حَلَّت الكذب

فالفاءُ في: «فتقولَ» في الكتابِ كالفاءِ في قولِه: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَفْنُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٥].

قولُه: (ولك أن تَنصِبَ ﴿ٱلْكَذِبَ ﴾ بـ ﴿تَصِفُ ﴾)، عطفٌ على قولِه: (وانتصابُ الكذِبِ بـ ﴿لَا تَعُولُواْ ﴾»، و ﴿مَا ﴾: مَصْدَريّة، واللامُ بمعنى: لأجُل، وعلى الأوّلِ موصولة، واللامُ صلةٌ لقولِه: ﴿لَا تَعُولُواْ ﴾.

قولُه: (جعَلَ قولَم كَانَهُ عَيْنُ الكَذِبِ وَعُضُه)، قال الإمامُ والقاضي: كأنَّ ماهيّةَ الكذِب وحقيقتَه مجهولةٌ، وكلامُهم يكشفُ عن حقيقةِ الكذِب ويوضِّحُ ماهِيّته (١)، أرادَ أنَّ قولَه: ﴿تَصِفُ ﴾ بمعنى: تُوضِّحُ وتُبيِّن؛ لأنَّ بعضَ الصِّفاتِ بمنزلةِ الكاشِفِ عن المحدود، والتعريفُ في الكذِبِ للجِنس، فكأنَّ ألسنتَهم إذا أخذتْ في النَّطقِ وصَفتْ ذلك الجِنس وكشَفتْ عن حقيقتِه، وعليه قولُ أبي العلاء:

سَرى بَــرْقُ المَعَرّةِ بعدَ وهْنِ فباتَ بِرامةٍ يَصِفُ الكَلالا(٢)

هذا، وأمّا ما عليه ظاهرُ كلام المصنّف، فهُو أنّ أصلَ الكلام: لا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، لأُجْلِ قولِكمُ الكذِبَ. فالقَولُ وصْفٌ بالكذِب في قولِه: «لأُجْلِ قولِ تَنطِقُ به السنتُكم» ليُؤذِنَ بأنّ ذلكَ تفَوَّهُ وتقوُّلُ مِن غيرِ تحقيق، كقولِه: ﴿ ذَلِكُمْ مَوْلَكُمْ مِأْفَرَهِكُمْ ﴾ السنتُكم» ليُؤذِنَ بأنّ ذلكَ تفوَّهُ وققوُّلُ مِن غيرِ تحقيق، كقولِه: ﴿ ذَلِكُمْ مَوْلَكُمْ مِأْفَرَهِكُمْ ﴾ السنتُكم المُنافِة بأنْ قيلَ: (الأَجْلِ حُجّةٍ وبيّنة »، ثُمّ زيدَ في المبالغة بأنْ قيلَ: ﴿ تَصِفُ أَلْسِنَنُكُ مُ الْكذب _ صارَ بمنزلةِ

⁽١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٣٢)، و«أنوار التنزيل» (٣: ٢٢٤).

⁽٢) «ديوان سقط الزند» للمعرّي، ص ٥١.

بحِلْيته وصوَّرتْه بصُورته، كقولهم: وجهُها يَصِفُ الجَهال، وعَيْنُها تَصِفُ السِّحر. وقُرئ: (الكَذِبِ) بالجرِّ صفةً لـ«ما» المصدريّة، كأنه قيل: لوصْفِها الكذب، بمعنى

الواصفِ له، فإذا نطَقَتْ ألسنتُهم بالكذِب، فقد حَلّتِ الكذِبَ بِحلْيتِه، ونحوُه في المبالغة: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، فوُصِفَ اليومُ الذي يَصومُ فيه هذا الشخصُ بصفتِه، لكثْرةِ صُدورِ هذا الفعلِ فيه، ولذلك وَجهُها(١) كانَ موصوفًا بالجهالِ الفائق، ثُمّ صارَ حقيقةَ الجهالِ ومنبَعَه، بحيثُ هُو الذي يَصِفُ الجَهال، كقولِ القائل:

أضحَتْ يمينُك مِن جُودٍ مصَوّرةً لابل يمينُكَ منها صورةُ الجُودِ (٢)

فالأسلوبُ منَ الإسنادِ المَجازيِّ. أو تقولُ: إنَّ وجْهَها يَصِفُ الجَهالَ بلسانِ الحال، على الاستعارةِ المَكْنيَّة، بأنْ تقولَ: إنَّها بي منَ الشَّكلِ والغَنج والدَّلال والمَلاحة، هُو الجَهالُ بعَيْنِه، وقريبٌ منه:

وبي ظَبْيُ أُنسٍ كَمَّلَ الله حُسـنَهُ وقالَ لأبصارِ الخلائقِ عَوِّذي (٣)

وعن بعضِهم: يعني وَجهَهُ يَذَكُرُ ويُظهِرُ فيه شيئًا فيه الجَهَال، وهُو الملاحةُ التي هِي سببُ الجَهَال.

قولُه: (صفةً لـ«ما» المصدريّة)، وهِي حَرْف، والحروفُ لا توصَفُ، والمرادُ وَصْفُ «ما» معَ ما بعدَها مَعرِفة؛ لأنّها «ما» معَ ما بعدَها مَعرِفة؛ لأنّها شبيهةٌ بـ «أن» المصدريّة وهي حرفٌ والحروفُ لا توصفُ، وهِي معَ ما بعدَها مَعرِفة. قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾: الجُمهورُ على فَتْحِ اللام على أنّ اسمَ «كان» ما بعدَ «إلّا»، وهُو أقوى مِن أن يُجعَلَ حَبرًا، والأوّلُ اسمًا؛ لأنّ ﴿أن قَالُوا ﴾ يُشبِهُ

⁽١) يعني: وجْهُها يصِفُ الجمال.

⁽٢) البيت للحسَين بن مُطيْرِ، قالَهُ في مدْحِ المهديّ. انظر: «الأغاني» (١٦: ٢٩)، وعزاه ابن حمدون في «التذكرة» (١: ٩٤) لأعرابيّ يمدّحُ معن بن زائدة، وبَعده:

بنورِ وجْهِكَ تُضحي الأرضُ مشرقةً ومِن بنانِكَ يجـــري الماءُ بالعـــودِ

⁽٣) البيت لابن مُمَدُونَ في «تذكرته» (١: ٥٠) من أبياتٍ ومُقطّعاتٍ قالها في أيام الغرارةِ والصّبا.

الكاذِب، كقوله تعالى: ﴿ وَدَمِ كَذِبِ ﴾ [يوسف: ١٨]. والمراد بالوَصْف: وصفُها البهائم بالحلِّ والحُرمة. وقُرئ: (الكُذُب)؛ جمع كَذُوب، بالرَّفع، صفةً للألسنة، وبالنصبِ على الشَّتم، أو بمعنى: الكلِم الكواذب، أو هو جمعُ الكِذاب من قولك: كَذَبَ كِذابًا، ذكره ابنُ جنِّي. واللامُ في ﴿ لِنَفْتَرُوا ﴾ من التَّعليل الذي لا يتضمَّنُ معنى الغرض. ﴿ مَتَكُمُّ قَلِيلٌ ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: منفعتُهم فيها هم عليه من أفعالِ الجاهليَّة منفعةٌ قليلة وعِقابُها عظيم.

[﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلٌ وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ١١٨]

المُضمَر في أنه لا يوصف وهُو أعرَف^(١)، وذهبَ هنا إلى أنَّ الكذِبَ: بدَلٌ مِن «ما»، سواءٌ جعَلْتَها مَصْدَريَّةً أو بمعنى «الذي»^(٢). وكذا عن ابنِ جِنِّيِّ^(٣).

قولُه: (﴿ وَيَدَمِرِكَذِبِ ﴾ [يوسف: ١٨])، قال أي: ذي كذِب، أو وَصْفٌ بالمصدرِ مبالغةً، كأنهُ نفْسُ الكذِب.

قولُه: (أو هُو جَمُعُ الكِذَابِ)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بضمَّ الكافِ والذَّالِ وفَتْح الباء، وهُو جمعُ كِذَاب، بالتخفيفِ، مثلَ: كِتابٍ وكُتُب، وهُو مصدَرٌ. وهِيَ معنى قراءةِ مَن قرأً بِفَتِحِ الكافِ والباءِ وكسرِ الذَّال، وهُو منصوبٌ بـ ﴿تَصِفُ ﴾ والما » مَصْدَريّة (٤٠).

قولُه: (ذكرَهُ ابنُ جنّيٌ)، وعن بعضِهم: ابنُ جِنّيْ، بسكونِ الياء، وليست بياءِ النّسَب، وهُو في الأصلِ كُنّيَ فعُرِّبَ وبُنِيَ بالسكون، وكذا وجَدتُ بخَطِّ مولاي بهاءِ الدِّين القاشيِّ رحْمَهُ الله.

قولُه: (منَ التعليلِ الذي لا يتضمّنُ معنى الغرَض)، فيكونُ للعاقبةِ والصّيرورة.

⁽١) ﴿التبيان في إعراب القرآن ١ (١: ٣٠٠).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨٠٩).

⁽٣) قالَه في «المحتسب» (٢: ١٢)، وهو الذي نزع إليه ابن الأنباريّ في «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن (٢: ٨٠٩).

﴿مَاقَصَصْنَاعَلَتُكَ ﴾: يعني: في سُورة الأنعام.

[﴿ ثُمَّرَ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوَءَ بِجَهَالَةِ ثُمَّ تَـابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١١٩]

﴿ بِهَ هَدَالَةِ ﴾ في موضع الحال، أي: عَمِلُوا السُّوءَ جاهلين غيرَ عارفين بالله وبعِقابه، أو: غيرَ متدبِّرِين للعاقبة؛ لغَلَبةِ الشَّهوة عليهم. ﴿ مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعدِ التَّوبة.

[﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتَا يَلَهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِلْأَنْعُمِةِ
آخْتَبَنَهُ وَهَدَنهُ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ * وَءَاتَيْنَهُ فِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَإِنَّهُ فِ ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾
[177-17]

﴿ كَاكَ أُمَّةً ﴾ فيه وَجُهان: أحدُهما: أنه كان وحدَه أُمَّةً من الأُمم؛ لكَمالِه في جميع صفاتِ الخير، كقوله:

ليس مِنَ الله بمُسْتَنْكُو أَنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ

قولُه: (يعني: في سورةِ الأنعام)، أي: قولَه: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآية، واتّصالُ هذه بما قبلَها كاتّصالِها به، وسيجيءُ بيانُ الرّبطِ (١٠) إن شاءَ الله.

قولُه: (ليسَ منَ الله بمُستنكرٍ) البيت (٢)، يُروى: (الله)(٢)، يعني: أنّ الله تعالى قادرٌ على أن يجمَعَ في واحدٍ ما في الناسِ مِن معاني الفَضْلِ والكهال.

⁽١) في (ط): اوسيجيء بيانه.

⁽٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص٢٨٨، قاله في وصف الفضل البرمكيّ مستعطفًا الرّشيد في إقالةٍ عثرتِه.

⁽٣) لكن بإثبات واو في أوله: «وليس لله»، وهو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف»، والأول هو ما ورد في متن «الكشاف» من (ط).

وعن مجُاهد: كان مؤمنًا وحدَه والناسُ كلَّهم كفّار. والثاني: أن يكون «أُمّة» بمعنى: مأمُوم، أي: يَؤمُّه الناس؛ ليأخُذوا منه الخير، أو بمعنى: مؤتمِّ به، كالرُّحْلة والنُّخْبة، وما أشبة ذلك ممّا جاء من فُعلة بمعنى مَفْعُول، فيكونُ مثلَ قوله: ﴿قَالَ إِنّي جَاعِلُكَ لِلنّاسِ وما أشبة ذلك ممّا جاء من فُعلة بمعنى مَفْعُول، فيكونُ مثلَ قوله: ﴿قَالَ إِنّي جَاعِلُكَ لِلنّاسِ مسعود إمامًا ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وروى الشّعبيُّ عن فَرُوةَ بنِ نوفلِ الأَشجعيّ، عن ابنِ مسعود أنه قال: إنَّ مُعاذًا كان أُمَّة قانتًا لله، فقلت: غلطت، إنها هو إبراهيم. فقال: الأُمَّة: الذي يُعلِّم الخير، والقانت: المُطيعُ لله ورسولِه، وكان مُعاذُ كذلك. وعن عمرَ رضي الله عنه انه قال حين قيل له: ألا تَستخلِف؟ ـ: لو كان أبو عُبيدة حيًّا لاستخلفْتُه، ولو كان معاذُ حيًّا لاستخلفْتُه، ولو كان معاذُ عقول:

قولُه: (بمعنى: مأموم)، أي: مقصود، «يؤُمُّهُ الناسُ» أي: يَقصِدونَهُ ليأخُذوا منهُ الخيرَ. الحَوهري: الأَمَّ، بالفَتح: القَصْد. يقال: أمَّه وأَكَّه وتأكِّمه؛ إذا قصدَه.

قولُه: (أو بمعنى: مؤتمِّ به)، الجَوهريّ: أمْتُ القومَ في الصّلاةِ إمامةً، وانْتَمّ به، أي: اقتَدى به.

قولُه: (كالرُّحلة والنُّخبة)، الجَوهريّ: الرُّحلةُ بالضَمِّ: الوجهُ الذي يُريدُه، يقال: أنتُم رُحْلَتي، أي: الذين أرتحلُ إليهم، والانتخابُ: الاختيارُ، والنُّخبةُ مثلُ النُّجبة، يقال: جاءني في نُجَبِ من أصحابِه، أي: خِيارِهم.

قولُه: (ورَوى الشّعبيُّ عن فَروةَ بنِ نَوْفل)، الحديثُ بتَهامِه رَوى قريبًا منهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»(١).

قولُه: (ولو كان سالمٌ حيًّا لاستَخلفتُه)، وفي «الكامل» لابنِ الأثيرِ: أنَّ عُمرَ رضيَ الله عنه قيل له: لوِ استخلَفْتَ؟ قال: لو كان أبو عُبيدةَ حيًّا لاستَخلفتُه، وقلتُ لربي إنْ سألني (٢):

⁽۱) «الاستيعاب» (٣: ٧٠ ١٤)، وأخرجه الطبريُّ في «التفسير» (١٤ ١ : ١٩١)، والطبرانُّ في «المعجم الكبير» (١٩ ١ : ١٩٩)، والحاكمُ في «المستدرك» (٣: ٢٧١). وقال الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٣٧٩): رواه الطبرانيّ، ورجالُه رجال الصحيح، غير حجّاج بن إبراهيم، وهو ثقة.

⁽٢) في النسخة (ح): (لو).

«أبو عُبيدةَ أمينُ هذه الأُمَّة، ومُعاذٌ أُمَّةٌ قانت لله، ليس بينَه وبين الله يومَ القيامة إلا المُرسَلون، وسالِمٌ شديدُ الحُبِّ لله، لو كان لا يَخافُ الله لم يَعْصِه»، وهو ذلك المعنى، أي: كان إمامًا في الدِّين؛ لأنَّ الأئمّة: مُعلِّمو الخَير. والقانت: القائمُ بِما أَمَرَه الله. والحَنيف: المائلُ إلى مِلَّة الإسلام غيرُ الزائلِ عنه. ونفى عنه الشِّرك؛ تكذيبًا لكفَّار

سمعتُ نبيّك يقول: "إنهُ أمينُ هذه الأمّة»، ولو كانَ سالمٌ مَوْلى أبي حُذَيفةٌ حيًّا لاستخلَفْتُه، وقلتُ لرَبّي إنْ سألَني: سَمِعتُ نبيّكَ يقول: "إنّ سالًا شديدُ الحُبِّ شه»، ولم يذكُرْ فيه حديثَ معاذ.

وهذا مؤوّلٌ لِما ذكر في «الاستيعاب»، عن عُمرَ أنهُ قال: لو كان سالمٌ حيًّا ما جعَلتُه شورى، وذلك بعدَ أنْ طُعِنَ، وهذا عندي أنهُ كانَ يَصدُرُ فيها عن رأيِه، يريدُ أنه لم يكنْ ممّن يَستحِقُ الخلافة؛ لأنّ الأئمّةَ مِن قُريش، وسالمٌ كان مَوْلى.

قولُه: (أبو عُبيدةَ أمينُ هذه الأمّة)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن أنس، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ لكلِّ أمَّةٍ أمينًا، وأمينُ هذه الأمّةِ أبو عُبيدةَ بنُ الجرّاح»(١).

قولُه: (وهُو ذلك المعنى)، أي: قولُ عمرَ رضيَ الله عنه: «ومعاذٌ أمّةٌ، قانتٌ لله، ليسَ بينَه وبينَ الله يومَ القيامةِ إلّا المُرسَلون»(٢)، ذلك المعنى الذي قالَهُ ابنُ مسعود، وهُو الأمّةُ الذي يُعلِّمُ الحَيْرَ.

قولُه: (والقانتُ: القائمُ بها أمرَهُ الله)، الرّاغب: القُنوتُ: لزومُ الطاعةِ معَ الخضوع، وفُسِّرَ بكلِّ واحدٍ منهُ افي قولِه: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولُه تعالى: ﴿ كُلُّ لَمُ قَانِنُونَ ﴾ بكلِّ واحدٍ منهُ افي قولِه: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولُه تعالى: ﴿ كُلُّ السُّكوتِ، [البقرة: ١١٦] قيل: خاضِعونَ، وقيل: طائعونَ، وقيل: ساكنونَ، ولم يَعْنِ به كلَّ السُّكوتِ، وإنّا عنى به ما قالَ ﷺ: ﴿ إنّ هذه الصّلاةَ لا يصلُحُ فيها شيءٌ مِن كلام الآدَميّين، وإنّا هِي

⁽۱) أخرجه البخاريّ (۲۳٤٤)، ومسلم (۲۱۹)، والترمذيّ (۳۷۹۰)، من حديثِ أنسِ رضيّ الله عنه. (۲) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ، لكن روى الطبرانيُّ في «الكبير» (۲۰: ۲۹) من حديثِ محمّد بن كعبِ القرَظيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «معاذ بن جبل أمام العلماءِ برَتُوة»، والرّتوة: المنزلة. قال الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (۹: ۳۷۹): رواه الطبراني مرسلًا، وفيه محمّد بن عبد الله بن أزهر الأنصاريّ ولم أعرفه، وبقيّةُ رجاله رجالُ الصحيح.

قُريشٍ في زعمِهم أنهم على ملَّةِ أبيهم إبراهيم. ﴿ شَاكِرًا لِلْأَنْفُمِهِ ﴾ رُوي: أنه كان لا يتغدَّى إلا مع ضَيْف، فلم يَجِدْ ذاتَ يوم ضيفًا، فأخَّر غداءَه، فإذا هو بفَوْج من الملائكةِ في صُورة البَشَر، فدَعاهم إلى الطَّعام فخيَّلوا له أنَّ بهم جُذامًا، فقال: الآنَ وَجَبَتْ مُؤاكلَتُكم شُكرًا لله على أنه عافاني وابتَلاكم. ﴿آجْتَبَنُهُ ﴾: اختصه واصطَفَاه

قرآنٌ وتسبيح»(١)، وعلى هذا(٢) سُئِلَ: أيُّ الصّلاةِ أفضَل؟ فقال: «طُولُ القُنوت»(٣)، أي: الاشتغالُ بالعبادةِ ورَفْضُ كلِّ ما سِواه، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ إِثْرَهِيـمَ كَاكَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾(٤).

قولُه: (الآنَ وَجَبَتْ مُؤاكلتُكم شُكرًا لله تعالى)، يعني: إنّما يصحُّ الشُّكرُ في المؤاكلة إذا كان فيها التكلُّفُ والمشَقّة، ولا شَكَّ أنّ المؤاكلةَ معَ المجذومِ ممّا يَتَقزَّزُ^(٥) منهُ الناسُ وتَنفِرُ منهُ النّفُسِ^(١).

قولُه: (﴿ آَجْتَبَكُ ﴾: اختَصّهُ)، قال الرّاغب: جَبَبْتُ الماءَ في الحَوْض: جَمَعته، والاجتباءُ: الجَمْعُ على سبيلِ الاصطفاء، واجتباءُ العبدِ: تخصيصُه إيّاه بفَيْضٍ (٧) إلهيّ، يتَحصّلُ لهُ منهُ أنواعٌ منَ النّعَم بلا سَعْي منَ العَبد، وذلك للأنبياءِ ومَن يُقارِبُهم منَ الصّديقينَ والشُّهداء، قال تعالى: ﴿ يَجْتَبِي ٓ إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى ٓ إِلَيْهِ مَن يُشِيبُ ﴾ [الشورى: ١٣] (٨).

⁽١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائيّ (١: ١٧٩)، والبغويّ في «شرح السنّة» (٣: ٢٣٨)، من حديثِ معاوية بن الحكم السُّلميِّ رضيَ الله عنه.

⁽٢) من قوله: «به كلّ السُّكوت، وإنّما عني به» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧٥٦) وابن ماجه (١٤٢١) والترمذيّ (٣٨٧) من حديثِ جابر رضّي الله عنه. وفسرّه الإمام النوويّ بقولِه: «المرادُ بالقنوتِ هنا القيامُ باتّفاقِ العلماء. وفيه دليلٌ للشافعيّ ومن يقول كقوله: إنّ تطويلَ القيامِ أفْضَلُ مِن كثرةِ الرّكوعِ والسجوده. انتهى بحروفِه من «شرح صحيح مسلم» (٣: ٢٩١).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٦٨٥.

⁽٥) في (ح) و (ف): «يتضرر».

⁽٦) وذلك لِما ثبتَ من قولِه ﷺ: «فِرِّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأسد»: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٧٢٢)، وعلّقه البخاريّ (٥٧٠٧)، ووصله البيهقيّ في «السنن الكبرى» (٧: ١٣٥)، من حديثِ أبي هريرةَ رضىَ الله عنه. ووقع في النسخة (ح): «وينفر منه الطبع».

⁽٧) في (ط): «بفضل».

⁽٨) «مفردات القرآن»، ص١٨٦-١٨٧.

للنبوَّة، ﴿وَهَدَنهُ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾: إلى مِلَّةِ الإسلام. ﴿حَسَنَةُ ﴾ عن قَتادة: هي تَنُويهُ الله بذِكْره، حتى ليس مِن أهل دِينٍ إلّا وهم يتولَّونه. وقيل: الأموالُ والأولاد، وقيل: قولُ المصلِّي منّا: كما صلَّيتَ على إبراهيم. ﴿لَينَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾: لمِنْ أهل الجنَّة.

[﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا وَمَاكَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٢٣]

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ في ﴿ ثُمَّ ﴾ هذه ما فيها من تَعْظيم منزلة رسول الله عَلَيْهُ، وإجلالِ محلّه، والإيذانِ بأنَّ أشرف ما أُوتي خليلُ الله إبراهيمُ عليه السّلام من الكرامة، وأجلّ ما أُولِيَ من النّعمة: اتِّباعُ رسولِ الله عَلَيْهُ مِلّتَه. من قِبَلِ أنها دلَّت على تباعُدِ هذا النَّعْت في المُرْتبةِ مِن بَين سائرِ النَّعوت التي أثنى الله عليه بها.

[﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فِيمَاكَانُواْ فِيهِ يَخْلِفُونَ ﴾ ١٢٤]

قولُه: (هِيَ تنويهُ الله بذِكْرِه)، وهُو مِن إضافةِ المصدَر إلى الفاعل، ناهَ يَنُوهُ: إذا ارتفَعَ، ونوّهتُه باسمِه: إذا رَفَعْتَ بذِكْرِه.

قولُه: (في ﴿ تُحَرِّ هذه ما فيها)، إبهاميّة، نحوَها في قولِه: ﴿ فَغَشِيهُم مِنَ ٱلْيَمِ مَا غَشِيهُم ﴾ [طه: ٧٨]، وفيها تكريرٌ للظرف، نحو قولِم: فيك زيدٌ راغبٌ فيك، أي: حصَلَ مِن إثبانِ (ثُمّ) التي تُعطي معنى التراخي في علُوّ الرُّتبة مجازًا، تعظيمُ منزِلة رسولِ الله عَلَيْ وإيذانٌ أنّ أشرَفَ ما أُوتِيَ خليلُ الله اتباعُ رسولِ الله ملّته، يعني: لمّا أُمِرَ حبيبُ الله باتباع مِلّة خليل الله حصَلتْ لخليلِ الله منزلة عاليةٌ لا يُدانيها ما وُصِفَ بهِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَانَ أَمَّةُ قَانِتًا ﴾ إلى هنا.

قال صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ قال: وههُنا ما هُو أعلى مِن ذلك قَدْرًا ورُتبةً، وهُو أنّ سيِّدَ البشرِ مأمورٌ بالوَحْي باتّباعِه، ونَصيبُ النبيِّ ﷺ في هذا التعظيم أوفَرُ وأكبر(١).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٣).

﴿ السَّبَتُ ﴾ مصدرُ سَبَتِ اليهود؛ إذا عظَّمت سَبْتَها. والمعنى: إنها جُعل وَبالُ السَّبت؛ وهو المَسْخ ﴿ عَلَى اللَّيِنَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ واختلافُهم فيه: أنهم أحلُّوا الصيدَ فيه تارةً وحرَّموه تارَة، وكان الواجبُ عليهم أن يتَّفقوا في تحريمِه على كلمةٍ واحدة بعدما حتَّم الله عليهم الصبرَ عن الصيدِ فيه وتعظيمَه. والمعنى في ذِكْر ذلك نحوُ المعنى في ضَرْبِ القرية التي كَفرتُ بأنعُم الله مَثلًا، وغيرِ ما ذكر؛ وهو الإنذارُ من سخطِ الله في ضَرْبِ القرية التي كَفرتُ بأنعُم الله مَثلًا، وغيرِ ما ذكر؛ وهو الإنذارُ من سخطِ الله

قولُه: (وبالُ السّبتِ)، أي: وبالُ تَـرْكِ تعظيمِ السّبت. قال مُحيي السُّنة: قيل: معناه: إنّها جُعِلَ السّبتُ لعنةً على الذين اختَلَفوا فيه، أي: خالَفوا فيه، وقيل: معناه: ما فرَضَ الله تعظيمَ السبتِ إلّا على الذين اختلَفوا فيه (١).

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٥١) وزاد: أي: خالفوا فيه... فاختاروا تعظيمَ غيِر ما فرضَ الله عليهم، وقد افترضَ الله عليهم تعظيمَ يوم الجمُعة.

على العُصاة والمخالِفين لأوامرِه والخالِعين رِبْقة طاعته. فإن قلت: ما معنى الحُكم بينهم إذا كانوا جميعًا مُحِلِّين أو محرِّمين؟ قلت: معناه: أنه يُجازيهم جزاءَ اختلاف فِعْلِهم في كونهم مُحِلِّين تارَةً ومحرِّمين أُخرى. ووجة آخر؛ وهو: أنَّ موسى عليه السَلام أمَرَهم

قولُه: (فما معنى الحُكم بينَهم؟)، يعني: إنّما يَحَسُنُ إطلاقُ الاختلافِ والحُكمُ بينَ الفريقَيْنِ إذا وقَعَ التنازُعُ بينَهم، بأنْ كان بعضُهم مُحِلِّين، وبعضُهم مُحَرِّمين. وأمّا إذا كانوا جميعًا مُحِلِّينَ تارةً، ومحرِّمينَ أُخرى، فلا يقَعُ التنازُعُ والاختلاف، فها معنى قولِه تعالى: ﴿ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾؟ ووَجْهُ الجوابِ أنّ الاختلاف كها يقَعُ بينَ المتنازعَيْنِ، يقَعُ أيضًا بينَ فعلَيْن وإن لم يقع التنازُع بينَ القوم.

قولُه: (ووَجُهٌ آخَرُ، وهُو أنّ موسى عليه السلامُ أمرَهم)، إلى آخرِه، هذا الوجهُ رَواهُ الإمامُ عن ابنِ عبّاس، وقال: معنى «اختَلَفوا على نبيّهم» حيثُ أمرَهم بالجمُعةِ فاختاروا السبّت، لأنّ اختلافَهم في السّبتِ كان اختلافَهم على نبيّهم في ذلك اليوم(١).

ويَنصُرُ هذا التأويلَ، ما رَواه البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ ماجَه والنسائيُّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "نحنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يومَ القيامة، بيْدَ أنهم أوتوا الكتابَ مِن قَبْلِنا، وأُوتيناهُ مِن بعدِهم، ثُمّ هذا يومُهمُ الذي فُرِضَ عليهم، يعني: الجمعة، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ غدًا والنّصارى بعدَ غَد، رأً، رواهُ الإمامُ أحمدُ عنه، وقال: إنّ رسولَ الله ﷺ قال: "ما طلَعتِ الشّمسُ ولا غرَبت على يوم خير مِن يومِ الجمعة، هدانا الله له، وأضَلَ الناسَ عنه، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ يومَ السّبت، والنّصارى يومَ الأحد، إنّ فيه لساعة لا يُوافقُها مؤمنٌ يُصلّي يسألُ الله شيئًا إلّا أعطاه» (٣).

⁽١) المفاتيح الغيب، (٢٠: ١٣٧) وقد سبقَ نقْلُه عن الإمام البغوي.

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٨٧٦) ومسلم (٨٥٥) والترمذيّ (٤٨٨) والنسائيّ (٣: ٨٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٧٣٩٩).

 ⁽٣) «مسند الإمام أحمد» (١٠٧٢٣) وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٢)، وصحّحه ابن خزيمة (١٧٢٦)، وانظر تمام تخريجه في «المسند».

أن يَجعلوا في الأسبوع يومًا للعبادة، وأن يكونَ يومَ الجُمعة، فأبوًا عليه وقالوا: نريدُ اليومَ الذي فرغَ الله فيه من خَلْق السياوات والأرض؛ وهو السبت، إلّا شِرْ ذمةً منهم قد رَضُوا بالجمعة، فهذا اختلافُهم في السبت؛ لأنَّ بعضهم اختارَه وبعضهم اختارَ عليه الجمعة، فأذِنَ الله لهم في السبّب وابتلاهم بتحريم الصَّيد فيه، فأطاعَ أمْرَ الله الراضُون بالجُمعة، فكانوا لا يَصِيدُون فيه، وأعقابُهم لم يَصبِرُوا عن الصَّيد، فمَسَخَهم الله دون أولئك، وهو يَحكُمُ ﴿بَيْنَهُم يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ فيُجازي كلَّ واحد من الفريقين بها يَستوجِبُه. ومعنى ﴿جُعِلَ السّبتَ على البناءِ للفاعل، وقرأ عبدُ الله: (إنَّا أنزَلْنا السَّبتَ).

[﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبِّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِةٍ * وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ ١٢٥]

﴿ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾: إلى الإسلام ﴿ وِالْكِكُمَةِ ﴾: بالمقالةِ المُحكَمة الصَّحيحة ؛ وهي الدليلُ المُوضح للحقِّ المُزيل للشَّبهة ﴿ وَٱلْمَوْعِظَةِ الْحُسَنَةِ ﴾ وهي التي لا يَخفى عليهم أنك تُناصِحُهم بها وتقصدُ ما ينفعُهم فيها. ويجوزُ أن يريد القرآن، أي: ادعُهم بالكتابِ الذي هو حكمةٌ وموعظةٌ حسنة، ﴿ وَبَحَدِلْهُم بِاللَّهِ هِيَ أَحْسَنُ ﴾: بالطريقة بالكتابِ الذي هو حكمةٌ وموعظةٌ حسنة، ﴿ وَبَحَدِلْهُم بِاللَّهِ هِيَ أَحْسَنُ ﴾: بالطريقة

وقالَ الإمامُ: إنهُ تعالى أمرَ محمّدًا صلَواتُ الله عليه بمُتابعةِ إبراهيمَ عليه السّلام، وهذه المتابعةُ إنّما تحصُلُ إذا قُلنا: إنّ إبراهيمَ عليه السلامُ قدِ اختارَ يومَ الجمُعة. وعندَ هذا للسائلِ أن يسألَ: فلمَ اختارَ اليهودُ السبتَ؟ فأُجيبَ: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السّبْتُ عَلَى الّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ (١).

قولُه: (ومعنى ﴿جُعِلَ ٱلسَّبْتُ ﴾: فُرِضَ عليهِم تعظيمُه)، فعلى هذا ضمّنَ ﴿جُعِلَ ﴾ معنى: فُرِضَ، فأوْجَبَ باستعانةِ ﴿عَلَى ﴾، وعلى الوجْهِ الأوّلِ قدّرَ مضافًا لتعلُّقِ الجارِّ به، وهُو قولُه: ﴿جُعِلَ وَبِالُ السّبتِ على الذين اختلَفوا فيه».

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٢٨٥).

التي هي أحسنُ طُرقِ المُجادَلة مِنَ الرِّفْقِ واللِّين، من غيرِ فَظاظةٍ ولا تَعْنيف، ﴿إِنَّ رَبِّكَ هُو أَعْلَمُ ﴾ بهم، فمَن كان فيه خيرٌ كَفاه الوعظُ القليل والنَّصيحةُ اليسيرة، ومَن لا خيرَ فيه عجزتْ عنه الجِيل، وكأنك تَضربُ منه في حديدٍ بارد.

قولُه: (﴿إِنَّ رَبَّكَ هُو اَعْلَمُ ﴾ بهم)، إلى آخرِه، وضَعَ المُضمَرَ موضعَ قولِه: ﴿مَن يَضِلُ عَن سَبِيلِهِ وَهُواَعَلَمُ إِالْمُهُ تَدِينَ ﴾، ثُمّ فصّلَهُ بفَحْوى القرينتيْن، ليُؤْذِنَ بأنّ المدعق في قولِه: ﴿وَيَحْدِلْهُم ﴾، كأنهُ تعالى في قولِه: ﴿وَيَحْدِلْهُم ﴾، كأنهُ تعالى يُسلّيهِ صلَواتُ الله عليه وسلامُه على إذهابِ نفْسِه حسَراتٍ على عدَم إيهانِ القوم، أي: ما عليكَ إلا الدّعوةُ إلى الله بالحِكمةِ والموعِظة الحسنة، والمُجادَلةُ على طريقِ اللّين. وأمّا الحِدايةُ والإيهانُ فلا عليكَ. وأشارَ إلى التسليةِ بالإياسِ في قولِه: ﴿وكَأَنّك تَضرِبُ منهُ في حديد بارِد»، وإنّما قدّمَ في التنزيلِ ذكْرَ الضّالّين؛ لأنّ الكلامَ فيهم، وبه تقعُ التسليةُ، وأخرَهُ المصنفُ بناءً على قضيّةِ النظم ظاهرًا، ثُمّ إنهُ صلَواتُ الله عليه لمّا جَدّ في الإبلاغ، وبالغَ فيه المصنفُ بناءً على قضيّةِ النظم ظاهرًا، ثُمّ إنهُ صلَواتُ الله عليه لمّا جَدّ في الإبلاغ، وبالغَ فيه وفي مُجادلتِهم حِرْصًا منهُ على إيهانِهم، وظنّا منهُ أنهُ المُسيطِرُ على الكُلِّ، والقادِرُ على إيجادِ الهدايةِ فيهم، أُمِرَ بالدّعوةِ إلى الله بالحِكمةِ والمجادَلةِ باللّينِ والرّفق، وعللَ الأمريْنِ بقولِه: ﴿ وَلَنّ مَنْ عَلَى اللّهُ فيه حَيرًا كَفَاهُ ذلك البلاغُ، ومَن عَلِمَ أنهُ لا خيرَ فيه، لا تُجْديهِ تلك المبالغة.

قولُه: (كأنَّك تَضرِبُ منهُ في حديدِ بارِد)، قال المَيْدانيُّ: هذا مثَلٌ يُضرَبُ لَمَن طمِعَ في غيرِ مَطمَع (١). قالَ الشاعر:

فإذا تساعَدتِ النفوسُ على الهوى فالخَلْقُ يَضرِبُ في حديدٍ بارِدِ (٢)

(مِن) في قولِه: «مِنهُ»: تجريديّة؛ لأنهُ جَرّدَ منهُ مثَلَ الحديدِ الباردِ، و«في حديد» كـ«في» في قولِه تعالى: ﴿وَأَصَّلِحَ لِي فِى ذُرِيَّتِيَ ﴾ [الأحقاف: ١٥].

⁽١) (مجمع الأمثال) (١: ١٢٥).

⁽٢) لم أهتَدِ إليه. ونظيُره قولُ الشاعر:

هيهاتَ تضربُ في حديدٍ بارِدِ

يا خادعَ البخلاءِ عن أموالهِم انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٨٦).

[﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُه بِدِ وَلَإِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّدِينِ * وَاصْبِرْ وَمَاصَبْرُكَ إِلَا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ * إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُواْ وَالَّذِينَ هُم مُحْسِنُونَ ﴾ ١٢٦-١٢٨]

سُمِّيَ الفعلُ الأولُ باسم الثاني؛ للمُزاوجة. والمعنى: إنْ صُنِعَ بكم صنيعُ سوء؛ مِن قتل أو نحوه، فقابِلُوه بمِثْله ولا تَزيدوا عليه. وقُرئ: (وإن عَقَّبْتُمْ فَعَقِّبُوا)، أي: وإن قَفَّيْتُم بالانتصارِ فَقَفُّوا بمِثْل ما فُعِلَ بكم. رُوي: أنَّ المشركين مَثَّلوا بالمسلمين يوم أحد: بَقَروا بُطوبَم وقَطعوا مَذاكِيرَهم، ما تَركوا أحدًا غيرَ مُمْثولٍ به إلّا حنظلة بن الراهِب، فوقف رسولُ الله عَلَيْ على حمزة وقد مُثِّل به، ورُوي: فرآه مَبْقُورَ البطن،

قولُه: (سُمِّيَ الفعلُ الأوّلُ)، أي: ﴿فَعَـاقِبُواْ ﴾ باسمِ الثاني، وهُــو: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوفِبَــُمُ بِدِ.﴾، وهُو مِن بابِ المشاكلة، سَمَّاهُ المُزاوَجةَ لُغةً، وإنّها المزاوَجةُ: بينَ معنيَيْنِ في الشّرطِ والجزاء، كقولِ الشاعر:

إذا ما نَهِي النَّاهِي فلَجّ بِيَ الهوى أصاخَ إلى الواشي فلَجّ بهِ الهَجْرُ (١)

قولُه: (إِنْ صُنِعَ بَكُم صَنِيعُ سَوْءٍ مِن قَتَلٍ أَو نحوِه، فقابِلوه بمثلِه)، قال القاضي: لمّا أَمَرَهُ ﷺ بالدّعوةِ وبيّنَ له طرُقَها، أشارَ إليه وإلى مَن يُتابِعُه بتَرْكِ المخالفة، ومُراعاةِ العَدْلِ معَ مَن يُناصِبُهم، فإنّ الدّعوة لا تنفَكُّ عنه، مِن حيثُ إنها تتضمّنُ رفْعَ العاداتِ وتَرْكَ الشهوات، والقَدْحَ في دينِ الأسلاف، والحُكمَ عليهِم بالكُفرِ والضّلال(٢).

قولُه: (حنْظَلَةَ بنَ الرّاهِب)، وفي «الاستيعاب»: هُو حَنْظَلةُ بنُ أَبِي عامرٍ، الرّاهبِ الأنصاريُّ، أبوه: أبو عامر، يُعرَفُ بالرّاهبِ في الجاهليّةِ، قَدِمَ معَ قُريشٍ يومَ أُحُدٍ مُحَارِبًا، فَسَيّاهُ رسولُ الله ﷺ أبا عامرِ الفاسِق، ماتَ بالرّوم كافرًا.

⁽١) للبحتري في الديوانه (٢: ٨٤٤).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۲۷۶).

فقال: «أمّا والذي أحلِفُ به، لئنْ أظفَرني الله بهم لأُمثّلنَّ بسبعينَ مكانَك»؛ فنزلت، فكفَّر عن يَمينه وكفَّ عمَّا أرادَه. ولا خلاف في تحريم المُثلة، وقد وردتِ الأخبارُ بالنهي عنها حتى بالكلب العَقُور. إمّا أن يرجعَ الضميرُ في ﴿لَهُوَ ﴾ إلى صَبْرهم، وهو مصدرُ ﴿صَبَرْتُمْ ﴾، ويرادَ بالصابرين: المُخاطَبون، أي: ولئنْ صَبرتم لَصبرُكم خيرٌ لكم، فوُضِعَ «الصابرون» موضعَ الضمير؛ ثناءً من الله عليهم بأنهم صابِرُون على لكم، فوُضِعَ «الصابرون» موضعَ الضمير؛ ثناءً من الله عليهم بأنهم صابِرُون على

وأمّـا ابنُه حَنْظَلَةُ فهُو المعروفُ بغَسيلِ الملائكة، قُتلَ يومَ أُحُدِ شهيدًا. قالتِ امرأَتُه: حَنْظلَةُ أَجْنَبَ وغَسّلتُ إحدى شِقيْ رأْسِه، فلمّا سمعَ الهَيْعة (١) خرجَ، فقُتِلَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ الملائكةَ تُغسّلُه»(٢).

قولُه: (فَوُضِعَ «الصّابِرون» موضعَ الصّميرِ ثناءً منَ الله)، الرّاغب: الصّبرُ: الإمساكُ في ضِيق، يقال: صبَرتُ الدّابّة؛ حبَسْتُها بلا علَف، وصَبَرتُ فلانًا: خلَفتهُ خِلْفةً لا خروجَ لهُ منها، والصّبرُ: حبْسُ النفْس على ما يَقتضيهِ العقلُ أو الشّرعُ أو كلاهما، فالصّبرُ: لفظٌ عامّ، وربّها خولِفَ بينَ أسهائِه بحسبِ اختلافِ مَواقِعه، فإنْ كان حبَسَ النّفْسَ لمصيبة، سُمِّي صَبْرًا لا غيرُ، ويُضادُّه الجنزع، وإن كانَ في مُحاربةٍ سُمّي شجاعةً، ويُضادُّهُ الجُبْن، وإن كانَ في نائبةٍ مُضْجِرة، سُمِّي رَحْبَ الصّدر، ويُضادُّه الضّجَر، وإن كان في إمساكِ الكلامِ سُمِّي وَنْ نائبةِ مُضْجِرة، الذَّلُ، وقد سَمِّي الله تعالى كلّ ذلك صَبْرًا، ونَبّة عليه بقولِه: ﴿وَالصَّدِينَ فِي كِتْهَانًا، ويُضادُّه المُذَلُ، وقد سَمِّي الله تعالى كلّ ذلك صَبْرًا، ونَبّة عليه بقولِه: ﴿وَالصَّدِينَ فِي الْبَأْسِ ﴾ [البقرة: ١٧٧](٣)، يقالُ: رجُلٌ مَذِلٌ، أي: باذِلٌ لِا عندَهُ مِن مالٍ أو سِرِّ (٤).

⁽١) يعنى الصيحة، والمرادُ به النفيرُ لجهادِ العدق.

⁽٢) «الاستيعاب» (١: ٣٨٠–٣٨١). والحديثُ المذكور ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ٥٤٢)، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢: ١٣٧)، من طريق ابن إسحاقً في «المغازي».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٤٧٤.

⁽٤) ومنهُ قولُ الشاعر:

ولا تَمَذُلُ بِسِرِّكَ، كلُّ سِرِّ إِذَا ما جاوَزَ الإثنين فاشِ انظر: «أساس البلاغة» (مذل).

الشَّدائد. أو وَصَفَهم بِالصَّفة التي تحصُلُ لهم إذا صَبَرُوا عن المعاقبة. وإمَّا أن يرجع إلى جنسِ الصَّبْر، وقد دَلَّ عليه ﴿صَبَرْتُمْ ﴾، ويُرادَ بالصابرين جِنْسُهم، كأنه قيل: ولَلصَّبرُ خيرٌ للصابرين، ونحوه قولُه تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَ اوَأَصَلَحَ فَأَجُرُهُ، عَلَى اللهِ الشَّوى [الشورى: ٤٠]، ﴿وَالْنَ تَعْفُوا اَقْرَبُ لِلتَّقُوى ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ثم قال لرسولِه ﷺ: ﴿ وَاصْبِرَ ﴾ أنت، فعَزَمَ عليه بالصَّبر، ﴿ وَمَاصَبَرُكَ إِلَّا بِاللّهِ ﴾ أي: بتوفيقِه وتَثْبيته ورَبْطِه على قلبك، ﴿وَلَا تَحْزَنُ عَلَيْهِمْ ﴾ أي: على الكافرين، كقولِه: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ وقُرئ: [المائدة: ٦٨]، أو على المؤمنين وما فعَل بهم الكافرون، ﴿وَلَا تَلَّى فِي ضَيْقٍ ﴾ وقُرئ:

قولُه: (أو وصَفَهم بالصِّفةِ)، عطفٌ على قولِه: «ثناءٌ عليهم منَ الله»، يعني: وضَعَ «الصابِرينَ» موضعَ ضميرِ المخاطَبينَ بَجَازًا؛ لأنهم عندَ الخطابِ ما كانوا صابِرين، فسهّاهمُ الله به، إمّا لمجرّدِ المَدْح والثناء؛ لأنّ الصّبْرَ مِن أعظم أوصافِ المتقين، وإمّا لاكتسائهم بلباسِ الصّبرِ جُعِلوا صابِرينَ ترغيبًا على الصّبرِ، وعلى أنْ يُرادَ بالصّابِرينَ الجنسُ لا يكونُ مِن وضع المُظهَر موضعَ المُضمَر، فلا يكونُ مجازًا، بل يكونُ مِن بابِ الكِناية، فيدخُلُ في هذا العامِّ المخاطَبونَ دخولًا أوّليًا.

قولُه: (كَانَهُ قيل: ولَلصَّبرُ خيرٌ للصّابِرينَ)، حاصلُ الوجوهِ: أنَّ معنى التركيبِ أنَّ الصّبرَ عنِ المُعاقَبةِ وتَرْكِ المقابلة خيرٌ منَ استيفائها، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن تَمْفُواۤ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَك﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَمَنْ عَفَ اوَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ، عَلَى اللّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُه: (فعَزَمَ عليه بالصّبر)، الأساس: عزَمْتُ عليكَ(١) لمَا فعَلْتَ كذا، بمعنى: أقسَمْتُ، أي: وَكّد عليه أمرَ الصّبرِ بأنْ أمرَهُ وحدَه بالصّبر، بعدَما حبّهم عليه بالتّركيبِ القسَميّ؛ لأنّ اللامَ في ﴿وَلَين صَبَرَيْمُ ﴾ موطّنةٌ للقسَم، وفيه معنى الأمرِ، ثُمّ بيّنَ بأداةِ الحَصْرِ أنّ الصّبرَ عليه سَهْلٌ لكونِه بتوفيقِ الله وتسديدِه.

قولُه: (وما فعَلَ بهمُ الكافرون)، أي: منَ المُثْلة.

⁽١) قوله: «عزَمْتُ عليك» سقط من (ف).

(ولا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ) أي: ولا يضيقَنَّ صدرُك من مَكرِهم، والضَّيْقُ: تخفيفُ الضَّيِق، أي: في أَمْرٍ ضَيِّق. ويجوزُ أن يكون الضَّيْق والضِّيْق مصدرَيْن، كالقِيْل والقَوْل. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَذِينَ التَّهَ وَلِيُّ ﴿ٱلَّذِينَ اللَّهَ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ولا مالَ لِي، وأوصيكم بخواتيم سُورةِ النحل.

قولُه: (ولا يَضيقَنّ صَدرُك)، وهُو مِن بابِ «لا أرينّك هاهنا»، أي: ولا تكنْ بحيثُ يَضيقُ صَدرُكَ إذا نابَكَ مِنهم مكروهٌ، أي: لا تُباشِرِ القلَقَ والضّجَر، وذلك مستفادٌ مِن تَهْي كَيْنونَتِه في ضَيقٍ، والعدولِ مِن: «ولا يَضيقُ صدرُك».

قولُه: (والضّيْقُ تخفيفُ الضّيِّق)، قال أبو البقاء: ﴿ضَيّقِ ﴾، بفَتحِ الضّاد، فيه وجهانِ: أحدُهما: أنهُ مصدَرُ ضاقَ، مِثلَ: سارَ سَيْرًا، والثاني: هُو خفّفٌ منَ الضّيِّق، أي: في أمرٍ ضَيِّق، مثلَ سيِّد ومَيِّت (١).

قوله: (أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا المعاصي، ووليُّ ﴿ٱلَّذِينَهُمُ مُحَسِنُونَ ﴾ في أعمالهم)، راعى المُطابقةَ في تفسير الصِّلتَين، ففسَّر الفعليةَ بالفعلية، والاسميةَ بالاسمية.

فإن قلت: ما الوجه في تخصيص إحدى الصّلتين في كونها فعلية، والأخرى اسمية؟ قلت: ليؤذن بأن التقوى مُقدِّمةُ الإحسان، فمن حاول مُلازمةَ الإحسانِ والمواظبةَ عليه يجبُ استِحداثُ التقوى قبله؛ لأنّ التحلية بعد التصفية، ثم تخصيصَ الإحسان بالذكر، وإيرادَ الجملة اسمية، وبناءَ ﴿ تُحْسِنُونَ ﴾ على ﴿ هُمّ ﴾ على سبيل تقوِّي الحكم: مُؤذِنٌ باستِدامةِ الإحسانِ واستِحكامِه، وهو مُستَلزِمٌ لاستمرارِ التقوى؛ لأن الإحسانَ إنما يتمُّ إذا لم يَعُدْ إلى ما كان عليه من الإساءة. وإليه الإشارةُ بما ورد: «من حُسْنِ إسلام المرء تركه ما لا يَعنيه » (٢)، وقَطْعُ مُتعلِّقِ التقوى والإحسان _ على طريقة قوله: فلانٌ يُعطي ويمنع مشعرٌ باتحاد حقيقتيهما، فلا تختصُّ بمُتَّقِ دون مُتَّقِ، وبمُحسِنٍ دون مُحسِن، فيجبُ أن

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٠)، وزاد بعده: «ويُقرَأُ بكَسِرُ الضّاد، وهي لغةٌ في المصدر».

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ النحل لم يحاسِبُه الله بها أنعَمَ عليه في دارِ الدُّنيا، وإن ماتَ في يومِ تَلاها أو ليلتِه، كانَ له من الأَجْرِ كالذي ماتَ وأحسَنَ الوصيَّة».

يتناولَ جميعَ ما يجب أن يُتقى منه، وما يجبُ أن يُؤتى به من الإحسان، ومن ثُمَّ قدَّر المُصنفُ مُتعلَّقَهما جمعًا مُحلَّى باللام الاستغراقي، ومُضافًا إلى المعرفة.

والمعنيُّ بهذه المعيّة: معيّةُ المحبةِ كما ورد: «فإذا أحبَبتُه كنتُ سمعَه... »(١) الحديث.

وهذه التقوى بمنزلة التوبة للعارف، والإحسانُ بمنزلةِ السَّيْرِ والسُّلوك في الأحوال والمقاماتِ إلى أن ينتهي إلى مَحْوِ الوهم والوصولِ إلى مخدع الإنسان.

> تمتتِ السّورةُ بحمدِ الله وعَوْنِه وحُسنِ توفيقِه والله أعلَم.



⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) من بداية الفقرة «قوله: أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا» إلَّى هنا أثبتُه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

سورةُ بَني إسرائيل مكيّة، وآياتُها إحدى عشرة ومِئة السُمَّا المُنْسَعَةِ

[﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِى ٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ـ لَيَلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَنَرَّكُنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ مَايَنِنَأَ إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ []

﴿ سُبْحَنَ ﴾: عَلَمٌ للتَّسبيح كعُثمانَ للرَّجُل، وانتصابُه بفِعلٍ مُضمَرٍ متروكِ إظهارُه، تقديرُه: أُسبِّحُ اللهَ سُبْحان، ثُمَّ نَـزَّلَ ﴿ سُبْحَنَ ﴾ مَنزلـةَ الفِعل، فسَدَّ مَسَدَّه،

سورةُ بني إسرائيل مَكِّيَةٌ، وهي مئةٌ وإحدى عشرةَ آية ﴿﴿ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِنَةِ الْمِلْكِ

قولُه: (﴿ سُبُحُنَ ﴾: علَمٌ للتَّسبيع، كعُثمان)، الرّاغبُ: السَّبُعُ: المَرُّ السّريعُ في الماءِ، أو الهواء، يقال: سَبَعَ سَبْحًا وسِباحة، واستُعيرَ لمرِّ النَّجوم في الفلَك، نحو: ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكِ يَسَّبَحُونَ ﴾ [يسّ: ٤٠]، ولَمُجْرى الفرَس، نحو: ﴿ وَالسَّيحَتِ سَبْحًا ﴾ [النازعات: ٣] ولسُرعةِ النَّهابِ في العمَل: ﴿ إِنَّ لَكُ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طُولِيلًا ﴾ [المزمّل: ٧]. والتسبيحُ: أصلُه المتنزية للباري سبحانه (١)، وأصلُه المَرُّ السرِّيعُ في عبادةِ الله، وجُعِلَ ذلك في فعلِ الخير، كما جُعِلَ الإبعادُ في الشرّ فقيل: أبعدَهُ الله، ثم جُعِلَ التسبيحُ عامًا في العبادات، قولًا كان أو فعلًا أو نيّة، في الشرّ فقيل: أبعدَهُ الله، ثم جُعِلَ التسبيحُ عامًا في العبادات، قولًا كان أو فعلًا أو نيّة،

⁽١) في (ط): اأصله تنزيه الله.

ودلَّ على التنزيهِ البليغِ من جَميعِ القبائحِ التي يُضيفُها إليه أعداءُ الله. و ﴿ أَسْرَىٰ ﴾ و «سرى»

قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا آنَـُهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافّات: ١٤٣]، وقال: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، و ﴿ سُبْحَنَ ﴾: أصلُه مصدرٌ كغُفران (١).

قالَ أبو البقاء: سُبحانَ: اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدَر، وقد اشتُقَّ منهُ: سبَّحتُ والتسبيحُ، ولا يكادُ يُستعمَلُ إلّا مُضافًا؛ لأنّ الإضافةَ تبيِّنُ مَن المعظَّم، فإذا أُفرِ دَعن الإضافةِ كان اسمًا علمًا للتسبيح لا ينصرفُ للتعريف، والألفُ والنّونُ في آخرِه مثلُ عثمان (٢).

وقالَ ابنُ الحاجِب: والدليلُ على أنَّ سُبحانَ علَمٌ للتسبيحِ قولُ الشاعر:

قد قلتُ للَّا جاءَني فَخْرُهُ سُبحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخرِ (٣)

ولولا أنهُ عَلمٌ لوجَبَ صَرْفُه؛ لأنّ الألِفَ والنونَ في غيرِ الصَّفاتِ إنّها يُمنَعُ معَ العلَميّة، ولا تُستعمَلُ علَمًا إلّا شاذًا، وأكثرُ استعمالِه مضافًا، وليسَ بعَلَم؛ لأنّ الأعلامَ لا تُضافُ. والتسبيحُ مصدَرُ سبَّح، أي: قال: سبحانَ الله، ومدلولُ سُبحانَ: تنزيهٌ لا لَفْظ، لكنْ ورَدَ التسبيحُ بمعنى التنزيه (٤).

قولُه: (ودَلَّ على التنزيهِ البليغ)، وذلك في جَلْبِ هذا المصدرِ في أصلِ التركيبِ للتوكيد، وهُو أُسَبِّحُ تسبيحًا، ثُمَّ أُسَبِّحُ سُبحانًا، ثُمَّ في حَذْفِ العامل وإقامتِه مقامَ الدِّلالةِ على أنَّ المطلوبَ بالذَّاتِ المصدَرُ، والفعلُ تابعٌ، فيُفيدُ الإِخبارَ بسُرعةِ وجودِ التنزيه.

وأمّا قولُه: «التَّنزيهِ البليغ من جميعِ القبائح التي يُضيفُها إليهِ أعداءُ الله»، ممّا يَأباهُ مقامُ «الإسراء» إباءَ العَيوفِ الوِرْدَ^(٥)، وهُو مُزَيَّفٌ، بل معناه التعجُّب، كما قال في «النُّور»:

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۹۲-۳۹۳.

⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩) في تفسير قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْ سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا ٓ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۗ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢].

⁽٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٤٣.

⁽٤) انظر: الكافية ابن الحاجب، بشرح الرّضّي الإستراباذي (٣: ٢٤٨).

⁽٥) قوله: «إباء العيوفِ الوِرْدَ»؛ العيوف من الإبل الذي يَشَمُّ الماء. وقيل: الذي يَشَمُّه وهو صافٍ فيَدَعه وهو عطشان. والورد: الماء. «اللسان» (عيف) و(ورد).

لُغتان. و ﴿ لَيَلَا ﴾ نَصبٌ على الظّرف. فإن قُلت: الإسراءُ لا يكونُ إلّا باللَّيل، فها مَعنى فِحرِ اللَّيل؟ قُلت: الإسراء، وأنه أسرى فِحرِ اللَّيل؟ قُلت: أرادَ بقَولِه: ﴿ لَيَلَا ﴾ بلفظِ التَّنكير: تقليلَ مدَّةِ الإسراء، وأنه أسرى به في بعضِ اللَّيلِ

الأصلُ في ذلك أن يُسَبِّحَ اللهَ عندَ رُؤيةِ العجيب مِن صنائعِه، ثُمَّ كثُرَ حتَّى استُعمِلَ في كلِّ متعجَّبِ منه (١).

قولُه: (أرادَ بقولِه: ﴿لَتَلَا ﴾ بلفظِ التنكيرِ: تقليلَ مُدّة الإسراء، وأنهُ أَسْرى بهِ ﷺ في بعضِ اللّيل). قالَ صاحبُ «الفرائد»: قولُه: أرادَ بقولِه: ﴿لَيَلَا ﴾ بلفظِ التنكيرِ تقليلَ اللّه مُسَلّمٌ، وأمّا قولُه: ﴿فِي بعضِ اللّيل»، فغيرُ مُسلّم؛ لأنّ (ليْلًا) يَحتمِلُ الكُلَّ، فلا يَلزَمُ البعضُ، فالبَعْضيّةُ بحسبِ العدد لا بحسبِ الجُزء؛ ولأنهُ لو لم يَذكُرْ (لَيْلًا) بعدَ الإسراءِ لم يُعلَمْ مقدارُ الإسراء، لأنهُ يُمكنُ أنه أسرى به لياليَ، كقولِه تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ [سبا: ١٨].

ومَن قال: إنّ ذكْرَه للتأكيدِ ليسَ بشيءٍ؛ لأنهُ لا بُدَّ مِن ذِكْرِه، وقراءة عبدِ الله وحُذَيفة (٢) لو كانت بدونِ لام التعريف، أعني: بعض لَيْل، لكانت شاهدة لذلك؛ لأنّ بعض الليلِ يُمكنُ أن يكونَ المرادُ به بعضَ الليالي، فيكونُ الذي أشرى به ليلًا. وأجيبَ أنّ الاسمَ الحاملَ لمعنى التنكيرِ مُحتمِلٌ لأن يكونَ المراد به (٣) شخصًا أو نوعًا، ويحتمِلُ أن يكونَ للتعظيمِ والتَّهويل، أو التكثير، أو التقليل، فهُو إذًا كاللّفظِ المشترَك، وإنّها يتبيّنُ معناه بقيامِ قَرينةٍ مبيّنة، فقولُه: ﴿لَيَلا ﴾ يَحتَملُ أحدَ هذه المعاني، وإنّها يتعيّنُ بمُقيّد. ولا خلافَ أنّ الإسراءَ لم يكن أكثرَ مِن ليلة، فجيءَ بليل وقُللً ليدُلَّ على أنّها كانت في بعضٍ مِن تلك الليلةِ المعلومة، يكن أكثرَ مِن ليلة، فجيءَ بليل وقُللً ليدُلَّ على أنّها كانت في بعضٍ مِن تلك الليلةِ المعلومة، على أنّ تصديرَ السّورة بالكلِمةِ الدالّةِ على التعجُّبِ البليغ، مُنادٍ بحدوثِ أمرٍ خارِق للعادةِ وآيةٍ عظيمة لا يَقدِرُ عليها إلّا اللهُ عزَّ وجلّ، وهِي كها قال: «أشرى به في بعضِ الليلِ مِن مكة إلى الشامِ مَسيرةَ أربَعينَ ليلةً». وكذا دِلالةُ قراءةِ عبد الله وحُذَيفة، وما ذهبَ إليه أنّ

⁽١) انظر: (١١: ٤١).

⁽٢) يعني: «سبحان الذي أسرى بعبدِه من الليل». انظر: «تفسير الطبري» (٩: ٢).

⁽٣) في (ط): «يكون للافراد».

.....

بعضَ اللّيل يُمكنُ أن يكونَ المرادُبهِ (١) بعضَ اللّيالي بعيدٌ جدًّا، ولا يَخَفى على أحدِ أنّ قولَه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ﴾ [الإسراء: ٧٩] ليسَ المرادُ ما قاله.

وقالَ في «الانتصاف»: وقد جَرى ذكرُ اللّيلِ في موضع لا يَليقُ بهِ الجوابُ الذي ذكرَه الزخشريُّ، وهُو قولُه: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَّلِ ﴾ [هود: ٨١] والظاهرُ أنَّ ذكرَ اللّيلِ لتصويرِ السُّرى بصورتِه، أو لأنّ السُّرَى دَلَّ على أمرَيْن: السيرِ وكوْنِه ليلّا، فأُفرِدَ أحدُهما بالذِّكْر تقويةً له في ذهنِ المخاطَب، مِثلُه قولُه تعالى: ﴿لاَنتَخِدُوۤا إِلَهَ يَنِ ٱتْنَيۡنِ ﴾ [النحل: ٥١]، فإنّ الاسمَ الحاملَ للتثنيةِ دالٌ عليها وعلى الجنسيّةِ، فأكّدَ التثنيةَ لأنّها مقصودةٌ بالإبطالِ كها مَرّ(٢).

وأُجيبَ: أنَّ بينَ المقامَيْن بَوْنًا بعيدًا؛ لأنهُ ما وقَعَ النِّزاعُ في أنَّ عُروجَه صلَواتُ اللهُ عليه كان ليلًا أو نهارًا، كما وقَعَ في اتّخاذِ الإله والعدد في تلك الآية، وإنّما هُو بيانُ إبداءِ أمرٍ غريبِ خارِق للعادات.

وأمّا قولُه: ﴿ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلَيَّلِ ﴾ فهُو لهُ لا عليه، لأنهُ أتَى باللّيلِ هناك، ونُكِّرَ ليُضمَّنَ المعنى المقصود في الإيرادِ منَ التبعيض. وجيءَ بقولِه: ﴿ مِّنَ ٱلَيَّلِ ﴾ هنا ليُبيَّنَ أنّ البعض ما هُو، فهذا مَقصُودٌ منصوصٌ فيه البَعْضيّةُ، وذاكَ مُضمَّن. والحاصلُ أنّ إعادةَ الشيءِ لإناطةِ أمرِ زائدٍ أسلوبٌ منَ الأساليب.

وأقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ : ويُمكنُ أن يُرادَ بالتنكيرِ التعظيمُ والتفخيم، والمقامُ يقتَضيه، وألق مُ يقتَضيه، وألا تَرى كيف افتُتِحت السُّورةُ بالكلمةِ المُنبِئة (٣) عنه؟ ثُمّ وصَفَ المسْرِيَّ به بالعُبوديّة، ثُمّ أردَفَ تعظيمَ المكانَيْنِ بالحرامِ وبالبَركةِ لِما حولَه تعظيمًا للزّمان (٤)، ثُم تعظيمَ الآياتِ

⁽١) في (ف): «يُرادَ به».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٦).

⁽٣) في (ح): «المبنية».

⁽٤) في (ح): «تعظيم الزمان».

.....

بإضافتِها إلى صيغةِ التعظيم وجَمْعِها ليشملَ جميعَ أنواعِ الآيات، وكلَّ ذلك شاهدُ صِدْقِ على ما نحنُ بصَدَدِه، والمعنى: ما أعظمَ شأنَ مَن أسرَى به بمَن حقَّق له مقامَ العُبوديّة، وحقَّق (١) استثهالَه للعنايةِ وصحَّح له النِّعمةَ (٢) السَّر مَديّةَ.

﴿لَيْلَا ﴾، أي: ليل له شأنٌ جليل، ليلٌ دَنا فيه الحبيبُ منَ المحبوب، وفازَ في مقامِ الشُّهودِ بالمطلوب، ﴿فَنَدَكَ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوَ أَدْنَ * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا كُنَ ﴾ [النجم: ٨-١١]، فحينئذِ ينطبقُ عليه التعليلُ بقولِه: ﴿إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، أي: السَّميعُ بأحوالِ ذلك العَبْد، والبصيرُ لأفعالِه، العالمُ بكونِها مُهذّبةً خالصةً مِن شوائبِ الهوى، مقرونة بالصِّدقِ والصَّفا، مُستأهِلةً للقُربةِ والزُّلْفي. ولا بُعدَ أن يَرجع الضميرُ إلى العبد(٣)، كما نقلَ أبو البقاءِ عن بعضِهم، قال: إنهُ السميعُ لكلامِنا، والبصيرُ لذاتِنا(٤).

وأمّا توسيطُ ضميرِ الفَصْل فللإشعارِ باختصاصِه بهذه الكرامةِ وحده. ولهذا عَقَّبَه بقولِه: ﴿ وَمَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئْبَ ﴾؛ لأنهُ جاءَ مُستطرِدًا لحديثِ الإسراءِ، وسَماعِ الكلامِ ومَنْح القُربةِ والزُّلْفي، والجامعُ أنّ موسى عليه السلامُ إنّها أُعطِيَ التوارةَ عندَ مَسيرِه إلى الطُّور، وهُو بمنزِلةِ مِعراجِه عليه السلامُ؛ لأنهُ هنالِكَ شُرِّفَ بالكلام، ومُنحَ التكليم، وطلَبَ الرُّوية. وسيَجيءُ في سورةِ النَّجمِ إن شاء اللهُ تعالى الكلامُ في إثباتِ الرُّؤيةِ لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وأقوالُ الصَّحابةِ والعلهاءِ فيه مستوفى (٥).

⁽١) في (ح): اوصحَّحا.

⁽٢) قوله: «وصحح له النعمة» سقط من (ط).

⁽٣) يعني النبي على كما صرَّحَ به أبو البقاء.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١١).

.....

ولعلَّ السَّرَّ في جيءِ الضَّميرِ مُجمَلاً^(١) محتُمِلاً للأمرَيْنِ: الإشارةُ إلى المطلوب، وأنهُ صلَواتُ الله عليه وسلّم إنّما رأى ربَّ العِزّةِ وسمعَ كلامَه به.

رَوَينا في "صحيح البخاريِّ"، عن أبي هُرَيرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قالَ اللهُ تعالى: من عادى لي وَليًّا فقد آذَنْتُه بحَرْب، وما تقرَّبَ إليَّ عَبْدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مِن أداءِ ما افترَضتُ عليه، ولا يزالُ عبْدي يتقرَّبُ إليَّ بالنّوافِل حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه كنتُ سمْعَهُ الذي يسمعُ به، وبصرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يَبطِشُ بها، ورِجلَه التي يمشي بها، وإن سألني أعطَيْتُه، وإنِ استعاذَني أعَذْتُه» الحديث (٢).

وفي «حقائق السُّلَميِّ»(٣): قالَ ابنُ عطاء: طَهُرَ مكانُ القُربةِ وموقفُ الدُّنوِّ عن أن يكونَ فيه تأثيرٌ لمخلوقِ بحالٍ، فسارَ بنَفْسِه، وسَرى برُوحِه، وسِيرَ^(٤) بسِرِّه، فلا السرُّ عَلِمَ ما فيه الرُّوح، ولا الرُّوح، ولا الرُّوح عَلِمَ ما يُشاهِدُ السِّر، ولا النَّفْسُ عندَها شيءٌ من خبرِهما، وما هُما فيه، وكلُّ واقفٌ معَ حدِّه، مشاهِدٌ للحقّ مُتلقّيًا عنهُ بلا واسطةٍ^(٥) ولا بقاء بَشَرِيّةٍ، بل حقٌ تحقّق بعَبْدِه، فحقَّقهُ وأقامَه حيثُ لا مقامَ، وأوحَى إليه ما أوحى جلَّ ربُّنا وتعالى^(١).

وقال: قال رجلٌ لجعفرِ بن محمّد (٧): صِفْ ليَ المِعراج، قال: كيفَ أصِفُ لكَ مَقامًا لم يَسمَعْ فيه جِبريلُ مَعَ عِظَم محلِّه؟

وقال النَّصر اباذيُّ: أسقَطَ العِلَلَ والاعتراضات بقولِه: ﴿أَسْرَىٰ ﴾، ولم يقُلْ: «سَرى»؛ لأنَّ القُدرةَ تَحْتَمِلُ كلَّ شيء.

⁽١) في (ف): «مُنْفَصِلاً».

⁽٢) سبقَ تخريجه في أواخرِ تفسير «الحِجْر».

⁽٣) يعني «حقائق التفسير» لأبي عبد الرّحمن السُّلَميّ. سبقَ التعريفُ به.

⁽٤) في (ح) و(ف): ﴿ وَسَبِّرً ﴾.

⁽٥) في المطبوع من «حقائق التفسير» للسلمي (١: ٣٨١): «مُتَلَقَّ عنه بلا واسطة» دون قوله: «مشاهد للحقِّ». وجاء ما بعده باختلاف يسير، فانظره.

⁽٦) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١).

⁽٧) المعروف بالصادق، المتوفى سنة ١٤٨، رحمه الله تعالى.

من مكّة إلى الشام مسيرة أربَعين ليلة، وذلك أنّ التّنكيرَ فيه قد دلَّ على معنى: البَعْضية، ويَشهَدُ لذلكَ قِراءة عبد الله وحُذيفة: (من اللَّيل)، أي: بَعضِ اللَّيل، كقولِه: ﴿ وَمِنَ النَّيلِ فَتَهَجَدْ بِهِ عَنْفِلَة ﴾ [الإسراء: ٧٩]، يعني: الأمْر بالقِيامِ في بَعضِ اللَّيل، واختُلِفَ في المكانِ الذي أُسرِيَ منه؛ فقيل: هو المسجدُ الحرامُ بعَينِه، وهو الظاهر. ورُويَ عنِ النبيِّ عَيْنِه، وهو الظاهر ورُويَ عنِ النبيِّ عَيْنِه، وهو الظاهر واليَقْظان إذْ أتاني النبيِّ عليه السَّلامُ بالبُراق، وقيل: أسرِي به من دارِ أمِّ هانِئ بنتِ أبي طالب. والمُرادُ جبريلُ عليه السَّلامُ بالبُراق، وقيل: أسرِي به من دارِ أمِّ هانِئ بنتِ أبي طالب. والمُرادُ بالمسجدِ الحرام: الحرَم؛ لإحاطَتِه بالمسجدِ والتِباسِه به. وعن ابن عبّاس: الحرَمُ كلُّه بالمسجدِ الحرام: الحرَم؛ لإحاطَتِه بالمسجدِ والتِباسِه به. وعن ابن عبّاس: الحرَمُ كلُّه مسجِد. ورُوي: أنه كان نائماً في بَيتِ أمِّ هانئ بعدَ صلاةِ العشاءِ فأسرِي به ورَجعَ من ليلتِه، وقصَّ القِصّة على أمِّ هانئ، وقال: «مُثَّلَ لي النبيُّونَ فصلَّيتُ بهم»، وقامَ ليَخرُجَ مَن ليلتِه، وقصَّ القِصّة على أمِّ هانئ بثوبِه، فقال: «ما لكِ؟» قالت: أخشى أن يُكذَبك قومُكَ إلى المسجِد، فتشبَّث أمُّ هانئ بثوبِه، فقال: «ما لكِ؟» قالت: أخشى أن يُكذَبك قومُكَ إنْ أخبرتَهم، قال: «وإنْ كذَّبُونِ»، فخرَج، فجلسَ إليه أبو جَهلٍ فأخبَرَه رسولُ الله عَيْنُ

وقالَ بعضُهم: قيل: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَنئِنَا ﴾ فغَمّضَ عيْنَه عن الآياتِ شُغلًا منه بالحقّ، ولم يلتفتْ إلى شيءٍ منَ الآياتِ والكرامات، فقيلَ له: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، حيثُ لم يَشغَلْك ما لنا عنّا. انتهى ما في «الحقائق»(١).

قولُه: (فقيل: هو المسجدُ الحرام بعَيْنِه)، وهُو الظاهر، لِما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن قَتادة، عن أنسِ بنِ مالكِ بن صَعْصَعة، أنَّ نبِيَّ الله حدَّثهم عن ليلةِ أُسرِيَ به، قال: بيننا أنا في الحَطيم، وربَّما قال: في الحِجْر، مضْطَجِعٌ، ومنهم مَن قال: بينَ النائم واليَقْظان، إذْ أتاني آتِ^(٢)، وفي روايةٍ أخرى للبخاريِّ ومسلم، عن أنسٍ قال: كان أبو ذرِّ يُحدِّثُ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «فُرِجَ سقفُ بَيْتي وأنا بمكّة» (٣).

قولُه: (قال: «وإن كَذَّبوني»)، أي: أنا أُخبِرُهم وإن كذَّبوني.

⁽١) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١) بتصرُّف ملحوظ.

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٣٣٩٣)، ومسلم (١٦٨)، والترمذيّ (٣٣٤٦)، والنسائيّ (١: ٢١٧).

⁽٣) أخرجه البخاريّ (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

بحديثِ الإسراء، فقالَ أبو جَهل: يا مَعشرَ بني كَعبِ بنِ لُؤيّ، هَلمّ، فحدَّتُهم، فمِن بَينِ مُصفِّقٍ وواضِعٍ يدَه على رأسِه تَعجُّباً وإنكاراً، وارتَدَّ ناسٌ مَّن كانَ قَد آمنَ به، وسعى رِجالٌ إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: إنْ كانَ قالَ ذلك لقد صَدَق، قالوا: أتُصدِّقُه على ذلك؟! قال: إنّي لَأُصَدِّقُه على أبعدَ من ذلك، فسُمِّي الصِّديق، وفيهم مَن سافرَ إلى ما ثَمّ، فاستَنْعَتُوه المسجد، فجُلِّي له بَيتُ المَقْدِس، فطَفِقَ يَنظُرُ إليه ويَنعَتُه لمم، فقالوا: أمّا النَّعتُ فقد أصاب، فقالوا: أخرِرْنا عن عِيْرِنا، فأخبرَهم بعدد جِمالِها وأحوالِها، وقال: «تَقدَمُ يومَ كذا مع طُلوعِ الشمس، يَقدُمُها جَمَلٌ أوْرَق»، فخَرَجوا

قولُه: (هلُمَّ، فحدَّثَهم)، أي: قال: هَلُمَّ فجاؤوا واستمَعوا لحديثِه فحدَّثهم، فالفاءُ فَصيحة.

قولُه: (تعجُّبًا وإنكارًا)، يشيرُ لقولِه: «مُصفِّقٌ وواضعٌ» من غيرِ ترتيب، وتقديرُه: فلمَّا سمِعوا هذا الكلامَ افترَقوا فِرقَتَيْنِ مِن غيرِ ترتيب، فبعضُهم مُصفِّقٌ مُنكِر، وبعضُهم واضعٌ يدَه على رأسِه متعجّبًا.

قولُه: (مَن سافَرَ إلى ما ثَمَّ)، ثَمَّ: عبارةٌ عن المسجدِ الأقصى، وما: كنايةٌ عنِ المواضعِ التي حولَ المسجدِ الأقصى.

قولُه: (فاستَنعَتُوهُ المسجدَ)، رَوَينا في «صحيح البخاريِّ» عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: لمّا كذّبني قُريشٌ حينَ أُسرِيَ بي إلى بيتِ المقدِس، قُمتُ في الحِجَر، فجلى اللهُ تعالى بيتَ المقدِس، فطَفِقتُ أُخبِرُهم عن أبوابه (١) وأنا أنظُرُ إليه»(٢).

قولُه: (جملٌ أورَق)، قال الأصمَعيُّ: الأورَقُ منَ الإبِل: الذي في لونِه بياضٌ إلى سَواد^(٣).

⁽١) وفي (ح) و(ط): «آياته».

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٣٨٨٦)، ومسلم (١٧٠).

⁽٣) وحكاهُ عنه الجوهريُّ في «الصّحاح» (٤: ١٥٦٥).

يَشتَدُّون ذلك اليومَ نحو الثنيّة، فقالَ قائلٌ منهم: هذه والله الشمسُ قد شَرقتْ، فقالَ آخر: وهذه والله العيرُ قد أقبلَتْ يَقدُمُها جَملٌ أوْرَقُ كها قالَ مُحمَّد، ثُمّ لم يُؤمِنُوا وقالوا: ما هذا إلّا سِحرٌ مُبين، وقد عُرِجَ به إلى السهاء في تِلكَ اللَّيلة، وكان العُروجُ به من بَيتِ المَقدِس، وأخبرَ قُريشًا أيضًا بها رأى في السَّهاء منَ العَجائب، وأنه لَقِيَ الأنبياءَ وبلغَ البَيتَ المَعمُورَ وسِدْرةَ المُنتَهى.

واختَلَفُوا في وَقتِ الإسراء؛ فقيل: كانَ قَبلَ الهِجرةِ بسَنة. وعن أنَسٍ والحسَن: أنه كانَ قَبلَ البَعث.

واختُلِفَ في أنه كانَ في اليَقَظةِ أم في المَنام؛ فعَن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنها قالت: والله ما فُقِدَ جَسدُ رَسولِ الله ﷺ، ولكن عُرِجَ برُوحِه. وعن مُعاوية: إنّها عُرِجَ برُوحِه. وعن مُعاوية: إنّها عُرِجَ برُوحِه. وعن الحسن: كانَ في المَنامِ رُؤيا رآها، وأكثرُ الأقاويلِ بخِلافِ ذلك، والمسجِدُ الأقصى: وعنِ الحسن: كانَ في المَنامِ رُؤيا رآها، وأكثرُ الأقاويلِ بخِلافِ ذلك، والمسجِدُ الأقصى: بَيتُ المَقدِس؛ لأنه لم يكن حينئذِ وراءَهُ مَسجِد. ﴿بَنرَكُنَا حَوْلَهُ ﴾ يُريد: بَرَكاتِ

قولُه: (وكان العُروجُ بهِ مِن بيتِ المقدس)، رَوى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «قد أُتِيتُ بالبُراق» إلى قولِه: «فركِبتُه حتى أتَيْتُ بيت المقدِس»(١) إلى قولِه: «ثُمَّ عُرِجَ بنا إلى السّماء» الحديث(٢).

قولُه: (وأكثرُ الأقاويل بخلافِ ذلك)، وقال الشيخُ محيي الدِّين النواويُّ في «شَرْحِ صَحيح مسلم»(٣): قد لِخْصَ القاضي عِياضٌ رَحَهُ الله في الإسراءِ جُمَلًا حسنَةً نفيسةً، فقال: اختَلَفَ الناسُ في الإسراءِ برسولِ الله ﷺ، فقيل: إنّها كان جميعُ ذلك في المنام^(٤). والحقُّ الذي عليه أكثرُ الناسِ ومُعظَمُ السَّلَفُ وعامّةُ المتأخّرينَ منَ الفُقَهاءِ والمحدِّثينَ

⁽١) في (ف): به.

⁽٢) أخرجه البخاريُّ (٣٨٨٧)، ومسلمٌ (١٦٢).

⁽٣) يعني النووي في «شرح صحيح مسلم» (١: ٤٩٥).

⁽٤) قائلُ ذلك هو الإمامُ المازريُّ صاحبُ «المُعلِم بفوائد مسلم»، كما في «إكمال المُعلِم» للقاضي عياض (١: ٤٩٦).

الدِّينِ والدُّنيا؛ لأنه مُتعبَّدُ الأنبياءِ مِن وَقتِ موسى عليه السَّلام، ومَهبِطُ الوَحي، وهو مَخفُوفٌ بالأنهارِ الجَاريةِ والأشجارِ المُثمِرة. وقَرأَ الحسن: (لِيُرِيَهُ) بالياء، ولقد تصرَّفَ الكلامُ على لَفظِ الغائب والمتكلِّم؛ فقيل: ﴿أَسْرَىٰ ﴾ ثُمَّ ﴿بَنَرَّكْنَا ﴾ (ليُرِيَه) على

والمُتكلِّمين، أنهُ أُسْرِيَ بجَسَدِه ﷺ، والآثارُ تدلُّ عليه لَمَن طالَعَها، ولا يُعدَّلُ عن ظواهرِها إلّا بدليل، ولا استحالةَ في حَمْلِها عليه، فيحتاجُ إلى تأويل^(١).

وقالَ مُحيي السُّنّةِ في «المَعالِم»: والأكثرونَ على أنهُ صلَواتُ الله عليه أُسْرِيَ بجَسَدِه في اليقظة، وتَواتَرتِ الأخبارُ الصَّحيحةُ على ذلك(٢).

وقلتُ: ورَوينا عنِ البُخاريِّ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَعَلْنَا اللَّهِ عَالَى: ﴿وَمَاجَعَلْنَا اللَّهِ عَالَى: ﴿ وَمَاجَعَلْنَا اللَّهِ عَالَى: هَيَ رُؤيا عَيْنِ أُريَها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ بِهِ إلى بيتِ المقدس (٣).

وفي «مسند الإمام أحمدَ بن حنبل» عن ابنِ عبّاس رضي الله عنه، قال: شيءٌ أُريَه النبيُّ عَلَيْهُ في اليَقَظةِ، رَآهُ بعَيْنِه حينَ ذُهبَ به إلى البيت (٤)، ولأنهُ قد أنكرتْهُ قُريشٌ وارتَدّتْ جماعةٌ ممّن كانوا أسلَموا حينَ سَمِعوه، وإنّها يُنكرُ إذا كان في اليَقظة، فإنّ الرُّؤيا لا يُنكرُ منها ما هُو أبعدُ مِن ذلك، على أنّ الحق أنّ المعراجَ مرّتانِ، مرّةٌ بالنّومِ وأخرى باليَقظه. قالَ محيي السُّنة: رُؤيا أراهُ اللهُ تعالى قَبْلَ الوَحي، بدليلِ قولِ مَن قال: فاستيقظ وهو في المسجدِ الحرام، ثُم عُرجَ به في اليَقظةِ بعدَ الوحي قبلَ الهجرة بسنةٍ تحقيقًا لرُؤياهُ، كما أنهُ رَأى فتْحَ مكّةَ في المنامِ سنةَ ستَّ منَ الهجرة، ثمّ كان تحقيقُه سنةَ ثهانٍ (٥).

 ⁽١) «إكمال المُعْلم بفوائد مسلم» (١: ٤٩٧). ولتمام الفائدة انظر: «الشّفا» للقاضي عياض حيث أوفى على
 الغاية في بحثِ هذه المسألةِ وتحريرِ الخلافِ المنصوبِ فيها على المعهودِ من منهجِه السديدِ رحمّهُ الله.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٥٨).

⁽٣) أخرجه البخاريّ (٤٧١٦)، والترمذيّ (٣١٣٤).

⁽٤) أي: بيت المقدس، كما هو لفظ رواية الإمام أحمد في «المسند» (٣٥٠٠) بإسنادٍ صحيح. وفي (ح) و(ف): «إلى السهاء».

⁽٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغويّ (٥: ٦٥).

قِراءةِ الحسَن، ثُمّ: ﴿مِنْ مَايَنْنِنَا ﴾، ثُمّ ﴿إِنَّهُ هُوَ ﴾، وهِيَ طَريقةُ الالتِفاتِ التي هيَ من طُرقِ البَلاغة. ﴿إِنَّهُ هُوَ البَلاغة. ﴿إِنَّهُ هُوَ البَلاغة. ﴿إِنَّهُ مُواللَّهُ العَالِمُ اللَّهُ الْمُعَالِمُ العَالِمُ اللَّهُ الْمُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى حَسَبِ ذلك.

[﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ وَجَعَلْنَهُ هُدًى لِبَنِىَ إِسْرَتِهِ بِلَ أَلَّا تَنَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا *ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٍ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ ٢-٣]

﴿ أَلَّا تَنَخِذُوا ﴾ قُرِئَ بالياءِ على: (لِئلّا يَتَّخِذُوا)، وبالتاء على: (أي: لا تَتَّخِذُوا) كَقُولِك: كتبتُ إليه: أن افعَلْ كذا، ﴿ وَكِيلًا ﴾: ربًّا تَكِلُون إليه أمورَكُم. ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ نَصبٌ على الاختِصاص. وقيل: على النِّداءِ فيمَن قَرَأ: ﴿ أَلَا تَنَّخِذُوا ﴾ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ نَصبٌ على الاختِصاص. وقيل: على النِّداءِ فيمَن قَرَأ: ﴿ أَلَا تَنَّخِذُوا ﴾

قولُه: (هي مِن طُرُقِ البلاغة)، وذلك أنَّ قولَه: ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِى أَسَرَىٰ بِعَبْدِهِ لِيَلا ﴾ يدُلُّ على مَسيره مِن عالمَ الشَّهادةِ إلى عالمَ الغَيْب، فهُو بالغَيْبةِ أنسَبُ، وقولُه: ﴿ الَّذِى بَنرَكَنَا حَوْلَهُ ﴾ دَلَّ على إنزالِ البركات، وتعظيم شأنِ المُنزَّل، فهُو بالحكايةِ على التفخيمِ أحْرى، قولُه: ﴿ لِيُرِينُهُ ﴾ بالياء: إعادةٌ إلى مقامِ السِّرِ والغَيبوبةِ مِن هذا العالمَ، فالغَيبةُ بها أليقُ. وقولُه: ﴿ إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ ٱلبَصِيرُ ﴾، وقولُه: ﴿ إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ ٱلبَصِيرُ ﴾، وقولُه: ﴿ إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ ٱلبَصِيرُ ﴾، أشارَ بهِ إلى مَقامِ اختصاصِه بالمِنَح والزَّلْفي وغَيْبةِ شُهودِه في عين «بي يَسمَع وبي يُبصِر»، فالعَودُ إلى الغَيْبةِ أوْلى.

قُولُه: ﴿ ﴿ أَلَّا تَنَّخِذُوا ﴾ قُرِئَ بالياء)، أبو عمْرِو، والباقونَ: بالتَّاءِ الفَوْقانيَّة (١).

قالَ أبو البقاء: أمّا تقديرُ الياءِ التّحتانيّةِ، فهُو ﴿وَجَعَلْنَهُ هُدَى ﴾؛ لئلّا يتّخِذوا، أو: ﴿ وَ التّبْنَا مُوسَى ٱلْكِئْبَ ﴾ لئلّا يتّخِذوا، وأمّا تقديرُ التاءِ ففيهِ وَجْهان، أنّ «أن» بمعنى: أي، وهِيَ مُفسِّرةٌ لِما تضمَّنَهُ الكتابُ من الأمرِ والنّهي، وثانيهما: أنّ «لا» زائدة، والتقدير: مخافة أن تتّخِذوا، وقد رجَعَ في هذا منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب(٢).

⁽١) والمعنى فيهما متقارب. قال الأزهريّ: «فمَن قرأً بالتاءِ فعَلى الخِطاب، ومَن قرأً بالياءِ فللغَيْبةِ، وكلُّه جائز. انتهى من «معاني القراءات»، ص٢٥٢.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١١-٨١١).

بالتّاءِ على النّهي، يعني: قُلنا لهم: لا تتّخِذُوا من دُوني وَكيلاً يا ﴿ ذُرِّيّةَ مَنْ حَكَلْنَا ﴾ مَفعولي ﴿ تَنْخِذُواْ ﴾، أي: لا مَعَ نُوجٍ ﴾، وقد يُجعَل ﴿ وَكِيلًا * ذُرِّيّةَ مَنْ حَكَلْنَا ﴾ مَفعولي ﴿ تَنْخِذُواْ ﴾، أي: لا تَجعَلُوهُم أربابًا كَقَولِه: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمُ أَن تَنْخِذُواْ الْلَهَ عَمَةُ وَالنّبِيِّيَ نَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨]، ومِن ذُريّةِ المَحمُولينَ معَ نوح: عيسى وعُزيرٌ عليهمُ السّلام. وقُرِئ: (ذُرّيّةُ مَن حَلنا) بالرَّفعِ بَدَلًا من واو ﴿ تَنْخِذُوا ﴾. وقرأ زيدُ بنُ ثابت: (ذِرّيّة) بكسرِ مَن حَلنا) بالرَّفعِ بَدَلًا من واو ﴿ تَنْخِذُوا ﴾. وقرأ زيدُ بنُ ثابت: (ذِرّيّة) بكسرِ

قوله: (أي: لا تَجعلُوهم أَربابًا)، يريد أنَّ في اختصاص هذا الوَصْف، وهو كَوْنُهم ذُرِّيَّة المَحْمُولِينَ مع نوح، وترتيبُ حُكم النَّهي عن الإشراك على ذلك إشعارًا بأنَّهم لا يَصْلُحونَ أن يكونوا أربابًا من دُون الله؛ لأنَهم عاجزونَ تَحْصورونَ في ذاتِ ألواحٍ ودُسُرٍ، فكيف يَصِتُ أن يكونوا وكيلًا من دُون الله؟!

قولُه: (وقُرِئَ: «ذُريّةُ مَن حَمْننا» بالرَّفْع، بدَلًا مِن واو ﴿تَنَخِذُواْ ﴾)، قال أبو البقاء: هذا على القراءة بالياء، لأنّهم غُيَّب (١). قالَ صاحبُ «التخمير»: إنّها لم يَجُزْ إبدالُ المظهَرِ منَ المُضمَرِ المتكلِّم والمخاطَب؛ لأنّ ضميرَ المتكلِّم والمخاطَبِ لا يكونُ لغيرِ واحد، بخلافِ ضميرِ الغَيْبة، والإبدالُ للتَّبين، فيَختَصُّ بمَوْضعِ فيه احتهالٌ، فلذا جازَ: مرَرْتُ به زَيْدٍ، ولم يجُزْ: مرَّ بي المِسكين، ولا عليكَ الكريم.

فإن قلتَ: فها تقولُ في قول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُوا ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقد أُبدِلَ فيه الغائبُ منَ المخاطب؟ قلتُ: لأنّ الخطابَ ليسَ لقَومٍ بأعيانِهم، فنزّلوا منزلةَ الغائب؛ لأنّ المعنى: لقد كان للنّاسِ فيهِم أُسوةٌ حسَنةٌ لَمَن كانَ يرجو الله.

وذكَرَ الرُّكسي(٢): أنَّ الكوفيِّين والأخفَشَ أجازوا إبدالَ المُظهَر منَ المُضمَرِ الحاضر(٣)

⁽١) وجعلَها من بابِ الشاذّ. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢)، و «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٧٤.

⁽٢) لم أهتدِ إلى ترجمتِه. وفي (ط): «الركني».

⁽٣) في (ف): «المخاطب».

الذال. ورُوِيَ عنه: أنه قد فسَّرَها بوَلَدِ الوَلَد، ذكَّرَهمُ اللهُ النَّعمة في إنْجاءِ آبائِهم من الغَرَق. ﴿ إِنَّهُ ﴾: إنّ نوحًا عليه السلام ﴿ كَانَ عَبْدُا شَكُورًا ﴾ قيل: كان إذا أكلَ قال: الحمدُ لله الذي قال: الحمدُ لله الذي الحمدُ لله الذي تَساني، ولو شاءَ أُعْراني، سقاني، ولو شاءَ لَأَظماني، وإذا اكتسى قال: الحمدُ لله الذي كساني، ولو شاء أعْراني، وإذا احتذى قال: الحمدُ لله الذي كساني، وإذا قضى حاجَته قال: الحمدُ لله الذي أخرَجَ عني أذاهُ في عافِية، ولو شاءَ حَبسَه، ورُوِيَ أنه كان إذا أرادَ الإفطارَ عَرضَ طَعامَه على مَن آمَنَ به، فإن وَجدَهُ مُحتاجاً آثرَه به. فإنْ قُلت: قولُه: ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ ما وَجهُ مُلاءَمتِه لِما قبْلَه؟ قُلت: كأنه قيل: لا تتَّخِذُوا مِن دُوني وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّةُ مِن دُوني وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّةُ مِن دُونِ وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّةُ مِن دُونِ وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّةُ مِن ذَونِ وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّةُ مِن ذَونِ وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُريّة

مطلقًا، تمسُّكًا بقولِه تعالى: ﴿لَيَجْ مَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيْ مَةِ لَارَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا ٱنفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢]، فإن ﴿الَّذِينَ ﴾ بدَلُ مِن «كُم»، قال: وإنّما ساغَ لأن ﴿الَّذِينَ ﴾: بدَلُ البعض، وأما غير بَدَل الكُلّ، فيجوزُ لفِقدانِ المانع، وهُو أن يكونَ المقصودُ بالنِّسبةِ أقلَّ دِلالة، فإنّ بدَلَ البعضِ والاشتمالِ ليسَ مدلولُهما مدلولَ الأوّل، فيجوزُ: اشتَرْيْتُكَ نِصفَك، وأعجَبني عِلمُك، ومنهُ قولُ الشاعر:

ذَريني إنَّ أمرَكِ لسن يُطاعا وما أَلفَيْتِني حِلْمي مُضاعا^(١)

وهاهُنا مفهومُ قولِه تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوجٍ ﴾ أَبْيَنُ دِلالةً من مفهومِ الضَّميرِ في (تتَّخِذوا) المُعبِّرِ عن بني إسرائيل.

قوله: (ولا تُشركوا بي)، عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «لا يتَّخذوا من دوني وكيلًا».

قوله: (إنَّ نوحًا كان عبدًا شكورًا)، أي: إنه كان موحِّدًا؛ لأنَّ الشاكرَ مَن يقوم بجُمْلتِهِ وشراشِرِه في خدمة المُنعِم عليه. قال:

⁽١) لعديّ بن زيد العبادي في «ديوانه»، ص٣٥. ولتهامِ الفائدةِ انظر: «خزانة الأدب» (٣٦٨).

مَن آمنَ به وحُمِلَ معه، فاجعَلُوه أُسوَتَكم كما جَعَلَه آباؤُكم أُسوَتَهم، ويجوزُ أن يكونَ تَعليلًا لاختِصاصِهم والثَّناءِ عليهم بأنهم أولادُ المَحمُولينَ معَ نوح، فهم مُتَّصِلون به، فاستَأهَلُوا لذلك الاختصاص، ويجوزُ أن يُقالَ ذلك عند ذِكْرِه على سبيلِ الاستِطراد.

[﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَهِ مِلَ فِي ٱلْكِنْكِ لَنُفْسِدُنَ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَ عُلُوًّا كَنِهِ لَنُفْسِدُنَ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَ عُلُوًّا كَنِيرًا * فَإِذَا جَآهَ وَعْدُ أُولِ لَهُمَا بَعَثَنَا عَلَيْحِكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِى بَأْسِ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلَالَ اللّهِ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَكُمْ بِأَمْوَلِ وَبَنِينَ اللّهِ يَارِّ وَكَانَ وَعَدًا مَّفْعُولًا * ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَكُمْ بِأَمْوَلِ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثُرُ نَفِيرًا ﴾ ٤ - ٦]

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيّ إِسۡرَتِهِ يِلَ ﴾: وأوحَيْنا إليهم

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ منِّي ثلاثةً (١)

فإذا توهَّم أدنى شِركٍ فيه لم يكن شاكرًا حقًّا، لا سِيًّا والشَّكُورُ من أَبنِيَةِ الْمُبالَغة.

قوله: (فَاجْعَلُوه أُسُوَتَكُم)، الرّاغبُ: الأُسْوَةُ والإِسْوَةِ كَالقُدْوَةِ والقِدْوَة: وهي الحالةُ التي يكون عليها الإنسانُ في اتّباع غيره، إنْ حُسنًا أو قُبْحًا، وإن سارًا أو ضارًا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَشُورُةُ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فوصفها بالحسنة (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ تعليلًا)، مَبْنيٌّ على أنَّ «ذرِّيَّةَ» منصوبٌ على الاختصاصِ والمَدْح، يعني: إنّما خصَّصْناكم بهذا الخِطاب لأنّكم أولادُ آباءٍ مُكرَمين، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَدِلَحًا ﴾ [الكهف: ٨٦]، قال القاضي: فيه إيهاءٌ بأنّ إنجاءَه ومَن معَهُ كان ببَركةِ شُكرِه، وحثٌ للذّريّةِ على الاقتداءِ به (٣).

وقلتُ: اعتبَرَ اختصاصَ الحَمْلِ بالذِّكْرِ وأدمَجَ هذا المعنى فيه.

قولُه: (على سبيلِ الاستطراد)، فعلى هذا لا يكونُ تعليلًا.

⁽١) البيت غير منسوب في «الفائق» (١: ٣١٤) وغيره، وتمامه: يدي ولساني والضميرَ المُحجَّبا.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٧٦.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٢).

وَحِيًا مَقْضِيًّا، أي: مَقطُوعًا مَبْتُوتًا بأنهم يُفْسِدُون في الأرض لا محالة، ويَعْلُون، أي: يَتعظَّمُونَ ويَبْغُون. ﴿فِي ٱلْكِنْكِ ﴾: في التَّوراة، و ﴿لَنُفْسِدُنَ ﴾ جَوابُ قَسَم محذوف، ويَجوزُ أن يَجرِي القَضاءُ المَبتُوتُ بَجرى القَسَم، فيكون ﴿لَنُفْسِدُنَ ﴾ جَوابًا له، كأنه قال: وأقسَمْنا لَتفسِدُنّ، وقُرئ: (لَـتُفْسَدُنَ) على البناءِ للمَفعول، و(لَـتَفْسُدُنَّ) بفَتح التّاء؛ من: فَسَد، ﴿مَرّتَيْنِ ﴾ أُولاهُما: قَتلُ زكريّا عليه السلام، وحَبسُ إرْمِيَا حينَ أنذَرَهُم سَخَطَ الله. والآخِرة: قتلُ يجيى بنِ زكريّا وقَصْدُ قَتلِ عيسى بنِ مَريَم. ﴿عِبَادًا لَنَا ﴾ وقُرِئ: (عَبِيدًا لنا)، وأكثرُ ما يُقال: عِبادُ الله وعَبِيدُ الناس، سَنْحارِيبَ وجنودَه،

قولُه: (وَحْيًا مَقْضِيًّا أَي: مَقَطُوعًا)، الرّاغب: القضاءُ: فَصْلُ الأَمرِ قولًا كان أو فعلًا، وكلَّ منها على وجهَيْن: إلهٰيُّ وبَشَريّ، فمنَ القولِ الإلهٰيِّ (١): ﴿وَقَضَيْنَا ٓ إِلَى بَنِي ٓ إِسَرَتِهِ يلَ فِي الْكِئْنِ ﴾، فهذا قضاءٌ بالإعلامِ والفَصل في الحُكم، أي: أعلَمْناهُم وأوْحيْنا إليهِم وَحيًا جَزْمًا، ومنَ الفعلِ الإلهيّ: ﴿فَقَضَانُهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصّلت: ٢١]؛ لأنهُ إشارةٌ إلى إيجادِهِ الإبداعيِّ والفَراغ منه (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتُفْسَدُنَّ» على البناءِ للمفعول، و«لتَفْسُدُنَّ» بِفَتْحِ التاءِ؛ مِن: فسَدَ)، قال أبو البقاء: المعنى على الأوّلِ: يُفسِدُكم غيرُكم، وعلى الثاني: تفسدُ أمورُكم (٣).

قولُه: (وأكثرُ ما يقالُ: عبادُ الله)، قالَ ابنُ جِنّي: أكثرُ اللَّغةِ أَنْ يُستعمَلَ العَبيدُ للنّاس والعبادُ لله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلَّطَكَنُ ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿ يَعِبَادِ فَأَتَقُونِ ﴾ [الزمر: ٢٦]، وهُو كثير، وقال: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] (٤).

قولُه: (سَنْحارِيَبَ) نَصْبٌ عطفُ بيانٍ لـ«عبادًا»، ويُروى بالرَّفع، أي: هم سَنْحاريبُ وجُنودُه.

⁽١) في (ف): «البشرى»، وفي (ط): «الأول».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٧٤.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ١٤).

وقيل: بُخْتُنَصَّر. وعن ابنِ عبّاس: جالوت. قَتَلُوا عُلَماءَهم وأَحرَقُوا التَّوراة، وخرَّبُوا المسجد، وسَبَوْا منهم سَبعينَ ألفًا. فإنْ قُلت: كيفَ جازَ أن يَبعثَ اللهُ الكفَرةَ على ذلك ويُسلِّطَهم عليه؟ قُلت: مَعناه: خلَّيْنا بينَهم وبَينَ ما فَعَلُوا ولم نَمنَعْهم، على أنّ اللهَ عزَّ وعلا أسنَدَ بعثَ الكفَرةِ عليهم إلى نفسِه، فهو كقولِه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُولِي بَعْضَ ٱلظَّالِمِينَ بَعْضَ ٱلظَّالِمِينَ بَعْضَ الطَّالِمِينَ كَلِمِهم، وأسنَدَ بعضًا إِما كَا أَنْ اللهُ عَنْ المَّالِمِينَ كَلِمِهم، وأسنَدَ الجَوْسَ وهو التردُّدُ خِلالَ الدِّيارِ بالفَسادِ - إليهم، فتَخريبُ المسجِدِ وإحْراقُ التَّوراةِ الجَوْسَ - وهو التردُّدُ خِلالَ الدِّيارِ بالفَسادِ - إليهم، فتَخريبُ المسجِدِ وإحْراقُ التَّوراةِ

قولُه: (معناهُ: خَلَّينا بينَهم وبينَ ما فعَلوا)، يعني: معنى تسليطِ الكفَرةِ على ذلك، أي: قَتْلِ العلماءِ وإحراقِ التّوراةِ وتخريبِ المسجد والسَّبْي. الانتصاف: السُّؤالُ يتَوجَّهُ على القدَريّة، وأمّا السُّنِّ فيقول: ﴿ لَا يُشْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] (١).

قولُه: (على أنّ الله عزَّ وعلا أسندَ بعثَ الكفَرةِ عليهم)، يعني أنّ البَعْثَ مجازٌ، على أنّ الحقيقة جائزةٌ أيضًا؛ لأنّ الله تعالى أسندَ بعثَ الكفَرةِ عليهم إلى نفْسِه؛ لأنّهم ظلَموا بقَتْلِ زكريّا ويحيى، وقَصْدِ قَتْلِ عيسى عليه السلامُ، فهُو كقولِه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ ثُولِيّ بَهْضَ ٱلظَّلِلِمِينَ بَهْضَ ٱلظَّلِلِمِينَ بَهْضَا لِعَلَامِينَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

قولُه: (وكقولِ الدَّاعي: وخالِفْ بينَ كَلِمِهم)، يعني: مِثلُ هذا الإسنادِ جائزٌ بل مندوبٌ إليه، يقولونَ في الدُّعاءِ على الكفَرةِ: اللهُمَّ زَلْزِلْ أقدامَهم، ونكِّسْ أعلامَهم، وخالِفْ بينَ كلِمتِهم، وهُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَجَعَكَلَ كَلِمتِهم، وهُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَجَعَكَلَ كَلِمتَهُم اللَّهُ لَكَ﴾ [التوبة: ٤٠]، وكَلِمتُهم: دَعوتُهم إلى الكُفَرِ واتّفاقُهم عليه.

قولُه: (وأسنَدَ الجَوْسَ)، إلى آخرِه، مُرادُه: أنهُ تعالى أسنَدَ إلى نفْسِه ما يَصحُّ أن يُسنَدَ إليه مِن بَعْثِ الكفَرةِ مِن إليهِ مِن بَعْثِ الكفَرةِ عليهم؛ لأُجْلِ فسادِهم، وأسنَدَ ما لا يَصحُّ أن يُسنَدَ إليه من الكفَرةِ مِن تخريبِ المسجدِ وإحراقِ التَّوراة. فيقالُ له: لولا بَعْثه وتمكينُه إيّاهُم كيفَ قدروا على ذلك؟ فهُو كإعطاءِ سيفٍ باتِر ظالمًا يقطَعُ الطريقَ ويسبِي الحَريمَ، فوقعَ فيما فرَّ منهُ.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۹٤۹).

مَن جُملةِ الجَوْسِ المُسنَدِ إليهم، وقرأ طَلحة: (فحاسُوا) بالحاء، وقُرِئ: (فَحَوَّسُوا)، و(خَلَلَ الدِّيارِ). فإنْ قُلت: ما مَعنى: ﴿وَعْدُ أُولَئُهُما ﴾؟ قُلت: مَعناه: وَعدُ عِقابِ أُولاهما. ﴿وَكَانَ وَعدًا الْعِقَابِ وَعدًا لا بُدَّ أَن يُفعَل. ﴿ فَعَرَدَدُنَا لَكُمُ الْكَرَةَ ﴾ أي: الدَّولة والغَلَبة على الذين بُعِثوا عليكم حينَ تُبثُم ورَجَعتُم عن الفَسادِ والعُلُوّ. قيل: هي قَتلُ بُختُنصَّر واستِنقاذُ بني إسرائيل أَسْراهم وأموالهم ورُجوعُ المُلْكِ إليهم. وقيل: هي قَتلُ داودَ جالوت. ﴿ أَكُنَرَ نَفِيرًا ﴾ ممّا وأموالهم ورُجوعُ المُلْكِ إليهم. وقيل: هي قَتلُ داودَ جالوت. ﴿ أَكُنَرَ نَفِيرًا ﴾ ممّا كنتُم، والنَّفير: مَن يَنفِرُ معَ الرَّجلِ من قَومِه. وقيل: جَمعُ نَفْر، كالعَبيدِ والمَعيز.

قولُه: (وقراً طلحةُ: «فحَاسُوا»)، قال ابنُ جِني: قالَ أبو زَيْدِ أو غيرُه، قلتُ له: إنّما هو فجَاسوا بالجِيم، قال: جَاسوا وحَاسُوا واحدٌ، وهذا يدُلُّ على أنَّ بعضَ القُرّاء يتخيَّرُ بلا رواية، ولذلك نظائرُ(۱).

قولُه: (وقُرِئَ «فَحَوَّسُوا»)، في «الموضِح»: «حوَّسوا» بالحاءِ غيرِ المعجَمة مُشَدَّدَ الواو. الرّاغب: ﴿فَجَاسُواْ خِلَالَ الدّيارِ ﴾، أي: توسَّطوها وترَدَّدوا بينَها، ويُقارِبُ ذلك «جاسوا» و «داسُوا»، وقيل: الجَوسُ: طلبُ ذلك الشيء باستقصاء (۲)، والحَلَلُ: فُرجةٌ بين الشيئين، وجَمْعُه خِلال، نحوَ: خِلالُ الدِّيارِ والسَّحابِ والرَّماد، قالَ تعالى: ﴿فَتَرَى الُودَقَ يَغِينُ مِنْ خِلَالِهِ ﴾ [الرّوم: ٤٨]، وعن بعضِهم: خللٌ إمّا مُفرَد جَمْعُه: خِلالٌ، كَجَبَل، وإمّا بمعنى الجِلال، والجِلالُ حينَئذِ مفرَد.

قولُه: (واستنقاذ بني إسرائيلَ أَسْراهم)، قالَ القاضي: وذلك بأنْ ألقَى اللهُ في قَلْبِ بَهْمَن بنِ أَسْفَنْدِيارَ لمّا وَرِثَ مُلكَ كَشْتاسِفَ بنِ لَمْراسِف شفقةً عليهم، فرَدَّ أَسْراهم إلى الشام وملَّك دانْيالَ عليهم، فاستَولَوْا على مَن كان فيها مِن أَتْباع بُخْتِ نصَّر (٣)، واللهُ أعلَمُ بحقيقةِ ذلك.

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٥) وتمن قرأ بذلك أيضًا أبو السّمال. انظر: «شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٧٥.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٢١٢.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٣).

[﴿ إِنْ أَحْسَنَتُمْ أَحْسَنَتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَإِنْ أَسَأَتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعَدُ ٱلْآخِرَةِ لِيسَتَعُوا وَجُوهَ صَحْمُ وَلِيدَ خُدُوا ٱلْسَحِدَ حَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيتُ تَبِرُواْ مَاعَلَواْ تَنْبِيرًا ﴾ ٧]

أي: الإحسانُ والإساءة كِلاهُما مُحتَصَّ بأنفُسِكم، لا يتعدَّى النَّفعُ والضَّررُ إلى غَيرِكم. وعن عليَّ رضيَ اللهُ عنه: ما أحسَنتُ إلى أحَدِ ولا أسَاتُ إليه. وتلاها. ﴿فَإِذَا جَاءَوَعُدُ ﴾ المَرَّة ﴿ الْلَاخِرَةِ ﴾ بَعثْناهُم ﴿ لِيسَنتُوا وُجُوهَ كُمْ ﴾ حُذف؛ لدلالة ذِكرِه أَوَلًا عليه، ومعنى ﴿ لِيسَنتُوا وُجُوهَ كُمْ ﴾: ليَجعَلُوها بادية آثارُ المساءةِ والكآبةِ فيها، كقولِه: ﴿ سِيّنَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الملك: ٢٧]، وقُرِئ: (لِيَسُوءَ)، والضَّميرُ لله

قولُه: (لدِلالةِ ذكْرِه أَوِّلًا)، يعني: جَوَابُ (إذا) قولُه: «بِعَثناهم»، بدليلِ قولِه: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَئِهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْحَكُمْ ﴾، فعلى هذا قولُه: ﴿ وَلِيَدْخُلُوا ﴾ عطْفٌ على ﴿ لِيَسْمَعُوا ﴾ لاتّفاقهِما.

فإنْ قلت: لا ارتيابَ أنّ قولَه تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ وكان مِن حقّ الظّاهِرِ أنْ جَاءً وَعْدُ أُولَئِهُما ﴾ وهما تفصيلٌ لقولِه: ﴿ لَنُفْسِدُنَ فِ ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ ، وكان مِن حقّ الظّاهِرِ أنْ يَرُكُ القرينة الثانية عن الفاء إلى الواو ، فيا وجهه ؟ قلتُ واللهُ أعلَم ..: إنّ مدخولَ الفاء وإن كان قسيهًا لقولِه ﴿ فَإِذَا جَاءً وَعُدُ أُولَئُهُما ﴾ لكنْ تخلّلَ بينَ المعطوفَيْنِ ، قولُه: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ الْإِنْ الْمُعْسَدُونَ أَلَهُ أَلُهَا ﴾ ، فجرَّهُ إلى نفْسِه ، كأنهُ قيل : وإن أسأتم فلها ، وقد حصَلَ مِنكُم الإساءةُ والإفسادُ مرَّةً أخرى ، وهما السببُ (١) في مجيء الوعد في الآخرة : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ ٱلْآخِرَة وهُو قولُه : ﴿ وَهُو قُولُه : ﴿ وَهُولُه : إِنْ أَلَهُمُ عُدُنا ﴾ بها ذَيْلَ به هذا الوعدَ الآخِرة ، وهُو قُولُه : ﴿ عَسَىٰ رَبُكُوانَ يَرْحَمُكُمْ ﴾ أي: إنْ تُبتُم .

قولُه: (وقُرئ: «لِيسُوءَ»)، أبو بكرٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بالياءِ ونصبِ الهمزةِ على التوحيد، والكسائيُ: بالنُّونِ ونصبِ الهمزةِ على الجَمْع، والباقونَ: بالياءِ وهمزةِ مضمومةٍ

⁽١) في (ف): أنْسَبُ.

عزَّ وجلّ، أو للوَعد، أو للبَعث، و(لِنَسُوءَ) بالنُّون. وفي قِراءةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: (لَنَسُوءَنَّ)، و(لَيَسُوءَنَّ). وقُرئ: (لَنَسُوءَنْ) بالنُّونِ الخفيفة. واللّامُ في ﴿ليَدخُلُوا﴾ على هذا متعلِّقٌ بمحذوف؛ وهو: وبَعثناهُم لِيَدخُلوا. و(لنَسُوءنَّ) جوابُ "إذا جاء». ﴿مَاعَلَوْا ﴾ مَفعولُ ﴿ليُتَبِّرُوا﴾، أي: ليُهلِكُوا كلَّ شَيءٍ غَلَبُوه واستَوْلُوا عليه، أو بمَعنى: مُدَّة عُلوِّهم.

[﴿عَسَىٰ رَبُّكُو أَن يَرْحَمُّكُو ۚ وَإِنْ عُدتُم عُدْناً وَجَعَلْنا جَهَنَّمَ لِلْكَنفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ ٨]

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يَرَمَكُمُ ﴾ بعدَ المرّةِ الثانيةِ إِنْ تُبتُم تَوبةً أخرى وانزَجَرتُم عنِ المعاصي، ﴿ وَإِنْ عُدَّتُم ﴾ مَرّةً ثالثة ﴿ عُدْنَا ﴾ إلى عُقوبَتِكم، وقد عادُوا، فأعادَ اللهُ إليهم النّقمةَ بتسليطِ الأكاسِرةِ وضَرْبِ الإتاوةِ عليهم. وعن الحسَن: عادُوا فبَعثَ اللهُ محمّدًا ﷺ،

بينَ واوَيْنِ على الجَمع»(١)، قال أبو البقاء: التقديرُ على الجمع: ليَسوءَ العبادُ، أو النَّفيُر. ويُقرَأُ «لِيسوءَ» بغيرِ واو، أي: لِيَسوءَ البَعْثَ أو المبعوثَ أو النَّفيرَ أو اللهَ تعالى(٢).

قولُه: («لِنَسوءَ»، بالنّونِ) الخفيفة. قال ابنُ جِنّي: قرَأَ أُبِيُّ بنُ كعبٍ: «لِنسُوءًا» بالتنوين، فطريقُ القولِ فيه أن يكون أراد ألِفًا فحذَفَها، أي: فلْيَسوءًا وجوهَكُم، على لفظِ الأمرِ، كما تقول: إذا سألتني فلأُعطِك، كأنكَ تأمُرُ نفْسك، ومعناه: فلأُعطِينَك، واللّامانِ بعدَه للأمرِ أيضًا، وهما ﴿وَلِيدَخُلُوا ٱلْمَسْجِدَكَمَا دَخَلُوهُ أَوَلَ مَرَّةٍ وَلِيدُ تَبِرُوا ﴾. ويُقَوّي ذلك أنه لم أيضًا، وهما ﴿وَلِيدَخُلُوا ٱلْمَسْجِدَكَمَا دَخَلُوهُ أَوْلَ مَرَّةٍ وَلِيدُ تَبِرُوا ﴾. ويُقوّى ذلك أنه لم يأتِ لـ إذا» جوابٌ فيما بعدُ، فالتقديرُ: فلنسوءًا وجوهَكُم، أي: فلنسوءَنَ (٣٠). وهذا يدُلُ على أنّ في «فلنَسُوءَنّ» ألِفًا مقدَّرةً.

قولُه: (وضَرْبِ الإتاوة عليهِم)، أي: الخراج، فإن قلت: ما وَجْهُ استقامةِ هذا الوَجْه، وهُو تسليطُ الأكاسِرةِ عليهم، وقد مضى، معَ قولِه: ﴿ وَإِنْ عُدَّتُمْ عُدْنَا ﴾ وهُو للاستقبال (٤)؟

⁽١) لتمام الفائدةِ انظر: "إتحاف فضلاءِ البشر"، ص٢٨٢.

⁽٢) «التبيانِ في إعراب القرآن» (٢: ٨١٣).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٥).

⁽٤) في (ط): «للاستقبال».

فهُم يُعطونَ الجِزيةَ عن يَدِ وهم صاغِرُون. وعن قَتادة: ثُمَّ كانَ آخِرُ ذلك أَنْ بَعثَ اللهُ عَلَيهِم هذا الحيَّ من العَرَب، فهم منهم في عَذابِ إلى يومِ القيامة. ﴿حَصِيرًا ﴾ تحبسًا، يُقالُ للسِّجن: محصرٌ وحَصِير. وعن الحسن: بساطاً كما يُبسَطُ الحَصيرُ المَرْمُول.

[﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِي هِ] أَقُومُ وَلِيُشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّلِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كِدِيرًا * وَأَنَّ ٱلْذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا ٱلِيمًا ﴾ ٩-١٠]

﴿ لِلَّتِى هِ اللَّهِ مِ الْحَالَةِ التي هي أقومُ الحالاتِ وأسدُّها، أو: للمِلّة، أو: للطَّريقة، وأيَّتَما قدَّرتَ لم تَجِدْ معَ الإثباتِ ذَوقَ البَلاغةِ الذي تَجدُه مع الحذف؛ لِما في إنهامِ الموصوفِ بحَذفِه من فَخامةٍ تُفقَدُ معَ إيضاحِه. وقُرِئ: (وَيَبْشُرُ) بالتَّخفيف. فإن قُلت: كيفَ ذَكرَ المؤمنينَ الأبرارَ والكفّارَ ولم يذكُرِ الفسَقة؟ قُلت: كانَ الناسُ حينَئذِ إمّا مُؤمِنٌ تقِيّ، وإمّا مُشرِك، وإنّها حَدَثَ أصحابُ المَنزِلةِ بينَ المَنزِلتَينِ بعدَ ذلك.

قلتُ: استقامتُه من حيثُ إنَّ هذه المذكوراتِ كلَّها كانت مُثْبتةً في التّوراةِ مقْضيّةً عليهم، لقولِه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَاۤ إِلَى بَنِىٓ إِسۡرَءِيلَ فِى ٱلْكِئْبِ ﴾، والكتابُ: التّوراةُ، كها نَصَّ عليه المصنّف.

قولُه: (المَرْمول)، الجوهريّ: رمَلتُ الحَصِيرَ، أي: سفَفْتُه، بمعنى نسجتُه، وأرْملتُه: مِثلُه.

قولُه: (لِمَا فِي إِبِهَامِ المُوصوفِ بِحَذْفِهِ مِن فَخَامَةٍ تُفقَدُ مَعَ إِيضَاحِه)، فإنّكَ إذا أَضَرَبْتَ عن ذكْرِ إحدى هذه المقدَّراتِ صَفْحًا بقِيَ اللَّفظُ مُجَمَلًا يصلحُ أَن يتناوَلَ كلَّا منها وما شاكلَها، فإذا قيَّدتَها بواحدةٍ منها اختَصَّ بها، فكأنّك قلتَ: يَهْدي لِما لا يدخُلُ تحتَ الوَصْفِ والحَصْرِ ممّا ذُكِرَ فِي الكتاب، وممّا لم يُذكَرْ، كقولِك: جاءَ بعدَ اللَّتيَّا والَّتي.

قولُه: («ويَبشُرُ»، بالتخفيف): حمزةُ والكِسائيّ.

قولُه: (وإنَّها حدَثَ أصحابُ المنزلةِ بينَ المنزِلتَيْنِ بعدَ ذلك)، قيل: هذا مِن أبي حُذَيفةَ

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِف ﴿ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؟ قُلت: على ﴿ أَنَّ لَمُمَّ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ ، على معنى: أنه بشَّرَ المؤمنينَ ببِشارَتَيْنِ اثنتَين: بثَواجِم، وبعقابِ أعدائِهم. ويَجوزُ أن يُراد: ويُخبرُ بأنّ الذين لا يؤمِنُون مُعَذَّبون.

واصِل بن عطاء (١). وقلتُ: هذا مِن جُملةِ البِدَعِ المنْهيِّ عنها في قولِه ﷺ: «خيرُ الهَدْيِ هَدْيُ عَمّد، وشَرُّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ بِدعةٍ ضَلالةً». أخرَجَهُ مسلمٌ، والتِّرمذيُّ عن جابر (٢).

قولُه: (ويجوزُ أَن يُرادَ: ويُخبِرُ بأنَّ الذين)، يعني: هُو عطفٌ على قولِه: ﴿يَهْدِى ﴾ أي: ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى اللَّهِى ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى اللَّهِى هِ صَالَّةً وَمَ اللَّهُ مِنَ الذينَ لا يؤمنونَ معَذَّبون، هذا أوجَهُ منَ الأوّلِ وأحسَنُ التنامًا، كأنهُ قيل: بشيرٌ للمؤمنينَ ونَذيرٌ (٣) للكافرين. ويُمكنُ أن يكونَ معطوفًا مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿وَبُنُشِرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، أي: يُبَشِّرُ المؤمنين ويُنذرُ الكافرين.

⁽١) رأسُ المعتزلةِ في زمانِه وكان في مسلاخ عمْرو بن عبَيد، له ترجمةٌ في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٤٦٤).

⁽٢) أخرجه مسلمٌ (١٠٧٢).

⁽٣) في (ف): «ويُنْذَرُ».

⁽٤) في (ف): «السنيّة».

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٦٠).

[﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنْسَنُ بِٱلثَّرِّ دُعَآءُهُ بِٱلْخَيْرِ وَكَانَ ٱلْإِنْسَنُ عَجُولًا ﴾ [1]

أي: ويدعو الله عند غَضبِه بالشرِّ على نَفسِه وأهلِه ومالِه، كها يدعُوه لهم بالخير، كَفُولِه: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ ﴾ [يونس: ١١]. ﴿ وَكَانَ الْإِنسَانُ عَبُولًا ﴾: يتَسرَّعُ إلى طَلَبِ كُلِّ ما يَقعُ في قلبِه ويخطُرُ ببالِه، لا يتأتى فيه تأتي المتبصِّر. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنه دَفعَ إلى سَوْدةَ بنتِ زَمْعةَ أسيرًا، فأقبلَ يئنُ باللَّيل، فقالت له: ما لك تَيْنَ؟ فشكا ألم القدّ، فأرْخَتْ من كِتافِه، فلمّا نامَت أخرَج يدَهُ وهرَب، فلمّا أصبَحَ النبيُّ ﷺ دَعا به، فأعلِم بشأنِه، فقال ﷺ: «اللَّهمَّ اقطع يَديها»، فرَفعَت سُودةُ يَديها تتوقعُ الإجابة، وأن يقطعَ اللهُ يَديها، فقالَ النَّبيُ ﷺ: «إلى سألتُ اللهَ أن سَودةُ يَديها تعلَى مَن لا يَستَحِقُ من أهلي رحمة؛ لأتي بَشرُ أغضَبُ كها يَغضَبُ البشَر، فلْتُرُدَّ سودةُ يدَيها». ويَجوزُ أن يريدَ بالإنسانِ الكافر، وأنه يَدعُو بالعَذابِ استهزاءً ويَستعجِلُ به، كها يَدعو بالخيرِ إذا مَسَّتهُ الشِدّة. ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَوْلًا ﴾ يعني:

قولُه: (كما يَدعوهُ لهم)، أي: يدعو اللهَ لأَجْلِ نفْسِه ومالِه وأهلِه، ففي الضّميرِ تغليبٌ. قال: وَجْهُ النَّظم: أنَّ الإنسانَ بعدَ إنزالِ الله هذا القرآنَ واختصاصِه بهذه النَّعمةِ الجَسيمةِ والمكرُمة العظيمة، قد يَعدِلُ عن التمسُّكِ بشرائعِه، ويَقدُمُ على ما لا فائدةَ فيه (١).

قولُه: (لا يَستحقُّ) أي: لا يَستحقُّها، يعني اللّعنةَ. «مِن أهلي»: بيانُ «مِن». و«رحمةً»: مفعولٌ ثانٍ لِـ«يَجعَل».

قولُه: (لأنّي بشَرٌ أغضَبُ كها يَغضَبُ البشَرُ)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ قال: قال ﷺ: «إنّها أنا بشَرٌ أغضَبُ كها يغضَبُ البشَر، فأيُّها رجُلٍ منَ المُسلِمينَ سبَبْتُه أو لعنتُه أو جلَدْتُه فاجعلها لهُ صلاةً وزكاةً وقُربة »(٢)، وزاد أحمد: «تُقرِّبُه بها يومَ القيامة».

⁽١) زاد في (ط) هنا: «قوله: (دعائه)، الأساس: دعوتُ فلانًا وبفلان: ناديتُه وصِحْتُ به»، وليس لها موضع يرتبط بها من «الكشاف»، و الله أعلم.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٣٦١)، ومسلم (٢٦٠١)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٧٣١١).

أنّ العذابَ آتِيه لا محالة، فها هذا الاستِعْجال؟!. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنهُما: هو النَّضْرُ بنُ الحارث قال: ﴿اللَّهُ مَ إِن كَانَ هَنذَاهُوَ ٱلْحَقّ مِنْ عِندِكَ ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣]، فأُجِيبَ له، فضُربَتْ عنقُه صَبْراً.

[﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَنَيْنِ ۚ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلْيَّلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلًا مِن دَّيِكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَكَدَالسِّنِينَ وَٱلْجِسَابَ ۚ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَكُ تَفْصِيلًا ﴾ ١٢]

فيه وَجهان: أحدُهما: أن يُرادَ أنّ الليلَ والنّهارَ آيتانِ في أنفُسِها، فتكونَ الإضافة في آيةِ اللّيلِ وآيةِ النّهارِ للتّبيين، كإضافةِ العَدَدِ إلى المعدود، أي: فمَحَوْنا الآية التي هي النّهارُ مُبصِرة. والثاني: أن يُراد: وجَعلْنا نَيّريِ اللّيلِ والنهارِ آيتَيْن، يُريدُ الشمسَ والقَمَر. ﴿فَكَوْنَا آيايَةَ ٱليّلِ ﴾ أي: جَعلْنا اللّيلَ محكوّ النّهارِ آيتَيْن، يُريدُ الشمسَ والقَمَر. ﴿فَكَوْنَا آيايَةَ ٱليّلِ ﴾ أي: جَعلْنا اللّيلَ محكوّ النّهارِ آيتَيْن، يُريدُ الشمسَ والقَمَر. ﴿فَكَوْنَا آيةَ ٱليّلِ ﴾ أي: جَعلْنا اللّيلَ محكوّ، وجعلْنا النّهارَ مُبصِرًا، أي: تُبصَرُ فيه الأشياءُ وتُستَبان، أو: فمَحَوْنا آيةَ اللّيلِ التي هي القمَر، حيثُ لم يَخلُق لها شُعاعًا كشُعاعِ الشمس، فتُرى به الأشياءُ رؤيةً بيّنة؛ وجعلْنا الشمسَ ذاتَ شُعاعٍ يُبصَرُ في ضَوئِها كلُّ شيء؛ ﴿لِتَبْتَغُواْ فَضَلَامِن رَبِّكُونُ ﴾ التوصَلوا بنياضِ النّهارِ إلى استِبانةِ أعمالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ ببياضِ النّهارِ إلى استِبانةِ أعمالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ ببياضِ النّهارِ إلى استِبانةِ أعمالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ ببياضِ النّهارِ إلى استِبانةِ أعمالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿وَلِتَعْلَمُواْ ﴾ باختِلافِ

قولُه: (فضُربت عنْقُه صَبْرًا)، يقال: قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا: إذا حُبِسَ عن القتلِ حتّى قُتِل، وقد مضت قصّةُ النَّضْم.

قولُه: (مُحوَّ الضَّوءِ مطموسَه)، الرّاغب: المَحْوُ: إزالةُ الأثَر، ومنهُ قيلَ للشَّمالِ محوة؛ لأنّها تَمَحُو السَّحابِ والأثَر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِثُ ﴾ [الرعد: ٣٩](١).

قولُه: (فتُرى به الأشياءُ)، جوابٌ لقولِه: «لم يخلُقْ له شُعاعًا»، كقولِك: ما تأتينا فتُحدِّثُنا.

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٧٦٢.

الجَديدَيْن ﴿عَكَدَدَالسِّنِينَ ﴾ جنسَ (والحسابِ) وما تحتاجُونَ إليه منه، ولولا ذلك لَما عَلِمَ أُحدٌ حُسْبانَ الأوقات، ولَتعطَّلتِ الأمور، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ ﴾ ممّا تَفتَقِرونَ إليه في دِينِكم ودُنياكُم، ﴿فَصَّلْنَهُ ﴾: بيَّنَاه بيانًا غيرَ مُلتَبِس، فأزَحْنا عِلَلَكم، وما تَركنا لكم حُجّةً علينا.

[﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ ٱلْزَمْنَاهُ طَكِيرَهُ، فِي عُنُقِهِ ﴿ وَنُحْرِجُ لَهُ، يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ كِتَبَايَلَقَنهُ مَنشُورًا * اَقْرَأُ كِننَبَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ ١٣-١٤]

﴿ طَكَبِرَهُۥ ﴾: عَمَلُه، وقد حقَّقْنا القولَ فيه في سُورةِ النَّمْل. وعنِ ابنِ عُيينة: هو مِن قَولِك: طارَ لهُ سَهم؛ إذا خَرَجٍ، يعني: ألزَمْناه ما طارَ من عَمَلِه، والمعنى: أنّ عمَلَه لازِمٌ له لُزومَ القِلادةِ أو الغُلِّ لا يُفَكُّ عنه، ومنه مَثلُ العرَب: «تقلَّدَها طَوْقَ

قولُه: (وقد حقَّقنا القولَ فيه في سورةِ النّمل)(١)، والمذكورُ فيها هُو: كان الرّجُلُ يخرُجُ مسافرًا فيَمُرُ بطائرِ فيزجرُه، فإنْ مرَّ سانِحًا(٢) تيمَّنَ، وإنْ مَرَّ بارِحًا(٣) تشاءَم، فلمّا نسَبوا الخيرَ والشرَّ إلى الطائر، استُعيرَ لما كان سببُهما مِن قدر الله وقسمتِه، ومِن عمَلِ العبدِ الذي هُو السببُ في الرَّحةِ والنَّقمة، ومنهُ قالوا: طائرُ الله لا طائرُك، أي: قدرُ الله الغالب الذي يُنسبُ إليه الخيرِ والشرّ، لا طائرُك الذي يتشاءمُ به ويُتيمَّنُ به.

قولُه: (والمعنى أنّ عمَلَه لازِمٌ لهُ لزومَ القِلادةِ أو الغُلِّ لا يفَكُّ عنه)، قال الإمامُ: إنّما خصَّ العنُقَ من بينِ سائرِ الأعضاء؛ لأنّ الذي يكونُ عليه إمّا أن يكونَ خَيْرًا يَزينُه، أو شرَّا يَشينُه، وما يُزَيِّنُ يكونُ كالطَّوقِ والحُيِّلِّ، وما يشينُ يكون كالغُلِّ^(٤).

واعلَمْ أنّ هذا مِن أدَلِّ الدَّلائلِ على أنّ كلَّ ما قدَّرَهُ اللهُ تعالى للإنسانِ وحكَمَ به في سابقِ عِلمِه واجبُ الوقوعِ ممتنعُ العدَم؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلْزَمْنَهُ ﴾ صَريحٌ في أنّ ذلك الإلزامَ

⁽١) يعني: في تفسير قولِه تعالى: ﴿ قَالُواْ أَطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾ [النمل: ٤٧].

⁽٢) وهو ما مرَّ من جهةِ اليسار إلى اليمين.

⁽٣) وهو ما مرَّ من جهةِ اليمين إلى اليسار.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٦٨).

الحمامة»، وقَوهُم: الموتُ في الرِّقاب، و:هذا رِبْقةٌ في رَقَبتِه. عن الحسَنِ رحمَه الله: يا ابنَ آدم، بسَطتُ لكَ صَحيفةً إذا بُعثتَ قُلِّدتَها في عُنُقِك. وقُرِئ: (في عُنْقِه) بسُكونِ النُّون. وقُرِئ: ﴿ فَخُرْجُ ﴾ بالنُّون، و(يُخْرِجُ) بالياء، والضَّميرُ لله عزَّ وجَلّ، و(يُخْرَجُ) على البناءِ للمَفعول، و(يخرُج) من: خَرَج، والضَّميرُ للطائر، أي: يَخرُجُ الطائرُ كتابًا، وانتصابُ ﴿ كِتَبُا ﴾ على الحال. وقُرِئ: (يُلقّاهُ) بالتَّشديدِ مبنيًا للمفعول. و ﴿ يَلْقَنهُ وانتصابُ ﴿ حَبَدَا الله على الحال. وقُرِئ: (يُلقّاهُ) بالتَّشديدِ مبنيًا للمفعول. و ﴿ يَلْقَنهُ

الذي لا ينفَكُّ عنه صدَرَ منهُ تعالى، وأنّ كلَّ ما حكَمَ بهِ في الأزَل لا بُدَّ أن يظهَرَ أثَرُه في الأبَد، ويؤيِّدُه ما رَوَيْناه، عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أوّلُ ما خلَقَ اللهُ القلمَ، قال له: اكتُبْ، فقال: يا ربّ، وما أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتّى تقومَ الساعة»(١).

قولُه: («يُلَقّاه»، بالتّشديد): ابنُ عامر، والباقونَ: مخفّفًا والياءُ مفتوحة (٤٠)، قيل: هُو من: لَقِيتُ الكتابَ، فإذا ضعّفتَ، قلت: لقّانيهُ زيدٌ، فيتَعدّى إلى مفعوليْنِ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ قامَ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، والترمذيّ (٢١٥٥) وغيرهما.

⁽٢) هذه الفقرة إلى آخرها سقطت من (ح) و(ف).

⁽٣) المفردات القرآن، ص ٢٧٨.

⁽٤) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٢.

مَشُورًا ﴾: صِفَتانِ للكتاب، أو: ﴿يَلْقَنهُ ﴾: صِفة، و﴿مَشُورًا ﴾: حالٌ مِن ﴿يَلْقَنهُ ﴾. ﴿ ٱقْرَأَ ﴾ على إرادَةِ القول. وعن قتادة: يَقرَأُ ذلك اليومَ مَن لم يَكُن في الدُّنيا قارِئاً. و﴿بِنَفْسِكَ ﴾ فاعلُ ﴿كَفَى ﴾. و﴿حَسِبًا ﴾ تمييز، وهو بمَعنى: حاسب، كضريبِ القِداحِ بمَعنى: ضارِبِها، وصَرِيْم بمَعنى: صارِم، ذَكرَهما سيبَويه. و ﴿على ﴾: مُتعلَّقٌ به مِن قَولِك: حَسِبَ عليه كذا، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى: الكافي، وُضِعَ مَوضِعَ الشَّهيدِ فعد يَي بـ ﴿على ﴾؛ لأنّ الشاهِدَ يكفي المُدَّعيَ ما أهمّه. فإنْ قُلت: لـمَ ذَكَر ﴿حَسِبًا ﴾؟ قُلت: لأنه بمَنزِلةِ الشَّهيدِ والقاضي والأمير؛ لأنّ الغالبَ أنّ هذه الأمورَ يتولّاها قلت: لأنه بمَنزِلةِ الشَّهيدِ والقاضي والأمير؛ لأنّ الغالبَ أنّ هذه الأمورَ يتولّاها الرّجال، فكأنه قيل: كفي بنفْسِك رَجُلًا حَسيبًا، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، كَمْ يُقلِك حَسِيبًا، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، كَمْ يُقلِك حَسِيبًا، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، كَمْ يُقلِك حَسِيبًا، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، حَعلَك حَسِيبَ نَفْسِك.

أحدُهما مقامَ الفاعل(١)، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَيُلَقُّونَ فِيهَا يَحِيُّهُ وَسَلَامًا ﴾.

قولُه: (كضَريبِ القِداحِ)، الجَوهريّ: الضَّريبُ الذي يَضرِبُ بالقِداحِ وهُو الموكَّلُ بها، والقِدْحُ، بالكسرِ: السَّهمُ قبْلَ أن يُراشَ ويُركَّبَ نصْلُه، وقِدْحُ المَيسِرِ أيضًا، والجمعُ: قِداحٌ.

قولُه: (بمعنى: الكافي)، أي: الحَسيبُ، بمعنى: الكافي. الأساس: احتسَبْتُ بكذا: اكتَفَيْت، واحْتسبَني: كفَاني، وعلاقةُ المجازِ أنّ الكافي كها يَكفي الشَّخصَ ممّا أهمَّهُ، كذلك الشاهدُ يكفي المَّدعي ما أهمَّه.

قولُه: (فكأنهُ قيل: كفَى بنفْسِك رجُلًا حَسيبًا)، يعني: جَرِّدْ منَ النَّفْسِ رجُلًا شاهدًا، وهُو هي.

قولُه: (يا ابنَ آدم، أنصَفَكَ ـ والله ـ مَن جعلَك حَسيبَ نفْسِك)، وفي «شَرْحِ السُّنّة»: قالَ الحسَنُ في قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾: لكلِّ آدَميٌّ في عنُقِه قِلادةٌ يُكتَبُ فيها نسخةُ عمَلِه، فإذا ماتَ طُوِيت، وقُلِّدَها، وإذا بُعِثَ نُشِرتْ، وقيلَ له: ﴿ ٱقْرَأْ كِننْبَكَكَفَىٰ

⁽١) في (ف): «الآخر».

[﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن ضَلَ فَإِنَّ مَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا نُزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ١٥]

أي: كلُّ نَفسٍ حامِلةٍ وزْراً، فإنّها عَمِلُ وزرَها لا وِزْرَ نَفْسٍ أَخرى. ﴿وَمَاكُنَا مُعَذّبِينَ ﴾: وما صَحَّ منا صحّة تدعو إليها الحِكمة أن نُعذّب قومًا إلّا بعدَ أن ﴿نَعَكَ اللّهِم ﴿رَسُولًا ﴾ فنُلزِمَهم الحُجّة. فإن قُلت: الحُجّة لازِمةٌ لهم قَبْلَ بَعثةِ الرّسول؛ لأنّ مَعَهم أَدلّة العَقلِ التي بها يُعرَفُ الله، وقد أَغفَلُوا النَّظرَ وهم مُتمكّنون منه، واستيجابُهم العذاب؛ لإغفالِ النَّظرَ فيها معهم، وكُفرُهم لذلك، لا لإغفالِ الشَّراثع التي لا سبيلَ إليها إلّا بالتَّوقيف، والعمَلُ بها لا يصِحُّ إلّا بعدَ الإيهان. قُلت: بَعثةُ الرَّسولِ من جُملةِ التَّنبيهِ على النَّظرِ والإيقاظِ من رَقدةِ الغَفْلة، لئلّا يَقُولُوا: كنّا غافِلين

بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾. يا ابنَ آدم، أنصَفَكَ مَن جعَلَك حَسيبَ نفْسِك^(١).

قولُه: (الحُجّةُ لازمةٌ لهم قبْلَ بَعْثِه الرُّسُل^(۲)؛ لأنّ معَهم أَدِلّةَ العَقْل)، ثمّ قولُه: (بَعْثةُ الرّسُل مِن جملةِ التنبيه على النظر). الانتصاف: هذا مذهبٌ باطلٌ اعتزاليٌّ، ومذهبُ أهل السُّنةِ أنهُ لا حُكمَ قبْلَ الشَّرعِ ولا تكاليفَ إلّا به، ولا تجِبُ الحُجّةُ إلّا بالبَعثةِ، والآيةُ دالةٌ عليه، فلا معنى لتحريفِها^(۳). وقالَ محيى السُّنةِ: وفي الآيةِ دليلٌ على أنّ ما وجَبَ، وجَبَ بالسَّمْع لا بالعَقْل (٤)، وكذا عن الواحديِّ (٥).

قلتُ: يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِثَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةً ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ لأنّ البِشارةَ والنَّذارةَ إنّها يكونانِ بالجَنّةِ والنّار، والعقلُ لا مجالَ لهُ في إثباتِهها.

⁽١) «شرح السنّة للبغويّ» (١٥: ١٤٥)، وذكره بتهامه في «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الأصل الخطي من «الكشاف»: «الرسول»، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في بعض النسخ المطبوعة: «الرسل» كما هنا.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٥٣).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

⁽٥) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٠١).

فلولا بعثتَ إلينا رَسولًا يُنبِّهُنا على النَّظرِ في أُدِلَّةِ العقل.

[﴿ وَإِذَاۤ أَرَدْنَآ أَن نُهُلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِهَا فَفَسَقُواْ فِهَافَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرُنَهَا تَدْمِيرًا ﴾ [17]

﴿ وَإِذَاۤ أَرَدُنآ ﴾: وإذا دَنا وقتُ إهلاكِ قَوم ولم يَبقَ من زَمانِ إمهالهِم إلّا قليل، أمرْناهم ﴿ فَفَسَقُوا ﴾ أي: أمرْناهُم بالفِسقِ فَفَعَلُوا، والأمرُ بَجاز؛ لأنّ حقيقة أمرِهم بالفِسق: أن يقولَ لهم: افسُقوا، وهذا لا يكون؛ فبَقِيَ أن يكونَ بَجازًا، ووَجهُ المَجاز: أنه صَبَّ عليهم النِّعمة صبَّا، فجَعَلوها ذَريعةً إلى المَعاصي واتِّباعِ الشَّهوات، فكأنهم

واعلَمْ أنَّ قولَه تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّ مَا يَضِلُ عَلَيْهَا ﴾ توكيدٌ لمعنى تلك الآية، وأنّ كلَّ مكلَّف مرهونٌ بعمَلِه، وعمَلُه كالقِلادة في عنُقِه غيرُ منفَكً عنهُ لا يُفارِقُه ولا يتعدّى إلى غيرِه، ثمّ جاءَ: ﴿ وَلَا نُزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ تقريرًا لهذا المعنى، ومفهومُ ذلك كلِّه أنهُ تعالى بيَّنَ للمكلَّفِ ما عليهِ وما له وما يحتاجُ إليه وما خُلِقَ لأجْلِه، إذالةً للأعذارِ، ثُمَّ آتَى بقولِه: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّى نَبْعَكَ رَسُولًا ﴾ تذييلًا لها وتقريرًا لإزالةِ الأعذار.

قولُه: (﴿ وَإِذَآ أَرَدُنآ ﴾: وإذا دنا وقتُ إهلاكِ قوم)، جعَلَ الإرادةَ التي هِيَ السببُ في الإهلاكِ تابعةً لدُنُوِّ الوقت. قال القاضي: إذا تعلَّقتْ إرادتُنا بإهلاكِ قوم لإنفاذِ قضائنا السابق، أمرْنا متنَعِّميها بالطاعة على لسانِ رسولِ بعَثْناهُ إليهم، أو إذا دَنا وقتُه المُقدَّرُ، كقولِم: إذا أرادَ المريضُ أن يموتَ ازدادَ مرَضُه شدّةً (١).

قوله: (كأنهم) إشارةٌ إلى أنه من باب التمثيل، شبه إيلاء النعمة عليهم وجعلهم ذلك ذريعة إلى الفسق، بالمأمور الذي ورد عليه أمر الآمر المطاع، فامتثل لأمره من غير توقف، ثم أخرج مخرج الاستعارة لطيّ ذكر المشبه، والجامع ترتب الثاني على الأول لفظ الأمر (٢).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٦).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ف) و(ط).

مأمُورون بذلك؛ لتسبُّبِ إيلاءِ النِّعمةِ فيه، وإنّما خوَّهم إيّاها؛ ليشكُروا ويَعمَلُوا فيها الخير، ويتمكَّنُوا من الإحسانِ والبِّر، كما خَلَقَهم أصحّاءَ أقوياء، وأقْدرَهم على الخيرِ والشرّ، وطَلَبَ منهم إيثارَ الطّاعةِ على المَعصية، فآثرُوا الفُسوق، فلمّا فَسقُوا حقَّ عليهمُ القَول؛ وهو كَلِمةُ العَذاب، فدمَّرهم. فإن قُلت: هلا زعمتَ أنّ معناه: أمَرناهُم بالطّاعةِ ففَسَقُوا! قُلت: لأنّ حَذفَ ما لا دَليلَ عليه غيرُ جائز، فكيفَ بحَذْفِ

قولُه: (لأنّ حذْف ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز)، يعني: إذا كانَ لفعلِ متعلِّقٌ غيرُ مذكور، فإنْ وُجِدَ في اللّفظِ ما يدُلُّ على ذلك المقدَّر، وكانَ مُناسِبًا له، قُيِّدَ المطلقُ به، كقولِك: أمَرْتُه فقامَ، فإنّ قولَه: «فقامَ» دليلٌ على أنّ المأمورَ به القيامُ، وعلى هذا: أمَرْناهم ففسقوا، معناهُ: أمرناهم بالفِسقِ ففسقوا، كما قُدِّرَ، وعلى هذا القياسِ يقال في قولِم: أمَرْتُه فعَصاني (١)، لكنّه لا يستقيمُ؛ لأنّ الأمرَ والعِصيانَ متقابِلانِ من حيثُ التضادُّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تكونُ ما يُناقضُ الأمرَ مأمورًا به»، فإذَنْ ليسَ في اللَّفظِ ما يُقيَّدُ به المطلقُ، فيُترَكُ على إطلاقِه ويُجعَلُ عثيلًا، كما قال. فكأنّهم مأمورونَ بذلك.

قال الإمام: ولقائل أن يقول: كما أنّ قولَه: أمَرْتُه فعصاني، يدُلُّ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ المعصِية من حيثُ إنّ المعصِية مُنافيةٌ للأمرِ ومُناقضةٌ له، فكذلك: أمرْتُه ففسَق، يدُلُ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ الفِسق؛ لأن الفسق عبارةٌ عن الإتيانِ بضدِّ (٢) المأمور به، فكونُه فِسقًا يُنافي كوْنَه مأمورًا به. وهذا الكلامُ في غايةِ الظهور، فلا أدري لم أصَرَّ صاحبُ «الكشاف» على قولِه (٣)!

وقلتُ: هـذا هـوَ الحقُّ، لقولِـه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ ٱمْرِرَبِهِ ﴿ وَتَفْسِسُو اللهِ الْفُوا اللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) في (ف): «فعَصي».

⁽٢) في (ف): ﴿بِقَيْدِۥ،

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٧٤).

ما الدَّليلُ قائمٌ على نَقيضِه! وذلك أنَّ المأمورَ به إنها حُذِف؛ لأنَّ "فسَقُوا" يدُلُّ عليه، وهو كَلامٌ مُستَفيض، يُقال: أمَرتُه فقام؛ وأمَرتُه فقَرَأ، لا يُفهَمُ منه إلَّا أنَّ المأمورَ به قِيامٌ أَو قِراءة، ولو ذهبتَ تقدِّرُ غيرَه فقد رُمتَ من مُخاطِبك عِلْمَ الغَيب، ولا يَلزَمُ على هذا قولهُم: أمرتُه فعَصاني، أو فلَمْ يَمتَثِل أمْري؛ لأنّ ذلك مُنافٍ للأمْرِ مُناقِضٌ له، ولا يكونُ ما يُناقِضُ الأمرَ مأمورًا به، فكانَ مُحالًا أن يُقصَدَ أصلًا حتَّى يُجعَلَ دالًّا على المأمورِ به، فكانَ المأمورُ به في هذا الكلام غيرَ مَدلولٍ عليه ولا مَنويٌّ؛ لأنَّ مَن يتكَلَّمُ بهذا الكلام فإنه لا يَنْوي لأمْرِه مأمورًا به، وكأنه يَقول: كان منِّي أمرٌ فلَمْ تَكُن منه طاعة، كما أَنّ مَن يقول: فُلانٌ يُعطي ويَمنع، ويَأْمرُ ويَنهي، غيرُ قاصدٍ إلى مفعول. فإنْ قُلت: هلَّا كان ثُبوتُ العِلم بأنَّ اللهَ لا يأمرُ بالفَحشاءِ وإنَّما يأمرُ بالقِسْطِ والخير، دَليلًا على أنَّ المُراد: أمَرناهُم بالخَيرِ ففَسَقُوا؟ قُلت: لا يَصِحُّ ذلك؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَفَسَقُواْ﴾ يُدافِعُه، فكأنَّك أظهَرتَ شيئًا وأنتَ تدَّعي إضْمارَ خِلافِه، فكانَ صَرفُ الأَمْرِ إِلَى الْمَجَازِ هُو الْوَجْهُ، ونَظَيرُ «أَمَر»: شَاء؛ في أنَّ مَفْعُولُهُ استَفَاضَ فيه الحَذْف؛ لدَلالةِ ما بعدَه عليه، تَقول: لو شاءَ لأحسَنَ إليك، ولو شاءَ لأساءَ إليك، تُريد: لو شاءَ الإحسان، ولو شاءَ الإساءة، فلو ذَهبتَ تُضمِرُ خِلافَ ما أَظهْرتَ وقُلت: قد دَلَّت حالُ مَن أُسنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه مِن أهلِ الإحسان، أو مِن أهلِ الإساءة، فأترُكُ الظاهرَ المنطوقَ به وأُضمِرُ ما دلَّت عليه حالُ صاحبِ المشيئة: لم تكن على سَداد، وقد فَسَّرَ بَعِضُهِم ﴿أَمَرْنَا ﴾ بـ «كَثَّرْنا»، وجَعلَ «أَمَرْتُه فأَمِر» مِن باب: فَعَلْتُه فَفَعَل،

صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزمخشريِّ حسَنٌ، إلّا قولَه: أنْعَمَ عليهم ليشكروا، والحقُّ أَمِّم خُوِّلوا النِّعمةَ وأُمِروا بالشُّكرِ ففَسقوا وكفَروا مخالفةً للأمرِ لا للإرادة (١١).

قولُه: (وقد فسَّرَ بعضُهم ﴿أَمَرْنَا ﴾: بـ «كَثَّرْنا»)، قالَ ابنُ جِنّي: وكان أبو عليٌّ يَستحسِنُ قولَ الكسائيِّ في قولِه تعالى: ﴿لَقَدْ جِنْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ [الكهف: ٧١]، أي: كثيرًا، مِن قولِه

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٥٥).

كَ «ثَبَرْتُه فَشَبَر»، وفي الحديث: «خَيرُ المالِ سِكَةٌ مأبورة ومُهرةٌ مأمورة» أي: كثيرةُ النِّتاج، ورُوِي: أنّ رَجُلًا من المُشركينَ قالَ لِرَسولِ الله ﷺ: إنّي أرى أمْرَك هذا حقيرًا، فقالَ ﷺ: (إنه سيأمُر»، أي: سيكثُر وسيكبُر. وقُرِئ: (آمَرْنا) مِن: أَمِرُ وآمَرَهُ غيرُه، و: (أمَّرْنا) بمَعنى: آمَرْنا، أو مِن: أمُرَ أمارةً، وأمَّرَهُ الله، أي: جَعَلْناهم أُمَراءَ وسَلَطناهم.

تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُثَرُوبِهَا فَفَسَقُواْ وِبِهَا﴾، ومِن قولِهِم: أمِرَ الشيءُ، إذا كثُر، ومنهُ قولُه: «خيرُ المال سِكةٌ مأبورةٌ ومُهرةٌ مأمورة» (١)، السِّكة: الطريقةُ المصطفّة منَ النَّخل، مأبورة: ملقحة، مأمورة: مُكثِرةُ النَّسل، والأصلُ: مؤمّرة؛ لأنهُ مِن أمرَها الله ، لكنْ أتبعَها قولَه: مأبورة للسَّجع، وأمّا قولُه: ﴿أَمَرْنَا مُثَرُوبِهَا﴾ فمنقولٌ من: أمِرَ القومُ، أي: كثُروا، كعَلِمَ وعلمتُه، وسَلِمَ وسلَمتُه. ورُوِيَ عن المصنف، أنهُ قال: ما عوَّلَ مَن زعَمَ أنّ «أمَرْتُه» بمعنى: كثَّرتُه، وسَلِمَ وسلَمتُه. ورُوِيَ عن المصنف، أنهُ قال: ما عوَّلَ مَن زعَمَ أنّ «أمَرْتُه» بمعنى: كثَّرتُه، إلاّ على قولِه: ومُهْرةٌ مأمورة، وما هُو إلّا من الأمرِ الذي هو نقيضُ النَّهي، وهُو مجازٌ أيضًا كما في الآية، لأنّ الله تعالى قال لها: كوني كثيرةَ النِّتاج، فكانت، فهِيَ إذَنْ مأمورةٌ على ما تَبُهُ (٢).

قَوْلُه: كـ«ثَبَّرتُه»، الجوهريّ: الثُّبور: الهلاك.

قولُه: («آمَرْنا» مِن: أَمِرَ)، الجوهريّ: آمَرْتُه_بالمَدّ_وأمَرْتُه: لُغتانِ بمعنى: كثّرتُه.

قولُه: («وأمَّرْنا» بمعنى: آمَرْنا)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بالتشديدِ والقَصْر، أي: جعَلناهُم أُمراء، وقيل: هُو بمعنى الممدودةِ؛ لأنهُ تارةً يُعدَّى بالهمزةِ وأُخرى بالتضعيف، واللازمُ منهُ: أَمِرَ القومُ، أي: كثُروا(٣).

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱٥٨٤٥)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٧١) والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٦٤)، وغيرهم من حديث سُوَيد بن هُبيرةَ بإسنادٍ مرسلٍ ضعيف، فيه مُسْلم بن بُدَيل لم يوثقه غَيرُ ابنِ حِبّان.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٦-١٧) بتصرُّف ملحوظ في العبارة.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٦).

[﴿ وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوجٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ عَجِيزًا بَصِيرًا ﴾ ١٧]

(كَمْ) مفعولُ ﴿أَهْلَكْنَا﴾، و﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ بَيانٌ لـ(كَمْ) وتمييزٌ له، كما يُميَّز العدَدُ بالجِنْس. يعني: عادًا وثمودًا وقُرونًا بَينَ ذلك كثيرًا، ونبَّه بقَولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِرَيِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَضِيرًا ﴾ على أنّ الذُّنوبَ هي أسبابُ الهلَكةِ لا غير، وأنه عالِمٌ بها ومُعاقِب عليها.

[﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَآهُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَعُهَا مَذْمُومًا مَّذْمُومًا مَثْنَا لَهُ وَمُورًا ﴾ 10-19]

مَن كانت العَاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها كالكَفَرةِ وأكثرِ الفَسَقة، تفضَّلْنا عليه من

قولُه: (على أنّ الذَّنوبَ هِي أسبابُ الهلكةِ لا غيرُ)، وذلك مِن ترتَّبِ قولِه: ﴿كُمُّ الْمَلَكُمَّا ﴾ على قولِه تعالى: ﴿خَيرًا بَضِيرًا ﴾، أي: خبيرًا بذنوبِ العبادِ وبصيرًا بها، لما يعلم (١) أنّ الذنوبَ نتائجُها الكُفرُ والكُفرانُ وتكذيبُ آياتِ الله، وقَتْلُ الأنبياءِ وغيرُ ذلك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ذَاكِ بِأَنَهُمْ كَانُوا يَكُفرُونَ بِعَايَتِ الله وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّيِتِينَ بِغَيْرِ الْعَقِّ ذَاكِ بَاعَصُوا ﴾، نتائجُه كَانُوا يَكُفرُونَ بِعَايَتِ الله وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّيتِينَ بِغَيْرِ الْعَقِ ذَاكِ بَاعَصُوا ﴾، فضع قولُه: ﴿إِنّ الذنوبَ هِيَ أسبابُ الهلكة لا غير »، والذي يدُلُّ على فَظاعةِ شأنها قولُه: ﴿وَكَفَيْ رَبِكَ ﴾.

قولُه: (مَن كانتِ العاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها)، يدُلُّ على القَيْدِ معنى الإرادة، فإنّ الإرادة هِيَ: عَقْدُ القلبِ بالشيءِ وخُلوصُ همَّه فيه، وإنّما قال: كالكَفَرةِ «والفَسَقة»؛ لأنّ الآية قوبِلتْ بها. قولُه تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعْيَهَا وَهُو مُؤْمِنٌ ﴾، فإنّ الكافر يُنكرُ الأجَل، والفاسقُ وإن لم يُنكِرْ لكنّه (٢) مُنهمِكٌ في الشَّهَوات، فكأنهُ مُعرِضٌ عن الآخِرةِ، وفيه إيهاءٌ إلى مذهبه.

⁽١) سقط لفظ (يعلم) من (ف).

⁽٢) في (ح): (فإنّه)، وسقطت هذه اللفظة من (ط).

مَنافِعِها بها نشاءً لَمَن نُريد. فقيَّد الأمرَ تقييدَيْن: أحدُهما: تقييدُ المُعجَّلِ بمَشيئَتِه، والثاني: تقييدُ المعجَّلِ له بإرادتِه، وهكذا الحال، تَرى كثيرًا من هؤلاءِ يتمنَّونَ ما يتمنَّونَ ولا يُعطَوْنَ إلا بعضًا منه، وكثيرًا منهم يَتمنَّونَ ذلك البعض وقد حُرِموه، فاجتمَعَ عليهم فَقرُ الدُّنيا وفقرُ الآخرة، وأمّا المؤمِنُ التَّقيُّ فقد اختارَ مُرادَه؛ وهو غنى الآخرة، فها يُبلي: أوتي حَظًّا مِنَ الدُّنيا أوْ لـم يُؤت، فإنْ أُوتِي فَبِها وإلا فرُبَّا كان الفَقرُ خَيرًا له وأعونَ على مُرادِه. وقولُه: ﴿لِمَن نُرِيدُ ﴾ بدَلٌ من ﴿لَهُۥ ﴾، وهو كان الفَقرُ خَيرًا له وأعونَ على مُرادِه. وقولُه: ﴿لِمَن نُرِيدُ ﴾ بدَلٌ من ﴿لَهُۥ ﴾، وهو يَمعنى الكَثرة. وقُرِئ: بينَ القِراءَتينِ في المعنى. ويجوزُ أن يكونَ (يَشَاءُ)، وقيل: الضَّميرُ لله تعالى، فلا فَرقَ إذَن بينَ القِراءَتينِ في المعنى. ويجوزُ أن يكونَ للعَبْد، على أنّ للعَبدِ ما يَشاءُ من الدُّنيا، وأنّ ذلك لواحدٍ من الدَّهماءِ يُريدُ به اللهُ ذلك،

قولُه: (فإنْ أُوتِيَ فَبِها)، النَّهاية: وفي الحديثِ: «مَن توضَّأُ للجُمعةِ^(١) فبِها»، والباءُ متعلِّقةٌ بفعل مضمَر، أي: فبهذه الحَصْلةِ والفَعْلة يعني الوضوء، يَنالُ الفَضْلَ.

قولُه: (لأنّ الضَّميرَ يَرجعُ إلى «مَن»)، أي: الضَّميرُ والمجرورُ في قوله: يَرجِعُ إلى (مَن) في قولِه: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاجِلَةَ ﴾، وهُو يقتضي العموم لأنّ مُريدي العاجِلة لا حَصْرَ فيهم. وأمّا المُعجَّلُ لهُ فمحصُورون.

قولُه: (فلا فرق إذَنْ بينَ القراءتَيْنِ)، أي: قراءةِ «يشاءً» بالياء، والضَّميرُ لله، والقراءةِ المشهورة بالنُّونِ في كوْنِ المشيئةِ لله تعالى، فدَلَّ النُّونُ على التعظيم، والياءُ على التّجريدِ، كأنهُ قيل: ﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَآهُ ﴾ مَن لهُ المشيئةُ المُطلقةُ وبيَدِه أَزِمّةُ كلِّ الأمور يفعَلُ بمشيئتِه ما أراد، لا يمنَعُه مانعٌ.

قولُه: (الدَّهماء)، الجَوْهريّ: الدَّهم: العدَدُ الكثير، ودَهْماءُ الناسِ: جماعتُهم.

قولُه: (يُريدُ به الله)، ذلك الضّميرُ للعَبْدِ، والمشارُ إليه ما يشاءُ منَ الدُّنيا، والجملةُ صفةٌ لـ «واحِد» (٢).

⁽١) في (ف): يومَ الجمعة.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

وقيل: هُو مَن يُريدُ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخِرة، كالمُنافِق، والمُراثي، والمُهاجِرِ للدُّنيا، والمُجاهدِ للغَنيمةِ والذِّكْر، كما قال ﷺ: «فمَن كانَت هِجرَتُه إلى الله ورَسولِه فهِجرَتُه إلى الله ورَسولِه فهجرَتُه إلى الله ورَسولِه، ومَن كانت هِجرَتُه لدُنيا يُصيبُها أو امرأة يتَزوَّجُها فهجرَتُه إلى ما هاجَرَ إليه». ﴿مَدْحُورًا ﴾: مَطرُودًا من رَحمةِ الله. ﴿سَعِيهَا ﴾: حقّها من السَّعي وكِفاءَها من الأعمالِ الصّالحة. اشتَرطَ ثلاثَ شرائِطَ في كونِ السَّعيِ مشكورًا: إرادةَ الآخِرة؛ بأن يعقِدَ بها همَّه ويتَجافى عن دارِ الغُرور، والسَّعيَ فيها كُلُفَ من الفِعلِ والتَّرك، والإيمانَ يعقِدَ بها همَّه ويتَجافى عن دارِ الغُرور، والسَّعيَ فيها كُلُفَ من الفِعلِ والتَّرك، والإيمانَ

قولُه: (فَمَن كَانَت هِجِرتُه إلى الله)، الحديثُ مشهور، أخرجَهُ الأئمَّةُ (١)، وهُو مِن بابِ قولِهم: مَن أدرَكَ الصَّمَّانَ فقد أدرَكَ (٢).

قولُه: (﴿ مَّذَحُورًا ﴾: مطرودًا)، الرّاغبُ: الدَّحرُ: الطَّرْدُ والإبعادُ، يقالُ: دَحَرَهُ دُحورًا، قال تعالى: ﴿ وَيُقَذَّفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ قال تعالى: ﴿ وَيُقَذَّفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافّات: ٩] "، ولم يَذكُرِ الدَّحْرَ في «الصّحاح».

قولُه: (ويتجافى عن دارِ الغُرور)، مُقتَبَسٌ ممّا رَوى المفسِّرونَ، أنهُ ﷺ سُثلَ: ما علامةُ شَرْحِ الصَّدر؟ قال: «التّجافي^(٤) عن دارِ الغُرور، والإنابةُ إلى دارِ الْخلود»(٥).

قولُه: (والسَّعيَ فيها كُلِّفَ من الفعلِ والتَّرْك)، استفادَه مِن إقرانِ الإيهانِ بالسَّعيِ ليكونَ على وِزانِ قولِه: ﴿ النَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّللِحَاتِ ﴾ [العصر: ٣] والظاهرُ أنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿ وَسَعَىٰ لَمَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُوْمِنِ ﴾: السَّعيُ المُختَصُّ بها، وما يُنسَبُ إليها، وعرَفَ أنّ ذلك السَّعيَ ما هُو، وهُو قَمْعُ الهوى وتَرْكُ زينةِ الدُّنيا ومُراقبةُ الأحوالِ بينَ يدَي المَوْلى، كها قال

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) أيضًا.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٣٠٨.

⁽٤) في (ف): «التحامي»، وهي جَيِّدةٌ متَّجهة.

⁽٥) هُو جزءٌ من حديثِ أخرَجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٧١)، والترمذيّ (٢٤٥٨)، وقال: هذا حديثٌ غريب.

الصَّحيحَ الثابت. وعن بَعضِ المتَقدِّمين: مَن لـم يكُن معَهُ ثلاثٌ لـم يَنفَعه عملُه: إيمانٌ ثابت، ونيَّةٌ صادِقة، وعمَلٌ مُصيب، وتلا هذه الآية، وشُكرُ الله: الثَّوابُ على الطّاعة.

[﴿ كُلَّا نُمِدُّ هَا ثُولَآءٍ وَهَا ثُولآءٍ مِنْ عَطْلَةِ رَبِّكَ ۖ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَعْظُورًا ﴾ ٢٠]

﴿ كُلًا ﴾: كلُّ واحدِ من الفَريقَين، والتَّنوينُ عِوَضٌ من المُضافِ إليه، ﴿ نُمِدُ ﴾ هُم: نَزيدُهم مِن عطائنا، ونجعَلُ الآنِفَ منه مَدَدًا للسالِفِ لا نَقطعُه، فنَرزُقُ المطيعَ والعاصيَ جَميعًا على وَجهِ التفضُّل، ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآةُ رَبِكَ ﴾ وفَضْلُه ﴿ عَظُورًا ﴾ أي:

تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْمُوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِى ٱلْمَأْوَىٰ * [النازعات: ٠٠- ١٤]، وفي الألفاظِ النَّبُويَّة: «ومَن أرادَ الآخِرةَ ترَكَ زينةَ الدُّنيا»، ولمَّا كانت هذه الحَصْلةُ واسطةَ القِلادة، جُعِلتْ مقدِّمتَها الإرادةُ، وقاعدتَها الاستقامةُ على الإيهان، وبَنى الجوابَ عليها. وقيل: ﴿فَأُولَكِنَكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشَكُورًا ﴾.

الرّاغب: السَّعيُ: المَشْيُ السَّريعُ، وهُو دونَ العَدْوِ، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمرِ، خيرًا كان أو شرَّا. قال تعالى: ﴿ وَالْ لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَاسَعَىٰ ﴾ كان أو شرَّا. قال تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَاسَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، وأكثرُ ما يُستعمَلُ في الأفعالِ المحمودة، قال الشاعرُ:

إِن أَجْزِ علقمةَ بنَ سعدٍ سَعْيَةُ لا أَجْزِهِ ببَــ الاءِ يوم واحدِ (١)

وقالَ تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ اَلسَّعْیَ ﴾ [الصافّات: ١٠٢]، أي: أدرَكَ ما سَعى في طلبِه، وخُصَّ المَسْعاةُ (٢) بطلبِ المكرُمةِ والسِّعايةِ بأخْذِ الصَّدَقة، وبكسْبِ المُكاتَب لعتقِ رقَبته، وبالنَّميمةِ والمساعاةِ بالفُجور (٣).

قولُه: (الآنِف). الجَوهريُّ: الاستئنافُ: الابتداءُ، وكذلك الائتنافُ.

⁽١) البيت لفَذْكيِّ بن أعبد. ذكره الجاحظ في «الحيوان» (٣: ٢٦٨)، و«البيان والتبيين» (٣: ٣٣٣).

⁽٢) في (ح): «السعادة»، وفي (ف): «السعي».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٤١١.

مَنوعًا، لا يمنعُه من عاص لعِصْيانِه.

[﴿ ٱنْظُرْكَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَلَلْآخِرَةُ ٱكْبَرُ دَرَجَنتِ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ٢١]

﴿ ٱنْظُرٌ ﴾ بِعَينِ الاعتبار ﴿كَيْفَ ﴾ جعَلْناهُم مُتفاوِتين في التَّفضُّل، وفي الآخِرةِ التَّفاوُتُ أَكبَر؛ لأنها ثَـوابٌ وأغـواض وتفضُّل، وكلُّها مُتفاوِتَة، ورُوِي: أنَّ قومًا مِنَ الأشْرافِ فمَن دُونهَم اجتَمَعُوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، فخَرجَ الإذنُ لبِلالِ

قولُه: (لأنّها ثُوابٌ وأعُواضٌ وتفَضُّلُ، وكلّها مُتفاوِتة)، الضَّميرُ في «أنّها» مُبهَم، يُفسِّرُه ما بعدَه، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ هِي إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنِيا ﴾ [الأنعام: ٢٩]، قال: «هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلّا ما يَتْلوه مِن بيانِه»، إلى قولِه: «لأنّ الخبرَ يدُلُّ عليها». ويجوزُ أن يكونَ المضافُ عذوفًا، أي: أفعالُ الآخِرة معَ العَبْدِ ثوابٌ وأعواضٌ وتفَضُّل.

وفي بعضِ الحواشي الواردِ على أصولِهم: أفعالُ الله تعالى اليومَ لا تَغْلو مِن صَلاح وإصلاحٍ ولُطف، وأفعالُه غدًا على سبيلِ الجزاءِ إمّا ثوابٌ أو عوضٌ أو تفَضُّل، فالصَّلاحُ ضِدٌ الفساد، وكلُّ ما عَرِيَ عن الفسادِ سُمِّيَ صَلاحًا، وهُو: الفعلُ المتوجِّهُ إلى الخيرِ مِن قِوامِ العالمَ، وبقاءِ النَّوعِ عاجِلًا، والمؤدِّي إلى السعادةِ السَّر مَديّةِ آجِلًا. والأصلح، وهُو إذا كان صَلاحانِ أو خَيْرانِ، وكان أحدُهما أقرَبَ إلى الخيرِ المطلق فهُو الأصلح. واللَّطفُ: هُو وَجُهُ التيسيرِ إلى الخيرِ، وهُو الفعلُ الذي عَلِمَ الرَّبُّ سبحانه وتعالى أنّ العبدَ يُطيعُ عندَه، وليسَ في مقدورِ الله لُطفٌ وفعلٌ لو فعلَه لأمِنَ الكُفّارِ. ثُمَّ الثّوابُ هُو: الجزاءُ على أعمالِ الخير، والعوضُ هُو: البدَلُ عن الفائتِ، كالسّلامةِ التي هي بدَلُ الألم، والنَّعَمِ التي هيَ في مقابَلةِ البَلايا والمِحَن والرّزايا والفِتن، والتفضُّلُ هُو: إيصالُ منفَعةٍ خالصَة إلى الغيرِ مِن غيرِ استحقاقِ، يَستحِقُّ، أي: اللهُ، بذلك حمْدًا وثناءً ومَدْحًا وتعظيًا، ووَصْفٌ بأنهُ مُحسِن مُحمِل، وإن لم يفعَلهُ لم يَستَوجِبْ (١) بذلك مَلامًا وذَمًا.

قولُه: (ورُوِيَ أنَّ قومًا منَ الأشرافِ فمَن دونَهم اجتَمعوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه)،

⁽١) في (ف): «لم يستحق».

وصُهَيب، فشَقَ على أبي سُفيان، فقالَ سُهَيلُ بنُ عَمْرو: إنّما أُتِينا مِن قِبَلِنا، إنهم دُعوا ودُعينا ـ يعني: إلى الإسلام ـ فأسرَعُوا وأبطأنا، وهذا بابُ عُمَر، فكيفَ التفاوُتُ في الآخِرة! ولئن حَسدتُمُوهُم على بابٍ عُمرَ لها أعدَّ اللهُ لهم في الجنّةِ أكثر. وقُرِئ: (وأكثرُ تَفضيلًا). وعن بَعضِهم: أيّها المُباهي بالرَّفعِ منكَ في مجَالسِ الدُّنيا، أما تَرغَبُ في المباهاةِ بالرَّفع في مجَالسِ الآخِرةِ وهي أكبَرُ وأفضل؟!

[﴿ لَا جَعْلُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخُرُ فَنَقَعُدَ مَذْمُومًا تَحْذُولًا ﴾ ٢٢]

﴿ فَنَقْعُدُ ﴾ مِن قَولِهم: شَحَذَ الشَّفرةَ حتَّى قَعَدَتْ، كأنَّها حَرْبة، بمَعنى: صارَت،

ورَوى ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، عن الحسن: حضَرَ جماعةٌ من الناسُ ببابِ عمرَ رضي الله عنه، وفيهم سُهَيْل بنُ عمْرِو القُرَشيّ، وكان أحدَ الأشرافِ في الجاهليّة، وأبو رضي الله عنه، وفيهم سُهيْل بنُ عمْرِو القُرَشيّ، وكان أحدَ الأشرافِ في الجاهليّة، وأبو سُفيانَ بنُ حرْبٍ وأولئكَ الشيوخُ مِن قُريش، فأذِنَ لصُهيْب وبلالٍ وأهلِ بدْر، وكان يُحبُّهم، وكان قد أوصى بهم، فقالَ أبو سُفيان: ما رأيْتُ كاليوم قَطَّ! إنه لَيُؤذَنُ لَمؤلاءِ العبيدِ ونحنُ جلوسٌ لا يُلتفَتُ إلينا، فقال سُهيل، وكان أعقلَهم: أيَّها القوم، إني والله قد أرَى الذي في وجوهِكم، فإنْ كُنتم غِضابًا فاغضَبوا على أنفُسِكم، دُعِيَ القومُ ودُعيتُم، فأسرَ عوا وأبطَأتُم، أمَا والله لمَا الذي تنافسونَ عليه (١).

ورَوى أيضًا: أنّ الحارِثَ بنَ هشام وسُهَيْلًا هذا دَخَلا على عُمرَ رضيَ اللهُ عنه فجلسا^(۲) وهُو بينَها، فجعَلَ المهاجِرونَ الأوّلونَ يأتونَ فيقول: هاهنا يا سُهَيْل، هاهنا يا حارث، فيُنحِّيها عنهُ، وجعَلَ الأنصارُ يأتونَ فيُنحِّيها حتّى صارا في آخِرِ النّاس، فلمّا خرَجا قالَ الحارثُ لسُهيَل: ألم ترَ ما صنَعَ بنا؟ فقالَ سهيل (۳): إنّ الرَّجُلَ لا لوْمَ عليه، ينبغي أن نرجعَ باللَّومِ على أنفُسِنا، دُعِيَ القومُ فأسرَعوا ودُعينا فأبطَأنا فأبكَم مُامُه ذُكِرَ في سورةِ التَّوبة.

⁽۱) «الاستيعاب» (۲: ۲۷۱).

⁽٢) في (ف): «مُجَلَسًا».

⁽٣) سقط لفظ «سهيل» من (ف).

⁽٤) «الاستيعاب»، (٢: ٢٧٢).

يعني: فتصيرُ جامِعًا على نفْسِك الذمَّ وما يَتبَعُه من الهَلاكِ من إلىهك، والخذلانَ والعَجْزَ عن النَّصْرةِ ممّن جعلتَه شَريكًا له.

[﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَمُّكَا أُفِّ وَلَا نَهُرَهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَوْرِيمًا * وَاُخْفِضْ لَهُمَاجَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ارْجَمْهُمَا كَا رَبِّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ٢٣-٢٤]

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ وأَمَرَ أَمرًا مقطوعًا به ﴿ أَلَّا تَعْبُدُواْ ﴾ ﴿ أَنْ ﴾ مُفسِّرة ، و ﴿ لا تَعبُدوا ﴾ أو: بأن لا تَعبُدوا . ﴿ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ : وأحسِنُوا بالوالدَيْنِ إِحسانًا ، أو: بأن تُحسِنُوا بالوالدَيْنِ إحسانًا . وقُرِئ : (وأَوْصَى) ، وعن ابنِ عبّاسِ رضي اللهُ عنهما : (وَوَصَّى) ، وعن ابنِ عبّاسِ رضي اللهُ عنهما : (وَوَصَّى) ، وعن بَعضِ وَلِدِ مُعاذِ بنِ جبَل : (وقَضَاءُ رَبِّك) ، ولا يَجوزُ أن يتَعلَّق الباءُ في (بالوالِدَين) بالإحسان ؛ لأنّ المَصدَرَ لا يتقدَّمُ عليه صِلتُه . ﴿ إِمَا ﴾ هي ﴿ إِنْ ﴾

قولُه: (جامعًا على نفْسِكَ الذّمَّ وما يَتْبعُه منَ الهلاكِ مِن إلهِك)، يعني: أنَّ المشرِكَ قد ذَمَّهُ اللهُ، ومَن ذمَّهُ الله يُهْلِكُهُ، وما يَتْبعُه تفسيرُ الذّمّ. الخِذْلان: عطفٌ على الذمّ وإنّما دَلَّ على الجَمْعِ إيقاعُ ﴿مَذْمُومًا تَخَذُولًا ﴾ خبَرًا بعدَ خبر لقولِه: ﴿فَنَقَعُدَ ﴾. قال القاضي: ومفهومُه أنّ الموحِّدُ يكونُ ممدوحًا منصورًا (١٠).

قولُه: (﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ ، وأمرَ أَمْرًا مقطوعًا به) ، ضَمَّنَ «قَضى» معنى الأمر؛ ليكونَ جامعًا للمعنييْنِ: الأمرِ والقضاءِ الذي هُو القَطْع ، ولذلكَ كان «أَنْ » في قولِه : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ مُفسِّرة ، وكأنَّ النَّهْيَ في معنى الأمْرِ ، أي: اعبُدوا ، ليُناسِبَ عطف «وأحسِنوا» عليه ، وسبقَ في «الأنعام» عند قولِه : ﴿ أَلَّا تُتَرَكُوا بِمِسْكَنَا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَا وَلاَ نَقْنُلُوا أَوْلَدَكُم ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآية ، ما يَقرُبُ مِن هذا العَطْف .

قولُه: (أو: بأنْ تُحسِنوا بالوالِدَيْنِ إحسانًا)، هذا على أن تكونَ «أنْ» موصولة لا مفسّرة، ففيه لَفٌّ ونَشْر.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٨).

الشَّرطيَّةُ زِيدَت عليها «ما» تأكيداً لها؛ ولذلك دَخلَتِ النُّونُ المؤكِّدةُ في الفِعل، ولو أُفردَت «إنْ» لم يَصِحَّ دُخولهُا، لا تقول: إنْ تُكرِمَنَّ زيداً يُكرِمْك، ولكن: إمّا تُكرِمَنَّ و ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ فاعِلُ ﴿ يَبَلُغَنَ ﴾ ، وهو فيمَن قَرأ (يَبلُغانٌ) بَدلٌ مِن ألِفِ الضَّميرِ الراجِع إلى الوالدَيْن. و ﴿ كِلاهُما ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ فاعِلًا وبَدلًا. فإنْ قُلت: لو قيل: إلى الوالدَيْن. و ﴿ كِلاهما؛ كان ﴿ كِلاهُما ﴾ توكيدًا لا بَدلًا، فها لَكَ زَعمتَ أنه بَدَل؟ قُلت: الأنه مَعطوفٌ على ما لا يَصِحُّ أن يكونَ توكيدًا للاثنين، فانتظمَ في حُكمِه؛ فوجبَ أن يكونَ مِثلَه. فإنْ قُلت: ما ضرَّكَ لو جعَلتَه تَوكيدًا مع كونِ المعطوفِ عليه بَدلًا، أن يكونَ مُطفتَ التوكيدَ على البَدَل؟ قُلت: لو أريدَ توكيدًا مع كونِ المعطوفِ عليه بَدلًا، وعطفتَ التوكيدَ على البَدَل؟ قُلت: لو أريدَ توكيدُ التَّثنية لَقيل: كلاهما، فحسب،

قولُه: (وهُو فيمَن قرَأَ: «يَبْلُغانِّ»)، بالتشديد (١)، حمزةُ والكِسائيُّ: «إِمّا يَبْلُغانِّ» بكسِر النّونِ والألِفِ قبلَها، والباقونَ بفَتحِها من غيرِ ألِف (٢). قال أبو البقاء: ألِفُ «يَبْلُغانِّ» بالتشديد: فاعل، و﴿أَحَدُهُمَا أَوْكِلَاهُما ﴾: بدَلٌ منه، وقال أبو عليٍّ: هُو توكيدٌ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَحَدُهُما أَو كلاهُما، وفائدتُه التوكيدُ يكونَ ﴿أَحَدُهُما أَو كلاهُما، وفائدتُه التوكيدُ أيضًا. ويجوزُ أن تكونَ الألِفُ حرفًا للتَّنية، والفاعلُ ﴿أَحَدُهُما أَو كلاهُما،

قولُه: (لو قيل: إمّا يَبْلُغانِّ كلاهُما، كان ﴿ كِلاَهُمَا ﴾ توكيدًا لا بَدَلًا)؛ لأنهُ مِثلُ قولِك: جاءَني الزَّيدانِ كلاهُما، فإنَّ كلاهُما: توكيدٌ باتّفاق؛ لأنهُ يَدُلُّ على ما دَلَّ عليه الزَّيْدانِ، فكذا يُفهَمُ مِن خدميرِ الأبوَيْنِ. قالَ صاحب «التقريب»: وفيه نظر، إذْ جازَ كوْنُه تأكيدًا.

وقولُه: (لو أُريدَ توكيدُ التَّثنيةِ لَقيل: كلاهُما، فحَسْبُ)، ممنوعٌ، وأنه إنّها يَلزَمُ لو أُريدَ التَّكيدُ فحَسْبُ مِن غيرِ تقدُّم ذكْرِ أحدهما، فكأنهُ قال: إمّا يَبلُغانٌ أحدُهما، أو يَبلغانٌ كلاهُما، والأوّلُ: بدَلٌ، والثانى: تأكيد.

⁽۱) سقط لفظ «بالتشديد» من (ح) و(ط).

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٢.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٧).

فلمَّا قيل: ﴿أَحَدُهُ مَا آَوْ كِلاَهُ مَا ﴾، عُلِمَ أَنَّ التَّوكيدَ غيرُ مُراد؛ فكان بَدَلًا مِثلَ الأوّل. ﴿أَنِّ ﴾: صَوتٌ يَدلُّ على تَضجُّر. وقُرِئ: ﴿أَنِّ ﴾ بالحرَكاتِ الثلاثِ مُنوَّنًا وغَيرَ

وقلتُ: كلامُ المصنّفِ مبْنيٌ على أنّ ﴿كِلَاهُمَا ﴾ عَطْفٌ على «أحدُهما»، لا على التقديرَين، فإنهُ يعودُ إلى عطفِ الجُملةِ على الجُملة، والمقصودُ أحدُ الأمرَيْنِ لإفادةِ الشُّمولِ والإحاطةِ في أحَدِهما دونَ الآخر. وأيضًا، لو كان أُريدَ الشُّمول لم يقُلْ: أحدُهما، لكونِه مُنافيًا للشُّمولِ والإحاطة، فإنهُ لدَفْع التجوُّزِ في إرادةِ الوحدة.

وقال صاحب «الفرائد»: لمّا كانَ ﴿أَحَدُهُمَا ﴾ لم يَصلُحْ أن يكونَ توكيدًا للتَّنْنيةِ وهُو ضميرُ «يَبلُغانِّ»، وجَبَ أن يكونَ بدَلًا، والبدَلُ في حُكم تكريرِ العامل، فلَزِمَ أن يكونَ التقديرُ: يَبْلغُ أحدُهما، ولمّا كانَ ﴿كِلاَهُمَا ﴾ عطفًا على ﴿أَحَدُهُمَا ﴾، انقطَعَ عن الضَّمير، فلم يُمكنْ أن يكونَ مؤكِّدًا لهُ؛ لأنهُ فاعلُ فعلِ آخرَ، والمؤكِّدُ لا فعْلَ لهُ إلّا الفعلُ المذكور.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿أُوِّ ﴾ بالحركاتِ الثلاث)، نافعٌ وحَفْصٌ: بالتنوينِ وكسرِ الفاء، وابنُ كثيرِ وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غيرِ تنوين، والباقونَ بكسرِ ها مِن غيرِ تنوين.

وقالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ أبو السّمال «أُفُّ» مضمومةً غيرَ مُنَوّنة، وقرَأَ ابنُ عبّاس: «أفْ» خفيفة، وقالَ هارونُ النَّحويُّ: ويُقرَأُ «أفُّ» بالتنوين، ولو قُرِئت «أُفَّا» لجَاز، ولكنْ ليس في الكتاب ألِفٌ.

وقالَ ابنُ جنّي: فيها ثماني لُغات: أُفّ، وأُفّ، وأُفَّا، وأُفّ، وأُفّ، وأُفْ ممالٌ، وأفْ خفيفةً ساكنة. وأمّا قولُه: «والتشديد كثُمَّ» فمعناهُ أنهُ على وَزْنِه (١).

وقالَ أبو البقاء: مَن كَسَرَ بَناه على الأصل؛ لأنهُ: اسمُ فعل، ومعناه التضجّرُ والكراهَة، أي: لا تقُلْ لهما: كُفّا، أو: اتْرُكا. وقيل: هي: اسمٌ للجُملةِ الخبَريّة، أي: كرِهتُ، أو ضَجِرتُ مِن مُداراتِكها. ومَن فتحَ طلَبَ التخفيفَ مثلَ رُبَّ، ومَن ضمَّ أَتْبَعَ، ومَن نوَّنَ أرادَ التنكير، ومَن لم يُنوِّنْ أرادَ التعريف، ومن خفّفَ الفاءَ حذفَ أحدَ المثلين تخفيفًا (٢).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۸).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٨ - ٨١٨).

وقال ابن جني: وكان القياسُ إذا خَفّفت أن تُسكِّنَ آخِرَها؛ لأنهُ لم يَلتَقِ فيها ساكنان فتُحرَّك، لكنّهم بَقُوا الحركةَ معَ التخفيف أمارةً ودِلالةً على أنها قد كانت مُثقلةً مفتوحةً(١).

الراغب: أصلُ الأُفّ: كلَّ مستقذر مِن وسَخ وقُلامةِ ظُفْرِ ونحوِهما، ويقالُ ذلك لكلِّ مُستخَفِّ به استقذارًا له، نحوَ: ﴿ أُفِّ لَكُرُ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وقد أُفَّتُ لكذا، إذا قلتَ ذلك استقذارًا لهُ، ومنهُ قيلَ للضَّجَرِ منَ استقذارِ شيء: أَفَّفَ فلان (٢٠).

قولُه: (هُو أَن يَكبَرا ويَعجِزا)، يعني: معنى ﴿عِندَكَ ﴾ هاهُنا: كنايةٌ عن العَجْزِ وعن كونِها كَلَّا على وَلَدِهما.

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۸).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٩.

الدُّعَار. قالوا: ولا بأسَ به في غيرِ وَجهِه، كما قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: نَحَلني أبو بكرٍ كذا. وقُرِئ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾ و (الذِّلِ) بالضَّمِّ والكسر. فإنْ قُلت: ما مَعنى قولِه: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِ ﴾؟ قُلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ المعنى: واخفِضْ لهما جَناحَك، كما قال: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر: ٨٨]، فأضافَه إلى الذُّلُ أو الذِّل، كما أضِيفَ حاتمٌ إلى الجُود، على معنى: واخفِضْ لهما جَناحَك الذليلَ أو الذَّلُول. والثاني: أن تجعَلَ لذُلِّه أو لذِلِّه لهما جَناحًا خَفيضًا، كما جَعَلَ لَبيدٌ للشَّمالِ يَدًا، وللقُرَّة زِمامًا؛

قولُه: (الدُّعَّار)، الجَوهريّ: الدَّعارةُ: الفِسقُ والخُبثُ، يقال: هُـو خَبيثٌ داعِرٌ بيِّنُ الدَّعارةِ.

قولُه: (نحَلَني أبو بكر كذا)، تمامُه: ما ذُكِرَ في النَّسائيِّ من حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: إنّي كنتُ نَحلْتُكِ جدادً (١) عشرينَ وَسْقًا بالعالية (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ جَنَاحَ ٱلذَّلِ ﴾ و «الذّلّ » بالضّمِّ والكسر) ، بالضّمِّ: السبعةُ ، والكسر: قرَأَهُ ابنُ عبّاس وعُروةُ بنُ الزُّبير، قال ابنُ جِنّي: الذَّلُ بالكسر في الدّابّة: ضدُّ الصّعوبة ، وبالضّمِّ للإنسان، وهُو ضِدُّ العِزّ ، كأنّهم إنّا فرَّقوا لأنَّ ما يلحَقُ الإنسان أكثرُ قَدْرًا ممّا يلحَقُ الانسان أكثرُ مِثلَ هذا ولا الدّابة ، فاختاروا الضمّةَ لقوّتِها للإنسان ، والكسرةَ لضعفِها للدّابّة ، ولا تَسْتَنكِرْ مِثلَ هذا ولا تَنْبُ عنهُ ، فإنهُ مَن عرَفَ أنِس، ومن جهِلَ استوحَش (٣) ، وفي قولِ المصنّف: جناحَكَ الذَّليلَ أو الذّلول، لمحةٌ مِن هذا المعنى.

قولُه: (جعَلَ لَبيدٌ للشَّمالِ يدًا، وللقُرَّةِ زِمامًا؛ مبالغةً)، يعني: في قولِه:

⁽١) في (ح): «جادًّا»، وكلاهما بمعنى قطع ثمر النخل.

⁽٢) هو في «موطّأ مالك» (٢: ٧٥٢)، و «السنن الكبرى» للبيهقيّ (٦: ١٦٩)، ولتهامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٦٣).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٨).

مُبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُعِ لهما. ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾: مِن فَرْطِ رَحمتِك لهما وعَطفِك

وغَداةَ رِيح قد كشَفْتَ وقُرّةِ إذْ أصبَحتْ بيدِ الشَّمالِ زِمامُها(١)

شَبَّهَ الشَّمَالَ بالإنسان، ثُمَّ خَيَّلَ أَبِّا إنسانٌ بعَيْنِه، ثمّ أُضيفَ إليه على سَبيلِ الاستعارةِ التخييليّةِ ما يُلازم الإنسانَ عندَ التصرُّفِ، وهُو اليَدُ قاثلًا: بيدِ الشَّمال، وحُكمُ الزِّمام معَ القُرِّةِ حُكمُ اليدِ معَ الشَّمال عند التصرف (٢)، كذا هاهنا: شَبَّهَ الذُّلَ بالطائر، ثُمَّ أثبَتَ لهُ ما يُلازمُ الطائرَ عندَ انحطاطِه وانخفاضهِ منَ الجناح. وعلى الأوّلِ خَفْضُ الجناح كنايةٌ عن التواضع، وكان في الأصلِ استعارةً تمثيليّة، شَبَّه ما يُتصوَّرُ منَ الإنسانِ في حالِ التواضعِ منَ الخنخفاض، بها يُشاهَدُ منَ الطائرِ عندَ انحطاطِه (٣) منَ الجَوِّ، ثم كثرَ استعمالُه فيه حتّى صارَ عبارةً عن مجرَّدِ التواضع، ثمّ أُضيفَ إلى الذُّلِّ تتميًا لإرادةِ التواضع.

الرّاغب: الجناحُ: جَناحُ الطائر، يقال: جَنَحَ الطّائرُ: إذا كُسِرَ جَناحُه، وسُمّيَ جانبا الشيءِ جَناحَيْه، كجَناحي العسكرِ والسَّفينةِ والوادي. وقال تعالى: ﴿وَاصْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ ﴾ أي: جانبِك، وقولُه: ﴿إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ عبارةٌ عن اليدِ لِكُوْنِ الجناح كاليَد. وقولُه: ﴿ وَاتَخفِضَ الْمُعَاجَنَاحَ الذُّلِ ﴾ استعارةٌ، وذلك أنّ الذُّلَ ضربان: ضَرْبٌ يَضَعُ الإنسان، وضَرْبٌ يرفعُه، وقصد في هذا المكان الى ما يرفعُه، فكأنهُ قيل: استعمِل الذُّلَ الذي يَرفعُكَ عندَ الله تعالى مِن أَجْلِ اكتسابِكَ الرَّحةَ أو مِن أَجْلِ رحتِك لهما. وجَنَحَ اللَّيلُ: إذا أظلَّ بظلامِه، والجُنحُ: قطعةٌ منَ اللّيلِ مُظلِمة، وجنَحَتِ السَّفينةُ: إذا مالتْ إلى أحدِ جانبَيْها، وسُمِّيَ الإثمُ المائلُ بالإنسانِ عن الحقِّ جُناحًا، ثُمَّ سُمِّيَ كلُّ إثم جناحًا، وجَوانِحُ الصَّدْر: الأضلاعُ المتصلةُ رؤوسُها في وسَطِ الزّور، الواحدةُ جانِحة، لما فيها منَ الميلُ (٤).

قولُه: (مبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُّع لهما)، أي: للوالدَيْن.

قُولُه: (﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ مِن فَرْطِ رحمتِك لهما)، جعَلَ (مِن) في ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ ابتدائيّةً

⁽١) ديوان لبيد بن ربيعة، ص١٠٤.

⁽٢) قوله: «عند التصرف» سقط من (ح) و(ط).

⁽٣) في (ف): الانحطاط.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٢٠٧.

عليهما؛ لكِبَرِهما وافتقارِهما اليومَ إلى مَن كان أفقَرَ خَلقِ الله إليهما بالأمس، ولا تَكتَفِ برَحتِك عليهما التي لا بقاءَ لها، وادعُ اللهَ بأن يَرحَمَهما رحمَتَه الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرَحتِهما عليك في صِغرِك وتَربيتِهما لك. فإن قُلت: الاستِرْحامُ لهما إنّما يَصِحُّ إذا كانا

لا بيانية، إذْ لو بيَّنَ الجَناحَ بها لَرجعَتِ الاستعارةُ إلى التشبيهِ التجريديِّ، كقولِه تعالى: ﴿حَقَّىٰ يَتَبَيْنَ لَكُوْالْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسَودِمِنَ الْفَجْرِ ﴿ [البقرة: ١٨٧]، قال أبو البقاء: مِن أَجْلِ رفْقِكَ بهما، فـ «مِن متعلِّقةٌ بـ «اخفِضْ »، ويجوزُ أن تكونَ حالًا مِن جَناح (١)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: التواضعُ والتذلُّلُ ربَّما يكونان لأمر آخر لا للرحمةِ والعطف، فقولُه: ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ معناه: مِن أجلِ الرّحمة، يعني ينبغي أن لا يكونَ ذلك التذلُّلُ للخوفِ أو لأمر آخر.

قولُه: (وادْعُ الله بَأَنْ يَرِحَها رحمته الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرحمتِها عليك في صِغَرِكَ وتربيتِهما لك)، هذا المعنى يُعطيه معنى كافِ التشبيه. قالَ أبو البقاء: ﴿كَا ﴾: نعتُ مصدر عذوف، أي: رحمةً مثل رحمتِها لي (٢)، وقال القاضي: ارحمها رحمةً مثل رحمتهما عليَّ وتربيتِهما وإرشادِهما لي في صِغري وفاءً بوَعْدِك للرّاحِين (٣). وقلتُ: «ما» في ﴿كَا ﴾: مصدرية، والوقتُ فيه مقدَّر، أي: ارحمهما في وقتٍ أحوَجَ ما يكونانِ إلى الرحمةِ من جميع الاوقات، كوقتِ رحمتهما عليَّ وأنا في حالةِ الصِّغرِ كلحم على وضمٍ وليسَ ذلك إلا في القيامة، والرّحةُ هي الجنّة. ولهذا قال: رحمته الباقية. هذا هُو التحقيق.

ونقَلَ صاحبُ «اللَّباب» عن بعضِهم: أنّ الكافَ في ﴿كَا رَبِّيانِي ﴾: لتأكيدِ الوجود. وذكرَ الشارحُ في توجيهه أنهُ ليسَ الكافُ فيه للقِرانِ في الوقوع، كما في قولِك: كما حضَرَ زيدٌ قام عمرو، لأنّ التربيةَ منَ الوالِدَيْنِ واقعةٌ والرّحةَ لهما مطلوبُ الوقوع؛ لأنّها مذكورةٌ بصيغةِ الأمرِ في ﴿رَّبِ ٱرْحَمْهُما ﴾، فالكافُ ليسَ للمقارنةِ (١) في الوقوع، بل لتأكيدِ وجودِ الرّحة،

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۱۸).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨١٨).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤١).

⁽٤) في (ح): «للمقاربة».

مُسلِمَين. قُلت: وإذا كانا كافِرَين فلَهُ أَن يَستَرجِمَ لهما بشَرْطِ الإيهان، وأن يَدعُو اللهَ لهما بالطِداية والإرشاد. ومِنَ الناسِ مَن قال: كانَ الدُّعاءُ للكُفّارِ جائزًا ثُمّ نُسِخ. وسُئِلَ ابنُ عُيينةَ عنِ الصَّدقةِ عن الميّت، فقال: كُلُّ ذلك واصِلُ إليه، ولا شَيءَ أَنفَعُ له من الاستِغفار، ولو كانَ شَيءٌ أفضَلَ منه لأمرَكُم به في الأبويْن، ولقد كَرَّرَ اللهُ سبحانه في كِتابِه الوصيّة بالوالدَين. وعنِ النبيِّ ﷺ: «رِضا الله في رِضا الوالدَيْن، وسَخَطُه في سَخَطِهما»،

أي: أوجِدْ رحمتَهما إيجادًا مؤكَّدًا محقَّقًا كما أوجَد الوالدانِ التربيةَ إيجادًا محققًا^(١) في الزمانِ الماضي.

قولُه^(٢): (فقال: كلُّ ذلك واصِلٌ إليه)، يعني: لا يسألْ عن الصَّدَقةِ وحدَها، فإنَّ كُلاَّ ممّا تعورِفَ منَ الميراثِ واصلٌ إليه.

قولُه: (ولا شيءَ أَنفَعُ [له]منَ الاستغفار)، يؤيِّدُه ما رَوَينا عن أبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن أُسَيْدِ الساعِديِّ قال: بينهَا نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، إذْ جاءَه رجُلٌ فقال: يا رسول الله هل بقِيَ مِن بِرِّ والدَيَّ شيءٌ أبرُّهُما بهِ بعدَ موتِها؟ قال: «نعَمْ، الصَّلاةُ عليهما والاستغفارُ لهما، وإنفاذُ عَهْدِهما مِن بعدِهما، وصِلةُ الرَّحِم التي لا تُوصَلُ إلّا بهما، وإكرامُ صديقِهما» (٣).

قولُه: (الْمُرَكم به في الأبويْنِ): أي: المأمورُ به الاستغفار. وفي الآيةِ المأمورُ به الاسترحامُ لقولِه: ﴿وَقُل رَّبِّ أَرْحَمُ هُمَا ﴾؛ الأنّ الاسترحامَ بمعنى الاستغفار.

قولُه: (رضا الله في رضا الوالدين) عن ابن عمرو بن العاص: أن رسول الله على قال: «رِضا الرَّبِّ في رِضا الوالد، وسَخَطُ الرَّبِّ في سَخَطِ الوالد»، أخرجَهُ التِّرمذيُّ (٤).

⁽١) قولُه: «إيجادًا محققًا» سقط من (ف).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

⁽٤) «سنن الترمذيّ» (١٨٩٩)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ١٥٥)، والبغويّ في «شرح السنّة» (٣٤٢٤)، وصحّحَه ابن حبّان (٤٢٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

ورُوِي: «يَفعَلُ البارُّ ما يشاءُ أن يَفعَلَ فلَن يَدخُلَ النَّار، ويَفعَلُ العاقُّ ما يشاءُ أن يَفعَلَ فلن يَدخُلَ النَّاد، ويَفعَلُ العاقُّ ما يشاءُ أن يَفعَلَ فلن يَدخُلَ الجنّة».

وروى سَعيدُ بنُ المسيّب: إنّ البارَّ لا يَموتُ مَيْتة سَوْء، وقالَ رَجُلِّ لرَسولِ الله عَلَيْة : إنّ أَبُويَ بَلَغا من الكِبَرِ أَنِي أَلِي منها ما وَليا مني في الصّغر، فهل قضيتُها؟ قال: «لا، فإنها كانا يَفعلانِ ذلك وهما يُجبّانِ بقاءَك، وأنت تفعلُ ذلك وأنت تُريدُ مونها» وشكا رَجلٌ إلى رَسولِ الله أباه، وأنه يأخُذُ مالَه، فدَعا به، فإذا شَيخٌ يتَوكّأ على عَصّا، فسألَه، فقال: إنه كان ضَعيفًا وأنا قويّ، وفقيرًا وأنا غنيّ، فكنتُ لا أمنعُه شيئًا مِن مالي، واليومَ أنا ضَعيفٌ وهو قويّ، وأنا فقيرٌ وهو غَنيّ، ويبخلُ عليّ بهالِه، فبكى رَسولُ الله عَلَيْ، وقال: «ما مِن حَجَرٍ ولا مَدَرٍ يَسمَعُ هذا إلّا بكى»، ثُمّ قال للوَلد: «أنت ومالُكَ لأبيك»، وشكا إليه آخَرُ سُوءَ خُلُقِ أمّه، فقال: «لم تكن سيئةَ الحُلق حينَ أمّه، فقال: «لم تكن كذلك حين أرضَعتك حولَين» قال: إنها سيئةُ الحُلق، قال: «لم تكن كذلك حين أشهَرتْ لك ليلها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقد جازيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على ليلها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقد جازيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على ليلها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقد جازيتُها، قال: «ما فعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على

قولُه: (ورُوِيَ: يَفْعَلِ البارُّ)، إِنْ رُوِيَ بضمِ اللام يكونُ خبَرًا في معنى الطلب، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلْوَلِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلِنَدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]، وإِنْ رُوِي بكسرها، يكونُ مِن قَبيل: محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْس، أي: لِتَفْدِ.

قولُه: (أنتَ ومالُك لأبيك)، رَوى أبو داودَ، عن ابنِ عمْرِو بن العاص، أنَّ رسولَ الله ﷺ أَتاهُ رجُلٌ فقال: يا رسولَ الله، إنَّ لي مالًا وولدًا، وإنَّ والدي يجتاحُ مالي، قال: «أنتَ ومالُك لأبيك» (١). النَّهاية: يجتاحُ مالي، أي: يَستأصِلُه، ويأتي عليه أخْذًا وإنفاقًا، والاجتياحُ منَ الجائحة، وهِي الآفةُ التي تُهلِكُ الثِّهارَ والأموالَ وتستأصِلُها.

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۲۹۱)، وابن ماجه (۲۲۹۲)، والطحاويّ في «شرح معاني الآثار» (٤: ١٥٨)، وصحّحه ابن حبّان (۲۱۹)، وفيه تمامُ تخريجه.

عاتِقي. قال: «ما جَزَيتَها ولو طَلْقة». وعنِ ابنِ عُمر: أنه رأى رَجُلًا في الطَّوافِ يحمِلُ أمَّه ويقول:

إِنِّي لَهَا مَطِيَّةٌ لا تُذعَرُ إذا الرِّكابُ نَفرَتْ لا تَنفِرُ ما حَمَلَتْ وأرضَعتني أكثَرُ اللهُ رَبِّي ذُو الجَلالِ الأكبَرُ

ثُمَّ قال: تظنَّني جزَيتُها يا ابنَ عُمَر؟ قال: لا ولو زَفرةً واحدة. وعنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إيَّاكُم وعُقوقَ الوالِدَين، فإنَّ الجنّةَ توجَدُ رِيحُها من مَسيرةِ ٱلْفِ عام، ولا يَجِدُ رِيحُها عاقٌ ولا قاطِعُ رَحِم ولا شَيخٌ زانٍ ولا جارٌ إزارَه خُيلاء، إنّ الكِبْرياءَ لله ربِّ العالمَين».

وقالَ الفُقَهاء: لا يذهب بأبيه إلى البيعة، وإذا بَعَث إليه منها ليَحمِلَه؛ فعل، ولا يُناوِلُه الحَمر، ويأخُذُ الإناءَ منه إذا شَرِبَها، وعن أبي يوسف: إذا أمرَه أن يُوقِدَ تحت قِدْرِه وفيها لحمُ الخنزير؛ أوقد. وعن حُذيفة: أنه استأذنَ النبيَّ عَلَيْ في قَتلِ أبيه وهو في صف المُشرِكين، فقال: «دَعْهُ يَلِهِ غَيرُك». وسُئِلَ الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ عن بِرِّ الوالِدَينِ فقال: أنْ لا تَقومَ إلى خِدمَتِها عن كَسَل. وسُئلَ بعضُهم فقال: أنْ لا تَرفعَ صوتَك عليها، ولا تَنظُرُ شَزْرًا إليها، ولا يَريا منكَ مُخالفة في ظاهرٍ ولا باطن، وأن تترجَّمَ عليها ما عاشا، وتَدعو لها إذا ماتا، وتقومَ بخِدْمةِ أودّائِهما مِن بَعدِهما، فعَنِ النبيِّ عَلَيْهَ:

قوله: (ولوطَلْقةً). النّهاية: وفي حديثِ ابنِ عُمرَ، أنَّ رجُلًا حَجَّ بأُمِّهِ فحمَلَها على عاتِقِه فسألَه: هل قضى حقَّها؟ قال: «لا، ولا طَلْقةً واحدة». الطَّلقةُ: وجَعُ الوِلادة. والطَّلقةُ: المَّرَةُ الواحدة.

قولُه: (**لا تذعر**) الذُّعر: الفزَع.

قولُه: (ولو زَفْرةً واحدة). الأساس: على ظهرهِ زِفْرٌ منَ الأزفار: حِمْلُ ثقيلُ، يَزفِرُ منه وقد زَفِرَه يَزفِرُه: حَمْلُه.

«إِنَّ مِن أَبُرِّ البِرِّ أَن يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وُدِّ أَبِيه».

[﴿ زَيُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُقُوسِكُمْ أَنِ تَكُونُواْ صَلِحِينَ فَإِنَّهُ، كَانَ لِلْأَوَّلِينَ عَفُولًا ﴾ ٢٥]

﴿ بِمَا فِي نَفُوسِكُو ﴾: بها في ضَهائِركُم من قَصْدِ البِرِّ إلى الوالدَيْنِ واعتقادِ ما يجبُ لها من التَّوقير.

قولُه: (إنَّ مِن أَبَرِّ البِرِّ) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمَر، وقال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِن أَبَرٌ البِرِّ صِلةَ الرَّجُلِ أَهلَ وُدِّ أَبيه بعدَ أَن تَوَلَّى (١).

قولُه: (من قَصْدِ البِرِّ)، بيانٌ لـ«ما في ضائرِ كم»، وإنّما خصَّهُ ببِرِّ الوالِدَيْن، وهُو عامٌّ، لِا سببَقَ منَ التوصية بِهِما، وفَصَلَ قولَه: ﴿ زَيْكُمُ أَعْلَمُ ﴾ عمّا قبله للاستئناف على سبيلِ التعليل، أي: أحسِنوا إليهِما؛ لأنَّ ربَّكم أعلَمُ بها في نفوسِكم مِن قَصْدِ البِرِّ فلا تقصِّروا فيه، وابذُلوا بُهدَكم وطاقَتكم، فإنهُ يُجازيكُم على إحسانِكم، ثُم اتّجَه لهم أنْ يقولوا: نحنُ بشَرٌ رُبَّما يفرُطُ منّا فرَطاتٌ وتسبقُ هَناتٌ مِن غيرِ اختيارِ منّا في بعضِ الأوقات، فكيفَ يكونُ حالُنا؟ فقيل: ﴿ إِن تَكُونُواْ صَلِحِينَ ﴾، أي: قاصِدينَ الصَّلاح، فإنّ الله عَفور بكم.

ولّما كان قولُه: ﴿ فَإِنَّهُ مُكَانَ لِلْأَوْبِينَ غَفُورًا ﴾ جزاءً لقولِه: ﴿ إِن تَكُونُواْ صَلِحِينَ ﴾ ولم يَستقِمْ بظاهرِه أَن يكونَ مسبّبًا عنه ؛ لأنَّ الغُفرانَ يَستدعي الذنبَ، لا جرَمَ قدَّرَ ما يقتضيهِ المقامُ مِن قولِه: «ثُمّ فرَطَتْ مِنكم» إلى قولِه: «ثُمّ أُبْتُم إلى الله تعالى واستغفَرتُم منها».

قولُه: (هَنَةً). الجَوهريّ: في فُلانٍ هَناتٌ، أي: خَصلاتُ شَرٌّ، ولا يُقالُ ذلك في الخير.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٥٢)، وأبو داود (١٤٣٥)، والترمذيّ (١٩٠٣).

﴿ لِلْأَوْرِينَ ﴾: للتوابين، وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: هي في البادِرةِ تكونُ من الرَّجُلِ إلى أبيه لا يُريدُ بذلك إلّا الخير، وعن سَعيدِ بنِ المسيّب: الأوّاب: الرَّجلُ كلَّما أَذْنَبَ بادَرَ بالتَّوبة، ويَجوزُ أن يكونَ هذا عامًا لكلِّ مَن فَرَطَتْ منه جِنايةٌ ثمّ تابَ منها، ويَندَرِجُ عَنه الجاني على أبويهِ التّائبُ من جِنايَتِه؛ لورودِه على أثرِه.

[﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَى حَقَّهُ وَٱلْعِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّيِيلِ وَلَا نُبَذِرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاً إِخْوَانَ ٱلشَّيَنِطِينِ ۚ وَكَانَ ٱلشَّيْطِكُ لُورِيِهِ عَكُفُورًا ﴾ ٢٦-٢٧]

﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبِي حَقَّهُ ﴾ وصى بغيرِ الوالِدَينِ من الأقاربِ بعدَ التَّوصيةِ بها، وأن

قولُه: (﴿ لِلْأَوَّبِينَ ﴾: للتوابين)، الرّاغب: الأَوْبُ: ضَرْبٌ منَ الرُّجوع، ولا يقالُ إلّا في الحيَوانِ الذي لهُ إرادة، والرُّجوعُ عامّ، والأوّابُ كالتوّاب، وهُو الرّاجعُ إلى الله تعالى من المعاصي، وفَعَلَ الطاعات، ومنهُ قيل للتّربةِ: أَوْبةٌ (١).

قولُه: (في البادِرة). الجَوهريّ: هيَ الحِدَّةُ.

الرّاغب: يُعبَّرُ عنِ الخطأِ الذي يقَعُ عن حِدَّةٍ: بادِرةٌ، يقال: كانت مِن فُلان بَوادرُ في هذا الأمر^(٢).

قولُه: (كلُّمها أَذْنَبَ): صفةٌ للرَّجُلِ لإرادةِ الجنسيَّة^(٣) منه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ هذا عامًّا): عطفٌ على قولِه: «فرَطَتْ، أي: فَرَطَتْ هنَةٌ تؤدِّي إلى أذاهُما»، وفُسِّرتْ بقولِه: «هي البادِرةُ تكونُ منَ الرَّجُلِ إلى أبيه».

قولُه: (وصّى بغيرِ الوالِدَيْن). الأساس: وصَّيتُكَ بفُلانٍ أن تبَرَّهُ، ووَصّى الشيءَ بالشيء: وَصَلَهُ له (٤٤).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۹۷.

⁽٢) المصدر السابق، ص١١٠.

⁽٣) في (ف): «الحقيقة».

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «وصله به»، وهو الأشبه بالصواب.

يُؤتَوْا حقَّهم؛ وحَقُّهم إذا كانوا عَارِم، كالأبُوينِ والوَلَد،

قولُه: (وحقَّهم إذا كانوا محارمَ كالأبوَيْن) بعدَ قولِه: "وصّى بغيرِ الوالدَيْنِ (١) منَ الأقارب»، يوهمُ التناقُض، وكذلك قولُه: "وإن كانوا مَياسيرَ فحَقُّهم صِلتُهم بالمَودّة»، عُالفً لقولِه: "وهذا دليلٌ على أنّ المرادَ بها يؤتي ذَوي القُربى منَ الحَقِّ هُو تعهُّدُهم بالمال»، ويُمكنُ أن يقال: إن ذا القُربى مُطلَقٌ شائعٌ [فيمَن يوجدُ فيه معنى القرابة منَ الوالدَيْنِ والولَدِ وغيرِهم، فقُيِّدَ بغيرِ الوالدَيْن لعطفِ هذه التوصيةِ على التوصيةِ بالوالدَيْن، وهو المرادُ بقولِه: "وصّى بغيرِ الوالدين بعد التوصية بها".

وأمّا قولُه: «وأن يُؤتُّوا حقَّهم»، فعَطَفَ على مجموعِ قولِه بغير الوالدين من الأقارب بعدَ التوصيةِ بها.

وأمّا قولُه: «وحَقُهم»، فالضمير فيه راجعٌ إلى الأبَويْنِ وذوي القُربى؛ وكذلك حقّه مطلقٌ شائع [(٢) فيها يجبُ فيه مراعاةُ حقّ الأقرِباء من النَّفقة، والزَّكاةِ والموَدّةِ وحُسنِ المعاشَرة، فيُقيَّدُ أيضًا بالزّكاة، لعطفِ ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ على ذي القُربى، وهُو الذي عَنى بقولِه: «آتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزّكاة، وهذا دليلُ الى آخرِه.

قال الإمامُ: «آتِ ذا القُربى» مُجمَل، وليسَ فيه أنّ ذلك الحقّ ما هُوَ؟ وعندَ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا يجبُ الإنفاقُ إلّا على الوالدِ والولَدِ بقَدْرِ الحاجة، واتَّفَقوا على أنّ من لم يكنْ منَ المحارِمِ كأبناءِ العمِّ، لا حقَّ لهم إلّا المودَّةُ وحُسنُ المعاشَرة. وأمّا المسكينُ وابنُ السبيل فقد تقدَّمَ حُكمُهما في سُورةِ التّوبة (٣).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُترَكَ ﴿ذَا ٱلْقُرْبَى ﴾ و﴿حَقَّهُ ﴾ على إطلاقِهما، ويُحمَلَ ﴿ وَمَاتِ ﴾ على عُموم المجاز، لتكونَ الآيةُ منَ الجوامع، فيَدخُلُ فيه الإنفاقُ على الوالِدَيْنِ وبِرُّهما فيها دخولًا أوَّليًّا، واللهُ أعلَم.

⁽١) في (ف): «الأبوين».

⁽٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٩٣).

وفُقراءَ عاجِزينَ عن الكسب، وكانَ الرَّجُلُ مُوسِرًا: أَن يُنفِقَ عليهم عندَ أبي حنيفة، والشافعيُّ لا يَرى النَّفقةَ إلّا على الولَدِ والوالدَينِ فحَسْب؛ وإن كانوا مَياسير أو لم يكونوا مَعارِم، كأبناءِ العَمّ: فحَقُّهم صِلَتُهم بالمودّة والزِّيارةِ وحُسنِ المُعاشَرةِ والمُؤالَفةِ على السرَّاءِ والضرّاءِ والمُعاضَدةِ ونَحوِ ذلك.

﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾: يعني: وآتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزَّكاة، وهذا دَليلٌ على أنَّ المُرادَ بها يُؤتى ذَوي القَرابةِ من الحقّ: هو تَعهُّدُهم بالمال، وقيل: أرادَ بذي القُربى: أقرِباءَ رسولِ الله ﷺ.

التَّبذير: تَفريقُ المالِ فيها لا يَنبَغي، وإنفاقُه على وَجهِ الإسراف، وكانت الجاهليَّةُ

قولُه: (وفُقراءَ عاجِزينَ) عطفٌ على «مَارِمَ»، و «أن يُنفِقَ عليهم»: خبَرُ «حقُّهم».

قولُه: (وإن كانوا مَياسيرَ أو لم يكونوا مَحارمَ... فحَقَّهم): الجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «وحَقُّهم إذا كانوا مَحارِمَ»، إلى آخرِه.

قولُه: (أرادَ بِذِي القُربي: أقرِباءَ الرَّسولِ(١) عَلَيْ)، قال الإمام: ﴿ وَمَاتِ ﴾ خِطابٌ معَ مَن؟ فيهِ قولان: أحدُهما: أنهُ خِطابٌ للرسول عَلَيْ، فأُمِرَ أن يُؤتِيَ أقارِبَه الحقوقَ التي وجَبَتْ لهم في الفَيْءِ والغَنيمة، وأوجَبَ عليه أيضًا إخراجَ حقِّ المسكينِ وأبناءِ السَّبيلِ مِن هذَيْنِ المَالَيْن. وثانيهِها: أنهُ خِطابٌ للكُلِّ لدِلالةِ عطفِه على قولِه: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا ﴾ (٢).

قولُه: (التبذيرُ: تفريقُ المالِ فيها لا ينبغي). الرّاغبُ: وأصلُه إلقاءُ البَذْرِ وطَرْحُه، فاستُعيرَ لكلِّ مضيِّع لمالِه، فتبذيرُ البَذْرِ تضييعٌ في الظاهِرِ لمَن لم يعرِفْ مَالَ ما يُلقيه (٣)، قال تعالى: ﴿وَلَا نُبُذِرْ تَبَّذِيرًا ﴾ (٤).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أقرباء رسول الله»، ولعله اختصار من المؤلف رحمه الله.

⁽۲) «مفاتيح الغيب»، (۲۰: ۱۹۳).

⁽٣) في (ف): «يلقاه».

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص١١٤.

تنحرُ إِبِلَها وتتَياسَرُ عليها وتُبذِّرُ أموالها في الفَخرِ والسُّمْعة، وتَذكرُ ذلك في أشعارِها، فأمرَ اللهُ بالنفقة في وُجوهِها ممّا يُقرِّبُ منه ويُزلِف. وعن عبدِ الله: هو إنفاقُ المالِ في غيرِ حقِّه. وعن مجُاهِد: لو أنفَقَ مُدَّا في باطل: كان تَبذيرًا. وقد أنفَق بعضُهم نَفقة في خيرِ فأكثر، فقال له صاحبه: لا خيرَ في السَّرف، فقال: لا سرَفَ في الخير. وعن عبدِ الله بن عَمرو: مَرَّ رَسولُ الله عليه بسَعْدٍ وهو يتوضَّأ، فقال: «ما هذا السَّرَفُ يا سعدا» قال: أوفي الوضوءِ سَرَف؟ قال: «نَعم، وإن كنتَ على نَهرِ جار». ﴿إِخُونَ الشَّيَاطِينِ ﴾: أمثالهُم في الشَّرارة، وهي غايةُ المذمّة؛ لأنه لا شَرَّ من الشيطان. أو: هُم إخوائهُم وأصدقاؤُهم؛ لأنهم يُطيعونهم فيما يأمرُونهم به مِنَ الإسراف، أو: هُم

قولُه: (مَرَّ رسولُ الله ﷺ بسَعْدٍ وهُوَ يتوَضَّأُ) الحديثُ غرَّجٌ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بن حنبل»، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه (١).

قولُه: (أمثالهُم في الشَّرارةِ)، يريدُ أنَّ ﴿إِخُونَ ﴾ في قولِه: ﴿إِخُونَ ٱلشَّيَطِينِ ﴾ إمّا عمولٌ على معنى التشبيه، كما جاءَ في الحديثِ: «كأخي السِّرار»(٢)، أي: كمِثلِه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أمثالهم»، ولمّا كان هذا التشبيهُ مِن بابِ إلحاقِ الناقِص بالكامِل قال: «لأنهُ شَرِّ منَ الشياطين»، وإمّا مجازٌ، كما في «الأساس»: بينَ السَهاحةِ والشَّجاعةِ تَآخ، ولَقيتُه بأخي الشَّرِ، أي: بالخير، فهُو إما بمعنى الصَّديق، وذلك في الدُّنيا؛ لأنهم يُطيعونهم فيها يَأمرونهم، أو بمعنى القرين، وذلك في النَّار، وهذا وارِدٌ على الوعيدِ والتهديد، والوَجْهانِ على الذَّمِّ والتّقبيح.

قولُه: (لأنهُ لا شرَّ منَ الشّيطان)، عن بعضِهم: الأَولى: لا شرَّا؛ لأنَّ «مِن» صِلَةَ «شرَّا»، فيكونُ مُشابِهًا للمُضاف، نحوَ: لا خيرًا مِن زَيْد عندَنا.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٠٥٩)، وابن ماجه (٤٢٥)، بإسنادِ ضعيفِ لضعف حُيَّى بن عبد الله، وابن لهيعة.

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٧٣٠٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦١٣٣).

قُرَناؤهم في النّارِ على سَبيلِ الوَعيد. ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ عَكَفُورًا ﴾ فها يَنبَغي أن يُطاع؛ فإنه لا يَدْعُو إلّا إلى مِثْلِ فِعلِه، وقرأً الحسَن: (إخْوانَ الشَّيْطان).

[﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنَّهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا ثَمَيْسُورًا ﴾ ٢٨]

وإنْ أعرَضتَ عن ذي القُربى والمِسكينِ وابنِ السَّبيلِ حياءً من الرَّدِّ ﴿ فَقُل لَهُمْ فَوَلَا مَيْسُورًا ﴾ فلا تَترُكُهم غيرَ مُجابينَ إذا سَأَلوك، وكان النبيُّ ﷺ إذا سُئِلَ شيئًا وليسَ عندَه أَعْرَضَ عنِ السائل وسَكَتَ حياء. قولُه: ﴿ أَيْتِغَآهَ رَحْمَةٍ مِّن رَبِّكَ ﴾ إمّا: أن يتعَلَّق بجَوابِ الشَّرْطِ مُقدَّمًا عليه، أي: فقُل لهم قولًا سَهْلًا ليِّنًا وعِدْهُم وَعدًا جَميلًا؛ رحمةً لهم وتَطييبًا لقُلومِم؛ ﴿ أَبِينَا هَ رَحْمَةٍ مِن رَبِكَ ﴾، أي: ابتَغ رَحمة الله التي تَرجُوها برَحَتِك عليهم وإمّا: أن يتعلَّق بالشَّرط، أي: وإنْ أعرضتَ عنهم لفَقْدِ رزقِ من ربًك تَرجُو عليهم وإمّا: أن يتعلَّق بالشَّرط، أي: وإنْ أعرضتَ عنهم لفَقْدِ رزقِ من ربًك تَرجُو أن يُفتَحَ لك، فسمَّى الرِّزقَ رَحْمة؛ فَرُدَّهم رَدًّا جَميلًا، فوضعَ الابتِغاءَ مُوضِعَ الفقد؛ لأن فاقِدَ الرِّزقِ مُبتَغ له، فكان الفقدُ سَببَ الابتغاء، والابتغاءُ مُسبَّبًا عنه، فوضعَ المسبَّبَ موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾: وإنْ لم تَنفَعُهم المسبَّبَ موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾: وإنْ لم تَنفَعُهم المسبَّبَ موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾: وإنْ لم تَنفَعُهم المُسَبَّ موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَا تُعْرِضَنَ عَنْهُم ﴾ : وإنْ لم تَنفَعُهم

قولُه: (فما ينبَغي أن يُطاعَ)، يعني قولُه: «وكانَ الشيطانُ لربِّه كَفورًا» تذييلٌ للكلام، ولذلك أجراهُ بَجْرى التّعليل.

قولُه: (أي: ابتَغِ رحمةَ الله)، فسَّرَ المفعولَ له بالأمرِ ليؤذِنَ بأنهُ داخلٌ في حيِّز الجزاء، عطفٌ على «قُلْ» مِن حيثُ المعنى، فيكونُ مأمورًا بإنشاءِ القولِ الليِّن وإنشاءِ طلَبِ الرَّحمة.

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنَهُمُ ﴾: وإن لم تنفَعْهم): عطفٌ على: «وإن أعرَضْتَ عن ذي القُربى والمساكينِ وابنِ السَّبيل حياءً منَ الرَّدَّ»، وقولُه: «كنايةٌ بالإعراضِ عن ذلك» خبرُ: «أن يكونَ»، والإعراضُ عن الأوّلِ مُجرى على صراحتِه لقولِه: «أعرَضَ عن ذلك» خبرُ: «أن يكونَ»، والإعراضُ عن الأوّلِ مُجرى على صراحتِه لقولِه: ﴿ وَفَقُلُ عن السَّائلِ (١) وسَكَتَ حياءً »، ثُمّ قولُه: ﴿ أَيْتِعَاآ ٤ ﴾ على الأوّل: إمّا أن يتعلَّقَ بقولِه: ﴿ وَفَقُلُ لَمَهُ مُو وَلِهُ اللهِ عراض، وإمّا أن يتعلَّقَ بالإعراض، لَهُمُ قَولُه: «ابتَغِ رحمةَ الله»، وإمّا أن يتعلَّقَ بالإعراض،

⁽١) في (ف): «السائلين».

ولم تَرفَعْ خَصاصَتَهم لعدَم الاستِطاعة، ولا يُريدُ الإعراض بالوَجهِ كِنايةً بالإعراضِ عن ذلك؛ لأنّ مَن أبى أن يُعطِي: أعرَضَ بوَجهه. يقال: يُسِرَ الأمرُ وعُسِر، مثل: سُعِدَ الرَّجلُ ونُحِس، فهو مَفعُول. وقيل: معناه: فقُل لهم: رَزَقَنا اللهُ وإيّاكم من فَضلِه، على أنه دُعاءٌ لهم يُيسِّرُ عليهم فَقرَهُم، كان مَعناه: قولاً ذا مَيْسُور، وهو اليُسْر، أي: دُعاءً فيه يُسْر.

[﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا نَبْسُطُهَا كُلَّ ٱلْبَسَطِ فَنَقْعُدَ مَلُومًا تَحَسُورًا ﴾ [٢٩]

هذا تمثيلٌ لَمنع الشَّحيح وإعطاء المُسرِف، وأمرٌ بالاقتِصادِ الذي هو بَينَ الإسرافِ والتَّقتير. ﴿فَنَقَعُدَ مَلُومًا ﴾: فتَصيرَ مَلومًا عندَ الله؛ لأنّ المُسرِفَ غيرُ مَرضيٍّ عندَه وعندَ

وعلى أن يكونَ كنايةً يختَصُّ تعلُّقُه بالشَّرط، ويكونُ الابتغاءُ موضوعًا موضعَ عدَم الاستطاعة وضْعًا للمسبَّب موضعَ السّبَب.

قولُه: (خَصاصتهم)، الأساس: أصابتُه خَصاصةٌ: خَلَّة، واختَصَّ الرجل: اخْتَلَّ، أي: افْتَقَرَ، وسدَدْتُ خصاصة فُلان: جبَرْتُ فقْرَه.

قوله: (ولا يريدُ الإعراض) بالنّصب، عطفٌ على «أن يكونَ».

قولُه: (فَهُو مَفْعُولُ)، أي: ميسورًا، والمعنى: قُلْ لهم قَوْلًا ليّنًا، وعِدْهُم وَعْدًا جميلًا. ويجوزُ أن يُرادَ بالقولِ الميسورِ الدّعاءُ لهم باليُسر، أي: يَذْكُرُ فيه معنى اليُسرِ وما أشبهَه مِثْل: أغناكُم الله ورزقنا اللهُ وإيّاكم، فعلى هذا يكونُ مصدرًا، وإليهِ الإشارةُ بقوله: قولًا ذا ميسور، وهو اليُسْر.

قولُه: (تمثيلٌ لمَنْعِ الشَّحيحِ وإعطاءِ المُسرِف) مثَّلَ حالَ مَن يَمنَعُ لشُحِّهِ بحالِ مَن يدُهُ مغلولةٌ إلى عنُقِه، فلا يَقدِرُ على شيء منَ التصرُّفِ، وحالَ مَن يُسرِفُ بحالِ مَن بسَطَ كَفَّهُ كلَّ البَسْطِ فلا يَثبُتُ شيءٌ في كفِّه، ثُمَّ استعمَلَ ألفاظَ الممثَّلِ بهِ في الممثَّل. الناس، يقولُ المُحتاج: أعطى فُلانًا وحَرَمَني، ويقولُ المُستغني: ما يُحسِنُ تَدبيرَ أمرِ المعيشة، وعند نَفسِك: إذا احتَجتَ فندِمْتَ على ما فَعلْت، ﴿ فَعَسُورًا ﴾: مُنقَطَعًا لمر المعيشة، وعند نَفسِك: إذا احتَجتَ فندِمْتَ على ما فَعلْت، ﴿ فَعَسُورًا ﴾: مُنقَطَعًا بك لا شيءَ عندَك، مِن: حَسَرَه السَّفَر؛ إذا بَلغَ منه، وحَسَرَه بالمسألة. وعن جابر: بَيْنا رَسولُ الله عَلَيْ جالِسٌ أتاه صبيٌّ فقال: إنّ أمّي تَسْتَكسِيكَ دِرعًا، فقال: (مِن ساعةٍ إلى ساعةٍ يَظهر، فعُدْ إلينا)، فذَهبَ إلى أُمّهِ فقالَتْ له: قُل له: إنّ أُمّي تَستَكسيكَ الدِّرعَ

قولُه: (وعندَ نفسِك إذا احتَجْتَ): معطوفٌ على قولِه: «عندَ الله»(١)، أي: هُو مَلومٌ عندَ الله لأنهُ غيرُ راضٍ عنه، ومَلومٌ عندَ الناسِ، الفقيرُ يَلومُه ويقولُ: أعطى فلانًا وحرَمَني، والغنيُّ يقول: ما تُحُسِنُ تدبيرَ المعيشةِ، ومَلومٌ عندَ نفْسِه: إذا احتاجَ نَدِمَ على ما فعَلَ، والحاصلُ أنّ ﴿مَلُومًا ﴾ قُطِعَ عن مُتعلَّقِه ليُعلَمَ التقديرُ.

الرّاغب: اللَّوم: عَذْلُ الإنسانِ بنسبتِه إلى ما فيه لَوْم، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦]، ذكرَ اللَّومَ تنبيهًا على أنهُ إذا لم يُلاموا لم يفعل بهم ما فوقَ اللوم، ورجلٌ لُومَةٌ: يلومُ النّاسَ، ولُومَةٌ: يَلومُه الناسُ (٢)، واللائمةُ: الأمرُ يُلامُ عليه الإنسان (٣).

قولُه: (مُنقطَعًا بكَ)، انقُطِعَ بالمسافر، على بناءِ المفعول: إذا أُعطِبَتْ دابّتُه أو نفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به مِثلُه في «الأساس».

قولُه: (إذا بَلَغَ منهُ)، يقال: بلَغَ منهُ المرض، أي: أثَّرَ فيه تأثيرًا بليغًا.

قولُه: (وحَسَرَهُ)، الجَوهريّ: حسَرَ البعيرُ يَحْسُرُ حسورًا: أعْياه، وحسَرتُه أنا حِسْرًا، يتَعدّى ولا يتعدّى.

قولُه: (مِن ساعة إلى ساعة)، قيل: مِن: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: أخِّرْ سُؤالَكَ مِن ساعة ليس لنا فيها دِرعٌ إلى ساعة يَظهرُ لنا دِرع. ودِرعُ المرأة: قميصُها، ويُمكنُ أن يتَعلَّقَ بقولِه: يَظهَر.

⁽١) في (ط): «عند الناس».

⁽٢) قوله: «يلوم الناسَ» سقط من (ح)، وكذا قوله: «يلومُه الناس».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٧٥١.

⁽٤) وهي المسافةُ يقطعها المسافر. ووقع في (ف): «وَطَنِه»، وفي(ط): «طيه».

الذي عليك، فدَخلَ دارَهُ ونَزعَ قميصَه وأعطاهُ وقَعَدَ عُرْيانًا، وأذّنَ بلالٌ وانتظَرُوا فلم يَخرُج للصّلاة. وقيل: أعطى الأقرعَ بنَ حابِسٍ مئةً من الإبِل وعُيَينة بَنَ حِصْن، فجاءَ

قلتُ: يُمكنُ أن يقال: إنهُ لمّا طلَبَ الدِّرعَ قال ﷺ: مطلوبُك لا يَحضُرنا الآنَ، لكنْ نترقَّبُه ونَرْجو حصُولَه وظهورَه مِن ساعةٍ إلى ساعة، ويَنطبقُ على هذا معنى قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱلْبِتَغَاّةَ رَحْمَةِ مِّن رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا ﴾، وبهذا اقتدى الفضلُ (١) حينَ أجابَ عن سؤالِ سائل: أكرَهُ أن أقولَ: نعم، فأكونَ ضامِنًا، أو لا، فأكونَ مُؤْيِسًا، ولكنْ ننظرُ فيسهلُ اللهُ.

وروايةُ ابنِ عبدِ البَرِّ: قال رسولُ الله ﷺ: «اذهَبوا فاقطَعوا عني لسانَه»، فأعطَوهُ حتى في في الله على الله ع

النّهاية: العُبيَدُ بضم العَيْنِ وفَتْحِ الباءِ الموحَّدة ـ: اسمُ فرَس العبّاس بنِ مِرْداسٍ السُّلَميِّ. ومعنى: «اقطَعوا عنّي لسانَه»: أعطُوه حتّى يسكُت، فكنّى بالقَطْعِ عنِ السُّكوت، ومنهُ أتاهُ رجُلُ فقال: إنّي شاعر، فقال: يا بلال، اقطَعْ لسانَه، فأعطاهُ أربعينَ درهمًا (٤). قالَ الخطّابيُّ: يُشبِهُ أن يكونَ هذا ممّن لهُ حَتَّ في بيتِ المال، كابنِ السَّبيلِ وغيرِه، فتعرَّضَ لهُ بالشَّعر فأعطاهُ لحقه أو لحاجتِه، لا لشِعرِه.

⁽١) يعني الفضل بن يحيى البرمكيّ، كبير الوزراء في عصر هارون الرشيد، كان عاقلًا حكيمًا.

⁽٢) أخرجَهُ مسلم (١٠٦٠)، وبنحوه البخاريّ (٣١٥٠).

⁽٣) «الاستيعاب» (٢: ٨١٨).

⁽٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٤١).

عبَّاسُ بنُ مِرْداس، وأنشَأَ يقول:

ــدِ بَيـنَ عُـــيَنةَ والأقرَعِ يَفُوقانِ جَـدِّيَ فــي مَجمَــعِ ومَنْ تَضَعِ اليَــومَ لا يُرفَعِ

أَتَّجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْ بَ العُبَيْدِ وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ ومَا كُنتُ دونَ امرئ مِنهُما

فقال: «يا أبا بكر، اقطع لسانَه عنّي، أعطِه مئةً من الإبل»؛ فنزلَتْ.

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ عَنِيزًا بَصِيرًا ﴾ ٣٠]

ثُمَّ سلَّى رَسُولَ الله ﷺ عمّا كانَ يَرهَقُه من الإضاقة، بأنَّ ذلك ليسَ لهوانٍ منك

قولُه: (يَرهَقُه مِنَ الإضافة)، أي: يَغْشاهُ، النّهاية: أرهَقني فلانٌ إِنْمًا حتَى رَهِقْتُه، أي: حَلَّني إِنْمًا حتّى حملته له، جعَلَ قولَه: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ ﴾ تعليلًا له لقولِه: ﴿ وَإِمّا تُعْرِضَنَ عَنهُمُ ٱبْتِغَلّة رَحْمَةٍ مِن رَبّكَ تَرْجُوهَا ﴾، يعني: إن أعرَضْتَ عن العُفاةِ لفَقْدِ رَزِقٍ مِن ربّك تَرْجو أن يَفتَحَ لكَ ﴿ فَقُل لَهُمْ قَوْلاً مَيْسُورًا ﴾ ولا تهتم بذلك، فإن ذلك ليسَ لهوانٍ منك عليه، ولكن بيدِ الله مقاليدُ الرِّزق، وهُو يَقبِضُ ويَبسُطُ كيف يشاءُ، وحكمتُه تابعة (١) لشيئتِه، لا بالعكس كها قال، ففَوض الأمرَ إليه، فيكونُ قولُه: ﴿ وَلاَ يَعْمَلُ يَدَكَ مَعْلُولَةٌ إِلَى عُنْقِكَ وَلاَ نَسْطُهاكا كُلُّ ٱلْبَسْطِ ﴾ معترضة تأكيدًا لمعنى ما يقتضيه حكمةُ الله من القبض والبَسْطِ والقَبْض والبَسْط والقَبْض على الوجهِ الثالث، وهُو أن يُرادَ بالنّهي عن البَسْط والقَبْض الأمرُ بالاقتصاد، على الوجههْنِ الآخرَيْن، تعليلٌ للأمرِ بالاقتصاد، وعلى الوجهِ الثاني التعليلُ خالفٌ لِمها ينبغي أن يفعلهُ العبد، يعني: البَسْطُ المُفرطُ والقَبْض وعلى الفرط والقبض وعلى الشه تعالى من البسط المفرط والقبض المفرط والقبض المفرط عتَصٌ بالله تعالى من البسط المفرط والقبض المفرط في الوَجه مَا بسَطَ الله تعالى وقبَضَ، وأمعنتُم المفرط في الفرط والمتنّوا بسُنّية. المنظر فيه وجَدتُمُوهُ مقتصِدًا، فاقتَصِدوا واستنّوا بسُنيّه.

⁽١) في (ف): «بالغة».

⁽٢) من قوله: «وعلى الوجه الثاني التعليل» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) قوله: «من البسط المفرط والقبض المفرط» سقط من (ح) و(ط).

عليه، ولا لبُخلِ به عليك، ولكن لأنّ مَشيئته في بَسْطِ الأرزاقِ وقَدْرِها تابعةٌ للحِكمةِ والمصلحة. ويجوزُ أن يريدَ أنّ البَسْطَ والقَبضَ إنّها هما من أمرِ الله الذي الخزائنُ في يَدِه، فأمّا العَبيدُ فعليهم أن يَقتَصِدوا، ويُحتملُ أنه عزَّ وعَلا بَسطَ لِعبادِه أو قبض، فإنه يُراعي أوسَطَ الحالين، لا يَبلُغُ بالمَبسوطِ له غاية مُرادِه، ولا بالمَقبوضِ عليه أقصى مكروهِه، فاستنُّوا بسُنَّتِه.

[﴿ وَلَا نَقْنُلُوٓ ٱلْوَلَدَكُمُ خَشْيَةَ إِمْلَقِ عَنْ نَرَزُقُهُمْ وَإِيَّاكُوۤ ۚ إِنَّ قَنْلَهُمْ كَانَخِطْنَا كَبِيرًا ﴾

قتْلُهم أولادَهم: هو وَأَدُهم بناتِهم، كانوا يَئدونهنَّ خَشيةَ الفاقة؛ وهيَ الإملاق، فنَهاهُمُ اللهُ وضَمِنَ لهم أرزاقَهم، وقُرِئ: (خِشية) بكسرِ الخاء، وقُرِئ: ﴿خِطْئَا ﴾؛ وهُو الإثم، يُقال: خَطِئَ خِطْئًا، كـ ﴿أَثِمَ إِثمًا ﴾، و(خَطأً)؛ وهو: ضِدُّ الصَّواب، اسمٌ مِن: أخطأً. وقيل: هو والخِطء كالحَذرِ والحِذر، و(خِطاءً) بالكسرِ والمَد، و(خَطاءً) بالفَتحِ والمدّ، و(خَطاءً) بالفَتح وحَذفِ الهمزة والمدّ، و(خَطأنًا) بالفَتح والسُّكون. وعَنِ الحسن: (خَطًا) بالفَتح وحَذفِ الهمزة كالخَب، وعن أبي رَجاء: بكسرِ الخاءِ غير مَهْموز.

قولُه: (و ﴿خِطاءٌ ، بالكسرِ والمَدِّ)، قالَ أبو عليٍّ: قرَأَها ابنُ كثير، ويَحتمِلُ أن يكونَ مصدرَ ﴿خاطَأً »، وإن لم يُسمَعْ. قالَ أبو عُبيد: هُو من قولِهِم:

تخاطأتِ النَّبلُ أحشاءَهُ(١)

يدُلُّ على خاطاً؛ لأنَّ تفاعَلَ مُطاوعُ فاعَلَ، وقرَأَ ابنُ عامِر: •خَطاً» بفَتحِ الخاءِ والطَّاءِ مِن غيرِ مَدُّ^(٢)، وقرَأَ الباقونَ: ﴿ خِطْئًا ﴾ بكسِر الخاءِ وسكونِ الطَّاءِ وقَصْرِها.

قولُه: (أَن تَغْصِبَ على غيرك امرأته). الأساس: غُصِبَ على عَقْلِه، واغْتُصِبَتْ فلانةُ نفْسَها: جُومِعتَ مقهورةً.

⁽١) البيتُ لأوفى ابن مطرِ المازنيِّ كما في «الحجّةِ» لأبي عليّ الفارسي (٥: ٩٦).

⁽٢) قوله: "وقرأ ابن عامر: "خَطَأً" بفتح الخاء والطاء من غير مدٌّ" سقط من (ح).

[﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَةُ إِنَّهُ كَانَ فَنحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ ٣٢]

﴿ فَاحِشَةً ﴾: قبيحة زائدةً على حَدِّ القُبح، ﴿ وَسَآ ءَسَبِيلًا ﴾: وبِئسَ طَريقًا طريقُه، وهو أن تَغصِبَ على غَيرِك امرأته أو أختَه أو بِنتَه من غيرِ سبَب، والسَّببُ مُمكِن؛ وهو الصِّهْرُ الذي شَرَعَه الله.

[﴿ وَلَا نَقْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَن قُئِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ عَلَىٰ الْوَلِيِّهِ عَلَىٰ الْوَلِيِّهِ عَلَىٰ الْوَلِيِّهِ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

﴿ إِلَّا بِٱلْحَقِ ﴾: إلّا بإحدى ثلاث: إلّا بأن تكفُر، أو تقتُلَ مُؤمِنًا عَمْدًا، أو تَزْنَي بعدَ إحْصان. ﴿ مَظْلُومًا ﴾: غيرَ راكبِ واحدةً منهنّ. ﴿ لَوَلِيّهِ ، ﴾ الذي بَينه وبَينه قرابةٌ تُوجِبُ المطالبة بدَمِه، فإن لم يكن له وليٌّ فالسُّلطانُ وليُّه. ﴿ سُلطَننًا ﴾: تسلُّطًا على القاتِلِ في الاقتِصاصِ منه، أو: حُجّة يَثِبُ بها عليه. ﴿ فَلَا يُسُرِف ﴾ الضَّميرُ للوَليّ، أي: فلا يَقتُلْ غيرَ القاتل، ولا اثنينِ والقاتِلُ واحِد، كعادةِ الجاهِليّة؛ كان إذا قُتِل منهم واحِدٌ قَتَلُ بُجَيْر بنَ الحارثِ بنِ عبّاد:

قولُه: (إلّا بإحدى ثلاثٍ)، يريدُ الحديثَ الذي رَواهُ عبدُ الله بنُ مسعود: «لا يجِلُّ دَمُ اللهِ عَلَى مسلم يشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وأنّي رسولُ الله إلّا بإحدى ثلاثٍ (١): النّفْسُ بالنّفْس، والثّيّبُ الزّاني، والمُفارِقُ لدِينِه التارِكُ للجهاعة»، أخرجَهُ الشيخانِ والتّرمِذيُّ وأبو داودَ والنّسائيُّ (١).

قولُه: (حتّى قال مُهَلهِلٌ حينَ قتَلَ بُجَيْرَ بنَ الحارث) قصّتُه سبَقت في «البقرة» عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] مستقصى.

⁽١) من قوله: «يريد الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود» إلى هنا سقط من (ح).

⁽۲) أخرجه البخاريّ (۱۸۷۸)، ومسلم (۱۶۷۱)، وأبو داود (۴۳۵۲)، والترمذيّ (۱٤۰۲)، والنسائيّ (۲: ۱۶۰).

بُؤ بشِسْعِ نَعلِ كُلِّيب، وقال:

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كُلَيْبٍ غُرَّهُ حَتَّى يَنالَ القَتلُ آلَ مُرَّهُ

وكانوا يَقتُلون غيرَ القاتلِ إذا لم يكن بَواء. وقيل: الإسراف: المُثلة، وقرأ أبو مُسلم صاحب الدولة: (فلا يُسرِفُ) بالرَّفعِ على أنه خَبرٌ في مَعنى الأمر، وفيه مُبالَغةٌ ليسَتْ في الأمر. وعن مُجاهِد: أنَّ الضميرَ للقاتِلِ الأوّل.

قولُه: (بُو بشِسْعِ)(١). الأساس: باءَ فلانٌ بفُلان: صارَ كُفْؤًا له، وأَبَأْتُ فُلانًا بفلان: قَتَلْته به، يعني: قُم مقامَ شِسْعِه، فإنّك لستَ كُفْؤًا له.

قولُه: (كُلُّ قَتيلٍ فِي كُلَيْبٍ خُرَّه)، الغُرَّةُ: مَن يُفدى به في قَتْلِ الجَنين، عبدًا كان أو أمَةً، المعنى: كلُّ قتيلٍ يُقتَلُ فِداءً لكُلِّيب كَلا فِداءَ؛ لأنهُ لا يُساويه.

قولُه: («فلا يُسْرِفُ» بالرَّفْع)، قالَ ابنُ جِنّي: رُفِعَ هذا على لفظِ الخبر، بمعنى الأمرِ، كقولِم: يَرحَمُ اللهُ زيدًا، ويَجوزُ أن يكونَ معناهُ دونَ الأمر، أي: ينبغي أن لا يُسرِفَ، وعليه قولُه:

على الحَكَمِ المَّاتِيِّ يومًا إذا قَضى قَضيَّـــتَه أَلَّا يَجــورَ ويَقصِدُ فَرَفَعَهُ على الاستثناف، ومعناه: أن يَقصِدَ^(٢).

قولُه: (وعن مُجاهدٍ أنَّ الضّميرَ للقائلِ الأوّل)، عطفٌ على قولِه: «الضَّميرُ للوَلِيّ» المعنى: لا يُسرِفِ القاتلُ في القَتْلِ بأنْ يَقتُلَ مَن لا يجِقُّ قَتْلُه فيُقتَلَ، فيكونُ قد أُسرَفَ في الفَتْل، حيثُ كانَ سببًا لهلاكِ نفسِه وهلاكِ غيرِه، وفي الارتداعِ سلامةُ نفْسِه وسَلامةُ نفسِ الغَيْر، ففيه لَحةٌ من معنى قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾، وعلى هذا الضميرُ في

⁽١) وهو السير الذي يُصلَحُ به النَّعلُ.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٢٠) والبيت المذكور لأبي اللحّام التغلبيّ، من شعراء الجاهليّة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٣١).

وقُرِئ: (فلا تُسْرِفُ) على خِطابِ الوَلِيِّ أو قاتلِ المظلوم، وفي قراءة أبيّ: (فلا تُسرِفُوا) رَدَّه على: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا ﴾. ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴾ الضميرُ إمّا للوَليّ، يعني: حَسْبُه أنّ الله قد نَصرَه بأنْ أو جَبَ له القِصاصَ فلا يَستَزِد على ذلك، وبأنّ الله قد نَصرَه بمَعونَة السُّلطانِ وبإظهارِ المؤمنينَ على استيفاءِ الحقّ، فلا يَبغِ ما وراءَ حقِّه، وإمّا للمَظلوم؛ لأنّ الله ناصِرُه حيثُ أو جَبَ القِصاصَ بقتلِه، ويَنصرُه في الآخِرةِ بالثواب، وإمّا للذي يقتلُه الوليُّ بغيرِ حقِّ ويُسرِفُ في قَتلِه، فإنه منصورٌ بإيجابِ القِصاصِ على المُسرِف.

[﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهَدِّ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْنُولًا ﴾ ٣٤]

﴿ بِٱلْتِي هِى آخْسَنُ ﴾: بالخصلةِ أو الطَّريقةِ التي هيَ أحسَن؛ وهيَ حفظُه عليه وتَثميرُه ﴿ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَاكَ مَسْتُولًا ﴾ أي: مَطلوباً يُطلَبُ من العاهِدِ أن لا يضيِّعَه ويَفي

قولِه: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴾ للمقتول، أي: لا يُسرِفِ القاتلُ المُبتدِئُ (١)؛ لأنَّ مَن قُتِلَ مظلومًا كان منصُورًا بأنْ يَقتَصَّ له وَليُّه أو السُّلطانُ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فلا تُسرِفْ» على خِطابِ الوليِّ): حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء (٢).

قولُه: (﴿إِنَّ ٱلْعَهَّدَكَاكَ مَسْتُولًا ﴾، أي: مطلوبًا، يُطلَبُ منَ المُعاهَد أن لا يُضيِّعَه ويَفيَ به)، الانتصاف: هذا التأويلُ أرجَحُ، ويُحذَفُ الجارُّ والمجرورُ الذي هُو (عنهُ) تخفيفًا كها جاءَ في قولِه: ﴿كُلُّ أُولَاَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾، ويُعضِّدُ سُؤالَ العهدِ على وَجْهِ التمثيلِ وقوفُ الرَّحِم بينَ يدَي الله وسؤالهُا عمَّنْ وصَلَها أو قَطَعَها في الحديثِ الصَّحيح (٣).

وقلتُ: الثاني أبلَغُ عندَ أربابِ البلاغةِ وفُرسانِ الطِّراد، وكان تَرْكُ (عنهُ) هنا دونَ الآيةِ

⁽١) في (ف): «المُتَعدِّى».

⁽٢) والفاء مجزومةً في القراءتين. انظر: «معاني القراءات» للأزهريّ، ص٢٥٦.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٦٥).

ويجوزُ أن يكونَ تخييلاً، كأنه يُقالُ للعَهد: لمَ نُكِثْت؟ وهلّا وُفِيَ بك! تَبْكيتًا للنّاكِث، كما يُقالُ للمَوْ وُدة: ﴿بِأَيَ ذَنْ مِأْكِ ذَنْ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

[﴿ وَأَوْفُوا ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِٱلْقِسْطَاسِٱلْمُسْتَقِيمِ ذَالِكَ خَيْرٌ وَٱحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ ٣٥]

وقُرِئ: ﴿ بِٱلْقِسَطَاسِ ﴾ بالضّمّ والكسر، وهو: القَرَسْطُون. وقيل: كُلُّ ميزانٍ صَغْرَ أُو كَبُرَ من مَوازينِ الدَّراهمِ وغيرِها. ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾: وأحسَنُ عاقبة، وهو تَفْعيل، مِن: آلَ؛ إذا رَجَع، وهو: ما يَؤولُ إليه.

المُستشهَدِ به دليلًا عليه، والحديثُ المذكور، وسؤالُ المُوْءودةِ مُعاضِدَيْنِ له.

قوله: (ويجوز أن يكون تخييلًا) أي: المسؤول، فحينئذ يكون «العهد» استعارةً مكنية، و﴿مَسْعُولًا ﴾ استعارةً تخييلية، شُبِّه العهدُ المنكوثُ بإنسانٍ ظُلِم عليه تشبيهًا بليغًا، وتُوهِّمَ أَنه هو، ثم أُطلقَ اسمُ المشبّه على المشبّه به، ثم خُيِّلَ للمُشبَّه ما يُلازم المُشبَّة به من السُّؤالِ عنه تعريضًا، فقيل له: لِمَ نكثت.

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ) على تقديرِ السؤالِ على التَّبكيت، بأنْ يُقالَ: لمَ نكْثت العهد؟ فعلى هذا يكون الإسناد مجازيًّا، وعلى الأوّل ليسَ في الكلامِ توبيخٌ، وعلى الثاني: توبيخٌ على سبيلِ التعريض به. وعلى الثالث: توبيخٌ على التصريح.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿يَالْقِسْطَاسِ﴾): حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿يَالْقِسْطَاسِ﴾ هنا وفي «الشُّعَراء»: بكسرِ القاف، والباقونَ بضمِّها(١).

الرّاغبُ: القِسْطاسُ يُعبَّرُ به عن العَدالة، كما يُعبَّرُ بالميزانِ عنها(٢)، قال تعالى: ﴿وَزِنُّواْ يِٱلْقِسَطَاسِٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥](٣).

⁽١) قالَ الأزهري: وهما لغتان معروفتان. انظر: «معاني القرآن»، ص٢٥٧.

⁽٢) في (ف): «بها».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص ٢٧٠.

[﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُوَّادَ كُلُّ أُوْلَتِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ ٣٦]

﴿ وَلَا نَقْفُ ﴾ ولا تتبع. وقُرئ: (ولا تَقُفْ)، يُقال: قَفا أثرَه وقافَه، ومنه: القافة، يعني: ولا تكن في اتباعِكَ ما لا عِلمَ لكَ به من قولٍ أو فعل، كمَن يتبع مَسلكًا لا يدري أنه يُوصِلُه إلى مَقصَدِه فهو ضالّ، والمراد: النَّهيُ عن أن يقولَ الرَّجُلُ ما لا يعلم، وأن يعمَلَ بها لا يعلم، ويَدخُلُ فيه النَّهيُ عن التَّقليدِ دُخولًا ظاهرًا؛ لأنه اتباعٌ ليعلم، وأن يعمَلَ بها لا يعلم، ويَدخُلُ فيه النَّهيُ عن التَّقليدِ دُخولًا ظاهرًا؛ لأنه اتباعٌ ليعلم، وأن يعمَلَ بها لا يعلم، وعن ابنِ الحنفيّة: شهادةُ الزُّور، وعن الحسن: لا ليها لا يُعلَم صحَّتُه من فسادِه. وعن ابنِ الحنفيّة: شهادةُ الزُّور، وعن الحسن: لا تقف أخاك المسلمَ إذا مرَّ بك، فتقول: هذا يفعَلُ كذا، ورأيتُه يَفعَل، وسَمِعتُه، ولم تَر ولم تَسمَع. وقيل: القَفْوُ شَبيهٌ بالعَضيهة، ومنه الحديث: «مَن قَفا مُؤمِنًا بها ليس فيه حَبسَهُ اللهُ في ردغة الخبال حتّى يأتيَ بالمخرَج» وأنشَد:

قولُه: (القافة). النِّهاية: القائفُ: الذي يَتتَبَّعُ الآثارَ ويَعرِفُ شَبَهَ الرَّجُل بأخيه وأبيه، والجَمْعُ: القافةُ.

قولُه: (شَبيةٌ بالعضيهةِ). الجوهريّ: هي البَهيتةُ، وهِي الإفكُ والبُهتان.

قولُه: (رَدْغَةُ الخَبال)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ، عن يحيى بن راشِد: «مَن قال في مؤمنِ ما ليسَ فيه أسكنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الحَبالِ حتّى يخرُجَ ممّا قال»(١).

النِّهاية: ومنهُ حديثُ حسّانَ بنِ عطيّة: «مَن قَفا مُؤمنًا بها ليسَ فيه وَقفَهُ اللهُ في رَدْغةِ الحَبال»(٢).

جاءَ في تفسيرِها: أنَّها عُصارةُ أهلِ النَّار^(٣)، والرَّدْغةُ بسُكونِ الدَّالِ وفَتْحِها: طينٌ

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۵۹۹)، والحاكم في «المستدرك» (۲: ۲۷)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٦: ٨٢)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد» (٥٣٨٥).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٥٤٤)، وابن ماجه (٢٣٢٠) وغيرهما بإسناد حسن.

⁽٣) في (ف): «الفساد».

بَهِنَّ الْحَيَاءُ لا يُشِعْنَ التَّقافِيا

ومِثلُ الدُّمى شُمُّ العَرانينِ ساكِنٌ أى: التَّقاذُف، وقال الكُمَيت:

ولا أرمِي البَرِيُّ بغَيرِ ذَنبِ ولا أقفُو الحَواصِنَ إنْ قُفِينا

وقدِ استدل به مبطل الاجتهاد، ولم يَصِح؛ لأنّ ذلك نَوعٌ من العِلم، فقد أقامَ الشرعُ غالبَ الظّنِّ مَقامَ العِلم، وأَمرَ بالعَملِ به، ﴿أُولَكِيكَ ﴾: إشارةٌ إلى السّمعِ والبَصَرِ والفُؤاد، كقَولِه:

والعَيشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيّام

ووَحلٌ كثير، وفي الحديث: «إنّ الحَبالَ: عُصارةُ أهلِ النّار»، وهُو في الأصل: الفَسادُ، وقولُه: «حتّى يَخرُجَ مّا قال» أي: يَحَرُجَ مِن عهدةِ قوله، يريدُ، واللهُ أعلَم: أنه يَحمِلُ عليه مِن ذنوبِ المُغتابِ فيُعذَّبُ في النارِ على مقدارِه، ثُمّ يَحْرُجُ منها.

قُولُه: (ومِثلُ اللَّمَى)، البيت (١). الدُّمَى: جُمَعُ دُمْية، وهي: الصُّنُمُ والصُّورُ المنقوشةُ، والشَّمَمُ: ارتفاعُ الأَنْف، وشُمَّ العَرانين: كِنايةٌ عن التكبُّر، لا يُشِعْنَ، أي: لا يُظهِرْنَ، التقافيا، أي: التقاذُف. الأساس: يقال: وما لكَ تقْفو صاحبَك؟ أي: تقذِفُه، وإيّاك والقَفْو، وما هَجا فلانٌ ولا قَفا. يَصِفُ جماعةً منَ النِّساءِ بالجَمالِ والتكبُّرِ والحَياء، وصَوْنِ لسانِهنَّ عنِ القَذْفِ، مِثله قول حسّانَ في أمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها:

حَصانٌ رزانٌ ما تُزنَّ برِيبةٍ وتُصبِحُ غَرْثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ (٢) قولُه: (ولا أَرْمي) البيت، الحواصِنُ: النِّساءُ العَفائفُ، قُفينا: أصلُه قُفينَ.

قوله: (والعَيشُ بعدَ أولئك الأيّام)^(٣)، أوّلُه:

ذُمَّ المنازِلِ بعدَ منزلةِ اللَّوى

⁽١) للنابغة الجعدي.

⁽۲) «ديوان حسّان» (۱: ۲۹۲).

⁽٣) البيت لجرير في «ديوانه»، ص٦١٣.

و ﴿عَنْهُ ﴾ في مَوضِع الرَّفع بالفاعليّة، أي: كلُّ واحدٍ منها كانَ مَسؤولًا عنه، فمَسؤول: مُسنَدُّ إلى الجارِّ والمجرور، كالمَغَضوبِ في قوله: ﴿عَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، يُقالُ

ذُمِّ: أمرٌ أي: العيشةُ الطيِّبةُ: ما مضى بمنزلةِ اللِّوى، وما سِوى ذلك مذمومٌ في جَنْبِه.

والغرَضُ منَ الاستشهادِ أنَّ لفظةَ: أُولاءِ ليست مخصوصةٌ بالعُقلاء، بل تقعُ على جماعة (١) الرِّجالِ والنِّساءِ والحيوانِ والجَهادِ والأعراض، قال الكواشيُّ: «أولئك»: غالب لمَن يعقِلُ، وقال القاضي: الأصل (٢): كلُّ هذه الأعضاء، فأجراها مُجْرى العُقلاء، لمَّا كانت مسؤولةٌ عن أحوالها شاهدةً على صاحبِها، أو إنّ «أُولاءِ» وإنْ غلَبَ في العُقلاءِ لكنهُ مِن حيثُ إنه اسمُ جَمْع لـ «ذا» وهُو يعُمُّ القَبيلينِ، جاءَ لغيرِهم (٣).

قولُه: (فمسؤولٌ: مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور)، قال أبو البقاء: ما ذكرَهُ الزخشَريُّ غَلَط؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ يُقامُ مقامَ الفاعل إذا تقدَّمَ الفعل، أو ما يقومُ مَقامَه، فأمّا إذا تأخّرَ فلا يَصِحُّ ذلك فيه؛ لأنّ الاسم إذا تقدَّمَ على الفعل صارَ مبتداً، وحرفُ الجرِّ إذا كانَ لازمًا مبتدًا لا يكونُ مبتداً، ونظيرُه قولُك: بزيد انطلِق، ويَدُلُّك على ذلك أنّك لو ثنيّتَ لم تقُلُ: بالزَّيدَيْنِ انظلِقا، ولكن تصحيحَ المسألةِ أن يُجعَلَ الضَّميرُ في «مسؤول» للمصدر، فيكونُ (عنهُ) في موضع نَصْبِ كما يُقدَّرُ في قولِك: بزيد انطلِقُ (٤).

وقالَ صاحبُ «التقريب»: وإنّها جازَ تقديمُه مع أنهُ فاعلٌ لَـمْحًا لأصالةِ ظرفيّتِه لا لعروضِ فاعليتِه، ولأنّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ لالتباسِه بالمبتدأِ ولا التباسَ هاهنا؛ ولأنهُ ليسَ بفاعلِ حقيقةً، وجازَ أن يكونَ فاعلُه ضميرَ كلّ لحَذْفِ المضاف، أي: كان مسؤولًا صاحبُها عنهُ. وجازَ أن تكونَ مرفوعةَ المصدَر، وهُو السؤالُ. سألَ ابنُ جِنّي أبا عليٍّ عن قولِهم: فيك يُرغَبُ فقال: المصدر، أي: فيك يَرغَبُ فيك يُرغَبُ

⁽١) في (ف): ﴿ جُمُلةٍ ﴾.

⁽٢) في (ف): «أي».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤٥).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢١).

للإنسان: لِمَ سَمِعتَ ما لَم يَحَلَّ لك سماعُه؟ ولِمَ نَظرتَ إلى ما لَمْ يَحِلَّ لك النظرُ إليه؟ ولِم عَزَمتَ على ما لَم يَحَلَّ لك العَزمُ عليه؟ وقُرئ: (والفواد) بفَتحِ النظرُ إليه؟ والراو، قُلِبَتِ الهمزةُ واوًا بعدَ الضَّمّةِ في الفُؤاد، ثُمَّ استُصحِبَ القلبُ معَ الفَتح.

[﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۚ إِنَّكَ لَن تَغْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا * كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيْئُهُ عِندَرَيْكِ مَكْرُوهًا ﴾ ٣٧-٣٨]

﴿مَرَحًا ﴾: حال، أي: ذا مَرَح.

الرّاغبُ، وفيك: ظُرْفٌ لا فاعل(١).

وفي «شرح ابنِ المُعطي^(٢) في الألفيّة»: إن كان مفعولُ المجهولِ جارًّا ومجرورًا فلا يتَقدَّمُ على الفعل؛ لأنهُ لو تقَدَّمَ اشتغَلَ الفعلُ بضميرِه، ولا يُمكِنُ جَعْلُه مبتدًا لأَجْلِ حرفِ الجُرِّ. ومنهم مَن أجازَ محتَجًّا بهذه الآية؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه مفعولٌ في المعنى.

قولُه: (وقُرِئَ: «والفَوَادَ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأَها الجِرَّاحُ (٣): «والبَصَرَ والفَوَاد»، وأنكرَ أبو حاتم فَتْح الفاء ولم يذكُرْ هو ولا ابنُ مُجاهدِ الهَمْزَ ولا تَرْكَه، وقد يجوزُ ترْكُ الهَمْزِ معَ فَتْحِ الفاء، كأنهُ كان: ﴿ٱلْفُؤَادُ ﴾ بضمِّها والهَمْزِ ثُمَّ خُفِّفت، فخَلُصت في اللَّفظِ واوًا، وفَتِحَتِ الفاء، كأنهُ كان: ﴿ٱلْفُظِ واوًا، وفَتِحَتِ الفاءُ على ما في ذلك فبقِيتْ واوًا (٤).

⁽١) انظره بنحوه في «المحتسب» (٢: ٣٤٣) من غير ذِكْرِ أبي عليٌّ.

⁽٢) يعني الإمام النحويَّ زين الدين أبا الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي الحنفي الشهير بابن مُعْطِ (ت ١٩٨هـ) صاحب «الألفية» في النحو، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩٧)، و «سير النبلاء» (٢: ٣٢٤).

⁽٣) ابن عبد الله الحكمي، (ت ١١٢هـ)، كان قائدًا شجاعًا وقارئًا وزاهدًا ثخين الورع. أخذ عن ابن سيرين، له ترجمة في «طبقات خليفة»، ص ١٥٦، و«سير النبلاء» (٥: ١٨٩)، وانظر القراءة أيضًا في «مختصر شواذّ القراءات» لابن خالويه، ص٧٦.

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٢١).

وَقُرِئ: (مَرِحاً)، وفضَّلَ الأخفَشُ المصْدرَ على اسمِ الفاعل؛ لِما فيه من التأكيد. ﴿ لَن عَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ ﴾: لن تَجعَلَ فيها خَرْقًا بدَوْسِكَ لها وشِدّةِ وطْأَتِك، وقُرِئ: (لن تَخْرُقَ)

قُولُه: (وقُرِئَ: «مَرِحًا») وهِي شاذَّةٌ (١).

الرّاغبُ: المرَحُ: شِدَّةُ الفَرَحِ والتوسُّع فيه، ومَرحى: كلمةُ تعجُّب (٢).

قالَ أبو البقاء: «مَرِحًا» بكسرِ الرّاء: حالٌ، وبفَتحِها: مصدَرٌ في مَوضِعِ الحالِ أو مفعولٌ له (٣).

وفي كلام المصنِّفِ تَسامُح؛ لأنهُ قال: وفضَّلَ الأخفَشُ المصدرَ على اسم الفاعل بعدَما أوَّلَ المصدَرُ بقولِه: ذا مرَح، وبعَّدَ القراءةَ الدالَّةَ على أنهُ اسمُ فاعل، وإنّما يكونُ المصدَرُ مُفيدًا للمبالغةِ إذا تُرِكَ على حالِه، نحوَ: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (لن تَجَعَلَ فيها خَرْقًا بدَوسِك)، الرّاغبُ: الحَرْقُ: قَطْعُ الشيء على سبيل الفَسادِ مِن غيرِ تفكُّرٍ وتدَبُّر، قال تعالى: ﴿ أَخَرَقْنَهُ النِّغْرِقَ آهَلَهَا ﴾ [الكهف: ٧١]، وهُو ضدُّ الحَلْق، لأنهُ فعلُ الشيء بتقديرٍ ورِفْق، والحَرْقُ بغيرِ تقدير، قال تعالى: ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ بنِينَ وَبَنَكَ بِغَيْرِ عَلَي لَا نَهُ فعلُ الشيء بتقديرٍ ورِفْق، والحَرْقُ بغيرِ تقدير، قال تعالى: ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ بنِينَ وَبَنَكَ إِيغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي: حكموا بذلك على سبيلِ الحَرْق، وباعتبارِ القَطْعِ قيل: خَرَقَ الثوبَ وتخرَّقَه، وباعتبارِ تَرْكِ التقدير، قيل: رجُلُّ أخرَقُ وخَرِقٌ وامرأةٌ خرْقاء، ومنهُ الحديث: «ما دَخَلَ الحَرْقُ في أمرٍ إلّا شانَه» (٤)، ومَن الحَرْقِ استُعيرَت المِخْرَقةُ، وهُو إظهارُ الحَرْقِ توصُّلاً لل حِيلة، والمِخراق: شيءٌ يُلعَبُ به، كأنهُ يَخْرِقُ لإظهارِ الشيء بخِلافِه (٥).

⁽١) ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٦.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٦٤.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).

⁽٤) ذكره العجلونيُّ في «كشف الخفاء» (١: ٢٦٧)، والمحفوظ من ذلك قولُه ﷺ: «يا عائشةُ، لم يدخل الرفقُ في شيء إلّا زانَه، ولم يُنزَعْ من شيء إلّا شانَه». أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٥٣١)، والبخاريّ في الأدب المفرد (٥٨٠)، وأبو داود (٢٤٧٨)، وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (٥٥٠)، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص ۲۸۰.

بضَمِّ الرَّاء. ﴿ وَلَن تَبْلُغُ اَلِجُهَالَ طُولًا ﴾ بتَطاوُلِك، وهو تهكُّمٌ بالمُختال. قُرِئ: (سَيِّئةً) و﴿ سَيِّئَهُ وَ ﴿ سَيِّئَهُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّيِّئَةِ وَ السَّيِّئِةُ وَ السَّيِّئَةِ وَ السَّيِّئِةُ وَ السَّيِّئِةُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّيِّئِةُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّائِقُ السَّائِقُ السَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَ السَّيِّئَةُ وَ السَّلِيِّ اللَّهُ عَنْهُ وَالسَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَالسَّيِّئُهُ وَالسَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَالسَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ السَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ السَّمِّ اللَّهُ عَنْهُ وَالسَّالِقُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَلَّمِ اللَّهُ السَلَّمِ الللَّهُ السَلَّمُ اللَّهُ السَلَّمُ اللَّهُ السَلَّمُ اللَّهُ السَلَّمُ السَّمِي الللَّهُ السَلَّمُ السَلَّمُ السَلِيْمُ السَلَّمُ السَلَّمُ السَلَّمُ الْمُنْ السَلَّمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلِمُ السُلِمُ السَلِمُ السَلَمِ السَلَمُ السَلِمُ السَلَمِ السَلَمُ السَلْمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمِي ا

فإنْ قُلت: كيفَ قيل: ﴿سَيِّئُهُۥ ﴾ معَ قَولِه ﴿مَكْرُوهَا ﴾؟

قُلت: السيِّئةُ في حُكمِ الأسهاءِ بمَنزِلةِ الذَّنبِ والإثم زالَ عنهُ حُكمُ الصِّفات، فلا اعتِبارَ بتأنيثِه، ولا فَرقَ بينَ مَن قَرأ: (سيِّئة) ومَن قرأ: (سيِّئا)، ألا تَراكَ تقول: الزِّنى سيِّئة، كما تقول: السَّرِقةُ سيِّئة، فلا تُفرِّقُ بين إسنادِها إلى مُذَكَّرِ ومؤنَّث؟ فإنْ قُلت: فما ذكرَ من الخِصال بعضُها سيِّع وبَعضُها حَسَن؛ ولذلك قَرأَ مَن قَرأَ ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ بالإضافة، فما وَجهُ مَن قَرأَ (سيئة)؟ قُلت:

قولُه: (وهُو تَهَكُّمُ بِالمُختال). الانتصاف: لقد حرَسَ اللهُ عَوامَّ زمانِنا مِن هذه المِشْيةِ المُنْهيِّ عنها، ووقَعَ فيها قُرَّاؤنا وفُقهاؤنا، إذا حفِظَ أحدُهم مسألتَيْن، وجلسَ بينَ يدَيْه طالبان، أونالَ طرَفًا مِن رِئاسةٍ مَشى خُيلاء، وودَّ لو حَكَّ بِيافُوخِه السهاءُ(١)، يمُرّونَ بهذه الآيةِ وهُم عنها مُعرِضون، وماذا يُفيدُ أن يَقرَأَ القرآنَ، أو يُقرَأَ عليه، وقلبُه عن تدَبُّرِه بمَراحِل (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «سَيِّئَةً» و ﴿سَيِّئُهُ ﴾): الكوفِيّونَ وابنُ عامر: ﴿كَانَسَيِّعُهُ ﴾، بضَمِّ الهمزةِ والهاءِ على التذكير (٣)، والباقونَ: بفَتجِها معَ التنوينِ على التأنيث. قالَ أبو البقاء: «سيِّئةً» يُقرَأُ بالتأنيثِ والنَّصب، أي: كُلُّ ما ذُكِرَ منَ المَناهي وذُكِرَ: ﴿مَكُرُوهًا ﴾ على لفظِ «كُلِّ»، أو لأنّ التأنيثِ غيرُ حقيقيٍّ. ويُقرَأُ بالرَّفْع، أي: سيّع ما ذُكِر (٤).

⁽١) وهو ملتقى عظم مقدَّم الرأسِ ومؤخِّره.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٦٧).

 ⁽٣) وحُجَّتُهم في ذلك قولُه تعالى: ﴿مَكْرُوهَا﴾ بالتذكير، ولو كان «سيئُه» غير مضافٍ للزِمَ أن يكون مكروهة بالتأنيث لأنهُ وصفٌ للسيئة. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٠٣.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).

كُلُّ ذلك إحاطةٌ بها نُهِيَ عنه خاصّةً لا بجَميع الخِصالِ المَعدُودَة.

[﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَنُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا ﴾ ٣٩]

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ من قَولِه: ﴿ وَلَا تَجَعَلُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، إلى هذه الغاية، وسمّاه حِكْمة؛ لأنه كلامٌ مُحكمٌ لا مَدخَلَ فيه للفَسادِ بوَجه. وعن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنه: هذه الثّماني عَشرةَ آيةً كانت في ألواح مُوسى عليه السلام، أوّلُها: لا تَجعَلُ معَ الله إللهًا آخَر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَالُهُ وَفِي ٱلْأَلُواحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهي عَشرُ آياتٍ في التّوراة، ولقَد جَعلَ اللهُ فاتِحتَها شَيْءٍ مَوْعِظَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهي عَشرُ آياتٍ في التّوراة، ولقَد جَعلَ اللهُ فاتِحتَها

قولُه: (كلَّ ذلك إحاطةٌ بها نُبِيَ عنه خاصَّةً، لا بجميع الخصالِ المعدودة)، قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الإحاطةُ بالجميع، إلا أنّ المرادَ فيها يكونُ حسنًا ما يقابِلُه كنَقْضِ العَهْد، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ثُمّ قال: ﴿أَلَّا وردت تُشَيِّكُا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَدَنَا ﴾ [الأنعام: ١٥١]. قال المصنف في تفسيرها: «لما وردت هذه الأوامر مع النواهي وتقدمهن جميعا فعل التحريم واشترَكْنَ في الدخول تحت حكمه، علم أن التحريم راجع إلى أضدادها. وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل والميزان» إلى آخره.

قولُه: (﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تقدّم)، وقال القاضي: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ ﴾: إشارةٌ إلى الخِصالِ الخمسةِ (١) والعشرينَ المذكورةِ في قولِه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ (٢).

قولُه: (كلامٌ محكم لا مَدْخلَ فيه لِلْفسادِ بوَجْه)، أي: هيَ ممّا^(٣) لا تُنسَخُ ولا تُحمَلُ على وَجْهِ من وجوهِ التأويلِ التي يَدخُلُ فيها الفسادُ كالمتشابِه.

قولُه: (وهِي عشْرُ آياتٍ في التوراة) بعدَ قولِه: «هذه الثاني عَشْرةَ آيةً»، فيه إشكال،

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «أنوار التنزيل»: «الخمس»، وهو الجادة.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٤٧).

⁽٣) سقط لفظ «مما» من (ح).

وخاتِمَتَهَا النَّهِيَ عن الشِّرك؛ لأنَّ التَّوحيدَ هُوَ رأْسُ كُلِّ حِكمةٍ ومِلاكُها، ومَن عَدِمَه لَـم تنفَعْهُ حِكمُه وعُلومُه وإن بَذَّ فيها الحُكمَاء، وحَكَّ بيافُوخِه السَّماء، وما أغنَتْ عن الفَلاسِفةِ أسفارُ الحِكم، وهم عن دِينِ الله أضلُّ من النَّعَم.

[﴿ أَفَأَصْفَكُورَ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَأَتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَةِ بِكَةِ إِنَّنَّا ۚ إِنَّكُو لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ ٤٠]

ولعلّ المرادَ بالآياتِ في التنزيل: الكلامُ الممنيَّرُ بالفواصِل، وبالآياتِ العَشْرِ في التّوراة: المعاني المُستقِلّةُ، وبالجِنصالِ الخمسةِ والعشرينَ (١): كلُّ خَصْلةٍ مأمورٍ بها، ومَنْهيِّ عنها، ورَوَيْنا عن اللّهِ مذِيِّ، والنَّسائيِّ، عن صَفْوانَ، أنَّ يهودِيَّيْنِ أتيا رسولَ الله عَلَيْ فسألا عن تسع آياتِ بيناتِ، فقال رسولُ الله عَلَيْ: «لا تُشرِكوا بالله شيئًا ولا تَسرِقوا ولا تَزْنوا ولا تَقتُلوا النَّفْسَ التي حرّمَ الله... الحديثُ (٢).

قولُه: (ما أَغنَتْ عن الفلاسِفةِ - خذَهَمُ اللهُ - أسفارُ الحِكَم)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنَّفِ رضي الله عنه: كان في زمنِ نَبيِّ حَكيم صنَّفَ في الحكمةِ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ تصنيفًا، فأوحى اللهُ إلى نبيِّ زمانِه: قد مَلأْتَ الدُّنيا بَقاقًا (٣)، وإنّ اللهَ لم يقبَلْ مِن بَقاقكَ شيئًا. كذا ذكرَهُ حُجّةُ الإسلام رحمَهُ الله في كتابِه «الإحياء» (٤)، والبَقاقُ، بالباءِ الموحَّدة: كثرةُ الكلام.

قالَ الشَّهرِسْتانيُّ (٥) في «المِلَل والنِّحل»: الفلسفةُ باليونانيّة: محبَّةُ الحِكمة، والفيلسوفُ: هُو فيلاسوفا، وفيلا: هو المُحِبُ، وسُوفا: هُو الحِكمة (٢). أمَّا قولُه: «أَضَلُّ منَ النَّعَم» فمقتبَسٌ مِن قولِه تعالى: ﴿أَوْلَتَهِكَ كَالْأَنْعَلِمِ بَلْ هُمَّ أَضَلُ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

⁽١) في (ف): «والعشرون». وهو خطأ.

⁽٢) أُخرجه الترمذيّ (٢٧٣٣) والنسائيّ (٧: ١١١)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٩) ووافقه الذهبُّ.

⁽٣) في (ف) «نباقًا» بالنون. والصوابُ ما أثبتناه.

⁽٤) لم أهتد إليه في «الإحياء». وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢٥: ٩٠) (بقق).

⁽ه) في (ح): «الشارستاني».

⁽٦) «المِلَل والنِّحَل» (٢: ٣٦٣).

﴿ أَفَاصَّفَكُمْ ﴾: خِطابٌ للّذين قالوا: الملائِكةُ بَناتُ الله، والهَمزَةُ للإنكار، يعني: أفخَصَّكُم ربُّكم على وَجهِ الخُلوصِ والصَّفاءِ بأفضلِ الأولاد، وهمُ البنون، لم يَجعَلْ فيهم نَصيبًا لنَفسِه، واتَّخذَ أَدْوَنَهم، وهي البنات؟! وهذا خِلافُ الحِكْمةِ وما عليه مَعقُولُكم وعادَتُكم؛ فإنّ العبِيدَ لا يُؤثَرونَ بأجودِ الأشياءِ وأصْفاها من الشَّوْب، ويكونَ أردَأُها وأدوَنُها للسّادات. ﴿ إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ بإضافتِكُم إليه الشَّوْب، ويكونَ أردَأُها وأدوَنُها للسّادات. ﴿ إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ بإضافتِكُم إليه الأولادَ وهي خاصّةُ بالأجسام، ثم بأنكم تُفضِّلونَ عليه أنفُسكم حيثُ تَجعَلونَ له ما تَكرَهُون، ثمَّ بأن تَجعَلُوا الملائكة _ وهم أعلى خَلْقِ الله وأشرَفُهم _ أَدُونَ خَلقِ الله، وهمُ الإناث.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا فِي هَذَا ٱلْقُرْءَ إِنِ لِيَذَّكُّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نَفُورًا ﴾ [٤]

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا فِي هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾: يجوزُ أن يُريد بـ ﴿ هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾ إبطالَ إضافَتِهم إلى الله البنات؛ لأنه ممّا صَرَّفَه وكرَّرَ ذِكْرَه، والمعنى: ولقد صرَّفْنا القَولَ في هذا المعنى. وأوْقَعْنا التَّصريفَ فيه وجَعَلْناه مكاناً للتكرير، ويجوزُ أن يُشيرَ بـ ﴿ هَذَا ٱلْقُرَءَانِ ﴾ إلى التَّنزيل، ويُريد: ولقد صرَّفناه، يعني هذا المعنى في مَواضِعَ من التَّنزيل، فتَركَ الضَّمير؛ لأنه مَعلوم، وقُرِئ: (صَرَفْنا) بالتَّخفيف، وكذلك ﴿ لِيَذَكَّرُوا ﴾ قُرِئَ مُشَدَدًا ومُحفَقًا،

قولُه: (ويَجوزُ أن يُريدَ بِ﴿ هَذَا الْقُرْءَانِ ﴾ إبطالَ إضافتِهم إلى الله البَنات)، وهُو مِن بابِ إطلاقِ الحالِّ على المحلِّ؛ لأنهُ تعالى لمَّا كرَّرَ هذا الإبطالَ في هذا القرآنِ الكريم، سُمِّي الإبطالُ باسمِ القرآن لهذه الملابَسة، أو أوقَعْنا التصريفَ فيه وجعَلْناه مكانًا للتكرير، يريدُ أنهُ مِن بابِ: يَجُرَحْ في عراقيبِها نَصْلي (١). والأول أبلغ لأنه جعل المعنى ظرفا والقرآن مظروفًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةً ﴾.

قولُه: (﴿لِيَذَكَّرُوا ﴾، قُرِئَ مُخفَّفًا ومشدَّدًا): حمزةُ والكسائيُّ: مخفَّفًا بإسكانِ الذَّالِ وضمِّ الكاف، والباقونَ: بفَتحِهما مشدَّدًا، فالمعنى على التشديد: التدبُّر، كقولِه تعالى: ﴿كِنْتُ

⁽١) سبق تخريجه من « ديوان ذي الرّمة».

أي: كرَّرْناه؛ ليَتَّعِظوا ويَعتَبِروا ويَطمَئِنُّوا إلى ما يُحتَجُّ به عليهم، ﴿وَمَايَزِيدُهُمُ إِلَّا نَفُولًا ﴾ عنِ الحقِّ وقِلَةَ طُمأنينةٍ إليه. وعن سُفيان: كان إذا قَرَأها قال: زادَني لكَ خُضوعًا ما زادَ أعداءَكَ نُفورًا.

[﴿ قُل لَوْ كَانَ مَعَهُ: ءَالِمَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَّا بَنَغَوْا إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا * سُبْحَنَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا * سُبْحَنَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا ﴾ ٤٢-٤٣]

قُرِئ: (كها تقولون) بالتاء والياء، و ﴿إِذَا ﴾ دالَّةُ على أنَّ ما بَعدَها ـ وهو ﴿لَا بَنَغَوا ﴾ ـ جَوابٌ عن مَقالةِ المُشرِكين، وجَزاءٌ لـ ﴿لَوْ﴾، ومَعنى ﴿لَا بَنَغَوا إِلَى ذِى ٱلْمَرْشِ سَبِيلًا ﴾:

أَنَرُلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَرُكُ لِيَدَّبِرُواْ ءَايَدِهِ وَلِيَنَذَكُمْ أُولُواْ الْأَلْبَ ﴾ [صَ: ٢٩]، وعلى التخفيف: معنى قولِه تعالى: ﴿خُذُواْ مَا مَاتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٣]، وفي هذا بَعْثُ على النَّظَرِ فيه والتدبُّر.

قولُه: (ليتَّعِظوا ويَعتبروا ويطمئنوا إلى ما يحتَجُّ به عليهم)، إنّها فُسِّرَ: ﴿لِيَتَذَّكُرُوا﴾ بذلك ليُطابِقَ قولَه: ﴿وَمَايَزِيدُهُمْ إِلّا نَهُورًا ﴾، فإنّ النفورَ يقابلُ الاطمئنانَ، ووضَعَ ما يَحتَجُّ به عليهم مَوضعَ الراجِع إلى المشارِ إليه بقولِه: هذا المعنى كأنهُ قيل: كرَّرْناهُ ليطمئنوا إليه كها قال: وقلّة طُمَأنينةٍ إليه، وفيه تعكيسٌ، أي: كرَّرْنا عليهِم هذا المعنى ليطمئنوا فعكسوا وزادوا نُفورًا.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿كَمَايَقُولُونَ ﴾ بالياء والتاء): ابنُ كثيرٍ وحَفْضٌ: بالياءِ التَّحتانيّة، والباقونَ: بالتّاء(١).

قولُه: (و ﴿إِذَا ﴾ دالةٌ على أنّ ما بعدَها... جوابٌ... و جَزاء)، مضى بيانُه في سُورةِ يوسُفَ عليه السلام. قالَ صاحبُ «الفرائد»: إنّ في ذكْرِ ﴿إِذَا ﴾ هاهنا ـ معَ الاستغناءِ عنها لقيام ما بعدَها جَوابًا وجزاءً لِما قبلَها ـ فائدةً، وهِي أنّ ﴿إِذَا ﴾ مُشْعِرةٌ بأنّ الجزاءَ لا يكونُ إلّا المذكورَ، فإنّ قولَك لصاحبِك: إنّكَ ما أعطَيْتَني، فيُجيبُك: لو أتَيْتَني إذًا لأعطَيتُك، فُهِمَ منهُ

⁽١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٣٨١.

لَطَلَبُوا إِلَى مَن لَه الْمُلُكُ والرُّبوبيَّةُ سَبِيلًا بِالْمُعَالَبَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُلُوكُ بِعضُهم معَ بَعض، كَقُولِه: ﴿ لَوْكَانَ فِيمِمَا ءَلِهِ فُهِ اللَّالَةُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقيل: لَتقرَّبُوا إليه، كقَولِه: ﴿ أُولَئِكَ اللَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْنَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿ عُلُوكًا ﴾ في مَعنى تعاليًا، والمُرادُ البَرَاءةُ عن ذلكَ والنَّزاهة، ومَعنى وَصفِ العُلوِّ بِالكِبَر: المُبالغةُ في مَعنى البَراءةِ، والبُعدُ ممّا وَصَفوه به.

[﴿ تُسَيِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَتُ ٱلسَّبَعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ وَلَكِن لَّا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمُّ إِنَّهُ دَكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ ٤٤]

والمُرادُ أنّها تُسبِّحُ له بلِسانِ الحال، حيثُ تَدُلُّ على الصّانعِ وعلى قُدرتِه وحِكمَتِه، فكأنها تَنطِقُ بذلك، وكأنها تُنزِّهُ الله عزَّ وجَلَّ ممّا لا يَجوزُ عليه من الشُّرَكاءِ وغيرِها. فإنْ قُلت: فها تصنعُ بقولِه: ﴿وَلَكِن لَانَفْقَهُونَ تَسْبِيحُهُم ﴾ وهذا التَّسبيحُ مَفقُوهٌ مَعلُوم؟ قُلت: الخِطابُ للمُشرِكين، وهُم وإنْ كانُوا إذا سُئِلوا عن خالقِ السَّهاواتِ والأرضِ قالوا: الله؛ إلّا أنهم لمّا جَعلُوا معه آلهةً مع إقرارِهم، فكأنهم لـمْ يَنظُروا ولـمْ يُقِرّوا؟

أنَّ الإعطاءَ مخصوصٌ بإنْيانِه غيرُ مرْجوٍّ بدونه، فلو لم يُذكَّرْ لم يُفهَمَ الاختصاص.

قولُه: (إلى مَن لهُ المُلكُ والرّبوبيّة)، وضَعَ المُلكَ والرُّبوبيّة موضعَ العَرْش على الكِناية، كما سيجيءُ في سورة «طٰه» في قولِه: ﴿الرَّمْنُ عَلَى ٱلْعَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥].

قولُه: (كقولِه: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَآءَالِهُمُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) [الانبياء: ٢٢]، وحاصِلُه يَرجعُ إلى دليلِ التهائُع، كما سيجيءُ في سورة الأنبياء.

قوله: (لتقرَّبوا إليه)، أي: معنى ﴿لَابَنَعَوَّا ﴾: لتقرَّبوا إلى ذي العَرْش، قال صاحبُ «الفرائد»: مَن تقرَّب إلى الغير وطلَبَ الوسيلةَ لم يَصلحُ لأنْ يُطلَق عليه لَفظ الإله، ومعنى كوْنِهم آلهةً مُنافٍ لذلك المعنى، على هذا، لو كان مَعَهُ آلهةٌ لم يكونوا آلهةً، بل عِبادٌ محتاجونَ إليه، فيكزَمُ عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجابَ: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه مُحالًا، وهُو لازمٌ للتقدير، وهُو كوْنُ الآلهةِ معَه، فكان مُحالًا.

لأنَّ نَتيجةَ النَّظرِ الصَّحيحِ والإقرارِ الثَّابتِ خِلافُ ما كانوا عليه؛ فإذًّا لم يَفْقَهُوا التَّسبيحَ

قولُه: (فإذًا لم يَفقَهوا)، أي: جُعِلوا في أنّ نظرَهم لم يُثهِرِ التوحيد، كأنّهم نظروا ولم يَفقهوا، وتحريرُه أنّ المشركينَ لمّا نظروا إلى ملكوتِ السياواتِ والأرض وعَلِموا أنّ الله خالقُه، ومعَ هذا الإقرار جعلوا معَه آلهة، فكأنّهم بالحقيقةِ ما فَقِهوا، وهُو على هذا تجريدٌ لاستعارةِ التسبيح للدِّلالة. ويُمكن أن يُجرى على الترشيحِ لها على أنّ معنى: ﴿لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمُ ﴾ لا يَفقَهون نُطْقَهم به، كقولِه تعالى: ﴿وَجَدَمِن دُونِهِما فَوَمَالاً يكادُونَ يَنْفَهُونَ مَشْبِيحَهُمُ ﴾ لا يَفقَهون نُطقهم به، كقولِه تعالى: ﴿وَجَدَمِن دُونِهِما فَوَمَالاً يكادُونَ يَنْفَهُونَ مَوْلاً ﴾ [الكهف: ٣٣]، كأنهُ قيل: الكائناتُ تَنطِقُ بلِسانِها تنزية ذاتِ الباري عزَّ شأنُه وجَلَّ سُلطانُه عنِ الشَّريكِ، والمُشرِكونَ صُمُّ لا يَسمعونَ ذلك. والأصلُ: وذلت الموجوداتُ على توحيدِ صانعِها، وهُم لا يَعقِلُونَ ذلك.

قال صاحبُ «الانتصاف»: إن كانَ الخِطابُ للمُشرِكينَ، فها تصنَعُ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾؟ وإنّها يُخاطَبُ بالحِلم والمغفرةِ المؤمن، والظاهرُ أنّ الخطابَ للمؤمنين، وأمّا عدَمُ فِقهِنا لتسبيحِ الجهاداتِ، فكنايةٌ عن عدَم العمَلِ بمقتضى تسبيحِها، ولو تفَطَّنَ الإنسانُ إلى أنّ النملةَ والبَعوضة وكلَّ ذَرّة في الكونِ تُنزّهُ الله تعالى وتشهَدُ لجَلاله و كِبريائهِ وقهرِه، لشَعْلَهُ عن قوتِه، فضُلًا عن فضولِ الكلامِ والغِيبة. والظاهرُ أنّ الآيةَ ورَدَتْ على الغالبِ مِن أحوالِ الغافِلين، وإن كانوا مؤمنينَ، فالحمدُ لله الذي كان حليًا غَفورًا (١).

وقلتُ: أخطاً في جَعْلِ الخطابِ(٢) للمؤمنين؛ لأنّ معنى النَّزاهةِ والبرَاءةِ في قولِه: ﴿ سُبْحَنَدُ ﴾، ومعنى العُلُوِّ والكبرياءِ في قولِه تعالى: ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَمِيرًا ﴾ راجعٌ إلى ما وصفوهُ من اتخاذِ الملائكةِ بناتٍ في قولِه: ﴿ وَالمَّخَذَ مِنَ الْمَلَيْكَةِ إِنَثًا ﴾ ومنِ اتخاذِ الآلهةِ شُركاءَ في قولِه: ﴿ قُلَوْ كَانَ مَعَدُهُ عَلِمَةٌ كُمَا يَقُولُونَ ﴾، وأنّ بجيءَ قولِه: ﴿ شُيَّحُ لَهُ السَّمَوَتُ السَّبَعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ﴾ لتأكيدِ التنزيهِ وتذييلِه، فكيف يُقالُ: الخطابُ للمؤمنين؟ وأمّا معنى قولِه: ﴿ إِنَّهُ مُكَانَ حَلِما عَلَى التعجُّب، فكانهُ قيل: ما أحلَمهُ وأشَدَّ غُفرانه! حيثُ يَعلَمُ مِن هؤلاءِ المُعانِدةِ

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ٦٦٩).

⁽٢) في (ف): ﴿الحاجاتِ﴾.

ولم يَستَوضِحُوا الدَّلالةَ على الخالِق. فإنْ قُلت: مَن فِيهِنَّ يُسبِّحون على الحقيقة، وهمُ الملائكةُ والشَّقلان، وقد عُطِفُوا على السَّماواتِ والأرض، فها وَجهُه؟ قُلت: التَّسبيحُ المَلائكةُ والشَّقلان، فوجبَ الحَمْلُ عليه، وإلّا كانتِ الكَلِمةُ الواحِدَةُ في حالةٍ المَجازيُّ حاصِلٌ في الجَميع؛ فوجبَ الحَمْلُ عليه، وإلّا كانتِ الكَلِمةُ الواحِدَةُ في حالةٍ

ذلك، ولا يُعاجِلُهم بالعقوبة، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعقوبة على سوءِ نظرِكم وجَهْلِكم بالتسبيحِ وشِركِكم. ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَ فِٱلسَّمَنوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان: ٦]،

قالَ المصنّفُ رحمه الله تعالى: «نبّهَ على أنّهم استَوجَبوا بمُكابَرتِهم هذه، أن يُصبُّ عليهمُ العذابُ صبًّا، ولكنْ صرَفَ ذلك عنهم: «أنهُ غفور رحيم» يُمهِلُ ولا يُعاجِل».

قولُه: (التسبيعُ المَجازِيُّ حاصلٌ في الجميع، فوَجَبَ الحَمْلُ عليه). الانتصاف: تقَدَّمَ منهُ مَنْعُ هذا عندَ سَجْدةِ النَّحل، لكنْ ذكرَ هناك أنهُ يَشمُلُها الانقيادُ بطريقِ التواطؤ، وههُنا جعَلَهُ مجَازًا، ومنَ الجائزِ أنهُ أرادَ ثمّةَ التواطُؤ معَ المجاز^(۱)، وكها يتّفقُ التواطُؤُ معَ الحقيقة، فقد يتّفقُ معَ المجاز.

الراغب: هذه الآية، وقولُه تعالى: ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكُرُهًا ﴾ [الرعد: ١٥]، ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَةٍ وَالْمَلَةِ كَةُ ﴾ [النحل: ٤٩] يقتضي أن يكونَ تسبيحًا على الحقيقة، وسُجودًا لهُ على وَجْهِ لا يُفقَه، بدِلالةٍ قولِه: ﴿ وَلَا يَفْقَهُ، بدِلالةٍ قولِه: ﴿ وَلَا يَضِعُ أَن يكونَ لَا نَفْقَهُه، ولا يُصِعُ أَن يكونَ لَمْ فَي السَّماواتِ والأرض، ولا يَصِعُ أَن يكونَ تقديرُه: يُسبِّحُ له مَن في السَّماواتِ ويسجُدُ لهُ مَن في الأرض؛ لأنّ هذا ممّا نفقهُه، ولأنه عُمالُ أن يكونَ ذلك تقديرَه، ثُمّ يَعطِفُ عليه بقولِه: ﴿ وَمَن فِيهِنّ ﴾ والأشياءُ كلُها تُسبِّحُ له، ويسجُدُ بعضُها بالاختيار، ولا خلاف أنّ السماواتِ والأرضَ والدّوابَ مُسبِّحاتٌ بالتسخيرِ مِن حيثُ إنّ أحوالهَا تدُلُّ على حِكمة الله تعالى، وإنّما الخلافُ في السّماواتِ والأرض: هل تُسبِّحُ بالاختيار؟ والآيةُ تقتضي ذلك بها ذكرْتُ، واللهُ أعلم.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۷۰).

واحدةٍ مَحمولةً على الحقيقةِ والمَجاز. ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعُقوبةِ على غَفْلَتِكم وسُوءِ نَظَرِكُم وجَهْلِكم بالتَّسبيحِ وشِركِكُم.

[﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا * وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُومِهِمُ أَكِنَةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرا وَإِذَا ذَكُرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُ، وَلَوْا عَلَى وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُومِهِمُ أَكِنَةً أَن يَفْقُهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرا وَإِذَا ذَكُرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُ، وَلَوْا عَلَى أَدْبُوهِم نُفُورًا * نَعُولُ ٱلظّالِمُونَ إِن يَعُولُ ٱلظّالِمُونَ إِن يَعُولُ ٱلظّالِمُونَ إِن يَعُولُ ٱلظّالِمُونَ إِن وَجَالَا هُمَالًا فَضَلُوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَيِيلًا * تَنْبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا * ٱنظُر كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَيِيلًا *

﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾: ذا سِتْر، كقولهِم: سَيلٌ مُفعَم: ذو إفْعام، وقيل: هو حِجابٌ لا يُرى فَهُوَ مَستُورٌ، ويجوزُ أن يُرادَ أنه حِجابٌ من دُونِه حِجابٌ أو حُجُب، فَهُو مَستُورٌ بغيرِه، أو: حِجابٌ يُستَرُ أن يُبصَر، فكيفَ يُبصَرُ المُحتَجِبُ به؟! وهذه حِكايةٌ لِما كانوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آَكِنَةٍ مِّمَّا لَدَعُونَا إليهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقَرُ وَمِنْ بَيْنِنَا كَانُوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آَكِنَةٍ مِّمَّا لَدَعُونَا إليهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقَرُ وَمِنْ بَيْنِنَا كَانُوا يَقُولُونَه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُهُ وَمِنْ بَيْنِنَا وَإِذَا قَرَأَتَ القُرآنَ جَعَلْنَا عَلَى زَعمِهم. ﴿ أَن وَبَيْنِكَ جِمَابُ ﴾ [فصلت: ٥]، كأنه قال: وإذا قرأتَ القُرآنَ جَعَلْنَا على زَعمِهم. ﴿ أَن يَفْقَهُوه، أو لأنّ قولَه: ﴿ وَجَعَلْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَةً ﴾ فيه مَعنى المَنع من الفِقْه، فكأنه قيل: ومَنعْنَاهُم أن يَفْقَهُوه. يقال: وَحَدَ يَجِدُ وَحُدًا وَحِدة، نحو

قولُه: (سَيْلٌ مُفْعَمٌ)، بفَتْحِ العَيْن، يعني جَعلَ اسمَ المفعول بمعنى الفاعل، فإنّ الحجابَ هُو الساتر، والمستورُ ما وراءَه، نحوَ: سَيْلٌ مفْعَمٌ، فإنّ السَيْلَ مُفْعَمٌ والوادي مفْعَمٌ، فعكسَ مبالغةً في ذلك، فهُو منَ الإسنادِ المجازيِّ.

قولُه: (فيه معنى المنّع منَ الفقه)، يعني: ﴿أَن يَفْقَهُوهُ ﴾، إمّا مفعولٌ لهُ على تقديرِ مضاف، أو مفعولٌ به على تأويلِ الجُملة، بمعنى المَنْع، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْـهُ إِلّا قَلِيـلاً مِّنْهُمْ ﴾، [البقرة: ٢٤٩]، فإنهُ في معنى: لم يُطيعوهُ.

قال القاضي: ولمّا كانَ القرآنُ مُعجِزًا من حيثُ اللّفظُ والمعنى أثْبَتَ لَمُنكِريهِ ما يَمنَعُ عن فَهُم المعنى بقولِه: ﴿ وَإِذَا فَهُم المعنى بقولِه: ﴿ وَإِذَا

وَعَدَ يَعِدُ وَعَدًا وَعِدةً، و ﴿ وَحَدَهُ ﴾ من باب: رَجِعَ عَوْدَه على بَدِيْه، وافعلُهُ جَهدَك وطاقتك، في أنه مصدرٌ سادٌ مسدّ الحال، أصلُه: يَجِدُ وَحدَه، بمَعنى: واحدًا وَحدَه، والنُّفور: مصدرٌ بمَعنى التَّوْلِية، أو: جَمعُ نافِر، كقاعِدِ وقُعُود، أي: يُحبُّونَ أن تُذكرَ معه النُّفور: مصدرٌ بمَعنى التَّوْلِية، أو: جَمعُ نافِر، كقاعِدِ وقُعُود، أي: يُحبُّونَ أن تُذكرَ معه آلهُهُم؛ لأنهم مُشرِكون، فإذا سَمِعُوا بالتَّوحيدِ نَفَرُوا. ﴿ بِمَايَسْتَمِعُونَ بِهِ عَنَ المُنْ المُنْ وَاللَّهُم وَمَن اللَّغُو: كَانَ يَقُومُ عن يَمينِه إذا قرأ رَجُلانِ من عبدِ الدّار، ورَجُلانِ من عبدِ الدّار، ورَجُلانِ منهم عن يَسارِه، فيصفقون ويَصفِرون ويَخلِطُونَ عليه بالأشعار، و ﴿ بِهِ عَن مَوضع منه عن يَسارِه، فيصفقون ويَصفِرون ويَخلِطُونَ عليه بالأشعار، و ﴿ بِهِ عَن مَصبُ بِ ﴿ أَعْلَالُ ﴾، الحال، كما تقول: يَستَمِعونَ بالمُنْوَ، أي: هازِئين، و ﴿ إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ نَصبٌ بِ ﴿ أَعْلَالُ ﴾،

قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَيَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾(١).

قولُه: (و ﴿وَحَدَهُ ﴾ من بابِ رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه)، أي: أنهُ مصدرٌ سادٌ مسَدَّ الحال، كأنهُ (٢) قال: عائدًا على بَدْئه، فإنَّ الأصلَ رجَعَ عائدًا على بَدْئِه، ثُمَّ أُقيمَ يَعودُ مقامَ عائدًا، ثمَّ عَودُه مقامَ يعودُ (٣).

قولُه: (وافْعَلْهُ جَهدَك) الجُهدُ بالضَّمِّ: الطاقة، وبالفَتْحِ: مِن قولهم: اجهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر، أي: ابلُغْ غايتَك، فهُو أيضًا مصدَرٌ أُقيمَ مقامَ الحال.

قولُه: (أصلُه: يَجِدُ وحْدَه) يعني: أصلُ الآية: ﴿ ذَكُرْتَ رَبَّكَ ﴾ يَجِدُ وحدَه، بمعنى: واحدًا وحْدَه، ثُمَّ حذَفَ «يجِدُ» وأُقيمَ المصدرُ مقامَه.

قولُه: (والنّفورُ مصدَر)، قال أبو البقاء: ﴿نَفُورَا﴾، جمعُ نافِر، ويَجوزُ أن يكونَ مصدَرًا كالقُعود، فإنْ شئتَ جَعَلْتَه حالًا، وإن شئتَ جعَلتَه مصدَرًا لِـ ﴿وَلَوْا ﴾؛ لأنهُ بمعنى: «نَفَروا»(٤).

قولُه: (و ﴿ بِهِ ٤٠٠ فِي مَوضع الحال)، أي: يَستَمِعونَ مُلتَبِسينَ بالْمُزَء، قال أبو البقاء:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٥٠).

⁽٢) في (ف): لأنّه.

⁽٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٣).

أي: أعلَمُ وقتَ استِهاعِهم بها به يَستَمِعون، ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجُوكَ ﴾: وبها يتناجَوْنَ به، إذ هُم ذَوُو نَجُوى، ﴿ إِذْ هُمْ ﴾: شُحِرَ فَجُنّ، وقيل: هو ذَوُو نَجُوى، ﴿ إِذْ يَقُولُ ﴾ بَـدلٌ من ﴿ إِذْ هُمْ ﴾. ﴿ مَسْحُورًا ﴾: سُحِرَ فَجُنّ، وقيل: هو

قيل: الباء بمعنى اللام، وقيل: هي على بابها، أي: يستمعونَ بقلوبهم أم يظاهر أسماعهم. وقال القاضي: ﴿يِمَايَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾ (١)، أي: بسَبَيه ولأجْلِه منَ الْهُزْءِ بكَ وبالقرآن (٢)، وهو مأخوذٌ من قول المصنف أولًا: ﴿يِمَايَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾ من الهزء بك وبالقرآن (٣)، ولا بُدَّ مِن تقريرِ المُزْءِ؛ لأنّ قولَه: ﴿ نَحَنُ أَعْلَا ﴾ وعيدٌ وتهديدٌ على ماكانوا عليه عند سَماعِهم بالقرآنِ منَ المُزْءِ بالنبيِّ عَيْدٍ وبالقرآنِ على ما قالَ: «كان يقومُ عن يمينِه إذا قرأ... إلى آخرِه».

قولُه: (﴿إِذْ يَقُولُ ﴾: بدلٌ مِن ﴿ إِذْ هُمْ ﴾)، وقال أبو البقاء: هُو بدَلٌ مِن ﴿ إِذْ ﴾ الأولى.

اعلَمْ أنّ ﴿إِذَيسَتَعِعُونَ ﴾ ظُرْفٌ لقولِه: ﴿أَعَلَمُ ﴾، و ﴿يِمَايَسَتَعِعُونَ بِهِ ﴾: متعلّق به ، و﴿وَإِذْ هُمْ بَعُوىٰ ﴾: عطفٌ على الظّرف، على أنْ يُقدَّرَ له ما يُلائمُه ممّا قُرِنَ بالمعطوفِ عليه ليستقيم المعنى، فالتقديرُ: نحنُ أعلَمُ بها به يَستمِعونَ وبها به يتناجَوْنَ وقت استهاعِهم ووقت تناجيهم، وإنّها قدّم المصنّف الظّرف على المفعول به في قوله: بِ ﴿أَعَلَمُ ﴾ بوقت استهاعِهم بها به يَستَمِعونَ ليُؤذِنَ بأنّ ﴿إِذَيسَتَمِعُونَ ﴾ متعلّق بـ ﴿أَعَلَمُ ﴾ لا بـ ﴿يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾؛ لأنّ تعلّق ﴿إِذَ ﴾ به يُوهِمُ فسادَ المعنى من حيثُ المفهومُ، ثُمّ المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظّلِمُونَ ﴾: بدلًا منَ المعطوفِ، لا المعطوفِ عليه؛ لأنّ قولَمَ : ﴿إِن تَنْبِعُونَ إِلّا رَجُلًا مَن المعطوفِ، على الحديث. وأمّا الاستماعُ عن النبي ﷺ كانَ على سَبيلِ المُرْءِ فبينَها تنافٍ.

قال القاضي: ﴿إِذْ يَقُولُ ﴾: بدَلٌ من ﴿وَإِذْ هُمْ نَخُوكَ ﴾ على وَضْع ﴿ٱلظَّلِهُونَ ﴾ موضعَ الضَّميرِ للدِّلالةِ على أنَّ تَناجِيَهم كان ظُلمًا(٤٠)، ولِبيانِ أنَّ تَناجِيَهم هُو قولُه: ﴿إِن تَنَيَّعُونَ إِلَّا رَبُّكُلُ مَسْحُورًا ﴾.

⁽١) من قوله: «بالمُزء، قال أبو البقاء: قيل: الباء» إلى هنا سقط من (ف).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٥٠).

⁽٣) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٥٠).

من السَّحْر؛ وهو الرِّئة، أي: هو بَشَرٌ مِثلُكم. ﴿ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾: مَثَّلُوك بالشاعرِ

قولُه: (منَ السَّحْر، وهو الرِّئة). المعنى: هُو بشَرٌ مِثلُكم، في كونِه ذا رِئةٍ، قال القاضي: المعنى: إنْ تتَبِعونَ إلّا رجُلًا يتنفَّسُ، ويَأْكُلُ ويشرَب^(١)، كقولِه تعالى: ﴿مَالِ هَنذَا ٱلرَّمُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٧] أي: ليسَ بمَلِكِ، والمناسبُ أن يُرادَ به الوجهُ الأوّلُ، أي: سُحِرَ فجُنَّ ليلائِمَ قولُه: ﴿ ٱنظُر كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ كها قال: مثلوكَ بالشاعرِ والساحِرِ والمجنون.

الرّاغبُ: السَّحْرُ: طرَفُ الحُلقوم والرِّئة، وقيل: انتفَخَ سَحْرُه، وبَعيرٌ سَحيرٌ: عظيمُ السَّحْرِ، والسُّحارةُ: ما يُنتزَعُ منَ السَّحْرِ عندَ الذَّبح، فيُرمَى به، وجُعِلَ بناؤه بناءَ النُّفاية والسُّقاطة (٢). وقيل: منهُ اشتُقَ السِّحْرُ، وهُو إصابةُ السَّحر، والسِّحْرُ يقالُ على معانٍ:

الأوّلُ: خِداعُ، وتَخْييلاتُ لا حقيقة لها نحوُ ما يفعلُه المُشعبِذة مِن صَرْفِ الأبصارِ عمّا يفعلُه بخِفّةِ يدِ، وما يفعلُه النّمامُ، بقَوْلِ مزَخْرَفِ عائقِ للأسماع، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ يَعَلُّهُ النّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال: ﴿ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنّهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ﴿ سَحَـرُواْ أَعَيْثُ النّاحِرُ النّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال: ﴿ يُعَلِّمُ السّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [۲٦]، وبهذا النظر سمّوا موسى عليه السلامُ ساحرًا، فقالوا: ﴿ يَتَأَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [الزخرف: ٤٩].

وَالثَّانِي: استجلابُ مُعاونةِ الشَّيطانِ بضَرْبٍ منَ التقرُّبِ إليه، كقولِه تعالى: ﴿ هَلَ أَنْ اللَّهُ عَلَى مَا التقرُّبِ اللهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّينطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَشِيرٍ ﴾ [الشعراء: ١٢١-١٢٢]، وعليه دَل قولُه تعالى: ﴿ وَلَا كِنَ الشَّينَطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والثالث: ما يذهبُ إليه الأغتَامُ (٣)، وهُو اسمٌ لفعلٍ يَزعُمونَ أنهُ مِن قوَّتِه يُغيُّرِ الصُّورَ والطبائع، فيجعَلُ الإنسانَ حمارًا، ولا حقيقةَ لذلكَ عندَ المُحصِّلينَ، وقد تُصوِّرَ منَ السِّحرِ حُسْنُه، فقيل: إن من البيان لسحرًا، وتارةً دقّةُ فعلِه حتّى قالتِ الأطبّاءُ: الطبيعةُ ساحرة،

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٥٠).

⁽٢) في (ف): «والشفاعة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادة في «مفردات القرآن».

⁽٣) وهم العاجزون عن الإفصاح لما اعتَوَرَ ألِسنتَهم من العُجْمةِ وسوءِ المنطق.

والساحِرِ والمَجنُون، ﴿فَضَلُوا ﴾ في جميع ذلك ضَلالَ مَن يَطلُبُ في التَّيْهِ طَريقًا يَسْلُكُه فلا يَقدِرُ عليه، فهو مُتحَيِّرٌ في أمرِه لا يَدْري ما يَصنَع.

[﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَانًا أَءِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * قَلْ عَلَى كُونَا قُلْ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةً فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةً فَسَيَتُونُونَ مِن يُعِيدُنَا قُلْ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةً فَسَيْنَ فَالْعَسَىٰ أَن يَكُونَ قَلِ اللَّهِ ١-٤٥] فَسَيْنُونُ وَنَ إِلَيْكَ رُءُ وَسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَنَى هُو قُلْ عَسَىٰ آن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ ١-٤٩-٥]

لمّا قالوا: ﴿أَوِذَا كُنّا عِظَامًا ﴾ قيل لهم: ﴿كُونُواْحِجَارَةً أَوْحَدِيدًا ﴾ فرَدَّ قولُه: ﴿كُونُواْ ﴾، على قَولِهم: ﴿كُنُوا إِنهُ يَقْلِدُ

وسَمَّوا الغذاءَ سِحرًا من حيثُ إنه يَدِقُ ويَلطُفُ تأثيرُه، قال تعالى: ﴿ بِلَ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسَحُورُونَ ﴾ [الحجر: ١٥] أي: مَصْروفونَ عن معرفتِنا بالسِّحر، وعليه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥٣]، قيل: ممّن جُعلَ لهُ سِحْرٌ، تنبيها أنه محتاجٌ إلى الغذاء، كقولِه تعالى: ﴿ مَا الشعراء: ١٥٣]، قيل: ﴿ مَا أَنتَ إِلّا بَشَرٌ كَمَا قال: ﴿ مَا أَنتَ إِلّا بَشَرٌ لَمَا قال الله مِن الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عِمْنَ عَلَى الله ويَدّعيه، وعلى الوجهين حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿ إِن تَنْبِعُونَ إِلّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧]، وقولُه تعالى: ﴿ إِنَ هَالَ الله عَلَى الله على الله على الله على الله عَلَى الله

قولُه: (﴿ فَضَلُوا ﴾ في جميع ذلك ضلالَ مَن يَطلُب)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ تمثيلٌ، مثّل حال هؤلاء في تحيُّرِهم وضَلالِهم فيها يجادلونه في أمر النبي عَلَيْهُ بحال من ضل في التيه ويطلب طريقًا يسلكه فلا يقدر عليه والجامع التحير وعدم الدراية فيها يَصنعُ.

قولُه: (فَردَّ قولَه: ﴿ كُونُوا ﴾ على قولهِم: ﴿ كُنَّا ﴾)، أي: أطبقه جَوابًا على طريقةِ المشاكلة ، المعنى: أورَدَ هذا القولَ على قولهِم: وقذَفَ بالحقِّ على باطلِهم، فإنهم لمّا استبْعَدوا أن يُبعَثوا خَلْقًا جديدًا بعدَ كونِهم عِظامًا قيلَ لهم: ﴿ كُونُوا ﴾ الآنَ أبعدَ شيءٍ منَ الحياةِ، فإنّكم

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۲۰۰۰ ک.

على إحيائِكُم، والمعنى: أنّكم تَستَبعِدونَ أن يُجدِّدَ اللهُ خَلقَكم، ويَردَّه إلى حالِ الحياةِ وإلى رُطوبةِ الحيِّ وغَضاضَتِه بعدما كُنتُم عِظاماً يابسة، مع أنّ العِظامَ بعضُ أجزاءِ الحيِّ، بل هي عَمودُ خَلْقِه الذي يُبنَى عليه سائرُه، فليسَ ببِدعٍ أن يَردَّها اللهُ بقُدرَتِه إلى حالَتِها الأُولى، ولكنْ لو كُنتُم أبعَدَ شَيءٍ من الحياةِ ورُطوبةِ الحيِّ ومن بقُدرَتِه إلى حالَتِها الأُولى، ولكنْ لو كُنتُم أبعَدَ شَيءٍ من الحياةِ ورُطوبةِ الحيِّ ومن جِنْسِ ما رُكِّبَ منه البَشَر، وهو أن تَكونُوا حِجارةً يابسة أو حَديدًا معَ أنّ طِباعَها الجَساوَةُ والصَّلابة لكانَ قادِرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة. ﴿ أَوْخَلْقًا مِتَايَكُمُ رُفِ صُدُورِهُمُ وَيَعظُمُ فِي زَعمِكُم على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبُرُ عندَكم عن قَبُولِ الحياةِ ويَعظُمُ في زَعمِكُم على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبُرُ في صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّاواتُ على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبُرُ في صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّاواتُ والأرض. ﴿ فَسَيُنْفِضُونَ ﴾: فسيُحرِّكُونَها نَحوَكَ تَعجُّبًا واستهزاءً.

[﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَنَسْنَجِيبُوكَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّإِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٥٦]

والدُّعاءُ والاستِجابةُ كِلاهُما جَاز، والمعنى: يَومَ يَبعَثُكم فَتَنبَعِثُونَ مُطاوِعينَ مُنقادِينَ لا تَمتنِعون، وقَولُه: ﴿يِحَمَّدِهِ عَالٌ منهم، أي: حامِدين، وهيَ مُبالَغةٌ في

ستُبعَثون، والأمرُ للتسخير، وإنّما فسَّره بقولِه: ﴿لَوّكُتُمْ ﴾ ليُعلَمَ أنّ المرادَ بالعبارةِ الفَرْضُ والتقدير، إذْ لو أُريدَ به حقيقةُ التسخيرِ لصاروا حِجارةً مِن غيرِ رَيْبٍ وانقلَبوا حَديدًا من غيرِ مُكْث، فيقولُ المصنِّف: لكانَ قادرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة، لا يُطابِقُ ظاهرًا قولَه: ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ﴾ لأنّ الكلامَ أوّلًا في حصولِ البَعْثِ لا القادِرِ على البَعْث، ولذلك سألوا ثانيًا عن الباعثِ بقولِم، ﴿ مَن يُعِيدُنَا ﴾ فأجيبوا بقولِه: ﴿ اللّذِي فَطَرَكُمُ أَوَّلُ مَرَّوٍ ﴾ فإنهُ منَ الأجوبةِ الدامِغة، فلذلك أنْغَضُوا رؤوسَهم قائلينَ ثالثاً: ﴿ مَنَىٰ هُو ﴾ ؟ وقيل: ما يكبُرُ في صُدورِهم الموت، وهُو مَرْويُّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنها (١)، ومعناه: لو كنتُم يَكبُرُ في صُدورِهم الموت، وهُو مَرْويُّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنها (١)، ومعناه: لو كنتُم عن الحياةِ لأماتكم الله، وإلّا فالموتُ عرَضٌ لا ينقلبُ الجِسمُ إليه، ولا هُو ينقلبُ إلى ضدِّه الذي هُو الحياة.

قولُه: (والمعنى: يـومَ يبعثُكم فتَنبعِثونَ مُطاوِعينَ مُنْقادين)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه:

⁽١) وذكره الطبريُّ في «التفسير» (٩: ٩٨) عن ابن عمر أيضًا.

انقيادِهم للبَعْث، كَقُولِكَ لَمَن تأمُّرُه برُكوبِ ما يَشُقُّ عليه فيتَأْبِي ويتمنَّع: ستَركَبُه وأنتَ حامِدٌ شاكر، تعني: أنّكَ تُحمَلُ عليه وتُقسَر قَسْرًا حتى إنّك تَلينُ لِينَ المُسْمِعِ الرّاغبِ فيه الحامِدِ عليه. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: يَنفُضونَ التُّرابَ عن رُؤوسِهم ويقولون: سُبحانكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِك. ﴿وَتَظُنُونَ ﴾: وترونَ الهول، فعندَهُ تَستقصِرونَ مُدّة لُبثِكم في الدُّنيا، وتَحسِبُونَها يَومًا أو بعض يوم. وعن قتادة: تحاقرَتِ الدُّنيا في أنفُسِهم حينَ عاينُوا الآخِرة.

[﴿ وَقُل لِمِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِي هِى أَحْسَنُ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ يَنَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ كَاكَ لِلإِنسَنِ عَدُّوَّا ثُمِينَا * رَّبُكُمْ أَعْلَمُ بِكُرِّ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبَكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ ٥٣-٥٤]

﴿ وَقُل لِمِبَادِى ﴾: وقُل للمُؤمِنين ﴿ يَقُولُوا ﴾ للمُشرِكينَ الكلمة ﴿ اَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وأليّنُ ولا يُخاشِنُوهم، كقَولِه: ﴿ وَجَادِلْهُم بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وفَسَّرَ

﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْنَجِيبُونَ ﴾ تمثيلٌ، على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ في أَنْ لا دُعاءَ ثَمّ. قال القاضي: استعارَ لِمُهَا الدُّعاءَ والاستجابةَ للتنبيهِ على شُرعتِهما وتيشُّرِ أمرِهما، وأنّ المقصودَ منهما الإحضارُ للمحاسَبة والجزاء (١٠).

قولُه: (تَلينُ لِينَ المُسْمِح) أي: المُنقاد، يقال: أَسْمَحَتْ قَرونَتُه، أي: ذَلّت نفْسُه وتابِعَت. «الأساس»: أسمَحتْ قرونتُه: إذا تبِعتْه نفسُه وأطاعتْهُ.

قولُه: (لينَ المُسْمِح) فيه تمثيلٌ معَ رائحةٍ من التهَكُّم.

قولُه: (﴿يَقُولُوا﴾ للمشرِكِينَ الكلمةَ ﴿الَّتِيهِيَ أَخْسَنُ ﴾ وأليَنُ)، والذي يدُلُّ على أنّ المرادَ منه المشركونَ أنه تعالى لمّا أمرَ نبيَّهُ ﷺ في أنْ لا يُخاشِنَ المشركينَ في الرَّدِّ عليهم ويُجادِفُم بالتي هِيَ أحسَنُ في الأجوبةِ الثلاثةِ في أمرِ البَعْث، أمرَهُ بأنْ يُعلمَ المؤمنينَ سلوكَ هذه

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥١).

﴿ اللَّي هِيَ آحْسَنُ ﴾ بِقُولِه: ﴿ رَبُّكُمْ آعَلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ اَوَ إِن يَشَأْ يُعَنِي: يَقُولُوا لهم هذه الكَلِمةَ ونَحوها، ولا يقولوا لهم: إنّكم من أهلِ النّار، وإنّكم مُعذّبون وما أشبَه ذلك ممّا يغيظُهم ويُهيّجُهم على الشرّ، وقولُه: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ يَنزَعُ بَيْنَهُمْ ﴾ اعتراض، يعني: يُلقي بينَهمُ الفَسادَ ويُغري بعضَهم على بعض؛ لتقعَ بينهم المُشارّةُ والمُشاقّة. ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ أي: ربًا مَوْكُولًا إليك أمْرُهم تَقسِرُهم على الإسلام وتُجبِرُهم عليه، وإنّها أرسَلْناكَ بَشيرًا ونذيرًا، فدارِهم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ والاحتِهالِ وتَركِ المُحاقّةِ

الطريقة، وأن يَسْتَوا بسُنيّه، وذلك أنّهم لمّا أنكروا البَعْثَ إنكارًا بليغًا بقولِهم: ﴿ أَوْ ذَا كُنّا عَظٰكاً وَرُفَنَا أَوِنَا لَكَبْعُونُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ أمرَهُ بأنْ يجيبهم بقولِه: ﴿ وَلَلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ أي: لا بُدَّ منَ البَعْثِ للجَزاءِ الموعود، ولا مجالَ للاستبعاد، إذْ لو صِرتُم أبعدَ شيءٍ منَ الحياةِ فإنّكم مبعوثونَ له، كقولِه تعالى: ﴿ إِنّهُ يَبْدَوُّا ٱلْغَلْقَ ثُمّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى ٱلّذِينَ عَامَنُوا ﴾ [يونس: ٤] إلى آخرِه، وعندَ ذلك لا بُدَّ أن يقولُوا: هَبْ أنهُ كذلك، فمنِ الذي يقدِرُ على هذا الأمرِ العظيم؟ فأُمِرَ بأنْ يُحِيبَهم بقولِه: هُو الذي شاهَدتُم منهُ أعظمَ مِن هذا، وهُو إخراجُكم من العظيم؟ فأُمِرَ بأنْ يُحِيبَهم بقولِه: هُو الذي شاهَدتُم منهُ أعظمَ مِن هذا، وهُو إخراجُكم من العدَم إلى الوجود. ثُمَّ إنّهم إذا قالوا مُستهزئينَ: سلَّمْنا ذلك، فمتى إرساؤها؟ فقُلْ لهم: العدَم إلى الوجود. ثُمَّ إنّهم إذا قالوا مُستهزئينَ: سلَّمْنا ذلك، فمتى إرساؤها؟ فقُلْ لهم: هذه الأجوبة وسُلوكُ طريقةِ اللّين فيها فإنهم ما أورَدوا (٢) تلك الأسئلة للاسترشاد، بل للعِنادِ والاستهزاءِ البليغ والانحرافِ عن الطريقِ المستقيم، لكنْ أُخرِجت للاسترشاد، بل للعِنادِ والاستهزاءِ البليغ والانحرافِ عن الطريقِ المستقيم، لكنْ أُخرِجت الأجوبةُ على مِنوالِ الجَدِّ والطريقِ السَّوِيّ، وعدَم المبالاةِ بالاستهزاءِ أو الإنكار.

قولُه: (المُشارَّةُ)، المفاعَلَة، منَ الشرّ. الجوهري: المُشارَّةُ: المُخاصَمة.

قولُه: (وتَرْكِ المُحاقّة)، الجَوهريّ: حاقّه: إذا خاصَمَهُ وادّعى كلُّ واحدٍ منهُما الحقّ، فإذا غلَبَهُ قيل: حقّه.

⁽۱) في (ف): «بحَمْده». وهو صواب.

⁽٢) في (ف): «أرادوا».

والمُكاشَفة، وذلك قَبلَ نُزولِ آيةِ السَّيف، وقيل: نَزلَتْ في عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: شَتمَهُ

قولُه: (والمُكاشفة) هِيَ مِن كاشَفَهُ العَداوة، أي: بادأه (١) بها.

قولُه: (﴿وَكِيلًا ﴾ أي: ربًّا موكولًا إليك أمرُهم)، إلى قولِه: «فدارِهِم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ» إشارةٌ إلى نَظْم الآيات، وفي سُلوكِه صعوبة، قد رمَزَ إليه رَمْزًا خفِيًّا لا يكادُ يُدرَكُ في بَدْءِ الفِكرة. فقولُه تعالى: ﴿ زَيُّكُو أَعْلَرُ بِكُورٌ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُو أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبَكُمْ ﴾ مَقولٌ لقولِه: ﴿ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ توطئةٌ وتمهيد له. وقولُه: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ لَكُز عَدُقُّ ﴾ الآية، اعتراضٌ بينَ المفسِّر والمفسَّر. وقولُه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ كالتذييل لمجموع مُجادَلتِه معَ المشركين، وأمْرِهِ المؤمنينَ بها مِن لدُنْ قولِه: ﴿وَقَالُوٓاْ أَوَذَا كُنَّا عِظَامًا ﴾ إلى هاهناً. وقولُه: ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَرُ بِمَن فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ [الإسراء: ٥٥] كما قال، رَدَّ على المشركينَ في إنكارِهم واستبعادِهم أمْرَ النبُوّةِ بعدَ الردِّ على استبعادِهم أمر البَعثَ بقولِهم: ﴿ وَقَالُوٓا أَوْذَا كُنّا عِظْلمًا ﴾، وذلك أنهُ تعالى لمَّا استجهَلَهم بقولِه: ﴿ أَنظُرُ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ وأرادَ قولَهم: إنَّك شاعرٌ وساحرٌ ومجنون، وحَكي عنهم مجادلاتِهم، أتى بنَوع آخَرَ منَ الكلام الدّالِّ على رَدِّهمُ استبعادَهم نُبوَّةَ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه وسلم، وأنه كيفُّ يكون يتيمُ أبي طالب نبيًّا، وأنْ يكونَ العُراةُ والجياعُ أصحابَه، فقيل له: إن كانوا لا يَعلَمونَ كيفيّةَ نُبُوّتِك، وتقدُّمَ أصحابِك في الدِّين، فاعلَمْ أنّ ربَّك عالمٌ بأحوالِ مَن في السماواتِ والأرض وبمقاديرِهم وبما يَستأهلُ كلُّ واحدٍ منهُم منَ الفَضْل، ولذلك تفاوَتَت مَراتبُ الأنبياء، فبعضُهم أفضَلُ مِن بعض، أَلَا تَرى كيف اصطَفَيْناكَ مِن بينِهم وجعَلْناك خاتِمًا لهم، وجعَلْنا أُمَّتكَ خيرَ الأُمَّم، وهذه المَنقبةُ ثابتةٌ لكَ في الكُتبِ السالفة، منها الزَّبور، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَنَكَ فِ ٱلزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَتَ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِى ٱلصَّلِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْ مِّنهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قولُه: (وقيل: نزَلَت في عُمرَ رضيَ اللهُ عنه (٢)): عطفٌ على قولِه: «وقُلْ للمؤمنين:

⁽١) في (ف): «ناداه» بالنون.

⁽٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص٣٣٣.

رَجِلٌ فأمرَهُ اللهُ بالعَفو. وقيل: أفرَطَ إيذاءُ المُشرِكينَ للمُسلِمينَ فشكَوْ اإلى رسولِ الله ﷺ؛ فنزَلَتْ. وقيل: الكلِمةُ التي هي أحسَن: أن يَقولوا: يَهدِيكُمُ الله، يَرحُم كم الله. وقرأ طَلحة: (يَنْزِغُ) بالكَسْر، وهما لُغَتان، نحو: يَعْرُشونَ ويَعْرِشون.

[﴿ وَرَبُّكَ أَعَلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ ٥٥].

هو رَدُّ على أهلِ مَكّة في إنكارِهم واستبعادِهم أن يكونَ يَتيمُ أبي طالبٍ نبيًّا، وأن تكونَ العُراةُ الجُوَّعُ أصحابَه، كصُهيبٍ وبلالٍ وخَبّابٍ وغَيرِهم، دونَ أن يكونَ ذلك في بَعضِ أكابرِهم وصَناديدِهم، يعني: ورَبُّك أعلَمُ بمَن في السَّاواتِ والأرضِ وبأحوالِهم ومَقاديرِهم وبها يَستأهِلُ كلُّ واحِدٍ منهم. وقولُه: ﴿وَلَقَدُ فَضَلَنَا بَعْضَ ٱلنَّينِيَنَ وَبَاحُوالِهِم ومَقاديرِهم وبها يَستأهِلُ كلُّ واحِدٍ منهم. وقولُه: ﴿وَلَقَدُ وَنَهُلنَا بَعْضَ ٱلنَّينِيَنَ عَلَى بَعْضَ ﴾ إشارةٌ إلى تفضيلِ رَسولِ الله ﷺ، وقولُه: ﴿وَوَالَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ دَلالةٌ على وَجِهِ تَفْضيلِه؛ وهو أنه خاتَمُ الأنبياء، وأنّ أُمَّتَه خَيرُ الأُمْم؛ لأنّ ذلكَ مَكتوبٌ في زَبُورِ

يقولوا للمشركين»، فعلى هذا ﴿ زَّبُكُرْ أَعْلَرُ بِكُرْ ﴾ لا(١) يكونُ تفسيّرا ﴿لِلَّتِي هِ َ أَحْسَنُ ﴾ (٢)، ويكونُ معناه نحوَ ما قال: «يهديكمُ الله، يَرحَمُكمُ الله».

قولُه: (وقيل: الكلمةُ التي هِيَ أحسَن: أن يقولوا: يَهديكمُ الله)، فعلى هذا قولُه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَنَ يَنَزَعُ بَيْنَهُمْ ﴾ يكونُ تعليلًا للأمرِ بقولِه: ﴿ قُلْ ﴾ ، أي: قُلْ لهم أن يُجامِلوا في القَوْلِ ولا يُخاشِنوا ولا يُبالِغوا في الجِدالِ؛ لئلّا تُنفِّر المشركينَ بنزْغِه ويُلبِسَهم جِلدَ النَّمِر ولا يورِّثَ المؤمنين الخيُلاء؛ لأنَّ المجادَلةَ الباطلة ممّا تُفسِدُ ذاتَ البَيْن، فيكونُ قولُه: ﴿ زَيُكُمُ آعَلَمُ بِكُرِ ﴾ إذا لم خطابًا للمؤمنينَ ليتركوا المِراءَ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَكَ عَلَيْمٍ مَ وَكِيلًا ﴾ يعني: إذا لم تكنْ أنتَ وكيلًا على المشرِكينَ فالمؤمنونَ أحرى به.

قولُه: (﴿ وَمَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾) دِلالةٌ على وَجْهِ تفضيلِه) إلى قولِه: (وإنَّ أُمَّتَه خيرُ الأَمُم)،

⁽١) سقط لفظ (لا) من (ف).

⁽٢) في (ح): «أقوم».

داود؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَ ا فِي ٱلزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكِرِ آَكَ ٱلْأَرْضَ مِرْثُهَا عِبَ ادِى الصَّلِ اللهِ عَلَى النَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكِرِ آَكَ ٱلْأَرْضَ مِرْثُهَا عِبَ ادِى الضَّلِ اللهِ عَلَى النَّبُورِ كَهَا عَرَّفَ النَّبُورِ كَهَا عَرَّفَ النَّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]! قُلَت: يَجُوزُ أَن يكونَ النَّبُورُ وَيَقْفُلُ وَزُبُورٍ ، كَالْعَبُّاسِ وعبَّاس، والفَضْلِ وفَضْل، وأن يُريد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبر؛ وهيَ وزَبُور، كَالْعَبُّاسِ وعبَّاس، والفَضْلِ وفَضْل، وأن يُريد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبر؛ وهيَ

ووَجْهُ الدِّلَالةِ أنهُ سبحانه وتعالى عطف ﴿ وَمَاتَيْنَا دَاوُد ذَبُورًا ﴾ على قولِه: ﴿ فَضَّلْنَا ﴾ على طريق الوجودِ والحصولِ وعَوْلِ التعليل إلى ذِهنِ البليغ، كأنهُ تعالى قال: نحن أجمَلْنا بيانَ تفضيلِ بعضِهم على بعض، ونحنُ فصَّلْناهُ بأنْ بَيَّنَا ذلك فيها أعطَيْنا عبدَنا داودَ منَ الزَّبورِ، وفيه أنَّ الأرضَ يَرِثُها عبادي الصَّالحونَ، وإلى التعليلِ الإشارةُ بقولِه: لأنّ ذلك مكتوبٌ في زَبورِ داود عليه السلام، ونحوه في التعويلِ إلى الدِّهن: ما رُوِيَ أنّ المنصورَ وعَدَ المُثلَلِّ بجائزةِ ونسِي، وحجّا معًا، ومَرّا في المدينةِ ببَيْتِ عاتِكة، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا بيت عاتكة الذي يقولُ فيه الأحوَصُ:

يا بَيْتَ عاتكةَ الذي أتعزَّلُ(١)

فأنكَرَ عليه ذلك، فلمّا رجع أمرَّ القصيدةَ التي فيها هذا المِصراعُ على قلبِه، فإذا فيها (٢): وأراكَ تفعَلُ ما تقولُ وبعضُهمْ مَذِقُ اللّسانِ يقولُ ما لا يفعَلُ

فذكرَ المواعيدَ وأنجَزَ لهُ واعتذَرَ إليه، ويُسَمّى هذا الأسلوب بالتلميح (٣).

قولُه: (كالعبّاسِ^(٤) وعَبّاس)، قال أبو البقاء: إنهُ علَمٌ، يقال: زَبورٌ والزَّبور، كما يقال: عَبّاسٌ والعَبّاس، أو هُو نكِرةٌ، أي: كِتابًا مِن جُملةِ الكتُب^(٥)، وقال القاضي: الزَّبورُ في

⁽١) للأحوص في «ديوانه»، ص١٦٦، وتمامُ البيت:

حذر العِدى وبكَ الفؤادُ مُوكَّلُ

⁽٢) في (ح): «في القصيدة المذكورة».

 ⁽٣) في (ح) و(ط): «بالتمليح»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو الموافق لما ذكره الطيبي في كتابه «التبيان»
 ص ٢١٠، وذكر القِصّة بتهامها.

⁽٤) في (ح): «العباس»، وهو خطأ.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٥).

الكُتُب، وأن يريدَ ما ذكرَ فيه رَسُولُ الله ﷺ من الزَّبور، فسَمَّى ذلك زَبُورًا؛ لأنه بعضُ النَّبور، كما سَمِّى بعضَ القُرآنِ قُرآناً.

[﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِن دُونِهِ عَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُوْلَيَكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْنَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيَّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ ٥٦ – ٥٧]

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُهُ مِن دُونِهِ ﴾: همُ الملائكة. وقيل: عيسى بنُ مَريَم، وعُزير. وقيل: نَفَرٌ من الجنّ، عَبدَهُم ناسٌ من العَرَبِ ثُمّ أسلَمَ الجِنُّ ولم يَشعُروا، أي: ادعُوهم فهم لا يَستَطيعونَ أن يَكشِفُوا عنكم الضُرَّ من مرضٍ أو فَقْرٍ أو عذاب، ولا أن يُحوِّلُوه من واحِدٍ إلى آخَر أو يُبدِلُوه، و﴿ أُولَيَكَ ﴾ مُبتَداً، و﴿ٱلَذِينَ يَدَعُونَ ﴾ ولا أن يُحوِّلُوه من واحِدٍ إلى آخَر أو يُبدِلُوه، و﴿ أُولَيَكَ ﴾ مُبتَداً، و﴿ٱلّذِينَ يَدَعُونَ وَهِ القُربةُ وَمِفَتُه، و﴿ يَبْنَغُونَ الوسيلة وهي القُربةُ وَمِفَتُه، و﴿ يَبْنَغُونَ الوسيلة وهي القُربةُ إلى الله عزَّ وجلّ. و﴿أَيُّهُمُ ﴾ بَدلٌ من واوِ ﴿ يَبنَغُونَ ﴾، و «أيُّ » مَوصولة، أي: يَبتغي مَن هُو أقرَبُ منهم وأَذْلَفُ الوسيلةَ إلى الله، فكيفَ بغيرِ الأقرب! أو ضَمَّنَ «يبتَغُونَ الوسيلة» مَعنى: يَحرِصُون،

الأصل فَعولٌ للمفعول، كالحَلوب، أو المِصدَر كالقَبول، ويُؤيِّدُه قراءةُ حمزةَ بالضَّمِّ، فهُو كالعبَّاسِ والفَضْل^(١).

قولُه: (أو ضَمَّنَ «يبتَغونَ الوسِيلةَ» معنى: يَحرِصون)، معنى الجُملةِ كما هِيَ بمعنى: يَحرِصون. قالَ صاحبُ «التقريب»: أيُّ: موصولةٌ، وهُو بدَلٌ مِن واوِ يَبتغون، أي: آلهتُهم أولئك يَبتغي مَن هُو أقرَبُ مِنهم الوسيلةَ إلى الله، فكيفَ بغيرِ الأقربِ، أو ﴿أَيَّهُمْ ﴾ استفهام، وضُمِّنَ يَبْتغون الوسيلةَ معنى يَحرِصون، أي: يَحرِصونَ أيُّهم يكونُ أقرَبَ إلى الله بالطاعةِ وزيادةِ الخَيْرِ، فعلى الأوّل: يَطلُبُ مَن هُو أقرَبُ الوسيلة، وعلى الثاني: يَطلُبُ آلهتُهم أي:

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٢).

أن يكونوا أقرَبَ^(١) إلى الله^(٢) بها هو وَسيلة. وقال أبو البقاء: ﴿أَيَّهُمْ ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَقْرَبُ ﴾: خبَرُه، وهُو استفهام، والجُملةُ في موضع نَصْبِ بـ ﴿يَدْعُونَ ﴾، ويَجوزُ أن يكونَ ﴿أَيْهُمْ ﴾ بمعنى الذي، وهُو بدَلٌ منَ الضّميرِ في ﴿يَدْعُونَ ﴾^(٣).

واعلَمْ أَنِّ لَهُم فِي مثلِ هذا مذهبَيْن: أحدُهما: أَنَّ ﴿أَيُّهُمْ ﴾ استفهام، وهُو مذهبُ الخليل. وثانيهِما: هي موصولةٌ، وصَدْرُ الصِّلة محذوف، وإليه ذهبَ سِيبويه، وسيجيءُ تَمَامُ تقريرِه في قولِه: ﴿ ثُمَّ لَنَهٰزِعَنَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّعَلَى ٱلرَّحْنِعِنِيًا ﴾ فالوَجْهُ الأوّلُ في هامُ تقريرِه في قولِه: ﴿ ثُمَّ لَنَهٰزِعَنَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيّهُمْ أَشَدُّعَلَى ٱلرَّحْنِعِنِيًا ﴾ فالوَجْهُ الأوّلُ في هو أقرَبُ منه » والثاني على مذهبِ الخليل، حيث قال: ﴿ يَحِرِصونَ أَيُّهم »، ولا بُدَّ مِن تقديرِ متعلِّق بـ ﴿ يَحِرِصونَ أَيُّهم » والثاني على مذهبِ الخليل، حيث قال: ﴿ يَحِرِصونَ أَيُّهم » والنوبة: ١٢٨ ﴾ ﴿ إِن تَحَرِصُ عَلَيْكُمُ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿ إِن تَحْرِصُ عَلَى هُدُنهُمْ ﴾ [النحل: ٢٧]، ومِن تأويلِ الإنشائيِّ لتصحيحِ استقامتِه بأن يقال: يحرصون على ما يقال فيهم: أيهم (٤) أقرَبُ إلى الله: بسببه من الطاعة ازديادِ الخير، ففي الآيةِ تقديمٌ وتأخير؛ لأنّ قولَه: ﴿ إِلَى رَبِّهِمُ ﴾ حينَذِ متعلِّقُ بـ ﴿ أَقْرَبُ ﴾، كما قُدِّرَ في قولِه: ﴿ قَورِصونَ أَيُّهم وَ أَنْ إِلَى الله ».

وأمّا قولُ أبي البقاء: والجُملةُ نَصْبٌ بـ «يَدْعون» فتقديرُه: أنّ آلهتهم أولئك يَدْعونَ إلى الله، الذين يقالُ فيهم: أيُّهم أقرَبُ إلى الله؛ لأنّهمُ الذين ينتفعونَ بالدّعوة، كقولِه: ﴿ وَآنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَنهَا ﴾ [عبس: ٤٥]، وقوله: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ اللَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ [الإنعام: ٢٥]، ويجوزُ أن يُقدَّر: أولئك يَدْعونَ إلى الهُدى، وإلى ما يقالُ فيه: أيّهم أقرَبُ إلى الله بسبيه من العبادةِ والطاعةِ يَبتَغونَ إلى ربّهمُ الوسيلةَ بتلك الدَّعوة، فقدًم «يبتغون» اهتهامًا، والله أعلم.

⁽١) من قوله: «منهم الوسيلة إلى الله، فكيف بغير الأقرب» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) من قوله: «بالطاعة، وزيادة الخير» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٥٢٥) وزاد: وفيها كلامٌ طويلٌ يُذكَرُ في «مريم».

⁽٤) قوله: «بأن يقال: يحرصون على ما يقال فيهم أيهم» سقط من (ح).

فكأنه قيل: يَحْرِصُونَ أَيُّهُم يكونُ أقرَبَ إلى الله، وذلك بالطَّاعةِ وازدِيادِ الخَيرِ والصَّلاح، ويَرجُون، ويَخافون، كها غيرُهم من عِبادِ الله، فكيفَ يَزعُمونَ أنهم آلهة؟! ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ ﴾ حَقيقًا بأن يَحذَرَه كُلُّ أُحدٍ من مَلَكٍ مُقرَّبٍ ونَبيٍّ مُرسَل، فَضلًا عن غَيرِهم.

[﴿ وَإِن مِّن قَرْبَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِٱلْكِنَٰبِ مَسْطُورًا ﴾ ٥٨]

﴿غَنُ مُهلِكُوهَا ﴾: بالمَوتِ والاستِئصال. ﴿أَوْمُعَذِّبُوهَا ﴾: بالقَتلِ وأنواعِ العَذاب. وقيل: الهلاكُ للصّالحة، والعَذابُ للطّالحِة. وعن مُقاتِل: وَجدتُ في كُتبِ الضحّاكِ بنِ مُزاحِمٍ في تَفسيرِها: أمّا مكّةُ فيُخرِّبُها الحبشة، وتَهلِكُ المَدينةُ بالجوع، والبَصرَةُ بالغَرَق، والكُوفَةُ بالتُّرُك، والحِبالُ بالصّواعتِ والرَّواجِف، وأمّا خُراسانُ فعَذابُها ضُروب. ثُمّ ذَكرَها بَلَداً بَلَداً. ﴿فِٱلْكِنَابِ ﴾: في اللَّوحِ المحفوظ.

[﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُرْسِلَ بِٱلْآيَنَتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَاٱلْآَوَلُونَّ وَءَانَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيِئَتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ٥٩]

استُعِيرَ المَنعُ لتَركِ إرسالِ الآياتِ من أُجْلِ صارِفِ الحكمة. و﴿أَن ﴾ الأُولى:

قولُه: (كما غَيْرُهم)، أي: كغيرِهم، «ما»: كافَّةٌ، أي: كما هُو غيرُهم.

قولُه: (بأنْ يَحذَرَهُ كلُّ أحدٍ مِن ملَكٍ مُقرَّب)، هذا العمومُ يُعطيه معنى التعليل، والعمومُ الذي في إطلاقِ قولِه: ﴿مَحْذُورًا ﴾.

قولُه: (والجبالُ بالصَّواعِقِ)، وفي الحاشية: الجبالُ: منَ الرِّيِّ إلى بغدادَ.

قولُه: (استُعيرَ المَنْعُ لتَرْكِ إرسالِ الآيات)؛ لأنّ أصلَ المعنى: وما تركنا إرسالَ الآياتِ التي اقترحَتْها قُريشٌ، إلّا لأجْلِ عِلمِنا السّابِق والتقديرِ الماضي، وهُو تأخيرُ أمرِ مَن بُعِثْتَ إليهِم إلى يوم القيامة، ولمّا كانَ الصّارِفُ وهُو العِلمُ والتقديرُ قويًّا، استُعيرَ المَنْعُ للتَّرْك، وذلك أنّ المَنْعُ حقيقةً هُو صَرْفُ الغيرِ عن فعلٍ يفعَلُه، وذلك في حقّ الفاعل المختارِ مُحال، فوجَبَ الحَمْلُ على المَجاز.

مَنصُوبة، والثانية: مَرفوعة، تقديرُه: وما مَنعَنا إرسالَ الآياتِ إلّا تَكذيبُ الأوَّلين، والمراد: الآياتُ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من قلبِ الصَّفا ذَهبًا، ومِن إحياءِ المَوتى وغير ذلك، وعادةُ الله في الأُمَمِ أَنَّ مَن اقترَحَ منهم آيةً فأُجيبَ إليها ثُمَّ لَم يُؤمِنْ أن يُعاجِلَ ذلك، وعادةُ الله في الأُمَمِ أَنَّ مَن اقترَحَ منهم آيةً فأجيبَ إليها ثُمَّ لَم يُؤمِنْ أن يُعاجِلَ بعَذابِ الاستِئصال. فالمعنى: وما صَرَفَنا عن إرسالِ ما يَقتَرِحُونَه مِنَ الآياتِ إلّا أن كذَّب بها الذينَ هُم أمثالُهم من المَطبوع على قُلوبهم، كعادٍ وثَمُود، وأنها لو أُرسِلَتْ لكذَّبوا بها الذينَ هُم أمثالُهم من المَطبوع على قُلوبهم، كعادٍ وثَمُود، وأنها لو أُرسِلَتْ لكذَّبوا بها العَذَابَ المُستأصِل، وقد عَزَمْنا أن نُوخِرَ أَمْرَ من بُعِثتَ إليهم إلى يَوم القِيامة. ثُمَّ ذَكرَ من تِلكَ الآياتِ التي اقترَحَها الأولونَ ثُمَّ كذَّبوا بها لمّا أُرسِلَتْ فأُهلِكوا واحِدة؛ وهي ناقةُ صالح؛ لأنّ آثارَ هلاكِهم في بلادِ العرَبِ قَريبةٌ من حُدودِهم يُبصِرُها صادِرُهم ووارِدُهم هوارِدُهم هُمْشِرةً ﴾ بيّنة. وقُرِئ: (مَبْصَرةً) بفتحِ الميم. ﴿ فَظَلَمُوا بِهَا ﴾ فكفَرُوا بها. ﴿ وَمَا نُرُولِ العَذَابِ العاجِلِ كالطَّليعةِ والمُقدَّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وقعَ فَلَواً وقعَ عَرَهُ العَذَابِ العاجِلِ كالطَّليعةِ والمُقدَّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وقعَ فَلَوْا: وقعَ فَالْهُ والله العَذَابِ العاجِلِ كالطَّليعةِ والمُقدَّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وقعَ

قولُه: (وأنّها لو أُرسِلت): عطفٌ على قولِه: «إِنْ كذّبَ بها الأولون الذينَ هُم أمثالهُم»، على مِنوالِ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «مَبْصَرةً» بفَتْحِ الميم). قال أبو البقاء: أي: تَبصِرةً (١).

قولُه: (لا نُرسِلُها ﴿إِلَّا تَغَرِيفًا ﴾ مِن نزولِ (٢) العذابِ العاجل). الرّاغب: الآياتُ هاهنا قيل: إشارةٌ إلى الجَرادِ والقُمَّلِ ونحوِهما منَ الآياتِ التي أُرسِلتْ إلى الأُمَمِ المتقدِّمة،

قولُه: (أنّ منِ اقترَحَ)، «أنّ» معَ اسمِها وخبَرِها: خبرُ «وعادةُ الله»، وخبرُ «أنّ»: «أنْ يعاجَلَ».

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٦).

⁽۲) في (ح): «لنزولِ» بحذف «مِن».

عليهم؛ وإن أرادَ غيرَها؛ فالمعنى: وما نُرسِلُ ما نُرسِلُ من الآياتِ ـ كآياتِ القُرآنِ وغَيرِها ـ إلاّ تَخويفًا وإنذارًا بعَذابِ الآخِرة.

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّءَيَا ٱلَّتِيَ أَرَيْنَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّءَيَا ٱلَّتِيَ أَرَيْنَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْفُرْءَانِ وَنُحُوفَهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنَا كِبِيرًا ﴿ ٦٠]

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطُ بِالنَّاسِ ﴾: واذكُرْ إِذْ أُوحَيْنَا إِلَيكَ أَنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِقُرَيش، يعني: بشَّرْنَاكَ بوَقعةِ بَدر، وبالنُّصرةِ عليهم؛ وذلكَ قَولُه: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْمُعَمُ وَيُولُونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥]، ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ويُؤلُونَ ٱلدُّبُرُ ﴾ [القمر: ٤٥]، ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢]، وغَيرُ ذلك، فجعَلَهُ كأنْ قَد كانَ ووُجِد، فقال: ﴿أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾ على عادَتِه في إخبارِه. وحينَ تزاحَفَ الفريقانِ يومَ بَدرٍ ورسولُ الله ﷺ في العَريشِ مع أبي

فنبَّهُ أنّ ذلكَ إنّا يُفعَلُ بمَن يفعَلُه تخويفًا، وذلك أخَسُّ (١) المنازِلِ للمأمورينَ، فإنّ الإنسانَ يتحرّى فعلَ الخيرِ لأحدِ ثلاثةِ أشياء: إمّا أن يتحرّاهُ لرغبةٍ أو لرَهْبة، وهُو أدنى منزِلة، وإمّا أن يتحرّاهُ لمفضيلة، وهُو أن يكونَ ذلك الشيءُ في نفسِه فاضلًا، وذلك أشرَفُ المنازِل، فلمّا كانت هذه الأُمّةُ حيرَ أمّةٍ رفَعَهم عن هذه المنزلةِ، ونبَّه أنه لا يعمّهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة منهم كانوا يقولون: ﴿فَامَطِرَ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أُولَتْ الله الأدلة، ونبه (٢) أنه السَّمَاءِ أُولَتْ الله الأدلة، ونبه (٢) أنه يَقتَصِرُ معَهم على الأدلةِ ويُصانونَ عنِ العذابِ الذي يَستعجِلونَه (٣).

قولُه: (ورسولُ الله ﷺ في العَريش)، الجَوهريّ: العَريشُ: ما يُستظَلُّ به. رَوَينا في «صحيح البخاريِّ»، عن ابنِ عبّاس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال وهُو في قُبّةِ يوم بَدْر: «اللهُمَّ أنشُدُكَ عهدَك ووعدَك، اللهُمَّ إنْ تشَأْ لا تُعبَدِ اليوم»، فأخَذَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بيدِه، فقال: حسبُك (٤).

⁽١) في (ح): «أحسَنُ» بالحاء والنون، وهو تحريفٌ شنيع، وفي (ط): «أخصّ».

⁽٢) من قوله: «أنه لا يعمهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص١٠٢.

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٣٩٥٣).

بكر رضي الله عنه كانَ يَدعو ويقول: «اللَّهمَّ إنِّي أَسَالُكَ عَهدَكَ ووَعدَك»، ثُمَّ خَرجَ وعليه الدِّرعُ يحرِّضُ الناسَ ويقول: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمَعُ وَيُولُّونَ اللَّهُ اللهُ اللهُ تعالى أَراهُ مَصارِعَهم في مَنامه، فقد كانَ يَقولُ حينَ وَردَ ماءَ بدر: «والله لَكانِّي أنظرُ إلى مصارع القوم»، وهو يُومِئُ إلى الأرضِ ويقول: «هذا مَصْرعُ فُلان، هذا مَصرعُ فُلان»، فتسامعَتْ قُريشُ بها أُوحِيَ إلى رَسولِ الله عَلَيْ من أَمْرِ يَوم بَدرٍ وما أُرِي في منامِه من مَصارِعِهم، فكانُ وا يَضحَكُونَ ويَستَسخِرونَ ويَستَعجِلونَ به استهزاء، وحين سَمِعُوا بقولِه: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]،

قولُه: (وهُو يُومِئُ إلى الأرض، ويقولُ: هذا مصرَعُ فُلان). رَوى مسلمٌ وأبو داودَ، عن أنس، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «هذا مَصْرَعُ فلان»، ويضَعُ يدَهُ على الأرضِ هاهُنا وهاهُنا. قال: فها ماطَ أحدُهم عن مَوضعِ يد رسولِ الله ﷺ (١). ماط، أي: بعُدَ وذهَبَ.

قولُه: (فتَسامعَت)، هُو متّصلٌ بقولِه: «ولعلّ الله» وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: «وحينَ تزاحف الفريقانِ» بدليلِ قولِه من أمْرِ بَدْرٍ، وما أُرِيَ في مَنامِه، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه تفسيرانِ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطُ بِالنَّاسِ ﴾، ولقولِه: ﴿وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّءَيَا ٱلَّتِيَ عليه تفسيرانِ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطُ بِالنَّاسِ ﴾، ولقولِه: ﴿وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّءَيَا ٱلَّتِيَ أَرَيْنَكَ ﴾، و«جعلوها سُخْريةً»: عاملُ «حينَ سمِعوا»، وهُو تأويلُ لقولِه: ﴿وَالشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُدَرُهُ إِن ﴾.

وأمّا قولُه: «حينَ تزاحف»، فظرفُ لقولِه: «يَدْعو ويقولُ»، كما أنّ قولَه: «حينَ ورَدَ ماءَ بدر»: ظُرْفُ «يقولُ»، أي: كانَ يَدعو ويقولُ حينَ تزاحَفَ الفريقانِ: اللهُمَّ إنّي أسألُكَ، وقد كان حينَ ورَدَ ماءَ بدر: والله لَكأنّي أنظُرُ، وإنّما جَمَعَ المعنيَيْنِ في قِرانٍ واحدٍ وأفرزَ الثالثَ لاتّحادِ قصّتِهما واختلافِ الثالث، فقولُه: «وحينَ سَمِعوا» عَطفٌ على جُملةِ قولِه: «حينَ تزاحَفَ الفريقان» معَ ما عُطِفَ عليه، وهُو قولُه: «ولعلّ الله»، ثمّ إنه لخص المعاني الثلاث في قولِه: «والمعنى أنّ الآياتِ إنّما نُرسِلُ بها تخويفًا للعباد» إلى آخرِه.

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٧٩)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والنسائيّ (٤: ١٠٩)، وغيرهم.

جَعَلُوها سُخرية، وقالوا: إنّ مُحمَّدًا يَزعُمُ أنّ الجَحيمَ عَرِقُ الحجارة، ثُمَّ يَقول: يَنبُتُ فيها الشَّجر! وما قَدَرَ اللهَ حقَّ قَدرِه مَن قالَ ذلك، وما أَنكرُوا أنْ يَجعلَ اللهُ الشَّجرة من جِنْسٍ لا تأكلُه النار؟! فهذا وَبَرُ السَّمَنْدَر ـ وهو دُويبّة ببِلادِ التُّرُك ـ تُتَّخذُ منه مناديل، إذا اتَّسخَتْ طُرِحَت في النارِ فذهبَ الوسَخُ وبَقيَ المِنديلُ سالِمًا لا تَعمَلُ فيه مناديل، إذا اتَّسخَتْ طُرِحَت في النارِ فذهبَ الوسَخُ وبَقيَ المِنديلُ سالِمًا لا تَعمَلُ فيه النار، وتَرى النَّعامة تَبتَلِعُ الجَمْر وقِطعَ الحديدِ الحُمْر كالجَمْرِ بإحماءِ النّارِ فلا تَضرُّها، في النارِ فلا تَحرقُ أو أن يَخلُق في أمّ أقربُ من ذلك أنه خلق في كُلِّ شَجرةٍ نارًا فلا تَحرقُها، فيا أنكرُوا أنْ يَخلُق في النّارِ شَجرةً لا تَحرقُها! والمعنى: أنّ الآياتِ إنّا يُرسِلُ بها تَخويفًا للعِباد، وهؤلاءِ قد نُو فُوا بعَذابِ الدُّنيا، وهو القَتلُ يَومَ بَدر، في كانَ ما أرَيناكَ منه في مَنامِكَ بعدَ الوَحي خُوفُوا بعَذابِ الدُّنيا، وهو القَتلُ يَومَ بَدر، في كانَ ما أرَيناكَ منه في مَنامِكَ بعدَ الوَحي

قولُه: (وما قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدرِه مَن قال ذلك)، «مَن»: فاعلُ «قدَروا». الانتصاف: العُمْدةُ في ذلك أنّ النارَ لا تؤثّرُ إحراقاً، إلّا أنّ اللهَ تعالى أجرَى العادة أنْ يَخلُق الإحراق عَقيبَ مُلاقاتِها بعضَ الأجسام (١).

قولُه: (وما أنكروا)، قيل: «ما» يجوزُ أن يكونَ منصوبًا على أنه مفعولٌ مطلَق، أي: أيَّ إنكارٍ أنكروا (٢٠)؟ و «ما» استفهاميّةٌ إنكاريّة. ويجَوزُ أن تكونَ شُرَطيّةٌ، والجزاءُ قولُه: «فهذا وَبرُ السَّمَنْدَل» (٣)، على طريقِ الإخبارِ والإنكارِ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ [النحل: ٣٥]، والمعنى متصلٌ بقولِه: «ثُمّ أقرَبُ مِن ذلك» أي: أقرَبُ ممّا ذكرْنا، أنهُ خلَقَ في كلِّ شجرةِ نارًا فلا تَحرِقُها، وهُم يشاهدونَها، فأيَّ إنكارٍ أنكروا هذا؟

قولُه: (في كلِّ شجرة نارًا)، وفي المثل: في كُلِّ شجر نار، واستَمْجَدَ المَرْخُ والعَفار (٤)، شَبَّهَهُما بمَن يُكثرُ العطاءَ طلبًا للمَجْد؛ لأنّهما يُسرِعانِ الوَّرْيَ، خلافَ سائرِ الأشجار.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۷٥).

⁽۲) سقط لفظ «أنكروا» من (ح).

⁽٣) طائر ببلاد الهند، يبيضُ ويُفَرِّخُ في النار، ولا تؤثُّرُ فيه النار، ويُعمل من ريشِه مناديل تَحُمَلُ إلى بلاد، الشام. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» للدميرى (١: ٤٠٤).

⁽٤) ذكره الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (٢: ٧٤).

إليكَ إلّا فِتنةً لِمُم حَيثُ اتَّخذُوه سُخرِيّاً، وخُونُوا بعَذابِ الآخِرةِ وشَجَرةِ الزَّقُوم فَمَا أَثَر فيهم. ثُمَّ قَالَ فيهم: ﴿وَنُحُونُهُمْ ﴾ أي: نُخوِّفُهم بمَخاوِفِ الدُّنيا والآخِرَة ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾ التَّخويفُ ﴿إِلَّا طُغْيَناً كِمِيلًا ﴾، فكيف يَخافُ قَومٌ هذه حالهُم بإرسالِ ما يَقَرَّدُونَ مَنَ الآيات! وقيل: الرُّؤيا: هي الإسراء، وبه تَعلَّق مَن يقول: كان الإسراءُ

قولُه: (وخُوّفوا بعذابِ الآخِرة): عطفٌ على قولِه: "وقد خُوّفوا بعذابِ الدُّنيا". والفاءُ في: "فها أثَّرَ فيهم" هي الفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾، والتخويفُ بعذابِ الدُّنيا حصَلَ مِن شيئين: منَ الوحي بإحاطةِ النّاس، ومنَ الرُّؤيا التي أراها في مصارع القوم، والتخويفُ بعذابِ الآخِرةِ حصَلَ مِن إنزالِ شجرةِ الزَّقومِ في القرآن، ولذلك جعَلَ المصنفُ عطف قولِه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ﴾ على ﴿وَإِذْ قُلْنَا ﴾ بمنزلةِ شيءٍ واحد، وأتى بالفاء، حيث قال: "فها كان ما أريْناكَ منه في منامكَ بعدَ الوحي إليك ﴿إِلّافِتَنَةُ ﴾".

قولُه: (فكيفَ يُجابُ قومٌ) بالجيم والباء، وفي أكثرِ النَّسخ (١٠): ﴿ يَخَافُ »، بالخاءِ والفاء، وفيه إيهاءٌ إلى اتصالِ قولِه تعالى: ﴿ وَمُنْوِفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلّا طُفْيَنَا كَيِمِرًا ﴾ بقولِه: ﴿ وَمَا مَنَمَنَا أَن نُرْسِلَ بِٱلْكَيْنَ فَي بِعني: ما تركنا إرسالَ تلك الآياتِ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من قلبِ الصَّفا ذهبًا وإحياءِ المَوْتى وغيرِها إلّا لنزولِ عذابِ الاستئصال، وقد عزَمْنا تأخيرَ أمرِهم. ثُمّ قال: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيَكَتِ إِلّا يَغْوِيفًا ﴾ أي: وما نُرسل (٢) بآياتِ القرآنِ إلا تخويفًا وإنذارًا ممّا نزَلَ بالأوّلينَ كعادٍ وثَمودَ وفِرعونَ منَ الاستئصالِ بسببِ اقتراحِهم على أنبيائهم ليَنزَجِروا ويَعتبِروا وتخويفًا ممّا حَلّ بهؤلاءِ يومَ بدْر، وما يُحلُّ بهم يومَ القيامةِ مِن أكلِ الشَّجرةِ الملعونة ليتّعِظوا، فها يَزيدُهم كلُّ ذلكَ إلّا طُغْيانًا، فإذا كانَ الأمرُ على هذا أكلِ الشَّجرةِ الملعونة ليتّعِظوا، فها يَزيدُهم كلُّ ذلكَ إلّا طُغْيانًا، فإذا كانَ الأمرُ على هذا فكيفَ يُجابوا إلى ما اقترَحوا بإرسالِ الآيات، فوضَعَ موضع ضميرِ يُجابوا قومٌ هذه حالهم، وينه أنه بأنهم قومٌ مُعانِدةٌ مُكابِرة، أو يقال: كيفَ يُجابونَ بإرسالِ ما يَقترِحونَ منَ الآيات، وإنها كالطّليعةِ المقدِّمةِ لعذابِ الآجِل، وقد خُوفوا هذه التخويفاتِ فها اتّعظوا؟ واللهُ أعلَم. وإنها كالطّليعةِ المقدِّمةِ لعذابِ الآجِل، وقد خُوفوا هذه التخويفاتِ فها اتّعظوا؟ واللهُ أعلَم.

⁽١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

⁽٢) قوله: ﴿ ﴿ إِلَّا لَكُنِي إِلَّا تَخْرِيفًا ﴾ أي: وما نُرسل ، سقط من (ف).

قولُه: (ومَن قال: كانَ في اليَقظة، فَسَّرَ الرُّؤيا بالرُّؤية)، يعني: على الأصل، قال المصنفُ في سُورةِ يوسف: والرُّؤيا بمعنى الرُّؤية، إلّا أنها مختصّةٌ بها كان فيها في المنام (١) دونَ اليقظة. وفرَّقَ بينهما بحَرفي التأنيث، كما قيل: القُربةُ والقُرْبي (٢)، ومِثله استعمالُ الوَعْدِ والوَعيد. ورَوَينا عن البخاريِّ وأحمدَ بن حنبلِ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاس في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَعَلْنَا وَرَوَينا عَن البخاريِّ وأحمدَ بن حنبلِ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاس في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَعَلْنَا النَّهِ اللهُ اللهُ

قولُه: (وقيل: إنَّما سبّاها رُؤيا على قولِ المكذّبين)، يعني: على زَعْمِهم والتَّهكُّمِ بهم، ويُمكنُ أن يكونَ هاهُنا من باب المشاكَلة.

قولُه: (كما سمّى أشياءَ بأساميها عندَ الكفَرة)، سمّى أصنامَهم بالآلهةِ والشُّركاءِ في الآيتَيْنِ، وأنفُسَهم بالعزيزِ الكريم في الآخرة على زَعْمِهم، وكما هُو عندَهم.

قولُه: ﴿ فَرَاغَ﴾، الجَوهريّ: راغَ إلى كذا، أي: مالَ إليهِ سِرًّا، ﴿ فَرَاغَ عَلَيْمٍ مَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ [الصافّات: ٩٣]، أي: أقبَلَ. قال الفرّاءُ: مالَ عليهم (٤).

قولُه: (رأى في المنام أنّ ولدَ الحَكمِ يتداوَلُونَ مِنبرَه). الحكمُ هو ابنُ العاصِ بن أمَيّةَ بن

⁽١) قوله: «فيها في المنام» سقط من (ح).

⁽٢) انظر: (٨: ٢٥٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٨)، والترمذي (٣١٣٤)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٩١٦).

⁽٤) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٨٨).

لُعِنَت حيثُ لُعِنَ طاعِمُوها منَ الكَفَرةِ والظَّلَمة؛ لأنّ الشَّجَرةَ لا ذَنبَ لها حتى تُلعَنَ على الحقيقة، وإنّها وُصِفَتْ بلَعْنِ أصحابِها على المَجاز. وقيل: وصَفَها اللهُ باللَّعن؛ لأنّ اللَّعن: الإبعادُ منَ الرَّحة، وهي في أصْلِ الجَحيمِ في أبعَدِ مكانٍ منَ الرَّحة، وقيل: تقولُ العَرَبُ لكلِّ طَعامٍ مَكرُوهٍ ضارّ: مَلعُون، وسألتُ بَعضَهم، فقال: نَعَم، الطَّعامُ المَلعون: القَشْبُ المَمْحُوق. وعن ابنِ عبّاس: هي الكَشُوثُ الذي يتَلوّى بالشَّجَرِ يُجعَلُ

عبدِ شمسِ بن عبدِ مَنافٍ، وولَدُه الذين ملكوا بعدَ معاوية: يزيدُ بنُ معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ بن حرْب بنِ أمَيّة بن عبدِ شمس، أوّلهُم: مروانُ بنُ الحكم، ثمّ عبدُ الملِك ابنُه، ثمّ ابنُه الوليدُ، ثُمّ أخوهُ سُليهانُ بنُ عبدِ الملِك، ثُمّ عُمرُ بنُ عبدِ العزيز، ثمّ يزيدُ بنُ عبدِ الملك، ثمّ هشامُ بنُ عبدِ الملك، ثمّ الوليدُ بن يزيد بن الوليد بنِ عبدِ الملك، ثمّ إبراهيمُ بنُ الوليدِ بن عبدِ الملك، ثمّ إبراهيمُ بنُ الوليدِ بن عبدِ الملك، وآخِرُهم مروانُ بنُ محمّدِ الحار(۱).

قولُه: (لُعِنتْ حيثُ لُعِنَ طاعِموها منَ الكفَرة)، أي: أيُّ موضع منَ القرآنِ وُجِدت فيه لعنةُ الكافرين، فهِيَ ملعونةٌ هناك؛ لأنّ المرادَ بالشّجَرةِ الملعونةِ أنَّ طاعِمَها ملعونٌ؛ لأنّ الشجَرةَ لا ذنبَ لها.

قولُه: (وسألتُ بعضَهم) عن صحّةِ نَقْلِ المعنى، فقلتُ: هل تُسمّي العرَبُ (٢) كلَّ طعامٍ مكروهٍ ملعونًا؟ قال: نعَمْ. وزادَ في الجوابِ أَنَّ الطعامَ الملعونَ هُو المذمومُ الذي لا خيرَ فيه.

قولُه: (القَشبُ الممحوقُ)، الفائق: القَشبُ: القذَر، والقَشِبُ: الذي خالَطَهُ قذَر، قيل: القَشبُ أيضًا: السُّمُّ، والجمعُ أقشابٌ، وقشَبَه أيضًا: إذا ذكرَهُ بسوء (٣).

قولُه: (الممحوقُ): محَقَه يمحَقُه مَحْقًا، أي: أبطَلَهُ ومَحاه، والكَشوثُ: نَبْتٌ يتعلَّقُ بأغصانِ الشجرِ مِن غيرِ أن يَضرِبَ بعِرقٍ في الأرض.

⁽١) في (ط): «مروان بن محمد بن الحكم»، ولا يستقيم؛ لأنه مروانُ بنُ محمدِ بنِ مروانَ بنِ الحكم، والحمارُ لقبٌ كان يُعرفُ به لصَبْره وجَلَدِه.

⁽٢) من قوله: «لأنّ المرادَ بالشجرة الملعونة أنّ طاعمها» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٣) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ١٩٨).

في الشَّراب، وقيل: هي الشيطان. وقيل: أبو جَهْل. وقُرِئ: (والشجرةُ الملعونةُ) بالرَّفع، على أنها مُبتدَأٌ مَحذوفُ الخبَر، كأنه قيل: والشَّجَرةُ الملعونةُ في القُرآنِ كذلك.

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِ كَ قِلْسَجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِلْيِسَ قَالَ ءَأَسَجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا * قَالَ أَرَءَ يَنْكَ هَلَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَى لَمِنْ أَخَرْتَنِ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ فَيْرَيِّنَهُ إِلَا قَلِيلَا * قَالَ ٱذْهَبَ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّعَ جَزَآ وُكُمْ جَزَآءُ مَّوْفُورًا * وَأَسْتَفُرْزُ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي ٱلْأَمْولِ وَأَسْتَفُرْزُ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي ٱلْأَمْولِ وَأَسْتَفُرْزُ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي ٱلْأَمْولِ وَأَسْتَفُورْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم الشَيْطَكُنُ إِلَا غُرُورًا * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَكُنُّ وَكَيْدُ بِرَيِكَ وَحِيلَاكَ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَيْطَكُنُ إِلَا غُرُورًا * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَكُنُ وَكُنْ بِرَيِكَ وَكِيلًا ﴾ 11-10]

﴿طِينَا ﴾: حالٌ إمّا من المَوْصولِ والعامِلُ فيه «أسجُد»، على: أأسجُدُ له وهو طِين. أي: أصلُه طِين، أو مِنَ الرّاجعِ إليه من الصّلة، على: أأسجُدُ لـمَن كانَ في وَقتِ خَلْقِه طينًا. ﴿أَرَهَ يَنكَ ﴾: الكافُ للخِطاب، و ﴿هَلَذَا ﴾ مَفعولٌ به. والمعنى: أخبِرْني عن هذا ﴿أَلَذِى كَرَّمْتَ عَلَى ﴾ أي: فضّلتَه،

قولُه: (وقيل: هِي الشّيطانُ)، أي: الشَّجَرةُ الملعونة. الانتصاف: يُبعِدُه قولُه: ﴿ طَلَعُهَا كَأَنّهُ رُدُّ وَسُ الشّيطِينِ ﴾ [الصافّات: ٢٦](١). قلت: هو القائل لم يذهب إلى أن هذه الشجرة المذكورة هنا على هذا التأويل هي شجرة الزقوم بل ذهب إلى المجاز وسمى الشيطان بالشجرة وأن الله تعالى لعنه في كتابه المجيد في غير موضع.

قولُه: (أو منَ الراجع)، والفَرْقُ أنهُ إذا كانَ حالًا منَ المفعول يكونُ قَيْدًا لـ «أسجُد» (٢٠)، وإذا كان حالًا من الرّاجع، كان قَيْدًا لـ ﴿ خَلَقَتَ ﴾ فيَختلفُ التقديرانِ، والأوّلُ أبلَغُ؛ لأنهُ مِن بابِ المَجازِ باعتبارِ ما كان، أي: أسجُدُ للطّين، والطّينُ لا يُسْجَدُ له. والمعنى على الثاني: أسجُدُ لَن كان في وقتِ خَلْقِه طينًا، أي: أصلُه طين.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٧٦).

⁽٢) في (ف): «لا يَتّخذوا».

لِمَ كرَّمتَه عليَّ وأنا خَيرٌ منه؟ فاختَصَر الكلامَ بِحَذفِ ذلك، ثُمَّ ابتَداً فقال: ﴿لَمِنَ الْحَدُوفِ وَلَكَ مُرَيَّتَهُ ﴾: لأستأصِلَنَّهم المحذوف، ﴿لَأَحْتَنِكَنَ ذُرِيَّتَهُ ﴾: لأستأصِلَنَّهم بالإغواء، من: احتَنَكَ الجرادُ الأرض؛ إذا جَرَدَ ما عليها أكْلًا، وهو من الحَنك. ومنه

قولُه: (لم كرَّمْتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟ فاختصَرَ الكلامَ بحذْفِ ذلك)، أي: السؤالُ عن العِلَةِ، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ اللَّعينَ لمَّا أَنكرَ أنْ يَسجُدَ لهُ تحقيرًا لشأنِه، وجعْلُه طينًا مشاهَدًا ترقي منهُ إلى أبلغ، أي: أخبِرْني عن حالِ هذا المشاهَد المحسوس المكوَّنِ من الطِّينِ والصَّلْصالِ كالفَخّارِ، المجبولِ بالشّهواتِ، أي: كيفَ يَرتفعُ عليَّ وأنا أقهَرُهُ بالوَساوِس، وأجعَلُه مِطواعًا في، سيّا ذرِّيَتَه، فأستأصلَهم إغواءً؟ ومِن ثَمَّ أتى بالجُملةِ المؤكّدةِ بلام القسَم في قولِه: ﴿لَينَ الْخَرْتَنِ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾، ﴿ لَأَحْتَنِكَنَ ذُرِيّتَتُهُ ﴾، ولفظةُ «هذا» مِثلُها في قولِه:

تقولُ ووَقّـتْ نحرَها بيَمينِها أَبُعْلِيَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ (١)

ويؤيِّدُه قولُ الإمام: ﴿ هَلَا ﴾: مبتدأٌ محذوفٌ عنه حرفُ الاستفهام، و «الذي» معَ صِلتِه: الخبرُ، أي: أخبِرْني: أهذا الذي كرَّمتَه عليَّ؟ وذلك على وَجْهِ الاستصغار، وإنها حذَفَ الاستفهام (٢)؛ لأنَّ حصولَه في قولِه: ﴿ أَرَهَ يَنكَ ﴾ أغنَى عن تكرارِه (٣).

قولُه: (وهُو منَ الحنك). الرّاغب: الحنكُ: حنكُ الإنسانِ والدّابّة، وقيلَ لِمنقارِ الغُرابِ: حنكٌ، لكونِه كالحنكِ منَ الإنسانِ، وقيل: أَسْوَدُ مِثلُ حنكِ الغُراب، وحلكِ الغُراب، فحنكُه: مِنقارُه، وحلكُه: سوادُ ريشِه. وقولُه: ﴿الأَحْتَنِكَنَ دُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ يجوزُ أن يكونَ مِن: حنكُ الدابّة: أصَبْتُ حنكَها باللِّجامِ والرَّسَن، فيكونُ كقولِك: لأَجُّمَنَ فلانًا ولأُرسِننَه، ويجوزُ أن يكونَ مِن قولهم: احتَنَكَ الجرادُ الأرضَ، أي: استَوْلى بحنكِه عليها،

⁽١) البيت للهذلول بن كعب الغنوي، ذكره في «التذكرة السعدية» (١: ٨) وبعده: فقلتُ لها لا تعجلي وتبيّني بلاثي إذا التفّت عليّ الفوارِسُ في أبياتٍ فاخرةٍ جياد كأنهُ يخاطبُ بها زوجتَه.

⁽٢) قوله: «وإنما حذف الاستفهام» سقط من (ط)، ومن قوله: «و «الذي» مع صلته»، إلى هنا سقط من (ف).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٣).

ما ذَكرَ سِيْبَوَيه مِن قَولِم، أَحْنَكَ الشَاتَيْن، أَي: أَكلَها. فإنْ قُلت: مِن أَينَ عَلِمَ أَنّ ذلك يَسَهَّلُ له وهو مِن الغيب؟ قُلت: إمّا أن سُمِعه مِن الملائكة ـ صلواتُ الله عليهم وقد أَخبَرَهمُ اللهُ به، أو خَرَّجه مِن قَولِم، ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٣٠]، أو نَظرَ إليه فتوسَّم في مَخايلِه أنه خَلقٌ شَهُوانيّ. وقيل: قال ذلك ليّا عَمِلَتْ وَسوسَتُه في أو نَظرَ إليه فتوسَّم في مَخايلِه أنه خَلقٌ شَهُوانيّ. وقيل: قال ذلك ليّا عَمِلَتْ وَسوسَتُه في آدم. والظاهِرُ أنه قال ذلك قبل أكلِ آدمَ مِن الشجرة. ﴿ أَدُهَبُ ﴾ : ليسَ مِن النَّهابِ الدي هو نَقيضُ المَجيء، وإنّها مَعناه: امضِ لشَأنِكَ الذي اختَرْتَه؛ خِذْلانًا وتَخلِية، وعَقَبه بذِكْرِ ما جرّه سوءُ اختِيارِه في قولِه: ﴿ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنّ جَهَنَّ مَجَزَآ وَكُمْ ﴾ ، كما قالَ مُوسى عليهِ السَّلامُ للسامِريّ: ﴿ فَأَذْهَبُ فَإِنَ لَكَ فِي ٱلْحَيَوْةِ أَن تَقُولَ لَامِسَاسَ ﴾ وعَقَّبه بذِكْرِ ما جرّه للسامِريّ: ﴿ فَأَذْهَبُ فَإِنَ لَكَ فِي ٱلْحَيَوْةِ أَن تَقُولَ لَامِسَاسَ ﴾ وعَقَّبه بذِكْرِ ما جرّة من كَلَ الشَميرِ في الجزاءِ أن يَكُونَ على لَفظِ الغَيْبةِ [طه: ٩٧]. فإنْ قُلت: أَمَا كانَ من حَقِّ الضَّميرِ في الجزاءِ أن يَكونَ على لَفظِ الغَيْبةِ [طه: ٩٧]. فإنْ قُلت: أَمَا كانَ من حَقِّ الضَّميرِ في الجزاءِ أن يَكونَ على لَفظِ الغَيْبةِ

فأكلَها واستأصلَها، فيكونُ المعنى: استَولى عليهِمُ استيلاءَه على ذلك، وفلانٌ حنكَهُ الدَّهرُ، كقولِك: نجَّذَهُ وقَرَعَ سِنَّه وافْتَرَّه، ونحوِ ذلك منَ الاستعاراتِ في التجرِبة (١).

قولُه: (والظاهرُ أنهُ قال ذلك)، أي: ﴿لَيِنَ أَخَرْتَنِ ﴾، يعني: أنّ قولَه: ﴿لَيِنَ أَخَرْتَنِ ﴾، إلى آخرِه، داخلٌ (٢) في حيِّزِ القَوْل، فيكونُ صدورُ هذا القول بعدَ الإباءِ عن السُّجود، ومكانُ الوَسْوَسة الجنّة، وهُو مختلفٌ عن هذا بزمان، أي: هذا (٣) القولُ مردودٌ.

قولُه: (كما قال موسى عليه السَّلام للسّامِريّ)، يعني: كما رتَّبَ موسى عليه السلامُ على قولِه: ﴿فَأَذْهَبُ ﴾ قولَه: ﴿فَإِنَ لَكَ فِي ٱلْحَيَوْةِ أَن تَقُولُ لَامِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧] للإيذانِ على قولِه: ﴿فَأَذْهَبُ ﴾ قولَه: ﴿فَقَالَهُ على علفٌ على بأنّ المرادَ منَ الأمرِ الخِذلان، لتَعَقَّبِه بالعقاب، كذلك هاهُنا، فقولُه: ﴿وعقَبه عطفٌ على محذوف، وهُو معلَّلُ لقولِه: ﴿خِذْلانًا و تَخلِيةً »، و قولِه: ﴿فَمَن تَبِعَك ﴾ ظَرْفُ لقولِه: «تذكرة له »، أي: قال اللهُ تعالى لإبليسَ: امضِ لشأنِك خِذْلانًا و تَخلِية، و عقَّبَهُ بذكْرِ ما جَرَّهُ سوءُ اختيارِه، حتى يقالَ في حقِّه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ ﴾.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۲٦٠-۲٦١.

⁽٢) في (ط): «جملة داخلة».

⁽٣) قوله: «بزمان، أي: هذا» سقط من (ح).

لَيَرِجِعَ إِلَى "مَن تَبِعَك"؟ قُلت: بلى، ولكنَّ التَّقدير: فإنَّ جهَنَّمَ جَزاؤُهم وجَزاؤك، ثُمَّ غُلِّبَ المخاطَبُ على الغائبِ فقيل: ﴿جَزَآؤُكُمْ ﴾. ويجوزُ أن يكونَ للتّابِعينَ على طريقِ الالتِفات، وانتَصَبَ ﴿جَزَآءٌ مَّوْفُورًا ﴾ بها في ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ ﴾ من معنى: "تُجازَوْن"، أو على الحال؛ لأنّ الجزاء مَوصوفٌ بالمَوفُور، والمَوفُور، والمَوفُور: المُوفِّر. يُقال: فِرْ لصاحِبِك عِرْضَه فِرَةً. استفزَّه: استخفَّه. والفَرُّ: الخَفِيف. ﴿وَأَبَيلِتَ ﴾:

قولُه: (لأنَّ الجزاءَ موصوفٌ بالموفور)، هذا تصحيحُ وقوعِ الجزاءِ حالًا، وهُو كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّاۤ أَنَرَلْنَهُ قُرُءَ نَاعَرَبِيَّا﴾ [يوسف: ٢]، وقيل: التقديرُ: ذَوي جزاءِ موفُور، فيكونُ حالًا منَ الضّميرِ في «تُجازَوْنَ»، وهُو معنى جَزاؤكم، وإلّا فالعاملُ مفقودٌ، والأظهَرُ أنهُ حالٌ مؤكِّدةٌ، كقولِك: زيدٌ حاتمٌ جُودًا. قال أبو البقاء: هُو حالٌ موطِّعة. وقيل: هُو تمييز (١).

قولُه: (فِرْ لصاحبِكَ عِرضَه)، مِثلُه في قولِ زُهير:

ومَن يجعَلِ المعروفَ مِن دُونِ عِرضِه يَفِرْه، ومَن لا يتَّقِ الشَّتمَ يُشتَمِ (٢)

قَالَ الزَّوْزِنَيُّ: وفَّرتُ الشيءَ وفْرةً ووَفْرًا: أكثرتُه، ووفَّرْتُه وفورًا، تقولُ: ومَن يَجْعَلْ معروفَه ذابًا عن عِرضِه وفَّرَ مَكارِمَه (٣٠).

الرّاغب: الوَفْرُ: المَالُ^(٤) التامّ. يقال: وفَرْتُ كذا: تَمْمَتُه، أَفِرهُ وَفْرًا ووفُورًا وفِرَةً، ووَفَّرْتُه على التكثير، والوَفْرةُ: الشَّعَرُ الوافر، ومَزادَةٌ وَفْراءُ، وسِقاءٌ أُوفَرُ: لم يَنقُصْ مِن أديمِها شيءٌ، ورأيتُ فلانًا ذا وَفارة وفِرَةً، أي: تامَّ المروءةِ والعَقْل^(٥).

قولُه: (والفَزُّ: الخفيف). الرّاغب: قالَ تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكِ ﴾

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٧).

⁽۲) «ديوان زهير»، ص٦.

⁽٣) «شرح المعلقات السبع» ص١٥٠.

⁽٤) سقط لفظ «المال» من (ح).

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٨٧٧.

من الجَلَبة؛ وهيَ الصِّياح. والحَيْل: الحَيَّالة، ومنه قولُه ﷺ: «يا خَيلَ اللهِ ارْكَبي». والرَّجْل: السَّمُ جَمعِ للراجِل، ونظيرُه: الرَّكْب والصَّحْب، وقُرِئ: ﴿وَرَجِلِكَ ﴾، على

[الإسراء: ٦٤] أي: أَزعِجْ، وفَزَّني فلانٌ: أزعَجَني، والفَزُّ: وَلَدُ البقَرة، سُمِّيَ به لِمَا تُصُوِّرَ فيه منَ الخِفّة، كما سُمِّيَ عِجْلًا لِمَا فيهِ منَ العجَلة(١).

قولُه: (منَ الجَلَبة، وهِيَ الصِّياح). الرَّاغب: أَجْلَبْتُ عليه: صِحتُ عليه بقَهْرِ (٢). قولُه: (يا خيلَ الله اركبي) (٣)، النِّهاية: أي: يا أصحابَ خيلِ الله.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَرَجِلِكَ ﴾). قرأ حفص: بكسر الجيم، والباقون: بإسكانها (٤) قالَ ابنُ جِنّي: رَوَيناها عن قُطرُب، عن أبي عبدِ الرّحمن، وقال: الرَّجِلُ: والرِّجالُ، وعليه قراءةُ عِكرِمةَ وقتادةَ: «رِجالِكَ»، ويقالُ: رَجْلٌ: جمعُ راجِل، [كتاجِر وتَجْرٍ، وهذا عندَ سيبوَيْهِ اسمٌ للجَمْعِ غيرِ مكسَّر بمنزلة الباقِر (٥).

الرّاغب: الرجُلُ يختصُّ بالذَّكِرِ منَ النّاس، ويقالُ رجُلَةٌ للمرأةِ إذا كانت متشبّهةً بالرّجُلِ في بعضِ أحوالها، وفلانٌ أرْجَلُ الرّجُلَيْن، واشتُقَ منَ الرِّجْلِ رَجِلً الرّجُلُ وراجِلٌ للماشي بالرِّجْلِ بَيِّنَ الرُّجلَةِ، فجَمْعُ الرّاجِلِ رَجّالةٌ ورَجْلٌ نحوَ رَكْب، ورجالٌ نحوَ وكابٍ لجمع الرّاكب، ويقالُ: رَجُلٌ راجِل، أي: قويٌّ على المَشْي، وجمعُه رِجالٌ، نحوَ قولِه: ﴿ وَرَجُلًا اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمَ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الل

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٣٥.

⁽٢) المصدر السابق، ص١٩٨.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ عزاه الزَّيلعيُّ «للناسخ والمنسوخ» للحازمي، وابن سيِّد الناس في «عيون الأثر»، وعليه ترجم أبو داود في «السنن» في كتاب الجهاد (٥٤) فقال: باب في النّداءِ عند النّفير: «يا خَيْلَ الله اركبي». انظر: «تخريج أحاديثِ الكشّاف» (٢: ٢٧٥).

⁽٤) قوله: «قرأ حفص بكسر الجيم، والباقون بإسكانها» سقط من (ح) و(ف).

^{(0) «}المحتسب» (۲:۲۲).

⁽٦) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

أَنَّ فَعِلَا بِمَعنى: فاعل، نحو: تَعِب وتاعِب. ومَعناه: وجَمْعِكَ الرَّجِل، وتُضَمُّ جِيمُه أَيضًا؛ فيكون مثل: حَدِثٍ وحَدُث، ونَدِس ونَدُس، وأخواتٍ لهما، يقال: رَجُلٌ رَجِل. وقُرِئ: (ورِجَالِك) و(رُجَّالِك)، فإنْ قُلت: ما مَعنى استِفزازِ إبليسَ بصَوتِه وإجلابِه بخيلِه ورَجلِه؟ قُلت: هُو كَلامٌ وَرَدَ مَورِدَ التَّمثيل، مُثَلَّتُ حالُه في تَسلُّطِه على مَن يغوِيه بمِغوارٍ أَوْقَعَ على قَومٍ فصوَّتَ بهم صَوْتًا يَستفِزُهم مِن أماكنِهم ويُقلِقُهم عن يُعوِيه بمِغوارٍ أَوْقَعَ على قَومٍ فصوَّت بهم صَوْتًا يَستفِزُهم مِن أماكنِهم ويُقلِقُهم عن

ذلك على رِجْلِ فلان، كقولِك: على رأسِ فلان، وترَجَّلَ الرجلُ: نزَلَ عن دابِّتِه، وترَجَّلَ النَّهارُ: انحَطَّتِ الشمسُ عن الجِيطان، كأنها ترَجَّلتْ، ورجَّلَ شعرَهُ، كأنهُ أنزَلَهُ إلى حيثُ الرِّجلُ، والمِرْجَلُ: القِدْرُ المنصوب، وأرْجلتُ الفَصيلَ: أرسَلتُه (١) معَ أمَّه، كأنّها جعَلْتَ له بذلكَ رِجْلًا (٢).

قولُه: (حَدُّث) أي: حَسَنُ الحديث، والنَّدِّسُ: الفَطِن.

قولُه: (ورَدَمورِدَ التمثيل)، وهُو على وجهَيْنِ: أحدُهما: التمثيلُ المَحْضُ بأَنْ مُثَلَتْ حالُ الشّيطانِ في تسَلُّطِهِ وإغوائهِ مِن غيرِ تصَوَّرِ استفزازِ وصوتٍ وخَيْلٍ ورَجِلٍ بحالةٍ مِغْوارِ مقدَّرةٍ فيها هذه المذكوراتُ، فاستُعمِلَ في تلك الحالِ ما يُستعمَلُ في هذه، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ مَنْ مَا لَقِيدَمَةِ وَالسَّمَاوَتُ مَطْوِيّنَاتُ بِسَمِيدِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧].

وثانيهِما: التمثيلُ غيرُ المَحْض، وذلك بأن يُتصوَّرَ له استفزازٌ وصوتٌ ورَجِلٌ وخَيْلٌ ^(٣) بَجازيٌّ، كها قال^(٤): «بدُعائهِ إلى الشَّرّ»، ورَجِلُه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العبَث.

قولُه: (بِمِغوار). الجَوهريّ: رجلٌ مِغْوارٌ ومُغاوِرٌ، أي: مُقاتِل، وقومٌ مَغاوِيرُ، وخيلٌ مُغيرة.

في (ف): «أدخلتُه».

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۳٤٤-۳٤٥.

⁽٣) من قوله: «بحالة مغوار مقدرة فيها» سقط من (ط).

⁽٤) يعني الزمخشريّ.

مَراكزِهِم، وأجلَبَ عليهم بجُندِه من خَيّالةٍ ورَجّالةٍ حتى استأصلَهم. وقيل: بصَوتِه: بدُعائِه إلى الشَّر. وخيلَه ورَجْلِه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العَيْث. وقيل: يجوزُ أن يكونَ لإبليسَ خيلٌ ورِجال، وأمّا المشاركةُ في الأموالِ والأولاد: فكُلُّ مَعصِيةٍ يَجمِلُهم عليها في بابهها، كالرِّبا، والمَكاسِب المُحرَّمة، والبَحيرةُ والسّائبة، والإنفاقِ في الفُسوق، والإسْراف، ومنع الزّكاة، والتَّوصُّلِ إلى الأولادِ بالسَّبِ الحرام، ودَعوى وَلدِ بغير سبب، والتَّسميةِ بعبدِ العُزّى وعَبدِ الحارث، والتَّهويدِ والتَّنصير، والحَملِ على الحِرَفِ سبب، والتَّسميةِ والأعهالِ المُحظُورة، وغيرِ ذلك. ﴿وَعِدْهُمُ المواعيدَ الكاذبة؛ من شَفاعةِ النَّميمةِ والكَرامةِ على الله بالأنسابِ الشَّريفة، وتسويفِ التَّويةِ ومَغفِرةِ اللَّانوبِ بدُونِها، والاتَّكالِ على الرَّحة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر، والحُروجِ من النَّارِ بعدَ أن يَصيروا والاتِّكالِ على الرَّحة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر، والحُروجِ من النَّارِ بعدَ أن يَصيروا والاتَّكالِ على الرَّحة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر، والحُروجِ من النَّارِ بعدَ أن يَصيروا مُمَّما، وإيثارِ العاجلِ على الآجِل. ﴿ إِنَّ عِبَادِى ﴾: يُريدُ الصّالحين ﴿ لِسَ الك عَلَيْهِ مُ وَكَفَى بِرَيِكَ وَكِيلًا ﴾ هم يتوكَلُونَ به في سُلُطَنُ ﴾ أي: لا تَقدِرُ أن تُغويَهم، ﴿ وَكَفَى بِرَيِكَ وَكِيلًا ﴾ هم يتوكَلُونَ به في الاستعاذةِ منك، ونَحوُه قولُه: ﴿ إِلَّا عِبَادَكُ مِنهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجز: ٤٠، ص: ١٨] الاستعاذةِ منك، ونَحوُه قولُه: ﴿ إِلَا عِبَادَلَ مِنهُمُ ٱلمُخْلَصِينَ عَبادِه مُغوِياً مُضِلًا، داعياً إلى فإنْ قلت: كيفَ جازَ أن يأمُر اللهُ إبليسَ بأن يتَسلَطَ على عبادِه مُغوِياً مُضِلًا، داعياً إلى

قولُه: (وتسويفِ التوبيةِ ومغفرةِ الذّنوبِ بدونِها والاتّكالِ على الرّحمةِ وشَفاعةِ الرّسولِ عَلَيْ المنائر)، الانتصاف: «وعَدَاللهُ المغفرةَ وعلَقَها بالمشيئةِ مِن غيرِ توبة، وجعَلَها الزّخشَريُّ مِن وعْدِ الشّيطان، وكذلك جعَلَ وعْدَ الصّادِقِ المصدوق بالشفاعةِ من مواعيدِ الشّيطان، وأقلُّ عقوبتِه في ذلك حِرمائها»(١).

قولُه: (ونحوُه قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ ﴾)، أي: نحوُ قولِه: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلَطَنُنُ وَكَفَى بِرَيِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦٥].

قولُه: (﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾)؛ لأنّ مَن كفَاهُ مالِكُ اللّعينِ والقادرُ عليه وكيلًا، لا يكونُ إلّا عبدًا مُكرَمًا مخلَصًا.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۲۷۸).

الشرِّ، صادًّا عن الخير؟ قُلت: هو مِنَ الأوامرِ الواردةِ على سَبيلِ الخِذْلانِ والتَّخْلية، كما قالَ للعُصاة: ﴿أَعْمَلُواْ مَاشِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠].

[﴿ زَّبُكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلُكَ فِي ٱلْبَحْرِ لِتَبْنَغُواْ مِن فَضَّلِهِ ۚ إِنَّهُ وَكَاكَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضَّرُ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَ مَن تَدْعُونَ إِلَّاۤ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّنكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَنْ كَفُورًا ﴾ ٢٦- ٢٧]

﴿ يُرْجِى ﴾: يُجرِي ويُسيِّر. والضُّرِّ: خَوفُ الغَرَق. ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾: ذَهبَ عن أوهامِكُم وخَواطرِكم كلُّ مَن تَدعُونه في حَوادِثكُم إلّا إيّاه وحده، فإنكم لا تَذكُرون سِواه، ولا تَدعُونه في ذلك الوقتِ ولا تَعقِدُون برَحمتِه رجاءَكم، ولا تُخطِرونَ ببالِكُم أَنَّ غَيرَه يَقدِرُ على إغاثتكم، أو لم يَهتَدِ لإنقاذِكُم أَحَدُّ غيرُه من سائرِ المَدعُوِّين. ويجوزُ أن يُراد: ضلَّ مَن تَدعُون من الآلهةِ عن إغاثتكم، ولكنَّ الله وحده هو الذي ترجُونَه وحدَه، على الاستِثناءِ المُنقطِع.

[﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَغْسِفَ بِكُمْ جَانِب ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُوْ وَكِيلًا * أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيجِ فَيُغْرِفَكُم بِمَا كَفَرْثُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُواْلَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ-بَبِيعًا ﴾ ٢٨-٦٩]

﴿ أَفَأَمِنتُمْ ﴾: الهمزَةُ للإنكار، والفاءُ للعَطفِ على محَدُوفِ تَقديرُه: أَنجَوتُم فأمِنتُم، فحَمَلَكم ذلك على الإعراض؟! فإنْ قُلت: بِمَ انتصَبَ ﴿ جَانِبَ ٱلْبَرِ ﴾؟ قُلت: بـ ﴿ يَغْسِفَ ﴾ مَفعولًا به، كالأرضِ في قَولِه: ﴿ فَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]، و ﴿ بِكُمْ ﴾:

قولُه: (على الاستثناءِ المُنقطع)، أي: على الوَجْهِ الأخير، ويُفهَمُ أنهُ على الأوّلِ والثاني متصل، أمّا على الأوّل فـ « ﴿ ضَلَ ﴾ مضَمَّنٌ لمعنى « ذهَبَ»، وفاعلُه الذِّكْر، أي: ذهبَ عن أوهامِكم ذِكرُ كلِّ مَن تَدعونَهُ إلّا ذِكْرُ الله، يدُلُّ عليه قولُه: « لا يَذكُرونَ سِواه»، وعلى الثاني: «ضَلَّ» مجُرى على حقيقتِه، ولذلك قال: أوَلم يُهتدِ لإنقاذِكم؟

حال، والمَعنى: أن يخسِفَ جانبَ البَرَّ، أي: يَقلِبَه وأنتم عليه. فإنْ قُلت: فها مَعنى فِحُرِ الجانب؟ قُلت: مَعناه: أنّ الجَوانِبَ والجِهاتِ كلَّها في قُدرَتِه سواء، وله في كُلِّ جانبِ بَرَّا كانَ أو بَحرًا سببَ مُرْصَدُ مِن أسبابِ الهلكة، ليسَ جانبُ البَرِّ وحدَه مُحَتصًّا بذلك، بل إنْ كانَ الغَرَقُ في جانبِ البحر، ففي جانبِ البَرِّ ما هو مِثلُه، وهو الحَسْف؛ لأنه تغييبٌ تحتَ الماء، فالبَرُّ والبحرُ عندَه سِيّان يَقدِرُ لأنه تغييبٌ تحتَ الماء، فالبَرُّ والبحرُ عندَه سِيّان يَقدِرُ في البَرِّ على نَحوِ ما يَقدِرُ عليه في البحر، فعلى العاقلِ أن يَستَويَ خَوفُه مِن الله في جميع الجوانبِ وحيثُ كان، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْحَكُمُ حَاصِبًا ﴾؛ وهي: الرِّيحُ التي تَحصِب، الجوانبِ وحيثُ كان، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْحَكُمُ حَاصِبًا ﴾؛ وهي: الرِّيحُ التي تَحصِب، أي: تَرمي بالحَصْباء، يعني: أو إنْ لم يُصِبْكم بالهلاكِ مِن تَحتِكم بالخسف، أصابكم أي: تَرمي بالحَصْباء، يعني: أو إنْ لم يُصِبْكم بالهلاكِ مِن تَحتِكم بالخسف، أصابكم به مِن فَوقِكم بريحٍ يُرسِلُها عليكم فيها الحَصباءُ يَرجُمُكم بها، فيكونَ أشدً عليكم من الغَرَقِ في البحر. ﴿وَكِيلًا﴾: مَن يتَوكَّل بصَرفِ ذلك عنكم. ﴿ أَدُ أَمِنتُكُم منه من الغَرَقِ في البحر. ﴿وَكِيلًا﴾: مَن يتَوكَّل بصَرفِ ذلك عنكم. ﴿ أَدُ أَمِنتُكُم منه أَنْ يُقوِّي دواعِيَكم ويُوفِّر حوائِحِكم إلى أن تَرجِعُوا فتَركَبوا البحرَ الذي نجّاكُم منه أَنْ يُقوِّي دواعِيَكم ويُوفِّر حوائِحِكم إلى أن تَرجِعُوا فتَركَبوا البحرَ الذي نجّاكُم منه

قولُه: (فها معنى ذكْرِ الجانب؟)، دلّتِ الفاءُ في السؤالِ على السّبَيّة، يعني: ذكَرْتَ أنّ ﴿ خَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ﴿ جَانِبَ ٱلْبَرِ ﴾: مفعولٌ به، ك ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ في قولِه: ﴿ فَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]، فها معنى زيادةِ الجانبِ في هذه الآية؟ وأجابَ عنه: أنّ الزّيادةَ دَلّتْ على أنّ الكلامَ في هذا المقامِ في الجانب، وأنّ جانبَي البَرِّ والبحرِ سِيّانِ تحتَ قهْرِه وسُلطانِه سبحانَه وتعالى، وذلك أنّهم قطعوا أنّ الهلاكَ مُحتصلٌ بجانبِ البحر، وأنّ جانبَ البَرِّ مكانُ الأمْنِ ومَنزِلُ وذلك أنّهم قطعوا أنّ الهلاكَ مُحتصلٌ بجانبِ البحر، وأنّ جانبَ البَرِّ مكانُ الأمْنِ ومَنزِلُ الرّفاهيةِ ومَهيِطُ البَطَرِ والأشَر، دَلَّ على ذلك فِعلُهم: ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلُكِ دَعُواْ ٱللّهُ عُنِيضِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نِهَ الْمَارِ وَالْأَشَر، دَلَّ على ذلك فِعلُهم: ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلُكِ دَعُواْ ٱللّهُ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قولُه: (أَن يُقَوِّيَ دواعيكم ويُوفِّرَ حَوائجكم)، إعلامٌ بأنّ «أَمْ» في قولِه: ﴿ أَمْ آمِنتُمْ ﴾ مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيها للإنكارِ والتّوبيخ، ويؤيِّدُه تقديرُه «نَجَوْتُم» بعدَ الهمزة، وعَطفُ ﴿ آمِنتُمْ ﴾ عليه في القرينةِ الأولى، يعني: هَبُوا أَنْكم تخلَّصْتُم منَ الغرَقِ في البحر، فكيفَ تتخلَّصونَ منَ الحَسْف، بل كيف تأمنونَ تتخلَّصونَ منَ الحَسْف، بل كيف تأمنونَ أَنّ الله يقوِّي دواعيكم فتورِثَ البُخْلَ الخالعَ والحِرصَ الهالع، فتعودونَ إلى ما نجَوْتُم منهُ فيُغرِقكم به. وفي تذييلِ كلِّ منَ الآيتَيْنِ معنى التَّرَقِّي؛ ذُيِّلتِ الأولى بقولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يَحِدُوا لَكُمْ وَالْحَرِيَ اللهُ عَلَى المَّ الْمَالِي مَن الآيَتِيْنِ معنى التَّرَقِّي؛ ذُيِّلتِ الأولى بقولِه: ﴿ ثُمَّ لَا يَحِدُوا لَكُونَ

فأعرضتُم، فيَنتَقِمُ منكم بأنْ يُرسِلَ ﴿قَاصِفًا ﴾؛ وهي الرِّيحُ التي لها قَصِيف؛ وهوَ الصَّوتُ الشديد، كأنها تتقصَّف، أي: تتكسَّر. وقيل: التي لا تمرُّ بشيءِ إلّا قَصفَتْه ﴿فَيُغْرِقَكُم ﴾، وقُرئ بالتاء، أي: الرِّيح، وبالنُّون، وكذلك: ﴿يَغْسِفَ ﴾، و ﴿نُرسِلَ ﴾، و ﴿يُعِيدَكُمُ ﴾، قُرِئَت بالياءِ والنُّون. التَّبيع: المُطالِب، من قولِه تعالى: ﴿فَأَلِبَاعُ المَعْرُونِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: مُطالَبة. قال الشيّاخ:

كما لاذَ الغَرِيمُ مِنَ التَّبيعِ

وَكِيلًا ﴾، أي: مَن يتوكَّلُ بصرفِ ذلك عنكم؟ والثانيةُ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَا يَجَـدُواْلَكُمْ عَلَيْنَا بِهِـ، يَبِيعُـا ﴾ أي: مطالبًا يُطالبُنا بها فعَلْنا درَكًا للثَّأْرِ؛ لأنَّ طلبَ الثَّأْر بعدَ الهلاكِ والتوكُّلِ قبلَه.

قولُه: (فأعرَضتُم فينتقمُ منكم، بأنْ يُرسِلَ) الفاءُ في «فأعرَضتم» عاطفةٌ عَقَّبتْ «نجّاكم» بد أعرضتُم»؛ وفي «فينتقم» مؤذِنة بأنّ الفاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَيُرْسِلَ ﴾ فصيحةٌ مُقتَضيةٌ لتقريرِ «فينتقِم»؛ لأنّ مجرَّدَ إعادتِهم في البحرِ ليسَ موجبًا لإرسالِ ما يُغرِقُهم، بل سببُ ذلك إرادةُ الانتقام منَ الإعراضِ السابِق بواسطة الرِّيحِ القاصِف.

قولُه: (﴿ فَيُغَرِقَكُم ﴾، وقُرِئَ بالتاء): ابنُ كثيرِ وأبو عمْرِو: بالنّون (١١)، والباقونَ: بالياءِ التّحتانيّة، وبالتاءِ: شاذّة، وعلى هذا ﴿نُعِيدُكُمْ ﴾.

قولُه: (كما لاذَ الغَريمُ من التَّبيعِ) (٢)، لاذَ: أي التجَأَ. الأساس: ما وجَدْتُ لي على فلانِ تَبيعًا، أي: مُتابعًا ناصِرًا لي عليه.

⁽١) وحُجَّتُهما قولُه تعالى بعد ذلك: ﴿ثُمَّ لَا يَحِدُواْلَكُوْ عَلَيْنَا بِهِ عَبِيمًا ﴾ كأنهُ لمّا أتى الكلامُ عقيبَه بلفظِ الجمع جعلَ ما قَبَّلَه على لفظهِ ليأتلِف نظامُ الكلامِ على لفظ واحد. وقرأ الباقونَ بالياء إخبارًا عن الله، وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ ابتُدئ به بالخبَرِ عن الله بلفظ التوحيد، فقال: ﴿ زَبُكُمُ ٱلنِّي يُرْجِى لَكُمُ الْفَلْكَ ﴾ [الإسراء: ٢٦] وقال: ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلّا إِيّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٧] فجعلوا ما أتى عقيبَه من الكلامِ جاريًا على معناه؛ لأنّ القصّة واحدة، والكلامُ يتبعُ بعضهُ بعضًا. انتهى من "حُجّةِ القراءات"، ص٢٠ ٤ - ٤٠٤.

⁽٢) البيتُ للشمَّاخ الذبياني في «ديوانه»، ص٢٢٧، وصدرُه: تلوذُ ثعالبُ الشر قَيْن مِنها

يُقال: فُلانٌ على فلانٍ تَبيعٌ بحقه، أي: مسَيطِرٌ عليه مُطالِبٌ له بحقه، والمعنى: إنّا نَفعَلُ ما نفعَلُ بهم، ثُمَّ لا تَجِدُ أحدًا يُطالِبُنا بها فعَلْنا؛ انتصارًا منّا ودَركًا للثأر مِن جِهَتِنا، وهذا نَحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَعَافُ عُقْبَهَا ﴾ [الشمس: ١٥]. ﴿يِمَا كَفَرْتُمْ ﴾: بكُفرانِكُم النّعمة، يريد: إعراضَهم حينَ نجّاهم.

[﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيَ ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ٧٠]

قيل في تكرمة ابنِ آدم: كرَّمَه اللهُ بالعَقل، والنَّطق، والتَّمييز، والخَطّ، والصُّورةِ الحسنة، والقامةِ المُعتَدِلة، وتَدبيرِ أمرِ المَعاشِ والمَعاد. وقيل: بتَسليطهم على ما في الأرض وتَسخِيره لهم، وقيل: كُلُّ شَيءٍ يأكلُ بِفيهِ إلّا ابنُ آدم، وعنِ الرَّشيد: أنه أَحضَرَ طَعامًا فدَعا بالمَلاعِق وعنده أبو يُوسف، فقالَ له: جاءَ في تفسير جدِّكَ ابنِ عبّاس: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ ﴾: جَعَلْنا لهم أصابِعَ يأكُلُونَ بها، فأُحضِرَتِ الملاعِقُ فردَّها وأكلَ بأصابِعِه. ﴿عَلَى كَثِيرٍ مِتَنْ خَلَقْنَا ﴾: هو ما سِوى الملائكةِ صلواتُ الله غليهم، وحسبُ بَني آدَمَ تَفضيلًا أن تُرفَعَ عليهم الملائكةُ وهُم هم، ومَنزِلتُهم عندَ الله عليهم، وحسبُ بَني آدَمَ تَفضيلًا أن تُرفَعَ عليهم الملائكةُ وهُم هم، ومَنزِلتُهم عندَ الله

قولُه: (وهذا نحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا ﴾ [الشمس: ١٥])، أي: لا يخافُ الله عاقبتَها وتَبِعتَها، كما يخافُ كلُّ معاقبٍ منَ المُلوك فيُبقيَ بعضَ الإبقاء.

قولُه: (وحَسْبُ بني آدمَ تفضيلًا)، يعني: دَلَّ قولُه تعالى ﴿وَلَقَدْكُرَّمَنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ على كرامتِهم، ويَكفيهم مِن هذه الكرامةِ أنْ يكونوا دونَ الملائكةِ فيها ونازِلينَ عن منزلةِ الذين همُ المشهورونَ الكامِلونَ وبقُربٍ منَ الله معروفون، أو يكونوا مفضَّلينَ على غيرهم، كها تقولُ: يَكفيكَ منَ الشَّرَفِ أن تكونَ ثانيَ الأميرِ في المنزلة.

قولُه: (وهُم هُم)، وقولُه: «ومنزِلتُهم منزِلتُهم»، مِثلُ قولِ أبي النّجم:

مَنزِلتُهم. والعَجبُ من المُجبِرة كيف عَكَسُوا في كُلِّ شيءٍ وكابَروا، حتَّى جسَّرَتهم عادةُ المكابَرةِ على العَظيمةِ التي هي تفضيلُ الإنسانِ على المَلك، وذلكَ بعدما سَمِعُوا تفخيمَ الله أمرَهُم وتكثيرَه معَ التَّعظيمِ ذكرَهم، وعَلِمُوا أينَ أسكنَهم، وأنّى قَرَبَهم، وكيفَ نَزّهُم من أنبيائِه منزلة أنبيائِه من أُمُهِم، ثُمَّ جرَّهم فَرطُ التعَصُّبِ عليهم إلى أن

أنا أبو النَّجم وشِعري شِعري(١)

أي: أنا ذلك المشهورُ الموصوفُ بالكمال، وشِعري هُو الموصوفُ المشهورُ بالبلاغة.

قولُه: (وتكثيرَهُ معَ التعظيم ذِكْرَهم)، أي: تكثيرَ الله ذِكرَهم معَ التعظيم في كتابِه، «معَ التعظيم» حالٌ منَ الفاعلِ والمفعول.

قالَ صاحبُ «التقريب»: ولقد تشنّع هاهنا حتّى أفحَش، فالقَوْلُ بتفضيلِ المَلكِ أحدُ قَوْلَيْ أهلِ السُّنة، ومذهبُ ابنِ عبّاس واختيارُ الزجّاج (٢)، وأيضًا غايتُه التمسُّكُ بالمفهوم، وهُو أن تخصيصَ الكثير يدلُّ على أنّ القليلَ يضاد (٣) ذلك، واختلف في كونه حجة على أي حنيفة رضي الله عنه يقول بالمفهوم (٤)، ثم المفهوم إنها يدلُّ على أنه ليس مُفضَّلًا على القليل (٥)، ولا يَلزَمُ منهُ مذهبُه، وهُو تفضيلُ القليل، فقد يَستويان، ثُمّ ليُحتمَلُ أنْ يُرادَ بِهُ وَعَلِي إِلَيْ المُلائكةُ، إذْ هُم كثيرٌ منَ العُقلاءِ المخلوقين، فيكونُ بنو آدمَ أفضلَ منهم. وعلى الجملةِ فذلك التشنيعُ شنيع (٢).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) انظر بحث هذه المسألة في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١: ٢٩٢) ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

⁽٣) في(ط): «بصدد»، ولعل الصواب ما أثبتنا.

⁽٤) كذا في (ط)، وفي العبارة خلل، ولعله سقطت منها كلمة أو جملة، مثل: «فكيف يقول بالمفهوم» أو نحو ذلك، والله أعلم.

⁽٥) من قوله: «يضاد ذلك، واختلف في كونه حجة» إلى هنا، سقط من (ف)، وكذا من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه.

⁽٦) من قوله: «قال صاحب التقريب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

لفَّقُوا أقوالًا وأخبارًا؛ منها: قالتِ الملائكة: ربَّنا إنَّك أعطَيتَ بَني آدمَ الدُّنيا يأكُلُونَ منها ويتَمتَّعُونَ ولم تُعطِنا ذلك، فأعطِناهُ في الآخرة، فقال: وعِزَّتي وجَلالي، لا أجعَلُ ذُرِيَّةَ مَن خَلقتُ بيَديَّ كَمَن قُلت له: كُن، فكان. ورَوَوا عن أبي هُرَيرة: أنه قال: لَمُؤمِنٌ أكرَمُ على الله مِنَ الملائكةِ الذينَ عندَه. ومن ارتكابِهم: أنهم فَسَّروا «كثيرًا» بمَعنى: «جميع» في هذه إلآية،

قولُه: (ربَّنا إنّك أعطَيْتَ بني آدمَ الدُّنيا يأكُلُونَ منها ويتمتَّعونَ) الحديث، نحوُه رواهُ عُمِي السُّنةِ في «المصابيح» (۱)، وفي «المعالم» (۲): ورَوى شيخي في «المعتمَد»، والبَيهقيُّ في «شُعب الإيهان» (۳)، عن جابرِ أنّ النبيَّ عَلَيْ قال: «لمّا خلَقَ اللهُ آدمَ وذرِّيتَه قالتِ الملائكةُ: يا ربِّ، خلقتَهم يأكلونَ ويشرَبونَ ويَنكِحونَ ويَركَبون، فاجعَلْ لهمُ الدُّنيا ولنا الآخِرةَ. قالَ اللهُ تعالى: لا أَجعَلُ مَن خَلقتُه بيَدي ونفَخْتُ فيه مِن رُوحي كمَن قلتُ له: كنْ، فكان» (٤). وأمّا الحديثُ الآخرُ فقد رَواهُ ابنُ ماجه، عن أبي هُرَيرةَ، يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «المؤمنُ أكرَمُ على الله مِن بعضِ ملائكتِه» (٥).

قولُه: (فَسَّروا «كثيرًا» بمعنى: جميع) قالَ مُحيي السُّنَّة: وظاهرُ الآيةِ أنهُ فضَّلَهم على

⁽١) «مصابيح السنّة» للبغويّ (٤: ٣١).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٠٩).

 ⁽٣) «شعب الإيمان» (١٤٧) وقال: في ثبوتِه نظر، ومَن قال في الملائكة: هم قبيلان أشْبَه أن يقولَ في هذا:
 أرادَ القَبيلَ الذين كان منهم إبليس دون الملاِّ الأعلى، وهمُ الأشرافُ والعُظاء، والله تعالى أعلم.

⁽٤) وأخرجهُ الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٤٧٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٦١٧٣) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ٩٧) وقال: رواه الطبرانيُّ في «الكبير» و «الأوسط»، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذّابٌ متروكٌ، وفي سندِ «الأوسط» طلحةُ بن زيدٍ، وهو كذّابٌ أيضًا.

⁽٥) أخرجهُ ابن ماجه (٣٩٤٧)، وضعّفه البوصيريُّ في «زوائد ابن ماجه» (٣: ٢٢٧) وأعلَّه بأبي المهَزَّم، يزيد بن سفيان، ضعيف الحديث.

وأخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيهان» (١٥٠) موقوفًا على أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه وقال: كذا رواهُ أبو المُهزَّم عن أبي هُرَيرةَ موقوفًا، وأبو المهزّم متروك. ولتهامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٧٨).

وخُذِلُوا حتّى سُلِبوا الذَّوقَ

كثير ممّن خلَقَه، لا على الكُلِّ، وقالَ قومٌ: فُضِّلوا على جميع الخَلْقِ وعلى الملائكةِ كلِّهم، وقد يوضَعُ الأكثرُ موضعَ الكُلِّ، كما قالَ تعالى: ﴿ هَلْ أُنْيَثُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَطِينُ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَأَحْتَرُهُمْ كَنِبُوكَ ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣] (١)، وفسَرَّ المصنِّفُ في قولِه: ﴿ وَمَا يَنَبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَا ظَنَّا ﴾ [يونس: ٣٦] الأكثر: بالجميع (٢).

قولُه: (سُلِبوا الذَّوق)، أرادَ بالذَّوق: ما تجدُه نفْسُ الفَطِن الذَّكيِّ منَ التفاوتِ بينَ اللَّفظَين، ووَضْعِ جَميعٍ موضعَ كثير، فإنَّ هذا التركيبَ مِن بابِ تعليق الحُّكم بإحدى صِفتَي النَّاتِ^(٣) للدِّلالةِ على نَفْيِ الحُكم عمَّ عدَاه، ومعناه: أنهُ حصَلَ في المخلوقاتِ ما لا يكونُ الإنسانُ أفضَلَ منه، وهمُ الملائكةُ، وهذا تقديرُ الإمام (٤)، وإلا فأيُّ فائدةٍ في العُدولِ مِن لفظِ الكلِّ والجميع إليه؟

ونحوُه ما رُويَ عن أبي عُبَيدة (٥) وهُو من علماءِ العرَبيّة - أنه قالَ في مثلِ قولِهم: الميِّتُ الميَهوديُّ لا يُبصِرُ، ولذلك يتعجَّبُ ويضحَكُ منه كلُّ أحد، وإلّا لم يكنْ لذلك الضَّحِك والتعجُّبِ (٢) وجه.

ولعل إحالته إلى الذّوقِ تعريضٌ بأصحابِه الذين منَعوا القولَ بالمفهوم، فنقولُ: الظاهرُ أَنَّ المفضَّلَ عليه كثيرٌ، و ﴿ مِّمَّنَ خَلَقْنَا ﴾: بيانٌ له، وفي الحقيقةِ بالعكسِ على ما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ كَأَنَمَا أُغْشِيَتَ وُجُوهُ هُمَّ قِطَعًا مِّنَ النَّلِ مُظْلِمًا ﴾ [يونس: ٢٧]، قال: عاملُ ﴿ مُظْلِمًا ﴾

⁽۱) «معالم التنزيل» (٥: ١٠٨) ثمّ قال: «والأولى أن يُقال: عوامُّ المؤمنين أَفْضَلُ من عوامٌ الملائكة، وخواصُّ المؤمنين أَفضَلُ من خواصِّ الملائكة. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِلحَتِ أَوْلَكِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْمَرِيَّةِ ﴾ [البيّنة: ٧].

⁽٢) انظر: (٧: ٤٨٥).

⁽٣) في (ح): «الصفتين للذات».

⁽٤) في «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٢).

⁽٥) مَعمَر بن المثنّى، سبقتْ ترجمتُه.

⁽٦) سقط لفظ: «والتعجّب» من (ح).

﴿ أُغَشِيَتَ ﴾ مِن قِبَلِ أَنَّ ﴿ مِنَ ٱلَّتِلِ ﴾: صفةٌ لقولِه: ﴿ قِطَعًا ﴾، فكانَ إفضاؤه إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصَّفةِ (١).

وحقّقه شيخي المعفور [له] أمينُ الدِّينِ الشَّرْ فَشاهيُّ بأنْ قال: إنّ نسبة ﴿أُغْشِيتَ ﴾ إلى ﴿قِطَعَ ﴾ إنّما هي باعتبارِ ذاتِها المُبهَمة المفسَّرةِ باللّيل، لا باعتبارِ مفهوم القِطَع في نفْسِها، وإنّما ذُكِرَتْ لبيانِ مقدارِ ما أُغشِيتْ به، وهُو اللّيل، كما إذا قيل: اشتَريتُ أرطالًا منَ الزَّيت، فإنّ المُشترى الزيتُ، والأرطالُ مبيّنةٌ لمقدارِ ما اشتَرى، وهاهُنا المفضَّلُ عليه ممّن ﴿ غَلَقْنَا ﴾ و حَرَيْهِ مُبيّنٌ لمقدارِ كميّتِه، وعليه قولُك: رأيتُ أسدًا منكَ، على التجريدِ، فإنّ المرئيَّ والمخاطَب، والأسكُ: لبيانِ كيفيّةِ حالِ المرئيِّ منَ الجُرْأةِ والشّجاعة، ولا شكَّ أن ﴿ مِمّنَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ال

فظَهَرَ أَنَّ فائدةَ استجلابِ الوَصْف ليسَ إلّا لبيانِ كميّةِ المفضَّل عليه الذي يَقتضيه مقامُ المدحِ للمُفضَّل، فلا يُحمَلُ على المفهوم، نحوِ: «في سائمةِ الغنَم زكاةٌ»(٢)، إذْ لا فائدةَ فيه للوَصْفِ سِوى التخصيص.

وأمّا كونُ المقامِ مقامَ مَدْحِ فإنّ الآية أُخرِجتْ مُحْرِجَ القَسيمةِ، وكرَّرَ فيها ما يُنبِئُ عن غايةِ المَدْحِ مِن ذَكْرِ الكرامةِ والتفضيلِ وتسخيرِ الأشياءِ على سبيل الترَقِّي، كأنهُ قيل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيَ ءَادَمَ ﴾ بكرامةِ أبيهم، ثُمّ سخَّرنا لهم الأشياءَ ﴿وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِبَاتِ ﴾، ثُمّ فضيلًا أيَّ تفضيلٍ، ولهذا عقَّبَ بها قولَه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾، وهُو فضيلناهُم تفضيلًا أيَّ تفضيلٍ، ولهذا عقَّبَ بها قولَه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾، وهُو لبيانِ كرامةِ أبيهِم، بجَعْلِ سُجودِ الملائكةِ المقرَّبينَ بعدَ ذكْرِهم فيه ﴿أَيَّعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومِن ثَمَّ طُرِدَ اللعينُ حيثُ قاسَ الفَضْلَ بالعقلِ وامتنَعَ عنِ السّجودِ فيها ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومِن ثَمَّ طُرِدَ اللعينُ حيثُ قاسَ الفَضْلَ بالعقلِ وامتنَعَ عنِ السّجودِ

⁽١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٧٣).

⁽٢) هذا مستفادٌ من حديثٍ مرفوعٍ ثابتٍ في «صحيح البخاريّ» (١٤٥٤)، و«سنن أبي داود» (١٥٦٧) وغيرهما من حديثِ أنسِ رضيَ اللهُ عنه.

الذي يدُلُّ على فضلِه وكرامتِه، وما توسَّطتْ بينَهما منَ الآياتِ كالاستطرادِ والاعتراضِ يدُلُّ عليه الاتّفاقُ بينَ قولِه: ﴿وَمَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْمَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقَنَاهُم مِّكَ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾، وقولُه: ﴿ رَّيُكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلفُلك فِي ٱلْبَحْرِلِتَبْنَغُواْ مِن فَضْلِهِ ۚ ﴾ [الإسراء: ٦٦] كما بيَّنَ هذه الكرامةَ والكرامةُ بالسُّجود. ويَعْضُدُه الحديثُ المَرْويُّ عن جابرٍ كما مَرَّ.

هذا على أن يكونَ ﴿مِن ﴾ بيانًا، وإذا جُعِلَ تبعيضًا كان ﴿مِمَّنْ خَلَقْنَا ﴾: بدلًا، أي: فضّلناهُم على بعضِ المخلوقين، وذِكرُ البعضِ في هذا المقامِ يدُلُّ على تعظيمِ المُفَضَّلِ عليه، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَنتِ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وأيُّ مَدْح لبني آدمَ وإثباتِ للفَضْلِ والكرامةِ بالجُملةِ القَسَميّة، إذْ جُعِلوا مفَضَّلينَ على الشياطينِ والجنِّ؟ على أنّ صفةَ الكثرة، إذا جُعِلت مخصَّصةً لإخراجِ البعض، كانت بالملائكةِ أوْلى منَ الجِنِّ والشياطين؛ لأنّهم همُ الموصوفونَ بالكثرة، وإليه يَنظُرُ قولُ صاحبِ «التقريب».

ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَن يُرادَبِ ﴿ كَثِيرِ مِّمَّنَ خَلَقْنَا ﴾: الملائكة، إذْ هم كثيرٌ منَ العُقَلاء المخلوقين. رَوَينا عن التِّرِمِذيِّ، عن أبي ذَرِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: "إنّي أرى ما لا تَروْن، وأسمَعُ ما لا تسمعون، أطَّتِ السماءُ وحُقَّ لها أن تؤطَّ، ما فيها مَوضعُ أربع أصابعَ إلّا وملَكُ واضعٌ جبهتَه لله ساجِدًا "(١)، الحديث.

وذكرَ شيخُنا شيخُ الإسلام في كتابِ «الرّشف»(٢)، أنهُ ورَدَ أنّ البيتَ المعمورَ يَطوفُ به كلّ يومِ سبعونَ (٣) ألفًا لا يَعودونَ إليه إلى يومِ القيامة (٤). ووَرَدَ أنّ كلّ قطْرَةِ تنزِلُ منَ

⁽۱) أخرجه الترمذيّ (۲۳۱۲)، وابن ماجه (٤١٩٠)، والبزّارُ في «المسند» (٣٥٢٤)، والطحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٥)، وغيرهم، وهو حديثٌ حسَنٌ لغيره، وانظر تمامَ تخريجِه وتنقيدِه في «مسند الإمام أحمد» (٢١٥١٦).

⁽٢) يعني كتاب «كشف الفضائح اليونانيّة ورَشْف النصائح الإيهانيّة» للشهاب السُّهْرَوَرْديّ، سبقَ التعريفُ به.

⁽٣) في (ح): سبعين، وهو خطأ.

⁽٤) انظر: «كشف الفضائح اليونانية»، ص١٧٩. والحديثُ المذكور هو جزءٌ من حديثِ المعراج الطويل، أخرجه البخاريّ (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢) (٢٥٩) من حديثِ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه.

فلم يُحِسُّوا ببَشاعةِ قَولِهِم: وفضَّلْناهُم على جَميع ممِّن خَلَقْنا، على أنَّ مَعنى قَولِهِم: «عَلى جَميع مِ مَّن خَلَقْنا، على أنَّ مَعنى قَولِهِم: «عَلى جَميع مِمَّن خَلَقْنا» أشجى لحُلوقِهم وأقْذى لعُيونِهم، ولكنّهم لا يَشعُرون، فانظُرْ إلى تحتُّلِهم وتشَبُّعُهم بالتأويلاتِ البَعيدةِ في عَداوةِ الملاِّ الأعلى، كأنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ عَاظَهُم حينَ أهلكَ مَدائنَ قَومِ لوط، فتِلكَ السَّخيمةُ لا تَنحَلُّ عن قلوبهم.

السَّحابِ إلى الأرضِ يَصحَبُها ثلاثةُ أملاك (١)، فظهَرَ أنْ ليسَ المرادُ مِن قولِنا: «فُضَّلوا على الجميع»، أنهُ وضعَ «الكثيرَ» موضعَ «الجميع» في التلاوةِ ليَلزَمَ البَشاعةُ التي ذكرَها، بل الجميعُ لازمُ المعنى.

وأمّا قولُه: (أشْجى لِحُلوقِهم)(٢) فلعَلَّ مرادَه أنهّم إنّها فَرّوا مِن دلالةِ المفهومِ وفسَّروا «الكثيرَ» بـ «الجميعِ» لئلّا يَلزَمَ فَضْلُ الملائكةِ عليهم، لكنْ لزِمَهم مِن هذا ما هو أفظعُ منه، وهُو فضلُ الحدّادينَ والحيّاكين، بل الكافِرينَ، على النفوسِ الطاهرةِ الزّكيّة.

وأُجيبَ عنه: أنهُ كها لا يلزَمُ مِن قولِنا: «الرّجالُ أفضَلُ منَ النِّساءِ» فضْلُ كلِّ فَرْدٍ على كلِّ فرد، كذلك لا يَلزَمُ ذلك. وفي حديثِ أبي هُرَيرة: «المؤمنُ أكرَمُ على الله مِن بعضِ الملائكة»(٣)، إشارةً إلى تفضيلِ الآية، وحديثِ جابر، وهُو ما قيلَ: خوَاصُّ الإنسانِ مِثلَ الأنبياءِ أفضَلُ مِن خَواصِّهِم (٤)، وبعضُ عوامِّ الإنسانِ منَ المؤمنين (٥) أفضَلُ مِن عوامِّهِم، واللهُ أعلَم.

قولُه: (السَّخيمة)، أي: الضَّغينة والمَوْجِدة في النَّفْس. قالَهُ الجَوهريُّ.

⁽١) وزادَ السّهروردي فقال: «ملك يصونهَا أن تمتزجَ بغيرها، وملك يؤديها إلى الأرضِ التي قُدِّرَ لها، وملك يجعلها غذاءَ النبات الذي قُدِّرَ لها» انتهى من «كشف الفضائح اليونانيّة»، ص١٧٩.

⁽٢) والشجا: هو كلُّ ما اعترضَ الحَلْقَ مِن عَظْمٍ وغيره.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) يعني الملائكة عليهم السلام.

⁽٥) قوله: «من المؤمنين» سقط من (ح).

قُرِئ: ﴿نَدْعُواْ﴾، بالياءِ والنّون، و: (يُدعَى كُلُّ أناسٍ) على البناءِ للمَفعول، وقَرأُ الحسَن: (يُدْعَوْ كُلُّ أناس) على قَلبِ الألِفِ واوًا في لُغةِ مَن يَقول: أفعَو، والظَّرفُ نَصبٌ بإضهار: اذكُر. ويجوزُ أن يُقال: إنها عَلامةُ الجَمْع، كما في ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجُوى ٱلَّذِينَ فَصبٌ بإضهار: اذكُر. ويجوزُ أن يُقال: إنها عَلامةُ الجَمْع، كما في ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجُوى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: ٣]، والرَّفعُ مُقدَّرٌ كما في ﴿ يُدْعَى ﴾ [الصّف: ٧]، ولم يُؤت بالنُّون؛ قلّة مُبالاةٍ بها؛ لأنها غيرُ ضَمير، ليسَت إلّا عَلامة. ﴿ بِإِمَدِهِمْ ﴾: بمَن ائتمُّوا به من نَبيّ، أو مُقدَّم في الدِّين، أو كتاب، أو دِيْن، فيُقال: يا أَتْباعَ فُلان، يا أهلَ دِينِ كذا وكتابِ كذا. وقيل: بكتابِ أعلهم، فيُقال: يا أصحابَ كتابِ الخَير، ويا أصحابَ كتابِ الشَّر. وفي قراءةِ الحسن: (بكِتابهم). ومن بِدَع التَّفاسير: أنَّ «الإمام» جمعُ «أمّ»، وأنّ الناسَ يُدعونَ قراءةِ الحسن: (بكِتابهم). وأنّ الحِكمة في الدُّعاءِ بالأُمّهاتِ دونَ الآباءِ رِعايةُ حقَّ عيسى يومَ القِيامةِ بأمّهاتِم، وأنّ الحِكمة في الدُّعاءِ بالأُمّهاتِ دونَ الآباءِ رِعايةُ حقَّ عيسى

قولُه: (وقَرَأَ الحسنُ: «يُدْعَو»)، أي: بضَمِّ الياءِ وفَتْح العَيْن، قال ابنُ جِنِّي: هذا على لغةِ مَن أَبدَلَ الأَلِفَ في الوَصْلِ واوًا، نحوَ: «أفعَوْ» و «حُبْلُو»، ذكرَ ذلك سيبَويْه، وأكثرُ هذا القلبِ إنّها هُو في الوَقْف؛ لأنّ الوقف مِن مواضع التغيير، وهُو أيضًا في الوصل محكيٌّ على حالِه في الوقف. ومنهُم مَن يُبدِهُا ياء (٢).

قولُه: (ولم يُؤتَ بالنُّون؛ قِلَةَ مُبالاةٍ بها، لأنّها غيرُ ضمير). قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ، لأنّها علامةُ الرَّفْع، ولا موجبَ لحَذْفِها.

قولُه: (ومِن بدَع التفاسير: أنّ «الإمام» جمعُ «أُمّ»)، رَوى مُحيي السُّنّة، عن محمّدِ بن كعْبِ ﴿ وَلِمَ اللّه اللهُ اللّه اللهُ الل

سورة الإسراء

قولُه: (قُرِئَ: ﴿نَدَّعُوا ﴾، بالياءِ والنون) بالنَّونِ: السبعةُ، وبالياءِ: شاذٌّ(١).

⁽١) وممّن قرأ بالشاذّ: قتادةُ والحسن والسجستاني. انظر: «مختصر شواذّ القراءات» لابن خالويه، ص٧٧.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٢٢).

عليه السَّلام، وإظهارُ شَرَفِ الحَسنِ والحُسَين، وأن لا يفتضَحَ أولادُ الزِّني. وليتَ شِعرِي أَيُّهَا أَبدَع؟ أَصِحَةُ لَفظِه أَمْ بَهاءُ حِكمَتِه؟ ﴿ فَمَنْ أُوتِي ﴾ من هؤلاءِ المدعُوِّين شِعرِي أَيُّها أبدَع؟ أَصِحَةُ لَفظِه أَمْ بَهاءُ حِكمَتِه؟ ﴿ فَمَنْ أُوتِي ﴾ من هؤلاءِ المدعُوِّين ﴿ حَتَبَهُهُ مِيكِينِهِ عِنْ الْوَلئك؛ لأنّ «مَن أوتِي» في معنى الجَمع. فإنْ قُلت: لم خُصَّ أصحابُ اليَمينِ بقِراءةِ كتابِهم؟ كأنّ أصحابَ الشَّمالِ لا يَقرؤونَ كتابَهم! قُلت: بلى، ولكن إذا اطَّلَعُوا على ما في كتابِهم، أخَذَهم ما يأخُذُ المُطالَبَ بالنِّداءِ على جِناياته، والاعترافِ بمَساوِيه، أمامَ التَّنكيلِ به والانتقامِ منه، مِنَ الحَياءِ والخَجَلِ والانْخِزال، وحُبسةِ اللِّسان، والتَّتَعتُع، والعَجزِ عن إقامةِ حُروفِ الكلام، والذَّهابِ عن تَسْوِيةِ القَول؛ فكأنّ قِراءَتَهم كَلا قِراءة، وأمّا أصحابُ حُروفِ الكلام، والذَّهابِ عن تَسْوِيةِ القَول؛ فكأنّ قِراءَتَهم كَلا قِراءة، وأمّا أصحابُ

لأَجْلِ عيسى عليه السلامُ، والثاني: لشَرَفِ الحَسَنِ والحُسَين، والثالثُ: لئلّا يُفتضَحَ أولادُ الزِّني (١).

الانتصاف: وأمّا بِدع لفظِهِ^(۲)، فإنّ جمعَ الأُمِّ المعروفُ: أُمَّهاتُّ، وأمّا رعايةُ عيسى بذِكْرِ أُمَّهاتِ الخلائق لذِكرِ أُمِّه، فيُوهِمَ أنّ خلْقَ عيسى مِن غيرِ أبٍ غَضُّ مِن مَنصِبِه، وهُو عكسُ الحقيقة، بل ذلك ذِكْرٌ له وشرَف^(۳).

قولُه: (ما يَأْخُذُ المُطالَبَ)، وهُو بفَتح اللام، وفاعلُ «يَأْخُذُ» ضميرٌ يرجعُ إلى «ما»، و«مِن» في «منَ الحياء» بيانُ «ما» الثانيةُ، والباءُ في «بالنّداء» سببيّةٌ متعلّقةٌ بـ «يأخُذ»، و «أمامَ التنكيل» ظَرْفُ «يأخُذُ»، المعنى: يأخُذُهم الخجَلُ والانخزالُ وحُبْسة اللّسانِ (٤٠) أخْذًا مثلَ أخذِ مَن طولِبَ بجناياتِه ومَساوئه وأوقف بينَ يديّ جَبّارٍ منَ الجبابِرة، فيأخذُه الحياءُ والخبُسةُ بسببِ النّداءِ على جناياتِه، وبسببِ اعترافِه بمساوئه، والحالُ أنهُ مشاهِدٌ لتهيُّؤِ أسبابِ نكالِه وهَلاكِه.

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ١١٠).

⁽٢) عبارة ابن المُنير في «الانتصاف»: «ولقد استبدَعَ بدَعًا لَفْظًا ومعنى».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٢).

⁽٤) في النسخة (ح) و(ط): والحُبْسة دون قوله: «اللسان».

اليَمينِ فأمرُهُم على عكسِ ذلك، لا جَرَمَ أنّهم يَقرَؤونَ كتابَهم أحسَنَ قِراءةٍ وأبينَها، ولا يَقنَعُونَ بقِراءَتِهم وحدَهم حتّى يقولَ القارِئُ لأهلِ المَحْشَر: ﴿ هَآثُمُ اَقْرَءُوا كِنَابِيَهُ ﴾ [الحاقة: ١٩]. ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾: ولا يُنقَصُونَ من ثُوابِهم أدنى شَيء، كقولِه: ﴿ وَلَا يُنقَصُونَ مَن ثُوابِهم أدنى شَيء، كقولِه: ﴿ وَلَا يُنقَلُمُونَ شَيْعًا ﴾ [طه: ١١٢].

[﴿ وَمَن كَانَ فِي هَاذِهِ وَأَعْمَىٰ فَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٧٦]

مَعناه: ومَن كَانَ فِي الدُّنيا أَعمى، فَهُوَ فِي الآخِرةِ أَعمى كذلك، ﴿وَأَضَلُ سَبِيلا﴾ مِنَ الأَعمى. والأَعمى مُستعارٌ مِن لا يُدرِكُ المُبصَرات؛ لفَسادِ حاسَّتِه، لَمَن لا يُمتدي إلى طَريقِ النَّجاة، أمّا في الدُّنيا فلِفقدِ النَّظَر، وأمّا في الآخرة؛ فلأنه لا ينفَعُه الاهتِداءُ إليه، وقد جوَّزُوا أنْ يكونَ الثاني بمَعنى: التَّفْضيل، ومِن ثَمّ قَرأ أبو عَمرٍو الأوّلَ مُمالًا، والثاني مُفخَّمًا؛ لأنّ أفعَلَ التفضيلِ تمامُه بـ «مَن»، فكانت ألِفُه في حُكمِ الأوّلَ مُمالًا، والثاني مُفخَّمًا؛ لأنّ أفعَلَ التفضيلِ تمامُه بـ «مَن»، فكانت ألِفُه في حُكمِ

قولُه: (ولا يُنقصونَ مِن ثوابِهم أَدنَى شيء)، الرّاغبُ: الفَتيلُ: المفتولُ، وسُمِّيَ ما يكونُ في شِقِّ النَّواةِ فَتيلًا لكونِه على هيئته، وقيل هُو ما تَفتِلُه بين أصابعِك من خَيْطٍ أو وسَخ^(۱)، ويُضرَبُ به المثلُ في الشيءِ الحقير^(۲).

قولُه: (ومِن ثَمَّ قرَأَ أبو عَمْرِو الأوَّلَ مُمالًا، والثانيَ مُفخَّمًا)، قالَ الزجّاجُ: ﴿فَهُوَ فِ ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ وهذا مِن عمى القلب، أي: هُو في الآخِرةِ أشدُّ عمَى^(٣).

وقالَ أبو عليٍّ في «الحُجّة»^(٤): وأمّا قراءةُ أبي عمرو: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأوّلَ مَمُالًا والثانيَ مفَخًّا، فإنّه يُجوّزُ أن لا يجعَلَ الثانيَ عبارةً عن العُيوبِ^(٥) في الجارِحة، ولكنّه جعَلَه من

⁽١) من قوله: «لكونه على هيئته» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٦٢٣.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٣).

⁽٤) «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٦٦).

⁽٥) في «الحُجّة»: «العوار» وهو جيّدٌ مُتَّجه.

الواقعةِ في وسَطِ الكلام، كقَولِك: أعمالُكم، وأمّا الأوّلُ فلَمْ يتعلَّق به شَيء؛ فكانَت ألفُه واقعةً في الطّرَفِ مُعرَّضةً للإمالة.

[﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِي ٓ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِنَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَةً وَإِذَا

بابِ: أَبْلَه (١) مِن فُلان، فجازَ أن يكونَ فيه: أفعَل مِن كذا، وإن لم يُجُزْ أن يُقالَ ذلك في المُصابِ ببَصَرِه، فإذا جعَلَهُ كذلك لم يقَع الألِفُ في آخِرِ الكلمة؛ لأنّ آخرَها هُو مِن كذا، وإنّا تَحسُنُ الإمالةُ في الأواخِر، وقد حُذِف من أفعَلَ الذي هُو للتفضيل، الجارُّ والمجرور، وهُما مرادانِ في المعنى معَ الحَذْفِ، كقولِه تعالى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرِّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧]، أي: أخفى من السِّر، كذلك قولُه: ﴿أَعْمَى ﴾، أي: أعمى منهُ في الدُّنيا، ومعنى العَمى في الآخِرة: أنهُ لا من السِّر، كذلك قولُه: ﴿وَعَمَى ﴾، أي: أعمى منهُ في الدُّنيا، ومعنى العَمى في الآخِرة: أنهُ لا يَمتدي إلى طريقِ الثّواب، ويؤكّدُ لك ظاهرُ ما عُطِفَ عليه، ومعنى ﴿وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾، فكما أنّ هذا لا يكونُ إلّا على أفعَل، كذلك المعطوفُ عليه، ومعنى ﴿وَأَضَلُ سَبِيلًا ﴾ في الآخِرةِ أنّ ضلالَهُ في الدُّنيا قد كان يُمكِنُ الحروجُ منه، وضَلالُه في الآخِرةِ لا سبيلَ لهُ إلى الخروجِ منه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذه الآيةُ قسيمةٌ، لقولِه: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَبَهُ, بِيَمِينِهِ ﴾ [الإسراء: ٧١]، فهُو يتبَصَّرُه ويَقرؤه، ومَن كان في الدُّنيا أعمَى غيرَ متبطِّر ولا ناظِر في مَعادِه فهُوَ في الآخِرةِ غيرُ متبطِّر في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويليُن (٢)، فهُوَ في الآخِرةِ غيرُ متبطِّر في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويليُن (٢)، فعلى هذا لا (٣) يكونُ قولُ المصنَّف: «لَم خَصَّ أصحابَ اليمين بقراءةِ كتابِم متَوجِّهًا؟».

وقالَ القاضي: وتعليقُ القراءةِ بإيتاءِ الكتابِ باليمينِ يدُلُّ على أنَّ مَن أُوتيَ كتابَه بشِمالِه إِذَا اطَّلعَ على ما فيه غَشِيَهم منَ الخَجَلِ والحَيْرة ما يَحبِسُ ألسنتَهم عنِ القراءة، ولذلك لم يَذكُرْهُم معَ أنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَمَن كَاكَ فِي هَنذِهِ الْعَمَى فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ أيضًا مُشعِرٌ بذلك، فإنَّ الأعمى لا يقرأُ الكتابَ(٤).

⁽١) في «الْحُجّة»: «أَبْلَد» بالدَّالِ المهملة.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٣).

⁽٣) سقط لفظ «لا» من (ف).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٩).

لَّاَ تَّغَنَّدُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَن ثَبَّنْنَكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا * إِذَا لَّأَذَقْنَنَكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا يَجِدُلُكَ عَلَيْنَا نَصِيدًا ﴾ ٧٣-٧٥]

رُوِي: أَنَّ ثَقَيفًا قالت للنبيِّ ﷺ: لا ندخُلُ في أمرِكَ حتَّى تُعطِينا خِصالًا نفتَخرُ بها على العرب: لا نُعْشَر؛ ولا نُحشَر، ولا نُجبِّي في صلاتِنا، وكُلُّ رِبًا لنا فهو لنا، وكُلُّ رِبًا على العرب: لا نُعْشَر؛ والا نُحشَر، ولا نُجبِّي في صلاتِنا، وكُلُّ رِبًا لنا فهو لنا، وكُلُّ رِبًا على الله وَ مَن قصدَ وأَنْ تُمتَّعنا باللّاتِ سَنة، ولا نكسرَ ها بأيدينا عند رأسِ الحول، وأن تمنعَ مَن قصدَ وادِينا «وَجّ» فعضدَ شَجرَه، فإذا سألَتْكَ العرَب: لِمَ فعلتَ ذلك؟ فقل: إنّ الله أمرَني به. وجاؤوا بكِتابِهم، فكتَب: بسمِ الله الرَّحنِ الرَّحيم: هذا كِتابٌ من مُحمَّدٍ رسولِ الله لثقيف: لا يُعشَرون ولا يُحشَرون، فقالوا: ولا يُجبُّون، فسَكتَ

قولُه: (لا نُعْشَرُ، ولا نُحْشَرُ، ولا نُجَبِّي)، النّهاية: في الحديث: «أنّ وفْدَ ثَقيفِ اشتَرَطوا أنْ لا يُحشَروا ولا يُجبّوا» (١)، أي: لا يُؤخَذُ عُشُرْ أموالهِم. وقيل: أرادوا به الصَّدَقة الواجِبة، وإنّما فسَح لهم في تَرْكِها لأنّها لم تكنْ واجبة يومَئذِ عليهم، وإنّما تجبُ بتَمامِ الحوّل، وسُئلَ جابرٌ عن اشتراطِ ثقيفٍ أنْ لا صَدَقةَ عليهم، ولا جهادَ، فقال: عَلِمَ أنّه سيتصدّقونَ ويُجاهِدونَ إذا أسلَموا وقال: يَجوزُ أن يُسمّى آخِذُ ما يجبُ على المسلمينَ مِن رُبعِ العُشْرِ: عاشِرًا، لإضافةِ ما يَأخُذُه إلى العُشْرِ ونصفِ العُشْر، كيفَ وهو يأخُذُ العُشرَ جميعَه، وهُو زكاةُ ما سَقَتْهُ السهاءُ؟

وقولُه: «ولا يُحشّروا»، أي: لا يُندَبوا إلى المغازي ولا تُضرَبُ عليهمُ البُعوث.

قولُه: (ولا نُجبِّي)، النِّهاية: أصلُ التَّجْبية: أن يقومَ الإنسانُ قيامَ الرَّاكع، وقيل: هُو أن يضَعَ يدَيْه على رُكبتَيْه وهُو قائم، وقيل: هُو السّجودُ، والمرادُ: لا يُصَلّونَ، ولفظُ الحديثِ يدُلُّ على الرّكوع، لقولِه في جوابِهم: «لا خيرَ في دِينٍ ليسَ فيه ركوع»، فسَمّى الصَّلاةَ ركوعًا، لأنهُ بعضُها.

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٩١٣)، وأبو داود (٣٠٢٦)، وابن خزيمة (١٣٢٨)، وغيرهم بإسنادٍ رجاله ثقات، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

رَسُولُ الله ﷺ، ثُمّ قالوا للكاتب: اكتُب: ولا يُجبُّون، والكاتبُ يُنظَرُ إلى رَسُولِ الله، فقامَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه، فسَلَّ سيفَه وقال: أسْعَرتُم قَلَبَ نَبيّنا يا مَعشرَ ثَقيفٍ أسعَرَ اللهُ قلوبَكم نارًا، فقالوا: لسنا نُكلِّمُ إيّاك، إنّا نُكلِّمُ مُحمَّدًا، فنزلت. ورُوِيَ فقيفٍ أسعَرَ اللهُ قلوبَكم نارًا، فقالوا: لسنا نُكلِّمُ إيّاك، إنّا نُكلِّمُ مُحمَّدًا، فنزلت. ورُوِيَ فان قلوا له: اجعَلْ آية رحة آية عذاب، وآية عذابِ آية رحة، حتى نُؤمِن بك، فنزلت. و وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾: «إنْ الحُفقةُ من الثَّقيلة، واللهم هي الفارقةُ بينها وبين النّافية، والمعنى: أنّ الشأن: قارَبُوا أن يَفتِنوك، أي: يُخدَعُوك فاتِنين ﴿عَنِ اللَّذِي اللَّذِي وَبِينَ النّافية، والمعنى: ما أداروهُ عليه من تَبديلِ الوَعدِ وَعيدًا والوعيدِ وَعدًا، وما أقرَحتُه ثَقيفُ مِن أن يُضِيفَ إلى الله ما لم يُنزِّلهُ عليه، ﴿وَإِذَا لاَتَّغَذُوكَ ﴾ أي: ولو اقترحتْه ثقيفُ مِن أن يُضِيفَ إلى الله ما لم يُنزِّلهُ عليه، ﴿وَإِذَا لاَتَّغَذُوكَ ﴾ أي: ولو اتَبعتَ مُرادَهم لا تَخذوك ﴿ خِليلًا ﴾، ولكُنتَ لهم وليًّا وخرجتَ من ولايتي، ﴿ وَلَوَلاً اللهُ عَالَى اللهُ وَعِصمَتُنا ﴿ لَقَدُكِدتَ تَرْكُنُ إلْيَهِمَ ﴾: لقاربتَ أن تَميلَ الى خَدْعِهم ومَكْرِهم، وهذا تَهيئُ من الله له وفَضلُ تثبيت، وفي ذلك لُطفٌ للمُؤمنين. إلى خَدْعِهم ومَكْرِهم، وهذا تَهيئُ من الله له وفَضلُ تثبيت، وفي ذلك لُطفٌ للمُؤمنين.

قولُه: (لسنا نُكلِّمُ إياك)، بالياءِ تحتَها نُقطتان، ويُروى: «أباكَ»، بالباءِ الموحَّدة، أي: لسنا نُكلِّمُ أباكَ حتّى تتعصَّبَ له، ولعلَّ وَجْهَ فصلِ الضَّميرِ المنصوبِ للإبهام والتبيينِ تأكيدًا، ولذلك قالوا: إنّها نكلِّمُ محمِّدًا.

قولُه: (أي: يخدَعوكَ فاتِنينَ)، إشارةً إلى أنّ قولَه: ﴿لَيَفْتِنُونَكَ ﴾، مضمَّنٌ معنى الخِداعِ ومُعَدّى تعديتَه.

قولُه: (ما أداروهُ عليه)، أي: على الافتراءِ والتقوُّل، والضميرُ في «عليه»: لِــ«ما»، والمنصوبُ لرسولِ الله ﷺ والمنصوبُ لرسولِ الله ﷺ على الافتراءِ والتقوُّل، أي: أداروا رسولَ الله ﷺ على الافتراءِ.

الأساس: ومنَ المجاز: أَدَرْتُه على هذا الأمر: حاولتُ منهُ أن يفعَلَهُ، وأَدَرْتُه عنهُ: حاولتُ منهُ أن يَترُكَه.

﴿إِذَا ﴾ لو قارَبتَ تَركنُ إليهم أدنى ركنةٍ ﴿ لَأَذَفْنَكَ ضِعْفَ ٱلْحَيْوةِ وَضِعْفَ ﴾: أي: لأذقناكَ عذابَ الآخِرةِ وعذابَ القبرِ مُضاعفَيْن. فإنْ قُلت: كيفَ حقيقة هذا الكلام؟ قُلت: أصلُه: لأذقناكَ عذابَ الحياةِ وعذابَ المهات؛ لأنّ العَذابَ عذابان: عذابُ في الحياةِ الآخرة؛ وهُوَ عَذابُ النار، عذابُ في الحياةِ الآخرة؛ وهُوَ عَذابُ النار، والضِّعفُ يوصَفُ به، نَحوَ قولِه تَعالى: ﴿ فَعَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعفًا في الحياة، وعَذابًا ضِعفًا والضِّعفُ، وهُوَ النَّعراف: ٣٨]، بمَعنى: مُضاعَفًا، فكانَ أصلُ الكلام: لأذقناكَ عَذابًا ضِعفًا في الحياة، وعَذابًا ضِعفًا في الممات، ثُمَّ حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَتِ الصِّفةُ مَقامَه؛ وهُوَ الضِّعف، ثُمَّ أُضيفَتِ الصِّفةُ إضافةَ الموصوفِ فقيل: ﴿ ضِعْفَ ٱلْحَيَوةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾، كها لو قيل: الشَّعفُ إلْمَانَ الحياة، وعَذابُ الحياةِ الدُّنيا، وبضِعفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا، وبضِعفِ المهات، والمعنى: لَضاعَفْنا وبضِعفِ المهات؛ ما يَعقُبُ الموتَ من عَذابِ القَبرِ وعَذابِ النَّار، والمعنى: لَضاعَفْنا وبضِعفِ المهات؛ ما يَعقُبُ الموتَ من عَذابِ القَبرِ وعَذابِ النَّار، والمعنى: لَضاعَفْنا

قولُه: (﴿ إِذَا ﴾، لو قارَبْتَ تركَنُ إليهم أدنَى رَكْنةٍ ﴿ لَأَذَفْنَكَ ﴾)، وهُو صريحٌ في أنهُ ﷺ ما هَمَّ بإجابتِهم معَ قوّةِ الدّاعي إليها، ودليلٌ على أنّ العِصمةَ بتوفيقِ الله وحِفظِه.

قولُه: (ويَجوزُ أن يُرادَ بضِعْفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا)، الفَرْقُ بينَ هذا الوَجْه والوَجْهِ الأوّل بعدَ إجراءِ الضِّعفِ على المُضاعَفةِ أنَّ عذابَ المَاتِ في الأوّلِ عذابُ القبر، وعذابُ القبر، وبعذابِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا» (١)، قال القاضي: أي: عذَّبْناكَ ضِعفَ ما نُعذَّبُ به في الدَّارَيْنِ بمِثلِ هذا الفعلِ غيرَك؛ لأنَّ خطاً الخطيرِ أخطَر. وقيل: الضِّعفُ مِن أسهاءِ العذاب (٢).

الرّاغب: الضّعفُ منَ الألفاظِ المتضايفة التي يقتَضي وجودُ أحدِهما وجودَ الآخر^(٣)، كالنّصفِ والزَّوج، وهُو ترَكُّبُ زوجَيْنِ^(٤) متَساوِيَينْ، ويختَصُّ بالعدَد، فإذا قيل: أضعَفْتُ

⁽١) من قوله: «الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٠).

⁽٣) قوله: «التي يقتضي وجودُ أحدهما وجود الآخر» سقط من (ح) و(ط).

⁽٤) في «المفردات»: «قَدْرَين».

لكَ العذابَ المُعجَّلَ للعُصاةِ في الحياةِ الدُّنيا، وما نؤخِّرُه لِما بعدَ الموت. وفي ذِكرِ الكَيدُودةِ وتقليلها، مع إثباعِها الوَعيدَ الشَّديدَ بالعَذابِ المُضاعَفِ في الدَّارَينِ: دَليلٌ الكَيدُودةِ وتقليلها، مع إثباعِها الوَعيدَ الشَّديدَ بالعَذابِ المُضاعَفِ في الدَّارَينِ: دَليلٌ بَيِّنٌ على أنّ القبيح يَعظُمُ قُبحُه بمِقدارِ عِظم شَأْنِ فاعِلِه وارتفاعِ مَنزلَتِه، ومن ثُمَّ استَعْظمَ مشايخُ العَدْلِ والتوحيد _ رِضوانُ الله عليهم _ نِسبةَ المُجرِةِ القَبائحَ إلى الله، تَعالى عن ذلك عُلوًا كبيرًا، وفيه دَليلٌ على أنّ أدنى مُداهَنةٍ للغُواةِ مُضادّةٌ لله وخُروجٌ

الشيء وضعّفتُه وضاعَفتُه: ضمَمْتَ إليهِ مِثلَه فصاعدًا، قال بعضُهم: ضاعَفْتُ أبلَغُ مِن ضعَفْتُ، ولهذا قرَأَ أكثرُهم: ﴿ يُكُمَنعَف ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ مَن جَاةً بِأَلْحَسَنَةِ ضَعَّتُهُ وَلَمْكُ عَشْرَ أَمْثَالِها ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فالمُضاعفةُ على قضيّةِ هذا القَوْلِ تقتضي أن يكونَ عشْرَ أمثالِها. وقيل: ضعَفْتُه، _ بالتّخفيف _ ضغفًا، فهُو مضعوفٌ، فالضَّعفُ مصدرٌ، والضَّعفُ اسمٌ كالثَّني والثَّني، فضِعفُ الشيءِ هُو الذي يُثَنِّيه، ومتى أُضيفَ إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثلَه، نحو أن يُقال: ضعفُ العشرة، فذلك عشرونَ بلا خلاف، وإذا قيل: أعطِهِ ضِعْفَيْ واحد، فإنّ ذلك اقتضى الواحد ومثليه، وذلك ثلاثةٌ؛ لأنّ معناه: الواحدُ واللّذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كانَ الضِّعفُ مُضافًا، فأمّا إذا لم يكنْ مضافًا، فقلتَ: الضِّعْفَين، فإنّ ذلك يَجري عجرَى الزّوجَيْنِ في أنّ كلّا منها يُزاوِجُ الآخر فيقتضي ذلك اثنين؛ لأنّ كُلّا منها يُضاعِفُ عَمَى الواحد، فلا يَخْرجانِ عن الاثنينِ، بخلافِ ما إذا أُضيفَ الضَّعفانِ إلى واحدٍ فيُثلِّلُهُما، نحوَ: طَعْفَي الواحد، قال الله تعالى: ﴿ فَأُولَيَهِكَ لَمُمْ جَرَآهُ الضِّعْفِ ﴾ [سبا: ٣٧](١).

قولُه: (وفي ذكْرِ الكَيْدودةِ وتقليلِها)، إلى قولِه: (دليلٌ بيِّنٌ على أنّ القَبيحَ يعظُمُ (٢) تُبحُهُ بمقدارِ عِظَمِ شأنِ فاعِلِه، ومِنْ ثَمّ استعظمَ مشايخُ العَدْلِ (٣) نسبةَ المُجرِةِ القبائحَ إلى الله تعالى)، الانتصاف: أمّا تقليلُ الكَيْدودة فيُحمَلُ على كوْنِ الله تعالى يَعلَمُ ما لم يكنْ لو كانَ تعلى)، وهُو خبَرٌ كيفَ يكونُ، فعَلِمَ تعالى أنّ الرُّكونَ الذي كاذَ يحصُلُ لو كان قليلًا فهُو عظيم، وهُو خبَرٌ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۸۰۸-۹-۹۰.

⁽٢) سقط لفظ اليعظم، من (ف).

⁽٣) يعني مشايخ المعتزلة كما سيُصرِّحُ به صاحبُ «الانتصاف».

عن ولايته، وسبَبٌ مُوجِبٌ لغَضَبِه ونكالِه، فعلى المؤمِنِ إذا تَلا هذه الآيةَ أن يجنُو عندَها ويتدبَّرَها، فهي جَديرةٌ بالتَّدبُّر، وبأنْ يَستَشعِرَ النَّاظِرُ فيها الخشيةَ وازديادَ التَّصلُّبِ في دين الله. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنها ليّا نَزلَت كانَ يقول: «اللَّهُمَّ لا تَكِلْني إلى نَفسي طَرفة عين».

[﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۚ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَفَكَ إِلَّا قَلِيبَلَا * سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُسُلِنَا ۚ وَلَا يَجِدُ لِسُنَيَّنَا تَحْوِيلًا ﴾ [٧٧-٧٦]

﴿وَإِن كَادُوا ﴾: وإنْ كَادَ أَهُلُ مَكَّة ﴿لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾: ليُزعِجونَكَ بعَداوَتِهم ومَكْرِهم ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾: من أرضِ مكّة ﴿وَإِذَا لَآيلَبَتُونَ ﴾: لا يَبقَونَ بعدَ إخراجِك ﴿إِلَّا ﴾ زمانًا ﴿قَلِيــلًا ﴾؛ فـإنّ اللهَ مُهلِكُهم، وكانَ كها قال؛ فقد أُهلِكُوا ببَدرٍ بعدَ

عنِ الواقعِ في عِلمِه، فلا يَليقُ حُمْلُه على المبالغة، فإنّها لا تَليقُ في الأخبار، فإنهُ لو كان الواقعُ كَيْدودَةَ رُكونٍ كثير، كان تقليلُه خُلفًا في الخبر، والذنبُ يَعظُمُ بحسَبِ فاعلِه. وأمّا تعظيمُ مشايخِ المعتزلةِ نسبةَ القبائحِ إلى الله تعالى فقدِ استعظَموا عظيمًا، ولكنْ جَهِلوا في اعتقادِهمُ القُبحَ وَصْفًا ذاتيًا للقبيح، وكلُّ ما استقْبحوهُ من العبدِ استقْبحوهُ من الله تعالى، والقبيحُ عندنا: ما نهى اللهُ عنه، ولله عزَّ وجلّ أن يفعلَه، لا يُسألُ عمّا يفعل، فالمَلكُ يَستقبحُ مِن عبدِه أن يَجلسَ على كُرسيِّ المُلك، ولا يَقبُحُ ذلك منه، ولقد كان لمشايخِه شُغُلُّ بها لزِمَهم منَ الإشراكِ عن هذا، لكنْ زُيِّنَ لهم سوءُ اعتقادِهم فرَأَوْهُ حسَنًا (١).

في أوّلِ كلامِه نظرٌ، وفي قولِ المصنِّف _ أعني: «وفي ذِكْرِ الكَيْدودةِ وتقليلِها» _ إشكالٌ؛ لأنّ ﴿ شَيْئَا قَلِيلًا ﴾ مَصْدرُ ﴿ تَرْكَنُ ﴾ ظاهر، فيلزَمُ التقليلُ فيه لا في الكَيْدودة، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ «كاد» لمّا كانت لمُقارَبةِ الخبَر في الوجودِ فجُعلت القِلّةُ التي في الخبَرِ فيها مَجازًا.

قولُه: (﴿إِلَّا ﴾ زمانًا ﴿قَالِمُ لَا ﴾)، اعلَمْ أنَّ إخراجَ الكُفَّارِ رسولَ الله ﷺ يَحْتَمِلُ وُجوهًا

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ٦٨٤).

إخراجِه بقليل، وقيل: معناه: ولو أخرَجُوكَ لاستُؤصِلُوا عن بَكرةِ أبيهم، ولم يُخرِجُوه، بل هاجَرَ بأمرِ رَبِّه، وقيل: من أرضِ العرَب، وقيل: من أرضِ المدينة؛ وذلك: أنّ رَسولَ الله ﷺ لمّا هاجَرَ حسَدَتْه اليَهودُ وكَرِهُوا قُربَه منهم، فاجتَمَعُوا إليه وقالوا: يا أبا القاسم، إنّ الأنبياءَ إنّما بُعِثوا بالشام، وهي بلادٌ مقدَّسةٌ وكانت مُهاجَرَ إبراهيم، فلو خَرجتَ إلى الشام لآمنًا بك واتّبعناك، وقد عَلِمْنا أنه لا يَمنَعُك من الخُروجِ إلّا خَوفُ الرُّوم، فإن كنتَ رَسولَ الله؛ فاللهُ مانِعُكَ منهم. فعسكرَ رَسولُ الله ﷺ على أميالٍ من المدينة، وقيل: بِذِي الحُليفة؛ حتى يَجتَمِعَ إليه أصحابُه رَسولُ الله ﷺ على أميالٍ من المدينة، وقيل: بِذِي الحُليفة؛ حتى يَجتَمِعَ إليه أصحابُه

منَ التأويلِ بحسَبِ تفسيرِ الأرض، فإذا فُسِّرت بأرضِ مكّة فالتأويلُ على وجهيْن: أحدُهما: أنَّ ﴿ وَلِي لَا ﴾: صفةُ موصوفِ محذوف، فقد حصَلَ الإخراجُ وعدَمُ لُبْيهم وهَلاكِهم بعدَه حقيقةً، وهُو المرادُ مِن قولِه: «فقد أُهلِكوا ببَدْرِ بعدَ إخراجِه بقليل»، وأنَّ ﴿ وَلِي الْاسْتُوصِلوا عن العدَم، كقولِه تعالى: ﴿ وَلِيلًا مَا نُؤْمِنُونَ ﴾ [الحاقة: ٢١] وإليه الإشارةُ بقولِه: «لاستُؤصِلوا عن بَكْرةِ أبيهم»، لكنْ لم يحصل الإخراجُ على الحقيقة، ولذلك لم يحصل هذا الاستئصال، وإذا فُسِّرَت بأرض العَرْض فلم يحصل هذا الإخراجُ لا حقيقةً ولا مجازًا، فلم يحصل الاستئصال أيضًا، وإذا فُسِّرت بأرضِ المدينةِ يَعودُ معنى القليل على التقديريْن.

قولُه: (لاستُؤصِلوا عن بَكرةِ أبيهم)، قالَ المَيْدانيُّ: أصلُ المثَل: «جاءوا على بَكْرةِ أبيهم»، قالَ أبو عُبيد: أي: جاءوا جميعًا لم يتَخلَّفْ منهم أحدٌ، وليسَ هناكَ بَكْرةٌ في الحقيقة، والبَكرةُ تأنيثُ البَكْر، وهُو الفَتِيُّ منَ الإبِل، وقيل: البَكْرةُ هاهنا: التي يُستَقى عليها، أي: جاءوا بعضُهم على (٢) أثرِ بعض كدَورانِ البَكْرةِ على نسقٍ واحدٍ لم يَنقطعْ. والبَكرةُ إذا كانتْ لأبيهِمُ اجتمعوا عليها مُستَقينَ لا يمنعُهم عنها أحدٌ، فشَبَّهَ اجتماعَ القومِ في المجيءِ باجتماع أولئكَ على بَكْرةِ أبيهم (٣).

⁽١) من قوله: «الإخراج على الحقيقة، ولذلك لم يحصل» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) في (ح): «في».

⁽٣) «مع الأمثال» (١:٦٧٦).

ويَراهُ الناسُ عازِمًا على الخُروجِ إلى الشام؛ لحِرصِه على دُخولِ النّاسِ في دِينِ الله، فنزَلَت؛ فرَجَع. وقُرِئ: (لا يَلبَثُونَك)، وفي قِراءة أُبيّ: (لا يَلبَثُوا) على إعمال «إذاً». فإنْ قُلت: ما وَجهُ القِراءَتَين؟ قُلت: أمّا الشائعة: فقد عُطِفَ فيها الفِعلُ على الفعل، وهو مَرفوع؛ لوُقوعِه خَبرَ «كاد»، والفِعلُ في خَبرِ «كاد» واقِعٌ مَوقِعَ الاسم. وأمّا قِراءةُ أُبيّ ففيها الجُملةُ برأسِها - التي هي «إذاً لا يَلبَثُوا» - عَطفٌ على مجملةِ قَولِه: ﴿وَإِن كَادُوا لِسَمَةُ فَرُنك ﴾. وقُرِئ: ﴿ فِلَا فَكَ ﴾، قال:

قولُه: (أمّا الشائعةُ)، يعني: القراءة المشهورة، وهِيَ ﴿لَا يَلْبَثُونَ ﴾ بإثباتِ (١) النّون: مرفوعٌ، عطفٌ على ﴿لَيَسْتَفِزُونَكَ ﴾: خبر كاد، وهُو مرفوعٌ، نحوَ: كادَ زَيدٌ يخرجُ، وفي «اللّفصّل»: خبرُها مشروطٌ فيه أن يكونَ فعلًا مضارعًا متأوَّلًا باسمِ الفاعل (٢). قالَ ابنُ الحاجِب: إنّها شَرَطَ أن يكونَ فعلًا مضارعًا، للتنبيهِ على أنهُ المقصودُ بالقُرب (٣)، فعلى هذا: ﴿إِذَا ﴾ واقعةٌ في أثناءِ الكلام، لا جوابَ لها، لأنّ ﴿إِذًا ﴾ لا تعمَلُ إذا كانَ مُعتَمِدًا ما بعدَها على ما قبلَها، قالَ أبو البقاء: وإثباتُ النّونِ إلغاءُ ﴿إِذَا ﴾؛ لأنّ الواوَ العاطفة تُصيِّرُ الجُملة عُلى ما قبلَها، فتكونُ ﴿إِذًا ﴾ حشُوًا (٤).

قولُه: (الجُملةُ برأسِها) إلى قولِه: (عطفٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَإِن كَادُواْ لِيَسَتَفِرُّونَكَ ﴾)، قالَ نورُ الدِّين الحَكيم: فيه نظرٌ؛ لأنهُ على هذا التقديرِ لا يتَحقَّقُ معنى قولِ سيبوَيه: إذًا: جوابٌ وجزاء (٥٠). قلتُ: ولا يُمكنُ أن يُفهَمَ كونُه جوابًا وجَزاءً مِن حيثُ المعنى، نحوَ: وإذا كانَ كذلك إذًا لا يَلبَثوا.

قُولُه: (وَقُرِئَ: ﴿خِلَافَكَ ﴾)، قالَ القاضي: قرَأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ

⁽١) في (ح): «باجتماع».

⁽٢) «المُفصَّل» بشرح ابن يعيش (٧: ١١٩).

⁽٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٩١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٩).

⁽٥) انظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٤: ٢٣٤).

عَفَتِ الدِّيارُ خِلافَهُم فَكَأَنَّما بَسَطَ الشَّواطِبُ بَينهُنَّ حَصِيرا

أي: بعدَهم. ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا ﴾: يعني: أنّ كُلَّ قَوم أَخرَجوا رسولهُم مِن بَينِ ظَهْرانيهم، فسُنَّةُ الله أنْ يُهلِكَهم، ونُصِبَت نَصبَ المصدرِ المؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ ذلك سُنّة.

[﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۚ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا * وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ عَنَافِلَةً لَكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ ٧٨-٧٨]

دَلَكتِ الشَّمس: غَرَبت. وقيل: زالت. ورُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «أتاني جِبريلُ عليه السلام لدُلوكِ الشَّمسِ حينَ زالتِ الشمس، فصَلَّى بي الظُّهر»، واشتِقاقُه من الدَّلك؛

وحَفْصٌ (١): ﴿خِلَافَكَ ﴾، وهُو لغةٌ (٢).

قولُه: (عَفَتِ الدِّيارُ خِلافَهم)، البيت^(٣)، «عَفت»: اندرَست، «خِلافَهم»: بَعْدَهم، «الشَّواطبُ»: النِّساءُ اللَّواتي يَشتَقِقْنَ الجَريدَ ليُعمَلَ منهُ الحُصُر، والشُّطبُ: شُعفُ النَّخْلِ الأخضَر. يَصِفُ دروسَ ديارِ الأحبابِ بعدَهم، وأنّها غيرُ مسكونة (٤)، كأنّها بُسِطَ فيها شُعفُ النّخْل.

قولُه: (دَلَكتِ الشمسُ: غرَبت)، الرّاغبُ: دُلوكُ الشمس: مَيلُها إلى الغُروب، وهُو من قولِم: دَلَكتُ الشيءَ في الرّاحة، ودالَكتُ الرّجُلَ: قولِم، دَلَكتُ الشيءَ في الرّاحة، ودالَكتُ الرّجُلَ: إذا ماطلْتَه، والدّلُوكُ: ما دلَكْتَهُ مِن طِيب، والدّليكُ: طعامٌ يُتَّخَذُ من زُبدٍ وتَمر (٥٠).

⁽١) في (ف): "وحمزة"، وهو خطأ.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٦١).

⁽٣) للحارث بن خالد المخزومي من أبياتٍ ذكرها الأصبهاني في «الأغاني» (١٧: ٥٣-٥٥).

⁽٤) في (ح): «منكوسة»، وهو خطأ.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٣١٧.

لأنّ الإنسانَ يَدلُكُ عَينَه عندَ النَّظرِ إليها، فإنْ كانَ الدُّلوكُ الزَّوال؛ فالآيةُ جامِعةٌ للصَّلَواتِ الحَمس، وإنْ كانَ الغُروب؛ فقد خَرجَت منها الظُّهرُ والعصر، والغَسَق: الظُّلْمة، وهو وَقتُ صَلاةِ العشاء. ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾: صَلاةُ الفَجر، سُمِّيَت قُرآنَا، وهو القِراءَة؛ لأنها رُكن، كما سُمِّيت رُكوعًا وسُجودًا وقُنوتًا. وهِي حُجَّةٌ على ابنِ عُليَّةَ والأصمِّ في زَعمِهما أنّ القِراءة ليسَت برُكن. ﴿مَشْهُودُا ﴾: يشهَدُه ملائكةُ اللَّيلِ

قولُه: (وهي حُجّةٌ على ابنِ عُلَيّة (١) والأصَمّ (٢)... أنّ القراءة ليست برُكن) في صَلاةِ الفَجْر، قال القاضي: واستُدِلَّ (٣) به على وجوبِ القراءةِ فيها، ولا دليلَ فيه لجوازِ أن يكونَ التجوُّزُ؛ لكونها مندوبة فيها، نعَمْ، لو فسَّرْنا بالقراءةِ في صَلاةِ الفجر، ذلَّ الأمرُ بإقامتِها على الوجوبِ فيها نصًّا، وفي غيرِها قياسًا (٤).

والجوابُ عن الأوّل: أنه لو لم تكنْ رُكْنًا لم يَجُزْ إطلاقُه عليها، كالركوع والسُّجودِ والقيام؛ لأنهُ مِن بابِ إطلاقِ مُعظَمِ الشيءِ على كلِّه. والمندوبُ ليسَ كذلك.

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: هو معطوفٌ على ﴿الصَّلَوٰةَ ﴾، أي: وأقِم الصلاة (٥) صَلاةَ الفَجْر، وعليه قولُه: سُمِّيت صَلاةُ الفَجْرِ قُرآنًا، لأنهّا رُكن. وثانيهها: هُو على الإغراء، أي: عليكَ قرآنَ الفَجْر، أو: الزَم (٢).

وعليه قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ حثًا على طُولِ القراءة في صَلاةِ الفَجْرِ»، كأنهُ قيل: الزَمْ قراءةَ القرآنِ في صَلاةِ الفجرِ، أي: القرآنِ المنسوبِ إلى الفجر.

⁽١) أبو بِشر إسهاعيل بن إبراهيم الأسدي البصري الشهير بابن عُلَيّة (ت ١٩٣هـ) إمامٌ حافظ، له ترجمة في «سير النبلاء» (٩: ١٠٧).

⁽٢) شَيخ المعتزلة أبو بكر الأصمّ (ت ٢٠١هـ) كان ديّنًا وقورًا صبورًا على الفقر، له كتاب «خلق القرآن» و «الحجّة والرسل» وغير ذلك، له ترجمة في «سير النبلاء» (٩: ٢٠٢).

⁽٣) في (ط): «لا دليل فيه»!

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٢).

⁽٥) سقط لفظ «الصلاة» من (ح).

⁽٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٠).

والنهار، يَنزِلُ هؤلاء، ويَصعَدُ هؤلاء؛ فهُو في آخرِ دِيوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النَّهار. أو: يَشهَدُه الكثيرُ من المُصلِّينَ في العادة. أو: من حَقِّه أن يكونَ مَشهودًا بالجَماعةِ الكثيرة. ويَجوزُ أن يكون ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ حثًا على طُولِ القِراءةِ في صَلاةِ الفجر؛ لكثيرة. ويَجوزُ أن يكون ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ حثًا على طُولِ القِراءةِ في صَلاةِ الفجر؛ لكونها مَكثُورًا عليها، ليسمَعَ الناسُ القُرآنَ فيكثرُ الثَّواب؛ ولذلك كانت الفَجرُ أطولَ الصَّلواتِ قِراءة. ﴿ وَمِنَ ٱليَّلِ ﴾: وعَليكَ بعضُ اللَّيل ﴿فَتَهَجَدْ بِهِ عَلَى التَهجُد: وَلَقَالُ أيضاً في النوم: تهجَد، ﴿نَافِلَةُ مَلَى المَّدُورُ اللَّهُ اللهُ على الصَّلُواتِ الخَمْس، وَضَعَ ﴿نَافِلَةً ﴾ مَوضِعَ «تهجُّدًا»؛ لأنّ لكَ ﴾: عبادةً زائدةً لك على الصَّلُواتِ الخَمْس، وَضَعَ ﴿نَافِلَةً ﴾ مَوضِعَ «تهجُّدًا»؛ لأنّ

قولُه: (فهُو في آخِرِ ديوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النّهار). رَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنَدِه»، عن أبي هُرَيرة، في صَلاةِ الفَجْرِ وصَلاةِ العصر، قالَ رسول الله عَلَيْهَ: «يَجتمعونَ في صلاةِ العصر، في صلاةِ العامر، في صلاةِ العصر، في صلاةِ العامر، في صلاةِ العمر، في صلاةِ النهارِ وتثبت ملائكةُ الليل^(۱) فيسالهُم ربُّم: كيفَ تَركتُم عبادي؟ فيقولونَ: أَتَيْناهم وهُم يُصلونَ» (٢٠).

وفي روايةِ البخاريِّ ومسلم: قال أبو هريرةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويَجتمعُ ملائكةُ اللّيلِ وملائكةُ النّهارِ^(٣) في صَلاةِ الفجر»، ثمّ قالَ أبو هريرةَ: اقرؤوا إن شئتُم: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِّ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِكَاكَ مَشْهُودًا ﴾ (٤).

قولُه: (مكثورًا عليها)، أي: مَغْلوبًا عليها بالكَثْرة. الجَوهريّ: عن ابنِ السِّكِّيت: فلانٌّ مكثورٌ عليه: إذا نفِدَ ما عندَه وكثُرت عليه الحقوق.

قولُه: (ونحوه التأثُّمُ والتحَرُّج) أي: ترْكُ الإثم والحرَج.

قولُه: (وضعَ ﴿نَافِلَةُ ﴾ موضعَ «تَهَجُّدًا»)، أي: ﴿نَافِلَةُ ﴾: مفعولٌ مطلَق، من حيثُ

⁽١) من قوله: «وتثبت ملائكةُ النَّهار، ويجتمعون في» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩١٥١)، وصحّحه ابن خزيمة (٣٢٢)، وابن حبّان (٢٠٦١)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) سقط لفظ «ملائكة» من (ف).

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٤٧١٧) ومسلم (٦٣٢).

التهجُّد عِبادَةٌ زائدة، فكانَ التهجُّدُ والنّافِلَةُ يَجمعُها معنَى واحد، والمعنى: أنّ التهجُّدَ زِيدَ لكَ على الصَّلُواتِ المفروضةِ فريضةً عليك خاصةً دونَ غَيرِك؛ لأنه تَطوُّعٌ لهم. وَمَقَامًا عَمُودًا ﴾ نَصبٌ على الظَّرف، أي: عسى أن يَبعَثكَ يومَ القِيامةِ فيُقيمَك مَقامًا معمودًا. أو ضُمِّنَ ﴿يَبَعَثُكَ ﴾ مَعنى: يُقيمَك. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمَعنى أن يَبعثكَ ذا مقامٍ محمود. ومَعنى المقام المحمود: المقامُ الذي يَحمَدُه القائمُ فيه، وكلُّ مَن رآهُ وعرَفَه، وهو مُطلَقٌ في كُلِّ ما يَجلِبُ الحَمدَ من أنواعِ الكرامات. وقيل: المُراد: الشَّفاعة، وهي نَوعٌ واحِدٌ ممّا يتناولُه. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنها: مَقامٌ يَحمَدُكُ فيه الأوّلونَ والآخرون، وتَشفَع فَتُشَفَّع، ليسَ أحدٌ إلاّ تحت لِوائِك. وعن أبي هُريرةَ عنِ النبيِّ ﷺ: «هو المقامُ الذي أشفَعُ فيه لأمّتي»، وعن حُدَيفة: يُجمَعُ الناسُ في صَعيدِ واحد، فلا تتكلَّمُ نفس، فأوَّلُ مَدعو مُحمَدٌ اللهِ فيقول: «البَيكَ وسَعدَيك، والشرُّ ليس إليك، والمَهديُّ مَن هَدَيت، وعبدُكَ بِينَ يَدَيك، وبلك وإليك، لا مَلجاً ولا مَنجَى منكَ إلّا إليك، تَباركتَ وتَعالَيْت، سُبحانك رَبُّ وبلك وإليك، لا مَلجاً ولا مَنجَى منكَ إلّا إليك، تَباركتَ وتَعالَيْت، سُبحانك رَبُّ البَيت»، قال: فهذا قَولُه: ﴿عَسَى أَن يَبْعَنُكَ رَبُّك مَقَامًا عَتْمُودًا ﴾.

المعنى، وفائدةُ العُدولِ ما ذَكرَه: أنَّ التهَجُّدَ زِيدَ لكَ على الصّلاةِ المفروضةِ فريضةً عليكَ خاصّةً.

قولُه: (فَيُقيمَك مَقامًا محمودًا)، قالَ أبو البقاء: هُو على هذا نَصْبٌ على المصدر(١).

قولُه: (ليسَ أحدٌ إلّا تحتَ (٢) لوائك)، وفي حديثِ أبي سعيدٍ عن التِّرمذيِّ: «وما مِن نبِيِّ يومَئذِ، آدَمُ فمَن سِواه، إلّا تحتَ لوائي»(٣)، وأمّا الحديثُ بطُولِه فمشهورٌ مِن روايةِ أهلِ هذه الصِّناعة(٤).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۸۳۰).

⁽٢) في (ح): «يُحُبُّ».

⁽٣) «سنن الترمذيّ» (٣٦١٥).

⁽٤) انظر: «صحيح البخاريّ» (٧٥١٠).

[﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ وَٱجْعَل لِي مِن لَّدُنكَ سُلْطَكنَا نَصِيرًا ﴾ ٨٠]

قُرِئ: ﴿ مُدْخَلَ ﴾ و ﴿ مُخْرَجٌ ﴾ بالضَّمِّ والفَتح: بمَعنى المصدر. ومَعنى الفتح: أدخِلْني فأدخُلَ مَدخَل صِدق إدخالًا مَرْضِيًّا على طَهارةٍ وطِيبٍ من السيِّئات، وأخرِجْني منه عندَ البَعثِ إخراجًا مَرضيًّا، مُلْقًى بالكرامة، آمِنًا من السُّخْط، يَدُلُ عليه ذِكرُه على أثرِ ذِكرِ البَعث. وقيل: نَزلَتْ حينَ أَمِرَ بالهجرة، يُريدُ إدخالَ المَدينةِ والإخراجَ من مكّة. وقيل: إدخالُه مَكّة ظاهرًا عليها بالفَتح، وإخراجُه منها آمِنًا من المُشركين. وقيل: إدخالُه الغارَ وإخراجُه منه سالمًا.

قولُه: (﴿مُدْخَلَ﴾ و﴿مُخْرَجَ﴾، بالضَّمّ)، القراءةُ الشائعة، والفتحُ: شاذّ. قالَ الزجّاجُ: فمَن قرأً بضمِّ الميم فهُوَ مصدَرُ «أدخَلتُه مدخَلًا»، ومَن فتَحَ فهُو على: أَدْخَلتُه فدخَلَ مدْخَلَ صِدق(١)، وإنّها ترَكَ المصنِّفُ تقديرَ الضمِّ لأنهُ ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ مطابِق للمصدّرِ، كما في الفَتْح.

قولُه: (إِدْخَالًا مَرْضَيًّا على طَهَارة)، معنى الإضافة في ﴿مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقِ ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقِ ﴾ نحو الإضافة في ﴿مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ ورجُلِ صِدق و لارجُلِ سوء »، والصِّدقُ إنّها هُو مِن أوصافِ ذَوي العِلم، فإذا وُصِفَ غيرُه كانَ دالّا على أنّ ذلك الشيءَ مَرْضيٌّ محمودٌ في بابِه. قالَ المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿كُرَ أَنْبُنَنَا فِهَا مِن كُلِّ نَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧]: ﴿ وصَفَ الزَّوجَ مَنَ النَّباتِ بالكرَم، والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَدُ في بابِه »(٢).

ولمّا عقّبَ هذه الآية قولَه: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا﴾ وَجَبَ اختصاص الوصف بها يناسبُ المقام، وكأنّ ما ذكره، وإليه أشار بقوله: «يدلّ عليه ذكرُه على أثرِ ذكر البعث»، وعلى هذا تجري جميع الوجوه المذكورة من تقدير وصف الإدخال والإخراج في كلّ مقام بحسب ما يناسبه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٧).

⁽٢) انظر: (١١: ٣٢٠).

وقيل إدخالُه فيها مُحَلّه من عَظيم الأمر؛ وهو النُبوّة وإخراجُه منه مُؤَدِّيًا لما كُلفّه مِن غَيرِ تفريط. وقيل: الطاعة. وقيل: هو عامٌ في كُلِّ ما يَدخلُ فيه ويُلابِسُه من أمْر ومكان. وسُلطَننَا ﴾: حُجّة تَنصُرُني على مَن خالَفَني. أو: مُلكًا وعِزَّا قويًّا ناصرًا للإسلام على الكُفرِ مُظهرًا له عليه، فأُجِيبَتْ دَعوتُه بقَولِه: ﴿وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿ وَإِنَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿ وَإِنَا لَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِهِ عَلَى الدِّينِ عَلَى الدِّينِ عَلَى الدِّينِ عَلَى اللهِ والرُّوم، والرُّوم، والنَّوم، والنَّورة والنَّه والنَّوم، والرُّوم، والرُّوم، والنَّه على المؤلف فارِسَ والرُّوم، ويَجعلَه له. وعنه ﷺ: أنه استعملَ عَتّابَ بنَ أسِيدٍ على أهل مكّة، وقال: لا والله استعملتُك على أهل الله » فكانَ شديدًا على المُريب، لينًا على المؤمن، وقال: لا والله الصَّلاةِ في جَاعةٍ إلّا ضَربتُ عُنقَه؛ فإنه لا يتخلَّفُ عنِ الصَّلاةِ في جَاعةٍ إلّا ضَربتُ عُنقَه؛ فإنه لا يتخلَّفُ عنِ الصَّلاةِ إلى أَسِيدٍ أعرابيًا جافيًا، فقال أهلُ مكّة: يا رسولَ الله، لقد استعملتَ على أهلِ الله عتّابَ بنَ أسِيدٍ أعرابيًا جافيًا، فقال ﷺ: ﴿ إِنِّي رَأَيتُ فيها يَرى النائمُ كأنّ عَتّابَ بنَ أسِيدٍ أتى بابَ أَسِيدٍ أعرابيًا جافيًا، فقال أهلُ مَن يُريدُ ظُلمَهُم، فذلك السُّلطانُ النَّصرِية المسلمينَ على مَن يُريدُ ظُلمَهُم، فذلك السُّلطانُ النَّصورِية المسلمينَ على مَن يُريدُ ظُلمَهُم، فذلك السُّذاتِ السَّعَمَاتِ عَلَى المَنْ عَلمَا عَلمَ السُّعَالِية السُّعِية السَّعِمِ المَنْ عَلمَا السُّعِية المَنْ السُّعِية المَنْ المُن السُّعِية المُن المَنْ السُّعِية المَنْ المُن السُّعِية المُن السُّعِية المُن السُّعِية المَن المُن السُّعِية المُن السُّعِية المُن السُّعِية المُن السُّعِية المَن المُن السُّعِية المَن المُن السُّعِية المُن المُن المُن السُّعِية المُن السُّعِية المَن

[﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَنطِلُ إِنَّ ٱلْبَطِلَكَانَ زَهُوقًا ﴾ ٨١]

كَانَ حولَ البَيتِ ثلاثُ مئةٍ وستُّونَ صَنمًا، صنَمُ كُلِّ قَومٍ بحِيالِهم. وعن ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: كانت لقبائلِ العَرَبِ يحجُّونَ إليها ويَنحَرون لها، فشكا البيتُ

قولُه: (وقيل: هُو عامٌّ في كلِّ ما يَدخُلُ فيه ويُلابِسُه مِن أمر ومكان)، هذا أقربُ لسباقِ الكلامِ وسِياقِه. أمّا السّباقُ، فكما قال: «يدُلُّ عليه ذِكره على أثَرِ ذكْرِ البَعث»، وأمّا السّياق فعطفُ، ﴿ وَقُل رَبِّ أَدْخِلِنى ﴾ على ﴿أَقِمِ الصَّكَوْةَ ﴾، وعطفُ ﴿ وَاجْعَل لِي مِن لَدُنكَ سُلْطَكناً نَصِيرًا ﴾ على ﴿أَدْخِلْنِى ﴾، وكلُّ ذلك يقتضي غيرَ واحدةٍ منَ الحالاتِ والأمكنة.

قوله: (فأُجيبَتْ دعوتُه)، الفاء فصيحة، يعني: أَمَرَه الله تعالى بالدعاء، فامتثَلَ أَمْرَه ودعا، فأُجيبت دعوتُه.

إلى الله عزَّ وجَلّ فقال: أيْ رَبّ، حتّى متى تُعبَدُ هذه الأصنامُ حَوْلي دونك، فأوحى اللهُ الله عزَّ وجَلّ فقال: أيْ رَبّ، حتّى متى تُعبَدُ هذه الأصنامُ حَوْلي دونك، فأون إليك دفيف النسور، ويجنُّون إليك حَنِين الطَّير إلى بَيضِها، لهم عَجِيجٌ حولك بالتَّلبية. ولمّا نزلَتْ هذه الآية يُومَ الفَتحِ قالَ جِبريلُ عليه السَّلامُ لرَسولِ الله ﷺ: خُذْ مِخْصَرَ قَكَ ثُم القِها، فجعلَ يأتي صَنمًا صَنمًا وهو يَنكُتُ بالمِخْصَرةِ في عَينِه ويقول: «جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطل»، فينكَبُ الصَّنمُ لوَجهِه حتّى ألقاها جَميعًا، وبَقِي صَنمُ خُزاعة فوقَ الكَعبةِ وكان من قواريرِ صُفْرٍ فقال: «يا عليّ، ارم به»، فحملَه رَسولُ الله ﷺ حتّى صَعِد وكان من قواريرِ صُفْرٍ فقال: «يا عليّ، ارم به»، فحملَه رَسولُ الله ﷺ حتّى صَعِد فرَمى به فكسرَه، فجعلَ أهلُ مكّة يتعجّبونَ ويقولون: ما رأينا رَجُلًا أَسْحرَ من فرَمى به فكسرَه، فجعلَ أهلُ مكّة يتعجّبونَ ويقولون: ما رأينا رَجُلًا أَسْحرَ من عُمّدٍ عَيْنِ وشِكايةُ البيتِ والوَحيُ إليه: تمثيلٌ وتَخييل.

﴿ وَزَهَنَ ٱلْبَنطِلُ ﴾: ذَهبَ وهَلك، من قَولِهِم: زَهقَتْ نفسُه؛ إذا خَرَجت. والحقّ: الإسلام. والباطل: الشّرك. ﴿ كَانَ زَهُوقًا ﴾:

قولُه: (يَدفُّونَ)، الجَوهريّ: الدَّفيفُ: الدَّبيبُ، وهُو السَّيرُ اللِّينِ.

قولُه: (مِخْصَرتك)، الجَوهريُّ: المِخْصَرة: كالسَّوط، وكلُّ ما اختَصَرَ الإنسانُ بيَدِه فأمسَكَه مِن عصًا ونحوِها.

رَوى الإمامُ أحمدُ بن حنبل والبُخاريُّ ومسلمٌ والتُرمذيُّ، عن ابنِ مسعودٍ: دخَلَ رسولُ الله ﷺ مكّةَ يومَ الفَتْحِ وحولَ البيتِ ثلاثُ مئةٍ وسِتّونَ صَنَهَا، فجعَلَ يَطعنُها بعودٍ في يَدِه ويقول: ﴿جَاءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَاطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾(١).

وفي «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حنبل»، عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه قال: كان على الكعبةِ أصنامٌ، فذهبْتُ لأحمِلَ النبيَّ ﷺ فلم أستَطِعْ، فحمَلَني فجعَلتُ أقطَعُها، ولو شئتُ لَنلتُ السّماء(٢).

⁽١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٠)، ومسلم (١٧٨١).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٠٢)، والبزّار (٧٦٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٦٦)، وإسناده ضعيف، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

سورة الإسراء ______

كَانَ مُضمَحِلًا غيرَ ثابتٍ في كُلِّ وَقت.

[﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينٌ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾

﴿ وَنُنَزِّلُ ﴾ قُرِئ بالتَّخفيفِ والتَّشديد ﴿ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾: «من التَّبين، كَقُولِه: ﴿ مِنَ ٱلْقُرْدَانِ ﴾: «من القُرآنِ فهو شِفاءٌ ﴿ مِنَ ٱلْأَوْتُ فِي السِّفاءِ فَهُ أَلْأَوْتُ فِي اللَّهُ وَيَستَصلِحونَ به دِينَهم، فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من المُؤمِنين، يَزدادونَ به إيانًا، ويَستَصلِحونَ به دِينَهم، فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من المُرضى. وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَن لم يَستَشفِ بالقُرآنِ فلا شَفاهُ الله »، ولا يَزدادُ به الكافرون

قولُه: (كانَ مضْمَحِلًا)، الرّاغب: زَهِقَت نفْسُه منَ الأسَف على الشيء، قالَ عزَّ وجَلّ: ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَيفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٥٥](١).

قُولُه: (﴿ وَنُنَزِّلُ ﴾) قَرَأُ بالتخفيف: أبو عمْرو (٢).

قولُه: («مِن»: للتبيين، كقولِه: ﴿مِنَ ٱلْأَوْتُكِنِ ﴾ [الحجّ: ٣٠])، يعني: «منَ القرآنِ» بَيانٌ لمفعولِ «نُنَزّلُ»، وهُو «ما هُو شِفاءً» وحالٌ منه، كما أنّ ﴿مِنَ ٱلْأَوْتُكِنِ ﴾ في قولِه: ﴿ فَ اَجْتَكِنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْتُكِنِ ﴾: حالٌ من الرِّجْس وبيانُه، وعلى أن يكونَ تبعيضًا يكونُ ﴿مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾: مفعولًا به، و ﴿مَاهُوشِفَآءٌ ﴾: بدَلًا منه، ولذلك قال: «كُلُّ شيءِ نزَلَ منَ القرآنِ فهُو شفاءً» أي: كلُّ حِصّة ونصيبٍ وبَعْض (٣).

فالتفسير الأول نازلٌ منزلةَ الجنس من حيث هو هو، والثاني منزلةَ الاستغراق، فـ«الكل» في كلام المصنف أفرادي.

قولُه: (فموقعُه منهم موقعُ الشِّفاءِ منَ المرضَى)، الرّاغب: إنَّ اللهَ تعالى جعَلَ لنا

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٦.

⁽٣) في (ف): «كارهون»، وهو خطأ.

طِبَّيْن (١): بدنيًّا ودينيًّا (٢)، وكلَّ منهما إمّا إعادةٌ للصِّحة أو حِفظٌ لها، والطِّبُ البدَنُي الذي تُعادُ به الصِّحةُ: الغذاءُ والأطعمة. وأمّا الطِّبُ الدِّينُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ صَقْلُ العقلِ واستعالُه في تدبُّر (٣) الدِّلالاتِ وتَعرُّفِ الدِّينُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ صَقْلُ العقلِ واستعالُه في تدبُّر (٣) الدِّلالاتِ وتَعرُّفِ المُعجِزات ومعرِفةِ النُّبوّاتِ، والقرآنُ مشحونٌ به، والذي تعود (٤) به الصَّحةُ تدبُّرُ الكتابِ المُنزَل، وتتبُّع سُننِ النبيِّ المرسَل، والعمَلُ بمُقتضاهما، وعلى ذلك قولُه: ﴿ وَنُنزَلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّلِلِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾.

وقلتُ: لَمَحَ في قولِه: «تعودُ به الصحّةُ» إلى قولِه صلَواتُ الله عليه: «كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ فأبوَاهُ يُهوِّدانِه...» الحديث^(ه).

ورَوَينا عن الدارمي (٦)، عن قتادَةَ: «ما جالَسَ القرآنَ أحدٌ، فقامَ إلاّ بزيادةٍ أو نُقْصان» ثُمّ قرأً: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ ﴾ (٧) الآية.

وعن الدَّارِميِّ أيضًا: قالَ أبو موسى: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أُجْرًا، وكائنٌ لكم ذِكْرًا^(٨)، وكائنٌ عليكم وِزْرًا^(٩)، اتِّبِعوا القرآنَ ولا يتَّبِعْكمُ القرآن، فإنهُ مَن يتَّبع القرآنَ يَهبِطْ

⁽١) سقط لفظ «طِبَّينْ» من (ح).

⁽٢) في (ح) و(ف): «دينًا ودنيا»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب» (١: ٧٧).

⁽٣) في (ف): «تدبير».

⁽٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «تحفظ»، وهو لفظ الراغب في «المفردات» لكن سيأتي في كلام المؤلف بعد أسطر بلفظ: «تعود».

⁽٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٤١)، والبخاريّ (١٣٨٥)، وأبو داود (٤٧١٦)، وانظر تمامَ تخريجِه في «صحيح ابن حبّان» (١٢٩).

⁽٦) في (ح) و(ف): «الترمذي»، وهو خطأ.

⁽٧) «سنن الدَّارِميِّ» (٣٣٤٤)، وذكره البغويِّ في «شرح السنَّة» (٤: ٤٣٧).

⁽A) قوله: «وكائنٌ لكن ذِكْرًا» سقط من (ف).

⁽٩) قوله: «وكائنٌ عليكم وزرًا» سقط من (ح).

﴿ إِلَّا خَسَارًا ﴾ أي: نُقصانًا؛ لتكذيبِهم به وكُفرِهم، كقَولِه تعالى: ﴿ فَزَادَتُهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِم وَيُوهِم، كَقُولِه تعالى: ﴿ فَزَادَتُهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢٥].

[﴿ وَإِذَآ أَنْهَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَتَا بِجَانِيةِ ۚ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّكَانَ يَتُوسًا * قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَةِ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّكَانَ يَتُوسًا * قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَةِ وَهُرَّتُكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَا هَدَىٰ سَبِيلًا ﴾ ٨٣ – ٨٤]

﴿ وَإِذَآ أَنْهَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَانِ ﴾ بالصحّةِ والسَّعة ﴿ أَعْرَضَ ﴾ عن ذِكرِ الله، كأنه مُستَغنِ عنه مُستَغنِ عنه مُستَبدٌ بنَفسِه ﴿ وَنَءَ بِجَانِيهِ ۦ ﴾ تأكيدٌ للإعراض؛ لأنّ الإعراضَ عن الشَّيء: أن

به في رياضِ الجَنّة، ومنِ اتّبَعَهُ القرآنُ يزخُّ في قَفاه فيَقذِفُه في جهَنّم (١). يقال: زَخَّه، أي: دَفَعَهُ في وَهْدِه (٢).

ولمّا فرَغَ مِن بيانِ عِلمِه شرع في بيانِ (٣) مُعجِزاتِه صلَواتُ الله عليه، وأنهُ تما لم يُؤتَ أحدٌ منَ الأنبياء، قال: ﴿ قُللَّمِن الْجَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَلَاَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية، وجعَلَ ما يتّصلُ به مِن قولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَلذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية، تخلُصًا إلى ذِكرِ حديثِ قومِه بقولِه: ﴿ وَقَالُوا لَن نُوتِمِنَ لَكَ ﴾ الآية (٤)، ولهذا أخَرَه عن سائرِ أنواعِ الإفضالِ والإكرام، واللهُ أعلم.

ولمّا احتوى القرآنُ عِلمًا (٥) ومُعجِزةً قالَ ﷺ: «ما مِن نَبيٌّ منَ الأنبياءِ إلاّ أُعطِيَ منَ الآياتِ ما مِثلُه آمَنَ عليه البشَر، وإنّها كان الذي أوتيتُه وَحْيًا أوحاهُ اللهُ عز وجل إليّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تابِعًا يومَ القيامة»، أخرَجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هُرَيرةَ (١).

⁽١) «سنن الدّارميّ» (٣٣٢٨).

⁽٢) وهي الأرضُ المنخفضة.

⁽٣) قوله: «عِلمِه شرع في بيان» سقط من (ف).

⁽٤) قوله: «بقوله ﴿ وَقَالُواْ لَن نُؤْمِرَ لَكَ ﴾ الآية ، سقط من (ف).

⁽٥) في (ح): ذِكْرًا.

⁽٦) البخاريّ (٤٩٨١)، ومسلم (٢١٧).

يُولِّيه عُرضَ وَجهِه، والنَّايُ بالجانب: أن يَلوِيَ عنه عِطفَه ويولِّيه ظَهرَه، أو أراد الاستكبار؛ لأنّ ذلك مِن عادةِ المُستكبرين، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُ ﴾ مِن فَقرٍ أو مَرضٍ أو نازلةٍ من النَّوازل ﴿كَانَ يَتُوسًا﴾: شديدَ اليأسِ من رَوْحِ الله، ﴿إِنَّهُ,لَا يَأْيَّسُ مِن رَوْحِ الله النَّوازل ﴿كَانَ يَتُوسًا﴾: شديدَ اليأسِ من رَوْحِ الله، ﴿إِنَّهُ,لَا يَأْيَّسُ مِن رَوْحِ الله الله على العَيْن، الله إلَّا الْقَوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧]. وقُرِئ: (وناءَ بجانبِه) بتقديم اللهم على العَيْن، كَقُولِهِم: «راء» في «رأى»، ويجوزُ أن يكونَ من «ناء» بمَعنى: «نهض». ﴿ قُلَ ﴾ كلُّ أحَدٍ ﴿يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلُ حالَه في الهُدى والضَّلالة، ﴿يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلُ حالَه في الهُدى والضَّلالة،

قولُه: (أو أرادَ الاستكبارَ)، يريدُ: قولُه: ﴿وَنَكَا بِجَانِيدِ ﴾ إمّا أن يكونَ كنايةً عن الإعراض؛ لأنّ من يلوي عن الشيءِ عطفَه ويُولِّي ظهرَه فقد حاولَ الإعراض عنه، فيكونَ تأكيدًا لمعنى ﴿أَعْرَضَ ﴾ ودخلتِ الواوُ بينَ المؤكَّدِ والمؤكِّد، وإمّا أن يكون كنايةً عن الاستكبار؛ لأنّ ذلك مِن عادة المتكبِّرين، فيكونَ تكميلًا لكوْنِ مفهومِه غيرَ (١) مفهوم الإعراض، فقد جَمعوا بين الهيئتين.

قولُه: (وقُرِئَ: «وناءَ بجانبِه»)، قرَأَها ابنُ ذَكُوان.

الرّاغب: ناء بجانبه ينوء ويناء، أي: ينهض، قالَ تعالى: ﴿مَاۤإِنَّ مَفَاعِمهُ,لَنَـنُواُ بِالْعُصْبِ ةِ ﴾ [القصص: ٢٦]، ويقال: ناء بجانبه يَنْأَى نأيًا، مِثلَ: نَعى: أعرضَ. قالَ أبو عُبيدة: تباعد، وقيل: وقرئ: «وفاء بجانبه»، أي: تباعد، ومنهُ: النُّويُ؛ لحفيرة حولَ الخِباءِ تُباعِد الماء عنه. وقيل: نأيَ بجانبه مثلَ نعَيَ، أي: نهضَ به، عبارة عن التكبُّر كقولك شمخَ بأنفِه وازْوَرَّ بجانبه، وانْتأى: الموضعُ البعيد (٢).

قولُه: (وطريقتِه التي تُشاكلُ حالَه في الهُدى والضّلالة)، إشارة إلى اتّصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظّلِمِينَ إِلّا خَسَارًا ﴾.

الرّاغب: على شاكِلتِه، أي: سَجِيّتِه التي قيَّدتْه، مِن شكَلْتُ الدّابّة، وذلكَ أنّ سُلطانَ

⁽١) لفظة «غير» سقطت من (ط).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص ۸۳۱.

مِن قَولِهِم: «طَرِيقٌ ذو شَواكل»؛ وهِيَ الطُّرقُ التي تتشعَّبُ منه، والدَّليلُ عليه قوله: ﴿ فَرَبُّكُمُ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَاَهَٰدَىٰ سَبِيلًا ﴾ أي: أسدُّ مَذْهبًا وطَريقَة.

[﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْدِ رَبِّى وَمَاۤ أُوتِيتُدمِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٨٥]

الأكثرُ على أنه الرُّوحُ الذي في الحَيَوان. سَألوه عن حَقيقَتِه فأخبَرَ أنه من أَمْرِ الله، أي: ممّا استأثرَ بعِلمِه. وعن ابنِ بُرَيدة: لقَد مَضى النبيُّ ﷺ وما يَعلَمُ الرُّوح. وقيل: هُوَ

السَّجِيَّةِ على الإنسانِ قاهرٌ حسْبَها بيَّنتُ في «الذَّريعة إلى مكارمِ الشَّريعة»(١)، هذا كما قالَ ﷺ: «كلُّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له»، والأشكلة: الحاجةُ التي تُقيِّدُ الإنسان(٢).

وقلتُ: الحديثُ هو ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمدَ والتِّرمِذيِّ وأبي داودَ وابنِ ما جَه، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، أنهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما مِنكم مِن أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مقْعَدُه منَ النار، ومَقْعَدُه منَ الجَنّة»، قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نتكِلُ على كتابِنا؟ فقال: «اعمَلوا، فكُلُّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له؛ أمّا مَن كان مِن أهلِ السعادةِ فسيصيرُ لعمَلِ السّعادة، وأمّا مَن كانَ مِن أهلِ الشّقاوةِ فسيصيرُ لعمَلِ الشّقاء»، ثُمّ قرأً ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْلَىٰ وَأَنَّهَى ﴾ [الليل: ٥] الآية.

قولُه: (مِن أَمْرِ الله)، أي: ممّا استأثَرَ الله بعلمِه، يعني: مِن أَمرِ ربِّي لا مِن أَمرِي، فلا أَقولُ لكم ما هي؟ والأمرُ بمعنى الشأن، أي: معرِفةُ الرّوحِ مِن شأنِ الله لا مِن شأنِ غيرِه، ولذلكَ طابَقَهُ قولُه: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِن الْمِلْمِ إِلّا قَلِيكُ ﴾. قال الإمامُ: المختارُ: أنّهم سألوهُ

⁽۱) وهو كتابٌ حاول فيه الجمع بين الشريعة والحكمة الإنسانية، وهو مطبوعٌ متداول، وانظر: منه ص٣٩، حيث قال: «وأمّا حدوثُ السجيّة إلى خلافِ ما خُلِقَت له فمُحال، فالسَّجِيّة فِعْلُ الحالِق عزَّ وجلّ، والعادةُ فِعْلُ المخلوق، ولا يُبْطِلُ فِعْلُ المخلوقِ فِعلَ الحالق». انتهى. وانظر كلام الراغب في «مفردات القرآن» ص ٤٦٦-٤٦٣.

⁽۲) «أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۲۲۱) والبخاريّ (۶۹۶٦) ومسلم (۲۲٤۷) والترمذيّ (۲۱۳۱) وأبو داود (۶۹۶۵) وابن ماجه (۷۸) وصحّحه ابنُ حبّان (۳۳٤) وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

خَلقٌ عظيمٌ رُوحانيُّ أعظمُ من المَلك. وقيل: جِبريلُ عليه السلام. وقيل: القرآن، و ﴿مِنْ الْمَسْرِ. بِعَثَتِ اليَهودُ إلى قُريش: أن أَمْرِرَقِ ﴾ أي: مِن وَحيه وكلامِه، ليس من كلامِ البَشَر. بعَثَتِ اليَهودُ إلى قُريش: أن سَلُوه عن أصحابِ الكَهف، وعَن ذي القَرنَيْن، وعن الرُّوح، فإن أجابَ عنها أو سكت؛ فليسَ بنبيّ، وإن أجابَ عن بَعضٍ وسَكَتَ عن بَعض؛ فهو نَبيّ، فبيَّن لهم القصَّتين وأبْهَمَ أهر الرُّوح، وهو مُبهمٌ في التَّوراة، فنَدِمُوا على سُؤالهم.

﴿ وَمَا أُوتِيتُهُ ﴾ الخطابُ عامّ.

عن الرُّوح، وأنهُ صلَواتُ الله عليه أجابَ عنهُ بأحسَنِ الوجوهِ (١) بقولِه: ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْسِ رَبِّ ﴾، يعني أنهُ موجودٌ محدَثٌ بأمر الله، وتكوينِه، وتأثيرُه إفادَةُ الحياةِ للجَسَد، ولا يَلزَمُ مِن عَدَمِ العِلمِ بحقيقتِه المخصوصة نَفْيهُ، فإنّ أكثرَ حقائقِ الأشياءِ وماهيّاتِها مجهولة، ولم يَلزَمْ مِن كونِها مجهولةً نَفْيها، ويؤيّدُه قولُه: ﴿ وَمَا أُوتِيتُ م مِن الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ السؤالُ عن قِدَمِهِ وحُدوثِه، فأُجيبَ: أنهُ وُجِدَ بأمرِه وحدث بتكوينِه (٢).

قولُه: (﴿ وَمَا أُوتِيتُم ﴾ الخطابُ عامٌ)، قالَ القاضي: يعني قولَه: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِنَ الْفِلْمِ لِللَّهِ اللَّهُ اللَّالِلْلَالَالِلْمُ اللَّهُ اللّهُ اللل

فإنْ قلتَ: ما موقعُ هذا السؤالِ في هذا المقامِ؟ قلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: الرُّوحُ والعِلمُ تُوانُ ومَوْهبتانِ عظيمتانِ لا سيّما الوَحْيُ، ولذَلك قُرِنَ بقولِه: ﴿وَمَاۤ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْمِلْمِ إِلَّا وَمُوانِدُ وَمَقَبَه بقولِه: ﴿ وَلَمِن شِئْنَا لَنَذْهَ بَنَ بِٱلَّذِيّ أَوْحَيْـنَاۤ إِلَيْكَ ﴾، وعقَّبَ به ﴿ وَنُنزِّلُ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۳۷).

 ⁽۲) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٤) وعبارةُ القاضي ثمّة: «على أنّ السؤالَ عن قِدَمِه وحدوثِه» انتهى. فهو جازمٌ بموردِ السؤال، لا على الجوازِ كما ذهبَ إليه الطيبي رحِمَهُ الله.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٤).

مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ ﴾، وقد تقد مَّمَ (١) مِرارًا وأطوارًا أنَّ فواتح السُّورِ بمقتضى بَراعةِ الاستهلالِ مُؤذِنةٌ باشتهالِ السُّور على ما تضمَّنتِ الفاتحةُ منَ المعنى، ولمَّا افتُتِحت هذه السُّورةُ الكريمةُ بالكرامةِ السَّنيةِ والموهِبة الرَّفيعة لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وهِي بنانُ مقام الدُّنُو والزُّلفي، واستجلبَ ذلك حديث الكليم عليه السّلامُ وبني إسرائيل، ثُمَّ

هذه السّورة الكريمة بالكرامة السّنية والموهِبة الرّفيعة لسيدنا صلوات الله عليه، وهي بيانُ مقام الدُّنُوِّ والزُّلفي، واستجلَبَ ذلك حديثَ الكليم عليه السّلامُ وبني إسرائيل، ثُمّ حديثَ الكُفّارِ مِن هذه الآية، وأُريدَ العَوْدُ إلى البِدْء، وتَعدادُ كرائمَ ومَوانِحَ أُحرى، ابتُدِئ بها يُناسِب «الإسراء» مِن إقامة الصَّلُواتِ مقرونة بندْرِ أوقاتِها، فقيل: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوةَ لِدُلُوكِ بها يُناسِب ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمِنَ النّيلِ فَتَهَجَدْ بِهِ عَلَى ، ومِن ثَمّ قال صلواتُ الله عليه: «وجُعِلت قُرّةُ عَيْني في الصّلاة» (٢)، وأخرى: «أن تَعبُدَ الله كأنك تراه» (٣)، وتارة: «أرِحْنا يا بلال» (١٤)، وجعلَ ذلك ذَريعة إلى ذكْرِ مَنقَبَتَيْنِ جَليلتَيْن: أُخْرَويّة، وهِيَ مقامُ الشّفاعة.

وقيل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحَمُودًا﴾. رَوَينا عن التِّرمذيّ، عن أبي هُرَيرةً رضي الله عنه، قال: شُئلَ رسولُ الله ﷺ عن المقامِ المحمود، فقال: هُو الشَّفاعة (٥٠).

وعن الدّارِميِّ عن ابنِ مسْعود، عن النبيِّ ﷺ، أنّه قال له: ما المقامُ المحمود؟ قال: «ذاك يومُ يَنزِلُ اللهُ تعالى على كُرسِيِّه، ويُجاءُ بكُم حُفاةً عُراةً غُرْلًا، فيكونُ أوَّلَ مَن يُكْسى إبراهيمُ، فيُؤتى بِرَيطَتَيْن (٦) مِن رِياطِ الجَنّة، ثُمَّ أُكسى على أثرِه، ثُم أقومُ عن يميِن الله مقامًا يَغْبِطُني الأوّلونَ والآخِرون (٧).

⁽١) في (ف): «تقرَّرَ».

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، والنسائيّ (٧: ٦١)، وأبو يعلى في «المسند» (٣٤٨٢)، والطبرانيّ في «المعجم الأوسط» (٥١٩٥)، وصحّحه الضياء المقدسيّ في «المختارة» (١٧٣٧) من حديثِ أنس بن مالك رضيّ اللهُ عنه، وانظر تمامّ تخريجِه في «مسند أحمد».

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٩٨٧) بلفظ: «يا بلال، أقِمِ الصلاةَ أرِحْنا بها»، والطبرَانّي في «المعجم الكبير» (٩٨٠)

⁽٥) «سنن الترمذيّ» (١٣٧) وقال: هذا حديثٌ حسَن، وأخرجه الطبريُّ في «جامع البيان» (١٥: ٩٨).

⁽٦) مُفْرَدهُ رَيْطَةٌ، وهي كلُّ ثوبِ ليِّنِ رقيق.

⁽٧) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أُخرجَهُ الإمامُ أحمد في «المسند» (٣٧٨٧)، والدَّارميّ في «السنن» (٢٨٠٠)،=

وعن التِّرمذيِّ، عن أبي سعيدِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فَخْر، بيَدي لواءُ الحَمْد (١) ولا فَخْر، وما مِن نبِيٍّ يومئذٍ، آدَمُ فمَن سواه، إلاَّ تحت لوائي، وأنا أوّلُ مَن تنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخْر»، قال: «فيَفْزَعُ الناسُ ثلاثَ فزْعاتٍ، فيأتونَ آدمَ فيقولون: أنت أبونا آدمُ فاشفَعْ لنا إلى ربِّك. فيقول: إني أذنَبْتُ...» وساقَ الحديث إلى قولِه: «فأخِرُّ ساجدًا فيلُهِمُني اللهُ من الثناءِ والحَمْد، فيقال لي: ارفَعْ رأسَك، وسَلْ تُعْطَهُ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وقُلْ يُسمَعْ لقولِك، وهُو المقامُ المحمودُ الذي قالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ (٢).

وأمّا المَنقَبةُ الدُّنيويّةُ فمُفتتَحُها الأمرُ بالهجرةِ إلى دارِ النَّصرةِ، وقولُه: ﴿ وَقُلرَّبِ اَدْخِلْنِ مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ ﴾ إشارةٌ إلى ذلك. رَوَينا في «شَرْحِ السُّنة» عنِ ابنِ عبّاسٍ والحسن وقتادة: أَدْخِلْني: كان النبيُ عَلِي بمكّة، أُمِرَ بالهجرة، فنزلت عليه: ﴿ وَقُلرَّبِ اَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ ﴾ (٣). ألا ترى كيفَ ذيّل الإخراجَ والإدخالَ بها يُنبِئُ عنِ استنزالِ النَّصْرِ من جَنابِ الفَرْدانيّة، والحَضْرةِ الصَّمَدانيّة، مِن قولِه: ﴿ وَاجْعَل لِي مِن لَّدُنكَ سُلطَكنا نَصِيرًا ﴾، ﴿ لِيُحِقَّ المُحَقِّ وَابْجِلُ الْبُطِلَ وَلَوْكُوهِ الصَّمَدانيّة، وحينَ أرادَ اللهُ أن يَشرَحَ غَزارةَ عِلمِه وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبُعِلُ أَنْ الْبُطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾. وحينَ أرادَ اللهُ أن يَشرَحَ غَزارةَ عِلمِه رَمَزَ إليه بقولِه: ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُو شِفَآءٌ وَرَحَمَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يعني: أنهُ صلَواتُ الله وَلَك مَن البحرِ الذي تَنْفَدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفادِه (٤)، ولّا كان السؤالُ عن عليه عليه يَغْتَرِفُ عِلْمَه منَ البحرِ الذي تَنْفَدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفادِه (٤)، ولمّا كان السؤالُ عن عليه عليه يَغْتَرِفُ عِلْمَه منَ البحرِ الذي تَنْفَدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفادِه (١٤)، ولمّا كان السؤالُ عن

والبزّار في «المسند» (٣٤٧٨)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٠٠١٧)، بإسنادٍ ضعيف لضعف عثمان بن عُمَير البجَليّ.

⁽١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، والترمذي (٣١٤٨).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «شرح السنّة» للبغوي (١٣: ٣٥٣). وهذا نقُلٌ غير محرَّر، فالذي في «شرح السنّة»: يُروى عن ابن عبّاسٍ والحسن وقتادة: «أدخِلني مُدْخَلَ صِدق»: المدينة، «وأخرِجْني غرَجَ صِدق»: مكّة.

⁽٤) فيه إيماءٌ إلى قولِه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقَلَدُ وَٱلْبَحْرُ يَمُذُهُ مَنْ بَعْدِهِ ، سَبْعَةُ أَبُحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَتُ أَلَهُ ﴾ [لقان: ٢٧].

ورُوِي: أنّ رَسولَ الله ﷺ لمّ قالَ هم ذلكَ قالُوا: نَحنُ مُحَتَّونَ بهذا الخِطابِ أمْ أنتَ معنا فيه؟ فقال: «بل نَحنُ وأنتُم لم نُؤتَ من العِلمِ إلّا قليلاً»، فقالوا: ما أعجَبَ شأنك! ساعةً تقول: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِحْمَةَ فَقَدْ أُوتِي حَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وليسَ وساعةً تقولُ هذا؛ فنزلَت: ﴿ وَلَوْ أَنَّما فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَكُم ﴾ [لقمان: ٢٧]، وليسَ ما قَالوهُ بِلازِم؛ لأنّ القِلّةَ والكثرةَ تَدُورانِ مع الإضافة، فيُوصَفُ الشيءُ بالقِلّةِ مُضافًا إلى ما فَوقَه، وبالكثرةِ مُضافًا إلى ما تحتَه، فالحِكمةُ التي أُوتِيها العَبدُ خَيرٌ كثيرٌ في نفسِها؛ إلّا أنّها إذا أُضِيفَت إلى عِلْمِ الله فهي قليلة. وقيل: هُوَ خِطابٌ لليَهودِ خاصّة؛

فإنْ قلتَ: فها وَجْهُ اتَّصالِ قولِه: ﴿ وَإِذَآ أَنَّعَمَّنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ الآيتَيْن، بالكلام؟

قلتُ: هُو اعتراضٌ لمعنى الزِّيادةِ والنُّقصان، جاءَ مُستطرِدًا في أثناءِ الكلام؛ لأنّ السِّياقَ دَلَّ على كوْنِ القرآنِ رحْمةً وسبَبًا لمَزيدِ المؤمنين، وما ينالونَ به الإفضالَ والقُربَ والزُّلفى عندَ الله، وخَسارًا وبُعدًا للقوم الظالمين.

وقد تقرَّرَ أن ذلك السؤال كان امتحانًا منَ الظَّلمةِ، وتَضَمَّنَ الإشعارَ بنزارةِ عِلمِهم وغَزارةِ عِلمِه صلَواتُ الله عليه، فلذلك كان مؤكِّدًا للمعنيَيْن، ويَنصرُه قولُه: ﴿ قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ عَلَى اللهِ عَلَيه، فلذلك كان مؤكِّدًا للمعنيَيْن، ويَنصرُه قولُه: ﴿ قُلْكُلُّ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

لأُنّهم قالوا للنّبي ﷺ: قد أُوتِينا التَّوراةَ وفيها الحِكْمة، وقد تَلَوْت: ﴿وَمَن يُؤْتَ النَّوراةِ قَليلٌ في الْحِكْمة فَقَدْ أُوتِي خَيْرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، فقيلَ لهم: إنّ عِلمَ التَّوراةِ قَليلٌ في جَنبِ عِلمِ الله.

[﴿ وَلَيِن شِنْنَا لَنَذْهَ بَنَ بِٱلَّذِى آَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجَدُ لَكَ بِهِ- عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿ إِلَّا رَحْمَةُ مِن رَبِكَ ۚ إِنَّ فَضْلَهُ، كَانَ عَلَيْكَ كَيْرًا ﴾ ٨٦-٨٧]

﴿ لَنَذُهُ بَنَ ﴾ : جَوابُ قسَم مَحَذُوفِ معَ نيابَتِه عن جَزاءِ الشَّرِط. واللّامُ الدّاخِلةُ على ﴿ إِنْ ﴾ موطِّئةٌ للقَسَم. والمعنى: إنْ شِئنا ذَهَبنا بالقُرآنِ ومَحَوناه عنِ الصُّدورِ والمَصاحِفِ فلَم نَترُك له أثراً، وبَقِيَت كها كنتَ لا تَدري ما الكتاب، ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ ﴾ بعدَ الذَّهابِ ﴿ يِهِ عَن يتوكَّلُ علينا باستردادِه وإعادَتِه محفوظًا مسطورًا، ﴿ إِلَّا رَحْمَةُ مِن رَبِكَ ﴾ : إلّا أن يَرحمَكَ ربُّكَ فيردَّه عليك، كأنّ رحمته تتوكَّلُ عليه بالرَّد، أو يكونُ على الاستِثناءِ المُنقَطِع، بمَعنى: ولكنْ رَحمةً من ربِّك تركته غيرَ مَذهُوبِ به. وهذا متِنانٌ منَ الله تَعالى ببقاءِ القُرآنِ محفوظًا بعدَ المنّةِ العَظيمةِ في تَنزيلِه وتَحفيظِه، فعلى كُلِّ المِنانُ منَ الله تَعالى ببقاءِ القُرآنِ محفوظًا بعدَ المنّةِ العَظيمةِ في تَنزيلِه وتَحفيظِه، فعلى كُلِّ ذي عِلْمٍ أن لا يَغفلَ عن هاتَينِ المِنتَينِ والقيامِ بشُكرِهما؛ وهما: مِنّةُ الله عليه بحِفظِ ذي عِلْمٍ ورُسوخِه في صَدرِه، ومِنَّتُه عليه في بَقاءِ المحفوظ. وعنِ ابنِ مَسعود رضيَ اللهُ العِلمِ ورُسوخِه في صَدرِه، ومِنَّتُه عليه في بَقاءِ المحفوظ. وعنِ ابنِ مَسعود رضيَ اللهُ عنه: إنّ أوّلَ ما تَفقِدُونَ من دينِكُمُ الأمانة، وآخِرَ ما تَفقِدُونَ الصلاة، ولَيُصلَيّنَ قَومٌ عنه: إنّ أوّلَ ما تَفقِدُونَ من دينِكُمُ الأمانة، وآخِرَ ما تَفقِدُونَ الصلاة، ولَيُصلَيِّنَ قَومٌ

قولُه: (مَن يتوكَّلُ علينا باستردادِه)، أي: يصيرُ وكيلًا علينا. والتوكُّلُ والموكَّلُ بمعنى.

قولُه: (ولكنْ رحمةً مِن ربِّكَ تركتُه غيرَ مذهوبِ به) يُريدُ أنّ الاستثناءَ منقطعٌ والمستدرَكُ قُولُه: ﴿ وَلَمِن شِئْنَا لَنَذُهَ بَنَ ﴾، وعلى الأوّلِ الاستثناءُ متّصل، والمستثنى منهُ: ﴿ وَكِيلًا ﴾. وقالَ أبو البقاء: ﴿ إِلَّا رَحْمَةً ﴾: مفعولٌ لهُ، أي: حِفظناهُ عليكَ للرّحمة، ويجوزُ أن يكونَ مصدَرًا، أي: لكنْ رَحِمناك رحمةً (١).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣١).

ولا دِينَ لهم، وإنّ هذا القُرآنَ تُصبِحُونَ يَومًا وما فيكم منه شَيء، فقالَ رَجُل: كيفَ ذلك وقد أثبَتْناه في قُلوبِنا وأثبَتْناهُ في مَصاحِفِنا نُعلِّمُه أبناءَنا ويُعلِّمُه أبناؤنا أبناءَهم؟ فقال: يُسرَى عليه لَيلًا فيُصبِحُ الناسُ منه فُقراءَ تُرفَعُ المصاحِفُ ويُنزَعُ ما في القلوب.

[﴿ قُل لَهِنِ ٱجْمَعَتِ ٱلْإِنشُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلَذَا ٱلْقُرَّءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ۔ وَلَوْ كَاكَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ ظَهِيرًا ﴾ ٨٨]

﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾: جَوابُ قَسَمٍ مَحذوف، ولو لا اللَّامُ الموطِّئة لَجازَ أن يكونَ جَوابًا للشَّرْط، كقَولِه:

قولُه: (كيفَ ذلك وقد أثبتناهُ في قلوبنا؟)، رَوَينا عن الإمامِ أَحمدَ بنِ حنبلِ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارِميّ، عن زيادِ بنِ لَبيدٍ قال: ذكر النبيُّ ﷺ شيئًا فقال: «ذلكَ عند أوانِ ذهابِ العِلم» فقلتُ: يا رسولَ الله، وكيفَ يذهبُ العِلمُ ونحنُ نقرأُ القرآنَ ونُقرِئُه أبناءنا ويقرئهُ أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ فقال: «ثكلَتْكَ أمُّكَ يا زياد، إن كنتُ لأراكَ مِن أفقَهِ رجُلِ بالمدينة، أوليسَ هذه اليهودُ والنصارى يقرأونَ التوراةَ والإنجيلَ لا يَعملونَ بشيءٍ عمّا فيها؟» (١).

وفي (شَرْح السُّنة): عن عبدِ الله بن عمْرو: (لا تقومُ السّاعةُ حتّى يرجِعَ القرآنُ مِن حيثُ نزَل، لهُ دَوِيٌّ حولَ العَرْشِ كدَويِّ النَّحل. يقولُ الرَّبُّ: ما لك؟ فيقول: يا ربِّ، أُتلى، ولا يُعمَلُ بي (٢٠).

وفيهِ أيضًا، عنِ ابنِ مسعود: لا تقومُ السّاعةُ حتّى (٣) يُرفَعَ القرآنُ، ثُمّ يُفيضونَ في الشّعر (٤).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٧٣)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، والطّحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٣٠٥)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٢٩١) بإسنادٍ صحيح.

⁽٢) «شرح السنّة» (١: ٣١٧).

⁽٣) من قوله: «يرجع القرآن من حيثُ نزل، لهُ دويٌّ» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٤) «شرح السنة» (١: ٣١٧).

يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

لأنّ الشَّرطَ وَقعَ ماضِيًا، أي: لو تَظاهَرُوا على أن يأتُوا بمِثلِ هذا القُرآنِ في بَلاغتِه وحُسنِ نَظمِه وتأليفِه، وفيهم العَرَبُ العارِبةُ أربابُ البَيان؛ لعَجَزُوا عن الإتيانِ بمثلِه. والعَجَبُ من النَّوابِتِ ومِن زَعمِهم أنّ القُرآنَ قَديمٌ معَ اعتِرافِهم بأنه مُعجِز،

قولُه: (يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ)، أوَّلُه:

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ (١)

المَسْغَبَةُ: المجاعة، ورُوِيَ: مسألةُ. البيتُ لزُهيرِ يمدَحُ هَرِمَ بنَ سِنانَ، يقول: إذا أتاهُ فقيرٌ وقد رفَعَ إليه حاجتَه، لم يتَشاغَلْ بنوع العِلَلِ. وعَنى بالمالِ: الإبِلَ.

قولُه: (لأنّ الشَّرطَ وقَعَ ماضيًا)، تعليلٌ بجوازِ وقوع ﴿لَا يَأْتُونَ ﴾ جوابًا للشّرط، يعني: لو لم تكْن اللامُ في (لئن) لجَازَ لا يَأْتُونَ معَ وجودِ النّونِ أن يقَعَ جوابًا للشّرطِ؛ لأنّ قولَه: ﴿آجْتَمَعَتِ ﴾ ماضٍ، فلمّا لم تعمَل الأداةُ في الجزءِ الأوّل لا يعمَلُ في الثاني (٢).

قولُه: (منَ النَّوابِت)، والنّوابتُ: الأحداثُ الأغمار (٣). قالَ صاحبُ «التقريبُ»: واستَدَلَّ صاحبُ «الكشاف» بإعجازِه على حدوثِه، إذ لو كانَ قديبًا لم يكنْ مقدورًا، فلا يكونُ مُعجِزًا كالمُحالِ، وجَوابُه: منْعُ اللّازمة، إذْ مصحِّح المَقْدوريّة هُو الإمكان، وهُو حاصلٌ، لا الحدوث.

وأيضًا، المُعجِزْ لفْظُه و لا يقالُ بقِدَمِه، والقديمُ كلامُ النَّفْس ولا يقالُ بإعجازِه. وأيضًا، سلَّمْنا أنَّ القديمَ لا يَقدِرُ البشَرُ على عيْنِه، لكنْ لمَ لا يُقدَرُ على مِثلِه؟ قال صاحبُ «الانتصاف»: القديمُ: مدلولُ العبارات، وهُو صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ الله

⁽١) سبق تخريجه من «ديوان زهير». ووقع في (ف): يوم مسألةٍ.

⁽٢) تقدمت هذه الفقرة في الأصول على التي قبلها، وأخّرناها مراعاةً لـ «الكشاف».

 ⁽٣) وهو لفظٌ تَنْبِزُ به المعتزلةُ مخالفيها من أهلِ السنّة تصغيّرا لشأنهِم، وللجاحظِ لَهْج كثير بهذا اللفظِ البَشيع، على عادةِ المعتزلة في قَرْفِ خصومِهم وإطلاقِ ألسنتِهم فيهم.

وإنّما يكونَ العَجزُ حيثُ تَكونُ القُدرة، فيُقال: اللهُ قادِرٌ على خَلقِ الأجسامِ والعِبادُ عاجِزونَ عنه، وأمّا المُحالُ الذي لا مجَالَ فيه للقُدرة، ولا مَدخَلَ لها فيه، كثاني القديم؛ فلا يُقالُ للفاعل: قد عَجزَ عنه، ولا هو مُعجِز، ولو قيل ذلك لجَازَ وَصفُ الله بالعَجز؛ لأنه لا يوصَفُ بالقُدرةِ على المُحال، إلّا أن يُكابِروا فيقولُوا: هو قادِرٌ على المُحال، فإنّ رأسَ ما لهِم المُكابَرةُ وقَلبُ الحقائق.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَاذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلِ فَأَبَى ٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [٨٩]

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَنَا ﴾: ردَّدْنا وكرَّرنا ﴿ مِن كُلِّ مَثَلِ ﴾: مِن كُلِّ مَعنَى هو كالمَثَل في غَرابَتِه وحُسنِه. والكُفُور: الجُحود. فإنْ قلت: كيفَ جازَ ﴿ فَأَبَنَ أَكُثُرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ولم يَجُز: ضربتُ إلّا زيدًا؟ قُلت: لأنّ «أبي» مُتأوَّلُ بالنَّفي، كأنه قيل: فلم يَرضَوْا إلّا كُفُورًا.

[﴿ وَقَالُواْ لَن نُّوْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةً مِن نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَنُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَارَ خِلَلَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُشْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ

تعالى، ويُسمّى قرآنًا وكلماتٍ أيضًا، والمُعجِزُ: الدَّليلُ لا المَدْلولُ، لكنّ أهلَ السُّنّة يتَحرَّزونَ مِن إطلاقِ المخلوقِ لوجهَيْن: لإيهامِه، ولأنّ السّلَفَ الصّالحَ كَفّوا عنهُ، وكم مِن مُعتَقدٍ لا يُطلَقُ القول به خَشْيةً مِن إيهامِ غيرِه، فلا يَصِحُّ إلزامُ الزَّخَشريّ^(۱).

وقلتُ: الوَجْهُ الأخيرُ لصاحبِ «التقريب» هُو الوجْه، لِمَا قرَّرَهُ المَصنِّفُ في قولِه: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِن مِّشَلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] فإن قلتَ: ما مِثلُه حتى يأتوا بسورةٍ مِن ذلك المِثْل؟ قلتُ: معناهُ بسورةٍ ممّا هو على صفتِه في البيانِ الغريبِ وعلوً الطبقةِ في حُسنِ النَّظْم (٢)، ومِن ثَمَّ لم تكنْ سائرُ الكتُبِ السَّماويّةِ مُعجِزةً، وإن كُنَّ مِثْلَ القرآنِ في ذلك المعنى.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٩٢).

⁽٢) انظر: (٢: ٣٢٢).

عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِى بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَيْهِكَةِ فَيِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتُ مِّن رُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُوْمِنَ لِرُفِيِّكَ حَتَى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِنَبًا نَقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَـَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ٩٠-٩٣]

لمّ آبَيّنَ إعجازُ القُرآنِ وانضمَّتْ إليه المُعجِزاتُ الأُخرُ والبيِّناتُ ولزِمَتهمُ الحُجَّةُ وغُلِبوا، أَخَذوا يتَعلَّلونَ باقتراحِ الآيات؛ فِعْلَ المَبهُوتِ المَحْجُوجِ المَتعثِّرِ فِي أَذْيالِ الحَيْرة، فَقالوا: لن نُؤمِنَ لكَ حتى وحتى. (تُفَجِّرَ): تُفَتِّح. وقُرِئ: ﴿ نَفْجُرَ ﴾ بالتَّخفيف، ﴿ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ : يعنُونَ أرضَ مكّة، ﴿ يَلنُوعًا ﴾ : عَينًا غَزيرةً مِن شَأَنها أَن تَنبُعَ بالماء لا تَقطعُ، ﴿ يَفعُولَ اللهُ وَيَعْبُوب ﴾ من: عَبَّ الماء. ﴿ كَمَا زَعَمْتَ ﴾ : يعنُونَ قولَ الله تَعالى: ﴿ إِن نَسَعَ المَاء، كِ إِيعبُوب ﴾ من: عَبَّ الماء. ﴿ كَمَا زَعَمْتَ ﴾ : يعنُونَ قولَ الله تَعالى: ﴿ إِن نَسَا أَغَيْسِمْ كِسَفًا مِّن كَالمَ مَا اللهُ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّن كَالسَمَاءَ ﴾ [سبأ: ١٩]،

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَغَجُرَ﴾، بالتّخفيف)، الكوفيّونَ: بفَتحِ التاءِ وضمّ الجيم مخفَّفًا (١)، والباقونَ: بضمّ التّاءِ وكسرِ الجيم مشدَّدًا (٢).

قوله: (لا تَقْطَعُ)، مرفوعٌ بعد حذف «أن»، أي: لا تنضب، القاضي: اليَنبوعُ: عينٌ لا يَنضَبُ ماؤها^(٣)، كأنّ البناءَ دَلَّ على المبالغة.

قولُه: (عبَّ الماءُ)، أي: زخَرَ، منَ العُبابِ. الجَوهريّ: العُبابُ: بالضَّمِّ : مُعظَمُ الماء وكثرتُه وارتفاعُه.

قولُه: ﴿كَمَا زَعَمْتَ ﴾: يَعنونَ قولَ الله تعالى: ﴿إِن نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْنُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾)، وكان ذلك عِنادًا وتمرُّدًا، بدليلِ قولِه: ﴿ وَإِن يَرَوَّا كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآةِ

⁽١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿يَنْبُوعًا ﴾ والينبوعُ واحد، والتشديدُ إنّما يكونُ للتكثيرِ مرّةً بعد مرّة، فلا يحسُنُ معه (فعَّلَ) لمّا كان الينبوع واحدًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٩٠٨.

⁽٢) وحُجَّتُهم إجماعُ الجميع على التشديدِ في قولِه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلْلَهُمَا نَهَرًا ﴾ [الكهف: ٣٣] والنهرُ واحدٌ كالينبوع، فشَدّدوا في فعْلِ الواحِد لتكرُّرِ الانفجارِ منه مرّةً بعدَ مرّة. انظر: «حُجّة القراءات»، ص ٤٠٠. (٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٦).

قُرِئ: (كِسْفًا) بِسُكونِ السِّين جَمعِ كِسْفةٍ كَسِدْرَةٍ وسِدر، وبفَتحِه. ﴿ قَبِيلًا ﴾: كَفيلًا بِها تَقولُ شاهِدًا بِصِحَّتِه. والمعنى: أو تأتيَ بالله قَبيلًا، وبالملائكةِ قُبلاء، كقَولِه:

أُو مُقابِلًا، كالعَشير بمَعنى المُعاشِر، ونَحوُه: ﴿ لَوْلَا أَنزِلَ عَلَيْـنَا ٱلْمَلَكَ بِكُهُ أَوْ نَرَىٰ

سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرَّكُومٌ ﴾ [الطور: ٤٤]، قالَ: لو أسقَطناهُ عليهم لَقالوا: سَحابٌ مَرْكوم (١٠)، ولم يُصدِّقوا أنهُ كِسْفٌ ساقطٌ للعذاب (٢).

قولُه: (قُرِئَ «كِسْفًا» بسكونِ السِّين) نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿كِسَفَا﴾ بفَتْحِ السِّين، والباقونَ: بإسكانِها(٣).

قولُه: (أو مقابِلًا): عطفٌ على قولِه: «كفيلًا»، يعني: إذا كانَ ﴿ فَبِيلًا ﴾ بمعنى: كفيلًا، كان التقديرُ: أو يأتي بالله قبيلًا وبالملائكة قبيلًا، وإذا كانَ بمعنى «مُقابِلًا» يعودُ المعنى: تأتي بالله مقابِلًا وبالملائكة مقابِلينَ، واستشهَدَ للأوّلِ بقولِه: ﴿ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾ [الفرقان: ٢١] بناءً على مذهبه (٤٠)؛ لأنَّ النظرَ إلى الشيء يقتضي المقابَلَة، وللثاني: ﴿ لَوْلَا أَنْ لِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلْتَهِكَةُ ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقولُه: «أو جماعةً» احتمالٌ آخرُ، بمعنى قولِه: ﴿ وَٱلْمَلْتِهِكَةِ فَبِيلًا ﴾.

الجَوهريُّ: القَبيلُ: الجماعةُ، تكونُ منَ الثلاثةِ فصاعِدًا مِن قوم شَتَى، وعلى هذا يجوزُ أن يكون ﴿ فَيِيلًا ﴾: حالًا من الله تعالى والملائكةِ معًا، قالَ أبو البقاء: ﴿ فَيَبِيلًا ﴾: حالٌ منَ الملائكة، أو منَ الله والملائكة (٥٠).

⁽١) قوله: «عليهم لقالوا: سحابٌ مركوم» سقط من (ف).

⁽٢) انظر: (١٥: ٦٥).

⁽٣) انظر: «معاني القراءات» للأزهري، ص٢٦١-٢٦٢، حيث أجادَ في تحريرِ هذا المقام.

⁽٤) يعني في نَفْي رؤيةِ الله تباركَ وتعالى.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٢).

رَبِّنَا﴾ [الفرقان: ٢١]، أو جَمَاعةً حالًا منَ الملائكة. ﴿ مِن نُخْرُفٍ ﴾: من ذَهَب. ﴿ فِي السَّمَآءِ ﴾: في مَعارِجِ السَّماء، فحُذِف المُضاف. يقال: رَقِيَ في السُّلَم وفي الدَّرَجة، ﴿ وَلَن نُوْمِنَ لِأَجلِ رُقيِّكَ ﴿ حَتَى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِنَبَا ﴾ مِن السَّماء فيه تَصديقُك. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنها: قالَ عبدُ الله بنُ أبي أمّية: لن نُومِنَ لكَ حتى تَتَّيَها ثُمّ تأتي مَعكَ بصكً منشور، معه أربَعةٌ من الملائكةِ يَشهَدونَ لكَ أَنْكَ كها تقول. وما كانوا يقصِدُونَ بهذه وَلَم القَراحاتِ إلاّ العِنادَ واللَّجَاج، ولو جاءَتُهم كُلُّ آيةٍ لقالُوا: هذا سِحْر، كها قالَ عزَّ وَكُو نَزُلنَا عَلَيْهِم بَابُا فِي قِرْطَاسٍ ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظُلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أَنكُرُوا الآيةَ الباقِيةَ والتي هي القُرآن وسائرَ فَظُلُوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أَنكُرُوا الآيةَ الباقِيةَ والتي هي القُرآن وسائرَ واللّياتِ وليسَت بدُونِ ما اقتَرَحُوه، بل هي أعظم ولم يكُن إلى تَبْصِرتِهم سَبيل. ﴿ قُلُ اللّياتِ وليسَت بدُونِ ما اقتَرَحُوه، بل هي أعظم ولم يكُن إلى تَبْصِرتِهم سَبيل. ﴿ قُلُ اللّياتِ وليسَت بدُونِ ما اقتَرَحُوه، بل هي أعظم ولي الرّسول. و ﴿ سُبّمَانَ رَقِي ﴾ تَعجُّبُ مَنْ اللّياتُونَ قومَهم إلّا بها يُظهِرُه اللهُ عليهم من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إليّ، إنّه الرّسُ الْ يَاتُونَ قومَهم إلّا بها يُظهِرُه اللهُ عليهم من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إليّ، إنّها الرّسُ الْ يَأْتُونَ قومَهم إلّا بها يُظهِرُه اللهُ عليهم من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إليّ، إنّها الرّسُه اللّيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إلى اللّه المَاتِهُ اللّهُ اللّه اللّه اللّه عليه من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إلى اللّه الله الله اللّه الله عليه الله الله عليه عليه عليه من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إلى اللهُ اللّه الله اللهُ اللهُ عليه الله عليه المناسِل المناسِ المناسِ الله عليه الله عليه المناسِ المناسِ الله عليه المناسِ المناسِ الله عليه المناس

قولُه: (﴿ مِن زُخْرُفٍ ﴾: من ذَهَبِ)، الرّاغب: الزُّخرُفُ: الزِّينةُ المزَوَّقة، ومنه قيلَ للذَهَبِ: زُخْرُف، وقال: ﴿ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ زُخَرُفَهَا ﴾ [يونس: ٢٤].

وقالَ تعالى: ﴿ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أي: ذهبٍ مُزَوَّق. وقالَ تعالى: ﴿ زُخُرُكَ ٱلْقَوْلِ عُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢]، أي: المُزَوَّقاتِ منَ الكلام (١١).

قولُه: (وقُرِئَ: «قال سُبْحانَ ربِّي»): ابنُ كثيرِ وابنُ عامر: «قالَ» بالألف (٢)، والباقونَ: بغيرِ ألف.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۷۹.

⁽٢) قالَ الأزهريّ: وكذلك هي في مصاحفِ أهلِ مكّة وأهلِ الشام. فمن قرأً: ﴿قَالَ ﴾ فهو خَبَرٌ عمّن قالُه، ومَنْ قرأ: ﴿قَالَ ﴾ فهو خَبَرٌ عمّن قاله، ومَنْ قرأ: ﴿قُلُ ﴾، فهو أمرٌ للنبيّ ﷺ. انظر: «معاني القراءات»، ص٢٦٢.

هُوَ إِلَى الله فيما بِالْكِم تَتَخَيَّرُونَهَا عَلِيَّ!

[﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُواْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُواْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا * قُلُ لَوَ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلْتِهِكَ أَن يَمْشُونَ مُطْمَيِنِينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم قِنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكَ لَوَ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلْتِهِم قِنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكَ لَوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلْتِهِم قِنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكَ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلْتِهِم قِنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكَ السَّمَاءِ مَلَكُ رَسُولًا ﴾ ٩٤-٩٥]

﴿أَن ﴾ الأُولى: نَصبُ مَفعولِ ثَانِ لـ ﴿ مَنَعُ ﴾. والثانية: رَفعُ فاعِلِ له. و ﴿ اَلْهُدَىٰ ﴾: الوَحْي. أي: وما منعَهمُ الإيهانَ بالقُر آنِ وبنُبوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلّا شَبهةٌ تَلَجْلَجَت في صُدورِهم؛ وهي إنكارُهم أن يُرسِلَ اللهُ البشَر. والهمزةُ في ﴿ أَبَعَثَ اللهُ ﴾ للإنكار، وما أنكرُوه فخِلافُه هو المُنكرُ عند الله؛ لأن قضية حِكمَتِه أن لا يُرسِلَ مَلكَ الوَحي إلّا إلى أمثالِه، أو إلى الأنبياء، ثُم قرَّرَ ذلك بأنه ﴿لَوْكَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَيْهِكَ لَهُ يَمْشُونَ ﴾ على أقدامِهم كما يَمشي الإنسُ ولا يَطيرونَ بأجنِحتِهم إلى السَّاءِ فيسمَعُوا من أهلِها ويعلَمُوا ما يجِبُ عِلمُه ﴿ مُطْمَيِنِينَ ﴾: ساكنينَ في الأرضِ قارِّين ﴿ لَنَزَلُنَا عَلَيْهِم مِن اللهُ السَّاءَ مَلَتُ مَلَكُ المُن أَلهُ اللهُ عَلَيْهُمُ الخيرَ ويَهديهمُ المَراشد. فأمّا الإنسُ في هم بهذه المثابة، إنّها يُرسِلُ المَلكَ إلى مُختارٍ منهم للنبُوّة، فيقومُ ذلك المختارُ بدَعوَتِهم وإرشادِهم. فإنْ قُلت: هل يَهوزُ أن يكونَ ﴿ بَثَمَرًا ﴾ و ﴿ مَلَكُ ﴾ ، منصوبَيْنِ على وإرشادِهم. فإنْ قُلت: هل يَهوزُ أن يكونَ ﴿ بَثَمَرًا ﴾ و ﴿ مَلَكَ ﴾ ، منصوبَيْنِ على وإرشادِهم. فإنْ قُلت: هل يَهوزُ أن يكونَ ﴿ بَثَمْرًا ﴾ و أَملكَ ﴾ ، منصوبَيْنِ على وإرشادِهم. فإنْ قُلت: هل يَهوزُ أن يكونَ ﴿ بَشَرًا ﴾ و أَملكَ المُ من المِن على السَّوسِ عَلْهُ اللهُ عَلَيْهُ مَا لَعْ الْعَلْمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا لَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَى السَّويَةِ عَلَى السَّويَةُ عَلَى الْعَلْكُ الْمُونَ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُ عَلَيْكُونُ عَلَيْ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَ

قولُه: (تتَخيَّرونَها عليّ)، قيل: أي: تتَخيَّرونَ الرسُلَ الماضيةَ بأنْ تقولوا: إنهم رسُلٌ معَ كونهم بشَرًا، كأنهم مُتخيِّرون (١) علي بهذهِ الصِّفة. وقالَ القاضي: قولُه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّ ﴾ يجوزُ أن يكونَ تنزيهًا لله مِن أن يأتي أو يتَحكَّمَ عليه أحَدٌ، أي: هل كنتُ إلّا بشَرًا رسُولًا كسائرِ الرُّسُل؟ وكانوا لا يأتونَ قومَهم إلّا بها يُظهِرُه اللهُ عليهِم، ولم يكنْ أمرُ الآياتِ إليهم ولا لهم أن يتحكَّموا على الله حتى يتَخيَّروها عليّ، هذا هو الجوابُ المُجمَل. وأمّا التفصيلُ: فقد ذُكِرَ في آياتٍ أُخرى، كقولِه: ﴿ وَلَوْنَزَلْنَا عَلَيْكَ كِنَبُا فِي قِرْطَاسٍ ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿ وَلَوْفَنَحْنَا عَلَيْهم بَابًا ﴾ [الخجر: ١٤].

⁽١) في (ف) و(ط): «مختارون».

الحالِ من ﴿ رَّسُولًا ﴾؟ قُلت: وَجهٌ حسَن، والمعنى له أَجْوَب.

قولُه: (والمعنى لهُ أَجْوَب)، قالَ صاحبُ «التقريب»(١): لإفادةِ الحالِ بالمنطوقِ ما هو المقصودُ؛ أي: بعَثَ اللهُ رسولًا حالَ كونِه بشَرًا لا مَلكًا، ولَنزَّ ننا عليهِم رسولًا حالَ كونِه ملكًا لا بشَرًا، وهُو عينُ المقصود، ولو جعَلْنا ﴿رَسُولًا ﴾: صفة، أفادَ بالمفهومِ ما ليسَ بمقصود، بل ما ليسَ بمُستقيم، إذْ يدُلُّ تقْييدُ الصِّفةِ بالمفهوم، أبعَثَ بشَرًا مُرسَلًا لا بَشَرًا غيرَ مرسَل، وهُما غيرُ مقصودَين، بل غيرُ مُستقيمَين.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال ـ واللهُ أعلَم ـ : إنّا كان المعنى لهُ أجوبةٌ ؛ لأنهُ إذا كانَ رسولًا ذا حالٍ ، يكونُ (٢) في التركيبِ تقديمٌ وتأخير ، وإزالةٌ عنِ الأصل ، فيَجتمعُ النّفيُ والإثباتُ في السؤالِ والجواب ، ويقعُ الكلامُ في ثُبوتِ الحالِ ونَفْيِها بعدَ تحقُّقِ صاحبِها ، فيكونُ المُنكرُ في قولِم : ﴿ أَبَعَتَ اللّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ بِعثةَ البشرِ للرّسالةِ بعدَ إقرارِهم أنّ الرّسالةَ ثابتة (٣) ، كقولِم : ﴿ لَوَلا آأُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾ [الأنعام : ٨] ، ﴿ لَوَ شَاءَ رَبُنا لَأَنزَلَ مَلَيَكَةً ﴾ [نصلت ثابتة (٣) ، كقولِم أن الجوابُ بقولِه : ﴿ لَذَنَا عَلَيْهِ مِن السَماءِ ملك السَماءِ ملك الله على الموجب (٤) ، أي: نعم ، إنّا يجبُ إرسالُ الملك دونَ البشرَ ، أي: لو كانَ في الأرضِ ملائكةٌ بالموجب (٤) ؛ لأنّ الجِنسَ إلى الجِنسِ أمْيَل ، وهُو بهِ آنسْ ، ولذلك مَنّ عليهِم بقولِه : ﴿ لَقَدُ عَالَهُ لُو كانَ فِي الأرضِ ملائكةٌ مَا رَسُولُكُ ، أي المَولِ بالموجب (٢) ، وفي قولِه : «ثُمّ قرَّرَ ذلك بأنهُ لو كان في الأرضِ ملائكةٌ » إلى آخرِه ، لمحةٌ منَ القولِ بالموجب (٢) .

ولو كانَ ﴿رَسُولًا ﴾ وَصْفًا لـ «بَشَرٍ» ولـ «ملَكِ» لكانا قارَّيْنِ في مكانِها، وما أفادَ النَّفْي

⁽١) في (ح): «الانتصاف»، وهو خطأ، ثم نقل كلامًا غير دالِّ على المقصود ولا موجود في «الانتصاف».

⁽٢) سقط لفظ «يكون» من (ح).

⁽٣) في (ف): «مُرَتّبة».

⁽٤) وهو تسليمُ المُعتِرضِ دليلَ الخَصْمِ مع بقاءِ النَّزاعِ في الحُكم.

⁽٥) في (ط): ﴿قَارِّينِ».

⁽٦) في (ح): «الموجبات».

[﴿ قُلْ كَفَىٰ سِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ [٩٦] ﴿ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ على أنّى بلّغتُ ما أُرسِلتُ به إليكم، وأنكم كذَّبتُم وعانَدتُم. ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ ﴾ المُنذِرينَ والمُنذَرينَ ﴿ خَبِيرًا ﴾ عالِمًا بأحوالهِم، فهو مُجازيهم، وهذه تَسليةٌ لرَسولِ الله ﷺ ، ووَعيدٌ للكَفَرة. و ﴿ شَهِيدًا ﴾ : تمييز، أو حال.

[﴿ وَمَن يَهْدِ اللّهُ فَهُو الْمُهْتَدِّ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن يَجِدَ لَمُمْ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِهِ وَخَشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْنًا وَبُكُمَا وَصُمَّا مَّا وَنَهُمْ جَهَنَمُ كُلَّمَ الْجَنَّ وَدْنَهُمْ سَعِيرًا * ذَاك الْقِيكَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْنًا وَبُكُمَا وَصُمَّا مَّا وَنَهُمْ جَهَنَمُ كُمُ الْجَنْفُونُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * ٩٧ - جَزَآ وُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِعَايلِنِنَا وَقَالُواْ أَءَذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَنَتًا أَءِنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * ٩٧ - ٩٠]

﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾: ومَن يُوفَّقُه ويَلطُّفْ به ﴿ فَهُو ٱلْمُهْتَدِ ﴾؛ لأنه لا يَلطفُ إلَّا بِمَن عَرَفَ أَنَّ اللَّطفَ يَنفَعُ فيه، ﴿ وَمَن يُضْلِلْ ﴾: ومَن يَخذُل ﴿ فَلَن تَجِدَ لَمُمْ آوَلِيآ ءَ ﴾: أنصارًا. ﴿ عَلَى وُجُوهِهِمْ ﴾ كقولِه: ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِ ٱلنَّادِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ﴾ [القمر: ٤٨].

والإثبات في السؤالِ والجواب، ولم يَحسُنْ هذا الحُسنَ، ألا ترى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: قال في «سورة المؤمنون»: ﴿ لَقَدَّ وُعِدْنَا نَعْنُ وَءَاكَ أَوْنَا هَنْذَا ﴾ [المؤمنون: ٨٣]: فذَكَرَ بعدَ المرفوعِ وما تَبِعَهُ المنصوب، وهُو موضعُه، وقال في «النّمل»: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَعْنُ وَءَاكَ أَوْنَا ﴾ [النمل: ٨٦]: فقُدِّمَ لكونِه مِنها أهمم (١).

وإنّما خالَفْنا المصنّف في قولِنا: لأنّ الجِنسَ إلى الجِنسِ أميل، لئلّا يَلزَ مَنا الاعتزالُ الذي عَناهُ بقولِه: «وأمّا الإنسُ في هم بهذه المثابة»، ولذلك عدّلَ القاضي إلى قولِه: ﴿النّرَاتُنَا عَلَيْهِم مِنَ الاجتماعِ بهِ والتلَقِّي منه، والإنسُ عامّتُهم عُماةٌ عن إدراكِ الملكِ والتلقُّفِ منه، فإنّ ذلك مشروطٌ بنوعٍ منَ التناسُبِ والتجانُس (٢).

⁽١) «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص١٠٤.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٨).

وقيل لِرَسولِ الله ﷺ : كيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: «إنّ الذي أَمْشاهُم على أقدامِهم، قادِرٌ على أن يُمشِيهم على وُجوهِهم» ﴿ عُمْيًا وَيُكُمّا وَسُمّا ﴾ كما كانُوا في الدُّنيا، لا يَستَبصِرونَ ولا يَنطِقُونَ بالحقّ، ويتصامُّونَ عن استهاعِه، فهُم في الآخِرةِ كذلك: لا يُبصِرونَ ما يُقِرُّ أعينَهم، ولا يَسمَعُونَ ما يلذُّ مَسامِعَهم، ولا يَنطِقُونَ بها يُقبَلُ منهم. ﴿ وَمَن كَاكَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُو فِي ٱلآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [الإسراء: ٢٧]. ويجوزُ أن يُعشَروا مَوُوفي الحواسِّ من المَوقِفِ إلى النّارِ بعدَ الحِساب، فقد أُخبِرَ عنهم في مَوضِع يَحشَروا مَوُوفي الحواسِّ من المَوقِفِ إلى النّارِ بعدَ الحِساب، فقد أُخبِرَ عنهم في مَوضِع آخرَ أنهم يقرؤونَ ويتكلّمون. ﴿ صُكُلّما خَتَ ﴾: كما أكلَتْ جُلودَهم ولحومَهم وأفتَتُها فَسَكَنَ هُبُها، بُدِّلُوا غيرَها، فرَجعَتْ مُلتَهِبةً مُستَعِرة، كأنهم ليّا كذّبوا بالإعادة بعدَ الإفناءِ والإعادة؛ ليزيدَ ذلك في خَسُرِهم على تكذيبِهمُ البَعث؛ ولأنه ولا يَزالونَ على الإفناءِ والإعادة؛ ليزيدَ ذلك في خَسُرِهم على تكذيبِهمُ البَعث؛ ولأنه أدخلُ في الانتقامِ منَ الجاحِد، وقد دَلّ على ذلك بقولِه: ﴿ ذَلِكَ جَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَكَ جَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَكَ جَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَكَ مَزَآؤُهُم ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَلَكَ مَرَا خَلُولُهُ وَلَهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ وَلَوْهُ وَلَوْهُ وَلَهُ وَلَوْهُ وَلَكُمُ وَلَهُ وَلَوْهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَلْكُ وَلَهُ وَ

[﴿ أَوَلَمْ يَرُواْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرُّ عَلَىٰٓ أَن يَعْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَلَارَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّلِلْمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ٩٩]

قولُه: (إنّ الذي أمشاهُم على أقدامِهم)، رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصنافٍ، صِنْفًا مُشاةً، وصِنْفًا رُكْبانًا، وصِنفًا على وجوهِهم»، قيل: يا رسولَ الله، كيفَ يَمشون؟» (١) الحديث.

قولُه: (ويَجوزُ أَن يُحشَروا): عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «كما كانوا في الدُّنيا»، وعلى «عُمْيًا وبُكُمًّا وصُمًَّا» على المجاز، والحَشْرُ الثاني بمعنى: الجَمْع والسَّوق، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن يُحَشَرُ النَّاسِ مِن القيامة.

قُولُه: (مَؤُوفِي الحَوَاسِّ)، الجَوهريّ: الآفَةُ: العاهَة، وقد أُيِفَ الزَّرعُ، على ما لم يُسَمَّ

⁽١) «سنن الترمذيّ» (٣١٤٢) وهو في «مسند أحمد» (٨٧٥٥) بإسناد ضعيف.

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِفَ قُولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلَا ﴾؟ قُلت: على قَولِه: ﴿أُولَمُ مَرَوْا ﴾؛ لأنّ المعنى: قَد عَلِمُوا بدَليلِ العَقلِ أنّ مَن قَدرَ على خَلقِ السَّماواتِ والأرضِ فَهُوَ قادِرٌ على خَلقِ أمثالهِم منَ الإنس؛ لأنهم لَيسُوا بأشَدَّ خَلْقاً مِنهُنّ، كما قال: ﴿ ءَأَنتُمُ أَشَدُ خَلْقاً أَمِر السَّمَا لَهُ وَ وَهُو الموت، أو أَشَدُّ خَلْقاً أَمِر السَّمَا لَهُ وهو الموت، أو القيامة، فأبو امع وُضوح الدَّليلِ إلّا جُحُودًا.

فاعلُه، أي: أصابتُه آفة، فهُو مؤوفٌ، مثلَ معُوف.

قولُه: (على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾)، أي: ﴿وَجَعَلَ لَهُمَ ﴾ عطفٌ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾، يعني: لا يَجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾، يعني: لا يَجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿خَلَقَ ﴾ ويَدخُلَ في حيِّز صلةِ الموصول للفصل بخبر (إنّ)، وهو ﴿قَادِرُ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ ﴾ لفظًا ومعنى؛ لأنهُ لا يَحسُنُ إيقاعُ القُدرةِ على الآجِل، فينبغي أن يكونَ عطفًا على ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا ﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَارَيْبَ فِيهِ ﴾ فليسَ تقديرًا لتصحيح معنى العَطْف، إذْ لا يلتئمُ أن يُقالَ: ﴿أُولَمْ يَرَوْا ﴾ وجعَلَ لهم أجلًا، بل هُو ابتداءُ تفسير بشهادة قولِه: (وهُو الموتُ أو القيامة»، فإذًا التقديرُ: قد عَلِموا بدليلِ العقلِ أنّ مَن قدَرَ على خَلْقِ الساواتِ والأرض فهُو قادرٌ على خَلْقِ أمثالهِم، كقولِه تعالى: ﴿ أُولَيْسَ ٱلّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضَ بِقَدِدٍ عَلَى أَن فَهُو قادرٌ على خَلْقِ أمثالهِم، كقولِه تعالى: ﴿ أُولَيْسَ ٱلّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَدِدٍ عَلَى أَن يَعْلَى اللهِ عَلَى الصَّغرِ والقَمْأة، وأنّ مَن جعلَ لهم أجلًا لا رَيْبَ فيه، وهُو يومُ القيامةُ، لا بُدَّ أن يَأْتِي به، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ عَاتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيها ﴾ [الحج: ٧].

فظَهَرَ أَنَّ المرادَ بقولِه: «عطفٌ على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْأَ﴾» أنهُ عطفٌ على التقديرِ، وأن يُضمَرَ في الكلامِ ما يَتِمُّ به المعنى، ويؤيِّدُه قولُ الإمام: لمّا بيَّنَ اللهُ تعالى بالدَّليلِ المذكورِ أَنَّ البَعْثَ والقيامةَ أمرٌ مُمكنُ الوجودِ في نفْسِه أردَفَهُ بأنَّ لِوقوعِه ودُخولِه في الوجودِ وقتًا عندَ الله تعالى(١).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۲۲).

«لَوْ» حقُّها أن تَدخُلَ على الأفعالِ دُونَ الأسهاء، فلا بُدَّ من فِعلِ بعدَها في ﴿ لَوْ النَّمَ تَمْلِكُونَ ﴾، وتقديرُه: لو تَمَلِكُونَ تَمَلِكُونَ، فأُضمِرَ «تَمَلِكُونَ»؛ إضهاراً على شَريطَةِ التَّفسير، وأُبدِلَ مِنَ الضَّميرِ المتَّصِلِ الذي هو الواوُ ضَميرٌ مُنفَصِل، وهو: ﴿ أَنتُمْ ﴾، التَّفسير، وأُبدِلَ مِن اللَّفظ، ف﴿ أَنتُمْ ﴾: فاعلُ الفِعلِ المُضمَر، و ﴿ تَمْلِكُونَ ﴾: تفسيرُه، لسُقوطِ ما يتَّصِلُ به من اللَّفظ، ف﴿ أَنتُمْ ﴾: فاعلُ الفِعلِ المُضمَر، و ﴿ تَمْلِكُونَ ﴾: تفسيرُه، وهذا هو الوَجهُ الذي يَقتضيه عِلمُ الإعراب. فأمّا ما يَقتضيهِ عِلمُ البَيان؛ فهوَ: أنّ ﴿ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ فيه دَلالةٌ على الاختصاص؛ وأنّ الناسَ هُمُ المُختَصُّونَ بالشُّحِ المتبالِغ،

والنَّظْمُ يساعدُ هذا التقديرَ الذي قدَّرْناهُ وتخصيصَ ما خصَّصناهُ مِن أنَّ المرادَ بالأَجَل: القيامةُ لا غيرُ، لورودِ الآيةِ بعدَ إنكارِ ما أنكروهُ في قولِم: ﴿وَقَالُوۤا أَوۡذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَانًا أَوۡنَا لَكُبُورُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٤٩].

قولُه: («لو» حقُّها أن تَدخُلَ على الأفعال)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الشَّرِح»(١): لا بُدَّ أَن يَلِيَها الفعلُ لأنها حرْفُ شَرْط، والشَّرطُ إنّها يُعقَلُ بالفعل، فالتَزَمَ وقوعَ الفعل لفظًا أو تقديرًا. قالَ صاحبُ «المِفتاح»: وأمّا كلمةُ «لو» فحينَ كانتْ لتعليقِ ما امتنَعَ بامتناعِ غيرِه على القَطْعِ امتنعتْ جُملتاها عن الثُّبوت، ولَزِمَ أن يكونا فِعْلِيَتَيْن والفعلُ ماضٍ(٢).

قولُه: (فأمّا ما يَقتضيهِ عِلمُ البيانِ فهُو أنَّ ﴿ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ فيه دلالةٌ على الاختصاص، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كان التقديرُ: لو تملكون تملكون، وهذا لا يُفيدُ الاختصاص، وجَبَ أنْ لا يُفيدَه هذا أيضًا؛ لأنهُ غيرُ خُالفٍ في تأديةِ المعنى لذلك؛ لأنّ (أنتُم) وُضعَ مَوضعَ الضَّميرِ المتصِل، فالفعلُ مرادٌ والتّكرارُ حاصلٌ على التقديرَيْن، نفى أن يُقالَ: إنَّ «أنتُم تملِكون»، على صورةِ الجُملةِ الاسميّةِ بدونِ معناها، فالاختصاصُ مِن لوازِمِ معنى الاسميّةِ لا مِن صُورتِها، ويُمكنُ أن يُقالَ في الجواب: الأصلُ «تَملكونَ» بدونِ التّكرار، فكرّرَ للسميّةِ لا مِن صُورتِها، ويُمكنُ أن يُقالَ في الجواب: الأصلُ «تَملكونَ» بدونِ التّكرار، فكرّرَ ليفيدَ التّأكيد (٣)، فلمّا ترَكَ الفعلَ الأوَّلَ وأُضمِرَ لبقاءِ فاعلِه، وهُو في المعنى غيرُ ضميرِ الثاني

⁽١) يعني: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٥٨).

⁽٢) «مفتاح العلوم»، ص١٠٧.

⁽٣) في (ح): «التكثير».

ونَحوُه قَولُ حاتم: «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»، وقَولُ المُتَلمِّس:

ولَو غَيرُ أُخُوالِي أَرادُوا نَقِيصَتي

المتصل، عُلِمَ بأنَّ الاهتمامَ بذِكرِ فاعلِ هذه الجُملةِ أكثرُ مِن ذكْرِ فعلِها، فكانَ تقديمًا للفاعلِ على الفعلِ مِن حيثُ المعنى، والثاني بمنزلةِ المكرَّرِ للتأكيد، فأفادَ الاختصاصَ.

وقلتُ: نظرُ أصحابِ المعاني في أمثالِ هذا التركيبِ إلى اللّفظ، ألا تَرى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: ترك «يَوَدُّوا» إلى الماضي المؤذِن بالتحقُّقِ نظرًا إلى لفظِه (١)، فكذا هاهُنا النظرُ إلى صُورةِ ﴿أَنتُمْ تَمَلِكُونَ﴾ لا إلى أصلِه، وهُو مِثلَ: أنا سَعَيْتُ في حاجتِك، في وَجْهِ إفادةِ الاختصاص، وإلى هذا الإشارةُ بقولِه: «برزَ الكلامُ في صورةِ المبتدأِ والخبر».

قولُه: (لو ذاتُ سِوار لطَمَتْني)، قالَ المَيْدانيُّ: لو لطَمَتْني ذاتُ سِوار؛ لأنَّ «لو» طالبةٌ للفعلِ داخلةٌ عليه، والمعنى: لو ظلَمَني (٢) مَن كان كُفُوَّا لي لهانَ عليَّ، ولكنْ ظلَمَني مَن هُو دوني، وقيل: أرادَ: لو لطَمَتْني حُرِّةٌ، فجعَلَ السِّوارَ علامةً للحُرِّيةِ؛ لأنّ العربَ قلّما تُلْبِسُ الإماءَ السِّوارَ، فهُو يقول: لو كانتِ اللاطمةُ حُرَّةً لكانَ أَخَفَّ عليّ (٣).

قولُه: (ولو غيرُ أخوالي أرادوا نَقيصَتي)، تمامُه:

جعَلتُ لهمْ فوقَ العرانينِ مِيسَما(٤)

⁽۱) «مفتاح العلوم»، ص ۱۰٥. وعبارتهُ ثمّة: «قلّما يُتركُ المضارعُ في بليغ الكلام على الماضي المؤذنِ بالتحقِّي نظرًا على لفظهِ لغيرِ نكْتةِ مِثْلَ ما ترى في قولِه عَلتْ كلمته: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمُّ يَكُونُواْ لَكُمُّ أَعْدَاءَ وَيَبَسُطُواْ إِلَيْكُمُّ وَظَرًا على لفظهِ لغيرِ نكْتةِ مِثْلَ ما ترى في قولِه عَلتْ كلمته: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمُّ أَعْدَاءَ وَيَبَسُطُواْ إِلْيَكُمُّ اللَّهِ عَلَى لفظ الماضي إذ لم تكن تحتملُ ودادتُهم لكفرِهم من الشبهةِ ما كانَ يحتملُها كوئهم إن يثقفوهم أعداءً لهم، وباسطي الأيدي والألسنةِ إليهم للقتل والشتم. انتهى.

⁽٢) في (ط): (لطمتني).

⁽٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٧٤) و(٢: ٢٠٢).

⁽٤) للمتلِّمِّس الضُّبَعيِّ. انظر: «الأصمعيات»، ص٢٨، و «الأغاني» (٢١٨ : ٢١٨).

وذلك؛ لأنّ الفِعلَ الأوّلَ لمّ سقطَ لأَجْلِ المفسِّر، بَرزَ الكَلامُ في صُورةِ المبتدَأ والحَبَر. ورحمةُ الله: رِزقُه وسائِرُ نِعَمِه على خَلِقه، ولقد بَلغَ هذا الوصفُ بالشُّحِّ الغايةَ التي لا يَبلُغُها الوَهم. وقيل: هو لأهلِ مكّةَ الذين اقترَحُوا ما اقترَحُوا من اليَنبوع والأنهارِ وغيرِها، وأنهم لَو مَلكوا خَزائِنَ الأرزاق لَبَخِلوا بها. ﴿قَتُورًا﴾: ضيقًا بخيلًا. فإنْ قُلت: لا؛ لأنّ مَعناه: لَبَخلتُم، من قولِك للبَخيل: مُمسِك.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَنتِ بَيِّنَتِ فَسْتَلْ بَنِيَ إِسْرَتِهِ بِلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُ، فِرْعَوْنُ إِنِّ لَأَظُنُّكَ يَنْمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ ١٠١]

عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: هيَ العَصا، واليك، والجُراد، والقُمَّل، والضَّفادع،

العَرانينُ: الأُنوف. والمِيْسَم: العلامةُ، يقولُ: لو كانَ الظُّلمُ والنَّقيصةُ جاءتْني مِن غيرِ أخوالي لوسَمْتُهُم بسِمةِ الذُّلِّ ليُشتهَروا بها ولم يُمكنْهم إخفاؤها.

قولُه: (﴿قَتُورًا﴾: ضيِّقًا بِحَيلًا) الرَّاغب: الْقَثْرُ: تقليلُ النَّفَقة، وهُو بإزاءِ الإسراف، وكلاهُما مذمومان، قالَ تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٢٧]، ورجلٌ قَتُورٌ ومُقتِرٌ. وقولُه تعالى: ﴿ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٠] تنبيهُ على ما جُبِلَ عليه الإنسانُ من البُخل، وقد قتَرت الشيءَ وأقترته وقتَرتُه أي: قلَلتُه، ومُقْتِرٌ: فقير، قالَ تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وأصلُ ذلك من القُتارِ والمَقتَر، وهُو الدُّحانُ السَّاطعُ من الشِّواءِ والعُودِ ونحوِهما، فكأنّ المُقتِرَ والمَقتَر هُو الذي يتناوَلُ من الشيءِ قُتارَه (١٠).

قولُه: (لا؛ لأنّ معناهُ: لَبَخِلتُم)، وفيهِ وجُهان: أحدُهما: أن يكونَ مُضَمَّنًا معنى البُخْلِ، والبُخْلِ لا يتَعدَّى بنفسِه، وثانيهما: أن يُجعَلَ مفعولُه مَنْسِيًّا كقولهِم: فلانٌ يعطي ويَمنَعُ، فيكونَ كنايةً عن البُخل، ذكرَهُ صاحبُ «الفرائد».

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٥٥٥.

والدَّم، والحَجَر، والبَحْر، والطُّورُ الذي نَتَقَه على بني إسرائيل. وعن الحسن: الطُّوفان، والسِّنُون، ونَقصٌ منَ الثَّمَرات مكان الحجر، والبَحر، والطُّور. وعن عُمرَ بنِ عبدِ العَزيز: أنه سأل مُحمّد بن كَعب، فذكرَ اللِّسانَ والطَّمْس، فقال لهُ عُمَر: كيفَ يكونُ الفَقيهُ إلّا هكذا! أخرِجْ يا غلامُ ذلك الجِراب، فأخرَجَه فنقضَه، فإذا بَيْضٌ مكسورٌ بنِصفَين، وجَوزٌ مكسور، وفُومٌ وحِمَّضٌ وعَدَس، كلُّها حِجارة. وعن صَفْوانَ بنِ عسّال: أنّ بعضَ اليَهودِ سألَ النبيَ ﷺ عن ذلك، فقال: «أوْحى اللهُ إلى

قولُه: (فذَكَرَ اللِّسانَ وهُو انحلالُ العُقْدة والطَّمْس)، وهُو قلبُ أموالِ القِبطِ حجارة، يعني: كما أنّ الحسَنَ ذكرَ مكانَ الحجَرِ والبحرِ والطّورِ، فيما ذكرَهُ أوّلًا منَ الآياتِ التِّسْعِ الطُّوفانِ والسِّنينَ ونَقْصِ الثَّمَرات، ووضَعَ محمَّدُ مكانَ البحرِ والطُّورِ: اللِّسانَ والطَّمسَ، قالَ الواحِديُّ: قالَ المفسِّرونَ: صارت أموالهُم حجارةً (۱)، وقالَ القُرطُيُّ (۲): جعَلَ سُكَّرَهم حجارةً. وقالَ قتادةُ: بلَغنا أنّ حُروثَهم صارت حِجارةً (۳)، ولمّا وافقَ هذا القولُ دونَ ما عندَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ قال: كيفَ يكونُ الفقيهُ إلّا هكذا، إعجابًا وتعجُّبًا، وتُم أمرَ بإخراجِ الجِرابِ تصديقًا له.

قولُه: (وعن صَفْوانَ بنِ عسّال)، الحديثُ أخرَجَهُ التِّر مذيُّ والنَّسائيُّ (٤) عنهُ مع تفاوت يسير، وفيه إشكالُ؛ لأنّ المذكورَ عشَرةٌ، والسؤالُ عن تسع، وقد أجابَ عنهُ التورِبشْتيُّ بأجوبة، والذي نقولُه: كانَ رسولُ الله على يقول: اعلَموا معاشِرَ اليهودِ أنّ الآياتِ التي أوتِيَ موسى ولم تَنسَخُها شريعةٌ، نحنُ وأنتُم فيها سواءٌ هذه المذكوراتُ، لكنّ له آيةً أُخرى

⁽١) «الوسيط للواحديّ» (٣: ١٣٠).

⁽٢) في (ح) و(ف): «القرطبي»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، وهو محمد بن كعب القُرظي من مُفَسِّري التابعين. له ترجمة في «طبقات المفسّرين» للأدنوي (١: ٩).

⁽٣) قوله: «وقال قتادةُ: بِلَغَنا أنّ حُروثَهم صارت حجارةً»، سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٠٩٢)، وابن ماجه (٣٧٠٥)، والترمذيّ (٢٤٣)، والنسائيّ (٧: ١١١)، وفي «السنن الكبرى» (٢٤١)، والطحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٦٤)، وغيرهم بإسناد ضعيفٍ لضعفِ عبد الله بن سَلِمةَ المراديّ.

موسى: أن قُلْ لِبَني إسرائيل: لا تُشرِكُوا بالله شيئًا، ولا تَسْرِقُوا، ولا تَزنُوا، ولا تَقتُلوا النَّفسَ التي حَرَّمَ اللهُ إلّا بالحق، ولا تَسحَرُوا، ولا تأكُلوا الرِّبا، ولا تمشُوا ببريء إلى ذي سُلطانِ ليَقتُلَه، ولا تَقذِفُوا مُحْصَنة، ولا تَفِرُّوا من الزَّحف، وأنتم يا يَهودُ خاصّةً لا تعْدُوا في السَّبْت». ﴿ فَسَّتَلْ بَنِي إسرائيل ﴾: فقُلنا له: سَلْ بني إسرائيل ، أي: سَلْهُم من فرعون، وقُل له: أرسِلْ معي بني إسرائيل ، أو سَلْهم عن إيهانهم، وعَن حالِ دينهم، أو: سَلْهم أن يُعاضِدُوكَ وتكونَ قُلوبُهم وأيدِيهم مَعك. وتَدَلُّ عليه قِراءةُ رَسولِ الله ﷺ: (فسالَ بني إسرائيل)، على لَفظِ الماضي بغير همز، وهي لُغةُ قُريش. وقيل: فسَلْ يا رَسولَ الله المُؤمِنينَ من بني إسرائيل؛ وهُم: عبدُ الله بنُ سَلام وأصحابُه، عنِ الآيات؛ رَسولَ الله المُؤمِنينَ من بني إسرائيل؛ وهُم: عبدُ الله بنُ سَلام وأصحابُه، عنِ الآيات؛ لِيَزدادُوا يَقينًا وطُمَأنينةَ قلب؛ لأنّ الأدِلّةَ إذا تظاهَرَت كانَ ذلكَ أقوى وأثبت، كقولِ ليزدادُوا يَقينًا وطُمَأنينة قلب؛ لأنّ الأدِلّة إذا تظاهَرَت كانَ ذلكَ أقوى وأثبت، كقولِ إبراهيم: ﴿ وَلَكِن لِيَظْمَهِنَ قَلْمِ المُولِ المُحذوف،

تختَصُّ بكم، وهِيَ هذه، وهذه الزّيادةُ كالإيغال(١) والتتميم، يعني: خُذوا ما سألتُموني عنهُ وأزيدُكم ما يختَصُّ بكم لتَعلَموا وُقوفي على ما يَشتمِلُ عليه كتابُكم.

قولُه: (أمّا على الوَجْهِ الأوّلِ فبالقولِ المحذوف)، رُوِيَ عن صاحبِ «التهذيب للكشّاف» أنهُ قال: رأيتُ في «حاشِية الكشّاف» دِلالةَ الآيةِ على تقديرِ: «ما(٢) قلنا » من حيث إنهُ خبرٌ، كما أنّ ذاك خبر، والأوْلى عندي أن يُقالَ: إنّ دِلالتَها مِن حيثُ إنها تدُلُّ على أنّ السائلَ مِن بني إسرائيلَ هُو موسى لا محمّدٌ صلَواتُ الله عليهما.

وقلتُ: تحقيقُه أنْ يُفصَّلَ ما أجمَلَهُ المصنَّفُ ليَظْهرَ الحقّ، فإنهُ ذكرَ في الآيةِ وُجوهًا كثيرةً، لكنْ يَجمَعُها معنيان؛ لأنّ السائلَ إمّا موسى عليه السلامُ أو رسولُ الله ﷺ، وعلى أن يكونَ السائلُ موسى ﴿إِذْ جَاءَمُمُ ﴾ إمّا أن يتَعلَّقَ بـ «قُلنا» المحذوفِ أو بالسؤالِ نفسِه.

⁽١) في (ح) و (ف): «كالإيصال».

⁽۲) لفظة (ما) سقطت من (ح) و(ف).

والأوّلُ على وجهَيْن: أحدُهما: المسؤول فِرعَون، والمسؤولُ عنهُ إنقاذُ بني إسرائيلَ منه، المعنى: ولقد آتَيْنا موسى تسعَ آياتٍ بَيِّنات، وأرسَلناهُ إلى فرعونَ وملَئه وقُلنا له إذْ جاءَهم:

سَلْ بَنِي إسرائيل مِنْ فِرعَون؟ أي: قُل له: أرسِلْ معي بني إسرائيلَ وخَلِّهم وشأنَهم؛ لأنهم كانوا كالأشرى بيَدِ فِرعَون، قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَيَّنَكُمْ مُونَ مَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ مُونَ ٱلْعَنَابِ ﴾ [البقرة: ٤٩]، فالسؤالُ بمعنى الطّلَب.

وثانيهما: المسؤولُ: بنو إسرائيل، والمسؤول عنهُ شيئان.

والمعنى على الأوّل: قُلنا لموسى: ﴿فَسْكَلْ بَنِيَ إِسْرَتِهِ بِلَ إِذْ جَأَءَهُمْ ﴾ عن حالِ دينِهم، أنتُم ثابِتونَ على مِلّةِ إبراهيم؟ أم دخَلتُم في دينِ فِرعون؟

والمعنى على الثاني: قُلنا له إذْ جاءَهم: سَلْهُم أن يُعاضِدوكَ، وتكونَ قلوبُهم وأيديهم معك، حتى يُخلِّصَهمُ اللهُ منَ الأسر ويورِّثَهم أرضَ أعدائهم، كما قالَ موسى لقومِه: ﴿السَّتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوٓا إِلَى الْأَرْضَ لِلَهِ يُورِثُها مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْمَعْبَةُ لِللَّمَةِ عِبَادِهِ وَالْمَعْبُوا إِللَّهِ وَأَصْبِرُوٓا إِللَّهِ وَالثاني: وهُو أن يتعلَّق بالسؤالِ نفسِه على قراءةِ النبيِّ عَلَيْهُ تُربِّتُ عليه المعاني الثلاثة كلَّها، وهذه القراءة تُرجِّحُ احتمالَ أن يكونَ الأمرُ (١) بقولِه: ﴿ فَسَنَلُ ﴾ في القراءةِ المشهورة، وهُو موسى، دونَ رسولِ الله عَلَيْهُ.

وعلى الثاني، وهُو أن يكونَ السائلُ رسولَ الله ﷺ، ومُتعلَّقُ ﴿إِذْ جَآءَهُمُ ﴾ إمّا ﴿ ءَاتَيْنَا ﴾ المذكور، أي: ولقد آتيْنا موسى تسعَ آياتٍ بيِّناتٍ إذْ جاءَ بني إسرائيلَ وفِرعَون، وقُلنا لكَ: سلْ عن ذلك مُسلِمي أهلِ الكتابِ يُخبِروك به كها أُخبِرت، وهُو مِن أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِي يَمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْعَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَمُونَ ٱلْكِتَبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ١٩٤]، وهُو مِن بابِ التهييجِ والإلهابِ تثبيتًا ومَزيدَ طُمَأنينةٍ، أو مُتعلِّقُه محذوفٌ، وهُو إمّا «اذْكُر»، وهُو مِن بابِ التهييجِ والإلهابِ تثبيتًا ومَزيدَ طُمَأنينةٍ، أو مُتعلِّقُه محذوفٌ، وهُو إمّا «اذْكُر»، والمعنى: ولقد آتينا موسى تسعَ آياتٍ بيِّناتٍ وأرسَلْناهُ إلى فِرعَونَ وملئِه «اذْكُر» إذْ جاءَهم فقالَ له فِرعَونُ، فيكونُ قولُه: ﴿ فَمُسْتَلْ بَنِي ٓ إِسْرَةِ مِيلَ ﴾ على الوَجْهَينِ مُعْتِرضًا، أو « يُخبِروك»

⁽١) في (ح) و(ط): المأمور. .

أي: فقُلْنا له: سَلْهم حينَ جاءَهم، أو بـ(سال) في القِراءةِ الثانية، وأمّا على الأخير: فب ﴿ وَالنَّبْنَا ﴾، أو بإضهار: اذكُر، أو: يُخبِروك. ومعنى ﴿ إِذْ جَآءَهُمُ ﴾: إذ جاءَ آباءَهم. ﴿ مُشَحُورًا ﴾: سُحِرتَ فخُولِطَ عَقلُك.

[﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَـُؤُلَاءِ إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِي لَأَظُنْكَ يَنفِرْعَوْنُ مَنْ بُورًا * فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَكُ وَمَن مَّعَكُ جَمِيعًا * وَقُلْنَا مِنُ بَغْدِهِ لِبَنِيّ إِسْرَةِ مِلْ ٱسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ جِثْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ ١٠٢-١٠٤]

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ يا فِرعَونُ ﴿مَا أَنزَلَ هَـُـؤُلاّءِ ﴾ الآياتِ إلّا اللهُ عزَّ وجَلَ ﴿بَصَآبِرَ ﴾: بيّناتٍ مَكشُوفات، ولكنّك مُعانِدٌ مُكابِر: ونَحوُه: ﴿وَجَمَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا آنَفُهُمْ مِ ظُلْمًا وَعُلُوًا ﴾ [النمل: ١٤]. وقُرِئ: (عَلِمْتُ) بالضّمّ، على معنى: إنّي لَستُ بمَسحورٍ كما وصفتني، بل أنا عالِمٌ بصِحّةِ الأمر، وأنّ هذه الآياتِ مُنزِهُا رَبُّ السَّماواتِ والأرض. ثُمَّ قارَعَ ظَنَه بظنّه، كأنه قال: إنْ ظننتني مَسحُورًا فأنا أظنَّك ﴿مَثْبُورًا ﴾:

على تقدير جَوابِ الأمر، المعنى: سَلْ بني إسرائيلَ عن حالِ الآياتِ التَّسع، فإنِّم يُخبرونَكَ القصّة بتَهامِها مِن لدُنْ مجيءِ موسى مِن مَدْيَنَ إلى مِصرَ عند آبائهم وهُم أَسْرى بيَدِ فرعَونَ وملَئِه يَسومونَهم سوءَ العذابِ، ثُم ذهابِه إلى فِرعونَ وطلَبِه منهُ إرسالَ بني إسرائيلَ معه وادّعائه النبُوَّة، وإظهارِ تلكَ الآياتِ القاهرات بأَسْرِها وظُهورِ عَجْزِ فرعَونَ وعِنادِه، وقولُه: ﴿إِنِّ لَأَظُنُكَ يَنْمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَونَ ﴾ فصيحةٌ.

قولُه: (﴿بَصَآبِرَ﴾: بيِّناتٍ مكشوفات)، الأساس: هذه الآيةُ مُبصِرة، وأبصَرَ الطريقُ: استَبانَ ووضُحَ.

قولُه: (وقُرِئَ: «عَلِمْتُ» بالضَمِّ)، الكسائيُّ (١)، والباقونَ: بفَتْحِها.

قولُه: (ثمّ قارَعَ ظنَّه بِظنِّه)، الأساس: قرَعَهُ بالرُّمح، وقارَعَهُ، وتقارَعوا بالرِّماح، وقارَعتُه فقَرَعتُه.

⁽١) وحُجَّتُه ما رُوِيَ عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضَي اللهُ عنه قال: «والله ما علِمَ موسى عدوُّ الله، إنّها عَلِمَ موسى صلّى اللهُ عليه» قرأها بالرَّفع. انظر: «حُجّةُ القراءات»، ص٤١١.

هالِكًا، وظنّي أصَحُّ من ظَنّك؛ لأنّ له أمارةً ظاهرَة؛ وهي إنكارُكَ ما عَرفت صحّته، ومُكابرتُك لآياتِ الله بعد وُضوحِها، وأمّا ظنّكَ فكذِبٌ بَحْت؛ لأنّ قولَكَ مع عِلمِكَ بصِحةِ أمري: إنّي لأظنّكَ مَسحُورًا: قولُ كذّاب. وقالَ الفَرّاء: ﴿مَشْبُورًا ﴾: مَصروفًا عن الخير مَطبُوعًا على قلبِك، مِن قولِهم: ما ثَبرَكَ عن هذا؟ أي: ما مَنعَكَ وصَرَفك؟ وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: (وإنْ إخالُكَ يا فرعونُ لمثبورًا) على «إنْ» المَخفّقةِ واللّامِ الفارقة وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: (وإنْ إخالُكَ يا فرعونُ لمثبورًا) على «إنْ» المَخفّقةِ واللّامِ الفارقة يُنهَيهم عن ظهرِ الأرض بالقتلِ والاستئصال، فحاق به مَكرُه بأن استفزَّهُ الله بإغراقِه مع قِبْطِه. ﴿أَسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ ﴾ التي أرادَ فرعونُ أن يَستَفِزَّكم منها، ﴿فَإِذَا جَلَهُ وَعَدُ مَعْ قِبْطِه. ﴿أَسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ ﴾ التي أرادَ فرعونُ أن يَستَفِزَّكم منها، ﴿فَإِذَا جَلَهُ وَعَدُ الله بإغراقِه مَعْ قَبْطِه. ﴿أَسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ ﴾ التي أرادَ فرعونُ أن يَستَفِزَّكم منها، ﴿فَإِذَا جَلَهُ وَعَدُ الله بإغراقِه مَعْ وَبْطِه. ﴿أَسْكُنُوا ٱلْأَرْضَ ﴾ التي أرادَ فرعونُ أن يَستَفِزَّكم منها، ﴿فَإِذَا جَلَهُ وَعَدُ الله بينكم ويُميِّزُ بينَ سُعَدائِكم وأشقيائِكم. واللَّفيف: الجَهاعاتُ مِن قَبائلَ شتى. بينكم ويُميِّزُ بينَ سُعَدائِكم وأشقيائِكم. واللَّفيف: الجَهاعاتُ مِن قَبائلَ شتى.

[﴿ وَبِٱلْمَقِيِّ أَنزَلْنَهُ وَبِٱلْمَقِيِّ نَزَلُّ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ ١٠٥]

﴿ وَبِالْمَتَ أَنْزَلْنَهُ وَبِالْمَقِيّ نَزَلَ ﴾: وما أنزَلْنا القُرآنَ إلّا بالحِكمةِ المُقتَضِيةِ لإنزاله، وما نزَلَ إلّا مُلتَبِسًا بالحقِّ والحِكمة؛ لاشتِالِه على الهِدايةِ إلى كُلِّ خَير، أو: ما أنزَلناهُ منَ السَّماءِ إلّا بالحقِّ تحفوظًا بالرَّصدِ منَ الملائكة، وما نَزلَ على الرَّسولِ إلّا تحفوظًا بهم

قولُه: (إلّا بالحقّ محفوظًا بالرَّصد)، فسَّرَ الحقَّ تارةً بالحِكمة، وأُخرى بالثابتِ الذي يُقابِلُ الباطلَ، فقولُه: «محفوظًا بالرَّصد» تفسيرٌ لمعنى الحقّ، وتوضيحٌ لمحلّه، وأنهُ نَصْبٌ على الحال، يعني: هو محفوظٌ بالرَّصد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ عَلَى المُلائكة، كما قالَ المصنف: «أنزله وهو رَقيبٌ عليه حافظٌ لهُ منَ الشّياطينِ برَصَدٍ منَ الملائكة، كما قالَ في آخرِ سورة الجِنّ: ﴿وَإَحَاطَ بِمَا لَدَيْمٍ ﴾ [الجنّ: ٢٨].

قالَ أبو البقاء: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنَرَلْنَهُ ﴾ أي: وبسببِ إقامتِه الحقُّ ﴿ أَنَرَلْنَهُ ﴾ فتكونُ الباءُ متعلّقةً بـ ﴿ أَنزَلْنَهُ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: أنزَ لْناهُ ومعَهُ الحقُّ، أو: وفيهِ الحقُّ، ويجوزُ أن يكونَ

من تَخليطِ الشياطين، ﴿وَمَا آَرْسَلْنَكَ ﴾ إلّا لِتُبشِّرَهم بالجنّة، وتُنذِرَهم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك شيء، مِن إكراهِ على الدِّينِ أو نَحوِ ذلك.

[﴿ وَقُرَّهَ اَنَا فَرَقْنَهُ لِنَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثِ وَنَزَّلْنَهُ نَازِيلًا ﴾ ١٠٦]

﴿ وَقُرْءَانَا ﴾ منصوبٌ بِفِعلٍ يُفسِّرُه ﴿ فَرَقْنَهُ ﴾. وقَرأ أَبَيّ: (فرَّقناه) بالتَّشديد، أي: جَعَلنا نُزولَه مُفرَّقًا مُنجَّمًا. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه قَرأ مُشدَّدًا، وقال: لم يَنزِل في يَومَينِ أو ثلاثة، بل كانَ بينَ أوَّلِه وآخِرِه عشرون سَنة. يعني: أنَّ «فَرَقَ» بالتَّخفيفِ يَدُلُّ على فَصْلٍ مُتقارِب. ﴿ عَلَى مُكْثٍ ﴾ بالفَتحِ والضَّمّ: على مَهْلٍ

حالًا منَ الفاعل، أي: أنزَلناهُ ومعَنا الحقُّ، ﴿وَيَالْحَقّ نَزَلَ ﴾ فيه الوجْهانِ الأوّلانِ دونَ الثالث، لأنهُ ليسَ فيه ضميرٌ لغيرِ القرآن(١).

قولُه: (﴿ وَمَا آَرْسَلْنَكَ ﴾ إلّا لتُبَشِّرَهم بالجَنّةِ، وتُنذِرَهُم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك)، أي: التركيبِ منَ القَصْرِ الإفراديِّ، نُزِّلَ صلواتُ الله عليه _ لحِرصِهِ على إيهانِ قومِه _ منزِلةَ مَن يَعتقدُ أنهُ بشيرٌ ونذير، ومعَ ذلك: يُكرِهُ (٢) على الدِّين أيضًا، فقُصرِ على البِشارةِ والنّذارةِ، ونَفى (٣) كوْنَه مُكرِهًا (٤).

قولُه: (يعني أنّ «فَرَقَ» بالتخفيف، يدُلُّ على فَصْلِ متقارِب)، كأنهُ يَرُدُّ القراءةَ بالتخفيف، فإنّها تدُلُّ على خلافِ الواقع، وهُو الفصلُ المتباعِد. وقالَ ابنُ جِنّي: ويؤيِّدُه قولُه: ﴿عَلَىٰ مُكْثِ ﴾ (٥).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٥).

⁽٢) في (ح) و(ف): «ومع ذلك ينكروا».

⁽٣) في (ح): وبَقيَ. وهو تصحيف ظاهر.

⁽٤) في (ح) و(ف): «كونه منكراً».

⁽٥) «المحتسب» (٢: ٢٣) وعبارتُه ثمّة: «وقُرآنًا فرَّقْناه» بالتشديد، تفسيُره: فصَّلْناهُ، ونزّلْناه شيئًا بعدَ شيء، ودليلُه قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ مُكَثِ ﴾ انتهى.

وتُؤَدةٍ وتَشَبُّت. ﴿ وَنَزَّلْنَهُ لَنزِيلًا ﴾ على حَسَبِ الحوادث.

[﴿ قُلْ عَامِنُواْ بِهِ عَ أَوْلَا تُوْمِنُوا ۚ إِنَّ الَّذِينَ أُونُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ ۚ إِذَا يُتُلَى عَلَيْمٍ مَ يَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَدًا * وَيَغِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُ هُمْ خُشُوعًا * وَيَغِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُ هُمْ خُشُوعًا * وَيَغِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُ هُمْ خُشُوعًا * وَيَغِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُ هُمْ خُشُوعًا * وَيَغِرُونَ لِللَّاذِقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُ هُمْ خُشُوعًا * وَيَعْرِيدُ وَيَعْرَفُونَ سُبُحُنَ وَيَزِيدُ هُمْ اللَّهُ عُولًا * وَيَغِيرُونَ لِللَّا فَالِي يَبْكُونَ وَيَرِيدُ هُمْ خُسُومًا وَيَعْرَبُونَ سُبُحُنَ وَيَنِيدُ مُونَا لِللَّاذُ قَانِ يَبْكُونَ وَيَرْبِيدُ هُمْ وَيَعْرَبُونَ سُبُحُنَ وَيُؤْمِنَ سُبُحُنَ وَيَنْ فَلُونَ اللَّهُ مِنْ عَلَيْهِ مُ وَيَعْرُونَ لِللَّا فَالِي يَبْكُونَ اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ عَلَيْهُ مُنْ مُنْ مُ وَعَلَّونَ لِلللَّذُ قَانِ يَبْكُونَ وَيُعْرِيدُ لِلللَّهُ وَيَعْمُ لِكُونَ لِيلًا لَمُ عُمُولًا * وَيَعْرُونَ لِلْأَذُونَ سُنَعُولُونَ سُنَعُونَ وَيُعْرُونَ سُلْمُ عُولًا * وَيَعْرُونَ لِللْكُونَ عُلَيْكُونَ مُونَا لِللْأَذُونَ سُونِ اللَّهُ فَالِنْ يَبْكُونَ وَيُعْرِيدُونَ لِلْكُونَ اللَّهُ وَالْعِلْمُ فَالْعُلُونَ مُونِ اللَّهُ وَلَوْلُونُ مُنْ اللَّهُ وَلَا لَاللّهُ وَالْعُلُونُ وَالْمُ لَا لَاللّهُ وَاللّهُ وَالْعُلُونَ اللّهُ وَالْعُلُونَ اللّهُ وَالْعُلُونُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَالْعُلُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْعُلْمُ اللّهُ اللّهُ وَالْعُلُولُ اللّهُ وَالْعُلُولُ وَالْمُولِقُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ولِي اللّهُ وَالْمُوالِمُ وَاللّهُ وَالْعُلْمُ اللّهُ وَالْمُولِقِيلُولُونُ اللّهُ وَالْمُونُ وَالْمُونَ اللّهُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُوالْمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُولُونُ لَلْمُ اللّهُولُونُ اللّهُ وَالْمُوالْمُ وَالْمُولِلْمُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُلُولُونُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُوا

وَلَنَ النَّرِثَ بِهِم وَالِيهِ عَلَيْ الْمِرْ الإعراضِ عنهُم واحتقارِهم والازدراء بشَأَيْهم، وأن لا يَكتَرِثَ بهم وبإيها فيم وبامتناعِهم عنه، وأنهم إنْ لَم يَدخُلوا في الإيهانِ ولم يُصدِّقُوا بالقُرآنِ وهم أهلُ جاهِليَّة وشِرك، فإنّ خيرًا منهم وأفضل وهمُ العلماءُ الذين قَرؤوا الكُتب وعَلِمُوا ما الوَحيُ وما الشرائع - قد آمنوا به وصدَّقوه، وثَبتَ عندَهم أنه النَّبيُّ العَربيُّ الموعودُ في كُتُبِهم، فإذا تُلِيَ عليهم خَرُّوا سُجَدًا وسَبَّحُوا اللهَ تعظيمًا لأمرِه ولإنجازِه ما وَعدَ في الكتُبِ المنزَّلةِ وبشَّر به من بِعْثَة مُحمَّد عَلَيْه، وأن اللهَ عَلَيْه العَربيُّ الموعد في قولِه: ﴿إِن كَانَ وَعَدُ رَبِنَا لَمَفْعُولًا ﴾، ﴿ وَيَخِرُونَ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ وتَطيبِ نَفْسِه، كأنه قيل: تَسلَ عن إيهانِ الجَهلةِ بإيهانِ العُلهاء.

قولُه: (وتُؤدةٍ)، النِّهاية: يقالُ: اتَّأْدَ في فعلِه: إذا تأنَّى وتَشبَّت، ولم يَعجَلْ.

قولُه: (﴿قُلُءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوَلَاتُؤْمِنُواۤ﴾)، أُمِرَ بالإعراضِ عنهم، يعني: إنّما يُؤمَّرُ بهذا القولِ مَن أيِسَ مِن إيهانِه ولم تَعْتَدَّ بحالهِ، فكأنهُ قال له: اترُكهُم ولا تُبالِ بهِم.

قولُه: (تعظيمًا لأمرِه، ولإنجازِه ما وعَدَ)، (الإنجازِه» عطفٌ على (تعظيمًا»، وهُو مفعولٌ لهُ: ﴿خَرُوا ﴾، وإنّما لم يأتِ باللامِ في الأوّلِ وأتى بها في الثاني، لأنّ الأوّلَ فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعلّل، والثاني ليسَ كذلك.

وعلى الأوّل: إنْ لم تُؤمِنُوا به لقد آمَنَ به مَن هُوَ خَيرٌ منكم. فإنْ قُلت: ما مَعنى الخُرورِ للذَّقَن؟ قُلت: السُّقوطُ على الوَجْه، وإنّما ذَكرَ الذَّقَن وهو مُجْتمَعُ اللَّحيَيْن؛ لأنّ السَّجدَ أوّلُ ما يَلقى به الأرضَ من وَجهِه الذَّقَن. فإنْ قُلت: حَرفُ الاستِعلاءِ ظاهرُ

قولُه: (وعلى الأوّل: إن لم تُؤمِنوا لقد آمَنَ)، يعني: على الوجْهِ الثاني: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُونُواُ الْمِالِهِ الْمِلْمَ ﴾(١) تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ويَلزَمُ منهُ توبيخُ القومِ وتقريعُهم، وعلى الوجهِ الأوّلِ بالعكس، لأنّ التعليلَ على الأوّلِ مَقولُ القولِ بخلافِ الثاني.

وقلتُ: الوجهُ أن يقصِد التسلية، ويكونُ التقريعُ مُفرَّعًا عليها؛ لأنّ في المعلّلِ إشعارًا بأنّ الرسولَ قد قضى ما عليه من الإبلاغ، وأنّ الحُجّة قد لزِمتْهم، فعليه أن يُتارِكَهم ويشتغِل بمَن يُجدي فيهم الإندارُ وينجعُ فيهم الوَعظ، وبخاصّةِ نفْسِه من عبادة ربّه، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَلَلَ عَلَيْوَا بِهِ اَوْلَا نُومِنُوا بِهِ اَوْلا نُومِنُوا فِي الله وَلِه النانِ بقولِه: ﴿ وَنَ اللّذِينَ أُونُوا الْفِلْمَ مِن مَبْلِهِ ﴾ ومِن ثمَّ قال: أُمِرَ بالإعراضِ عنهُم وأن لا يكترث بإيمانهم، فإنّ خيرًا منهم وأفضلَ قد وَمِن ثمَّ قال: أُمِرَ بالإعراضِ عنهُم وأن لا يكترث بإيمانهم، فإنّ خيرًا منهم وأفضلَ قد وَلُو الله الثالثِ بقولِه (٢٠): ﴿ وَلا بَعْهَرَ بِصَلَائِكَ وَلا يَخْوَفِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * وَلَى الشائلِ بقولِه (٢٠): ﴿ وَلا بَعْهَرَ بِصَلَائِكَ وَلا يَخْوَفِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * وَلَى الثالثِ بقولِه (٢٠): ﴿ وَلا بَعْهَرَ بِصَلَائِكَ وَلا يَعْوَفِ وَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَدَّ مناقبَ حبيبِه وَلُول اللهُ عَلَى اللهُ ورسالتِه ومُعانَدَتِهم في مُفتتَحِ السُّورةِ وحتَمَها ببيانِ المُعجِزة، وهي قولُه: ﴿ قُلُ لَينِ الْجَتَمَعَتِ وَمُعانَدَتِهم في مُفتتَحِ السُّورةِ وحتَمَها ببيانِ المُعجِزة، ولمي قولُه: ﴿ قُلُ لَينِ الْجَتَمَعَتِ ومُعانَدَتِهم في مُفتتَحِ اللهِ البيناتِ الله البيناتِ الله قومِه وتكذيبهم، ثمّ إهلاكهم، وكانَ الأمرُ بقولِه: ﴿ وَمُعَلَى السَّورةَ عَلَى التسلية، وذكرَ بعدَه هذا النوعَ من التسلية، وختَمَ السُّورة بها، واللهُ أعلم.

قولُه: (أوَّلُ ما يَلقى به الأرضَ مِن وَجْهِه الذَّقَنُ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛

⁽١) من قوله: «الأوّل فعلٌ لفاعل الفعل المعلل والثاني» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٢) من قوله: «﴿قُلُ ءَامِنُواْ بِهِ ٓ أَوْلَا تُؤْمِنُواْ ﴾ وإلى الثاني» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) في (ط): «وقع».

المعنى إذا قُلت: خَرَّ على وجهِه وعلى ذَقَنه، فها مَعنى اللَّامِ في: خَرَّ لذَقَنِه ولوَجهِه؟ قال:

فخَرَّ صَريعاً لليَدَينِ ولِلفَمِ

قُلت: مَعناه: جَعلَ ذَقَنَه ووَجهَه للخُرور واختَصَّه به؛ لأنَّ اللَّامَ للاختِصاص.

لأنّ أوَّلَ ما يَلقى الأرضَ الجبهةُ أو الأنْف، ووَجْهُهُ أنهُ إذا ابتداً الخُرورَ، فأقربُ الأشياءِ مِن وجهِهِ إلى الأرضِ هُو الذَّقَن، أو أرادَ مبالغةً في الخضوع، وهُو تعفيرُ اللِّحى على التُّراب، والأَذقانُ كنايةٌ عنها، أو أنهُ ربَّما خَرَّ على الذَّقْنِ كالمَغْشيِّ عليه لحَشْيةِ الله تعالى، وقولُه:

فخَرَّ صَريعًا لليدَيْنِ وللفَمِ

أوَّلُه مِن روايةِ «المطلع»:

دلَفْتُ له بالرُّمِحِ مِن دونِ^(۱) ثوبِه^(۲)

الدَّليفُ: المَشْيُ رُوَيدًا، دلَفَتِ الكتيبةُ في الحرب، أي: قَدِمت.

ويُروى:

أُمَكَّنَّهُ بِالرُّمح حِضْنَي قميصِه

الحضينُ: ما دونَ الإبْطِ إلى الكَشْح، حِضْنا الشّيء: جانِباهُ.

قولُه: (جعَلَ ذَقَنَهُ ووَجْهَه للخُرور)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كانَ الذَّقَنُ أبعدَ شيءٍ مِن وجْهِهِ منَ الأرضِ في حالِ السُّجودِ، وهِي حالُ وَضْعِ الجُبْهة، كانَ القَصْدُ بالخُرورِ إلى وصولِ الجُبهة إلى الأرضِ أبلَغَ منَ القَصْدِ إلى وصولِ الجُبهةِ إليها، فكأنهُ قيل: يخرّون (٣)

⁽١) في (ح): «فوق».

 ⁽٢) سبق تخريجه، وأنهُ ممّا يُزاد في معلّقةِ عنترة. انظر: «ديوان عنترة»، ص٢١٧. ويقال: هو لجابر بن حُنيّ التغلبيّ.

⁽٣) في (ف): «الحرور».

فإنْ قُلت: لمَ كرَّرَ ﴿يَحُرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾؟ قُلت: لاختِلافِ الحالَين؛ وهُما: خُرورُهم في حالِ كونِهم باكين.

[﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَانَّ أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَائِكَ وَلَا ثَخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَخِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ ١١٠]

عن ابنِ عبّاسِ رضي الله عنها: سَمِعَه أبو جَهلِ يقول: يا الله يا رَحْن، فقال: إنه ينهانا أن نَعبُدَ إللهَين وهو يَدعُو إلها آخر. وقيل: إنّ أهلَ الكِتابِ قالوا: إنّك لتُقِلُّ ذِكْرَ الرَّحْنِ وقَد أكثرَ الله في التَّوراةِ هذا الاسمَ فنزلَت. والدُّعاء: بمَعنى التَّسمية، لا بمَعنى النِّداء، وهو يتَعدّى إلى مَفعولَين، تقول: دَعوتُه زيدًا، ثُمَّ يُترَكُ أحدُهما؛ استغناء عنه فيُقال: دَعوتُ زيدًا، واللهُ والرَّحْن: المُرادُ بها الاسمُ لا المُسمّى. و ﴿ أَوَ ﴾ للتَّخيير، فمَعنى ﴿ آدَعُوا اللّه أَو الرَّحْن: ﴿ السَّمُ والبَّمُ الاسمِ أو بِهذا،

لأَجْلِ وصولِ الأَذْقَانِ إلى الأَرْض؛ لأَنَّ الانحطاطَ أكثرُ في وصولِ الأَذْقَانِ مِن وصولِ الْجُبهةِ إليها، وحاصِلُه أَنَّهم يُبالِغُونَ في الحُرُور، ويُلصِقُونَ بالأَرْضِ مَا أَمكَنَ إلصاقُه بها منَ الوَجْهِ. تَمَّ كلامُه.

فإنْ قلتَ: قولُه: «جعلَ ذقنَه ووَجهَه للخُرورِ واختصَّه به» مُخالفٌ لظاهرِ الآية؛ لأنهُ جَعلَ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ جَعلَ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ الخَرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنِ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقَنُ به، وما عليهِ التلاوةُ أذلُّ على خُضوعِهم وتَواضُعِهم.

قولُه: (فمعنى ﴿أَدْعُوا اللّهَ أَوِ اَدْعُوا الرَّمْنَ ﴾ سَمّوا بهذا الاسم أو بهذا)، قالَ القاضي: المرادُ بالتّسوية بينَ اللّفْظَين، هُو أُنّها يُطلَقانِ على ذاتٍ واحدة، وإنِ اختلَفَ اعتبارُ إطلاقِها، والتوحيدُ إنّها هُو للذّاتِ الذي هُو المعبودُ (١)، هذا إذا كانَ رَدًّا لقولِ المشركين، وعلى أن يكونَ ردًّا لليهود، المعنى: أنّها سِيّانِ في حُسنِ الإطلاقِ والإفضاءِ إلى المقصود، وهُو أَجودُ، لقولِه: ﴿أَيّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْمُسَنَى ﴾.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٢).

وقلت: إنها كان أجود لأن اعتراض اليهود، كان تعييرًا للمسلمين على ترجيح أحد الاسمين على الآخر، واعتراض المشركين كان تعييرًا على الجمع بين اللفظين فقوله: ﴿ أَيّا كَانَ مُعَاتِدُعُوا ﴾ مطابق للرد على اليهود؛ لأن المعنى: أي اسم من الاسمين دعوتموه فهو حسن كما ذكره المصنف، وهو لا ينطبق على اعتراض المشركين الجواب: هذا مسلَّم إذا كان أو للتخيير فلم يمتنع أن يكون للإباحة كما في قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فحينئذ: يكون ذلك أجوب، وتقريره: كل سموا ذاته المقدسة «بالله» أو بـ «الرحمن» فهما سيّان في استصواب التسمية بهما فبأيهما سميته فأنت مصيب، وإن سميته بهما جميعاً فأنت أصوب؛ لأن له الأسهاء الحسنى وقد أمرنا بأن ندعوه بها في قوله: ﴿ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلمُسْتَىٰ ﴾ فعلى هذا الآية من فنون الإيجاز الذي هو من جلية التنزيل وعلى ما قال المصنف، والمعنى ﴿ أَيّا مَا تَدْعُوا ﴾ فهو حسن فوضع موضعه قوله: ﴿ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْمُسْتَىٰ ﴾ هو من باب الإطناب فظهر من هذا أن الإباحة أنسب من التخيير لأن أبا جهل حظر الجمع بين الاسمين فردّ إباحة أن يجمع مين أسهاء يعني كيف يمنع من الجمع بين الاسمين وقد أبيح الجميع بين الأسهاء المتكاثرة على أن الجواب بالتخيير في الرد على أهل الكتاب غير مطابق لأنهم اعترضوا بالترجيح.

وأجيب بالتسوية لأن ﴿أَوْ ﴾ يقتضيها وكان الجواب العتيد أن يقال: إنها رجحنا «الله» على «الرحن» في الذكر لأنه جامع لجميع صفات الكهال بخلاف «الرحمن»، ويساعد ما ذكرنا من أن الكلام مع المشركين قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلّهِ ٱلّذِى لَوّ يَتَّخِذُ وَلَدَا وَلَمْ يَكُنُ لَّهُ مُشْرِيكُ وَكُن الكلام مع المشركين قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلّهِ ٱلّذِى لَوْ يَتَخِذُ وَلَدَا وَلَمْ يَكُنُ لَهُ مُشْرِيكُ فِي الْمُمَّلِ ﴾ لأنه مناسب أن يكون تسهيلًا للرد على المشركين، كها يقول بعد إفحام الخصم: الحمد لله على ظهور الحق وزهوق الباطل، وأما بيان تنزيل الآية على الرد على المشركين فهو أن نداء ابن عباس: «يا الله يا رحمن» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يراد بهما المسمى فيلزم منه التعدد في المسمى، والثاني: أن يراد بهما الاسم فلا يلزم التعداد إلا في الاسم، فحمل أبو التعدد في المسمى، والثاني قائلًا: ﴿ قُلِ جَهِل على الأول وقال ما قال، فرد الله تعالى زعمه بأن نَزَّلَه على الاحتمال الثاني قائلًا: ﴿ قُلِ اللهُ وَلُولُ وَقَالُ ما سبق تقريره (١).

⁽١) من قوله: «وقلت إنها كان أجود» إلى هنا أثبتُه من (ط)، وورد بَدَلَه في (ح) و(ف): «وقلتُ: الذي=

واذكُروا إمّا هذا وإمّا هذا، والتَّنوينُ في ﴿أَيًّا ﴾ عِوَضٌ من المضافِ إليه. و ﴿مَا ﴾: صِلةٌ للإبهام المؤكِّدِ لِما في «أيِّ»، أي: أيُّ هَذَينِ الاسمَيْنِ سمَّيتُم وذَكرتُم ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآهُ ٱلْخُسَّنَىٰ ﴾، والضميرُ في: ﴿فَلَهُ ﴾ ليسَ براجِع إلى أَحَدِ الاسمَيْنِ المَذكورَين، ولكنْ إلى مُسمّاهما؛ وهو ذاتُه تعالى؛ لأنّ التَسمِيةَ للَّذّاتِ لا للاسم، والمَعنى: أيًّا ما تَدعُو فَهُوَ حَسَن، فَوَضَعَ مُوضِعَه قُولُه: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْخُسْنَىٰ ﴾؛ لأنه إذا حَسُنَت أسماؤهُ كلُّها حَسُنَ هذانِ الاسمان؛ لأنها منها، ومَعنى كَونِهما أحسَنَ الأسماء: أنَّها مُستَقلَّةٌ بمَعاني التَّمجيدِ والتَّقديسِ والتَّعظيم. ﴿ بِصَلَائِكَ ﴾: بقِراءةِ صَلاتِك، على حَذفِ الْمُضاف؛ لأنه لا يَلْبس، مِن قِبَل أنَّ الجَهرَ والْمُخافَتةَ صِفَتانِ تَعتَقِبانِ على الصَّوتِ لا غَيرٍ، والصَّلاةُ أفعالٌ وأذكارٍ، وكانَ رسولُ الله ﷺ يَرفَعُ صَوتَه بقِراءَتِه، فإذا سَمِعَها المشركونَ لَغَوْا وسَبُّوا، فأُمِرَ بأن يَخِفِضَ من صَوتِه، والمعنى: ولا تَجهَر حتَّى تُسمِعَ الْمُشرِكِينَ ﴿وَلَا تُخَافِتُ ﴾ حتَّى لا تُسمِعَ مَن خَلفَك ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ﴾ الجَهرِ والْمُخافَتةِ ﴿ سَبِيلًا ﴾ وَسَطًا. ورُوِي: أنّ أبا بكر رضيَ اللهُ عنه كانَ يُحفي صَوتَه بالقِراءةِ في صَلاتِه ويقول: أُناجي رَبِّي وقد عَلِمَ حاجَتِّي. وكانَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه يَرفعُ صَوتَه ويقول: أَرْجُرُ الشَّيطانَ وأُوقِظُ الوَسْنان. فأمَرَ أبا بكرِ أن يَرفَعَ قليلًا وعُمرَ أن يَخفِضَ قليلًا.

قولُه: (يَ**رفَعُ صوتَه بقراءتِه)** الحديثُ معَ التفسيرِ متَّفقٌ عليه، رَواهُ البخاريُّ ومسلم، عن ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنهما^(١).

قولُه: (رُوِيَ أَنَّ أَبِا بِكُورٍ) الحديثُ مختصَرٌ مِن روايةِ أبي داودَ والتِّر مذيِّ، عن أبي قَتادة (٢).

⁽١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦)، والترمذيّ (٣١٤٥) وغيرهم.

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٩)، والترمذيّ (٤٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١٠)، وقالَ الترمذيّ: هذا حديثٌ غريب.

وقيل: مَعناه: ولا تَجَهَرْ بصلاتِك كُلِّها ولا ثُخافِت بها كلِّها، وابتَغ بينَ ذلك سَبيلاً بأن تَجَهَرَ بصَلاةِ النَّهار، وقيل: ﴿ بِصَلائِكَ ﴾: بدُّعائِك. وذَهبَ قَومٌ لَّهَار، وقيل: ﴿ بِصَلائِكَ ﴾: بدُّعائِك. وذَهبَ قَومٌ إلى أنَّ الآيةَ مَنسوخةٌ بقَولِه: ﴿ أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥]. وابتِغاءُ السَّبيل: مَثلٌ لانتِحاءِ الوَجْهِ الوَسطِ في القِراءة.

[﴿ وَقُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَنَّخِذُ وَلَدًا وَلَوْ يَكُن لَّهُ، شَرِيكُ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَهُ، وَلِيُّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَيِّرَهُ تَكْجِيزًا ﴾ ١١١]

﴿ وَلِيُّ مِنَ ٱلذَّلِ ﴾: ناصِرٌ من الذُّلِّ ومانعٌ له منه؛ لاعتِزازِه به، أو لم يُوالِ أحدًا من أَجْلِ مَذَلَّةٍ به ليَدفَعَها بمُوالاتِه.

ُ فإنْ قُلت: كيفَ لاقَ وصفُه بنَفي الوَلدِ والشَّريكِ والذَّلِ بكَلِمةِ التَّحميد؟ قُلت: لأنّ مَن هذا وَصفُه هو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كُلِّ نعمة، فهو الذي يَستَحِقُّ جِنسَ

قولُه: (مثَلٌ لانتحاءِ الوَجْه)، يعني: شبَّه مَن ينبغي أن يتَوسَّطَ في القراءةِ بمَن يتَوخَّى بينَ السّبيلَيْنِ قَصْدًا سَوِيًّا.

قولُه: (أو لم يُوالِ أحدًا)، جعَلَ «وَليًا» على الأوّلِ بمعنى الناصِر، وعَلَق «مِن» به على تضمينِ معنى المنْع، المعنى: ليسَ لهُ ذُلُّ ولا مانعٌ منَ الذُّلِّ يمنَعُه لاعتزازِه بنفسِه؛ لأنهُ عزيزٌ بذاتِه، مانعٌ لغيرِه منه، وعلى الثاني: إجراؤهُ على ظاهِرِه، وجَعْلُ «مِن» ابتدائيّة، ومِن ثَمّ قال: «ولم يُوالِ أحدًا» مِن أجلِ مذَلّةٍ، وعلى التقديرَيْن، التركيبُ مِن بابِ قولِه:

على لاحبٍ لا يُهتكى بمنارِهِ (١)

قولُه: (لأنَّ مَن هذا وَصْفُه هُو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نعمة)، وذلك أنَّ مَن اتَّخَذَ ولَدًا يحتاجُ إلى الإمساكِ لأجْلِه، ومِن ثَمَّ قالَ صلَواتُ الله عليه: «الولَدُ مَجُبَنةٌ مبْخَلَة»(٢)، ومَن

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) أخرجهُ أبو يعلى في «المسند» (١٠٣٢)، والحاكم في «المستدرَك» (٣: ١٧٩)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٦) من حديثِ أبي سعيدِ الحُدْريِّ رضيَ اللهُ عنه، وذكرهُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ٧٦) وقال: رواهُ أبو يَعْلى والبزّار، وفيه عطيةُ العوفيُّ، وهو ضعيف.

الحَمد. وكانَ النبيُّ عَلِي الله إذا أفصَحَ الغُلامُ من بَني عَبدِ المطَّلِبِ علَّمَه هذه الآية.

عن رَسُولِ الله ﷺ: "مَن قَرأً شُورةَ بَني إسرائيلَ فَرَقَّ قلبُه عندَ ذِكْرِ الوالدَينِ

كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي مَا يَتَصَرَّفُه، فَهُو مَمْنُوعٌ مِنَ التَصَرُّفِ التَّامِّ، ومَنِ احتاجَ إلى ناصِر يدفَعُ عنهُ النُّلَ، كيفَ يَقدِرُ على دَفْعِه عن الغَيْر؟ واللهُ سبحانَهُ وتعالى مُنَزَّهٌ عن كلِّ هذه الموانع، فَهُوَ يَقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نعمة، فلذلكَ يَستحِقُّ كلَّ الحَمْدِ.

وإنَّها سلَكَ هذا التأويلَ لأنّ الحمدَ هُو: الثناءُ على الجميلِ الاختياريِّ مِن نعمةٍ أو غيرِها، وعدَمُ اتّخاذِ الولَدِ ونَفْيُ الشَّريكِ عنه ليسَ من الفضائلِ الاختياريَّةِ ظاهرًا، وقد رَتَّبَ عليه الحَمْدَ، فعدَلَ^(۱) إلى لازِم هذه المذكورات، وهُو القُدرةُ على إيلاءِ كلِّ نعمة، ورَتَّبَ عليها الحَمْدَ.

قالَ القاضي: نفَى أن يكونَ لهُ ما يُوالِيه ويُشارِكُه مِن جِنسِه ومِن غيرِ جنسِه اختيارًا واضطرارًا، وما يُعاوِنُه ويُقوِّيه، ورتَّبَ الحمدَ عليهِ للدِّلالةِ على أنهُ مستحِقٌّ جِنسَ الحَمْد؛ لأنهُ كاملُ الذَّاتِ المُنفَرِدُ بالإيجادِ، المُنعِمُ على الإطلاق، وما عَداهُ ناقصٌ، مملوك نعمةٍ أو مُنعَمٌّ عليه، ولذلك عطَفَ عليهِ قولَه: ﴿وَكَبِرَهُ تُكْبِيرًا ﴾ (٧).

وقلتُ: والآيةُ مِن بابِ التقسيمِ الحاصِر؛ لأنّ المانعَ منَ الإيتاءِ: إمّا فوقَه فهُو القِسمُ الثالث، أو دونَه فهو القِسمُ الأول، أو مِثلُه فهذا القِسمُ الثاني.

ثُمَّ المناسِبُ أَن يُجِعَلَ التعريفُ في الحَمْدِ للاستغراقِ لا للجِنسِ كما قال؛ لأنَّ موجِبَه مُستغرِقٌ للمَراتِبِ كلِّها. وسُورةُ الإخلاصِ واردةٌ على هذا التقسيمِ فلْيَحْذُ حذوَها.

قولُه: (إذا أفصَحَ الغلامُ)(٣)، الأساس: أفصَحَ الصَّبيُّ في مَنطِقِه: فُهِمَ ما يقولُ في أوَّلِ

⁽١) في (ف): فظهر العدولُ إلى لازم. وحاصل العبارتين واحد.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٧٣).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٥ ١٧) و(٣٠٩٠٨)، وعبد الرزّاق في «المصنّف» (٧٩٧٦)، وابن السنّيّ في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٣).

كَانَ لَهُ قِنطَارٌ فِي الجِنَّة، والقِنطار: أَلْفُ أُوقيَّة ومئتا أُوقيَّة». رَزَقَنا اللهُ بِفَضلِه العَميمِ وإحسانِه الجَسيم.

ما يتكلَّمُ، يقالُ: أفصَحَ فلانٌ ثم فَصُحَ، وأفصَحَ العجَميُّ: تَكلَّمَ بالعربيَّة، وفَصُحَ: انطلَقَ لسانُه بها وخلَصت لُغتُه منَ اللَّكْنة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

انتهت السُّورة



سورة الكهف مكيةٌ وهي مئةٌ وإحدى عَشْرة آية بنسسياله التَّلَالِكِيْنِ

[﴿ اَلْحَمْدُ لِلّهِ اللّذِى أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِنْبَ وَلَمْ يَجْعَلَ لَهُ عِوَجًا * فَيَهَمَا لِيُنذِر بَأْسَا شَدِيدًا مِن لَدُنْهُ وَبُنشِرَ الْمُؤْمِنِينَ اللّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنَا * مَّنكِثِين فِيهِ أَبَدًا * وَبُنذِرَ اللّذِينَ قَالُوا الْمُحَكَذُ اللّهُ وَلَدًا * مَّا لَمُهُم بِهِ عِنْ عِلْمِ وَلَا لِآبَاتِهِ مَّ كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَغْرُبُ مِنْ أَفْوَهِمِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ ١-٥]

لَقَّنَ اللهُ عبادَه وفَقَّههم كيف يُثنونَ عَليهِ ويحمَدونهُ على أجزَلِ نَعْمائهِ عليهم؛

سورةُ الكَهفِ مكِّيَّةُ، وهي مئةٌ وإحدى عَشْرةَ آيةً(١)

قولُه: (لقَّنَ اللهُ عبادَه وفقَّهُم كيفَ يُثنونَ عليه)، ضَمَّنَ «لقَّنَ» معنى العِلم، ولذلك فسَّرَهُ بالفقه، والمفعولُ الأوّل: «عبادَه»، والثاني: الجُملةُ الاستفهاميّةُ، وليسَ (٢) بتعليقٍ لذِكْرِ

⁽۱) في (ط): «وهي مئة وخمسُ آيات»، وهذا إنها يستقيم على عَدِّ المدنيين والمكيين، أما على عَدِّ الشاميين فهي مئة وست آيات، وعلى عَدِّ الكوفيين فمئة وعشر آيات، وعلى عَدِّ البصريين فمئة وإحدى عشرة آية.

⁽٢) من قوله: «معنى العِلم، ولذلك فسرهُ بالفقه» إلى هنا سقط من (ف).

وهي نعمةُ الإسلام، وما أنزلَ على عبدهِ مُحمَّدٍ عَلَيْ من الكتابِ الذي هو سببُ نجاتِهم

المفعولِ الأوّل، يُريدُ ما ذكرَهُ في الفاتحة: ﴿ أَلْحَامَدُ لِلَّهِ ﴾ مَقولٌ على ألسِنةِ العِباد، ومعناهُ: تعليمُ عبادِه كيفَ يتَبرّكونَ باسمِه، وكيفَ يحمَدونَهُ ويُمجّدونَهُ ويُعظّمونَه (١).

قولُه: (وما أنزَلَ على عبدِه محمّدِ صلَواتُ الله عليه)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «نعمةُ الإسلام»، وفيه: أنّ المذكورَ _ مِن كونِه مُنزَلًا على عبدِه مستقيًا بريئًا منَ الاعوجاجِ بشيرًا للمُوحّدينَ الذين يعمَلونَ الصّالحات، نَذيرًا لَمن أشرَكَ بالله وعمِلَ عمَلًا غيرَ صالح - هُو الإسلام.

الرّاغب: العبدُ يُطلَقُ على الإنسانِ الذي يَصِحُّ بيعُه نحو: ﴿العَبْدُ بالعَبْد﴾ [البقرة: ١٧٨]، وعلى عبدِ بالإيجاد، وإيّاهُ عنى بقولِه: ﴿إِن كُلُ مَن فِي السّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَا اَكِ اللّهِ الرّعَن عَبْدُ الله مُحلَصًا، وعلى عبدِ بالعبادةِ والجدمة، والناسُ فيهِ ضَرْ بان: عَبْدٌ الله مُحلَصًا، وهُو المقصودُ بنحوِ قولِه تعالى: ﴿الْمُمْدُ لِلّهُ الّذِي آلزَلَ عَلَى عَبْدِهِ ٱلْكِئنَبُ ﴾؛ وعبدُ الدُّنيا، وهُو المعْت كِفُ على خِدمتِها ومُراعاتِها، وإيّاهُ عنى ﷺ: «تعس عبد الدرهم، تَعِسَ عبْدُ الدِّينار»، وعلى هذا يَصِحُ أن يُقالَ: ليسَ كلُّ إنسانٍ عَبْدًا الله تعالى (٢).

وقلتُ: الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ عَلَيْهِ، قال: «تَعِسَ عبْدُ الدِّينارِ وعَبْدُ الدِّرهم وعَبْدُ الحَميصة، إنْ أُعطي رضيَ، وإنْ لم يُعطَ سَخِط، تَعِسَ وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقَش، طُوبي لعبْدِ آخِذِ بعِنانِ فرَسِهِ في سَبيلِ الله، أشعَثُ رأسه، مُغْبَرَّةٍ قدَماهُ، إن كان في الجِراسة، كان في الجِراسة (٣)، وإن كان في السَّاقةِ، كان في السَّاقةِ، إن السَّاقةِ، كان في السَّاقةِ، إن السَّاقةِ، كان في الجَراسة (١٤)، وإن كان في السَّاقةِ، كان في السَّاقةِ، إن السَّاقةِ، أن المَّذُنُ لم يُؤذَنْ له، وإن شَفَعَ لم يُشَفَعْ (١٤) الحديثُ جمعَ بين النَّوعينِ من العَبْدَيْن.

⁽١) لتمام الفائدةِ انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (٢: ٣٧٦).

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٥٤٢.

⁽٣) قوله: «كان في الجراسة» سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه البخاريّ (٢٨٨٧).

وفوزِهم، ﴿ وَلَمْ يَخْعَل لَهُ عِوَجًا ﴾ ولم يجعلْ له شيئًا من العِوَج قطّ، والعِوجُ في المعاني كالعِوجِ في الأعيان، والمرادُ نفي الاختلافِ والتناقُضِ عَن معانيه، وخروج شيءٍ منه من الحكمة والإصابة فيه. فإنْ قلت: بِمَ انتَصَب ﴿ فَيْتَمَا ﴾؟ قلت: الأحْسَنُ أن يَنتَصِب مَن الحكمةِ والإصابةِ فيه. فإنْ قلت: بِمَ انتَصَب ﴿ وَلَمْ يَجْعَل ﴾ معطوفٌ على ﴿ أَنزَلَ ﴾، بمضمر ولا يُجعلَ حالًا مِن الكِتاب؛ لأن قولَه: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل ﴾ معطوفٌ على ﴿ أَنزَلَ ﴾، فهو داخلٌ في حَيِّز الصِّلة، فجاعِلُهُ حالًا من الكتابِ فاصلٌ بين الحالِ وذي الحالِ بعض الصِّلة، وتقديرُه: ولم يجعلْ له عوجًا جَعَلهُ قيِّمًا؛ لأنه إذا نفى عنهُ العِوجَ فقدْ أبيتَ لهُ الاستِقامة. وإن قلت: ما فائدةُ الجمع بينَ نفي العِوجِ وإثباتِ الاستِقامة، وفي أحدِهما غنى عنِ الآخر؟ قلت: فائدتُهُ التأكيد، فرُبَّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامةِ ولا يخلو من أدنى عوج

قولُه: (والعِوَجُ في المعاني)، الرّاغب: العِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصابِ، يقال: عُجْتُ البعيرَ بِزِمامِه، وفلانٌ ما يَعوجُ عن شيءٍ يهُمُّ به، أي: لا يَرجِعُ، والعَوَجُ: يقالُ فيها يُدرَكُ بالبصيرةِ والفِكْر، كها يكونُ في أرضٍ يُدرَكُ بالبصيرةِ والفِكْر، كها يكونُ في أرضٍ بسيطة، وكالدِّينِ والمعاش^(۱).

قولُه: (وخروج شيء منهُ منَ الجِكمةِ والإصابةِ فيه)، الضَّميرُ المجرورُ في «فيه» عائدٌ إلى الشيء، المعنى: لا تجِدُ شيئًا في القرآنِ المَجيد، ولا كلمةً إن أمعَنْتَ النّظرَ فيه خارجًا عن إصابةِ محَـزِّ البلاغَتَيْن، من حيثُ اللّفظُ، ومُتجاوِزًا عن الاشتهالِ على الجِكمتَيْنِ، أعني: العِلْميّةِ والعمَليّةِ مِن حيثُ المعنى.

قولُه: (ولا يُجْعَلُ حالًا مِنَ الكتاب)، لئلّا يلزَمَ الفَصْلُ بينَ الحالِ وذي الحالِ بأجنبيً، وهُو ﴿وَلَمْ يَجْعَلُ اللّهِ عِلَى الصّلةِ، قالَ أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿لَمُ ﴾ ويجوزُ أن تكونَ الواوُ في: ﴿وَلَمْ يَجْعَلَ ﴾ للحال؛ فيكونانِ حالَيْنِ، أَن لَكُ مَنْفيًّا عنهُ العِوَجُ قَيِّمًا(٢).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٩٢٥.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٧).

عندَ السَّبْرِ والتَّصَفُّح. وقيل: ﴿فَيِّمًا ﴾ على سائِرِ الكتُبِ مُصدِّقًا لها، شاهدًا بصِحَّتِها. وقيل: قَيِّمًا بمصالِح العبادِ وما لا بُدَّ لهم منهُ منَ الشَّرائِع، وقُرئ: (قَيِمًا). (أَنذَرَ) مُتعدِّ إلى مفعولين، كقوله: ﴿إِنَّا أَنذَرْ نَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ﴾ [النبأ: ٤٠]، فاقتصرَ على أحدِهما، وأصلُهُ ﴿لِيَنذِرَ ﴾ الذينَ كفروا ﴿بَأْسَا شَدِيدًا ﴾ والبأسُ من قوله: ﴿بِعَذَابِ بَئِيسٍ ﴾ وأصلُهُ ﴿لِينُذِرَ ﴾ الذينَ كفروا ﴿بَأْسَا شَدِيدًا ﴾ والبأسُ من قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وقد بَؤُسَ العذاب وبَؤُس الرجل بأسًا وبآسةً، ﴿مِّن لَدُنْهُ ﴾ صادرًا

قولُه: (عندَ السَّبْرِ)، النِّهاية: وفي حديثِ الغارِ: قالَ لهُ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: لا تدْخُلُه حتّى أسبُرَهُ قبلَك، أي: أختبِرهُ وأعتبِرَهُ وأنظُرَ فيه، هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يُؤذي.

قولُه: (وقيل: ﴿قَيْمَا ﴾ على سائر الكتُبِ): عطفٌ على قولِه: «لأنهُ إذا نَفى عنهُ العِوجَ فقد أثبتَ لهُ الاستقامةَ »، وعلى هذا لا يَرِدُ السُّوَالُ (١). وتلخيصُ الجواب (٢): أنّ ﴿قَيْمَا ﴾ إذا لم يُقدَّرْ له متعلَّقٌ كان بمعنى مستقيًا، فكانَ توكيدًا دَفْعًا للتجَوُّزِ، مِن بابِ الطَّردِ والعكس (٣) إذْ مفهومُ الثاني مؤكِّدٌ لمنطوقِ الأوّل، وبالعكس، وإذا قُدِّرَ لهُ مُتعلَّقٌ فإمّا أنْ يُقدَّرَ: (على)، كما في قولِه تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَقَاآبِمُ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسِهِ مُكَمِّلٌ لغيرِه، فيكونُ بالغًا أيْ رقيبٌ حافظٌ شَهيد، كانَ تتميًا؛ لأنهُ حينتَذِ كاملٌ في نفْسِه مُكَمِّلٌ لغيرِه، فيكونُ بالغًا في الاستقامةِ حَدَّها، أو يُقدَّرُ لهُ الباءُ، على نحوِ قولِهم: فلانٌ قيِّمٌ بهذا الأمر، فيكونُ تكميلًا؛ لأنهُ إذن مستقيمٌ في نفْسِه، قيِّمٌ بأمورِ غيرِه. وقالَ القاضي: ﴿قَيِّمًا ﴾: مستقيمًا معتَدِلًا لا إفراطَ فيه ولا تفريط، أو: قيًّا بمصالحِ العباد، فيكونُ وَصْفًا لهُ بالتكميلِ بعدَ وَصْفِه بالكهال (٤).

قولُه: (﴿ بِعَذَابِ بَعِيسٍ ﴾)، الأساس: وقَعَ في البُّؤْسِ والبّأساءِ، وفي أمرٍ بَئيس: شديد.

⁽١) من قوله: «بين الحال وذي الحال» ـ في الفقرة السابقة ـ إلى هنا سقط من (ح).

⁽۲) في (ح): «الوجوه».

⁽٣) انظر: «التعريفات» للجرجاتي ص١٤٦، ١٥٨ على التوالي حيثُ عرَّفَ الطردَ بقولِه: ما يوجبُ الحُكْمَ لوجودِ العلّةِ وهو التلازُم في الثبوت، وعرَّفَ العكس بأنهُ: عبارةٌ عن تعليق نقيضِ الحُكمِ المُذكورِ بنقيضِ علّتِه المذكورة ردًّا إلى أصلِ آخر. انتهى.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٥).

من عندِه. وقُرئ: (مِن لَدْنِهِ) بسكون الدال مع إشهام الضمة وكسر النون، ﴿وَيُبَشِّرَ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل. فإنْ قلت: لِمَ اقتصرَ على أحدِ مفعولي «يُنذر»؟ قلت: قد جَعَلَ المُنذَرَ به هو الغرضَ المسوقَ إليه، فوجَبَ الاقتصارُ عليه. والدليلُ عليه تكريرُ

قولُه: (وقُرِئَ «من لَدْنِهِ»)، أبو بكرٍ يقرَأُ: «من لَدْنِهِ» بإسكانِ الدّالِ وإشهامِها شيئًا منَ الضَّمِّ، وبكسِ النّونِ والهاء، ويَصِلُ الهاء بياءٍ. والباقونَ: بضمِّ الدّالِ وإسكانِ النّونِ وضمِّ الظّاء (١٠)، وابنُ كثيرِ على أصلِه: يَصِلُها بواو (٢).

قولُه: (﴿وَيُبَشِّـرَ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ^(٣).

قولُه: (قد جَعَلَ المُنذَرَ به هُو الغرَضَ)، اعلَمْ أنّ الفعلَ المتعدّيَ إلى مفعولِ واحد إذا لم يُنْوَ مفعولُه بقِيَ مُطلَقًا فيكونُ الغرَضُ منه الإطلاق، كقولِك: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، فالغرَضُ: إيجادُ حقيقتِهما، والمتعدّي إلى المفعولَيْنِ إذا اقتصَرَ على واحدٍ يَجري ذلك الحُكمُ على المذكور، فيكونُ هُو الغرَضَ لا المَسْيَّ.

فإنْ قلتَ: لمَ لم يُجعَلْ قولُه: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسَا شَدِيدًا ﴾ قَرينةً لقولِه: ﴿وَبُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ وَلَيْن اللَّهِ مَ اللَّهُ عَلَى يَعْمَلُونَ الصَّلِحَتِ (٤) أَنَّ لَهُمْ أَجَرًا حَسَنًا ﴾؟ فيُقدَّرَ المنذَرُ فيه، وتُتَرَكَ القرينةُ الثالثةُ على إطلاقِها ليكونَ الغرَضُ في الإيرادِ ذكْرَ المُنذَرين؟

⁽١) قوله: «وضمِّ الهاء» سقط من (ح).

⁽٢) وانظر الاحتجاج لهذه الاختيارات في «حُجّةِ القراءات»، ص٤١٢.

⁽٣) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص ٢٨٨.

⁽٤) من قوله: «الأولى لم يُستَغْنَ به عن ذِكْرِ مِثلِه» إلى هنا سقط من (ف).

الإنذار في قوله: ﴿ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُواْ اَتَّخَدَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ مُتعلِّقًا بالمُنذَرين من غير ذكر المُنذَر به، كها ذكر المُبشَر به في قوله: ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنَا ﴾ استغناءً بتقدُّم ذكره. والأجرُ الحَسَن: الجنةُ. ﴿ مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ أي: بالوَلَدِ أو باتخاذِه، يعني: أنَّ قولهم هذا لم يَصدُر عن علم ولكن عن جَهْل مُفْرِطٍ وتقليدٍ للآباء، وقد استَملَتُهُ آباؤهم منَ الشيطانِ وتَسُويلِه. فإنْ قلت: اتخاذُ الله وَلَدًا في نفسِه مُحال، فكيفَ قيل: ما لهُم

قلتُ: ليسَ جَعْلُ ساقة (١) الكلام أصلاً في الاعتبارِ ومقدَّمتِه (٢) فَرْعًا أَوْلَى منَ العكس؛ لأنهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ وما هُم ببيانِه أعنَى (٣)، على أنّ ﴿ بَأْسًا ﴾: ثاني مفعولَي الإنذارِ، وهُو أَوْلَى بالحَذْفِ، فتَرْكُ الأوّلِ إلى ذِكْرِ الثاني أوغَلُ في إرادةِ خلافِ مُقتضى الظاهِر، والذهابُ إليه أحرى وأنسَب؛ لأنهُ مِن حِلْيةِ التنزيل، ولأنّ ذِكْرَ المُنذَرِ به، لا سيّما اختصاصُه بذِكْرِ الباس، أنفَعُ للناس: مُؤمِنِهم وكافرِهم، فلو قُدِّرَ المنذَرُ لاختَصَّ الإنذارُ بالكافرين، والمرادُ: الشُّمول.

قولُه: (متعلّقًا)، هو: حالٌ منَ الإنذار، و«استغناءً»: مفعولٌ له، أي: تكريرُ الإنذارِ ـ مِن غيرِ ذِكْرِ المنذَرِ به ـ لأجْلِ الاستغناءِ، لتقَدُّم ذِكْرِ المنذَرِ به ولذلك كرَّرَ الإنذارَ.

قولُه: (وقد استَمْلَتُهُ)، النَّهاية: يقالُ: أَمْلَلْتُ الكتابَ وأَمْلَيْتُه: إذا أَلقيتَه على الكاتِبِ ليكتُبَه.

الجَوهريّ: استَمْلَيْتُه الكتابَ: سألتُه أن يُمْليَه عليَّ.

قُولُه: (اتِّخاذُ الولَدِ في نفْسِه مُحالٌ(٤))، يعني: إنَّما ينبغي منَ الشَّخصِ العِلمُ بالشيءِ إذا

⁽١) وهي مؤخّرةُ الشيء.

⁽۲) في (ط): «وقدمته».

⁽٣) وهذا كالمستفاد مِن قولِ سيبَويْهِ بعد أن تكلّم عن طريقة العربِ في التقديم والتأخير ثمّ قال: «كأنهّم إنّم يُقدِّمُون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنى، وإن كان جميعًا يُهمّانِهم ويعنيانهم، انتهى من «الكتاب» (١: ٣٤)، ولتمام الفائدةِ انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجانيّ، ص١٠٧.

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اتخاذ الله ولدًا في نفسه محال».

بهِ من علم؟ قلت: معناهُ ما لهم بهِ من عِلم؛ لأنه ليس مما يُعلَم لاستِحالَتِه، وانتفاءُ العلمِ بالشَّيءِ إمّا للجَهْلِ بالطَّريقِ المُوصِلِ إليه، وإمّا لأنه في نفسِهِ مُحالٌ لا يستقيمُ تَعَلُّقُ العِلم بِه. قُرئ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ ﴾ و(كلمةٌ)؛ بالنصب على التمييزِ والرفعِ على الفاعِليّة، والنصبُ أقوى وأبلغ،

كَانَ ذَلْكَ الشّيءُ ثَابِتًا فِي نَفْسِه، وأَنَهُ فَاقَدُّ للطريقِ الْمُوصِلِ إليه، واتّخاذُ الولَدِ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، فَكَيفَ قَيلَ: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ وتلخيصُ الجواب: جازَ ذلكَ إرادةً للمبالغة، وأنّ ما تفوّهوا به مَعْدومٌ بالطريقِ البُرهانيِّ، كأنهُ قيلَ: ﴿ مَا لَمُمْ بِهِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ لأنهُ ليسَ ممّا يتَعلَّقُ به العِلمُ الله العلم العرب العلم المعلوم، والمُحالُ لا يستقيمُ تعلُّقُ العِلْم به، لكنّ هذا السؤالَ مُستدرَكُ الأنهُ قالَ أوّلًا: إنّ قولهم هذا لم يصدُرْ عن عِلم لكنْ عن جَهْلٍ مُفْرِطٍ وتقليدٍ للآباء (۱).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿كَبُرَتَ كَلِمَةٌ ﴾، و«كلمةٌ»)، قالَ ابنُ جِنّي: بالرَّفْع قرَأَ يَخْيى بنُ يَعْمَر، والحسَنُ، وابنُ مُحَيْضِن.

سَمّى قولَهُم: ﴿ أَتَّفَكَ اللّهُ وَلَدًا ﴾: كلمةً، كها سَمّوا القصيدةَ _ وإن كانتْ مئةَ بيْتٍ _ كلمةً، وهذا كوَضْعِهمُ الاسمَ الواحدَ على جِنسِه، ولله فصاحةُ الحَجّاجِ وكثرةُ قولِه على المِنبَر: يا أيُّها الرِّجُلُ وكُلُّكُم ذلك الرَّجُل (٢).

الرّاغب: وتُستَعمَلُ الكبيرةُ فيها يَشُقُّ ويَصعُبُ، نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةُ إِلَّا عَلَى الْخَيْمِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقولُه: ﴿كَبُرَتَ كَلِمَةً ﴾ ففيهِ تنبيهٌ على عِظَمِ ذلك مِن بيْنِ الذُّنوبِ، وعِظمِ عقوبتِه، وكذلك: ﴿كَبُرَمَقْتًا عِندَاللَّهِ ﴾ [الصفّ: ٣](٣).

قولُه: (والنَّصبُ أقوى)؛ لأنهُ فاعلٌ مُزالٌ عن أصلِه للإبهام والتبيين.

⁽١) ونظيُره ما قالَهُ في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَرَّ يُنزِّلْ بِهِ ـ سُلَّطَنْنَا ﴾ [الأعراف: ٣٣]: فيه تهكُّم؛ لأنهُ لا يجوزُ أن يُنزِّلَ برهانًا بأنْ يُشرَكَ به غيرُه.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٢٤) وزاد: ألا ترَهُ لّما أَشْفَقَ أَن يُظَنَّ به أَنهُ يريدُ رجُلًا واحدًا بِعَيْنِه قال: وكُلُّكم ذلك الرَّجُل.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦-٦٩٧.

وفيه معنى التعجُّب، كأنه قيل: ما أكْبَرَها كلمة. و ﴿ تَغْرُجُ مِنْ أَفُولِهِ هِمْ ﴾ صفةٌ للكلمةِ تفيدُ استعظامًا لاجتِرائِهم على النُّطْقِ بِها وإخراجِها من أفواهِهِم،

قولُه: (وفيه معنى التعجُّب)، قال في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَمَقْتًا عِندَاللَّهِ ﴾ [الصف: ٣]: «قصدَ في ﴿كَبُرَ ﴾ التعجُّبَ مِن غيرِ لفْظِه، كقولِه:

.....غَلَتْ نابٌ كُليبٌ بواؤُها(١)

ومعنى التعجُّب: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السّامِعين؛ لأنّ التعَجُّبَ لا يكونُ إلّا مِن شيءٍ خارِجِ مِن نظائرِه.

قولُه: (و ﴿ تَغْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾: صفةٌ للكلمة)، هذا إذا كانت مرفوعةٌ ظاهرٌ، وإنْ نُصِبَتْ تمييزًا يَلزَمُ وَصْفُ التمييز، وهُو جائزٌ (٢)، وقد جاءَ معرِفةٌ في قولِه تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقولِ الشاعر:

ولا بفَزارةَ الشَّعَرِ الرِّقابا^(٣)

على أنّ الوصْفَ غيرُ مخصِّص، بل هُو مؤكِّدٌ، نحو قولِه: ﴿ وَلاَ طَلْيَرِ يَعِلِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقالَ أبو البقاءِ: ﴿ كَلِمَةُ ﴾: تمييزٌ، والفاعلُ مُضمَر، أي: كَبُرتُ مَقالتُهم، وفي: ﴿ قَنْرُجُ ﴾ وَجُهان، أحدُهما: هُو في موضع نَصْبِ صفةٍ لـ «كلِمةً»، والثاني: في موضع رَفْع تقديرُه: «كَبُرَتْ كلمةً كلمةً تَخرُج»؛ لأنّ «كَبُرَ» بمعنى «بَئسَ»، فالمحذوفُ هُو المخصوصُ بالذَّم (٤٠).

⁽۱) هو جزءٌ من بيتٍ لرجلٍ من بني بكر، ذكره الزمخشري بتهامه في «الكشاف» (۲۰۸:۱۱) وروايتُه ثمّةَ: وجارةُ جسَّاس أَبَأْنا بنابها كُلَيْبًا، غَلَتْ نابٌ كليبٌ بواؤها

⁽٢) وتقديره: كبرُتْ كلمةً خارجةً كلمة. انظر: «الدرّ المصون» (٤: ٣٣٣).

⁽٣) للحارث بن ظالم، وصَدْره:

فها قومي بثَعْلبةً بن سعدٍ

انظر: «المقتضب» للمرّد (١: ٢٤١)، و «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٨٠٤).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٨).

فإنّ كثيرًا مما يُوسوسُهُ الشيطانُ في قلوبِ الناسِ ويُحدِّثون به أنفسَهم من المُنكراتِ لا يَتَمالكونَ أن يَتفوَّهوا بهِ ويطلقوا بهِ ألسِنتَهم، بل يَكظِمونَ عليهِ تشوُّرًا من إظهارِه، فكيفَ بمِثلِ هذا المُنكر؟ وتُرئ: (كَبْرَت) بسكونِ الباءِ مع إشهام الضمّة. فإنْ قلت: إلام يرجعُ الضميرُ في كَبُرَت؟ قلت: إلى قولهَم: ﴿ أَتَحَكَذَ اللّهُ وَلَدًا ﴾، وسُمِّيتُ «كلمةً » كما يُسمُّونَ القصيدةَ بها.

[﴿ فَلَعَلَّكَ بَنْخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى ءَاتْرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَنذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ٦]

شبَّهَهُ وإيّاهُم حين تَولُّوا عنهُ ولم يُؤمنوا بهِ وما تداخَلَهُ من الوَجْدِ والأسَفِ على تَولِّيهِم، برجلٍ فارَقَهُ أحبَّتُهُ وأعِزَّتُهُ فهو يَتَساقَطُ حَسَراتٍ على آثارِهِم، ويَبْخَعُ نفسَهُ

قولُه: (فإنّ كثيرًا ممّا يُوسُوسُه الشّيطانُ)، إلى قولِه: (بل يَكظِمونَ عليه تشوُّرًا مِن إظهارِه)، مُقتبَسٌ مِن قولِه ﷺ عن عبدِ الله بن مَسْعود، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عنِ الوَسْوَسة، فقالوا: إنّ أحدَنا لَيجِدُ في نفْسِه لأنْ يُحرَقَ أو يَخِرَّ منَ السّماءِ أحبُّ إليهِ مِن أن يتكلَّمَ به، قال: «ذلك تَحْضُ الإيمان»، أخرَجَهُ مسلمٌ (١).

قولُه: (شَبَهَهُ وإيّاهم)، يعني: شَبّهَ اللهُ رسولَ الله ﷺ وقومَهُ في قولِه: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنخِمُّ نَفْسَكَ عَلَى ءَاتَنرِهِمْ ﴾، فالاستعارةُ تمثيليةٌ لكوْنِ المُشَبّّةِ: حالَهُ وحالَ قومِه، والمُشَبَّةِ به: حالَ الرجُل معَ أُحِبّتِه.

قُولُه: (ويَبِخَعُ نَفْسَه). الرّاغب: البَخْعُ: قَتْلُ النَفْسِ غَيَّا، وقولُه تعالى: ﴿ فَلَمَلَكَ بَنْخِعُ نَفْسَكَ عَلَىٰٓءَاثَرِهِمْ ﴾ حَثُّ على ترْك التأشُف، نحو: ﴿ فَلَا نَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾ [فاطر: ٨]، قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخعُ الوَجْدَ نفْسَه (٢)

وبَخَعَ فلانٌ بالطاعة، وبها عليه منَ الحقِّ: إذا أقرَّ به وأَذْعَنَ معَ كراهةٍ شديدةٍ تَجْري عِرْى: بِخَعَ نفْسَه في شِدَّتِه.

⁽١) "صحيح مسلم" (١٣٣).

⁽٢) لذي «الرّمّة» في ديوانه، ص ٢٥١، وتمام البيت: «لشيء نَختْهُ عن يدَيْهِ المقادِرُ».

وَجْدًا علَيهِم وتَلَهُّفًا على فِراقِهِم. وقُرئ: ﴿بَنجِعٌ نَفْسَكَ ﴾ على الأصل وعلى الإضافة، أي: قاتِلُها ومُهلِكُها، وهو للاستقبالِ فيمنْ قَرَأ: ﴿إِن لَّذَ يُؤْمِنُوا ﴾، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿إِن لَّذَ يُؤْمِنُوا ﴾، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿إِنْ لَمْ يَؤْمِنُوا ﴾، وللمُضِيِّ فيمن قَرَأ: ﴿ إِنْ لَمْ يَؤْمِنُوا ﴾ مَفعولٌ (أَنْ لَم يؤمنوا)، بمعنى: لأنْ لَم يُؤمنوا ﴿إِهَاذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾ بالقرآن، ﴿أَسَفًا ﴾ مَفعولٌ له، أي: لِفرطِ الحُزن. ويجوزُ أن يكونَ حالًا. والأسَف: المبالغةُ في الحزنِ والغَضَبِ. يقال: رَجُلٌ أسِفٌ وأسِيف.

[﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلأَرْضِ زِينَةً لَمَّا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا * وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا * أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَلِنَا عَجَبًا هَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا * أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَلِنَا عَجَبًا *إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَا ءَالِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّى لَنَا مِن أَمْرِنَا رَشَكَ ا * إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ٧ - ١١] فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَا نِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ٧ - ١١]

﴿مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: ما يصلح أن يكون زينةً لها ولأهلها من زخارِفِ الدُّنيا وما يُستَحسَنُ منها، ﴿لِنَبَلُوهُمْ أَيَّهُمُ آحْسَنُ عَمَلًا ﴾ وحُسْنُ العَمَل: الزُّهْدُ فيها وتركُ

قولُه: (وللمُضيِّ فيمَن قرَأَ: «أَنْ لم يُؤمِنوا»)، قالَ أبو البقاء: «أَنْ لم يُؤمِنوا» بالفَتْح: شاذَةٌ، والجمهورُ على الكسرِ (١). ومُرادُ المصنِّفِ أَنّ المناسِبَ على قراءةِ مَن قرأَ «أَنْ لم يُؤمِنوا» بفَتح (أَنْ) حَمُّلُ ﴿بَنجُعٌ ﴾ على المعنى بناءً على حكايةِ الحالِ الماضية، قال أبو البقاء: كأنهُ قيلَ: لعلّك بخَعْتَ نفْسَكَ لأَجْلِ عدَمِ إيهانهم، فجيءَ باسم الفاعلِ لتصويرِ تلك الحالةِ في ذِهْنِ السّامعِ واستحضارِها، وعلى مَن قرأَ (إنْ) بالكسرِ، المناسِب حَمْلُ ﴿بَنجُعُ ﴾ على الاستقبال لأجْلِ الشَّرْط، كأنهُ قيلَ: لعلّكَ تبخَعُ نفْسَكَ الآنَ أو غدًا إنْ لم يَصدُرْ منهُم إيهانٌ.

قولُه: (رجلٌ أسِفٌ وأسيف)، رُوِيَ عن المصنِّف: الأسَفُ أصلٌ معناهُ: الجَهْدُ دونَ العَفْو^(٢)، ومنهُ الأسيف: الأجير، لجَهْدِه في العمَل، ألا تَراهُ سُمِّيَ عَسيفًا منَ العَسف؟

قولُه: (وحُسنُ العمَل: الزُّهدُ فيها). قال القاضي: «﴿ لِنَـبَلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ في

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٨). ولتمام الفائدة انظر: «مختصر شواذ القراءات»، ص٧٨.

⁽٢) في (ف) العقوبة. وهو خطأ.

الاغترارِ بها، ثُمَّ زَهَّدَ في الميلِ إليَهُا بقولِه: ﴿ وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَاعَلَيْهَا ﴾ مِن هذهِ الزِّينة، ﴿ صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ يعني: مثلَ أرضٍ بيضاءَ لا نباتَ فيها، بعدَ أن كانت خَضْراءَ مُعْشِبة، في إزالةِ بَهجتِه، وإماطةِ حُسنِه، وإبطالِ

تعاطِيه، وهُو مَن زَهِدَ فيه ولم يغتَرَّ به، وقَنَعَ مِنهُ بها يُزجي به أيّامَهُ وصَرَفه على ما ينبغي فيه، وفيه تسكينٌ لرسولِ الله ﷺ (١٠).

قولُه: (ثُمَّ زَهَدَ فِي المَيْلِ إليها بقولِه: ﴿ وَإِنَّالَجَعِلُونَ ﴾)، يعني: قال أوَّلًا: إنَّا زَيِّنا وَجْهَ الأَرضِ ابتلاءً واختبارًا، ثُم بيَّنَا أَنَّها فِي عُرضِ الفَناءِ ووَشْكِ الزَّوالِ ليزهدوا (٢) فيه، كقولِه تعالى: ﴿ حَتَى إِنَّا أَخَرُ وَلَى كَلَهُمَ أَنَّهُمُ فَلَدِرُونَ عَلَيْهَ آأَتُ لَهَا أَمَّ اللهُ تَعْلَى: ﴿ حَتَى إِنَّا أَخَرُ وَلَكَ عَلَيْهَ آأَتُ لَهَا أَمَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى إِللهُ مَيْسٍ ﴾ [يونس: ٢٤].

قولُه: (مِن هذهِ الزِّينة)، جاءَ بـ (هذه) ليُشيرَ إلى تحقيرِ شأنِ الزِّينة.

قولُه: (بيضاءَ لا نباتَ فيها)، الرّاغبُ: ﴿جُرُزًا ﴾، أي: مُنقطِعَ النّباتِ مِن أصلِه، وأرض مجْروزةٌ: أُكِلَ ما فيها، والجَروزُ: الذي يأكُلُ ما على الخِوان(٣)، وفي المثَل: «لا تَرضى شانئةٌ إلّا بجَرْزة»، أي: بالاستئصالِ، والجَرْزُ: القَطْعُ بالسّيفِ، وسيفٌ جُراز(٤).

قولُه: (بَهْجَتِه)، الجَوهريّ: البَهْجةُ: السُّرور.

الرّاغب: البَهْجةُ: حُسنُ اللَّونِ وظهورُ السُّرورِ فيه، قالَ تعالى: ﴿حَدَآبِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [النمل: ٦٠]، وقد بَهُجَ فَهُو بَهيجٌ، ويقال: باهِجٌ (٥)، وقدِ ابتَهجَ بكذا، أي: سُرَّ به سُرورًا بانَ أَثْرُهُ على وَجْهِه، وأَبْهَجَهُ كذا(٦).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٨).

⁽٢) في (ح): «للزهد»، وهما بمعنى.

⁽٣) بكسر الخاء، وهو المائدةُ التي يؤكُّلُ عليها.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص١٩١، وانظر المثلَ المذكور في «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٢) ومعنى المثل: أنَّ المبغضةَ لا ترضى إلّا باستئصالِ مَنْ تُبغضِهُ.

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات»: «ويقال: بَهِجٍ»، ثم استَشهَدَ له بقول الشاعر: «ذاتِ خَلْقٍ بَهِج».

⁽٦) «مفردات القرآن»، ص١٤٨.

ما به كانَ زينةً: من إماتةِ الحَيوان، وتَجفيفِ النّباتِ والأشجار، ونحو ذلك. ذكرَ من الآياتِ الكُلِّيةِ تزيينَ الأرض بها خَلقَ فوقَها من الأجناسِ التي لا حَصْرَ لهَا وإزالةِ ذلكَ كُلِّهِ كَأَنْ لم يَكُن، ثمَّ قال: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾ يعني: أنَّ ذلكَ أعظمُ من قِصّةِ

قولُه: (ما به كانَ زِينةً)، أي: ما كانتِ الأرضُ^(١) مزيَّنةً به، أو: الذي كان ما على الأرضِ مُزَيَّنًا به.

قوله: (مِن إماتة الحيوان)، بيانٌ لقولِه: «إزالةُ بَهْجتِه» أو «ما» في «ما به».

قولُه: (ثُمَّ قالَ: ﴿ أَمَّ حَسِبْتَ ﴾)، يعني: أنّ ذلكَ أعظَمُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهف، يعني: (أمْ): مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيه للتعجُّب، يعني: يُتعجَّبُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهف ويُترَكُ ما سبَقَ، والإنسانُ من عادتِه أن يتعجَّبَ مِن شيءٍ قَلَّ إيناسُهُ به، وإن كانَ الذي بحضرتِه أعجَبَ منهُ، وتلخيصُ ما ذكرَهُ الإمامُ في هذا المعنى هُو: أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَ الْأَرْضِ زِينَةَ لَمَّا ﴾ أي: أخرجْنا أنواعَ زَخارفِ الأرض وزينتَها، كما قالَ تعالى: ﴿ حَقَّ إِنَّا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخُونُهَا وَازَيَّلَتَ ﴾ [يونس: ٢٤]، وأصناف المنافع الفائتةِ للحَصْرِ على طبائع مُتباعدةٍ، وهَيْئاتٍ متخالفةٍ، مِن مادةٍ واحدةٍ، ابتلاءً لبني آدَمَ، قالَ بعدَهُ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ مَسَبَعَلُ مَن الله فإنّ آياتِنا؟ فلا تحسَبَنَ أَصَحَبُ الْأَرْضِ بأنواعِ المعادِن والنّباتِ والحيوان، ثُمَّ تقليبِها ﴿ صَعِيدًا جُرُنًا ﴾ كيفَ يُستبعدُ مِن الأرضِ بأنواعِ المعادِن والنّباتِ والحيوان، ثُمَّ تقليبِها ﴿ صَعِيدًا جُرُنًا ﴾ كيفَ يُستبعدُ مِن قُدرتِه ورحمتِه حِفظُ طائفةٍ في النّومِ سنينَ متطاولةً ؟ (٢).

وقالَ مُحيي السُّنّة: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾: أظَننْتَ يا محمّدُ ﴿ أَنَّ أَصْحَلَ الْكُهْفِ وَٱلرَّفِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَتِنَا عَجَبًا ﴾، أي: هُم عجَبٌ مِن آياتِنا. وقيل: معناهُ: ليسوا بأعجَبَ مِن آياتِنا، فإنّ ما خَلقْتُ منَ السّهاواتِ والأرضِ وما فيهِنَّ أعجبُ (٣) منهم (٤).

⁽١) سقط لفظ «الأرض» من (ح).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٨٠).

⁽٣) في النسخ الخطية: «بأعجب»، وهو غير سائغ في العربية، وصوّبناه من «معالم التنزيل».

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ١٤٤).

أصحابِ الكَهفِ وإبقاءِ حيَاتِهم مدّةً طويلة. و ﴿ الْكُهْفِ ﴾: الغارُ الواسِعُ في الجبل، ﴿ وَالْكَهْفِ ﴾ العارُ الواسِعُ في الجبل، ﴿ وَالرَّقِيمِ ﴾ اسمُ كلبِهِم. قال أُميّةُ بنُ أبي الصَّلْت:

وقلتُ: تقريبُ لهذَيْنِ المعنييْنِ إنّما يَظهرُ بتحقيقِ معنى الهمزةِ في «أمْ»؛ لأنّها مُنقطِعةٌ متضمّنةٌ للهمزةِ و«بَلْ»، كما قال الرّاغب: «أمْ»، إذا قُوبِلَ به همزة الاستفهام، فمعناه: أيّ، نحو: أزَيدٌ عندَك أم عَمْرٌو، أي: أيُّها؟ وإذا جُرِّدَ عن ذلك يقتضي معنى ألِفِ الاستفهام معَ «بَلْ»، نحو: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَرُ ﴾ [صّ: ٣٦]، أي: بل زاغَتْ (١). فإنْ حِمُلَتْ على الإنكارِ أفادَ النفْيَ، أي: لا يُتعجَّبُ منهُ، وإن حُمِلتْ على التنبيهِ أفادَ التقريرَ، أي: هم عجَبٌ مِن آباتِنا فاعلَمْهُ، ولعلّ هذا أقربُ؛ لأنّ الإضرابَ عن الكلام الأوّل إنّما يحسننُ إذا كانَ الكلامُ الثاني أغرَبَ وأحسَنَ ليَحصُلَ الترقي. وأيضًا، يقتضي المُنكرُ أن يكونَ مُقرَّرًا عندَ السّامع معلومًا عندَه، وما لا يعلَمُهُ كيفَ يقالُ لهُ: لا تتعَجَّبْ منه؟ وكيف لا (٢) وإنّ هذا ابتداءُ معلومًا عندَه، وما لا يعلَمُهُ كيفَ يقالُ لهُ: لا تتعَجَّبْ منه؟ وكيف لا (٢) وإنّ هذا ابتداءُ إعلامٍ منَ الله بقصّتِهم بشَهادةِ سُؤالِ المُنكِرين، وإمساكِ النبيِّ عَلَيْهُ وانقطاعِ الوَحْي أدبعينَ أو خسةً عشَرَ يومًا (٣)، ثُمّ نزولِ الآياتِ تصديقًا لهُ؟ فالوَجْهُ أن يُجرى الكلامُ على التسَليّ والاستفهامُ على التنبيه.

ويقال: إنه عَ الْمَا أَخَذَهُ مِنَ الكآبةِ والأَسَفِ مِن إِبَاءِ القومِ وامتناعِهم عنِ الإيهان ما بَلَغَ أَن يَبْخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنَجْعٌ نَفْسَكَ عَلَىٓ ءَاثَنِهِمْ إِن لَمْ يُوْمِنُوا بِهَاذَا ٱلْحَدِيثِ اللّهَ أَن يَبْخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنَجْعٌ نَفْسَكَ عَلَى ٱلأَرْضِ زِينَةً لَمّا لِنَبْلُوهُمْ أَيّهُمْ أَحْسَنُ أَسَفًا ﴾، وعلّل ذلك بقولِه: ﴿ إِنَا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلأَرْضِ زِينَةً لَمّا لِنَبْلُوهُمْ أَيّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾، أي: جعلنا ذلك لنختبرَهم، وحينَ لم تتعلقُ إرادتُنا بإيهانهم بها، تلهّوا بها، وتشاغلوا عن أي النّا لله الله الله الله الله الله عن أبال أولئكَ الفِتيانِ عن أبدانهم جرزًا لأسيافِكم، كها إنّا لَجَاعِلُونَ ما عليها صَعيدًا جرُزًا، ألا ترى إلى أولئكَ الفِتيانِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۸.

⁽٢) في (ح): «وكيف يقال لا».

 ⁽٣) وسيأتي تخريجُه في بيانِ سبب نزولِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَانَ عِالِي فَاعِلُ ذَالِكَ عَدًا ﴾ [الكهف:

⁽٤) من قوله: «ما بلّغ أن يبخّع نفسه، قيلَ لهُ:» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

وليسَ بها إلا الرّقيمُ مُجاوِرًا وصِيدَهُمُ والقَومُ في الكَهْفِ هُمَّدُ

وقيل: هو لوحٌ من رصاصٍ رُقِمَت فيهِ أسماؤُهُم، جُعِلَ على بابِ الكهف. وقيل: إنّ الناسَ رَقَموا حديثَهم نَقْرًا في الجبل. وقيل: هو الوادي الذي فيهِ الكَهْف. وقيل: الجبل. وقيل: قريَتُهُم. وقيل: مكائم بين غضبانَ وأيْلَة دونَ فِلَسْطينَ ﴿كَانُواْ ﴾ آية ﴿عَبَا ﴾ مِن آياتِنا، وصْفًا بالمصدر، أو على: ذاتِ عَجَب، ﴿مِن لَدُنك رَحْمَةُ ﴾ أي: رحمة من حزائِنِ رحمتك، وهي المغفرةُ والرِّزقُ والأمْنُ منَ الأعداء، ﴿وَهَيِّيَ لَنَامِنْ أَمْرِناً ﴾ الذي نحنُ عليهِ من مفارَقةِ الكُفّار، ﴿رَشَدُا ﴾ حتى نكونَ بسببهِ راشِدينَ مُهتَدين، أو اجعَل أمرَنا رَشَدًا كُلَّه، كقولِك: رأيتُ منك أسَدًا، ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى عَاذَانِهِمْ ﴾ أو اجعَل أمرَنا رَشَدًا كُلَّه، كقولِك: رأيتُ منك أسَدًا، ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى عَاذَانِهِمْ ﴾

كيفَ اهتَدَوْا وفَرّوا إلى الله وتَركوا زِينةَ الدُّنيا وزُخرُفها فأوَوْا إلى الكهفِ قائلينَ: ﴿رَبَّنَا عَالَيْنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِتِمْ لَنَامِنْ أَمْرِنَا رَشَدَا ﴾، وكها تعلَّقتِ الإرادةُ بإرشادِهم فاهتَدَوْا، يتعلَّقُ بإرشادِ قومٍ من أمّتِك: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السبيل.

قولُه: (وليسَ بها إلّا الرّقيمُ) البيت (١)، الوَصيدُ: فِناء البيت، وهُو مفعولُ «مجاورًا»، يعني: أنّ أصحابَ الكهفِ كانوا رُقودًا في الغارِ وكلبُهم مُجاوِرًا لوَصيدِهم.

قولُه: (أَيْلةَ): دونَ فِلَسطين. النِّهاية: أَيْلةُ بِفَتحِ الهمزةِ وسكونِ الياء ــ: البلدُ المعروفُ فيها بينَ مصرَ والشام^(٢).

قولُه: (أو: اجعَلْ أمرَنا رشَدًا كلَّه، كقولِك: رأيتُ مِنكَ أسدًا)، ﴿ مِن ﴾ على الأوّل: صِلةُ ﴿هَيِّئُ﴾، وعلى هذا بيانٌ وتجريد، جَرَّدَ منَ الأمرِ رشَدًا وهُو الأمرُ بعَيْنِه مبالغةً في رَشادِه، ولهذا قال: رَشَدًا كلَّه (٣).

⁽١) لأميّة بن أبي الصّلت، ولم أجِده في «ديوانه»، صنعة الدكتور بهجت الحديثي.

⁽٢) وهي العقبةُ الآن في جنوبِ الأردنّ.

⁽٣) من قوله: «رأيت مِنكَ أسدًا ﴿ مِن ﴾ على الأول» إلى هنا سقط من (ف) و (ح).

أي: ضَرَبْنا عليها حِجابًا منْ أَنْ تَسْمَع، يعني: أَنَمْناهم إنامةً ثقيلةً لا تُنبَّهُهُم فيها الأصوات، كما ترى المُستَثقِلَ في نومِهِ يُصاحُ به فلا يَسمَعُ ولا يَستَنبه، فحذَفَ المفعولَ الذي هو الحِجاب. كما يقال: بنى على امْرَأْتِه، يُريدون: بنى عليها القُبّة، ﴿سِنِينَ الذي هو الحِجاب. كما يقال: بنى على امْرَأْتِه، يُريدون: بنى عليها القُبّة، ﴿سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ذواتِ عَدَد، فيُحتَمَلُ أن يريدَ الكثرةَ وأنْ يريدَ القلّة؛ لأنّ الكثيرَ قليلٌ عنده، كقولِه: ﴿لَمْ يَلَبُنُوا إِلّاسَاعَةً مِن نَهَارِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال الزَّجّاج: إذا قلَّ فُهِم مقدارُ عددِهِ فلم يَعتَجْ أن يُعَدّ، وإذا كَثُرَ احتاجَ إلى أنْ يُعَد.

قولُه: (أَنَمْنَاهُم إِنَامَةً ثقيلةً)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿ فَضَرَيْنَا عَلَى عَاذَانِهِمْ ﴾: كنايةٌ عن الإنامةِ الثّقيلة؛ لأنّ المُستثقِلَ في نَوْمِه يُصاحُ به فلا يَسمَعُ، وإنّما خُصَّتِ الآذانُ دونَ العيون، معَ أنّ النّومَ يتعلّقُ بها؛ لأنّ المرادَ المبالغةُ في النّوم، فإنّ النائمَ في الأكثرِ يتنبّهُ بسببِ نُفوذِ الصّراخ في مَنفَذِ الصّماخ (۱).

قولُه: (بَني على امرأتِه)، الأساس: بَني على أهلِه: دخلَ عليها، وأصلُه أنّ المُعْرِسَ كان يبني على أهلِهِ خِباءً.

قولُه: (وقالَ الزجّاجُ: إذا قَلَّ فُهِمَ مقدارُ عددِه، فلم يَحتَجْ أن يُعَدَّ، وإذا كثرَ احتاجَ إلى أن يُعَدَّ) (٢)، هذا مختصرٌ مِن كلامِه، وكلامُه أن ﴿عَدَدًا ﴾: منصوبٌ على ضُرَبَين، أحدُهما: على المصدر، المعنى سِنيَن ذاتَ عدَدٍ، على المصدر، المعنى سِنيَن ذاتَ عدَدٍ، والمفائدةُ في قولِك: عددٌ في الأشياءِ المعدودات: أنّك تريدُ توكيدَ كثرةِ الشيء؛ لأنهُ إذا قَلَّ والمفائدةُ في قولِك: عددٍ إلى أن يُعَدَّ، وإذا كثرُ يحتاجُ إلى أن يُعَدَّ، والعددُ في قولِك: أقمتُ أيامًا عَدَدًا، تريدُ به الكثرة، وجائزٌ أن يؤكّد بعَددٍ معنى الجهاعةِ أنّها قد خرجَتْ من معنى الواحد.

وقلتُ: ويؤيِّدُه ما رَوَيْنا عن البُخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في حديثِ بَدْءِ

⁽١) وهو خَرْقُ الأذن، ويقال بالسّين أيْضًا.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

⁽٣) سقط لفظ «المعنى» من (ف).

[﴿ ثُدَّ بَعَثْنَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْيَةِ أَحْصَىٰ لِمَا لِبِثُوَّا أَمَدًا ﴾ ١٦]

﴿ أَيُ ﴾ يتضمَّنُ معنى الاستفهام، فعَلَق عنه ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ فلم يعْمَل فيه. وقُرئ: (لِيَعْلَمَ) وهو مُعَلَّقٌ عنه أيضًا؛ لأنَّ ارتفاعَه بالابتداء لا بإسناد (يعْلمُ) إليه، وفاعلُ (يعلمُ) مضمونُ الجُملةِ كما أنه مفعولُ (نعلمَ)، ﴿ أَيُ لَغِزْيَنِ ﴾ المختلفَيْن منهم في مدّة لُبْهِم؛ لأنهم لمّا انتبَهوا اختَلفوا في ذلك، وذلكَ قولُه: ﴿ قَالَ قَآبِلُ مِنْهُمْ كُمْ لَيِثْتُمْ فَاللَّهُ اللّهُ اللّهُ مِنْهُمْ وَكَانَ الذينَ قَالُواْ رَبُّكُمُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩]، وكانَ الذينَ قالُوا ربُّكُم أعلمُ بِما لَبثتُم: همُ الذينَ علموا أنَّ لُبثَهُم قَد تطاوَل، أو أيُّ الحزبَيْنِ المُختلفَيْنِ مِن غيرِهِم، و﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فعلُ ماضٍ، أي: أيُّهم ضَبطَ ﴿ أَمَدًا ﴾ لأوقاتِ المُختلفَيْنِ مِن غيرِهِم، و﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فعلُ ماضٍ، أي: أيُّهم ضَبطَ ﴿ أَمَدًا ﴾ لأوقاتِ

الوَحْي: وكان يُخْلُو بغارِ حِراءَ فيتَحنَّتُ فيه، وهو التعَبُّدُ، اللياليَ ذواتِ العدَد. الحديث (١)، قيل: فيه نظرٌ؛ لأنّ العدَد يُعبَّرُ بهِ عن القِلّةِ، كقولِه تعالى: ﴿ دَرَهِمَ مَعْدُودَةِ ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: قليلة تُعَدُّ عَدًّا، ولأنّ الكثيرة (٢) يَمنَعُ مِن عَدِّها كثرتُها، فإنّا تُهالُ هَيْلًا، أو تُكالُ كَيْلًا. وأجيبَ: بأنَّ الكثرة والقِلّة بحسبِ اقتضاءِ المقام، فإنّ مقامَ التعجُّبِ مِن خَرْقِ العادةِ يقتضي الكثرة، على أنّ المرادَ بقولِه: ﴿ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف: ١١]، ﴿ ثَلَاثَ مِأْنَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا (٣) شِنْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥]، ومقامُ التّهاوُنِ بيوسُفَ والزَّهدِ في قيمتِه يقتضي القِلّة.

قولُه: (أيُّ الجِزْبَين المختلفَيْن)، الرَّاغب: الجِزبُ: جماعةٌ فيها غِلَظٌ، وحِزبُ الشَّيطان. وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّارَءَا ٱلْمُوَّمِنُونَ ٱلْأَخْزَابَ﴾ [الأحزاب: ٢٢] عبارةٌ عن المُجتمعينَ لمُحاربةِ النبيِّ عَلَيْهُ، ﴿ وَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْعَلِبُونَ ﴾ (٤).

قولُه: (﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فعلٌ ماضٍ)، الرّاغب: الإحصاءُ: التّحصيلُ بالعَدَد، يقال: أحصَيْتُ كذا، وذلك مِن لَفْظِ الحصى، واستعمالُ ذلك فيه مِن حيثُ إنّهم كانوا يعتمِدونَهُ بالعَدِّ كاعتمادِنا

⁽١) أخرجه البخاريّ (٣)، ومسلم (١٦٠) (٢٥٣).

⁽٢) في (ط): «الكثير»، وفي (ح): «القليل»، وهو خطأ.

⁽٣) من قوله: «الكثرة والقلة بحسب اقتضاء المقام» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٤) لامفردات القرآن، ص ٢٣١.

لُبْثِهِم. فإن قلت: فها تقولُ فيمنْ جَعَلهُ من «أَفعَلَ» التفضيل؟ قلت: ليسَ بالوجْهِ

فيه على الأصابع. قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءِ عَدَدًا ﴾ [الجنّ: ٢٨]، أي: حصَّلَهُ وأحاطَ به. وفي الحديث: «مَن أحصاها دخَلَ الجَنّة»(١)، وفيه: «نَفْسٌ تُنجيها خيِّر لكَ مِن إمارةٍ لا تُحصيها»(٢)، وفيه: «استقيموا ولن تحصوا»(٣)، أي: لن تُحصِّلوا ذلك، ووَجْهُ تَعَذُّر (٤) إحصائِه وتحصيلِه: هُو أنّ الحقَّ واحدٌ والباطلَ كثيرٌ، بلِ الحقُّ بالإضافةِ إلى الباطلِ كالنَّقطةِ بالإضافةِ إلى سائرِ أجزاءِ الدّائرة، وكالمَرْمي منَ الهدَفِ، فإصابةُ ذلك شديد (٥).

وقالَ أبو البقاء: ﴿ أَيُّ ٱلْجِزْيَيْنِ ﴾: مبتدأً، والخبَرُ: ﴿ أَحْصَىٰ ﴾، و﴿ أَمَدًا ﴾: مفعولُه: و﴿ لِمَا لِبَثُوا ﴾: نَعْتُ لهُ، قُدِّمَ فصارَ حالًا أو مفعولًا لهُ، أي: لأَجْلِ لُبْيْهِم (٦).

قولُه: (فها تقولُ فيمَن جعلَه مِن «أفعَل» التفضيل؟)، هذا السؤالُ وجوابُه إشارةٌ إلى ما ذهبَ إليهِ الزجّاجُ في «تفسيره»، وما أورَدَ عليه أبو عليِّ في «الإغفال». قالَ الزجّاجُ: الأمَدُ: الغايةُ، وهُو منصوبٌ، إمّا على التمييزِ أو على أنهُ مفعولُ ﴿أَحْصَىٰ ﴾، كأنهُ قيل: لِنعلَمَ أهؤ لاءِ الغايةُ، وهُو منصوبٌ، إمّا على التمييزِ أو على أنهُ مفعولُ ﴿أَحْصَىٰ ﴾، والمأمدِ أو هؤلاء؟ أو يكونُ منصوبًا بـ ﴿لَبِثُوا ﴾، و ﴿لِمَا ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿أَحْصَىٰ ﴾. المعنى: أيُّ الجزبينِ أحصى للبيهم في الأمد (٧). وقالَ أبو عليِّ: الحَمْلُ على التمييزِ عندي غير مستقيم؛ لأن ﴿أَحْصَىٰ ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ أفعلَ التفضيلِ لأمريْن، أحَدُهما: أنّ أفعلَ يَفْعَلُ النادرِ مستقيم؛ لأن ﴿أَحْسَىٰ ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ أفعلَ التفضيلِ لأمريْن، أحَدُهما: أنّ أفعَلَ يَفْعَلُ لا يُبنى منهُ أفْعِلْ مِن كذا. وأمّا قولُم: ما أوْلاهُ للخيرِ وما أعطاهُ للدِّرهم! فمنَ الشاذِ الذي لا يُقاسُ عليه.

⁽١) يعني أسهاءَ الله الحُسْني. والحديثُ أخرجه البخاريّ (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٠٦٢)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي اللهُ عنه.

⁽٢) هُو جزءٌ من حديثِ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٣٢١١)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٢٠:١٠) من حديثِ العبّاس رضيَ اللهُ عنه.

⁽٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١ : ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٣٢)، وابن ماجه (٢٧٨)، وغيرهم من حديثِ ثوبان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) في (ح) و(ف): «ووجه بُعْد».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص ٢٤٠. وفيه: «فإصابة ذلك شديدة».

⁽٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٩).

⁽٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

السَّديد، وذلكَ أنّ بناءَه مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ ليسَ بقياس. ونحوُ: (أعدى مِن

وثانيها: أنّ التمييزَ في نحوِ: هو أكثرُ مالًا وأحسَنُ وَجْهًا: فاعلٌ في المعنى، وإن كانَ مُنتصِبًا في اللّفظِ؛ لأنّ الوَجْهَ هُو الذي حَسُنَ، والمالَ هو الذي كثُرَ، ليسَ الأمَدُ هُو الذي أحصى (۱). كذا ذكرَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي» (۲). وقالَ أبو عليّ: وفيه وَجْهٌ آخَرُ لو جُوّزَ حَلَى ﴿ أَحْصَى ﴿ عَلَى أَفعلِ التفضيلِ في الشّذوذِ، يكونُ ﴿ أَمَدًا ﴾ مُنتصِبًا بفعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿ أَحْصَى ﴾ على أفعلِ التفضيلِ في الشّذوذِ، يكونُ ﴿ أَمَدًا ﴾ مُنتصِبًا بفعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿ أَحْصَى ﴾ .

وقالَ صاحبُ «التقريب»: التفضيلُ هُو السابقُ إلى الفَهْم، والتقسيمُ غيرُ مُنحصِر، لجَوازِ انتصابِه تمييزًا ﴿لِمَا ﴾، والمعنى: أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبِثوه.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: لقائلِ أن يَنصِبَهُ تمييزًا لقولِه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءِ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨]، وإن كانت ﴿أَحْصَىٰ ﴾ هناك فعلًا، ويؤيِّدُه أنّ الواقعة في اختلافِ الأحزابِ مِقدار اللَّبْث، ﴿إِذْ يَقُولُ أَمَنَلُهُمْ طَرِيقةً ﴾ فأمثلُهم طريقةً هُو أحصاهُم أمَدًا(٣).

وقالَ صاحبُ «الإنصاف» (٤): لا بُعْدَ فيها استبعَدَه الزمَخشريُّ مِن إضهارِ فعلٍ مِن جِنس أفعلَ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنضَلَّ عَنسَبِيلِهِ ٤٠ [النحل: ١٢٥] يحتاجُ إلى إضهارِ فعلٍ آخَرَ مِن جِنسِ أفعَلَ؛ إذِ الإضافةُ مُستحيلةٌ هناك، وللزنخشريِّ أن يُجيبَ بأنّ هناكَ بناءً على ضرورة، ولا ضَرورة هاهُنا؛ ولذلك قال: «أبعَدْتَ المتناوَلَ وهُو قريب».

قولُه: (أَنَّ بِنَاءَهُ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المجرَّد ليسَ بقياس)، الانتصاف: جعَلَ بعضُ النُّحاةِ بِنَاءَ أفعلَ منَ المَزيدِ فيه الهمزةُ قياسًا، ونَسَبَه إلى سيبَويْه، وعلَّلَهُ بأنّ بناءَه منهُ لا يُغيِّرُ نَظْمَ الكلمة، إنّها هُو تعويضُ همزةٍ بهمزة (٥).

⁽١) «الإغفال» (١: ٣٢٩).

⁽٢) «الأماني النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٧٧).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠٥).

⁽٤) في (ف): «الانتصاف»، وهو خطأ.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠٥). ولتهام الفائدةِ انظر: «شرح المفصّل» لابن يعيش النحوي (٢: ٩٠).

الجرب) و(أفلسُ مِن ابن المُذَلَّقِ) شاذً. والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القُرآن ممتنِع، فكيفَ به؟ ولأن ﴿أَمَدًا ﴾ لا يخلو: إما أن ينتصبَ بـ «أفْعَلَ»، فـ «أفْعَلُ» لا يعمل، وإما أن ينصبَ بـ ﴿لِمَثُولُ ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى. فإن زعمتَ أني أنصُبُهُ بإضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه ﴿أَحْصَىٰ ﴾، كما أضْمَرَ في قولِه:

وأضرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسا

قولُه: (وأفلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّق)، قال المَيْدانيُّ: يُروى بالدَّالِ والذَّال، وهُو رجُلُ من بني عبدِ شَمْس، وأبوه وأجدادُه يُعرَفونَ بالإفلاس. قالَ الشاعرُ في أبيه:

قولُه: (وإمّا أن يُنصَبَ بِ ﴿ لِبَثُوا ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى)، هو رَدُّ على الزَجّاج، أو يكونُ منصوبًا بـ ﴿ لِبَثُوا ﴾ أي: أيُّ الحِزْبَينِ أحصى للبَيْهم في الأمَد؟ لأنّ المعنى: أيُّكم أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبِثوه؟ فالمُحصى الأمَدُ لا اللَّبث. وقيل: إنّا لا يُسَدُّ عليه المعنى لأنّ «أمَدًا» معناه: انتهاءُ اللَّذةِ وغايتها، وليسَ المعنى على أنهم لبِثوا انتهاءَ المُدّةِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنّ «الأمَدَ» يُطلَقُ على المُدةِ عل

النِّهاية: قالَ الحَجّاجُ للحسَن: ما أمَدُك؟ قال: سنتانِ لخلافةِ عُمر، وللإنسانِ أمَدانِ: مولِدُه وموتُه.

قولُه: (فلا يُسَدُّ عليه) بفَتحِ السِّين في النُّسَخ. الجَوهريّ: سدَّ قولُه يَسِدُّ، بالكسرِ، أي: صارَ سَديدًا. الأساس: وسَدَّ الرَّجُلُ يَسِدُّ: صارَ سَديدًا، وسَدَّ قولُه وأمْرُه يَسِدُّ، وأمرُهُ سَديدٌ، وقلتُ لهُ سَدادًا منَ القولِ، وسددًا: صَوابًا.

قولُه: (وأضرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانِسا)، قبلَه:

ولم أَرَ مثلَ الحيِّ حيًّا مُصَبَّحًا ولا مِثلَنا يومَ التقَيْنا فَوارِسا

 ⁽١) «معم الأمثال» (٢: ٨٣).

على: نضربُ القوانِس، فقد أبعدتَ المُتناوَلَ وهو قريب، حيث أبيْتَ أن يكونَ ﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فِعلًا، ثم رجعتَ مُضطرًّا إلى تقديرِهِ وإضهارِه. فإن قلت: كيف جَعلَ اللهُ تعالى العلمَ بإحصائِهمُ المدَّةَ غَرَضًا في الضَّرْبِ على آذانِهم؟ قلت: اللهُ عز وجلَّ لم يَزَلْ عالمًا بذلك، وإنَّها أرادَ ما تَعَلَّقَ بهِ العلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم؛ ليزدادوا إيهانًا واعتبارًا، ويكونَ لُطفًا لمُؤمِني زمانِهم، وآيةً بَيِّنةً لكُفّارِه.

[﴿ نَحْنُ نَقُشُ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْمَةً ءَامَنُواْ بِرَتِهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدُى * وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ السَّمَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ عَالِهَ أَلَّا مَنْ الْتُوكَ إِلَيْهَا لَا اللَّهُ الل

أُكَرَّ وأَحْمَى للحقيقةِ منهُمُ وأَضرَبَ منَّا بالسُّيوفِ القَوانسا(١)

المُصَبَّحُ: المُغارُ عليه وقتَ الصُّبح، وحقيقةُ الرَّجُل: ما لزِمَهُ الدِّفاعُ عنهُ مِن أهلِ بيتِه، والقَوانس: جَمْعُ قَوْنَس: وهُو أعلى البَيْضة (٢)، مدَحَ كِلا الفريقَيْنْ عدُوَّهمْ ونفْسَهُم، يقول: لم أَرَ مُغارًا عليهم كالذين صَبَّحناهُم، ولا مُغيرًا مثلَنا يومَ لَقيناهُم.

قولُه: (فقد أَبَعْدتَ المُتناوَلَ)، وهُو أنهُ منصوبٌ بـ﴿أَخْصَىٰ ﴾؛ لأنَّك أَثْبَتَ أوَّلًا أنهُ منصوبٌ بـ ﴿أَخْصَىٰ ﴾؛ لأنَّك أَثْبَتَ أوَّلًا أنهُ منصوبٌ به، ثُمّ يُقدِّرُه بعدَ ارتكابِ هذه التكاليف.

قولُه: (وإنّها أرادَ ما تَعلَّقَ به العِلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم)، يعني: ضرَبْنا على آذانِهم ليَظهَرَ معلومُ العِلم، وهُو أَيُّهم أحصى أمَدَ لُبِيْهم، فالتعليلُ ليسَ لحصولِ العِلم، بل لظهورِ المعلوم، يعني: كان هذا الأمرُ العجيبُ معلومًا لله تعالى في الأزَل، فتَعلَّقَتْ إرادتُه بإظهارِه للمُكلَّفينَ ليتَعجَّبوا منهُ ويعتبِروا به، فيكونَ مَزيدًا لإيهانهم ولُطفًا لمُؤمِني زمانهم، بأنْ يَستَنّوا بسُنتِهم، ودليلًا ظاهرًا على وجودِ الصّانع لكافريهم، فيستدِلّوا به ثُمّ يؤمنوا.

⁽١) للعباس بن مرداس السلمي من أبياتٍ ذكرها أبو تمام في «الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٤٤١).

⁽٢) وهي ما يوضَعُ على الرأسِ يُتَّقى به في الحرب.

عَلَيْهِ مِ بِسُلْطَكُنِ بَيِّنٍ فَكَنْ أَظْلَمُ مِتَنِ آفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ ١٣ – ١٥]

﴿ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ والتوفيق والتثبيت، ﴿ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ وقوّيْناها بالصَّبْر على هَجِرِ الأوطانِ والنَّعيم، والفِرار بالدِّينِ إلى بعضِ الغِيْران، وجَسَّرْناهُمُ على القِيامِ بكلمةِ الحقِّ والتظاهُرِ بالإسلام ﴿إِذْ قَامُواْ ﴾ بين يَدَيْ الجَبَّارِ وهُو دِقيانُوس، مِن غيرِ مُبالاةٍ بهِ حينَ عاتبَهُم على تَركِ عبادةِ الصَّنَم، ﴿ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُ وَقِيانُوس، مِن غيرِ مُبالاةٍ بهِ حينَ عاتبَهُم على تَركِ عبادةِ الصَّنَم، ﴿ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ .. شَطَطًا ﴾ قولاً ذا شَطَط، وهُو الإفراطُ في الظُّلمِ والإبعادُ فيه، ومنه: أشطَّ في السَّوْمِ وفي غيره، ﴿ هَنَوُلاَءٍ ﴾ مبتدأ، و﴿ فَوَمُنَا ﴾ مِن : شَطَّ: إذا بَعُد. ومنه: أشطَّ في السَّوْمِ وفي غيره، ﴿ هَنَوُلاَءٍ ﴾ مبتدأ، و﴿ فَوَمُنَا ﴾

قولُه: ﴿ وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ وقوَّيْناها بالصَّبر)، الأساس: ربَطَ الدابّة: شدَّها بالرِّباطِ (١١)، والمِرْبَطُ هُو الحَبْل، ومنَ المجازِ: ربَطَ اللهُ على قلبِه: صبَره، ورجُلٌ رابِطُ الجَائش، فالرَّبطُ هُنا تمثيل، ومعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ﴾ المبالغةُ؛ لأنّ ربَطَ يتعدّى بنفْسِه، فجُعِلَ بمنزلةِ اللازِم، وعُدِّيَ بـ «عَلى»، نحوَ قولِه:

..... يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي (٢)

قولُه: (ومنهُ: أَشَطَّ في السَّوْم)، الأساس: أَشَطَّ في السَّوْم واشتَطَّ، يقال: «لا وَكُسَ ولا شَطَط» (٣)، وأَشَطَّ في الحُكم، وأَشَطَّوا في طلَبِه: أمعنوا. الرَّاغب: الشَّطَطُ: الإفراطُ في (٤) البُعد، يقال شَطَّتِ الدَّارُ، وأَشَطَّ، يقالُ في المكان، وفي الحُّكم، وفي السَّوم، قال:

شَطَّ المَزارُ بحَزْوى (٥) وانتَهى الأمَلُ (٦)

⁽١) وفي (ف): «بالرُّبُطِ».

⁽٢) سبق تخريجه من شعر ذي الرمّة.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (١٢٨٧)، من حديثِ ابن عمر رضَي اللهُ عنهما.

⁽٤) من قوله: «أشطَّ في السَّوم واشتطَّ» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٥) في (ف): «بحزولي»، وهو خطأ، وفي «المفردات»: «بجدوي».

⁽٦) لابن أحمر في «ديوانه»، ص١٣٣، وتمامُ البيت:

فلا خيالٌ ولا عَهْدٌ ولا طلَلُ

عطفُ بيان، ﴿ اَتَّخَذُوا ﴾ خبر، وهوَ إخبارٌ في معنى إنكار، ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم ﴾ هَلَّا يأتونَ على عِبَادَتِهِم، فحَذَفَ المُضافَ ﴿ بِسُلْطَنْ بِبَيْنِ ﴾ وهو تَبْكيتٌ ؛ لأنّ الإتيانَ بالسُّلْطانِ على عبادةِ الأوثانِ مُحال، وهو دليلٌ على فسادِ التقليد، وأنهُ لا بُدَّ في الدِّينِ من الحُجّةِ حتى يَصِحَّ ويَثبُتَ، ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَذِبًا ﴾ بنسبةِ الشَّرِيكِ إليه.

[﴿ وَإِذِ اَعْنَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَمْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْنُواْ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِن رَّحْمَتِهِ. وَيُهَيِّئْ لَكُرْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا ﴾ ١٦]

﴿ وَإِذِ آعْتَزَلْتُمُوهُمْ ﴾ خطابٌ مِن بعضِهِم لبَعض، حينَ صَمَّمَتْ عزيمَتُهُم على الفِرارِ بدِينِهِم، ﴿ وَمَا يَمْ بُدُونَ ﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ على الضمير، يعني: وإذاعتزلتموهُمْ واعتزلتُم معبودِيهِم، ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ استثناءً مُتَّصِلاً، على ما رُوي: أنهم كانوا يُقِرُّونَ بالخالقِ ويشركونَ مَعَه كما أهلُ مكة، وأن يكونَ مُنقطِعًا. وقيل: هو كلامٌ مُعترِضٌ إخبارٌ منَ الله تعالى عنِ الفئةِ أنهُم لم يَعبُدوا غيرَ الله،

وعُبِّرَ بِالشَّطَطِ عِنِ الجَوْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ قُلْنَاۤ إِذَا شَطَطًا ﴾، وشَطُّ النَّهَرِ: حيث يَبعُدُ عنِ الماءِ مِن حافّتِه (١).

قولُه: (وهُو دليلٌ على فسَادِ التقليد)، قالَ القاضي: وفيه دليلٌ على أنَّ ما لا دليلَ عليه منَ الدِّياناتِ مردودٌ، وأنَّ التقليدَ فيهِ غيرُ جائز (٢٠).

قولُه: (﴿ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ استثناءً متّصلًا)، فـ (ما) في ﴿ مَا يَعَبُدُونَ ﴾: موصولةٌ، و﴿ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾: يجوز أن يكون استثناءً متصلًا، و ﴿ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ مستثنى مِن (ما)، أو منَ العائدِ المحذوف.

قولُه: (وقيلَ: هُو كلامٌ مُعترِضٌ)، فالتقديرُ: وإذِ اعتَزَلتُموهُم فأوُوا إلى الكهف،

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٤٥٣.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٢).

﴿ مِرْفَقًا ﴾ قُرئ بفتح الميم وكسرِها، وهو ما يُرتَفَقُ به، أي: يُنتَفَع، إما أنْ يقولوا ذلكَ ثقةً بفضلِ الله وقُوّةً في رجائِهِم لتوكُّلِهِم عَليه ونُصوعِ يَقينِهم، وإمّا أن يخبرَهُم به نبيُّ في عصرِهِم، وإمّا أن يكونَ بعضُهُم نبيًّا.

[﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَوَرُ عَن كَهْفِهِ مِ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَاكِ وَهُمْ فِي فَجُوةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِّ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن يَجِدَلُهُ، وَلِيًّا ثُمَّ شِدًا ﴾ 10] تَجِدَلُهُ، وَلِيًّا ثُمَّ شِدًا ﴾ 10]

﴿ تَرَٰوَرُ ﴾ أي: تمايَل، أصلُه: تَتَزاوَرُ، فخُفِّفَ بإدغام التاءِ في الزايِ أو حذفِها. وقد قُرئ مِها، وقرئ وقرئ (وَرَنُوارُ) بوزن: تحمر وتحار، وكلُّها من الزَّور، وهو المَيل،

فاعترَضَ بيْنَ الشَّرطِ والجَزاءِ جُملةٌ مَنفِيّةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعترَضتْ فيه، وهُو إخلاصُ العبادةِ لله تعالى.

قولُه: (﴿ مِرْفَقَا﴾ قُرِئَ بِفَتْحِ الميم وكسرِها)، نافعٌ وابنُ عامرٍ: بِفَتْحِ الميم وكسرِ الفاء، والباقونَ: بكسرِ الميم وفَتْحِ الفاء (١٠).

قولُه: (ونُصوعِ يقينِهم)، الجَوهريّ: النّاصعُ: الخالصُ مِن كلِّ شيء.

قولُه: (وقد قُرِئَ بهما، وقُرِئَ: «تَزْوَرُّ»)، ابنُ عامرٍ: بإسكانِ الزّايِ وتشديدِ الرّاء، والكُوفيّونَ: بفَتْحِ الزّاي مخفّفةً، وألفٍ بعدَها، والباقونَ: يُشَدِّدونَ الزّايَ ويُثبِتونَ الألف.

قولُه: (و «تَزْوارُ ») (٢)، قالَ ابنُ جِنِي: قرَأَها الجَحدَريُ (٣)، وقلَّما جاءتْ «افعالَ » إلّا في الألوانِ، نحوَ: اسوادَّ واحمارَّ واصفارَّ، أو العيوبِ الظاهرةِ نحوَ: احْوَلَّ واحْوالَّ، واعْورَّ واعْوارَّ، وقد جاءتْ افعالَّ وافعَلَ، وهِيَ مقصورةٌ (٤) منَ افْعالَ، في غيِر الألوان، قالوا:

⁽١) والرّاجحُ فيهما أنّهما لُغَتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٢.

⁽۲) فی (ف): «تزاور».

⁽٣) أبو يحيى، كامل بن طلحة، (ت٢٣١هـ).

⁽٤) في (ح): «مقصودة»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

ومنه: زاره: إذا مالَ إليه. والزَّوَر: المَيلُ عن الصِّدق، ﴿ذَاتَ ٱلْمَمِينِ ﴾ جهةَ اليَمين، وحقيقتُها: الجِهةُ المُسمَّاةُ باليمين، ﴿تَقَرِضُهُمْ ﴾ تقطعُهُم لا تَقرَبُهُم، من معنى القطيعةِ والصَّرْم، قال ذو الرُّمَّة:

إلى ظُعُنِ يَقرِضْنَ أقوازَ مُشْرِفٍ شَمَالًا وعن أيمانِهِنَّ الفَوارِسُ

ارْعَوى، وهُو افْعلَّ، واقْتَوى، أي: خدَمَ وساسَ، منَ القَتْو، وهُو الخِدمةُ. وقالوا: اشعارَّ رأسُه، أي: تفَرَّقَ شَعرُه (١).

الرّاغب: الزَّوْرُ: أعلى الصَّدرِ، وزُرتُ فلانًا: تَلَقَّيتُه بزَوْرِي، أو قصَدتُ زَوْرَهُ، نحوَ: وجَهتُه، والزَّوْرُ: مَيْلٌ في الزَّورِ، ﴿تَرَوَرُ عَنكَهْفِهِمْ ﴾ أي: تَمَيلُ، وقُرِئَ: «تزْوَرُّ». قالَ أبو الحسَن: لا معنى لـ «تزْوَرُّ» هنا؛ لأنّ الازورارَ: الانقباضُ، وقيلَ للكذِبِ: زُورٌ لَمَيْلِه عن جِهتِه (۲).

وقولُه: (﴿ تَقْرِضُهُمْ ﴾ تقطعُهم)، الرّاغب: القَرْضُ: ضَرْبٌ منَ القَطْع، ويُسَمّى قَطْعُ المَكَانِ وَتَجَاوُزُه قَرْضًا، كما سُمِّي قَطْعًا. قال: ﴿ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ أي: تَجَوزُهم، وسُمِّيَ ما يُدفَعُ إلى الإنسانِ منَ المالِ بشَرْطِ رَدِّ بدَلِه قَرْضًا، وسُمِّيَ المفاوضةُ في الشَّعرِ مُستعارٌ استعارةَ النَّسْجِ والحَوْك (٤).

قولُه: (إلى ظُعُنِ)، وقبلَهُ:

نظَرتُ بجَرْعاءِ السَّبِيَّة (٥) نَظْرةً إلى ظُعُن يقْرِضْنَ أقوازَ مُشرِفٍ

ضُحًى وسَوادُ العَيْنِ فِي المَاءِ شامسُ شِـمالًا، وعن أيهانهِنَّ الفوارِسُ^(١)

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲٥).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص۳۸٦.

⁽٣) في «المفردات»: «والقريض».

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٦٦٦.

⁽٥) في «ديوان ذي الرمة»: «السببية»، وهو خطأ.

⁽٦) انظر: «ديوان ذي الرمّة»، ص٣١٣.

﴿ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِنْهُ ﴾ وهم في مُتَسَعِ منَ الكهف. والمعنى: أنهُم في ظِلِّ نهارَهم كُلَّه لا تُصيبُهمُ الشمسُ في طلوعِها ولا غُروبِها، مع أنهم في مكانٍ واسِع مُنفتِح مُعرَّضٍ لإصابةِ الشَّمسِ لولا أنّ الله يحجُبُها عنهم. وقيل: في مُتفَسَحٍ من غارِهِم يناهُمُ فيه رَوْحُ الهواءِ وبَردُ النَّسيمِ ولا يُحسُّونَ كَرْبَ الغار، ﴿ وَلِكَ مِنَ عَايَنتِ اللّهِ ﴾ أي: ما صنعَهُ اللهُ بهم من ازورارِ الشمسِ وقرْضِها طالعة وغاربة آيةٌ من آياتِه، يعني: أنّ ما كانَ في ذلكَ السَّمْتِ تصيبُهُ الشَّمس ولا تصيبُهُم، اختصاصًا لهم بالكرامة. وقيل: بابُ الكهفِ شهائيٌ مُستقبِلُ لبناتِ نَعْس، فهم في مَقْنَاةٍ أبدًا، ومعنى ﴿ وَلِكَ مِنْ عَلَيْهِ مِنْ اَيَاتِ الله، ﴿ مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُو المُهْتَدِ ﴾ ثناءً عليهم بأنهُم جاهدوا في الله وأسلموا له وجوههُم، فلطفَفَ بهم وأعانهم، وأرشَدهُم عليه الله تعليهم بأنهُم جاهدوا في الله وأسلموا له وجوههُم، فلطفَفَ بهم وأعانهم، وأرشَدهُم الله تلك الكرامةِ السَّنيّةِ والاختِصاصِ بالآيةِ العظيمة، وأن كُلَّ من سَلكَ طريقة المُهتَدِينَ الراشدِينَ فهو الذي أصابَ الفلاح، واهتدى إلى السَّعادة، ومن تعرَّضَ المُخذلان، فلنْ يُجِدَ مَن يَلِيهِ ويُرْشِدُهُ بعدَ خِذلان الله.

الجَرْعاء: الرَّمْلةُ لا تُنبِتُ، والسَّبيّةُ: المرأةُ تُسبى. شامِسٌ: مِن شَمَسَ الفَرَسُ شِماسًا، أي: منعَ ظهْرَهُ، شَبَّهَ كَلالَ العينِ بشماسِ الفرَس. الظُّعُن: النِّساءُ في الهَوْدَج. الأقُوازُ: جَمْعُ قَوْزٍ، وهُو الكثيبُ، مُشرِفٌ: رمْلٌ معروفٌ، وكذا الفوارِسُ: علَمُ أرمالٍ معروفةِ بالدَّهْناء، ويُمكنُ أن يكونَ جمْعَ فُرْسان. يقولُ: نظرْتُ إلى ظُعُنِ يَقْطَعْنَ الأرضَ في السَّيرِ بحيثُ كانتِ ويُمكنُ أن يكونَ جمْعَ فُرْسان. يقولُ: نظرْتُ إلى ظُعُنِ يَقْطَعْنَ الأرضَ في السَّيرِ بحيثُ كانتِ الأقوازُ عن شِما لِهِنّ وعن أيْمانِهنَّ الفَوارِسُ تحميهنّ.

قولُه: (في مُتَسَعِ منَ الكَهْفِ)، الرّاغب: ﴿فِي فَجُوةٍ ﴾، أي: ساحةٍ واسِعة، ومنهُ: قَوْسٌ فَجّاءٌ وفَجُواءُ: بانَ وَتَرُها عن كَبِدِها، ورجُلٌ أَفْجى: بَيِّنُ الفَجا، أي: مُتباعِدُ ما بينَ العُرقوبَين(١).

قولُه: (فهُمْ في مَقْناةٍ أبدًا)، الجَوهريّ: مَقْناة: نَقيضُ مَضْحاة، يُهمَزُ ولا يهمز. قولُه: (وأنّ كلَّ مَن سلَكَ طريقةَ المُهتَدين)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مَن يَهْدِ اللّهُ ﴾ الآية، كالتذييلِ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٢٦.

[﴿ وَتَعْسَبُهُمْ أَيْقَكَ اطْنَا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكُلُبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِثْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾

﴿ وَتَعْسَبُهُمْ ﴾ بكسرِ السينِ وفتحِها: خطابٌ لكلِّ أحَد، والأيقاظ: جمع يَقِظ، كأنكادِ في نكِد. قيل: عيونُهُم مُفَتَّحةٌ وهم نِيام، فيَحسَبُهمُ الناظِرُ لذلكَ أيقاظًا، وقيل: كأنكادِ في نكِد. قيل: عيونُهُم مُفَتَّحةٌ وهم نِيام، فيَحسَبُهمُ الناظِرُ لذلكَ أيقاظًا، وقيل: لكثرةِ تَقَلَّبُهم، وقيل: هم تَقَلَّبَتانِ في السَّنة، وقيل: تَقَلَّبُةٌ واحدةٌ في يومِ عاشوراء.

للكلامِ السابِق، وجيء به عامًّا في كلِّ مَن سلكَ طريقَ المَهْديّين، ومَن تعرَّضَ للخِذْلانِ ليَدخُلَ فيه هؤلاءِ دخولًا أوّليًّا فيكونَ ثناءً عليهم بأبلغ وَجْه، كلامٌ حسَنٌ، لكن فيه اعتزالٌ خَفِيَّ خَفِيَ على صاحب «الانتصاف»؛ حيثُ نسَبهُ إلى أفعالهِم، فهلّا حمَله على فعْلِ الله تعالى ليُنظرَ إلى بيانِ إرادةِ الله تعالى ومشيئتِه واختصاصِهم بهذه الكرامةِ السَّنيّة، وتحريمِ غيرِهم عنها، فيكونَ تذييلًا لقولِه: ﴿وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِم ﴾؛ فيكونَ عنها، فيكونَ تذييلًا لقولِه: ﴿وَرَبَطْنَاعَلَى قُلُوبِهِم ﴾؛ فيكونَ ثناءً على الله تعالى. وفي تكريرِ أمرٍ واحدٍ في الشَّرْطِ والجزاءِ في المَوْضِعَينِ للدِّلالةِ على ما قرَّرْناه. وأيضًا، لو أريدَ مَدْحُهم لاكتفى بقولِه: ﴿مَن يَهْدِاللهُ فَهُو ٱللهُ هَدُهُ اللهُ تعلى الله تعالى والناءُ عليهم أو التنبيهُ على أنّ أمثالَ هذه الآياتِ كثيرةٌ، ولكنّ قال القاضي: المرادُ به إمّا الثناءُ عليهم أو التنبيهُ على أنّ أمثالَ هذه الآياتِ كثيرةٌ، ولكنّ المُنتفعَ بها مَن وفّقه اللهُ للتأمُّلِ والاستبصار (٢).

قولُه: (﴿وتحسِبُهم﴾، بكسرِ السِّين): نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍ و والكسائيُّ (٣).

قولُه: (وقيل: لكثرة تقلُّبِهم)، رَوى الإمامُ عن الزجّاجِ: لكثْرةِ تقلُّبِهم فظُنَّ أَتّهم أَيْقاظٌ، والدّليلُ عليهِ قولُه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾(٤). وقلتُ: على هذا يجوزُ

⁽١) في (ح): «المهتدي»، وهي قراءة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ١٥٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٣).

⁽٣) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٤٨.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٠١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٧٤).

وقُرئ: (ويُقَلِّبُهُم) بالياء، والضمير لله تعالى. وقُرئ: (وتَقَلَّبُهُم) على المصدر منصوبًا، وانتصابُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يدلُّ عليهِ ﴿ وَتَحْسَبُهُمُ أَيَقَ اظَا ﴾، كأنه قيل: وترى وتشاهد تَقَلَّبُهُم. وقَرَأ جعفرُ الصادِق: (وكالِبُهُم) أي: وصَاحبُ كلبِهم، ﴿بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ حكاية حالٍ ماضية؛ لأنّ اسمَ الفاعِل لا يعملُ إذا كانَ في معنى المُضِيّ، وإضافتُه إذا أضيف حقيقيّةٌ مُعرِّفة، كغلام زيد، إلا إذا نَويتَ حكايةَ الحالِ الماضِية. والوصيد: الفناء، وقيل: الباب. وأنشد:

بأَرْضٍ فَضَاءٍ لا يُسَدُّ وَصِيدُها عَليَّ وَمَعْروفي بها غَيْـرُ مُنكرِ

وقُرئ: (ولَـمُلِّئْتَ) بتشديدِ اللام للمُبالَغة. وقُرئ بتخفيف الهمزةِ وقَلبِها ياء.

أن تكونَ الواوُ في: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ للحالِ أيضًا بخلافِ الأوّل.

قولُه: (وقُرِئَ: «وتَقَلَّبُهم»). قالَ ابنُ جِنّي: وهِيَ قراءةُ الحسَن، كأنهُ قال: وتَرى أو تُشاهدُ تَقَلَّبَهُم(١).

قولُه: (بأرض فضاء)، البيت (٢). قيل: يصفُ حالَه في البَدْو، أي: ضيافتي في البَدوِ مشهورةٌ. وقيل: نزَلْنا بأرضِ فضاءٍ لا يُسَدُّ بابُها عليَّ، وعِرفانُ النّاسِ إيّايَ بهذهِ الأرضِ غيرُ مُنكرٍ عندَهم. و «لا يُسَدُّ وَصيدُها»: مِن قولِهم:

لاترى الضّبُّ بها ينجَحِرْ(٣)

قولُه: («**ولَـمُلِّئتَ»، بتشديدِ اللام)**: نافعٌ وابنُ كثير، وبتخفيفِ الهمزة: أبو عَمْرو^(٤)، و﴿رُعُبًا﴾، بالتثقيل: ابنُ عامرِ والكِسائيُّ، والباقونَ بالتخفيف.

⁽١) «المحتسب» (٢: ٢٦) وانظر: «البحر المحيط» (٧: ١٥٣).

 ⁽٢) اختُلفَ في نسبته، فقيل لزهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانِه، وقيل: لعُبيَد بن وهب كما في «سيرة ابن هشام» (١: ٣٢٦)، وذكره الزبيديّ في «تاج العروس» (٣٩: ٢٤١) من غير عزْو لأحد.

⁽٣) سبقَ تخريجُه.

⁽٤) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٣.

و ﴿ رُعُبُ الْهَ مِن اللهُ مِنَ الْهَيْبَة. وقيل: لِطُولِ أَظْفَارِهِم وشعورِهِم وعِظْمِ أَجْرامِهِم. وذلكَ لِمَا ألبَسَهُم اللهُ مِنَ الْهَيْبَة. وقيل: لِطُولِ أَظْفَارِهِم وشعورِهِم وعِظْمِ أَجْرامِهِم. وقيل: لوَحْشةِ مَكَانِهم. وعن مُعاوِية: أنه غَزا الرومَ فمَرَّ بالكَهْفِ فقال: لو كُشِفَ لنا عن هؤلاءِ فنَظُرْنا إليهم، فقالَ له ابن عباس رضي الله عنه: ليسَ لكَ ذلك، قد منعَ اللهُ تعالى منهُ مَن هو خيرٌ مِنك، فقال: ﴿ لَو الطّلَعْتَ عَلَيْمِمْ لُولَيْتَ مِنْهُمْ فِرَالًا ﴾ فقالَ معاوية: لا أنتهي حتى أعلمَ عِلمَهُم، فبعَثَ ناسًا وقالَ لهم: اذهبوا فانظروا، فقال منا دَخلوا الكهف بعثَ الله عليهم ريحًا فأحرَقَتهُم. وقُرئ: (لَوُ اطّلَعْتَ) بضمً الواو.

[﴿ وَكَذَاكِ بَعَثَنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُواْ بَيْنَهُمْ قَالَ قَابِلُ مِنْهُمْ كُمْ لِيثَنَّمْ قَالُواْ لِيثَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْرِ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيِشْتُمْ فَالْبَعْثُواْ أَحَدَكُم بِورِقِكُمْ هَاذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَذَكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقِ مِنْ لَهُ وَلْيَتَلَظَفْ وَلَا يُشْعِرَنَ بِكُمْ أَحَدًا * إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُواْ إِذًا أَكَدًا * إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُواْ إِذًا

﴿ وَكَنَالِكَ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ وكما أنمناهم تلكَ النَّوْمةَ كذلكَ بعثناهُم، إذكارًا

الرّاغبُ: الرُّعْبُ: الانقطاعُ منَ امتلاءِ الحَوْف، يقال: رعَبْتُه فرَعَبَ رُعْبًا فَهُو رعِبٌ، والتِّرَعابَةُ: الفَروقُ. قالَ تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿وَلَمُلِنْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾، ولتصَوُّرِ الامتِلاءِ منهُ قيل: رَعَبْتُ الحوضَ: ملأتُه، وسَيْلٌ راعِبٌ: يَملأُ الواديَ، وباعتبارِ القَطْع قيل: رعَبْتُ السَّنامَ: قَطَعْتُه (١).

قولُه: ﴿ وَكَنَالِكَ بَعَثْنَاهُمْ ﴾، إذكارًا). الرّاغب: أصلُ البَعْثِ إثارةُ الشيءِ وتوجيهُه، يقال: بعثتُه فانْبعَثَ، والبَعْثُ ضَرْبان: إلهٰيُّ، وهُو أنواع، أحدُها: إيجادُ الأعيانِ والأجناسِ والأنواعِ عنِ العدَم. وثانيها: بَعْثُ الموتَى، قالَ تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللّهُ ﴾

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٣٥٦.

بقدرتِهِ على الإنامةِ والبعثِ جميعًا؛ ليسألَ بعضهُم بعضًا ويعرفوا حالهَم وما صنَعَ الله بهم، فيعتبروا، ويستدلوا على عِظَمِ قدرةِ الله تعالى ويزدادوا يقينًا، ويشكروا ما أنعَمَ الله به عليهِم وكُرِّموا به، ﴿قَالُواْ لَيِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعَضَ يَوْمِ ﴾ جوابٌ مبنيٌّ على غالِبِ الظَّنّ. وفيه دليلٌ على جوازِ الاجتهادِ والقولِ بالظَّنِّ الغالِب، وأنه لا يكونُ كَذِبًا، وإنْ جازَ أن يكونَ خَطَأً ﴿قَالُواْ رَبُّكُمُ أَعَلَمُ بِمَا لَمِثْتُم ﴾ إنكارٌ عليهم من بعضِهِم، وأنَّ الله علمُ بمدة لُبيْهم، كأنَّ هؤلاءِ قد عَلِموا بالأدلةِ أو بإلهامٍ من الله أنّ المدةَ متطاوِلَة، وأنَّ مقدارَها مُبهمٌ لا يعلمُهُ إلا الله. ورُوي أنهم دخلوا الكهف غدوة وكان انتباههُم بعدَ مقدارَها مُبهمٌ لا يعلمُهُ إلا الله. ورُوي أنهم دخلوا الكهف غدوة وكان انتباههُم بعدَ الزوال، فظنُّوا أنهم في يومِهِم، فلمّا نظروا إلى طولِ أظفارِهِم وأشعارِهِم قالوا ذلك. الزوال، فظنُّوا أنهم في يومِهِم، فلمّا نظروا إلى طولِ أظفارِهِم وأشعارِهِم قالوا ذلك. فإن قلت: كيف وصَلوا قولهم: ﴿فَا أَنْعَرُوا لِي عَدْ اللهُ اللهُ عَدِيثِ المُدَّة؟ قلت: كأنّهم

[الأنعام: ٣٦]، أي: يُخرِجُهم ويَنشُرُهم. وثالثُها: بِعثةُ الرَّسُلِ لإرشادِ الخلْقِ وتكميلِ النَّاقِصين. ورابعُها: الإلهامُ، قالَ تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣١]. وخامسُها: مُشابِهٌ لَبَعْثِ المُوتى، قالَ تعالى: ﴿بَعَثْنَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ اَلْجِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٦]. والضَّربُ الثاني: بَشَريٌّ، نحوُ قولِم: بعَثْتُ زيدًا في حاجةِ فُلان، وبعَثْتُ الجيشَ والبعوث، وبعَثْتُ الجيشَ والبعوث، وبعَثْتُ الجيشَ والبعوث،

قولُه: (كيفَ وصَلوا قولهَم: ﴿فَابُعَثُوا ﴾ بتذاكُرِ حديثِ المُدّة)، يعني: ما المناسبةُ بينَ قولِه: ﴿قَالُواْ لَهِنْمَا يَوْمُ ﴾؟ وأجابَ: أنهُ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، كقولِه:

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولة القِرى وقد رأتِ الضِّيفانَ يَنْحونَ منزلي فقلتُ كأنَّي ما سَمِعتُ كلامَها: هُمُ الضِّيفُ جدِّي في قِراهُمْ وعَجِّلِ (٢)

قالَ القاضي: وقيل: إنَّهم دَخَلُوا الكهفَ غُدُوةً وانتَبَهوا ظَهيرةً وظَنُّوا أنَّهم في يومِهم،

⁽١) «مفردات القرآن»، ص١٣٢.

⁽٢) البيتان في «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص١٤٥ من غيِر عَزْوٍ لأحد، وذكرهما الألوسيّ في «روح المعاني» (٨: ٢١٩).

قالوا: ربَّكُم أعلمُ بذلك، لا طريقَ لكم إلى عِلمِه، فخُذُوا في شيءِ آخَرَ ممّا يُهمُّكُم. والوَرِق: الفِضَّة، مضروبةً كانت أو غير مضروبة. ومنه الحديث: أنَّ عَرْفَجة أَصيبَ أَنفُهُ يومَ الكلابِ فاتَّخَذَ أنفًا من وَرِقِ فأنتَن، فأمَرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتَّخِذَ أنفًا من ذَهَب. وقُرئ: (بوَرْقِكُم) بسكون الراء والواوُ مفتوحةٌ أو مكسورة. وقرأ ابنُ كثير: (بورِقكم) بكسرِ الراءِ وإدغامِ القافِ في الكاف. وعن ابن مُحيصِن: أنه كسرَ الواوَ وأسْكَنَ الراءَ وأذغَم، وهذا غيرُ جائز؛ لالتقاءِ الساكِنين، لا على حدِّه. وقيل: المدينة طَرَسوس. قالوا: وتَزوُّدُهم ما كانَ معَهم منَ الوَرِقِ عندَ فِرارِهِم: دليلٌ على أنَّ حَلَ النَّفَقةِ وما يُصلِحُ المسافرَ هو رأيُ المُتوكِّلينَ على الله، دونَ المُتَكِلينَ على الاتِّفاقاتِ وعلى ما في أوْعِيةِ القومِ منَ النَّفقات. ومِنهُ قولُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها لمن سَأهَا عنْ وعلى ما في أوْعِيةِ القومِ منَ النَّفقات. ومِنهُ قولُ عائشة رضيَ اللهُ عنها لمن سَأهَا عنْ

قالوا ذلك فليًا نظَروا إلى طُولِ أظفارِهم وأشعارِهم قالوا هذا، ثُمّ لمّا عَلِموا أنّ الأمرَ مُلتَبسٌ لا طريقَ لهم إلى علمِه أَخَذُوا فيها يَهُمُّهم وقالوا: ﴿ فَكَابُعَ ثُوّاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ ﴾ (١).

قولُه: (يومَ الكُلاب)، النّهاية: الكُلابُ، بالضّمِّ والتخفيف: اسمُ ماءٍ، وكانَ بهِ يومٌ معروفٌ مِن أيّامِ العرَب(٢)، قالَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هُو عرْفَجةُ بنُ أسعدَ بن صفْوانَ التَّميميُّ، أُصيبَ أنفُه يومَ الكُلابِ في الجاهليّة، فاتّخذَ أنْفًا من وَرِقٍ فأنْتَنَ، فأمرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتَّخِذَ أَنْفًا مِن ذهبِ(٣).

قولُه: (وقُرِئَ: «بوَرْقِكم»)، أبو بكرٍ وأبو عمْرٍو وحمزةُ: بإسكانِ الرّاء (١٠)، والباقونَ: بكسرِها.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ٤٨٥).

⁽٢) انظر خبره في «العقد الفريد» لابن عبد ربّه (٢: ٢٨٨).

⁽٣) «الاستيعاب» (٣: ١٠٦٢). وحديثُ عرفجةَ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٢٨٣)، وأبو داود (٢٣٢)، والترمذيّ (١٧٧٠)، والنّسائيّ (٨: ١٦٣)، وغيرهم.

⁽٤) وعلَّله أبو زرعةَ بقولِه: «مَنْ سكَّنَ الرّاءَ طلبَ التخفيفَ بإسكانِ الرّاء؛ لأنَّ الرّاءَ بتكرُّرِها بمنزلة حرفَيْن». انتهى من «حُجّة القراءات»، ص٤١٣.

مُحْرِم يَشُدُّ عليهِ هِمْيانَه: أُوثِقُ عليكَ نفقتك. وما حُكيَ عن بعضِ صَعاليكِ العلماء: أنه كانَ شَديدَ الحنينِ إلى أن يُرْزَقَ حَجَّ بَيتِ الله، وتُعُولِمَ منهُ ذلك، فكانت مَياسِيرُ أهلِ بَلَدِهِ كُلَّما عزَمَ منهم فوجٌ على حَجِّ آتُوهُ فَبَذَلُوا لهُ أَن يَحُجُّوا بهِ وألحُّوا عليه، فيعتذرُ إليهم ويحَمَدُ إليهم بَذْهَم، فإذا انفَضُّوا عنه قال لِمَن عندَه: ما لهذا السَّفَرِ إلا شَيئان: شدُّ الهِمْيان، والتوكُّلُ على الرحن. ﴿ أَيُّها ﴾ أيُّ أهلِها، فحذَفَ الأهلَ كما في قوله: ﴿ وَسَّئُلِ ٱلْقَرِيةَ ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿ أَزَكَى طَعَامًا ﴾ أحلُّ وأطيبُ وأكثرُ وأرخَصُ، ﴿ وَيُتَكَلَّفُ ﴾ وليتكلَّفِ اللَّطفَ والنَّيقةَ فيها يُباشِرُه من أمرِ المُبايَعةِ حتى لا يُغْبَن. ﴿ وَلِيسَعَلَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الشَّعورِ بنا، فسَمّى ذلكَ إشعارًا مِنه جِم؛ لأنه سببٌ فيه الضميرُ في ﴿ إِنَّهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيُوجُمُوكُمْ ﴾ يقتُلوكُم فيه، الضميرُ في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُّها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ ﴾ يقتُلوكُم فيه، الضميرُ في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ ﴾ يقتُلوكُم فيه، الضميرُ في ﴿ إِنَهُمْ ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿ أَيُها ﴾ . ﴿ وَيَرْجُمُوكُمْ ﴾ يقتُلوكُم

قولُه: (أُوثِقُ عليك نفَقتك)(١)، منَ الأسلوبِ الحكيم، أي: لا شَكَّ في جَوازِه، وإنّما الذي يَهُمُّك هُو هذا.

قولُه: ﴿ أَذَكَى طَعَامًا ﴾: أحَلُّ وأطْيَبُ ﴾ الرّاغب: أصلُ الزّكاةِ النّموّ الحاصلُ مِن برَكةِ الله تعالى، ويُعتَبرُ ذلك بالأمورِ الدُّنيويّةِ والأُخرَويّة، يقال: زَكا الزَّرعُ يَزْكو: إذا حصَلَ منهُ نموٌ وبرَكةٌ. وقولُه: ﴿ فَلْيَنظُرُ أَيُّهَا آزَكَ طَعَامًا ﴾ إشارةٌ إلى حَلالٍ لا يسْتَوْخَمُ عُقْباه. ومنهُ الزّكاةُ يُخرِجُها الإنسانُ إلى الفُقراء لِما فيها مِن رجاءِ البَرَكةِ، أو لتزْكيةِ النَّفْس، أي: تَنميتِها بالخَيْراتِ والبَرَكات، أو لحُها جميعًا، فإنّ الخيريْنِ موجودانِ فيها (٢).

قولُه: (والنِّيقة). الأساس: تَنَوّقَ في الأمرِ، وفلانٌ له نِيقةٌ، ومنَ المجازِ: تأنّقَ في عمَلِه، وفي كلامِه: أي: فعلَ فعلَ المتأنّقِ.

قولُه: (﴿ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾) مِن بابِ قولِهم: لا أَرَيَنْكَ هاهُنا، ولهذا قال: «ولا يَفْعَلَنَّ ما يؤدِّي مِن غيرِ قَصْدٍ منهُ إلى الشَّعور».

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبةً في «المصنّف» (١٥٦٨٦).

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص ۳۸۰.

أَخبَثَ القِتْلة، وهي الرَّجْم، وكانت عادتَهُم، ﴿أَوْ يُعِيدُوكُم ﴿ فِي الْحَبْثُ القِتْلة، وهي الرَّجْم، وكانت عادتَهُم، ﴿أَوْ يُعِيدُوكُم ﴿ فِي مِعنى الصَّيرورةِ أَكثَرُ شِيءٍ مِلْتِهِم ﴾ بالإكراهِ العَنيفِ ويُصيِّروكُم إليها. والعَوْدُ في معنى الصَّيرورةِ أَكثَرُ شيء في كلامِهم، يقولون: ما عُدْتُ أفعلُ كَذَا، يُريدونَ ابتداءَ الفِعل، ﴿ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا فَي كلامِهم، يقولون: ما عُدْتُ أفعلُ كَذَا، يُريدونَ ابتداءَ الفِعل، ﴿ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَكُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

[﴿ وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْمٍ لِيَعْلَمُواْ أَنَ وَعْدَ اللّهِ حَقَّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَبِّ فِيهَ آ إِذْ يَتَنَزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُواْ آبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَنَّا ۚ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ ٱلَّذِينَ عَلَبُواْ عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَكَ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴾ [7]

وَكَا لَاكَ مَنَ الْحِكَمةِ وَكُمْ أَنْمَاهُم وَكُمْ أَنْمَاهُم وَبَعَثناهُم، لِمَا فَي ذلكَ منَ الحِكَمةِ الطلَعنا عليهم، ليَعْلَمَ الذينَ أطلَعْناهُم على حالهِم. ﴿ أَنَ وَعْدَاللّهِ حَقَّ ﴾ وهو البَعْث؛ لأنّ حالهَم في نَوْمَتِهم وانتِباهتِهم بعدَها كحالِ من يَموتُ ثُمَّ يُبعَث. و ﴿ إِذْ يَتَنَزَعُونَ ﴾ مُتعلِقٌ بِ ﴿ أَعْثَرُنا ﴾ . أي: أعثَرْناهُم عليهم حينَ يَتنازعونَ بينَهُم أمرَ دِينهِم ويختلفونَ في حقيقةِ البَعْث، فكانَ بعضُهُم يقول: تُبعَثُ الأرواحُ دونَ الأجساد. وبعضُهُم يقول: تُبعَثُ الأجسادُ معَ الأرواح، ليرتَفِعَ الخِلاف، وليتَبيَّنَ أَنَّ الأجسادَ تُبعَثُ حيّةً حسّاسَةً فيها أرواحُها كها كانت قبلَ الموت، ﴿ فَقَالُوا ﴾ حينَ تَوفّى اللهُ أصحابَ الكَهْف، ﴿ آبنُوا فيها أرواحُها كها كانت قبلَ الموت، ﴿ فَقَالُوا ﴾ حينَ تَوفّى اللهُ أصحابَ الكَهْف، ﴿ آبنُوا عَلَيْمِ مُنْبَنَا ﴾ أي: على بابِ كهفِهِم؛ لئلا يَعَظرق إليهمُ الناسُ ضَنّا بتُربتهِم ومُحافظة عليها كها حُفِظت تربةُ رسولِ الله ﷺ بالحظيرة، ﴿ قَالَ الذّينَ عَلَمُوا عَلَى آمْرِهِمْ ﴾ من عليها كها حُفِظت تربةُ رسولِ الله ﷺ بالحظيرة، ﴿ قَالَ الذّينَ عَلَمُوا عَلَى آمْرِهِمْ ﴾ من السُلمينَ ومَلِكِهم وكانوا أولى بهم وبالبناءِ عليهم، ﴿ لَنَتَخِذَنَ ﴾ على بابِ الكَهْف، السُلمينَ ومَلِكِهم وكانوا أولى بهم وبالبناءِ عليهم، ﴿ لَنَتَخِذَنَ ﴾ على بابِ الكَهْف،

قولُه: (وكما أنَمْناهُم وبعَثْناهُم... أطلَعْنا عليهِم)، يعني: المشارُ إليه بقولِه: ﴿ وَكَذَالِكَ ﴾ ما سبَقَ منَ الإنامةِ والبَعْث، وهُو المشَبَّهُ به، والمُشَبَّه: إطْلاعُ الناسِ عليهما، ووَجْهُ التشبيه: ما اشتَملا عليه منَ الحِكمة، وفائدتُها: حصولُ اليقينِ لَمن يَشُكُّ في البَعْثِ وفي ﴿أَنَ وَعْدَ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ وفي ﴿أَنَ وَعْدَ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ وفي ﴿أَنَ وَعْدَ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَا عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا

قولُه: (وكانوا أوْلَى بِهِم وبالبناءِ عليهِم)، هُو: حالٌ مِن فاعلِ ﴿غَلَبُواْ ﴾؛ لأنَّ القومَ لمَّا

﴿ مَسَجِدًا ﴾ يُصَلِّى فيهِ المُسلِمونَ ويتبرَّكونَ بمكانِهم. وقيل: ﴿ إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ الْمَرَهُمُ ﴾ ، أي: يَتَذَاكرُ الناسُ بينهُم أمرَ أصحابِ الكَهْف، ويتكلَّمونَ في قِصَّتِهم وما أَظْهَرَ اللهُ منَ الآيةِ فيهم. أو يتنازعونَ بينهم تدبيرَ أمرِهِم حينَ تُوُفُّوا، كيفَ يُخفُونَ مكانهم؟ وكيفَ يَسُدون الطريقَ إليهم، فقالوا: ابنُوا على بابِ كهفهم بُنيانًا. رُوي: أنَّ أَهلَ الإنجِيلِ عَظُمت فيهِم الخَطايا وطَغَت مُلوكُهُم حتى عَبدوا الأصنامَ وأكرَهوا على عبادَتِها، ومَن شَدَّدَ في ذلك دِقيانوس، فأرادَ فِنْيةً من أشرافِ قومِهِ على الشَّرْكِ وتوعَدهُم بالقَتْل، فأبوا إلا الثباتَ على الإيهانِ والتَّصلُّبَ فيه، ثُمَّ هَرَبوا إلى الكهفِ ومرّوا بكلبٍ فتَبِعَهُم فطَرَدُوه، فأنطَقَهُ اللهُ فقال: ما تريدونَ مِنِي، أنا أُحِبُ أَحِبًاءَ الله،

تنازَعوا في أمرِ دينِهم، وعرَفوا حقيقةَ الحال، فمَن غالَبَ صَاحِبَه في النَّزاع، وأنَّ البَعْثَ لا بدَّ منهُ، هُو أَوْلَى منَ الآخَرِ في اتِّخاذِ المسجد، وإيثارِ مكانِ أصحابِ الكهفِ لتعبُّدِه.

الأساس: تغَالبوا على البلد، وغَلَبْتُه على الشيءِ: أخذتُه منهُ، و«أَيُغلَبُ أحدُكم أَنْ يُصاحِبَ الناسَ معروفًا؟» بمعنى: أيعجِز.

قولُه: (وقيل: ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ﴾)، اعلَمْ أنّ الأمرَ في قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ﴾ هُو الأمرُ مِن واحد الأمورِ والشّؤون، ثُمّ لا يخلو الضميرُ المضافُ إليه: إمّا أن يكونَ للقومِ فيُقَدَّرَ مضافٌ آخَرُ ؛ ليكونَ الحديثُ في تدبيرِ أمرِ دينِهم، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿فَقَالُوا ﴾: فصيحةٌ (٢)، فإنّ مِن قولِه: ﴿فَقَالُوا ﴾: فصيحةٌ (٢)، فإنّ القومَ لمّا فَرَغُوا مِن أمرِ حقيقةِ البَعْثِ، وتيقّنوا أنْ لا بُدَّ منه، فآمنوا، ثُم اهتمّوا بشأنِ أولئك الأصحاب، وتشاوَروا فيه فقالوا: ﴿آبَنُوا عَلَيْهِم بُنْيَنَا ﴾ كما سبَقَ.

أو الضَّميرُ لأصحابِ الكهف، فالكلامُ حينئذِ منَ ابتدائهِ في شأنهم، وهُو: إمَّا في كُوْنِ

⁽١) في (ح): «أمرهم».

⁽٢) وهي العاطفةُ على جوابٍ محذوف.

فناموا وأنا أحرُسُكم. وقيل: مرّوا براع معه كلبٌ فتَبعَهُم على دِينهم، ودخلوا الكَهْفَ فكانوا يعبُدونَ الله فيه، ثُمَّ ضَرَبَ الله على آذا بِم، وقبلَ أن يَبعَثهمُ الله مَلكَ مدينتهُم رجلٌ صالحٌ مُومن. وقد اختلَفَ أهلُ مملكتِه في البعث مُعترفين وجاحِدين، فدَخَلَ الملكُ بيتهُ وأغلَق بابَه ولَيسَ مِسْحًا وجَلَسَ على رماد، وسألَ ربَّه أنْ يُبيِّن لهم الحقّ، فألقى الله في نفس رَجُلِ من رُعيانهم، فهَدَمَ ما سُدَّ به فمُ الكهفِ ليَتَخِذَهُ حَظيرةً لغنَمه، ولما دخلَ المدينة من بَعثوهُ لابتياعِ الطعام وأخرَجَ الورق وكانَ مِن ضَرْبِ لغنَمه، ولما دخلَ المدينة من بَعثوهُ لابتياعِ الطعام وأخرَجَ الورق وكانَ مِن صَرْبِ وأهلُ الملكِ فقصَّ عليهِ القِصّة، فانطلقَ الملكُ وأهلُ المدينةِ معهُ وأبصروهم، وحمِدوا الله على الآيةِ الدّالةِ على البعث، ثمَّ قالت الفتيةُ للملك: نَستَو دِعُكَ الله ونُعيذُكَ بهِ مِن شرِّ الجنِّ والإنس، ثمَّ رجعوا إلى مَضاجِعِهم وتَوفّى اللهُ أنفُسَهُم، فألقى الملكُ عليهم ثيابَه، وأمرَ فجُعِلَ لكلَّ واحدٍ تابوتُ مِن مسجدًا، ﴿رَبُّهُمْ أَعَلَمُ بِهِمْ مُ مِن كلام المُتنازِعين، كأنهم تذاكروا أمرَهم وتناقلوا الكلامَ في أنسابهم وأحوالهم ومدة لُبثهم، فلمّا لم يهتدوا إلى حقيقة ذلكَ قالوا: ربُّهم أو هو مِن كلام الله عزَّ وجلّ؛ ردَّ لقولِ الخائِضينَ في حديثهم مِن أولئكَ المتنازِعين، أو مِن الذينَ تنازَعوا فيهم على عهدِ رسولِ الله ﷺ مِن أهلِ الكِتاب. المنتزعين، أو مِن الذينَ تنازَعوا فيهم على عهدِ رسولِ الله ﷺ مِن أهلِ الكِتاب.

[﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةُ رَّابِعُهُمْ كَلَّبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَسَةُ سَادِسُهُمْ كَلَّبُهُمْ رَجَّمَا بِٱلْغَيْبُ وَيَقُولُونَ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْرَيِّ أَعَلَمُ بِعِدَتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلُ فَلَاتُمَارِ فِيهِمْ إِلَّامِلَ عَظَهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ ٢٢]

ذلك آيةً مِن آياتِ الله، فمعنى الفاءِ: ما سَبَقَ، أو: كيفَ يدَّبَّرُوا أَمَرَ الأصحاب، وكيفَ تَجْهِيزُهم؟ فالفاءُ حينَتَذِ: تعقيبٌ أو تسبيبٌ (١) عن قولِه: ﴿إِذْ يَتَنَـٰزَعُونَ ﴾؛ لأنّ قولَه: ﴿فَقَالُواْ﴾ نتيجةٌ لِما دَبَّرُوا في شأنهم واتّفاقٌ عنى ذلك بَعْدَ الاختلافِ فيه.

قوله: (فناموا): أمرٌ بالنّوم.

⁽١) في (ط): «تعقيب وتسبُّب».

﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ الضميرُ لمنْ خاصَ في قصّتِهم في زَمنِ رسولِ الله على من أهلِ الكِتابِ والمؤمنين، سألوا رسولَ الله على عنهم، فأخّر الجوابَ إلى أن يُوحى إليه فيهم، فنزلت إخبارًا بها سيَجْري بينهم مِن اختِلافِهم في عددهم، وأنّ المُصيبَ مِنهُم مَن يقول: سبعةٌ وثامنهُم كلبهُم. قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنا مِن أولئكَ القليل. ورُويَ أنَّ السَّيِّدُ والعاقِبَ وأصحابَهما من أهلِ نَجرانَ كانوا عندَ النبيِّ على فجرى ذكرُ أصحابِ الكهف، فقالَ السَّيِّدُ وكانَ يَعقوبيًا: كانوا ثلاثة رابعُهم كلبهُم، وقالَ ذكرُ أصحابِ الكهف، فقالَ السَّيِّدُ وكانَ يَعقوبيًا: كانوا ثلاثةً رابعُهم كلبهُم، وقالَ المسلمون: كانوا حسة سادسُهم كلبهم، وقالَ المسلمون: كانوا سبعة وثامنهم كلبهم، فحققَ اللهُ قولَ المسلمين. وإنَّها عرفوا ذلكَ بإخبارِ رسولِ الله عنى عن السانِ جبريلَ عليه السلام. وعن عليَّ رضيَ الله عنه: هم سبعةُ نَفَر أسماؤُهم: يَمْليخا، ومَكشلينيا، ومشلينيا: هؤلاءِ أصحابُ يَمِينِ المَلِك، وكانَ عن يسارِه: مَرنوش، ودبرنوش، وشادنوش. وكانَ يستشيرُ هؤلاءِ الستَّةَ في أمره، والسابع: الراعي الذي ودبرنوش، وشادنوش. وكانَ يستشيرُ هؤلاءِ الستَّةَ في أمره، والسابع: الراعي الذي والمعمن. واسمُ مدينتهِم: أفسوس. واسمُ كليهِم:

فإن قلت: لِـمَ جاءَ بسينِ الاستِقبالِ في الأوّلِ دونَ الآخَرَين؟ قلت: فيهِ وجهان: أن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ في حُكْمِ السِّين، كما تقول: قد أكرمَ وأنعم، تريدُ معنى التوقُّعِ في الفِعلَيْنِ جميعًا، وأن تُريدَ بـ «يَفعَل» مَعنى الاستقبالِ الذي هُو صالحٌ له، ﴿رَجْمَا فَي الفِعلَيْنِ جميعًا، وأن تُريدَ بـ «يَفعَل» مَعنى الاستقبالِ الذي هُو صالحٌ له، ﴿رَجْمَا

قولُه: (أن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ في حُكم السِّين)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ لمَّا كانَ لُطلِق الجَمْع، كان ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ في حُكم: ستحصُلُ الأقوالُ مِنهم، ألا تَرى أَنَّك تقولُ: جاءني الزَّيْدانِ، وجاءني زيدٌ وعَمْرٌو، ولا فَرْقَ في المعنى؟ إلّا أنّ زيدًا وعَمْرًا لا يمكنُ جَعُهما بلَفْظِ واحد، كما أمكنَ زيدٌ وزيد. فجيءَ بواوِ العطفِ لذلك، فعلى هذا لو قيل: ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ كانَ تكرارًا لما يَدُلُّ على الاستقبال.

قولُه: (وأنْ تُريدَ بـ «يَفْعَلُ» معنى الاستقبالِ) أي: يفعَل: مُشتركٌ بينَ الحاضرِ

بِٱلْغَيْبِ ﴾ رميًا بالخبر الخفِيِّ وإتيانًا به، كقولِه: ﴿ وَيَقَذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سبأ: ٥٣]، أي: يأتونَ به، أو وُضِعَ «الرجمُ» مَوضِعَ «الظنّ»، فكأنهُ قيل: ظنًّا بالغيب؛ لأنهم أكثروا والاستقبال، والسِّنُ قَرِينةٌ مُحُصِّصةٌ لهُ، تُحُصِّصُ الأوّل به، والآخرانِ مُحَصِّمها صَلاحيتُها

والاستقبال، والسِّينُ قَرينةٌ نُحُصِّصةٌ لهُ، تُخصِّصُ الأوّل به، والآخرانِ مُخَصِّمها صَلاحيتُها لهُ بواسطةِ قَرينةِ المقام.

قولُه: (كقولِه: ﴿وَيَقَذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سبأ: ٥٣])، أي: هُو استعارةٌ مِثلُه. قال صاحبُ «الفرائد»: معنى ﴿رَجِّمُ الْإِلْغَيْبِ ﴾ رَمْيٌ بالغائب عن عِلمِه عن الذِّهنِ، وهُو مِن قبيلِ تشبيهِ المعْقولِ بالمحسوس، شبَّهَ إخراجَ الكلام عن الذِّهْنِ بإخراجِ السَّهم عن القَوْس، ويذُلُّ عليه قولُه: رجَمَ بالظّنِّ، مكانَ قولِم. ظنَّ، والمرادُ بالظَّنِّ هاهُنا المظنونُ، كأتّهم قالوا: رَمى عن فِهنِه بها كان غائبًا عن عِلمِه حاضِرًا في فِهنِه، تكلَّمَ بها ليسَ بمعلوم.

وقلتُ: بل شبّه إيراد الكلام - الذي لم يَخْرُج عن طُمأنينةِ قلب، بل عن قلق واضْطراب؟ لأنّ معرفة عِلم الغَيْب مختصّةٌ بالله - بقَذْفِ الحجَرِ الذي يقذِفُه القاذفُ، فإنّ الحجَرَ قلّما يُصيبُ الغرَضَ إصابة السَّهم المُستوي، ولهذا قيل: ﴿رَجْمًا ﴾، ولم يُقلُ: رَمْيًا بالغَيْب، ثُمّ استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّهِ لفظُ الرَّجْم، فهُو استعارةٌ مصرِّحةٌ بحقيقتِه؛ لأنّ المشبّة المتروكَ عَقْليٌّ، وإنّها يَصحُّ تشبيهُ قولِه: ﴿رَجَمًا بِٱلْغَيْبِ ﴾ بقولِه: ﴿وَيَقَذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ إذا اجتمعا في معنى القَذْفِ لا الرَّمْي.

الرّاغبُ: الرِّجامُ: الحِجارةُ، والرَّجمُ: الرَّمْيُ بها، ويُستعارُ الرَّجمُ للرَّميِ بالظّنِ والتَوهُم، نحو: ﴿لاَرْجُمَنَكَ وَالْهَجْرَفِ مَلِيّا ﴾ والسَّنم والطَّرْد، نحو: ﴿لاَرْجُمَنَكَ وَالْهُجُرْفِ مَلِيّا ﴾ [المريم: ٤٦]، أي: لأقُولَنَّ فيك ما تكرَهُ، والشَّيطانُ رجيمٌ، مطرودٌ عنِ الحَيْراتِ، وعن منازِلِ الملا الأعلى، وقالَ في الشَّهُبِ (١): ﴿رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ ﴾ [الملك: ٥]، والمُراجَةُ: المسابَّةُ الشَّديدةُ: السابَّةُ الشَّديدةُ:

قولُه: (أو وُضِعَ «الرَّجْمُ» موضعَ «الظّنّ»)، أي: صُيِّرَ حقيقةً عُرفيّةً بعدَ الاستعارة، فاستُعمِلَ حقيقةً فيه، كالألفاظِ المترادِفةِ.

⁽١) في الأصول الخطية: «الشهاب»، وصوَّبناه من «مفردات القرآن».

⁽۲) «مفردات القرآن»، ص٣٤٥–٣٤٦.

أن يقولوا: رَجْمٌ بالظنِّ، مكانَ قولهم: ظنَّ، حتَّى لم يبقَ عندهُم فَرْقٌ بين العبارَتَين، ألا ترى إلى قولِ زُهَيْر:

وما هوَ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي المَظنون. وقُرئ: (ثلاثٌ رابعهم) بإدغام الثاء في تاء التأنيث. و ﴿ ثَلَاثَةُ ﴾ خبرُ مبتَدَأٍ محذوف، أي: هم ثلاثة. وكذلكَ ﴿ مَسَدُ ﴾ و ﴿ سَبْعَةُ ﴾ و ﴿ رَّابِعُهُمْ كَأْبُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَتَامِنُهُمْ مَنْ مُبتَداً و خبرٍ واقعةٌ صِفةً لـ ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ ، وكذلك ﴿ سَادِسُهُمْ كَأْبُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَتَامِنُهُمْ صَادِسُهُمْ كَأْبُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَتَامِنُهُمْ صَادِسُهُمْ كَأْبُهُمْ ﴾ .

فإن قلت: فَمَا هذهِ الواوُ الداخلةُ على الجملةِ الثالثة، ولِـمَ دَخَلَت عليها دون الأوَّلَين؟ قلت: هي الواوُ التي تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ صِفةً للنكرة، كما تدخلُ

قولُه: (وما هُو عنها بالحديثِ المُرجَّم)(١)، صدرُه مِن روايةِ الزجّاج:

وما الحَرْبُ إلَّا ما عَلِمتُم وذُقتُمُ (٢)

يقولُ: ليستِ الحرْبُ إلّا ما عَلمتوها(٣)، وما هذا الذي أقولُ بحديثٍ مُرَجَّم محكوم عليه بالظّنِّ.

قولُه: (هِيَ الواوُ التي تَدخُلُ على الجُملةِ الواقعةِ صفةً للنَّكِرة) إلى آخرِه. قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا هُو الصّوابُ (٤)، لا كمَن يزعُمُ أنها واوُ الثمانية، ويضيفُ إليها: ﴿ وَفُتِحَتَ الْمُوبَهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] في الجنّة؛ إذْ أبوابُها ثمانيةٌ، وعَدُّوا منهُ ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَ مِ التّوبة: ١١٢] في «التّوبة»، وهُو الثامِنُ من قولِه: ﴿ التَّنبِبُونَ ﴾، فهَبْ أنّ في اللّغة واوًا التوبة: ١١٢]

⁽١) لزهير في «ديوانه» بشرح الشنتمري، ص١٨.

⁽٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).

⁽٣) في (ح): «جربتموها»، وفي (ط): «عهدتموها».

⁽٤) في (ح): «الجواب»، وكلاهما صحيح.

على الواقعةِ حالاً عنِ المعرفةِ في نحوِ قولِك: جاءني رجلٌ ومعهُ آخر. ومَرَرْتُ بزيدٍ

تصْحَبُ الثهانية، فأينَ ذِكْرُ العدَدِ في أبوابِ الجنّة؟ وفي «التّوبةِ» ذُكِرتْ لرَبْطِ الأمرِ بالمعروفِ بالنّهي عن المُنكر ﴿ وَأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانّهُ عَنِ الْمُنكرِ ﴾ [لقان: ١٧]، ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْلَعَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ اللّهُ عَنِ اللّمُنكرِ ﴾ [القاد: ١٧]، ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْلَعَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ اللّهُ عَنِ اللّهُ اللّهِ عَلَمُ اللّهُ عَمْران: ١٠٤]، وهُو عَلَطٌ فَاحِش، فإنّها واو التقسيم (١) التي لو حذَفْتَها لم يَصحَّ الكلام (٢).

وقالَ أبو البقاء: الجملةُ إذا وقَعتْ صفةً للنّكرةِ جازَ أن تَدخُلَها الواوُ، وهذا هُو الصّحيحُ في إدخالِ الواوِ في ﴿وَثَامِنُهُمْ ﴾(٣).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: دخولُ الواوِ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ غيرُ مستقيم، لاتَّخادِ الصَّفةِ والموصوفِ خيرُ مستقيم، لاتَّخادِ الصَّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا، وتأكيدًا للصوقِ يقتضي الاثنين، معَ أنّا نقولُ: لا نُسلِّمُ بأنّ الواوَ تُفيدُ التأكيدَ وشِدَةَ اللَّصوق؛ غايةُ ما في البابِ أنها تفيدُ الجمْع، والجمْعُ يُنبئُ عن الاثنينيّة، واجتهاعُ الصَّفةِ والموصوفِ يُنبئُ عن الاتّحادِ بالنظرِ إلى الذّاتِ، وقد ذكرَ صاحبُ «المِفتاح»: أنّ قولَ مَن قال: إنَّ الواوَ في قولِه تعالى: ﴿ وَمَاۤ أَهَلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلَا وَلَمَا كِنَابُ مُعَلَّمُ وَإِنّها هي واوُ الحال، وذو الحال ﴿ وَرْبَيَةٍ ﴾، وهِي موصوفةٌ، أي: ما أهلكنا قريةٌ منَ القُرى (٥).

وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ»، فقلتُ: فيه وجْهان: أحدُهما: أن يكونَ «جاءني رجُلٌ»: جملةً، و «معَهُ آخر»: معطوفاً عليها. وثانيهِما: أنْ يكونَ «آخَرُ»: معطوفاً على «رجُلٌ»، أي: جاءَني رجُلٌ ومعَه رجُلٌ آخَرُ(١).

⁽۱) وهي الواو التي تقعُ بين صِفتينْ هما تقسيمٌ لَمِنْ اشتملَ على جميع الصفاتِ السابقة فلا يصِعُّ إسقاطُها نحوَ قولِه تعالى: ﴿ ثَيِّبَنَتِ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥] بعدَ قوله ﴿ مُسْلِمَنَتِ مُّوْمِنَتِ ﴾ إذ لا تجتمعُ الثيوبةُ والبكارة، فلا بُدَّ مِن توسُّط الواو بينهها. انتهى من «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٣٦٤).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٣).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).

⁽٤) سقط لفظ «يُنبئ» من (ح).

⁽٥) «مفتاح العلوم»، ص٩٠١.

 ⁽٦) في (ح): «ومعه آخَرُ معه».

وفي يدهِ سيف، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَمَا آهَلَكُنامِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَا كِنَابُ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، وفائدتُها تأكيدُ لُصوقِ الصفةِ بالموصوف، والدلالةُ على أن اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مُستَقِرّ، وهذهِ الواوُ هي التي آذنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم، قالوهُ عن ثباتِ عِلم وطُمأنينةِ نفسٍ ولم يرجُموا بالظّنِّ كما غيرُهم، والدليلُ عليه: أنَّ الله سبحانَه أتبَعَ القولِينِ الأوَّلَينِ قولَه: ﴿رَجْمُ الْمِالْفَيْتِ ﴾ وأتبَعَ القولَ الثالثَ قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إللَّا قَلِيلٌ ﴾ وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنه:

فإنْ قيل: فالوَجْهُ أن يُقالَ: جاءَني رجُلانِ، في مثلِ هذا؟

قلتُ: فائدتُه أن يُفهَمَ أنهما جاءا مُصاحبَيْنِ. وأمّا الواوُ في مِثلِ «مرَرْتُ بزيدٍ وفي يدِه سَيْفٌ»، فإنّما جازَ دخولها بيْنَ ذي الحالِ والحال لكوْنِ الحالِ في حُكمِ جُملة، بخلافِ الصّفة بالنسبةِ إلى الموصوفِ، فإن: «جاء زيدٌ راكبًا» في حُكم «جاءني زيدٌ وهو راكبٌ» بخلافِ: «جاءَني زيدٌ الراكبُ»، فافهَمهُ (۱) راشدًا. سلَّمنا أنهّا داخلةٌ بين الصِّفةِ والموصوفِ لتأكيدِ اللَّصوق. فأمّا الدِّلالةُ على أنّ اتصافه بها أمرٌ ثابِتٌ مُستقِرٌ، فغيرُ مُسَلَّم، فأينَ الدليلُ على ذلك؟ وقولُه: «وهذه الواوُ هِي التي آذَنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنَهُمْ كَابُهُمْ فَالوهُ عِن ثَبَاتِ عِلم وطُمَانينةِ نفْس» في غايةِ البُعد.

قولُه: (والدَّليلُ عليه أنّ اللهُ سبحانَه وتعالى) إلى آخرِه؛ إن كان المرادُ به أنهُ دالٌ على إيذانِ الواوِ على ما ذُكِر، فامْتِناعُ ذلك ظاهرٌ. فإنْ كان المرادُ به أنهُ دالٌ على صِدقِ مَن قال: ﴿ سَبْعَةُ وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فحاصِلُه ظَنَّ ضعيفٌ بحسبِ أنّ ﴿ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ﴾ لم يؤخّر إلى أنْ قيل (٢): ﴿ سَبْعَةُ وَتَامِنُهُمْ صَلَّبُهُمْ ﴾، وأمّا قولُه: ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ فهو غيرُ دالِّ على ذلك البتة. وأمّا قولُ ابنِ عبّاس رضي اللهُ عنه، فهو غيرُ دالً على أنهُ أرادَ ما ذُكِرَ، بلِ الظاهرُ أنهُ عَلِمَ ذلك مِن رسولِ الله ﷺ.

⁽١) في (ح): «فافْقَه»، من الفقه، وهو جَيِّد مُتَّجه.

⁽٢) من قوله: «فحاصله ظن ضعيف» إلى هنا سقط من (ط).

حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّة، أي: لم يَبقَ بعدَها عِدّةُ عادٍّ يُلتَفَتُ إليها.

وقولُه: «حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّةُ»، الظاهرُ أنّ مرادَه منهُ أنّ الذي هُو صِدقٌ، هُو الذي وقَعَتِ الواوُ فيه وانقَطعتِ العِدّةُ به.

فظَهرَ مِن هذا أنّ الواوَ في ﴿وَتَامِنُهُمْ كَأَبُهُمْ ﴾: واوُ العَطْفِ، وهِي جُملةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ المتقدِّمة.

قلتُ وبالله التوفيق -: واعلَمْ أنّا قَبْلَ الشُّروع في الجوابِ لا بُدَّ أن نُبيِّن المقصودَ تحريرًا للبَحْث، فالواوُ هاهُنا ليسَتْ على الحقيقة، ولا يُعتَبرُ في المجازِ النَّقُلُ في الآحادِ كما في الحقيقة، بل المُعتبرُ فيه اعتبارُ نوع العكلاقة، وأنّ المجازَ في عُرْفِ البلاغةِ أوْلى بالذِّكْرِ منَ الحقيقة، وأبلغُ منها وأحسَنُ لتزيينِ الكلام والمبالغةِ فيه، ألا ترى إلى قولِ المصنَّفِ بُعيْدَ هذا: «لأنّ ما كانَ فيه مِن آفةِ الجَهْل وسُقْمِ الفَهْم أراهُ أعلى الكلام طبقة أدناهُ منزلةً»، فتمَحَّلَ ليرُدَّهُ إلى ما هُو عندَه أصحُّ وأفصح - وعندَه أنّ ما كانَ أبعدَ منَ المجازِ كانَ أدخلَ في الإعجاز، إلى آخرِه - وإلى كلام صاحبِ (١) «المثل السائر»: اعلَمْ أنّ أقسامَ النَّحوِ أُخذَتْ عن واضعِها بالتقليد، حتى لو عكسَ القضيّةَ فيها لجَاز؛ لأنّ العقلَ لا يأبَى أنْ لو جعَلَ الفاعلَ منصوبًا والمفعولَ مرفوعًا، وأمّا قسمُ البيانِ فليسَ كذلك؛ لأنهُ استُنبِطَ بالنظرِ وقضيةِ العَقْلِ مِن غيرِ واضع، ولم يُفتقَرْ فيه إلى التوقيف (٢)، بل أُخِذتْ ألفاظٌ ومعانٍ، على هيئةٍ مخصوصةٍ وحكمَ لها العَقْلُ بمزيّةٍ منَ الحُسْنِ (٣) لا يُشاركُها فيها غيرها، فإنّ كلَّ عارِفِ بأسرارِ الكلامِ أيَّ لغةٍ كانت، يعَلَمُ أنّ إخراجَ المعاني في ألفاظِ جامِعةِ رائقةٍ حسَنةٍ يلَذُها (٤) السَّمع ولا يَنْبو عنها الطَّبْع عبرٌ مِن عكسِه، ولو أرادَ واضعُ اللّغةِ خلافَ ذلك لَمَا تقلَّدناه (٥).

⁽١) قولُه: «صاحب» زيادة من (ف).

⁽٢) في النسخ الخطية: «التوقُّف»، والجادّةُ ما أثبتناه.

⁽٣) قولُه: «من الحسن» سقط من (ح).

⁽٤) من قوله: «إلى التوفيق بل أخذت ألفاظ ومعان» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٥) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٨٥).

.....

وقالَ أيضًا: اعلَمْ أنَّ مدارَ عِلم البيانِ على حُكم الذَّوقِ السَّليم الذي هُو أَنفَعُ مِن ذَوْقِ التعليم. مَضي كلامُه (١).

ثُمَّ إِنَّ المجازَ كما يقعُ في الأسماءِ والأفعال، قد يَقعُ في الحروف، ألا ترى إلى الاستعارةِ النَّبَعيّة، فإنّ نوعًا منها الكلامُ في الحروف، ونقلَ شارحُ «اللَّبابِ» عن سيبويْهِ أنّ الواوَ في قولِم، بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، بمعنى: الباء، أي: بِدرهم، وتحقيقُه: أنّ الواوَ للجَمْعِ والاشتراك، والباءُ للإلصاق، والجَمعُ والإلصاقُ مِن وادٍ واحد، فسَلَكَ بهِ طريقَ الاستعارة. وذكرَ المصنفُ في أوَّلِ سورةِ الأعراف: أنّ واوَ الحالِ هِي واوُ العطفِ استُعيرتْ للوصل (٢)، ولا شَكَّ أنّ واوَ العَطفِ استُعيرتْ للوصل (٢)، الجَمْعيّة، فإذا أُريدَ منها معنى ولا شَكَّ أنّ واوَ العَطفِ تقتضي المُغايرةَ وتتضمَّنُ معنى الجَمْعيّة، فإذا أُريدَ منها معنى الجَمْعيّة دونَ المغايرةِ كان مِن بابِ إطلاقِ اسم الكُلِّ على الجُزْءِ، ونحوُهُ في الاستعمالِ المستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿سَوَاهُ عَلَيْهِمْءَ أَنذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ لُنزِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]، فإنّ الاستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿سَوَاهُ عَلَيْهِمْءَ أَنذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ لُنزِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢]، فإنّ نفعلُ الممزة هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لُجرّدِ الاستواءِ والنِّداءُ في قولِم تعالى: ﴿لَسَوْفَ المُمزةُ هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لُجرّدِ الاستواءِ والنِّداءُ في قولِه تعالى: ﴿لَسَوْفَ كَذَا أَيْتُهَا العصابَةُ، لمجرَّدِ الاحتصاص. وذكرَ المصنفُ في "مَرْيَم» عندَ قولِه تعالى: ﴿لَسَوْفَ كَذَا أَيْتُهَا العصابَةُ، لمجرَّدِ الاحتصاص. وذكرَ المصنفُ في "مَرْيَم» عندَ قولِه تعالى: ﴿لَسُونَ المُعْلَةِ كُنْ وَ أَلْضُمُ في في الأمثلةِ كثرةً أُنْ لما مَا لامُ ابتداءٍ أُخْلِصَتْ للتوكيد(٣)، ووافقَهُ ابنُ المامَ في الأمثلةِ كثرةً أُنْ

إذا عُلِمَ هذا فقولُه: «فائدتُها: توكيدُ لُصوقِ الصِّفةِ بالموصوف»، معناه: أنَّ للصَّفةِ نوعَ اتَّصالِ بالموصوف، فإذا أُريدَ توكيدُ اللَّصوقِ وُسِّطَ بينَهما بهذه الواوِ ليُؤذِنَ أنَّ هذه الصِّفةَ غيرُ منفكّةٍ عنِ الموصوف، لازمةٌ لهُ^(٥) غيرُ مُفارِقة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: إنَّ اتّصافَها أمرٌ ثابِتٌ مُستقِرٌ، وليُعلَمَ أيضًا أنَّ الحالَ في الحقيقةِ صفةٌ لا فَرْقٌ إلّا في الاعتبار، ألا تَرى أنَّ المِّالِ

⁽۱) «المثل السائر» (۱: ۲٥).

⁽٢) انظر: (٦: ٣٢٢).

⁽٣) انظر: (١٠: ١٤–٦٥).

⁽٤) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٧-٢٧٨).

⁽٥) سقط لفظ «له» من (ف).

الصِّفةَ الواقعةَ عن النكرةِ إذا تقدَّمتْ عليها وهِيَ بعَيْنِها تصيرُ حالًا، ولو لم يكونا مُتَّحدَيْنِ معنى لم يَصحَّ ذلك؟ ثُمَّ قولُك: «جاءَني رجُلٌ ومعَه آخَرُ»، وقولُك: «مرَرْتُ بزَيْدِ ومعَهُ آخَر» لمَّا كانا سواءً في الصُّورة - اللهُمَّ إلّا في اعتبارِ المعرِفةِ والنَّكرة - كان حُكمُهما سواءً في الواو. وذَكرَ نحوَه أبو البقاء(١) في إعرابِ(٢) قولِه: ﴿عَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَيُواو. وذَكرَ نحوَه أبو البقاء(١) في إعرابِ(٢) قولِه: ﴿عَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَيُحَمُّهُ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّه

وأمّا قولُ صاحبِ «الفرائد»: لاتّحادِ الصّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا فمَبْنيٌّ على أنّ الواوَ عاطفةٌ، وهِي تقتضي المُغايَرةَ كما قال صاحبُ «المفتاح»، وقدَّمْنا وَجْهَ مجازِه لمجرَّدِ الرَّبْط. وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ» وهِي جُملتان، فسيجيءُ جوابُه. وأمّا قولُه: فد إنّ: جاءَ زيدٌ راكبًا، في حُكم: جاءَني زيدٌ وهُو راكبٌ» فمَنِ المعكوسُ؛ فإنّ الأصلَ في الحالِ الإفرادُ. قالَ ابنُ الحاجِبِ في قولِه: كلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ: إنّها بمعنى مُشافِهًا (٣). وقال: إنّ الجُملَ تُستعمَلُ استعمالَ المفرَداتِ ولا تُعكس.

وأمّا قولُه: «سلَّمْنا أنّها داخلةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ للتأكيد، وأمّا الدِّلالةُ على أنّ اتّصافَه به أمْرٌ ثابتٌ فغيرُ مسلَّم»، فممّا لا يقولُه مَن به أدنى مُسْكة: كيفَ سلَّمَ التأكيدَ ولم يُسلِّمْ فائدَته؟ وأمّا الأسئلةُ الباقيةُ على كلامِ المصنَّف فمرادُه أنها أماراتٌ تدُلُّ على ما ثبتَ وتقرر.

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: يجوزُ أن يكونَ ﴿ زَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ جُملةً ابتدائيةً صفة لـ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ ﴾ و ﴿ فَلَنْتُهُ ﴾ ، و ﴿ فَاللَّهُ وَلَا يَصِعُ أَن يكونَ عامِلًا فيها ؟ لأنّ المرادَ به المُضيُّ ، و لا أن تكونَ الجُملةُ حالًا ، إذْ ليسَ معنا ما يَصحُ أن يكونَ عامِلًا فيها ؟ لأنّ التقديرَ: سيقولون: هُم ثلاثةٌ ، وليسَ فيها أيضًا واوٌ ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ زَابِعُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾ جملة خبرً اللمبتدأِ المحذوفِ بعدَ خبرَ ، فيكونَ قد أخبرَ بخبرَيْنِ: مفرَدٍ وجُملة .

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣).

⁽٢) سقط لفظ «إعراب» من (ح).

⁽٣) انظر: «شرح الرضّي على الكافية» (١: ٣٣٣).

ويُقوِّي هذا الوَجْهَ أنَّ الجُملةَ الثالثةَ جاءت بالواو، والمعنى فيها كالمعنى فيها تقدَّم، ويتعذَّرُ أن تكونَ صفةً معَ الواو، معَ أنّك لا تقولُ: مرَرْتُ برجُل وعاقل، فتَعيَّنَ أن يكونَ خبرًا بعدَ خبر، والأخبارُ إذا تعدَّدتْ جازَ أن يكونَ الثاني بواوِ وبغيرِ واو.

هذا إن سُلِّم أنَّ المعنى في الجُّمَلِ واحدٌ. وأمّا إن قيل: إنَّ قولَه ﴿وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فيُفهَمُ على ذلك مِن قولِه تعالى، يكونُ استئنافًا لا حكايةً عنهُم، بأنّ ﴿ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، فيُفهَمُ على ذلك بأنّ القائلينَ بأنّه سبعةٌ أصابوا في ذلك، ولا يَلزَمُ على هذا أن يكونَ خبرًا بعدَ خبر، ويُقوِّيه قولُه قبْلَ ذلك: ﴿رَجَمَّا بِٱلْعَيْبِ ﴾ الجُّملةَ الثالثة، فدلَّ قولُه قبْلَ ذلك: ﴿رَجَمًا بِٱلْعَيْبِ ﴾ الجُّملةَ الثالثة، فدلً على أنّها مخالِفةٌ لِا قَبْلَها في الرَّجْمِ بالغَيْب، وإذا خالفَتُها أن في ذلك وجَبَ أن تكونَ صِدقًا، إلّا أنّ هذا الوَجْهَ يَضعُفُ مِن حيثُ إنّ اللهَ تعالى قال: ﴿مَايَعْلَمُهُمْ إِلّا قَلِيلٌ ﴾، فلو جعَلنا قولَه: ﴿وَقَامِنُهُمْ عَلَمُهُمْ إِلّا قَلِيلٌ ﴾، فلو جعَلنا قولَه: ﴿وَقَامِنُهُمْ حَدَّا بُهُمُ مَا عَدْ وَعَلَى اللهُ تعلى قال: ﴿مَايَعْلَمُهُمْ إِلَا قَلِيلُ ﴾، فلو جعَلنا قولَه: ﴿وَقَامِنُهُمْ حَدَّا اللهُ عَلَى أنهُ لم يَصديقًا لمَن قال: سبعةٌ، لَوَجبَ أنْ يكونَ العالمُ به كثيرًا، فإنّ أخبارَ الله صِدقٌ، فَدَلً على أنهُ لم يَصدُقُ منهُم أحدٌ، وإذا كان كذلك وجَبَ أن تكونَ الجُملُ أخبارَ الله صِدقٌ، فَدَلً على أنهُ لم يَصدُقُ منهُم أحدٌ، وإذا كان كذلك وجَبَ أن تكونَ الجُملُ كلّها متساويةً في المعنى، وقد تعَذَّرَ أن تكونَ الأخيرةُ وَصْفًا، فوجَبَ أن يكونَ الجُميعُ كذلك. تمَّ كلامُه (٢).

وقد عُلِمَ مِن مفهومِه أنَّ الواوَ هِي المانعةُ منَ الوَصْفيّة، وداؤهُ داؤهم، فالدواءُ الدواء.

وأمّا قولُه: «وجَبَ أَن تكونَ الجُمَلُ كلُّها متساويةً»، فكلامٌ عن مقتضى البلاغة بمَراحِلَ؛ لأنّ في كلّ اختلافٍ فوائد، والبليغُ مَن يَنظُرُ إلى تلكَ الفوائدِ لا مَن يرُدُّه إلى التطويلِ والحَشْوِ في الكلام. وأيضًا، لا بدَّ مِن قولٍ صادقٍ بينَ الأقوالِ الثلاثةِ لينطبِقَ عليه قولُه: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَ قَلِيلُ ﴾ مع قولِه: ﴿رَجْمَا اللَّهُ عَلِي اللَّهُ قدِ اندفَعَ به القَوْلانِ الأوّلانِ، فيكون الصّادقُ هذا، وتعقيبُه به أمارةٌ على صِدقِه، وعلى ما ذهبَ إليهِ السّائلُ مفقودُ ذلك، ومع هذا أينَ طَلاوةُ الكلام؟ أم أينَ اللَّطفُ والمرام؟ وهاهُنا ثكتةٌ لا بدَّ مِن إظهارِها؛ وذلك أنّ قصةَ الكهفِ لا يحةٌ إلى قصّةِ الغار، ومُشابِهةٌ لها مِن حيثُ اشتهاهًا على حُكمِ بديع الشأن (٣).

⁽١) في النسخ الخطية: «خالفها».

⁽٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٨-٢٤٩).

⁽٣) في (ف): «البيان»، وهي قراءة محتملة.

••••••

رَوَينا عن البُّخاريِّ ومُسلم، عن أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: نظرتُ إلى أقدام المُشركينَ ونحنُ في الغارِ وهُم على رؤوسِنا، فقلتُ: يا رسولَ الله، لو أنَّ أحدَهم نظَرَ َ إلى قدَمَيْهِ لأبصَرَنا، فقال: «يا أبا بكر، ما ظَنُّكَ باثنَيْنِ اللهُ ثالثُهُما؟»(١) يعني: لسنا مِثْلَ كلِّ اثنَيِنْ اصطَحَبًا، لِمَا خُصِّصْتَ بشرَفِ صُحبةِ حبيبِ الله، والتجَأْتَ بسببِها إلى حرَم كنَفِ الله، كما قال: ﴿إِذْيَكُولُ لِصَنْجِيهِ مَ لَا تَحْدَزُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] فالتربيعُ والتسديسُ في قصّةِ الكهفِ ناظرانِ إلى التثليثِ في قصّةِ الغارِ، لكنْ نظرًا كلَّا وإلَّا فعلى هذا يجبُ أن يُجعَلَ ﴿ زَابِعُهُمْ كَأَبُهُمْ ﴾ و﴿ سَادِسُهُمْ كَأَبُهُمْ ﴾ تابِعَيْنِ لثلاثةٍ وخمسة، والضّمائرُ الأربعةُ فيها راجعةٌ إليهِما لا إلى المبتدأِ. ومِن ثَمّ استُغنِيَ عنهُ بالحَذْفْ، وإلّا كان الظاهرُ أن يقال: هُم ثلاثةٌ وكلبٌ، فلمَّا أريدَ اختصاصُها بحُكمِ بديع الشَّأنِ عدَلَ إلى ما هُو عليهِ ليُنبِّهَ بالنَّعْتِ الدَّالُّ على التَّفصِلة والتمييز على أنَّ أولئكَ الفَّتيةَ لَيسوا مِثلَ كلِّ ثلاثةٍ أو خمسةٍ أو سبعةٍ اصْطَحَبوا، ومِن ثُمَّ قَرَنَ اللهُ تعالى في كتابِه العزيزِ أخسَّ الحيَوانِ ببَركةِ صُحبتِهم معَ زُمرةِ الْمُتبتِّلينَ إلى الله سبحانه وتعالى والمعتكفين في جِوارِ الله، فقال: ﴿كَلْبُهُم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ وأضافَهُ إليهم مُكرَّرًا، واختلَفتْ آراء المِلَّتَيْن في التنقير عن قصَّتِهم والتفتيشِ عن أحوالهِم. رَوى السُّلَميُّ، عن أبي بكرِ الوَرّاقِ أنهُ قال: مُجالسةُ الصّالحينَ ومُجاورتُهم تؤثَّرُ في الخلُق، وإنْ لم يكونوا أجناسًا، ألا تَرى أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ كيفَ ذكَرَ أصحابَ الكهفِ فذكَرَ كلبَهم معَهم لُجاورَتِه إيّاهم؟(٢).

وإذا تقَرَّرَ هذا فالواجبُ أن تُراعى هذه النُّكتةُ في الفَقراتِ الثلاث، ثُم يُنظَرَ إلى الزُّمرةِ الزائدةِ في الأخيرةِ لاختصاصِها بحَرْفٍ^(٣) زائد، وهِي ما ذكرَهُ المُصنِّفُ جزاهُ اللهُ أحسنَ الجزاءِ على أنّ تأويلَ صَدْرِ الكلامِ والعُدولَ من الوَصْفِ إلى الحُبَرِ لأَجْلِ عجُزِه بسببِ الواو، ليسَ أوْلى منَ العكسِ، واللهُ أعلم.

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١).

⁽٢) انظر: «حقائق التفسير» للسُّلميّ (١: ٤٠٦)،

⁽٣) سقط لفظ «حرف» من (ف).

وثبتَ أنهم سبعةٌ وثامنُهم كلبُهُم على القَطعِ والبَتات. وقيل: إلا قليلٌ مِن أهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتابِ خاصّة، أي: سيقولُ أهلُ

وأمّا قولُه: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾: استئنافٌ »، فقد ذهبَ إليهِ المفسِّرونَ، قالَ الزجّاجُ: دخولُ الواوِ هاهُنا وإخراجُها منَ الأوّل واحدٌ، وقد يجوزُ أن يكونَ دُخولُها على الدِّلالةِ على انقطاع القصّة (١١)، وهُو مِن قولِ ابنِ عبّاس: حين وقعتِ الواوُ انقطعتِ العِدّة.

وقالَ أبو البقاء: وقيل: دخَلتِ الواوُ لْتَدُلَّ على أنَّ ما بعدَها مستأنَفٌ حَقُّ، وليسَ مِن جِنس القولِ برَجْم الظُّنون (٢).

ولعلَّ مُرادَ ابنِ الحاجِبِ مِن قولِه: لَوجبَ أن يكونَ العالِمُ بذلك كثيرًا، أنّ القائلَ به المسلمونَ، وهم بالنَّسبةِ إلى القائلين وهما السيِّدُ والعاقِبُ كثيرونَ، كها سبَق، وجوابُه مِن وجْهَيْن، أَحَدُهما: أنّ القائلينَ منَ المسلمينَ ليسوا كلَّهم بل بعضُهم، يدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُا: أنا مِن ذلك القليل. ذكرَهُ مُحيي السُّنة (٣). والمرادُ بالقائلينَ: السيِّدُ والعاقبَ وأصحابَها». وثانيهها: والعاقب، هُما ومَن تابَعَها، بدليلِ قولِ المصنِّف: «إنّ السيِّدَ والعاقبَ وأصحابَها». وثانيهها: أنّ قولَه: ﴿ إِلّا قَلِيلُ ﴾: استئنافٌ مِن أعمِّ العامِّ لكونِه مُعاقِبًا لقولِه: ﴿ قُل رَقِي ٓ أَعَمُ بِعِدَ بِمِم ﴾، ولا شَكَ في قلّةِ المسلمينَ في جَنْبِ الناس. واللهُ أعلَمُ بالصّوابِ.

قولُه: (﴿ فَلَا تُمَارِ فَهِمْ ﴾: فلا تُجادِلُ). الرّاغبُ: المِرْيةُ: الترّدُّدُ فِي الأمر، وهُو أَحَسُّ مِنَ الشَكِّ: ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرْيَةٍ (مِنْنَهُ ﴾ [الحبّ: ٥٥]، وقولِه: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ) مِرْيَةٍ) مِرْيَةٍ) إلله مِنْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ فَيها فيهِ مِرْيةٌ. قالَ تعالى: ﴿ فَوَلِكَ الْحَقِّ اللّهِ مِرْيةٌ لَا تُعَالَى: ﴿ فَلَا تُعَالَى: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلّا مِرَاءً ظَلِهِ رَا ﴾ وقال تعالى: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلّا مِرَاءً ظَلِهِ رَا ﴾ وأصلُ ذلك [مِن] (٤): مَرَيتُ الناقةَ: إذا مسَحْتَ ضَرْعَها للحَلْب (٥).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٥: ١٦١).

⁽٤) زيادة من «مفردات القرآن».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٧٦٦.

الكِتابِ فيهم كذا وكذا، ولا عِلْمَ بذلكَ إلّا في قليلٍ منهم، وأكثرَهُم على ظَنَّ وتخمين، ﴿فَلَا ثُمَارِ فِيهِم ﴾ فلا تُجادِلْ أهلَ الكتابِ في شأنِ أصحابِ الكَهْفِ إلا جِدالًا ظاهرًا غيرَ مُتعَمَّقٍ فيه، وهو أَنْ تَقُصَّ عليهم ما أوحى الله إليكَ فَحسب، ولا تزيد، مِن غير تجهيلٍ لهم ولا تعنيف بِهِم في الرَّدِّ عليهم، كما قال: ﴿وَجَدِلْهُم بِاللَّقِ هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ ﴾ ولا تسألُ أحدًا منهم عن قصَّتِهِم سؤالَ مُتَعَنِّتٍ لَه، حتى يقولَ شيئًا فتردَّهُ عليه و تُزَيِّفُ ما عندَه؛ لأنّ ذلكَ خلافُ ما وصَّيتُ به مِنَ المداراةِ والمجاملة، ولا سؤالَ مُسْتَرشِد؛ لأنّ الله قد أرشَدَكَ بأن أوحى إليكَ قصَّتُهُم.

[﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاٰى ۚ إِنِّى فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ۞ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ ٢٣ – ٢٤]

﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَى ٤﴾ ولا تقولنَّ لأَجْلِ شيءٍ تعزِمُ عليهِ ﴿ إِنِّ فَاعِلُّ ذَلِكَ ﴾ الشَّيءَ ﴿ غَدًا ﴾ أي: فيها يُستَقبلُ مِن الزمان، ولم يُرِدِ الغَدَ خاصّة، ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللهُ ﴾ مُتعلِّقٌ بالنَّهي لا بقولِه: ﴿ إِنِّ فَاعِلُ ﴾؛ لأنهُ لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أن يشاءَ الله، كانَ معناه: إلا أن تَعتَرِضَ مشيئةُ الله دونَ فِعلِه،

قولُه: (إلّا أَن تَعترِضَ مشيئةُ الله دونَ فعلِه). الانتصاف: وليتَ شِعرِي! ما معنى قولِ الزخشَرِيِّ: إلّا أَن تعترِضَ المشيئةُ دونَ فعله؟ واعتقادُه أَنَّ مشيئةَ الله لا تَعترِضُ على فعلِ أحدٍ، فلم يشَأْ عندَهم فعلًا فتُركَ، وتَرْكَا ففُعِلَ، حتّى إنهم يقولونَ: إنّ قولَ القائل: والله لا أفعلُ إلّا أن يشاءَ اللهُ أَن أفعلَه، كذِبٌ إذا كانَ مُباحًا؛ لأنّ الله لا يَشاؤهُ بزَعْمِهم، فسُحْقًا لاعتقادِهم (۱).

وقالَ ابنُ الحاجِب: الوَجْهُ فيه أن يكونَ استثناءً مفرَغًا، كقولِك: لا يجيءُ إلَّا بإذْنِ زَيْد ولا يَحْرُجُ إلَّا بمشيئتِه، على أن يكونَ الأعَمُّ المحذوفُ: حالًا، أو مَصدَرًا، وحُذِفتِ

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢١٤).

.....

الباءُ مِن بـ﴿أَن يَشَآءَ اللّهُ﴾، أي: إلّا بذكْرِ المشيئة، وقد عُلِمَ أنّ ذِكْرَ المشيئةِ المُستصحَبةِ في الإخبارِ عن الفعلِ المُستقبَل هِي المشيئةُ المذكورةُ بحَرْفِ الشَّرطِ أو معناه، كقولِك: إنْ شاءَ اللهُ وبمشيئةِ الله وما أشبَهَهُما، هذا هُو المعنيُّ مِن قولِ المصنَّف. والثاني: ولا تقولَنَّه إلّا بأنْ يشاءَ الله.

وقالَ ابنُ الحاجب: وأمّا ما ذكرَ أنهُ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿إِنِي فَاعِلُ ﴾ ففاسدٌ، إذْ يصيرُ المعنى: إنّي فاعلٌ بكلِّ حالٍ إلّا في حالِ مشيئةِ الله، فيصيرُ المعنى النَّهْيَ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ إنْ شاءَ اللهُ، وهذا لا يقولُهُ أحدٌ. وأمّا ما ذكرَ مِن أنهُ استثناءٌ مُنقطعٌ فبعيدٌ؛ لأنهُ يؤدّي إلى نَهي كلِّ واحدٍ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غدًا، كذا مُطلَقًا، قيَّدَه بشيءٍ أو لم يُقيِّد، وهُو خلافُ الإجماعِ كلِّ واحدٍ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غدًا، كذا مُطلَقًا، قيَّدَه بشيءٍ أو لم يُقيِّد، وهُو خلافُ الإجماعِ جُوازِ قولِ القائل: لأفْعَلَنَ كذا إن شاءَ اللهُ، وأمّا ما ذكرَهُ بعضُ المتأخرينَ أنّ «إلّا» ليسَتْ باستثناءٍ لا متّصلٍ ولا مُنقطع، فهُو جَهلٌ وغَباوةٌ، ولا خفاءَ في أنهُ عنى قولَه: وهُو أن يكونَ إنْ شاءَ اللهُ كلمةَ تأبيد، كأنهُ قيل: ولا تقولَنَهُ أبدًا(۱).

والجوابُ عنهُ: أنّا نقلنا عنِ الزجّاجِ (٢) في قولِه تعالى: ﴿ خَلِدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلشّمَوَتُ وَالْأَرْضُ إِلّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧] نحو هذا المعنى، وسبيلُه سبيلُ الكِنايةِ من المجموع، كقولِه تعالى: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولِ ﴾ [الدخان: ٥٦]، وقد عُلِمَ وحُقِّقَ أنّ ذَوْقَ المَوْتَةِ الأولى في الجنّةِ مُحالٌ، فيكونُ كنايةً عن التأبيد، فالمعنى: لا تقولَنَّ فيها يتعلَّقُ بالوَحْي: أنْ أُخبِرَكم به إلّا أن يشاءَ اللهُ، واللهُ تعالى لم يشأ أن تقولَه من عندِك، فإذَنْ لا تقولَنَهُ أبدًا، وعليه قولُه: ﴿ لأنّ عوْدَهم في مِلّتِهم ممّا لن يشاءَهُ اللهُ »، وعلى هذا جُعِلَ الاستثناءُ منقطعًا، لا تقولَنَ يا محمّدُ فيها يتعلَّقُ بالوَحْي: إنّي أُخبِرُكم به، لكنْ قُلْ: أُخبِرُكم بإذْنِ الله منقطعًا، لا تقولَنَ يا محمّدُ فيها يتعلَّقُ بالوَحْي: إنّي أُخبِرُكم به، لكنْ قُلْ: أُخبِرُكم بإذْنِ الله وبمشيئيه، كقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَ * إِنْ هُو إِلَا وَحْيُ اللهُ عَلَى النّبية حينَ قالتِ على التقديريْن رسولُ الله ﷺ، يؤيّدُه قولُه: ﴿ وهذا مَهُ يُوتُركُم بِه مَن الله تعالى لنّبية حينَ قالتِ على التقديرِيْن رسولُ الله ﷺ، يؤيّدُه قولُه: ﴿ وهذا مَهُ يُوتُوكُ عَيْدِ مِن الله تعالى لنّبية حينَ قالتِ اليهودُ لقُريْش ﴾ إلى آخرِه. والحاصلُ أنّ خُصوصيّة المقام تُحِوِّدُ كثيرًا مِن نحوِ هذا.

⁽۱) «أمالي ابن الحاجب» (۱: ١٩٦-١٩٧).

⁽٢) في «معاني القرآنِ وإعرابه» (٢: ٢٩١-٢٩٢).

وذلكَ عما لا مَدخَلَ فيهِ للنهي، وتَعَلَّقُه بالنهي على وجهين: أحدُهما: ولا تقولَنَّ ذلكَ القولَ إِلّا أن يشاءَ الله أنْ تقولَه، بأنْ يأذَنَ لكَ فيه. والثّاني: ولا تقولَنَّهُ إلا بأن يشاءَ الله، اليه إلا بمشيئةِ الله وهو في موضِع الحال؛ يعني: إلا ملتبِسًا بمشيئةِ الله قائلاً: إنْ شاءَ الله، وفيه وجه ثالث، وهو: أن يكونَ ﴿إِن شَآءَ الله ﴾ [البقرة: ٧٠] في معنى كلمةِ تأبيد، كأنّه قيلَ: ولا تقولَنَّهُ أبدًا. ونحوه قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا آنَ نَعُودَ فِيهَ إلا آنَ يَشَاءَ الله وهذا نهي تأديبِ من الله الله إلى الله ولا تقولَنَهُ أبدًا. ونحوه على يشاءَهُ الله. وهذا نهي تأديبِ من الله النبيّهِ حينَ قالتِ اليهودُ لقريش: سَلُوهُ عنِ الرُّوح، وعن أصحابِ الكَهْف، وذي القريش: سَلُوهُ عنِ الرُّوح، وعن أصحابِ الكَهْف، وذي القريش، فسألوهُ فقال: ائتوني غدًا أخبرْكُم، ولم يَستثن، فأبطأ عليهِ الوَحْيُ حتى شقَ عليهِ وكذّبَتهُ قُريش.

﴿ وَٱذْكُر رَّبُك ﴾ أي: مشيئة ربِّك وقُل: إنْ شاءَ اللهُ إذا فَرَطَ منكَ نسيانٌ لذلك. والمعنى: إذا نسيتَ كلمة الاستثناء، ثُمَّ تنبَّهتَ عَليها، فتدارَكُها بالذِّكْر. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: ولو بعد سَنةٍ ما لم تَحنَث، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: ولو بَعدَ يومٍ أو أسبوعٍ أو شَهْرٍ أو سَنة. وعن طاووس: هو على ثُنياه ما دام في تجلسِه. وعن الحسنِ نحوُه، وعن عطاء: يُستثنى على مقدارِ حَلْبِ ناقةٍ غزيرة،

قولُه: (هُو على ثُنْياهُ)، المُغرِب: يقال: ثَنى العودَ: إذا حَناهُ وعطَفَهُ؛ لأنهُ ضَمَّ أحدَ طرَفَيْهِ إلى الآخَر، ثُمَّ قيل: ثَناهُ عن وَجْهه: إذا كَفَّهُ وصَرَفَه؛ لأنهُ مسبَّبٌ عنهُ(١)، ومنهُ: استَثْنيتُ الشيءَ: زوَيْتُه لنفْسي، ومنهُ: الثَّنيا بوَزْنِ الدُّنيا، وفي الحديثِ: «منِ استَثنى فلهُ ثُنياهُ (٢) أي: ما استَثناهُ (٣).

⁽١) قوله: «لأنهُ مسبّبٌ عنه» سقط من (ف).

⁽٢) هو جزءٌ من حديثِ أخرجه الدارقطنيّ في «السنن» (٤: ٥٥) من حديثِ معاذ بن جبل، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣: ٤٥٨)، وعزاه لأبي موسى المديني في «ذيل الصحابة» من حديثِ معدى كرب.

⁽٣) «المُغرِب في ترتيب المُعرب» (١: ١٢٤).

وعندَ عامَّةِ الفُقهاءِ أنه لا أثَرَ له في الأحكام ما لم يكنْ موصولًا. ويُحكى: أنه بَلغَ المنصورَ أَنَّ أَبا حنيفةَ خالفَ ابنَ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ في الاستِثناءِ المُنفَصِل، فاستَحضَرَهُ لينكرَ عليه: فقالَ أبو حنيفة: هذا يَرجِعُ عليك، إنَّكَ تأخذُ البَيْعَةَ بالأيهان، أفترضى أن يخرُجوا عليه مِن عندِكَ فيستَثنُوا فيَخرُجوا عليك؟ فاستَحسَنَ كلامَه ورضيَ عنه.

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: واذكُرْ ربَّـكَ بالتَّسْبيحِ والاستغفارِ إذا نسيتَ كلمةَ الاستِثناء،

قولُه: (وعندَ عامّةِ الفُقهاءِ: أنهُ لا أثرَ لهُ في الأحكامِ ما لم يكنْ موصولًا). قال القاضي: «لأنهُ لو صَحَّ ذلك لم يُقرَّرْ إقرارٌ ولا طلاقٌ ولا عِتاق، ولم يُعلَمْ صِدقٌ ولا كذِب، وليسَ في الآيةِ أنّ الاستثناءَ المُتدارَكَ به منَ القولِ السابِق، بل هُو مقدَّرٌ مدلولٌ به عليه» (١) مثلَ أن يقولَ: أفعلُ إن شاءَ الله، أي: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاقَ عِإِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴾ إلّا أن تقولَ: أفعلُ إنْ شاءَ الله،

قولُه: (إنّك تأخُذُ البَيْعةَ بالأَيْمان، أفَترضى أن يَخرُجوا مِن عندِك فيستثنوا؟)، الانتصاف: ظاهرُ الآيةِ الأمرُ بتَدارُكِ المشيئةِ عندَ التَّذكارِ ولو بعدَ طُول (٢)، وأمّا حَلُها لليمين حينئذٍ (٣)، فلا دليلَ للآيةِ عليه (٤).

وقلتُ: مسألةُ البَيْعةِ واليمينِ جاءتْ رادّةً لَمن قاسَ الاستثناءَ في الأحكامِ على مسألةِ التَّدارُكِ بالتَّذْكارِ في نسيانِ ذِكْرِ الله في الأمور، وصُورةُ المُبايعةِ بأنْ يقولَ: أُبايِعُكَ على السَّمْعِ والطّاعة، ثُمَّ يؤكِّدُها باليَمين، بأنْ يقولَ: والله لا أخرُجُ من هذهِ البَيْعةِ، ثُم يَخرُجُ ويَستثني إلا زمانَ كذا، ويومَ كذا، ولأمر كذا أو أوانَ يفعَلُ كذا.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۹۰؛).

⁽۲) قوله: «ولو بعد طول» سقط من (ط).

⁽٣) في (ط): «وأما حمل اليمين عليها»، وفي (ف): «وأمّا حُمُّلُ اليمين عليه».

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٥).

⁽٥) قوله: «ولأمر كذا» زيادة من (ط).

تشديدًا في البَعثِ على الاهتمام بها، وقيل: واذكُرْ ربَّكَ إذا تركتَ بعضَ ما أَمَرَكَ به، وقيل: واذكرْهُ إذا اعتراكَ النِسيانُ ليذكِّرَكَ المنسيّ، وقدْ حُمِلَ على أداءِ الصلاةِ المنسِيّةِ عندَ ذكرها.

و ﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى نبأ أصحابِ الكهف.

قولُه: (تشديدًا في البَعْثِ على الاهتهام)، يعني: الأمرُ بالاستغفارِ مِن بابِ التغليظِ والتشديد، كأنَّ تَرْكَ الاستثناءِ منَ الذَّنبِ الذي تجبُ فيه التوبةُ والاستغفارُ.

قولُه: (واذكُر ربَّكَ إذا ترَكْتَ بعضَ ما أمرَكَ به)، فالنِّسيانُ قد يُستعمَلُ في التَّرْكِ مجازًا؛ لأنّ التَّرْكَ سببُ النِّسيان.

الرّاغب: النّسيانُ: تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما استُودِعَ؛ إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قَصْدِ حتّى ينحذِف عن القلبِ ذِكْرُه. وقولُه تعالى: ﴿ سَنُقُرِئُكَ فَلا تَسَى ﴾ [الأعلى: ٢] إخبارٌ وضيانٌ من الله تعالى أنه يجعلُهُ بحيثُ إنه لا ينسى ما يسمَعُه عن الحقّ (١)، وكلَّ نسيانِ من الإنسانِ ذمَّهُ اللهُ تعالى به، فهُو ما كانَ أصلُه عن تعمُّد، وما عُذِرَ فيه نحوُ ما رُوِيَ في الحديث: ﴿ رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطأُ والنِّسيانُ (٢)، فهُو ما لم يكنْ سببُه منه، وإذا نُسِبَ ذلكَ إلى الله تعالى فهُو ترُكُه إيّاهُم استهانةً بهم، ومجازاةً لِما تركوهُ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ نَسُوا اللّهَ فَنَسِيبُهُم ﴾ [التوبة: ٢٧]، وقولُه: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا كَالَذِينَ نَسُوا اللّهَ فَأَنسَنهُم ﴾ [الحشر: ١٩] فتنبيةٌ أنّ الإنسانَ بمعرفتِه بنفْسِه يعرفُ الله، فنسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿ نسيت ﴾: ارتكبتَ ذَنبًا، ومعناه: اذكرِ اللهَ إذا أرَدْتَ وقصَدْتَ ارتكابَ ذنبِ يكنْ ذلك دافعًا لك (٣).

قولُه: (﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى نبَأ أصحابِ الكهف)، أي: لفظُ ﴿هَٰذَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾.

⁽١) في (ح) و(ط): «من».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «مفردات القرآن وإعرابه»، ص٨٠٣.

ومعناه: لعلَّ الله يُؤتيني منَ البيِّناتِ والحُجَج على أني نبيُّ صادقٌ ما هو أعظمُ في الدلالةِ وأقربُ رُشْدًا مِن نبأِ أصحابِ الكهف، وقد فَعلَ ذلك، حيثُ آتاهُ مِن قَصَصِ الأنبياءِ والإخبارِ بالغُيوبِ ما هُو أعظمُ مِن ذلكَ وأدَلّ، والظاهرُ أنْ يكونَ المعنى: إذا نسيتَ شيئًا فاذكرْ رَبَّك. وذكرُ ربكَ عندَ نسيانِهِ أنْ تقول: عسى ربي أنْ مهديني لشيءٍ آخرَ بَدَلَ هذا المَنْسيِّ أقربَ منه، ﴿رَشَدًا﴾ وأدنى خيرًا ومنفعة. ولعلَّ النسيان كانَ

قولُه: (ومعناهُ: لعل الله يُؤتيني منَ البيّناتِ... ما هُو أعظمُ في الدّلالةِ وأقرَبُ رُشْدًا مِن نبأِ أصحابِ الكهف)، الانتصاف: يؤيّدُه قولُه: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّفِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَكِنَا عَبَا ﴾، افتتَحَ القصّة بتقليلِ شأنِها، ثُمّ ختَمَها بأمرِه صلَواتُ الله عليه بها هُو أَرشَدُ منها.

الإنصاف: هذا يُوهِمُ أنَّ أيَّ قصّةٍ ذُكِرتْ في الكتابِ العزيز ليُتَّعظَ بها ينبغي أن يُحقَّرَ شأَنُها ويُسأَلَ إنزالُ ما هُو خيرٌ منها وأرشَدُ. جَوابُه: أنّ المشركينَ سَألوا رسولَ الله ﷺ عن خيرِهم، وقالوا: هُم فِتيةٌ ذَهَبتْ بهم في الأرض (١) مذاهبُ، فقلَّلَ اللهُ ما أكثروهُ وحَقَّرَ ما استَعظَموهُ، ولم يَقُصَّ اللهُ نبأها إلّا لإعلام المشركينَ أنّ رسولَ الله ﷺ يتَلقّى الوَحْيَ منَ السّماءِ، وأنهُ لا يَخْلُو عن فائدةٍ ومَوعظةٍ وعِبرة (٢).

قولُه: (يَهديني لشيء آخر، بدَلَ هذا المنسيِّ أقرَبَ) يقال: هداه لكذا، أو إلى كذا، لا بُدَّ مِن تقديرِ شيء يَصحُّ الكلامُ معَه، فالتقديرُ: يَهْديني لشيء آخَرَ يكونُ ذلك الشيءُ بدَلَ هذا المنسيِّ أقرَبَ منهُ رشَدًا، قالَ الزجّاجُ: عسى أن يُعطيني منَ الدِّلالاتِ ما يكونُ أقربَ في الرَّشَد، وأدَلَّ مِن قصّةِ أصحاب الكهف(٣).

وقالَ في «المُطْلِع»: يَهدي إلى ما هُو أقرَبُ، و«أقرَبُ» في تركيبِ المصنَّفِ يجوزُ أن يكونَ بدَلًا مِن بدَلٍ، وأن يكونَ صفةً إن جُعِلَ «أقرب» من «معرفة»، أو حالًا إن جُعِلَ نكرةً.

⁽١) في (ح): «ذهبت بهم الأرض»، وفي (ف): «ذهبوا في الأرض».

⁽٢) سقط لفظ: «وعِبرة» من (ح).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٨).

خَيرَة، كقولِه: ﴿ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦].

[﴿ وَلِيَثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَاَزْدَادُواْ تِسْعًا ۞ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لِيثُواً لَهُ، غَيْبُ السَّمَوَرِي وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِيهِ مِن وَلِيِّ وَلَا يُشْرِكُ فِ حُكْمِيةِ أَحَدًا ﴾ ٢٥–٢٦]

﴿ وَلِيَثُواْ فِى كُهِ فِهِمْ ثَلَاثَ مِأْنَةٍ ﴾ يُريدُ لُبْنَهُم فيهِ أحياءً مَضْروبًا على آذا نِهِم هذهِ الله وهو بيانٌ لِمَا أُجمِلَ في قولِه: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٓ ءَاذَا نِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾، ومعنى قولِه: ﴿ قُلِ ٱللهُ أَعَلَمُ بِمَا لَبِثُواْ ﴾ أنه أعلَمُ مِنَ الذينَ اختلفوا فيهم

قولُه: (خِيَرةً) أي: مختارًا(١).

قولُه: (بيانٌ لِما أُجِلَ في قولِه: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى ءَاذَانِهِمْ ﴾)، فإنْ قُلْتَ: ما فائدةُ إيرادِ البيانِ في آخِرِ القصّةِ والمُبيَّنُ في أوّلِها؟ قلتُ، واللهُ أعلم: جيءَ أوّلا باختلافِ الأحزابِ في كميّةِ أُبيهم في الكهف. وثانيًا: باختلافِهم في كميّةِ أشخاصِهم، فبيَّنَ الثانيَ بقولِه: ﴿ سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ قُلْ رَبِّيَ أَعُلُمُ بِعِدَتِهِم ﴾ وبيَّنَ الأوّلَ بقولِه: ﴿ وَلَيْمُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِأْنَةِ وَثَامِنُهُمْ كَانَدُو وَلَيْمُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِأْنَةِ سِينِينَ وَأَزْدَادُواْ يَسْعَا * قُلِ اللّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِيثُواْ ﴾ وسجَّلَ لكِلتي الجُملتيْنِ بإثباتِ العِلم لله تعالى، وهذه الدّقيقةُ تنهي (٢) لُطفَ ما ذهَبَ إليه المصنّفُ في ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَانُهُمْ ﴾.

وأمّا توسيطُ قولِه: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَى عِإِنِي فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا ﴾ الآية، بيْنَ البَيانِ والمُبيّن، فإنهُ من جُملةِ التأديبِ الذي أدَّبَهُ اللهُ به، والتهذيبِ الذي هذَّبَهُ مما هُو حَلُقٌ لهُ، وهُو هذا القرآنُ المجيدُ؛ جاءَ مُستطردًا عطفًا على قولِه: ﴿ فَلَا تُتُمارِ ﴾، ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ ﴾ مُتضمِّنًا معنى ما لأجْلِهِ أبطاً عليه الجوابَ عن هذهِ القصّة، قالَ الزجّاجُ: ﴿ قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِشُوا ﴾: إخبارٌ عن الله تعالى بطُولِ لُبْهِم.

⁽١) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، والظاهر أن الذي أورده الزمخشري «خَيرُة» من الخيرية، لا «خِيْرة» من الاختيار، كما يدلُّ عليه استشهاده بآية ﴿نَأْتِ عِنَيْرِ مِنْهَآ ﴾.

⁽٢) في (ح) و(ط): تُنْبئ.

بمدّةِ لُبْثِهِم، والحقُّ ما أخبرَكَ الله به. وعن قتادة: أنه حكايةٌ لكلامِ أهلِ الكتاب. و﴿ قُلِ ٱللهُ أَعْلَمُ ﴾ ردُّ عليهم. وقالَ في حرفِ عبدِ الله: (وقالوا لبثوا). و ﴿ سِنِينَ ﴾: عطفُ بيانٍ لـ ﴿ ثَلَثَ مِأْنَةٍ ﴾.

وأعلمَ أنهُ أعلَمُ بذلك، وكانَ هذا أبلَغَ مِن أن يُقال: الصَّحيحُ أنَّهم قد لَبِثوا هذا العدَدَ كلَّه(١).

قولُه: (و ﴿ سِنِينَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ ثَلَاثَ مِأْنَةٍ ﴾)، قالَ الزجّائج: ﴿ سِنِينَ ﴾ جائزٌ أن يكونَ نَصْبًا وأن يكونَ جَرَّا، فالنَّصبُ على معنى: ولَبِثوا في كهفِهم سِنينَ ثلاثَ مئةٍ ، عطفَ «سِنينَ» على «ثلاثٍ» عطفَ البيانِ والتوكيد، والجَرُّ على أن يكونَ نَعْتًا للمئة، وهُو بالغُّ في المعنى إلى ثلاثٍ ، كها قال:

فيها اثنتانِ وأربعونَ حَلوبةً سُودًا كَخَافيةِ الغُرابِ الأسحَم (٢)

جعلَ «سُودًا» نَعْتًا لـ«حَلوبةً»، وهُو في المعنى نَعْتٌ جُملةِ العدد، هكذا في «تفسيرِه» (٣)، ونَقَلَ المصنِّفُ عنهُ في «المفصَّل» (٤) أنهُ قال: لوِ انتصَبَ ﴿ سِنينَ ﴾ على التمييزِ لوَجبَ أن يكونوا قد لبِثوا تسعَ مئة سنة. قالَ ابنُ الحاجب: وَجْهُه أنهُ قد فُهِمَ مِن لُغتِهم أنّ تمييزَ المئةِ واحدٌ من مئة، فإذا قلتَ: مئةُ رجُلٍ فمُميَّزُها رجُل، وهُو واحدٌ من المئة، فعلى هذا لو قلتَ: مئةُ سنين، فيكونُ السِّنينَ واحدة من المئة، وهِي ثلاث مئة، وأقلُّ السِّنينَ ثلاثة، فيجبُ أن يكونَ تسعَ مئة، وهذا الذي ذكرَهُ يُردُّ: على قراءةِ حزةَ والكِسائيِّ، إذْ ليسَ لقراءتِهما وَجْهٌ سوى التمييز (٥).

وهذا غيرُ لازم، لأنّ الذي ذكرَه مخصوصٌ بأن يكونَ المُميّزُ مُفردًا، وأمّا إذا كانَ جَمْعًا فيكونُ القَصْدُ فيهِ كالقَصْدِ في وقوعِ التمييزِ جَمْعًا في نحوِ ثلاثةِ أثوابٍ، على أنّ الأصلَ في

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

⁽٢) لعنترة في «ديوانهِ»، ص١٩٣.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٧٩).

⁽٤) ص ٢٥٦.

⁽٥) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٦١٢).

وتُرئ: (ثلاثَ مئةِ سنينَ) بالإضافة، على وَضْعِ الجمعِ موضعَ الواحِدِ في التمييز، كقوله: ﴿ إِلْلَاَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] وفي قراءةِ أُبيّ: (ثلثَ مئةِ سنة). ﴿ يَسْعًا ﴾ تسعَ سِنين؛ لأنَّ ما قبلهُ يدلُّ عليه. وقرأ الحسن: (تَسْعًا) بالفتح، ثمَّ ذكرَ اختِصاصَه بها

التمييزِ الجَمْع، وإنَّما عدَلَ إلى المُفرَدِ لغَرَض، فإذا استُعمِلَ الجَمْعُ استُعمِلَ على الأصلِ لا على الوَجْهِ الذي ألزَمَه، فإنّ ذلكَ على المُفرَد.

وقلتُ: الذي ذَهَبَ إليه المصنِّفُ عكْسُ ذلك؛ لأنهُ جعَلَ المفرَدَ أصلًا والجَمْعَ مفرَّعًا عليه لقولِه: «على وَضْعِ الجَمْع موضعَ الواحِدِ في التمييز»، وقالَ ابنُ الحاجِب: ﴿ ثَلَثَ مِأْتَةِ سِنِينَ ﴾، فيمَن قرَأَ بالتنوينِ، محمولٌ على البدَل، وإلّا لزِمَ الشُّذُوذُ مِن وَجهَيْنِ: أَحَدُهما: جمْعُ مُمَيَّزِ مئة. والآخَرُ: نَصْبُه، فإذا جُعِلَ بدَلًا خرَجَ عنِ الشَّذُوذَيْنِ واستقامَ الإعرابُ (١)، كأنهُ قال: ولبِثوا سِنين.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثلاثَ مئةِ سِنينَ» بالإضافةِ)، حمزةُ والكسائيُّ: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بتنوين (٢).

قولُه: (لأنّ ما قبْلَهُ يدُلُّ عليه). قالَ الزجّاجُ: أمّا قولُه: ﴿وَٱزْدَادُواْقِسْعًا ﴾ فلا يكونُ تسعَ ليالٍ وتسعَ ساعاتٍ؛ لأنّ العدَدَ يُعرَفُ بتفسيرِه، فإذا تقدَّمَ تفسيرُه استغنى بها تقدَّمَ عن إعادةِ ذِكْرِهُ (٣).

وقالَ الإمامُ: فإنْ قالوا: لم َلم يقُلْ: ثلاث مئة وتسعَ سنين؟ وما الفائدةُ في العدول؟ قلنا: قال بعضُهم: كانت اللَّدّةُ ثلاثَ مئة سنةٍ منَ السِّنينَ الشمسيّة وثلاث مئة وتسعَ سِنينَ منَ القَمريّة، وهذا مُشكِلٌ؛ لأنهُ لا يَصحُّ بالحساب، ويُمكنُ أن يُقالَ: لعلّهم لمّا استكمَلوا ثلاث مئةِ سنةٍ قَرُبَ أمرُهم منَ الانتباه، ثُم اتّفَقَ ما أوجَبَ بقاءَهم في النّومِ بعدَ ذلك تسعَ سنين (٤).

⁽١) المصدر السابق، (١: ٦١١).

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص١٤.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١١٢).

غابَ في السهاواتِ والأرضِ وخَفِيَ فيها مِن أحوالِ أهلِها ومِن غيرِها، وأنه هو وحدَه العالمُ به، وجاء بها دلَّ على التعجُّب من إدراكِهِ المسموعاتِ والمُبصَرات، للدَّلالةِ على

وقالَ القاضي: وقيل: إنهُ حكايةُ كلام أهلِ الكتاب، فإنّهم اختَلَفُوا في مُدّةِ لُبثِهم كما اختَلَفُوا في مُدّةِ لُبثِهم كما اختلَفُوا في عِدَّتِهم، فقالَ بعضُهم: ثلاث مئة سنة، وبعضُهم: ثلاث مئة وتسعَ سنين(١).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مِن كلام الله تعالى، فإنّ أهلَ الكتابِ كها اختَلَفوا في عِدَّتِهمُ اختَلَفوا في عِدَّتِهمُ اختَلَفوا في مُدّةِ لُبثِهم، فكها جيءَ في ذلك المقام بها يَرفَعُ الاختلاف، جيءَ هاهُنا كذلك، فإنّ قولَه: ﴿وَاَزْدَادُواْقِينَعًا ﴾ بيانٌ لنصوصيّةِ اللَّبثِ وتقريرٌ له، ودَفْعٌ للاحتهال، ونظيرُه الاستثناءُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَيْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَاخَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وسيجيءُ بيانُه. فقولُه: ﴿قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْ مُؤلً: ﴿قُلُ رَبِّ اللهُ أَعْلَمُ بِعِدَ تِهِم ﴾ هناك. وهذا التأويلُ يُرجِّحُ قولَ مَن قال: إنّ هذا مِن كلامِ الله تعالى. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وجاء بها دَلَّ عليه التعَجُّبُ مِن إدراكِه المسموعاتِ والمُبصَرات). قالَ القاضي: والهاءُ تعودُ إلى «الله»، ومحلُّه الرَّفعُ على الفاعليَّةِ، والباءُ مَزيدةٌ عندَ سيبَويْه، وكانَ أصلُه أبصَرَ، أي: صار ذا بصَر، ثُمَّ نُقِلَ إلى صيغةِ الأمرِ بمعنى الإنشاء، فبَرزَ الضَّميرُ لعدَم لِياقِ الصِّيغة، وهُو أنّ ضَميرَ الغائبِ لا يمكنُ استثناؤُه في أمرِ المخاطَبِ أو لزيادةِ الباء، كها في قولِه: ﴿وَكَفَى بِهِ * ﴾ [النساء: ٥٠]، والنَّصبُ على المفعوليّةِ عندَ الأخفش، والفاعلُ: ضميرُ المأمور، وهُو كلُّ أحدٍ، والباءُ مَزيدةٌ إن كانتِ الهمزةُ للتَّعدية (٢).

وقالَ صاحبُ «الكَشْف»: وكانَ القياسُ إضهارَ «به» في الثاني؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ في موضع الفاعل، لكنِ استَغْنى بذِكْرِه في الأوّلِ لأنهُ لا يجوزُ العطفُ على عامِلَيْنِ كها فعَلَ في قولِ الشاعر:

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩١).

⁽٢) المصدر السابق (٣: ٤٩٢).

أن أمره في الإدراكِ خارجٌ عن حَدِّ ما عليه إدراكُ السامِعينَ والمُبصِرين، لأنه يُدرِكُ الطفَ الأشياءِ وأصغرَها كها يُدرِكُ أكبرَها حجمًا وأكثفَها جِرْمًا، ويُدرِكُ البواطِنَ كها يُدرِكُ النواطِنَ كها يُدرِكُ الظواهر، ﴿مَالَهُم ﴾ الضميرُ لأهلِ السهاواتِ والأرض، ﴿مِن وَلِيّ ﴾ من مُتَوَلِّ لأمورِهِم ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ ﴾ في قضائِه ﴿أَحَدًا ﴾ منهم، وقرأ الحسن: (ولا تُشرِكُ)، بالتّاءِ والجَزمِ على النّهْي.

[﴿ وَٱتْلُ مَا ٓ أُوحِى إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنْيَهِ - وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ -مُنْتَحَدًا ﴾ ٢٧]

كانوا يقولون له: ﴿أَنْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَاذَاۤ أَوْبَدِلَهُ ﴾ [يونس: ١٥]، فقيل له: ﴿ وَأَتْلُ مَاۤ أُوحِى إِلَيْكَ ﴾ من القرآن، ولا تَسْمَع لِمَا يَهَذُونَ بهِ من طَلَبِ التبديل، فلا مُبدِّلَ لِكلهاتِ ربِّك، أي: لا يَقدِرُ أحدٌ على تبديلِها وتغييرِها، وإنَّها يقدِرُ على ذلكَ هوَ وحدَه، ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَدَ مُصَابَ عَالَةٍ ﴾ [النحل: ١٠١]. ﴿ وَلَن يَجِدَمِن دُونِهِ مُنْتَحَدًا لا يقدِلُ إليهِ إن هَمَمتَ بذلك.

أَكُلَ امْرِيْ تَحسبينَ امْرَأً ونارِ تُوَقَّدُ بالليلِ نارا(١)

أي: وكلُّ نارٍ، واستَغنى (٢) بذِكْرِهِ أُوَّلًا عن ذِكْرِه ثانيًا.

الرّاغبُ: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ يقولُ فيه تعالى ذلكَ مَن وقَفَ على عجائبِ حِكمتِه، ولا يقالُ فيه: ما أبصَرَهُ وما أسمَعَهُ؛ لأنّ الله تعالى لا يوصَفُ إلّا بها ورَدَ به السَّمع (٣). وقدَّرَ أبو البقاء: أوقعْ أيُّها المخاطَبُ إبصارًا بأمرِ الكهفِ، فهُو أمرٌ حقيقةً (٤) والفاعلُ مضمَرٌ.

قُولُه: (وإنَّهَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلَكَ هُو وَحَدَهُ)، أو: ﴿إِذَا بَدَّلَنَآ ءَايَـةً مَّكَانَ ءَايَـةٍ ﴾

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٥٥٧-٥٥٥)، والبيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه»، ص٣٥٣.

⁽٢) في (ط): «استغناء»، والمعنى واحد.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٤٢٦.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

[﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْفَدَوْةِ وَٱلْعَشِيّ يُرِيدُونَ وَجْهَةً. وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَّ وَلَا نُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ، عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ وَكَانَ أَمْرُهُ. فُرُطًا ﴾ ٢٨]

وقالَ قومٌ من رُؤَساءِ الكَفَرةِ لرسولِ الله ﷺ: نحِّ هؤلاءِ المواليَ الذينَ كأنَّ رَجَهُم ريحُ الضَّأْن، وهم: صُهَيْبٌ وعمّارٌ وخبّابٌ وغيرُهم مِن فُقَراءِ المُسلمِين، حتى نجالسَك كما قالَ قومُ نُوْح: ﴿أَنُوْمِنُ لَكَ وَأَتَبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، فنزَلَت: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ واحبِسْها معَهُم وثَبّتْها. قالَ أبو ذُوَيْب:

فصَ بَرْتُ عارِفةً لذلك حُرّةً تَرْسُو إذا نَفْسُ الجَبانِ تَطَلّعُ

[النّحل: ١٠١]، أرادَ أنّ في هذه الآيةِ الدّلالة الظاهرة على أنّ الكتابَ لا يُنسَخُ بالسّنة (١)؛ لأنهُ تعالى أمرَ نبيّه صلواتُ الله عليه بأنْ يَتْلُو ما أوحَى إليهِ من كتابِ الله حينَ قالوا: ﴿ وَأَنْتِ بِقُرْهَانِ غَيْرِ هَنْذَا آوَ بَدِلّهُ ﴾ [يونس: ١٥] وأعلَمَهُ أنْ لا تبديلَ لكلماتِ الله البتّة، لا يُبدّهُ أهو ولا غيرُه، حيثُ نفى جِنسَ التبديلِ وخصَّ هذا العامَّ بقولِه: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا وَعَلَى هذا العامَّ بقولِه: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا وَعَلَى أَصلِه، وهذا أكّدَ دِلالة عَلَيْهُ مَكَانَ عَلَيْهِ ﴾ [النحل: ١٠١]، فبقي العامُّ فيها عداهُ على أصلِه، وهذا أكّد دِلالة الحضرِ في قولِه: إنّها يقلِرُ على ذلك هُو بقولِه وحده، ثمّ أتى بتذييلِ مؤكّدٍ لذلك المعنى، وهُو قولُه: ﴿ وَلَن يَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَكُلُ ﴾ بـ (لن) المؤكّدة، قالَ المصنَّفُ: تقولُ لصاحبِكَ: لأأُقيمُ غدًا، كما تفعلُ في «أنا مُقيمٌ»، و «إنّي مُقيمٌ»، فُزّلَ وصلواتُ الله عليهِ منزِلَة مَن هَمَّ أنّ له مَلْجًا يعدِلُ إليه مِن أمرِه و مَنْيِه، فقيلَ له: ﴿ وَلَن تَجِدَمِن دُونِهِ مُلْتَكُلُ ﴾ ، تعدِلُ إليه مِن أمرِه و مَنْيِه، فقيلَ له: ﴿ وَلَن تَجِدَمِن دُونِهِ مُلْتَكَدًا ﴾ ، تَعدِلُ إليه وَنْ أَمْرِه و مَنْيِه، فلا الله عليه منزِلَة مَن هَمَّ أنّ له مَلْجًا يعدِلُ إليه مِن أمرِه و مَنْيِه ولا مَلْجًا إلّا إليه (١). وأن همَمْتَ بذلك. قالَ الزجّاجُ: ولن تَجِدَ مَعْدِلًا عن أمرِه و مَنْيِه ولا مَلْجًا إلّا إليه (١).

قولُه: (فصَبَرتُ عارِفةً) البيت (٣)، أي: حبَسْتُ نَفْسًا عارِفةً بأحوالِ الحَرْب.

⁽١) وهي مسألةٌ فيها خلاف بين علماءِ الأصول. انظر: «أصول البزدويّ» (١: ٢٢٢)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشتي (٣: ١٨٦).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨٠).

⁽٣) لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدتِه الشهيرة في رثاء أبنائه. وقيل: هو لعنترة، كها في «الصّحاح» (٤: ٢٠٢).

﴿ بِٱلْفَدَوْةِ وَٱلْعَشِيّ ﴾ دائبِينَ على الدُّعاءِ في كلِّ وقت، وقيل: المرادُ صلاةُ الفَجْرِ والعَصْر. وقُرئ: (بالغُدُوةِ)، و ﴿ بِٱلْفَدَوْةِ ﴾ أجوَد؛ لأنَّ «غُدُوةَ» عَلَمٌ في أكثرِ الاستعمال، وإدخالُ اللامِ على تأويلِ التنكير كما قال:

.... والزَّيْدُ زَيْدُ المَعارِكِ

الجَوهريّ: العارِفُ: الصَّبورُ. تَرْسو: ترسَخُ وتَثبُتُ، تَطلّعُ: ينقطعُ عن مكانِه. وقيل: ينظُرُ ساعةً ويختفي ساعة، كما هُو عادةُ الجَبان، يصِفُ صَبْرَهُ وتجلُّدَه عندَ الشَّدائد، وأنَّ نفْسَهُ ثابتةٌ صابرةٌ على المَكارِه في حالِ تكونُ نفْسُ الجبانِ فيها مضْطرِبةً.

قولُه: (وقُرئَ: بِالغُدُوقِ): ابنُ عامر، والباقون: ﴿ بِٱلْغَدَوْقِ ﴾ (١). قالَ أبو البقاء: «بالغَداةِ: أصلُها غَدُوة، فقُلبتْ أَلفًا (٢) لتحَرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، وهِي نكِرةٌ، وتُقرَأُ بالغُدوة، بضمِّ الغَيْنِ وسكونِ الدَّال، وواوِ بعدَها، وقد عرَّفها بالألفِ واللام، وأكثر ما تُستعمَلُ معرِفةً عَلَمًا » (٣) بغير اللام.

قولُه: (والزَّيدُ زيدُ المعارِك)، أوَّلُه (٤):

وقد كانَ منهُم حاجبٌ وابنُ أمِّه أبو جَنْـــدلٍ

حاجب: هو ابنُ لَقيطِ بن زُرارةَ، أرادَ بقولِه: «زيدُ المعارِك»: شجاعتَه، ذكرَه شاهدًا على صحّةِ الإضافةِ وإدخالِ اللام على تأويلِ التنكير، وفيه ضَعْفٌ؛ لأنّ العلَمَ إنّها وُضعَ لشيءٍ بعَيْنِه غيرِ متناولٍ ما أشبَهَهُ، فإذا نُكّرَ فقدِ استُعمِلَ على خلافِ ما وُضِعَ لهُ، ووَجْهُه أنهُ لمّا وُضِعَ لمسَمَّى ثُم وُضِعَ لاَخَرَ صارت نِسبتُه إلى الجميعِ نسبةً واحدةً، فأشبَهَ أن يكونَ مِثلَ قولِك: رجُل.

⁽١) انظر: «حجّة القراءات»، ص١٥٥.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الياء»، والصوابُ ما أثبتناه.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨).

⁽٤) للأخطل في «ديوانه»، ص٩٧٩.

ونحوُه قليلٌ في كلامِهم، يُقال: عَداهُ: إذا جاوَزَه، ومنهُ قولُم: عداطَوْرَه، وجاءَني القومُ عدا زيدًا. وإنها عُدِّي بـ «عَن» لتَضمينِ «عدا» معنى: نَبا وعَلا، في قولك: نَبَتْ عنهُ عَيْنُهُ وعَلَتْ عنهُ عينُه: إذا اقتَحَمَتهُ ولم تَعْلَقْ به. فإنْ قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعْدُهُم عيناك، أو: لا تَعْلُ عيناكَ عنهم؟ قلت: الغَرَضُ فيهِ إعطاءُ مجموع مَعنيين، وذلكَ أقوى مِن إعطاءِ مَعنى فَذّ، ألا ترى كيف رجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تقتَحِمهُم عيناكَ مجاوِزَتَين إلى غيرهم؟ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا إلى قولك: ولا تَقْمَومُهُم عيناكَ مجاوِزَتَين إلى غيرهم؟ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢]، أي: ولا تضُمُّوها إليها آكِلِينَ لها. وقُرئ: (ولا تُعْدِ عينيك) و (لا تُعَدِّ عينيك)، مِن: أعداهُ وعَدّاه، نقلًا بالهمزةِ وتثقيلِ الحشو، ومنهُ قولُه:

قولُه: (عَدا طوْرَه)، أي: جاوَزَ حدَّه.

النِّهاية: في حديثِ سَطِيح (١):

فإنّ ذا الدَّهرَ أطْوارٌ دَهاريرُ (٢)

الأطوارُ: الحالاتُ المُختلِفةُ والنازِلاتُ والحدودُ، واحِدُها: طَوْرٌ، أي: مرّةً مُلكٌ، ومرّةً مُلكٌ، ومرّةً مُلكُ، ومرّةً بُؤس، ومرّةً نُعْم. ومنهُ حديثُ النّبيذ: «تعَدّى طَوْرَه»، أي: جاوَزَ حدَّهُ وحالَه الذي يُخُصُّه ويجِلُّ فيه شُربُه.

قولُه: (إذا اقتَحَمَتْه)، الجَوهريّ: اقتَحَمَتْهُ عيني، أي: ازْدَرَتْه.

قولُه: (وقُرئَ: «ولا تُعْدِ عَيْنَيكَ») (٣): ولا تَصِرْ فْهما. قالَ ابنُ جِنِّي: هِيَ قراءةُ الحسن، وهذا منقولٌ مِن: عدَتْ عيناك، أي: جاوَزَتا، مِن قولِم. جاءَ القومُ عَدا زيدًا، أي: جاوَزَ بعضُهم زيدًا، ثُمَّ نُقِلَ إلى أعدَيْتُ عَيْني عن كذا، أي: صرَ فتُها(٤).

⁽١) يعني سطيحًا الكاهن. وقد كان في العربِ كهَنةٌ كشِقً وسطيحٍ وغيرهما. انظر: «تاج العروس» (٣٦: ٨٢).

⁽٢) لسطيح الكاهن كما في «تهذيب اللغة» للأزهريّ (٤: ١٦٣)، و السان العرب» (٤: ٥٠٧).

⁽٣) في (ح): «عيناك».

⁽٤) «المحتسب» (٢: ٧٧). ومن قوله: «الحسن وهذا منقولٌ مِن» إلى هنا سقط من (ح).

فعَدِّ عَمَّا تَرى إذْ لا ارتِجاعَ لهُ

لأنَّ معناه: فعَدِّ همَّكَ عمَّا ترى. نُهِيَ رسولُ الله عَلَيْ أَن يَزدَرِيَ بفقراءِ المؤمنين، وأن تَنبُو عينُه عن رثاثة زِيِّهمْ طُموحًا إلى زيِّ الأغنياءِ وحُسْنِ شَارَتِهم، ﴿ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ في موضِع الحال، ﴿ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ ﴾ مَن جَعَلنا قلبَهُ غافِلًا عن الذكرِ بالحِذلان، أو: وَجَدْناهُ غافِلًا عنه، كقولِك: أجبَنتُهُ وأفحَمْتُهُ وأبخَلتُه؛ إذا وجدتَهُ كذلك، أو مِن: أغْفَلَ إبِلَه؛ إذا تَركها بغير سِمَة، أي: لم نَسِمْهُ بالذكرِ ولم نجعلهُم منَ كذلك، أو مِن: أغْفَلَ إبِلَه؛ إذا تَركها بغير سِمَة، أي: لم نَسِمْهُ بالذكرِ ولم نجعلهُم منَ

قولُه: (فَعدِّ عمّا تَرى إِذْ لا ارْتِجاعَ لهُ)، وتمامُه:

وانْمِ القتودَ على عَيْرانةٍ أُجُدِ(١)

نَميْتُ الشيءَ على الشيءِ: رفَعْتُه عليه، والقَتَدُ: خشَبُ الرَّحْل، وجَمْعُه أقتادٌ وقُتود، والعَيْرانةُ: الناقة، شُبِّهتْ بالعَيْر في سُرعتِها ونَشاطِها، وناقةٌ أُجُدٌ: قويّةٌ مُوثَقةُ الخَلْق، يقولُ: فعَدِّ هَمَّكَ عَمَّا تَرى، فإنهُ قد فاتَ عنكَ بحيثُ لا ارتجاعَ لهُ، أي: انصرِفْ عمَّا تَرى مِن تغيُّر الدّارِ وما أنتَ فيه إذا أيقَنْتَ أنْ لا رجعَةَ، وتشاغَلْ(٢) بالرِّحلة.

قولُه: (وحُسْنِ شارتِهم). الشَّارةُ: اللِّباسُ والهيئةُ.

قولُه: (جعَلْنا قلبَهُ غافلًا عن الذِّكرِ بالخِذْلانِ، أو: وجَدْناهُ غافلًا)، الانتصاف: شمَّرَ الزخشريُّ هارِبًا منَ الحقِّ، وتَجَرَّأُ على نَفْي ما نسَبَهُ اللهُ اتّباعًا لهَواهُ^(٣).

قولُه: (وأفحَمْتُه)، الجَوهريّ: كلَّمتُه حتّى أفحَمْتُه، أي: أسْكتّه، وأفحَمتَهُ أي: وجدتَهُ مُفحَهًا لا يقولُ الشِّعرَ.

قولُه: (أو مِنْ: أَغْفَلَ إِبِلَهُ؛ إِذَا لَم يجعَلْ لَهَا وَسُمّاً^(٤))، الانتصاف: هذا يُمكنُ معَ خَلْقِ الغَفْلة، فلا ضَرورةَ إلى صَرْفِ اللَّفظِ عن ظاهرِه^(٥).

⁽١) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص١٨.

⁽٢) في (ط): «ولا تشاغل».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٨).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٧١٨).

الذينَ كتَبْنا في قلوبِهِم الإيهان، وقد أبطَلَ الله تَوَهُّمَ المُجْبِرةِ بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾، وقُرئ: (أغفَلَنا قَلْبُه) بإسنادِ الفِعلِ إلى القلبِ على معنى: حَسِبَنا قلبُه غافِلين، من:

قولُه: (وقد أبطلَ اللهُ توَهُّمَ المُجرِةِ بقولِه: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَينهُ ﴾) حيثُ أسنَدَ الاتباعَ إليهِم، وعطَفَ بالواوِ ولم يُرتِّبهُ عليه بالفاءِ، فَدَلَّ على الاستقلالِ، وأنهم بأنفُسِهم يتَّبِعونَ أهواءهم، وليسَ ﴿أَغَفَلْنَا﴾ سببًا في الاتباع.

الانتصاف: قدَّمَ وجْهَ نسبةِ فعلِ العَبْدِ إلى نفْسِه، لكونِه مقرونًا بقُدرتِه، وإلى الله لكونِه مُوجِدًا له، فأدِلّةُ السُّنةِ تتْبعُهُ حيثُ سلكَ لا محيصَ لهُ عنها(١).

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّ العطفَ مِن أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدُ ءَانَيْنَا دَاوُد وَسُلَيْمَنَ عِلَمَا وَقَالَا الْمَعْمُدُ لِللّهِ ﴾ [النّمل: ١٥] على رأي صاحبِ «المفتاح»(٢) أخبَرَ اللهُ تعالى أنهُ خلَقَ قلوبَهم مختومًا عليها وجعَل فيها الغَفْلة، وأخبرَهم أنهم اتّبعوا أهواءَهم، ولم يُرتِّبِ الثاني على الأوّل تفويضًا لاستفادته إلى فَهْمِ السّامع، أو منَ الإضار، كما ذهبَ إليه المصنّفُ في على الأوّل تفويضًا لاستفادته إلى فَهْمِ السّامع، أو منَ الإضار، كما ذهبَ إليه المصنّفُ في تلك الآية، أي: جعَلنا قلبَه غافلًا عن الذّير فضل واتّبَعَ هواه، كما قال: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُد وَسُلَيْمَنَ عِلْمَا ﴾، فعَمِلا به وعلّما (٣) الناسَ وعرَفاحقَّ النّعمةِ ﴿ وَقَالَا ٱلْحَمَدُ لِلّهِ ﴾ [النمل: ١٥].

قولُه: (وقُرِئَ: «أَغْفَلنا قلبُه»)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأها عَمْرُو بنُ فائد (٤)، يقال: أَغْفَلْتُ الرجُلَ، وجَدتَهُ غافلًا(٥).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (۲: ۷۱۸).

⁽٢) «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.

⁽٣) في (ح): «وعرّفا».

⁽٤) أبو علي الأسواريّ البصريّ، عمرو بن فائد بالفاء. رُوي عنه غير ما حرفٍ من القراءات. روى عنه حسّان بن محمّد الضرير وغيره. له ترجمة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري (١: ٢٦٨).

⁽٥) "المحتسب" (٢: ٢٨) وزادَ ابن جني: فإن قيل: فكيفَ يجوزُ أن يجِدَ الله غافلًا؟ قيل: لمّا فعَلَ أفعالَ مَن لا يرتقبُ ولا يخاف صارَ كأنَّ الله سبحانَه غافل عنه، وعلى هذا وقَعَ النفيُ عن هذا الموضع فقال: ﴿وَلا تَطِعْ مَن ﴿وَمَا اللهُ عِنْفُولِ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤] أي: لا تظنّوا الله غافلاً عنكم... فكأنهُ قال: ﴿ولا تطِعْ مَن ظنّنا غافلين عنه ﴾ انتهى.

أَغْفَلتُه؛ إذا وجدتُه غافِلًا، ﴿فُرُطًا ﴾ مُتقدِّمًا للحقِّ والصوابِ نابِذًا لهُ وراءَ ظهرِهِ من قولهم: (فَرَسٌ فُرُطٌ) متقدِّمٌ للخيل.

[﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن زَيِّكُمُّ فَمَن شَآءَ فَلَيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرُ ۚ إِنَّا آَعْتَدْنَا لِلظَّلِلِمِينَ فَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيتُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءِ كَالْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهُ بِنْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتُ مُرْتَفَقًا ﴾ ٢٩].

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾: ﴿ٱلْحَقُّ ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمعنى: جاءَ الحقُّ وزاحَتْ

قولُه: ﴿ الْحَقُّ ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف)، أي: هُو الحقُّ، كذا قُدِّرَ في «آل عمران»، والخبرُ هُو العاملُ في الظَّرْفِ. فإن قلتَ: ما دَعاهُ إلى هذا؟ ولم لم يجعَلْ ﴿ مِن تَبِّكُمْ ﴾ الخبَر؟ ومعَ ذلك كيفَ قال: جاءَ الحقُّ؛ فإنهُ ليسَ بمقتضى التقدير؟

قلتُ: دَعاهُ عِيءُ قولِه: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِكُمْ ﴾ كالفَذْلَكةِ لِما ذكرَ مِن مُفتتحِ السُّورةِ أو جميع ما جاء به صلَواتُ الله عليه، ثُم ترتَّبَ ما بعدَه بالفاءِ عليه، فالضَّميرُ المُقدَّر بمنزلةِ اسمِ الإشارة، ومِن ثَمّ قدّرَ الواحِديُّ: أي: هذا الحقُّ مِن ربَّكم (١١)، قالَ الزجّاجُ: الذي آتيكُمْ به الحقُّ مِن ربَّكم (١١)، قالَ الزجّاجُ: الذي آتيكُمْ به الحقُّ مِن ربَّكم (١٢)، فيكونُ المعنى: ما جئتُكم به مِن حديثِ الكتابِ القويمِ المُعرّى عن كلِّ الاعوِجاج، الظاهرِ الإعجازِ، الكاشفِ عن المُغيّبات، المحتوي على مكارِم الأخلاق، المُزيحِ للعللِ والأعذار، المُزيل للرِّيبِ والشُّبهات _ حقُّ واجبٌ ثابتٌ منَ الربِّ المالكِ الرّحيم، ثُمَّ رتَّبَ عليه وعيدَ مَن كابَرَ عقْلَهُ (١٣) وعانَدَ ربَّهُ، ودفعَ الحقَّ الصُّراح، ووعْدَ مَن أذْعَن للحقِّ وآمَنَ وعَمِلَ بمُقتضاهُ بقولِه: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُمْ * وَعيدٌ منَ الله وإنذارٌ، وقد بَيْنَ عِاللهُ والسُّدِيُ : قولُه: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤُمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُمْ * وَعيدٌ منَ الله وإنذارٌ، وقد بَيْنَ عِاللهُ والسُّدِيُ : قولُه: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤُمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُمْ * وَعيدٌ منَ الله وإنذارٌ، وقد بَيْنَ عاللهُ والندارُ، وقد بَيْنَ

⁽١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١).

⁽٣) في (ح) و(ف): «غَفْلةً»، وهو تصحيف.

العِلَلُ فلم يبقَ إلا اختيارُكم لأنفسِكُم ما شئتُم منَ الأخذِ في طريقِ النَّجاةِ أو في طريقِ المُحلَّلُ فلم يبقَ إلا اختيارُ كم لأنفل المُحلِّلُ من اختيارِ أيَّهما شاء، فكأنه مُحيَّرٌ الهلاك. وجِيءَ بلفظِ الأمرِ والتخيير، لأنه لمَّا مُكِّنَ من اختيارِ أيَّهما شاء، فكأنه مُحيَّرٌ مأمورٌ بأن يَتَخيَّرُ ما شاءَ منَ النَّجْدَين. شُبِّهَ ما يحيطُ بهم من النَّارِ بالسُّرادِق، وهو الحُجْزةُ التي تكونُ حولَ الفُسطاط، وبَيتٌ مُسَردَق: ذو شُرادِق، وقيل: هو دخانٌ

بعدَهُ ما لكلِّ فريق مِن مؤمنٍ وكافر، فقال: ﴿إِنَّا آَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا ﴾ الآيات (١)، فظهَرَ أنَّ قولَه: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾، وزاحتِ العِللُ» تحريرٌ للمعنى وتلخيصٌ لهُ. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وجيءَ بلفظِ الأمر والتخير؛ لأنهُ لمّا مُكِّنَ منَ اختيارِ أَيِّهما شاءَ فكأنهُ خيَّرٌ مأمورٌ بأن يتَخيَّرَ ما شاءَ منَ النَّجْدَيْن)، قالَ القاضي: وهُو لا يقتضي استقلالَ العبدِ بفعلِه، فإنه وإن كانَ بمشيئتِه فمشيئتُه ليست بمشيئة (٢). المعنى: لا أُبالي بإيهانِ مَن آمَنَ وكُفْرِ مَن كفَر. وقالَ الزجّاجُ: هذا الكلامُ ليسَ بأمرٍ لهم، ما فعلوهُ منهُ فهُم فيه مُطيعونَ ولكنَّهُ كلامٌ فيه وعيدٌ وإنذارٌ (٣).

قولُه: (بالسُّرادِقِ، وهُو الحُجزةُ (٤). الرَّاغبُ: فارسيُّ مُعرَّبٌ، وليسَ في كلامِهم اسمٌ مفرَدُ ثالثُه ألفٌ وبعدَه حرفانِ، قالَ تعالى: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾، وقيل: مُسَرْدَقُ: مجعولٌ على هيئةِ السُّرادِق (٥).

⁽١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۹۶٤).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١). زادَ الزجّائج: وقد بيّنَ بعدَهُ ما لكلِّ فريقٍ مِن مؤمنٍ وكافر.

⁽٤) في الأصول الخطية: «الحجرة» بالراء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وهو الصواب، والمراد: المطبوعة من «الكشاف»، وأثبتُ ما يوافق الأصل الخطي من «الكشاف»، وهو الصواب، والمراد: الحاجز الذي يحيط بالخيمة يمنع الوصول إليها، كما في «التحرير والتنوير» (١٥: ٣٠٨).

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٥٠ ق. وإلى القولِ بكونِه فارسيًّا معرَّبًا ذهب الجواليقيّ في «المعرَّب من الكلام الأعجميّ»، ص٠٠ وعلّق عليه العلّامة أحمد محمد شاكر بقولِه: «والكلمةُ قرآنية،... ولم يزعم أحدُّ فيما رأيتُ أنها معرَّبة إلّا الجواليقيّ والرّاغب في «المفردات»، والكلمة عربيّة، قالَ ابنُ دُريدِ في «الجمهرة» (٣: ٣٣٢): «وسَرْدَقَ البيت: جعَلَ لهُ شُرادقًا»، وذكر شاهدًا من بيتِ الأعشى. انتهى كلامُه.

يحيطُ بالكفّارِ قبلَ دخولهمُ النّار، وقيل: حائِطٌ من نارٍ يُطِيفُ بهم، ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءِ كَالْمُهْلِ ﴾ كقولِه:

.....فأُعتِبُوا بالصَّيْلَم

وفيه تهكُم. والمُهْلُ: ما أُذِيبَ من جواهِرِ الأرْض. وقيل: دُرْدِيُّ الزَّيْت، ﴿يَشْوِى الْوُجُوهَ ﴾ إذا قُدِّمَ ليُشرَبَ انشَوى الوجْهُ منْ حرارَتِه. عنِ النبيِّ ﷺ: «هو كَعَكْرِ الزَّيت، فإذا قُرِّبَ إليهِ سقَطَتْ فروةُ وجْهِه»، ﴿بِثْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾ ذلك، ﴿وَسَآءَتْ ﴾ النارُ فَا اللهُ مُتَّكَنًا من المِرْفَق، وهذا لُشاكلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٣١]، وإلا

قولُه: (فأُعتِبوا بالصَّيْلم) أوّلُه:

غضِبَتْ تميـمٌ أن تُقَتَّلَ عامرٌ يومَ النَّسارِ(١)

«النِّسار»(٢) بكسِر النون: ماءٌ لبني عامِر. و «الصَّيلَمُ»: الدَّاهيةُ والأمرُ العظيم. «أُعتِبوا» أي: أُرضوا. جعَلَ الدَّاهيةَ لهم مكانَ العِتابِ الذي يَجري بينَ الأحِبّة.

قولُه: (كعَكَرِ الزَّيت)، الحديثُ رواهُ التِّرمذيُّ (٣)، عن أبي سعيد.

النِّهاية: العكُّرُ: الدَّنسُ والدَّرَن.

قولُه: (﴿مُرْتَفَقًا﴾: مُتَّكَنًا، منَ المِرفَق). الجَوهريّ: باتَ مُرتفِقًا، أي: متَّكَنًا على مِرفَقِ يدِه. والمِرْفَقةُ بالكسرة: المِخَدّةُ.

قولُه: (وهذا لُمُساكلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾)، أرادَ أنَّ الآيةَ الثالثة مقابِلةٌ لهذه، وهِيَ مفصَّلةٌ بذِكْرِ الارتفاقِ، فأوجَبَ بموجِبِ المُشاكلةِ المُجاوَبةَ بينَ القرينتيْنِ وإن تأخَّرَ

⁽١) لبِشِرْ بن أبي خازم في ديوانِه، ص١٩١. وقَبْلُه:

⁽٢) لفظة «النسار» سقطت من (ح) و(ف).

 ⁽٣) «سنن الترمذيّ» (٢٥٨١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٧٢)، وأبو يَعْلى (١٣٧٥)، وغيرهم
 بإسنادٍ ضعيف فيه رِشْدين بن سعد متكلّمٌ فيه، وأبو السمح درّاج يُضَعَّفُ في روايتِه.

فَلا ارتِفاقَ لأهلِ النارِ ولا اتَّكاء، إلا أنْ يكونَ من قولِه:

إِنِّي أُرِقْتُ فِبِتُّ اللَّيْلَ مُرْ تَفِقًا كَأَنَّ عَيْنِيَّ فيها الصَّابُ مَذبُوحُ

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ إِنَّا لَا نُصِٰمِعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا * أُولَيَتِكَ لَمُمْ جَنَّتُ عَذْنِ تَجَرِى مِن تَعْنِهِمُ ٱلْأَنْهَ ثُرُ يُعَلَّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن شُندُسٍ وَلِسَّتَ ثَرَقَقَا ﴾ ٣٠ – ٣١] شُندُسٍ وَلِسَّتَ ثَرَقَقَا ﴾ ٣٠ – ٣١]

﴿ أُولَتِكَ ﴾ خبرُ (إنّ »، و ﴿ إِنّا لَا نُضِيعُ ﴾ اعتِراض، ولكَ أَنْ تَجعلَ ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ و ﴿ أُولَتِكَ ﴾ كلامًا مستأنفًا بيانًا للأجرِ نُضِيعُ ﴾ و ﴿ أُولَتِكَ ﴾ كلامًا مستأنفًا بيانًا للأجرِ المُبهَم. فإنْ قلت: إذا جعلتَ ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبرًا، فأينَ الضميرُ الراجعُ منهُ إلى المُبتَدأ ؟ قلت: ﴿ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ و ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ ﴾ ينتظِمُهُما معنى واحد، فقام: ﴿ مَنْ أَحْسَنَ ﴾ مقامَ الضمير. أو أردت: من أحسنَ عملًا منهُم، فكانَ كقولك: السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم. (مِن) الأولى: للابتداء، والثانية: للتبيين، وتنكيرُ فكانَ كقولك: السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم. (مِن) الأولى: للابتداء، والثانية: للتبيين، وتنكيرُ

المتبوعُ عن التابع، ولولا المُشاكلةُ كان إثباتُ ﴿مُرْتَفَقًا ﴾ للكُفّارِ على سَبيلِ النَّهكُّمِ كإثباتِ ﴿يُغَاثُوا ﴾ لمم.

قولُه: (إلّا أن يكونَ مِن قولِه): أي: هذا منَ المُشاكَلةِ، إلّا أن يُرادَ معنى قولِ الشاعر، وذلك أنّ ﴿مُرْتَفَقًا ﴾ وكأنَّ عيني إلى آخرِه: حالانِ مُترادِفان. ودَلّتِ الثانيةُ على أنّ الأولى محمولةٌ على غيرِ المتعارَف، جعَلَ بالادِّعاءِ أفرادَ جِنسِ المتكلِّ نوعَيْنِ، على نحوِ قولِه: تحيّةَ بيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ(١).

فالمعنى إنْ صَحَّ: أن تكونَ النارُ متَّكَأً، فكأنَّ المتَّكَأَ ذاك.

قولُه: (إنّي أرِقْتُ): سَهِرتُ، و«الصّابُ»: شجَرةٌ لها لبَنٌ إذا أصابَ العَيْنَ خلَبَها. الجَوهريّ: الصّابُ: عُصارةُ شجرِ مُرّ.

⁽١) سبق تخريجه.

﴿أَسَاوِرَ﴾ لإبهامِ أمرِها في الحُسْن. وجَمَعَ بينَ السُّندُسِ وهو ما رقَّ مِن الدِّيباج، وبينَ الإِسْتَبرَقِ وهو الغَليظ منه، جمعًا بين النَّوعَين، وخصَّ الاتِّكاء؛ لأنه هيئةُ المُنعَمِيْنَ والملوكِ على أَسِرَّتِهم.

[﴿ وَأَضْرِبَ لَمُم مَّمَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّنَيْنِ مِنْ أَعْنَكِ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلِ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا * كِلْتَا ٱلْجُنَّنِيْنِ ءَالَتَ أَكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْعًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهُرًا * وَكَاكَ لَهُ، ثَمَّرُّفَقَالَ لِصَنْجِيهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥ أَنَا أَكُثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَدًا ﴾ ٣٢ – ٣٤]

﴿ وَاَضْرِبَ لَهُمُ مَّنَكُ لَرَجُكَيْنِ ﴾ أي: ومِثْلُ حالِ الكافرينَ والمؤمنين، بحالِ رجلَيْنِ وكانا أَخَوينِ في بنيْ إسرائيل: أحدُهما كافرٌ اسمُهُ قَطروس، والآخرُ مؤمِنٌ اسمُه يَهوذا، وقيل: هما المذكورانِ في سورةِ ﴿ وَالصَّنَفْتِ ﴾ في قولِه: ﴿ قَالَ قَابِلُ مِّنَهُمْ إِنِي كَانَ لِي عَرِينٌ ﴾ [الصافات: ٥١]، ورِثا مِن أبيهما ثمانية آلافِ دينار، فتشاطراها، فاشترى الكافرُ أرضًا بألف، فقالَ المُؤمِن: اللهُمَّ إنّ أخي اشترى أرضًا بألفِ دينار، وأنا أشتري منكَ أرضًا بألف دينار، وأنا أشتري منكَ أرضًا في الجنّةِ بألف، فتصدَّق به. ثُمَّ بنى أخوهُ دارًا بألف، فقال: اللهُمَّ إني أشتري منكَ دارًا في الجنّةِ بألف، فتصدَّق به. ثُمَّ تزوَّجَ أخوهُ امرأةً بألف، فقال: اللهُمَّ إني أشتري حملتُ ألفًا صَداقًا للحُوْر، ثُمَّ الشترى أخوهُ حَدَمًا ومَتاعًا بألف، فقال: اللهُمَّ إني اشتريتُ منكَ الوِلْدانَ المُخلَّدِينَ بألف، فتَصَدَّقَ به، ثُمَّ أصابَتُهُ حاجة، فجلسَ لأخيهِ على طريقِهِ فمرَّ به في حَشَمِه، فتَعرَّضَ له، فطَرَدَهُ ووبَّخَهُ على التَّصَدُّقِ بهالِه.

قولُه: (﴿ أَسَاوِرَ ﴾). الرّاغبُ: سِوارُ المرأة: مُعرَّبٌ، وأصلُه دِسْتِوارِه، وكيفَ ما كان فقدِ استعمَله العرَبُ، واشتُقَ منهُ: سَوَّرْتُ الجاريةَ، قالَ تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ ٱلْقِي عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ فَقَدِ استعمَله العرَبُ، واشتُقَ منهُ: سَوَّرْتُ الجاريةَ، قالَ تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ ٱلْقِي عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ فِي الزِنسان: ٢١]، واستعمالُ أَسْورةٍ فِي الذِّهبِ وتخصيصُها بقولِه: ﴿ أَلْقِى ﴾، واستعمالُها في الفضّةِ وتخصيصُها به بقولِه: ﴿ أَلْقِى ﴾، واستعمالُها في الفضّةِ وتخصيصُها به بقولِه: ﴿ حُلُّواً » فَائدةً ، فَلَيْتَأُمَّلُ (١٠).

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٤٣٣.

وقيل: هُمَا مَثَلٌ لأَخَوَيْنِ مِن بني مخزوم: مُؤمِنٌ وهوَ أبو سَلَمَةَ عبدُ الله بنُ عبدِ الأَشَدّ، وكان زَوْجَ أمِّ سلمةَ قبلَ رسولِ الله ﷺ. وكافرٌ وهو الأسْوَدُ بنُ عبدِ الأسَد.

﴿ جَنَّنَيْنِ مِنْ أَعْنَبِ ﴾ بُسْتانَينِ مِن كُروم، ﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلِ ﴾ وجعلنا النَّخْلَ عُيطًا بالجنّتين، وهذا مما يُؤثِرُه الدَّهاقِين في كُرومِهِم: أن يجعلوها مُؤزَّرةً بالأشجارِ المُثمِرة، يُقال: حَفُّوه؛ إذا أطافوا به، وحَفَّفَتهُ بهم؛ أي: جعلتُهم حافِّينَ حولَه، وهوَ متعدِّ إلى مفعولٍ واحد، فتزيدُهُ الباءُ مفعولًا ثانيًا، كقولك: غَشِيه وغشَّيْتُهُ به، ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ جعلناها أرضًا جامِعَةً للأقواتِ والفَواكِه. ووصَفَ العِمارة بأنها متواصِلةٌ متشابِكةٌ لم يتوسَّطُها ما يقطعُها ويَفصِلُ بينَها، مع الشكلِ الحسنِ والترتيبِ الأنيق، ونَعَتَهُما بوفاءِ الثِّمارِ وتمامِ الأكلِ مِن غيرِ نَقْص، ثُمَّ بها هو أصلُ الخيرِ ومادَّتُهُ من أمرِ الشَّرب، فجعلَهُ أفضلَ ما يُسقى به، وهو

قولُه: (عبدُ الله بنُ عبد الأشدِ) بالشّينِ المعجَمة. وفي «الجامع»: هُو أبو سلَمةَ عبدُ الله بنُ عبد الأسَدِ بن هلالِ المَخْزوميُّ، الأسد، بالسِّين المهمَلة (١٠). وفي «الاستيعاب»: هُو زَوْجُ أمِّ سلَمةَ قبْلَ النبيِّ ﷺ (٢٠).

قولُه: (مُ**وْزَّرَةً بالأشجار). الأساس**: ومنَ المجازِ: الزَّرعُ يُؤازِرُ بعضُه بعضًا؛ إذا تَلاحَقَ والْتَفَّ، وتأزَّرَ النَّبتُ^(٣).

قُولُه: (مِن أَمْرِ الشِّرْبِ): بيانُ ما هُو أصلُ الخير. الشِّرْبُ: يُروى بكسرِ الشِّين.

الجَوهريّ: شرِبَ الماءَ وغيرَهُ شُرْبًا، وقُرِئَ: ﴿ فَشَنْرِيُونَشُرْبَ الْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥] بالوجوهِ الثلاثة. قالَ أبو عُبَيدة: بالفَتْح: المصدر، وبالضمّ والكسرِ: اسهانِ. وهاهُنا: اسمٌ (٤٠).

⁽١) «جامع الأصول» (١٢: ٤٨٦).

⁽٢) «الاستيعاب» (٣: ٩٣٩).

⁽٣) وفي (ح): «البيت»، وهو تحريف.

⁽٤) قوله: «وهاهنا: اسمٌ» سقط من (ف).

السَّيْحُ بالنهرِ الجاري فيها. والأُكُل: الثَّمَر. وقُرئ بضمِّ الكاف، ﴿وَلَمْ تَظْلِمِ﴾ ولم تنقُص. و﴿ اَلَتَ ﴾ حَمْلُ على اللفظ؛ لأنَّ ﴿ كِلْتَا ﴾ لفظُه لفظٌ مُفرَد، ولو قيل: آتتا على المعنى: لجاز، وقُرئ: (وفَجَرْنا) على التخفيف، وقرأ عبدُ الله: (كلُّ الجنَّتَيْنِ آتى أُكُلَه)

وهذا المعنى يَنظُرُ إلى ما قالَ في «البقرة» في قولِه: ﴿ جَنَّنتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولولا أنّ الماءَ الجاري من النّعمةِ العُظمى واللّذةِ الكبرى، وأنّ الجِنانَ والرّياضَ، وإن كانتْ أنقى شيءٍ وأحسَنة لا تَروقُ النواظرَ ولا تُبهِجُ الأنفُسَ حتّى يجريَ فيها الماءُ، ثُمّ قولُه: «فجعلَهُ أفضَلَ ما يُسقى به، وهُو السَّيْحُ بالنَّهَر» إشارةٌ إلى فائدةِ تخصيصِ ذِكْر النّهَر وأنهُ تتْميمٌ للمعنى، وترتيبُه للفائدةِ المطلوبة.

قولُه: (السَّيْحُ بالنهَرِ الجاري). الأساس: سَاحَ الماءُ على وَجْهِ الأرضِ سَيْحًا، وماءٌ سائح، وأساحَ فُلانٌ نَهَرًا: أجرَاهُ.

قولُه: (لأنّ ﴿ كِلْتَا ﴾ لفظُه لفظٌ مُفرَد (١)، ولو قيل: آتتا، على المعنى: لَجَازَ). قالَ الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: يقولونَ: كلا الرَّجُلَينِ خرَجا، وكِلتا المرأتينِ حضَرتا، والاختيارُ أن يوحَّدَ الخبَرُ فيهِما؛ لأنّ كلتا وكلتَيْ: اسهانِ مُفرَدانِ وُضِعا لتأكيدِ الاثنَيْنِ والاثنتيْنِ، وبهذا نطقَ التنزيلُ: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَايِّنِ ءَانَتْ أَكُلُهَا ﴾، وعليهِ قولُ الشاعر:

كلانا يُنادي يا نِرارُ وبيننا قَنَّا مِن قَنا الخَطيِّ أو مِن قَنا الهندِ(٢)

حيثُ لم يقُلْ: يُنادِيانِ. وقالَ الآخرُ:

كِلانا غَنِيٌّ عـن أخيهِ حياتَهُ ونحنُ إذا مِتْنا أشَدُّ تَغانيا (٣)

حيثُ لم يقُل: غَنيّانِ، فإنْ وُجِدَ في الأشعارِ تَثنيةُ الخبَرِ عن «كلا» و«كِلْتا» فهُو ممّا حُمِلَ

⁽١) في (ط): «لأن ﴿كِلْتَا ﴾ لفظه مفرد»، وفي (ح) و(ف): «لأن ﴿كِلْتَا ﴾ لفظٌ مفرد»، وجمعتُ بينهما موافقةً للفظ «الكشاف».

⁽٢) للعُدَيل بن الفَرْخ العِجْليِّ. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٢٢٦).

⁽٣) للمغيرة بن حبناء التميمي. انظر: «لسان العرب» (غني).

بَرَدِّ الضميرِ على «كُلِّ»، ﴿ وَكَانَ لَهُ, ثَمَرُّ ﴾ أي: أنواعٌ مِنَ المال، مِن: ثَمَّر مالَه؛ إذا كَثَرَه. وعن مُجاهِد: الذهبُ والفضة، أي: كانت له إلى الجنتينِ الموصوفتينِ الأموالُ الدَّثِرةِ من الذهبِ والفضّةِ وغيرهما، وكانَ وافرَ اليَسارِ مِن كل وجه، مُتمكِّنًا مِن عِارة الأرضِ كيفَ شاء، ﴿ وَأَعَزُ نَفَرًا ﴾ يعني: أنصارًا وحَشَيًا. وقيل: أو لادًا ذكورًا؛ لأنهم ينفِرونَ معَهُ دونَ الإناث، ﴿ يُحَاوِرُهُ وَ يُراجِعُه الكلام، من: حارَ يحور؛ إذا رَجَع، وسألتُه فها أحارَ كلِمة.

على المعنى أو لضَرورةِ(١) الشِّعر(٢).

قولُه: (النَّيْرةِ). الأساس: وهُو يتدثَّرُ بالمال، ومالُهُ دَثْرٌ، وذهبَ أهلُ الدُّثورِ بالأُجورِ (٣). النَّهاية: الدَّثرُ: المالُ الكثيرُ، يقَعُ على الواحدِ والاثنَيْنِ والجمع.

قولُه: (مِن: حارَ يَحُورُ؛ إذا رَجَع). الرّاغبُ: الحَوَرُ: التَّردُّدُ إِمّا بالذّاتِ أو بالتفكُّر. وقولُه تعالى: ﴿إِنَهُ طَنّا أَن لَّن يَحُورُ ﴾ [الانشقاق: ١٤]، أي: لن يُبعَث، وحارَ في الغَدير: تردَّدَ فيه، وحارَ في أمرِه تحيَّر، ومنهُ الحِحُور: للعُودِ الذي تجري عليه البكرةُ لتردُّدِه، وبهذا النّظَر قيل: «سَيْرُ السّواني أبدًا لا ينقطع »(٤)، ومحارةُ الأذُن: لظاهرِهِ المُنقعِر: تشبيهًا بمَحارةِ الماء، لتَردُّدِ السَّوافي أبدًا لا ينقطع »(٤)، ومحارةُ الأذُن: لظاهرِهِ المُنقعِر: تشبيهًا بمَحارةِ الماء، لتَردُّدِ المُواءِ بالصَّوتِ فيه كتَردُّدِ الماء في المَحارةِ، والقومُ في محور، أي: تردُّدِ إلى نُقصان. وقيل: نعوذُ بالله منَ الحَور بعدَ الكور (٥)، أي: منَ التردُّدِ في الأمرِ بعدَ المُضِيِّ فيه، أو مِن نُقصانٍ وتردُّدٍ في المال بعدَ النِّيادةِ فيها. وقيل: حارَ بعدَ ما كارَ، والمُحاوَرةُ والحُوارُ: المُرادّةُ في الكلام، ومنهُ التّحاوُر، وكلَّمتُه فها رَجعَ إليَّ حِوارًا أو حَويرًا أو محورة، والحُورُ: جمعُ أحورَ وحَوْراءَ (٢).

⁽١) في (ط): «فهو مما حُمُل على ضرورة».

⁽٢) «دُرّة الغوّاص»، ص١٢٣.

⁽٣) قولُه: «ذهبَ أهلُ الدُّنُورِ بالأجور» هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريّ (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٧٢٤٣).

⁽٤) السواني جْمَعُ سانية، وهي النّاقةُ يُحْمَلُ عليها الماءُ دائيًا فهي أَبدًا في السَّيرُ، وهُو مثلٌ للعربِ ذكرَهُ الميدانيّ في «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٢).

⁽٥) وهو جزءٌ من حديث السفرِ، أخرجه مسلم (١٣٤٣)، من حديثِ عبد الله بن سَرجِس رضيَ اللهُ عنه.

⁽٦) «مفردات القرآن»، ص٢٦٢. ومن قوله: «ومحارة الأذن» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿ وَدَخَلَ جَنَّ تَهُ، وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَاذِهِ أَبَدًا * وَمَا أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَ آبِمَةً وَلَهِن رُّدِدتُ إِلَى رَبِّ لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ ٣٥-٣٦]

يعني: قطروسَ أَخَذَ بيدِ أَخيهِ المسلمِ يطوفُ به في الجنّتينِ ويُريْهِ ما فيهما ويُعجّبه منهُما ويفاخِرُه بها ملكَ منَ المالِ دونَه. فإنْ قلت: فلِمَ أفردَ الجنّة بعد التَّثنية؟ قلت: معناهُ: ودخَلَ ما هو جنتُه ما لَه جنةٌ غيرُها، يعني: أنه لا نَصيبَ لهُ في الجنةِ التي وُعِدَ المؤمنون، فها مَلَكَهُ في الدُّنيا هو جنتُه لا غير، ولم يَقصِد الجنّتين ولا واحدةً منهُا، ﴿وَهُو ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ وهو مُعْجَبٌ بها أُوتي مُفتَخِرٌ بهِ كافرٌ لنعمةِ رَبّه، مُعَرِّضٌ بذلك

قولُه: (معناه: ودخَلَ ما هُو جنّتُه)، أي: ما يقالُ له: إنهُ جَنّتُه. قالَ القاضي: المرادُ ما هُو جنّتُه، وهُو: ما مُتِّعَ به منَ الدُّنيا تنبيهًا على أنهُ لا جَنّةَ لهُ غيرُها ولا حظَّ لهُ في الجَنّةِ التي وُعِدَ المَتَّقون (١١)، والتعريفُ فيه للعَهْدِ الذِّهنيِّ، و ((ما)) موصولةٌ منصوبةُ المحَلِّ بـ ((دَخَلَ).

قولُه: (ما لهُ جَنَّةٌ غيرُها). الجُملةُ مؤكِّدةٌ لمعنى الأُولى؛ لأنهُ إذا كانَ جِنسُ جَنَّتِه هذا، لا يكونُ له غيرُها. قالَ صاحب «الفرائد»: هناك القَصْدُ إلى أنّ لهُ كذا وكذا، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ الثَّنتينِ، وما كانَ بينَهما وما يُضافُ إليهما، وهاهُنا القَصْدُ إلى أنهُ قال وقتَ الدّخولِ ما لا ينبغي لهُ أن يقولَ، فلا افتقارَ إلى ذِكْرِ التَّثْنيةِ، بل يُكتفى بها يدُلُّ على جِنسِ ما كانَ لهُ، فالواحدُ والتَّثنيةُ سواءٌ بهذا الاعتبار.

وقالَ القاضي: ويَجوزُ أن يكونَ الجَنتانِ لاتّصالِ كلِّ واحدةٍ من جَنَّتَيْهِ بالأُخرى^(٢) كَجَنّةٍ واحدة، أو يكونَ الدُّخولُ واحدةً واحدة (٣).

قولُه: (﴿ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ۦ ﴾: وهُو مُعجَبٌ بها أُوتِيَ مفتخِرٌ به). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هو ناقصٌ لنفْسِه؛ لأنّ مَن كفَرَ النّعمةَ نقَصَ نفْسَه، باعتبارِ أنّ الكُفرانَ يوجبُ فُقْدانَ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٦).

⁽٢) في النسخ الخطية: «من الأخرى»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

نفسَه لسَخَطِ الله، وهو أفحشُ الظُّلْم؛ إخبارُه عن نفسِهِ بالشَّكُ في بَيْدُودةِ جتبِه؛ لطولِ أمله، واستيلاءِ الحرصِ عليه، وتَمَادي غفلتِهِ واغتِرارِهِ بالمُهلة، واطِّراحِهِ النَّظرَ في عواقِبِ أمثالِه. وترى أكثرَ الأغنياءِ منَ المسلمينَ وإنْ لم يُطلِقوا بنَحْوِ هذا ألسنتَهُم، في عواقِبِ أمثالِه. وترى أكثرَ الأغنياءِ منَ المسلمينَ وإنْ لم يُطلِقوا بنَحْوِ هذا ألسنتَهُم، فإنَّ السِنةَ أحوالهِم ناطِقةٌ بهِ مُنادِيةٌ عليه، ﴿وَلَينِ رُدِدتُ إِلَى رَقِي﴾ إقسامٌ منهُ على أنهُ إِنْ رُدَّ إلى ربِّه على سبيلِ الفَرضِ والتقديرِ وكها يزعُمُ صاحِبُهُ ليَجِدَنَ في الآخرةِ خيرًا إِنْ رُدَّ إلى ربِّه على سبيلِ الفَرضِ والتقديرِ وكها يزعُمُ صاحِبُهُ ليَجِدَنَ في الآخرةِ خيرًا مِن جنتِه في الدُّنيا، تَطَمُّعًا وتَمَنِّيًا على الله، وادّعاءً لكرامتِه عليهِ ومكانتِه عندَه، وأنه ما أولاهُ الجنَّينِ إلا لاسْتِحقاقِه واستِثهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينها تَوَجَّه، كقولِه: أولاهُ الجنَّينِ إلا لاسْتِحقاقِه واستِثهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينها تَوَجَّه، كقولِه: ﴿ إِنّ لِي عِندَهُ ولَهُ اللهُ عَلَى الله عَلَمُهُ عَالُهُ وَولِدًا ﴾ [مريم: ٧٧].

النّعمة، فكأنّ نفْسَهُ منقوصةٌ، أو لأنّ الكُفْرانَ مؤدّ إلى الهلاك، كقولِه: ﴿وَلَبِن كَفَرْتُمُ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقلتُ: مرادُ المصنَّفِ أنَّ معنى قولِه تعالى: ﴿ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ لَهُ محمولٌ على معنى الظُّلم، وهو وَضْعُ الشيءِ في غيرِ موضعِه، وكان مِن موجِبِ دخولِ جَنَّتِه ونظرِه أرضًا جامعةً للأقواتِ والفواكِهِ معَ الشَّكلِ الحسنِ والترتيبِ الأَنيقِ، كها وصَفَهُ اللهُ تعالى: أن يتواضعَ لله ويَشكُرهُ على ذلك بها يستطيعُ مِن بذلِ الجُهْدِ واستفراغِ الطَّوْق، فوضَعَ مكان الشُّكرِ والتواضع الإعجابَ والافتخارَ والكُفران، فعرَّضَ بذلك نَفْسَهُ لسَخَطِ الله وغايةِ الهُوانِ والنَّكالِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمُ أَنَّكُمُ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١٨]، أي: تَجعَلونَ شُكرَ رِزْقِكُم التكذيب، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ مَوضعَ الشكر.

قولُه: (في بَيْدُودَةِ جَنَّتِه). الجَوهريّ: بادَ الشيءُ يَبيدُ بَيْدًا وبُيودًا: هلَكَ.

قُولُه: (﴿ وَلَهِن زُدِدتُ إِلَىٰ رَقِي ﴾: إقسامٌ منهُ)، أي: اللامُ مُوطِّنَةٌ للقَسَم.

قولُه: (﴿ لَأُوتَيَنَ مَا لَا وَوَلَدًا ﴾ [مريم: ٧٧]): يريدُ أنّ هذا القولَ يُشبِهُ قَوْلَ العاصِ بنِ وائل حينَ تقاضاهُ خَبّابٌ مالًا لهُ عليه، فقال له: لا، حتّى تكفُّرَ بمحمّد. قال: لا والله، لا

وقُرئ: (خيرًا منهما) ردًّا على الجنَّتَيْن، ﴿مُنقَلَبًا ﴾ مَرجِعًا وعاقبة. وانتِصابُه على التمييز، أي: مُنقَلَبُ تلكَ خيرٌ من مُنقَلَبِ هذه، لأنها فانيةٌ وتلك باقية.

[﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ۚ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلا﴾ ٣٧]

﴿ خَلَقَكَ مِن تُرَابِ ﴾ أي: خَلَقَ أصلَك، لأنّ خَلْقَ أصْلِه سببٌ في خلقِه، فكانَ خلقُه خَلقًا له ﴿ سَوَّيكَ ﴾ عدلَكَ وكمَّلكَ إنسانًا ذكرًا بالغًا مبلّغَ الرجال. جَعَلهُ كافرًا بالله جاحِدًا لأنعُمِهِ

أَكفُرُ بِمِحمّدٍ حيًّا ولا ميّتًا، ولا حينَ تُبعَث. قال: فإنّي إذا مِتُ بُعِثتُ؟ قلتُ: نعَمْ (١). قال: فإذا بُعثتُ جِئني فيكونَ لي ثَمَّ مالٌ ووَلدٌ فأُعطيك (٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «خيرًا منهُما»): نافعٌ وابنُ عامر (٣).

قولُه: (جعَلَهُ كافرًا بالله)، أي: جعَلَ صاحبَه كافرًا بالله بقولِه: ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ لأَجْلِ شَكِّهِ فِي البَعْثِ، حيثُ قال: ﴿ وَمَا أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَايِمَةً ﴾؛ لأنّ مَنشأَهُ الشَّكُّ في كمالِ قُدرةِ الله وفي كوْنِهِ عالمًا بالحركاتِ، كما يلزَمُ مِن تكذيبِ المُرسَلِ الكُفرُ بالمرسِل، وفيه تغليظُ إنكارِ الحَشْر. قالَ القاضي: ولذلكَ رَتَّبَ الإنكارَ على خَلْقِه إيّاهُ منَ التُّرابِ، فإنّ مَن قدرَ على ما خلَقَهُ منهُ قدرَ أن يُعيدَه منه (٤).

⁽١) قوله: «نعم» سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) أخرجه البُخاريّ (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥) وغيرهما من حديثِ خبّاب بن الأرتّ رضيَ اللهُ عنه. ولتهام الفائدةِ انظر: «أسباب النزول» للواحديّ، ص٣٤٩.

⁽٣) وَحَجَّتُهما قُولُه تَعَالَى قبل ذلك: ﴿ جَعَلْنَا لِأُحَدِهِمَا جَنَّيَّنِ ﴾ [الكهف: ٣٦] فذكر جنّين، فكذلك ﴿ مِنْهُمَا مُنقَلَبًا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ مِنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ بغير ميم، وحجّتُهم قولُه تعالى: ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتُهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، انتهى من ﴿ حُجّة القراءات ، ص٢١٦ -٤١٧ .

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

لشَكِّهِ فِي البَعْث، كما يكونُ المُكذِّبُ بالرَّسول ﷺ كافرًا.

[﴿ لَنكِنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَيِّ أَحَدًا ﴾ ٣٨]

﴿ لَّكِكَنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ أصلُه: (لكنْ أنا)، فحُذِفَت الهمزةُ وأُلقِيَت حركتُها على

وقلتُ: إنّا قرنَ المصنّفُ قولَه: «جاحِدًا لأنعُمِه» بقولِه: «كافرًا بالله» ليُؤذِنَ بأنّ قولَه: ﴿ أَكَفَرْتَ بِاللّهِ عَلَقَكَ ﴾ ردُّ لقولِه: ﴿ وَمَا أَظُنُ السّاعَةَ قَايِمَةً ﴾ ، ولدخولِه ظالمًا لنفْسِه واضعًا مَوضعَ الشُّكرِ الافتخارَ والإعجابَ كما سبَقَ، فجعَلَ ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ مستعملًا في الكُفرِ بالله وكُفْرانِ النِّعمةِ ولكونِهما متَوافقَيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْكَ تَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى النَّعِمةِ ولكونِهما متوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْكَ تَهُ. يُصَلُّونَ النِّعمةِ عَلَى النَّعَمةِ ولكونِهما متوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمُلَيْكِكَ تَهُ. يُصَلُّونَ النِّعمةِ ولكونِهما متوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ وَمَلَيْكِكَ تَهُ. يُصَلُّونَ النِّعمةِ عَلَى اللّه وكُفْرانِ النِّعمةِ ولكونِهما متوافقيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهُ وَمَلَيْكُ مَا أَنْ كَافَرَ النَّعمةِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه وكُفْرانِ النَّعمةِ والطَّهُورَ مَنَ النَّعَم، كذلك الكافرُ يُزاوِلُ في لَبْسِ الحقّ بالباطل.

وقولُه: (لشَكِّهِ في البَعْث) يجوزُ أن يكونَ تعليلًا لجعْلِه كافرًا بالله، وأن يكونَ لهُ ولقولِه: «جاحدًا لأنعُمِه»؛ لأنّ في الإعادةِ نعمةً للمؤمنينَ، وأيُّ نعمةٍ ليسَتْ فوقَها نعمة؟

قولُه: (﴿ لَّكِنَّا ْهُوَاللَّهُ رَبِّ ﴾ أصلُهُ: «لكنْ أنا»). قالَ صاحبُ «التيسير»(١): قرَأَ ابنُ عامر ﴿ لَّكِنَا ﴾ بإثباتِ الألِفُ في الوَصْل، والباقونَ بحَذْفِها، وإثباتُها في الوَقْفِ إجماع.

وقالَ ابنُ جِنِي: قرَأَ أُبَيُّ بن كعْب والحسن: «لْكنْ أَنا»، وهِي أصلُ قراءة أبي عَمْرو وغيره: ﴿لَكنَّ هُوَاللَّهُ رَبِّي ﴾ فخُفِّفتْ همزةُ «أنا» بأنْ حُذِفتْ وألقيتْ حرَكتُها على ما قبلَها فصارتْ «لكِنَنا»، ثُمَّ التَّقَتِ النُّونانِ متَحرِّكتَيْنِ فأُسكِنتِ الأولى وأُدغمتْ في الثانية فصَارَتْ الْكِنَّ في الإدراج، فإذا وقَفْتَ أَلحَقْتَ الألفَ لبيانِ الحركة، فقُلتَ: ﴿ لَّكِنَا ﴾ فـ «أنا» على هذا: مرفوعٌ بالابتداء، وخبَرُه: الجُملة، وهِي مرَكّبةٌ من مبتدأٍ وخبر، فالمبتدأُ: ﴿ اللّهُ ﴾، هذا: مرفوعٌ بالابتداء، وخبَرُه: الجُملة، وهِي مرَكّبةٌ من مبتدأٍ وخبر، فالمبتدأُ: ﴿ اللّهُ ﴾، والحبرُدُ: ﴿ رَبّي ﴾، والجُملة خبر: ﴿ هُو ﴾، و ﴿ هُو ﴾ وما بعدَه منَ الجُملة: خبرٌ عن (أنا)، والعائدُ عليه منَ الجُملة بعدَه الياءُ في ﴿ رَبّي ﴾، كقولِك: أنا قامَ غُلامي.

⁽١) يعني أبا عمرو الدانيّ في كتابه «التيسير في القراءات السبع»، ص٩٩، ولتهام الفائدةِ انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤١٧.

نونِ «لكنْ»، فتلاقَتِ النونانِ فكانَ الإدغام، ونحوُّهُ قولُ القائل:

وتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أي أنتَ مُذنِبٌ وتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلَي

أي: لكن أنا لا أقليك، وهو ضميرُ الشأن، والشَّأنُ اللهُ ربي، والجملةُ خَبرُ «أنا»، والراجعُ منها إليه ياءُ الضمير. وقرأ ابنُ عامِر بإثباتِ ألفِ «أنا» في الوَصْلِ والوَقْفِ جميعًا، وحَسَّنَ ذلكَ وقوعُ الألفِ عِوَضًا من حذفِ الهمزة، وغيرُه لا يُثبِتُها إلا في الوَقْف. وعن أبي عمرٍو أنه وقَفَ بالهاء: (لكِنَّه). وقُرئ: (لكِنْ هوَ الله رَبِّي)، بسكونِ

فإن قلتَ: فما العائدُ على ﴿ هُوَ ﴾ منَ الجُملةِ بعدَه التي هِي خبرٌ عنه؟ قلتُ: لا عائدَ على المبتدأ أبدًا إذا كانَ ضَميرَ الشأنِ والقصّة؛ لأنّ المبتدأ إنّما احتاجَ إلى العائدِ منَ الخبرِ إذا كانتُ جُملةً؛ لأنّما ليسَتْ هي المبتدأ، نحو (١): زيدٌ قائمٌ أبوهُ؛ لأنّ «زَيدًا» ليسَ بقولِك: «قائمٌ أبوه» في المعنى، فاحتاجَتْ إلى عَودِ ضَميرِ منها عليه ليَلتَبِسَ ذلك الضَّميرُ بجُملتِه. وأمّا ما نحن بصَدَدِه فهُو الجملةُ نفْسُها (٢).

قولُه: (وترمينني بالطَّرفِ) البيت (٣)، تَقْلينني: أي: تُبغضينني. قيل: «لكنّ» وجُهُه أن يكونَ أصلُهُ: لكنّهُ إيّاك، على أنّ الضّميرَ للشأنِ، ثُمّ حُذِف. ولو قيل: إنّ الأصلَ: لكنّني إيّاك، ثُمّ حُذِف اسمُ «لكنّ» وهُو ضميرُ المتكلِّم معَ نونِ الوقايةِ لكانَ وَجْهًا.

قولُه: (وترمينَني بالطَّرْف). الأساس: ومنَ المجازِ: رَماهُ بِعَيْنِه، ورَماهُ بالفاحشة.

قولُه: (أي: لكنْ أنا لا أقْليكِ). يريدُ: أنّ «إيّاكَ» ليسَ منصوبًا بـ «لكنّ»، وهُو ضميرُ مفعولٍ قُدِّمَ على عامِلِه، إمّا للاختصاصِ أو القافية.

قولُه: (وقُرِئَ: «لكنْ هوَ اللهُ ربّي»)، قالَ ابنُ جِنّي: هي قراءةُ عيسى الثَّقَفيّ (٤)، و «هُو»:

⁽١) في (ح) و(ف): «يجوز».

⁽٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٢٩-٣٠).

⁽٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٢٣٨) من غير عزو لأحد.

^{(3) «}المحتسب» (4: 29).

النون وطرحِ أنا. وقرأ أبيُّ بنُ كعب: (لكنَّ أنا) على الأصل. وفي قراءة عبد الله: (لكنَّ أنا لا إلهَ إلا هُوَ ربِّي). فإن قلت: هو استدراكٌ لماذا؟ قلت: لقولِه: ﴿ أَكَفَرْتَ ﴾ قالَ لأخيه: أنتَ كافرٌ بالله، لكنِّي مؤمنٌ موحِّد، كما تقول: زيدٌ غائبٌ، لكنَّ عَمْرًا حاضر.

[﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّنَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَسَرَنِ أَنَّا أَقَلَ مِنكَ مَا لَا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَقِىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِن جَنَّنِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا * أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا ﴾ ٣٩ - ٤١]

﴿مَاشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا ﴾ موصولةً مرفوعةَ المحلِّ على أنها خبرُ مبتدأٍ محذوف، عدوف، تقديرُه: الأمرُ ما شاءَ الله، أو شرطيةً منصوبةَ الموضعِ والجزاءُ محذوف، بمعنى: أيُّ شيءٍ شاءَ اللهُ كان. ونظيرُها في حذفِ الجواب: ﴿لَوْ ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ

ضَميرُ الشَّأْنِ، والجُملةُ بعدَه: خبَرٌ عنه.

قولُه: (أنتَ كَافَرٌ بالله، لَكنّي مؤمنٌ موَحُدٌ)، هذا تلخيصُ الكلامَيْنِ المتَغايِرَينِ لتصحيح إدخالِ «لكنْ» بينَهما، وأمّا اعتبارُ مُفرَداتِ التركيبِ فمُفَوَّضٌ إلى الذِّهن، فقولُه: ﴿ وَأَكَفَرْتَ بِاللّذِى خَلَقَكَ مِن ثُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلاً ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ هُو اللّهُ رَبّي ﴾، وقولُه: ﴿ أَكفَرْتَ ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿ وَلَا أَشْرِكُ بِرَتِي آَحَدًا ﴾ دَلَّ هذا على التوحيدِ الصَّرْفِ والإخلاصِ التامّ.

قولُه: (أو شَرْطيةً منصوبةَ الموضِع). قالَ أبو البقاء: هِيَ شَرْطيّةٌ في موضع نصبٍ بـ ﴿ شَآهَ ﴾، والجوابُ محذوفٌ، أي: ما شاءَ اللهُ كان (١١).

قولُه: (ونَظيرُها)، أي: نَظيرُ «ما» الشَّرطيِّة في حَذْفِ الجواب: لفْظةُ «لو» في تلكَ الآية، فـ «نَظيرُها»: مبتدأٌ، والخبَرُ: «له ».

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٨).

قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١]، والمعنى: هَلَّا قلتَ عندَ دُخولها والنظرِ إلى ما رزقكَ اللهُ منها: الأمرُ ما شاءَ الله، اعترافًا بأنها وكلَّ خيرِ فيها إنَّها حصلَ بمشيئةِ الله وفضلِه، وأنَّ أمرَها بيده؛ إن شاءَ تركَها عامرةً وإن شاءَ خرَّجها، وقلت: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ إقرارًا بأنَّ ما قَوِيْتَ بهِ على عِمارتِها وتدبيرِ أمرِها إنَّما هو بمعونَتِهِ وتأييدِه، إِذْ لا يقوى أحدٌ في بدنه ولا في مِلْك يدهِ إلا بالله تعالى. وعنْ عروةَ بنِ الزُّبَيْرِ أَنه كان يثْلُمُ حائطَه أيامَ الرُّطَب، فيَدْخُلُ من شاء، وكان إذا دخلَهُ ردَّدَ هذهِ الآيةَ حتى يخرُجٍ. مَن قرأ ﴿أَقَلَ ﴾ بالنصبِ فقدْ جَعَلَ ﴿أَنَا ﴾ فَصْلًا، ومن رَفَعَ جعلَهُ مبتدأً و«أقلَّ» خبرَه، والجملةَ مفعولًا ثانيًا لـ ﴿تَكْرَنِ ﴾. وفي قولِه: ﴿وَوَلَكَا ﴾ نُصْرةٌ لمن فَسَّرَ النَّفَرَ بِالأُولادِ في قوله: ﴿وَأَعَزُّنَفَرًا ﴾ [الكهف: ٣٤]، والمعنى: إن ترني أفقرَ منكَ فأنا أتوقَّعُ مِن صُنْع الله أن يَقلِبَ ما بي وما بكَ من الفَقْرِ والغني، فيرزقَني لإيماني جنَّةً خيرًا من جَنَّتِك، ويسلُّبَكَ لكفرِكَ نعمتَه ويخرِّبَ بستانَك. والحُسْبان: مصدرٌ كالغُفرانِ والبُطلان، بمعنى الحساب، أي: مقدارًا قدَّرَه اللهُ وحَسَبَه، وهو الحَكَمُ بتخريبِها. وقال الزَّجّاج: عذابٌ حُسبان، وذلك الحُسبانُ حسابُ ما كَسَبَت يداك. وقيل: حُسْبانًا مرامي، الواحدة: حُسبانة؛ وهي الصواعق، ﴿صَعِيدًازَلَقًا﴾ أرضًا بيضاءَ يُزلَقُ عليها لمَلاسَتِها، ﴿زَلَقًا ﴾ و﴿غَوْرًا ﴾ كلاهُما وصْفٌ بالمصدر.

قولُه: (والحُسْبانُ مصدَرُّ، كالغُفْرانِ والبُطْلان (١)، بمعنى الحساب). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هُو مصدَرُّ بمعنى اسمِ المفعول، أي: شيئًا ممّا يُعَدُّ، أي: يَدخُلُ في الحسابِ ويُعتَدُّ به، مِن أنواع العذابِ المُرتَّبةِ على الأمر (٢) المتوقَّع أن يقَعَ بسببِ الكُفْر.

الرّاغب: ﴿حُسَبَانًا ﴾: نارًا وعَذابًا، وإنَّها هُو في الحقيقة: ما يُحاسَبُ عليه، فيُجازى بحسَبه (٣).

قولُه: (يُزلَقُ عليها لملاسَتِها). الرّاغب: الزَّلَقُ والزَّلَلُ متقارِبانِ. قالَ تعالى:

⁽١) في (ح): والوزان.

⁽٢) سقط لفظ «الأمر» من (ف)، وفي (ط): «الكفر».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٣٢.

[﴿ وَأُحِيطَ بِشَمَرِهِ قَاصَبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِى خَاوِيَةُ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَالَيْنَنِي لَمَ أُشَرِكَ بِرَيِّ أَحَدًا * وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يُنصُرُونَهُ ومِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنفَصِرًا ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ أي: دحْضًا لا نبات (١) فيه، كقولِه تعالى: ﴿ فَتَرَكَهُ مَكُدًا ﴾ [القلم: [البقرة: ٢٦٤]، يقالُ: زَلَقَهُ وأَزْلَقَهُ فَزَلَقَ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كُفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ [القلم: ٥]، وذلك كقولِ الشاعر:

نَظَرًا يُزيلُ مواطئ الأقدام (٢)

قَالَ يُونُس: لم يُسمَع اِلزَّلَقُ والإِزلاقُ إِلَّا فِي القُرآن، ورُوِيَ أَنَّ أُبِيَّ بِنَ كَعْبٍ قَرَأَ: (وأَزْلَقْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ) [الشعراء: ٢٤]، أي: أهلكُنا (٣).

قولُه: (ظَهْرًا لَبَطْنٍ). الأساس: قَلَّبتُ الأمرَ ظَهْرًا لَبَطْن، قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعة:

وضرَبْنا الحديثَ ظَهْرًا لِبَطْنِ وَأَتَيْنا مِن أُمرِنا ما اشتَهَيْنا(٤)

نصَبَ «ظَهْرًا لبَطْنٍ» على أنهُ مفعولٌ مطلَق، أي: يُقلِّبُ كفَّيه تقليبًا.

⁽١) في (ط): «لاثبات».

⁽٢) ذكره ابن منظور في «اللسان» (دحضَ) و(زلَقَ) من غيِر عزْوِ لأحد.

⁽٣) وهي قراءةً شاذّةٌ، وقرأ بها ابن عبّاسٍ أيضًا. انظر: «مختَصر في شواذّ القرآن» لابن خالَوْيه، ص٢١٠٧ و «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣: ١٠٦).

⁽٤) «ديوان عمر بن أبي ربيعة»، ص٥٠٥.

عُرُوشِهَا ﴾ يعني: أنَّ كرومَها المُعرَّشةَ سَقَطَت عروشُها على الأرض، وسقَطَت فوقَها الكُروم. قيل: أرسَلَ اللهُ عليها نارًا فأكَلَتْها، ﴿ يَلَيْنَنِي ﴾ تَذَكَّر موعظةَ أخيه فعلمَ أنه أُتي من جهةِ شِرْكه وطغيانِه، فتمنَّى لو لمْ يَكُن مُشرِكًا حتى لا يُهلِكَ اللهُ بستانَه، ويجوزُ أن يكونَ توبةً منَ الشَّرْك، وندمًا على ما كانَ منه، ودخولًا في الإيهان، وقُرئ: ﴿ وَلَمْ يَكُن ﴾ بالياء والتاء، ومُحِلَ ﴿ يَنصُرُونَهُ ، على المعنى دون اللفظ، كقولِه: ﴿ وَنَمَّ تُعَنَيْلُ فَي سَبِيلِ اللّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يُرَوّنَهُم ﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿ يَعُرُونِ الله ، أي: قولِه: ﴿ يَقدِرونَ على نُصْرتِه من دونِ الله ، أي:

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ وَلَمْ تَكُن ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكِسائيُّ: بالياءِ التَّحتانيُّ، والباقونَ: بالتاء (١٠).

قولُه: (و مُحِلَ ﴿ يَنْصُرُونَهُ ، ﴾ على المعنى)؛ لأنَّ الفئةَ ناسٌ وجماعة ، ولو كان ﴿ تَنصُرُ ونَهُ ﴾ [17 بالتاءِ الفَوْقانيَّةِ لَكَانَ حَمُّلًا على اللَّفظِ، والاستشهادُ بقولِه: ﴿ فِئَةٌ تُقَاتِلُ ﴾ [آل عمران: ١٣] بالتاءِ الفَوْقانيَّة ، لأجْلِ الحَمْلِ على اللَّفظِ.

قولُه: (معناهُ: يَقدِرونَ على نُصرِتِه)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: وَضْعُ «يَنصُرونَ» موضعَ «يَقدِرون»: وَضعُ الملزومِ موضعَ اللازم، وهُو مِن بابِ المجاز، وترْكُ الحقيقةِ إلى المجازِ لا يجوزُ إلّا بقرينة، وهُي هاهُنا: ﴿مِن دُونِ اللهِ ﴾؛ لأنَّ حاصِلَ ﴿مِن دُونِ اللهِ ﴾: إلّا الله، فكأنهُ قيل: لا يَنصُرُه أَحدٌ إلّا اللهُ، وهُو كقولِك: لم يَنصُرني أحدٌ مِن دونِ زَيْد، يُفهَمُ منهُ أنّ زيدًا يَنصرُكَ، ولمّا لم يَنصُرُهُ اللهُ عُلِمَ أنّ المرادَ منَ النُّصرةِ القُدرةُ عليه.

وقلتُ: نَظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا فَكَعِلِيرَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي: قادِرين، وقولُه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرُّانَ فَٱسْتَعِدُ ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: إذا أردتَ القراءةَ فاستَعذْ؛ لأنَّ الفعلَ يوجَدُ بقُدرةِ الفاعلِ تارَةً وأُخرى بإرادتِه، فهُو مِن إطلاقِ المسبَّبِ على السبَب.

⁽١) وحجَّتُهما قولُه تعالى: ﴿يَصُرُونَهُۥ ﴾ ولم يقُلْ «تَنصُرُه» فكانَ تذكيرُ ما تقدَّمَ مِن فِعلِهم أَوْلَى ليأتَلِفَ الفِعلانِ على لفظِ واحد. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٨.

⁽٢) في النسخ الخطية: «تنصره».

هوَ وحدَه القادرُ على نصرَتِهِ لا يقدرُ أحدٌ غيرُه أن يَنصُرَه إلّا أنه لم يَنصُرُهُ لصارف؛ وهو استيجابُه أن يُخذَل، ﴿وَمَاكَانَ مُنفَصِرًا ﴾ وما كانَ ممتنِعًا بقوّتِه عن انتقام الله.

[﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَيْهُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثُوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ﴾ ٤٤]

﴿الْوَائِيَةُ ﴾ بالفَتْح: النصرةُ والتولِّي، وبالكَسْر: السُّلطانُ والمُلْك، وقد قُرئ بها. والمعنى هنالك، أي: في ذلكَ المقامِ وتلكَ الحالِ النصرةُ لله وحدَه، لا يملكُها غيرُه، ولا يستطيعُها أحدُّ سواه، تقريرًا لقوله: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يُنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ ﴾ [الكهف: ٤٣].

أو: هنالك السلطانُ والملكُ لله لا يُغلَبُ ولا يمتَنِعُ منه، أو في مثلِ تلكَ الحالِ الشديدةِ يتولى الله ويُؤمِنُ به كلُّ مُضطرّ، يعني: أنّ قولَه: ﴿ يَلَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَتِى ٓ أَحَدًا ﴾ الشديدةِ يتولى الله ويُؤمِنُ به كلُّ مُضطرّ، يعني: أنّ قولَه: ﴿ يَلَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَتِى ٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٢]، كلمةٌ أُلِحِيَ إليها فقالهَا جَزَعًا ممّا دَهاهُ من شُؤمٍ كُفرِه، ولولا ذلكَ

قولُه: (وهُو استيجابُه أَن يُخذَلَ)، معناهُ: أنهُ تَعالى أوجَبَ على نفْسِه خِذْلانَهُ بناءً على مذهبِه، اللهُمَّ إلّا أَنْ يقالَ: الإيجابُ بمعنى الوَعْد، وفيه دَليلٌ أَنَّ قولَه: ﴿يَلَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَقِى مَذَهِبِه، اللهُمَّ إلّا أَنْ يقالَ: الإيجابُ بمعنى الوَعْد، وفيه دَليلٌ أَنَّ قولَه: ﴿يَلَيْنَنِي لَمُ أُشْرِكَ بِرَقِى اللهُ اللهُمَّ اللهُ التوبة كانت عندَ مشاهَدةِ البأس.

قولُه: (وقد قُرِئَ بِهِا)، بالكسرةِ: حمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ: بالفَتْح^(١).

قولُه: (يعني: أنَّ قولَه: ﴿ يَلْيَنَنِي ﴾ كلمة أُلِجِئَ إليها، فقالها)، تلخيصٌ لِا حَصَلَ مِن تفسيرِه لقولِه: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يُنصُرُونَهُ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَاكَانَ مُننَصِرًا ﴾، وجَعَلَ قولَه: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَيَةُ بِلَّهِ الْحَقِي ﴾ تقريرًا لهُ، بعد سَبْقِ ذِكْرِ قولِه تعالى: ﴿ يَلَيْنَنِي لَوَ أَشْرِكَ بِرَقِيٓ أَحَدًا ﴾ يعني: لمّا رأى اللهُ عَناكَ إلا اللهُ، وهُو قد خذَلَهُ، قالها جزَعًا ممّا دَهاهُ، وهذا مُؤذِنٌ بأنَّ قولَه: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ ٱللهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَيَةُ ﴾ إمّا حالٌ مِن فاعلِ يقولُ، أو: تَكُن لَهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ ٱللهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَيَةُ ﴾ إمّا حالٌ مِن فاعلِ يقولُ، أو:

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص١٨.

لم يَقُلْها، ويجوزُ أن يكونَ المعنى: هنالكَ الوَلايةُ لله يَنصُرُ فيها أُولياءَه المُؤمنينَ على

عطفٌ على يقول، وإيذانٌ بحصولِ مضمونِ الجُمْلَتَيْنِ، وبَعْثُ للسّامِعِ على التفكُّرِ واستنباطِ الرُّتَبِ بينَها.

ويجوزُ أن يتعلَّقَ قولُه: «يعني» بالوَجْهِ الأخير، والظاهرُ أنهُ متَعلَّقٌ بالوجوهِ الثلاثةِ المُبنيّةِ على معنى الولايةِ منَ النُّصرةِ والتوَلِّي والسُّلطانِ والمُلكِ على سَبيلِ اللَّفِّ والنَّشْرِ، فلمَّا فرَغَ مِن ذلكَ أتى بها يجمَعُها منَ المعنى، يعني: إنّها قالَ ذلكَ الخاسِرُ النادمُ: ﴿يَكَيْتَنِي لَمُأْشَرِكُ مِن ذلكَ أَللَّهُ لِللَّهُ اللَّهُ اللَّ

الرّاغبُ: الوَلِيُّ: كوْنُ الشيءِ بجَنْبِ الآخر، ويُعتَبرُ ذلك تارةً بالمكانِ، فيقال لهُ: الوِلايةُ، وتارَةً بالنُّصرةِ، فيقالُ لهُ: الولاء والمُوالاةُ، لكنّ الولاءَ على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ باعتبارِ نسبةِ الأعلى إلى الأعلى، ولهذا يُقالُ للخادمِ والمخدوم: الأعلى إلى الأعلى، ولهذا يُقالُ للخادمِ والمخدوم: مَوْلًى ووَلِيّ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يوالي (١) الآخر؛ الخادمُ بالطاعةِ والنَّصيحة، والمخدومُ بالإشفاقِ والكفاية.

وقالَ أهلُ اللَّغة: المَوْلى: المالكُ والمملوكُ، والمُعتِقُ والمُعتَق، والناصرُ والمنصورُ، وابنُ العمِّ، والحليفُ والجارُ والقَيِّم، فاعتبَروا في كلِّ ذلك المُتضايفَيْنِ؛ لكوْنِ كلِّ واحدٍ منهُما مُوالِيًا للآخَر^(٢) بوَجْهُ^(٣).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى) هذا معنى آخَرُ متفرِّعٌ على معنى الوِلايةِ إذا كانت بمعنى النُّصرةِ، مِن قولِك: انتصَرَ منهُ: إذا انتقَمَ منهُ، ويؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُهُ تعالى: ﴿هُو خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤]، وذلكَ أنَّ صاحبَهُ لمّا افتَخَرَ وتعزَّزَ عليه بالمالِ والبَنين وكفرَ بالله وبالبَعث، وأجابَه بها أجاب، ثُمّ ختَم بقولِه: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّ أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِن جَنَمُ نَوْلَه بَانْ أحاطَ بثَمَرِه وتركه مخذولًا جَنَيْك وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِن السَّمَآءِ ﴾ - صدَّقَ اللهُ قولَه بأنْ أحاطَ بثَمَرِه وتركه مخذولًا

⁽١) في (ف): «مُوالي»، وهو وجه.

⁽٢) في (ف): «يُوالي الآخر».

⁽٣) «تفسير الراغب» (١: ٥٣٢)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٥٨٥.

الكَفَرةِ ويَنتَقِمُ لهم، ويشفي صُدورَهم من أعدائهم، يعني: أنه نَصَرَ فيها فَعَلَ بالكافرِ أَخاه المؤمن، وصَدَّقَ قولَه: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّ أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِن جَنَّاكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٠]، ويعضُدُه قولُه: ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثُوَابًا وَخَيْرُ عُقْبًا ﴾ أي: لأوليائِه، وقيل: ﴿ هُنَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الآخرة، أي في تلكَ الدارِ الولايةُ لله، كقوله: ﴿ لِمَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وللله وللله ولله. ﴿ لَمْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ وقرأ عمرُو بنُ عُبَيْدٍ بالنصبِ على التأكيد، كقولك: هذا عبدُ الله الحقّ لا الباطل، وقرأ عمرُو بنُ عُبَيْدٍ بالنصبِ على التأكيد، كقولك: هذا عبدُ الله الحقّ لا الباطل، وهي قراءةٌ حَسَنةٌ فصيحة، وكانَ عمرُو بن عُبَيْدٍ من أفصَحِ الناسِ وأنصَحِهم،

قوله: (وكان عمرُو بنُ عُبيد من أفصح الناسِ وأنصحهم). الانتصاف: وقد تقدم الإنكار عليه أن القراءة موكولة إلى رأي الفصحاء، ولا يجوز لأحدِ أن يقرأ إلا بها سمعه، ورُوي مُفصَّلًا عن النبي مخبرًا عن إنزاله من السهاء، فلا وجه لفصاحة الفصيح، ولكن الزخشري لا يفوت الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة عمرو بن عبيد، فإنه من كبار المعتزلة(١).

ذكر الإمام مسلم بن الحجاج في «صحيحه» أن سليمان بن أبي مطيع كان يقول: بلغ أيوب أني آتي عمرو بن عبيد، فأقبل(٢) عليَّ يومًا فقال: أرأيتَ رجُلاً لا تَأْمَنُه على دينِه،

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۷۲٥).

⁽٢) من قوله: ﴿ وَالْمُمَّدُ لِتَهُ رَبِّ الْعَلْمِينَ ﴾ من قوله: ﴿ فَقُطِعَ دَائِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فهما كالتذييلين الله هنا سقط من (ح) و(ف).

وقُرئ: ﴿عُقْبًا ﴾ بضَمِّ القافِ وسكونِها، و(عُقبي) على: فُعْلى، وكلُّها بمعنى: العاقبة.

[﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْنَلَطَ بِهِ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصَّبَحَ هَشِيمًا نَذْرُوهُ ٱلرِّيْنَةُ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْنَدِرًا ﴾ ٤٥]

﴿ فَٱخْنَاكُ لَا بِهِ مِ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ ﴾ فالتفّ بسببهِ وتكاثَفَ حتى خالَطَ بعضُه بعضًا، وقيل:

كيفَ تأمَنُه على الحديث (١)؟ قالَ الشيخُ عُبِي الدِّين في «شرَحِه» (٢): أمّا عمْرُو بنُ عُبَيْدٍ فهُو القَدَريُّ المُعتزِلُّ الذي كانَ صاحبَ الحسنِ البَصريّ، قالَ مسلمٌ أيضًا: كان عمْرُو بنُ عُبيد يَكذِبُ في الحديث. قال: قيلَ لأيّوبَ: إنّ عمْرَو بنَ عُبيدٍ رَوى عنِ الحسن، قال: لا يُجلَدُ السَّكرانُ من النَّبيذ، فقال: كذَبَ، أنا سَمِعتُ الحسنَ يقولُ: يُجلَدُ السَّكُرانُ منَ النَّبيذِ.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿عُقْبًا﴾، بضَمِّ القاف)، عاصمٌ وحمزةُ: بالإسكان، والباقونَ: بالضمِّ (٣). الرّاغب: العقبُ: مؤخّرُ الرِّجْلِ. وقيل: عَقْبٌ وجَمْعُه أعقابٌ، واستُعيرَ العَقْبُ للوَلَدِ ولَوَلِدِ الوَلَد، ورَجعَ على عَقِبِه: إذا انثنى راجِعًا، وانقلَبَ على عَقِبِه، نحوُ رجَعَ على حافِرتِه ونحوُ: ﴿فَارْتَدَّاعَلَى عَانَا وِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤]، وعقبَهُ: إذا تَلاهُ، نحوُ: دبرَهُ وقفاهُ. والعُقْبُ والعُقْبى غِتَصّانِ بالثّوابِ، نحو: ﴿هُوَخَيْرٌ ثُوابًا وَخَيْرُ عُقْبًا﴾، وقالَ تعالى: ﴿أُولَتِكَ هُمُّ عُقْبَى ٱلدَّالِ ﴾ [الرّعد: ٢٤]، والعاقبةُ إطلاقُها يختصُّ بالثّوابِ، نحو: ﴿وَالْعَقِبَهُمَا أَنَهُما إِلَى المُعْقِبَةُ اللهُ اللهِ عَلَى اللّهُ وَالْعَقْبَةُ اللهُ اللهِ وَالعَقْبَةُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ وَالعَقْبَةُ كُلُهُ اللهُ الل

⁽١) «صحيح مسلم» (١: ٢٣) في المقدمة.

⁽٢) يعني «شرح النووي على صحيح مسلم» (١: ٩٠٩).

⁽٣) وهما لغتانِ بمعنى العاقبة. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٩٠٨.

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٥٧٥.

نَجَعَ فِي النباتِ الماءُ فاختلَطَ بهِ حتى رَوِيَ ورفَّ رفيفًا، وكان حقَّ اللفظِ على هذا التفسير: فاختلطَ بنباتِ الأرْض، ووجهُ صحَّتِه أنَّ كلَّ مختلِطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحِبه. والهشيم: ما تَهشَّمَ وتحطَّم، الواحدةُ هشيمة.

قولُه: (نجَعَ في النّبات). الأساس: نجعَ فيه الدّواءُ: نفَعَهُ، وماءٌ نَجوعٌ: نَميرٌ.

قولُه: (ورَفَّ رَفيفًا). الأساس: رَفَّ النَّباتُ يَرِفُّ، ولهُ وَريفٌ ورَفيفٌ؛ وهُو أن يهتَزَّ نَضارةً وتَلألؤًا.

قولُه: (ووَجْهُ صحَّتِه أَنَّ كلَّ مُحتلطيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحبِه)، قال صاحبُ «الفرائد»: حقُّ اللّفظِ كما ذكرَهُ اللهُ تعالى؛ لأنّ النباتَ هُو المختلِطُ؛ لأنّ الفعلَ مِن جهتِه؛ إذْ هُو الجاذبُ للماء، ولا فِعْلَ مِن جهةِ الماءِ يُعرَفُ بالتأمُّلِ، فيُقالُ: إنّ المصنّفُ في صدّدِ تأويلِ قولِه المقائل: نجَعَ في النباتِ الماءُ، بدليلِ قولِه: هذا على التفسير، وللماء أيضًا فعْلُ لِسَريانِه في النّامي للطافتِه، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ نفْسَ الجَذْبِ الاختلاطُ؛ لأنَّ الاختلاطَ منَ الجانبَيْن.

فإنْ قلتَ: الماءُ النازِلُ منَ السّاءِ إنّها يَخلِطُ الأرضَ وأصلَ النّبات، لا النّبات، لأنهُ يُنبِتُ به جزءًا منه (١). قلتُ: للماءِ معَ النّامي أطوارٌ: ففي الطّورِ الأوّلِ تختلطُ به الأرضُ وأصلُ النّبات، ثُمّ يَخرُجُ منهُ الحَبُّ، النّبات، ثُمّ يَخرُجُ منهُ الحَبُّ، كما أشارَ إليه المصنّف، ثُمّ يخرُجُ منهُ الحَبُّ، كما قالَ تعالى امْتِنانًا: ﴿ وَهُو الّذِي آنزَلَ مِنَ السّماءِ مَاءٌ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنَانًا كُلِّ هَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْ السّماءِ مَاءٌ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنَاتَ كُلِّ هَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْ السّماءِ مَاءُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مَنَاتَ كُلِّ هَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ مَنْ الكلام، هُو الطّور الثاني؛ لأنّ القَصْدَ تشبيهُ حياةِ الدُّنيا في حُسْنِها وبَهجَتِها في بَدْءِ الأمرِ باخضِر إر النّباتِ وغضارتِه وأُخذِ الأرضِ زُخرُفها وزينتَها، ثُم استئصالها في العاقبة، فلا يَدخُلُ في الكلامِ وغضارتِه وأُخذِ الأرضِ زُخرُفها وزينتَها، ثُم استئصالها في العاقبة، فلا يَدخُلُ في الكلامِ الطّورُ الأوَّلُ ولا الثالثُ، والتشبيهُ مُحْتَصَرٌ ممّا في سورة يونُسَ: ﴿ إِنّمَا مَثُلُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيَا ﴾ [يونس: ٢٤] إلى آخرِ الآية.

الرّاغبُ: الخَلْطُ: هُو الجَمْعُ بينَ أجزاءِ الشّيتَيْنِ فصاعدًا، سواءٌ كانا مائعَيْنِ أو جامِدَيْنِ

⁽١) قوله: «لأنه ينبت به جزءاً منه» سقط من (ط).

وقُرئ: (تَذْرُوهُ الرِّيح)، وعنِ ابنِ عبّاس: (تَذْرِيه الرياحُ)، من: أذرى، شَبَّهَ حالَ الدنيا في نُضْرتها وبَهجتها وما يتعقَّبُها من الهلاكِ والفَناء، بحالِ النباتِ يكونُ أخضَرَ والوَنَاء، بحالِ النباتِ يكونُ أخضَرَ وارفًا ثُمَّ يهيجُ فَتُطَيِّره الرياحُ كأنْ لم يكنْ ﴿وَكَانَ ٱللّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿وَكَانَ ٱللّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿وَكَانَ ٱللّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿وَكَانَ ٱللّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

[﴿ اَلْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۗ وَٱلْبَقِيَنَ ٱلصَّلِحَتُ خَيْرُ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمَلًا ﴾ ٤٦]

﴿ وَٱلْبَنِقِيَنَ ٱلصَّلِحَتُ ﴾ أعمالُ الخيرِ التي تبقى ثمرتُها للإنسانِ وتفنى عنهُ كلُّ ما تطمحُ إليهِ نفسُه من حُظوظِ الدُّنيا. وقيل: هي الصَّلَواتُ الخمس،

أُو مُخْتَلْفَيْنِ، وهُو أَعَمُّ منَ المَزْجِ، ويُقالُ: اختَلَطَ الشيءُ، قالَ تعالى: ﴿فَأَخْلُطَ بِهِ عَبَاتُ ٱلأَرْضِ ﴾ [يونس: ٢٤]. ويقالُ للواحِد والجَمْع، والشَّريك: خَليطٌ، والخَليطُ يُقالُ للواحِد والجَمْع، ويقالُ: أخلَطَ فلانٌ في كلامِه: إذا كانَ ذا تخليطٍ فيه، وأخْلَطَ الفرَسُ في جَرْبِه: كذلك، وهُو كنايةٌ عن تقصيرِه فيه (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «تَذْروهُ الرِّيحُ»): حمزةُ والكِسائيُّ^(٢) مُفرَدًا.

قولُه: (وارِفًا). الأساس: ورَفَ النّباتُ وَريفًا، فهُو وارِفٌ: لهُ بَهْجةٌ منَ الرِّيِّ.

قولُه: (ثُمَّ يَهِيجُ). الجَوهريّ: هاجَ النَّبتُ هِياجًا، أي: يَبِسَ.

قولُه: (وتَفْنى عنهُ كلُّ ما تَطْمَحُ إليه)، قيل: هو حالٌ، والظاهرُ العَطْفُ على «تَبقى» لمجيءِ الواوِ في المضارع المُثبَت، أي: تَبقى ثمرتُها لهُ، ويَفْنى عندها عنهُ كلُّ ما يَطمَحُ إليه، كأنهُ عرَّفَ «الباقياتِ» بالصِّفةِ الكاشِفة، أي: هِيَ أعمالٌ يَبقى ثوابُها للإنسانِ بعدَ فناءِ كلِّ ما رَجا مِنه الحُظوظَ؛ لأنَّ البقيَّة تقتضي ما يَفضُلُ عنهُ، كقولِه تعالى: ﴿بَقِيَّتُ اللّهِ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾

⁽١) «مفردات القرآن»، ص٢٩٣.

⁽٢) وقد سبق تفسير هذا الحرفِ في «البقرة» الآية (١٦٤)، ولتهام الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص١١٨-١١٩.

وقيل: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر. وعن قتادَة: كلُّ ما أُريدَ به

[هود: ٨٦]، قال: ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّو عيّا هُو حرامٌ عليكُم، خيرٌ لكم.

وقريبٌ منهُ ما رَوَينا عن مُسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن عبدِ الله بن الشِّخِّير، عن رسولِ الله ﷺ: «يقولُ ابنُ آدمَ: مالي مالي، وهل لكَ يا ابنَ آدَمَ مِن مالكَ إلّا ما أكَلْتَ فأفنيْت، أو لبِستَ فأبلَيتَ، أو تصَدَّقْتَ فأمضَيْت؟»(١)، أي: فأبقَيتَ.

قولُه: (وقيل: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلّا اللهُ واللهُ أكبَر)، رَوى أحمدُ بنُ حنبُل في «مُسنَدِه»، عنِ النُّعانِ بنِ بَشير، عن رسولِ الله ﷺ: «ألا وإنَّ سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا اللهُ واللهُ أكبرُ هُي الباقياتُ الصّالحات» (٢)، ونحوُه رَواهُ مالكُ بنُ أنس (٣)، عنِ ابنِ المسيّب (٤).

أقولُ والعِلمُ عندَ الله تعالى ..: لعلّه صلَواتُ الله عليه خَصَّ هذه الكلماتِ بالباقياتِ الصّالحاتِ؛ لكوْخِها جامِعاتٍ (٥) للأُمّهاتِ: فالتَسبيحُ تقديسٌ لذاتِه عمّا لا يَليقُ بجَلالِه وتنزيهٌ لصّفاتِه عن النّقائص. والتحميدُ مُشتملٌ على معنى الفَضْلِ والإفضالِ المُؤذِنَيْنِ بالصّفاتِ الذاتيةِ والإضافيةِ بعدَ السَّلبيّة. والتهليلُ: توحيدُ الذّاتِ ونَفْيُ الضِّدِ والنَّد، وتنبيهٌ على التبرُّؤ عن الحَوْلِ والقُوّةِ إلّا به (٢). والتكبيرُ: اعترافٌ بالقُصورِ في الأفعالِ والأقوال، قال: «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفْسِك »(٧)، وفي هذا التدرُّج لَمْعةٌ من معنى «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفْسِك »(٧)، وفي هذا التدرُّج لَمْعةٌ من معنى

⁽١) أخرجه مسلم (٢٩٥٨)، والترمذيّ (٢٣٤٢)، والنسائيّ (٦: ٢٣٨).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٨٥٨)، وأخرجه البزّارُ في «المسند» (٤٠٥)، من حديثِ عثمان بن عفّان رضيَ اللهُ عنه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدريِّ عند الإمامِ أحمد في «المسند» (١١٧١٣)، وأبي يعلى (١٣٨٤) وغيرهما بإسنادٍ حسَن لغيرِه.

⁽٣) في «الموطأ» (٤٩١).

⁽٤) في (ف): «عن علي بن أبي طالب»، وهو خطأ، وهو بياضٌ في (ح)، والمثبت من (ط).

⁽٥) في (ح): ﴿جامعة».

⁽٦) في (ح): «لله».

⁽٧) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجَهُ الترمذيّ (٣٥٦٦)، وأبو داود (١٤٢٧)، والنسائيّ (٣٤٨٢)، وأبو يعلى=

وجهُ الله ﴿ غَيْرٌ ... ثَوَابًا ﴾ أي: ما يَتَعلقُ بها مِن الثوابِ وما يَتَعلَّقُ بها من الأمَل؛ لأنّ صاحبَها يأملُ في الدنيا ثوابَ الله، ويُصيبُه في الآخرة.

[﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا * وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِنْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةً بِلَ زَعَمْتُ مُ أَلَّن نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ ٤٧- ١٤٨ _

العُروجِ للسالِكِ العارِف، ولهذه الأسرارِ ورَدَ عن الصّادِقِ المصدوق: «لقيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي إبراهيم، فقال (١): يا محمّد، أقرِئُ أُمّتَكَ منّي السّلامَ، وأخبِرهُم أنّ الجَنّةَ طيّبةُ الترُّبة، عذْبةُ الماء، وأنّها قيعانٌ، وأنّ غِراسَها: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا الله واللهُ أكبر». أخرجَهُ التَّرمذيُّ (٢) عن ابنِ مسْعود.

ثُمْ إِنهُ سبحانَه وتعالى قابَلَ بالباقياتِ الصّالحات، الفانياتِ (٣) الزّائلات، أعني ﴿ وَٱضْرِبَ فَمُ مَثَلَ الْحَيْوَةِ الدُّنِيا كُمَاءٍ أَنزَلْنَهُ مِن السّمَآءِ فَأَخْلَطَ بِهِ بَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ١٥] وخصَّ منها ما هُوَ العُمْدةُ فيها، ويَحصُلُ منهُ تزيينُ المجالسِ والتفاخُرُ في المَحافِلِ من المالِ والبَنين، الا تَرى إلى أحدِ الرجُلَيْنِ في القصّةِ السابقةِ وقولِه: ﴿ أَنا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُ نَفَرًا ﴾؟ وفيهِ تلويحٌ إلى بيانِ النَّظْمِ؛ فإنَّ قولَه: ﴿ وَآضْرِبَ هُمُ مَثَلَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ الآية، ينظُرُ إلى قولِه: ﴿ وَآضْرِبَ هُمُ مَثَلَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ الآية، ينظُرُ إلى قولِه: ﴿ وَآضْرِبَ هُمُ مَثَلَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ الآية، ينظُرُ إلى قولِه: ﴿ وَآضْرِبَ هُمُ مَثَلَ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا ﴾ الآية، ينظُرُ الله تولِه: الله هذه الآيةُ من الباقياتِ الصّالحات، خبرٌ مُقارِبٌ لِما قُوبِلَ به قله الآيةُ مولِه: ﴿ لَلْكِنّا هُو اللّهُ رَبِّي وَلا أَشْرِكُ مِرَةٍ آحدًا ﴾ وقولِه: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّ أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِن جَنَائِكَ ﴾.

 ⁽۲۷۵)، وغيرهم من حديثِ عليّ بن أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه بإسنادِ قويّ، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند الإمام أحمد» (۷۵۱).

⁽١) سقط لفظ «فقال» من (ح).

⁽۲) «سنن الترمذيّ» (٣٤٦٢)، وفي البابِ عن أبي أيوب الأنصاري عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٥٢)، و «سنن الترمذيّ (٣٨٩٨)، و «المعجم الكبير» للطبرانيّ (٣٨٩٨)، وغيرهم بإسناد حسّنه المنذريّ في «الترغيب والترهيب» (٢: ٤٤٥).

⁽٣) في (ح). «المقابلة».

قُرئ: (تُسَيَّرُ) مِن: سُيِّرت، و ﴿ نُسَيِّرُ ﴾ مِن: سَيَّرْنا، و (تَسِيرُ) من: سارَت، أي: تسيرُ في الجوّ، أو يُذهَبُ بها، بأن تُجعَلَ هباءً مُنبَثًا. وقُرئ: (وتُرى الأرضُ) على البناء للمفعول، ﴿ بَارِزَةً ﴾ ليسَ عليها ما يَستُرُها مما كانَ عليها، ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ وجَمَعْناهُم إلى المَوقِف، وقُرئ: ﴿ فَلَمْ نُغَادِرْ ﴾ بالنونِ والياء، يقال: غادَرَه وأغدَرَه؛ إذا

قولُه: (وقُرِئَ: «تُسَيَّرُ» مِن: سُيِّرتْ)، قرَأَ الكُوفِيّونَ ونافعٌ: ﴿نُسَيِّرُ﴾ بضمِّ النُّونِ وكسرِ الياء، و﴿الْلِمَالَ﴾ بالنَّصب، والباقونَ: بالتاءِ وفَتْحِ الياءِ ورَفْع ﴿ٱلْجِبَالُ﴾(١). و﴿تَسِيرُ﴾ بفَتْح التاء: شاذّةٌ.

قولُه: (﴿وَحَشَرْنَهُمْ﴾: وجَمَعْناهُم إلى الموقِف). الرّاغب: الحَشْرُ: إخراجُ الجماعةِ عن مقرِّهم وإزعاجُهم عنهُ إلى الحَرْبِ ونحوِها، ورُوِيَ: النِّساءُ(٢) لا يُحشَرْنَ، أي: لا يُحُرجْنَ إلى الغَرْوِ، ولا يُقالُ: الحَشْرُ إلّا في الجماعة، قالَ تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتَ ﴾ [التكوير: ٥]، وسُمِّيَ يومُ النَّشْر (٣).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَلَمْ نُعَادِرْ ﴾ بالنُّون): الجماعةُ كلُّهم، وبالياءِ: شاذٌّ(٤).

الرّاغبُ: الغَدْرُ: الإخلالُ بالشيءِ وتَرْكُه، والغَدْرُ يقالُ لتَرْكِ العَهْد، ومنهُ قيل: فلانٌ غادِرٌ، وجَمعُه: غَدَرةٌ، وغَدّارٌ: كثيرُ الغَدْر، وأغْدَر واستغدَرَ الغَديرُ: صارَ فيه الماءُ، والغَديرُ: الشَّعَرُ الذي تُرِكَ حتى طال، وجَمْعُها: غَدائرُ. وجمعُ غَديرِ الماء: غُدُرٌ وغُدْرانٌ، وغَدَرتِ الشاةُ: تَخَلَّفت، فهي غَدِرةٌ (٥).

⁽١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠] فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٩.

⁽٢) في (ف): «وروى النسائي» وهو خطأ.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢٣٧.

⁽٤) وتمن قرأ بذلك أبانُ بن عاصم. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٠.

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٦٠٢.

تَركه، ومنه: الغَدْر: تركُ الوفاء، والغَدير: ما غادَرَه السَّيْل، وشُبِّهت حالهُم بحالِ السُّدِ المعروضِينَ على السُّلطان، ﴿صَفَّا ﴾ مُصطفِّينَ ظاهِرين، يَرى جماعتَهم كما يرى كلَّ واحدٍ لا يَحجُبُ أحدٌ أحدًا، ﴿لَقَدْ حِثْتُمُونَا ﴾ أي: قُلنا لهم: لقد حِئتُمونا. وهذا المُضمَرُ هو عامِلُ النَّصْب في (يومَ نُسَيِّرُ)، ويجوزُ أن يُنْصَبَ بإضمار: اذكُر،

قولُه: (﴿ صَفَّا ﴾: مُصطَفِّينَ)، أي: ﴿ صَفَّا ﴾: حالٌ منَ الواو (١) في: ﴿ وَعُرِضُوا ﴾؛ وإنّما قال: ﴿ ظَلَهِرِينَ ﴾ لأنّ المقصودَ مِن عَرْضِ الجُندِ على السُّلطانِ إظهارُهم عندَه (٢)، فجَعَلَ ﴿ صَفَّا ﴾ ترشيحًا لاستعارةِ ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَى رَبِّكَ ﴾، كقولِه: ﴿ وَبَرَزُواْ لِلّهِ ٱلْوَحِدِ ٱلْقَهَادِ ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

قولُه: (وهذا المُضمَرُ هُو عاملُ النَّصبِ في «يومَ نُسيِّر»). قالَ أبو البقاء: وقيل: ﴿ وَيَوْمَ نُسيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ وَ وَلَهِ لَمُ لِللَّهِ وَخِيرٌ يوم نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَمُ اللَّهِ وَخِيرٌ يوم نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَمُ اللَّهِ وَخِيرٌ عِنْهِ اللَّهِ وَخِيرٌ يوم نُسَيِّرُ ﴿ وَيَوْمَ لَمُ اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ إِلَى اللَّهُ وَلَهُ إِلَيْكُوا لَهُ إِلَا إِلَا اللَّهُ وَلَهُ إِلَّهُ إِلَى إِلَيْكُوا لِللَّهُ وَلَهُ إِلَّهُ إِلَى إِلَيْكُوا لِللَّهُ وَلِهُ إِلَى إِلَيْكُوا لِللَّهُ إِلَيْكُوا لِللَّهُ وَلَهُ إِلَيْكُوا لِللَّهُ وَلَهُ إِلَيْكُوا لِللَّهُ إِلَيْكُوا لِللَّهُ إِلَيْكُوا لَا إِلَيْكُوا لِللَّهُ إِلَيْكُوا لَا إِلَّهُ إِلَا لَهُ اللَّهُ وَلَهُ إِلَا لَهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَيْكُوا لَا إِلَا لَا لَهُ إِلَيْكُوا لَا إِلَا اللَّهُ وَلَهُ إِلَا إِلَيْكُوا لَا إِلَا لَهُ إِلَّهُ إِلَيْكُوا لَا إِلَا اللَّهُ اللَّهُ إِلَا إِلَا لَا إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَا إِلَا لِللَّهُ إِلَا إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَا إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا لِمُسْلِكُوا لِلْمُ إِلَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَا إِلَّهُ إِلَّا إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلْمُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَّا إِلَّهُ إِلَّا إِلَّا إِلْمُ الْمِلْمُ إِلَّا إِلْمُ إِلَّهُ إِلَّا إِلَّا إِلِمُ إِلَّا إِلَّهُ إِلّا

الرّاغب: السّيرُ: المُضيُّ في الأرض، ورجُلٌ سائرٌ وسيّارٌ، والسيّارةُ: الجماعةُ، يقالُ: سِرتُ، وسِرْتُ بفُلانٍ، وسِرتُه أيضًا، وسَيَّرتُه، على التكثير، فمنَ الأوّلِ قولُه تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الحجّ: ٢٦]، ومنَ الثاني قولُه ﴿ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ﴾ [القصص: ٢٩]، ولم يجئ في القرآنِ القِسمُ الثالث. ومنَ القِسْم الرّابع (٤) قولُه تعالى: ﴿ وَسُيِرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ في القرآنِ القِسمُ الثالث. ومنَ القِسْم الرّابع (٤) قولُه تعالى: ﴿ وَسُيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ: ٢٠]. والتسيرُ ضَرْبان، أحدُهما: بالأمرِ والاختيارِ والإرادةِ منَ السّائرِ، نحوَ: ﴿ هُو النبأ: ٢٠]. والثاني: بالقَهْرِ والتسخير، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيرَتَ ﴾ [التكوير: ٣]. والسّيرةُ: الحالةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ وغيرُه غَرِيزيًا كان أو مُكتَسَبًا، يقالُ: فلانُ لهُ سيرةٌ حسنةٌ وسيرةٌ قبيحةٌ (٥).

⁽١) وهو الذي جزم به أبو البقاء في «التبيان» (٢: ٨٥).

⁽٢) في (ح): «لأن المقصودَ من عرضِ الجُنْدِ ظهورُهم عند السلطان».

⁽٣) (التبيان في إعراب القرآن) (٢: ٠٥٥).

⁽٤) سقط لفظ «القِسْم» من (ف).

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٤٣٢-٤٣٣.

والمعنى: لقد بعثناكُمْ كما أنشأناكُم، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ وقيل: جئتُمونا عُراةً لا شيءَ معكُم كما خلقناكُمْ أوّلًا، كقولِه: ﴿وَلَقَدْ جِنْتُكُمُونَا فُرَدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٤]. فإن قلت: لم جِيءَ بـ (حَشَـرْناهُم) ماضيًا بعد (نُسيِّر) و(ترى)؟ قلت: للدلالةِ على أنّ حشرَهم قبلَ التَّسييرِ وقبلَ البُروز، ليعاينوا تلكَ الأهوالَ العظائم، كأنه قيل: وحَشَـرْناهُم قبلَ ذلك، ﴿مَوْعِدًا ﴾ وقتًا لإنجازِ ما وُعِدتُم على ألسنةِ الأنبياءِ منَ البَعْثِ والنَّشور.

[﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِنْبُ فَتَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوَيْلَنَنَا مَالِ هَذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَىٰهَأْ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحْصَىٰهَا وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحْدًا ﴾ ٤٩]

قولُه: (والمعنى: لقد بعَثْناكم، كما أنشَأناكُم): تفسيرٌ لقولِه: ﴿ وَلَقَدَّ جِثَّتُمُونَا فُرَدَىٰكُمَا خَلَقَنَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾.

قولُه: (للدلالةِ على أنّ حشْرَهم قبْلَ التسيير)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ للحالِ في ﴿وَحَشَرْنَهُمْ ﴾، فلو كان للعَطْفِ، كان ينبغي أن يُقالَ: ونَحشرُهم.

قلتُ: إنَّ المصنِّفَ سألَ عن فائدةِ الاختلافِ الواقع بيْنَ هذه الأفعالِ الثلاثة، والجوابُ ما ذكرَهُ، يعني: خولفَ بينَ التسييرِ والرؤية، حيثُ جيءَ بهما مضارعَيْن، وجيءَ بالحَشْرِ ماضيًا، ليُشعِرَ بصيغةِ المضارعِ بأنَّ المرادَ استحضارُ تلك الصُّورةِ العجيبةِ الشّانِ في مُشاهَدةِ السّامع، ليتَعجَّبَ لها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ليُعاينوا تلك الأهوال»، ولو قيل: نحشُرُهم على مقتضى الظاهر، لَفاتَ المقصودُ. ونظرَ أصحابُ (١) المعاني إلى فائدةِ العُدولِ عن مقتضى الظاهر.

وقالَ القاضي: ومجيئُه ماضيًا بعدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿ تَسَرَىٰ ﴾ لتحقيقِ الحَشْرِ، أو للدِّلالةِ على أنَّ حشْرَهم قبْلَ التسيير(٢).

⁽۱) في (ط): «صاحب».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠١).

﴿الْكِنَابُ ﴾ للجِنس، وهو صُحُفُ الأعمالِ ﴿يَوَيْلَنَا ﴾ ينادون هَلكَتَهُم التي هَلِكوها خاصةً من بينِ الهَلكات، ﴿صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً ﴾ هَنةً صغيرةً ولا كبيرة، وهي عبارةٌ عنِ الإحاطة، يعني: لا يتركُ شيئًا مِن المعاصي إلا أحصاه، أي: أحصاها كلَّها كما تقول: ما أعطاني قليلًا ولا كثيرًا؛ لأنَّ الأشياءَ إمّا صغارٌ وإمّا كبار، ويجوزُ أن يريد: وإمّا كانَ عندَهم صغائرُ وكبائِر، وقيل: لم يجتنبوا الكبائر فكُتِبَت عليهمُ الصغائر؛ وهي المُناقشة. وعنِ ابنِ عبّاس: الصّغيرة: التبسُّم، والكبيرة: القَهْقَهة. وعن سعيدِ بنِ جُبير: الصغيرة: المَسِيس، والكبيرة: الزِّني. وعن الفُضيل: كانَ إذا قرأها قال: ضَجُّوا

قولُه: (يُنادُونَ هَلكتَهم التي هَلَكوها خاصّةً مِن بينِ الْمَلكاتِ)، وذلك أنّ حرفَ النّداءِ لاختصاصِ المنادى بالإقبال، وهاهُنا خَصّوا(١) الهلاكَ بالنّداء، وأضافُوا إلى أنفُسِهم قائليَن: ﴿ يُنحَسَّرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ ﴿ يُوَيَلَنَنَا ﴾ على الاستعارة، فإنَّ الويْل: الهلاكُ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿ يَحَسَّرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ [يست: ٣٠]: نداءٌ للحَسْرةِ عليهم، كأنّما(٢) قيلَ لها: تعالَيْ يا حَسرةُ، فهذهِ مِن أحوالِكِ التي مِن حَقِّك (٣) أن تحضُري فيها.

قولُه: (هنَّة صغيرة). الأساس: وفيه هَناتٌ وهَنَواتٌ: خِصالٌ سَوْء.

قولُه: (وهي عبارةٌ عن الإحاطة)، أي: التكريرِ للاستيعاب، كما في قولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِهَا بُكُرَةً وَعَشِيًا﴾ [مريم: ٦٢].

قولُه: (وهِي المناقَشةُ). النّهاية: وفي حديثِ عائشةَ: «مَن نوقِشَ الحِسابَ فقد هلك» (٤)، أي: منِ استُقصِيَ في مُحاسبتِه وحُوقِق. وأصلُ المناقشةِ مِن: نَقَشَ الشَّوْكة؛ إذا استَخْرجَها من جِسمِه وقد نقَشَها وانْتقشَها، وبهِ سُمِّيَ المِنْقاش.

⁽١) في (ط): «حصول».

⁽٢) في النسخ الخطية: «وإنّما». وهو خطأ.

⁽٣) سقط لفظ «من» من (ف) و(ط).

⁽٤) أخرجه البخاريُّ (١٠٣)، ومسلم (٢٢٠٥) وغيرهما.

والله من الصغائرِ قبلَ الكبائر، ﴿إِلَّا أَحْصَنهَا ﴾ إلا ضبطَها وحَصَرَها، ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا ﴾ في الصُّحُفِ عتيدًا أو جزاءَ ما عَمِلُوا ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ فيكتُبُ عليه ما لم يَعمَل أو يزيدُ في عقابِ المستحِق، أو يعذبُه بغير جُرْم، كما يَزْعُمُ مَن ظَلَّمَ اللهَ في تعذيبِ أطفالِ المشركينَ بذنوبِ آبائهِم.

قولُه: (كما يَزعُمُ مَن ظلَّمَ الله) أي: نسَبَه إلى الظُّلم، مِن قولِك: خطَّأتُه، أي: نَسَبتُه إلى الخَطَأِ، أو قلتَ له: يا خاطئ، وليسَ المعنى: صَيَّره ظالًا، نحوُ: فرَّحتُه.

والأحاديثُ المُرْويّةُ في أطفالِ المشرِكينَ مشهورةٌ، منها: ما رَواهُ مسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، في آخِرِ حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «إنّ اللهَ خلَقَ للجَنّةِ أهلًا خلَقَهم لها وهم في أصلابِ آبائهم».

وفي روايةِ أبي داود: قالت: فقلت: يا رَسولَ الله، ذَراري المؤمنين؟ فقال: «همُ من آبائهم»، فقلتُ: يا رسولَ الله، بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلَم بها كانوا عامِلين»، قلتُ: يا رسولَ الله، فذَراري المشركين؟ فقال: «مِن آبائهم»، فقلتُ: بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلمُ بها كانوا عامِلين» (١). و «مِن» فيه اتّصاليّةٌ.

ومنها: ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ عن أبي هريرةَ، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن أطفالِ اللهُ ﷺ عن أطفالِ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَمَّن يَموتُ منهُم وهُو صغيرٌ، قال: «اللهُ أعلمُ بها كانوا عامِلين» (٢٠). فظهَرَ مِن هذه النَّصوصِ مَن ظلَّمَ اللهَ بسبَبِ نسبةِ رسولِه إلى الظُّلم.

قالَ القاضي: معنى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ يَكتُبُ عليه ما لم يفعَلْ (٣). وقالَ أيضًا: كرَّرَ قولَه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيْكِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾ في مواضعَ لكونِه مقدِّمةً للأمورِ المقصودِ بيائُها في تلكَ المَحالّ، وهاهُنا لمّا شنَّعَ على المُفتخِرينَ واستقبَحَ صنيعَهم، قرَّرَ ذلك أنّه مِن سَنَنِ إبليسَ، أو لمّا بيَّن حالَ المغرورِ بالدُّنيا والمُعرِضِ عنها، وكانَ سبَبُ الاغترارِ بها حبَّ الشَّهَواتِ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٥٠)، وأبو داود (٤٧١٥)، والنسائيّ (٤: ٥٧).

⁽٢) أخرجه البخاريُّ (١٣٨٤)، ومسلمٌ (٢٦٦)، والنسائي (٢٠٨٨).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٠٥).

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَيْكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ الْمَاكَةِ وَلَهُ مَا أَشْهَد أَهُمْ اللَّهُمَ عَدُواْ بِنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا * مَّا أَشْهَد أَهُمْ الكُمْ عَدُواْ بِنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا * مَّا أَشْهَد أَهُمْ المَعْنَ اللَّالِمِينَ بَدَلًا * مَّا أَشْهَد أَهُمُ المَعْنَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكًا فَي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ مَ عَدُوا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِ ﴾ كلامٌ مستأنفٌ جارٍ مجرى التعليلِ بعدَ استثناءِ إبليسَ مِنَ الساجدين، كأنَّ قائلًا قال: ما له لم يَسْجُد؟ فقيل: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِ فَفَسَقَ عَنْ آمْرِ رَبِّهِ ﴾ والفاءُ للتَّسْبيبِ أيضًا، جَعَلَ كونَه من الجِنِّ سببًا في فِسقِه؛ لأنه لو كانَ مَلكًا كسائِرِ مَن سَجَدَ لآدَمَ لم يَفسُقْ عَن آمرِ الله؛ لأنَّ الملائكة معصومونَ البَتَّة لا يجوزُ عليهم ما يجوزُ على الجِنِّ والإنس، كما قال: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوْلِ وَهُم إِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ يجوزُ على الجِنِّ والإنس، كما قال: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوْلِ وَهُم إِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ ألانبياء: ٢٧]، وهذا الكلامُ المُعتَرِضُ تَعَمَّدُهُ الله تعالى لصيانةِ الملائكةِ عن وقوع شُبْهةٍ في عِصمَتِهم، فما أبعَدَ البَوْنَ بينَ ما تَعَمَّدَهُ الله، وبينَ قولِ مَن ضادّه وزَعَمَ أنه كانَ مَلكًا ورئيسًا على الملائكة، فعصى، فلُعِنَ ومُسِخَ شَيْطانًا، ثمَّ ورّكه على ابنِ عباس، كانَ مَلكًا ورئيسًا على الملائكة، فعصى، فلُعِنَ ومُسِخَ شَيْطانًا، ثمَّ ورّكه على ابنِ عباس،

وتسويلَ الشيطانِ، زَهَّدَهم أوَّلًا في زخارِفِ الدُّنيا بأنَّها عُرضةٌ للزَّوال، والأعمالُ الصّالحةُ خيرٌ وأبقى، ثُمَّ نفَّرَهُم عنِ الشّيطانِ بتذكيرِ ما بينَهم منَ العَداوةِ القديمة، وهكذا مذهبُ كلِّ تكريرِ في القرآن (١).

قولُه: (ثُمَّم ورَّكَهُ على ابنِ عبّاس)، الأساس: عن الحسَن: مَن أَنكَرَ القدَرَ (٢) فقد فجَر، ومَن ورَّكَ ذنْبَهُ على الله فقد كفَر.

قالَ في «الانتصاف»: الحقُّ معَهُ إلّا في قولِه: «وهذا الكلامُ المُعترِضُ تعمُّدٌ منَ الله»، فإنهُ يُطلَقُ على مَن يفعَلُ فعلًا حينًا (٣) خطأً، فلا يَليقُ إطلاقُه على الله تعالى (٤).

⁽۱) «أنوارالتنزيل» (۳: ۵۰۳).

⁽٢) في (ح) و(ف). «العداوة». وصوّبناه من (ط) ومن «أساس البلاغة».

⁽٣) في (ح) و(ف): «حسنًا»، وهو تحريف.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٧٢٧). وعبارتُه ثمّة: «غيَر أنّ قولَه: «تعمَّدَه اللهُ تعالى» لفظةٌ لا تَروقُ ولا تليق».

ومعنى ﴿ فَسَقَعَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } : خرجَ عما أمرَهُ به ربُّهُ من السُّجود، قال:

فَواسِقًا عن قَصْدِها جَوائرا

أو صارَ فاسِقًا كافِرًا بسببِ أمرِ ربِّه الذي هو قولُه: ﴿ٱسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾.

﴿ أَفَنَتَّخِذُونَهُۥ ﴾ الهمزة للإنكارِ والتعجيب، كأنه قيل: أَعَقِيْبَ ما وُجِدَ منهُ

قالَ مُحيي السُّنَّةِ: كان بينَ حيِّ منَ الملائكة، يقالُ لهم: الجِنُّ، خُلِقوا مِن نارِ السَّموم(١).

وقالَ الإمامُ: وكوْنُه منَ الملائكةِ لا يُنافي كونَهُ منَ الجِنِّ، لقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَالْأَنَامِ: ١٠٠]، ولأنَّ الجِنَّ إنّها وَبَعَلُوا بِلّهِ شُرَكَآءَ لَلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ولأنَّ الجِنَّ إنّها شُمّوا جِنَّا للاستِتارِ، والملائكةُ أيضًا يَستَترون (٢)، يعني أنهُ تعالى كلَّما أرادَ أن يَنقُصَ مِن مَرْتبةِ الملائكةِ سَمَّاهم جِنَّا، كذلك هاهُنا.

قولُه: (فَواسِقًا عن قصدِها جَوائرا)، أوّلُه:

يذَهَبْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْرًا غائرا

مَضي شرْحُه في «البقرة»(٣).

قولُه: (أو صارَ فاسِقًا كافرًا)، وعلى هذا ﴿فَفَسَقَ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿آسَجُدُوا ﴾، والفاءُ: للتعقيب، و﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾: اعتراضٌ، و﴿عَن ﴾ في ﴿عَنْ آمْرِ رَبِّهِ ۗ كَمَا في قولِه:

يُنهون(١٤) عن أكلٍ وعن شُرُبِ

أي: أُصدِرَ فِسقُه عن قولِه تعالى: ﴿ ٱسْجُدُوا ﴾ أي: كان قولهم: ﴿ ٱسْجُدُوا ﴾ سببًا لفِسقِه.

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ١٧٨).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٣٦).

⁽٣) يعني عند تفسير قولِه تعالى: ﴿وَمَا يُعِنِ لُ بِهِ ۚ إِلَّا ٱلْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦] ومضى تخريج الرجَزِ هناك.

⁽٤) من ناهَ ينوهُ إذا أبى وترَك. ومنه قولُ بعض العرب: أذا أكَلْنا التمرَ وشربنا الماءَ ناهَتُ أنفسُنا عن اللّحم. أي: أبتُهُ فتركَتْهُ. انتهى من «تاج العروس» (نوه).

قولُه: (وإنّها كانوا يَكونونَ)، عن بعضِهم: التقديرُ إنّها يَصحُّ كها تبَيَّنَ، والظاهرُ أنّ قولَه: «يكونونَ» مَزيدةٌ، كها في قولِ الفرَزدَق:

وجيرانٍ لنا_كانوا_كرامِ(١)

ويؤيِّدُه إسقاطُه في بعضِ النُّسَخ.

قولُه (٢): (﴿عَضُدًا﴾ أي: أعوانًا). الرّاغب: العَضُدُ: ما بيَن المِرفَقِ إلى الكَتِفِ، وعضَدتُه: أصَبْتُ عَضُدَه، وعنهُ استُعيرَ: عضَدتُ الشجَرَ بالمِعْضَدِ، ويُستعارُ العَضُد للمُعينِ كاليَدِ، قالَ تعالى: ﴿وَمَاكُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِيِّينَ عَصُدًا﴾ (٣).

قولُه: (فإذا لم يكونوا عضُدًا لي في الخَلْق، فها لكُم تتَّخذونهم شُركاء؟) إشارةٌ إلى تحقيق ما أُنكِرَ عليهِم أوّلًا بقولِه تعالى: ﴿أَفَنَتَّخِذُونَهُ، وَذُرِّيَتَهُ وَلَيْكَاءَ مِن دُونِ ﴾؛ وذلك أنهُ تعالى لمّا عقّب امتناعَ إبليسَ عن سَجْدةِ آدَمَ ليعصيانِه وفسْقِه إنكارَ اتّخاذِه وَليًّا مِن دونِ الله استبعادًا، أرادَ أن يُقدِّرَ هذا الاستبعادَ بوَجْهٍ بُرهانيًّ، وقال: ﴿مَّا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَنوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: إنّها كانوا شُركاءَ لي أنْ لو كانوا شُركاءَ فيها يَصحُّ به اسمُ الإلهية،

⁽١) سبقَ تخريجُه.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٧١٥.

العبادة؟ وقُرئ: (وما كُنتَ) بالفتح؛ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ، والمعنى: وما صحَّ لكَ الاعتضادُ بهم، وما ينبغي لكَ أن تعتَزَّ بهم، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: (وما كنتُ مُتَّخِذًا المُضِلِّين) بالتنوين على الأصل، وقَرأ الحسن: (عُضْدًا) بسُكونِ الضاد، ونَقْلِ ضَمَّتِها المُضِلِّين) بالتنوين على الأصل، وقَرأ الحسن: (عُضْدًا) بسُكونِ الضاد، و(عُضُدًا) بضَمَّتين، و(عَضَدًا) إلى العين. وقُرئ: (عَضْدًا) بالفتح وسكونِ الضاد، و(عُضُدًا) بضَمَّتين، و(عَضَدًا) بفتحتين: جمع عاضِد، كخادِم وخَدَم، وراصِد ورَصَد، ومن: عَضَدَه؛ إذا قوّاهُ وأعانَه.

[﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِى ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَلَاعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْيِقًا * وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّواْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿يَقُولُ ﴾ بالياءِ والنون. وإضافةُ الشركاءِ إليه على زعْمِهِم: توبيخًا لهم وأرادَ الجنّ، والمَوبِق: المَهلِك، مِن: وَبَقَ يَبِقُ وُبُوقًا، ووَبَقَ يَوْبَقُ وَبَقًا: إذا هلك، وأوبَقَهُ عَيرُه. ويجوزُ أن يكونَ مَصدَرًا كالمَوْرد والمَوْعِد،

وهُو خَلْقُ السّهاواتِ والأرض، وإنّكم مُقِرّونَ بأنَّ اللهَ تعالى هُو وحدَهُ خالقُ السّهاواتِ والأرض: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السّمَوْتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ [لقهان: ٢٥]، وإذا لم يكونوا كذلك فلا يكونوا شُركاء لي، فقرَّرَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿ وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ أي: شُركاء، فلمّا لزِم مِن هذهِ المُقدَّراتِ تقريرُ قولِه: ﴿ أَفَنَتَخِذُونَهُ وَذُرِيّتَهُ وَ عَضُدًا ﴾ أي: شُركاء، فلمّا لزِم مِن هذهِ المُقدَّراتِ تقريرُ قولِه: ﴿ أَفَنَتَخِذُونَهُ وَذُرِيّتَهُ وَ وَلَا يَعَضُدًا ﴾ أي: ما أحضرتُهم للإعتضد بهم، قال الإمامُ: ما أشهدتُ الذين اتّخذتُوهُم أولِياءَ خَلْقَ السّهاواتِ والأرضِ لأعتضد بهم، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَمَاكُنتُ مُتَخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ (١).

قولُه: (﴿يَقُولُ ﴾ بالياءِ والنُّون)، حمزةُ: بالنُّون (٢)، والباقونَ: بالياءِ التَّحتاني.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٣٨).

⁽٢) وحُجِّتُهُ ما تقدَّمَ قبل الآيةِ وما تأخّر عنها. فأمّا ما تقدّم فقولُه تعالى: ﴿وَمَاكُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِينَ عَضُدًا﴾ فكما أنّ «كنتُ» للمتكلّم كذلك «نقولُ»، وأمّا ما تأخّر فقولُه: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْيِقًا ﴾ انتهى بتصرُّفِ من «حجّة القراءات»، ص٤٢٠.

يعني: وجعلنا بينَهم واديًا من أودِيةِ جَهنَّمَ هو مكانُ الهلاكِ والعذابِ الشديدِ مُشتركًا يهلكون فيه جميعًا. وعنِ الحسن: ﴿مَوْبِقًا ﴾: عداوة، والمعنى: عداوة هي في شِدّبها هلاك، كقوله: لا يكنْ حُبُّكَ كَلَفًا، ولا بغضُكَ تَلَفًا. وقال الفرّاء: البَيْنُ: الوصل،

قولُه: (يعني: وجَعَلْنا بينَهم وادِيًا)، هذا على تقديرِ أن يكونَ الموبِق اسمَ مكان (١٠). وقوْلُه: ﴿مَوْبِقًا ﴾: عَداوةً على تقديرِ أن يكونَ مصدرًا، فيكونَ مبالغةً، كقولِك: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (والمعنى: عَداوةً هِي في شِدَّتِها هلاكٌ)، أي: وضَعَ المُسبَّبَ موضعَ السبَب؛ لأنّ العَداوةَ تَستلزِمُ الهلاكَ، أو هُو مِن بابِ المَجازِ باعتِبارِ ما يَؤولُ إليه، كأنهُ قيل: جعَلْنا بينَهم عَداوةً تَجُرُّهم وتُؤدِّيم إلى الهلاكِ والتَّلَف، كقولِه: «ولا بُغضُك تلَفًا» أي: لا يكُنْ بُغضُك بحيثُ يَجُرُّ إلى التّلَفِ والهلاك.

قولُه: (كقولِه: لا يَكنْ حُبُّكَ كَلَفًا). قيل: هُو مِن كلام أُميرِ المؤمنينَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه^(۲).

النِّهاية: الكلّفُ: الولوعُ بالشّيءِ معَ شُغُلِ قلبٍ ومشَقّة، ومنهُ قولُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: عثمانُ كَلِفٌ بأقارِبه، أي: شديدُ الحبِّ لهم.

قولُه: (البَيْنُ: الوصل). الرّاغبُ: بيْنٌ: موضوعٌ للخلَل بيْنَ الشيئيْنِ ووسَطِها، قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ [الكهف: ٣٦]، يقال: بانَ كذا، أي: انفصَلَ وظهَرَ ما كانَ مُستِرًا منهُ، ولمّا اعتُبِرَ فيه معنى الانفصالِ والظُّهورِ استُعمِلَ في كلِّ منهُا مُنفردًا، حتّى قيل للبئرِ البعيدةِ القَعْر: بَيونٌ، وبانَ الصَّبحُ: ظهَرَ، يقال: بانَ واستَبانَ وتَبَيَّنَ، والبينةُ: الدِّلالةُ الواضحةُ، عَقْليّةً كانت أو محسوسة، وسُمِّيتْ شَهادةُ الشاهِدَيْنِ بيِّنةً، وهُو أعَمُّ منَ النَّطق؛ لأنَّ النَّطْقَ مُختَصُّ بالإنسان (٣).

⁽١) وحكاه البغويُّ عن ابن عبّاس. ونقل عن ابن الأعرابي أنه قال: كلُّ حاجزٍ بين شيئين فهو مَوْبق. انظر: «معالم التنزيل» (٥: ١٨١).

⁽٢) أخرَجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٠٢٦٩)، والبخاريّ في «الأدب المفرد» (١٣٢٢)، والخطابي في «العزلة»، ص٢٣٨.

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

أي: وجَعَلنا تواصُلَهُم في الدنيا هلاكًا يومَ القيامة، ويجوزُ أن يريدَ الملائكةَ وعُزَيْرًا وعيسى ومَريَم، وبالمَوْبِق: البرزخَ البعيد، أي: وجعلنا بينَهُم أمدًا بعيدًا تهلِكُ فيه الأشواطُ لفَرْطِ بُعْدِه؛ لأنهم في قعر جهنَّم، وهمْ في أعلى الجِنان ﴿فَظَنْوَا ﴾ فأيقَنوا ﴿مُولِقِعُوهَا ﴾ مخالِطُوها واقعونَ فيها ﴿مَصْرِفًا ﴾ معدلًا، قال:

أزُهَيرَ هل عن شَيْبةٍ مِن مَصْرِفِ

قولُه: (ويَجُوزُ أَن يُريدَ الملائكة): عطفٌ على قولِه: وأرادَ الجِنَّ، والموبِقُ: المهلِك. المعنى على الأوّل: نادُوا شُرَكائي الذين زَعَمتُم منَ الجِنّ، والحالُ أنَّ بينَهم واديًا مِن جهَنّم، أو بينَهم عَداوة. وعلى الثاني: أنَّ بينَهم أَمَدًا بعيدًا؛ لأنّهم في قَعْرِ جهَنَّم وهُم في أعلى الجِنان.

الْمُغرِب: ﴿مَّوْبِقًا ﴾، أي: مَهْلِكًا مِن أوديةِ جهَنَّم أو مسافةٍ بعيدة (١).

قولُه: (البَرْزخ). الجَوهريُّ: هُو الحاجِزُ بينَ الشيئيْن.

قولُه: (تَهلِكُ فيه الأشواطُ)، المُغرِب: الأشواطُ: جَمْعُ شَوْط، وهُو جَريُ مرّةِ إلى الغاية (٢)، يعني فيه السَّير (٣)، كنايةً عن البُعدِ البعيد.

قولُه: (أزُّهَيرَ هل عن شَيْبةٍ من مَصْرف)؟ تمامُه من «المطلَع»:

أم لا خلودَ لباذِلٍ متكلِّفٍ؟(١)

«زَهيرَ»: يُروى بفَتح الرّاء: ترخيم «زُهيْرةَ» اسم امرأةٍ.

«مِن مصرِف»، الأساس: صُرِفَ عن عمَلِه: غُيِّر (٥)، وإنهُ ليتَصرَّفُ: يحَتالُ.

يقولُ: أيّتها اللائمةُ، هل يَقدِرُ أحدٌ أن يَحتالَ في تغييرِ الشَّيْبة؟ بل أتزعُمينَ أنَّ مَن بذَلَ مالَه في إنفاقِهِ لا يَبقى اسمُه مُحُلِّدًا على وجهِ الزَّمان؟

⁽١) «المغرِب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٣٩).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٤٥٧).

⁽٣) في (ط): «أي: يغنى فيه السير».

⁽٤) لأبي كبير الهذلي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ١٠٤).

⁽٥) في «أساس البلاغة»: «عُزِلَ»، وهو الأشبَهُ بالصّواب.

[﴿ وَلَقَدْ صَرِّفْنَا فِي هَنَذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍّ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكَثَرَ شَيْءِ جَدَلًا ﴾ ٥٤]

﴿أَكَ ثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ أكثر الأشياء التي يتأتّى منها الجَدَلُ إِن فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحد، خصومة ومماراة بالباطِل. وانتصابَ ﴿جَدَلًا ﴾ على التمييز، يعني: أنَّ جدلَ الإنسانِ أكثرُ من جدلِ كلِّ شيء، ونحوَه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمُ ثَبِينٌ ﴾ [النحل: ٤].

[﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْلِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوْلِينَ أَوْ يَأْلِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ٥٥]

(أَنْ) الأولى نَصْب، والثانيةُ رفع، وقبلَها مضافٌ محذوفٌ تقديرُه: ﴿ وَمَا مَنَعُ النَّاسَ ﴾ الإيهانَ والاستغفارَ ﴿ إِلَا ﴾ انتظارُ ﴿ أَن تَأْنِيهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَلِينَ ﴾، وهي الإهلاك، ﴿ أَقَ ﴾ انتظارُ أَنْ ﴿ يَأْنِيهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ يعني: عذابَ الآخرة، (قِبَلًا) عيانًا. وقُرئ: ﴿ قُبُلًا ﴾ أنواعًا؛ جمعُ قبيل، و (قَبَلًا) بفتحتين؛ مُستَقبِلًا.

قولُه: (إنْ فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحدٍ)، وذلك مِن إضافة «أفعَل» التفضيل إلى الواحِد، فإنّ الإضافة فيه إذا أُريدَ بيانُ زيادتِه، يقتضي أن يكونَ المُفضَّلُ داخلًا فيمَن أُضيفَ إليهم فَردًا مِنهم ليَحصُلَ المقصودُ من الشَّرِكةِ والزِّيادة، قالَ ابنُ مالك: إنَّ أفعَلَ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ، نحو: زيدٌ أفضَلُ رجُل، وهُما أفضَلُ رجُلَين، وهم أفضَلُ رِجال، معناهُ: زيدٌ أفضَلُ مِن كلِّ رجُل قِيسَ فضْلُه بفَضْلِه، وهما أفضَلُ مِن كلِّ رجُليْنِ قِيسَ فضْلُها بفَضْلِها، وعلى هذا.

قولُه: (﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ ﴾ الإيمان والاستغفار) أي: من الإيمان.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿قُبُلًا ﴾) الكُوفيّون: بضَمّتين(١)، والباقونَ: بكسرِ القافِ وفتح الباء(٢).

⁽١) جمعُ قَبيل، وهو الصنفُ والنوع. والمعنى: أو يأتيهم العذابُ صنفًا صنفًا أي: أنوعًا من العذاب. وقالَ الزجّاجُ: قبُلاً بمعنى قُبُلِ: ممّا يقابلُهم من قِبَلِ وجوهِهم. انظر: «حُجّة القراءات»، ص ٢٠٠٠.

⁽٢) أي: عيانًا ومواجهة.

[﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَندِلُ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ بِٱلْبَطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحُقَّ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَنِي وَمَاۤ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾ ٥٦]

﴿لِيُدْحِضُواْ ﴾ ليُزيلوا ويُبطِلوا، من إدحاضِ القدَم؛ وهو إزلاقُها وإزالتُها عن مَوطِئها ﴿وَمَا أُنذِرُواْ ﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا ﴾ موصولة، ويكونَ الراجعُ من الصلةِ محذوفًا، أي: وما أُنذِروهُ منَ العذاب. أو مصدريّةً بمعنى: وإنذارَهم. وقُرئ: (هَزْءًا) بالشّكون، أي: اتخذوها موضِعَ استهزاء. وجِدالهُم: قولُم للرُّسُل: ﴿مَا أَنتُدُ إِلّا بِشَرُّ بِالشّكون، أي: اتخذوها موضِعَ استهزاء. وجِدالهُم: قولُم للرُّسُل: ﴿مَا أَنتُدُ إِلّا بِشَرُّ مِنْ لَكَ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا مَا اللهُ مِنْ اللهُ مَا ال

[﴿ وَمَنْ أَظْلَا مِمَّن ذُكِر بِنَايَنتِ رَبِّهِ - فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِى مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُو بِهِمْ أَكُو بِهِمْ أَكُو بِهِمْ أَكُو بِهِمْ أَوْرُ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوۤاْ إِذًا أَبَدًا ﴾ ٥٧]

﴿ بِنَايَنتِ رَبِهِ ، ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ فلم يتذكّر حين ذُكِّرَ ولم يتَدَبَّرْ ﴿ وَنَسِى ﴾ عاقبة ﴿ مَاقَدَّمَتَ يَفْقَهُوهُ ﴾ . ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ فلم يتذكّر حين ذُكِّرَ ولم يتَدَبَّرْ ﴿ وَنَسِى ﴾ عاقبة ﴿ مَاقَدَّمَتَ يَدَاهُ ﴾ من الكفر والمعاصي، غيرَ مُفَكِّرٍ فيها ولا ناظرٍ في أنّ المُسِيءَ والمُحْسِنَ لا بدَّ لهما من جَزاء، ثمَّ علّل إعراضهم ونسيائهم بأنهم مطبوعٌ على قلوبهم، وجَمَعَ بعد الإفراد من جَزاء، ثمَّ علّل إعراضهم ونسيائهم بأنهم مطبوعٌ على قلوبهم، وجَمَعَ بعد الإفراد حَمْلًا على لفظِ «من » ومعناه، ﴿ فَلَن يَهْتَدُونَا ﴾ فلا يكونُ منهم اهتِداءٌ البتّة،

قُولُه: (مِن إدحاضِ القدَم)، الأساس: ومنَ المَجاز: دَحَضَتْ حُجَّتُه، و﴿جُجَّنُهُمْ وَالْجَنَّهُمْ وَالْجَنَّهُمْ وَالسَّورِي: ٦١].

الرّاغب: يقالُ: أَذْحَضْتُ فلانًا في حُجَّتِه فَدَحَض، وأَدْحَضْتُ حُجَّتَه فَدَحَضَت، وأَدْحَضْتُ، وعلى نحوِه في وَصْفِ المُناظَرة:

نَظَرًا يُزيلُ مواقعَ الأقدام (١)

⁽١) ذكره الآمديّ في «الموازنة»، ص٣٨، وصدرُه: يتقارضونَ إذا التقوُّا في منزل

كأنه مُحالٌ منهُم لشدّةِ تصميمِهم، ﴿أَبَدَا ﴾ مُدّةَ التكليفِ كُلَّها، و﴿إِذًا ﴾ جزاءٌ وجواب، فدلٌ على انتفاءِ اهتدائِهم لدعوةِ الرسول، بمعنى: أنهم جعلوا ما يجبُ أن يكونَ سببَ وجودِ الاهتداءِ سببًا في انتفائِه، وعلى أنهُ جوابٌ للرسولِ

ودَحضتِ الشّمسُ، مُستعارٌ من ذلك(١).

قولُه: (كَأَنْهُ مُحَالٌ)، يريدُ أنهُ نَفي الاهتداءَ بـ «لَنْ»، وهِي لتأكيدِ النفْي.

قولُه: (و ﴿إِذَا ﴾: جزاءٌ وجَواب)، فيه لَفٌّ.

قولُه: (فدَلَّ على انتفاءِ اهتدائهم لدعوةِ الرّسول) بيانُ أن يكونَ جزاءً، أي: جعَلَ دعوةَ الرّسولِ سببًا لانتفاءِ اهتدائهم، فإنّ الجزاءَ مُسبَّبٌ عنِ الشَّرط، ولا يَصتُّ هذا إلّا على تقديرِ الإخبارِ والإعلام، كأنهُ قيل: إنْ تجتهدْ في دعوتِهم فاعلَمْ أنّ معَهم ما يَدْعوهُم إلى مَزيدِ ما هم فيه منَ العِنادِ وشدَّةِ الشَّكيمة، أي: يجعلونَ ما هُو سببٌ للاهتداءِ سببًا لمزيدِ الضَّلال.

وقولُه: (وعلى أنهُ جوابٌ للرّسول) بيانٌ للجَواب، ولمّا كانَ مَورِدُ السؤالِ قولَه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ كما سيجيء، قَدَّر: ما لي لا أدعوهُم، وفيه تعسُّفٌ.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ﴿إِذَا ﴾ هاهنا: جزاءٌ أي: إنْ تدعُهُم إلى الهُدى وحالهُم ما ذُكِرَ لن يَهتدوا، أي: جزاءُ ما هُم عليه عدَمُ الاهتداء، وجوابُ لسؤالِ المُدى وحالهُم ما ذُكِرَ لن يَهتدوا بعد أنْ دعوتهم؟ فأُجيبَ: لأنهم على تلك الحال (٢)؛ لأنّ ﴿إِذَا ﴾: إشارةٌ إلى ما مَرّ، وهُو ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ﴾ الآية، وهذا أظهَرُ، والنَّظمُ لهُ أدْعى، ولا يَلزَمُ منَ التعكيس الذي ارتكبهُ المصنّف بالتعشّف، كأنهُ قيل: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ بعدَ ما جعَلْنا على قلوبهم أكِنةً وفي آذانهم وَقْرًا فلنْ يَهتَدوا إذًا أبدًا.

قَالَ الإمامُ: والعجَبُ أَنَّ قُولَه: ﴿ وَمَنَّ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ بِثَايَنتِ رَبِّهِ ِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِى مَاقَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾ مُتمسَّكُ الْقَدَريّة، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ متمسَّكُ الجَبْريّة، وقلَّما

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۰۸.

⁽٢) وهو أحدُ الوجهين اللذَيْن ذكرهما ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص ١٢٠ في تفسيرِ هذه الآية في كلامِ نافع محرَّر.

تَجِدُ فِي القرآنِ آيةً لأحدِ هذَيْنِ الفريقَيْنِ إلّا ومعَها آيةٌ للفريقِ الآخَر، والتجرِبةُ تكشِفُ عن صِدقِ قولِنا، وما ذاكَ إلّا امتحانٌ شديدٌ منَ الله تعالى ألقاهُ على عبادِه ليتميَّزَ العلماءُ الرّاسخونَ منَ اللهُ لَمْنَ الْمُقلِّدين (١).

وقلتُ ـ واللهُ أعلَم ـ: قلَّما تجِدُ في القرآنِ المَجيدِ كلامًا أكشَفَ وأبْيَنَ دليلًا على صحّةِ (٢) مذهبِ أهلِ السُّنةِ مِن هذا؛ وذلك أنَّ قولَه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ مِثَايَكِ رَبِهِ عَفَاعَرَضَ عَنْهَا وَنَسِي مَاقَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾ كالتذييلِ للآيةِ السابقة. وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ﴾: استئناف (٣) لبيانِ موجِبِ مَاقَدَّمَتْ يَدَاهُ مِن الكُفرِ إعراضِ الظالم ونسيانِه، أي: تشاغُلِه وتعافُلِه عمّا يُهمُّه مِن تدارُكِ ما قدَّمَتْ يَداهُ منَ الكُفرِ والمعاصي بعدَ ما ذُكِّر بآياتِ ربِّه، وإليه أشارَ المصنّفُ بقولِه: ﴿ثُمَّ عَلَلَ إعراضَهم ونسيانَهم بأنّهم مطبوعٌ على قلوبِهم ﴾.

ثُمّ في بناءِ ﴿ جَعَلْنَا ﴾ على ﴿إِنَّا ﴾ على سَبيلِ تقوّي الحُكم والتخصيص وتوكيدِه بـ «أنْ »، وإيثارُ صيغةِ التعظيم الدلالةُ على أنهُ فعّالٌ لِما يشاءٌ، ويَحكُمُ ما يُريدُ، لا اعتراضَ لأحدِ عليه، وأنهُ تعالى فعّالٌ لذلك البتّةَ وهو مختَصَّ به، ثُمّ أوقَعَ قولَه: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتُدُواْ إِذَا أَبَدًا ﴾ نتيجةً عن التعليلِ مقرِّرًا لِما سِيقَتْ لهُ العِلّةُ.

والحاصلُ أَنْ لا جَبْرَ ولا قدر، فقولُه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِرَ مِثَايَتِ رَبِّهِ ﴾ الآية، إشارةٌ إلى الحَلْقِ والإيجادِ، واللهُ أعلَم.

ثُمَّ استَشهدَ على ذلك بتَرْكِ مُوَاخَذةِ أهلِ مكّة، يعني: أَخبَرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنهُ تعالى بليغُ المغفرةِ والموصوفُ بالرَّحة، ثُمَّ جاءَ بقولِه: ﴿لَوْ يُوَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ ﴾ استشهادًا بأنهُ بليغُ الرِّحة، يعني: أنّهم استَوجَبوا بمُكابَرتِهم أنْ يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبًّا، ولكنْ صرَفَ ذلكَ عنهُم؛ لأنهُ الرَّبُ الغفورُ ذو الرَّحة يُمهِلُ ولا يُعاجِلُ.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۱٤٢).

⁽٢) سقط لفظ «صحة» من (ف).

⁽٣) في (ح) و (ف): «استناد».

⁽٤) قوله: «إلى الكتب، وقوله: ﴿إِنَّاجَعَلْنَا ﴾ الآية إشارة» سقط من (ط).

على تقديرِ قوله: ما لي لا أدعوهُم حِرْصًا على إسلامهم؟ فقيل: ﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى اللهُ مَا لَكُ مُ اللهُ الله

[﴿ وَرَثُبُكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُوَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَمُمُ ٱلْعَذَابَ بَل لَهُم مَّوْعِدُ لَن يَجِدُواْ مِن دُونِهِ عَمَوْبِلًا ﴾ ٥٨]

﴿اَلْغَفُورُ ﴾ البليعُ المغفرةِ ﴿ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ الموصوفُ بالرحمة، ثم استَشْهَدَ على ذلك بتَرْكِ مؤاخَذَةِ أهلِ مكَّةَ عاجلًا من غير إمهالٍ مع إفراطِهِم في عداوةِ رسولِ الله ﷺ ﴿بَل لَهُم مَّوْعِدُ ﴾ وهو يومُ بدرٍ ﴿لَن يَحِدُواْمِن دُونِهِ مَوْبِلًا ﴾ مَنْجًى ولا مَلجَأ، يُقال: وَأَلَ؛ إذا نَجا، ووَأَلَ إليه؛ إذا لجأ إليه.

[﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَى آهْلَكُنَّهُمْ لَمَّا ظَامُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ ٥٩]

و يجوزُ أن يكونَ ﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَى ﴾ نصبًا بإضارِ «أهلَكْنا» على شريطةِ التفسير، والمعنى: وتلكَ أصحابُ القُرى أهلكناهُم ﴿ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾ مثلَ ظلم أهلِ مَكّة، ﴿ وَجَعَلْنَا

قولُه: (والمعنى: وتلك أصحابُ القُرى)، إلى قولِه: (مِثْلَ ظُلم أهلِ مكة)، هذا معنى الآيةِ على التقديرَيْن. وفيه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿تلك﴾: ما دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَيُجُدِلُ الذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَطِلِ ﴾ يعني: إنْ كانَ مقتضى المغفرةِ والرّحةِ ترْكَ مؤاخَذةِ أهلِ مكّةَ عاجلًا، لكنْ مقتضى الوَعْدِ إهلاكُهم آجِلًا، وبذلك مضَتْ سُنّةُ الأولين، وكما أهلكنا القُرونَ الماضية بعدَ إرسالِ الرّسُل إليهم مُبشِّرينَ ومُنذِرين وبعدَ عُبادلتِهم إيّاهم بالباطلِ ليُدحِضوا به الحقّ، كذلك يُهلِكُ أهلَ مكّة ؛ لأنهم ظلَموا مثلَ ظُلمِهم.

لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِـدًا ﴾ وضَرَبْنا لإهلاكِهم وقتًا معلومًا لا يتأخَّرونَ عنهُ كها ضَرَبْنا لأهلِ مَكَّةَ يومَ بدر، والمَهلِك: الإهلاكُ ووقْتُه. وقُرئ: ﴿لِمَهْلِكِهِم ﴾ بفتح الميم واللامُ مفتوحةٌ أو مكسورة، أي: لهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِد: وقتٌ أو مَصدَر.

[﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَ لَهُ لَآ أَبْرَحُ حَقَى آَبَلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرِيْنِ أَوَ أَمْضِى حُقُبُا * فَلَمَّا بَلُغَا جَمْعَ بَيْنِهِ مَا نَسِيا حُوتَهُمَا فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي ٱلْبَحْرِ سَرَيًا * فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَ لَهُ عَلَمَّا بَلُغَا جَمْعَ بَيْنِهِ مَا نَسِيا حُوتَهُمَا فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي ٱلْبَحْرِ عَبَا * قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَنُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي ٱلْبَحْرِ عَبَا * قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ فَارْتَذَا عَلَى ءَاثَارِهِمَا قَصَصَا * فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا ءَانَيْنَهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَمْنَهُ مِن لَكُمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ فَالْمَا عُلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الْعَبْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قولُه: (وقُرِئ: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾)، أبو بكرٍ: بفَتْحِ الميم واللام، وحفْصٌ: بفَتح الميم وكسرِ اللام، والباقونَ: بضمِّ الميم وفَتْح اللام(١١).

قولُه: (أي: لهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِدُ: وقتٌ أو مَصدَر)، قالَ صاحبُ «الإيجاز»: ﴿لِمَهْلِكِهم﴾ مصدرٌ، كقولِه: ﴿مُدْخَلَصِدْقِ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ويجوزُ «مَهلِكِهم»: اسمُ زمانِ المُلْك، أي: جعَلْنا لوقتِ إهلاكِهم (٢) مَوعِدًا، ولكنّ المصدرَ أوْلى لتقدُّم أهلكُناهُم، والفعلُ يقتضي المصدرَ وجودًا وحصولًا، وهُو المفعولُ المُطلَق. ويقتضي الزّمانَ والمكانَ علَّا وظَرْفًا، وكلُ فعل زادَ على ثلاثةِ أحرُفِ فالمصدرُ واسمُ الزّمانِ والمكانِ منهُ على مثالِ المفعول، وإذا كانَ المَهلِكُ اسمَ زمانِ الهلاكِ لا يجوزُ الموعدُ اسمَ الزّمان؛ لأنّ الزّمانَ وُجِدَ في المَهلِك فلا يكونُ للزّمانِ زمانٌ، بل يكونُ الموعدُ بمعنى المصدر، أي: جعَلْنا الزمانَ هلاكَهم وَعْدًا وعلى العَكْسِ (٣).

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٢٦١، و«معاني القراءات»، ص٢٦٩-٢٧٠.

⁽٢) في (ُح): «هلاكهم».

⁽٣) «إيجاز البيان عن معانى القرآن» (٢: ٥٢٤).

﴿ لِفَتَىٰهُ ﴾ لَعَبْدِه. وفي الحديث: «لَيَقُلْ أحدُكم: فتاي وفتاتي، ولا يقل: عَبْدي وأمّتي». وقيل: هو يوشَعُ بن نون، وإنها قيل: فتاه؛ لأنه كان يخدمُه ويتبعُه، وقيل: كان يأخذُ منهُ العِلم. فإن قلت: ﴿ لاَ أَرْبَرَحُ ﴾ إن كانَ بمعنى: لا أزول، من: بَرِحَ المكان، فقد دلَّ على الإقامة لا على السَّفَر، وإن كانَ بمعنى: لا أزال، فلا بُدَّ من الخبر. قلت: هو بمعنى: لا أزال، وقد حُذِفَ الخبر؛ لأنّ الحالَ والكلامَ معًا يَدُلّانِ عليه. أمّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَر، وأمّا الكلامُ فلأنّ قولَه: ﴿ حَقَّ مَ أَبلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ غايةٌ مضروبةٌ وتستدعي ما هي غايةٌ له، فلا بدَّ أنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغ على جَمَعَ البَحريْن. ووجةٌ آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى: لا يبرحُ مسيري حتى أبلغ، على أنَّ ﴿ حَقَّ مَ أَبلُغَ عَلَى اللهِ مَقامَه، وهو ضميرُ أن يكونَ المعنى المنافُ إليه مَقامَه، وهو ضميرُ المنافُ إليه مَقامَه، وهو ضميرُ

قولُه: (ليقُلْ أحدُكم: فتاي وفتاتي) الحديثُ أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنْبلٍ في «مُسنَدِهِ» عن أبي هُرَيرة (١).

قوله: (كان يأخذُ منه العِلم) فيه إدماج أنّ مَن أخذ العلم بمنزلة العبدِ لمن يأخذُ منه (٢).

قولُه: (تَستدعي ما هِي غايةٌ له)، أي: قولُه: ﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾: غايةٌ معيَّنةٌ، وهِي -أي: مجْمَعُ البحرَيْن ـ مُستَدعِيةٌ ذا غاية، وهو السَّيْر؛ لأنهُ لا بُدَّ للسَّيرِ منَ ابتداءِ الغايةِ وانتهائها.

قولُه: (المعنى: لا يَبْرُحُ مَسيري حتّى أَبلُغَ)، يعني: المرادُ منَ الآيةِ هذا، لكنِ اختصَرَ، فعلى هذا متعلِّقُ الخبَر: فعلَّ خاصُّ بقرينةِ المقام، وهُو «يَسيرُ» كها قُدِّرَ فيها مرَّ «أسيرُ»، أي: لا يُبْرحُ مَسيري حتّى أبلُغَ، على الإسنادِ المَجازيِّ، كأنهُ قال: أُبالغُ في السَّيْرِ وأبذُلُ فيه مجهودي حتّى يسيرَ سَيْري، نحو: جَدَّ جَدُّه، وطريقُه سائرٌ، ومِن ثَمّ قال: «وهو وَجْهٌ لطيفٌ»، وقد يقال: إنّ اللَّطفَ في التخريج هُو الوَجْهُ النَّحْويّ.

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٩٤٥١)، وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاريّ (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)، وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

المُتكلِّم، فانقلبَ الفِعلُ عن لفظِ الغائب إلى لفظِ المُتكلِّم، وهوَ وجهٌ لطيف. ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ ما أنا عليه، بمعنى: ألزَمُ المسيرَ والطَّلَبَ ولا أتركُهُ ولا أفارِقُه حتى أبلغ، كما تقول: لا أبرحُ المكان. ومجمعُ البحرَيْن: المكانُ الذي وُعِد فيهِ موسى لقاءَ الخَضِرِ عليهما السلام، وهوَ ملتقى بحرَيْ فارِسَ والرومِ مما يلي المشرِق، وقيل: طَنْجة، وقيل: إفريقيَّة. ومن بِدَع التفاسير: أنَّ البحرَيْن موسى والخضر، لأنهما كانا بحرَيْن في العلم. وقُرئ: (بَحْمِع) بكسرِ الميم، وهيَ في الشذوذِ من «يَفعَل»، كالمَشرِق بحرَيْن في العلم. وقُرئ: (بَحْمِع) بكسرِ الميم، وهيَ في الشذوذِ من «يَفعَل»، كالمَشرِق

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ المعنى: لا أبرَحُ ما أنا عليه): عطفٌ على قولِه: «هُو بمعنى: لا أزالُ». قالَ أبو البقاء: «﴿لَا أَبْرَحُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ تامّةً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: لا أفارقُ السَّيْرَ حتّى أبلُغَ، كقولِك: لا أبرَحُ المكانَ، أي: لا أُفارِقُه»(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «جُمْعِع» بكسرِ الميم، وهِي في الشَّذوذ)، يعني به: قراءةً وقياسًا. قالَ ابنُ جِنِي: «وهِي قراءةُ عبدِ الله بن مُسلم بن يَسار (٢)، المصدَرُ من فعَلَ يَفْعَلُ، والمكانُ والزّمانُ كُنُونَ على (٣) «مَفْعَل» بالفَتح، نحو: «مذهب» بمعنى: الذَّهابِ، و «مذهب» بمعنى (٤): مكانٍ يُذهبُ فيه، و «هذا مذْهبُك»، أي: زمانُ ذهابِك، إلّا أنهُ قد جاء «المَفْعِلُ» بالكسرِ، نحو: المشرِق والمغرِب والمَنْسِك والمطلِع؛ لأنّه مِن يَشرُقُ ويَغرُبُ ويَنْسُكُ ويَطلُعُ. ونحوٌ مِن هذا «جَمْع عَبْمَعُ، فقياسُه «جَمْمَع» لولا ما ذكرْناهُ من الحَمْلِ على نظيرِه (٥).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٤).

⁽٢) له ترجمةٌ في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢٣٩).

⁽٣) قولُه: «على»: زيادة من «المحتسب».

⁽٤) في (ح) و(ف): «مَفَعَل، بالفتح، كقولك: ذهبتُ مذهبًا، بمعنى الذهاب، أي: ذهابًا، ومذهب بمعنى»، والمثبت من (ط)، والأول أقرب إلى لفظ ابن جني في «المحتسب»، لكن فيه إشكال نحوي في قوله: «ومذهب»، والمثبت سالم منه.

⁽٥) «المحتسب» (٢: ٠٠).

والمَطلِع من «يَفعُل»، ﴿أَوَ أَمْضِى حُقُبًا ﴾ أو أسيرَ زمانًا طويلًا، والحُقْب: ثهانون سنة. وروي: أنه له ظهرَ موسى على مصرَ مع بني إسرائيلَ واستقرّوا بها بعدَ هلاكِ القبط، أمرَهُ اللهُ أن يذكّرَ قومَه النعمة، فقامَ فيهم خطيبًا فذكرَ نعمةَ الله وقال: إنه اصطفى نبيّكم وكلّمَه، فقالوا له: قد عَلِمْنا هذا، فأيُّ الناسِ أعلم؟ قال: أنا، فعَرَبَ اللهُ عليهِ حينَ لم يَرُدَّ العلمَ إلى الله، فأوحى إليه: بل أعلمُ منكَ عبدٌ لي عندَ بَعمَع البَحريْن وهو الخَضِر، وكان الخضِرُ في أيام أفريدونَ قبلَ موسى عليه السلام، وكان الخضِرُ في أيام أفريدونَ قبلَ موسى عليه السلام، وكانَ على مُقدِّمةِ ذي القَرنَينِ الأكبر، وبقي إلى أيامٍ موسى. وقيل: إنّ موسى سألَ ربه: أيُّ عبادِكَ أقضى؟ قال: عبادِكَ أحبُّ إليك؟ قال: الذي يذكُرُني ولا ينساني، قال: فأيُّ عبادِكَ أقضى؟ قال:

قولُه: (فقامَ فيهم خَطيبًا) إلى قولِه: (عندَ مجمَع البحرَيْن)، ما يَقرُبُ منهُ رَواهُ الشَّيخانِ والتِّرمذيُّ عن سعيدِ بن جُبَيْر، عن ابنِ عبّاس، عن أُبيِّ بنِ كعْب، عن رسولِ الله ﷺ (٢).

قولُه: (وكانَ الْخَضِرُ فِي أَيّامِ أَفْرِيدونَ)، قالَ ابنُ الأثير صاحبُ «الكامل في التاريخ»: قولُ مَن قال: إنَّ الحَضِرَ كانَ في أيّامِ أَفْريدونَ وذي القَرْنَين الأكبرِ قبْلَ موسى بن عِمرانَ أشبَهُ بالحديث، يعني الحديث الذي رَواهُ أُبَيُّ بنُ كَعب، ورسولُ الله ﷺ أعلَمُ الحَلْقِ بالكائنِ منَ الأمور، فيَحتمِلُ أن يكونَ الحَضِرُ على مقدِّمةِ ذي القَرْنَيْنِ قبْلَ موسى عليه السَّلامُ وأنهُ شَرِبَ مِن ماءِ الحياةِ فطالَ عمرُه. ولم يُرسَلْ في أيّامِ إبراهيمَ عليه السلامُ، وبُعِثَ في أيّامِ بَشتاسِبَ بن لَمْراسِب (٣).

وقالَ الإمامُ في «تفسيرِه»: إنّ ذا القَرْنَيْنِ ليسَ الإسكندَرَ صاحبَ أرسطون؛ لأنَّ اللهَ تعالى مدَحَهُ في كتابِه، وصاحبُ أرسطونَ ليسَ ممّن يمدَحُه اللهُ تعالى (٤).

الرّاغب: ﴿ بَعْمَعَ بَيْنِهِ مَا ﴾ يجوزُ أن يكونَ «البَيْنُ» مصدرًا، أي: موضعَ المُفترِق (١٠).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

⁽٢) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٥)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩) وغيرهم.

⁽٣) «الكامل في التاريخ» (١: ٩٠).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٦٣).

الذي يقضي بالحقّ و لا يتبّعُ الهوى، قال: فأيُّ عبادكَ أعلم؟ قال: الذي يبتغي علمَ الناسِ إلى علمِه، عسى أن يصيبَ كلمةً تدلُّه على هدى، أو تردُّه عن ردى، فقال: إن كانَ في عبادكَ من هو أعلمُ منِّي فادلُلْني عليه، قال: أعلمُ منكَ الخضر. قال: أينَ أطْلُبُه؟ قال: على الساحلِ عندَ الصخرة، قال: يا ربّ، كيف لي به؟ قال: تأخذُ حُوثًا في مِكْتَل، فحيثُ فقدته فهو هناك، فقالَ لِفتاه: إذا فقدت الحوت فأخبرني، فذهبا يمشيان، فرَقَدَ موسى، فاضطرَبَ الحوتُ ووقعَ في البَحْر، فلما جاءَ وقتُ الغداءِ طَلَبَ موسى الحوت، فأخبرَه فتاهُ بوقوعِه في البحر، فأتيا الصخرة، فإذا رجلٌ مسجّى بثوبه، فسلّمَ عليه موسى، فقال: وأنّى بأرضنا السلام، فعرَّفه نفسَه، فقال: يا موسى، أنا على علم علَّمَكهُ الله لا أعلمُه أنا، فلما ركبا السفينة جاءَ عصفورٌ فوقعَ على حَرْفِها فنقرَ في الماء، فقال الخضر: ما ينقصُ علمي وعلمي علمي الشه مقدارَ ما أخذَ هذا العصفورُ من البحر، ﴿ فَسِيا حَوْتَهُمَا ﴾ أي: فيبا تفقُّد أمرِه وما يكونُ منهُ مما جُعِلَ أمارةً على الظَّفر بالطَّلْبة،

قولُه: (الذي يبتغي عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه)، أي: الذي يَضُمُّ عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه مُبتغيًّا لهُ طالبًا، على تضمينِ «يبتغي» معنى «يَضُمُّ». الجَوهريّ: أبغيْتُكَ الشيءَ: أعنتُكَ على طلَبِه، وأبْغَيْتُكَ الشيءَ: جعَلْتُكَ طالبًا لهُ، وابتَغَيتَ الشيءَ وتبَغَيْتُهُ: إذا طلَبْتَه.

قولُه: (كيفَ لي به؟) أي: كيفَ يتهيّأُ ويتيَسَّرُ لي أنْ أظفَرَ به؟

قولُه: (تأخذُ حوتًا في مِكتَلِ) إلى قولِه: (العصفورُ من البحر) مِن حديثِ أُبِيِّ بنِ كعبٍ بالإسنادِ السابق، معَ تغييرِ يسير.

النِّهاية: المِكتَلُ، بكسرِ الميم: الزَّنْبيلُ الكبيرُ، ويُجمَعُ على مَكاتِلَ.

قولُه: (فحيثُ فَقَدتُه)، النِّهاية: فقَدتُ الشيءَ أفقِدُه: إذا غابَ عنك.

قولُه: (أي: نَسِيا تَفَقُّدَ أمرِه وما يكونُ منهُ، ممّا جُعِلَ أَمَارةً على الظَّفَر بالطِّلْبة). «وما يكونُ منهُ»: عطفٌ تفسيريُّ على قولِه: «تفَقُّدَ أمرِه»، و«مِن» ـ في «ممّا جُعِلَ أَمَارةً» ـ بيانُ

وقيل: نسيَ يوشَعُ أن يقدّمَه، ونسيَ موسى أن يأمُرَه فيه بشيء، وقيل: كانَ الحوتُ سَمَكةً مملوحة، وقيل: إنّ يوشَعَ حَمَلَ الحوتَ والخبزَ في المكتَل، فنزلا ليلةً على شاطئِ عينٍ تُسمَّى عينَ الحياة، ونامَ موسى، فلما أصابَ السمكة بردُ الماءِ ورَوْحُه عاشَت، ورُوي أنهما أكلا منها، وقيل: تَوضَّا يُوشَعُ مِن تِلكَ العَين، فانتَضَحَ الماءُ على الحوت، فعاشَ ووقعَ في الماء، ﴿سَرَبُا﴾ أمسكَ الله جَرْية الماءِ على الحوتِ فصارَ عليهِ مِثلُ الطّاق، وحصلَ منهُ في مثلِ السَّرَبِ مُعجِزةً لموسى أو للخَضِر، ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا ﴾ الموعدَ وهو الصخرةُ لنسيانِ موسى تَفَقَّدُ أمرِ الحوتِ وما كانَ منه، ونسيانِ يُوشَعَ أن يَذكُرَ لموسى الصخرةُ لنسيانِ موسى تَفَقَّدُ أمرِ الحوتِ وما كانَ منه، ونسيانِ يُوشَعَ أن يَذكُرَ لموسى

«ما»، وهُو التوصِيةُ بأنه حيثُ فقَدتَهُ فالخَضِرُ (١) هناك.

قولُه: (وقد قبل: نَسِيَ يوشَعُ أَن يُقدِّمَه)، أي: يُقدِّمَ الحوت بيْنَ يدَيْ موسى عليه السَّلامُ، ونَسِيَ موسى أَن يأمُرَهُ بإحضارِه ليُشاهِدا منهُ تلكَ الأمارةَ التي جُعِلتْ لها، وذلك أنّ موسى عليه السّلامُ وُعِدَ أنّ لقاءَ الخَضِرِ عندَ بَجَمَعِ البحرَيْن كها سبَقَ، وأنّ فِقدانَ الحوتِ علامةٌ للقائه، فلمّا بلغَ الموعِدَ كان مِن حقِّها أن يتفقّدا أمرَ الحوت، أمّا الفتى فلكوْنِه الحوتِ الله وكان عليه أن يُقدِّمه بيْنَ يدَيْه، وأمّا موسى فلكوْنِه أميرًا عليه، كان عليه أن يأمُرهُ بالإحضار، فنَسِيَ كلُّ واحدٍ ما عليه، وإنّها احتيجَ إلى التأويلِ لأنَّ النسيانَ لا يتَعلَّقُ بالدّواب، كما سبَقَ عنِ الرّاغبِ في تعريفِه: النسيان: تَرْكُ ضَبْطِ ما استودع، إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قصد حتّى ينْحذف عن القلبِ ذِكْرُه (٢).

قولُه: (فانتَضَحَ الماءُ)، الجَوهريّ: النَّضْحُ: الرَّشّ، نَضَحتُ البيتَ أنضِحُه، بالكسر.

قولُه: (وحصَلَ منهُ في مِثْلِ السَّرَبِ)، الأساس: ما حصَلَ في يدي شيءٌ منهُ، أي: ما رجَعَ، وما حصلتُ منه على شيءٍ، المعنى (٣): ورَجَعَ منَ الماءِ في مِثْلِ السَرَّب، و (في): تجريديّةٌ؛ لأنهُ انتَزَعَ منَ الماءِ شيئًا يُشبِهُ السَّرَبَ، نحو: رأيتُ زَيْدًا في مِثْلِ الأسد. قالَ

⁽١) في (ح): «فهو».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٨٠٣.

⁽٣) سقط لفظ «المعني» من (ح).

ما رأى من حياتِه ووقوعِه في البحر. وقيل: سارا بعد مجاوزةِ الصخرةِ الليلةَ والغدَ إلى الظهر، وأُلْقِيَ على موسى النَّصَبُ والجوعُ حينَ جاوَزَ الموعد، ولم ينصَبْ ولا جاعَ قبلَ ذلك، فتذكَّر الحوت وطلَبه. وقولَه: ﴿مِن سَفَرِنَاهَاذَا ﴾ إشارةٌ إلى مسيرِهما وراءَ الصخرة. فإن قلت: كيفَ نَسيَ يوشَعُ ذلك، ومثلُهُ لا ينسى، لكونِه أمارةً لها على الطلَّبةِ التي تناهَضا من أجْلِها، ولكونِه معجزتَيْن ثنتَيْن: وهما حياةُ السمكةِ المملوحةِ

القاضي: نصَب ﴿سَرَيّا﴾ على المفعولِ الثاني، و﴿فِٱلْبَحْرِ﴾: حالٌ مِنهُ، أو منَ «السَبيل»، ويجوزُ تعَلُّقهُ بـ«اتّخَذَ»(١).

النِّهاية: السَّرَبُ، بالتَّحريك: المسلَكُ في الخُفْية.

الرّاغب: السَّرَبُ الذهابُ في حُدور، والسَّرَبُ المُنحدَرُ. قالَ تعالى: ﴿ فَالْتَخْدَ سَكِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَيًا ﴾، يقالُ: سَرَبَ سَرَبًا وسروبًا، نحو: مَرَّ مرَّا ومرورًا. وانْسَرَبَ انسِرابًا: كذلك، لكن سَرَبَ يقالُ على تصوُّرِ الفعلِ مِن فاعلِه، وانْسَرَبَ على تصوُّرِ الانفعالِ منه، وانْسَرَبَ الماء من السِّقاء، وماءٌ سَرَبٌ وسَرِبٌ اللَّمعُ: سالَ، وانسرَبت الحيّةُ إلى جُحْرِها، وسَرَبَ الماءُ من السِّقاء، وماءٌ سَرَبٌ وسَرِبٌ مَعْمُ الدَّمعُ من سِقائِه. والسّاربُ: الذّاهبُ في سَرَبِه أيَّ طريق كان. قالَ تعالى: ﴿ وَسَارِبُ إِلنّهَالِهُ مَنْ المَعْمُ في الإبلِ حتّى قيل: ذُعِرَتْ الرّبُه، أي: إبلُه، وهُو آمِنٌ في سِربِه، أي: في نفْسِه (٢)، وقيل: في أهلِه ونسائه، فجُعِلَ السِّربُ كناية، وقيل: الأمرُهُ إلى عشرين، والسَّرابُ: اللامعُ في المَفازةِ كالماء، وذلك لانْسِرابِه في مَرْأَى العَيْن، وكأنّ السَّرابَ فيها لاحقيقة لهُ كالشَّرابِ فيها لهُ حقيقة (٣).

قولُه: (﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى مَسيرِهما وراءَ الصَّخْرة)، وفي الإشارةِ بهذا إشعارٌ بأنَّ هذا المَسيرَ كان أتعَبَ لهُمَا ممّا سبَق، فإنّ رجاءَ المطلوبِ يُقرِّبُ البعيدَ، والخَيْبةَ تُبعِّدُ القريب؛ ولهذا

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۰۹).

⁽٢) في (ح) و(ط): «قطيعه».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٤٠٥-٤٠٦.

المأكولِ منها، وقيل: ما كانت إلا شِقَ سمكة، وقيامُ الماءِ وانتصابُه مثلَ الطاقِ ونفوذُها في مثلِ السَّرَبِ منه؟ ثمَّ كيفَ استمرَّ به النسيانُ حتى خَلَفا الموعدَ وسارا مسيرةَ ليلةٍ إلى ظهرِ الغد، وحتى طلبَ موسى عليه السلامُ الحوت؟ قلت: قد شَغَلَهُ الشيطانُ بوساوِسِهِ فذهَبَ بفكرِهِ كلَّ مذْهَبِ حتى اعْتَراهُ النِّسيان، وانضمَّ إلى ذلكَ أنه ضَرِيَ بمشاهدةِ أمثالهِ عندَ موسى عليه السلامُ منَ العجائِب، واستأنسَ بإخوانِهِ فأعانَ الإلفُ على قلةِ الاهتمامِ ﴿أَرْءَيْتَ ﴾ بمعنى: أخبِرْني.

فإن قلت: ما وجهُ التِتَامِ هذا الكلام، فإنَّ كلَّ واحدٍ من ﴿أَرَمَيْتَ ﴾ و﴿إِذْ أَوَيْنَا ﴾ و﴿فَإِنِّ اللهِ عَلَى السلام الحوت، ذكرَ

ورَدَ في الحديث: أنّ موسى عليه السَّلامُ لم يَنصَبْ إلّا مُنذُ جاوَزَ الموضعَ الذي حدَّهُ اللهُ تعالى له (١).

قولُه: (وقيامُ الماء)، هُو عطفٌ على «حياةَ السَّمَكة»، والجُملةُ ـ وهي: «وقيل: ما كانتْ إلا شِقَّ سمكةٍ» ـ مُعترضةٌ للتأكيدِ والمُبالغة، فإنّ حياةَ السَّمَكةِ المملوحةِ عجيبةٌ، وكوئها نصفَ سمَكةٍ أُعجبُ.

قولُه: (قد شَغَله الشَّيطانُ بوَساوسِه)، قالَ القاضي: ولعلَّهُ نَسِيَ ذلك لاستغراقِه في الاستبصارِ وانجذابِ شَراشِرِه (٢) إلى جَنابِ القُدُسِ بها عرَاهُ مِن مُشاهدةِ الآياتِ الباهِرة، وإنّها نسَبَهُ إلى الشَّيطانِ هَضْمًا لنفْسِه (٣).

قولُه: (لا مُتعلِّقَ له)، يعني: ليسَ لـ ﴿ أَرَهَيْتَ ﴾ مفعولٌ، ولـ ﴿ إِذْ أَوَيْنَا ﴾ مظروفٌ، ولـ ﴿ أَرَهَيْتَ ﴾، و «دَهاني»: ولـ ﴿ فَإِنَهُ وَهُو مَفْعُولُ ﴿ أَرَهَيْتَ ﴾، و «دَهاني»: مظروفٌ، وهو سببٌ أيضًا، فحُذِفَ لدِلالةِ مقام الحَيْرةِ عليه كما أشارَ إليه بقولِه: «فحذَفَ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ١٧٠٤)، والطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٢٤)، وغيرهما عن أُبَيِّ بن كعب رضيَ اللهُ عنه.

⁽٢) سبقَ تفسيرُه، وأنه بمعنى إلقاء النفسِ على الشيءِ حرصًا ومحبّة.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٠).

يُوشَعُ ما رأى منه وما اعْتَراه مِن نسيانه إلى تلك الغاية، فدُهِش وطَفِقَ يسألُ موسى عليه السلامُ عن سببِ ذلك، كأنه قال: أرأيتَ ما دهاني إذ أويْنا إلى الصخرة؟ فإنِّ نسيتُ الحوت، فحَذَفَ ذلك. وقيل: هي الصخرةُ التي دونَ نهرِ الزَّيْت، و ﴿أَنْ أَذَكُرَهُۥ ﴾ بَدَلٌ من الهاء في ﴿أَنسَنِيهُ ﴾ أي: وما أنساني ذِكرَه إلا الشيطان. وفي قراءة عبدِ الله: (أن أُذكِّركَهُ)، و ﴿عَبَا ﴾ ثاني مفعولي (اتَّخذَ)، مِثل ﴿سَرَيًا ﴾ يعني: واتَّخذَ سبيلَه سبيلًا عَجَبًا، وهو كونُه شبيه السَّرَب. أو قال: «عَجَبًا» في آخِرِ كلامِه، تعجُّبًا من حالِه في رؤيةِ تلك وهو كونُه شبيه السَّرَب. أو قال: «عَجَبًا» في آخِرِ كلامِه، تعجُّبًا من حالِه في رؤيةِ تلك العَجيبةِ ونسيانِه لها أو مما رأى من المعجزتَيْن، وقوله: ﴿وَمَاۤ أَنسَنِيهُ إِلَا ٱلشَّيْطَنُ أَنَ الْعَجْبِ اعْتَراضٌ بين المعطُوفِ والمعطوفِ عليه، وقيل: إن ﴿عَبَا ﴾ حكايةٌ لتعجُّبِ موسى عليه السلام، وليسَ بذاك. ﴿وَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى اتخاذِه سبيلًا، أي: ذلك الذي موسى عليه السلام، وليسَ بذاك. ﴿وَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى اتخاذِه سبيلًا، أي: ذلك الذي

ذلك»، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَلَاۤ إِفَكُ قَدِيدٌ ﴾ [الأحقاف: ١١] قال تقديره: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُواْ بِهِ ﴾، ظهرَ عِنادُهم ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾، وهذا المُضمَرُ صَحَّ به الكلامُ، حيثُ انتصَبَ به الظَّرفُ، وكان ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾ مسبَّبًا عنهُ».

قولُه: (نهَرِ الزَّيت) سُمِّيَ به لكثْرةِ أشجارِ الزَّيتِ على شاطئِه، فقولُه: «وقيل: هِيَ الصَّخرة»: عطفٌ على قولِه: «فلمّا جاوَزَا الموعدَ» وهُو الصَّخرة.

قولُه: (و ﴿ أَنَّ أَذَّكُرُهُ ، كُلُّ مِنَ الْهَاءِ فِي ﴿ أَنْسَلِنِيهُ ﴾) أي: بدلَ اشتمال.

قولُه: (إن ﴿عَبَا ﴾ حكايةً لتعجُّبِ موسى، وليس بذاك)، أي: ليسَ هذا القولُ بذاك القولِ الذي يُعرَّجُ عليه، كقولِك: ليسَ بشيء، أي: شيءٍ يُعتَدُّ به، بيانُه: أنّ موسى عليه السَّلامُ لمّا قالَ ليوشَعَ: ﴿ وَالنِنَا عَدَاءَنَا ﴾، أجابَ بقولِه: ﴿ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾، وهِي السَّلامُ لمّا قالَ ليوشَعَ: ﴿ وَالْغَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ تعجَّب موسى مِن ذلك فحكى اللهُ كلمةُ تعجُّب، فلمّا بلغَ قولَه: ﴿ وَأَنْفَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ تعجَّب موسى مِن ذلك فحكى اللهُ تعلَي تعجُّبه، ولا ارتيابَ في تعشِّفِه وبُعدِه مِن بلاغةِ التنزيل، ولكنْ ﴿ عَبَا ﴾ مقولُ فتى موسى: إمّا على أنهُ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، وهُو ثاني مفعولي «اخَّذَهُ كما قدَّرَهُ المصنّف، أو:

كنا نطلب، لأنهُ أمارةُ الظَّفَر بالطِّلْبة من لقاءِ الخَضْرِ عليه السلام. وقُرئ: ﴿ نَبْغ ﴾ بغير ياءٍ في الوصل، وإثباتُها أحسَن، وهي قراءةُ أبي عمرو، وأمّا الوقف، فالأكثر فيه طرحُ الياء اتّباعًا لخطِّ المصحَف، ﴿ فَأَرْبَدَا ﴾ فرَجَعا في أدراجِهما ﴿ قَصَصَا ﴾

لَّا فَرَغَ مِن كلامِه قال: يا عجَبًا، فحَكى اللهُ تعالى (١) ذلك منهُ. ويجوزُ أن يكونَ مِن كلامِ الله، أي: قالَ ذلك الكلامَ تعجُّبًا.

قالَ أبو البقاء: ﴿عَجَبًا ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ(اتَّخَذَ)، وقيل: هُو مصدرٌ، أي: قالَ موسى: عجَبًا، فعَلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ(اتَّخَذَ): ﴿فِالْبَحْرِ﴾(٢).

قولُه: (قُرِئَ: ﴿نَبُغِ ﴾ بغيرِ ياءٍ في الوَصْل)، نافعٌ وأبو عَمْرِو والكِسائيُّ: أَثْبَتُوا في الوَصْل، وابنُ كثيرٍ: في الحالَيْن، والباقونَ: بالحَذْفِ في الحالَيْن، قالَ أبو البقاء: الجَيِّدُ إثباتُ الياءِ، والحَذْفُ على التشبيهِ بالفَواصل، وسَهَّلَ ذلك أنّ الياءَ لا تُضَمَّ هاهُنا(٣).

رَوى صاحبُ «المُرشِد»، عن أبي حاتم، أنهُ قال: ومنَ الوَقْفِ التامِّ قولُه تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبِّغِ ﴾ (٤).

وقلتُ: بيانُه أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَأَرْتَدَا﴾ عطفٌ على جُملةِ قولِه: ﴿فَلَمَّا جَاوَزًا ﴾ إلى آخرِه. وأمّا الفصلُ بيْنَ الأقوالِ الثلاثة، فالأولى: جوابٌ للشَّرط، والآخرانِ مفصولانِ لِما يَستدعيهِ مقامُ المقاوَلةِ منَ السُّؤالِ، وهُو: ماذا قالَ فتى موسى بعد قولِ موسى عليهِ السَّلامُ: ﴿ عَالِنَا غَدَآ عَنَا ﴾؟ وماذا قالَ موسى عليه السَّلامُ بعدَ قولِ فتاهُ: ﴿أَرَهَيْتَ إِذْ أُوَيْنَا ﴾؟

قولُه: (فرَجَعافي أدراجِهم)، الجَوهريّ: قولُهم: خَلِّ دَرْجَ الضَّبِّ، أي: طريقَهُ، والجَمعُ: الأَدْراجُ، ومنهُ قولُهم: رجَعتُ أدراجي، أي: رجَعتُ في الطريقِ الذي جئتُ مِنهُ.

⁽١) من قوله: «تعجبه ولا ارتياب في تعشُّفه» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٨٥٥).

⁽٤) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريّا، ص٤٧١. وهو الذي اختارَه الإمام الداني في «المكتفى في الوقفِ والابتداء»، ص٣٧١.

يقُصَّانِ قَصَصًا، أي: يتَّبعان آثارَهما اتِّباعًا. أو فارْتَدَّا مُقتَصَّيْن ﴿رَحْمَةُ مِّنْعِندِنَا﴾ هي الوحيُ والنَّبُوُّةُ ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ مما يختصُّ بنا من العلم، وهو الإخبارُ عن الغيوب.

[﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ ٢٦]

﴿رَشَداً ﴾ قُرئ بفَتحَتَين وبضَمْةٍ وسكون، أي: عِلْمًا ذا رَشَد، أرشُدُ به في دِيْني. فإن قلت: أما دلَّتْ حاجتُه إلى التعلُّم من آخرَ في عهده أنه كها قبل موسى بن ميشا، لا موسى بن عمران؛ لأنّ النبيَّ بجب أن يكونَ أعلمَ أهلِ زمانِه وإمامَهم المرجوعَ إليه في

قولُه: (يَقُصَّانِ قَصَصًا). قالَ صاحبُ «الكشف»: ﴿قَصَصَا ﴾: مصدرٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه ﴿فَأَرْبَدًاعَكَ ءَاثَارِهِمَا﴾، واقتَصًا الأثَر: واحد(١).

قولُه: (مُقتَصَّين) أي: يكونُ المصدَرُ بمعنى اسم الفاعل، فنَصْبُه على الحال. قولُه: («رَشَدًا» قُرِئَ بفَتْحتَيْنِ)، أبو عَمْرِو، والباقونَ: بضَمّةٍ وسُكون (٢).

قولُه: (أي: عِلمًا ذا رَشَدٍ)، قالَ أبو البقاء: ﴿رُشْدًا﴾: مفعولُ ﴿تُعَلِمَنِ ﴾ (٣)، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولَ ﴿عُلِمَتَ ﴾؛ لأنهُ لا (٤) عائدَ إذن على الذي، وليسَ بحالٍ منَ العائدِ المحذوف؛ لأنّ المعنى على ذلك يَبعُدُ (٥). وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ عِلّةً لـ﴿أَتَّبِعُكَ﴾، أو: مصدرًا بإضارِ فعلِه (٢).

وقولُه(V): (أنهُ كما قيل: موسى بنُ ميشا، لا موسى بنُ عِمْرانَ)، رَوينا عن البخاريِّ

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٧٧٠).

 ⁽٢) وهما لغتان مثل الحُزْنِ والحزَن. قالَ أبو زُرعة: وأَجْوَدُ الوجهَينُ الرَّشْد بضمِّ الرَّاء، وإنّما قلتُ ذلك لتوفيقِ ما بيْنَه وبين ما قَبْلَه وما بَعدَه مِن أواخِرِ الآي. انتهى من «حجِّةِ القراءات»، ص٤٢٣.

⁽٣) في النسخ الخطية: «تُعَلّمني» بإثبات الياء.

⁽٤) لفظة «لا» سقطت من (ط).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥). ووقع في (ط): «على ذلك يبرز»، وهو تحريف يُفسد المعنى.

⁽٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١١).

⁽٧) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: وعلل ذلك بأنه يتولى أمورًا»، وقدَّمتها هنا=

أبوابِ الدين؟ قلت: لا غضاضةً

ومسلم والتَّرمذيِّ، عن سعيدِ بن جُبَير، قال: قلتُ لابنِ عبّاس: إنَّ نَوْفا البَكالَيِّ يزعُمُ أنَّ موسى صاحبَ بني إسرائيلَ ليسَ هُو صاحبَ الخَضِر، قال: كذَبَ عدُوُّ الله، سَمِعتُ أَبِيَّ بنَ كَعب يقولُ: «قامَ موسى خَطيبًا في بني إسرائيلَ» إلى تمام الحديث (۱).

قالَ بعضُهم: التعليمُ: تنبيهُ النَّفْس لتصوُّرِ المعاني، والتعلُّمُ: تَنبُّهُها لتصَوُّرِ ذلك، وربّها استُعمِلَ في معنى الإعلام إذا كانَ فيه تكريرٌ (٢)، نحو: ﴿أَتُعَلِّمُونَ اللّهَ بِدِينِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٦]، فمنَ التعليم قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّمِّنَ *عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الرّمن: ١-٢]، وتعليمُ آدَمَ الأسهاءَ هُو أَنْ جعَلَ لهُ قوَّةً بها نطَقَ ووضَعَ أسهاءَ الأشياء، وذلك بإلقائِه في رُوْعِه، وكتعليمِه تعالى الحيواناتِ كلَّ واحدٍ منها فعلًا يتَعاطاهُ.

وقولُه: ﴿مِمَّاعُلِمْتَ رُشْدًا ﴾، قيل: عنى بالعِلم: الخاصَّ الحَفِيَّ على البشرِ الذي يَرُوْنَه ما لم يُعرِّفُهُمُ اللهُ مُنكَّرًا، وقيلَ: وعلى هذا العِلم في قولُه تعالى: ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمُ مِنَ الْحِكْمُ به الشيءُ، وسُمِّي الجبلُ عليًا لذلك، والعالمُ: السمُّ للفَلكِ وما يَلحَقُ به منَ الجَواهرِ والأعراض، وهُو في الأصل: اسمٌ لما يُعلَمُ به كالطابَع والخاتَم لما يُطبَعُ به ويُحْتَمُ به، وجُعِلَ بناؤهُ على هذه الصِّيغةِ لكونِه كالآلة، والعالمُ: آلةٌ في والدَّلالةِ على صانعِه، ولهذا أحالنا تعالى عليه في مَعرِفةِ وَحْدانيّتِه، فقال: ﴿ أَولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥](٣).

قولُه: (لا غَضاضةً)، الجَوهريّ: يقالُ: ليسَ عليكَ في هذا الأمرِ غَضاضةٌ، أي: ذِلّةٌ ومَنقَصةٌ، قالَ القاضي: لا يُنافي نُبوّتَه وكوْنَه صاحبَ الشريعةِ أن يتَعلَّمَ مِن غيرِه ما لم يكنْ

⁼ مراعاةً لترتيب «الكشاف».

⁽١) أخرجه البخاريُّ (٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩)، وغيرهم.

⁽۲) في (ط): «تكثير».

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٠٨٥.

بالنبيِّ في أخذِ العِلْمِ من نبيِّ مثلِه: وإنها بَغُضَ منه أن يأخذَه ممن دونَه. وعن سعيد بن جبير أنه قال لابن عباس: إن نَوْفًا ابن امرأة كعبٍ يزعُم أنَّ الخضرَ ليسَ بصاحبِ موسى، وأنَّ موسى هو موسى بن ميشا، فقال: كَذَبَ عدوُّ الله.

[﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ يَجُطُ بِهِ مِخْبَرًا ﴾ ٢٧-٢٦]

نفيُ استطاعةِ الصبرِ مَعهُ على وجهِ التأكيد، كأنَّها مما لا يصحُّ ولا يستقيم، وعلَّلَ ذلكَ بأنه يتولى أمورًا هي في ظاهرها مناكير، والرجلُ الصالحُ

شَرْطًا في أبوابِ الدِّين، فإنّ الرّسولَ ينبغي أن يكونَ أعلَمَ ممّن أُرسِلَ إليه فيما بُعِثَ به مِن أصولِ الدِّين وفروعِه لا مُطلقًا (١)، ويُؤيِّدُه قولُه تعالى حكايةً عن الهُدهدِ مُخَاطبًا سُليمانَ عليه السَّلامُ: ﴿ اَحَطْتُ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ ﴾ [النمل: ٢٢].

الرّاغب: العِلمُ: إدراكُ الشيءِ بحقيقتِه، وذلك ضَرْبان: إدراكُ ذاتِ الشيء، والثاني: الحُكمُ على الشيءِ بوجودِ شيءٍ هُو موجودٌ له، أو نَفيُ شيءٍ مَنْفِيِّ عنهُ. فالأوَّلُ متعدٍّ إلى واحد كقولِه تعالى: ﴿لَا نَفْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وأعلَمْتُه وعلَّمْتُه في الأصل واحدٌ، إلّا أنّ الإعلامَ اختَصَّ بها كانَ بإخبارٍ سَريع، والتعليمُ بها يكونُ بتكريرٍ وتكثيرٍ حتى يحصُلَ منهُ أثرٌ في نَفْسِ المُتعلِّم.

قولُه: (وعَلَلَ ذلك بأنهُ يتَولَى أمورًا)، أي: أكّدَ نفْيَ استطاعتِه بقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾، وهُو عِلّةٌ لَمُنْعِه منَ اتّباعِه، فإنّ موسى عليهِ السّلامُ قال: ﴿هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَى آن تُعْلَمَ عَلَى أَن اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ قَال العِلّةَ بقولِه: ﴿ وَكَيْفَ نَصّْبِرُ تُعْلَمُ الْعِلْمَ فَال العِلّةَ بقولِه: ﴿ وَكَيْفَ نَصّْبِرُ عَلَى مَا لَمُ الْعَلِمَ مَعَى صَبْرًا ﴾، ثُمّ علَّل العِلّة بقولِه: ﴿ وَكَيْفَ نَصّبِرُ عَلَى اللهِ هُو فِي الظاهرِ مُنكَرٌ مفسَدةٌ وفي الحقيقةِ عَلَى مَا لَمُ العِلْمَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى مصلحةٌ وصَلاح، ويحتاجُ في معرفتِه إلى دِقّةِ نظرٍ وفَضْلِ خبرةٍ مُستفادةٍ منَ العِلْم اللّهُ أَنّيّ.

قولُه: (والرَّجُلُ الصّالح): مبتدأً، وقولُه: «لا يتَمالكُ»: الخبَرُ، وقولُه: «فكيفَ إذا كان

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۱۱۵).

- فكيفَ إذا كان نبياً - لا يتالكُ أن يشمئز ويمتعض ويجزع إذا رأى ذلك ويأخذُ في الإنكار. و ﴿ خُبْراً ﴾ تمييز، أي: لم يُحِطْ به خبرُك، أو لأنَّ لم يُحِطْ به بمعنى: لم تَخبُرُه، فنصَبَه نَصْبَ المَصدَر.

[﴿ قَالَ سَتَجِدُنِيَّ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾ ٢٩]

﴿ وَلَا آَعْصِي ﴾ في محلِّ النصب عطفًا على ﴿ صَابِرًا ﴾ أي: ستجدُني صابرًا وغيرَ عاص، أو في لا محل، عطفًا على ﴿ سَتَجِدُنِ ٓ ﴾.

نبيًّا؟» موضعُه التأخيرُ، فاعترَضَ بينَ المبتدأِ والخبرِ اهتهامًا، والكلامُ مُجُرَى مُجرى المثالِ لموسى عليه السَّلامُ، مِثلُه قولُه: ﴿وَٱلطَّيِبَتُ لِلطَّيِبِينَ ﴾(١) [النور: ٢٦] في وَجْهِ تمثيلِ لأمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها. المعنى: إني أتوَلَى أمورًا ظاهرُها مَناكيرُ، وأنتَ لا تتَهالكُ أن تَشمئزٌ.

قولُه: (فكيفَ إذا كانَ نبيًّا لا يتَهالَكُ أن يَشمئِزَّ ويَمْتعِض)، الانتصاف: يدُلُّ عليه أنهُ قال في خَرْقِ السَّفينة: ﴿أَخَرَقُنَهَ الِنُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ ولم يقُلْ: لتُغرِقنا، فنسِيَ نفْسَه واشتَغَلَ بغيرِه في حالةٍ يقولُ فيها المرءُ: نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي (٢).

الجَوهريّ: اشمَأزَّ الرِّجُلُ اشمئزازًا: انقَبَضَ ومَعِضْتُ مِن ذلك الأمرِ أمعَضُ مَعْضًا، وامتعَضْء منهُ: إذا غضِبْتَ وشَقَّ عليك.

قولُه: (أو في لا مَحَلّ (٣)، عطفًا على ﴿سَتَجِدُنِ ﴾)، لعلَّ هذا القولَ مَبْنيُّ على أنّ الجُملةَ الواقعةَ بعدَ «قال»: مُستأنفةٌ، بيانٌ للقولِ المُضمَر؛ فلا يكونُ لها محلُّ، كما قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (٤) [البقرة: ١١]: والمفعولُ القائمُ

⁽١) في الأصول الخطية: «الطيبات للطيبين» دون واو، والمثبت لفظ الآية الكريمة.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٣٤).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، ومنها (ط)، وكذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، لكن في نصِّ «الكشاف» من (ط) وفي النسخ المطبوعة: «أو لا في محل»، والمعنى واحد.

⁽٤) قُولُه: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: لم يردْ في (ف).

مقامَ الفاعل مصدرٌ، وهُو القَوْلُ، وأُضمِر؛ لأنَّ الجُملةَ بعد مُفسِّرةٌ، والتقديرُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ قولٌ، وهُو: ﴿ لا نُفسِدُوا ﴾، ونظيرُه: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآينَ لَيَسَجُنُ نَهُ مَتَى لَهُم ﴾ قولٌ، وهُو: ﴿ لا نُفسِدُوا ﴾، ونظيرُه: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيةَ، أو يقال: إنّ حِينِ ﴾ [يوسف: ٣٥]، أي: بدا لهُم بَداءٌ ورأيٌ (١١)، كذا قدَّرَ المصنفُ هذه الآية، أو يقال: إنّ قولُه: ﴿ وَلا آعَصِي لَكَ آمراً ﴾: عطف على مقولِ القولِ باعتبارِ الجُملةِ لا باعتبارِ الإفراد، وكوْنُه منصوبًا على المصدرية أو المفعوليّةِ على الخلافِ الذي سبقَ بيانُه في «البقرة»، ونحوه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿ نُقَانِلُونَهُم آوَ يُسَلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦]، على تقدير: أو هُم يُسلِمونَ، وسيجيءُ بيانُه في مَوضِعِه.

ورُوِيَ عن الشَّيخِ بَدْرِ الدِّين الجُرْجانِيِّ رحمه الله تعالى (٢) أنهُ قال: إنَّ قولَه: ﴿سَتَجِدُنِ السَّرَطُ يقتضي الجزاءَ. وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِ السَّرَءُ اللهُ صَابِرًا ﴾ بجُملتِه مقولٌ للقَوْل، والشَّرْطُ يقتضي الجزاءَ. وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِ اللهُ إِن شَاءَ اللهُ عَلَّ. إن شَاءَ اللهُ وحدَه، فيكونُ التقديرُ: ستَجِدُني إن شاءَ اللهُ وقولُه: ﴿وَلَا أَعْضِى لَكَ أَمْرًا ﴾: عطفٌ عليه وحدَه، فيكونُ التقديرُ: ستَجِدُني إن شاءَ اللهُ ما الجزاءِ المحذوفِ مُعترِضٌ بيْنَ المفعولَيْن.

وقَدَّرَ المَصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿آدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاّءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩]: «ادخُلوا مصرَ آمِنينَ إِن شاءَ اللهُ دخَلتُم آمِنين».

أمّا بيانُ بلاغةِ هذا التركيب، فإنهُ لو قُدِّمَ الشَّرطُ بأنْ يقال: إن شاءَ اللهُ ستَجِدُني صابِرًا لفاتَ اللهُ لاختَلَّ لفاتَ التكريرُ والتوكيدُ المطلوب، ولو أُخِّرَ بأنْ يُقالَ: ستَجِدُني صابرًا إن شاءَ اللهُ لاختَلَّ إرادةُ الاهتهام لكلمةِ التبَرُّك، ولَعُدِمَ حُسنُ موقع الاعتراض، فإنهُ مِن تحاسينِ الكلام، فالتركيبُ قريبٌ مِن قولِه: ﴿ لَا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفَعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] فيكونُ مِن باب الطَّرْدِ والعكس.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧).

 ⁽٢) لم أهتكِ إلى ترجمتِه. ولعلّه يريدُ القاضي الجرجاتي: أبا الحسن علي بن عبد العزيز (ت ٣٩٢هـ) له
 "تفسيرٌ كبير" كما في ترجمتِه من "سير النبلاء" (١٧: ٢١) و «طبقات المفسّرين" للداووديّ (١: ٤١٤).

رجا موسى عليه السلام لحرصِه على العِلْمِ وازديادِه، أن يستطيعَ معهُ صبرًا بعد إفصاحِ المخضِرِ عن حقيقةِ الأمر، فوعَدَه بالصبرِ مُعَلَّقًا بمشيئةِ الله، عِلمًا منه بشدةِ الأمرِ وصعوبتِه، وأنَّ الحميّةَ التي تأخُذُ المصلِحَ عند مشاهدةِ الفسادِ شيءٌ لا يُطاق، هذا مَع علمِه أن النبيَّ المعصومَ الذي أمرَهُ الله بالمُسافرةِ إليه واتّباعِه واقتباسِه العلمَ منه، بَريءٌ من أن يباشرَ ما فيه غميزةٌ في الدِّين، وأنهُ لا بدّ لما يُسْتَسمَجُ ظاهرُه من باطنِ حَسنِ جميل، فكيفَ إذا لم يُعْلَم.

[﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ ٧٠]

قُرئ: (فلا تَسْأَلُنِي) بالنُّون الثقيلة، يعني: فمِنْ شرطِ اتِّباعك لي أنكَ إذا رأيتَ

قولُه: (فَوَعَدَهُ بِالصَّبرِ)، عطفٌ على «رَجا»، و«أن يستطيعَ» مفعولُ «رَجا»، والرّجاءُ هُو قولُه: ﴿سَتَجِدُنِى ﴾، و «عِلمًا» مفعولٌ لهُ لوَعْدِه الصَّبرَ معلَّقًا. و «أنّ الحَمِيّةَ» عطفٌ على شدّةِ الأمرِ على البيانِ والتفسير.

قولُه: (هذا) أي: كلُّ هذه المبالغاتِ متضمِّنةٌ معَ عِلم موسى أنّ الخَضِرَ معَ جَلالتِه بَرِيٌّ أن يَركَبَ أمرًا يُعابُ عليه، فكيفَ عما يُستَسْمَجُ؟ ظاهرُه مِن لا يَعلَمُ مَرتبتُه في الدِّين، فإنهُ لا يُطاقُ قَطْعًا، فالضَّميرُ في «معَ عِلمِه»: راجعٌ إلى المُصلِح وهُو موسى، مُظهر أُقيمَ مُقامَ المُضمَرِ إيذانًا أنّ المُصلِحَ شأنه أن لا يَصبِرَ على مِثلِ تلك الحالةِ ويَرى الصّالح.

قولُه: (غَميزة)، الأساس: ومنَ المجازِ: ما فيه مَغْمَزٌ ولا غَميزةٌ، أي: مَعابٌ، وغَمَزَ فيه: طعَنَ. قالَ القاضي: وتعليقُ الوعدِ بالمشيئةِ إمّا للتيمُّن، وخُلْفُه ناسيًا لا يَقدَحُ في عِصمتِه، أو لعلمِه بصعوبةِ الأمر، فإنّ مشاهدةَ الفسادِ والصَّبرَ على خلافِ المعتادِ شديدٌ، فلا خُلْف. وفيه دليلٌ على أنّ أفعالَ العبادِ واقعةٌ بمشيئةِ الله(١).

قولُه: (وأنهُ لا بدَّ) الضَّميرُ للشأنِ، والجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «أنَّ النبيَّ».

قولُه: (قُرِئَ: «فلا تَسْأَلَنِي»)، نافعٌ وابنُ عامر: بفَتحِ اللَّام وتشديدِ النُّونِ، والباقونَ:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۱۲ ٥).

منّي شيئًا وقد عَلِمتَ أنه صحيحٌ إلا أنه خَفِيَ عليكَ وجهُ صِحَّتِه فَحَمِيتَ وأنكرتَ في نفسِك أن لا تُفاتِحني بالسؤال، ولا تراجِعني فيه، حتى أكونَ أنا الفاتِحُ عليك. وهذا من آداب المُتعلِّم مع العالمِ والمتبوع مع التابع.

[﴿ فَأَنطَلَقَا حَتَىٰ إِذَا رَكِبًا فِي ٱلسَّفِيسَةِ خَرَقَهَا ۚ قَالَ أَخَرَقُنَهَ الِنُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَذْ جِنْتَ شَيْئًا إِمْرًا * قَالَ أَلَعْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ٧١ – ٧٢]

﴿ فَٱنطَلَقا ﴾ على ساحلِ البحرِ يطلبانِ السفينة، فلم ركِبا قال أهلُها: هما من اللصوص، وأمروهما بالخروج، فقال صاحبُ السفينة: أرى وجوة الأنبياء. وقيل: عرفوا الخضرَ فحملوهُما بغير نَوْل، فلما لَجَّجوا أَخَذَ الخَضرُ الفأسَ فَخَرَقَ السفينة؛ بأنْ قَلَعَ لَوْحَينِ من ألواحِها مما يلي الماءَ فجعلَ موسى يَسُدُّ الخرقَ بثيابِه ويقول: ﴿ أَخَرَقَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَلُواحِها مُ اللَّهُ اللَّهُ مُوسَى يَسُدُّ الحَرقَ بثيابِه ويقول: ﴿ أَخَرَقَهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ أَلُهُ اللَّهُ مِنْ أَلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ أَلُهُ اللَّهُ وَقُرئ : (لِتُغرّق) بالتشديد و (لِيَغْرَقَ أَهلُها) مِن غَرِق، وأهلُها

بإسكانِ اللّام وتخفيفِ النّون(١).

قوله: (أَنْ لا تُفاتحني)، خبرُ «إنّ»، و «إذا» ظَرْفٌ، والجُملةُ في تأويلِ المبتدأ، وخبَرُه: «مِن شَرْطِ اتّباعِك عند الرؤيةِ عدَمُ المُفاتَحة.

قولُه: (بغيرِ نَوْل)، النَّهاية: بغيرِ أَجْرٍ ولا جُعْلٍ^(٢): مصدَرُ نالَه يَنولُه: إذا أعطاهُ.

قولُه: (لَجَّجُوا)، الأساس: لِحَّجَ القومُ: دَخلوا في اللَّجِّ. الجوهري: لِحُّةُ الماءِ، بالضمِّ: مُعظَمُه، وكذلك اللَّجُّ.

قولُه: (وليَغْرَقَ أهلُها)، حمزةُ والكِسائيّ: «لِيغْرَقَ» بالياءِ مفتوحةً وفَتح الرّاء، و «أهلُها»: برَفْع اللام^(٣)، والباقونَ: بضمِّ التاءِ وكسرِ الرّاء ونَصْبِ اللام، والتشديدُ: شاذُّ^(٤).

⁽١) لتمام الفائدةِ انظر: «حجة القراءات»، ص٣٤٣، و٤٢٣.

⁽٢) بضمٌّ فسكون، وهو ما جُعِلَ للإنسانِ على عملِ شيءٍ، وكذا الجِعالةُ بالكسر.

 ⁽٣) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿أَخَرَقْنَهَا﴾ فجعلوا الفعَل الثاني مثل الأوّلِ، ويُقَوّي هذا قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ
 حِثْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ انتهى من (حُجّة القراءات)، ص٤٢٣.

⁽٤) وهي قراءةُ الحسن البصري. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٠٧).

مرفوع ﴿جِنْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ أتَيْتَ شيئًا عظيمًا، من أَمِرَ الأَمْر: إذا عظم، قال: دَاهِيةً دَهْيَاءَ إِدًّا إِمْرا

[﴿ قَالَ لَا نُوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقِنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ ٧٣]

﴿ بِمَا نَسِيتُ ﴾ بالذي نَسِيْتُه، أو بشَيءِ نسيتُه، أو بنسياني: أرادَ أنه نسيَ وصيّتَه ولا مُؤاخَذةَ على الناسي، أو أخرجَ الكلامَ في مَعرِضِ النهي عن المُؤاخَذةِ بالنسيانِ يوهِمُه أنه قد نسِيَ ليبْسُطَ عذرَه في الإنكار،

قولُه: (داهيةً دَهْياءَ إِدًّا إِمَّرا)، أوّلُه:

قد لَقِيَ الأعداءُ شيئًا نُكْرا(١)

الدَّهياءُ: مبالغةٌ في الشِّدّة. الأساس: بَقيتُ منهُ في داهيةٍ إدّة، ولقِيتُ منهُ كلَّ شِدَّة.

الرّاغبُ: ﴿إِمْرًا﴾، أي: مُنكَرّا، وتحقيقُه مِن: أمِرَ الأمرُ، أي: كثُر وكبُرَ، كقولِهِم: استفحَلَ الأمرُ(٢).

قولُه: (أو أخرَجَ الكلامَ في معرِضِ النَّهي): عطفٌ على قولِه: «أرادَ أنهُ نَسِيَ وصِيَّتَه» فعلى الثاني: «نَسيتُ»: مُطلَقٌ، يعني: ما نَسِيَ في الحقيقةِ لكنْ عَرَّضَ، ونَهاهُ عن المُؤاخذةِ بنِسيانِه؛ لأنّ الإنسانَ مجبولٌ عليه، وعنِ ابنِ عبّاس: أنهُ سُمِّيَ إنسانًا؛ لأنهُ عَهِدَ إليه فنسِيَ، وعليه قولُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: «هذه أُختي: أي: في الدِّين» (٣)، و ﴿إنِي سَقِيمٌ ﴾ [الصافات: ١٩٩] أي: سأسْقَمُ، أو: سَقيمٌ لِما أجِدُ من الغَيْظ.

⁽١) ذكره أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٩٠٤)، والطبري في «جامع البيان» (١٥: ١٦٩) باختلافي يسير في الرّواية.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٩٠. ووقع في النسخ الخطية: «استعجل الأمر» وهو خطأ.

 ⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٣٣٥٧)، ومسلمٌ (٢٣٧١)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ
 رضيَ اللهُ عنه.

وهو من معاريضِ الكلامِ التي يُتَقى بها الكَذِب، مع التَّوصُّلِ إلى الغَرَض، كقولِ إبراهيم: هذه أُختي، وإنِّي سَقيم. أو أرادَ بالنسيان: الترك، أي: لا تؤاخذني بها تركتُ من وصيتِكَ أولَ مرّة. يُقال: رَهَقَه؛ إذا غَشِيه، وأرهَقهُ إيَّاه. أي: ولا تَغْشَني، ﴿عُشْرًا ﴾ من أمري، وهو اتِّباعُه إيَّاه، يعني: ولا تُعَسِّرُ عليَّ متابعتك، ويسِّرُها عليِّ بالإغضاءِ وتَرْكِ المناقَشَة. وقُرِئ: (عُسُرًا) بضمَّتَيْن.

[﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَنَلَهُۥ قَالَ أَقَلَلْتَ نَفْسُا زَكِيَّةٌ بِغَيْرِنَفْسِ لَقَدْ جِنْتَ شَيْئًا تُكْرًا * قَالَ أَلَوْ أَقُل لَكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِى صَبْرًا ﴾ ٧٤-٧٥]

﴿ فَقَنَالُهُ ﴾ قيل: كان قَتْلُه فَتْلَ عُنُقِه، وقيل: ضَرَبَ برأسِه الحائط، وعن سعيدِ بن جُبَير: أَضْجَعَهُ ثم ذَبَحَهُ بالسِّكِين. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿ حَقَى إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾ بغير فاء و ﴿ حَقَى إِذَا لَقِيَا غُلَمًا فَقَنَلَهُ ﴾ بالفاء؟ قلت: جَعَلَ حرْقَها جزاءً للشرط، وجعل قتلَه من جُملَة الشرطِ معطوفًا عليه، والجزاءُ ﴿ قَالَ أَقَنَلْتَ ﴾. فإن قلت: فلمَ خُوْلِفَ بينَهُما ؟ قلت: لأنَّ خَرْقَ السفينةِ لم يَتَعَقَّبِ الركوب، وقد تعقّبَ القتلُ لقاءَ الغلام. وقُرئ: (زاكيةً) و ﴿ زَكِيَةً ﴾، وهي الطاهرةُ من الذنوب، إمّا لأنّها طاهرةٌ عندَه؛ لأنه لم يَرَها قد أذنبَت، وإما لأنّها صغيرةٌ

قولُه: (وهُومِن مَعاريضِ الكلام)، الأساس: عرَفْتُ ذلك في مِعْراضِ كلامِه، وقولهُم: خُذْ في عَروضِ سوى هذه، أي: في ناحية.

قولُه: (أو أرادَ بالنِّسيان: التَّرْكَ)، الأساس: ومنَ المجازِ: نَسيتُ الشيءَ، أي: ترَكْتُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «زَاكيةً»)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿زَكِيَةٌ ﴾ بتشديدِ الياءِ مِن غيرِ ألِف، والباقونَ بالألفِ والتخفيف (١)، قالَ القاضي: قرّاً نافع وابنُ كثير وأبو عمْرو: زَاكيةً، والأوّلُ أبلَغُ، وقالَ أبو عمْرو: الزّاكِيةُ: التي لم تُذنِبْ قَطَّ، والزَّكِيّةُ: التي أذنَبَتْ ثُمّ غُفِرتْ،

⁽١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٢٤.

لم تبلغ الجِنْثَ ﴿ بِغَيْرِنَفْسِ ﴾ يعني: لم تَقتُلْ نَفْسًا فَيُقتَصَّ منها. وعنِ ابنِ عبّاس: أَن نَجْدَةَ الحَروريَّ كتبَ إليه: كيف جازَ قتلُه، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن قَتْلِ الوِلْدان؟ فكتَبَ إليه: إن عَلِمْتَ من حالِ الوِلْدانِ ما عَلِمَه عالمُ موسى فلَكَ أَن تَقتلَ. ﴿ نُكُمُلَ ﴾ فكتَبَ إليه: إن عَلِمْتَ من حالِ الوِلْدانِ ما عَلِمَه عالمُ موسى فلَكَ أَن تَقتلَ. ﴿ نُكُمُلَ ﴾ وقرئ بضَمَّتَين، وهو المُنكر، وقيل: النُّكُرُ أقلُّ من الإِمْر؛ لأن قَتْلَ نفسٍ واحِدةٍ أهوَنُ من إغراقِ أهلِ السَّفينة. وقيل: معناه: جئتَ شيئًا أنكرَ من الأوّل؛ لأن ذلك كان خَرْقًا

ولعلّهُ اختارَ الأوَّلَ لذلك، فإنها كانت صغيرةً لم تَبلُغ الحُلُم، أو أنهُ لم يَرَها أذنَبتْ ذَنْبًا يقتضي قَتْلَها، أو قتَلتْ نفْسًا فتُقادَ بها(١).

قولُه: (لم تبُلُغ الحِنْثَ). النَّهاية: أي: لم تَبلُغْ مبلغَ الرِّجالِ ولم يَجْرِ^(٢) عليه القلَمُ فيُكتَبَ عليه الحِنْثُ.

قولُه: (أنّ نَجْدَة الحَروريَّ)، النّهاية: الحَروريَّةُ: طائفةٌ منَ الخوارج نُسِبوا إلى حَروراءَ، بالمَدِّ والقَصْر، وهُو موضعٌ قريبٌ منَ الكوفة، كانَ أوّلُ مَجْمَعِهم وتحكيمِهم فيها، وهم إحدى فِرَقِ الخوارجِ الذين قاتَلَهم عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وكانَ عندَهم منَ التشَدُّدِ في الدِّينِ ما هُو معروفٌ (٣).

قولُه: (﴿ نُكُرًا ﴾، وقُرِئَ بضَمَّتَيْنِ): نافعٌ وابنُ ذَكُوانَ في الموضِعَيْن، والباقونَ: بإسكانِها (١٠).

قولُه: (لأنَّ قَتْلَ نَفْسِ واحدة أهوَنُ مِن إغراقِ أهلِ السَّفينة). قالَ الإمام: النُّكُرُ: ما أَنكَرَتْهُ العقولُ ونَفرتْ عنهُ النُّفوسُ، وهُو أبلغُ في تَقبيحِ الشيءِ منَ الإمر، وقيل: بالعكسِ؛ لأنَّ الأمْرَ هُو الدَّاهيةُ العظيمة المآل^(٥).

الرّاغبُ: النُّكُرُ: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعبُ الذي لا يُعرَفُ (٦).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٣٥).

⁽٢) في النسخ الخطية: «يجري» بإثبات الياء، وهي لُغَيّةٌ غير فاشية.

⁽٣) وقد قَصَّ الكثير من أخبارِهم المبرّدُ في «الكّامل» (٢: ١٢٩).

⁽٤) وهما لُغتانِ كالرُّعْبِ والرُّعُبِ. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٤.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٥٥).

⁽٦) «مفردات القرآن»، ص٨٤٤.

يُمكِنُ تَدارُكُه بالسَّد، وهذا لا سبيلَ إلى تداركه. فإن قلت: ما معنى زيادةِ ﴿لَكَ﴾؟ قلت: زيادةُ المكافَحةِ بالعتابِ على رفضِ الوصيّة، والوَسْمُ بقِلّةِ الصبرِ عند الكَرّةِ الثانية.

[﴿ قَالَ إِن سَأَلْنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصَحِبْنِيٌّ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ ٧٦]

﴿بَعْدَهَا﴾ بعد هذه الكرّةِ أو المَسْألة، ﴿فَلَا تُصْحِبْنِي﴾ فلا تُقارِبْني، وإنْ طَلَبْتُ صُحْبَتَكَ فلا تُتابِعْني على ذلك. وقرئ: (فلا تَصْحَبْنِي) فلا تكنْ صاحِبي. وقُرئ: (فلا تُصْحِبْني) فلا تكنْ صاحِبي، وقُرئ قد (فلا تُصْحِبْني) أي: فلا تُصْحِبْني إياكَ ولا تجعَلْني صاحِبَك، ﴿مِن لَدُنِي عُذْرً﴾ قد أعذَرْت. وقُرئ: (لَدُني) بتخفيفِ النون، (ولَدْني) بشكونِ الدالِ وكسرِ النون،

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: خَرْقُ السَّفينةِ أقربُ إلى أَنْ يُؤوَّلَ بها يَصحُّ، بخلافِ قَتْلِ النَّفْسِ، فإنهُ ظاهرُ الفساد، فكونُه مُنكَرًا ظاهِر، أو تقولُ: قَتْلُ النَّفْسِ أَقَبَحُ؛ لأنهُ إهلاكُ النَّفْس، وخَرْقُ السَّفينةِ إهلاكُ المال، فاختِيرَ الإمرُ للخَرْقِ والنُّكْرُ للقَتْل.

وقلتُ: الذي يقتضيه النَّظْمُ أَنْ يُؤخَذَ منَ الأغلَظِ ثُم يُنزَلَ إلى الأهوَن، فقَتْلُ النَّفْسِ أهوَنُ منَ الخَرْقِ وأغلَظُ مِن إقامةِ الجِدارِ بلا أُجْرة.

قولُه: (زيادة المكافَحة)، الأساس: كافَحَهُ: لاقاهُ مُواجهةً، وكفَحْتُ الدَّابةَ وأكْفَحْتُها: تلَقَيتَ فاها باللِّجام.

قولُه: (والوَسْم)، ويُروى: والوَصْم. الجَوهريّ: والوَصْمُ: العَيْبُ والعار.

قولُه: (وإن طلَبْتُ صُحبَتَكَ فلا تُتابِعْني). راعى في هذه العبارةِ معنى المُفاعَلةِ في ﴿ تُصَحِبْنِى ﴾.

قولُه: (قد أعذَرْتَ)، أي: لم تُبقِ موضِعًا للاعتذار، ويُروى: «أعْذَرْتُ» على التكلُّم، أي: لم أُبقِ موضِعًا للاعتذار.

قولُه: (وقُرِئَ: «لَدُني» بتخفيفِ النّون، و«لَدْنِي»، بسكونِ الدّالِ وكَسْرِ النُّون)، قالَ

كقولهم في عَضُد: عَضْد. وعن رسولِ الله ﷺ: «رحِمَ الله أخي موسى استَحْيا فقالَ ذلك»، وقال: «رحمة الله علينا وعلى أخي موسى، لو لَبِثَ مع صاحبه لأبصَرَ أعْجَبَ الأعاجيب».

[﴿ فَأَنطَلَقَا حَتَىٰ إِذَآ أَنْيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْ أَلَى يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَاجِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْشِتْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ٧٧]

﴿أَهَٰلَ قَرْيَةٍ ﴾ هي أنطاكية، وقيل: الأُبلَّة، وهي أَبْعَدُ أرضِ الله منَ السهاء، ﴿أَن يُضِيّفُوهُمَا ﴾ وقُرئ: (يُضِيفُوهُما)، يُقال: ضافَه؛ إذا كانَ له ضَيْفًا. وحقيقتُه: مالَ إليه، من: ضافَ السَّهمُ عن الغَرض، ونظيرُه: زارَه؛ من الازورار. وأضافَه وضيَّفَه: أنزَلَه وجَعَلَه ضَيْفَه، وعن النبيِّ ﷺ: «كانوا أهلَ قريةٍ لِتَامًا». وقيل: شرُّ القرى التي لا يضافُ الضَّيْفُ فيها ولا يُعْرَفُ لابنِ السبيلِ حقُّه، ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَ ﴾ استُعيرَت الإرادةُ للمداناة والمشارَفَة، كما استُعيرَ الهمُّ والعَزْمُ لذلك. قال الراعي:

الزجّائ: أجودُ القراءاتِ بتشديدِ النّون؛ لأنّ أصلَ لدُن: الإسكانُ، فإذا أضَفْتَها إلى نفْسِك زِدتَ نونًا ليَسلَمَ سكونُ النّونِ الأولى، فتقولُ: مِن لدُنّي، كما تقولُ: عنّي ومنّي، ومَن قال: لدُني لم يَجُزْ لهُ أن يقولَ: عنِي ومِني بحذفِ النّون؛ لأنّ «لدُن» اسمٌ غيرُ مُتمكّن، و«مِن» و«عن»: حَرْفانِ، والدَّليلُ على أنّ الأسماءَ يجوزُ فيها حَذْفُ النّونِ قولُم: قَدِي قَدْني في معنى حَسْبى؛ لأنّ قد: اسمٌ غيرُ متمكّن، قال:

قَدْنيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبينَ قَدِي(١)

ولأبي عليِّ فيه كلامٌ طويل.

قولُه: (استُعيرتِ الإرادةُ لِلْمُداناةِ)، وذلكَ أنّ الإرادةَ لغةً: هِي مصدرُ: أردتُ الشيءَ؛ إذا طَلَبَتْه نفْسُكَ، ومالَ إليه قلبُك، واصطلاحًا: هِي اسمٌ لنزوعِ النَّفْسِ إلى أمرٍ معَ الحُكمِ

⁽١) البيت لِحُمَيد الأرقط، قاله في هجاء عبد الله بن الزبير رضيَ اللهُ عنه. انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٤٤٩)، و «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣٠٣).

قَلَقَ الفُؤُوس إذا أرَدْنَ نُصُولا

في مَهْمَـهِ قَلِقَتْ بِهِ هاماتُها

فيه بأنهُ ينبغي أن يُفعَلَ أوَّلًا، مضى بَسْطُه في أوَّلِ «البقرةِ» وسورةِ يوسُف، وذلك في الجَهادِ مُحالُ، فشبِّهت مُشارَفةُ الجِدارِ للانقضاضِ بإرادةِ مَن هَمَّ بالانحِطاطِ بعدَ أن كان منتصبًا، والوَجْهُ: المَيلانُ، ثُمَّ استُعيرَ لجانبِ المُشبَّه: الإرادةُ، ثُمَّ سَرى منَ المصدَرِ إلى الفعل، فهُو استعارةٌ مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ، ويجوزُ أن تكونَ مَكْنيّةً.

قالَ ابنُ جِنِّي: يُريدُ: معناهُ قارَبَ وشارَفَ، فهو عائدٌ إلى معنى يكادُ، وقد جاءَ ذلك عنهُم وحَسُنَ ذلك؛ لأنّ الإرادةَ أقوى في وقوعِ الفعل؛ لأنّها داعيةٌ إلى وقوعِه، وهِيَ أيضًا لا تَصِحُّ إلّا معَ الحياة، وليسَ كذلك كاد؛ لأنهُ قد يُقارِبُ الأمرَ ممّا لا حِيلةَ لهُ فيه نحو: مَيكانِ الحائطِ وإشراقِ ضَوْءِ الفَجْر^(۱).

قولُه: (في مَهمَدٍ قلِقَتْ به هاماتُها) البيت (٢)، المَهْمهُ: المَفازةُ، والهامةُ: وسَطُ الرأس، إذا أَرَدْنَ، أي: شارَفْنَ الخروجَ منَ الحَشَب، ونَصْلُ السَّهم إذا خرَجَ منهُ النَّصلُ. يصِفُ شدَّةَ المَفازة، وأنَّ هاماتِ النُّوقِ فيها قَلِقةٌ قلَقَ الفؤوس (٣) إذا شارَفْنَ الخروجَ من نِصالحِا.

قالَ الصُّولي (٤): كانَ أبو فراس (٥) سَيِّئ الاعتقادِ بالقرآنِ متعنِّتًا ظاهرَ الكُفْرِ، قالَ لي يومًا ونحنُ بمحضرِ منَ الناس: هل تعرِفُ العرَبُ إرادةً لغيرِ عميِّز؟ فقلت: إنّهم يُعبِّرونَ عن الجهاداتِ بالقولِ، قال:

امتلاً الحوضُ وقالَ قَطْني (٦)

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۳۰) بتصرُّ في ملحوظ.

⁽٢) للرّاعي النميري في «ديوانه»، ص٢٢٢.

⁽٣) في (ح) و(ف): «القوس»، وما أثبتناه من (ط) هو الأشْبَهُ بالصواب.

⁽٤) أبو إسحاق إبراهيم بن العباس (ت ٢٤٣هـ)، كان كاتبًا بليغًا عظيمَ المنزلةِ لدى خلفاءِ بني العبّاس. له ترجمة في «الأغاني» (٩: ٢٠)، و «معجم الأدباء» (١: ٢٦١).

⁽٥) كذا في الأصول، ولعلّ الصوابَ: أبو نواس.

⁽٦) لأبي النجمِ العِجلِيِّ كما في «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٢: ٢٧٠) وتمامُه: مهلًا روَيْدًا قد ملأتُ بطني

سورة الكهف _________________

وقال:

يُريدُ الرُّمْحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ ويَعْدِلُ عن دِماءِ بَني عَقيلِ

وقال حسّان:

إِنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِجُمْلٍ لَــزَمانٌ يَهُمُّ بِالإحسانِ

وسَمِعتُ من يقول: عَزَمَ السِّراجُ أن يَطفَأ، وطَلَبَ أن يُطفَأ. وإذا كانَ القولُ والنُّطْقُ والشِّكايةُ والعِزّةُ والطَّوَاعِيَةُ والنَّمَرُّدُ والإباءُ والعِزّةُ والطَّوَاعِيَةُ وغيرُ ذلك مُستَعارًا للجادِ ولِمَا لا يَعقِلُ، فما بالُ الإرادة؟ قال:

إِذْ قالتِ الأنساعُ للبَطنِ: الحَقِ تقدولُ سِنِّي للنَّواةِ طِنِّي

وقال: لم أُرِدْ هذا، وكان غرَضُهُ قولَه تعالى: ﴿ حِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَ ﴾، فأيَّدَني اللهُ تعالى بأنْ ذكرْتُ قولَ الرّاعي: «في مَهْمَهِ قَلِقَتْ» البيت، فكأنّني ألقَمتُه الحجَرَ، وسُرَّ بذلك مَن كانَ صحيحَ النِّيَّةِ، وسوَّدَ اللهُ وجْهَه.

قولُه: (إنَّ دهرًا يلُفُّ شَمْلي)، البيت (١)، يقالُ: لفَفْتُ الشيءَ: إذا طوَيتَه وأدرَجْتَه، والشَّملُ: تألُّفُ الأمورِ واستواؤها، وجُمل: اسمُ محبوبتِه، يقولُ: إنَّ دهرًا يجمَعُ بيني وبينَ محبوبتي دهرٌ هَمُّه الإحسانُ لا الإساءةُ.

قولُه: (إذا قالتِ الأنساعُ). مضى شَرْحُه في «البقرة».

قولُه: (تقولُ سِنِّي للنَّواةِ: طِنِّي)، أوَّلُه:

ويـلٌ لِبَرْنـيِّ الحـــزينِ مِنِّي إذا التَقَتْ نَواتُه وسِنِّي (٢)

⁽١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٣٧) وعزاهُ لحسّان بن ثابت، وهو في ملحقاتِ «ديوانِه»، ص١٧٥.

⁽٢) ذكره في «اللسان» (طنن).

لا يَنْطِقُ اللَّهْوُ حَتَّى يَنطِقَ العُودُ وشَكا إليَّ بَعْبرةٍ وتحَمْحُمِ فإنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهْوَ صادِقي

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

تَـمَرَّدَ مَارِدٌ وعَزَّ الأَبلَقُ

قولُه: (وشكا إلى بعَبْرة وتَحَمْحُم)، أوّلُه:

فازوَرَّ مِن وقْعِ القنا بلَبانِهِ (١)

الازورارُ: المَيْلُ، ولَبانُ الفرَس: موضعُ اللَّبَب، والتَّحمحُمُ: مِن صَهيلِ الفرَس، ما كانَ فيه، شَبَّهَ الحنينَ لفراق صاحبِه، يقول: فهال فرَسي ممّا أصابتْ صدرَهُ رماحُ الأعداء، وشَكا إليَّ بعَبْرةٍ وتَحَمحُم (٢).

قولُه: (فإنْ يكُ ظَنِّي صادقًا وَهْوَ صادقي)، تمامُه:

بشمْلةَ يَحْبِسْهم بها مَحْبِسًا وعرا

قائلُه أَمُّ شَمْلةَ، والباءُ في «بشَملةَ» يتَعلَّقُ بـ «ظَنّي» أو بـ «صادقي»، والمرادُ بالظنِّ الفِراسةُ، وهُو صادقي، أي: ظَنّي يُصدِّقُني (٣)، والجملةُ مُعتِرضةٌ، تقولُ: إنْ كنتُ صادقةَ الفِراسةُ، وهُو صادقي، أي: ظَنّي يُصدِّقُني لا مَحالةَ، فإنّ شَملةَ يَجِسُ القومَ بتلك المعركةِ ويَأخُذُ بِابني شَمْلةَ، وظنّي يُصدِّقُني لا مَحالةَ، فإنّ شَملةَ يَجِسُ القومَ بتلك المعركةِ ويَأخُذُ بثأرِ أبيه.

وقولُه: (تمرَّدَ ماردٌ وعَزَّ الأبلَقُ)، قالَ المَيْدانيُّ: ماردٌ: حِصنُ دومةِ (٤) الجَنْدَل، والأبلَقُ:

⁽١) سبق تخريجه من ديوان «عنترة».

⁽٢) من قوله: «أوله»، ثم ذكر صدر البيت، إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) قوله: «أي: ظنّى يصدُّقُنى» سقط من (ف).

⁽٤) في (ط): «حصن ذو الرمة»، وهو تحريف.

ولبعضهم:

هَـــُمُّ إذا انقادَ الهمومُ تَـمَــرَّدا مَسَّ البُطونِ وأنْ تَـمَـسَّ ظُهورا يَابى على أجفانِه إغْفَاءَةً أبَتِ الرَّوادِفُ والثَّدِيُّ لِقُمْصِها

﴿ قَالَتَا آنَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فُصِّلَت: ١١].

ولقد بلغني أن بعضَ المُحرِّفِينَ لكلامِ الله تعالى ممن لا يَعْلَم، كان يجعَلُ الضميرَ للخَضر؛ لأنَّ ما كان فيه من آفةِ الجَهْلِ وسَقَمِ الفَهْم، أراه أعلى الكلامِ طبقةَ أدناهُ منزلة، فتَمَحَّلَ ليَرُدَّه إلى ما هو عندَه أصَحُّ وأفصَح، وعندَه أنَّ ما كانَ أبعدَ من المجازِكانَ أدخَلَ في الإعجاز.

حِصنُ السَّمَوْأَل بنِ عادِيا، وُصِفَ بالأبلَقِ؛ لأنهُ بُنِيَ مِن حجارةٍ مختلفة بأرضِ تَيْماء، قصَدَتْها الزَّبّاءُ ملِكةُ الجزيرةِ فلم تَقْدِرْ عليهما، فقالت: «تمرَّدَ ماردُّ وعزَّ الأبلَقُ»، فصارَ مثلًا لكلِّ ما يَعُزُّ ويمتنعُ عن طالبِه، عَزَّ، أي: غلَبَ، مِن عَزَّ يَعُزُّ بضمِّ العَين، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَزَّ يَعُزُّ بضمِّ العَين، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَزَّ يَعِزُّ بكسرِها(١).

قولُه: (يأبى على أجفانِه) البيت (٢)، أي: يأبَى الهَمُّ النّومَ على أجفانِه، وذلك الهمُّ همُّ متمرِّدٌ إذا انقادَ الهمومُ. النّهاية: غَفَوْتُ غَفْوةً، أي: نِمتُ نَومةً خفيفةً، يقال: أغفَى إغفاءةً: إذا نامَ، وقلَّما يقال: غَفا.

قولُه: (أَبَتِ الرَّوادفُ) البيت^(٣)، الرَّوادفُ: جُمَّعُ رِدْفِ، وهُو الكَفَل، وصَفَها بأنَّها ناهِدةُ الثَّديَيْنِ دقيقةُ الحَصْرِ لطيفةُ البَطْن عظيمةُ الكَفَل، فالثَّديُ يَمنعُ القميصَ أن يَلتصقَ ببطنِها، والرِّدفُ يمنعُه أن يلتصقَ بظهرِها.

⁽١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٦) و(٢: ٤٣).

⁽٢) لم أهتدِ إلى قائله.

⁽٣) لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص٢٥٨.

و «انْقَضَّ»: إذا أسرع سقوطُه، من انقضاضِ الطائِر، وهو انفَعَل، مطاوعُ قَضَضْتُه. وقيل: انقضَّ من النَّقْض، و(أنْ وقيل: انقضَّ من النَّقْض، و(أنْ يَنقضَ) من النَّقْض، و(أنْ يَنقاصَ) من: انقاصَت السِّنِّ؛ إذا انْشَقَّتْ طُولًا، قال ذو الرمّة:

..... مُنْقَاصٌ ومُنكَثِبُ

بالصاد غير معجمة.

قولُه: (انقَضَّ: إذا أُسرَعَ سُقوطُه)، الرّاغب: انقَضَّ الحائطُ: وقَعَ، وأقضَّ عليه مضْجَعَه: صار فيه قَضَضٌ، أي: حجارةٌ صِغار (١).

قولُه: (وقُرِئَ: «أَن يُنقَضَ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ النبيِّ ﷺ، برَفْعِ الياءِ وبالضّادِ المعجَمة (٢). وقراً عليُّ بنُ أبي طالبٍ وعِكرِمة: «يَنْقاصَ» بالصّادِ المهمَلةِ وبالألف، وهُو مطاوع (٣) قِصْتُه، فانقاضَ، أي: كُسْرَتَه فانكسَرَ، وقد قالوا: قِضْتُه فانقاضَ، بالضّادِ المعجَمة، أي: هَدَمْتُه فانهدَمَ، وقراءةُ العامّة: ﴿أَن يَنقَضَّ ﴾ أشبَهُ أوّلًا منها بآخِر؛ لأنّ الإرادةَ في اللّفظِ له (٤).

قولُه^(٥): (مُنقاصٌ ومُنكَثِبُ)، أوّلُه:

يَغْشَى الْكِنْكَاسَ بَرَوْقِيْهِ وَيَهْدِمهُ مِنْ هَائِلِ الرَّمْلِ مُنْقَاضٌ ومُنْكَثِبُ (٦)

الكِناسُ: موضعُ الوّحْشِ منَ البقرِ والطّباءِ يستظِلُّ به، مشتَقٌّ منَ الكَنْس؛ لأنّها تكنِسُ

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص٦٧٤.

⁽٢) الذي جزم به أبو حيّان في «البحر المحيط» (٧: ٢١٠) أنهّا قِراءةُ أُبِيِّ بن كعب، ثمّ قال: وهي مرويّةٌ عن النبيِّ ﷺ. انتهى كلامُه، وهو كالمُستمَدِّ من ابن عطيّة في «المحرَّر الوجيز»، ص١٢٠٦.

⁽٣) في (ف) و(ط): «مضارع»، وهو على الجادّة في «المحتسب».

^{(3) «}المحتسب» (7: 17-77).

⁽٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٦) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٢١.

﴿فَأَقَامَهُ, فَيل: أقامَه بيدِه. وقيل: مَسَحَهُ بيده فقامَ واستوى. وقيل: أقامه بعمودٍ عَمَّدَه به. وقيل: نَقَضَهُ وبَناه. وقيل: كان طولُ الجدار في السهاءِ مئة ذراع، كانتِ الحالُ حالَ اضطرارٍ وافتقارٍ إلى المَطْعَم، ولقد لزَّتُهُما الحاجةُ إلى آخِرِ كَسْبِ المرء؛ وهو المسألة، فلم يجِدْ مُواسيًا، فلما أقامَ الجدارَ لم يتمالكُ موسى لما رأى من الحِرْمانِ ومساسِ الحاجةِ أن ﴿قَالَ لَوْشِئْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجُرًا ﴾ وطلبتَ على عملِك جُعْلًا حتى نتعَشَ ونستَدْفِعَ به الضرورة، وقُرئ: (لتَخِذْتَ)، والتاءُ في تَخِذ، أصلُ كما في تبع، وليسَ من الأُخذِ في شَيء.

الرّملَ حتّى يَصيرَ إلى بَردِ الثَّرى، يقال: كنَسَتِ الظِّباءُ وتكنَّسَت: استَترتْ. والرَّوْقُ: القَرْنُ، ومُنقاضٌ: أي مُنهدِم، مُنكَثِبٌ: هائلٌ. يصِفُ الرَّملةَ يقولُ: الثّورُ يَغشى الكِناسَ بقَرْنَيْهِ وَيَهدِمُ الكِناسَ، ممّا انهالَ منَ الرَّملِ وتناثَرَ وتساقَطَ قطعةً قطعة.

و «مُنقاصٌ»: يُروى بالضّادِ المعجَمة، من: انقاضَ الطائرُ وانقَضَّ؛ إذا أسرَعَ في سُقوطِه. ويُروى بالصّادِ المهمَلة، منَ: انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشَقَّتْ، وهُو خبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هُو مُنقاصٌ، وهُو يعودُ إلى الكِناس.

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتَخِذْتَ»): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍ و(١): بفتح التاء المخففة (٢)، والباقونَ: بتشديدِ التاءِ وفَتْح الخاء.

قولُه: (والتاءُ في «تَخِذَ» أصلٌ)، ذكرَ في بابِ الواو معَ الخاءِ في «الأساس»: وخَذَ يخِذُ وَخْذًا ووخْذانًا. وفي بابِ التاءِ معَ الخاءِ: اتّخذتُه خليلًا، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وليسَ منَ الأُخْذِ في شيء»، قالَ أبو البقاء: وهُو من «تَخِذَ يَتْخَذُ»: إذا عمِلَ شيئًا، وأمّا «اتّخَذَ» بالتشديدِ

 ⁽١) وعلَّله أبو زرعة بها علَّل به الزمخشريّ واحتجّ لأبي عمرو بقولِ الشاعر:
 وقد تخذتُ رجْلي إلى جَنَّبِ غَرْزِها

انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٥-٤٢٦.

⁽٢) قوله: «بفتح التاء المخففة» سقط من (ف) و(ط).

[﴿ قَالَ هَنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَنْنِكَ سَأُنَبِنُكَ بِنَأُولِلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٧٨]

فإن قلت: ﴿ هَنذَا ﴾ إشارةٌ إلى ماذا؟ قلت: قد تصوَّرَ فراق بينِهما عند حلولِ ميعادِه على ما قالَ موسى عليه السلام: ﴿ إِنسَالُنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبِنِ ﴾ ميعادِه على ما قالَ موسى عليه السلام: ﴿ إِنسَالُنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصِلُ «هذا » إشارةً فأشارَ إليهِ وجَعَلَهُ مُبتَداً وأخبرَ عنه، كما تقول: هذا أخوك، فلا يكونُ «هذا » إشارةً إلى غيرِ الأخ، ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى السؤالِ الثالث، أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق، والأصل: هذا فراقٌ بيني وبينك، وقد قرأ به ابنُ أبي عَبْلة، فأضيْفَ المصدرُ إلى الظرفِ كما يُضافُ إلى المفعولِ به.

فَهُو: إمّا افتَعَلَ مِن «تَخِذَ» أو منَ الأَخْذِ، وأصلُه: أيتَخَذَ، فأُبدِلتِ الياءُ تاءً وأُدغِمَت، وأصلُ الياء هَمْزة (١).

قولُه: (هذا أخوكَ، فلا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجودًا حاضرًا، بل يكفي أن يكونَ موجودًا في في المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجودًا في في الدّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ [القصص: ٨٣] وهِي معدومةٌ، ومَنْ شَرَطَ وجودَ المشارِ إليه، فهُو حاصل (٢).

وقالَ القاضي: الإشارةُ بهذا إلى الفِراقِ المعهودِ بقولِه: ﴿ فَلَا تُصَاحِبِنِي ﴾. أو إلى الوقتِ، أي: هذا الوقتُ وقتُ الفِراق(٣).

قولُه: (أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق)، في تخصيصِه دونَ الأوّلَيْنِ الإشارةُ إلى (٤) أنّ الطَّمعَ أردأُ الخِصال، فإنهُ عليه السّلامُ مهَّدَ عُذْرَه فيهما لِما في ظاهرِهما منَ النَّفْرةِ في (٥) جهةِ الطَّمعَ والإهلاكِ في الظاهر، وفي هذا الإهلاكُ من جهةِ الباطن وطلَبُ حظِّ النَّفْس، رَوى

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٧).

⁽٢) «أمالي ابن الحاجب» (٢: ٤٠٧) وعبارتُه ثمّة: «ومَنْ شَرطَ وجودَ المشارِ إليه فهو جَهْلٌ مُحَض».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٥).

⁽٤) من قوله: «الفِراقِ المعهودِ بقوله: ﴿فَلَا تُصَنِّحِبْنِي ﴾» إلى هنا سقط من (ف).

⁽٥) في (ط): «من».

[﴿ أَمَّـَا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِفَأَرَدَتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَلِكُ يَأْخُذُكُلُّ سَفِينَةٍ غَصِّبًا ﴾ ٧٩]

﴿لِمَسَنكِينَ ﴾ قيل: كانت لعشرة إخوة؛ خمسةٌ منهم زَمْنى، وخمسةٌ يعملونَ في البحرِ ﴿وَرَآءَهُم ﴾ أمامَهم، كقولِه تعالى: ﴿وَمِن وَرَآيِهِم بَرْزَخُ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقيل: خَلْفَهم، وكانَ طريقُهم في رجوعِهم عليه، وما كانَ عندَهُمْ خَبَرُه، فأعلَمَ اللهُ به الحَضْرَ وهوَ (جلندى). فإنْ قلت: قولُه: ﴿فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ مُسبّبٌ عن خوفِ الغَصْبِ عَلَيْها فكانَ حقّهُ أَنْ يتأخّر عن السبب، فلمَ قُدِّمَ عليه؟ قلت: النيّة به التأخير، وإنها قُدِّمَ للعناية، ولأنَّ خوفَ الغصبِ ليسَ هوَ السببَ وحده، ولكنْ مع كونها للمساكين،

القُشَيريُّ في «رسالتِه» عن بعضِهم: لمَّا نطَقَ موسى عليه السَّلامُ بذِكرِ الطَّمَع، وقالَ: ﴿لَوْ شِئْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾، قالَ له الخَضِرُ: ﴿هَنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَنْنِكَ ﴾ (١).

قولُه: (فكانَ حَقَّه أَن يَتأَخَّرَ عِنِ السَّبَبِ)، أي: كان حتَّ النَّظْم أَن يتأَخَّرَ قولُه: ﴿فَأَرَدَتُ ا أَنْ أَعِيبَهَا﴾ عن قولِه: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَلِكُ ﴾؛ لأنَّ إرادةَ التعييبِ مسبَّبٌ عن خَوْفِ الغَصْبِ(٢).

قولُه: (وإنّما قُدِّمَ للعناية)، وهِيَ أَنْ لا يُحيطَ به علمُ موسى عليه السَّلامُ، وأنهُ العالمُ بمثْلِ ما خَفِيَ على مِثلِه، لقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا ﴾، قالَ صاحبُ «المُطلِع»: قُدِّمَ ليُشيرَ إلى العناية، أي: تتعجَّبُ منهُ يا موسى، وهذا مَهَمّي وأنا مأمورٌ به.

قولُه: (ولأنّ خوفَ الغَصْبِ ليسَ هُو السببَ وحدَه)، قالَ القاضي: إنّ السبَبَ لمّا كانَ مجموعَ الأمرَيْنِ: خوفِ الغَصْب ومَسكنَةِ المُلّاكِ، رتَّبَهُ على أقوى الجُزْأَيْنِ وأدْعاهُما، وعقَّبَهُ بالآخِرِ على سَبيلِ التقييدِ والتتميم (٣)، وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ جعَلَ السبَبَ كونَها

⁽۱) «الرّسالة القشيريّة» (١: ٢٩٦) «باب القناعة».

⁽٢) وفي (ح) و(ف): «الغضب» بالضاد المعجمة، وهو تحريف.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٦).

فكانَ بمنزلةِ قولك: زيدٌ ظَنِّي مُقيْم، وقيلَ في قراءةِ أُبِّيِّ وعبدِ الله: (كلَّ سفينةٍ صالحة).

[﴿ وَأَمَّا ٱلْفُلَامُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرَا * فَأَكُوهُ وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَعْمَا حَيْلُ مِنَا فَكُنْ أَنُوهُمَا صَلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا وَكُلْنَا أَبُوهُمَا صَلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَبِّكَ وَمَا فَعَلْنُهُ عَنْ أَمْرِئ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَالَة تَسْطِع عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٨٠-٨٦]

قرأ الجَحْدَريّ: (فكانَ أبواه مؤمنان)، على أنَّ (كان) فيه ضميرُ الشأن، ﴿فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَنَا وَكُفْرًا ﴿ فَخِفْنا أَن يغشى الوالدَيْنِ المُؤمِنَيْنِ طغيانًا عليهما، وكُفْرًا لنعمتِهما بعُقوقِه وسوءِ صنيعِه، ويُلحِقَ بهما شرَّا وبلاءً، أو يَقْرِنَ بإيمانهما طغيانه وكفرَه، فيجتَمِعَ في بيتٍ واحدٍ مؤمنانِ وطاغ كافر، أو يُعْدِيَهُما بدائِه ويضِلَّهُما بضلالِه فيرتدّا بسببه ويَطْغَيا ويكفُرا بعد الإيمان، وإنّها خَشِيَ الخَضِرُ منه ذلك؛ لأنَّ اللهَ تعالى أعلَمه بحالِه وأطْلَعَه على سرِّ أمرِه. وأمْرُه إيّاهُ بقتلِهِ كاخْتِرامه لمِفْسَدَةٍ عَرَفَها في حياتِه. وفي قراءة أُبيِّ: (فخافَ ربك)، والمعنى: فكرة ربَّكَ كراهة من خافَ سوءَ عاقبةِ الأمرِ

للمساكينِ، ثُمَّ بيَّنَ مناسبةَ هذا السبَبِ بذِكْرِ عادةِ الملِكِ في غَصْبِ السُّفُنِ الصَّحيحة، وهذا هُو الترتيبُ: أن يُرتِّبَ الحُكمَ على سببٍ ثُمَّ يوضِّح المناسبةَ فيها بعدُ، فلا يُحتاجُ إلى جَعْلِه متقدِّمًا (١)، وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ.

قولُه: (زيدٌ ظنِّي مُقيمٌ)، قالَ المصنِّفُ: الظنَّ يتَعلَّقُ بالطَّرَفَيْن، بالمبتدأِ والخبرِ جميعًا، كما أنَّ التعليلَ في ﴿فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ متعلِّقٌ بالمَسْكَنةِ والغَصْب، فوسَّطَ بينَهما.

قولُه: (كاخْترامِه)، الجَوهريّ: اخْتَرَمَهُمُ الدَّهرُ: اقتَطَعَهم واستَأْصَلَهُم، وهُو خبرٌ، والمبتدأُ: «أمْرُه»، هذا بناءً على رعايةِ الأصلَح، يعني جَوازَ أمرِ الله تعالى الحَضر بقَتْلِ الغلامِ لرعايةِ الأصلح لجوازِ إهلاكِ الله واستئصالِه إيّاه لمفسدةٍ عرَفَها اللهُ في حياتِه.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٤١).

فَغَيَّرَه، ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿فَخَشِينَا ﴾ حكايةً لقولِ الله تعالى، بمعنى: فكرِهْنا،

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةً لقوْلِ الله عزَّ وجلّ) عَطْفٌ على قولِه: (وإنّها خَشِيَ الحَضِرُ منه»، المعنى: أنّ الله تعالى أعلَمهُ بحالِه وأطلَعَهُ على سِرِّهِ وقالَ له: اقتُلِ الغُلامَ؛ لأنّا نكْرَهُ كراهيةَ مَن خافَ سوءَ العاقبةِ أن يُغْشِيَ الغلامُ الوالدَيْنِ المؤمنين طغيانًا وكفرًا، ولمّا قالَ الخضر: ﴿ وَأَمَّا ٱلغُلَامُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنينٍ ﴾ جعلَ قولَ الله تعالى: ﴿ فَخَشِينَا ﴾ وصلةً لكلامِه بدَلَ قولِه: ﴿ وَخَشِيناً ﴾ إيهاءً إلى اضمِحلالِ إرادتِه في إرادةِ الله، وإعلامًا بأنّ عِلْمَه مُقتَبسٌ من المشكاةِ القُدسيّة، ولا شَوْبَ فيه لرأيه، وتحقيقًا لقولِه: ﴿ وَعَلَمْنَاهُ مِن الدُنّا مِن الله الماسليّةِ الخَضِرُ شاهَدَ الملكَ (١)، وشاهدَ موسى الوسائط، كأنهُ أخبرَ الخضرَ أنّ السؤالَ منه سؤالٌ من الله (٢)، أي: لا تشهد الأسبابَ واشهدِ المُسبّب كأنهُ أخبرَ الخضرَ أنّ السؤالَ منه سؤالٌ من الله (٢)، أي: لا تشهد الأسبابَ واشهدِ المُسبّبَ تَسْتَرْحْ من هواجِس النفْس.

وأمّا على الوجهِ الآخر: فهو عليهِ السّلامُ إنّا عظَّمَ نفْسَه؛ لأنهُ اختُصَّ مِن عندِ الله بموهبةٍ لا يَخْتصُّ بها إلّا مَن هو من خواصِّ الحَضْرة، قالَ الإمامُ: إنهُ عليهِ السلامُ لمّا ذكر العيْبَ أضافَهُ إلى نفسِه، وأضافَ الرّحةَ في قولِه: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ إلى الله تعالى، على نحو ﴿أَنْسَتَ عَلَيْهِمْ عَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعند القتلِ عظَّمَ نفْسَه تنبيهًا على أنهُ منَ العظاءِ في علوم الحكمة (٣).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ في اختلافِ الضائرِ رمزًا إلى الترقي إلى معارج القُدس، والتعدرِّج إلى مَخْدَعِ الفَناء، ففي «أردْتُ» إثبات، وفي ﴿فَخَشِينَا ﴾ (١) ثبوتُ (٥) منه، وفي ﴿فَخَشِينَا ﴾ فناءٌ مَخْضُ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْكِرَ اللّهَ رَمَىٰ [الأنفال:

⁽١) في «حقائق التفسير»: شاهدَ أنوارَ الملك.

⁽۲) «حقائق التفسير» (۱: ۱۳:۱).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٦٢).

⁽٤) في (ف): «خشينا».

⁽٥) في (ح) و(ف): «سور».

كقوله: ﴿لِأَهَبَ لَكِ ﴾ [مريم: ١٩]. وقُرئ: (يُبَدِّهَمَ) بالتشديد. والزكاة: الطهارةُ والنَّقاءُ من الذنوب، والرُّحْم: الرَّحْمةُ والعطف. ورُوي أنه وُلِدت لهما جاريةٌ تزوّجها نبيٌّ، فولَدَتْ نبيًّا هدى اللهُ على يَديْهِ أمّةً من الأُمَم، وقيل: وَلَدَتْ سبعينَ نبيًّا، وقيل: أبدَهَما ابنًا مؤمنًا مثلَهما. قيل: اسما الغلامَيْن: أصرَمُ، وصَريم. والغلامُ المقتول: اسمُه الحُسين. واختُلِفَ في الكَنْز، فقيل: مالُ مدفونٌ من ذهبِ وفضة، وقيل: لوحٌ منْ الحُسين، واختُلِفَ في الكَنْز، فقيل: مالُ مدفونٌ من ذهبِ وفضة، وقيل: لوحٌ منْ ذهبِ مكتوبٌ فيه: عجبتُ لمن يؤمنُ بالقَدرِ كيفَ يحزَن، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالرِّزقِ كيفَ يعزَن، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالحسابِ كيفَ يعفَل، وعجبتُ لمن يعرفُ الدنيا وتقلُّبها بأهلِها كيفَ يطمئنُ إليها، لا إلهَ إلاّ اللهُ كيفَ يعْفَل، وعجبتُ لمن يعرفُ الدنيا وتقلُّبها بأهلِها كيفَ يطمئنُ إليها، لا إلهَ إلاّ اللهُ عمدٌ رسولُ الله.

وقيل: صُحُفٌ فيها علمٌ، والظاهرُ لإطلاقه: أنه مال. وعن قتادة: أُحِلَّ الكنزُ لمن قبلنا وحُرِّمَ علينا، وحُرِّمَتِ الغنيمةُ عليهم وأُحلَّت لنا: أراد قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ ﴾ [التوبة: ٣٤]، ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا ﴾ اعتدادٌ بصلاحِ أبيهما وحفظًا لحقه فيهما. وعن جعفر بنِ مُحَمَّدِ الصادِق: كان بينَ الغلامَيْن وبينَ الأبِ الذي حُفظا فيه سبعةُ آباء. وعن الحُسَيْنِ بن عليٌّ رضيَ الله تعالى الغلامَيْن وبينَ الأبِ الذي حُفظا فيه سبعةُ آباء. وعن الحُسَيْنِ بن عليٌّ رضيَ الله تعالى

قولُه: (كقولِه: ﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ [مريم: ١٩])، أي: كقولِ جِبريلَ عليه السَّلامُ لَمْريم: ﴿ لِأَهْبَ لَكِ ﴾، والواهبُ هُوَ اللهُ تعالى، لكنّه مُبلِّغٌ لكلام الله إليها.

قولُه: (وقُرِئَ: "يُبَدِّهَما"، بالتّشديد): نافعٌ وأبو عَمْرو(١)، والباقونَ: بالتخفيف.

قولُه: (الذي خُفِظا فيه)، أي: رُوعيَ جانبُهما لأجْلِه وكرامتِه. المُغرِب: الحِفْظُ: خلافُ

⁽۱) وقرأ بذلك في جميع القرآن، وهما لغتان، تقول: بدّلَ وأبْدلَ، مثل نزَّلَ وأنْزَلَ. وحجَّتُهما قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا بَذَلْنَا ءَايَدَ مُكَاتَ ءَايَدَ ﴾ [النحل: ١٠١] وقولُه: ﴿ لَا نَبْدِيلَ لِكَلِمْتِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٤]. انتهى بتصرُّفٍ يسير من «حجّة القراءات»، ص٤٢٧.

عنها أنه قالَ لبعضِ الخوارجِ في كلام جرى بينَهُا: بِمَ حفِظَ اللهُ الغلامَيْن؟ قال: بصلاح أبيها، قال: فأبي وجدّيْ خيرٌ منه، فقال: قد أنْبأنا اللهُ أَنَكم قومٌ خَصِمون. ﴿ وَمَا فَعَلَهُ ﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ منصوبٌ بـ (أرادَ ربُّك)، لأنه في معنى: رحِمَها، ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ ﴾ وما فعلتُ ما رأيتَ ﴿ عَنَ أَمْرِى ﴾ عن اجتهادي ورأيي، وإنها فعلتُه بأمرِ الله.

[﴿ وَيَسْنَلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَكِينِ قُل سَأَتَلُواْ عَلَيْكُم مِّنَهُ ذِحْرًا * إِنَّا مَكَّنَا لَهُ. فِي ٱلْآرْضِ وَءَالْيَنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا * فَأَلَبُعَ سَبَبًا * حَقَّ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْمِ حَمَّةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن نَنْجَذَ فِيهِمْ حُسَنًا * قَالَ أَمَا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَنذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن نَنْجَذَ فِيهِمْ حُسَنًا * قَالَ أَمَا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ وَكُمْ لَكُ وَمِن مَا لَكُ اللّهُ مُنْ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَمَن عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعَمْلُ صَلْلِكًا فَلَهُ وَجَزَلَةً ٱلْحُسَنَى وَسَنَقُولُ لَكُورًا * وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَلْلِكًا فَلَهُ وَجَزَلَةً ٱلْحُسَنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ ٢٨-٨٨]

ذو القرنين: هو الإسكندرُ الذي مَلَكَ الدُّنيا. قيل: مَلَكَها مُؤْمنان: ذو القرنَيْن،

النِّسيان، وقد يُجعَلُ عبارةً عنِ الصَّونِ وتَرْكِ الابتذال(١).

قولُه: (﴿عَنْ أَمْرِى ﴾: عنِ اجتهادي ورَأْيي، وإنَّها فعَلْتُه بأمرِ الله)، الأمرُ الأوّل: واحدُ الأمور، والثاني: واحدُ الأوامر. قالَ القاضي: ومَبْنى ذلك على أنهُ متَى تعارَضَ ضَرَرانِ يجبُ أن يُحمَلَ أهوَنُهما لدَفْع أعظَمِهما، وهُو أصلٌ ممهّدٌ، غيرَ أنّ الشرائعَ في تفاصيلِه مختلفة.

ومِن فوائدِ هذه القصّة: أَنْ لا يُعجَبَ المَرْءُ بعِلمِه، ولا يُبادِرَ إلى إنكارِ ما لا يَستَحسِنُه، فلعَلَّ فيه سرَّا لا يَعرِفُه، وأن يُداوِمَ على التعلُّم، ويَتذَلَّلَ للمُعلِّم، ويُراعيَ الأدبَ في المقال، وأن يُنبِّة المُجرِمَ، ويعفوَ عنهُ حتّى يتَحقَّقَ إصرارُه، ثُمَّ يُهاجِرَ عنهُ.

قولُه: (ذو القَرْنَيْنِ هُو الإسكندرُ)، قد مَرَّ عنِ الإمام أنّ في جَعْلِ إسكندرَ ذا القَرْنَين إشكالًا قويًّا، وهُو أنهُ كان تلميذًا لأرسطا طاليسَ، فكانَ على مذهبِه، فتعظيمُ الله إيّاه يوجِبُ الحُكمَ بأنّ مذهَبَ أرسطا طاليس حتَّ، وذلك ممّا لا سبيلَ إليه.

⁽١) «المغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٣).

وسُلَيْهان. وكافِران: نَمروذُ، وبُخْتَنَصَّر، وكان بعد نَمْروذ. واختُلِفَ فيهِ فقيل: كان عبدًا صالحًا مَلَّكه اللهُ الأرض، وأعطاهُ العلمَ والحكمة، وألبَسهُ الهيبة، وسخَّر له النورَ والظلمة، فإذا سَرى يهديهِ النورُ من أمامِه، وتحوطُهُ الظلمةُ من ورائِه، وقيل: نبيًّا، وقيل: مَلكًا من الملائكة. وعن عُمَرَ رضي اللهُ عنهُ أنهُ سَمِعَ رجلًا يقول: يا ذا القرنين، فقال: اللَّهمَّ غَفْرًا، ما رضيتم أن تتسَمَّوْا بأسهاءِ الأنبياءِ حتى تسمَّيْتُم بأسهاءِ الملائكة، وعن عليِّ رضي الله عنه، شخِّر له السحاب، ومُدَّتْ لهُ الأسباب، وبُسِط له النور، وسئل عنه فقال: أحبَّ الله فأحبَّه. وسأله ابنُ الكوّاء: ما ذو القرنين، أمَلَكُ أم النور، وشل عنه فقال: أحبَّ الله فأحبَّه. وسأله ابنُ الكوّاء: ما ذو القرنين، أمَلَكُ أم النور، وشل عنه فقال: أحبَّ الله فأحبَّه. وسأله ابنُ الكوّاء: ما ذو القرنين، أمَلَكُ أم النيب؟ فقال: ليس بمَلَكِ ولا نبيّ، ولكن كان عبدًا صالحًا، ضُرِب على قرنهِ الأيمنِ نبيّ؟ فقال: ليس بمَلَكِ ولا نبيّ، ولكن كان عبدًا صالحًا، ضُرِب على قرنهِ الأيمنِ

قولُه: (اللهُمَّ غَفْرًا)(١١)، أي: اغفِرْ لهُم غَفْرًا.

قولُه: (ومُدَّتْ له الأسباب) (٢)، أي: أمكَنَهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَره.

قولُه: (فأحبَّهُ)، أي: مكَّنَّهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَرَه.

قولُه: (ابنُ الكوّاء) قالَ الفقيهُ أبو حنيفةَ الدِّينوريُّ في «تاريخِه»(٣): هو: عبدُ الله بنُ الكوّاء مِن كُبَرَاءِ الحَوارِج، اختاروهُ ليُحاجَّ عليَّ بنَ أبي طالبِ رضي الله عنه في أمرِ الحكميْن (٤)، وجرَتْ بينَهما مجادَلاتٌ حتى قالَ ابنُ الكوّاءِ في آخِرِ كلامِه: أنت صادقٌ في جميع ما تقولُ، غيرَ أنّك كفرْتَ حينَ حكَّمتَ الحكميْن (٥)، فقاتلَهم عليُّ رضيَ اللهُ عنه، وكان عليهم عبدُ الله بنُ وَهْبِ الرّاسِبيُّ.

⁽١) هو من كلامِ عمر رضيَ اللهُ عنه، أخرجه الطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٩٠)، وأبو الشيخ في كتاب «العَظَمة» (٤: ١٤٨٠).

⁽٢) من كلامٍ عليِّ رضيَ اللهُ عنه، أخرجه أبو الشيخ في «العَظَمة» (٤: ١٤٤٩)، وصحّحه الضياء المقدسّي في «الأحاديث المختارة» (١: ٢٣٧).

⁽٣) يعني كتابه «الأخبار الطوال» وهو مطبوع مشهور.

⁽٤) يعني أبا موسى الأشعريّ وعمرو بن العاص رضيَ اللهُ عنهما.

⁽٥) «الأخبار الطوال»، ص٢٠٩.

في طاعة الله فهات، ثم بعثَه الله فضَرَبَ على قرنِه الأيسَرِ فهات، فبعثهُ اللهُ فَسُمِّي (ذو القرنين) وفيكُمْ مثلُه. قيل: كان يدعوهُمْ إلى التوحيدِ فيقتُلونَه فيحييهِ اللهُ تعالى. وعن النبي ﷺ: «سُمِّيَ ذا القرنين؛ لأنَّه طاف قرنَي الدُّنيا»، يعني: جانبَيْها شرقَها وغربَها.

وقيل: كانَ له قرنان، أي: ضَفِيْرَتان. وقيل: انقرضَ في وقتِه قرنانِ من الناس. وعن وَهْب: لأنه مَلَكَ الرومَ وفارس. ورُوي: الرومَ والترك. وعنهُ كانتْ صفحتا رأسِه من نُحاس. وقيل: كان لتاجِهِ قرنان. وقيل: كان على رأسِه ما يُشبِهُ القرنَيْن. ويوزُ أن يُلقَّب بذلك لشجاعتِه، كما يُسمّى الشجاعُ كبشًا؛ لأنه ينطَحُ أقرانَه، وكانَ مِن الروم، وَلَدَ عجوزِ ليسَ لها ولدٌ غيرُه. والسائلون: هم اليهودُ سألوه على جهةِ الامتحان. وقيل: سألَه أبو جهل وأشياعُه، والخطابُ في ﴿عَلَيْكُم ﴾ لأحدِ الفريقَيْن ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ أي: من أسبابِ كلِّ شَيْء، أرادَه من أغراضِه ومقاصِدِه في مُلكِه ﴿سَبَبً ﴾ طريقًا مُوْصِلًا إليه، والسَّبَبُ ما يُتَوَصَّلُ به إلى المقصودِ من علم أو قدرةٍ أو آلة، فأرادَ بلوغَ المغرِبِ ﴿فَأَنْبَعَ سَببًا ، وُورئ: ﴿مَنَةٍ ﴾، من: حَمِّتَ البئر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدِين فأتبَعَ سببًا، وقُرئ: ﴿مَنَةٍ ﴾، من: حَمِّتَ البئر؛ إذا وأرادَ بلوغَ السَّدَين فأتبَعَ سببًا، وقُرئ: ﴿مَنَةٍ ﴾، من: حَمِّتَ البئر؛ إذا

قولُه: (وفيكُم مِثلُه)، يعني به: نفْسَه، أي: لم يكنْ نبيًّا، بل كانَ وَليًّا.

قُولُه: (كَمَا يُسَمَّى الشُّجَاعُ كَبْشًا)، الأساس: ومنَ المَجَازِ: هُو كَبْشُ كَتَيْبَةٍ.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿ قَالَنَعَ ﴾)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿ فَٱنْبَعَ ﴾ في الثلاثة، بقَطْعِ الهمزةِ مخفَّفَةَ التاءِ، والباقونَ: بالوَصْلِ مُشدَّدةَ التاءِ (١٠).

قولُه: (قُرِئَ: ﴿ مَمِنَةِ ﴾)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «حامِيةٍ » بألفٍ مِن غيرِ همزة، والباقونَ: بغير ألِف معَ الهَمْز (٢).

⁽١) وهو الذي رجّحه أبو عُبيد لأنهًا من المسير، وأمّا الإتباعُ فمعناهُ اللّحاقُ، كقولِه: ﴿ فَٱنَّبَعُوهُم مُشْرِقِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٠]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٢٨.

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٨-٢٩٠٤.

صارَ فيها الحَمَأة، و(حامِية) بمعنى: حارّة. وعن أبي ذرِّ: كنتُ رديفَ رسولِ الله عليه على الجَمَل، فرأى الشمسَ حينَ غابَت، فقال: «يا أبا ذرّ، أتدريْ أين تغرُّبُ هذه؟» فقلت: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: «فإنها تغرُبُ في عينِ حامية». وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وطلحةَ وابنِ عُمَرَ وابن عمرِو والحسن. وقرأ ابنُ عباس: حَمِئَةٍ. وكان ابنُ عباسِ عندَ مُعاوية؛ فقرأ معاوية: (حاميةٍ)، فقالَ ابنُ عباس: ﴿ جَبَّةٍ ﴾. فقالَ مُعاويةُ لعبدِ الله بنِ عمرو: كيف تقرَأُ؟ قال: كما يقرأُ أميرُ المؤمنين، ثم وَجَّهَ إلى كعبِ الأحبار: كيفَ تجدُ الشمسَ تغرُبُ؟ قال: في ماءٍ وطين، كذلك نَجِدُه في التوراة. ورُوي: في تَأْطِ، فوافَقَ قولَ ابن عباس، وكان ثُمَّةَ رجلٌ فأنشَدَ قولَ تُبَّع:

فرأى مَغيبَ الشمسِ عِندَ مَآبِها في عَيْنِ ذي خُلُب وثأطٍ حَرْمَدِ

قولُه: (وعن أبي ذَرِّ)، الحديث، رَواهُ أحمدُ بن حنبل في «مسندِه»(١)، وأبو داودَ في «سُنَنه» (۲).

قوله: (فرَأى مغيبَ الشّمس) البيت، أوّله من «المُطلِع»:

قد كانَ ذو القَرْنينِ عَمّي مُسلمًا مَلِكًا تَدينُ له الملوكُ وتَسجُدُ بِلَغَ المشارقَ والمغاربَ يبتغي أسبابَ أمرِ مِن حكيم يُرْشِدُ (٣)

الضَّميرُ: في «بِلَغَ» لذي القَرْنَيْن، مآبِها، أي: مَغيبها، والخُلُبُ: الطِّينُ والحَمَاةُ، والثَّاطُ: الحَمَأَةُ، واحدُها: ثَأَطَّةٌ، وفي المثَل: «ثأطةٌ مُدَّت بهاء»(٤)، يُضَرِبُ للرِّجل يشتَدُّ حُمْقُه، فإنّ الماء إذا زيدَ على الحَمأةِ ازدادتْ فسادًا، والحَرْمَدُ: الأسودُ، ذكرَهُ في «النَّهاية»، وقال فيها:

⁽١) «مسند أحمد» (٢١٤٩٧).

⁽٢) «سنن أبي داود» (٤٠٠٤)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٦٧) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه، ووافقه الذهبيّ.

⁽٣) الأبيات لتبّع الأكبر اليهاني كما في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٤٤)، وعزاها ابن منظور في «اللسان» (ثأط) لأمية بن أبي الصّلت.

⁽٤) «مع الأمثال» (١: ١٥٣).

أي: في عينِ ماءٍ ذي طينٍ وحَمَاً أسوَد، ولا تنافي بين الحَمِئةِ والحامية، فجائزٌ أن تكونَ العينُ جامعَةً للوصفَيْن جميعًا.

كانوا كفرةً فخيَّرَه اللهُ بين أن يعذِّبَهم بالقتلِ وأن يدعُوهُم إلى الإسلام، فاختار الدعوة والاجتهاد في استِهالِتِهم، فقال: أمّا من دعوتُهُ فأبى إلا البقاءَ على الظلمِ العظيمِ الذي هو الشِّرك: فذلك هو المُعَذَّبُ في الداريْن ﴿وَأَمَّامَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ ﴾ ما يقتضيه الإيهانُ ﴿فَلَهُ جَزَلَةً ٱلْحُسُنَى ﴾، وقيل: خيَّرَه بين القتلِ والأسْر، وسهّاه إحسانًا في

أنشدَ ابنُ عبَّاسٍ هذا البيتَ وقد حاجَّهُ عمرُ في قولِه تعالى: ﴿ نَغْرُبُ فِي عَيْبٍ حَبِيَّةٍ ﴾.

قولُه: (وقيل: خيَّرَهُ بِينَ القتلِ والأَسْر): عَطفٌ على قولِه: «فَخَيَّرَهُ اللهُ بِينَ أَن يُعذِّبَهِم بِالقَتْلِ وَأَن يَدعوَهم إلى الإسلامِ» المعنيِّ بقولِه: ﴿أَن نَنَجِذَ فِيهُم حُسْنَا﴾، وهُو على الأوّلِ ظاهرٌ، فأمّا الأَسْرُ فليسَ فيه إحسانٌ، حتى يُقالَ: ﴿أَن نَنَجِذَ فِيهُم حُسْنَا﴾؛ ولهذا قال: «وسَيّاهُ إحسانًا في مقابَلةِ القَتْل»؛ لأنّ منِ استَحقَّ القَتْلَ فإذا صُولَحَ معَه بالأَسْرِ فقد عُومِلَ معهُ بالإحسان. قالَ القاضي: ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُه: ﴿قَالَ أَمَا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُهُ أَن رَبِّهِ الإحسان. قالَ القاضي: احتارَ ذو القَرْنَيْنِ الدَّعوة؛ ولذلك قال: ﴿أَمَامَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ اللهُ في الآخرةِ عِقْهِ وقِرْ كِه؛ لأنَّ الشِّركَ ظُلم، فأُعذَّبُهُ أَن أَي: أَمّا مَن دَعَوتُه فظَلَمَ نَفْسَهُ بالإصرارِ على كُفرِه وشِرْكِه؛ لأنَّ الشِّركَ ظُلم، فأُعذَّبُه أنا ومَن معي بالقَتْلِ في الدُّنيا، ثُمّ يُعذَّبُه اللهُ في الآخرةِ عذابًا لم يُعهَدُ مِثلُه أَن

وقلتُ: أمّا على الوَجْهِ الثاني فإنهُ تعالى لمّا حيَّرَهُ بيْنَ القَتْلِ والأَسْر، وكانَ حقَّه أن يقولَ لهم: اختاروا إمّا القَتْلَ وإمّا الأسر، فتَرَكَ ذلك إلى الدّعوةِ، وقالَ: ﴿ أَمَّا مَن ظَلَمَ ﴾، ﴿ وَأَمَّا مَن لَم اللّه على حقّ نفسِه، وقال (٢) مَن ظَلَمَ، أي: بَقِيَ على شُرِكِه، فالقَتْلُ والأَسْرُ مني ﴿ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِهِ عَلَي عَلَى الله الجَنَّةُ ، من الله الجَنَّةُ ، ومَن آمَنَ وعمِلَ صالحًا فجَزاؤُه عندَ الله الجَنّةُ ، وعندي القولُ الميسور، فقدَّمَ في جانبِ العذابِ ما كان منهُ على ما هُو من الله، وعكسَ في جانبِ الرّحة.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۵۲۰).

⁽٢) لفظة «وقال» سقطت من (ح) و(ف).

مقابلةِ القتلِ ﴿ فله جزاءُ الحُسْنَى ﴾ فله أن يُجازى المثوبة الحُسنى، أو: فله جزاء الفَعْلةِ الحسنى التي هي كلمةُ الشهادة. وقُرئ: ﴿ فَلَهُ بَزَاءً الْحُسْنَى ﴾ أي: فله الفَعْلةُ الحسنى جزاءً. وعن قتادة: كان يَطبُخُ من كَفَرَ في القُدور، وهوَ العذابُ النَّكْرُ، ومن آمن أعطاهُ وكساهُ ﴿ مِنْ أَمْرِنَا يُسَرَّ ﴾ أي: لا نأمره بالصَّعْبِ الشَّاق، ولكنْ بالسَّهلِ المُتيسِّرِ من الزكاةِ والخراج وغيرِ ذلك، وتقديرُه: ذا يُسْرٍ، كقوله: ﴿ فَوَلا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: من الزكاةِ والخراج وغيرِ ذلك، وتقديرُه: ذا يُسْرٍ، كقوله: ﴿ فَوَلا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: من الزكاةِ والخراج وغيرِ ذلك، وتقديرُه: ذا يُسْرٍ، كقوله: ﴿ فَوَلا مَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: من الزكاةِ والمَيْسُورًا ﴾ [الإسراء: وقُرئ: (يُسُرِّ) بضمَّتَيْن.

[﴿ ثُمَّ أَنْبَعَ سَبَبًا * حَتَى إِذَا بِلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمِ لَمْ نَجْعَل لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا * كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا * ١-٨٩]

وقُرئ: (مَطْلَعَ) بفتح اللام، وهو مَصدَر. والمعنى: بلغ مكان مَطلَع الشمس، كقوله:

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَلَهُ, جَزَآءً الْحُسْنَى ﴾، أي: فلهُ الفَعْلةُ الحُسنى جَزاءً)، حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿فَلَهُ, جَزَآءً الْحُسْنَى ﴾، بالتنوينِ ونصبِه. والباقونَ: بالرَّفْع مِن غيرِ تنوينٍ. قالَ مَكَيُّ: مَن رفَعَ «جزاء» جعَلَه: مبتدًا، و ﴿فَلَهُ, ﴾: الخبَرُ، أي: فلهُ جزاءُ خلالِ الحُسنى، فَ ﴿الْحُسْنَى ﴾: مُضافٌ إليه، وقيل: هِي على تقديرِ الرَّفْع على البدَلِ مِن «جَزاءُ»، وحذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكِنيْنِ، والحُسنى: الجنّة، ومَن نصَبَ ونَوَّنَه، جعَلَ (١) ﴿الْمُسْنَى ﴾: مبتدأ، و (للهُ »: الخبرُ، و ﴿جَزَاءً »: نُصِبَ على الحال، أي: فلهُ الجَنّةُ بَعْزِيًا بها، وقيل: جزاءً: نُصِبَ على الحال، أي: فلهُ الجَنّةُ بَعْزِيًا بها، وقيل: جزاءً: نُصِبَ على التمييز. وقيل: على المصدر، أي: يُجزَى بها جَزاءً، ومَن نصَبَ ولم يُنوِّنُه، حذَفَ التنوينَ على الساكِنَيْنِ، والحُسْنَى رُفعَ تقديرًا، وفيه بُعدٌ (٢).

قولُه: («مَطلَعَ»، بفَتح اللام، وهُو مَصدَرٌ) وفي «الكواشي»: ﴿مَطْلِعَ ﴾ بالكسر:

⁽١) من هنا إلى بداية فقرة «قوله: قرئ بالإدغام» بعد ست صفحات لم يُقابل على (ط) لفقدان بعض الأوراق من أصل النسخة، وليس سقطًا.

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٧٤-٧٥) بتصرُّف.

كأنَّ تَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَهَا

يُريدُ: كأنَّ آثارَ مجرِّ الرَّامِسات، ﴿عَلَىٰ قَوْمِ ﴾ قيل: هُمُ الزِّنْج. والسِّبْر: الأبنية، وعن كعبِ: أرضُهم لا تُمسِكُ الأبنية وبها أسراب، فإذا طَلَعَتِ الشمسُ دَخَلوها. فإذا ارتفع النهارُ خرجوا إلى معايشِهِم، وعن بعضهم: خَرَجْتُ حتى جاوزتُ الصِّين، فسألتُ عن هؤلاءِ فقيل: بينكَ وبينهم مسيرةُ يومٍ وليلة، فبلغْتُهُم فإذا أحدُهم يفرُش

هِي المشهورةُ، وهِي اسمٌ لوقتِ الطُّلوع أو لمَوْضِع الطُّلوع، وبالفَتح: مصدَرٌ، أي: مكانَ الطُّلوع، وهِي شاذّة (١٠).

قولُه: (كأنّ تَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَهَا). تمامُه:

عليه قَضيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانعُ (٢)

قالَ في «المُطلِع»: يريدُ كأنَّ أثرَ مجَرِّ الرّامِساتِ، أي: جَرُّهُنَّ، والرّامِساتُ: المُثيراتُ للرَّمْس، وهُو التُّرابُ، الرِّياحُ الرَّوامِسُ: التي تثيرُ التُّرابَ وتدفِنُ الآثار، ورَمَسْتُ الرّجُلَ وأَرْمُسُه: دَفَنْتُه، والقَضيمُ: الجِلدُ الأبيض، ونمَّقْتُ الكتابَ: إذا حسَّنتَهُ وجوّدتَه، ولا بُدَّ مِن تقديرِ المضافِ ليَحسُنَ تَشْبيهُه (٢) بالقَضيم، وذيو لها: مفعولُ مجَرَّ، أي: جَرِّهِنَّ ذيولَها. وقضيمٌ: خبرُ «كأنّ»، وهو المُشبَّهُ به، أي: كأنّ آثارَ مجرِّ ذُيولِها جِلدٌ نَمّقَه الكاتبُ، ولا بدَّ مِن عامل في الذيول، واسمُ المكانِ لا يَعمَل.

قولُه: (والسِّترُ: الأبنِيةُ)، وفي «إيجاز البيان»(٤): المرادُ دوامُ طلُوعِها عليهِم في الصَّيْف، وإلاّ فالحَيوانُ يَختارُ الكِنَّ (٥) حتى الإنسانُ، وهذا المكانُ وراءَ بَرْزَةَ مِن تلقاءِ بُلْغارَ، تدورُ فيه الشمسُ بالصَّيْفِ ظاهرةً فوقَ الأرض، إلّا أنّها لا تُسامِتُ رؤوسَهم (٢).

⁽١) وقد قرأً بها ابن مَحْيُصِن وابن كثير في روايةِ شبل. انظر: «مختصر شواذٌ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.

⁽٢) للنَّابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٥٧.

 ⁽٣) في (ح) و(ف): «تَشَبُّهه». وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

⁽٤) لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري. سبق التعريفُ به.

⁽٥) يعنى الاستتار.

⁽٦) «إيجاز البيان عن معانى القرآن» (٢: ٥٣١).

أَذُنَه ويلبَسُ الأخرى، ومعي صاحبٌ يعرفُ لسائهم، فقالوا له: جئتنا تنظرُ كيفَ تطلُعُ الشمس؟ قال: فبينا نحنُ كذلك إذ سمِعْنا كهيئةِ الصَّلْصَلةِ فغُشِيَ عليّ، ثم أفَقْتُ وهم يمسَحونني بالدُّهْن، فلما طَلَعَتِ الشمسُ على الماءِ إذا هي فوقَ الماءِ كهيئةِ الزَّيت، فأدخلونا سِرْبًا لهم، فلما ارتَفَعَ النهارُ خَرَجوا إلى البحرِ فجعلوا يصطادونَ السمكَ فيطرَحونه في الشمسِ فينضَجُ لهم. وقيل: السِّتر: اللباس. وعن مُجاهِد: مَنْ لا يلبسُ ويطرَحونه في الشمسِ فينضَجُ لهم. وقيل: السِّتر: اللباس. وعن مُجاهِد: مَنْ لا يلبسُ الثيابَ من السُّودانِ عند مَطلِعِ الشمسِ أكثرُ من جميع أهلِ الأرض.

﴿كُنَالِكَ﴾ أي: أَمْرُ ذي القرنينِ كذلك، أي: كما وصفناهُ تعظيمًا لأمرِه ﴿وَقَدْ

قولُه: (﴿ كَذَلِكَ ﴾، أي: أَمْرُ ذي القَرْنَيْنِ كذلك)، اعلَمْ أنّ «كذلك» إمّا: خبرُ مبتدأ معذوف، أو: صفةٌ لموصوفٍ مذكور، أو: صفةٌ مصدر معذوف، فعلى الأوّلِ المشارُ إليه بذلك جميعُ ما سبَقَ مِن أمر ذي القَرْنين، وفيه تفخيمٌ للفَذْلكةِ بعدَ التفصيل؛ ولهذا قال: «تعظيمًا لأمره»، وقولُه: ﴿ وَقَدَ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خَبْرً ﴾، الجُملةُ تكميلٌ؛ لأنهُ أرْدَفَ التعظيم التكثير، كأنهُ قيل: أمرُ ذي القرْنَينِ كما وصَفْنا، ولهُ أسبابٌ عِدّةٌ غيرُ ما ذُكِر، لا يُحيطُ بها عِلمُ أحدٍ غيرَ الله تعالى لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَا هُو ﴾ [المدقر: ٣١]، ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْمِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجنّ: ٢٨].

وعلى الثاني: إمّا هُو صفةٌ لقولِه: ﴿ سِتْرًا ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿ سِتْرًا مِثلَ ذلك السِّتْرِ »، وليسَ بذلك؛ لأنّ قولَه: ﴿ وَفَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ لا يَحسُنُ التئامُه على هذا؛ أو صِفةٌ لـ «قوم»، والمشارُ إليه بذلك أحوالُ القومِ المارِّ ذِكرُهم عندَ قولِه: ﴿ وَوَجَدَعِندَهَا فَوَمَا اللهُ فَا اللهُ إِلَى آخرِه، ويَحسُنُ التئامُ قولِه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا ﴾، أي: أحَطْنَا بما لدَيْهِ خُبْرًا منَ التخبيرِ والاختيارِ والدّعوةِ والإحسان.

وعلى الثالث: المشارُ إليه ما سبَقَ منَ البلوغِ في قولِه: ﴿ حَقَّ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ ﴾ أي: بها عندَ ذي القَرنَينِ ممّا يتّصلُ بالبُلوغِ منَ التعَبِ والمشقّةِ وإدآبِ السيرِ، فقولُه: ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ ﴾ على هَذَينِ التفسيرَيْنِ: تتميمٌ ومبالغةٌ.

أَحَطْنَابِمَا لَدَيْهِ ﴾ من الجنودِ والآلاتِ وأسبابِ المُلكِ ﴿ خُبُرًا ﴾ تكثيرًا لذلك. وقيل: لم نجعَلْ لهم من دونها سِترًا مثلَ ذلك السِّتر الذي جعلنا لكُمْ منَ الجبالِ والحصونِ والأبنيةِ والأكنانِ من كلِّ جنس، والثيابِ من كلِّ صِنف. وقيل: بلغَ مَطلِع الشمس مثلَ ذلك، أي: كما بلغَ مغربَها. وقيل: تطلُع على قومٍ مثلَ ذلك القبيلِ الذي تغربُ عليهم، يعني أنهم كَفَرَةٌ مثلُهم، وحكمُهُمْ مثلُ حكمِهِمْ في تعذيبِه لمن بَقِيَ منهم على الكُفْر، وإحسانِه إلى مَنْ آمَنَ منهم.

[﴿ثُمُّ أَنْبَعَ سَبَبًا * حَقَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّلَيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِ مَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿بَيْنَ ٱلسَّدَيْنِ ﴾ بين الجبليْن، وهما جبلان سَدَّ ذو القرنين ما بينهما. قُرِئ بالضمِّ والفتح. وقيل: ما كانَ من خَلقِ الله تعالى فهو مَضمومٌ، وما كان من عَمَلِ العبادِ فهوَ مَفْتوح؛ لأنّ السُّدّ بالضمِّ: فُعْل بمعنى: مفعول، أي: هو مما فَعَله الله تعالى وخَلقه. والسَّدّ بالفتح: مصدرٌ حَدَثَ يُحْدِثُه الناس. وانتصبَ ﴿بَيْنَ ﴾ على أنه مفعولُ به مبلوغ، كما انجرَّ على الإضافةِ في قوله: ﴿هَنَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَنْنِكَ ﴾ [الكهف: ٢٨]، وكما ارتفعَ في قوله: ﴿لَقَدَ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم ﴾ [الأنعام: ٩٤]، لأنه من الظروفِ التي تُستَعملُ ارتفعَ في قوله: ﴿لَقَدَ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم ﴾ [الأنعام: ٩٤]، لأنه من الظروفِ التي تُستَعملُ

قولُه: (لأنَّ «السُّدَّ» بالضمِّ: فُعْلُ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: ولا يَخفى ضَعْفُ هذا التوجيه، قالَ مُحيي السُّنَة: هذا قولُ عِكرِمةَ، وقالهُ أبو عَمْرِو، وقيل: هما لُغتانِ، وقيل: بالضَّمِّ: اسمٌ وبالفتح: مصدرٌ (٢).

قولُه: (قُرِئَ بالضّمِّ والفَتْح)، نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: بضمِّ السِّين. والباقونَ: يفَتْحها(١).

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣١-٤٣١.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٠١).

أسماءً وظروفًا، وهذا المكانُ في مُنْقَطع أرضِ التركِ مما يلي المشرقَ ﴿مِن دُونِهِ مَا فَوْمُا﴾ همُ التركُ ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونَ قُولًا ﴾ لا يكادونَ يَفْهَمُونه إلاّ بجُهدٍ ومَشقّةٍ من إشارةٍ ونحوِها كما يَفْهَمُ إليكم، وقُرئ: (يُفْقِهُون)، أي: لا يُفهِمون السامع كلامهم ولا يبينونه، لأنّ لغَتهم غريبةٌ مجهولة.

[﴿ قَالُواْ يَكِذَا ٱلْقَرِّنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ جَعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَيُنْيَاهُ مُسَدًّا ﴾ ٩٤]

﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ اسهان أعْجَمِيَّان بدليلِ منع الصَّرف، وقُرِئا مهموزين. وقرأ رؤبة: (آجوج وماجوج)، وهما من وَلَدِ يافِث. وقيل: يأجوجُ من الترك، ومأجوجُ من الجيلِ والدَّيْلَم (۱). ﴿مُفْسِدُونَ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ قيل: كانوا يأكلونَ الناس، وقيل: كانوا يخرجونَ أيامَ الربيعِ فلا يتركونَ شيئًا أخضَرَ إلاّ أكلوه، ولا يابسًا إلاّ احْتَمَلوه،

قولُه: (وقُرِئَ: «يُفْقِهونَ»)، حمزةُ والكِسائيُّ: بضمِّ الياءِ وكسرِ القاف، والباقونَ: بفَتحِها (٢).

قولُه: (وقُرِئا(٣) مهموزَيْنِ): عاصمٌ، والباقونَ: بغير هُمَز (٤)، نقلَ صاحبُ «المُطلِع» عنِ الأنباريِّ، قالَ: وجْهُ هَمْزِه - وإن لم يُعرَفْ لهُ أصلٌ -: أنّ العرَبَ قد همَزَتْ ما لا أصْلَ للهَمْزِ فيه، نحوَ: لبَّأْتُ بالحبِّ، ورَثَأْتُ الميِّتَ. وإذا فعَلوا هذا في لُغتِهم لا يَرُدُّهم ذلك في الألفاظِ الأعجَميَّة، وأمّا رؤبَةُ فقلبَ الياءَ همزةً كأثربيٍّ في يَثْربيٍّ.

⁽١) كذا في الأصل الخطي، وكذا وقع في النسخ المطبوعة أيضًا، ولعل الصواب: «من جيل الديلم»، وفي «الصحاح»: جيل من الناس، أي: صنف، الترك جيل، والروم جيل، وفيه: الديلم: جيل من الناس.

⁽٢) وهو الذيّ قوّاهُ ابن مجاهد، لأنّك إذا ضَمَمتَ الياءَ فقد حذَفْتَ مفعولًا، والتقدير: لا يُفْقِهونَ أحدًا قولًا. انتهى من «إعراب القراءات السبع» لابن خالَويْه (١: ٤١٨).

⁽٣) في (ح): «رُوِيا».

⁽٤) وهو الاختيارُ عند النحويين؛ لأنّ الأسماءَ الأعجَميّة سوى هذا الحرف غير مهموزة نحوَ طالوت وجالوت وهاروت وماروت. انظر: «إعراب القراءات السبع» (١: ٤١٨).

وكانوا يلقَوْن منهم قتلاً وأذى شديدًا. وعن النبي عَلَيْ في صفتهم: «لا يموتُ أحدُ منهم حتى ينظرَ إلى ألْفِ ذَكرٍ من صُلْبِه، كلُّهم قد حَمَلَ السِّلاح». وقيل: همْ على صنفَيْن: طِوالٌ مفرطو الطول، وقصارٌ مُفرِطو القِصَر. وقُرئ: ﴿خَرْمًا ﴾ و(خَراجًا)،

قولُه: (قُرِئَ: ﴿خَرِمًا ﴾ و «خَراجًا»)، حمزةُ والكِسائيُّ: «خَراجًا»، والباقونَ: ﴿خَرِمًا ﴾(١).

الرّاغبُ: قيلَ لِما يَحْرُجُ مِن الأرضِ ومِن وَكْرِ الحَيَوانِ (٢) ونحوِ ذلك: خَرْجٌ وخَراجٌ، قالَ تعالى: ﴿ أَمْ شَعَالُهُمْ خَرْمًا فَخُرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ [المؤمنون: ٧٧]. فإضافتُه إلى الله تعالى تنبيهُ أنهُ هُو الذي ألزَمَهُ وأوجَبهُ، والحَرْجُ أعمُّ مِنَ الحَراجِ، وجُعِلَ الحَرْجُ بإزاءِ الدَّخْل، قالَ تعالى: هُو الذي ألزَمَهُ وأوجَبهُ، والحَرْجُ أعمُّ مِنَ الحَراجُ مُحْتَصٌّ وفي الغالب بالضَّريةِ على الأرض. وقيل: العبدُ يُؤدي خَرجَه، أي: غَلّته، والرَّعيّةُ تُؤدي إلى الأميرِ الحَراجَ، وقيل: «الحَراجُ بالضَّمان» (٣)، أي: ما يُحُرجُه مِن مالِ البائع فهُو بإزاءِ ما سقطَ عنهُ مِن ضهانِ المَبيع، والخارِجيُّ: الذي يَحْرُجُ بذاتِه مِن أحوالِ أقرانِه، ويقال على سَبيلِ المَدْح إذا خرَجَ إلى منزِلة مَن هُو أعلى منهُ، وعلى هذا يُقالُ: فلانُ منهُ، وتارَةً يقالُ على سَبيلِ الذمِّ إذا حرَجَ إلى منزِلة مَن هُو أعلى ليسَ بإنسان، مَدْحًا وذَمَّا، والحَرْجُ؛ لونانِ مِن سَوادٍ وبَياض، يقال: ظَليمٌ أَخْرَجُ، ونَعامةٌ ليسَ بإنسان، مَدْحًا وذَمَّا، والحَرْجُ؛ لونانِ مِن سَوادٍ وبَياض، يقال: ظَليمٌ أَخْرَجُ، ونَعامةٌ خَرْجاءُ، وأرضٌ مُحْرَّجةٌ: ذاتُ لَونَنِ، لكونِ النّباتِ فيها في مكانٍ دونَ مكانٍ دونَ مكان (٥).

وقالَ القاضي: كلاهُما واحد، كالنَّوْلِ والنَّوال، وقيل: الخَراجُ: على الأرضِ والدِّمّة، والخَرْجُ: المصدَرُ⁽¹⁾.

⁽١) قالَ ابن خالوَيْه: والأمرُ بينهما قريب؛ لأنّ الخَرْجَ الجُعلُ، والخراجُ: الإتاوةُ والضريبةُ التي يأخذُها السلطانُ من الناسِ كلَّ سنة. انتهى من «إعراب القراءات السبع» (١: ٤١٩).

⁽٢) في (ح) و(ف): «من الأرض وكرى الحيوان»، والمثبت من «مفردات القرآن».

⁽٣) هذا حديثٌ ثابتٌ من حديثِ عائشة عن رسولِ الله ﷺ، أخرجه أبو داود (٣٠٥٨)، والترمذيّ (٢٢٥٨)، وابن ماجه (٢٢٤٢)، والنسائيّ (٧: ٢٥٤)، وصحّحه ابن حبّان (٤٩٢٧) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) قوله: «أعلى منه وتارة يقال على سبيل الذم إذا خرج إلى منزلة من هو» سقط من (ح) و(ف)، واستدركناه من «مفردات القرآن».

⁽٥) «مفردات القرآن»، ص٧٧٨-٢٧٩.

⁽٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٣).

أي: جَعْلًا نخرجُه من أموالِنا، ونظيرُهما: النَّوْل والنَّوال. وقُرئ: ﴿سَدَّا﴾ و(سُدًّا)، بالفتح والضم.

[﴿ قَالَ مَا مَكَنِي فِيهِ رَبِّ خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُوْ وَيَنْهُمْ رَدْمًا * ءَاتُونِي زُبَرُ ٱلْحَدِيدِ حَقَّى إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواً حَقَّى إِذَا جَعَلَهُ, نَارًا قَالَ ءَاتُونِيَ أُفْرِغُ عَكَيْهِ قِطْ رَا * فَمَا ٱسْطَ عُوَّا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَعُواْ لَهُ, نَقْبًا ﴾ ٩٥-٩٧]

﴿مَامَكَّنِي فِيهِ رَبِّ خَيْرٌ ﴾ ما جعلني فيه مَكينًا من كثرةِ المالِ واليَسار، خيرٌ بما تبذُلون لي من الخراج، فلا حاجة بي إليه، كها قالَ سُلَيْهانُ صلواتُ الله عليه: ﴿فَمَا عَاتَنْنِ اللهُ خَيْرٌ مِّمَا اَتَنْكُم ﴾ [النمل: ٣٦]، قُرئ بالإدغام وبفكّه. ﴿فَأَعِينُونِ بِقُوّةٍ ﴾ بفَعَلَةٍ، وصُنّاعٍ يُحسِنونَ البناءَ والعَمَل، وبالآلاتٍ ﴿رَدْمًا ﴾ حاجزًا حَصينًا مُوثَقًا، والرَّدْمُ أكبرُ من السَّدّ، من قولهم: ثوب مُردَّم، رِقاعٌ فوق رِقاع. وقيل: حفرَ الأساسَ حتى بلغَ الماء، وجعلَ الأساسَ من الصَّخرِ والنُّحاسِ المُذابِ والبُنيانَ من زُبَرِ الحَديد،

وقولُه: ﴿ اَتُونِ زُبَرَآ لَحْدِيدِ ﴾ لا يُنافي رَدَّ الخَراجِ والاقتصارَ على المَعونة، كأنَّ الإيتاءَ بمعنى المُناوَلة، يدُلُّ عليه قراءةُ أبي بكرٍ: «إِيتُوني» بمعنى: جيئوني(١).

قولُه (٢): (قُرِئَ بالإدغام وبفكِّه): ابنُ كثير: بالفَكِّ، والباقونَ: بالإدغام. قالَ صاحبُ «الْمُطلِع»: مَن فَكَّ لأنَّ النونَيْنِ اجتمعتا في كلمتَيْنِ، والثانيةُ غيرُ لازِمة، يقال: مَكَّنَه ومَكَّنْتُه (٣)، فلم يُدغِم، ومَن أدغَمَ فلاجتهاع المِثْلَينْ (٤).

⁽١) واحتجّ له أبو زرعةَ بأنّ «إيتوني» أشبَه بقولِه: «فأعينوني» لأنهُ كلّفهم المعونةَ على عمل السّدّ، ولم يَقبل الحَرْجَ الذي بذلوه له، فقولُه: «إيتوني»معناه: جيئوني بها هو معونةٌ على ما يُفهَم من قولِه: ﴿فَأَعِنُونِي بِهُوَ مَنْ عَلَى ما يُفهَم من «حجّة القراءات»، ص٤٣٤.

 ⁽٢) هنا تنتهي الأوراق المفقودة من (ط) التي تقدمت الإشارةُ إلى بدايتها قبل ست صفحات، وعادت المقابلة على الأصول الخطية الثلاثة.

⁽٣) كذا في النسخ الخطية. ولعل الصواب «مكّنني ومكنّي» فهو الدالُّ على المقصود.

⁽٤) وهو الذي مشي عليه أبو زرعة في «حجة القراءات»، ص٤٣٤-٤٣٤.

بينهُما الحَطَبُ والفحْمُ حتى سَدِّ ما بين الجبلَيْن إلى أعلاهُما، ثمَّ وضَعَ المنافيخَ حتى إذا صارتْ كالنار، صبَّ النحاسَ المُذابَ على الحديدِ المَحْمِيِّ فاختلَطَ والتَصَقَ بعضُه ببعضٍ وصارَ جَبلًا صَلْدًا. وقيل: بُعْدُ ما بين السدَّيْن مئةُ فَرْسَخ. وقُرئ: (سَوّى)، وعن رسولِ الله عَلَيْ: أنَّ رجلًا أخبرهُ به فقال: «كيف رأيتَه؟» قال كالبُرْدِ المُحبَّر؛ طريقةٌ سوداءُ وطريقةٌ حمراء. قال: «قد رأيتَه». والصّدفان بفتحتَيْن: جانبا الجبلَيْن، لأنها يتصادفان، أي: يتقابلان، وقُرئ: (الصَّدُفين) بضمّتَيْن، و(الصَّدُفين) بضمّتَيْن، و(الصَّدُفين) بضمّةٍ وسكون، (الصَّدُفين) بفتحةٍ وضمّة. والقطرُ، النحاسُ المذاب؛ لأنه يقطرُ بضمّةٍ وسكون، (الصَّدُفين) بفتحةٍ وضمّة. والقطرُ، النحاسُ المذاب؛ لأنه يقطرُ وقَطَرًا أَفرغُ عليه قِطْرًا، فحذف الأولَ

قولُه: (كالبُردِ المحَبَّر)^(۱)، النِّهاية: الحَبيُر منَ البرُود: ما كانَ مَوْشِيًّا مَخُطَّطًا، وهُو بُرْدُ يَهان.

قولُه: (وقُرِئَ: «الصَّدُفَيْنِ» بضَمَّتَيْن): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو^(۲) وابنُ عامر، وأبو بكرٍ: بضمِّ الصَّادِ وإسكانِ الدّال، والباقون: بفَتْحَتَيْن، وبضَمِّ الدَّالِ: شاذّ^(۳). قالَ القاضي: كلُّها لغاتٌ منَ الصَّدَفِ، وهُو المَيْل؛ لأنّ كلَّا منهُما مُنْعزِلٌ عنِ الآخَر، ومنهُ: التصادُفُ: التقابُل^(٤).

قولُه: (و ﴿قِطْ رُا﴾: منصوبٌ بـ ﴿أُفْرِغْ ﴾)، فأعمَلَ الثانيَ على مذهبِ البَصْريّين؛ لأنهُ لو أعمَلَ الأوّلَ لقيل: آتوني أُفرِغْهُ، إذِ المختارُ أن لا يُحذَفَ الضّميرُ المفعولُ في الثاني؛ لأنهُ

٠٢٤).

⁽۱) هذا جُزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبرانيُّ في «مسند الشاميين» (۲۷۵۸)، وعزاه الزيلعيُّ للبزّار في مسنده بنقص يسير، ولابن مَردَويهِ والطبريِّ وغيرهم، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (۲: ۳۱۳). (۲) جعلوهمًا لُغَتين مثل: السُّحْتِ والسُّحُتِ والرُّعْبِ والرُّعْبِ انظر: «إعراب القراءات السبع» (۱:

 ⁽٣) وبه قرأ عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت ٢١٣هـ)، من كبار أصحابِ الإمام مالك. انظر:
 «المحتسب» (٢: ٣٤).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٣).

لدلالةِ الثاني عليه. وقُرئ: (قال ائتُوني)، أي: جِيئُوني، ﴿ فَمَا ٱسْطَعُواْ ﴾ بحذفِ التاء للخِفّة؛ لأنّ التاء قريبةُ المخرجِ من الطّاء. وقُرئ: (فيا اصطاعوا)، بقلبِ السين صادًا، وأما من قَرَأ بإدغام التاء في الطاء، فمُلاقٍ بين ساكنيْن على غير الحدِّ ﴿ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ وأما من قَرَأ بإدغام التاء في الطاء، فمُلاقٍ بين ساكنيْن على غير الحدِّ ﴿ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ أي: لا حِيلةَ لهم فيه من صُعودٍ لارتفاعِه وانمِلاسِه، ولا نقبَ لصلابتِه وثَخانَتِه.

[﴿ قَالَ هَنَا رَحْمَةً مِّن زَيِّ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ رَبِّي جَعَلَهُ، ذَكَّا أَ قَكَانَ وَعَدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ ٩٨]

﴿ هَنَا ﴾ إشارةٌ إلى السدّ، أي: هذا السدُّ نعمةٌ من الله و ﴿ رَحْمَةٌ ﴾ على عبادِه، أو هذا الإقدارُ والتَّمكينُ من تسوِيَتِه ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُرَقِ ﴾ يعني: فإذا دنا مجيْءُ يوم القيامةِ وشارَفَ أن يأتي جَعَلَ السَّدَ ﴿ وَكُلُ مَا انبَسَطَ من أن يأتي جَعَلَ السَّدَ ﴿ وَكُلُ مَا انبَسَطَ من بعد ارتفاعٍ فقد اندَك. ومنه: الجَمَلُ الأدَك: المنْبَسِطُ السَّنام. وقُرئ: ﴿ وَمَنه: الجَمَلُ الأَدَك: المنْبَسِطُ السَّنام. وقُرئ: ﴿ وَمَنه: الجَمَلُ الأَدَك: المنْبَسِطُ السَّنام.

يؤدّي إلى اللّبْسِ، فالهاءُ عائدةٌ إلى ﴿قِطْـكَا﴾ وهُو المفعولُ الثاني، وإنْ جازَ حَذْفُه لكنْ لا يليقُ بفصاحةِ القرآنِ تَرْكُ الاختيار.

قولُه: (وقُرِئَ: «قال ائتُوني»، أي: جيئوني)، أبو بكرٍ وحمزة: بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَ اللّام مِن بابِ المجيء، وإذا ابتدآكسرا همزةَ الوَصْل، وأبدَلا الهمزةَ الساكنةَ ياءً، والباقونَ: بقَطْع الألِف ومَدّةٍ بعدَها في الحالَيْنِ.

قولُه: (وأمّا مَن قرَأَ بإدغام التاء)، قرَأَ حزةُ: «فها اسْطَّاعوا» بتشديدِ الطّاء، والباقونَ: بتخفيفها.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ دَكَّاءَ ﴾ بالمَدِّ)، الكُوفيّونَ: بالمدِّ والهَمْزِ مِن غيرِ تنوين (١)، والباقونَ: بالتنوينِ من غيرِ هَمْز (٢).

⁽١) على أنهُ صفةٌ، قالَ قطرب: والتقدير: جعَله أرضًا دكّاءَ، أي: ملساء، فأُقيمت الصفةُ مُقامَ الموصوفِ وحُذِفَ الموصوف. انتهي من «حجة القراءات»، ص٤٣٥.

⁽٢) بمعنى مدكوكة. يوضَّحُه قولُ ابن خالَويْه: والعربُ تجعلُ المصدَرَ بمعنى مفعولٍ وفاعلٍ فيقولون: =

أي أرضًا مُستَوِية، ﴿وَكَانَ وَعَدُ رَبِّ حَقًّا ﴾ آخِرُ حكايةِ قولِ ذي القرنَيْن.

[﴿ وَتَرَكَّنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ بِذِيمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَهُمْ جَمْعًا ﴾ ٩٩]

﴿ وَتَرَكُنَا ﴾ وجعلنا ﴿ بَعْضَهُم ﴾ بعض الخلق ﴿ يَمُوجُ فِ بَعْضِ ﴾ أي: يضطرِبون ويختلِطون، إنسَهم وجنَّهم حَيارى، ويجوز أن يكونَ الضميرُ ليأجوجَ ومأجوج، وأنهم يموجون حين يَخرُجون من وراءِ السدّ مزدَحِين في البلاد، ورُوي: يأتونَ البحرَ فيشربونَ ماءَه ويأكلونَ دوابَّه، ثُمَّ يأكلونَ الشَّجر، ومَنْ ظفِروا به مَّنْ لم يَتَحَصَّن منهمْ من الناس، ولا يقدِرونَ أن يأتوا مكةَ والمدينة وبيتَ المقدس، ثم يبعثُ اللهُ نَعَفًا في أقفائهم، فيَدخُل في آذانِهم فيموتون.

[﴿وَعَرَضْنَاجَهَنَّمَ يَوْمَبِنِ لِلْكَنفِرِينَ عَرْضًا ۞ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنَهُمْ فِي غِطَلَهِ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ۞ ١٠٠-١٠١]

﴿وَعَرَضْنَاجَهَنَّمَ﴾ وبرّزناها لهم فرأوها وشاهدوها ﴿عَن ذِكْرِي ﴾ عن آياتي التي التي ينظرُ إليها فأُذكرُ بالتعظيم، أو عن القرآنِ وتأمُّلِ معانيه وتَبَصُّرها، ونحوه ﴿صُمُّ ابُكُمُّ

قولُه: (نَعَفًا في أَقْفائِهم)(١)، النّهاية: النَّغَفُ، بالتحريك: دودٌ يكونُ في أنوفِ الإبِل والغنَم، واحدتُها: نعَفَةٌ.

قولُه: (عن آياتي التي يُنظَرُ إليها، فأُذكرُ بالتعظيم)، يعني: الذِّكْرُ لا يقالُ فيه: أعينهم في غِطاءِ عنهُ، بل في آذانهم وقْرٌ، لكنّ النظرَ إلى الآياتِ الدَّالَةِ على القُدرةِ الباهِرةِ سببٌ لذِكْرِ الله عندَ مُشاهدتِها، كما يقال: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَنذَا بَنْطِلًا سُبْحَننَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

 [◄] هذا دِرهمٌ ضَرْبُ الأمير، أي: مضروبُ الأمير. قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَعَ مَاۤ وُكُونَ غُورًا ﴾ [الملك: ٣٠] أي: غاثرًا. انتهى من ﴿إعرابِ القراءات السبع﴾ (١: ٤٢٢ - ٤٢٣).

⁽۱) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۳۲ ما)، وابن ماجه (۷۸۰)، وابن ماجه و (۷۸۰)، والترمذيّ (۳۱۵۳)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٨٨)، وغيرهم من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (۲۸۲۹)، وفيه تمامٌ تخريجِه.

عُمَّى ﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ يعني: وكانوا صُمَّا عنه، إلاّ أنه أبلَغ؛ لأنّ الأَصمَّ قد يستطيعُ السَّمْعَ إذا صِيْحَ به، وهؤلاءِ كأنَّهمْ أَصْمِيَت أسماعُهم فلا استطاعةَ بهم للسَّمْع.

[﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَنَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِ ٓ أَوْلِيَآءٌ إِنَّا أَعْنَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَفِرِينَ تُزُلًّا ﴾ ١٠٢]

﴿عِبَادِى مِن دُونِ أَوْلِيَا ٓ ﴾ هم الملائكة، يعني: أنهمْ لا يكونونَ لهمْ أولياء، كها حكى عنهم: ﴿سُبْحَنَكَ أَنتَ وَلِيُتُنَا مِن دُونِهِم ﴾ [سبأ: ٤١]، وقرأ ابنُ مسعودٍ: (أفظن الذين كفروا)، وقراءةُ عليِّ رضيَ الله عنه: (أفحَسْبُ الذينَ كفروا) أي: أفكافيهم ومحَسَبُهُم أن يَتَّخِذوهُم أولياء، على الابتداءِ والخبر.

فأُطلِقَ المسبّب وأُريدَ السبّب، وكذلك الباصِرةُ لا تُستعمَلُ في الذِّكْرِ إذا أُريدَ به القُرآنُ، بل تُستعمَلُ فيه البَصيرةُ؛ ولذلك قال: «وتأمّلَ معانيَه وتبَصَّرَها»، فقولُه: ﴿ بُكُمُ ﴾ مناسبٌ للتفسيرِ الأوّل، و﴿ عُمْنَ ﴾ للثاني.

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَشُرُهُمْ جَيِعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَئَيِكَةِ أَهَـُؤُلَآ ۚ إِيَّاكُمْ ٓكَانُواْيَعَبْدُونَ * قَالُواْ سُبْحَنْكَ أَنتَ وَلِيْتُنَا مِن دُونِهِم ﴾ [سبا: ٢٠-٤١].

⁽٢) قولُه: «شفعاء»: زيادة من (ف).

أو على الفعلِ والفاعِل؛ لأنّ اسمَ الفاعِل إذا اعْتَمَدَ على الهمزةِ ساوى الفعلَ في العمل، كقولك: أقائمٌ الزيدان، والمعنى: أنّ ذلكَ لا يكفيهم ولا يَنفَعُهم عندَ الله كما حَسِبوا. وهي قراءةٌ مُحكَمةٌ جيّدة. النُّزُل: ما يقامُ للنزيل؛ وهوَ الضيف، ونحوُه ﴿فَبَشِّرُهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١].

[﴿ قُلْ هَلْ نَنِيْنَكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْنَلًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُوْلَيْكَ الَّذِينَ كَفُرُواْ بِنَايَنتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآبِهِ عَجَيْطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيسَمَةِ وَذْنَا * ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَمُ بِمَاكَفَرُواْ وَاتَّخَذُواْ ءَايَنِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴾ ١٠٦-٢٠١]

﴿ صَٰلَ سَعْيُهُمْ ﴾ ضاعَ وبَطَل؛ وهم الرُّهبان. عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه، كقوله: ﴿ عَامِلَةٌ نَاْصِبَةٌ ﴾ [الغاشية: ٣]، وعن مجُاهِد: أهلُ الكتاب، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنّ

قولُه: (أو على الفعلِ والفاعل)، يعني: تَحتملُ قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه (١) أن تَحُملَ على الابتداءِ والخبر، بأنْ يقالَ: إنّ حَسْبُ: مبتدأٌ مضافٌ إلى الذين كفروا، و ﴿أَن يَنَخِذُوا ﴾: الخبَرُ، وكذا أيضًا عن أبي البقاء، أو على الفعلِ والفاعل، بأنْ يُقالَ: إنّ «حَسْبُ» بمعنى «المُحْسِب»، واسمُ الفاعل إذا اعتمَدَ على الهمزةِ يَعمَلُ، والفاعل ﴿أَن يَنَّخِذُوا ﴾ (٢).

قولُه: (أقائمٌ الزَّيدانِ؟)، إنها مثَّلَ به دونَ: «أقائمٌ زيدٌ»، لأنهُ أرادَ أن يُمثِّلَ بها يتَعيَّنُ فيه عمَلُ اسم الفاعل في الظاهر.

قولُه: (وهِي قراءةٌ مُحكمةٌ جيّدةٌ)، قالَ ابنُ جِنّي: القراءةُ ساكنةُ السِّينِ غاية في الذّمِّ لهم وخدلك؛ لأنهُ جعله غايةَ مُرادِهم ومجموعَ مَطلَبِهم (٣).

قولُه: (كقولِه: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣])، أي: عمِلَتْ ونَصِبَتْ في أعمالٍ^(٤) لا تُجدي عليها في الآخِرة.

⁽١) يعني قراءتَه «أتحسْبُ الذين كفروا» وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ٣٤).

⁽٤) في (ح): «أفعال».

ابنَ الكوّاء سألَه عنهم؟ فقال: منهم أهلُ حَروراء. وعن أبي سعيدِ الخُدْريّ: يأتي ناسٌ بأعمالٍ يومَ القيامةِ هي عندهم في العِظَمِ كجبالِ تهامة، فإذا وَزَنوها لم تَزِنْ شيئًا، ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيامةِ هي عندهم في العِظمِ كجبالِ تهامة، فإذا وَزَنُ ومقدار. وقيل: لا يُقامُ فَقِيمُ لَمُمْ يَوْمَ الْقِيامةِ وَزَنُ ومقدار. وقيل: لا يُقامُ لهم ميزان؛ لأن الميزانَ إنها يوضَعُ لأهلِ الحَسَناتِ والسَّيِّئاتِ من المُوحِّدين. وقُرئ: (فلا يُقيمُ) بالياء. فإن قلت: الذين ضلّ سعيهم في أيِّ محلِّ هو؟ قلت: الأوْجَهُ أن يكونَ في محلِّ الرفع، على: هم الذين ضلّ سعيهم؛ لأنه جوابٌ عن السؤال، ويجوزُ يكونَ في محلِّ الرفع، على: هم الذين ضلّ سعيهم؛ لأنه جوابٌ عن السؤال، ويجوزُ أن يكونَ نصبًا على الذمّ، أو جرَّا على البَدَل ﴿جَهَنَمُ ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿جَزَاؤُهُمُ ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ كَانَتَ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا * خَلِدِينَ فِيهَا لَا يَبغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ ١٠٧-١٠٨]

الحِوَل: التحوُّلُ. يقال: حال من مكانِه حِولًا، كقولك: عادني حبُّها عِودًا، يعني:

قولُه: (أَهْلُ حَرُوراءَ): قريةٌ بالكُوفةِ، والحَروريّةُ: فرقةٌ منَ الخَوارِجِ منسوبة إليها.

قولُه: (﴿ جَهَنَّمَ ﴾ عطفُ بيانِ لقولِه: ﴿ جَزَآؤُهُم ﴾) فـ ﴿ ذَلِكَ ﴾ مَبتدأً، و ﴿ جَزَآؤُهُم ﴾ : الحنبَرُ، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿ ذَلِكَ جَزَآؤُهُم ﴾ ، كما تقولُ: هذا زيدٌ، وتحقيقُه ما سبَقَ في قولِه: ﴿ هَنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَبْنِكَ ﴾ ، وفيه بحثٌ؛ لأنهُ لا يَحسُنُ أن يقالَ: ذلك جهَنَّمُ. قالَ أبو البقاء: ﴿ ذَلِكَ ﴾ ، أي: الأمرُ ذلك، وما بعدَهُ مبتدأً وخبَر (١)، وهذا جيّدٌ.

قوله: (عادني حبُّها عِوَدًا)، النَّهاية: وفي حديثِ فاطمةَ بنتِ قَيْس: «فإنِّها امرأةٌ يكثُرُ عُوّادُها»(٢)، أي: زُوّارُها، وكلُّ مَن أتاكَ مرّةً بعدَ أُخرى، فهُو عائدٌ، وإنِ اشتُهِرَ ذلك في عيادةِ المريضِ حتّى كأنهُ مختصُّ به.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).

 ⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائي في «السنن» (٦: ٢٠٧)، وفي «السنن الكبرى» (٥٧٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢٤: (٩٢٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣: ٦٦)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٥) من حديثِ فاطمة بنت قيس، وانظر تمام تخريجِه في مسند الإمام أحمد» (٢٣٣٣٦).

لا مزيدَ عليها حتى تُنازِعَهم أنفسُهم إلى أجمعَ لأغراضِهم وأمانيهِم، وهذه غايةُ الوصف؛ لأنّ الإنسانَ في الدنيا في أيّ نعيمٍ كانَ فهوُ طامحُ الطَّرْفِ إلى أرفعَ منه، ويجوز أن يُرادَ نفيُ التَّحوُّلِ وتأكيدُ الخُلود.

[﴿قُل لَّوْكَانَ ٱلْبَحْرُمِدَادًا لِكَلِمَنتِ رَقِي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُقَبْلُ أَن لَنفَدَكِلِمَتُ رَبِّي وَلَوْجِنْنَا بِعِثْلِهِ عَمَدَدًا ﴾ [﴿قُل لَوْقُلُ الْهُ عُرُقَالُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَمَدَدًا ﴾ [١٠٩]

المِداد: اسمُ ما تُمد به الدَّواةُ من الحِبْر وما يُمَدُّ به السِّراجُ من السَّلِيط. ويقال: السَّمادُ مِدادُ الأرض. والمعنى: لو كُتبَت كلماتُ عِلم الله وحكمتِه وكانَ البحرُ مِدادًا

قوله: (لو كُتِبَ) يعني: لو فُرِضَ كَتْبتُها كما تُفرَضُ المُحالاتُ لا بُدَّ لهذا المفروضِ من النفاد، مع هذا يَنفَدُ حبسُ البحرِ قبلَ نفادِها.

قولُه: (كلماتُ عِلْمِ الله وحِكمتِه) يُشعِرُ بأنّ الكلماتِ في قولِه تعالى: ﴿ وَٱتَّلُ مَا أُوحِى اللّهَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلُ لِكَلِمَن تِهِ . ﴾ [الكهف: ٢٧] أخصُّ منها؛ لأنّ المُرادَ بها كلماتُ ما أُوحِيَ إلى رسولِ الله عَلَيْ، وهُو القرآنُ المَجيد، ومنِ اطّلعَ على أسرارِ النَّظْم، عرَفَ موجِبَ ذلك. والإضافةُ في قولِ المصنّفِ: «كلماتُ عِلْمِ الله تعالى»، تؤذِنُ بأنّها غيرُ مُتناهيةٍ، ولَفْظةُ (فَبُل) تُوهِمُ أَنْ لها أيضًا نَفادًا.

قالَ الإمامُ: تمسَّكَتِ المُعتزِلةُ بها، أنَّ كلامَ الله مُحدَث، بأنَّ ما ثَبَتَ عدَمُه امتنَعَ قِدَمُه. وأجاب: أنّ ذلك راجعٌ إلى الألفاظِ والحروفِ^(۱)، والجوابُ غير مُرضِّي؛ لأنّ التمثيلَ بالبحرِ يَأْباهُ، ولأنّ هذه الآيةَ تمّا استَدلّوا بها على قِدَمِها، فكيفَ يُلتزَمُ حدوثُها؟ ألا تَرى كيفَ استَشهَدَ بها صاحبُ «شرْح السُّنة» (۲) في بابِ الردِّ على مَن قالَ بخَلْقِ القرآن، ووجهُه أنّها واردةٌ على التنزُّ لاتِ الرَّبّانيّة، حيثُ نزَّلَ غيرَ المتناهي منزِلةَ المتناهي فَرْضًا وتقديرًا، تفهيبًا للعبادِ وتقريبًا لهم، وهُو مَن التمثيلِ الذي يَفرِضُ الممثَّلُ به فَرْضًا؛ مُثَلَتْ حالةُ الكلاتِ التامّاتِ في سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لنَفِدَ قبلَه، ثُمَّ أدخَلَ الممثَّلُ المثَّلُ عنه سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لنَفِدَ قبلَه، ثُمَّ أدخَلَ الممثَّلُ المثَّلُ عن سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لنَفِدَ قبلَه، ثُمَّ أدخَلَ المثَّلُ عنه

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۵۰۳).

⁽٢) يعني الإمام البغويّ في «شرح السنّة» (١: ١٨٤).

لها، والمُراد بالبَحْر الجِنْسُ ﴿ لَنَفِدَ ٱلْمَحْرُ قَبْلُ أَن نَنفَدَ ﴾ الكلماتُ ﴿ وَلَوْجِنْنَا ﴾ بمثلِ البحر مِدادًا لنفدِ أيضًا. والكلماتُ غيرُ نافدة. و ﴿ مِدَادًا ﴾ تمييزٌ، كقولك: لي مثلُه رجلًا. والمَدَدُ مثلُ المِداد، وهو ما يُمَدُّ به. وعن ابن عباسٍ رضي اللهُ عنه: (بمثله مِدادًا)، وقرأ الأعرجُ: مِددًا، بكسر الميم؛ جمعُ مِدَّة، وهي ما يستَمدُّه الكاتِبُ فيكتُب به.

في جِنسِ الممثّلِ به فأجْرى عليه حُكمَ الإحصاءِ والكَتْبِ والنَّفادِ تنزيلًا وتفهيهًا، والمعنى: لو فرَضْنا أنّ غيرَ المتناهي داخلٌ تحتَ حُكم المتناهي، وأنهُ نوعٌ مِن جِنسِه، لَنَفِدَ قَبْلَ نَفادِه، فكيفَ وأنهُ ليسَ مِن جنسِه؟ هيهات، أينَ الثُّريّا منَ الثَّرى! ولذلك جَمَعَ كلماتٍ جَمْعَ قلّةٍ تتميمًا للمعنى، أي: إذا كانَ حُكمُ الكلماتِ بهذه المثابةِ، فما ظنُّكَ بالكلم، ووَضْعُ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ في قولِه: ﴿قَبْلَ أَن نَنفَدَكُلِمنَتُ رَبِّ ﴾ إشعارٌ بالعِليّةِ، وأنها حقيقٌ بأن تكونَ غيرَ متناهية.

وأمّا بيانُ النّظْمِ فَهُو أَنَ المخالفينَ لمّا اقترحوا على رسولِ الله ﷺ أن يُبدّلَ آيةً مكانَ آية، قيل له: ﴿ وَٱتّلُ مَاۤ أُوحِى إِلَيْكَ مِن كِتَابِرَيِكَ لاَمُبَدّلَ لِكَلِمَنِيهِ ﴾ [الكهف: ٢٧]، أي: دَعْهُم وعِنادَهم (١)، واشتَغِلْ بالتّلاوةِ ودُمْ عليها، فإنهُ لا يَقدِرُ على تقديرِ كلماتِ ربّك إلاّ هُو، ثُمّ كشَفَ بعدَ ذلك مِن قولِه: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ لاَيبَغُونَ عَنْهَا حِولًا ﴾ عن نُبذِ مِن أسرارِ عجيبةٍ مُحتجِبةٍ وراءَ أستارِ الغَيْب، ثُمّ عقبها بقولِه: ﴿ قُل لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لهذا الجِنسِ منَ الكلماتِ التامّات، لنَفِدَ البحرُ قبْل نفادِها، فكيفَ أبدّهُما مِن تِلقاءِ نفْسي؟ وأنا بشَرٌ مِثلُكم لا فَرْقَ بيني وبينكم في عدم القُدرةِ على التبديلِ إلّا أَنّي خُصِّصتُ بتَلقي الوَحْي، وفُضِّلتُ بمَزِيّةِ الرِّسالة، وإلى هذا ألمَح قولُه تعالى: ﴿ وَتَمَّتَ كُلِمَتُ مِنْكُ صِدْ قَاوَعَدُلاً لَامُبَدِّ لَ لِكَلَمْتِهِ ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقريبٌ من هذه المعاني ما في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتَانَ عَلَيْهِمْ ءَايَائُنَا بَيِّنَتْ قَالَ اللَّهِ وَقَرِيبٌ مَن هذه المعاني ما في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتَانَ عَلَيْهِمْ ءَايَائُنَا بَيْنَتْ قَالَ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الللللِّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِلْمُ

⁽۱) في (ط): «وهذيانهم».

وقُرئ: (يَنفَد) بالياء. وقيل: قال حُمَيُّ بنُ أَخْطَب: في كتابِكُمْ ﴿وَمَن يُوْتَ ٱلْحِكَمَ هَوَ وَلَى اللَّهِ فَقَدْ أُوتِي خَيْرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ثم تقرؤون: ﴿وَمَا أُوتِيتُدمِّن ٱلْفِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فنزلت، يعني: أنّ ذلك خير كثير، ولكنه قطرةٌ من بحرِ كلماتِ الله.

[﴿ قُلْ إِنَّمَا آَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَى آَنَماۤ إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحِيَّةً فَمَنَكَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلُ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦ أَحَدًا ﴾ ١١٠]

﴿ فَهَ كَانَ يَزِجُوا لِقَاءَ رَبِهِ عَهِ فَمَنْ كَانَ يُؤَمِّلُ حُسْنَ لقاءِ ربِّه، وأن يلقاهُ لقاءَ رضًا وقَبول. وقد فسَّرْنا اللقاء. أو: فمن كانَ يخافُ سُوءَ لِقائه. والمراد بالنَّهي عن الإشراكِ

قُولُه: (وقُرئَ: «يَنْفَدَ»: بالياء): حمزةُ والكِسائيُّ(١١)، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقاني.

قولُه (٢): (قالَ حُيَيُّ بنُ أخطَبَ: في كتابِكم)، إلى آخرِه، عن أحمدَ بنِ حنْبلِ والترِّمذيّ، عن ابنِ عبّاس، قال: قالتْ قُريشٌ لليهود: اعطُونا شيئًا نسألُ عنهُ هذا الرَّجُل، فقالوا: سَلوهُ عن الرُّوح، فسأَلوهُ عنها فنزَلتْ: ﴿ وَيَسْتَكُونَكَ عَنِ الرُّوجُ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَصْرِ رَقِي ﴾ الآية، قالوا: أُوتينا عِليًا كثيرًا، أُوتينا التَّوراة، ومَن أُوتِيَ التَّوراة فقد أُوتِيَ خيرًا كثيرًا (٣)، فأُنزِلت: ﴿ وَلَلْ الرَّوَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قولُه: (يخافُ سُوءَ لقائه)، الأساس: ومنَ المجازِ استعمالُ الرَّجاءِ في الخَوْفِ والاكتراث، قالَ محيي السُّنَّة: الرَّجاءُ يكونُ بمعنى الخَوْفِ والأمَلِ جميعًا. قال:

⁽١) والحُجّةُ فيه أنّهما ذهبا بالكلماتِ إلى معنى المصدر، فكأنهُ قال: كلام ربيّ، فذكّرا لتذكير الكلام. والذين قرؤوا بالتاءِ أخرجوا الفِعْلَ على لفظِ الأسماء المؤنثة إذْ لم يحُلْ بين الاسم والفعلِ حائل. انظر: "حجّة القراءات"، ص٤٣٦.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) قوله: «أُوتينا التَّوراة، ومن أُوتِيَ التَّوراةَ فقد أُوتِيَ خيّرا كثيّرا» سقط من (ح)

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (١٠٥١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحد».

بالعبادة: أن لا يُراثِيَ بعمَلِه، وأن لا يبتغِيَ به إلا وجهَ ربِّه خالِصًا لا يخلُطُ به غيرَه. وقيل: نزلَتْ في جُنْدُبَ بنِ زُهَير، قال للنبيِّ عَلَيْهُ: إني أعملُ العملَ لله، فإذا اطُّلِعَ عليه سَرَّني، فقال: «إنَّ الله لا يقبلُ ما شُورِكَ فيه». ورُويَ أنه قال له: «لكَ أجران: أجرُ السر، وأجرُ العلانِية» وذلك إذا قصد أن يُقتدى به. وعنه عَلَيْهُ: «اتَقوا الشركَ الأصغرَ» قالوا: وما الشركُ الأصغرُ؟ قال: «الرِّياء».

وعن رسولِ الله عَلَيْ: "من قرأ سورة الكهفِ مِن آخِرها كانتْ له نُورًا من قَرْنِه إلى قَدَمه، ومن قَرَأها كلّها كانت له نورًا من الأرضِ إلى السهاء»، وعنه عليه: "من قَرَأ عندَ مضجَعِه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا آَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ كان له من مضجَعِه نورًا يتلألا إلى مكة، حشو ذلك النورِ ملائكة يُصلُّونَ عليه حتى يقوم، وإن كانَ مضجَعه بمكّة كان له نورًا يتلألا من مضجَعه إلى البيتِ المعمور، حَشْوُ ذلكَ النورِ ملائكة يُصلّون عليهِ حتى يستيقظ». والله أعلمُ بالصَّواب.

ولا كُلّ ما تَرجو من الخيرِ كائنٌ ولا كلُّ ما تَرجو من الشَّرّ واقعُ (١)

قولُه: (وقد فسَّرْنا اللَّقاء)، يعني: في سُورةِ يونُسَ (٢)، قالَ فيها: اللقاءُ مُستعارٌ للعِلم المحقَّقِ الذي هُو العِلم بالشيءِ موجودًا، شُبِّه بنظرِ النَّاظِرِ وعِيانِ المُعايِن. وفسَّره في «العنكبوت» في قولِه تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْلِقَاءَ اللّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللّهِ لَآتِ ﴾ [العنكبوت: ٥] أبسَطَ وأشرَحَ مِن ذلك، وقلت: إذا فُسِّرتِ الآيةُ بقولِه: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ ﴾ يَامُلُ حُسنَ لقاءِ ربِّه، يجوزُ أن يَجريَ على ظاهرِها على مذهبِ أهل السُّنةِ.

انتهى بحمدِ الله (٣)

* * *

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٣). ولم أهتدِ إلى قائل البيت.

⁽٢) يعني في قولِه تعالى: ﴿فَدْخَيِـرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَلَّهِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٤٥].

⁽٣) من بداية فقرة «قوله: وقد فسرّنا اللقاء» إلى هنا سقط من (ط).

سورة مريم __________ ١٩٥٥

سورة مريم مكية، وهي تسعون وثماني أو تسعُ آيات المسيد المالية المالية

[﴿ كَ هِيعَصَ * ذِكْرُرَ حْمَتِ رَبِكَ عَبْدَهُ، زَكَرِيًّا * إِذْ نَادَكِ رَبَّهُ، نِدَاّةً خَفِيَّا ﴾ ١-٣]

﴿ كَ هِيعَصَ ﴾ قَرأ بفتح الهاء وكسرِ الياء حمزة، وبكسرِ هما عاصِم، وبضمّهما الحسن....

سورةً مَريَم مكية، وهي ثهان وتسعون آية

قولُه: (بفَتحِ الهاءِ وكسرِ الياء) يريدُ بالكسرِ: الإمالةَ مِن: كسَرَتِ العُقابُ جَناحَها: إذا مالَتْ للانقضاض، قالَ صاحبُ «التيسير»: قرأ أبو بكرٍ والكِسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الياءِ والهاء، وابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بفَتْحِها، وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بفَتْحِ الهاءِ وإمالةِ الياء، وأبو عَمْرٍو: بإمالةِ الهاءِ وفَتْح الهاءِ والعاء، والعاءِ بيْنَ بيْنَ (١).

وقالَ ابنُ جني: قرَأَ الحسَنُ بفَتْحِ الهاءِ ورَفْع الياءِ^(٢)، وقرَأَ أيضًا بضَمِّ الهاءِ وفَتْح الياء،

⁽١) «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص١٠١، وانظر: «حجّة القراءات»، ص٧٣٧.

⁽٢) يعني: بتفخيمها، كما تدلُّ عليه تتمةُ كلام ابن جني.

.....

وقال: الإمالةُ والتفخيمُ في حروفِ المعجَم ضَرْبٌ من ضُروبِ التصرُّف (١)، وذلك أنها إذا فارَقَتْ موضعَها منَ الهجاءِ صارَتْ أسهاءٌ ودَخَلَها ضَرْبٌ منَ القوِّةِ فتَصرَّفَت، فحملَتِ الإمالةَ والتفخيم، فمَن قال: (يا) جنَحَ بالإمالةِ إلى الياءِ كما في نحوِ السَّيّالِ(٢)، ومَن فَخَّمَ تَصَوَّرَ أَنَّ عَيْنَ الفعلِ في الياءِ مُنقلِبةٌ عن الواو، كالبابِ والدارِ والمال، وذلك أنّ هذه الأيفاتِ، وإن كانت مجهولة، لأنهُ (٣) لا اشتقاقَ لها، فإنهّا تُحمَلُ على ما هُو في اللّفظِ مُشابِهٌ الأيفاتِ، وإن كانت مجهولة، لأنهُ (٣) لا اشتقاقَ لها، فإنهّا تُحمَلُ على ما هُو في اللّفظِ مُشابِهٌ لها، والألِفُ إذا وقعت عَيْنًا فجهلتْ، فالواجبُ فيها أن يُعتقدَ أنّها مُنقلِبةٌ عنِ الواو. على ذلك وجَدْنا سَرْدَ اللّغة، هذا قولٌ جامعٌ في هذا الضَّربِ منَ الألِفات، فاعرِفهُ واغْنَ به عبًا وراءَه (٤).

وقالَ صاحبُ «التقريب»: ولا تَنقلبُ الألِفُ واوًا لهذه الضَّمَّة، بل تُسَمَّى ألِفُها ألِفَ التفخيم.

في «اللّوامح»(٥): هذه الكلماتُ الثلاثُ مُترجَمٌ عنها بالضّمِّ، وليست مضموماتٍ بالحقيقة؛ لأنّهن لو كُنَّ كذلك لَوَجَبَ قلْبُ ما بعدَهُنَّ منَ الألِفاتِ واواتٍ، بل نُحِيَت (٢) هذه الألِفاتُ نحوَ الواو، على لُغةِ أهلِ الحجازِ، وهِي التي تُسَمّى ألفَ التفخيمِ بضدًّ الألفِ المُهالة.

والمرادُ بالكلماتِ الثلاثِ: الكافُ والهاءُ والياء؛ لأنهُ رُوِيَ عن الحسَنِ ضَمُّ الكافِ أيضًا(٧).

⁽١) في «المحتسب»: «الاتّساع»، وهما بمعنى.

⁽٢) وهو نباتٌ له شوكٌ أبيض طويل، مُفرَدُه سَيالة. «لسان العرب» مادة (سيل).

⁽٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: «أنه»، وهي فصيحةٌ عالية على عادةِ ابن جنّي في التنوُّقِ للُغتِه.

^{(3) «}المحتسب» (۲: ۳۲–۳۷).

⁽٥) يريد «اللوامح» لأبي الفضل عبد الرَّحن بن أحمد المقري الرّازي (ت ٤٥٤هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ١٥٦٧)، وهو من كتب القراءات كها في «هدية العارفين» (١: ٩٧)، ويُكثر الألوسي في «روح المعاني» من النقل عنه.

⁽٦) في النسخة (ح): تجب. وهو تصحيف.

⁽٧) حكاه ابن جنّي أيضًا في «المحتسب» (٢: ٣٦)، وانظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٣٨).

قولُه: (وقرَأَ الحسنُ: «ذَكَرَ رحمةَ ربِّكَ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: فاعلُ «ذَكَّرَ» ضميرُ ما تقَدَّم، أي: هذا المَتلوُّ منَ القرآنِ الذي هذه الحروفُ أوَّلُه وفاتحتُه يُذكّرُ رحمةَ ربِّك، وإنْ شئتَ كان تقديرُه: ممّا يُقَصُّ عليكَ أو يُتلى عليك: ﴿ذِكْرُرَحْمَتِرَيِّكَ عَبْدَهُ,زَكَرِيًّا ﴾(١).

قالَ أبو البقاء: و ﴿ ذِكْرُ ﴾: مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، والتقدير: هذا إنْ ذَكَرَ ربُّكَ رَجَّكَ رَجُّكَ رَجَّكَ محدَه. وقيل: هُو مضافٌ إلى الفاعل، على الاتساع، والمعنى: هذا إن ذَكَرْتَ رحمةَ ربِّك، فعَلى الأوّل يَنتصِبُ عبدُه برحمة، وعلى الثاني بـ «ذِكْر» (٢).

قولُه: (راعى سنة الله)، «سنة الله» من إضافة المصدر إلى المفعول، لا إلى الفاعل، يعني: راعى زكريا سنة العبودية مع المعبود في إخفاء دعائه، فإذن ينطبق عليه التقليل بقوله: «لأن الجهد والخفاء عند الله سيّان»، وأما قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ اللَّهِ عَنْدَ اللَّهِ سَيّان مُن وأما قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ النَّهِ النَّهِ الْمَصدر إلى الفاعل.

قولُه: (نداءً لا رياءَ فيه)، فيكونُ الإخفاءُ ملزومًا للإخلاصِ الذي هُو: عدَمُ الرِّياء؛ لأنّ الإخفاءَ أبعَدُ منَ الرِّياء. ولمّا كَنّى (٣) عن عدَم الرِّياءِ بالخَفاءِ عُلِمَ أَنْ لا اعتبارَ للظاهِر، وأنّ الأمرَ يدورُ على الإخلاصِ حتّى إنهُ لو نادَى جَهْرًا بلا رياءٍ دخَلَ فيه، أو نادَى سِرَّا بلا إخلاصٍ خرَجَ منه، وفي الجمْع بيْنَ النِّداء والإخفاءِ إيهاءٌ إلى هذا المعنى.

الرّاغبُ: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ ﴾: أشارَ بالنِّداءِ إلى الله تعالى؛ لأنهُ تصوَّرَ نفْسَه بعيدًا منهُ

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۲۷).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).

⁽٣) في النسخة (ف) و(ط): «جَوَّزَ»، ولم يتبيَّن لي وَجْه داالته.

في إبّانِ الكَبْرة والشَّيخوخة. أو: أسرَّه مِن مَوالِيه الذين خافَهم. أو: خَفَتَ صوتُه لَضَعْفِه وهرمِه، كما جاء في صِفةِ الشيخ: صوتُه خُفَات، وسَمْعُه تارَات. واختُلِف في سِنِّ زكريّا عليه السلام؛ فقيل: ستُّون، وخمسٌ وستون، وسبعون، وخمسٌ وسبعون، وخمسٌ وسبعون، وخمسٌ وخمسٌ وشمانون.

بذنوبِه وأحوالِه السيَّغة. وقولُه تعالى: ﴿أُولَكَيْكَ يُنَادَوْكَ ﴾ [فصّلت: ٤٤]، فاستعمالُ النِّداءِ فيهِم تنبيهٌ على بُعدِهم عنِ الحقِّ، وقولُه: ﴿ رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فالإشارةُ بالمُنادي إلى العَقْلِ والكتابِ المنزَلِ والرِّسولِ المرسَلِ وسائرِ الآياتِ الدالَّةِ على وجوبِ الإيمانِ بالله، وجعَلَهُ مُنادِيًا للإيمانِ لظُهورِه ظهورَ النِّداءِ، وحثَّه على ذلك كحَثِّ المُنادي (١).

فإن قلتَ: كيفَ جَمَعَ بيْنَ النِّداءِ وهُو رَفْعُ الصَّوتِ، وبيْنَ ﴿خَفِيْكَا ﴾ وهُو خَفْتُ الصَّوت؟ قلتُ: جعَلَ ﴿خَفِيْكَا ﴾ وهُو خَفْتُ الصَّوت؟ قلتُ: جعَلَ ﴿خَفِيْكَا ﴾ مَجَازًا عن الإخلاصِ لاكنايةً؛ لأنّ المجازَيُنافي إرادةَ الحقيقة، والنِّداءُ عبارةٌ عن إظهارِ الاستكانةِ وإبداءِ التضَرُّع والخُشوع.

قولُه: (في إبّانِ الكَبْرة)؛ الجَوهريّ: إبّانُ الشيءِ، بالكسرِ والتشديد: وقْتُه، وقال: الكِبَرُ في السِّنِّ، وقد كبر الرَّجُلُ يَكبَرُ كِبَرًا، أي: أَسَنَّ، والاسمُ: الكَبْرةُ، بفَتْحِ الكافِ وسكونِ الباء. يقال: عَلَتْ فلانًا كَبْرةٌ.

قولُه: (أو: خَفَتَ صَوْتُهه)، بالرَّفعِ والنَّصبِ. الجَوهريّ: خفَتَ الصّوتُ خُفوتًا: سَكَنَ، والمُخافَتةُ والتّخافُتُ: إسرارُ المنطِق، والخَفْتُ مِثلُه.

قولُه: (صوتُه خُفاتٌ). الأساس: خَفَتَ صَوتُه خُفوتًا، وصَوتُه خافِتٌ وخَفيتٌ، وخَفيتٌ، وخَفيتٌ، وخَفيتٌ،

قولُه: (وسَمعُه تارَاتٌ)، أي: مسموعُه، فلا يَحتاجُ^(٢) إلى التَّكرارِ. الأساس: فعَلَ ذلك تاراتٍ وتارَةً بعدَ أخرى.

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۷۹۷.

⁽٢) قوله: «فلا يحتاج» سقط من (ف).

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِي وَآشَتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنُ بِدُعَآبِكَ رَبِ شَقِيًّا ﴾ ٤].

قُرِئ: ﴿وَهَنَ ﴾ بالحَركاتِ الثلاث. وإنها ذكر العَظْم؛ لأنه عَمُودُ البَدَن وبه قوامُه وهو أصلُ بنائه، فإذا وهن تداعى وتساقطَتْ قوَّته، ولأنه أشدُّ ما فيه وأصلبُه، فإذا وهن كان ما وراءَه أوهن. ووحَده؛ لأنَّ الواحدَ هو الدالُّ على معنى الجنسيّة، وقصدُه إلى أنَّ هذا الجِنْسَ الذي هو العمودُ والقِوام وأشدُّ ما تركَّبَ منه الجسدُ قد أصابه الوهن، ولو جمع لكانَ قصدًا إلى معنَّى آخر؛ وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها. إدغامُ السِّينِ في الشين عن أبي عَمْرو.

قولُه: (﴿ وَهَنَ ﴾: بالحَركاتِ الثلاث)، بفَتحِ الهاءِ: السَّبعةُ، والضمُّ والكسرُ: شاذٌّ.

الرّاغبُ: الوهَنُ: ضَعفٌ من حيثُ الخَلْقُ أَو الخُلُق، قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾، وقالَ تعالى: ﴿ وَلَا تَهِـنُواْفِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [النساء: ١٠٤](١).

قولُه: (ولأنهُ أَشَدُّ ما فيه)، عطفٌ على «لأنهُ عمودُ البدَن»، يعني: أصلُ الكلام: ضَعُفَ بَدَني، وإنّها كنّى عنهُ بقولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنّى ﴾ وخَصَّ العَظْمَ بالذِّكرِ؛ لأنهُ كالأساسِ للبدَنِ وكالعَمودِ للبيت، فإذا وقَعَ الحَلَلُ في الأُسِّ وسَقَطَ العَمودُ تَداعى الخَلَلُ في البناءِ وسَقَطَ البيتُ، فالكنايةُ مَبْنيَّةُ على التشبيه، أو أنّ العَظْمَ أصلَبُ ما في الإنسانِ فيلزَمُ مِن وهنِه وهنُ جميع الأعضاءِ بالطّريقِ الأوْلى، فالكنايةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتشبيه.

قولُه: (وهُو أنه لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها)، قال صاحبُ «الفرائد»: ذُكِرَ في أُصولِ الفقه أنّ اللام إذا دخَلتْ على الجَمْعِ بطَلَ الجَمْعُ وتعَلَّقَ الحُكمُ بكلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، باعتبارِ الجِنس. سلَّمْنا أنّ الجَمعَ لم يَبطُلْ ولكنْ مِن أينَ يَلزَمُ المعنى الذي ذكرَهُ وهُو القَصْدُ إلى أنهُ لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها؟ غايةُ ما في البابِ احتمالُ عدَمِ وهَنِ البعضِ لكنْ من الاحتمالِ لا يلزَمُ الوجود، بل يُمكن أن يكونَ القَصْدُ إلى كلِّ واحدٍ من العِظام؛ لأنّ هذا مئ اللَّفظ، كما أنّ ذلك محتملُه، والوَجْهُ أن يُقال: اختيرَ الواحدُ احترازًا عن هذا الاحتمال.

⁽١) إهمفردات القرآن، ص٨٨٧.

شُبِّهُ الشَّيبُ بشُواظِ النار في بَياضِه وإنارته، وانتشارُه في الشَّعرِ وفُشُوَّهُ فيه وأخذُه منه كلَّ مأخذ باشتعالِ النار؛ ثم أخرَجَه مخرجَ الاستعارة،

وأقولُ: إنّ الكلامَ إذا كانَ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ منَ الأغراض جُعِلَ سِيَاقُه لهُ وتوَجُهُه إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مُطَّرِح، هذا نصُّ المصنَّف في سورة «يسَّ»(١). والمقصودُ منَ (٢) الإيرادِ في هذا المقام: إظهارُ الضَّعفِ في البدَنِ وإبداءُ تساقُطِ القُوى؛ ألا تَرى إلى أداةِ الحَصْرِ في قولِه: «وإنّها ذكرَ العَظْمَ لأنهُ عَمودُ البَدَنِ وبهِ قِوامُه» يعني: ما ذكرَ العَظْمَ لأنْ يكونَ الكلامُ فيه، بل لأنْ يُنبّهُ على أنّ هذا الجِنسَ الذي هُو عَمودُ البدَنِ وقوامُه قد أصابَهُ الوَهنُ، ولو قيل: العِظامُ لَرَجعَ القَصْدُ إلى أنّ الكلامَ في العظامِ في أنهُ لم يَهِنْ بعضُها فقطْ بل كلّها؛ لأنَّ تَرْكَ المفرَدِ إلى الجَمْعِ ثم تَعليتَه باللّامِ الاستغراقيّة يُنبِئُ عن أنّ القَصْدَ إلى أنهُ لم يَهِنْ بعضُها فولِه: لم يَهِنْ بعضُ العظامِ بل كلُّها، ويَخرُجُ عن المقصود، ألا تَرى إلى تصريحِه بالقَصْدِ في قولِه: لم يَهِنْ بعضُ العظامِ بل كلُّها، ويَخرُجُ عن المقصود، ألا تَرى إلى تصريحِه بالقَصْدِ في قولِه: للكانَ قَصْدًا إلى معنَّى آخرَ» وتكريرِه.

ونَحْوُهُ قُولُه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُحَيْثُ أَنَى ﴾ [طه: ٦٩]، فإنهُ لو قيل: السَّحَرةُ، لأَوْهَمَ أنّ الجَمْعيّةَ مُعتبَرةٌ في الحُكم بعدَمِ الفلاح، بخلافِ المُفرَد، فإنّ القَصْدَ فيه أنّ هذا الجِنسَ، وأنّ ما يقالُ له: الساحرُ، محكومٌ عليه بأنهُ لا يُفلِح.

قولُه: (شُبَّهُ الشَّيبُ بشُواظِ النَّار)، إلى قولِه: (وفُشُوَّه... باشتعالِ النَّار)، كتَبَ صاحبُ «الإيضاح» (٣) في حاشية كتابِه: أنّ في جَعْلِ الآيةِ منَ التشبيهَيِنْ نظرًا؛ لأنّ المذكورَ في طرَفيَ التشبيه في الاستعارة بالكناية اسمُ المُشبَّه دونَ المُشبَّه به، والاستعارة بالكناية تستلزِمُ الاستعارة التخييليّة، فإنّ التخييليّة هي: إمّا إثباتُ أمرٍ مختصِّ بالمُشبَّه به للمشبَّه (٤)، مِن غير الاستعارة التخييليّة، فإنّ التخييليّة هي: إمّا إثباتُ أمرٍ مختصِّ بالمُشبَّه به للمشبَّه (٤)، مِن غير أن يكون هناكَ أمرٌ ثابت حسًّا أو عقلًا أُطلِقَ عليه اسمُ ذلك الأمر، وإمّا إطلاقُ لَفْظِ على

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۳: ۲۱).

⁽٢) في النسخة (ف): ﴿فِي ۗ.

⁽٣) قد تكلّم الخطيب القزويني عن أسرار هذه الآية في كتابه «الإيضاح في علوم البلاغة» ص١٨٩-١٩٠.

⁽٤) من قوله: (والاستعارةُ بالكناية تستلزم» إلى هنا سقط من (ح).

ثم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشُّعر ومَنْبتِه؛ وهو الرأس. وأخرجَ الشيبَ مميِّزًا، ولم

صُورة وهْميّة قُدِّرتْ مُشابِهةً لصُورة مُحقَّقة هي معنى ذلك اللّفظ، فلو كانَ تشبيهُ الشَّيبِ بشُواظِ النّارِ كها ذكرَهُ مقصودًا في الآيةِ لكانتِ استعارةً بالكِناية، ولو كانتِ استعارةً بالكِناية لكانَ قولُه: ﴿وَاَشْتَعَلَ ﴾: استعارةً تخييليّة، وذلك لا يُمكِنُ؛ لأنهُ جعَلَ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْرِ وفُشُوَّه فيه وأخْذَه منه كلَّ مأخَذِ تشبيهًا باشتعالِ النار، وهُو يُنافي ذلك الأمرَ لِما مَرَّ أَنّ الاستعارةَ التخييليّةَ لا تعتمدُ المُشبَّهُ أمرًا محقَّقًا، والأوْلى أن يُجْعَلَ المُشبَّهُ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّيءِ في الشيء.

وقلتُ: إنّما دخَلَ عليه هذا مِن جَعْلِ التشبيهَيْنِ تمهيدًا لقاعدةِ الاستعارةِ المُحْنيّةِ؛ لأنّها مُستدعيةٌ لِما ذَكَر، وذهبَ عنهُ أنّ التشبيهَيْنِ تمهيدٌ للاستعارةِ التمثيليّة وهُو أن يُتزَعَ التشبيهُ مِن عدّةِ أُمورِ مُتصوَّرة فلا بدَّ مِن سَبْقِ تَشْبيهِ حالةِ الشَّيْبِ بحالةِ النارِ وحالةِ فُشُوِّه في الرأسِ وأُخذِه منهُ كلَّ مَأْخَذ بحالةِ اشتعالِ النّارِ في الحطَبِ الجَزْل. كما قال:

واشتعَـلَ المُبْيَضُ في مُسْوَدِّهِ مِثلَ اشتعالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضا(١)

والجامعُ: سُرعةُ انبساطِ بَياضٍ في سَوادٍ معَ تعذُّرِ التّلافي، ثُم حُذِفَ أحدُ طرفي التشبيه وهُو المُشبَّةُ وإخراجُ المُشبَّةِ به مُحُرَجَ المُشبَّة ليتِمَّ أمرُ الاستعارة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم أخرَجَه مَحْرَجَ الاستعارة».

وأمّا اختيارُ صاحب «الإيضاح»: والأوْلى أن يَجْعَلَ المُشبَّه انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْر، والمُشبَّة به اشتعالَ النار، فمَرجِعُه إلى الاستعارةِ التَّبَعيّة، وهُو لا يُنافي ذلك التقريرَ، على أنّ التشبية كلَّما كان أكثرَ تفصيلًا كانَ أدخَلَ في الحُسنِ.

قولُه: (ثُم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعْر)، هذا أُخُذُ في مَشرَع عِلم المعاني بعدَ الفَراغِ مِن مَشْرع عِلم البيان، يُريدُ أَنَّ أَصلَ الكلام: اشتَعَلَ شَيْبُ رأسي، فتَرَكَ هذه المَرتبةَ إلى ما هِي أَبلَغُ، وهِي اشتعَلَ رأسي شَيْبًا، وكوْنُها أبلغَ مِن جِهات، إحداها: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرأسِ الإفادةِ شُمولِ الاشتعال؛ لأنّ وِزانَ «اشتَعلَ شَيبُ رأسي» و «اشتَعلَ رأسي شَيْبًا»،

⁽١) لابن دُريد في مقصورتِه بشرح ابن خالَويْه، ص١٦٢.

يُضِف الرأس؛ اكتفاءً بعِلْم المخاطَب أنه رأسُ زكريا، فمِن ثَمَّ فَصُحتْ هذه الجُملةُ وشُهِد لها بالبَلاغة. توسَّلَ إلى الله بها سَلَفَ له معه مِنَ الاستجابة. وعن بعضِهم: أنَّ عُتاجًا سأله وقال: أنا الذي أحسنتَ إليَّ وقتَ كذا. فقال: مرحبًا بمن توسَّل بنا إلينا. وقضى حاجتَه.

[﴿ وَ إِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوْلِيَ مِن وَرَآءِ ى وَكَانَتِ ٱمْرَأَنِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلَهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ ٥-٦]

كان مَوالِيه وهم عَصَبتُه: إخوتُه وبنو عمِّهِ شرارَ بني إسرائيل، فخافَهم على الدِّين أَنْ يُغيِّروه ويبدِّلوه، وأن لا يُحسِنوا الخِلافة على أُمَّته، فطلبَ عَقِبًا من صُلْبه صالحًا يَقتدي به في إحياءِ الدِّين ويَرتسِمُ مَراسِمَه فيه.

وِزانُ «اشْتَعَلَ النارُ في بيتِه» و «اشْتَعَلَ بيتُه نارًا». وثانيها: الإجمالُ والتفصيلُ في طريقِ التمييز. وثالثُها: تنكيرُ ﴿ شَكِيْبًا ﴾ لإفادةِ التعظيم، ذكرَهُ صاحبُ «المِفتاح» تفسيرًا لقولِ المصنَّف (١).

ولمّا بيَّنَ المعنى مِن جهةِ البيان ومِن جهةِ المعاني قال: «ومِن ثَمّ فَصُحَتْ هذه الجُملةُ وشُهدَ لها بالبلاغة».

قولُه: (توسَّلَ إلى الله بها سلَفَ لهُ معَه منَ الاستجابة)، قالَ القاضي: وفيه أيضًا تنبيهٌ على أنَّ المَدْعُوَّ لهُ (٢) وإن لم يكنْ مُعتادًا فإجابتُه مُعتادةٌ، وأنهُ تعالى عوَّده بالإجابةِ وأطمَعَهُ فيها، ومِن حقِّ الكريم ألّا يُخيِّبَ مَن أطمَعَه (٣).

قولُه: (ويَرْتسِمُ مَراسِمَه). الجَوهريّ: رَسمتُ له كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثَله.

⁽١) «مفتاح العلوم»، ص١٢٧. وللإمام عبد القاهر الجرجاني مباحثُ نفيسة في الدلالة على أسرار هذا التركيب القرآني في كتابه الفريد «دلائل الإعجاز» ص٠٠١، ٣٩٣ وغيرهما من المواطن.

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، وكذا هو أيضًا في «تفسير البيضاوي»، يُريد: الذي وقع عليه الدعاء، أي: المدعو به، فاللام على هذا للتعدية.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤:٤).

﴿مِن وَرَآءِى ﴾: بعد مَوْتي. وقرأ ابنُ كثير: (من وَرايَ) بالقَصْر. وهذا الظّرفُ لا يتعلَّق بـ ﴿خِفْتُ ﴾؛ لفساد المعنى، ولكنْ بمَحذوف، أو: بمعنى الوَلاية في المَوالي، أي: خِفتُ فِعْلَ الموالي؛ وهو تَبْديلُهم وسوءُ خِلافتهم مِنْ وَرائي. أو: خِفتُ الذين يَلُون الأمرَ مِن ورائي. وقرأ عثمانُ ومحمدُ بن عليِّ وعليُّ بن الحسين رضي الله عنهم: (خَفَّتِ الموالي من ورائي)، وهذا على معنييْن: أحدُهما: أن يكونَ ﴿وَرَآءِى ﴾ بمعنى: خَلْفي وبَعْدي، فيتعلَّق ورائي)، وهذا على معنييْن: أحدُهما: أن يكونَ ﴿وَرَآءِى ﴾ بمعنى: خَلْفي وبَعْدي، فيتعلَّق الظَّرفُ بالموالي، أي: قَلُّوا وعجزوا عن إقامةِ أمْرِ الدِّين، فسألَ ربَّه تقويتَهم ومُظاهرَتَهم بوليٍّ يُرزَقُه. والثاني: أن يكونَ بمعنى قُدّامي، فيتعلَّق بِـ (خَفَّتُ)، ويريد أنهم خَفُّوا

قولُه: (وقرَأَ ابنُ كثير)، وهِي شاذَّةٌ. قالَ أبو البقاء: وهُو مِن قَصْرِ الممدود(١١).

قولُه: (لِفسادِ المعنى)، إذِ المرادُ بالمَوالي: العُصْبة، لقولِه: «كان مَواليه وهُم عُصبتُه». وإنّا لزِمَ فسادُ المعنى؛ لأنّ الخوف واقعٌ في الحالِ لا فيها يُستقبَلُ، ولو جعَلَ ﴿مِن وَرَآءِى ﴾ متعلقًا بـ ﴿خِفْتُ ﴾ لَزِمَ أن يكونَ الخوفُ واقعًا فيها يُستقبَلُ، فلا بُدَّ من تقدير محذوف، أو جعَلَ المَوالي منَ الولايةِ بالكسرِ، أي: كلُّ مَن يملِكُ بعدَه لا العُصبةُ فقطُ ليصحَّ، فيقال على الأوّل: ﴿خِفْتُ الذين يَلُونَ الأمرَ مِن على الأوّل: ﴿خِفْتُ الذين يَلُونَ الأمرَ مِن بعدِ موتي، فاللامُ في المَوالي على هذا: موصولةٌ ليتَعلَّق الظَّرفُ بصِلتِها، ولهذا قال: الذين يَلُونَ الأمرَ مِن ورائي، وعلى الأوّل: اللامُ: حَرْفُ التعريف. وفي الكلام لَفُّ ونَشْر.

قولُه: (خَفَّتِ المَوالي)، الأساس: ومِنَ المجازِ خَفَّتْ حالُه ورَقِّت، وأَخَفَّ فلانٌ: صارَ خفيفَ الحال، وفازَ المُخِفّون.

قولُه: (فَيَتَعَلَّقَ الظَّرفُ بِالمَوالي)، أي: خَفَّتِ الذين يَلُونَ الأَمْرَ مِن وَرَائِي. وَيجُوزُ أَن يُرادَ بِالتَعَلَّقِ أَنْ يكون حالًا منهُ. قالَ ابنُ جِنِّي: ﴿مِن وَرَآءِى ﴾: حالٌ متوقَّعةُ مَحُكيّةٌ، أي: خَفّوا مُتوقَّعًا مُتصوَّرًا كوْنُهُم بعدي. ومِثلُه مسألةُ الكتاب، مرَرْتُ برجُلٍ معَه صَفْرٌ صائدًا به غدًا، أي: مُتصوَّرًا صَيْدُه غدًا (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦)، ولتهام الفائدة انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه، ص٨٣، و«حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٣٦-٣٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٤٩) وما بعدها.

قدّامَه ودَرَجُوا ولم يَبِقَ منهم مَن به تَقَوِّ واعتِضاد. ﴿مِن لَدُنكَ ﴾: تأكيدٌ لكونه وليَّا مَرْضيًّا، بكونه مُضافًا إلى الله تعالى وصادِرًا مِنْ عندِه، وإلّا فهَبْ لي وليًّا يرثُني كاف، مُرْضيًّا، بكونه مُضافًا إلى الله تعالى وصادِرًا مِنْ عندِه، وإلّا فهَبْ لي وليًّا يرثُني كاف، أو أراد اختراعًا منك بلا سَبب؛ لأني وامرأتي لا نَصلُحُ للولادة. ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾

قولُه: (ودَرَجوا)، الرّاغب: الدَّرجُ: طَيُّ الكتابِ والثَّوب، ويقالُ للمَطويِّ: دَرْجُ. واستُعيرَ الدَّرجُ للموتِ، كها استُعيرَ الطيُّ لهُ في قولِهم: طَوَتْهُ المنِيَّةُ، وقولُهم: مَن دبَّ ودَرجَ، أي: مَن كانَ حيًّا يمشي، ومَن ماتَ تُطوى أحوالُه(١).

قولُه: (وإلّا فهَبْ لِي وَليّا يَرثُني كاف)، يعني ﴿ مِن لّدُنك ﴾ يجبُ أن يُحمَلَ على التأكيد، وإلّا فالكلامُ مُستغنَّى عنه، وذلك أنّ قولَه: ﴿ مِن لّدُنك ﴾: تأكيدٌ لمعنى قولِه: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لّدُنك وَلِيّا * يَرِثُنِي ﴾؛ لأنّ هذا المطلوب، وما يكونُ مِن عندِ الله وموهبة (٢) منهُ ومنسوبًا إليه لا يكونُ إلّا خيرًا تحضًا، فأكّد بقولِه: ﴿ مِن لّدُنك ﴾ ذلك المعنى، فهُو على هذا ظَرْفٌ لَغُورٌ ٣)، أو: صفةٌ لوَليّ قُدِّمت فصارتْ حالًا مؤكّدة، وهُو معنَى لطيف.

والباءُ في قولِه: «بكونِه مضافًا» متعلِّقٌ بقولِه: «تأكيدٌ»، أي: تأكيدٌ بسببِ كوْنِه مضافًا إلى الله، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن لَدُنكَ ﴾ حالًا مُنتَقِلة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اختراعًا منك» أي: مُحْترَعًا.

قولُه: (﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾)، بالجَزْم: أبو عَمْرِو والكِسائيُّ، والباقونَ: بَرفْعِها (٤). قالَ الزجّاجُ: «الجَزْمُ على جَوابِ الأمر، والرَّفعُ على صفةِ الوَليَّ»(٥).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص ۳۱۱.

⁽٢) في (ح): «وهبةً». وهما بمعنى.

⁽٣) في النسخة (ف): «آخر»، والمُثبَتُ هو الأشْبَهُ بالصواب.

⁽٤) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢١). وزاد في (ح) بعد هذا: «وهي أقوى من الأول»، وفي هذه الزيادة شائبة الإقحام.

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: وأمّا قراءةُ الرَّفع، فالأوْلى حَمْلُها على الاستئنافِ دونَ الوَصْف، لئلّا يَلزَمَ منهُ أنهُ لم يوهَبْ مَن وصَفَ لهلاكِ يحيى قبْلَ زكريّا عليهِما السّلامُ (٢).

وقلتُ: وكانَ مِن قصّتِها على ما رَواهُ ابنُ الأثيرِ في تاريخِه «الكامل»: أنّ الله بعثَ عيسى عليه السَّلامُ رسولًا فنسَخَ به بعضَ أحكامِ التَّوراة، وكان ممّا نُسِخَ آيةُ حُرمةِ نكاحِ بنتِ الأَخ (٣)، وكان لملِكهم (٤) بنتُ أخ تُعجِبُه يُريدُ أن يتَزَوِّجَها، فنَهاهُ يحيى عنها، وكان لها كلَّ يوم حاجةٌ يقضيها لها، فلمّا بلَغَ ذلك أمّها قالتْ لها: إذا سألكِ المَلِكُ: ما حاجتُكِ؟ قولي: أن تذبَحَ يحيى بنَ زكريّا، فلمّا سألها قالت: أُريدُ ذَبْحَ يحيى، وأبَتْ إلّا ذلك، فدَعا بطستٍ وذَبَحَ يحيى، فقطرتْ من دمِه قطرةٌ على الأرض، فلم تزَلْ تَعْلي حتّى بعَثَ الله بُحْتَ نصّر، وألقى الله في قلبِه أنْ يَقتُلَ على الدَّمِ مِن بني إسرائيلَ حتّى يَسكُنَ، فقتَلَ سبعينَ ألفًا حتّى سكن. ورَوى السُّدِيُّ نحوَ هذا وأبسَطَ (٥).

ولمّا قتَلَ الملِكُ يحيى وسَمِعَ أبوهُ قَتْلَه فَرَّ هارِبًا، فدَخَلَ بُستانًا فأرسَلَ الملِكُ في طلَبِه فمَرَّ زكريّا بشجرةٍ فنادَتْه: هَلُمَّ إليَّ يا نبيَّ الله، فدخَلَ وانطبَقتْ عليه، فدهَّم إبليسُ (٢)، فشَقُوا الشجرةَ بالمِنشارِ، فهاتَ زكريّا فيها، فسَلَّطَ الله عليهِم أخبَثَ أهلِ الأرضِ فانتقَمَ منهم.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦).

⁽۲) «مفتاح العلوم»، ص١٤٣.

⁽٣) في النسخة (ف): «الأخت»، والمُثبتُ هو الموافق لكلام ابن الأثير في «الكامل».

⁽٤) واسمُه هيرودَس على ما صرَّح به ابن الأثير.

⁽٥) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ١٧١)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣١٤٦) من حديثِ ابن عبّاس رضي الله عنهما.

⁽٦) قوله: «فدلَّهم إبليسُ» سقط من (ف).

.....

وأمّا سؤالُ صاحبِ «المفتاح» فوارِدٌ على الوجوهِ المذكورةِ في ﴿ يَرِثُنِي ﴾ كلّها؛ لأنّ قولَه: ﴿ فَهَبَ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيّا ﴾ مرَتَّبٌ بالفاءِ على الدُّعاء، وهُو: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنْ اللّهُ عَلَى الدُّعاء، وهُو وَصْفٌ مُناسبٌ لطلَبِ ولَدٍ شأنُه أَن يَرِثَ بعدَه.

ويؤيِّدُه ما أورَدَهُ مُحيي السُّنة في «المعالِم»: أنهُ خافَ تضييعَ بني عمَّه دينَ الله وتغييرَ أحكامِه على ما شاهدَ مِن بني إسرائيلَ مِن تبديلِ الدِّين وقَتْلِ الأنبياء، فسألَ ربَّه ولَدًا صَالحًا يأمَنُه على أُمَّتِه ويَرِثُ نُبوَّتَه وعِلمَه لئلّا يَضيعَ الدِّينُ، وهذا معنى قولِ عطاءِ عن ابنِ عبّاس (۱). ورَوى قريبًا منهُ المصنِّفُ.

على أنّ الاستئنافَ أيضًا رابطٌ معنويٌّ، سيّما أنهُ في هذا المقام واردٌ لبيانِ الموجَب، قالَ المصنَّفُ في أوّلِ «البقرة»: «إنّ الكلامَ المبتدأ عَقيبَ «المُتّقينَ» سَبيلُه الاستئناف، وإنهُ مَبْنيٌّ على تقديرِ سؤال، فذلك إدراجٌ لهُ في حُكمِ «المُتّقين»، وتابعٌ لهُ في المعنى، وإن كانَ مبتدأً في اللّفظ، فهُو في الحقيقةِ كالجاري عليه»(٢).

والجوابُ الصَّحيحُ: أنّ الأنبياءَ وإن كانوا مُستَجابي الدَّعوةِ لكنْ ليسَ كلُّ ما دعَوْهُ استُجيبَ لهم؛ لأنّ قضاءَ الله لا يُدفَع، ألا تَرى إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ ودعائه في حقِّ أبيه، وإلى دعوةِ نبينا صلواتُ الله عليه على ما رَوَيناهُ عن التِّرمِذيِّ والنَّسائيِّ، عن الخَبّابِ بنِ الأرتِّ، قالَ: صَلّى رسولُ الله عَلَيْهُ صلاةً فأطالَها، فقالوا: يا رسولَ الله، صَلَّيتَ صلاةً لم تكنْ تُصلِّيها؟ قال: «أَجَلْ، إنّها صَلاةُ رغبةٍ ورَهْبة، إنّي سألتُ الله فيها ثلاثًا، فأعطاني اثنتينِ ومنعني واحدة. سألتُه أنْ لا يُهلِك أمّتي بسَنةٍ فأعطانيها، وسألتُه أن لا يُسلِّط عليهِم عدُوًّا مِن غيرِهم فأعطانيها، وسألتُه أن لا يُذيقَ بعضهم بأسَ بعض فمنعنيها» (٣). وفي روايةِ مِن غيرِهم فأعطانيها، وسألتُه أن لا يُديقَ بعضهم بأسَ بعض فمنعنيها» (٣).

⁽١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٩).

⁽٢) انظر: (٢: ١٢٠ – ١٢١).

⁽٣) أخرجه الترمذيّ (٢١٧٥)، والنسائيّ (٣: ٢٣٩)، وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٧٢٣٦)، وفيه تمامُ تخريجه.

الجزمُ جوابُ الدعاء، والرفعُ صِفة، ونحوُه: ﴿رِدْءَا يُصَدِّقُنِ ﴾ [القصص: ٣٤]، وعن ابنِ عبّاس والجَحدَريّ: (يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوب) نصبٌ على الحال. وعن الجَحدَريّ: (أُويْرِثَ) على تصغير وارث، وقال: غُليّم صغير. وعن عليّ رضيَ الله عنه وجماعة: (وارثٌ مِنْ آل يعقوب) أي: يَرِثُني به وارث، ويُسمَّى التَّجْريدَ في عِلْم البَيان،

النَّسَائيِّ: «وسأَلْتُ ربِّي أَن لا يُلبِسَنا شِيَعًا فَمَنعنيها». ورَوى ابنُ ماجه، عن مُعاذِ بن جَبَلٍ نحوَه.

وكانَ مِن قضاءِ الله وقدَرِه: أن يوجِدَ يحيى نبيًّا صَالحًا ثُم يُقتَلَ ويَغلِيَ دمُه ليُتيحَ لثَأرِهِ بُخْتَ نصَرَ، ويُسكِّنَه بقَتْلِ سبعينَ ألفًا، فاستُجيبَ دعاءُ زكريّا في أنْ بُشِّرَ بغُلام اسمه يحيى، ولم يُجْعَلْ لهُ مِن قبلُ سَمِيًّا، ونُودِيَ: ﴿يَنِيَحْيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَبَ بِقُوَّوَ مَاتَيْنَهُ ٱلْحُكُمُ صَبِيتًا ﴿وَحَنَانَا وَلهُ يُجَعَلْ لهُ مِن قبلُ سَمِيًّا، ونُودِيَ: ﴿يَنِيَحْيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَبَ بِقُوَّوَ مَاتَئِنَهُ ٱلْحُكُمُ صَبِيتًا ﴿وَحَنَانَا وَلَا يَعْفِى اللهُ وَقَدَرِه: أن يكونَ وارِقًا لأبيه مِن بعدِه. كما كانَ مِن قضاءِ الله وقدَرِه: أن يُقتَلَ عثمانُ رضي الله عنه مظلومًا فيهدر بسبيه دمُ جمِّ غفيرٍ منَ الصَّحابةِ والتّابعينَ يومَ صِفّينَ والجمّلِ وغيرِهما، فاستُجيبَ دعاؤه صلواتُ الله عليه في تَيْنِك الخَصْلَتَيْنِ دونَ الثالثة ليقضيَ الله أمرًا كانَ مفعولًا، والله أعلمُ بحقائقِ الأمور.

قولُه: (يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوبَ)، بنَصْبِ «وارِث»، قيل: هُو: حالٌ، أي: يَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمي أَلِ يعقوبَ. وقالَ القاضي: هُو نصْبٌ على الحالِ من أحدِ الضَّميرَيْن (١).

قولُه: (ويُسَمّى التجريدَ في عِلم البيان)، والتّجريدُ هُو: أن يُنتزَعَ مِن متّصفٍ بصفةٍ آخَرُ مِثلُه فيها مبالغةً لكمالِها فيه، نحوَ: رأيتُ بفلانٍ أسدًا، ولقيني منهُ أسَدٌ (٢). قالَ ابنُ جِنِي: وهِي قراءةُ عليِّ وابنِ عبّاسٍ وابنِ يعمَرَ والحسنِ والجَحْدَريِّ وقتادةَ وجعفرِ بن محمّد، وهُو ضَرْبٌ منَ العربيّة غريبٌ معناهُ التجريد، يريدُ: ﴿فَهَبّ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيّا * يَرِثُنِي ﴾ منهُ أو به وارثٌ مِن آلِ يعقوب، وهُو الوارثُ نفْسُه، فكأنهُ جَرَّدَ منه وارثًا، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ لَمُهُمّ

⁽١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢١٩).

⁽٢) انظر: «التبيان في علم المعاني» للطيبي، ص١٣٤.

والمرادُ بالإرْث إرثُ الشَّرْع والعِلْم؛ لأنَّ الأنبياءَ لا تُورِّث المال. وقيل: يَرِثُني الحُبورة وكان حَبْرًا، ويَرِثُ من آل يعقوبَ المُلك. يقال: ورِثْتُه وورِثتُ منه، لُغتان.

فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت: ٢٨]، وهِي بنفْسِها دارُ الخُلْد، فكأنهُ جرَّدَ منَ الدارِ دارًا. وقد أفرَدْنا لهذا الضَّربِ بابًا مِن كتابِ «الخصائص» فاعرِفْه، فإنهُ موضعٌ غريب لطيف(١).

قولُه: (والمرادُ بالإرث: إرثُ الشَّرع والعِلم)، قالَ الزجّاجُ: قيلَ: لا يجوزُ أن يُقالَ: إنّ زكريّا خافَ أن يُورِثَ المالَ؛ لأنّ الأنبياءَ والصّالحينَ لا يخافونَ أن يَرِثَهم أقرباؤهم ما جُعِلَ لهم، وجاءَ عن النبيِّ ﷺ: «إنّا معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورِّثُ. ما تركْناهُ صدَقَةٌ»(٢).

الرّاغب: الوِراثةُ: انتقالُ قُنيةِ إليكَ عن غيرِك من غيرِ عقْدٍ. ولا ما (٣) يجري عُجرى العَقْد، وسُمِّيَ بذلك المُنتقِلُ عنِ الميِّت فيُقالُ للقُنْيةِ المَوْروثة: ميراثٌ وإرْثٌ وتُراثٌ، ويقال: وَرِثتُ مالًا عن زيدٍ ووَرِثتُ زيدًا. قالَ تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦]، وقال: الوِراثةُ الحقيقيّةُ هِي: أن يحصل وقال: ﴿وَوَرِثَهُ وَلَا عَلَيه فيه تَبِعةٌ ولا عليه مُحاسَبة، وعبادُ الله الصَّالحونَ لا يتناوَلونَ من الدُّنيا إلا بقَدْرِ ما يجبُ، وفي وقتِ ما يجبُ، على الوَجْهِ الذي يجبُ، ومَن تَناوَلَ الدُّنيا على هذا الوَجْهِ لا يُحاسَبُ عليه ولا يُعاقَبُ، بل يكونُ له عَفْوًا صَفْوًا، كما رُوِيَ: «مَن حاسَبَ نفْسَه في الدُّنيا لم يُحاسَبُ في الآخِرةَ» (١٤).

قولُه: (الحُبورة)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنِّف: كأنّها مصدَرُ «حَبُرَ» الرجُلُ، كـ«قَضُوَ»؛ إذا تُعُجِّبَ مِن قضائِه، وإلّا الحُبورُ: هُو الشُّرور.

⁽١) «المحتسب» (٢: ٣٨)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨، و«البحر المحيط» (٧: ٢٤١)، و«الخصائص» لابن جني (٢: ٤٧٣).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٠) وانظر الحديث المذكور في «صحيح البخاري» (٣٠٩٤) من حديثِ مالك بن أوسِ رضيَ الله عنه.

⁽٣) سقط لفظ «ما» من النسخة (ف) و(ط).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص٨٦٣-٨٦٥. والحديث المذكورُ أخرجه بنحوه الترمذي بعد الحديث (٢١٥٩) موقوفًا على عمر بن الخطاب رَضِيَ الله عنه.

وقيل: ﴿مِن ﴾ للتبعيض لا للتَّعدِية؛ لأنَّ آلَ يعقوبَ لم يكونوا كلُّهم أنبياءَ ولا عُلماء، وكان زكريًّا عليه السلام مِن نَسْلِ يعقوبَ بنِ إسحاق. وقيل: هو يعقوبُ بنُ ماتانَ أخو زكريًّا. وقيل: يعقوبُ هذا وعِمْرانُ أبو مريمَ أخوان مِن نَسْلِ سُليهانَ بنِ داود.

[﴿ يَكْزَكَ رِبَّا إِنَّا نُبُشِّرُكَ بِغُلَامٍ ٱسْمُهُ، يَعْيَىٰ لَمْ نَعْمَل لَّهُ، مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ ٧]

﴿سَمِيًا ﴾: لم يُسَمَّ أحدٌ بـ ﴿ يَغْيَىٰ ﴾ قبْلَه، وهذا شاهدٌ على أنَّ الأسامي الشُّنُع جديرةٌ بالأثرة، وإيّاها كانت العربُ تنتحي في التَّسمية؛ لكونها أنْبَهَ وأنْوَه وأنْزَهَ عن النّبَز، حتى قالَ القائلُ في مدح قوم:

النّهاية: الأحبارُ: العلماءُ، جَمْعُ حَبْرِ بالفَتْح والكسرِ، وكان يقالُ لابنِ عبّاس: البَحرُ والحَبْرُ، لسَعَةِ عِلمِه.

قولُه: (وقيل: مِن: للتبعيض)، عطفٌ على قولِه: «قيل: يَرِثُني الحُبورةَ»، على أنّ «مِن» على الأوّل: صِلةٌ لـ«وَرِثَ»، لقولِه: «وَرثتُه وورِثتُ منه».

قولُه: (على أنّ الأسامي الشُّنُع)، الأساس: شَنَّعتُ عليه هذا الأمرَ: قَبَّحْتُه عليه، ولهُ اسمٌ شَنيعٌ، وقومٌ شُنْعُ الأسامي.

قولُه: (جَديرةٌ بالأثرَق)، الجَوهريّ: استأثرَ فلانٌ بالشيء: إذا استبَدَّ به والاسمُ: الأثرةُ(١).

قولُه: (وَأَنْزَهَ عَنِ النَّبَزِ)، الجوهريّ: النَّبَزُ، بالتحريك: اللَّقَب، وفلانٌ يُنَبَّزُ بالصِّبيانِ: يُلقِّبُهم. قالَ المصنَّفُ رحمه الله في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ مَازَرَ أَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا ﴾ يُلقِّبُهم. قالَ المصنَّفُ رحمه الله في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ مَازَرَ أَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا ﴾ [الأنعام: ٧٤]: «آزَرُ: اسمُ صنَم، يجوزُ أن يُنبَزَ به للُزومِه عبادته، كما نُبِزَ ابنُ قَيْسٍ بالرُّقيّاتِ اللاتي يُشبِّبُ بهنَّ، وأنشَدَ بعضُهم:

كأنَّ أسهاءَ أَضْحَتْ بعضَ أسهائي (٢)

أُدعَـى بأسهاءَ نَبْزًا في قبائلِها

⁽١) قوله: «والاسم الأثرة» سقط من (ح).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (٦: ١٤١).

شُنعُ الأسامِي مُسْبِلِي أُزُرٍ مُمْرٍ غَسُّ الأرضَ بِالهُدُبِ

وقال رُوْبة للنسّابة البَكْريِّ وقد سأله عن نسّبه: أنا ابنُ العجّاج. فقال: قَصَّرْتَ وَعَرَّفْت. وقيل: مِثْلًا وشبيهًا. عن مجاهد، كقوله: ﴿ هَلَ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥]، وإنها قيل للمِثْل «سَمِيًّا»؛ لأنَّ كلَّ متشاكِلَيْن يسمَّى كلُّ واحد منهما باسم المِثْل والشّبيه، والشَّكْل والنَّظير، فكلُّ واحد منهما سَمِيٌّ لصاحبه، ونحو: ﴿ يَعْيَى ﴾ في والشّبيه، والشَّكْل والنَّظير، فكلُّ واحد منهما سَمِيٌّ لصاحبه، ونحو: ﴿ يَعْيَى ﴾ في أسمائهم: «يَعْمُر»، و «يَعِيش» إن كانت التسميةُ عربيّة؛ وقد سمَّوا بـ «يموتُ» أيضًا، وهو: يَمُوتُ بن المُزَرِّع، قالوا: لم يكن له مِثلُ في أنه لم يَعْصِ ولم يَهُمَّ بمعصيةٍ قط، وأنه وُلد بين شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقر، وأنه كان حَصُورًا.

وإنّما كان أنْزَهَ؛ لأنّ الاسمَ القبيحَ لا يَرغَبُ فيه أحدٌ فيختصُّ به ويُشتهَر، فلم يحتَجْ إلى التعريفِ والتلقيبِ به.

و (عن) مُتعلِّقٌ بـ ﴿أَنْزَهُ ﴾، و (مِن ﴾ (١): محذوف، أي: التسميةُ بالأسامي الشَّنُع ليُنفَرَدَ بها ويُشتَهرَ أنزَهُ مِن غيرِها عن التلقيبِ والشُّهرة، ولهذا سَمّى كُلَيْبًا وعنترةَ وتأبَّطَ شَرَّا، كأنّهمُ اختاروا الاسمَ الشَّنيعَ لأَجْلِ الغَرابةِ لِئلًا يُشاركَهم فيه أحدٌ كـ (يحيى »، لا أنّ (يحيى » اسمٌ شنيع.

قولُه: (مُسْبِلِي أُزُرٍ مُحْرٍ)، «مُمْرٍ»: صفةُ «أُزُر»، «مُسْبِلي»: كنايةٌ عن الكِبْر.

قولُه: (مِثْلًا وشَبيهًا)، عطفٌ على قولِه: «لم يُسَمَّ أحدٌ بيحيى قبلَه».

قولُه: (وأنّه كان حَصورًا)، يُريدُ قولَه تعالى فيه: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَكِيدًا وَحَصُورًا وَنَبِيتًا مِّنَ الصَّمَلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]. قال: الحَصورُ: الذي لا يَقرَبُ النِّساءَ حَصْرًا لنفْسِه، أي: مَنْعًا لها منَ الشَّهَوات. وقيل: هُو الذي لا يَدخُلُ معَ القومِ في المَيْسِر، فاستُعيرَ لمَن لا يَدخُلُ في اللَّعِبِ واللهو (٢).

⁽١) في النسخة (ف): «عن»، والمُثبت هو الأشبه بالصواب.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٩٩ - ١٠٠).

[﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَقِ عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًا ﴾ ٨]

أي: كانت على صِفة العُقر حينَ أنا شابٌ وكَهْل، فها رُزِقتُ الوَلد؛ لاختلال أحد السَّبيَيْن، أفحِينَ اختلَ السببانِ جميعًا أُرزَقُه؟! فإن قلت: لِمَ طَلبَ أولًا وهو وامرأتُه على صِفة العُتِيِّ والعُقر، فلمّا أُسعِفَ بطلبَتهِ استبعَدَ واستعجَب؟ قلت: ليجابَ بها أُجِيبَ به، فيزدادَ المؤمنون إيقانًا، ويَرتِدعَ المُبطِلون، وإلّا فمُعتقَدُ زكريّا أولًا وآخرًا

قولُه: (قلتُ: ليُجابَ بها أُجيبَ به)، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: لا يجوزُ لنَبيِّ النَّطْقُ بها لا يَسوغُ لطلَبِ مِثل ذلك، أي: لتثبيتِ المؤمنِ ورَدِّ المُبطِل، إذْ يُمكنُ حصولُه بدونِه، فإنّ زكريًا طلَبَ ولَدًا على الجُملة، وليسَ في الآية (١) ما يدُلُّ على أنهُ لا يوجَدُ وهُو هَرمٌ، ولا أنهُ مِن زوجتِه وهِي عاقرٌ، ولا أنهُ تُعادُ إليها قُوتُها وشبابُها (٢)، كما فُعِلَ بغيرِهما، أو يكونُ الولَدُ مِن غيرِ زَوْجهِ العاقر، فاسْتَخْبَرَ عن ذلك، فقيلَ لهُ: ﴿كَذَلِكَ ﴾، أي: يكونُ الولَدُ وأنتُها كذلك (٣).

قلتُ: وخلاصتُه أنَّ الاستفهامَ في الآية ليس للتعجُّبِ والاستبعاد، ولهذا قالَ الإمامُ: إنّ المقصودَ مِن قولِه: ﴿ أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ هُو التعجُّبُ مِن أنهُ تعالى يَجعَلُهما شابَّيْنِ (٤) ثُمّ يَرزُقُهما الولَدَ أو يَتركُهما شيخَيْنِ ويرزُقُهما الولَدَ، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿ فَاسَتَجَبُنا لَهُ وَوَهَمَ اللَّهَ اللَّهُ وَوَهَ الْوَلَدَ، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿ فَاسَتَجَبُنا لَهُ وَوَهَ الولَدَ أَن اللَّهُ اللَّهُ وَوَهَ الولادة (٥) ، أو أنهُ ما ذكرَ ذلك للشَّكَ، لكنْ لتعظيم القُدرة، وهذا كالرجُلِ أعادَ إليها قوةَ الولادة (٥) ، أو أنهُ ما ذكرَ ذلك للشَّكَ، لكنْ لتعظيم القُدرة، وهذا كالرجُلِ

⁽١) في «الانتصاف»: «الإجابة».

⁽٢) هذا نقلٌ غير محرَّر، وعبارة ابن المُنيرِّ في «الانتصاف»: «واحتُمِلَ أن تُعادَ لهُما قوَّتُهما وشبابُهما كما فعل الله ذلك لغيرهما». فليتأمّل.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٦).

⁽٤) في (ط): «إن المقصود من قوله: «أنى يكون لي ولد» الاستخبار في أنه تعالى أيجعلهما»، والمثبت هو الموافق لما في «مفاتيح الغيب».

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٨٨).

كان على منهاج واحد: في أنَّ الله غنيٌّ عن الأسباب. أي: بَلغتُ عُتيًّا: وهو اليُبسُ والجَساوة في المفاصِل والعظامِ كالعُود القاحِل، يقال: عتا العُود وعَسا من أَجْلِ الكِبَرِ والطَّعن في السنِّ العالية. أو: بلغتُ مِن مَدارجِ الكِبَرِ ومَراتبِه ما يُسمَّى عِتِيًّا.

الذي يَرى صاحبَه وقد وهَبَ الكثيرَ الخَطيرَ فيقولُ: أنّى سَمحَتْ نفْسُك بإخراجِ مِثْلِ هذا؟ تعظيمًا للموهوب، أو أنّ مِن شأنِ مَن فُوجِئَ ببِشارةِ ما يتَمنّاهُ فَرْطَ السُّرورِ وفَقدَ الاستثباتِ والذُّهولَ عن مُقتَضياتِ الفِكْر، كما قالت: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَلَذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَذَا لَشَئَءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود: ٧٧]، حتّى قيلَ لها: ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ ﴾ [هود: ٧٣].

قولُه: (كالعُودِ القاحل)، الجَوهريُّ: قَحَلَ الشيءُ يَقْحَلُ قُحولًا: يَبِسَ فَهُو قَاحِلٌ.

قولُه: (والطَّعنِ في السنِّ العالية)، الأساس: ومنَ المجازِ: خرَجَ يَطعَنُ اللَّيلَ: يَسري فيه، وطعَنَ في السِّنِّ العالية.

قولُه: (مَا يُسَمَّى عِتِيًّا)، قيل: «مِن» هنا للتبعيض، حالٌ مِن «عِتِيًّا»، أي: بلَغْتُ عِتِيًّا حالَ عِن الكَبَر، وعلى الأوّل: ابتدائيّةٌ، أي: بلَغْتُ سِنًّا عاليةً ابتداؤها جهةُ الكِبَر، وقولُه: «مِن أَجْلِ الكِبَر» يُشيرُ به إلى أنّ «مِنْ» مِثلها في قولك: جئتُكَ مِن أَجْلِ الكِبَر، وقولُه: «مِن أَجْلِ الكِبَر» يُشيرُ به إلى أنّ «مِنْ» ابتدائيّة، و ﴿مِنَ ٱلْصِكِبَرِ﴾: مفعولٌ له.

⁽۱) انظر: (۱۱: ۳۰۲).

وقرأ ابن وثّاب وحمزةُ والكسائيُّ بكسرِ العين، وكذلك ﴿صِلِيًّا ﴾[مريم: ٧٠]، وابنُ مسعود بفَتحِها فيهما. وقرأ أُبيُّ ومجاهد: (عُسِيًّا).

[﴿ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَعَلَىّٰ هَ بِنُّ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ ٩] ﴿ كَذَلِكَ ﴾ الكافُ رفع، أي: الأمرُ كذلك تصديقٌ له، ثم ابتدأ: ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾، أو نصبٌ بِـ ﴿ قَالَ ﴾،

في تفسيرِ قولِه: ﴿ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]_: ((من) ابتدائيَّةٌ، على أنَّ فيضَ الدَّمعِ ابتدأ ونشَأَ مِن معرِفةِ الحقِّ، وكان مِن أَجْلِه وسَببِه » (١١).

قُولُه (٢): (وقرَأَ ابنُ وَثَابٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وحَفْصٌ)، ﴿عِتِيًّا ﴾ و ﴿صِلِيَّا ﴾ و ﴿جِثِيًّا ﴾ و ﴿جِثِيًّا ﴾ و جِثِيًا ﴾ و جِثِيًا ﴾ و جيئيًا ﴾

قولُه: (بفتحِهما فيهما)، أي: في ﴿عِتِيَّا ﴾ و﴿صِلِيًّا ﴾. ورَوى ابنُ جِنّي عن ابنِ مجاهدٍ أنهُ قال: لا أعرِفُ لهُما في العربيّةِ أصلًا، ويُقرَأُ معَ ذلك بضمّ الباءِ في «بُكيًّا»، وأقولُ: لهُ في العربيّةِ أصلٌ وهُو ما جاءَ منَ المصادِرِ على فَعِيل، نحوَ: الحَوِيْل والزَّوِيْل والنَّخير، وأمّا البُكِيُّ فجهاعةٌ، وهِيَ فُعولٌ، كالحُثِيِّ والدُّلِيِّ والحُلِيِّ (٤).

قولُه: (أو نَصْبٌ بـ﴿قَالَ ﴾)، أي: «قالَ» الثانيةِ، وكذا عن القاضي قال: الكافُ منصوبٌ بـ﴿قَالَ ﴾ في ﴿قَالَ رَبُّكَ ﴾ (٥).

وقلت: إنها أعمل الثاني دون الأول، لأنه لا يكاد يوجدفي الكلام الفصيح، لاسيّما في التنزيل «كذلك» وهو منصوب، وعامله مُقدَّمٌ عليه، بل يكون موجزًا، نحو: ﴿وَكَذَالِكَ نَجْزِى الْمُحْسِنِينَ ﴾، ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ إلى غير ذلك، وذلك لأنه واسطه يلحق ما بعده

⁽١) انظر: (٥: ٥٥٤).

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٩، وحُجّة من قرأ بالضّم أنهُ قرأ على الأصل.

⁽٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٩) وفيه تفسيرُ بعض هذه الألفاظِ الغريبة.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).

على ما قبله على سبيل التشبيه، بخلاف ما إذا كان مرفوعًا، فإن الجملة حينئذ للتقرير (١)، وعليه كلامُ صاحبِ «التقريب»: الكافُ إمّا رَفْعٌ، وذلك إشارةٌ إلى قولِ زكريا أي: الأمرُ كذلك تصديقًا لهُ. ثُمَّ ابتَداً ﴿ قَالَ رَبُّكَ ﴾ فينتصبُ ﴿ هُوَعَلَىّ هَيِّنٌ ﴾ ، و «كذا» وهو على قراءة «الواو» بـ ﴿ قَالَ ﴾ ؛ أي: قال: وهو على ذلك يهون عليّ ، وإما نصب بـ ﴿ قَالَ ﴾ وذلك مبهمٌ تفسيرُه ﴿ هُوَعَلَى هَيِّنٌ ﴾ (١) ، فعلى قراءة الواوِ لا يكونُ تفسيرًا لوجودِ العاطفِ، فالوَجْهُ أن تفسيرُه ﴿ هُوَعَلَى هَيِّنٌ ﴾ (١) ، فعلى قراءة الواوِ لا يكونُ تفسيرًا لوجودِ العاطفِ، فالوَجْهُ أن يُشارَ بذلك إلى ما تقدَّمَ مِن وعْدِ الله حتّى لا يَحتاجَ إلى تفسير، أي: قال قولًا مِثلَ ذلك الوعد، فحينَذِ يبقَى ﴿ عَلَى مَنْ وَعْدِ الله حتّى لا يَعتاجَ إلى تفسير، أي: قال قولًا مِثلَ ذلك الوعد، فحينَذِ يبقَى ﴿ عَلَى هَا القراء تَينِ لينصِبَه ، أو لا يضمَرُ ؛ لأنّ الله هو المخاطِبُ.

وقلت: تمامُ تقريرِه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ وَالِكَ ﴾ إمّا الكلامُ السابقُ وهُو قولُ زكريًا: ﴿ رَبِّ أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَامٌ ... ﴾ إلى آخرِه، أو اللاحقُ، وهُو قولُ: ﴿ عَلَى هَيّنٌ ﴾ ، فعلى الأوّلِ، ﴿ كَذَلِكَ ﴾ : خبرُ مبتدأٍ محذوف، إذِ التقديرُ: الأمرُ كها قلت، فتكونُ الجُملةُ الثانيةُ على تقديرِ جوابِ عن سؤالِ سائل: فهاذا قالَ الله تعالى بعدَ تصديقِه إيّاه؟ فأُجيبَ: قال ربُّك _ يا محمَّد (٣) _ : ﴿ هُو عَلَى هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبِلُ وَلَوْ تَكُ شَيْئًا ﴾ . وعلى الثاني: المشارُ إليهِ ما في الذّهن، والدالُّ (٤) عليه قولُه: ﴿ هُو عَلَى هَيِّنٌ ﴾ .

وهذا إنّما يصِحُّ على القراءةِ الأولى لا على إثباتِ الواو، لوجودِ العاطِف، فحينتَذِ الواجبُ أن يُستنبَطَ وَجْهٌ يَشمُلُهُما، وهُو أن يُقال على تقديرِ النَّصب: إنّ المشارَ إليه ما تقَدَّمَ الواجبُ أن يُستنبَطَ وَجْهٌ يَشمُلُهُما، وهُو أن يُقال على تقديرِ النَّصب: إنّ المشارَ إليه ما تقَدَّم مِن وَعْدِ الله، فلا يكونُ المَقولُ مُبهَمًا لِما عُلِمَ أنهُ قولٌ مِثلُ ذلك الوَعْدِ في الغرابة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «لاشتغالِه بها قبلَه»، فكأنّهُ قيل: قالَ الله قولًا مثلَ ذلك القولِ العجيبِ الشّأنِ، وهُو: ﴿ يَنرَكَ رِنّا إِنَا نَبُشِرُكُ ... ﴾ إلى آخرِه، فاتّجَه لسائلٍ أن يقولَ: ما ذلك القولُ الشّأنِ، وهُو:

⁽١) من قوله: «وقلت: إنها أعمل الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) من قوله: «و «كذا» وهو على قراءة الواو» إلى هنا سقط من (ح) و (ف).

⁽٣) من قوله: «يا محمد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٤) في (ط): «والدليل».

المُشبَّهُ بِعَيْنِه؟ فقيل: قال: ﴿هُوَعَلَيَّ هَيِّنُ ﴾ أو قال: أفعَلُ ذلك، و﴿هُوعَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾، وهو المعنيُّ بقولِه: «أي: قال: ﴿هُوعَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾».

ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ (قال)، إذْ لا ارتيابَ أنّ المتكلِّم هُو الله تعالى في الحقيقة، فإذا اعتُبِرَ معنى التجريدِ في «قال» الثاني يُقدَّرُ ثالثٌ يَحكي (١) قولَ الله تعالى، فتقولُ: قال الله تعالى على عمدُ للزكريّا قولًا مثلَ ذلك القوْل، فيتَّجهُ لهُ أن يقولَ: ما ذلك القولُ الذي قالَ ربّي؟ فيُجيبُه: قال: ﴿هُوَعَلَى هَيِّنُ ﴾، وإذا لم يُعتبَرُ معنى التجريد، يُقدَّرُ: قالَ الله تعالى لمحمّدِ قلتُ لزكريّا قولًا مِثلَ ذلك القول: ﴿هُوعَلَى هَيِنُ ﴾، فلا يُقدَّرُ سؤالٌ ولا «قالَ» ثالثًا.

و «قوله الحق» تذييل، كقولهم: فلانٌ ينطق بالحق والحق أبلج، وحاصله: أن المشار إليه بـ «ذلك» إما قول زكريا أو ما في الذهن أو وعد الله تعالى، فعلى الأول: والكاف مرفوع خبر مبتدأ محذوف، والجملة مقول القول، و «قال» الثاني استئناف، فتكون الجملة الثانية على هذا التقرير جوابًا عن سؤال مقدر، وهو: فهاذا قال الله تعالى بعد تصديقه إياه؟ فأجيب: قال ربك: هو عليًّ هيِّن، أو: قال: أفعل ذلك وهو عليًّ هيِّن، وعلى الوجهين الأخيرين: الكاف صفة مصدر محذوف، والعامل «قال» الثاني: وهو مع ما في حيزه مقول لـ «قال» الأول، فعلى أن يكون المشار إليه ما في الذهن قوله: ﴿هُوعَلَى هَيِّنٌ ﴾ تفسير للمشار المبهم في الذهن، فلا يجوز إثبات الواو بين المفسر والمفسر، وعلى أن يكون المشار إليه الوعد يجوز أن يُقدّر «قال» بعد «قال» الثانية، ليكون قوله: ﴿هُوعَلَى هَيِّنٌ ﴾ قولاً له بإثبات الواو وإسقاطه، فالتقدير أنه تعالى لما قال قولاً قبل ذلك القول المبشر به اتجه لسائل أن يقول: ما مثل ذلك المبشر به؟ فأجيب: مثله: قال هو عليًّ هيِّن، أو أفعل ذلك وهو عليًّ هيِّن، ويجوز أن لا يقدر «قال» الأول، فالمعنى قال الله تعالى لمحمد ﷺ: قلت لزكريا قولاً مثل ذلك القول هو عليًّ هيِّن، أو وعده عليًّ هيِّن، أو وعده عمير المتكلم السعارًا بالعليَّة، وأن كل ما يقوله الرب يكون حقًا ووعده صدقًا.

⁽١) في (ط): «ثالث على».

وذلك إشارة إلى مُبهَم يفسِّره: ﴿هُوَعَلَى هَيْنُ ﴾، ونحوه: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ ٱنَّ دَابِرَ هَمْ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الوجهِ الأول، أي: الأمرُكما قلت، وهو على ذلك يهونُ على ووجهٌ آخر: هذا إلّا على الوجهِ الأول، أي: الأمرُكما قلت، وهو على ذلك يهونُ على ووجهٌ آخر: وهو أن يُشارَ بذلك إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قول زكريّا. و ﴿قَالَ ﴾ محذوفٌ في كِلتَّا القراءتَيْن؛ أي: قال: هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عليَّ هيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه؛ لأنَّ الله هو المُخاطِب، والمعنى: أنه قال ذلك ووَعدُه وقولُه الحقّ. ﴿شَيْعَا ﴾؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيء. أو شيئًا يُعتدُّ به، كقولهم: عجبتُ مِن لا شيء، وقوله:

فإن قلت: كيف موقع «قال» الأولى إذا كان المشار إليه وَعدالله؟ قلت: استئناف أيضًا، وذلك أنه تعالى لما أخبر النبي على أنه بشر زكريا بالولد، ثم أخبر عن تعجيب زكريا من ذلك، سأل سائل: بهاذا أخبر الله تعالى نبيه؟ أجاب: قال: قال ربك إلخ (١١)، إذ لا يحسن أن يُقال: قلت: قال: ﴿هُوعَكَ هَيِّنُ ﴾، فوضَعَ موضعَ المُضمَر المُظهَر، وهُو ﴿رَبُّك ﴾ للإشعار بأن قولَ ربّك حقٌ ووَعْدَه صِدْق، وهُو المرادُ مِن قولِه: و «المعنى: أنهُ قال ذلك ووَعْدُه وقولُه الحقُّ، و «قوله الحقٌ بالحقٌ والحقٌ أبلَج.

قولُه: (عجبتُ مِن لاشيءَ) يجوزُ فيه الفَتْحُ، وهُو ظاهرٌ، والجرُّ وفيه وَجْهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ «لا» زائدةً لفظًا لا معنَى، أي: لا تكونُ عاملةً في اللَّفظ، ويكونُ مُرادُه مِن حيثُ المعنى، فتكونَ صُورتُها صُورةَ الزِّيادة، ومعنى النفْي فيه: كقولِ النابغة:

أمْسَى ببلدةِ لا عمٌّ ولا خالِ(٢)

وقولِ الشُّمَّاخ:

⁽١) من قوله: «وحاصله أن المشار إليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط)، وزاد قبله في (ط): «وقوله: الحق تذييلٌ كقولهم: فلان ينطق بالحق والحق أبلج»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي بعد أسطر.

⁽٢) «ديوان النابغة الذبياني»، ص٧٥. وصدر البيت:

بعد ابنِ عاتكة الثاوي على أبوى

إذا رَأى غيرَ شَيءٍ ظَنَّهُ رجُلا

وقرأ الأعمشُ والكِسائيُّ وابن وَثَّاب: (خَلَقْناك).

[﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَلَ لِيَّ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا ثُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ١٠]

إذا ما أدلَجَتْ وصَفت يَداها لها إدلاجَ ليلةَ لا هُجوع (١)

«لا هُجوع»: صفةُ «ليلةَ»، أي: ليلةً النومُ فيها مفقودٌ؛ لأنَّ الهُجوعَ: النَّومُ.

وثانيهما: أن يكونَ (لا) غيرَ زائدة، لا لَفْظًا ولا معنًى، كقولِهم: غَضِبْتُ مِن لا شيء، وجئتُ بلا مال. قالَ أبو عليٍّ: فـ (لا) مع الاسم المنكورِ: في موضعِ جرِّ، بمنزلةِ خمسةَ عشَرَ وقد بُني الاسمُ بـ (لا).

قولُه: (إذا رأى غيرَ شيء ظنَّهُ رجُلا)، أوَّلُه للمُتنبّي:

وضاقتِ الأرضُ حتّى كانَ هاربُهم (٢)

هُو مَأْخُوذٌ مِن قُولِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلُّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُرُالْعَدُوُّ ﴾ [المنافقون: ٤].

قالَ صاحبُ "الانتصاف": قولُه: "المعدومُ ليسَ بشيءٍ" هُو الحقُّ، خلافًا للمُعتزلة الذين يقولونَ: إنّ المعدومَ المُمكِنَ شيءٌ، فلهذا مال إلى التأويلِ الثاني، فنَفى كوْنَه شيئًا معتَدًّا به معَ بقاءِ كونِه شيئًا، وبقاءُ الآيةِ على ظاهرِها(٣) أوْلى(٤).

وقالَ القاضي: في الآية دليلٌ على أنّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ (٥).

قولُه: (وقَرَأَ الأعمَشُ والكِسائيُّ)، قالَ صاحبُ «التيسير»: وحمزةُ أيضًا (١٠).

⁽۱) «ديوان الشمّاخ»، ص٢٢٦.

⁽٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١٤:١).

⁽٣) في النسخة (ح): ظاهره.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧).

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).

⁽٦) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني، ص١٤٨. وانظر: «حجّة القراءات»، ص٩٣٩.

أي: اجعل لي عَلامةً أعلمُ بها وقوعَ ما بُشِّرتُ به. قال: علامتُك أن تُمنعَ الكلام فلا تُطيقه، وأنت سليمُ الجَوارح سَوِيُّ الخَلْق ما بك خرَسٌ ولا بَكَم. دلَّ ذكرُ الليالي هنا، والأيامِ في آل عمران، على أنَّ المنع من الكلام استمرَّ به ثلاثةَ أيام ولياليَهنّ.

[﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأُوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَيِّحُواْ بُكُرَةٌ وَعَشِيًا ﴾ ١١]

أوحى: أشارَ. عن مُجاهد، ويشهد له ﴿إِلَّارَمْزًا ﴾[آل عمران: ٤]، وعن ابنِ عبّاس: كتبَ لهم على الأرضِ ﴿سَيِّحُوا ﴾: صلُّوا، أو على الظاهر، و ﴿أَن ﴾: هي المفسّرة.

[﴿ يَنِيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَابَ بِقُوَّةً وَ اللَّهَٰنَاهُ ٱلْحُكُمُ صَبِيًّا ﴾ ١٢]

أي: نُحذ التوراة بجدِّ واستظهارٍ بالتوفيق والتأييد. ﴿ٱلْحُكُمُ ﴾: الحِكْمة. ومنه:

واحكُمْ كَحُكمِ فَتاةِ الحَيِّ

قولُه: (أوحى: أشارَ)، الرّاغب: الوَحْيُ: الإشارةُ السَّريعةُ، ولتضمُّنِ السُّرعة قيل: أمْرٌ وَحْي، وذلك يكونُ بالكلامِ على سَبيلِ الرَّمْزِ والتعريض، وقد يكونُ بصوتٍ مُجَرَّد، وإشارةً ببعضِ الجوارحِ وبالكتابةِ، وقد مُمِلَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَيِّحُوا بُكُرَةً وَعَشِيًا ﴾ فقد قيلَ: رمَز، وقيل: أشارَ (١١)، وقيل: كتَبَ. وعلى الوجوهِ المذكورةِ في قولِه: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِي عَدُوًا شَينطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ رُحُونَ ٱلْقَوْلِ عُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢] (٢).

قولُه: (واحْكُمْ كَحُكم فتاةِ الحيِّ) تمامُه:

إلى حَمامٍ شِسراعٍ واردِ الثَّمَدِ الشَّمَدِ السَّمَدِ السَّمَةِ السَّمِينَ السَّمَةِ السَّمِ السَّمَةِ السَّمِينَ السَّمَةِ السَّمِينَ السَّمِينَ السَّمَةِ السَّمِينَ السَّمَةِ السَّمَةِ السَّمِينَ السَّمَةِ السَّمِينَ السَامِينَ السَامِينَ السَّمِينَ السَّمِينَ السَّمِينَ السَّمِينَ السَّمِينَ السَامِينَ السَامِينَ السَّمِينَ السَامِينَ السَّ

واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحيِّ إذْ نظرتْ قالتُ ألا ليتَ عام لنا

⁽١) في النسخة (ف): «اعتبار»، ليس بشيء، وهو على الجادَّةِ في «مفردات القرآن».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٨٥٨.

⁽٣) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٢١.

يقال: حَكُم حُكْمًا كَحَلُم؛ وهو الفَهْم للتوراةِ والفِقهُ في الدِّين. عن ابن عباس. وقيل: دَعاه الصِّبيانُ إلى اللعبِ وهو صبيٍّ فقال: ما للَّعبِ خُلِقْنا. عن الضحّاك. وعن مَعْمر: العقلُ. وقيل: النبوّة؛ لأنّ الله أحكَمَ عَقْلَه في صِباه وأوحى إليه.

«الثَّمَدُ»: الماءُ القليلُ الذي لا مادَّةَ لهُ. «إلى حمامتِنا» أي: معَ حمامتِنا (١). و (قد) بمعنى: حسْبُ. الجَوهريّ: قولُهم: قدْكَ أي: حسبُك، فهُو اسم، تقول: قَدِي وقَدْني، وبالنّونِ شاذّ. قالَ المَيْداني: قال النابِغةُ في زَرْقاءِ اليهامة، يخاطِبُ النُّعهانَ: واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحَيِّ، وكانت نظَرتْ إلى سِربِ حَمام طائرٍ فيه ستُّ وستّونَ حمامةً، وعندَها حمامةٌ واحدةٌ، فقالت:

ليْتَ الحَمَامَ لِيَهُ إلى حَمَامَتِيَهُ ونصفَه قَدِيَهُ تَمَّ الحَمَامُ مِيهُ

وقالَ بعضُ أصحابِ المعاني: إنَّ النَّابِغةَ لمّا أرادَ مَدْحَ هذهِ الحكيمة الحاسِبةِ بسُرعةِ إصابِتِها، شَدَّدَ الأمْرَ وضَيَّقَه ليكونَ أحسَنَ لهُ إذا أصابَتْ، فجَعَلَها حَزِرةَ للطَّير، إذْ كان الطَّيرُ أَخَفَّ ما يتَحرَّكُ، ثُمِّ جعَلَه حَمامًا، إذْ كانَ الحَمامُ أَسرَعَ الطَّير، ثُمَّ كثر العدد، إذ كانتِ المسابقةُ مقرونةً بها؛ لأنّ الحهام يشتدُّ طيرانُها عندَ المسابقة، ثُمَّ ذكرَ أنها طارَتْ بيْنَ نِيقين (٢)؛ لأنّ الحهامَ يشتدُّ عليه الفضاءُ، ثمَّ لأنّ الحهامَ إذا كان في مَضيقِ منَ الهواء (٣) كانَ أسرعَ طيرانًا منهُ إذا اتسّعَ عليه الفضاءُ، ثُمَّ جعَلَهُ واردًا لمّا أعانَهُ الحِرصُ على الماءِ على سُرعةِ الطَّيرانُ (٤).

قولُه: (وقيل: النُّبُوّةُ)، قالَ الإمامُ: الأقرَبُ هذا؛ لأنهُ تعالى ذكرَ هاهنا مناقبَ شريفةً ليحتى على سَبيلِ المَدْح، ولا ارتيابَ أنّ أشرَفَها النُّبُوّةُ، فوجَبَ حَمْلُه عليها(٥). ورَوى الواحِديُّ عنِ ابنِ عبّاس، أنّ الحُكْمَ: النُّبُوّةُ، وقالَ أيضًا: المعنى: فوَهبْنا لهُ وقُلنا: ﴿يَكِيحُنَى خُذِ ٱلْكِتَابُ يِفُووً وَالْيَنْكُ ٱلْحُكُمُ صَبِيتًا ﴾، والكتابُ: التّوراةُ(١).

⁽١) قوله: «أي: مع حمامتنا» سقط من (ف).

⁽۲) مفردة «نييق» بكسر النون وهو الجبل.

⁽٣) في (ح) و(ف): «من الهوي».

⁽٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٢).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).

⁽٦) «الوسيط في التفسير» للواحديّ (٣: ١٧٨).

[﴿وَحَنَانَا مِن لَدُنَّا وَزَكُوٰةٌ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿ وَبَرَّا بِوَلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ ١٣-

« حَنانًا»: رحمةً لأبوَيْه وغيرِهما، وتعطُّفًا وشفقة. أنشد سِيْبوَيه:

وقالَ الإمامُ: ويَحتمِلُ كتابًا خُصَّ به، كها خَصَّ الله تعالى الكثيرَ منَ الأنبياءِ بذلك، والأوّلُ أوجَهُ؛ لأنّ حَمْلَ التعريفِ على المعهودِ السابِق أوْلى، ولا معهودَ سوى التّوراة(١).

وقلتُ: يُحمَلُ على العَهْدِ الذِّهنيِّ لقرائنِ الأحوال، كقولِ عيسى: ﴿إِنِّي عَبْدُٱللَّهِ ءَاتَـٰنِيَ ٱلْكِنْبَ وَجَعَلَنِي بَيْتًا﴾ والكتابُ هو الإنجيل.

قولُه: («حَنانًا» رحمةً لأبُويْه)، وهُو مصدرٌ بمعنى الاسم، أي: التَّحَنُّنَ، بدليلِ قولِه: «وتعطُّفًا». قالَ الرّاغبُ: الحَنينُ: النِّراعُ المتضمِّنُ للإشفاقِ، يقال: حَنَّتِ^(٢) المرأةُ والنّاقةُ لوَلَدِها، وقد يكونُ معَ ذلك صَوتٌ، ولذلك يُعبَّرُ بالحنين عنِ الصَّوتِ الدَّالِ على النِّراعِ والشَّفقة، أو مُتصوَّر بصُورتِه، وعلى ذلك حَنينُ الجِذْع، ولمّا كانَ الحنينُ متضمِّنًا للإشفاقِ، والإشفاقُ (٣) لا ينفَكُ عنِ الرَّحة، عبرَّ عن الرَّحة به في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَحَنانَا مِن لَدُنَا ﴾، ومنهُ قيل: الحَنّانُ المَنّان، وحَنانَيْكَ: إشفاقٌ بعدَ إشفاق (٤).

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَحَنَانًا﴾: معطوفٌ على الحُكم، أي: وهَبْنا له تَحَنَّنًا. وقيل: هو مصدرٌ، وقولُه: ﴿وَبَرِّا﴾، أي: وجعَلْناهُ بَرَّا، وقيل: بَرًّا: معطوفٌ على خبرِ «كان»(٥).

وقلت: وسَلامٌ: معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ﴿وَءَاتَيْنَاهُ ٱلْحُكُمَ﴾، كأنهُ قيل⁽¹⁾ وآتَيْناهُ الحُكمَ صَبِيًّا وجَعَلناهُ بَرَّا لوالدَيْهِ وسَلَّمْناهُ في تلكَ المواطِن المُوحِشة، فعدَلَ إلى

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).

⁽٢) في النسخ الخطية: «حنين»، وصوّبناه من «مفرداتِ القرآن».

⁽٣) سقط لفظ «الإشفاق» من (ح) و(ف).

⁽٤) «مفردات القرآن»، ص ٢٥٩.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٨).

⁽٦) قوله: ﴿ وَءَانَيْنَهُ ٱلْحُكُمَ ﴾، كأنهُ قيل؛ سقط من (ف).

وقالَ: حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَم أَنتَ بالحيِّ عارِفُ؟

وقيل: حنانًا مِنَ الله عليه. وحنّ: في معنى ارتاحَ واشتاق، ثم استُعمِلَ في العَطْف والرافة، وقيل لله: «حَنّان» كما قيل: «رحيم» على سبيلِ الاستعارة. والزَّكاة: الطَّهارة، وقيل: الصَّدَقة، أي: يتعطَّف على الناس ويتصدَّقُ عليهم.

الجُملةِ الاسميّةِ لإرادةِ الثّباتِ والدَّوام، وهِي كالخاتمةِ للكلامِ السّابق. ومِن ثُمَّ شرَعَ في قصّةٍ أُخرى. وفي قولِه: ﴿وَيَوْمَ يَمُوتُ﴾ إشارةٌ إلى أنّ القَتْلَ أيضًا موتٌ مقدَّرٌ بأجَل، خلافًا للمعتزلة.

قولُه: (وقال: حَنانٌ: ما أَتَى بكَ) البيت (١)، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قال: «ما» في البيتِ: إبهاميّةٌ، كها تقول: أمرٌ ما جاءَ بكَ هاهنا، رأى رجُلًا غريبًا أنكرَ مجيئه إلى الحيِّ فقال: قُلْ لي رحمةً منكَ: ما جاءَ بكَ هاهنا أقريبٌ ذو نسَبٍ أَتَى بكَ أم أنتَ عارِفٌ بالحيِّ وجئتَ لمعرفتِكَ بهم؟ أوّلُه:

وأحدَثُ عهْدًا(٢) مِن أُمَيْمَةَ نظرةٌ على جانبِ العلياءِ إذْ أنا واقفُ تقولُ حَنانٌ.... البيت.

قولُه: (وحَنَّ: في معنى ارتاحَ واشتاقَ، ثُمَّ استُعمِلَ في العَطْفِ والرَّأْفة)، فيكونُ مجازًا؛ لأنّ العطفَ والرَّأَفة (٣) سَببا الاشتياقِ والارتياحِ. وفي «الأساس» بخلافِه؛ لأنهُ ذَكَرَ في قِسمِ الحقيقة: حَنَّ إلى وَطَنِه، وحَنَّ عليهِ حَنانًا: ترَحَّمَ عليه، وكيفَ ما كانَ استعالُه في حقّ الله تعالى استعارةٌ تبَعيّةٌ لمعنى إنعامِه على عبادِه ولُطفِه بهِم؛ لأنّ الوالدَ إذا عطفَ على ولَدِه وأظهَرَ الشَّفَقةَ في حقّه لطفَ به وأنعمَ عليه.

⁽۱) البيت لمنذر بن درهم الكلبي كما في «شواهد الكشاف» (۳: ۸)، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (۱: ۳۲۰).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «وأحدثُ عهدٍ»، ويُروى هذا البيتُ أيضًا بلفظ: «وأحدثُ عهدي»، كما في «أوضح المسالك» (١: ٢١٥).

⁽٣) قوله: «فيكون مجازًا؛ لأنّ العطف والرأفة» سقط من (ح).

[﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وَلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ١٥]

سَلَّمَ الله عليه في هذه الأحوال، قال ابنُ عُيينة: إنها أوحشُ الموَاطن.

[﴿ وَاَذَكُرْ فِى ٱلْكِئنِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا * فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ جِحَابًا فَأَرْسَلْنَا ٓ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ١٦ – ١٧]

﴿إِذِ ﴾ بدلٌ من ﴿مَرْيَمَ ﴾ بَدَلُ الاشتِهال؛ لأنَّ الأحيانَ مُشتمِلة على ما فيها. وفيه أنَّ المقصودَ بذِكْر مريمَ ذكرُ وقتِها هذا؛ لوقوع هذه القصّةِ العجيبة فيه. والانتباذ: الاعتزالُ والانفِراد، تخلَّت للعبادةِ في مكانٍ ممّا يَلَي شَرْقيَّ بيتِ المَقْدس، أو مِن دارها مُعتزِلةً عن الناس. وقيل: قَعدتْ في مَشْرَقةٍ للاغتسال من الحَيْض مُحتجِبة بحائطٍ

قولُه: (وفيه أنّ المقصودَ بذِكْرِ مريمَ ذكْرُ وقتِها)، أي: في الإبدالِ إشارةٌ إلى أنّ المقصودَ الأوْلى في هذا المقام استحضارُ ذلك الوقتِ الذي حدَثَت تلك الحادثةُ الغريبةُ فيه في ذِهنِ السّامعِ ومُشاهدته ليُتعجَّبَ منهُ، وكذلك فعَلَ في قصّةِ زكريّا عليه السَّلامُ في قولِه: ﴿إِذْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّلُهُ اللَّلِمُ اللَّالَةُ اللَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَامُ اللَّلَهُ اللَّلَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّلْمُ اللَّهُ الللَّالِي الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّالِمُ اللَّلْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللَّلْمُ اللللْمُ الللْمُولِيَّالِمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُولِيُولِي الللْمُولِي اللللْمُ الللْمُولِيُولِي الللْمُ اللللْمُ الللْمُ

قولُه: (والانتباذُ: الاعتزالُ والانفراد)، الرّاغب: انتبَذَ فلانٌ: اعتزَلَ اعتزالَ مَن تقِلُّ مُبالاتُه بنفْسِه فيها بيْنَ النّاس، والنّبُذُ: إلقاءُ الشيءِ وطَرْحُه لقلّةِ الاعتدادِ به، ولذلك يُقالُ: نَبُذْتُه نَبْذَ النّعْلِ الخَلق، قالَ تعالى: ﴿ كَلّا لَيُنْبُذُنَ فِي ٱلْحُطْمَةِ ﴾ [الممزة: ٤]، ﴿ فَنَبَدُوهُ وَرَآءَ فَلَهُورِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] لقِلّةِ اعتدادِهم به، وصَبيُّ منبوذٌ ونَبيذٌ، كقولِك: لَقيطٌ وملقوط، لكنْ يُقالُ (١): منبوذٌ باعتبارِ مَن طرَحَه، وملقوطٌ باعتبارِ مَن تَناوَلَه (٢).

قولُه: (أو مِن دارِها)، عطفٌ على «ممّا يَلي»، بأنْ يُقدَّرَ: ممّا يلي شَرْقيَّ دارِها، أي: مكانًا منَ الذي يَقرُبُ شَرقيَّ بيتِ المقدِس أو بقُربِ شَرْقيٍّ دارِها.

قولُه: (في مَشرَقةٍ)، أي: موضع القُعودِ لإشراقِ الشّمس. الأساس: قَعَدوا في المَشرَقة وتشَرَّ قوا.

⁽١) لفظة: «يقال» زيادة من «مفردات القرآن».

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص٧٨٨.

أو شيءٍ يَستُرها، وكان موضعُها المسجد، فإذا حاضت تحوَّلتْ إلى بيتِ خالتها، فإذا طَهرتْ عادت إلى المسجد، فبينا هي في مُغتسلِها أتاها المَلَكُ في صورة آدميًّ شابً أمْردَ وَضيءِ الوجه جَعْدِ الشَّعر، ﴿سَوِيًا ﴾ سَويَّ الخَلْق، لم يَنتقِصْ من الصورةِ الآدمية أمْردَ وَضيءِ الوجه جَعْدِ الشَّعر، ﴿سَوِيًا ﴾ سَويَّ الخَلْق، لم يَنتقِصْ من الصورةِ الآدمية شيئًا. أو: حَسن الصورةِ مُستوِيَ الخَلق، وإنها مُثِّل لها في صورةِ الإنسان؛ لتستأنِس بكلامِه ولا تنفرَ عنه، ولو بَدا لها في الصورةِ المَلكيّة لَنفَرتْ ولم تقدِرْ على استهاع كلامِه. ودلَّ على عَفافها ووَرَعِها أنها تعوَّذتْ بالله من تلك الصُّورةِ الجميلة الفائقةِ الحُسن، وكان تمثيلُه على تلك الصِّفة ابتلاءً لها وسَبْرًا لعفَّتها. وقيل: كانت في منزلِ زوجٍ أُختها زكريّا ولها مجرابٌ على حِدة تسكنُه، وكان زكريّا إذا خَرَجَ أغلقَ عليها الباب، فتمنَّت أن تَجِدَ خلوةً في الجبل لتَفليّ رأسَها، فانفجَرَ السَّقفُ لها، فخرجتْ فجكستْ في المَشرُفةِ وراءَ الجبل، فأتاها المَلك. وقيل: قامَ بين يدَيْها في صورةِ تِرْبِ فاسمُه يُوسفُ من خَدَمِ بيت المَقْدس. وقيل: إنَّ النصارى اتَّخذتِ المشرقَ قِبلة؛

قولُه: (﴿ سَوِيًا ﴾ سَويَّ الخَلْق)، الرّاغب: السَّوِيُّ يقالُ: فيها يُصانُ عن الإفراطِ والتفريط مِن حيثُ القَدْرُ والكيفيَّةُ، قالَ تعالى: ﴿ مَنْ أَصْحَبُ ٱلصِّرَطِ ٱلسَّوِيِّ ﴾ [طه: ١٣٥]، ورجُلُ سَويٌّ: استَوتْ أخلاقُه وخِلقتُه عنِ الإفراطِ والتفريط (١).

قولُه: (وسَبْرًا لِعِفّتها)، المُغرِب: سبَرَ الجَرحَ بالمِسبار: قدَّرَ غَوْرَهُ بحديدةِ أو غيرها (٢).

قُولُه: (زَوْج أُختِها) قيل: الصَّوابُ: خالتِها، وقد سَبَقَ في آلِ عِمرانَ تحقيقُه.

قولُه: (لِتَفْلَي رأْسَها). الأساس: فلَيْتُ رأسي واستَفْليتُه واستَفْلَيْتُ رأسي: طلَبْتُ أَن يُفْلى. ومنَ المجازِ: فلَيْتُ الشِّعرَ: تدَبَّرتَهُ عن مُعايَنةِ. الجَوهريّ: فلَيْتُ رأسَه منَ القَمْل.

قولُه: (في صُورة تِـرْبٍ لهـا)، الجَوهري: قولُهم: هذه تِـرْبُ هذه، أي: لِدَتُها، وهُنَّ أَتِرابُ.

⁽١) «مفردات القرآن»، ص ٤٤٠.

⁽٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٩).

لانتباذِ مريمَ مكانًا شرقيًّا. الرُّوح: جبريل؛ لأنَّ الدِّينَ يحيا به وبوَحْيه. أو سمَّاه الله رُوحَه على المَجاز؛ محبّةً له وتقريبًا، كما تقول لحبيبك: أنت رُوحي. وقرأ أبو حَيْوة: (رَوْحَنا) بالفتح؛ لأنه سببُ لمِا فيه رَوحُ العِباد، وإصابةُ الرَّوح عند الله الذي هو عِدةُ المقرَّبين في قوله: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ * فَرَوَّحُ وَرَيْحَانٌ ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، أو لأنه من المقرَّبين، وهم المَوعُودون بالرَّوح، أي: مُقرَّبنا وذا رَوحِنا.

[﴿ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَ نِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾ ١٨]

أرادت إنْ كانَ يرجى منكَ أن تتَّقِيَ الله وتخشاه وتحفِلَ بالاستعاذةِ به، فإني عائذةٌ به منك،

قولُه: (أو سَبّاه الله روحَهُ على المَجاز)، هذا يوهمُ أنّ الوَجْهَ الأوّلَ لا مَجازَ فيه، لكنّ هذا المجازَ في الأولَ فيه المُسَبَّبِ هذا المجازَ في الإضافةِ للتشريفِ على نحوِ: بيتُ الله وناقةُ الله، والأوّلُ مِن إطلاقِ المُسَبَّبِ على السببِ، لقولِه: «لأنّ الدِّينَ يحيا به»، وإحياؤُه الدِّينِ أيضًا مَجَازٌ عن إظهارِه وتنويهِه.

قولُه: (وإصابةُ الرَّوْح)، بالرَّفع، عطفٌ على «رُوحُ العِباد» على أَنْ يُرادَ بالرُّوح: القرآنُ، فيكونَ مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ اهتهامًا؛ لأن قولَه: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرِّمِينَ * فَرَقِحُ وَيَحُ فَي عَلَى العامِّ العامِّ العامِّ منهُ. ويؤيِّدُه روايةُ الجرِّ عطفًا على «ما» في «لِما». ويجوزُ وَرَيْحَانُ ﴾ [الواقعة: ٨٨- ٨٩] بعضٌ منهُ. ويؤيِّدُه روايةُ الجرِّ عطفًا على «ما» في «لِما». ويجوزُ أن يكونَ الرَّفعُ عطفًا على سَبيلِ البيان، كما أنَّ قولَه: «ونُوحيهِ» عطفٌ على الهاءِ في «به» كذلك، أي: أنهُ سببٌ لِما فيه إصابةُ الرُّوح عندَ الله؛ لأنهُ عليه السّلامُ نزَلَ بقولِه: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلمُقرَّمِينَ * فَرَقَحُ وَرَيْحَانُ ﴾ [الواقعة: ٨٨- ٨٩] وهُو عِدَةُ المُقرَّمِين.

قولُه: (أو لأنهُ من المُقرَّبينَ)، أي: إنّها قال: «رَوْحَنا» لأنهُ منَ المُقرَّبين، وإنّها سُمّيَ المُقرَّبونَ بالرَّوْح، لأنهم وُعِدوا به فيكونُ مَجازًا بأدنى مُلابَسةٍ، فالوَجْهانِ في هذه القراءةِ كالوَجْهينِ في القراءةِ الأولى أعلى وأسنَى.

قولُه: (وتَحفِلَ بالاستعاذةِ)، الجَوهريّ: حَفَلتُ بكذا، أي: بالَيْتَ بـه، يقـال: لا تَحفلْ به.

كقوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّ وْمِنِينَ ﴾[هود: ٨٦].

[﴿ قَالَ إِنَّمَا آَنَاْرَسُولُ رَبِّكِ لِأَهْبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًا ﴾ ١٩]

أي: إنها أنا رسولُ مَن استَعذْتِ به، ﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ لأكونَ سببًا في هبةِ الغلام

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿ يَقِيَّتُ ٱللّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [هود: ١٨])، قالَ المصنّفُ فيه: «ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّهِ على هُو حرامٌ خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين »، ووَجْهُ الشَّبَه أنّ المُتقي إنّها يكونُ مُتَقيا إذا أشرَفَ على مَحارِمِ الله تعالى ولا يَهتِكُ حُرمتَهُ فيها، كما أنّ المؤمنَ إنّها يكملُ إيهانُه إذا اعتقدَ أنّ القليلَ منَ الحَلالِ خيرٌ منَ الكثيرِ منَ الحرام، وفائدةُ هذا الأسلوبِ: الانزجارُ على الوَجْهِ الأبلَغ، ولا يُسلَكُ إلّا (١) بمَن يدَّعي أنهُ متَّصِفٌ بتلك الصّفةِ، وهُو غالٍ فيها، ومِنْ ثَمّ رَوى البخاريُّ، عن أبي وائل، قال: عَلِمَتْ مريمُ أنّ التّقيَّ ذو نُهيَّة حينَ قالت: ﴿إِن كُنتَ تَقِيبًا ﴾. ذُو نُهيَّة، أي: ذو عَقْل (٢)، وقالَ محيي السُّنة: هذا كقولِ القائل: إن كنتَ مؤمنًا فلا تَظلِمْني (٣)، أي: ينبغي أن يكونَ إيهانُكَ مانعًا منَ الظُّلم (٤).

وقلتُ: مِثالُه في الشاهدِ قولُك لمَن تخافُ غائلته وتَعرِفُ أنهُ ممّن يتقي سَطَواتِ المَلِكِ العادِل: أنا أستجيرُ منكَ إلى المَلكِ العادِل إن كنتَ تتقي سَطَواتِه، فإذا بلَغَ تماديهِ في الغَيِّ إلى أنهُ لا يَرتدعُ بمِثلِ هذا الرّادع، قلتَ للمَلكِ العادِل: أنا ألوذُ إليكَ وأستَجيرُ بكنفِك من مَعرّةِ فلان، فقولُها: ﴿وَإِنِّ أَعِيدُهَا بِكَودُرِّيَتَهَا مِنَ الشَّيْطَنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ (٥) [آل عمران: ٣٦] مِن هذا المقام.

قُولُه: (لأكونَ سببًا لِهبَةِ^(٦) الغُلام). الرّاغب: الهِبَةُ: أن تَجعَلَ مِلْكَكَ لغيرِك بغيرِ

⁽١) سقط لفظ «إلاه» من النسخة (ح).

⁽٢) ذكره البخاريُّ في باب (٤٨) من كتاب: «أحاديث الأنبياء» من «الجامع الصحيح».

⁽٣) قولُه: «فلا تظلمني»: سقط من النسخة (ح).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٢٣).

⁽٥) كذا قال المصنّف، ولعلّه من بابةِ السهو، وكان الأولى أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّاً ﴾ [مريم: ١٨].

⁽٦) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في هبة».

بالنَّفخ في الدِّرْع. وفي بعضِ المَصاحف: (إنها أنا رسولُ ربِّك أُمَرَني أن أهبَ لك). أو هي حكايةٌ لقول الله تعالى.

[﴿ قَالَتَ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا * قَالَ كَذَالِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنُّ وَلِنَجْعَكَهُ: ٤ ايكةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًا ﴾ ٢٠-٢١]

جعل المسَّ عبارةً عن النِّكاحِ الحلال؛ ______

عِوَض، وقولُه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًا ﴾ نسَبَ المَلَكُ الهِبةَ إلى نفْسِه لكونِه سببًا، وقُرِئَ: «لِيَهَبَ لَكِ» (١) فنُسِبَ إلى الله عزَّ وجَلّ، فهُو على الحقيقة، ويوصَفُ الله تعالى بالواهِب والوَهّابُ بمعنى أنهُ: يُعطي كلَّا على قَدْرِ استحقاقِه (٢).

قولُه: (أو هي حكايةٌ لقوله عزَّ وجلَّ (٢))، فالتقدير: أنا رسولُ ربِّك حاملًا لوحيه أني طهَّر تُكِ واصطفيتُكِ لأهبَ لكِ غُلامًا زكيًّا، أي: مُطهَّرًا (٤).

قولُه: (جعَلَ المَسَّ عبارةً عنِ النِّكاحِ الحَلال)، قالَ الإمامُ: ولقائلِ أن يقولَ: قولُها: ﴿وَلَمْ يَكُمْ يَمْسَسِنِي بَشَرُ ﴾ يَدخُلُ تحتَه قولُها: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًا ﴾ فلماذا أعادَها؟ ويُقوِّي السُّؤالَ قولُها في آلِ عمرانَ: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّ يَكُونُ لِي وَلَدُّ وَلَمْ يَمْسَسِنِي بَشَرٌ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، والجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنها جعَلَتِ المَسَّ عبارةً عن النَّكاحِ الحَلال.

وثانيهِ إ: أنَّ إعادتَهَا لتعظيم حالِها، كقولِه تعالى: ﴿وَمَلَتَهِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ فذِكْرُ البَغِيِّ بعدَ دخولِه في الكلام لأنهُ أعظمُ ما في بابِه، لأنَّ مَن لم تُعرَفْ منَ النِّساءِ بالتزوّج فأغلَظُ أحوالِها إذا أتَتْ بوَلَدٍ أن تكونَ زانية (٥).

⁽١) وهي قراءةُ ورشٍ ويعقوبَ وأبي عمرو ووافقهم الحسن واليزيديّ على معنى: ليهبَ لك الذي استعَذْتِ به مني؛ لأنّ الله هو الواهبُ على الحقيقة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤.

⁽٢) «مفردات القرآن»، ص ٨٨٤.

⁽٣) كذا في (ط)، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

⁽٤) هذه الفقرة لم ترد في (ح) و(ف)، ووردت في (ط) قبل فقرة «قوله: وليس بقمن» بعد صفحتين، وقدَّمتُها إلى هذا الموضع مراعاةً لترتيب «الكشاف».

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٥٢٣).

وقلتُ: الوَجْهُ الأوّلُ أقضَى لحقّ البلاغة، ولهذا اختارَه المصنّف؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَثَرٌ ﴾: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، ورَدتْ على الكِنايةِ عن النكاحِ الحكلال مقرونةً بأُخرى لإرادةِ التقسيم الحاصر(۱)، فيُفيدُ أنّ عُلْقَةَ الولَد ومَظِنَّة حصولِ الغلام عُرْفًا، إنّا يكونُ بطريقِ النّكاحِ أو السّفاح، وما لم يوجَدا كيفَ يُتَصوَّرُ وجودُه؟ لكنْ في تعليله جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النّكاحِ الحكلال لأنهُ كِنايةٌ عنهُ، حزازة؛ لأنهُ جاءَ في آلِ عمرانَ ولم يُرِدْ بهِ هذه الكِنايةَ، بلِ العبارةُ الجيِّدةُ أن يُقال: جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النّكاحِ في هذا المقام لوقوعِه قرينةً لقولِه: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّا ﴾ لإفادةِ التقسيم الحاصِر(٢).

فإنْ قلتَ: كيفَ طابَقَ قولُها: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ قولَه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾، فإنهُ نَفي كلَّ الرِّيبةِ والتُّهمة بقولِه: ﴿زَكِيًّا ﴾؟

قلتُ: كأنّها مِن فَرْطِ تعجُّبِها وغايةِ استبعادِها نبَذتِ الوصْفَ وراءَها ظِهْريَّا، وأتَتْ بالموصوفِ، وأخذَتْ في تقريرِ نَفْيه على أبلغ وَجْه، أي: ما أبعَدَ وجودَ هذا الموصوفِ معَ هذه الموانع، بَلْهَ الوَصْفَ! وهُو قريبٌ منَ الأسلوبِ الحكيم.

ولمّا كان الاهتهامُ بشأنِ النَّفْيِ في الثاني أَتَمَّ «آثَرَتُهُ»، كأنَّ الإيذانَ بأنّ انتفاءَ الفجورِ لازمٌ لها، وبعيدٌ أن تَتَّصفَ بها يُخالفُ العِفّة؛ لأنّها كانت مِن بيتِ العِفّة ومَعدِنِ الطّهارة، ألا تَرى إلى قولِهم: ﴿يَتَأَخْتَ هَنرُونَ مَاكَانَ أَبُوكِ آمَرَاً سَوْءِ وَمَاكَانَتُ أُمَّكِ بَغِيّا ﴾ [مريم: ٢٨]؟ وبهذا ظهَرَ أنّ قولَ مَن قال: إنّ هارونَ كان رجُلًا صَالحًا أخًا لها هُو القول.

قالَ الرّاغبُ: كأنّ ما استُعمِلَ منهُ في جِنسِ الشيءِ متعلّقًا بوَصْفِ له تَنْبيهٌ على أنّ ذلك الوَصْفَ لازمٌ له قليلُ الانفكاك، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَنُ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٧](٣).

وقلتُ: وقد جاءَ في فَرْدٍ مِن أفرادِ الجِنس باعتبارِ وَصْفٍ يجعَلُه كالجِنس، نحوَ: ﴿ مَّا

⁽١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «الحاضر» بالضادِ المعجمة.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الحاضر».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٠.

كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا آَ أَحَدِ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَكِكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّيْتِيْتِنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وما نحن بصَدَدِه مِن هذا القَبيل.

فإنْ قلتَ: قولُ الإمام: و«يُقوِّي السؤالَ ما في آلِ عِمران»، يُوهمُ أنَّ القرينةَ الأولى كافيةٌ في الجوابِ عن قولِه: ﴿لِأَهْبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾، فكيفَ وقوعُها في هذا المقام دونَ ذلك، والقصّةُ واحدةٌ؟

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ ما في آلِ عمرانَ بِشارةً أُخرى منَ الملائكةِ بعدَ هذه البِشارة من جِبريلَ، بُشِّرتْ أُولًا بموهوبٍ زَكيٍّ ثُم بموهوبٍ موصوفٍ بتلك الصِّفاتِ الكوامل، فحقيقةُ البِشارة في الكرّةِ الثانيةِ: جعلُ ذلك المهول نبيًّا ذا آياتٍ بيناتٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَبَثَرْنَكُ بِإِسْحَقَ نَبِينًا مِنَ المُحْبَر، فالسرُّورُ الثاني بِإِسْحَقَ نِبِينًا مِنَ المُحْبَر، فالسرُّورُ الثاني غيرُ الأوّل، وإنها لم يُردِفِ القرينةَ الثانيةَ بها في البِشارةِ الثانيةِ؛ لأنهُ لم يَلحَقُها ما تستشعرُ معهُ الحوف على نفْسِها كما لَحِقَها في المرّةِ الأولى، ولذلكَ استعاذَتْ فيها بقولِه: ﴿ إِنَّ آعُودُ بِٱلرَّمْنَنِ مِنكَ إِن كُنتَ يَقِيبًا ﴾.

وأيضًا، لا ارتيابَ أنّ سورةَ مريمَ مكيّةٌ؛ لأنّها تُلِيَتْ على النّجاشيِّ في أولى الهِجْرَتين. وسُورةُ آلِ عمرانَ كما قيل: مدَنيّة.

ويُمكنُ أن يقال: إنّ كلتَيْهِما قصّةٌ واحدةٌ، وإنّما اختلَفتِ العباراتُ لِما أنهُ عَزَّ شأنُه ذكرَ قصّتها الواحدة في كلِّ مكانٍ بحسبِ ما يقتضيه المقامُ منَ الإطنابِ والإيجاز، فهذا المقامُ مقامُ بيانِ (٢) المقاولةِ التي جرَتْ بينَها وبين الملكِ، والحالاتِ الواقعةِ بينَهما، لا بيانِ وَصْفِ الغُلام بتلك الأوصافِ المذكورةِ في آلِ عِمران، فأطنبَ في الأوّلِ واختصَرَ في الثاني، بخلافِه في «آلِ عِمْران»، لأنهُ مقامُ تقريرِ الامتنانِ على مريمَ بموهوبٍ عظيم القَدْرِ بديع الشَّأن، فأطنبَ في الأوصاف، وأوْجَزَ في بيانِ المقاوَلة، وقد ذكرْنا في شُورةِ هُود قانونًا يُرجَعُ إليهِ فأطنبَ في الأوصاف، وأوْجَزَ في بيانِ المقاوَلة، وقد ذكرْنا في شُورةِ هُود قانونًا يُرجَعُ إليهِ

⁽١) في (ط): «بما يوجب».

⁽٢) سقط لفظ «بيان» من النسخة (ح).

لأنه كِنايةٌ عنه، كقوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنّ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿أَوَ لَنَمَسُّمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣]، والزنى ليسَ كذلك، إنها يقال فيه: فَجَرَ بها، وخَبُثَ بها، وما أشبة ذلك، وليس بقَمَنِ أَن تُراعى فيه الكِناياتُ والآداب. والبَغيّ: الفاجرة التي تَبْغي الرِّجال، وهي فَعُولُ عند المُبرِّد: «بَغُويُ» فأُدغِمتِ الواوُ في الياء. وقال ابن جِنِّي في كتاب «التمام»: هي فَعِيل، ولو كانت فَعُولًا لقيل: «بَغُوّ»، كما قيل: فلان نَهُوُّ عن المُنكر. ﴿وَلِنَجْعَلُهُ وَءَايَةً ﴾: تعليلٌ معلله محذوف، أي: ولِنجعلَه آيةً للناس فعلنا ذلك. أو هو معطوفٌ على تعليلٍ مُضمَر، أي: لِنبيِّنَ به قدرتنا ولِنجعلَه آية. ونحوُه:

في أمرِ قصّةٍ واحدةٍ تَرِدُ على أنحاءٍ مختلفةٍ في مواضعَ شَتّى، وبسَطْنا الكلامَ فيه. والله أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قولُه: (وليسَ بقَمَنِ)، يقالُ: أنتَ قَمَنٌ أن يفعَلَ كذا، بالتحريك، أي: جَديرٌ خَليقٌ، لا يُثنّى ولا يُجِمَعُ ولا يؤنَّثُ، فإذا كسَرتَ الميمَ أو قلتَ: قَمينٌ، ثَنَيْتَ وجَمَعْتَ.

قولُه: (وهِيَ فَعولٌ عندَ المُبَرِّد)، قالَ أبو البقاء: فلمّا اجتَمعتِ الواوُ والياءُ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ، وكُسِرَت الغَيْنُ إِتْباعًا، ولذلك لم يُلحِقْ تاءَ التأنيث، كما لم تُلحَقْ في امرأةِ صَبورِ وشَكور⁽¹⁾.

قولُه: (هِيَ فَعيل)، قالَ أبو البقاء: هِيَ «فَعيلٌ» بمعنى: فاعل، ولم تَلحَقِ التاءُ أيضًا؛ لأنهُ للمبالغة؛ ولأنهُ على النَّسَبِ مثلَ: طالقٍ وحائِض (٢).

قولُه: (فلانٌ نَهُوُّ)، وهُو شاذٌ، قيل: لأنهُ إذا اجتمَعَ الواوُ والياءُ وسبَقَ ساكنٌ قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِم. وقالَ صاحبُ «التقريب»: نَصّوا على أنّ «نَهُوًّا» شاذٌ ليس بقياس.

قولُه: (أو هُو معطوفٌ على تعليلٍ مُضمَر)، والمعنى: أَهَبَ لكِ وأنتِ كذلك لِنُبيِّنَ، كقولِه تعالى: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَنُونِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَيِّ ﴾ [الجاثية: ٢٢] ليَستَدِلَّ بها المُكلَّفُ على

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٩).

⁽٢) المصدر السابق، (٢: ٨٦٩).

﴿ وَخَلَقَ اللّهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِالْمَقِ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتَ ﴾ [الجائبة: ٢٦]، وقولُه: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَنّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِمَهُۥ ﴾ [يوسف: ٢١]. ﴿ مَقْضِيًا ﴾: مقدَّرًا مَسطُورًا فِي اللَّوح لا بدَّ لكِ من جَرْبِه عليك. أو: كان أمرًا حقيقًا بأن يُكوَّنَ مقدَّرًا مَسطُورًا فِي اللَّوح لا بدَّ لكِ من جَرْبِه عليك. أو: كان أمرًا حقيقًا بأن يُكوَّنَ ويُقْضَى؛ لكونه آيةً ورحمة. والمرادُ بالآية: العِبْرةُ والبُرهان على قُدرة الله. وبالرَّحة: الشرائعُ والألطاف، وما كان سببًا في قوّةِ الاعتقاد والتوصُّلِ إلى الطاعة والعملِ الصالح، فهو جديرٌ بالتَّكوين.

قُدرتِه، ولتُجزى كلُّ نفْس. وقولِه: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَا لِيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٦] لِيتصرَّفَ فيها ولِنُعلَّمَه، ونَظيرُ الأوّل قولُه في «الأنفال»: ﴿ لِيَقْضِى اللّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ [الأنفال: ٤٦] لَيقضيَ: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: ليقضيَ أمرًا واجِبًا أن يُفعلَ دَبَّرَ ذلك. الحاصلُ: أنهُ على التقديرِ الأوّل: عطَفَ المُؤدَ على المُؤدد.

فإنْ قلتَ: لِمَ يُقدِّر المُعلَّلَ مؤخَّرًا؟ قلتُ: فائدةُ هذا الأسلوب، وهُو أَنْ تُجاءَ العِلّةُ بالواوِ للاهتمامِ بشأنِ العِلّةِ المذكورة؛ لأنهُ إمّا أَنْ يُقدِّرَ عِلّةً أخرى ليَعطِفَ عليها، فيكونَ اختصاصُ ذِكْرِها لكونِها أهمَّ، وإمّا أَن يُقدَّرَ معَلَّلٌ، فيجب أن يكونَ مؤخَّرًا، ليُشعِرَ تقديمُه بالاهتمام.

قولُه: (أو كان أمرًا حقيقًا بأنْ يُكوَّنَ ويُقضى)، فعلى الأوّلِ: ﴿وَكَاكَ أَمْرًا مَقْضِبَ اللهُ تَذِينُ للكلامِ وتوكيدٌ له، وكالمُوجِبِ لتكوين ما يَدُلُّ على القُدرةِ الكاملةِ والرَّحةِ الشاملة. وعلى الثاني: كالمُوجَب بفَتح الجيم، وذلك بالنظرِ إلى معنى الآية، وأنّها البُرهانُ على قُدرةِ الله، ومفهومِ الرَّحة، وأنّ ابنَها يصيرُ نبيًّا مباركًا، وأنّ كونَها منَ المصالحِ الموجِبة أن تُراعى. والأوّلُ أنسَبُ لمذهبِنا، والثاني لمذهبِه (١١)، ويَدُلُّ على أنّ المرادَ رعايةُ الأصلح قولُه: «وما كان سببًا في قُوّةٍ (٢) الاعتقادِ والتوصُّل إلى الطاعةِ والعمَل الصّالح، فهُو جَديرٌ بالتكوين».

⁽١) قوله: «والثاني لمذهبه» سقط من (ف).

⁽٢) في النسخة (ح): «لوقاية»، وهي جَيِّدةٌ مُتَّجهة.

[﴿ فَحَمَلَتُهُ فَأُنتَبَذَتْ بِهِ عَكَانًا فَصِيتًا ﴾ ٢٢]

عن ابنِ عبّاس: فاطمأنّت إلى قولِه، فدَنا منها فنفخ في جَيْب دِرْعِها، فوصلتِ النفخة إلى بَطنِها فحَملت. وقيل: كانت مدّة الحمل ستّة أشهر. وعن عطاء وأبي العالِية والضحّاك: سَبعة أشهر. وقيل: ثمانية، ولم يَعِشْ مولودٌ وُضِعَ لثمانية إلا عيسى. وقيل: ثلاث ساعات. وقيل: حملته في ساعة، وصُوِّر في ساعة، ووضعته في ساعة، حين زالتِ الشمسُ مِن يومِها. وعن ابنِ عبّاس: كانت مدة الحَمْل ساعة واحدة، كما حملته نبذته. وقيل: حملته وهي بنتُ ثلاث عشرة سَنة. وقيل: بنتُ عشر، وقد كانت حاضَتْ حيضتين قبل أن تَحمِل. وقالوا: ما مِن مولودٍ إلا يَستهلُّ غيرَه. ﴿فَأَنتَبدَتُ بِهِ عَهْ اللهِ عَالَة وهو في بطنِها، كقوله:

قولُه: (فاطمأنَّتْ إلى قولِه، فدَنا منها فنَفَخَ في جَيْبِ دِرعِها فوصَلتِ النَّفخةُ إلى بطنِها فحَمَلتُ)، إشارةٌ إلى أنّ الفاء في: ﴿فَحَمَلتُهُ ﴾ تعطِفُ هذه الجُملة على ما قبلَها بواسطةِ هذه (١) المُضمَرات، فلا يَبعُدُ أن تُسمّى فصيحةً؛ لأنّ الاطمئنانَ يَستدعي سَبْقَ انزعاج، وذلك أنهُ حينَ تمثّل لها الرَّسولُ بشَرًا سَويًّا انزَعَجتْ منهُ فاستعاذتْ بالرَّحن، فلمّا جَرى بينَهما تلك المُقاوَلةُ اطمَأنّتْ إلى قولِه، فدنا...، إلى آخرِه.

قولُه: (كم حَمَلتُهُ نَبَذَتُه)، بيانٌ لمعنى الفاءِ في: ﴿فَأُنتَبَذَتُ ﴾، ولَفْظةُ «كما» فيها معنى المفاجَأة. قالَ صاحبُ «اللَّباب»: الكافُ قد تأتي للقِرانِ في الوقوع، كقولِك: كما حضرَ زيدٌ غابَ عَمْرو.

قولُه: (وقالوا: ما مِن مولود إلّا يَستهِلُّ غيرَه)، «غيرَهُ»: بالنَّصبِ على الاستثناء، أشارَ بهذا إلى الحديثِ المشهورِ مضى شَرْحُه في «آلِ عِمْران» (٢). وإنّما أوما إليه وهُو أجنبيُّ هاهنا؛ لأنهُ ذكرَ نُبنًا مِن أحوالِها الخارقةِ للعادات.

⁽١) سقط لفظ «هذه» من النسخة (ح)..

⁽٢) عند الآية (٣٦) من «آل عمران».

تَدُوسُ بنا الجهاجِمَ والتَّرِيبا

أي: تدوسُ الجَهاجمَ ونحنُ على ظُهورها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: تنبتُ ودُهْنُها فيها، الجارُّ والمجرور في موضع الحال. ﴿قَصِيبًا ﴾: بعيدًا من أهلِها وراءَ الجبل. وقيل: أقصى الدار. وقيل: كانت سُمِّيَت لابنِ عمِّ لها اسمُه يوسف، فلمّا قيل: حَملتْ من الزنى، خافَ عليها قَتْلَ المَلِك، فهربَ بها، فلمّا كان ببعضِ الطريق حدَّثَتْه نفسُه بأن يقتُلَها، فأتاه جبريلُ فقال: إنه من رُوحِ القُدس فلا تقتُلُها، فتركها.

[﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاشُ إِلَى جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِثُ قَبْلَ هَلَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ ٢٣]

﴿ فَأَجَآءَهَا ﴾ أجاء: منقولٌ مِن «جاء»،

قولُه: (تَدوسُ بنا الجَماجمَ والتَّريبا)(١)، أوَّلُه:

فَمَرَّتْ غيرَ نافرةٍ عليْهِم

قبله:

كَأَنَّ خُيولَنا كانتْ قديمًا تُسَقّى في قُحوفِهمُ الحليبا

التّرائبُ: عِظامُ الصَّدر، والقَحْفُ: العَظْمُ فوقَ الرَّأس. والضَّميرُ يعودُ إلى الأعادي، والعَرَبُ تسقى اللَّبَنَ في أقحافِ رؤوسِ والعرَبُ تسقى اللَّبَنَ في أقحافِ رؤوسِ الأعداءِ لإلْفِها بها، ولهذا كانت تمُرُّ عليهم وعلى صُدورِهم ونحن عليها ولم تَنفِرْ عنهُم.

قولُه: (فهَرَبَ بها)، أي: هرَبَ ابنُ عمِّها (٢) مُستصحِبًا إيّاها، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للتَّعدية.

⁽١) للمتنبّي في «ديوانه»، بشرح الواحديّ، ص١٤٧.

⁽٢) في النسخ الخطية: «عَمِّه»، والمُثبتُ هو الأشْبَهُ بالصواب، وعليه يدور كلامُ الزنخشري.

إلا أنَّ استعمالَه قد تغيَّر بعد النَّقلِ إلى معنى الإلجاء. ألا تَراكَ تقول: جئتُ المكانَ وأجاءَنِيْه زيد، كما تقول: بَلغتُه وأبلغَنيه؟ ونظيرُه «آتى» حيثُ لم يُستعمَلُ إلّا في الإعطاء، ولم يُقَلْ: آتيتُ المكانَ وآتانيْه فلان. قرأ ابنُ كَثير في رواية: (المخاض) بالكسر. يقال: يَخِضَت الحاملُ يَخاضًا ويخاضًا؛ وهو تَمَخُّضُ الوَلد في بَطْنِها.

قولُه: (إلّا أنّ استعمالَه قد تَغَيَّرَ بعدَ النقْلِ إلى معنى الإلجاء)، الجَوهريّ: أَجَأْتُه إلى كذا: أَلَجأْتَه واضْطَر رْتَهُ إليه. قالَ الفَرّاءُ: أصلُه مِن جِئتُ وقد جعَلتْهُ العرَبُ إلجاءً(١). وفي المثل: شَرُّ ما يُجيئُك إلى مُخَّة عُرقوب (٢)، قالَ الأصمَعيُّ: وذلك أنّ العُرقوبَ لا مُخَّ فيه، وإنّما يحوجُ إليه مَن لا يَقدِرُ على شيء.

الرّاغب: المجيءُ: كالإنْيان، لكنّ المجيءَ أعَمُّ؛ لأنّ الإنْيانَ: مجيءٌ بسهولة، ويقال: جاءَ في الأعيانِ والمعاني، وبها يكونُ مجيئُه بذاتِه وبأمرِه، ولمَن قصدَ مكانًا أو عمَلًا أو زمانًا، يقالُ: جاءَ بكذا وأجاءَه، قالَ تعالى: ﴿ فَأَجَاءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾، قيل: ألجأها، وإنّها هُو مُعَدَّى عن «جاء»، قال الشاعر:

أجاءَتْه المَخافةُ والرَّجاءُ(٣)

قولُه: (ولم يُقَلْ: آتَيْتُ المكانَ وآتانيهُ فلانٌ)، الجَوهريّ: آتاهُ إيتاءً، أي: أعطاهُ، وآتاهُ أيضًا، أي: أتنى به، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ عَالِنَا غَدَآءَنَا ﴾ أي: اثتِنا به. وقيل: معنى قولِه: ﴿ عَالِنَا غَدَآءَنَا ﴾ أي: اثتِنا به. وقيل: معنى قولِه: ﴿ عَلِنَا الغَدَاءَ؛ لأنّ موسى عليه السَّلامُ طلَبَ مِن يوشَعَ إحضارَ الغَداءِ لا إعطاءهُ إيّاه، وسيجيءُ في قولِه: ﴿ إِنَّهُ مُكَانَ وَعْدُهُ مُأْلِيّاً ﴾ [مريم: ٢٦] اختيارُه لغيرِ ما اختارَهُ هاهنا.

قولُه: (تمخُّضُ الولَدِ)، الجَوهريِّ: مُخَضَ اللَّبَنَ وامتخَضَ، أي: تحرَّكَ في المِمْخَضة، وكذلك الولَدُ إذا تحرَّكَ في بطنِ الحامِل، والمَخاضُ: وجَعُ الولادة.

⁽١) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٦٤).

⁽٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

⁽٣) «مفردات القرآن»، ص٢١٢. والبيت المذكور لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص١٣، وصدره: وسارِ جاءَ مُعْتَمدًا إلينا

طَلبتِ الجِذْع؛ لِتَسترَ به وتَعتمِدَ عليه عند الولادة، وكان جِذْعَ نخلة يابسة في الصَّحراء ليس لها رأسٌ ولا ثَمَرة ولا خُضْرة، وكان الوقتُ شتاء، والتعريفُ لا يخلو: إمّا أنْ يكونَ من تعريفِ الأسهاء الغالبة، كتعريفِ النَّجمِ وابنِ الصَّعِق، كأنَّ تلك الصحراءَ كان فيها جِذْعُ نخلةٍ مُتَعالمٌ عندَ الناس، فإذا قيل: جذعُ النخلة؛ فُهِم منه ذلك دونَ غيره من جُذوع النخل. وإمّا أن يكونَ تعريفَ الجِنْس، أي: جِذْع هذه الشجرةِ خاصّة، كأنَّ الله تعالى إنها أرشَدَها إلى النخلة ليُطعِمَها منها الرُّطبَ الذي هو خُرسَةُ النَّفَساء الموافقةُ لها، ولأنَّ النخلةَ أقلُّ شيء صَبْرًا على البَرْد، وثهارها إنها هي من جُمّارِها، فلِمُوافقتِها لها مع جَمْع الآيات فيها اختارَها لها

قولُه: (مُتعالَم)، الجَوهريّ: تعالَمَه الجميعُ أي: عَلِموهُ.

قولُه: (خُرْسةُ النُّفُساءِ)، الجَوهريّ: الخُرْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادة. الأساس: أطعموا النُّفساءَ خُرْستُها، وهي طعامُها خاصّةً، وقد خُرِسَتْ فتخرَّستْ، وعن بعضِهم: الخُرْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادةِ والوليمة، وبالتاءِ: طعامُ النُّفساءِ.

قولُه: (مِن جُمّارِها). المجَوهريّ: الجُمّارُ: شحمُ النّخلة، وفي تذكيرِ ضميرِ هو بحثٌ؛ لأنهُ راجعٌ إلى الشّار، اللهمّ إلّا أن يُتمحَّلُ (١) أنه نظرَ إلى الخَبِرَ، ولعلّه سَقْطٌ منَ النُّسّاخ.

قولُه: (فلموافقتها لها معَ جميعِ^(٢) الآياتِ اختارَها لها)^(٣)، الفاء: فصيحةٌ ^(٤)، والمرادُ بالمُوافقةِ معَ جميع الآياتِ: ما ذكَرَهُ:

أُولاها: قولُه: «ليُطعِمَها مِنها»، وأنّها (٥) احتَاجِتْ إلى الخُرْسة، وقد أُتيَتْ بها هِي محتاجةٌ إليه.

⁽١) في (ط): "يتحمل".

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مع جمع».

⁽٣) في (ح) و(ف): «اختيارها».

⁽٤) في (ط): «نتيجة».

⁽٥) في (ط): «وآيتها أنها».

وألجأها إليها. قُرِئ: ﴿مِتُ ﴾ بالضمِّ والكسر، يقال: ماتَ يمُوت، وماتَ يَهات. النَّشي: ما مِن حقِّه أن يُطرَح ويُنسى، كخِرْقة الطامِث ونحوِها، كالذِّبح: اسمُ ما مِن شأنِه أن يُذبَح في قوله تعالى: ﴿ وَفَلَيْنَكُ بِذِيْجٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧]. وعن يونُس: العربُ

وثانيتُها: قولُه: «ولأنّ النخلةَ أقلُّ شيءٍ صَبْرًا على البَرْد» فصَبرتْ عليه بأنْ أَثْمَرتْ، كذلك النُّفَساءُ تتَوقّى منهُ لاستضرارِها به، ثمّ إنّ الله تعالى حَفِظَها منهُ كها حفِظَ النَّخلةَ.

وثالثَتُها: قولُه: «وثهارُها إنّها هُو مِن جُمّارِها» أي: أثمَرتْ مِن غيرِ لقاح، وفي غيرِ الأوان.

قالَ الإمامُ: كأنّ الله تعالى أرشدَها إلى النَّخلةِ ليُطعِمَها منها الرُّطَب؛ لأنهُ أشَدُّ الأشياءِ مُوافقةً للنُّفَساءِ، ولا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، وإذا قطعتَ رأسَها لم تُثمِر، فكأنهُ كما قيل: كما أنّ الأنثى لا تَلِدُ إلّا بالذَّكَر، كذلك النَّخلةُ لا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، ثُمَّ إنّي أُظهِرُ الرُّطَبَ مِن غيرِ اللَّقاح، ليَدُلَّ على جَواذِ ظهورِ الولَدِ مِن غيرِ الذَّكَر(١).

قولُه: (وألجأها إليها)، فيه إشعارٌ بأنّ الإسنادَ في قولِه: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾ مجازيُّ المعنى، ألجأها الله تعالى إلى جِذْعِ النَّخْلة، وقتَ مخاضِها واختارَها لها.

قولُه: (﴿ مِتُ ﴾ بالضمِّ والكسرِ)، ابنُ كثيرِ وأبو عمْرِو وابن عامرٍ وأبو بكر: [بالضم]، والباقونَ: بالكسر (٢).

قولُه: (النَّسْيُ: ما مِن حقِّه أن يُطرَحَ)، الرّاغب: النَّسْيُ: أصلُه ما يُنسى، كالنَّقْضِ: لِما يُنقَضُ، فصارَ في التعارُفِ اسمًا لِما يَقِلُّ الاعتدادُ به. وقولُه تعالى: ﴿نَسْيَا مَنسِيَّا ﴾ أي: جاريًا مجرَى النَّسْي القليلِ الاعتداد به، ولهذا عقَّبَه بقولِه: ﴿مَنسِيًّا ﴾ لأنّ النَّسْيَ قد يُقالُ لِما يَقِلُ الاعتدادُ به وإن لم يُنسَ (٣).

قولُه: (وعن يونُس)، قالَ ابنُ الأنباريِّ: هُو يونُس بنُ حبيبِ البَصْريُّ، أَخَذَ عن أبي

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۱: ۲۰۳).

⁽٢) وانظر تعليل ذلك في «حجّة القراءات»، ص١٧٨.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٠٨.

إذا ارتَّحُلُوا عن الدارِ قالوا: انظروا أنْساءَكم، أي: الشيءَ اليسير نحو العَصا والقَدَح والشِّطاظ؛ تمنَّت لو كانت شيئًا تافهًا لا يُؤبَهُ له، مِن شأنِه وحقِّه أن يُنسى في العادة، وقد نُسِي واطُّرِح فوجد فيه النِّسيان الذي هو حقُّه؛ وذلك لِما لَحِقَها من فرطِ الحياءِ والتَّشوُّر من الناسِ على حُكمِ العادة البشريّة، لا كراهةً لحُكم الله، أو لشدّة التَّكليفِ

عَمْرِو بنِ العلاء، وسَمِعَ منَ العرَبِ كما سَمِعَ مَن كان قبلَه، أَخَذَ عنهُ سِيبَويْهِ والكِسائيُّ والفَرّاءُ، ولهُ مذاهبُ وأقْيِسةٌ تفَرَّدَ بها^(۱).

قولُه: (والشَّظاظُ). الجَوهريّ: هُوَ العُودُ الذي يُدخَلُ في عُروةِ الجُوالِق (٢).

قولُه: (تافهًا)، الجَوهريّ: التافِهُ: الحقيرُ اليسير.

قولُه: (وقد نُسِيَ واطُّرِحَ): حالٌ مِن فاعِل «يُنسى»، وهُو الظَّميرُ الرّاجِع إلى: ﴿ فَسْيَا ﴾ و «أن يُنسى»: فاعلُ «مِن شأنِه»؛ لأنهُ صفةُ ﴿ فَسْيَا ﴾ قد اعتمدَ عليه، وإنّا قال: «مِن شأنِه أن يُنسى في العادة»، لما قال: النَّسْيُ: ما مِن حقّه أن يُطرَحَ ويُنسى، وفائدةُ توكيدِه بِرْمَنسِيًّا ﴾: الدّلالة على المبالغة، فإنّ كلّ نَسْي لا يَلزَمُ أن يكون مَنْسيًّا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فوجَدَ فيه النِّسيانَ الذي هُو حقَّه».

قولُه: (لا كراهةً)، قيل: هُو عطفٌ على «لِما لَحِقَها»، وإنّما حذَفَ اللامَ؛ لأنّ الكراهةَ فعلٌ لفاعلِ الفِعْلِ المُعلَّل، ولم يَحذِفْ في «لِما لَحِقها» لأنّ ما لَحِقَها وإن كان عبارةً عن الحَياء، وهُو فعلُه، لكنْ لمّا أسنَدَ اللُّحوقَ إلى «ما» فكأنهُ ليسَ فعلَه، أو ليُؤذِنَ أنّ الحَذْفَ جائزٌ عندَ وجودِ شَرائطِ الحَذْفِ لا واجبٌ.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقال: إنهُ عطفٌ على محلِّ قولِه: «على حُكم العادةِ البشريّة» من حيثُ المعنى؛ لأنهُ حالٌ منَ الضَّميرِ المنصُوبِ في «لَحِقَها». المعنى: لِما لَحِقَها مِن فَرْطِ الحياءِ جاريةً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كارهةً لحُكم الله، أو يقال: هُو عَطْفٌ على ما يتَعلَّقُ به

⁽١) انظر: «نزهة الألباء» للأنباري ص٤٧.

⁽٢) نوع من الأوعية، وهو مُعرَّب، كما في «لسان العرب» (جلق).

عليها إذا بَهَتُوها وهي عارفةٌ ببراءة الساحة وبضدٌ ما قُرِفَتْ به، مِنَ اختصاصِ الله إيّاها بغاية الإجْلال والإكرام؛ لأنه مقامٌ دَحضٌ قلّما تثبتُ عليه الأقدام: أن تعرف اغتباطك بأمْر عظيم وفضل باهر تستحقُّ به المَدْحَ وتستَوجِبُ التعظيم، ثم تراه عند الناسِ لجهلِهم به عَببًا يُعابُ به ويُعَنَّفُ بسببه، أو لخوفِها على الناس أن يَعصُوا الله بسببها. وقرأ ابنُ وَقّاب والأعمشُ وحزةُ: ﴿نَسْيًا ﴾ بالفتح. قال الفرّاء: هما لُغتان كالوتر والوتر، والجسر والجسر. ويجوزُ أن يكون مُسمَّى بالمصدر، كـ «الحمل». وقرأ عمدُ بن كعبِ القُرَظيّ: (نَسْأً) بالهمز؛ وهو الحَلِيبُ المخلُوط بالماء، يَنسؤُه أهلُه؛ لقلّته ونَزارَته. وقرأ الأعمش: (مِنْسِيًّا) بالكسرِ على الإتباع، كالمغيرة والمِنْخِر.

الجارُّ والمجرورُ، أي: بناءً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كراهةً لحُكم الله، يدُلُّ عليه عَطْفُ قولِه: «أو لخَوفُ قولِه: «أو لخَوْفِها على الناسِ» على «ما لَحِقَها»، والخوفُ فعلُها، ولأنَّ «لِما لِحِقَها»: خبرُ «ذلك»، ولا يَسوغُ «ذلك كراهةً لحُكم الله»، بالنَّصب.

قولُه: (أَن تَعرِفَ) في موضع النَّصبِ على أنهُ مفعولٌ مطلَقٌ لقولِه: «عارِفةٌ»، أي: هِي ببَراءةِ السَّاحةِ معرفتك اغتباطك بأمرِ عظيم. وعن بعضِهم أِنهُ في موضع الرَّفْع خبرًا لمبتدأ معذوفٍ، يعني: هُو، أي: المقامُ الدَّحْضُ أَن تَعرِفَ أَنتَ، إلى آخرِه. وقيل: «أَن تعرِفَ» بدَلٌ منَ اسم «إنّ».

قولُه: (وقرَأَ ابنُ وثَّابِ والأعمَشُ وحمزةُ: ﴿نَسْـيًا﴾ بالفَتح)، وحَفْصٌ أيضًا (١).

* * *

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٤١، و«الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٩٣).

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

الصفحة	الآيات
جر	سورة الح
7-0	[1]
1 " -V	[٣-٢]
10-14	[0-1]
10	[7]
71	[v]
1V-17	[A]
19-14	[4]
719	[11-11]
Y1-Y•	[14-14]
74-11	[10-12]
40-45	[71-17]
40	[٢١]
7Y- AY	[YY]
417	[40-44]
1- •	[77-77]

. ,	
الصفحة	الآبات
44-41	[££-YA]
٤١-٣٩	[[[[[[[[[[[[[[[[[[[[[
££-£1	[07-54]
14-11	[Vo-vr]
04-59	[17-77]
00-04	[VV-7V]
٥٥	[٧٩-٧٨]
oV -00	[٨٤-٨٠]
٥٧	[٨٥]
٥٨	[٢٨]
۸۵- ۰ ۳	[AV]
77-7.	[^^_
77- o7	[41-4.]
70	[47-47]
97-77	[4£]
7V-77	[97-79]
V*-*V	[44-4V]
	سورة النحل
V£-V1	[1]
VV -V0	[٢]
Y A - V V	[٤-٣]
۸۰-۷۸	[0]

المنعة	الآبات
۸۱ -۸۰	[1]
AY - A1	[v]
AV-AT	[A]
AA -AV	[4]
11-A1	[11-1-]
41-4.	[17]
47	[17]
44-44	[11]
47-47	[17-10]
44-47	[1 V]
11-11	[14-14]
144	[* } = * •]
1 • 7 - 1 • 1	[17-11]
1 - 1 - 1 - 1	[70-76]
11:-1:V	[74-77]
117-11	[FT - F ·]
111 - 11	[rt-rr]
111-111	(To)
114-117	[47]
119-114	[TV]
171-114	[T4-TA]
177-171	

المفحة	الآبات
	[\$Y-\$1]
147-178	[88-87]
177-177	[{V-{0}}
177 -174	[£A]
1rr-1r.	[0٤٩]
140-144	[01]
0 11 5	[0Y]
174-179	[00-04]
	[67]
161 -164	[04-04]
	[1.1
\£#=\£Y	[11]
128-18 "	[11]
127-128	[77]
181	[10-78]
10 = 1 EV	[17]
104-10	[1V]
101-101	[٦٩-٦٨]
	[V•]
104-104	[٧٠]
111-104	[64]
111	
178-17	[V *]

المفحة	الأبات
170-171	[Y1]
071-AF1	[vo]
179-17A	[٧٦]
14114	[*v]
147-14.	[٧٨]
174	[٧٩]
141-146	[A·]
1Vo 1V {	[A1]
177-170	[AP-AY]
177	[AO-At]
1VA - 1VV	[PA-VA]
1VA	(AA)
14	(A 9)
140-14.	[4+]
144-140	[47-41]
144	[17]
144	[94]
14144	[40]
\ 	[47]
141-14:	[¶V]
197-141	[1••- 4 A]
198-198	[1.1]

الصفحة	الأبات
197-198	[1.4]
191-191	[1.4]
7199	[1.0-1.8]
7 • £ - 7 • •	[1.4-1.4]
7 · V - Y · 0	[111-111]
Y17-Y•V	[114-114]
Y1£-Y1Y	[110-118]
*1V-Y1£	[711-V11]
Y1A-Y1V	[١١٨]
*11	[114]
777-777	[177-17+]
***	[177]
770-777	[176]
277-777	[140]
777-777	[771-171]
(•	سورة بني إسرائيل (الإسرا
727-777	[1]
720-727	[4-4]
744-740	[4-1]
P3Y- • 6Y	[v]
701-70.	[٨]
107-701	[١٠-٩]

المفح	الأبات
Tot-Top	[11]
700-Y01	[11]
TOV = TOO	[11-17]
TO9-TOA	[10]
Pa7-177	[17]
7	[\V]
777-777	[14-1A]
777-VF7	[*•]
¥7A-47Y	[*1]
AF7-PF7	[**]
TV4-714	[48-44]
TA+-TV4	
TAE-TA+	[TV=T1]
3AY-4AY	[YA]
TAA-TAO	[74]
7A9 - 7AA	[4.]
**	[71]
₹4 ¢	[77]
747 = 74 •	[**]
797-797	Carring Carring
79£-79°	[40]
74V-74£	[77]

	ر المنظمة المن المنظمة المنظمة	رو المالية الم ال كيات	; · .
Ē.	**••	[YX-YY]	
•	۳۰۱-۳۰۰	[٣4]	
	W.Y-W.1	[٤٠]	
	*• *- *• *	[£1]	
	* • £ - * • *	[73-73]	
	·V-· \$	[££]	
	*11- *· V	[£A-£0]	
	W1Y-W11	[01-14]	
	1-*1*	[0Y]	
	*17-*1*	[01-04]	
	*1A-*17	[00]	
	** -* 1 1	[70-70]	
	***	[0]	
	***	[09]	
	777-777	[11]	
	440-414	[17-07]	
	440	[77-77]	
	444-440	[٦٩-٦٨]	
	748 - 77A	[٧٠]	
	450-450	[٧١]	
	74A-74V	[٧٧]	
	404-45V	[٧٥-٧٣]	

الصفحة	الآيات
407-404	[۲۷-۷٦]
704-707	[V4-VA]
411-41	[^.]
414-411	[٨١]
410-414	[74]
87V-W70	[12-14]
* VY -*\	[٨٥]
****	[7
۳۷۰ - ۴۷۴	[AA]
440	[٨٩]
474-470	[94-4.]
44464	[40-4£]
۳۸۱	[44]
*** - ** 1	[4A-4V]
۳۸۳	[44]
" ለግ – " ለ۳	[111]
7A7- • P7	[1.1]
41 -44	[1.8-1.4]
T97-T91	[١٠٥]
444-444	[1.1]
797-797	[1.4-1.7]
799-797	[111]

الصفحة الصفحة المراجعة المراج	الآيات
Bt は	[111]
	سورة الكهف
£1 · - £ · Y	[0-1]
111-113	[7]
113-713	[\\-V]
¥11-£1V	[17]
173-773	[10-14]
773-373	[17]
373-773	[1V]
Y73-P73	[14]
P73-773	[٢٠-١٩]
£40 – £44	[٢١]
£ £ V - £ T 0	[77]
£04-£54	[74-34]
£0V-£04	[07-77]
٤٥٧	[٧٧]
101-773	[44]
773-773	[44]
£7V-£77	[٣١-٣٠]
YF3-+Y3	[44-44]
173-473	[07-77]
575-574	[**/]

الصفحة	الأباث
1V1-1V1	[ta]
£YV-£Y1	[\$1-54]
\$A+-\$YA	[27-27]
EAT-EA.	[11]
\$A0-\$AT	[to]
tay-tao	[[17].
ENEAV	[iA-iY]
£97-£4·	[11]
£97-£97	[01-01]
£9A-£97	[07-01]
199	[01]
£99	[00]
0. ,	[63]
917-011	[•V]
9.4	[00]
0+{-0+#	[04]
0\t-0·t	[10-7:]
310-710	[nn]
F/0-V/0	[14-17]
014-01Y	[14] [v·] [v·-vi]
er - e19	[v·]
erl-er.	[٧٢-٧١]

الصفحة	الآيات
077-071	[٧٣]
045-944	[vo-vi]
0Y0-0Y\$	[٧٦]
٥٣١ - ٥٢٥	[vv]
err-err	[**]
ori-orr	EV41
ory-ori	[٨٢-٨٠]
0 £Y -0YY	[///-/47]
060-067	[٩١-٨٩]
o£7-{o£	[47-47]
08A-087	[48]
001-014	[9٧-٩٥]
001-001	[4A]
001	[99]
004-001	[١٠١-١٠٠]
007-001	[1.4]
008-001	D-1-471
000-001	[1•4-1•9]
00V-000	[)•4]
004-004	[14.1
	سورةمرا
017-004	[٣-1]

الصفحة	الآبات
077-074	[£]
770-770	[7-0]
٥٧٤ – ٥٧٣	[y]
077-070	[٨]
0A1-0YV	[4]
0AY-0A1	[1.1]
oay .	ENI
0AY-0AY	[//]
٥٨٥ – ٥٨٤	[14-14]
0/1	[10]
7.40-4.40	[14-17]
019-011	[14]
09009	[11]
098-091	[*1-**]
097-090	[77]
7.1-097	[YY]

* * *

